





تأليف الشيخ الامام العلامة موفق الدين أب محمد عبد الله بن أحمد بن محمودبن قدامة المتوفي سنة ٣٣٠هـ على مختصر الامام أبي القاسم عمر بن الحسين بن عبد الله بن أحمد الحرقي المتوفي سنة ٣٣٤هـ ا



على متن المعنم ، تأليف الشيخ الامام شمس الدين أبي الفرج عبد الرحمن بن أبي عمر محمد بن أحمد ابن قدامة المقدسي المتوفي سنة ٦٨٢ ه كلاها على مذهب امام الائمة (أبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني) مم بيان خلاف سائر الائمة وأدانهم رضي الله عنهم



(تنبيه) وضنا كتابالمغني في أعلى الصحائف والنمرح الكبير في أدناها مفصولا بينهما بخط عرضي

<u> وَلْرِلْلُلْبِ لِلْعِلْمِيَّ</u> ﴾ بىروت.لبنان

بن مراك الصداق

الاصل في مشروعيته الكتاب والسنة والاجماع: أما الكتاب فقوله نعالى (وأحل لم ماورا، ذا كم أن تبنفرا بأموالكم محصنين غير مسافحين) وقال تعالى (وآنوا النساء صدقاتهن محلة) قال أبو عبيد يمني عن طيب نفس بالفريضة التي فرض الله تعالى ، وقيل النحلة الحبة والصداق في معناها لان كل واحد من الزوجين يستمتم بصاحبه وجعل الصدق المرأة فكأنه عطية بغير عوض ، وقبل شحلة من الله تعالى النساء ، وقال تعالى (وآنوهن أجورهن فريضة)

وأما السنة فروى أنس أن رمول الله عَيْكَ رأى على عبد الرحن بن عوف ردع زعفوان فقال

ب الديرم الرحم

﴿ كتاب الصداق ﴾

وهو مشروع والاصل في مشروعيته الكتاب والسنة والاجماع أما الكتاب فقوله تمالى (وأحل لكم ما وراه ذلكم أن تبتنوا بأموالكم محصنين غير مسافحين) وقال تمالى (وآتوا النساء صدقاتهن فحلة) قال أبو عبيديمني عن طيب نفس بالفريضة التي فرض الله تمالى وقيل النحلة الهبة والصداق في معناها لان كل واحد من الزوجين يستمتع بصاحبه وجعل الصداق للمرأة كانه عطية بغير عوض وقيل نحلة من الله تمالى النساء وقال تمالى (فا توهن أجورهن فريضة) وأما السنة فروى أنس أن رسول الله مَوَّلِيَّةٍ و مهم ? » فقال رسول الله مَوَّلِيَّةٍ و مهم ؟ » فقال يا رسول الله تزوجت امرأة قال « ما أصدقتها ؟ » قال وزن نواة من ذهب قال « بارك الله لك أولم ولو بثاة » متفق عليه وأجم المسلمون على مشروعية الصداق في النكاح . والصداق تسمة أساه :

النبي عِيْدُ ﴿ مهيم ? ﴾ فقال يارسول الله تزوجت امرأة ، فقال ﴿ ما مُصدقنها ? ﴾ قال وزن نواة من ذهب فقال ﴿ بارك الله لك أو لم ولو بشاة ، وعنه أن رسول الله عَيْمَالِيُّهُ أعتى صفية وجعل عنقها صدافها متفق عليهما ، وأجمم المسلمون على مشروعية الصداق في النكاح

(فصل) والصداق تسعة أمياء : الصداق ، والصدقة ، والمهر ، والنحلة ، والفريضة ، والأجر ، والعلائق، والعقر، والحبّاء . روي عن النبي ﴿ اللَّهِ أَنَّهُ قَالَ ﴿ أَدُوا العَلائق ﴾ قبل بار-وا، الله وما العلائق ? قال « ما يتراضي به الاهلون » وقال عمر لها عتر نسائها ، وقال مهابل :

> انكحها فقدها الاراقم فيجنب وكان الحباء من أدم لو بأبانين جاء مخطبها خضبما وجه خاطب بدم

يقال أصدقت المرأة ومهرمها ولايقال أمهرتها

(فصل) ويستحب أن لا يعرى النكاح عن تسمية الصداق لان الذي مُتَطَالُو كان بزوج بناه وغيرهن ويتزوج الم يكن يخلي ذلك من صداق وقال الذي زوجه المرهوبة ١ هل منشي. تصدقها ٩١ فالنمس ولم يجد قال ﴿ النَّمْس ولوخاتَما من حديد ﴾ فلم بجد شيئا ذرجه أياها بما معه من القرآن ، ولا نه أقطع للنزاع وللخلاف فيه، وايس ذكره شرط بدليـل قوله سبحانه وتعالى (لاجناح عليكم إن طلقتم النسأ. مالم تُمسوهن أو تفرضوا لهن فريضة ﴾ وروي أن رسول الله صلى الله عليــه وسلم زوج رجلاً امرأة ولم يسم لها مهرا .

الصداق والصدقة والمهر والنحلة والأجر والفريضة والعلائق والعتر والحباء، رويعنالنبي مُتَكَالِيُّةُ أنه قال « أدوا الدلائق » قيل يا رسول الله وما الملائق ? قال « ماتراضي به الاهلون » وقال عمر : لها عقر نسأتها ويقال أصدقتالمرأة ومهرتها ولايقالأمهرتها

﴿ مَسْئَلَةُ ﴾ ﴿ ويستحب تَحْفيفه لما روت طائشة عن النبي ﷺ أنه قال ﴿ أعظم النساء بركة أيسرهن ﴿ مَّو نَهُ ؟ رواه أبو حفص باسناده عن أبي العجفاء قال قال عمر الا لا تغلواصداق النساء فانه لوكان مكرمة في الدنيا وتقوى عند الله كان أولاكم بها رسول الله وَيُتَلِينَةٍ ما أصدق رسول الله وَيُتَلِينَةٍ ولا أصدقت امرأة من نسائه أكثر من اثنتيءشرة اوقية وان الرجل ليغلو بصداق امرأنه حتى يكون لها هداوة في قلبه وحتى يقول كلفت اكم علق القربة ، أخرجه النسائي وأبو داود مختصراوعن أبيسلمة قال سأ ات عائشة عن صداق النبي عَلَيْكِيْرٌ فقالت : اثنتا عشرة أوقية ونش فقلت وماالنش؟ قالت نصف أوقية أخرجاه أيضا والاوقية أربعون درهما

﴿مسئلة ﴾ (ويستحب أن لا يعرى النكاح من تسميته)

لان النبي ﷺ كان يزوج بنائه وغيرهن وبَرَوج فلم يكن نخلي ذلك من صداق وقال للذي زوج؛ المرهوبة «هل من شيء تصدقها ? » قال لا أجد شيئاً قال « النَّمس ولو خاتما من حديد » فلم (مسئلة) قال (واذا كانت المرأة بالنة رشيدة أو صنيرة عقدعنيها أبوها فأي صداق اتفقوا عليه فهو جائز اذا كان شيئا له نصف يحصل)

في هذه المسئلة ثلاثة نصول:

(أحدما) أن الصداق غير عقدر لاأقله ولا أكثره بل كل ماكان مالا جاز أن يكون صداقا وبهذا قال الحسن وعطاء وهمرو بن دينار وابن أي ليلي واشرري والاوزاعي والليث والشافيي وأسحاق وأبو ثور وداود، وزوج سعيد بن المسيب ابنته بدرهمين وقال لو أصدقها سوطاً لحلت وعن سعيد إن جبير والنخمي وابن شبرمة ومالك وأبى حنينة هو مقدر الاقل ، ثم اختلفوا فقال مالك وأبو حنيفة أقله ما يتعلم به السارق وقال ابن شيرمة خمسة درام وعن انتخبى أربعون درهما وعنه عشرون وعنه رطل من الدهب وعن سعيد بن جبير خمدون درها، واحتج أبو حنيفة بما روي عن النبي مستلقة أنه قال لا مهر أفل من عشرة دراه ، ولانه يستباح به عضو فكان مقدرا كالذي يقطم به السارق

ولنا فول النبي ﷺ للذيزوجه ﴿ هل عندك منشى. نصدقها ? ، قال لا أُجَّد قال ﴿ الْنَمْسُ وَلُو خاتما من حدید ،متفق علیه وعن عامر بن ربیعة أن امرأة من بنی فزارة تزوجت علی نعلین فقال رسول الله مَيْطَالِيُّهِ ﴿ أَرضيت من نفسك ومالك بنعلين؟ ﴾ قالت نعرفاً جازء أخرجه أبود اودوالترمذي

يجِد شيئًا فزوجه إياها بما معه من القرآن متفق عليه ولانه أقطع للنزاع والحلاف فيه وليس ذكره شرطاً بدليل قوله تعالى (ولا جناع عليكم ان طلقتم النساء ما لم تمسوهن أوتفرضوا لهن فريضة) وروي أن رسول الله ﷺ زوج رجلا امرأة ولم يسم لها مهراً

﴿مسئاة﴾ (ويستحب أن لا يزبد على صداق أزواج رسول الله عِلَيْكَالِيُّهُ وبناته وهو خسائة درهم) لما ذكرنا من حديث عائشة رضى الله عنها اقتداء برسول الله عَلَيْكَاتُهُ

﴿مسئلة﴾ (ولا يتقدر أقله ولا أكثره بلكلما جاز أن يكون ثمنا جاز أن يكون صداقا)

ومهذا قال الحسن وعمرو بن دينار وابن أبي ليلي والاوزاعي والليث والشافعي واسحاق وأبو داود ،وزوج سعید بن المسیب ابنته بدرهمین وقال لو أصدقها سوطاً لحلت وعن سعیدبن جبیروالنخمی وأبن شبرمة ومالك وأبو حنيفةأ نهمقدرالاقل،ثم اختلف فيهفقال مالكوأبو حنيفة أقلهما يقطع بهالسارق وقال أبن شبرمة فحسة دراهم وعن النخمي أربعون درهما وعنه عشرون وعنه رطل من الدهب وعن سعيد بن جبير خمسون درهما، واحتج أبو حنيفة بما رويءن النبي عَلَيْكُيَّةٍ أنه قال «لامهر أقل منءشرة دراهم »ولانه يستباح به عضو فكان مقدر أكالذي يقطع به السارق

ولنا قول النبي عَلَيْكُ للذي زوجه « هل عندك من شيء تصدقها » قال لا أُجدقال « الْمُسولو خاتماً من حديد ﴾ متفق عليه وعن عامر بن ربيعة أن امرأة من بني فزارة تزوجت على نعلين فقال وقال حديث حسن صحيح وعن جابر أن رسول الله عليه الله عن و أن رجلا أعلى امرأة صدافا مل عده طعاما كانت له حلالا » عرواه الامام أحمد في المسند وفي لفظ عن جابر ، قال كنا ننكح على عهد رسول الله على القبضة من الطعام رواه الاثرم ولان قول الله عز وجل (وأحل لم على عهد رسول الله عن تبدنوا بأموال كم) يدخل فيه القليل والمكثير، ولانه بدل منفتها فجز ما ترافيا عليه من المال كاهشرة وكالاجرة . وحديثهم غير صحيحرواه ميسرة بن عبيدوهوضعيف عن المجاج من أرطأة وهو مداس ورووه عن جابر وقد روينا عنه خلانه أو نحمله على مهر امرأه بعينها أو على الاستحباب وقياسهم لا يصح فان النكاح استباحة الانتفاع بالجلة والقطم إنلاف عضودون استباحته الاستحباب وقياسهم لا يصح فان النكاح استباحة الانتفاع بالجلة والقطم إنلاف عضودون استباحته أهل الهلم قاله ان عبد المبر وقد قال الله عز وجل (وان أردتم استبدال زوج مكان زوج وا تيم إحداهن قنطاراً فلا تأخذوا منه شيئا) رروى أبو حفص باسناده ان عمر أصدق أم كاثوم ابنة علي أربعين الفا ، وعن عمر رضي الله عنه أنه قال خرجت وانا أريد أن أنهى عن كثرة الصداق فذكرت هده الآية (واتيتم إحداهن فيطاراً) وقال أبو صالح الفنطار مائة رطل وقال أبو سعيد الحدري مل هده الآية (واتيتم إحداهن فيطاراً) وقال أبو صالح الفنطار مائة رطل وقال أبو سعيد الحدري مل هده الآية (واتيتم إحداهن فيطاراً) وقال أبو صالح الفنطار مائة رطل وقال أبو سعيد الحدري مل هده الآية رد ذهبا وعن عجاهد سبعون الف مثنال

رسول الله عَلَيْكِيْ « أرضيت عن نفسك ومالك بنملين ؟ » قالت نم فأجازه . أخرجه أبو داود والزمذي وقال حديث حسن صحيح وعن جابر أن رسول الله عَلَيْكِيْ قال « لو أن رجلا أعطى امرأة صداقاً مله ويده طعاما كانتحلا له » رواه الامام أحمد في المسند وفي لفظ عن جابر قالكنا ننكح على عهد رسول الله وَلَيْكِيْنِ على القبضة من الطعام رواه الاثرم ولان تول الله تعالى (وأحل لكما وراه ذلكم أن تبتغوا بأموالكم) يدخل فيه القليل والكثير ولانه بدل منفتها فجاز ما نراضا عليه كالمشرة وكالاجرة وحديثهم غير صحيح رواه ميسرة بن عبيد وهو ضعيف عن الحجاج بن أرطاة وقياسهم لا يصح فان النكاح استباحة الاتفاع بالجملة والقطع اللاف عضو دون استباحته وهو عقوبة وحد وهذا عوض وقياسه على الاعواض أولى . فأما أكثره فلا توقيت فيه باجماع أهل المهم قاله ابن عبد البر وقد قال الله تعالى (وان أردتم استبدال زوج مكان زوج وآنيم احداهن قنطاراً فلانأخذوا عنه أنه قال : خرجت وأنا أربد أن أمن عن كثرة الصداق فذكرت هذه الآية (وآنيم احداهن قنطاراً الا أبو صالح الفيارية والقاراً)قال ابو صالح الفيارية والموارق أن عمر أصدق أم كاثوم بنت على أربعين ألفاً وعن عمر رضي الله قنطاراً)قال ابو صالح الفياطار مائة رطل وقال ابو سعيد مل مسك ثور ذهباو عن مجاهد سبعون ألف مثقال ومنفرة معلومة وكيافة توب ورد عبدها الآبق ومعجل ومؤجل ومؤجل ومؤجل ومؤجل المؤمنة معلومة وخياطة توب ورد عبدها الآبق في من موضع معين)

(فصل) ويستحب أن لا يغلي الصداق لما روي عن عائشة عن النبي وَلَيْكُونَّ أنه قال وأعظم النساء بركة أيسرهن مؤنة ، رواه أبو حنص باسناده وعن أبي العجفاء قال قال عمر رضي الله عنه ألا لا تغلوا صداق النساء فانه لو كان مكرمة في الذنيا أو تقوى عند الله كان أولا كم بها رسول الله وَلَيْكُونَ ما أصدق سول الله وَلَيْكُونَ ما أصدقت امرأة من بناته أكثر من أثنتي عشرة أو قية وان الرجل ليفلي بصدقة أمر أته حتى يكون لها عداوة في قلبه وحتى يقول كافت لكم على القربة اخرجه النسائي وأبرداود مختصراً وعن أبي سلمة قال سألت عائنة عن صداق النبي وَلِيَالِيْنِ فقالت اثنتا عشرة أوقية ونش نقات وما نش فال تنفس أوقية أخرجاه أيضا ، والاوقية أربعون درهما فلا تستحب الزبادة على هذا لانه اذا كثر ربما تعذر عليه فيتمرض للفرر في الدنيا والآخرة

(فصل) وكلما جاز ثمنا في البيم أو أجرة في لاجارة من العين والدين والحال والمؤجل والقليل والحديث والحال والمؤجل والقليل والحديث ومنافع الحر والعبد وغيرهما جاز أن يكون صدافا ، وقد روى الدارقطني باسناده قال : قال متواضى قال رسول الله في الكحوا الابامي أدوا العلائق ـقبل ما العلائق يا رسول الله قال ـ ماتراضى عليه الاهلون ولو قضيبا من أد ك ورواه الجوزجاني وبهذا قال مالك والشافعي وقال أن حنيفة منافع الحر لا تكون صدافا لائها ليست مالا وإنما قال الله تعالى (أن تبتغوا بأموالكم)

ولنا قول الله تعالى (إني أريد أن أنكحك إحدى ابنتي هانين على أن تأجرني تماني حجج)

ومنافع الحر والعبد سواء فقد روى الدار قطني باسناده قال قال رسول الله عَلَيْظِيَّةُ ﴿ أَنكُحُوا اللهَ وَأَدُوا اللهُ عَلَيْظِينَ ﴿ وَاللَّهِ عَلَيْهِ اللَّهُ وَلَوْ قَضَيْبًا مِن اللَّالِي وَأَدُوا اللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَقَالَ أَبُو حَنْيَفَة مَنْافِعِ الحَرِ لا يَجُوزُ أَن تكون أَراكُ ﴾ ورواه الحجوزجاني ويهذا قال مالك والشافعي وقال أبو حنيفة منافع الحر لا يجوز أن تكون صداقاً لائها ليست مالا وأما قال الله تعالى (أن تبتغوا بأموالكم)

ولنا قول الله تمالى (انى أريد أن أنكحك احدى ابنتي هاتين على أن تأجرني ثماني حجج) والحديث الذي ذكرناه ولانها منفعة بحوز العوض عنها في الاجارة فجازت صداقاً كمنفعة العبسد وقولهم ليست مالا ممنوع فانها مجوز العاوضة عنها وبها ثم ان لم تكن مالا فقد أجريت مجرى المال في هذا فكذاك في النكاح

﴿ مَسَالَةً ﴾ (وان كانت المنفعة بجهولة كرد عبدها ابن كان وخدمتها فيما شاءت لم يصح لانه عوض في عقد معاوضة فلم يصح مجهولا كالثمن في المبييع والاجرة في الأجارة

وصناة ﴾ (وكل ما يجوز أن يكون ثمناً في البيع كالمحرم والمعدوم والمجهول وما لا منفعة فيه ومالا يم ملكه عليه كالمبيع من المكيل والموزون قبل قبضه ، وما لا يقدر على تسليمه كالطير في الهواه والسمك في الماء وما لا يتمول عادة كقشرة جوزة وحبة حنطة لا يجوز أن يكون صداقا) لا نه نقل الملك فيه بعوض فلم يجز فيه ما ذكر ناه كالبيع. وبجب أن يكون له نصف يتمول عادة ويهذل

والحديث الذي دَّ كرناه ولانها منفَّة يجوزُ العوض عنها في الاجارة فجازت صداقًا كنفةالعبد وقولم ليست مالا بمنوع فأنها تجوز المعاوضة عنها وما ثم أن لم نكن مالا فقد أجريت مجرى المال في هــذا فكفتك في النكاح وقد نقل مهنا عن احد إذا تروجها على أن يخدمها منة أو أكثر كيف يكون هذا قيل له فامرأة لها ضياع وأرضون لاتندر على أن تعمرها قال لايصلح هذاقال ابوبكر انكانت الحدمة معلومة جاز ، وان كانت مجهولة لاتضبط فلها صداق مثاما كأنه تأول مسئلة مينا على أن الحدمة مجهولة فلذلك لم يصح ، ونقل ابو طالب عن أحمد المزوبج على بنا. الدار وخياطة النوب وعمل شي. جائز لانه معلوم مجورز أخذ العوض عنه فجاز أن يكون صداقا كالاعيان، ولو تزوجها على أن يأتبها بعبدها الآبق من مكان.معين صح لائه عمل معلموم يجرز أخذ الاجرة عنه ، وان أصدقها الانيان به أين كان لم يصح لأنه مجهول

(فصل) ولونكحها على أن يحجيها لم تصحالتسمية وبهذاة لالشافعي وقال النخي رمالك والثوري والاوزاعي وأمحاب الرأي وابر عبيديهم

ولنا أن الحملان مجهول لا وقف له على حد فلم يصح كا لوأصدقها شيئا ، فعلى هذا لها مهر الثل وكذلك كل مرضع قلبا لاتصح التسمية

(فصل) وأن أصدقها خيامة ثوب بعينه فهلك الثوب لم نفسد النسمية ولم يجب مهر الثل لان

الموض في مثله عرفا لان العللاق يعرض فيه قبل الدخول فلا يبقى للمرأة إلا نصفه فيجب ان يبقى لها مال تنتفع به وتعتبر نصف القيمة لا نصف عين الصداق فانه لو أصدتها عبداً جاز وان لم يمكن قسمته (فصل) ولو نكحهاعلى أن يحج بها لم تصح التسمية وبه قال الشافعي وقال النخمي واشوري ومالك والاوزاعي وأصحاب الرأي وأبو عبيد يمح

ولنا أن الحلان مجهول لا يوقف له على حد فلا يصح كما لو أصدقها شيئاً

(فصل) وأن أصدقها خياطة ثوب بعينه فهلك الثوب لم تفسد التسمية والم نجب مهر المثللان تمذر ما أصدقها بعينه لايوجب مهر المثل كما لو أصدقها قفيز حنطة فهلك قبل تسليمه ويجب عليه أجرة مثل خياطته لان المعقود عليه العمل فيه تلف فوجب الرجوع الى عوض العمل كما او أصدقها تعلم عبدها صناعة فمات قبل التعليم ، وان عجز عن خياطته مع بقاء الثوب لمرض أو نحوه فعليه أن يقبم مقامه من يخيطه وإن طلقها قبل خياطته وقبل الدخول فعليه خياطة نصفه ان أمكن معرفة نصفه وان لم يمكن فعليه نصف أجرة خياطته الا ان يبذل خياطة أكثر من نصفه بحيث يعلم أنه قد خاط النصف يقيناً وإن كان الطلاق بعد خياطنه رجع عليها بنصف أجره وان أصدقها تعلم صناعة أو تعايم عبدهاصناعة صح لانه منفعة معلومة يجوز بذل العوض عنها فجاز جملها صدافاً كحياطة ثوبها

﴿مسئلة﴾ (وأن تزوجها على منافعة مدة مفاومة فعلى روايتين)

تعذر تسليم ما أصدقها بعينه لا وجب مهر المثل كالوأصدقها تفيز حنطة فهلك قبل تسليمه ويجب عليه أجر مثل خياطته لان الممقود على العمل فيه تاف فوجب الرجوع الى عوض العمل كما لو أصدقها تعليم عبدها صناعة فحات قبل التعليم ، وأن عجز عن خياطته مع بقاء اثوب لمرض أونحوه فعليه أن يقيم مقامه من مخيطه، وانطاقها قبل خياطته قبل الدخول فعليه خيطة نصفه وان لم يمكن فعليه نصف أجر خياطته الا أن يبذل خياطة أكثر من نصفه محيث يعلم أنه قد خاط النصف بقينا ، وأن العالماتي بعد خياطته رجم عليها بنصف أجره

(فصل) وان أصدقها تعليم صناعة أو تعليم عبدها صناءة صح لأنه منفعة معلومة مجوز بذل العوض عنها فجاز جعلها صداقا كخياطة ثوبها ، وان أصدقها تعليمه أو تعليمها شعراً مباحا معينا أو الهما أو الهة او محمواً أو غير ذلك من العلوم الشرعية التي يجوز أخذ لاجرة على تعليمها جاز وصحت النسمية لانه يجوز أخذ الاجرة عليه فجاز صداقا كما فع الدار

(فصل) فأما تعليم القرآن فاختلفت الرواية عن احمد في جعل صداقا فقال في موضع اكرهه ، وقال في موضع اكرهه ، وقال في موضع لا بأس أن يبزوج المرأة على أن يعلمها سورة من القرآن أو على نعلين وهذا مذهب الشاني قال ابو بكر في المسئلة قولان يعني روايتين قال واختياري أنه لا يجوز وهو مذهب مالك والمايث وأبي حنيفة ومكحول وإسحاق ، واحتج من أجازه بما روى سهدل بن سعد الساعدي أن رسول الله ويسلين جارته امرأة فقالت أبي وهبت نفسي لك فقاءت طويلا فقال رجل يارسول الله

(إحداها) لا يصح وقد نقل مهنأ عن أحمد اذا نزوجها على أن يخدمها اله أو أكثر كيف يكون هذا ? قيل له امراة لها ضياع وارضون لا تقدر على أن تممرها قال لا يصلح هذا ، ووجه هذه الرواية أنها ليست مالا فلا يصح أن يكون مهراً كرقبته ومنفعة البضع وهذا قول أبي حنيفة ولان المرأة تستحق على الزوج خدمته بدليل أنه اذا لم يقم لها من يخدمها لزمه أن يتولى خدمتها فاذا كانت خدمته مستحقة لها لم يجز أن يأخذ عليها عوضاً

(واثنائية) يصح وهي أصح بدليل قصة موسى عليه السلام وقياساً على منفعة العبدو أول أبو بكر رواية مها على ما إذا كانت الخدمة بجهولة ، فان كانت معلومة جاز وكذبك نقل أبو طالب عن أحمد الزويج على بناء الدار وخياطة الثوب جائز لانه معلوم بجوز أخذ الموض عنه أشبه الاعيان وإن تزوجها على أن يأتيها بعبدها الآبق من مكان معلوم صح لذلك وإن أصدقها الاتيان به أين كان لم يصح لانه بجهول على أن يأتيها بعبدها الآبق من مكان معلوم صح لذلك وإن أصدقها الاتيان به أين كان لم يحون صداقاً لا مسئلة) (وكل موضع لا تصح التسمية يجب مهر المثل فان أصدقها مالا يجوز أن يكون صداقاً كالحمر والحنزر وتعليم التوراة والانجيل؛ المعدوم والآبق والطير في الهواء ، والحجهول كعبد وثوب ودار لا يفسد به النكاح في الصحيح من المذهب) وعنه يفسد اختاره أبو بكر لانه عقدمعاوضة أشبه البيع هو لنا أن فساد المسمى ليس أكثر من عدمه وعدمه لا يفسد العقد كذلك هذا ، إذا ثبت هذافانه ولنا أن فساد المسمى ليس أكثر من عدمه وعدمه لا يفسد العقد كذلك هذا ، إذا ثبت هذافانه

زوجنيها ان لم يكن اك بها حاجة فقال د هل عندك من شي. تصدقها ٢ ﴾ فقال ما عندي الا إزاري فقال رسول الله عَيَّالِيْهِ ٢ إزارك ان أعطيتها جاست ولا إزار الله فالنمس شيئًا _ قال لا أجدقال _النمس ولو خاناً من حديدً ، فالنمس فلم بجد شيئاً فقال رسول الله مُتَطَالِيُّه ﴿ زُوجِتُكُما مِمَا مَعْكُمْنِ الفرآن ،منفق عليه ولانها منفهة معينة مباحة فجاز جملها صداقا كتعلم قصيدة من الشعر المباح

, وجه الرواية الاخرى أن الفروج لا تستباح إلا بالأموال أقوله تعالى (أن تبتغوا بأموالكم) وقوله تمالى (ومن لم يستطع منكم طولا أن ينكح المحصنات المؤمنات) والطول المال . وقد روي أن رسول الله عَيْسَالِيُّهِ زُوجٍ رجلًا على سورة من الفرآن ثم قال ﴿ لَا نَكُونَ لَأُحَدَ بِعَدَكُ مَهُراً ﴾ رواه النجاد باسناده . ولان تعليم القرآن لا يجوز أن يتم إلا قربة لفاعله فلم يصح أن يكون صدافا كالصوم والصلاة وتعلم الايمان. ولان النعليم من المعلم والمنعلم مختلف ولا يكاد ينضبط فأشبه الشيء الحبهول فأما حديث الموهوبة قد قبل معناه أنكحتكما عاممك من الفرآنأي زوجتكما لانك من أهل الفرآن كما زوج أباطاحة على إسلامه فروى ابن عبد البر باسناده عن أنس ان أباطلحة أنى أم سليم مخطيها قبل أن يسلم فقالت أنزوج بك وأنت تعبد خشبة نحتما عبد بني ملاز? إن أسلمت تزوجت بك قال فأسلم أبو طلحة فتروجها على إسلامه وايس في الحديث الصحيح ذكر النعليم، وبحتمــل أن يكون خاصاً الداك الرجل بدليل مارواه النجاد ولا تفريع على هذه الرواية، فأما على الآخرى فلا بد من تعبين ما يعلمها

يجب لها مهر المثل لانها لم ترض ببدل ولم يسلم البدل وتعذر به العوض فوجب رد بدله كما لو باعه سلعة مخمر فتانيت عند المشتري .

(مسئلة) (وان أصدقها تعليم أبواب من الفقه أو الحديث أد تصيدة من الشعرالمباحصح) وكل ما مجوز أخذ الاجرة على تعليمه جاز وصحت التسمية لانه مجوز أخذ الاجرة عليه فجاز صداقاً كمنافع الدار.

﴿ مسئلة ﴾ (وان كان لا يحفظها لم يصح ويحدل أن يصح ويتعلمها ويعلمها)

وجملته أنه ينظر في قوله فان قال احصل لك تعليم هذه الصورة صح لان هـــذه منفعة في ذمته لا يختص بها فجاز أن يستأجر عليها من لا يحسنها كالخياطة اذا استأجر من يحصلهاوان قال على أن أعلمك فذكر الفاضي في الحامع أنه لا يصح لانه ممين بفعله وهو لا يقدر عليه فأشبه مالواستأجرمن لايحسن الحياطة ليخيط له ، وذكر في المجرد أنه يحتمل الصحة لان هذا يكون في ذمته فأشبه مالو أصدقها مالا في ذمته لا يقدر عليه في الحال، فعلى هذا يتعلمها ثم يعلمها أو يقيم لها من يعلمها .

(فصل) فان جاءته بيرها فقالت علمه السورةالتي تريد تعليمي اياها لم يلزمه لان المستحق عليه العمل في عين لم يلزمه ايقاعه في غيرها كما لو استأجرته لخياطة ثوب فأتته بغيره فقالت خطهذا ولان (الجزءالثامن) (Y) (المغنى والشرح السكبير)

إِنَّه إِما سورة ممينة أو سوراً أو آيات بعينها لان السور تختلف وكذلك الآيات، وهل تُعتاج الى تعين قراءة مرتبة فيه وجهان (أحدهما) بحتاج الى ذلك لان الاغراض تختلف والفراءات مختلف فمنها صعب كفراءة حمزة وسهل فأشبه تعبين الآيات

(والثاني) لا ينتقر الى التعبين لان هذا اختلاف يسير وكل حرف ينوب مناب صاحبه ويقوم مفامه وقدك لم ينوب مناب صاحبه ويقوم مفامه وقدك لم يعين النبي وَلَيْكُنْ المرأة قراءة وقد كانوا يختلفون في الفراءة أشد من اختلاف القراء اليوم فأشبه مالو أصدقها قنمزاً من صبرة وقشافي في هذا وجهان كهذين

(فصل) فان أصدقها تعليم سورة لا يحسنها نظرت فان قال احصل لك تعليم هذه السورة صحلان هذه منفعة في ذعه لا تخنص به فجاز أن يستأجر عليها من لا يحسنها كالخياطة اذا استأجر من بحصلها له وان قال على أن أعلمك فذكر القاضي في الجامع أنه لا يصح لانه تعين بفعله وهو لا يقدر عليه فأشبه مالو استأجر من لا يحسن الخياطة المخيط له ، وذكر في الحجرد أنه يحتد ل الصحة لان هذه تسكرن في ذمته فأشبه مالو أصدقها مالا في ذبته لا يقدر عليه في الحال

(فصل) فان جاءته بغيرها نقالت علمه السورة التي تريد تعليمي أياها لم يلزمه لان المستحق عليه العمل في عين فلم يلزمه أيقاعه في غيره كا لو استأجرته لخياطة ثوبه فأنته بغيره فقالت خط هذا ولان المتعلمين بختلة ون في التعليم اختلافا كثيرا ولان له غرضاني تعليمها فلا يجبر على تعليم غيرها موان أناها

المتعلمين يختلفون في التعليم اختلافاً كثيراً وقد يكون له غرض في تعليمها فلا يجبر على تعليم غيرها فان أتاها بغيره يعلمها لم يلزمها قبول ذلك لان المعلمين يختلفون في النعليم ، وقد يكون لها غرض في التعليم منه لكونه زوجها ، تحل له ويحل لها ، ولانه لما لم يلزمه تعليم غيره الم يلزمها التعليم من غيره قياساً لاحدها على الآخر

﴿ مسئلة ﴾ (فان تعلمتها من غيره فعليه أجر تعليمها)

وكذلك إن تمذر عليه تعليمها كما لو أصدقها خياطة ثوب فتعذر ، فان ادعى انه علمها فأنكرته فالقول قوله لأن الاصل عدمه ، وفيه وجه آخر أهما ان اختلفا بعد أن تعلمتها فالقول قوله لأن الطاهر معه، وإن علمها السورة ثم أنسيتها فلا شيء عليه لانه قد وفى لها بما شرط وأعا تلف الصداق بعد القبض وأن لقنها الجميع وكما لقها شيئاً نسيته لم يعتد بذلك تعليا لان ذلك لا يعد تعليا في العرف ولو جاز ذلك لافضى إلى أنه متى أفرأها بيتاً من الشعر أو مسئلة من الفقه أو آية فقرأها بلسانها من غير حفظ كان تلقيناً ، ومحتمل أن يكون ذلك تلقينا لانه قد لفنها وحفظها فأما مادون الآية فليس تلقيناً وجهاً واحداً

﴿ مسئلة ﴾ (فان طلقها قبل الدخول وقبل تعليمها ففيه وجهان)

(أحدامًا) عليه نصف أجرة تعليمهما لانها قد صارت أجنبية فلا يؤمرن في تعليمها الفتنة .

بغيره يعلمها لم يلزمها قبول ذلك لان المعلمين بختلفون في التعليم ، ولان لهاغرضا في التعليم منه لكونه زوجها تحلله وبحل لها ولانه لما لم بلزمه تعليم غيرها التعليم من غيره قيامًا لأحدهما على الآخر (فصل) فان تعلمتها من غيره أو تعذر عليه تعليمها فعليه أجر تعليمها فان اختلفا فقال علمتكيها فأ نكرت فالنول قولها لان الاصل عدم تعليمها ، وفيه وج والحر انها ان اختلفا بعد أن تعلمتها فالقول قوله لان الظاهر معه ، وان علمها السورة ثم أنسيتها فلاشي ، عليه لانه قد وفي لها بما شرط وأما تلف الصداق بعد القبض ، وأن لقها الجيع وكما لقنها آية أنسيتها لم يعتد بذلك تعليا لان ذلك لا يعد تعليا ولو جاز ذلك لا فضي الى انه متى قرأها فقرأها بلسامها من غير حفظ كان تلقينا ، وبحتمل أن يكون ذلك تلقينا لا بهقد لقنها الآية وحفظها ، فأما مادرن الآية فايس بتلقين وجها واحدا

(فصل) فان طلقها قبل الدخول بعد تعليمها السورة رجع عليها بنصف أجر تعليمها لان العلاق قبل الدخول يوجب الرجوع بنصف الصداق وان لم يكن علمها ففيه وجهان (أحدهما) عليه نصف أجر تعليمها لانها قد صارت أجنبية فلا يؤمن في تعليمها العتة (والثاني) يباح له تعليمها من وراء حجاب من غير خلوة بها كما يجوز له سماع كلامها في المعاملات ، وان كان الطلاق بعد الدخول فني تعليمها السورة الوجهان ، وان أصدتها رد عبدها من مكان معين فطانها قبل الدخول وقبل الرد فعليه نصف أجر الرد لانه لا عكنه نصف الرد وان طلقها بعد الرد رجع عليها بنصف أجره

(والثاني) يباح له تعليمها من وراء حجاب من غير خلوة بها كما يجوز له سماع كلامها في المعاملات وان كان الطلاق بعد الدخول فني تعليمها الجميع وجهان ، وانطلقها قبل الدخول بعد تعليمها رجم عليها بنصف أجر الردلانه لان الطلاق قبل الدخول وقبل الرد فعليه نصف أجر الردلانه لا يمكنه نصف الرد فان طلقها بعد الرد رجع عليها بنصف الاجرة .

﴿ مسئلة ﴾ ﴿ وَانْ أُصْدَقُهَا تَعْلَمُ شَيَّ مِنْ القَرْآنَ مَعَيْنَ لَمْ يَصْحَ وَعَنْهُ يَصَّحَ ﴾

اخلفت الرواية عن أحمد في جبل تعليم شيء من القرآن صداقا فقال في موضع أكرهه ،وقال في موضع آخر لا بأس أن ينزوج الرجل المرأة على أن يعلمها سورة من الفرآن أو على نعلين وهذا مذهب الشافعي، قال أبو بكر في المسئلة قولان بعني روايتين قال واختياري الله لا بجوز وهو مذهب مالك والليت وأبي حنيفة ومكتحول واستحاق واحتج من أجازه عا روى سهل بن سعد الساعدي ان رسول الله ويتياني جاءته إمرأة فقالت اني وهبت نفسي لك فقامت طويلافقال رجل يارسول الله وجنيها أن لم بكن لك بها حاجة فقال «هل عندك من شيء صدتها ؟» فقال ماعندي الا ازارى ففال رسول الله عنيانية «أورجنيها عامله عنه ما القرآن» متفق عليه ولانها منفعة معينة مباحة فقال رسول الله عنيانية «زوجتكها عا معك من القرآن» متفق عليه ولانها منفعة معينة مباحة فأز جعلها صداقا كتعليم قصيدة من الشعر المباح

(فصل) ولو أصدق الكتابية تعليم سورة من القرآن لم يجز ولها مهر المثل وقال الشافعي يصبع لقوله تعالى (حتى يسمع كلام الله)

ولنا أن الجنب عنم قراء القرآن مم ايمانه واعتقاده أنه حق فالكافر أولى وقد قال النبي والمحلقة ولنا أن الجنب عنم قراء القرآن مم ايمانه واعتقاده أنه حق فالكافر أولى أن يمنم منه ، فأما الآية الني احتجوا بها فلا حجمة للمم فبها فأن السماع غير الحفظ ، وأن أصدقها أو أصدق المسلمة تعليم شيء من التوراة والانجبل لم يصح في المذهبين لانه مبدل مغير ، ولو أصدق الكتابي السكتابية شيئا من ذلك كان كا لو أصدقها محرما

(الفصل الثاني) ان الصداق ما انفقوا عليه ورضوا به لقول الله تعمل (ولا جناح عليكم فيها تراضيم به من بعد الفريضة) وقال النبي والله والملائق ماتر ضى عليه الاهلون ، ولا به عقد معارضة فيعتبر رضا المتعاقدين كمائر عتود المعاوضات فان كان الولي الاب فيها اتفق هو والزوج عليه جاز أن يكون صداقا قليلا كان او كثيراً بكراً كانت او ثيباً صغيرة كانت او كبيرة على ماأسلفناه فيمامضى واقدك زوج شعيب عليه السلام موسى عليه السلام ابنته وجعلا الصداق إجارة عاني حجج من غير مواجعة الزوجة ، وان كان الولي غير الاب اعتبر رضا المرأة والزوج لان الصداق لها وهو عوض منفيتها أشبه أجر دارها وصداق أسهافان لم يستأذنها الولي في الصداق فحكه حكم الوكيل المطلق في البيم من معراطة قاله والمدق مهر المنل فه ازاد صح ولزم وان نقص عنه فلها مهر المثل

ولنا ان الفروج لا تستباح الا بالاموال لفوله تعالى (ان تبتنوا باموال كم) وقوله سبحانه (وُمن لم يستطع منكم طولا ان ينكح المحصنات المؤمنات) والطول المال وقد روي ان رسول الله والمنظم على سورة من الفرآن ثم قال لا لا يكون لاحد بعدك مهراً هرواه البخاري باستاده ولان تعليم الفرآن لا يجوز ان يقع الافرية لفاعله فلم يصح ان يكون صداقا كالصوم والعلاة وتعليم الا يمان، وأما حديث الموهوبة فقد قيل معناه المكحة كما بما معك من الفرآن أي زوجة كها لانك من أهل الفرآن كما زوج أباطلحة على اسلامه، فروى ابن عبد البر باسناده ان اباطلحة الى ام سليم يخطبها قبل ان يسلم فقالت أنوج بك وانت تعبد خشبة نحتها عبد بنى فلان ? ان أسلمت تروجت بك قال فاسلم أبو طلحة فتروجها على البخاري (١) ولا تفريع على هذه الرواية، قاما على قولنا بالصحة فلا بد من تعيين ما يعلمها اياه اما البخاري (١) ولا تفريع على هذه الرواية، قاما على قولنا بالصحة فلا بد من تعيين ما يعلمها اياه اما سورة أوسوراً أو آيات بسنها لانالسور مختلف وكذلك الآيات

(١)كذا وتقدم في المغني أنه التجاد

﴿مسئلة﴾ (ولا يحتاج الى ذكر قراءة من وقال أبو الخطاب مِتاج الىذلك)

لان الاغراض تختلف فنها صب كفراه حزة وسهل فاشبه تبيين الآيات ووجه الاول ان هذا اختلاف پسير وكل حرف ينوب مناب صاحبه ويقوم مقامه ولذلك لم يعين النبي عَلَيْكِيْ للمرأة قراءة وقد كانوا

(الفصل الثراث) أن الصداق لا يكون إلا مالا انول الله تعالى (أن تبنغوا بأموالكم) ويشترط أن يكون له نصف بتمول عادة محيث إذا طلقها قبل الدخول بقي لها من النصف مال حلال وهذا معنى قول الحرقي له نصف بحصل، ومالا بجرز أن يكون عنا في البيع كالحرم والمعدوم والحجول ومالا منفعة فيه ، ومالا يتم ملك عليه كالبيع من المكيل والموزون قبل قبضه، ومالا يقدر على تسليمه كالطبر في المواء والسمك في الما. ، ومالا يتمول عادة كحبة حنطة وقشرة جوزة لا بجوزأن ينون صداة الابه نقل للملك فيه يعوض فلمجز فيه ماذ كوناه كالبيع، يعتبرأن يكون نصفه مما يتمول عادة و ببذل الموض في مثله عرفالان الطلاق بعرض في مجرفة لا يحرف في ماذ كوناه كالبيع، يعتبرأن يكون نصفه مما يتمول عادة و ببذل الموض في مثله عرفالان الطلاق بعرض في متابد و إمتبر أن يكون أمام كالمناب كالمناب المدال المناب و إمتبر أن يكون أمام كالمناب المدال المالية المدالة المد

﴿ مسئلة ﴾ قال (وإذا اصدقها عبدا بعينه فوجدت به عيبا فردته فلها عليه قيمته)

وجملة ذلك أن الصداق إذا كان معينا نوجدت به عيما فلهارده كالمبيع المعيس رلا نعلم في هذا خلافا إذا كان العيب كثيراً فان كان يسيراً فحكي عن أبي حنيفة أنه لايرد به

ولنا أنه عيب برد به المبيع فرد به الصداق كالـكثير وإذا رد به فلها قيمته لان العقد لاينفسخ برده فيبقى سنب استحقاقه فيجب عليه قيمته كما لوغصبها إياه فأنلفه، وان كانالصداق مثلياكالمكيل

يختلفون في الفراءة أشد مر اختلاف الفراء اليوم فاشبه مالو أصدقها قفيزاً من صبرة وللشافعي في هذا وجهان كهذين

(فصل) ولو اصدق السكنابية تعليم سورة من القرآن لم يجزولها مهر المشل وقال الشافعي يصع لقوله تعالى (حتى يسمعركلام الله)

ولما أن الجنب بمنع قراءة الفرآن مع أعانه واعتقاده أنه حق فالكافر أولى وقد قال الني عَلَيْظِيَّةُ ولا تسافروا بالفرآن إلى أرض المدر مخافة أن تناله أيديهم التحفظ أولى أن منم منه فأما الآية التي احتجوا بها فلا حجة لهم فيها فأن السماع غير الحفظ فأن اصدقها أو اعدق مسلمة تعليم شيء من التوراة لم يصح في المذهبين لانه مبدل مفير ولو أصدق الكنابي الكتابية شبئاً من ذلك كان كالواصدقها محرما (مسئلة) (وان تروج نساءاً بهر واحد وخالمهن بموض واحد صحويقهم بينهن على قدرمهورهن

في أحد الوجهين وفي الآخر يقسم بينهن بالسوية)

وجملته انه اذا تزوج اربع نسوة في عقد واحد بمهر واحد مثل ان يكون لهم ولى واحد كبنات الاعمام او موليات لولي واحد ومن ليس لهن ولي نزوجهن الحاكم فالتكاح صحيح والمهرصحيح وبهذا فال أبو حنيفة وهو أشهر قولى الشافعي والقول الثاني ان المهر فاسد ويجب مهر المثل لان ما مجب لكل واحدة منهن من المهر غير معلوم

والموزون فردته فلها عليه منه لأنه أقرب اليه ، وأن اختارت امساك المعيب وأخذ أرشه فلها ذك في قياس المذهب ، وأن حدث به عيب عندها ثم وجدت به عيبا خيرت بين أخذ أرشه وبين رده ورد أرش عيبه لانه عوض في عقد معاوضة فيثبت فيه ذلك كالبيم ، وسائر فروع الرد بالعيب فيثبت فيها ههنا مثل ما ثبت في البيم لما ذكرنا

(فصل) وان شرطت في الصداق صاة مقصودة كاله كتابة والصناعة فبان بخلافها فلها الرد كا تود به في البيع وهكذا أن دلسه تدليساً رد به المبيع مثل تحمير وجه الجارية وتسهيد شعرها وتجعيده وضمير الما، على الحجر وأشباه ذلك فلها الرد به ، وأن وجنت الشاة مصراة فلها ردها ورد صاع من تمر قياسا على البيع ، وقد نقل مهنا عن احمد فيمن تزوج امرأة على الف ذراع قاذا هي تسعائة هي بالخيار إن شات أخذت الدار ، وأن شاءت أخذت قيمة الفذراع والنكاح جائز وهذا فيا أذا أصدتها داراً بمينها على أنها الف ذراع فحرجت تعمائة فهذا كالعيب في ثروت الردلانه شرطشرطا مقموداً فبان مخلافه وجوز أحمد الامساك لان المرأة رضيت مقموداً فبان مخلافه وجوز أحمد الامساك لان المرأة رضيت معالمة أرشا لان ذلك ايس بعيب، ومحتول أن لها الرجوع بقيمة نقصها أو ردها وأخذ قيمتها

ولنا ان الفرض في الجُملة معلوم فلا يفسد لجهالته في التفصيل كما لو اشترى أربعة أعبد من رجل بثمن واحد وكذلك الصبرة بثمن واحد وهو لا يعلم قدركل قفيز منها، اذا ثبت هذا فان المهر يقسم بينهن على قدر مهورهن في قول القاضي وأبن حامد وهوقول أبي حنيفة وصاحبيه والشافعي وقال أبو بكر يقسم بينهن بالسوية لانه أضافه اليهن إضافة واحدة فكان بينهن بالسوية كما لو وهبه لهن أو أقربه وكما لو اشترى حماعة ثوباً بأغان مختلفة ثم باعوه مرامحة أو مساومة كان الثمن بينهم بالسوية وأن اختلفت روس أموالهم ولان القول بالتقسيط يفضي إلى جهالة الموض لكل واحدمنهن وذلك يفسده

وانا أن الصفقة اشتملت على شيئين مختلفي القيمة فوجب تقسيط العوض عليهما بالقيمة كما لو باع شفصا وسيفا أو اشرى عبدين فوجد أحدهما حراً فانه يرجع بقيمته من النمن وكذلك نس فيمن نزوج على جاريتين فاذا احداهما حرة أنه يرجع بقمية الحرة وما ذكره من المسئلة ممنوع وأن سلم فالفيمة ثم واحدة بخلاف مسئنتا

وأما الهبة والافرار فليس فيها قيمة يرجع اليها وتقسم الهبة عليها بخلاف مسئلتنا وافضاؤه إلى جهالة لا يمنع الصحة اذا كان معلوم الجلة، ومثل هذه المسئلة اذا خالع نساء وبعوض واحد فانه يصع مع الحلاف فيه ويقسم العوض في الحلم على قدر وهورهن وعند ابي بكر يقسم بالسوية

(فصل) فان تزوج أمرأتين بصداق وأحد أحداهما بمن لا يصح العقد عليها لكونها محرمة عليه أو غير ذلك وقلنا بصحة النكاح في الاخرى فلها حصتها من المسمى وبه قال الشافعي على قول وأبو

﴿ مسئلة ﴾ قال (وكذلك اذا تروجها على عبد فخرج حرا أو استحق سواء سلمه اليها أو لم يسلمه)

وجملة ذلك أنه أذا تزوجها على عبد بعينه تظنه عبداً مملوكا فخرج حراً أو مفصوبا فلها قيمته وجهلة ذلك أنه أذا تزوجها على عبد بعينه وتال في الجديد لها مهرانات ، وقال ابوحنيفة ومحمد في المفصوب كقولتا ، وفي الحر كقوله لان العقد تعلق بعين الحر باشارته اليه فأشبه مالو علماه حراً

ولماأر المقدوقع على التسمية فكانت لها أيمته كالفصوب ولأنها رضيت بقيمته إذ ظلته بملوكا فكان لها قيمته كا لو وجدته معببا فردته بخلاف مااذا قال أصدقنك هذا الحر أر هذا المفصوب فانهارضيت بلاشي. لرضاها بما تملم أنه ليس بمال أو بما لا يقدر على تمليكه اياها فكان وجود التسمية كمد بها فكان لها مهر المثل وقول الحرقي سواء سلمه اليها أو لم يسلمه يعني أن تسليمه لا يفيد شيئًا لانه سلم مالا مجوز تسليمه ولا تثبت اليد عليه فكان وجود. كمدمه

(فصل) فان أصدقها مثليا فيان مفصوبا فلها منه لان المثل أقرب اليه وثمذا يضمن به في الانلاف وان أصدقها جرة خل فحرجت خمراً أو مفصوبة فلها مثل ذلك خلالان الحل من ذوات الامثال وهذا مذهب أبي حنينة و بعض أصحاب الشافعي وقال القاضي لها قيمته لان الحمر ليس بالولامن

يوسف وقال أبوحنيفة المسمى كله التي يصح كاحها لان العقد الفاسد لا يتعلق به حكم بحال فصار كانه تزوجها والحائط بالمسمى

ولنا أنه عقد على عنين إحداهما لامجوز العقد عليها فلزمه في الاخرى بحصتها كما لو باع عده وأم ولده وماذكره لايصح فان المرأة في مقابلة نكاحها مهر بخلاف الحائط

(فصل) قان جمع بين نكاح وبيع فقال زوجتك ابنتي وبعتك داري هذه بألف صح ويقسط الالف عليهما على قدر صداقها وقيمة الدار وان قال زوجتك ابنتي واشتريت منك عبدك هذا بألف فقال بعتكه وقبلت الدكاح صح ويقسط الالف على العبد ومهر مثلها وقال الشافعي في احد قوليه لا يصح السم والمهر لافضائه الى الجمالة

و لنا أنها عقدان يصح كل وأحد منهما منفرداً فصح جمهما كما لوباعه ثوبين وان قال زوجتك ولك هذه الالف بألفين لم يصح لانه كمدعجوة

(فصل) قال رضي الله عنه (ويشترط أن يكون معلوما كالنمن فان أصدقها داراً غير معينة أو دابة لم يصح)

وهذا اختيار أبي بكر ومذهب الشافي وقال القاضي يصح مجهولا مالم تزد جهالته على مهر المثل لان حمفر بن محمد نقل عن احمد في رجل تزوح امرأة على ألف درهم وعادم فطلقها قبل ان يدخل

ذوات الاشال.والصحيح ماقلناه لانه مهاه خلا فرضيت به على ذلك فكـان لها بدل المسمى كالحر وما ذكره ببطل بما إذا أصدقها عبداً فبان حراً ولانه ان أرجب قيمة الحر فالحر لا فيمة له وان أوجب قيمة الحق فقد اعتبر المسمية في ايجاب قيمته فني ايجاب مثله أولى

(فَصَل) قان قال أصدقتك هذا الحزر وأشار للى الحل أو عبد فلان هذا وأشار الى عبده صحت التسمية ولها المشار اليه لان الممتود عليه يصح المقد عليه فلا يختلف حكمه باختلاف صفته كما لو قال بعنك هذا الاسود وأشار الى أبيض أو هذا الطريل وأشار الى قصير

(فصل) وان تزوجها على عبدبن فخرج أحدها حراً أو مفسوبا صبح الصداق في تملم كه ولها قيمة الآخر نص عليه أهده وان كان عبداً واحداً فخرج نصفه حراً أو مفسوبا فلها الحيار ببن وده وأخذ قيمته وببن امساك نصفه وأخذ قيمة باقيه نص عليه أحمد لان الشركة عيب فكان لها الفسخ كما لو وجدته معيبا عقان قبل فلم لا تنولون يبطلان النسمية في الجميع وترج بالتيمة كلها في المسئلتين كما في تفريق الصابقة عملنا ان القيمة بدل أعا يصار البها عند العجز عن الاصل وجهناالعبد المملوك مقدوو عليه ولا عيب فيه وهو مسمى في العقد فلا يجرز الرحوع الى بدله ، أما تفريق العفنة قانه اذا بطل العقد في الجميع صرفا الى الثمن وليس هو بدلا عن المبيع وأما المدخ العقد قرجم في وأسرماله وههنا لا ينفسخ العقد وأما الحربة الحربة وأما اذا كان

المقوم الخادم وسطاً على قدر ما يخدم مثلها ونحو هذا قول أبي حنيفة ، فعلى هذا لو تزوجها على عبد أو أبه أوفرس أو بغل أوحيوان من جنس معلوم أو ثوب هروي أو مروي أو ما أشبهه نما يذكر جنسه فانه يصح ولها النسط وكذلك قفيز حنطة وعشرة ارطان زيت فان كانت الجهالة تزيد على جهالة مهر المثل كثوب أو دابة أو حيوان أو على حكما أو حكمه أو حكم أجني أو على حنطة أوشمير أو زبيب أو على ما اكتسبه من العام لم يصح لانه لاسبيل الى معرفة الوسط فيتعذر تسليمه وفي الاول يصح لقول النبي وليالي والمائق ما تراضوا عليه ولانه موضع يثبت فيه الحيوان في الذمة بدلا عما ليس المقصود فيه المال فيثبت مطلفا كالدية ولان جهالة التسمية ههنا أقل من جهالة مهر المثل لانه يعتبر بنسائها من تساويها في صفاتها وبلدها وزمانها ونسبها ولانه لو تزوجها على مهر المثل صح فههنا مع قلة الجهل أولى، ويفارق البيع فانه لا يحتمل فيه الجهالة بحال وقال مالك يصح على مهر المثل صح فههنا مع قلة الجهل أولى، ويفارق البيع فانه لا يحتمل فيه الجهالة بحال وقال مالك يصح على مهر المثل صح فههنا مع قلة الجهل أولى، ويفارق البيع فانه لا يحتمل فيه الجهالة بحال وقال مالك يصح على مهر المثل صح فههنا مع قلة الجهل أولى، ويفارق البيع فانه لا يحتمل فيه الجهالة بحال وقال مالك يصح وهو قول أبي بكر، عبولا لانه ليس باكثر من ترك ذكره وان أصدقها عبداً مطلفاً لم يصح وهو قول أبي بكر، وقال الفاضي يصح ولما الوسط وهو السندي كا لو أعدقها عبداً أو ثوباً وذكر جنسه لان له وسطاً تسطاه المرأة .

﴿ مسئلة ﴾ (وان اصدقها عبداً من عبيده لم يصح)

ذكره أبوبكر وفال أبو الخطاب يصح وقد روى صحته عن احمد ولها احدهم بالفرعة وكذلك

نصفه حرآ فنيه عبب فجاز رده بعيبه وقال أبر حنيفة اذا أصدقها عبدين فاذا أحدها حر فلها العبسد وحده صداقا ولا شيء لها سواه

> ولنا أنه أصدقها حراً فلم تسقط تسميته الى غير شي. كما لو كان منفرداً (آخر الجزء الرابع من ربع النكاح من أجزاء الشيخ رحمه الله)

(مسئلة) قال (وإذا تزوجها على أن بشتري لها عبداً بعينه فلم يبع أو طلب فيه أكثر من قيمته أو لم يقدر عليه فلها قيمته)

نص أحمد على هذا في رواية الاثرم وقال الشانعي لا تصح التسمية ولها مهر المثل لانه جعل ملك غيره عوضا نلم بصبح كالبيم

وانا، أنه أصدقها تحصيل عبد مين فصح كالو تزوجها على رد عبدها الآبق من مكان معلوم ولا نسلم أنه جمل ملك غيره عوضا وأنما العوض تحصيله وتمايكها أياه . اذا ثبت هذا قانه أذا قدر عليه بثمن مثله لزمه تحصيله ودفعه اليها وأن جاها بقيمته لم يلزمها قبوله لا م قدر على دفع صداقها اليها فلزمه كالو أصدقها عبداً علمكه ، وأن لم يبعه سيده أو تعذر عليه الوصول اليه لتنفه أو غير ذلك أو طلب فيه أكثر من قيمته فاما قيمته لانه تعذر الوصول الى قبض المسمى المنقوم فوجبت قيمته كا لو تلف وأن كان الذي جمل لها مثليا فتهذر شراؤه وجب نها مثله لان انشل أقرب اليه

يخرج إذا أصدقها دابة من دوابه أو قميصاً من قمصانه أو نحوه فانه قد روي عن احمد في رواية مهنا فيمن تزوج على عبد من عبيده جائز فان كانوا عشرة عبيد تعطى من أوسطهم فان تشاحا أقرع بينهم قات : وتستقيم القرعة في هذا ? قال نم ووجه ذلك ان الجهالة في هذا يسيرة ويمكن التعيين بالفرعة بخلاف ما اذا أصدقها عبداً مطلقا فان الجهالة تكثر ولا بصح

ولنا أن الصداق عوض في عقد معاوضة فلم يصح مجهولا كموض البيم والاجارة ولان المجهول لا يصابح عوضاً في البيع فلم يصح تسميته كالمحرم وكما لو زادت جهالته على مهر المثل وأما الخبر فالمراد به ما تراضوا عليه بما يصلح عوضاً بدليل سائر ما لا يصلح ، وأما الدية فالها تثبت بالشرع لا بالمقد وهي خارجة عن القياس في تقديرها ومن وجبت عليه فلا ينبغي أن تجمل أصلا ، ثم أن الحيوان الثابت فيها موصوف بسنه مقدر بقيمته فكيف يقياس عليه العبد المطلق في الامرين ? ثم ليست عقداً وأنما الواجب فيها بدل متاف لا يعتبر فيه التراضي فهو كقيمة المتلفات فكيف يقاس عليها عوض في عقد يعتبر تراضيهما به ? ثم أن قياس العوض في عقد معاوضة على عوض في معاوضة أخرى أصح وأولى من يستبر تراضيهما به ؟ ثم أن قياس العوض في عقد معاوضة على عوض في معاوضة كا تجب قيم المتلفات قياسه على بدل متلف ، وأما مهر المثل فإنما مجب عند عدم انتسمية الصحيحة كا تجب قيم المتلفات (المغنى والشرح الكير) (الحزء الثامن)

(فصل) وان تزوجها على عبد موصوف في الذمة صح لانه يصح أن يكون عوضا في البيم نان جاءها بقيمته لم يلزمها قبولها وبهذا قال الشافي واختاره ابو الخطاب وقال القاضي يلزمها قبولها قياسا على الابل في الدية .

ولما أنها استحقت عليه عبداً بعقد معارضة فلم ياز بها أخذ قيمته كلا لم فيه عرلانه عبد وجب صداقا فأشبه مالو كان معيبا وأما الدية فلا يلزم أخذ قيمة الابل وانما الاثمان أصل في الدية كا أن الابل أصل في تخير بين دفع أي الاصول شاء فيلزم الولي قبوله لا على طريق القيمة بخلاف مسئلتنا ولان الدية خارجة عن القياس فلا يناقض بها ولا يقاس عليها ثم قياس العوض على سائر الاعواض أولى من قياسه على غير عقود المعارضات ثم ينتقض بالعبد المعين

(نصل) وإن تزوجها على أن يمنق أباها صح نص عليه أحمد قان طاب به أكثر من قيمته أو لم يندر عليه فاها قيمته وهذا قول الشعبي ووجه مأنقدم فان جادها قيمته مع الكان شرائه لم يلزمها قبولها لما ذكرنا ولانه يفرت عليها الفرض في عتق أبيها

(فصل) ولا يصح الصداق إلا معلوما يصح عمله البيع وهذا اختيار أبي بكر ومذهب الشاحي وقال الماضي يصح مجهولا مالم تزد جهالته على مهر المال لان جعفر بن محمد قبل عن أحمد في رجل تزوج امرأة على ألف درهم وخادم فطلقها قبل أن يدخل بها يقوم الحادم وسطا على تدر ما يخدم مثلها

وان كانت تحباج الى نظر، الا ترى انا نصير الى مهر المثل عند عدم التسمية ولا نصير الى عبد مطلق ولوباع ثوبابعبد مطاق قاتلفه المشتري قاما نصير الى تقويمه ولا نوجب العبد المطلق ثم لا نسلم ان جهالة المطاق من الجنس الواحد دون جهالة مهر المثل قان العادة في القبائل والقرى أن يكون لنسائهم مهر لا يكاد يختلف الا بالبكارة والثيوبة فقط فيكون اذا معلوما والوسط من الجنس ببعد الوقوف عليه لكثرة أنواع الجنس واختلانها واختلاف الاعيان في النوع الواحد، وأما تخصيص التصحيح بعبد من عبيده فلا نظيرله بقاس عليه ولا نعلم فيه نعاً يصار اليه فكيف يثبت الحكم فيه بالتحكم ?

وأما نصوص أحمد على الصحة فتأولها أبو بكر على أنه تزوجها على عبد مدين ثم أشكل عليه، إذا ثبت هذا فان لها ، هر المثل في كل موضع حكمنا بفساد التسمية ومن قال بصحتها أوجب الوسط ، ن المسمى والوسط من العبيد السندي لان الاعلى التركي والرومي والاسفل الزنجي والحبثي والوسط السندي والمنصوري .

(فصل) وإن تزوجها على عبد موصوف في الذمة صح لانه يجوز ان يكون عوضاً في البيع فان جامها بقيمته لم يلزمها قبولها ، وبهذا قال الشافعي وهو اختيار أبي الخطاب ، وقال القاضي يلزمها ذلك قياساً على الابل في الدية

ولنا أنها استحقت عليه عبداً بعقد معاوضة فلم يلزمها أخذ قيمته كالمسلم فيه ولانه عبد وجبصداقا

ونحو هذا تول أبي حنيفة ، فعلى هذا اذا تزوجها على عبد أو أمة أد فرس أو بقل أو حيوان من جنس معلوم أو ثرب هروي أو مروي وما أشبه مما يذكر جنسه فانه يصح ولها الوسط وكذبك قفيز حنطة وعشرة أرطال زيت، وإن كانت الجهالة تزيد على جهالة مهر المشل كثوب أو دابة أو حبوان أو على حكها أو حكه أو حكه أو حكم أجنبي أو على حناة أو شعير أو زبت أو على مااكتسبه في العام لم يصح لانه لا حبيل الى معر نة الوسط فيتعذر تسليمه، وفي الاول يصح لفول الذي والله على العلائق ماتراضى عليه الاهلون » وهذا قد تراضوا عليه ، ولانه موضع بثبت فيه الحيوان في الذمة بدلا عما ليس المقصود فيه المال فثبت مطامةا كالدية ، ولان جهالة الأربية ههنا أقل من جهالة مهر المثل لانه يعتبر بنسائها أولى ويفارق البيع فانه لا تحتمل فيه الجهالة بحال ، وقال مالك يصح مجهولا لان ذهك ليس بأكثر من ترك ذكره ، وقال أبر الحفاب إن تزوجها على عبد من عبيده أو قميص من قميانه أو عمامة من عمائمه ترك وعد ذلك صح لان أحمد قال في وواية مهنا فيمن تزوج على عبد من عبيده جائز فان كانوا عشرة عبد من عبيده أو قميص من قميانه أو عمامة من عمائمه من أوسطهم فان تشاحا أقرع بينهم قلت ونستقيم الترعة في هذا ? قانهم ووجهه أن الجهالة مهنا عبيرة ويمكن التعبين باغرعة بخلاف ما اذا أمدقها عبداً مطلقا فان الجهالة تكثر فلا يصح

ولنا أن الصداق عوض في عقد معارضة الم بصح مجهولا كعوض البيع والاجارة ولان المجهول

فاشبه مالوكان معيباً ، وأما الدية فلا يلزمه أخذ قيمة الابل وأعا الاثمان أصل في الدية فيتخير بين أي الاصول شاء فيلزم الولي قبوله لا على طريق الفيمة بخلاف مسئلتنا، ولان الدية خارجة عن القياس فلا يناقض بها ولا يقاس عليها ثم قياس العوض على سائر الاعواض أولى من قياسه على عقود المعاوضات ثم ينتقض بالمبد المدين

[﴿] مسئلة ﴾ (وَكذلك ان أصدقها عبداً مطلفا فجاءها بقيمته أو خالمته على ذلك فجاءته بقيمته لم يلزمهما قبولها)

وقال الفاضي يلزمهما ذلك الحافا بالدية وقد ذكرنا الفرق بينهما وانالصحيح خلاف قوله

⁽ فصل) وان تزوجها بملى ان يعتق أباها صح نس عليه أحمد فان طلبت اكثر من قيمته أو تعذر عليه فلها قيمته وهذا قول الشعبي لما نذكره في الفصل الذي يليه فان جاءها بقيمته مع امكان شرائه لم يلزمها قبوله لما ذكر ناه ولانه يفوت عليها الغرض في عتق أبيها

⁽فصل) فان تزوجها على ان يشتري لها عبداً بعينه فلم يمه سيد، أو طلب به اكثر من قيمته أو تعذر عليه فلها قيمته نص عليه أحمد في رواية الاثرم وقال الشافعي لاتصح التسمية ولها مهر المثل لانه جعل ملك غيره عوضا فلم يصح كالبيم

و لنا أنه أصدقها تحصيل دبد معين فصح كما لو تزوجها على رد عبدها الا بق من مكان معلوم ولا

لايصلح عوضا في البيع الم تصح تسفيته كالهرم وكالو زادت جهالته على مهر المثل ، وأما الحبر قالم الديمة على البيع الم تبعد عرضا بدليل سائر مالا يصلح ، وأما الديمة قانها شبت بالشرع لا العسقد وهي خارجة عن القباس في تقديرها ومن وجبت عليه فلا ينبغي أن تجعل أصلا ، ثمان الحبوان الثابت فيها موصوف بسنه مقدر بقيمته فكيف يقاس عليه العبد المطالق في الامرين ثم ليست عقداً والما الواجب بما لا منف لا يعتبر فيه النراضي فهو كفيم المتلفات فكيف يقاس عليها عوض في عقد يستبر واضبهما به م أن قياس العوض في عقد معارضة على عوض في معاوضة أخرى أصح وأولى من قياسه على بدل متلف ، وأما مهر المثل فا عاجب عند عدم النسمية الصحيحة كا بجب قيم المتلفات وإن كانت تحتاج الى نظره الا ترى قانا نصير الى عدمالق ، ولا بويد مطلق المنافق من الجنس أو احد دون جبالة مهر المثل فان العادة في القبائل والقرى أن يكون انسائهم مهر لا يكاد مختلف إلا بالمكارة والثيوبة خسب فيكون اذا معلوما والوسط من الجنس بيعدالوقوف عليه المكرة أنواع الجنس واختلافها واختلاف الاعيان في النوع الواحد، وأما تخصيص التصحيح بعبد من عبيده فلا نظير له يقاس عليه ولا نعم فيه الموالية من عبد معين ثم أسكل عليه النحكم . وأما نصوص أحد على الصحة فتأولها أبو بكر على أنه يصار اليب فكيف يثبت الحكم فيسه بالنحكم . وأما نصوص أحد على الصحة فتأولها أبو بكر على أنه تورجها على عبد معين ثم أشكل عليه . اذا ثبت هذا فائها مهر المثل في كل موضع حكنا في مساد اللسمية فيقا عبد معين ثم أشكل عليه . اذا ثبت هذا فائها مهر المثل وضع حكنا في الدرب على عبد معين ثم أشكل عليه . اذا ثبت هذا فائها مهر المثل وضع حكنا في في المدعل على معين ثم أشكل عليه . اذا ثبت هذا فائها مهر المثل وضع حكنا في المدالة ... وأما نصور على المدعل وضع حكنا في المدعل والمدعلة المدعل المدعلة المدعل

نسلم أنه جمل ملك غيره عوضا وانما الموض تحصيله وتمليلها إياه عاذا ثبت هذا قانه أن قدر عليه بثمن مثله لزمه تحصيله ودفعه اليها وأن جاءها بقيمته لم يلزمها قبولها لانه قدر على دفع صداقها اليها فلزمه كما لو اصدقها عبدا يملكم فارخ تعذر عليه الوصول اليه لنكلفه أو غير ذلك أو طلب به أكثر من قيمته فلها قيمته لانه تعذر الوصول الى قبض المسمى المتقدم فوجب قيمته كما لو تلف فانكان الذي جمل لها مثليا فاها مثله عند انتعذر لان المثل اقرب اليه

و مسئلة ﴾ (وان أصدقها طلاق امرأة له أخرى لم يصح وعنه يصح فان فات طلاقها بموسًا فلها .هرها في قياس المذهب)

ظاهر المذهب أن المسمى همنا لا يصح ولها مهر مثلها ، وهذا اختيار أبي بكر وقول الفقهاء لان هذا ليس بمال وقد قال الله تعالى (أن تبتغوا بأموالكم) ولان انبي عَلَيْكِيْ قال الانسأل المرأة طلاق أختها لنكفى مافي صحيفتها ولننكح فان لها ما قدر لها »صحيح وروى عبد الله بن عمر عن النبي عَلَيْكِيْنَ أَنه قال الا يحل لرجل أن ينكح امرأة بطلاق اخرى »ولان هذا لا يصلح ثمنا في بيم ولا أجراً في أجارة فلم يصح صداقاً كالمذافع المحرمة ، فعلى هذا يكون حكمه حكم ما لوأصدقها خراً أو نحوه ويكون أجارة فلم مهر المثل أو نصفه أن طلقها قبل الدخول أوالمتعة عند من يوجبها في انتسمية الفاسدة ، وعن احمد روابة اخرى أن التسمية صحيحة لانه شرط فعل لها فيه نفع وفائدة لما يحصل لها من الراحة بطلاقها

ومن قال بصحتها أوجب الوسط من المسمى والوسط من العبيد السندي لان الاعلى التركي والرومي والاسفل الرَّغِي والحبشي والوسط السندي والمنصوري ، قال القاضي وإن أعطاها تميمة العبد لزمها قرلما إلمانا بالابل في الحدة

(فصل) وبجرز أن يكون الصداق معجلا ومؤجلا وبعضه مجلار بعضه ، وجلالانه عوض في معاوضة فجاذ ذهك فيه كالثمن ثم ان أطلق ذكره افتضى الحلول كا لو أطلق ذكر اليمُن، وإن شرطه مؤجلا الى وقت نهو الى أجه ران أجه ولم بذكر أجه فقال القامي المهر صحيح ومحله الفرقة فان أحد قال اذا تزوج على الماجل والآجل لا عل الآجل إلا عوت أو فرقة وهذا قول النخي والشعبي وقال الحسن وحد بن أبي سليمان وأبو حنيفة والثوري وأبو عبيد يبطل الاجل ويكون حالا ، وقال اياس بن معاوية وقتادة لابحل حتى بطلق أو بخوج من مصرها أو بتزوج عليها

وعن مكحول والاوزاعي والعنبري يحل الى سنة بعد دخوله يها ، واختار أبو الخطاب أنالمهر قاسد ولما مهر المثل وهو قول الشانعي لانه عوض مجهول الحل فنسد كالثمن في البيم، ووجه القول الأول أن المطانق بحمل على العرف والعادة في الصداق الآجل ترك المطالبة به إلى حين الفرقة فحمل عليه فيصير حينتذ معلوما بذلك ، فأما أن جعل الاجل مدة مجهولة كقدوم زيد ومجم، المطر ونحوه لم يصح لانه عبرل وأغاصح المطلق لان أجله الفرقة بحكم العادة وههنا صرف عن العادة بذكر الاجل ولميبينه فبقى مجبولا فيحتمل أن تبطل التسمية ومحتمل أن يبطل التأجبل وبحل

من مقاسمتها وضررها والغيرة منها فصح هذا كمتق ابيها وخياطة قيصها ولهذا صح بدل العوض في طلاقها بالخلع ، فعلى هذا ان لم تطلق ضربًها فاما مثل صداق الضرة لانه سمى لها صداقا لم تصل اليه فكان لها قيمته كما لو اصدقها عبداً فخرج حراً ، ويحتمل أن لها مهر مثالها لان الطلاق لاقيمة له فانجمل صداقها أن طلاق ضربها اليها الى سنة أو الى وقت فجاء الوقت ولم تقض شبيئاً رجع الامر اليه فقد أسقطه أحمد لانه جمله لها الى وقت فاذا مضى الوقت ولم تفض فيه شيئا بطل تصرفها كالوكيل وهل يسقطحقها من المهر ? فيهوجهان ذكرهما أبو بكر (أحدهما) يسقط لائها تركت ماشرط لها باختيارها فسقط حقها كما لو تزوجها على عبد فاعتقته (والثاني) لا يسقط لانها أخرت استيفاء حقها فلم يسقط كما لو أخرت قبض دراهمها، وهل يرجع الى مهر مثلها أو الى مهر الاخرى ? يحتمل وجهين

(فصل) الزيادة في الصداق بعد العقد تلحق به نص عليها أحمد قال في الرجل يُنزوج المرأة على مهر فلما رآها زادها في مهرها فهو جائز ، فان طلقها قبل الدخول بها فلها نصف الصداق الأول ونصف الزيادة وهذا قول أبي حنيفة ، وقال الشافسي لا تاحق الزيادة في العقد فان زادها فهي هبــة تفتقر الى شروط الحبة ، فان طاقها بعد هبتها لم برجع بشيء من الزيادة ، قال القاضي وعنأحمد مثل

﴿ مسئلة ﴾ قال (واذا تزوجها على محرَّم وهما مسلمان ثبت النكاح وكان لهمامهر المثل أو نصفه ان كان طلقها قبل الدخول)

في هذه المسئلة ثلاث مسائل:

(الاولى) أنه أذا سمى في النكاح صداقا عمر ما كالخر والحنزير فالتسمية فاسدة والنكاح صحبح نص عليه أحد وبه قال عامة الفقها، منهم الثوري والاوزاعي والشانعي وأصحاب الرأي عوحكي عن أبي عبيد أن النكاح فاسد واختاره أبر بكر عبد العزيز قال لان أحمد قال في رواية المروذي أذا تزوج على مال غير طيب فكرهه ، فقلت ترى المنقبال النكاح فأعجبه ، وحكي عن مالك أنه إن كان بعد المدخول ثبت النكاح وإن كان قله فسخ ، واحتج من أفسده بأمه نكاح جمل الصداق فيسه محرما فأشبه نكاح الشغار .

ولنا أنه نكاح لو كان عوضه صحيحا كان صحيحا فرجب أن يكون صحيحا وإن كان عوضه فالدا كا لو كان مفصوما أريجهولا ولا نه عقد لايفسد بجهالة العوض فلا يفسد بتحريمه كالحلم ،ولان فساد العوض لا يزبد على عدمه ولو عدم كان العقد صحيحا فكذلك اذا فسد ، وكلام أحمد في رواية المروذي مجول على الاستحباب فان مسئلة المروذي في المال الذي ايس بطيب وذلك لا يفسد العقد

ذلك فانه قال : إذا زوج رجل أمته عبده ثم أعتقه. المجيعاً ففالت الامة زدى في مهري حتى أختارك فالزيادة للامة ، ولو لحقت بالعقد كانت الزيادة للسيد

قال شيخنا وليس هذا دليلا على أن الزيادة لا تلحق بالمقد فان معنى لحوق الزيادة بالمقد أنها تلزم ويثبت فيها أحكام الصداق من التنصيف بالمطلاق قبل الدخول وغيره ولابن معناه أن الملك يثبت فيها قبل وجودها وانها تكون للسيد ، وحيجة 'شانعي أن الزوج ملك البضع بالمسمى في المقد فلم يحصل بالزيادة شيء من المعقود عليه فلا يكون عوضاً في النكاح كما لو وهبها شيئاً ولانها زيادة في عوض المقد بعد لزومه فلم تلحق به كما في البيع .

وثنا قول الله تمالى (ولا جناح عليكم فيا تراضيم به من بعد الفريضة) ولان ما بعد العقد زمن لفرض المهر فكان حالة الزيادة كحالة العقد وبهذا فارق البيع والاجارة وقولهم انه لا يملك شيئاً من المعقود عليه قلنا هذا يبطل بجميع الصداق فان الملك ما حصل به ولهذا صح خلوه عنه وهذا ألزم عندهم فانهم قالوا ، بهر المفوضة أنما وجب بفرضه لا بالعقد وقد ملك البضع بدون، ثم أنه يجوز أن يستند ثبوت هذه الزيادة الى حالة العقد فيكون كانه ثبت بهما جميعاً كما قالوا في ، بهر المفوضة أذا فرضه وكما قلنا جميعاً فيا إذا فرض لها أكثر من مهر مثلها . إذا ثبت هذا فان معنى لحوق الزيادة بالعقد أنه ثبت لها حكم المسمى في العقد في أنها تنصف بالطلاق قبل الدخول ولا تفتقر إلى شروط الهبة وايس معناه

بتسميته فيه اتفاقا وماحكي عن ١٠ لك لايصبح فان ماكان فاسداً قِبل اللَّذول فهو بعده فاسد كنكاح ذوات المحارم ، فأما اذا فسد الصداق لجهالته أو عدمه أو العجز عن تسليمه فان النكاح ثابت لانعلم فيه خلافا ، وقول الخرقي وهما مسلمان احتراز من الكافرين اذا عقد النكاح بمحرم فان هدفه قد مر تفصیلها .

(المسئلة الثانية) أنه مجب مهر النثل وهذا قول أكثر أهل العلم منهم مالك والشافعي وأبو ثور وأصحاب الرأي وذاك لان فساد العرض يقتضي ردالمعرض وقد تعذر رده اصحة النكاح فيجب رد قیمته وهو مهر المثل کمن اشتری شیئا بشمن فاسد فقبض المبیع و اف فی یده فا ۹ بجب علیــه رد قيمته فان دخل بها استقر مهر المثل في تولهم جيما ، وإن مات أحدهما فكذلك لان المرت يقوم مقام الدخول في تكيل الصداق وتقريره ، وقال أبو الخطاب فيارواية أخرى لا يستقر بالموت إلا أزيكون قد فرضه لها ، وإن ماني قبل الدخرل فلها نصف مهر الال ومهذا قال الشانعي ، وقال أصحاب الرأي لها المترة لأنه لو لم يسير لها صداقا كان لها المتعة فكذلك اذا سمى لها تسمية فاسدة لان هذه التسمية ﴿ كعدمها . وذكر القاضي في الجامع أنه لافرق بين من لم يسم لها صداقا وبين من سمى لها محرما كالحرر أو مجهولا كالنوب وفي الجيم روايتان

(احداهما) لها المتعة أذا طلقها قبل الدخول لأن أرتفاع العقد يوجب رفع مأأوجبه من العوض

أن الملك يثبت فيها من حين المقد ولا أنها تثبت لمن كان الصداق له لأن الملك لا مجوز تقديمه على سبيه ولا وجوده في حال عدمه وأنما يثبت الملك بمد سبيه من حينئذ وقال الفاضي في الزيادة وجه آخر أنها تسقط بالطلاق

قال شيخنا لا أعرف ذلك فان من جعلهاصداقاجعلها تستقر بالدخول وتتنصف بالطلاف قبله وتسقط كلها اذا جاء الفسخ من قبل المرأة ومن جعلها هبة لا تتنصف بطلاقها الا أن تكون غير مقبوضة فانها عدة غير لازمة فانكان الفاضي أراد ذلك فهذا وجه والا فلا

﴿ مَسْئَلَةً ﴾ (وان تزوجها على ألف ان كان أبرِها حيا وألفينان كانمينا لم تصح التسمية) ولها صداق نسائها نص عليه أحمد في رواية مهنأ لان حال الاب غير معلومة فيكون مجهولا

﴿مسئلة﴾ (وان تزوجها على ألف إن لم يكن له زوجةوعلى الفين انكانت له زوجة لم تصحالتسمية) في قياس التي قبلها وكذلك اذا تزوجها على الف أن لم يخرجها من دارها ونص أحمدعلى صحة التسمية في حاثين المسئلتين قال أبو بكر في الجميع روابتان

(أحداها) لا يصح وهو اختيار أبي بكر لان سبيله سبيل الشرطين فلم يجز كالبيع (والثانية) يصح لان الالف مملوم وأنما جهل الثاني وهو مملوم على شرط فان وجد الشرطكان زيادة فيالصداق.وهي جائزة والاولى أولى، والغول بأن هذا تعليق على شرط لا يصع لوجبين (أحدهما) أن الزيادة لا يصح تعليقها على شرط فلو قال أن مات أبوك فقد زدتك إلى صداقك الفاكم يصح ولم تلزم الزيادة عندموت

كالبيم لكن تركناه في نصف المسمى لتراضيها عليه فكان ماراضيا عليه أولى فني مهر المثل يبقى على الاصل في أنه يرتفع ونجب المتهة

(والثانية) أن لما نصف مهر المثللان ماأوجبه عقدالنكاح يتنصف الطلاق قبل الدخول ومهر المثل قد أوجبه العقد فيتنصف به كالمسمى ، والحرقي فرق ببنها فأوجب في التسمية الفاسدة نصف مهر المثل وفي المفرضة المتعة وهو مذهب الشافعي لأن المفوضة رضيت بلا عرض وعاد اليها بضعها سليا وايجاب نصف المهر لها لا وجه له لان الله تعالى أوجب لها المتمة فني ايجاب نصف المهر جمع بينجما او إسقاط المتعة المنصوص عليها وكلاهما فاسد ، وأما التي اشترطت لفيها مهراً فلم ترض إلا بموض ولم مصل لما الدوض الذي اشترطنه فوجب لها بدل ما فات عليها من العوض وهو مهر المثل أو نصفه ان كانقبل الدخول ولان الاصل وجوب مهر المثل لانه وجب بالمقد بدابل آنه يستقر بالدخول والمرت وأنما خولف هذا في المفوضة بالنص الوارد فيها فنيها عداها يبقى على الاصل

(المسئلة الثالث) أنه إذا سمى لها تسمية فاسدة وجب مهر انثل بالفا ما لمنع وبه قالالشافعي وزفر وقال أبو حنيمة رصاحباه يجب الاقل من المسمى أو مهر الشرلان البضع لا يقرم إلا بالمتد فاذا رضيت بأقل من مهر مثاما لم يقوم بأكثر عما رضيت به لانها رضيت باسقاط أزيادة

ولنا أن ما يضمن بالمقد الفاسد اعتبرت قيمته بالغا ما بالغ كلبيم وما ذكروه ففير مدلم تم لا يصح

الاب (واثاني) أن الشرط ههنا لم يتجدد في قوله ان كان لي زوجة وان كان أبوك ميناً ولاالذيجمل الالف فيه معلومالوجود ليكون الالفالثاني زيادة عليه ، وعكن الفرق بين المسئلة انتي نص أحمد على أبطال التسمية فبها وبين التي نص على الصحة فيها بان الصفة التي جعل الزيادة فيها ليس للمرأة فيهما غرض يصح بذل العوض فيه وهوكون أبيها ميتاً بخلاف المسئلتين اللتين صحح التسمية فيهما فان خلو المرأة من ضرة تعيرها وتفاسمها وتضيق عليها من أكبر أغراضها وكذلك افرارها في دار لهابين أهلها وفي وطنها فلذلك خففت صداقها لتحصيل غرضها وثقلته عنمد فواته، فعلى هذا يمتنع قياس احدى الصورتين على الاخرى ولا يكون في كل مسئلة الا رواية واحدة وهي الصحة في المسئلتين الآخر تين والبطلان في المسئلة الاولى وما جاء من المسائل الحق ماأشبهها به

﴿مسئلة﴾ (واذا قال العبد لسيدة، أعنقيني على أن أنزوجك فأعتقته على ذلك عتق ولم يلزمه شيء وكذلك أن قالت لعبدها أعتقتك على أن تروج بي لم يلزمه ذلك يعتق ولم يلزمه قيمة نفسه) لأنها اشترطت عليه شرطاًهو حقله فلم يلزمه كما لو شرطتعليه أن بهبهدنانير فيقبلها ولان انكاح من الرجل لا عوض له مخلاف نكاح المرأة، وكذلك لوشرط السيد على أمته أن زوجه نفسها المياز مهذلك (مسئلة) (واذا فرض الصداق مؤجلا ولم يذكر محل الاجل صع ومحله الفرقة عند أصحابنا وعند أبي الحطاب لا يصع) عندهم فانه لو وطنها وجب مهر المثل ولو لم يكن له قيمة لم يجب فان قبل انما رجب لحق الله تعالى قبل لوكان كذلك لوجب أنل المهر ولميجب مهر المثل

﴿ مَدَّمَلَةَ ﴾ قال (واذا تُروجها على انف لها والف لا بيها كانذلك جائزاً فانطلقها قبل الدخول رجع عليها بنصف الالفين ولم يكن على الاب شيء بما أخذ)

وجالة الآمر أنه مجوز لأبي المرأة أن يشترط شيئا من صداق ابنته لنفسه وبهذا قال اسحاق ، وقد روي عن مسروق أنه لما زوج ابنته أشترط لنفسه عشرة آلاف فجعابا في الحج والمساكين ثم قال لنزوج جهز أمرأتك ، وروي نحو ذاك عن على بن الحسين ، وقال عطا. وطاوس وعكر، ق وهر بن عبد العزيز والثوري وأبو عبيد يكرن كل ذاك المعرأة ، وقال الشافعي إذا فعل ذاك فلها مهر المشل و تفسد التسمية لانه نقص من صداقها لاجل هذا الشرط الفاسد لان المهر لا مجب الا للزوجة لانه عوض بضعها في تقيم عجبولا لا نذا محتاج أن نفيم الى المهر مانقص منه لاجل هذا الشرط وذاك مجهول فيفسد و لذا قول الله تعالى في قصة شعيب عليه السلام (أبي أريد أن أنكحك إحدى ابنتي هانين على أن تأجرني ثماني حجج) فجعل الصداق الانجارة على رعاية غنمه وهو شرط لاه م ولان الوائد الاخذ من مال ولده بدايل قوله عليه السلام (أنت و مالك لا بيك » وقوله « أن أولاد كم من أطيب كسبكما

يجوز أن يكون الصداق مؤجلا ومعجلا وبعضه معجلا وبعضه مؤجلا لانه عقد في معاوضة فجاز ذلك فيه كالممن ومتى أطلق افتضى الحلول كما لو أطلق ذكر الممن وان شرطه مؤجلا الى وقت فهو الى أجله وان شرطه مؤجلا ولم يذكر أجله فغال الغاضي يصح ومحله الفرنة عند أصحابنا قال أحمداذازوج على الماجلوالا جل لا يحل الا بموت أو بفرقة وهذا قول النخبي والشعبي وقال الحسن وحماد بن أبي سليمان وأبو حنيفة والثوري وأبو بهد يبطل الاجل ويكون حالا وقال اياس بن معاوية لا يحل حتى تطلق أو يخرج من مصرها أو يتروج وعن مكحول والاوزاعي مجل الى سنة بعد الدخول بها واختار أبو الخطاب فساد المسمى ولها مهر المثل وهو قول الشافعي ولانه عوض مجهول المحل ففسد كثمن المبيع ووجه الاول أن المطلق محمل على الفرقة والعادة في الصداق الا جل ترك المطالبة به الى حين الفرقة فحمل عليه فيصير حينئذ معلوما بذلك فأما ان جعل الاجل مدة معلومة كقدوم زيد ونحوه لم يصح للجهالة واعا صح المطلق لان أجله الفرقة بحكم العادة وقد صرفه همنا عن العادة بذكر الاجل ولم يبينه فبقي مجهولا فيحتمل أن تبطل التسمية ومجتمل أن يبطل الناجيل ويحل

(فصل) قال رضي الله عنه (وان أصدتها خمراً أو خنزبراً أو مالا منصوباً صح النكاح ووجب مهر المثل نص عليه أحمد وبه قال عامة الفقهاء منهم الثوري والارزاعي والشافعي وأصحاب الرأي وحكي (المغنى والشرح السكبير) (الجزء الثامن)

فكلوا من أموالهم » أخرج، أبر داود ونحوه النرمذي وقال حديث حسن، فاذا شرط لنفسه شيئا من الصداق بكون ذلك أخذاً من مال ابنته وله ذلك

قولهم : انه شرط فاسد . ممنوع ، قال القاضي ولو شرط جميع الصداق لنفسه صح بدليل قصة شعيب فانه شرط الجميع لنفسه ، واذا تزوجها على الف لها والف لابيها فطاقت قبل الدخول رجع الزوج في الالف الذي قبضته ولم يكن على الاب شي ، مما أخذ لان الطلاق قبل الدخول يوجب نصف الصداق والأ لفان جميع صداقها فرجع عليها بنصفيها وهو الف ولم يكن على الاب شيء لانه أخذ من مال ابنته الفافلا بجوز الرجوع عليه به ، وهذا فيها إذا كان قد قبضها الالفين ولو طاقها قبل قبضها سقط عن الزوج الف وبقي عليه الف قازوجة يأخذ الاب منها ما شاء

وقال القاضي يكون بينهما نصنين وقال نقله مهنا عن أحد لانه شرط انفسه النصف ولم يحصل من الصداق الا النصف ، وليس هذا القول على سبيل الايجاب فان الاب أن يأ ذ ما شا، ويترك ماشا، واذا ملك أن يأخذ من غير شرط فكذلك اذا شرط.

(فصل) فان شرما ذلك غير الاب من الارلياء كالجد والاخ والعم فالشرط باطل نص عليه أحد وجميع المسمى لها ذكره أبو حفص وهو قول من سمينا في أول المسئلة ، وقال الشافعي يجب مهر المثل وهكذا ذكر القاضي في المجزد لازالشرط اذا بطل احتجنا ان نرد الى الصداق مانقصت الزوجة

عن أبي عبد أن النكاح فاسد اختاره أبو بكر عبد الدزيز وروي عن أحمد نحو ذلك فانه قال في رواية المروذي إذا نروج على غير طيب فكرهه فقات ترى استقبال النكاح فأعجبه وحكي عن مالك أنه يثبت إذا دخل بها وإن كان قبله فسخ قالوا لانه نكاح جبل الصداق فيه محرما فأشبه نكاح الشفار ولنا أنه نكاح اوكان عوضه صحيحاً كان صحيحاً فوجب ان يصح وان كان فاسداً كمالوكان مجهولا ولانه عقد لا يبطل مجهالة الموض فلا يفسد بتحريمه كالحام ولان فساد المعوض لا يزبد على عدمه ولو عدم كان المقد صحيحاً فكذلك اذا فسد وكلام احمد في رواية المروذي محمول على الاستحباب قان

مسئلة الروذي في المال الذي ليس بطيب وذلك لا يفسد العقد بتسميته فيه وما حكى عن مالك لا

يصح وماكان فاسداً قبل الدخول. فهو بعده فاسد كنهكاح ذوات المحارم فأما اذا فسد الطلاق لجها لته أو عدمه أو العجز عن تسايمه فالنكاح ثابت لا نعلم فيه اختلافا

(فصل) ويجب مهر المثلق قول أكثر أهل العلم منهم مالك والثوري، والشافعي وأبو ثور يبطلان التسمية ويرجع بالقيمة كلها في المسئلتين كما في تفريق الصفقة قلنا لان القيمة بدل أنا يصار اليها عند المجز س الاصل وههنا العبد المملوك مقدور عاينه ولا عيب فيه وهو مستحق في العقد فلا يجوز الرجوع الى بدله أما تفريق الصفقة فإنه إذا بطل المقد في الجليع صرنا الى الممن وليس حويدلاعن المبيع وإنما أنفسخ المقد فرجع في رأس العقد وههنا لا ينفسخ المقد وأما يرجع الى قيمة الحر منها المبيع وانما انفسخ العقد فرجع في رأس العقد وههنا لا ينفسخ العقد وأما يرجع الى قيمة الحر منها

لاجله ولا يعرف قدره فيصير الكل مجهولا فيفد وان أصدقها النين على أن تعطي أخاها الفا فالصداق صحبح لانه شرط لايزاد في المهر من أجله ولاينقص منه فلا يؤثر في المهر مخلاف التي قبلها

ولنا أن جميع ماأشرطه عوض في تزويجها فيكون صدافا لها كالوجه له لماوإذا كأن صدافا أنتفت الجمالة وهكذا لوكان الاب هو المشترط لسكان الجميع صدافا وإنما هو أخذ من مال ابنته لان له ذلك و يشترط أن لا يكون ذلك مجحفا على ابنته فان كان مجحفا عالما لم يصح الشرط وكان الجميع لها كالو الشرطه سائر أوليائها ذكره الفائم في الجرد

(فصل) فان شرط لنفسه جميد الصداق ثم طلق قبل الدخول بعد تسليم الصداق اليه رجم في نصف ما أعطى الاب لأنه الذي زوه ملما فترجع في نصف القوله تعالى (ننصف الوضتم) ويحتمل أن يرجع عليها بقدر نصفه ويكون ما أخذه الاب له لاننا قدرنا أن الجميم صار لها ثم أخذه الاب نها فتصير كانها قبضته ثم أخذه منها وهكذا لو أصدقها الفا لها والنا لابها ثم ارتدت قبل الدخول فهل يرجع في الانف الذي قبضه الاب عليه أوعليها? على وجهين

لتعذر تسليمه فلا وجه لا يجاب قيمته أما اذاكان نصفه حراً ففيه عيب فجاز رده بعيبه وقال أبو حنيفة اذا أصدقها عبدين فاذا أحدها حر فلها العبد وحده صداقا ولا شيء لها سواه

ولنا أنه أصدقها حراً فلم تسقط تسميته الى غير شيء كما لوكان منفرداً

(مسئلة)) وان وجدتُ به عيما فلها الخيار بين أخذ ارشه أو رده وأخذ قيمته)

وجملة ذلك أن الصداق اذا كان معينا فوجدت به عيباً فلها رده كالمبيع المعيب ولا نعلم في هذا خلافا اذا كان العيب كثيرا وان كان يسيراً فحسكي عن أبي حنيفة أنه لا يرد به

ولنا أنه عيب يرد به المبيع فرد به الصداق كالمكثير اذا رد به فلها فيمته ولا ينفسخ برده فيهقى سبب استحقاقه فتجب عليه قيمته كما لو غصبها إياه فأتلفه فان كان الصداق مثليا كالمكيل والموزون فردته فاها عليه مثله لانه أقرب اليه فان اختارت امساك المعيب وأخذ ارشه فلها ذلك في قياس المذهب وان حدث به عيب مندها ثم وجدت به عيباً خيرت بين أخذ ارشه ورده ورد ارش عيبه لانه عوض في عقد معاوضة فيثبت فيه ذلك كالبيع، وسائر فروع الرد بالعيب ثبتت همنا مثل ما مثبت في البيع والحلاف فيه كالبيع لما ذكرنا

(فصل) فان شرطت في الصداق صفة مقصودة كا لكتابة والصناعة فبان بخلافها فلها الردكا تردفي البيع وهكذا ان دلسه تدليسا يرد به المبيع كتحمير وجه الجارية وتسويد شعرها وتضمير الماء على الرحا وأشباه ذلك فلها الردبه وان وجدت الشاة مصراة فلها ردها و تردصا عامن عمر قياساً على البيع و نقل مهنا عن أحمد فيمن تزوج امرأة على الفذراع فاذاهي تسمائة هي بالخيار ان شاءت أخذت الدار وان شاءت أخذت قيمة الف فراع والنكاح جائز وهذا في الذاء صدقها دارا بعينها على أنها الف ذراع فحرجت تسمائة فهذا كا لعيب في ثبوت

ومـ ثلة ﴾ قال (واذا أصدقها عبداً صغيراً فكبر ثم طلقها قبل الدخول فان شاءت دفعت اليه نصف قيمته يوم وقع عليه المقد أو تدفع اليه نصفه زائداً الا أن يكون يصلح صغيراً لما لا يصلح له كبيراً فيكون له عليها نصف قيمته يوم وقع عليه العقد الا أن يشاء أخذما بذلته من نصفه)

في هذه المسئلة أحكام منها أن المرأة على الصداق بالمقد وهذا قول عامة أهل العلم إلا أنه حكي عن مالك أنها لا تملك إلا نصفه وروي عن أحمد ما يدل على ذلك وقال ابن عبدالبرهذا موضع اختلف فيه السلف والآثار وأما الفقها، اليوم فعلى أنها تملسكه وقول النبي والله ولا إذار الله عقد تدلمك به الموض ولا إذار الله عد دليل على أن الصداق كله للمرأة لا يبقى للرجل منه شي، ولانه عقد تدلمك به الموض بالمقد فحلك فيه الدوض كالملا كالبيم وسقوط نصفه بالطلاق لا يمنع وجرب جميعه بالمعقد ألا ترى أنها لو ارتدت سقط جميعه وان كانت قد ملكت نصفه إذا ثبت هذا قان نهاه وزيادته لها سواء قبضته أو لم تنبضه متصلا كان أو منفصلا وان كان مالا زكاتيا حال عليه الحول فزكانه عليها نص عليه أحمد وان نتص بعد قبضها له أو تلف فهو من ضمانها ولو زكته ثم طلقت قبل الدخول كان ضمان الزوج ان كان مكيلا أو موزونا وأما غيرهما قان منعها منه ولم عليها وأما قبل القبض فهو من ضمان الزوج ان كان مكيلا أو موزونا وأما غيرهما قان منعها منه ولم

الرد لانه شرط شرطا مقصوداً فبان بخلافه فأشبه ما لو شرط العبد كانباً فبان بخلافه ، وجوز أحمد الامساك لان المرأة رضيت بها ناقصة ولم يجمل لها مع الامساك ارشالان ذلك ليس بعيب، ويحتمل ان لها الرجوع بقيمة بعضها أو ردها وأخذ قيمتها

(فصل) قال الشيخ رضي الله عنه (وان تزوجها على الف لما والف لأ بيها صح)

وحملة ذلك أنه يجوز لابي المرأة أن يشتزط شيشا من صداقها لنفسه وبهذا قال إسحاق . وقد روي عن مسروق انه لما زوج ابنته اشترط لنفسه عشرة آلاف فجعلها في الحج والمساكين ثم قال للزووج جهز امرأتك ، وروى ذلك علي ن الحسين ، وقال عطاء وطاوس وعكر مة وعمر بن عبد العزبز والثوري وأبر عبيد يكون ذلك كله المرأة

وقال الشافعي: إذا فعل ذلك فلها مهر المثل وتفسد التسمية لانه نقص من صداقها لاجل هذا الشرط الفاسد لان المهر لايجب إلا المزوجة لكونه عوض بضعها فيبقى مجهولا لاننا تحتاج أن نضم المهر ما قص منه لاجل هذا الشرط وذلك مجهول فيفسد

و انا قول الله تعالى في قصة شعيب عليه السلام (اني أريد أن أنكحك إحدى ابنتي هاتين على أن تأجرني عماني حجج) فجعل الصداق الاجارة على رعاية غنمه وهو شرط لنفسه ولان للوالد الاخذ من مأل ولد، بدليل قوله عليه الصلاة والسلام « أنت و مالك لا بيك) وقوله : ان أولاد كم من أطبب

يمكنها من قبضه فهو من ضاله لا عمرالة الفاصب وان لم يحل بينه وبينها فهل يكون من ضها أو من ضها أو من ضها من قباه على وجهين بنا، على المبيع وقد ذكر نا حكمه في بابه (الحسكم الثاني) أن الصداق يتنصف بالملاق قبل الدخول الموله تعالى (وان طافتموهن من قبل أن عسوهن وقد فرضم لمن فريضة فنصف ما فرضم) وليس في هذا اختلاف محمد الله ، وقياس المذهب أن نصف الصداق بدخل في الحك الزوج حكما كالميرات لا يفتقر إلى اختياره وارادته فها محدث من النما، يكون بينها وهو قول زفر وذكر القاضي احمالا آخر أهلايد خل في المسلك عن مناز كالشفيع وهوقول أبي حنيفة والشافعي قولان كالوجبين وانا قرله تعالى (فنصف ما فرضم) أي لسكم أو لمن فاقتضى ذاك أن النصف لما والنصف له عجرد الطلاق ولان الطلاق سبب الماك عجرده كالبيم وسائر الاسباب ولا تلزم الشفعة فان سبب الماك عجرده كالبيم وسائر الاسباب ولا تلزم الشفعة فان سبب الماك من غير ارادته واختياره وقبل الاخذ ما وجد السبب وإنما أستحق بمباشرة سبب الماك عمرده كالسباب موقوفة على اختياره كا أن الطلاق منوض إلى اختياره فلاخذ بالشفعة نظير أبوت الملك للمطاق فان ثبوت الماك عمر كما وثبوت الملك الاحذبال المعانى فان ثبوت الماك على اختيار أحد ولا إرادته فان نفص الصداق في يد المرأة ومد الطلاق فان كان قد ما الهرام الا يقف على اختيار أحد ولا إرادته فان نفص الصداق في يد المرأة ومد الطلاق فان كان قد طالبها به فهمته فعليها الضان لامها غاصبة وان تلف قبل طالبته في يد المرأة ومد الطلاق فان كان قد طالبها به فهمته فعليها الضان لامها غاصبة وان تلف قبل طالبته

كسبكم فكاوا من أموالهم » خرجه أبو داود وأخرج نحوه الترمذي وقال هذا حديث حسن ، فاذا شرط لنفسه شيئا من الصداق يكون ذلك أخذاً من مال ابنته وله ذلك

قولهم هوشرط فاسد ممنوع ،قالالقاضي ولو شرط جميع الصداق انفسه سح بدليل قصة شعيب عليه السلام فانه شرط الجبع لـفــه

[﴿] مسئلة ﴾ (فان طلقها قبل الدخول رجع عليها بالالف الذي قبضته ولم يكن على الاب شيء مماأخذ ﴾ لان الطلاق قبل الدخول يوجب تنصيف الصداق والالفان جيع صدافها فرجع عليها بنصفها وهو الف ولم يكن على الاب شيء لانه أخذ من مال ابنته الفا فلا يجرز الرجوع عليه به وهذا فيا إذا كان قبضها الافين ، فان طلقها قبل قبضها سقط عن الزوج الف وبقي عليه الف للزوجة يأخذ الاب منها ماشا، ، وقال القاضي يكون ببنها نصفين ، وقال نقله ، بنا عن أحد لانه شرط لنفيه النصف ولم يحصل من الصداق الا النصف، وليس هذا القول على سبيل الايجاب فان للاب ان بأخذ ماشا، وبترك ماشا، وإذا ، لك الاخذ من غير شرط فكذلك اذا شرط.

⁽ فصل) قان شرط لنفسه جميع الصداق ثم طلق قبل الدخول يمد نسليم الصداق الية رجم في نصف ماأعطى الاب لانه الذي فرضه لهافيرجم في نصف لتوله تعالى (فنصف ما فرضم) ويحتمل أن يرجم عليها بنصفه ويكون ما أخذه الاب له لانذا تدرنا أن الجبم صار لها ثم أخذه الاب منها فتصبر

فتياس المذهب أنه لا ضمان علبها لانه حصل في بدها بنبر فعلها ولا عدوان من حهتها الم تضمنه كالوديعة ان اختلما في مطالبته لها فالفول قرلها لانها منكرة وان ادعى أن النلف أو التقص كان قبل الطلاق وقالت بعده فالفول أيضا تولها لانه يدعي ما يوجب الضماف عليها وهي تنسكره والقول قول المنكر، وظاعر قول أصحاب الشافي أن على المرأة الفمان لما تلف أو نقص في بدها بعد الطلاق لانه حصل في يدها بحكم قطم العقد فأشبه المبيم إذا ارتفع العقد بالفسخ

ولماً مَاذَ كُرِنَاهُ ، وَأَمَا أَلْمِيمَ فَيَحْتَمَلُ أَنْ يُمْمَ وَأَنْ سَلَمَنَا فَانَ الفَسْخُ أَنْ كَانَ مَهُمَا أُو مِنَ المُشْتَرِي فند حصل منه التسبب الى جعل ملك غيره في يده ، وفي مسئلتنا ليسمن المرأة فعل وأنما حصل ذلك بغمل الزوج وحده فأشبه ما لو لني ثوبه في دارها بغير أمرها

(فصل) ولو خالع امرأته بعد الدخول ثم تزوجها في عدتها وطلقها قبل دخوله بها فلها في النكاح الثاني نصف الصداق أو المسمى فيه وبهذا قال الشافعي وقال ابوجنيفة لها جميعه لازحكم الوط، موجود فيه بدليل أنها لو أتت بولد لزمه

ولذا تمول الله سبحانه (وان طلفتموهن من قبل أن تمسوهن وقد فرضم لهن فريضة فنصف مافرضم) ولانه طلاق من نكاح لم بمسها فيه فوجب أن ينتصف به الهركا لو تزوجها بعد العدة وما ذكره غير صحيح قان لحرق النسب لا يقف على الوط. عنده ولا يقرم مقامه فاماان كان لم يدخل بها في النكاح لاول أيضا فعلمه نصف الصدق الاول و نصف الصداق الثاني بغير خلاف

كأنها قبضته ثم أخذه منها ، وهكذا لو أصدقها الفا لها والغا لابيها ثم ارتدت قبل الدنول فهل يرجم في الانف الذي قيضه الابءلميه أوعلها ? على وجهين

﴿ مسئلة ﴾ (وان فعل ذلك غير الاب قالكل لها دونه)

اذا شرط ذلك غير الاب من الاوايا، كالجد والاخ فالشرط باطل نص عليه أحمد وجميع المسمى لها ذكره أبوحفص وهو قول من سمينا في أول المسئلة ، وقال الشافعي مجب مهر المئل وهكذا ذكر القاضي في الحجرد لان الشرط اذا بطل احتجنا أن ترد الى الصداق مانقصت الزوجة لاجله ولانعرف قدره فيصير الكل مجهولا فيفسد وان أصدقها الفين على أن تعطى أخاها الفا فالصداق صحيح لانه شرط لايزاد في المهر من أجله ولا ينقص منه فلا يؤثر في إلمهر بخلاف التي قبلها

وانا أن ما اشترطه عوض في تزويجها فيكون صداقا لها كما لو جمله لها واذا كان صداقا انتفت الجهالة وهكذا لو كان الاب هو المشترط لبكان الجميع صداقا وانما هو أخذمن مال ابنته لان له ذلك، ويشترط أن لا يكون اجحفا بمال ابنته فان كان مجحفا بمالها لم يصح الشرط وكان الجميع لها كما لو اشترطه سائر الاوليا ذكره القاضي في المجرد

(مسئلة) (وللاب تزويج ابَّنته البكر بدون صداق شلها وانكرهت)

(الحسكم النالث) أن الصداق إذا زاد بعد العقد لم يخل من أن تكون الزبادة غير متميزة كعيد يكبر أو يتملم صناءة أو يسمن أو متديزة كالولد والمكسب والثمرة فان كانت متميزة أخذت لزبادة ورجم بنصف الاصل، وأن كانت غير متمبرة فالخبرة البها إن شاءت دفعت البه نصف قيمته بوم المقد لان الزيادة لما لايلزمها بدلها ولا يكنها دفع الاصل بدونها نصرنا إلى نصف القيمة ،وان شا.تدفعت اليه نصفا زائداً فيلزمه قبوله لاتها دفعت اليه حته وزيادة لانضر ولا نتمبز فان كان محجوراً عليها لم يكن لها الرجوع الا في نصف القيمة لان الزيادة لها ولا يجوز لهاولا لوابها التبرع بشيء لا يجب عليها وَانْ نَقْمَى الصَّدَاقَ بِعِدَ العَقْدَ فَهُو مَنْ صَّمَامُهَا وَلَا يَخْلُو أَيْضًا مِنْ أَنْ يَكُونُ النَّفُص متميزاً أو غير متميز فان كان متميزاً كعبد من تلف أحدهما فانه يرجع بنصف الباقي رنصف قيرة التالف أو مثل نصف النائف إن كان من ذرات لامثال ، وان لم يكن مَد بهزاً كعبد كان شابا فصار شيخا فنقصت قيمته أو نسى ما كان بحسن من صمناعة أو كة بة أو هزل فالحيار إلى الزوج . ان شاء رجم بنصف تيمته وقت ما أُمدتها لان ضان الـ قص عليها فلا يلزمه أخذ نصفه لأنه دون حقه ، وأن شاء رجم بنصفه ناقصا فتجبر المرأة على ذلك لانه رضي أن يأخذ حقه ناقصا ، وان اختار أن يأخذ أرش انتص معذا لم يكن له هذا في ظاهر كلام الحرقي وهو قول أكثر الفنها، ، وقال القاضي القياس أن له ذلك كالمبيم عمكه ويطالب بالارش وبما ذكرناه كله قاله ابو حنيفة والشافعي ، وقال محمد بن الحسن الزبادة غير المتدبزة تابعة للمين فلهالرجوع فيها لأنها نتبع فيالفسوخ فأشبرت زبادةالسوق

وجملة ذاك أن للاب تزويج المه بدرن صداق مثلها بكراً كانت أو ثبا صغيرة أو كبرة وبه قال أبوحنيفة ومالك ، وقال الشافعي ايس له ذلك فان نمل فلها مهر مثلها لانه عقد معاوضة لم بجز أن ينتص فيه عن قيمة المعرض كالبيع ولانه تفريط في الها وابس له ذلك

ولما أن عمر رضي الله عنه خطب الناس فقال ألا لانفالوا في صداق النسا. فما أصدق رسول الله عَيْاتِكُ أحدًا من نسائه ولا أحدًا من بنانه أكثر من اثنتي مشرة أوقيـة ، وكان ذلك بحضر من الصحابة ولم ينكروه فكن انفاقا منهم على أن له أن يزوج بذلك وأن كان درن صداق أشل، وزوج معيد بن المسيب ابنته بدرهين وهو من أشرف قريش شرفا وعلما وديناءوس المعلوم أنه لم يكن مهر مثلها، ولانه ليس القصود من النكاع العرض وأنما القصود السكن والازواج ووضع المرأة في منصب عند من يكفلها ويصرنها وبحسن عشرتها، والظاهر من الاب مع تمام شفقته وبلوغ نظرهانه لاينتصها منصدافها الالنحصيل المهاني القصودة بالنكاح نلا ينبغي أن يمنع من تحصيل القصوف بتنويت غيره ءوبفارق ساثر عقود المعاوضات فانالمنصود فيها العوض فلم بجز تفويته

﴿ مَسَالُةٌ ﴾ ﴿ وَأَنْ فَعَلَّ ذَاكُ غَيْرِهُ بَافْتُهَا صُحٍّ ﴾

ولم يكن اغيره الاعتراض اذا كانت رشيدة لان الحق لها وقد أسقطته فأشبه مالو أذنت في بيم

ولذا أنها زبادة حدثت في ملكها فلم تنصف بالطلاق كالتميزة ، وأمازيادة السوق فليست ملكه وفارق نما، المبيع لان سبب الفسخ العيب وهو ساق على الزبادة وسبب تنصيف المهر الطلاق وهو حادث بعدها ولان الزوج يثبت حته في نصف المفروض دون المين ولهذا لو وجدها ناقصة كان له الرجوع الى نصف علها أو قيمتها بخلاف المبيع المعيب والمفروض لم يكن سمينا للم يكن له أخذ، والمبيع تعلق حقه بعينه فتبعه ثمنه فأما أن فقص الصداق من وجه رزاد من وجه مثل أن يتهم صنعة وينسى أخرى أو هزل وتهم ثبت الحيار لهكل واحد منها وكان له الامتناع من العين والرجوع إلى القيمة فان انعقا على نصف العين جازوان أمتنعت المرثة من بذل نصفها فالهاذك لا جل لزبادة وأن امتنع هو من الرجوع في نصف العين جازوان أمتنعت عواذا امتنع أحدها رجم في نصف قبرتها

(فصل) فان كانت الدين تالفة وهي من ذوات الاشال رجم في نصف مثلها والا رجم في نصف مثلها والا رجم في نصف قيمتها أقل ما كانت من حين العقد الى حين القبض أو إلى حين التمكين منه على ماذكرنا من الاختلاف لان الدين إن زادت فالزبادة لها تختص بها ، وان نقصت قبل ذلك فراقص من ضمانه ، وان طلقها قبل قبض الصداق وقبل الدخول وقد زادت زيادة منفصلة نعي لها تنفرد بها وتأخذ نصف الاصل ، وان كانت الزبادة متصلة فلها الخيار بين أن تأخذ النصف و يبقي له النصف و بين أن تأخذ الدكل وتدة م اليه قيمة النصف غير زائد ، وان كان ناقصا فلها الخيار ببن أخذه ناقصا و بين مطالبته بنصف قيمته غير ناتص

صلعة لها بدرن من ثالها ، وأن فعله بفير أذبها رجب مهر المثل لانه قيمة بضعها وأيسالولي نقصها منه فرجب مهر أشل والنكاح صحيح لان فساد التسمية وعدمها لايؤثر في النكاح

(فصل) وتمام المهر على لزوج لان النسمية فاسدة همنا لكونها غير مأ دُون فيها شرعا فوجب على الزوج مهر المثل يما لو زوجها لحجرم وعلى الولي ضافه لانه الفرط فكن عليه الضمان كالو باعمالها بدون ثمن مثله ، قال أحد أخف أن يكون ضامناً وليس الاب مثل الرلي ، ويحدل أن لا يلزم الزوج الا المسمى والدقي على الولي كالوكيل في البيم

(مسئلة) (وان زوج ابنه الصفير ، باكثر من مهر الثل صح برازم ذمة الابن) وفيه اختلاف ذكرناه فيها مضى لاناله وض له فكان المعرض عليه كالكبير وكشهن المبيم

﴿ مَسْئَلَةً ﴾ (فَانَ كَانَ مُصَمَّرًا فَهُلَّ بِضَوْنَهُ الآبِ ? بِحَتَّمُلُّ رَجِهِينَ ﴾

ذُكر شيخناً في كتاب المغنى فيه روايتين مطلقا (أحداهما) يضمنه نصحايه احد فقال تزويج الاب العبان والاخرى الاب العبان والاخرى العبان والاخرى لابه العبان والاخرى لابه العبان والاخرى لابه العبان والاخرى المبادن والمبادن وال

(فسل) اذا أصدتها نخلا حائلا فأطلمت ثم طفها قبل الدخول فله نصف قيمتها وقت مأصدتها وليس له الرجوع في نصنها لأنها زائدة زبادة منصلة فأشهت الجارية إذا سمنت و وا كانالطلم وراً و غير مؤبر لانه منصل بالاصل ولا يجب فصله عنه في هذه الحال فأشبه السمن و قعلم الصناعة ، فأن بذلت له المرأة الرجوع فيها مع طلعها أجبر على ذلك لابها زبادة متصلة ولا يجب فصلها ، وإن قال اقطمي تمرتك حتى أرجع في نصف الاصل لم يلزمها لان عرف هذه الممرة أنها لا تؤخذ الا بالجذاذ بدليل الببع ولان حق الزوج انتقل الى القيمة فلم بعد إلى العين الا برضاها ، فأن قالت المرأة أرك الرجوع حتى أجذ تمرتي و ترجع في نصف الاصل أو ارجم في الاصل وأمهاني حتى أقطع المرة أو قال الزوج أنا أصبر حتى اقطع المرة أو قال الزوج أنا أصبر حتى اقطع المرتى تجذيبه من ناك أم يلزم واحداً منها قبول قول الآخر لان الحق انتقل الى ناقيمة الم بعدالى العين إلا برضاها و محتمل أن يلزمها قبول ما عرض عليها لان الفر و عليه فأشبه مالو بذلت له نصفها مع طلعها وكا لو وجد العين انقصة فرضي بها ، وإن تراضيا على شي من ذلك جاز والحكم في سائر الشجر كالحكم في النخل واخراج النور في الشجر بمزلة الطلم الذي لم يؤبر ، وإن كانت أرضا فحرثها فنك زيادة محضة أن بذلها له بزياد مها ذله المنازمة والمنازمة والمنازمة والمنازمة والمنازمة المنازمة المنازمة المنالم الذي لم يؤبر ، وإن كانت أرضا فحرثها في المنازمة والمنزمة المنازمة المنازمة المنازمة المنازمة والمنازمة والمنازمة والمنازمة المنازمة المنازمة والمنازمة المنازمة والمنازمة المنازمة والمنازمة المنازمة والمنازمة والمنازمة المنازمة المنازمة والمنازمة المنازمة والمنازمة والمنازمة والمنازمة المنازمة والمنازمة وال

واحدة ، قان طلق قبل الدخول سقط نصف الصداق فان كان ذلك بعد دفع الاب الصداق عنه رجم نصفه إلى الابن وليس للاب الرجرع فيه بمعنى الرجوع في الهبة لان الابن ملك بالطلاق من غير أبيه فأشبه ما لو وهبه الاب أجنبيا ثم وهبه الاجنبي اللابن ، ويحتمل أن يرجم فيه لانه تبرع عن أبيه فلم يستقر الملك حتى استرجمه الابن وكذلك الحكم فيا لوقضي الصداق عن ابنه الكبير ثم طلق قبل الدخول فالحسكم في الرجوع في نصفه بالطلاق

(مسئلة) (وللاب قبض صداق ابنته الصفيرة بغير إذنها)

لانه بلي مالها فكان له قبضه كثمن مبيعها ، ولا يقبض صداق الثيب السكبيرة الا باذنها اذا كانت رشيدة لانها المتصرفة في مالها فاعتبراذنها في قبضه كثمن مبيعها وفي البكر الباغة العاقلة دوايتان (المحما)أنه لايقبضه إلا با ننها اذا كانت رشيدة كالثيب (والثانية) له قبضه بغير إذنها لانه العادة ولانه يلك اجبارها على النكاح أشبهت الصغيرة وهو قول أبي حنيفة

(فصل) قال الشيخ رضي الله عنه : وان تزوج العبد باذن سيد، على صداق مسمى صح بقير خلاف نعلمه والمهر على سيده وكذلك النفقة ضدنها أر لم يضمنها وسواه كان مأذرنا له في التجارة أو محجورا عليه ص عليم احمد وعنه مايدل على أن ذلك يتعلق بكسبه فانه قال نفقته من ضريبته ،وقال إن كانت نفقته بقدر ضريبته أنفق عليها ولا يعطى الولي وان لم يكن عنده ما ينفق فرق بينها وهذا (المغنى والشرح المكبير) ()

النخل اذا أطلع الا في موضع واحد وهو ألهـا اذا بذات نصف الارض مع نصف الزرع لم يلزمه قبوله يخلاف الطلم مم النخل والفرق ببنهما من وجهين :

(أحدها) أن المرة لا نقص بها الشجر والارض تقص بالرع وتضمف

(الثاني) أن النمرة متولدة من النخل فهي تابعة له والزرع ملكها أردعته في الارض فلابجبر على قبوله ، وقال الغاضي بجبر على قبوله كالطلع سوا، وقد ذكرنا ما يقتضي الفرق ومسائل الغراس كمسائل الزرع فان طلقها بعد الحصاد ولم تكن الارض زادت ولا نقصت رجع في نصفها ، وإن نقصت بالزرع أو زادت به رجع في نصف قيمتها إلا أن برضى بأخذها ناقصة أو ترضى هي ببذ لها ذا ثدة

(فصل) وآذا أصدقها خشبا فشققه أبرابا فزادت قيمة لم يكن له الرجوع في نصفه لزبادته ولا يلزمه قبول فصل) وآذا أصدقها خشبا فشققه أبرابا فزادت قيمة لما كان يصلح له من التسقيف وغيره ، وإن أصدقها ذهبا أو فضة فصاغته حليا فزادت قيمته فلها منعه من فصفه ، وإن بذلت له النصف لزمه القبول لان الذهب لا ينتص بالصياغة ولا بخرج من كونه مستعداً لما كان يصلح له قبل صياغته ، وإن أصدقها دناذير أو درام أو حلياً فكسرته ثم صاغته على غير ماكان عليه لم يلزمه قبول نصفه لأنه نقص

قول الشافعي لانه لا يخلو إما أن يته ق برقبة العبد أو بذمته أو كسه أو ذمة السيد لا جائزا أن يتعلق بذ ة العبد يقبع به عد العتق لا المستحق العوض في الحال عجلا فلا بجوز تأخير العوض ولاجائزاأن يتعلق برقبته لانه وجب برضا، سيده أشبه مالو اقترض برضائه ولا جائزا أن يتعلق بذمة السيد لانه أنما يتعلق بذبته ما ضمنه عن عبده ولم يضمن عنه المهر والنفقة اثبت تعلقه بكسبه ضرورة ، وقائدة الخلاف أن من ألزم السيد المهر والنفقة أوجبها عليه وان لم يكن العبد كسب وليس السيد الفسخ الحلاف أن من ألزم السيد المهر والنفقة أوجبها عليه وان لم يكن العبد كسب وليس السيد إذا لم يكن له لمدم كسب العبد والسيد استخدامه و منعه الاكتساب ، ومن علقه بكسبه ظامراة الفسخ إذا لم يكن له كسب وليس لسيده منعه من الشكب

ولنا أنه حق تدلق بالهتد برضاء سيده فتعلق بسيده وجاز بهمه فيه ^وكم لو أرهمنه بدين ، فعلى هذا لو باعه سيده أو أعتقه لم يسقط المهر عن السيد نص عليه لانه حق تعلق بذمته فلم يسقط ببيمه وعتقه كارش جنايته فأما النفقة فانها تجدد فتكون في الزمن المستقبل على المشتري وعنى العبد اذا عتق

﴿ مسئلة ﴾ (وانتزوج بغير إذن سيده لم يصح النكاح)

أجمع العاماء على ان العبد ليس له ان ينكح بغير اذن السيد فان فعل لم ينفذ نكاحه في قول الجميع قال ابن المنذر أجمع على ان نكاحه باطل قال شيخنا الصواب ماقلنا ان شاء الله تعالى فالهم اختلفوا في صحته فعن احمد في ذلك روايتان (أظهرهما) انه باطل وهو قول عُمان وابن عمر رضى الله عنها وبه قال شريح وهو نول الشافمي، وعن احمد أنه موقوف على اجازة السيد فان اجازه والابطل وهو قول أصحاب الرأي لانه عقد يقف على الفسخ فوقف على الاجازة كالوصية

في يدها ولا يلزمها بدل نصفه لزيادة الصناعة التي أحدثتها فيه ، وإن عادت الدنانير والدراهم الى ماكانت عليه فله الرجوع في نصفها و ليس له طلب قيمتها لانهاعادت الى ماكانت عليه من غير نقص ولا زيادة فأشبه مالو أصدقها عبداً فحرض ثم برى ، ، وإن صاغت الحلي على ماكان عليه نفيه وجهان

(أحدهما) له الرجوع كالدراهم اذا أعيدت (والثاني) ليس له الرجوع في نصفه لانها جددت فيه صناعة فأشبه مالو صاغته على صفة أخرى ، واو أصدقها جارية فهزلت ثم سمنت فعادت اليحالتها الاولى فهل يرجع في نصفها ? على وجهين

(فصل) وحكم الصداق حكم البيع في ان ماكان مكيلا أو مرزونا لا يجرز لها النصرف فيه قبل قبضه وما عداء لا يحتاج الى قبض ولها النصرف فيه قبل قبضه ، وقال القاضي وأصحابه ماكان متعينا فلها النصرف فيه ومالم يكن متعينا كالقذر من صبرة والرطل من زيت من دن لا غلاك النصرف فيه حتى تقبضه كالبيم ، وقد ذكرنا في المبيع رواية أخرى أنها لا علاك التصرف في شيء منه قبل قبضه وهذا مذهب الشافعي وهذا أصل ذكر في البيم ، وذكر القاضي في ، وضع آخر أن مالم ينتقض العقد بهلاكه كالم وعوض الحلم يجوز التصرف فيه قبل قبضه لانه بدل لا ينفسخ السب الذي ملك به جهلا كه فج از التصرف فيه كالوصية والميراث وقد نص أحد على هبة المرآة زرجها صداقها قبل قبضها وهو نوع تصرف فيه وقياس المذهب أن ماجاز لها التصرف فيه فهو من ضائها ان ناف أو نقص ومالا تصرف لها فيه فهو

ولنا مازوى جابر قال قال رسول الله عَلَيْكَالِيَّةِ «اعاعبد روج بنير اذن واليه فهو عاهر» رواه الاثرم والترمذي وقال حسن وأبو داود وان ماجه وروى الحلال باسناده عن موسى بن عقبة عن نافع عن ابن عمر قال قال رسول الله عَلَيْكَالِيَّةِ « اعا عبد تروج بنير اذن مواليه فهو زان قال أحمد ذكرت هذا الحديث لابي عبد الله فقال هذا حديث منكر رواه أبو دواد وابن ماجة عن ابن عمر موقوقا من قوله ولانه عقد فقد شرطه فلم يصح كما لويزوجها بنير شهود

﴿ مسئلة ﴾ (قان قارقها قبل الدخول فلا شيء عليه)

لانه عقد باطل فلا يوجب بمجرده شيئاً كالبيع الباطل وهكذا سائر الاذكحة الفاسدة لاتوجب بمجردها شيئاً فإن أسابها وجب لها المهر في الصحيح من المذهب رواه عن احمد جماعة وروى عنه حنبل انه لامهر لها اذا تروج العبد بنير اذن سيده وهذا بمكن حمله على ماقبل الدخول فيكون موافقا لرواية الجماعة ويمكن حمله على عمومه في عدم الصداق وهو قول ابن عمر ورواه الاثرم عن نافع قال كان اذا تروج مملوك لابن عمر جلده الحد وقال المرأة انك أبحت فرجك وأبطل صداقها ووجهه انه وطيء امرأة مطاوعة في غير نكاح صحيح فلم يجب به مهر كالمطاوعة على الزنا قال الفاضي هذا اذا كانا عالمين بالنحريم قاما أن جهات المرأة ذلك فلها المهر لانه لا ينقص عن وطء الشبهة ويمكن حمل هذه الرواية على أنه لامهر لها في الحال بل يجب في ذمة العبد يتلق به بعد العتق وهو قول الشافس الجديد

من ضمان الزوج وان منعها الزوج قبضه أو لم يمكنها منه فهو من ضمانه على كل حال لان يده عادية فضمنه كالفاصب وقد نقل مهنا عن أحمد في رجل تزوج امرأة على هذا الغلام ففقت عينه فقال ان كا ستبضته فهو لها وان لم تكن قبضته فهو على الزوج فظاهر هذا أنه جعله قبل قبضه من ضمان الزوج بكل حال وهو مذهب الشافي وكل موضع قلنا و من ضمان الزوج قبل القبض إذا تلف قبل قبضه لم يبطل الصداق بتلفه ويضمنه بمثله ان كان مثليا وبهذا قال أبو حنيفة والشافعي في القديم وقال في الجديد يرجع إلى مهر المثل لان تلف العوض يوجب الرجوع في المعوض فاذا تعذر رده رجع إلى قبمته كالمبيع ومهر المثل هو القيمة فوجب الرجوع عليه

ولنا أن كل عين يجب تسليمها مع وجودها إذا تلفت مع بقاء سبب استحقاقها فالواجب بدلها كالمنصرب والقرض والعارية وفارق المبيع إذا تاف فان البيع انفسخ وذال سبب الاستحقاق اذا ثبت هذا فان التالف في يد الزوج لا يخلوا من أربعة أحوال

(أحدها) أن يتلف بفعلها فيكون ذلك قبضا منها ويسقط عن الزوج ضائه (الثاني) تلف بفعل الزوج فهر من ضانه على كل حال ويضمنه لها بما ذكرناه (الثالث) أتلفه أجنبي فلهأ الخيار بين الرجوع على الاوج على الاوج على الاجنبي بضهانه وبين الرجوع على الزوج ويرجع الزوج على الممتلف (الرابع) تلف بغمل الله تعالى فهو على ما ذكرماه من التفصيل في صدر المسئلة

لان هذا حق لزم رضاء من له حق فكان محله الذمة كالدين والصحيح ان المهر واجب لقوله عليه الصلاة والسلام « أيما أمرأة نكحت نفسها بغير أذن و لبها فنكاحها باطل قان أصابها فاما ألمهر بما أستحل من فرجها » وهذا قد استحل فرجها فيكون مهرها عليه لانه استوفى منافع البضع باسم النكاح فكان المهر وأجبا كسائر الانكحة الفاسدة

(فصل) ويتعلق المهر برقبته يباع فيه الا ان يفديه السيد ويحتمل ان يتعلق بذمةالعبد وقدذ كر اه وهذا أظهر لان الوطء اجري مجرى الجناية الموجبة للضمان بغيراذن المولى ولذلك و جبالمهرههنا وفي سائر الانكحة الفاسدة ولو لم تجر مجراها ماوجب شيء لانه برضي المستحق

(نصل) والواجب مهر المثل وهو قول أكثر الفقهاء لانه وطء يوجب المهر فاوجب مهر المثل بكياله كالنكاح بلا ولي وسائر الانكرجة العاسدة وعنده يجب خمسا المسمى اختارها الحرقي وعنه رواية ثالثة أنها ان علمت انه عبد فلها خمسا المهر وان نم تعلم فلها المهر في رقبة العبد ووجه قول الحرقي ماروى الامام احمد باسناده عن خلاس ان غلاما لابي موسى تزوج بمولاة تيحان اليتمي بغير اذن مولاد فكتب أبو موسى في ذلك الى عُمان بن عفان فكتب اليه ان فرق بينها وخذ لها الحمسين من صداقها وكان صداقها خمسة أبرة ولان المهر أحد موجبي الوطء فجاز ان ينقص العبد فيه عن الحركالحد والواجب خمسا المسمى لانه صارفيه الى قصة عُمان وظاهرها انه أوجب خمسي المسمى ولهذا

(فصل) اذا طلق المرأة قبل الدخول وقد نصر فت في الصداق بعقد من العقود لم يخل من ثلاثة أقسام (أحدها) ما يزيل الملك عن الرقبة كالبيم والهبة والعتق فهذا يمنع الرجوع وله نصف القيمة لزوال ملكما وانقطاع تصرفها فان عادت العين البها قبل طلاقها ثم طلقها وهي في يدها محالها فله الرجوع في نصفها لانه وجدها بعينها فأشبه ما لولم يخرجها ولا ينزم الوالداذا وهبلولده شيئا فخرج عن ملكه ثم عاد اليه حيث لا يملك الرجوع فيه لاننا يم ذلك وان سلمناه فان حق الوالد سقط بخروجه عن يد الولد بكل حال بدليل انه لا يطالب ببذله والزوج لم يسقط حقه بالمكلية بليرجم بنصف قيمته عند عدمه فاذا وجد كان الرجوع في عينه أولى وفي معنى هذه النصر فات الرهن فانه بنصف قيمته عند عدمه فاذا وجد كان الرجوع في عينه أولى وفي معنى هذه النصر فات الرهن فانه وإن لم يزل الملك عن الرقبة المكنه يراد قبيم المزيل الهلك ولذلك لا يجوز رهن مالا يجوز بيعه في المين ابطال غق المرتهن من الوثيقة فلم يجز وكذلك المكتابة فأنها ترادقاهت المزيل الهلك وهي عقد لازم فجرت مجرى الرهن فان طلق الزوج قبل اقباض الهبة أو الرهن أو في مدة الخيار في البيم ففيه وجهان .

(أحدهما) لا تجبر على رد نصفه اليه لانه عقد عقدته في ملكها فلم علك إبطاله كاللازم ولان ملكها قد زال فلم تملك الرجرع في ما ايس بمملوك لها (والثاني) تجبر على تسليم نصفه لانها قادرة على ذلك ولا زيادة فيها والشاني قولان كهذين الوجهين فأما ان طاقها بعدتة بيض الهبة والرهن ولاوم

قال كان صداقها خمسة ابعرة ولانه لو اعتبر مهر المثل أوجب جميعه كسائر قيم المتلفات والاوجبت القيمة وهي الانحان دون الابعرة ويحتمل ان يجب خمسا مهر المثل لانه عوض عن جناية فكان المرجع فيه الى قيمة الحل كسائر أروش الجنايات وقيمة الحل مهر المثل

(فصل) فان كان الواجب زائداً على قيمة العبد لم تلزم السيد الزيادة لان الواجب عليه ما يقابل قيمة العبد بدليل انه لو سلم العبد لم يلزمه شيء فاذا اعطى القيمة فقد اعطى ما يقابل الرقبة فلم تلزمه زيادة عليه وان كان الواحب أقل من قيمة العبد لم يلزمه أكثر من ذلك لانه أرش الجناية فلا يجب عليه أكثر منها والخيرة في تسليم العبدوفدائه الى السيد وقد ذكرنا ذلك في غير هذا الموضع

(فصل) وان اذن السيد لعبده في التزويج بمينة أو من بلد معين أو من جنس معين فنكح غير ذلك فنكاحه فاسد والحكم فيه كما ذكر ناوان أذن له في تزويج صحيح فنكح نكاحاً فاسداً فكذلك لانه غير مأذون له فيه وان اذن له في النكاح وأطلق فنكح نكاحاً فاسداً احتمل ان يكون كذلك لان الاذن في النكاح لا يتناول الفاسد واحتمل ان يتناوله اذنه لان اللفظ باطلاقه يتناوله وان اذن له في فكاح فاسد وحصلت الاصابة فالمهر على سيده لانه باذنه والله أعلم

﴿مسئلة﴾ (وان زوح السيد هبده امته لم محب مهر ذكره أبو بكر والقاضي)

البيم فلم بأخذ قيمة النصف حتى فسخ البيم والرهن والهبة لم يكن له الرجوع في نصفهالان حقه يثبت في القيمة (اثاني) تصرف غير لازم لا ينقل الملك كالوصية والشركة والمضاربة فهذا لا يبطل حق الرجوع في نصفه ويكون وجود هذا التصرف كهدمه لا نه تصرف لم ينقل الملك ولم يمنع الملك من التصرف فلا يمنع من له الرجوع على الملك من الرجوع كالايداع والعارية فأما إن دبرته فظاهر المذهب أنه لا يمنع الرجوع لانه وصية أو تعليق نصفه وكلاها لا يمنع الرجوع ولانه لا يمنع الديم فلم يمنع الرجوع كالوصية ولا يجبر الاو جعلى الرجوع في نصفه بل يخير بين ذلك وبين أخذ نصف قيمته لان شركة من نصفه مدر نقص ولا يؤمن أن يوفع إلى حاكم حنقي فيحكم بعتقه وان كانت أمة فد برتها خرج على الروايتين ان قلمنا تباع في الدين فهي كالمبد، وان قلمنا لا تباع لم يجبر الزوج على الرجوع وان كانبت الامة أو العبد لم يجبر الزوج على الرجوع وان كانبت الامة أو العبد لم يجبر الزوج على الرجوع وان قلمنا البيم احتمل أن لا يمنع الرجوع وان قلمنا الدكتابة تمنم البيم عقد لازم بواد لاز الة الملك فنعت الرجوع كالرهن الثم أن يرجم في نصف تافس لا يو نصف المنتأجر مبرح من نصفه ناقصاً لا يه رضي بحقه ناقصاً وبين الرجوع في نصف قيمته فان رجم في نصف المنتأجر صبرحتى تنفسخ الاجارة فان قبل فقد قلم في الطاع الحادث في النخل إذا قال فين نصف المستأجر صبرحتى تنفسخ الاجارة فان قبل فقد قلم في الطاع الحادث في النخل إذا قال في نصف المستأجر صبرحتى تنفسخ الاجارة فان قبل فقد قلم في الطاع الحادث في النخل إذا قال في نصف المستأجر صبرحتى تنفسخ الاجارة فان قبل فقد قلم في الطاع الحادث في النخل إذا قال

لايجب للسيد على عبده مال وقيل بجب الصداق على السيدثم يسقط قاله أبو الخطاب قال بجب السمي أو مهر المثل ان لم يكن مسمى كيلا بخلو النكاح عن مهر ثم يسقط لتعذر اثبانه وقال أبو عبد الله اذا زوج عبده من أمته فأحب ان يكون بمهر وشهود، قيل فان طنقها ? قال يكون الصداق عليه اذا أعتق قيل فان زوجها منه بغير مهر ? قال قد اختلفوا فيه فذهب جابر الى انه جائز لان النكاح لا يخلو من مهر ولا يثبت للسيد على عبده مال فسقط

⁽ مسئلة) (وان زوج عبده حرة ثم باعها اياء بشمن في الذمة تحول صداقها أو نصفه ان كان قبل الدخول الى ثمنه)

اذا اشترت الحرة زوجها أو ملكته انفسخ النكاح لان ملك النكاح واليمين يتنافيان لاستحالة كون الشخص مالكالمالكه ولان المرأة تقول انهق على لاني امرأتك وانا اسافر بك لانك عبدي ويقول هو انفقي علي لاني عبدك وانا اسافر بك لانك امرأتي فيتنافا ذلك فثبت اقواهما وهو ملك اليمين وينفسخ النكاح لانه أضفها ولها على سيده المهر ان كان بعد الدخول وعليها لثمن فان كانا دينين من جنس تقاصا وتساقطا ان كانا متساويين وان تفاضلا سقط الاقل منها بمثله وبقي الفاضل وان اختلف جنسها ام يتساقطا وعلى كل واحد منهما تسليم ماعليه الى صاحبه وقال الشافعي في أحدقوليه يسقط مهرها لانه دين في ذمة العبد فاذا ملكته لم يجز ان ينبت لها دين في ذمة العبد فاذا ملكته لم يجز ان ينبت لها دين في ذمة عبدها كما اواتلف

أَمَّا أُصِبِر حَتَّى تَنتِهِي الْمُرَّةُ لَم يَكُن لَهُ ذَلِكَ قَانَا الفرق بينهما أَن في تلك المسئلة تكون المنة له فلا يلزمها قبول منته مخلاف مُسئلتنا ولان ذلك يؤدي إلى الننازع في ستى الثمرة ووقت جذاذها وقطابها لخوف العطش أوغيره بخلاف ممثلتنا

(فصل) فان أصدقها شقصا فها للشنيع أخذه ? على وجبين فان قلباله أخذه فأخذه تم طاق الزوج رجم في نصف قيمته لأنه قد زال ملكها ءنه ، وان طلقها قبل أخذه بالشنعمة وطالب الشفيم ففيه وجهان (أحدهم) يقدم الشفيم لان حته أسبق نأه ثبت النكاح وحتى الزوج ثبت بالطلاق ولان الزوج يرجم إلى بدله وهونصن القيمة وحق الشفيم اذا بطل بفير بدل (والثاني) يقدم لزوج لان حقه آكد فأنه ثبت بنصالقرآن والاجماع وحق الشفعة مجتهد فيه غير مجمع عليه فعلي هذا يكون الشفيع أخذ النصف الباقي بنصف ما كان بأخذ به الجميع

(مسئلة) قال (واذا اختلما في الصدان بعد العقد في قدره ولا بينة على مبلغه فالقول قولها ما ادعت مير مثنيا)

وجماتة ذلك أن الزوجين اذا اختلفا في قدر المهر ولا بينة على مبلغه فالقول قول من بدعي مهر

لها مالا وهذا بناء منهم،على أن المهر يتعلق بذمة العبد وقد بينا أنه يتعلق بذمة سيده فلا بؤ ثرملكالعبد في اسقاطه وذكر الفاضي وجها الله يسقط لان ثبوت الدين في ذمة السيد تبع اثبوته في ذمة العبد فاذا سقط من ذمة العبد سقط من ذمة العبد تبعا كالدين الذي على الضامن اذا سقط من ذمة المضمون عنه ولا يعرف هذا في المذهب ولانه ثبت في الذمتين جيما أحداهما تبع للاخرى بلالمذهب انه لا يسقط بعد الدخول محال فأما أن كان الشراء قبل الدخول سقط نصفه كما أو طلقها قبل الدخول مها وفى سقوط باقيه وجهان (أحدهما) لا يسقط لان زوال الملك أمَّا ﴿ وَفِعْمَلُ البَّائِمُ فَالفَسِخُ اذا من جهته فلم يسقط جميع المهر (والثاني) يسقط لار الفسخ أنا تم بشراء المرأة فأشبه الفسخ بالعيب في أحدها وفسخها لاعساره وشراء الرجل امرأته فان قلنا لا يسقط جميعه فالحكم فى النصف الباقي كالحسكونى جميعه اذا فسخ النكاح بعد الدخول على ماذكرنا

(نصل) فان باعها اياء بالصداق صع نص عليه وذكره أبو بكر والفاضي ويرجم عليها بنصفه أن قلنا يسقط نصفه أو بجميعه ان قلنا يسقط جميعه ويحتمل ان لايصح قبل الدخول لكون انفساخ النكاح جاء من تباها فيبقى الشراء بغمر عوض فلا بمسح وهو قول أصحاب الشافعيلان بُوت البيع يقتضي نفيه فان صحة البيم تفتضي فسخ النكاح وسقوطالمهر يقتضي بطلان البيع لانه عوض ولا يصح بغيرعوض ووجهه الاول انه يجوز ان يكون ثمنا لغير هذا العبد فجاز ان بكون ثمنا له كغيره من الديون وما سقظ منه رجع عليها به المثل منها فان ادعت المرأة مهر مثلها أو أقل فااةول قولها ، وان ادعى الزوج مهر المشل أو أكثر فالقول قوله و بهذا قال ابو حنيفة وعن الحسن والنخبي وحاد بن أبي سلبان وأبي عبيد نحوه ، وعن احمد رواية اخرى أن القول قول الز، ج بكل حال وحفا قول الشعبي وابن أبي لبلي وابن شبرمة وأبي ثور وبه قال ابو يوسف الا أن يدعي مستنكراً وهو أن يدعي مهرا لايتزوج بمثله في العادة لانه منكر قزيادة ومدعى عليه فيدخل تحت قواه عليه السلام؛ واسكن البمين على المدعى عليه وقال الشأنسي يتحالفان فان حلف أحدهما ونكل الآخر ثبت ماقاله ، وأن حلفا وجب مهر المثل وبه قال الثوري لانها اختلفا في الممتدى في العقد ولابينة فيتحالفا قياسا على المتبايمين إذا اختلفا في الثمن وقال ماك ان كان الاختلاف قبل الدخول تحالفا وفسخ النكاح ، وإن كان بعده فالفول قول الزوج وبناه على أصله في البيع فأنه يفرق في التخالف بين ماقبل القبض و بعده ولانها إذا أسلمت نفسها بغير وبناه على أصله في البيع فأنه يفرق في التخالف بين ماقبل القبض و بعده ولانها إذا أسلمت نفسها بغير إشهاد فقد رضيت بأمانته

ولنا أن الظاهر قول من يدعي مهر المثل فكان القول قوله قياسا على المنكر في سائر الدعاوى وعلى المودع اذا ادعى النلف او الرد ولانه عقد لا نفسخ التحالف فلا شرع فيه كالمفوعن دم العمد ولان القول بالتحالف يفضي إلى إيجاب أكثر مما يدعيه أو أقل ما يقرلها به قانها إذا كان مهر مثلها مائة فادعت ثمانين وقال بل هو خسون أوجب لها عشرين يتفقان على أنها غير واج تمولو ادعت مائتين

(فصل) قال رضي الله عنه وتملك المرأة الصداق المسمى بالعقد

هذا قول عامة أهل العلم وحكي عن مالك انها لا علك الا نصفه وعن أحمد ما يدل على ذلك وقال ابن عبد البر هذا موضع اختلف فيه السلف والآثار، وأما الفقها، اليوم فعلى أنها تملك وقول النبي والتي والتي الرجل على الله أعطيتها ازارك جاست ولا إزار لك دليل على ان الصداق كله للمرأة لا يبقي الرجل منه شيء ولانه عقد علك به العوض بالمقد فملك فيه العوض كاملاكا لبيع وسقوط نصفه بالطلاق لا يمنع وجوب جميعة بالمقد ألا ترى أنها او ارتدت سقط جميعة وان كانت قدملك نصفه

(مسئلة) فان كان معينا كالعبدوالدارفاهاانته من فيه و نماؤه لماوزكاته و نقصه و ضمانه عليها سواه قبضته أو لم تقبضه متصلا كان النماء أو منفصلا و الميها زكاته اذا حال عليها الحول نصعليه أحمدوان تلف فهو من ضانها، ولو زكته ثم طلقت قبل الدخول كان ضان الزكاة كاما عليها لانها قد ملكنه اشبه مالو ملكته بالبيع الاان يمنها قبضه فيكون ضانه عليه لانه بمزلة الناصب فان زاد فالزيادة لما وان نقص فالنقص عليه ويكون الخيار بين أخذ نصفه ناقصا وبين أخذ نصف قيمته أكثر ماكانت من يوم المقد الى حين القبض لانه إذا زاد بعد المقد فالزيادة لما وان نقص فالنقص عليه الا أن تمكون الزيادة لمن يوم المقد الى حين القبض لانه إذا زاد بعد المقد فالزيادة لما وان نقص فالنقص عليه الا أن تمكون الزيادة لمن يوم المقد الى حين القبض لانه إذا زاد بعد المقد فيمن تزوج على عبد ففقئت عينه . ان تمكون الزيادة لمنها فظاهر هذا أنه جعله قبل قبضه من كانت قد قبضته فهو لها وان لم نقبضه فهو على الزوج هكذا نقله مهنا فظاهر هذا أنه جعله قبل قبضه من

وقال بل هومائة وخمسون ومهر مثلها مائة فأوجب مائة لا سقط خمسين يتنقان على وجربها ولان مهر المثلان لم يوافق دعوى أحدهما لم يجز إيجابه لا تفاقها على أنه غير مااوجبه المقد عوان وافق قول أحدهما فلاحاجة في إيجابه إلى عين من ينفيه لانها لا تؤثر في إيجابه وفارق البيع فانه ينف خ بالنحالف ويرجع كل واحد منها في ماله وما ادعاه ما للا ما استأمنته لا يصح فانها لم نجعه أمينها ولوكان أمينا لها لوجب أن تكون أمينة له حين لم يشهد عليها على أنه لا يلزم من الاختلاف عدم الاشهاد فقد تكون بينهما بينة فته وت أو نفيب أو تنسى الشهادة إذا ثبت هذا ، أكل من قلنا القول قوله نهر مم يمينه لا له اختلاف في ما يجوز بذله فقشر ع فيه المين كما ثر الدعاوى في الاموال ، وحكي عن الفاضي أن الهين لا نشر ع في الاحوال كاما لا نها لا نها دعوى في النكاح

(فصل) فان ادعى أقل من مهر المثل وادعت هيأ كثر منه رد إلى مهر المثل ولم يذكر أصحابنا يمينا والاولى أن يتحالفا فان ما يقوله كل واحد منها محتمل الصحة فلا يعدل عنه الا بهمين من صاحبه كالمنكر في سائر الدعاوى ولانهما تساويا في عدم الظهور فيشرع التحالف كالو اختلف المتبايعان وهذا

قول أبي حنيفة والباقون على أصولهم

فصل) فان قال تزوجتك على هذا العبد فقالت بل على هذه الامة وكانت قيمةالعبدمهر المثل أو أكثر وقيمة الامة فوق ذلك حاف لزوج ووجبت لها قيمة العبد لان قوله يوافق الظاهر ولاتجب

وجملة ذلك أن حكم الصداق حكم البيع في ان ماكان مكيلا أو موزونا لا يجوز لها التصرف فيه قبل قبضه وماعداه لايحتاج الى قبض ولها التصرف فيه قبل قبضه، وقال القاضي وأصحابه ماكان معينا فلها التصرف فيه وما لم يكن معينا كنفيز من صبرة ورطل من زيت لم تملك التصرف فيه حتى تقبضه كالبيع وقد ذكرنا في المبيع رواية أخرى أنها لا تملك التصرف في شيء من قبل قبضه وهذا مذهب الشافعي وهذا أصل ذكر في البيع وذكر الفاضي في موضع آخر ان ما لم ينتقض المقد بهلاكه كالهر وعوض الحلع مجوز التصرف فيه قبل قبضه كالوصية والميزاث، وقد نص أحمد على هبة المرأة زوجها صداقها قبل قبضها وهو نوع تصرف وقياس المذهب ان ما جاز لها انتصرف فيه فهو من ضمان الزوج الأأن يمنها من قبضه فيكون من ضمان الزوج بكل حال كالهاصب وقدذكر نا مارواه مهنا عن احمد في العبد إذا فقلت عينه ان ضمانه على الزوج ما لم تحضنه وهذا كذهب الشافعي

ضهان الزوج بكل حال سواءكان معينا أو لميكن كنير المعين وهو مذهب الشافعي.

هُ مسئلة ﴾ (فان كان غير معين كقفيز من صـبرة لم يدخل في ضانها ولم تملك التصرف فيه الا بقيضه كالبيم)

عين العبد الثلا يدخل في ملكها ماينكره وإن كانت قيمة الامة مهر انثل أو أفل وقيمة العبد أقل من ذلك فا لقول قول الزوجة مع يمينها وهل تجب الامة أو قيمتها? فيه رجهان

(أحدهما) تجب عين الامة لاننا قبلنا قولها في القدر فكذلك في العين و ليس في ذلك ادخال ماينكره في ملكها

(والثاني) تجب لها قيمتها لان قولها انها وافق الظاهر في القدر لافي العين فأوجبنا لها ماوافقت الظاهر فيه ، وإن كان كل واحد منها قدر مهر المثل أو كان العبد أقل من مهر المثل والامة أكثر منه وجب مهر المثل اذا تخالفا وظاهر قول القاضي أن الجمين لايشرع في هذا كله

(مسئلة) قال (وإن أنكر أن يكون لها عليه صداق فالقول أيضاً قولها قبل الدخول وبعده ماادعت مهر مثلها إلا أن يأتي ببينة تبرئه منه)

وجملة ذلك أن الزوج اذا أنكر صداق امرأته وادعت ذلك عليه فالقول قولها قيما يوافق مهر مثلها سوا. ادعى أنه رفى لها أو أبرأته منه أو قال لانستحق علي شيءًا وسوا. كان ذلك قبل الدخول أو بعده ، وبه قال سعيد بن جببر والشعبي وابن شبرمة وابن أبي لبلى والثوري والشافي واسحاق وأصحاب الرأي . وحكي عن فقها، المدينة السبعة أنهم قالوا إن كان بعد الدخول فالقول قول الزوج

(فصل) وكل موضع قانا هو من ضمان الزوج قبل القبض إذا تلف قبل قبضه لم يبطل الصداق بتاغه ويضمنه بمثله ان كان مثلياً و بقيمته ان لم يكن مثلياً ، وهذا قول أبي حنيفة والشافعي في القديم وقال في الجديد برجع الى مهر المثل لان تلف العوض يوجب الرجوع الى المموض فاذا تهذر رده رجع الى قيمته كالبيع ومهر المثل هو القيمة فوجب الرجوع اليه

ولنا أن كل عين وجب تسليمها مع وجودها اذا تلفت مع بقاء سبب استحقاقها فالواجب بدلها كالمفصوب والفرض والعارية وفارق المهيع إذا تلف فان المبيع انفسخ وزال سبب الاستحقاق فاذا ثبت هذا ذان انتالف في يد الزوج لا يخلو من أربعة أحوال (أحدها) أن يتلف بفعاها فيكون ذلك قبضا منها ويسقط عن الزوج ضهانه (الثاني) الف بفعل الزوج نهو من ضهانه على كل حال ويضمنه لها عا ذكرناه (الثالث) أتلفه أجنبي فاها الحيار بين الرجوع على الاجنبي بضهانه وبين الرجوع على الزوج وبرجع الزوج على ما ذكرنا من النفصيل في صدر المسئلة

﴿ مسئلة ﴾ (فان قبضت صداقها ثم طلقها قبل الدخول رجم عليها بنصفدان كان باقيا) لقول الله تمالى (وان طلقتموهن من قبل أن تمسوهن وقد فرضم لهن فريضة فنصف ما فرضم) وليس في هذا اختلاف محمد الله ويدخل في ملسكه حكما كالميراث هذا قياس المذهب ولا يختقر الى والدخول بالمرأة يقطع الصداق، وبه قال مالك، قال أصحاء أما قال ذلك أذا كانت المادة تعجيــل الصداق كما كان بالمدينة أو كان الحلاف فيما تعجل منه في العادة لانها لاتسلم نفسها في العادة إلا بتبضه فكان الظاهر معه:

و لنا أن النبي وَلِيَظِيِّتُهُ قال ﴿ الْمِينَ عَلَى المَدَّعَى عَلَيْهِ ﴾ ولا له ادعى تسلم الحق الذي عليه فلم يقبل بغير بينة كما لو ادعى تسليم الثمن أو كما قبل الدخول

(فصل) فان دفع اليها ألفا ثم اختاما ففال دفعتها اليك صداقا وقالت بلهبة فان كان اختلافها في نيته كأن قالت قصدت الهبة وقال قصدت دفع الصداق فالقول قول الزبج بلا يمين لا أنه أعلم بما أواه ولا تطلع المرأة على نيته ، وإن اختلفا في افظه فقالت قد قلت خذي هذا هبة أو هدية فأنكر ذاك فالقول قوله مع يمينه لانها تدعي عليه عقداً على ملكه وهو ينكره فأشبه الو ادعت عليه بيم ملكه لها ، لكن إن كان المدفوع من غير جنس الواجب عليه كأن أصدقها دراهم فدفع اليها عوضاً ثم اختلما وحلف أنه دفع اليها ذلك من صداقها فالهرأة رد الدوض ومطالبته بصداقها

اختياره وارادته فما يحدث من الماء يكون بينهما وهو قول زفر وذكر الفاضي احمالا أنه لايدخل في ملك حتى يختار كالشفيع وهو قول أي حنيفة وللشافهي قولان كالوجهين فعلى هـ ذاما ينمي قبل ذلك فهو لها وعلى الفول! لآخر يكون بينهما نصفين

ولنا قول الله تمالى (فنصف ما فرضم) أي لكم أولهن فاقتضى ذلك ان النصف لها والنصف له عجرد الطلاق ولان الطلاق سبب علك به بغير عوض فلم يقف الملك على ارادته واختياره كالارث ولا نه سبب لنقل الملك فيه فنقل الملك بمجرده كالبيع وسائر الاسباب ولاتلزم الشفعة فان سبب الملك فيها الاخذ ومتى أخذ بها ثبت الملك من غير إرادة واختيار وقبل الاخذ ماوجد السبب وأبما استحق بماشرة سبب الملك ومباشرة الاسباب موقوفة على اختياره كما ان الطلاق مفوض الى اختياره فالاخذ بالشفعة نظير ثبوت الملك حكم لهاو ثبوت الملك حكم لهاو ثبوت الملك المحد بالشفعة نظير ثبوت الملك المحد ما شرعها لا يقف على اختياراً حد ولا ارادته

(فصل) فان زاد زيادة منفصلة رجع في نصف الاصل والزيادة لها وان كانت متصلة فهي مخيرة بين دنع نصفه زائداً وبين دفع نصف قيمته يوم المقد

وجملة ذلك أن الصداق إذا زاد بمد العقد لم يخل من ان تكون الزيادة غيرمتميزة كسمن العبد وكبره وتعلمه صناعة أومتميزة كالولد والكسب والفرة فانكانت زيادة متميزة اخذت الزيادة ورجم

اذا لم نخبرهم أنه صداق فأما اذا ادعى أنها احتسبت به من الصداق وادعت هي أنه قال هوهبة فينبغي أن محلف كل واحد منها ، وهمكي عن مالك أنه قال ان مما جرت العادة مهديته كالترب والحائم فالقول قولما لان الظاهر معها وإلا فالقول قوله

وُلنا أنهما اختلفا في صَنْمَ انترّال ملكه الى يدها فكان القول قول المالك كا لو قال أودعتك هذه العين قال بل وهبتها :

(فصل) إذا مات الزوجان واختلف ورثنها قام ورثة كل إنسان مقامه إلاأن من بحلف منهم على الاثبات يحلف على الفير وبه قال الاثبات يحلف على المنافي بواف على النبي يحلف على النبي يحلف على الفير وبه قال الشافي وقال أبرحنيفة ان مات أحد الزوجين فكذلك وان مات الزوجان قاد عى ورثة المرأة التسمية فأنكرها ورثة الزوج جملة لم يحكم عليهم بشي، قال أصابه إنها قال ذلك إذا تقادم المهد لانه تعذر الرجوع الى مهر المثل لانه تعتبر فيه الصفات والاوقات وقال محد بن الحسن يقضى بهر المثل وقال زفر بعشرة دراهم لانه أقل الصداق .

ولنا أن مااختلف فيه المتعاقدان قام ور°تها مقامها كالمتبايمين وما ذكروه ايس بصحيح لأنه لا يسقط الحق لنقادم العهد ولا يتعذر الرجوع في ذلك كقيم سائر المتلفات

(فصل) وان اختلف الزوج وأبو الصغيرة والمجنونة قام الاب مقام الزوجة في اليمين لأنه يحلف

بنصف الاصل وانكانت غير متميزة فالحيرة اليها أن شاءت دفعت اليه قيمته يوم المقد لان الزيادة لها لا يلزمها بذلها ولا يمكنها دفع الاصل بدونها فصرنا الى نصف القيمة وانشاءت دفعت اليه نصفه زائداً فيلزمه قبوله لانها دفعت اليه حقه وزيادته لانضم ولا تتميز فانكانت محجوراً عليها لم يمكن له الرجوع الا في نصف القيمة لان الزيادة لها ولا يجوز لها ولا لو ليها التبرع بشيء لا يجب عليها

﴿مسئلة﴾ (وان كان ناقصاً خير الزوج بين أخذ نصفه ناقصاً وبين أخذ القيمة يومالعقد)

إذا نقص الصداق بعد العقد فهو من ضابها وقد ذكرناه مفصلا ولا يخلو من ان يكون النقص متمسرة أو غير متمسيز فان كان متميزا كعبدين تلف أحدها فانه يرجع بنصف الباقي ونصف قيمة التالف أو مثل نصف النالف ان كان من ذوات الامثال وان لم يكن متميزاً كان شاب فصار شيخا فغصت قيمته أوندي صناعة أوكتابة أوهزل فالحيار الى الزوج ان شاء رجع بنصف قيمته وقت ما أصدقها لان ضان النقس عليها فلا يلزمه أخذ نصف لانه دون حقه وان شاء رجع بنصفه فتعجب المرأة على ذلك لانه رضي أن يأخذ نصف حقه ناقصاً فان اختار ان يأخذ ارش النقص مع هذا لم يكن له ذلك في ظاهر كلام الحرقي وهو قول أكثر الفقهاء ، وقال القاضي القياس أن له ذلك كالمبيع يمسكه وبطالب بالارش وبما ذكرناه كله قال أبوحنيفة والشافعي وقال محمد بن الحسن الزيادة غير المتميرة ناسة للمين فللزوج الرجوع فيها لأنها نتبه في الفسوخ فأشبهت زيادة السوق

على فعل ذنسه ولان قوله مقبول فيا اعترف به من الصداق فسمت يمينه فيه كازوجة فان لم بحلف حتى بلغت وعقلت فالمين عليها دونه لان الحق لها وانا بحلف هو لتعذر البمين من جهمها فاذا أمكن في حقها صارت الممين عليها كاومي اذا بلغ الاطفال قبل يمينه فيا محلف فيه فأما البكر البالغة العاقلة فلا تسمع مخالفتها لان السكبيرة قولها مقبول في الصداق والحق لها دونه وأما سائر الاولياء فليس لهم تزويج صغيرة الاعلى رواية في بنت قسم وليس لهم أن يزوجوا بدون مهر المثل ولو ذوجوها بدون مهر المثل فلين على الزوج لان القول قوله في قدر مهر المثل

(فصل) آذا أنكر الزوج تسمية الصداق وادعى أنه تزوجها بغير صداق فان كان بعد الدخول نظر نا فان ادعت المرأة مهر المثل أو دونه وجب ذلك من غير بمبن لانها لو صدقته في ذلك لوجب مهر المثل فلا فائدة في الاختلاف ، وإن ادعت أقل من مهر المثل فهي مقرة بنقصها عما بجب لها بدعوى الزوج في جب أن يقبل قولها بغير بمين، وإن ادعت أكر من مهر المثل لزمته اليمين على نني ذلك ويجب لها مهر المثل ، وإن كان اختلافها قبل الدخول انبني على الروايتين فها اذا اختلفا في قدر الصداق ، فان قانا القول قول الزوج فلها المنعة ، وإن قلنا القول قول من يدعي مهر المثل قبل قولها ما دعت مهر مثابها هذا اذا طلقها ، وإن لم بطلقها فرض لها مهر المثل على الروايتين وكل من قلنا القول قوله فعليه اليمين .

ولنا أنها زبادة حدثت في ملكها فلم تتنصف بالطلاق كالميزة فأما زبادة السوق فليست ملكها و فارق عاء المبيع لان سبب الفسخ العيب وهو سابق على الزيادة وسبب تنصيف الهر الطلاق وهو حادث بعدها ولان الزوج يثبت حقه في نصف المفروض دون العين ولهذا لو وجدها فاقصة كان له الرجوع الى نصف بدلها مخلاف المبيع المعيب والمفروض لم يكن سميناً فلم يكن له اخذه والمبيع تعلق حقه بعينه فتبعه سمنه فأما أن نقص الصداق من وجه وزاد من وجه مثل ان يتعلم صناعة وينسى اخرى أوهزل و تعلم ثبت الخيار لكل واحد منها وكان له الا تناع والرجوع الى القيمة فان انفقا على نصف العين جاز وان امتنع هو من الرجوع في نصف فيمتها ذلك لاجل النقص واذا امتنع أحدهما رجع في نصف فيمتها

(فسل) فان أصدقها شقصاً وقلنا للشفيع أحده فأخده ثم طلقالزوج رجع في نصف قيمته لزوال ملكها عنه فان طلقها قبل الاخذ بالشغمة فطالب الشفيع قدم حقه في أحد الوجهين لان حقه أسبق فانه يثبت بالذكاح وحق الزوج ثابت بالمطلاق ولان الزوج يرجع الى بدل وهو نصف القيمة وحق الشفيع اذا بطل فالى غير بدل (والثاني) يقدم الزوج لان حقه ثبت بنس القرآن والاجماع فكان آكد وحق الشفيع خانف فيه فعلى هذا يكون الشفيع أخذ النصف الباقي بنصف ماكان يأخذ به الجميع وحق الشفيع في وان كان تالفاً أومستحقاً بدن أو شفعة فله نصف الفيمة يوم العقد الا ان يكون مثلاً فيرجم بنصف مثله)

﴿ مسئالة ﴾ قال (واذا تروجها بغيرصداق لم يكن لهاعليه اذاطلقها قبل الدخول الاالمتعة)

وجملته أن الذكاح يصح من غير تسمية صداق في قول عامة أهل الملم وقد دل على هذا قول الله تعالى (لاجاح عليكم ان طلقتم النساء مالم تمسوهن أو تفرضوا لهن فريضة)

وروي أن ابن مسعود سئل عن رجل تزوج امرأة ولم يفرض لها صدقا ولم يدخل بهاحتى مات فقال ابن مسعود لها صداق نسائها لاوكس ولا شطط وعليها العدة ولها الميراث ? فقام معقل بن سنان الاشجعي فقال : قضى رسول الله ويَسِيَالِيْهُ في بروع بنت واشق امرأة منا مثل ماقضيت . أخرجه أبو دارد والنرمذي وقال حديث حسن صحيح ، ولان القصد من النكاح الوصلة والاستمتاع دون الصداق فصح من غير ذكره كالنفقة وسواء تركا ذكر المهر أو شرطا نفيه مثل أن يقول زوجتك بغير مهر في الحال ولا في الثاني صح أبضاً

وقال بعض الشافعية لا يصح في هذه الصورة لابها تكون كالموهرية وايس بصحيح لأنه قد صح فيا اذا قال زوجتك بذير مهر فيصح همنا لان معناهما واحد وما صحفي إحدي الصورتين المتساويتين صح في الاخرى وليست كالموهورة لان الشرط يفسد ويجب المهر اذا ثبت هذا فان المزوجة بغير مهر تسمى مفوضة يكسر الواو وفتحها فمن كسر أضاف الفامل اليها على أنها فاعلة مثل مقومة ومن فتح أضافه إلى وليها ومعنى التفريض الاهمال كأنها أهملت أمر المهر حيث لم تسمه ومنه قول الشاعر:

وقال القاضي له القيمة أقل ماكانت من يوم العقد الى يوم القبض ، قال شيخنا : هذا مبنى على ان الصداق لا يدخل في ضمان المرأة الا بقبضه وانكان مسيناً كالمبيع في رواية فعلى هذا ان كانت الفيمة وقت العقد أقل لم يلزمها إلا نصفها لان الزيادة بعد العقد لها لانها عاء ملكها فأشبهت الزيادة بعد العقد من نصفها لان ما نقص من القيمة بعد التبض وأن كانت القيمة وقت القبض اقل لم يلزمها أكثر من نصفها لان ما نقص من القيمة من عليها ؟

(فصل) فان أصدقها نخلا حائلا فأطلعت ثم طلقها قبل الدخول فله نصف قيمتها يوم العقدو ليس له الرجوع في نصفها لانها زادت زيادة متصلة فهي كسمن الجارية وسواء كان الطلع مؤبرا أو غير مؤبر لأنه متصل بالاصل لا نجب فصله عنه في هذه الحال فأشبه السمن وتمام الصناعة فان بذلت له المرأة الرجوع فيها مع طلعها لزمه ذلك لانها زيادة متصلة لا يجب فصلها ، وإن قال اقطعي ثمر تك حتى أرجع في نصف الأصل لم يلزمها لان العرف في هذه الثمرة أنها لا تؤخذ الا بالجذاذ بدليل البيم ولان حق الزوج انتفل الى القيمة فلم يعد الى الدين إلا برضاها فان قالت المرأة اترك الرجوع حتى آخذ ثمرتي وترجع في نصف الاصل وأرجع في نصف الاصل وأرجع في نصف الاصل وأرجع في المصل وأمهاني حتى أقطع الثمرة أو قال الزوج انا أصبر حتى تجذي عمر تك لم يلزم

لايصلح الناس فوضى لاسراة الهم ولاسراة إذا جهالهم سادوا

يستى مهملين والتفويض على ضربين: تفريض بضع وتفويض مهر ـ فأما تنويض البضع فهو الذي ذكره الحرقي وفسرناه وهو الذي ينصرف اليه إطلاق التغويض، وأما تفريض المهر فهو أن يجعل الصداق إلى رأي أحدها أو رأي أجنبي فيقول زرجتك على ماشئت أو على حكك أو على حكي أو حكم أو حكم أجنبي ونحوه فهذه لها مهر المثل في ظاهر كلام الحرقي لانها لم نزوج نفسها إلا بصداق لحكية مجبول فسقط لجهاله ووجب مهر المنسل، والتفويض الصحيت أن تأذن المرأة الجائزة الامه لوليها في تزويجها بغير مهر أو بتنويض قدره أو بزوجها أبوها كذلك، فأما انزوجها غير أبيها ولم يذكر مهراً بغير إذنها في ذلك فأنه يجب مهر المئل

وقال الشافي لا يكرن التفويض الا في الصورة الاولى وقد سبق الكلام مع في أن اللب أن نزوج أبته بدون صداق مثلها فكذلك بجوز تفريض ، قاذا طافت المفرضة البضع قبل الدخول فليس لها لا المتع نص عليه أحد في وابة الجمامة رهو قول ابن عروا بن عاس والحسن وعطا. وعابر بن زبد والشعبي والزهري والنخي والثوري والشاني وإسحاق وأبر عبيد وأصحاب الرأي . وعرف أحد رواية أخرى أن الواجب لها نصف مهر منهما لانه فكاح صحيح وجب مهر المثل بعد الدخول فيوجب نصفه بالطلاق قبل الدخول كالوسمي محرما

أحدهما قبول قول الآخر لان الحق انتقل الى القيمة فلم بعد الى المين الابتراضيهاو يحتمل أن بلزمها قبول ما عرض عليها لأن الضرر عليه فأشبه ما لو بذلت له نصفها مع طلمها وكما لو وجد المين ماقصة فرضي بها، و إن تراضيا على شيء من ذلك جاز والحسكم في سائر الشجر كالحسكم في النحل واخراج النور في الشجر عمرلة الطلع الذي لم يؤبر .

(فصل) فان كانت أرضاً فحر ثنها فتلك زيادة محضة ان بذلتها له زيادة لزمه قبولها كالزيادات المتصلة كلها و إن لم تبذلها دفعت نصف قيمتها ، و إن زرعتها فحكها حكم النخل إذا طلع إلا في موضع واحد وهو انها اذا بذلت نصف الارض مع نصف الزرع لم يلزمه قبوله بخلاف الطلع مع النخل والفرق بينها من وجهين : (أحدهما) أن النمرة لا ننقص بها الشجرة ، والارض تنقص بالزرع و تضعف . (الناني) أن النمرة متولدة من الشجر فهي تابعة له ، والزرع ملكها أودعته في الارض فلم يجبر على قبوله . وقال الفاضي مجبر على قبوله كالطلع سواه ، وقد ذكرنا ما يقتضي الفرق ، ومسائل الغراس كمسائل الزرع قان طلقها بعد الحصاد ولم تكن الارض زادت ولا نقصت رجع في نصفها وإن نقصت الزرع أو زادت به رجع في نصفها وإن نقصت الزرع أو زادت به رجع في نصف قيمها إلا أن برضى بأخذها ناقصة أو ترضى هي ببذلها زائدة .

(فصل) فان أحدقها خشباً فشقته أبواباً فزادت قيمته لم يكن له الرجوع في نصفه لزيادته ولايلزمه قبول نصفه لا نه نقص مر وجه فانه لم يبق مستعداً لما كان يصلح له من النسقيف رغيره عران

وقال مالك والميث وابن أبي ايلى :المتمة مستحبة غير واجبة لان الله تعالى قال (حقاعلى الحسنين) غصهم بها فيدل أنها على حبيل الاحسان والتفضل ، والاحسان ايس بواجب ولانها لو كانت واجبة لم تخنص الحدين دون غيرهم

ولنا قوله تعالى (ومتعوهن) أمر والامر يقتضي الوجوب، وقال تعدالى (والمطلقات متاع بالمعروف حقا على المنقين) وقال تعالى (إذا نكحتم المؤمنات ثم طلقتموهن من قبل أن تمسوهن فما لكم عليهن منعدة تعتدونها فتتموهن) ولاناطلاق في نكاح يقتضي وضا فلم يعر عن العوض كما لو سمى مهراً ، وأدا. الواجب من الاحسان فلا تعارض ببنها

(نصل) قان فرض لها بعد العقد ثم طلقها تبل الدخول فلها نصف ما فرض لها ولا متمة ، وهذا قول ابن عر وعطاء والشعبي والنخبي والشانبي وأبي عبيد . وعن أحمد أن لها المتمة ويسقط المهر . وهو قول أبي حنيفة لانه نكاح عري عن تسميته فوجبت به المتعة كالو لم يغرض لها

و لنا قُرِله تعالى (وان طلقتموهن من قبل أن تمسوهن وقد فرضتم لمن فريضة فنصف مافرضتم) ولانه . هروض يستقر بالدخرل فننصف بالطلاق قبله كالسمى في العقد

(فصل) ومناوجب لها نصف المهر لم تجب لها متعة سواه كالت بمن سمي لها صداق أو لم يسم لها لكن فرض بعد العقد وبهذا قال أبو حنيفة فيمن سمي لها وهو قديم قولي الشافي ، وروي عن

أصدقها ذهباً أو فضة فصاغته حلياً فزادت قيمته فلها منبه من نصفه ، وإن بذات له النصف لزمه القبول لان الذهب لا ينقص بالصياغة ولا يخرج عن كونه مستمداً لما كان يصلح له قبل صياغته وإن أصدقها دنانير أو دراهم أو حلياً ف كسرته ثم صاغته على غير ما كان عليه لم يلزمه قبول نصفه لانه نقس في يدها ولا يلزمها بذل نصفه لزيادة الصناعة التي أحدثتها فيه ، وإن أعادت الدرام والدنانيرالى ما كانت عليه فله الرجوع في نصفها وليس له طلب قيمتها لأنها عادت إلى ما كانت عليه من غير نقص ولا زيادة فأشبه مالو أصدقها عبداً فرض أو بريء ، وإن صاغت الحلي على ما كان عليه ففيه وجهان . (أحدهما) له الرجوع كالدراهم إذا اعيدت (والثاني) ليس له الرجوع في نصفه لأنها جددت فيه صناعة فأشبه مالو صاغته على صفة أخرى ولو أصدقها جاربة فهزلت ثم سمنت فعادت إلى حالبها الاولى فهل يرجم في نصفها ? على وجهين ،

و مسئلة ﴾ (وإن نقص الصداق في يدها بعد الطلاق فهل تضمن بعضه ? يحتمل وجهين)
أماان كانت منعته منه بعد طلبه فعليها الضمان لأنها غاصبة وان تلف قبل مطالبته فقياس المذهب
أنه لا ضمان عايها لانه حصل في يدها بدير فعلها ولا عدوان من جهنها فلم تضمنه كالوديمة، وان اختلفا
في مطالبته لها فالقول قولها لأنها منسكرة، وفيه وجه آخر: أن عايها الفهان لانه حصل في يدها من
من غير اذن الزوج لها في امساكه أشبهت الناصب وهذا ظاهر قول أصحاب الشافعي قالوا لانه

أحد لكل طلقة متاع. وروي ذلك عن على بن أبي طالب والحسن وسعيد بنجبير وأبي قلابا والزهري وتنادة والضحاك وأبي ثور لظاهر قوله تعالى (والمطلقات متاع بالمعروف حقا على المتقين) ولقوله تعالى لنبيه عايه السلام (قل لا زواجك _ الى قوله _ فتعلين أمتعكن وأسرحكن) وعلى هذه الرواية لكل مطلقة متاع سواء كانت مفوضة أو مسمى لها مدخولا بها أو غيرها لمسا ذكرنا، وظاهر المذهب أن المتعة لا يجب إلا المفوضة الني لم يدخل بها إذا طلقت ،قال أبو بكر كل من روى عن أحد أن عبد الله فيا أعلم روى عنه أنه لا يحكم بالمتعة إلا لمن لم يسم لها مهر إلا حنبلا قائه روى عن أحد أن لكل مطلقة متاعا ، قال أبو بكر والعمل عليه عندي لولا تواتر الروايات عنه بخلافها

ولنا قوله تعالى (لا جناح عليكم أن طلقهمالنساء مالم تمسوهن أو تفرضوا لهن فريضة ومتعوهن) مم قال (وان طلقتموهن من قبل أن تمسوهن وقد فرضهم لهن فريضة فنصف مافرضهم) فخص الاولى بالتمة والثانية بنصف المفروض مع تقسيمه النساء قسمين وإثبانه لكل قسم حكما فيسدل ذاك علي المختصاص كل قسم محكمة ، وهذا يخص ماذكروه ، وبحتمل أن يحمل الامر بالتماع في غير المفرضة على الارتحباب لدلالة الآيتين المتين ذكر ناهما على نني وجوبها جما بين دلالة لآيات والمعنى قالم عوض واجب في عقد قاذا سمي فيه عرض صحيح لم يجب غيره كسائر عقود المعاوضة ولانها لا تجب لها المتدة قبل الفرقة ولاما بقوم مقامها فلم تجب أما عند الفرقة كالمترفى عنها ذوجها

حصل في يدها بحكم قطع العقد فأشبه البيع اذا ارتفع العقد بالفسخ والأول أولى لما ذكر ناه وأماالبيم فيحتمل أن يمنع وان سلمنا فان الفسخ انكان منها أو من المشتري فقد حصل منه التسبب الى جعل ملك غيره في يده ، وفي مسئلتنا ليس من المرأة فعل وأعا حصال ذلك بفعل الزوج وحده فأشبه مالو أاتي ثوبه في دارها بغير أذبها .

﴿ مسئلة ﴾ (وان قال الزوج نقص قبل الطلاق فعليك ضمانه وقالت بعده فالقول قولها مع بميها) لانه ادعى ما وجب الضمان عليها وهي منكرة والقول قول المذكر.

(نصل) إذا خالع امرأنه بعد الدخول ثم تزوجها وطلقها قبل دخوله بها فلها في النكاح الثاني لصت الصداق المسمى فيه وبهذا قال الشافعي ، وقال أبو حنيفة لها جميعه لان حكم الوطء موجود فيه بدليل أنها لو أتت بولد لزمه .

و لنا قول الله تعالى (وإن طلقتموهن من قبل أن تمسوهن وقد فرضم لهن فريضة فنصف ما فرضم) ولانه طلاق من الحال صحيح لم يمسها فيه فوجب أن يتنصف المهركما لو تزوجها بعدالعدة وما ذكره غير صحيح فان لحوق النسب لا يقف على الوطء عنده فلا يقوم مقامه فاما ان كان لم يدخل بها في النكاح الاول فعليه نصف الصداق للنكاح الاول ونصف الصداق للنكاح الثاني بغير خلاف (المفنى والشرح الكبير) (الجزء الثامن)

(نصل) ولو طلق المسمى لها بعد الدخول أو المفوضة المفروض لها بعد الدخول فلا . تمة لواحدة منهما إلا على رواية حنبل ، وقد ذكر نا ذلك وذكر ما قرل من ذهب اليه وظاهر المذهب أنه لامتة لواحدة منهما رهم قول أبي حنبفة والشافعي قولان كالروايتين وقد ذكرنا ذلك ، اذا ثبت همذا قاله يستحب أن يمتمهما نص عليه احمد فقال أما أوجبها على من لم يسم لها صداقا قان كان سمى صداقا فلا أوجبها عليه وأستحب أن يمتم وازسمى لها صداقا والمااستحب ذلك العموم النص الوارد فيها ودلالتها على إيجابها . وقول علي رضي الله عنه ومن سمينا من الأثمة بها فلما امتنع الوجوب الدلالة الآيتين المذكور تين على الي الوجوب ودلالة المهنى المذكور عليه تعين حمل الادلة الدلة عليها على الاستحباب أوعلى أنه أربد به الخصوص ، وأما المترفى عنها فلا . تعة لها بالإجماع الازال من العام ايتناولها وأنما يتناولها وأنما يتناولها وأنما المترف أنه أربد به الخصوص ، وأما المترفى عنها فلا . تعة المهارضة الم يجب لها به سواه كما في سائر العقود المطلقات ولائها أخذت العوض المسمى لها في عقد المهارضة الم يجب لها به سواه كما في سائر العقود المطلقات ولائها أخذت العوض المسمى لها في عقد المهارضة الم يجب لها به سواه كما في سائر العقود والعبد والمدلم والذي والحرة والارة والمسلمة والذمية ، وحكي عن أبي حنيفة لا متعة المذرة ، وقال الارزاع إن كان الزوجان أوأحدها رقيقا فلا متعة

و لـاعمومالنصولانها تائمة مقام نصف المهر في حق من سمى فنجب الحل زوجة على كل زوج كـنصف المسمى ولان ما يجب من العرض يستوي فيه المسلم والكافر والمر والعبد كالهز ر

(فصل) إذا طلق المرأة قبل الدخول وقد تصرفت في الصداق بعقد من العقود الميخل من ثلاثة أقسام (أحدها) مايزيل الملك عن الرقبة كالبيع والهبة والعنق فهذا يمنع الرجوع به وله نصف القيمة ازوال ملكها وانقطاع تصرفها فان عادت الدين البها قبل طلاقها ثم طلقها وهي في يدها محالها فله الرجوع في نصفها لانه وجدها بعينها فأشبه مالو لم يخرجها ولا يازم الوالد اذا وهب ولده شيئا فخروجه عن ملك ثم عاد اليه حيث لا يملك الرجوع لانا نمنع ذلك، وأن سلمنا فان حق الوالد سقط مخروجه عن يد الولد بكل منال بدليل أنه لا يطالبه ببدله والزوج لم يسقط حقه بالمكلية بل يرجع أبتصف قيمته عند عدمه فاذا وجد كان الرجوع في نفسه أولى، وفي معني هذه التصرفات الرهن فانه لم يزل قيمته عند عدمه فاذا وجد كان الرجوع في نفسه أولى، وفي معني هذه التصرفات الرهن فانه لم يزل في المين المال حق المرتبن من الوثيقة فلم يجز ، وكذلك الكتابة فأنها تراد للعتق المزيل للملك وهي عقد لازم فجرت بحرى الرهن، ومحتمل أن لا يمنع الرجوع اذا قلنا يجوز بيع المسكانب كالتدبير فان طلق الزوج قبل اقباض الهبة أو الرهن أو في مدة الخيار في البيع نفيه وجهان

(أحدهما) لا تجبر على رد نصفه اليه لانه عقد عقد ته في ملكما فلم يملك ابطاله كاللازم ولان ملكها قد زال فلم يملك الرجوع فيما ليس عملوك لها

(والثاني) تجبر على تسليم نصفه فانها قادرة على ذلك ولا زيادة فيها وللشافعي قولان كهذين

(فصل) فأما المفوضة لمهر وهي الني يتزوجها على ماشاء أحدهما أو الني زوجها غير أبيها بغير صداق بغير اذبها أو الني مهرها فاسد فانه بجب لها مهر المثل ويتنصف بالظلاق قبل الدخول، ولا متعة لها هدف ظاهر كلام الحرق ، وقد صرح به في الني مهرها فاسد وهو مذهب الشافعي ، وعن أحمد أن لها المتعة دون نصف الهر كالمنوضة البضع و ، و مذهب أبي حنيفة لانه خلاعقدها من تسمية صحيحة فأشبهت الني لم يسم لها شي .

ولنا أن هذه الها مهر وأجب قبل الطلاق فوجب أن يتنصف كما لوسماه أو نقول لم ترض بغير صداق فلم نجب المتعة كالمسمى الها، وتفارق الني رضيت بغير عوض فأمها رضيته بغير صداق وعاد بضعها سلما فعرضت المتعة بخلاف مسئلتنا

(فصل) وكل فرقة يتنصف بها السمى توجب المتعة اذا كانت مفوضة وما يسقط به المسمى من الفرق كاختلاف الدين والفسخ بالرضاع ونحوه اذاجاء من قبلهالا تجب به متعالمها أفيمت نقام نصف المسمى فسقطت في موضع يسقط كا تسقط لابدال بما يسقط مبدلها

(فصل) قال ابو دأود سمعت أحمد سئل عن رجل تزوج امراة ولم يكن فوض لها مهراً ، ثم وهب لها نظمها أن يكن فوض لها مهراً ، ثم وهب لها غلاما ، ثم طلقها قبل الدخول قال لها المتعة وذلك لان الهبة لانتقضي بهاالمتعة كالاينقضي بها نصف المسمى ولار المنعة إنما تجب بالطلاق فلا يصح قضاؤها قبله ولانها واجبة فلانتقضي بالهبة كالمسمى

الوجهين، فأما أن طلقها بعد تقبيض الهبة والرهن ولزوم البيع فلم يأخذ قيمة النصف حتى فسخ البيع والرهن والهبة لم يكن له الرجوع في لصفها لأن حقه ثبت في الفيمة (الثاني) تصرف غير لازم لا ينقل الملك كاوصية والشركة والمضاربة فهذا لا يبطل الرجوع في نصفه ويكون وجوده بهذاالنصرف كعدمه لانه تصرف لم ينقل الملك ولم يمنع المالك من التصرف فلا يمنع من له الرجوع على المالك من الرجوع كلايداع والعاربة ، فأما أن دبر ته فظاهر المذهب أنه لا يمنع الرجوع لا نه لا يمنع البيع فلم يمنع الرجوع كالوصية عولا يكبر على الرجوع في نصفه بل نحير بين ذلك وبين أخذ نصف قيمته ولان شركة من نصفه مدر خقص ولا يؤمن أن رفع إلى حاكم حنفي فيحكم ببتقه ، وأن كانت أمة فديرها فأن قالم نباع في الدين فهي كالمبد ، وإن قلنا لا تباع لم يجز الرجوع في نصفها (الثالث) تصرف لازم لا يرادلازالة في الدين فهي كالمبد ، وإن قلنا لا تباع لم يجز الرجوع في نصفها (الثالث) تصرف لازم لا يرادلازالة قيمته فأن رجع في نصفه ناقصاً وبين الرجوع في نصفه المناز والمنوع في نصف المسئة جر صبرحتي تنفسخ الاجارة ، فأن قبل فلم في الطلم الحادث في النخيل أذا قال أنا أصر حتى تنتهي الثمرة لم يكن له ذلك ? قانا الفرق بينها أن في تلك المسئلة تكون المنة له فلا يازمها قبول منته بخلاف مسئلتنا ولان ذلك يؤدي الى التنازع في سقي الثمرة وجذاذها وقطمها فلا بارمها قبول منته بخلاف مسئلتنا

(فصل) قد ذكرنا أن المهر اذا كان معيناً بدخل في ملك المرأة بمجرد المقد فاذا زاد فالريادة

(مسئلة) قال (على الموسع قدره وعلى المقتر قدره فأعلاه خادم وأدناه كسوة يجوز لها أن تصلي فيها الا أن يشاء هو أن يزبدها أو تشاء هي أن تنقصه)

وجملة ذلك أن المتعة معتبرة بحال الزوج في يساره واعساره نص عليه احدر هو وجه لا محاب الشافعي والوجه الا تخر قالوا هومعتبر بحال الزوج الان المهر معتبر بها كذلك المتعة القائمة مقامه ومنهم من قال يجزي.
 في المتعة ما يقع عليه الامم كا يجزيء في الصداق ذلك

ولنا قول الله تعانى (على الموسع قدره وعلى المفتر قدره) وهذا نصفي أنها معتبرة بجال الزوج وانها تختلف، ولو أجزأ مايقع عليه الاسم سقط الاختلاف، ولو اعتبر بحال المرأة لما كان على الموسع قدره وعلى المفتر قدره. اذا ثبت هذا فاختلفت الرراية عن أحدد فيها فروي عنه مثل قول الحرقي أعلاها خادم همذا إذا كان ، وسراً ، وان كان فقيراً متعبا كسوتها دريا وخماراً وثوبا تصلي فيه ونحو ذلك قال ابن عباس والزهري والحسن ، قال ابن عباس أعلى المتعة الحادم مون ذلك النفقة ثم دون ذلك المكسوة ، ونحر ماذ كرنا في أدناهاقال الثوري والاوزاعي وعطا، وعالى وأبو عبيد وأصحاب الرأي ، قالوا درع وخمار وملحفة (والرواية الثانية) يرجع في تقديرها إلى الماكم

لها وان نقص فعليها فاذا كانت غما فولدت فالاولاد زيادة منفصلة تنفردالمرأة بهالانه عامملكها وترجع في نصف الامهات ان لم تكن نقصت ولا زادت زيادة متصلة لانه نصف مافرض لها . وقد قال الله تعالى (فنصف مافرضم) فان كانت نقصت بالولادة أو بغيرها فله الحيار بين أخذ نصفها ناقصاً لانه رضي بدون حقه وبين أخذ نصف قيمتها وقت ما أصدقها لان ضمان النقص عليها وبهذا قال الشافعي وقال أبو حنيفة لا يرجع في نصف الاصل وانما يرجع في نصف العقد في الاصل دون النماء لانه موجب لاحقد فلم يجز رجوعه في الاصل بدونه .

ولنا أن هذا نماه منفصل عن الصداق فلم يمنع رجوع الزوج كما لو انفصل قبل القبض، وماذكروه لا يصح لان الطلاق ليس برفع العقد ولا النماء من موجباته إعا هو من موجبات الملك، إذا ثبت هذا فلا فرق بين كون الولادة قبل تسليمه اليها أو بعده إلا أن يكون قد منها قبضه فيكون النقص من ضانه والزيادة لها فينفرد بالأولاد، وان لنصت الامهات خيرت بين أخذ نصفها ناقصة وبين أخذ نصف قيمتها أكثر ما كانت من يوم أصدقها إلى يوم طلقها وإن أراد الزوج أخذ نصف قيمة الامهات من المرأة لم يكن له . وقال أبو حنيفة اذا ولدت في يد الزوج ثم طلقها قبل الدخول رجم في نصف الاولاد أيضاً لان الولد دخل في التسليم المستحق بالمقدد لان حق النسايم تملق بالام فسرى الى الولد لحق الاستيلاد وما دخل في انتسليم المستحق بنصف بالطلاق كالذي دخل في المقد

وهو أحد قولي الشافعي لانه أمر لم برد الشرع بتقديره ودويما بحتاج إلىالاجتهاد فيجب الرحوع فيه إلى الحاكم كسائر الحبتهدات، وذكر القاضي في الحبرد رواية بالله أنها مقدرة بما يصادف نصف بهر المثل لانها بدل عنه فيجب أن تتقدر به، وهذه الرواية تضعف لوجبين،

[أحدهما] أن نص السكتاب يقتضي تقديرها بحال الزوج وتقديرها بنصف مهر المثل يوجب اعتبارها بحال المرأة لان مهرها معتبر بها لا بزوجها

(الثاني) أنا لو قدرناها بنصف المهر لكانت نصف المهر إذ ليس المهر معينا في شيء ولاالمتعة ووجه قول الخرقي قول ابن عباس أعلى المنهة الحادم ثم دون ذلك السكسوة رواه أبو حفص باسناده وقدرها بكسوة تجوز لها الصلاة فيها لان السكسوة الواجبة بمطاق الشرع تنقدر بذلك كالسكسوة في السكفارة والسنرة والسنرة في الصلاة وروى كنيف السلمي أن عبد الرحن بن عوف طاق امرأته تماضر السكليية فحممها بجارية سودا. يعني متعها قال إبراهيم النخعي العرب تسمي المنعة التحميم وهذا فيها إذا تشاحا في قدرها فان سمح لها بزيادة على الحادم أو رضيت بأقل من السكسوة جازلان الحق لهم الأبخر جعنها وهو مما بجوز بذله فجاز ما انفقا عليه كالصداق وقد روي عن الحسن بن علي أنه متم امرأة بعشرة آلاف درهم نقالت * متاع قليل من حبيب مفارق *

و لنا قول الله تدالى (فنصف ما فرضم) وما فوض ههنا إلا الامهات فلايتنصف سواها ولان الولد حدث في ملكها أشبه ماحدث في يدها ، ولا يشبه حق التسليم حق الاستيلاد فان حق الاستيلاد يسري وحق التسليم لا سراية له فان تنف في يد الزوج وكانت المرأة قدطا لبت به فنعها ضمنه كالناصب والا لم يضمنه لانه تبع لامه .

أ فصل) والحسكم في الصداق إذا كان جارية كالحسكم في النتم إذا ولدتكان الولد لها كولد النتم إلا أنه ليس له الرجوع في نصف الاصل لانه يفضي الى التفريق بين الاموولدهافي بمضالزمان وكما لا يجوز التفريق بينها وبين ولدها في جميم الزمان لا يجوز في بعضه فيرجع عليها في نصف قيمتها وقت ما أصدقها لا غمير .

(فصل) فان كان الصداق بهيمة حائلا فحملت فالحل فيها زيادة متصلة ان بذلتها له بزيادتها لزمه قبولها لان الحل في البهبمة لا يعد نقصا ولذلك لا يرد به المبيع، وان كانت أمة فحملت فقد زادت من وجه لاجل ولدها ونقصت من وجه لان الحمل في النساء نقص لحوف النلف عليها حين الولادة ولهذا يرد بها المبيع فحينئذ لا يلزمها بذلها لاجل الزيادة ولا يلزمه قبولها لاجل النقص وله نصف قيمتها وإن اتفقا على تنصيفها جاز، وإن أصدقها حاملا فولدت فقد أصدتها عينين جارية وولدها وزاد الولد في ملكها فان طلقها فرضيت بهذل النصف في الولد والام جميماً أجبر على قبولها لانها زبادة غير مميزة

﴿ مسئلة ﴾ قال (ولو طالبته قبل الدخول أن يفرض لهما أجبر على ذلك فان فرض لهما مهر مثلها لم يكن لها غيره وكذلك ان فرض لها أقلمنه فرضيته)

وجملة ذلك أن المفرضة لها المطالبة بفرض المهر لان النكاح لا يخلو من المهر فوجبت لها المطالبة بديان قدره وبهذا قال الشافي ولا نملم فيه مخداما فان انفق الزوجان على فرضه جاز ما فرضاه قليلا كان أو كثيراً سواء كاما عالمين بهر الثل أو غير عالمين به وقال الشافي في قول له لا يصح الفرض لغير مهر المثل إلا مع علمها بهر المثل لان مافرضه بدل عن مهر المثل فيحتاج أن يكون المبدل معلوما

ولنا أنه إذا فرض لها كثيراً فقد بذل لها من ماله فوق ما يلز به وان رضيت باليسير فقدرضيت بدون مايجب لها فلا تنم من ذلك وقولهم انه بدل غير صحيح ، فان البدل غير المبدل والمفروض ان كان ناقصا فهو بعضه وان كان أكثر فهو الواجب وزبادة ولا يصح جعله بدلا ولو كان بدلا لما جاز مع العلم لانه يبدل مافيه الربا بجنسه متفاضلا ، وقد روى عقبة بن عامر قال قال رسول الله وتتليق وأترضى اني أزوجك فلانا ؟ ، قالت نعم فزوج أحدهما ها حبه ودخل عليها ولم بفرض لهاصرا قافلها حضر ته الوفاة قال إن رسول الله وتتليق زوجتي فلانة ولم يفرض لها صداقا ولم أعطها شيئا وإني قد أعطيتها عن صداقها سهمي مخيبر فأخذت سهمه قباعته بمائة الفى فأما ان نشاحا فيه فنرض اها مهر مثلها أو أكثر منه فليس لها المطالبة بسواه فان لم ترض به لم يستقر لها

و إن لم تبذله لم يجز له الرجوع في نصف الولد لزيادته ولا في نصف الام لما فيه من التفرقة بينها وبين ولدها ويرجع بنصف قيمة الام وفي نصف الولد وجهان

أحدها) لا يستحق نصف قيمته لانه حالة العقد لا قيمة له وحالة الانفصال قد زال في ملكها فلا يقوم الزوج بزيادته. ويفارق ولد المفرور فان وقت الانفصال وقت الحياولة ولهذا قوم بخلاف مسئلة الوالناني) له نصف قيمته لانه أصدقها عينين فلا برجع في احداهما دون الاخرى ويقوم حالة الانفصال لانها أول حالة امكان تقويمه وفي المسئلة وجه آخر وهو أن الحل لاحكمله فيكونكا أمحادث (فصل) وان أصدقها أرضاً فبنتها دارا أو نموبا فصبغته ثم طاقها قبل الدخول رجم بنصف قيمته وقت ما أصدقها إلا أن يشاء أن يمطيها قيمة البناء والصبغ فيكون له النصف أو تشاء هيأن تعطيه زائدا فلا يكون لما غيره، وذكر الحرق إنما كان له نصف القيمة لانه قد صارفي الارض والثوب زيادة للمرأة وهي البناء والعبغ فان دفعت اليه نصف الجميع زائداً فعليه قبوله لانه حقه وزيادة وان بذل لما نصف قيمة البناء والعبغ فان دفعت اليه نصف الجميع زائداً قعليه غبوله لانه حقه وزيادة وان بذل لما نصف على المناونة وهذه معاوضة وهذه معاوضة وهذه معاوضة وهذه ما أخذ الارض بعد بناء المشتري فيها فبذل المعيرقيمة ذلك لزم المستعير قبولها وكذلك إذا رجع المعيرفي أرضه وفيها بناء أو غراس للمستعير فبذل المعيرقيمة ذلك لزم المستعير قبولها وكذلك إذا رجع المعيرفي أرضه وفيها بناء أو غراس للمستعير فبذل المعيرقيمة ذلك لزم المستعير قبولها وفصل) فان أصدقها نخلا حائلا فأغمرت في يده فالثرة لها لانها نماء ملكها فان جد ها به تاهيها وفصل) فان أصدقها نخلا حائلا فأغمرت في يده فالمؤرة لها لانها نماء ملكها فان جد ها به تاهيها

حتى ترضاء فان طلقها قبل الدخول فليس لها إلا المتهة لانه لا يثبت لها بفرضه مالم ترض به كحاله الابتداء وان فرض لها أقل من بهرائن فلها المطالبة بتمامه ولا يثبت لها ما لم رض به وان نشاح وارتفعا إلى الحاكم فليس له أن يفرض لها إلا بهرائل لان الزيادة ميل عليه والنقعان ميل عليه والله المثل ولانه إلى الحالم فيقدر به كالسلعة اذا نلفت فرجعا في نفوعها إلى أهل الحبرة، ويعتبر معرفة مهر المثل ليترصل إلى إمكان فرضه ورق صح الفرض صار كالمدى في العقد في أنه ينصف بالطلاق ولا تجب المتعة معه واذا فرضه الحاكم لزم ما فرضه سوا، وضيته أو لم ترضه كا يلزم ما حركم فان وجوده كعدمه لانه ليس بروج ولا بالطلاق ولا تجب المتعقوض الما المبني، بهر شالها فرضيته لم نفرض لها ويسترجم حاكم فان سلم البهاما فرضه الما وضيته احتمل أن لا يصح لانه يقوم نقام الزوج في قضاء المسى فيقوم مقامة في قضاء ما يوجبه المقد غير المسمى ، فعلى هذا اذا طلقت قبل الدخول وجم نصفه إلى الزوج به لانه وذكروا وجها ثالثاً نه يرجم نصفه الى الاجني وذكره اله من وجها لما ثالنا وقد ذكرنا ما يدل على صحة ما قائناه ، ولو أن وجلا قضى المسمى عن الزوج صح ثم إن طاقها الزوج قبل الدخول وجم نصفه وين فسخت نكاح نفسها بذمل من جهها وجم جيمه اليسه وعلى الوجه الآخر يوجم الى من قضاء الميد على من قضاء وائه آعل

وجمالها في ظروف وألقى عليها صفراً من صفرها وهو سيلان الرطببغيرخلع وهذا يفعله أهل الحجاز لحفظ رطوبتها لم تخل من ثلاثة أحوال

(أحدها) أن لا تنقص قيمة الثمرة والصفر بل كانا مجالها أو زادا قانه بردهما عليها ولا شيء عليه (الثاني) أن تنقص قيمتها وذلك على ضربين (أحدهما) أن يكون بعضها متناهيا قانه يدفعها اليها وارش نقصها له لانه تعدى ما فعله من ذلك (الضرب الثاني) أن لا يتناهى بل يترايد ففيه وجهان (أحدهما) أنها تأخذ قيمتها لانها كالمستهلكة (الثاني) هي مخيرة بين ذلك وبين تركها حتى يستقر بعضها وتأخذها وارشها كالمعصوب منه

(الحال الثالث) أن لا تنقص قيمتها لكن ان أخرجها من ضروفها نقصت قيمتها فللزوج اخراجها وأخذ ضروفها إن كانت الضروف ملك واذا نقصت فالحسكم على ما ذكرنا وإن قال الزوج أنا أعطيكها مع ضروفها فقال القاضي يلزمها قبولها لان ضروفها كالمتصلة بها انتابعة لها ومحتمل أن لا يلزمها قبولها لان الضروف عين ماله فلا يلزمه قبولها كالمنفصلة عنها فان كانت بحالها الا أن الصفر المتروك على الممرة ملك الزوج فانه ينزع الصفر وبرد الثمرة ، والحسكم فيها أن نقصت أو لم تنقص كالتي قبلها، وانقال أنا أسلمها مع الصفر والفروف فعلى الوجهين اللذين ذكرناهما وفي الموضع الذي حكمنا أن له زيادة إذا

ر فصل) وبجب المهر المفوضة بالدقد وآءا يدقط الى المتعة بالطلاق وهدفا مذهب أبي حنيفة واختلف أصحاب الشافي فمنهم من قال الصحيح أنه بجب بالعدقد، وقال بعضهم لا يجب بالعدقد قولا واحداً، ولا يجيء على أصدل الشافي غير هذا لأنه لو وجب بالعدقد التنصف بالطلاق كالمسمى في العقد.

ولنا أنها مملك المطالبة به فكان واجباً كالمسمى ، ولأنه لو لم يجب بالعقد لما استقر بالموت كما في العقد الفاسد ، ولان النكاح لايجوز أن يخلو عن المهر والقول بعدم وجوبه يفضي الى خلوه عنه وإلى أن النكاح انعقد صحيحا و الك الزوج الوط، ولا مهر فيه وانما لم يتنصف لان الله تعالى نقـل غير المسمى لها بالطلاق الى المنعة كما نقل من سمي لها الى نصف المسمى لها والله أعلم

فعلى هذا لو فوض الرجل «بر أمته ثم أعتقها أو باءبا ثم فرض لها المهر كان لمعتقبا أو بائعها لان المهر وجب بالعقد في ملكه ، ولو فوضت المرأة نفسها ثم طالبت بفرض مهرها بعد تغير مهرمثابها أو دخل بها لوجب مهر مثلها حالة العقد لما ذكرنا ورانق أصحاب الشاني على ذلك لان الوجوب يدتند إلى حالة العقد الا في الامة الني أعتقبا أو باعبا في أحد الوجهين

(فصل) ويجوز الدخول بالمرأة قبل اعطائها شيئا سوا. كانت مفوضة أر مسمى لها وبهــذا قال صحيد بن المسيب والحسن والنخعي والثوري والشاني ، وروي عن ابن عباس وابن عمر والزهري

قالت أنا أرد الثمرة وآخذ الاصل فاما ذلك في أحد الوجهين والآخر ليس لها ذلك مبنيان على تفريق الصفقة في البيع وقد ذكرنا ذلك في موضعه

(فصل) إذا كان الصداق جارية فوطئها الزوج عالما بزوال ملك وتحريم الوط، عليه فعليه الحد لانه وطء في غير ملك وعليه الهر لسيدتها اكرهها أو طاوعته لان المهر لمولاتها فلا يسقط ببذلها ومطاوعتها كما لو بذلت بدها للقطع ، وان ولدت فالولد رقيق العرأة وان اعتقد أن ملك لم بزل عن جميعها أو كان عالم بتحريمها عليه فلا حد عليه لشبهة وعليه الهر والولد حر لا حق به وعليه قيمته يوم ولادته ولا تصير أم ولد له وان ملكها بعد ذلك لانه لا ملك له فيها وتجبر المرأة بين أخذهافي حال حماها وبين أخذ قيمتها لانه نقصها باحبالها، وهل لها الارش بعد ذلك المحتمل أن لها الارش لانهانقصت بعدوانه أشبه ما لو نقصها الفاصب بذلك وقال بعض أصحاب الشافعي في لملارش ههذا قولان وقال بعضهم ينبغي أن يكون لها المطالبة بالارش قولا واحدا لان النقص حصل بفدله الذي تعدى به فهو كالفاصب وكما لو طالبته فمنع تسليمها وهذا أصح

(فصل) وان أصدق ذي ذمية خراً فتخلات في يدها ثم طلقها قبل دخوله بها احتمل أن لا يرجع عليها بشيء لانها قد زادت في يدها بالتخليل والزيادة لها وان أراد الرجوع بنصف قيمتها قبل النخلل فلا قيمة لها وأنما يرجع إذا زادت في نصف قيمتها أقل ما كانت من حين العقد الى حين

وقتادة ومالك لايدخل بها حتى يعطيها شيئا، قال الزهري مضت السنة أن لايدخل بها حتى يعطيها شيئا. قال ابن عباس بخلع إحدى نعليه ويلقيها اليها

وقد روى أبو داود باسناده عن رجل من أصحاب الذي مَيَّالِيَّةِ أن عليا لما تزوج فاطمة أراد ان يدخل بها فنعه رسول الله مَيَّالِيَّةِ حتى يعطيها شيئا فقال يا رسول الله لبس لي شيء فقال له الذي مَيَّالِيَّةِ ﴿ أَعَالُهَا دَرَعُكُ ﴾ فأعطاها درعه مُحخل بها . ورواه ابن عباس أبضا قال : الم تزوج علي فاطمة قال له رسول الله صلى الله عليه وسلم ﴿ أعطها شيئا ﴾ قال ماعندي قال ﴿ أبن درعك الخطميسة ؟ ﴾ رواه ابو داود والنسائي

ولنا حديث عقبة من عامر في الذي زوجه الذي وتنظيم ودخل عليها ولم يعطها شيئا، وروت عائشة قالت أمرني وسول الله وتنظيم أن أدخل امرأة على زوجه قبل أن يعطيها شيئا. رواه ابن ماجه ولأنه عوض في عقد معاوضة الم يقف جواز تسلم المعوض على قبض شيء منه كالثمن في البهم والاجرة في الاجارة وأما الاخبار فعمولة على الاستحباب قانه يستحب أن يعطها قبل الدخول شيئا وافقة اللاخبار ولعادة الناس فيا بينهم ولنخرج المفوضة عن شبه الموهوبة وليكون ذلك أنعلم الخصومة ومكن حل قول ابن عباس ومن وافقه على الاستحباب فلا يكون بين القواين فرق والله أعلم

القبض وحينئذ لا قيمة لها وان تخللت في يد الزوج ثم طلقها فلها نصفهالان الزيادة لها ويحتمل أن يكون الحل له وعليه نصف مهر مثلها إذا ترافعا الينا قبل القبض أو أسلما أو أحدهما

(فصل) إذا نزوج امرأة فضمن أبوه نفقتها عشر سنين صح ذكره أبو بكر لان أكثر ما فيه أنه ضان مجهول أو ضان ما لم يجب وكلاهما صحيح ولا فرق بين كون الزوج ،وسراً أو معسراً واختلف أصحاب الشافعي فمنهم من قال كقولنا ومنهم من قال لا يصح ضان نفقة المعسر لان غير المعسر يتغير حاله فيكون عليه نفقة الموسر أو المتوسط فيكون ضان مجهول والمعسر معلوم ما عليه ومنهم من قال لا يصح أصلا لانه ضان ما لم يجب

ولنا أن الجهل لا يمنع صحة الضمان بدليل صحة ضمان نفقـة المسر مع احمال أن يموت أحدها فتسقط النفقة ومع ذلك صح الضمان فكذلك هذا

ومسئلة (والزوج هو الذي بيده عقدة انتكاح فاذا طلقها قبل الدخول فأيها عفا لصاحبه عما وجب له من الامر وهو جائز الامر في ماله برىء منه صاحبه وعنه أنه الاب فله أن يعفوا عن نصف صداق ابنته الصغيرة اذا طلقت قبل الدخول)

اختلف أهل العلم في الذي يده عقدة النكاح فظاهرمذهبأ همداً نه الزوج روي ذلك عن يلي وابن عباس وجبير بن مطعم رضي الله عنهم وبه قال سعيد بن المسيب وشريح وسعيد بن جبير ونافع مولى (المغني والشرح السكبير) (١-الجزء الثامن)

﴿ مسئلة ﴾ قال (ولو مات أحدهما قبل الاصابة وقبل الفرض ورثه صاحبه وكان لمامير نبائيا)

أَمَا الميراث فلا خلاف فيه فان الله تعالى فرض لكل واحد من الزوجين فرضاً وعقد الزوجية ههنا صحيح ثابت فورث به للخواء في عوم النص ، وأما الصداق قانه يكل لهامهر نسائهافي الصحيح من المذهب واليه ذهب اين مسعود واين شير. ة راين أبي لبلي والثوري واسحاق وروي عن على والن عباس وابن عمر والزهري رربيعة ومائك و لارزاى لابهر لها لانها فرنة وردت على تفويض عجبيح قبل فرض ومسيس الم يجب بها مهر كفرئة الطلاق ، وقال ابو حنيفة كقولنا في المسلمة وكقولهم في الدمية ، رعن احمد رواية أخرى لايكل ويتنصف والشافعي قولان كالروايتين

وانا ماروي أن عبدالله ين مسعر در ضي الله عنه تضي لا مرأة لم يفرض لها زوجها صداقاو لم يدخل مهاحتي مات ? فقال لها صداق نسائها لاركس ولاشطط رعلها المدةرلها الميراث فقام مقل بن سنار الاشجعي فقال: قضى رسول اللهُ مَنْتِكَانِيْرُ في به وعا بنة واشق بش ماقع بيت قال النرمذي هذا حديث صيح وهو خص في محل النزاع ولان الموت معنى يكل به المدمى فكل به مهر المار ل فرضة كالدخول وقياس الموت لي الطلاق غير صحيح فان الموت يتم به النكاح فيكل بهالصداق والطلاق يقطمه ويزيله قبل أتهامه ولذلك وجبت العدة بالموت قبل الدخول ولم تجب بالطلاق وكمل المسمى بالموت ولم يكمل بالطلاق وأما الذمية فأنها

ابن عمر ومجاهد وإباس بن معاوية وجابر بن زيد وأبن سيرين والشعبي والثوري وأصحاب الرأى والشافعي في الجديد وعن أحمد أنه الولي إذا كان أبا الصغيرة وهو قول الشافعي القدم إذا كان أبا أو جداً وحكى عن ابن عباس وعلقمة والحسن وطاوس والزهري وربيمة ومالك أنه الولي لانالولي بمد الطلاق هو الذي بيده عقدة النكاح لـكونها قد خرجت عن يد الزوج ولان الله تمالي ذكر عفو النساء عن نصيبهن فيذبني أن يكون عذى الذي بيده عقدة النكاح عنه ليكون المعفو عنه في الموضعين واحداً ولان الله تمالي بدأ بخطاب الازواج على المواجهة بقوله (وإن طلقتموهن من قبل أن تمسوهن) تم قال (أو يعفو الذي بيده عقدة انتكاح) وهذا خطاب غير حاضر

ولنا ما روى الدار قطني باسناده عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جدء عن النبي عَلَيْتُكِيْرُو أنه قال « ولي العقدة الزوج» ولان الذي بيده عقدة النكاح بعدالعقدهو الزوج فانه يتمكن من قطعه وفسيخه و امساكه وليس للولي منه شيء ولان الله تمالى قال (و أن تمفو ا أقرب للتقوى) ولان المهر مال للزوجة فلا يملك الولي هبته واسفاطه كغيره من أموالها وحقوقها كسائر الاولياه ولايمتنع العدول عن خطاب الحاضر الى الغائب كقوله تعالى (حتى إذا كنتم في الفلك وجربنهم رح طببة) فعلى هذا متى طلق الزوج قبل الدخول ينصف المهر بينهما فان عنى الزوج لماعن النصف الذي له كمل لها الصداق جميعه وان عنت المرأة عن النصف الذي لها منه و تركت

مفارقة بالموت فكل اما الصداق كالمسلمة أو كالوسمى اما ولان المسلمة والقمية لا يختلفان في الصداق في موضع فيجب أن لا يختلفا ههذا

(فصل) قوله مهر نسائها يعني مهر مثلها من أقاربها رقال مالك تعتبر بمن هي في مثل كالها ومالها وشرفها ولا يختص بافربائها ، لان الاعواضانها تختلف بذلك دون الافارب

ولما توالي عديث ابن سعود لها مهر نسائها ونساؤها أفاربها وما ذكره فنحن نشتر طه ونشرط معه أن تكون من نساء أفاربها لانها أفرب اليهن وقوله لا يختلف ذهك باخلاف الاقارب لا يصح فان المرأة تطلب لحسبها كا جاء في الاثر وحسبها يختص به أقاربها فيزداد الهر للذك و يتل وقد يكون الحي وأهل القرية الهم عادة في الصداق ورسم مقرر لا يشاركهم فيه غيرهم ولا ينيرونه بنفير الصفات فيكون الاعتبار بذلك درن سائر الصفات واختلفت الرواية عن أحد في من يعتبر من أقاربها نقال في در أية حنبل لها مهر مثاها من نسائها من قبل أبها فاعتبرها بنساء العصبات خاصة وهذا مذهب السائمي وقال في رواية إسحاق بن ها مهر نسائها مثل أمها أو أختها أو عنها أو بنت عها اختاره أبه بكر وهو مذهب أي حنيفة وان أبي لبلي لائهن من نسائها والاولى أولى قانه قدروي في تصة بروع أن وسول الله عَيْنِيْنَة قضى في بروع بنت واشق بمثل مهر نساء قومها ولان شرف المرأة معتبر في مهرها أن وسول الله عَيْنِيْنَة قضى في بروع بنت واشق بمثل مهر نساء قومها ولان شرفا وقد تسكون أمها مولاة وهي وشرفها بنسبها والاولى أولى قادة تسكون أمها مولاة وهي

له جميع الصداق جاز إذا كان العافي منها رشيداً جائز الامر في ماله فان كان صغيراً أو سنبهالم يصح عنوه لانه لبس له التصرف في مانه بهبة ولا إسفاط ولا يصح عنو الولي عن الزوجة أبا كان أو غيره صغيرة كانت أو كبيرة نص عليه احمد في رواية الجاعة روى عنه ابن منصور اذا طلق وهي بكر قبل أن يدخل بها فعفا أبرها أو زوجها ما أرى عفو الاب الا جائزاً. قال ابو حفص ما أرى مانقله ابن منصور الا قولالابي عبدالله قديماً نظاهر قول أبي حفص أن المسئلة رواية واحدة ، وان أبا عبدالله رجم عن قوله بجراز عفو الاب وهو الصحيح لان مذهبه أن لابجوز للاب إسقاط ديون ولاه الصغير ولا اعتاق عبيده ولا تصرفه لهم إلا عا فيه مصاحبهم ولا حظ لها في هذا الاسقاط فلا يصح ، وإن قلنا برواية ابن منصور لم يصح إلا محمس شرائط (أحدما) أن يكون أبا لانه الذي بلي مالهاولايتهم عليها (الثاني) أن تكون صفيرة ليكون وليا على مالها فان السكيمرة تلي مالهاولايتهم بكراً لتكون غير متبذلة ولا به لا يمكل ترويج الثيب وان كانت صفيرة إلا على بعض الوجوه الا تكون مطلقة لانها قبل الطلاق معرضة لانلاف البضم (والحاس) بكراً لتكون قبل الدخول لان مابعده قد أناف البضم فلا يعفو عن بدل متلف ، ومذهب الشافعي على أن يكون قبل الدخول لان مابعده قد أناف البضم فلا يعفو عن بدل متلف ، ومذهب الشافعي على أن يكون قبل الدخول لان مابعده قد أناف البضم فلا يعفو عن بدل متلف ، ومذهب الشافعي على أن يكون قبل الدخول لان مابعده قد أناف البضم فلا يعفو عن بدل متلف ، ومذهب الشافعي على أن يكون قبل الدخول لان مابعده قد أناف البضم فلا يعفو عن بدل متلف ، ومذهب الشافعي على

(فصل) ولو مانت امرأة الصغير أو السفيه أو المجنون على وجه يـ قبط صداقهاعنهم مثل أن تفعل

شربنة وقد تكون أمها شربفة وهي غير شريفة وبنبغي أن يعتبر الاقرب فالاقرب فأقرب نساء عصباتها اليها اخواتها ثم عملها ثم بنات عها الاقرب فالاقرب وبعتبر أن تكون في شل حالها في ديما وعقلها وجمالها و يسارها و بكارتها وثيوبتها وصراحة نسبها وكل ما مختلف لأجل الصداق واز تكون من أهل بلدها لان عادة البلاد تختلف في المهر وإنما اعتبرت هذه الصفات كلها لان مهر المثل إنماهو بدل متلف فاعتبرت الصفات المقصودة فيه فان لم يكن في عصباتها من هو في شل حالها فمن نساء أرحامها كامها وجداتها وخالاتها و بناتهن فان لم يكن فأهل بلدها فان لم يكن فنساء أقرب البلدان اليها فان لم يوجد الاخير منها نقصت بتدر نقصها

(فصل) ولا يجب مهر المثل الا حالا لانه بدل متلف فأشبه قيم المتلفات ولا يكون إلا من نقد البلد لما ذكرنا ولا يحب مهر المثل الا تختلف باختلاف صفات المثلف لأمها مقدرة بالشرع فكانت يحكم ما جعل من الحلول والتأجيل فلا يعتبر بها غيرها ولأنها عدل بها عن سائر الابدال في من وجبت عليه وكذلك في تأجيام المخفيفاً عنه بخلاف غيرها فان كانت عادة نسائها تأجيل المهر ففيه وجهان

[احداهما] يفرض حالا لذلك (والثاني) يفرض مؤجلا لان مهر مثلها مؤجل وان كان عادتهم أنهم اذا زوجوا من عشيرتهم خنفوا وان زوجوا غيرهم أقلوا اعتبر ذلك وهذا مذهب الشافعي فان قبل فاذا كان مهر المثل بدل مثلف يجب أن لا يختلف باختلاف المتلف كسائر المتلفات قلنا النكاح

امرأنه مايفسخ نكاحها برضاع من ينفسخ نكاحها برضاعه أوردة او بصغة كطلاق من السفيه أورضاع من أجنبية لم ينفسخ نكاحها برضاعه أونحو ذلك ولم يكن لوليهن العفو عن شيء من الصداق رواية واحدة وهذا قول الشافعي ، والفرق بينهم وبين الصغيرة أن وليها أكسها المهر بترويجها وههنا لم يكسبه شيئًا إنما رجم المهر انبه بالفرقة

(فصل) إذا عفت المرأة عن صدافها الذي لها على زوجها أو عن بعضه أو وهبته إيا، بعدقبضه وهي جائزة الامر في مالها جاز ذلك وصح بغير خلاف علمناه لفول الله تعالى (إلا أن يعفون) يعنى الزوجات ، وقال تصالى (فان طبن المكم عن شيء منه نفساً فكاوه هنيئا مريئا) قال احمد في رواية المروزي ليس بشيء قال الله تعالى (فكلودهنيئا مربئا عنى المهر تهبه المرأة الزوج ، وقال علقمة لامرأنه هي لي من الهنيء المري، يعني من صداقها وهل لها أن ترجع فيا وهبت زوجه الإ فيه روايتان عن أحمد واختلاف من أهل العلم ذكرناه فيا مضى

(فصل) إذا طلنت قبل الدخول وتنصف المهر بينهما لم مخل من أن يكون عينا أو دينا فانكان دينا لم مخل من أن يكون عينا أو دينا فانكان دينا لم مخل أما أن يكون في ذمة الزوج لم يسلمه اليها او في ذمتها بأن تكون قد قبضته وتصرفت فيه أو تلف في يدها وأيها كان فان للذي له الدين أن يعفو عن حقه منه بأن يقول عفوت عن حقي من الصداق أو أسقطته أو أبرأت منه أو ملكتك إياء أو وهبتكه أو أحلتك مند أو أنت منه في حل أو

بخالف سائر للتلفات فان سائر المتلفات المقصود بها المالية خاصة فلم تختلف الحتلاف المتلفين والذكاح يقصد به أعيان الزوجين فاختلف باختلافهم ولان سائر المتلفات لا تختلف باختلاف العوائد والمهر يختلف بالعادات فان المرأة اذا كانت من قوم عادتهم تتخفيف مهور نسائهم وجب مهر المرأة منهم خفيفا وان كانت أفضل وأشرف من نساء من عادتهم التنبل الهر وعلى هذا متى كانت عادتهم التخفيف لمعنى مثل الشرف أو اليسار ونحو ذلك اعتبر جريا على عادتهم والله أعلم

(فصل) اذا زوج السيد عبده أمته فقال القاضي لا يجب مهر لأنه لو وجب لوحب لسيدها ولا بجب السيد على عبده مال ، وقال أبو الحطاب يجب المسمى أو مهر المثل ان لم يكن مسمى كيلا يخلو النكاح عن مهر ثم يسقط لتعذر إثباته

وقال أبوعبد الله أذا زوج مبده من أمنه فأحب أن يكون بمهر وشهود قبل فان طلقها? قال يكون الصداق عليه إذا أعتق قبل فان زوجها منه بغير مهر ? قال قد اختلفوا فيه فذهب جابر الى آنه جائز

وكان حكمها حكم الدخول في جميع امورها الافي الرجوع الى زوج طلقها ثلاثا أو ني الزنا فانها يجلدان ولا يرجمان)

وجملة ذلك أن الرجل أذا خلا بامرأته بهد العقد الصحيح استقر عليمه مهرها ووجبت عليهما

تركته لك أي ذلك سقط به المهر وبري، منه الآخر ، وإن لم يقبله لانه إسقاط حق فلم يهنقر إلي قبول كاسقاط القصاص والشفعة والعتنى والطلاق وقدلك صح إبرا، الميت مع عدم القبول منه ولو رد ذلك لم يرتد وبري، منه لما ذكرناه ، وإن أحب العفو من الصداق في ذمته لم يصح العنو لانه إنكان في ذمة الزوج فقد سقط عنه بالطلاق ، وإن كان في ذمة الزوجة فلا يثبت في ذمتها الا النصف الذي يستحقه الزوج ، وأما النصف الذي لها فهر حقها تصرفت فيه ، وأما يتجدد ملك الزوج النصف بطلاقه فلا بثبت في ذمتها غبره وأيها أراد تكيل الصداق لصاحبه قانه يتجدد له هبة مبتدأة ، وأما ان كان الصداق عينا في يد أحدهما فهنى الذي هو في يده اللآخر فهر هبة له تصح بلفظ العفو والهبة والنماك ولا تصح بلفظ الابرا، والاسقاط ويفتقر الى القبض فيه ان كان الموهوب بما يفتقر الى مضي زمان يتأني القبض فيه ان كان الموهوب بما يفتقر الى القبض . وفيه اختلاف ذكرناه في الهبة

(فصل) قال الشيخ رضي الله عنه واذا أبرأت المرأة زوجها من صداقها أو وهبته له تم طلقها قبــل الدخول رجع عليها بنصفه وعنه لا يرجع بشيء ، وإن ارتدت قبل الدخول أنهل يرجع عليها بجميعه على الروايتين اذا أصدق امرأته عينا فوهبهما له ثم طلقها قبل أن يدخل بها فعن أحمد فيه روايتان

المدة وان لم يطأ روي ذلك عن الحافا. الراشدين وزبد وابن هم وبه قال على بن الحسين وعروة وعطاء والزهري والاوزاعي وإسحاق وأصحاب لرأي وهو قديم قولي الشافي ، وقال شريح والشهي وطاوس وابن سيرين والشافي في الجديد لايستقر إلا بلوط، وحكي ذلك عن اس مسعود وابن عباس وروي نحو ذلك عن اس مسعود وابن عباس وروي نحو ذلك عن أحداء روى عنه يعقوب بن بختان انه قال اذا صدقته المرأة انه لم يطأها لم يكل لها الصداق و الميها المدة وذلك انول الله تعالى [وان طانتموهن من قبل أن تحسوهن وقد فرضم لهن قريضة فنصف مافرضم) وهذه قد طلقها قبدل أن يمسها ، وقال تعالى (وكيف تأخذونه وقد أفضى بعضه كم الى بعض والافضاء الجرع ، ولانها مطاقة لم تمس أشبهت من لم يخل بها

وانا اجماع الصحابة رضي الله عنهم ، روى الامام أحمد والائرم باسنادهما عن ذراة بن أوفى قال قضى الخافا. الراشدون المهديون ان من أغلق بابا أو أرخى سدتراً بقد وجب المهر ووجبت العدة ولها ورواه أيضا عن الاحنف عن هر وعلي ، وعن سعيد بن المسيب وعززيد بن ثابت عليها العدة والها الصداق كلملا ، وهذه قضايا تشتهر ولم يخالفهم أحد في عصرهم فكان إجماعا ، وما رووه عن ابن عباس لا يصح قال احمد يرويه ليث وليس بالقوي ، وقد رواه حنظلة خلاف ما رواه ليث وحنظلة أقوى من ليث ، وحديث ابن مصود منقطم قاله ابن المنذر ، ولان التسليم المستحق وجد من جهتها فيستقر به البدل كالو وطنها أو كا لو أجرت دارها أو باعتها وسلمتها

﴿ وَأَمَا قُولُهُ تَمَالَى (مَن قَبَل أَن تَمْسُوهُن) فيحتمل أنه كنى بالمسبب عن السبب الذي هو الخلوة

(احداهما) برجم عليها بنصف قيمتها اختاره ابو بكر وهو أحد قولي الشافعي لانها عادت الى الزوج بمقد مستأنف فلا عنم استحتاقها بالطلاق كالو عادت اليه بالبيم أو وهبها لأجنبي ثم وهبها له (والرواية اشانية) لا يرجم عليها وهو قول مالك والمزني وأحد قولي الشافعي وتول أي حنيفة إلا أن تزيد المين أو تنقص ثم نهبها له لان الصداق عاداليه فلولم نهبه لم يرحم شي وعقد الهبة لا يقتضي ضهانا ولان نصف الصداق تعجل اليه بالهبة كان كان الصداق دينا فأبرأته منه فان قلنا لا يرجم ثم فههنا أولى ، وإن قلنا يرجم ثم خرج ههنا وجهان

(أحدهما) لابرجم لان الابراء اسقاط حق وليس بتمليك كنمايك الاعيان ولهذا لايفتقر إلى قبول ، ولو شهد شاهدان على رجل بدين فأ برأه مستحقه ثم رجع الشاهدان لم يغرما شيئا ، ولو كان قبضه منه ثم وهبه له ثم رجع الشاهدان غرما

(والثاني) يرجم لاله عاد اليه بغير الطلاق فهو كالمين والابرا. بمنزلة الهبة ولهدا بصح بلفظها فان قبضت الدين منه ثم وهبته له ثم طلقها فهو كبة العين لائه تعين بقبضه ، وقال ابوحنيفة يرجم همنا لان الصداق قد استوفته كله ثم نصرفت فيه فوجب الرجوع عليها كالو وهبته أجنبيا ، ويحتمل أن لا رجم لانه عاد اليه ماأصدقها فأشبه مالو كان عينا فقبضتها ثم وهبتها ، وإن وهبتـــه الدين وأبرأته من

بدليل ماذكرنا، ، وأما قوله (وقد أفضى بعضكم الى بعض) فقد حكي عن الفراء انه قال : الافضاء الخلوة دخل بها أو لم يدخل وهذا صحبح فان الافضاء مأخوذ من الفضاء وهو الحالي فكأنه قال وقد خلا بعضكم إلى بعض ، وقول الحرقي حكمها حكم الدخول في جميع أمروهما يعني في حكم مالو وطئها من تكميل المهر ووجوب العدة وتحريم أختها وأربع سواها إذا طلقها حتى تنقضي عدتها وثبوت الرجمة له عليها إذا ثمر إنه لم يصها

ولما قوله تعالى (وبعولتهن أحق برد من في ذلك) ولانها معتدة من ذكاح صحيح لم ينفسخ ذكاحها ولا كل عدد طلاقها ولا طبقها بعوض فكان له عليها الرجعة كا لو أصلبها عولها عليه نفنة العدة والسكنى لان ذلك لمن لزوجها عليها الرجعة ولا تثبت بها الاباحة الزوج المطلق ثلاثا لقول النبي والسكنى لان ذلك لمن لزوجها عليها الرجعي الى وفاء تالاحتى تذبقي عسيله وبذوق عسيلتك ولا الاحتمان لانه يعتبر لا يجاب الحد والحدود تدرأ بالشبهات ولا الفسل لان موجبات الغسل ولا العالم فلا يزول الا محقيقة الوط، خمسة وليس هذا منها ، ولا بخرج به من العنة لان المنة ناهجز عن الوطه فلا يزول الا محقيقة الوط، ولا نحصل بنااة يئة لانها الرجوع عما حلف ، لميه وإنا حلف على رك الوطه، ولان حق المرأة لا محصل الا بنفس الوطه ولا تقسد به العبادات ولا تجب بالكفارة

وأما تحريم الربيبة نعن احمد أنه بحصل بالخلوة ، وقال الناضي والن تقيل لانحرم، وحمل الفاضي

الدين ثم فسخت الذكاح بنعل من جهتها كاسلامها أرردتها أو رضاعها لمن يفسخ نكاحها ارضاعه فني الرجوع علمها نجميم العداق روايتان كما في الرجوع في النصف وا،

(فصل) قان أصدقها عبداً فرهبته ثم طنقها قبل الدخول انبنى ذلك على الروابنين قان قلنا اذا وهبته الكل لم يرجع بشي، وحم ههنا في ربعه ، وعلى الرواية الاخرى برحم في النصف الباقي كالملانه وجده بعينه وسمدًا قال ابو يوسف ومحد والزني وقال ابر حنيفة لايرجع بشي لان النصف حصل في يد، فقد استعجل حقه ، وقال الشاخ في أحد أفواله كقولنا

(واثاني) له نصف النصف الرقي ونصف قيمة المرهوب

(والتألث) يتخير بين هذا و بين الرجوع بقيلة النصف والنا أنه وجد نصف مأاصدقها بمينه فأشبه مالو لم تميه شيئا

(فصل) وان خالع امرأته بنصف صدقها قبل الدخول بها صح رصار الصداق كله له نصفه بالطلاق و نصفه بالخام ومحتمل أن يصير له ثلاثه أرباعه لانه اذا خلعها بنصفه مع علمه أن النصف يسقط عنه صار مخالفا بنصف النصف الذي يقى لها فيصبر له النصف بالطلاق والربع بالخلع ، وان خالمها بنصف مثل الصداق في ذمها صح وصار جيع الصداق له نصفه بالطلاق ونصفه بالمقاصة بما في ذمها له عرض الخلم ، ولو قالت أخلعني بمها تسلم لي من صداقي فقد صح ، وبري من جيع

كلام أحمد على انه حصل مع الحلوة نفاز ا ومباشرة فيخرج كلامه على إحدى الردايتين في أن ذلك يحرم والصحيح أنه لا يحرم لقول الله تعالى (فان لم تكونوا دخلتم بهن فلا جناح عليكم ، والدخول كناية عن الوط. والنص صريح في إباحتها بدونه فلا يجوز خلافه

(مسئلة) قال (وسواء خلابها وهما محرمان أو صائمان أو حائض أو سالمـان من هذه الاشياء)

اختلفت الرواية عن أحمد فيا أذا خلا بها وبها أو بأحدهما مانع من الوط، كالاحرام والصيام والحيض والنفاس أو مانع حقيقي كالجب والعنة أو الرتق في المرأة فعنه أن الصداق يستقر بكل حال وبه قال عطا، وابن أبي ايلي والثوري لعموم ما ذكرناه من الاجاع وقال عمر في العنين يؤجل سنة فان هو غشيها والا أخذت الصداق كالملا وفرق بينها وعليها العدة ولان التسليم المستحق عليها قد وجد وانما الحيض والاحرام والرتق من غير جهتها فلا يؤثر في المهر كالا يؤثر في اسقاط النفئة دروي أنه لايكل به الصداق وهو قول شريح وأبي ثور لانه لايتمكن من تسلمها الم تستحق عليه عمراً بمنها كما فو مناحد رواية ثالثة أن كاما صائمين صوم رمضان لم يكل الصداق فان كان غيره كل قال أبر داود

الصداق وكذلك لوقالت اخلعني على أن لاتبعة عليك في المهر صح ويسقط جميعه عنه ، وأن خالعته عثل جميع الصداق في ذمها صح وبرجع عليها بنصفه لانه يسقط نصفه بالمقاصة بال صف الذي لها عليه ويسقط عنه النصف ينقى له عليها النصف وأن خالعته بصداقها كله فكذلك في أحد الوجهين ، وفي الآخر لا يرجع عليها بشيء لانه لما خالهها به مع العلم بسقوط نصفه بالطلاق كان مخالها لها بنصفه ويسقط عنه بالطلاق نصفه رلا يبقى لها شيء

(فصل) واذا أبرات الفوضة من المهر صح قبل الدخول وبعده وسوا. في ذلك مفوضة البضع والمحل ومفوضة المهر وكذلك من سعي لهامهر فاسد كالمهر المجهول لان المهر واجب في هذه المواضع والمحاجهل قدره والبراءة من المجهول صحيحة لانها إسقاط عدمت في المجهول الشاقعي لاتصح البراءة في شيء من هذا لان المفوضة لم يجبلها مهر فلا يصح الابرا عالم يجبوغيرها بهرها مجهول والبراءة من المجهول لاتصح الا أن تقول أبرأتك من درهم الى الف فيمرأ من مهرها اذا كان دون الالف وسوف نذكر الدليل على وجوبه فيا يأني فيصح الابراء منه كالوقال أبرأتك من درهم الى ألف قاذا أبرأت المعوضة ثم طلقت قبل الدخول قان قلنا لا يرجع إلى المسمى لها لم يرجع مها ع وإن قلنا يرجع ثم احتمل أن لا يرجع مها لان المهر كاله سقط بالطلاق ووجبت المتمة بالطلاق ابتسداء ومحتمل أن رجع بنصف مهرالمثل رجع ها عاد اليه مهرها بسبب غير الطلاق وفيا يرجع به احمالان (أحدها) يرجع بنصف مهرالمثل

وسمعت أحمد وسئل عن رجل دخل على أهله وهما صائبان في غير رمضان فأغلق البابوأرخي الستر قال وجب الصداق قيل لأحمد فشهر رمضان ? قال شهر رمضان خلاف لهذا قبل له فسكان مسافراً في رمضان قال هذا مفطر يعني وجب الصداق ، وهذا يدل على انه متى كان المانع متأكدا كالاحرام وصوم رمضان لم يكمل الصداق

وقال القاضي ان كان المانع لا يمنع دواعي الوط، كالجب والعنة والرتق والمرض والحيض والنفاس وجب الصداق وان كان يمنع دواعيه كالاحرام وصيام الفرض فعلى دوايتين ، وقال أبوحنيفة : ان كان المانع من جهتها لم يستقر الصداق وان كان من جهته صيام فرض أو احرام لم يستقر الصداق، وان كان جباً أو عنة كل الصداق لان المانع من جهته وذلك لا يمنع وجود التسليم المستحق منها فكل حقها كأ يلزم الصغير نفقة امرأته إذا سلمت نفسها اليه

(فصل) وان خلا بها وهي صغيرة لا يمكن وطؤها أو كانت كبيرة فمنعته نفسها أو كان أعمى فلم يمل بدخولها عليه لم يكمل صداقها نص عليه أحمد في المكفوف يتزوج المرأة فأدخات عليه فأرخى المستر وأغاق الباب ، قان كان لا يعلم بدخولها عليه فلها نصف الصداق وأدما الى انها إذا نشزت عليه أو منعته نفسها لا يكمل صداقها ، وذكره أبن حامد وذاك لانه لم يوجد النمكين من جهتها فأشبه مالو

لأنه الذي وجب بالمدقد فهو نصف المفروض (والشداني) يرجع بنصف المتمة لائهما التي تجب بالطلاق فأشهت المسمى

(فصل) فان أبرأته المفوضة من نصف صدافها ثم طلقها قبل الدخول فلا متعة لها لان المتعققائمة مقام نصف الصداق وقد أبرأنه منه فصاركما لو قبضته ويحتمل أن يجب لها نصف المتعـــة اذا قلنا انه لا يرجع عليها بشيء إذا أبرأته من جميع صداقها .

(فصل) إذا باع رجل عبداً عائمة ثم أبرأه البائع من النمن أو قبضه ثم وهبه إياه ثم وجدالمشتري بالعبد عبياً فهل له رد المبيع والمطالبة بالنمن أو أخذ ارش العيب مع امساكه ? على وجهين بناه على الروابتين في الصداق إذا وهبته المرأه لزوجها ثم طلقها قبل الدخول ، وان كانت بحالها فوهب المشتري العبد للبائع ثم أفلس المشتري والثمن في ذمته فللبائع أن يضرب بالثمن مع النهرماه وجها واحدا لان الثمن ماعاد منه الى البائع وكذلك كان يجب اداؤه اليه قبل الفلس بخلاف التي قباها، ولوكاتب عبداً ثم أسقط عنه مال الكتابة بري، وعنق ولم يرجع على سيده بالقدر الذي كان يجب على السيد أن يؤنيه أن يؤنيه إياه وكذلك لو أسقط عنه القدر الذي يلزمه إيتاؤه اياه واستوفى الباقي لم يلزمه أن يؤنيه شيئاً لان اسقاطه عنه يقوم مقام الايتاء ، وخرجه بعض أصحابنا على وجهين بناه على الروايتين في الصداق ولا يصح لان المرأة أسقطت الصداق الواجب لها قبل وجود سبب استحقاق في الصداق ولا يصح لان المؤنى وانشرح الكبير) (٩) (الجزء الثامن)

لم يخل بها وكذلك أن خلا بها وهو طائل لا يتمكن من الوط، لم يكمل الصداق لانه في معنى الصفيرة في عدم التمكن من الوطء

(فصل) والحلوة في النكاح الفاسد لا يجب بها شيء من المهر لان الصداق لم يجب بالعقد وأنا يوجبه الوطء ولم يوجد والذك لا يتنصف بالطلاق قبل الله خول فأشبه ذلك الحلوة بالاجنبية وقد روي عن أحد ما يدل على أن الحلوة فيه كالحلوة في الصحيح لان الابتداء بالخلوة فيه كالابتداء بذلك في النكاح الصحيح فيتقرر به المهركاء حيح والاولى أولى

(فصل) فان استمتع بامرأته بمباشرة فيها دون الفرج من غير خلوة كالفبلة ونحوها فالمنه ومن أحد انه يكمل به الصداق قانه قال إذا أخذها فمسها وقبض عليها من غير أن يخلو بها لها الصداق كاملا إذا نال منها شيئا لا يحل الميره ، وقال في رواية مهنا : إذا نزوج أمرأة ونظر البها وهي عريانة تغدل أوجب عليه المهر ، ورواه عن إراهيم : إذا اطلع منها على مايحرم على غيره فعليه المهر لانه نوع المتاع فهو كانقبلة . قال القاضي يحتمل أن هذا ينبني على ثبوت تحريم المصاهرة بذلك رفيه روايتان فيكون في تكيل الصداق به وجهان (أحدهما) يكدل به الصداق لما روى الدارقطني عن محمد بن عبد الرحن بن ثوبان قال قال رسول الله وتتاليق (من كشف خمار امرأة و نظر اليها وجب الصداق دخل بها أو لم يدخل ، ولانه استمتاع بامرأته فكل به الصداق كالوطه

[والوجه الآخر] لا يكمل به الصداق وهو قول اكثر الفتها. لأن قوله تعسالي (تمسوهن)

الزوج عليها نصفه وههنا أسقط السيد عن المكانب ماوجد بسبب ايتاثه اياه فقام اسقاطه مَقام ايتاثه ولهذا لو قبضه السيد منه ثم آتاه اياه لم يرجع عليه بشي٠،ولو قبضت المرأة صداقها أو وهبته لزوجها ثم طلقها قبل الدخول رجع عليها فافترقا .

(فصل) ولا يبرأ الزوج من الصداق الا بتسليمه الى من يتسلم مالها فان كانت رشيدة لم يبرأ الا بالتسليم اليها أو الى وكيلها ولا يبرأ بالتسليم الى أبيها ولا الى غيره بكراً كانت أو ثيباً

قال أحمد اذا أخذ مهر ابنته فأ نكرت فذلك لها ترجع على زوجها بالمهر ويرجع الزوج على أبيها فقيل له أليس قال النبي عَلَيْظِيْلَةٍ « أنت ومالك لابيك » قال نم ولكن هذا لم يأخذ منها انما يأخذ من زوجها وهذا مذهب الشاقمي ، وقال أبو حنيفة له قبض صداق البكر دون الثيب لان ذاك العادة ولان البكر تستحي فقام أبوها مقامها كما قام مقامها في تزويجها

ولنا أنها رشيدة فلم يكن لنيرها قبض صداقها كالثيب أو عوض ملكنه وهي رشيدة فلم يكن لنيرها قبضه بنير اذبها كثمن مبيعها، وان كانت غير رشيدة سلمه الى وليها في مالها من أبيها أو وصيه من الحاكم لانه من جملة أموالها فهو كاجرة دارها.

انما أريد به في الظاهر الجماع و. تمتضى قوله (وان طلقتموهن من قبل أن تمسوهن) أن لا يكمل الصداق الهير منوطنها ، ولا تجب عليها العدة ترك صومه فيمن خلا بها للاجماع الوارد عن الصحابة فيبقى فها عداه على مقتضى العموم

(فصل) إذا دفمزوجته فأذهب عذرتها ثم طلقهاقبل الدخول فليس عليه إلا نصف صداقها، وقال أبو يوسف ومحمد عليه الصداق كالملالأنه أذهب عذرتها في نكاح صحيح فكانعليه الهر كالملاكمالو وطائها ولنا قول الله أهالى (وإن طافته وهن من قبل أن تمسوهن وقد فرضتم لمن فريضة فنصف ما فرضتم) وهذه مطلقة قبل المسيس فاشبه ما لو لميدفعها ولانه أتلف مايستحق اتلافه بالعقد فلم يضمنه الهيره كما لو أتلف عذرة أمته، ويتخرج أن يجب لها الصداق كاملا لان احمد قال إن فعل ذلك أجنى عليه الصداق ففيها إذا فعله الزوج اولى قان ما يجب به الصداق ابتدا. احق بنقرير المهر ونص أحمد فيمن أخسد امرأنه وقبض عليها وفيمن نظراليها وهي عريانة عليه الصداق كاملا أبذا أولى

(فصل) وإن دفع امرأة أجنبية فاذهب عذرتها أوفعل ذلك باصبعه أوغيرها فقال أحمد للما صداق نسائها وقالان تروج امرأة عذراء فدفعها هو وأخود فاذهبا عذرتها ثم طلقها قبلالدخول فعلى الزوج نصف الصداق وعلى الاخ نصف العقد وروي نحو ذلك عن على وابنه الحدن وعبد الله بن معقل وعبدالماك بن مروان وقال الشانعي ليس عليه الا ارش بكارثها لانه اثلاف جزء لم يرد الشرع

﴿ مَسَٰئَلَةً ﴾ (وكل فرقة جا.ت من قبل الزوج قبل الدخول كطلاف رخامه واسلامه وردته أو من أجنى كالرضاع ونحوه يتنصف بها المهر بينهما)

القول الله تمالي (وإزمالة تموهر من قبل أن تم روهن وقد فرضتم لمن فريضة فنصف مافرضتم) ثبت في الطلاق وقسنا عليه سائر مااستقل به لزوج ،وأما فرقة الاجنبي كالرضاع ونحوه تسقط نصف المهر وبجب نصفه أو المنهة لمير من سمى لها ثم يرجم الزوج على من فسخ النكاح اذا جا. الفسخ من قبل أجنبي لانه قرره عليه ،وان قتلت المرأة استقر المهر جميمه لانها فرقة حصات الموت واثبتها اننكاح أشبه مألو ماتت حنف أنفها سواء قتلها زوجها أو أجنبي أو قنلت نفسها أو قنل الامة سيدها وإنءالق الحاكم على الزوج في الايلا. فهو كطلاقه لانه قام مقامه في إيفًا. الحق عند امتناعه منه

﴿ مَسَالَةً ﴾ (وكل فرقة جاءت من المرأة قبل الدخول كاسلامها أو ردمها أو رضاعها من ينفسخ النكاح برضاعه أو ارتضاعها وهي صغيرة أو فسخها لمنته وأعساره أو فسخه لعيمهـا أو فسخها لعنقها تحت عبد فانه يدقط به مهرها ولا تجمير المتعة لانها أنلفت العوض قبل تسليمه فسقط البدل كله كالبائم يتاف المبيم قبل تسليمه

﴿ مَسَالَةً ﴾ ﴿ وَفَرَانَةً اللَّمَانُ نَخْرَجٌ عَلَى رَوَا يَهِنَ ﴾ [إحداهما] هي كعالمزنه لان سبب اللعان قذ فه

بتقدير عوضه فرجع في ديته الى الحكومة كسائر مالم يقدر ولانه اذا لم يكل به الصداق في حق الزوج فني حق الزوج فني حق الاجنبي اولى

ولنا ماروى سعيد قال حدثنا هشيم حدثنا مفيرة عن ابراهيم أن رجلا كانت عنده يتبعة فخافت امرأنه أن يروجها فاستعانت بنسوة نضبطنها لها فافسدت عدرتها وقالت لزوجها انها فجرت فاخبر عليا رضي الله عنه بذلك فارشل علي الى امرأنه والنسوة فلما أتينه لم يلبثن أن اعترفن بما صنعن فقال الحسن ابن علي اقض فيها ياحسن فقال الحد على من قدفها والعقر عليها وعلى المسكات فقال علي : لو كلفت الا بل طحنا المحنت وما يطحن يومئذ بعير . وقال حدثنا هشيم قال ثنا اسهاعيل بن سالم حدثنا الشعبي أن جواري أربعا قالت إحداهن هي رجل وقالت الاخرى هي امرأة وقالت انثالة هي إبرالتي زحمت أنها ابرالرجل الى الني زحمت أنها ابرالرجل الى الني زحمت أنها امرأة فخطبت التي زحمت أنها ابرالرجل الى الني زحمت أنها ابرالرجل الى الني زحمت أنها ابرالرجل الى الني فعل الله بن موان فجمل الصداق بينهن أرباعا والني حصة الني أمكنت من نفسها فبلغ عبد الله بن معقل فقال لووليت انا فجعلت الصداق بينهن أرباعا والني وحدها، وهذه قصص تنتشر فلم تنكر فكانت اجماعا ولان انلاف العدرة مستحق بعقد النسكاح فاذا اتافه أجنبي وجب الهر كنفعة البضع

الصادر منه فأشبه الحلم (والنانية) يسقط به مهرها لان الفسخ عقب لعانها فهو كفسخها لعيبه (مسئلة) (وفي فرقة بيمالزوجة من الزوج وشرائهالهوجهان)

إذا اشترت المرأة زوجها فنيه وجهار [احدها] يتنصف به مهرها ، لان البيه عالم جب الفسخ تم بالسيد وبالمرأة ، فأشبه الحلم (وانثاني) يه قط به الهرلان الفسخ وجد عقيب قبولها فأشبه فسخها لعيبه وكذاك شراء الزوج امرأته وأن جهل لها الحيار فاختارت نفسها أو وكاما في الطلاق نطاقت نفسها فهو كطلاقه لا يسقط مهرها لان المرأة وان باشرت الطلاق فهي نائبة عنه ووكيلة عنه وفعل الوكيل كفعل الموكل فكأ نه صدر عن مباشرته ، وان على طلاقها على فعل من قبلها لم يسقط مهرها لان السبب منه وجد وإنا هي حققت شرطه والحسكم ينسب إلى صاحب السبب

(مسئلة) (وفرقة المرت يستقر بها المهر كله ، كالدخول إذا كان المهرمسمي)

وفي المفوضة اختلاف نذكره في مواضعه ان شاء الله تمالى ولوتتات نفسها أوقتاما غيرها فهو كالمرت حتف أنفها لا مها فرقة حصلت بانقضا. الاجل وأثبتها النكاح فهركومها حتف أنفها

(فصل) قال رضي الله عنه (وإذا اختاف الزوجان في قدر الصداق فالقول قول الزوج مع عينه وعنه القول قول من يدعى مهر المثل منها)

إذا اختلف الزوجان في قدرالصداق ولا بينة لممانقد اختلفت الرواية عن أحمد رحمه الله في ذلك فروي عنه أن القول قول الزوج بكل حال ، وهذا قول الشعبي وابن أبي ليلي وابن شهر ، ق وأبي ثرر

﴿ مسئلة ﴾ قال (وا لزوج هو الذي بيده عقدة النكاح فاذا طلق قبل الدخول فا يعما عفا لصاحبه عما وجب له من المهر وهو جائز الامر في ماله برىء منه صاحبه)

اختلف أهل العلم في الذي بيده عقدة النكاح فظاهر مذهب احد رحمه الله أنه الزوج دوي ذلك عن على وابن عباس وجبير بن معلم رضى الله عنهم وبه قال سعيد بن المسيب وشربح وسعيد این جبیر ونافع بن جبیر ونافع مولی ابن عمر ومجاهد وایاس بن معادیة وجابر بن زید وابن سیرین والشعبي والثوري وإسحاق وأصحاب الرأي والشافعي في الجديد وعن أحمد أنه الولى اذا كان ابا الصغيرة وهو قول الشافعي القديم اذا كان ابا أو جداً . وحكى عن ابن عباس وعلقمة والحسن وطاوس والزهري وربيعة ومالك أنه الولي لان الولي بعد الطلاق هو الذي ببده عقدة النسكاح الحونها قد خرجت عن يد الزوج ولان الله تعالى ذكر عفو النسا، عن نصيبهن فينسغي أن بكون عفو الذي بيده عقدة النكاح عنه ليكون المعفو عنه في المرضعين واحداً ولان الله تعالى بدأ مخطاب الازواج على المواجمة بقوله (وإن طلقتموهن من قبل ان تمسوهن - ثم قال - أو يعفو الذي بيده عقدة النكاح) وهذا خطاب غيرحاضر. ولنا ما روى الدارقطني باسناده عن عمرو بن شعيب عن أبه عن حده عن النبي ﷺ أنه قال ولي المقدة الزوج ولان الذي بيده عقدة النكاح بمد المقد هو الزوج فأنه

وبه قال أبو يوسف إلا أن يدعى مستنكراً وهو أن يدعى مهراً لا يتزوج بمثله في العادة لانه منكر للزبادة ومدعى عليه فيدخل في عموم قوله عليه الصلاة والسلام (ولـكن اليمين على المدعى عليه » وروي عنه أن الةول قول من يدعى مهز النهل قاذاادعت المرأة مهر المثل أوأقل منه قالنول قولماوان ادعى الزوج مهر المثل أوأ كثر فالنول قوله وبهذا قال أبو حنيفة وهو الذي ذكره الحرقي وعن الحسن والنخي وحادين أبي سلمان وأبي عبيد نحوه

﴿ مسئلة ﴾ (فان ادعى أقل منه وادعت أكثر منه رد اليه بلا بمين عند القاضي في الاحوال كلها لان الظاهر قول من يدعى مهر المثل فكان القول قوله قياسا على المنكر في سائر الدعاوى وعلى المودع إذا ادعى النلف أوالرد، وقال أبو الحطاب تجب اليمين لأنه اختلاف فما يجوز بذله فتشرع فيه اليمين كسائر الدعاوي في الاموال ، رقال القاضي لا تشرع اليمين في الاحوال كالها لانها دعوى في النَّـكَاح، والأولى أن يتحالفا فان ما يقوله كل واحد منها محتمل الصحة فلا يمدل عنه الا بيمين كسائر الدعادي، ولانها تساويا في عدم الظهور فيشرع التحالف؟ لو اختلف المنبايعان وهذا قول أبي حنيفة وقال الشافي يتحالفان ، فان حلف أحدها و نكل الآخر ثبت ما قا، وان حلفا وجب مهر المثل وبه قال الثوري قياسًا على المتبايمين إذا اختلفا فيالنمن وقال مالك أن كان الإختلاف قبل الدخول تعالمًا وفسيخ النكاح وأن كان بعده فالتول قول الزوج وبناه على أصله في المبيع فاله يغرض

يتمكن من قطعه وفسخه وإمساكه وليس الى الولي منه شي. ولان الله تعالى قال (وأن تعفو أقرب التقوى) والعفو الذي هو أقرب الى التقوى هو عفو الزوج عن حقه ، أما عنو الولي عن مالى المرأة فليس هو أقرب الى التقوى ولا يمتنع العدول عن خطاب الحاضر الى خطاب الغائب كقوله تعالى (حتى اذا كنم وكسائر الاوليا، ولا يمتنع العدول عن خطاب الحاضر الى خطاب الغائب كقوله تعالى (حتى اذا كنم في الفلك وجربن بهم بريح طيبة) وقال تعلى (قل اطيموا الله وأطيموا الرسول قان تولوا فاتما عليه ماحل وعليكم ماحلم) فعلى هذا متى طلق الزوج قبل الدخول تنصف المهر ببنها قان عفا الزوج لماعن النصف الذي له كمل لها الصداق جيمه وإن عفت المرأة عن النصف الذي الما منه وتركت له عفوه لانه ليس له التصرف في ماله بهبة ولا إسقاط ولا يصح عفوالولي عن صداق الزوج آباكان أوغيره عفوه لانه ليس له التصرف في ماله بهبة ولا إسقاط ولا يصح عفوالولي عن صداق الزوج آباكان أوغيره بكر قبل أن يدخل بها فعفا أبوها أو زوجها ما أرى عفو الاب الاجائزا قال ابو حفص ما أرى ما نقله ابن منصور اذا طاق امرأنه وهي عند ابن منصور اذا طاق امرأنه وهي عندا أن يدخل بها فعفا أبوها أو زوجها ما أرى عفو الاب الاجائزا قال ابو حفص ما أرى ما نقله ابن منصور الا قولا لابي عبدا في قديماء وظاهر قول أبي حفص أن المسئلة رواية واحدة وأن ابا عبدا في دولا اعتاق عبيده ولا تصرفه له الا يما فيه مصلحته ولاحظ الما في هدف الاسقاط فلا يصح على المسئلة رولا اعتاق عبيده ولا تصرفه له الا يما فيه مصلحته ولاحظ الما في هدف الاسقاط فلا يصح

في التحالف قبل النبض أو بعده لانها اذا سلمت نفسها بندير اشهاد فقد رضيت بامانته عواجه قول من لا يرى انتحالف أنه عقد لاينفسخ بالتحالف فلا يشرع فيه كالعفو عن دم العمد ولان القول بالتحالف يفضي إلى ايجاب أكثر مجما يدعيه أو أقل محما يقر لهما به فانها اذا كان مهر مثلها مائة فادعت تمانين وقال هو بل هو خسون أوجب لها عشر بن يتفقان على أنهانير واجبة ولو ادعت مائنين وقال هو بل مائة وخسون ونهر مثلها مائة نقد أسقط خمسين يتفقان على وجوبها ولان مهر المثل أن لم يوافق دعرى أحدها لم يجز ايجاب لاتفاقهما على أنه غير ما أوجبه العقد وان وافق قول أحدهما فلا حاجة في أيجابه الى يهن من ينفيه لانها لا تؤثر في ايجابه عوفارق البيم فانه ينفسخ بالتحالف ويرجع كل واحد منها في مالهءوما ادعاه مائك من أنها استأمنته لا يصح فانها لم يمنها ولو كان أمينا لها لوجب أن تدكون أمينة حين لم يشهد عليها على أنه لا يلزم من الاختلاف عدم الاشهاد لانه قد يكون بينها بهذة فيموت أو يغيب أو يندى الشهادة . اذا ثبت هذا ف كل من قلنا القول قوله فهوم عينه لا نه اختلاف فيما يجوز بذله فتشرع فيه لمين كسائر الدعاد ي لماذكر نامن الحديث

﴿ مسئلة ﴾ (وان قال زوجتك على هذا العبد قالت بل على هذه الامة خرج على الروايتين) قان كانت قيمة العبد مهر الذل أو أكثر وقيمة الامة فوق ذك حاف الزوج ووجب لهاقيمة العبد لان توله بوانق الظاهر ولا يجب عين العبد اللا يدخل في ماكما ما تنكره، وإن كانت قيمة الامة مهر وإن قلنا برواية ابن منصور لم يصح الا بخمس شرائط: أن يكون أبا لانه الذي بلي مالها ولايتهم عليها (الثاني)أن تكون صغيرة ليكون صغيرة ليكون وليا على مالها فان السكبيرة تلي مال نفسها (الثالث) أن تكون بكرا لتكون غير مبتذلة ولانه لا يملك تزويج الثيب إن كانت منيرة نلاتكون ولايته عليها نامة (الرابع) أن تكون مطلقة لانها قبل الطلاق مرضة لا تلاف البضم (الخامس) أن تكون قبل الدخول لان ما بعده قد أنك البضم فلا يعفو عن بدل متلف ومذهب الشافعي على نحومن هذا الا أنه بجمل الجد كالاب

(فصل) ولو بانت امرأة الصغير أو السفيه أو المجنون على وجه يسقط صداقها عنهم مال أن تفعل المرأته ما ينفسخ به نكاحها من رضاع من ينفسخ نكاحها برضاعه أوردة أو بصفة الحلاق من السفيه أو رضاع من أجنبية لمن ينفسخ نكاحها برضاعه أو نحو ذلك لم يكن لولبهم العفو عن شيء من الصداق رواية واحدة عو كذلك لا مجوز عند الشافعي قولا واحدا والفرق بيهم وبين السفير أن ولبها أكسبها المهر بتزويجها وههنا لم يكسبه شيئا أعا رجم المهر اليه بالفرقة

(فصل) واذا عنت المرآذ عن صدائها الذي الها على زوجها أو عن بعضه او وهبته له بعد قبضه وهي جائزة الامر في مالها جاز ذلك وصح ولا نعلم فيه خلافا لقول الله تعالى زالا أن يعنون) يعني الزوجات وقال تعالى إفان طبن الم عن شيء منه نفسا فكلوه هنيئا مريئا ، قال أحمد في رواية المروذي ايس شيء قال الله تعالى (فكلوه هنيئا مريئا) مهاه غير المهر تهبه المرأة الزوج وقال علقمة لامرأته هيشي لي من الهنيء المريء يعنى من صداقها ، وهل لها الرجوع فيارهبت زوجها ? فيه عن احمد روايتان واختلاف بين أهل العلم ذكرناه فيا مضى

المثل أو أقل وقيمة العبد أقل من ذلك فالقول قول الزوجة مع يمينها وهل تجب الامة أو قيمتها ؟ فيه وجهان (أحدها) تجب عينها لانا قبلنا قولها في القدر فكذلك في العين فأوجبناه وليس في ذلك أدخال ما تنكره في ملكها (والثاني) بجب لها قيمتها لان قولها أعا وافق الظاهر في القدر لا في الهين فأوجبنا لها ما وافق الظاهر فيه ، وإن كان كل واحد منها قدر ، هر المثل أو كان العبد أقل من مهر المثل والامة أكثر منه وجب مهر المثل بالتحالف وظاهر قول القاضي ومن وافقه أن البين لا تشرع في هذا كله والله أعلم أو فصل) إذا أنكر الزوح صداق امرأته وادعت ذلك عليه فالقول قولها فيما يوافق مهر مثلها سواء ادعى أنه وفاها أو أبرأته منه أو قال لا تستحق علي شيئًا وسواء في ذلك ماقبل الدخول وبعده وبه قال سعيد بن جبير والشعبي وابن شبرمة وابن أبي ليلي والثوري والشافعي واسحاق وأصحاب الرأي ، وحكي عن الفقهاء السبعة أنهم قالوا إن كان بعد الوقة فالقول قول الزوج والدخول بالمرأة يقطع الصداق وبه قال مالك قال أصحابه اعا قال ذلك اذا كانت العادة تعجيل الصداق كماكان بالمدينة أوكان الخلاف فيما تعجل منه في العادة لأنها لا نسط في العادة لأنها المائه الله نفسها في العادة الا بقبضه فكان الظاهر معه

ولنا قول النبي ﷺ « الميين على المدعى عليه » ولانه ادعى تسليم الحق الذي عليه فلم يقبل بنبير بينة كما لو ادعى تسليم الثمن أوكما قبل الدخول (فصل) إذا طلقت قبل الدخول وتنصف المهر بينها لم يخل من أن يكون دينا أوعينا فان كان دينا لم يخل إما أن يكون دينا في ذمة الزوج لم بسلمه اليها أوفي ذمنها بأن تكون قد قبضته وتصرفت فيه أو تلف في يدها وأبهما كان فان الذي له الدين أن بعفو عن حقه منه بأن يقول عفوت عن حقي من الصداق أو أسقطته أو أبرأتك منه أو ملكتك إياه أو وهبتك أو أحالتك منه أو انت منه في حل أو تركته فك وأي ذلك قال سقط به المهر وبري، منه الآخر ، وان لم يقبله لانه إسقاط حق نلم يفتقر الى قبول كاسقاط القصاص والشفعة والعتق والعالاق والذلك صح إبراء الميت مع عدم القبول منه ولو رد ذلك لم يرتد وبري، منه لماذ كرناه ، وان أحب العفو من الصداق في ذمته لم يصح العفو لانه إن كان في ذمة الزوج فقد سقط عنه بالطلاق ، وان كان في ذمة الزوج قلا بثبت في ذمتها إلا النصف كان في ذمة الزوج ، وأما النصف الذي لما فهو حقها تصرفت فيه الم يثبت في ذمتها أبرا المنطق الذي هم أو أما النصف الذي الما يتجدد ملك الزوج النصف بطلاقه فلا يثبت في ذمها غير الخيم كان ملكا لما تصرفت فيه ، وأما وساحبه فأنه يجدد له همة مبتدأة ، وأما إن كان الصداق عينا في يد أحدها فعنا الذي هو في يده للآخر فهو همة له تصح بانظالهذو والهمة والعليك ولا تصح بانظ الابراء أحدها فعنا الذي هو في يده للآخر فهو همة له تصح بانظالهذو والهمة والعليك ولا تصح بانظ الابراء أحدها فعنا الذي هو في يده للآخر فهو همة له تصح بانظالهذو والمهة والعليك ولا تصح بانظ الابراء أحدها فعنا الذي هو في يده للآخر فهو الم يفتقر إلى القبض فيه ان كان المرهرب مما يفتقر إلى القبض

(فصل) فان دفع اليها الفا ثم اختلفا فقال دفعتها اليك صداقا وقالت بل هبة فان اختلفا ببينة فقالت قصدت الهبة فقال بل قصدت دفع الصداق فالقول قول الزوج بفسير يمين لانه اعلم ببينته ولا تطلع المرأة عليها، وأن اختلفا في لفظه فقالت قد قلت هذي هبة أر هدية فأنكرها فالقول قوله مع يمينه لايها تدعي عليه عقدا على ملسكة وهو ينكره فأشبه ما لو ادعت عليه بيع ملك لها لمكن ان كان المدفوع من غير جنس الواجب عليه كأن أصدقها دراهم فدفع اليها عرضا ثم اختلفا وحف أنه دفع اليها ذلك من صداقها فللمرأة رد الموض ومطالبته بصداقها قال أحمد في رواية الفضل بن زياد في رجل تزوج امرأة على صداق الف فبعث اليها بقيمته متاعا وثيابا ولم يخبرهم أنه من الصداق فلما دخل سألته الصداق فقالت المرأة صداقي دراهم ترد الثياب والمتاع وترجع اليه بصداقها ، نهذه الرواية إذا لم يخبرهم أنه صداق، فأما اذا ادعى أنها احتسبت به من الصداق وادعت المرأة أنه قال هي هبة فينبني أن يحلف كل واحد منها ويتراجعان احتسبت به من الصداق وادعت المرأة أنه قال هي هبة فينبني أن يحلف كل واحد منها ويتراجعان على لم احد منها وحكي عن مالك أنه ان كان مما جرت العادة بهديته كالثوب والخاتم فالقول قوله الان الظاهر مها والا فالقول قوله

ولنا أنج اختلفا في صفة انتقال ملك فكان الفول قول المالك كما لوقال أودعتك هذه المين قالت بل وهيتنيها .

(فصل) إذا أصدق امرأله عينا فوهبها له ثم طلفها قبل الدخول بها فمن احمد فيه روايتان (إحداها) يرجم عليها بنصف قيمتها وهو اختيار أبي بكر وأحد أولي الشاني لأنها عادت الى الزوج بقد مستأنف فلأمنع استحقاقها بالطلاق كالرعادت إليه بالبيم أوره بنهالاً جنبي تموهبها له اوالرواية الثانية) لا يرجع عليها وعو قول مالك والمزنى وأحد قولي الشاني وهو قول أبي منينة إلا أن تربد المين أوتنقص ثم تهمها له لان الصداق عاد اليه ولو لم تهبه لم يرجم بشي. وعقد الهبة لا يقنفي ضمانًا ولان نصف الصداق تعجل له بالهبة فان كان الصداق دينا فابرأته منه فان قلنا لابرجم ثم فهرنا أولى ، وان قلنا يرجم ثم خرجهمنا وجهان (أحدهما)لابرجم لان الابرا. إسقاط حق وليس بتمليك كتمليك الاعيان ولهذا لايفتقر الى قبول . ولو شهد شاهدان على رجل بدين قابراً. مستحقه ثم رجمالشاهدان لم يغرما شيئًا ولو كان قبضه منه تم وهبه له ثم رجع الشاهدان غرماً , وانثاني) برجع لأنه عاداليه بغير الطلاق فهو كالمين ، والابرا. يمنزلة الهبة ولهذا يصح بلفظها ، وان قبضت الدَّين منه ثم وهبته له ثم طانها فهو كهبة العين لأنه تعين بقبضه ، وقال أبو حنيفة يرجع ههذا لأن الصداق قد استوفته كله ثم تصرفت فيه فوجب الرجوع عليها كما لو وهبته أجنبيا ، وبحتمل أن لارجع لانه عاد اليه ما أصدقها فأشبه مالو كان عينا فنبضها ثم وهبتها أو وهبته العين أو أبراته من ألدين ثم فسخت النكاح

(فصل) فان مات الزوجان فاختلفت ورثتهاقامورثة كلواحدمنهما مقامهالاأن من محلف منهم على الاثبات بجلف على البتومن بحلف على النفي بحلف على نفي العلم لانه بحلف على نفي فعل الغير وبه قال الشافعي وقال أبوحنيفة ان مات أحدالزوجين فكذلك وان مات الزوجان فادعى ورثة المرأةالتسمية وأنكرها ورثة الزوج جملة لم يحكم عليهم بديء قال أصحابه إنها قال ذلك إدا تقادم العهد لانه تعذر الرجوع إلى مهر المثللانه تعتبر فيه الصفات والاوقات وقال محمد بن الحسن يقضي بمهر المشال وقال زفر بعشرة دراهم لانه أقل الصداق.

ولنا اأن مااختلف فيه المتعاقدان فام ورثنهما مقامها كالمتبايعين وما ذكروه ليس بصحيح لان الحق لايسقط لنقادم العهد ولا يتعذر الرجوع في ذلك كقيم سائر المتلفات

(فصل) فان اختلف الزوج وأبو الصغيرة والمجنونة فام الاب مقام الزوجة في اليمين لانه محلف على فعل نفسه ولان قوله مقبول فيا اعترف به من الصداق فسمعت عينه كالزوجة فان لم يحلف حتى بلغت وعقلت فالبمين عليها دونه لان الحق لها وانها يحلف هو لتعذر البمين من جهتها فاذا أمكن في حقها صارت اليمين عليها كالوصي إذا بلغ الاطفال قبل يمينه فيما يحلف فيه فأما في البكر البالغة العاقلة فلا تسمَع مخالفة الآب لان قولمًا مقبول في الصداق والحق لها دونه وأما سائر الاولياء فليس لهم تَزويج صفيرة إلا على رواية في بنت تسع وليس لهم أن يزوجوا بدون مهر المثل ولو زوجوها (الجزء الثامن) (المغنيوالشرحالكبير) (10)

بغمل من جهنها كاسلامها أو ردتها أو ارضاعها لمن ينفسخ نكامها برضاعه في الرجوع بجميع الصداق عليها روايتان كا في الرجوع بالنصف سواء

(فصل) وان أصدقها عبداً فوهبته نصفه ثم طلقها قبل الدخول انبنى ذلك طىالروايتين فانقلنا اذا وهبته السكل لم يرجع بثي، رجع ههذا في ربعه ، وعلى الرواية الاخرى برجع في النصف الباقي كله لأنه وجده بعينه وبهذا قال ابر يوسف ومحد والمزني ، وقال أبو حنيفة لابرجم بشي، لانالنصف حصل في يده فقد استعجل حته ، وقال الشاني في أحد أقواله كنولنا (واشاني) له نصف النصف الباقي وضف قيمة الوهوب والثالث يتخير بين هذا وبين الرجوع بقيمة النصف

ولنا أنه وجد نصف ماأصدقها بمينه فأشبه مالو لم نهبه شيئا

(قصل) فان خالم امرآه بنصف صداقها قبل دخرة بهاصحوصار الصداق كه فنصفه بالطلاق و نصفه بالخلم و يحتمل أن يصير له ثلاثه أرباعه لأنه إذا خالمها بنصفه مع علمه أن النصف يسقط عنه صار مخالما بنصف النصف النصف الذي يبقى لها فيصير له النصف بالطلاق والربع بالحلم وإن خالمها بمثل نصف الصداق في ذمتها له من عرض الحلم ولو الصداق في ذمتها له من عرض الحلم ولو قالت له الخلمي على من صداقي ففعل صحوبري من جيم الصداق و كذلك إن قالت الحلمني على أن لا تبعة عليك في المهر صح وسقط جميعه عنه ، وان خالعته بمثل جميم الصداق في ذمتها صح و يرجع عليها بنصفه لانه يسقط نصف بالطلاق يبقى له عليها بنصفه لانه يسقط نصف بالطلاق يبقى له عليها

بدون مهر المثل ثبت مهر المثل من غير يمين فأن ادعى أنه زوجها بأكثر من مهر مثاها فالجين على الزوج لان القول قوله في قدر مهر المثل

(فصل) إذا أنكر الزوج تسمية الصداق وادعى أنه تزوجها بغير صداق فان كان بعد الدخول نظرنا فان ادعت المرأة مهر المثل أو دونه وجب من غير يمين لأنها لو صدقته في ذلك لوجب مهر المثل فلا فائدة في الاختلاف وإن ادعت أقل من مهر المثل فهي مقرة بنقصها عما يجب لها بدعوى الزوج فيجب ان يقبل قولها بغير يمين وان ادعت أكثر من مهر المثل لزمته اليمين على نفي ذلك ويجب لها مهر المشل وإن كان اختلافها قبل الدخول انبني على الروايتين فيما إذا اختلافها قبد الصداق فان قلنا القول قول من يدعي مهر المثل قبل قولما ما ادعت مهر المثل هذا إذا طلقها وإن لم يطلقها فرض لها مهر المثل على الروايتين وكل من قولها المتول قوله فعليه المهن .

(مسئلة) (وإن اختلفا في قبض الصداق فالقول قولها مع بمينها إذا لم تكن بينة) لان الاصل عدمه وإن اختلفا فيما يستقر به فالقول قوله لانه منكر والقول قول المنكر

ولات الاصل عدمه.

النصف ، وأن خالمته بصداقها كله فكذلك في أحد الوجهين وفي الآخر لايرجم عليها بشيء لانه لما خالعها بهمهمه ممامه بسقوط نصفه بالطلاق كان عالها لهابنصفه ويسقط عنه بالطلاق تصفه ولايبقي لهاشيء (فصل) وإذا أبرأت المفرضة من المهر صح قبل الدخول و بعده وسوا. في ذلك مفرضة البضم ومفوضة المهر وكذلك من سمى لما مهر فاسد كَالْحَرْ والحِبهول لان المهر واحب. فيهذه المواضع وأعاً جهل قدره والبراءة من الحبهول صحيحة لانها إسقاط فصحت في المجهول كالطلاق، وقال الشافي : لانصح البراءة في شي. من هذا لان المفرضة لم بجب لها مهر فلا يصح الابراء بما لم يجب وغيرها مهرها مجهول والبراءة مرح المجهول لا تصح الا أن تقول أبرأتك من درهم الى الف نيهراً من مهرها اذا كان دون الالف وقد دلانا على وجربه فيها مضى فيصح الابرا، منه كا لو قالت أرأتك من درهم الى الف ، واذا أبرأت المفوضة ثم طلفت قبل الدخول فان قلنا لا يرجم الى المسمى أما لم يرجم ههنـــا ، وإن قلنا يرجع ثم احتمال أن لا يرجع ههنا لان المهر كله سقط بالطلاق ووجبت المتعة بالطلاق ابتداء، ويحتمل أن يرجع لانه عاد اليه مهرها بسبب غير الطلاق وبكم يرجم ? بحتمل أن يرجع بنصف مهر المثل لانه الذي وجب بالعتد قبو كنصف المفروض وبحتملأن يرجع بنصف المتعة لانها التي تجب بالطلاق فأشهت المسمى

(فصل) وأن أبرأته المفوضة من نصف صداقها ثم طلقها قبل الدخول فلا متعة لها لإن المتعة قائمة

[﴿] مَسْئُلَةً ﴾ ﴿ وَانْ تَزُوجُهَا عَلَى صِدَاتَهِنَ مِنْ وَعَلَانِيةً أَخَذَ بِالْعَلَانِيةِ وَانْ كَانَ انعَقَد بِالسِّرْ فِي ظاهر كلام الخرقي وقال القاضي ان تصادقا على السر لم يكن لها غيره)

ظاهر كلام أحد أنه يؤخذ بالبكانية على ما رواه الاثرم وهو قول الشعبي وابن أبي لبلي والثوري وأبي عبيد وقال القاضي الواجب ١١ و الذي العقد به النكاح سر أكان أوعلانية وحمل كلام أحمدو الحرقي على أن المرأة إنفر بنكاح السر فثبت مهر العلالية لأنه الذي انعقد به النكاح وهذا قول سعيد بن عبد العزيز وأبي حنيفة والاوزاعي والشاني ونحره عن شريح والحسن والزهري والح-كم ين عنيبة ومالك واسحاق لان الملانية ليس بمقد ولا يتعلق به وجوب شيء ووجه قول الخرقي أنه ان كان مهر السر أكثر من الملانية وحب مهر السير لانه وجب عليه بعقده ولم تسقطه العلانية فنفي وجوبه قاما أن أتفقا على أن، المرر الف وأنهما يعقدان العقد بألهين تجملا ففهلا ذلك فالهر الفان لانها تسمية محجيحة في عقد صحيح فوجب كما لو لم يتقدمها انفاق على خلافها وهذا أيضاً قول الفاضي ومذهب الشافعي ولا فرق فها ذكرناه بين أن يكون السر من جنس العلانية نحو أن يكون السرالفا والعلانية النين أو يكونا من جنسين مثل أن يكرن السر مائة درهم والعلانية مائة دينار إذا قلنا ان الواجب مهر العلانية فيستحب للمرأة أن تني الزوج بما وعدت به وشرطته من أنها لا تأخذ إلا مهر السر قال أحمد في رواية ابن منصور إذا زُّوج امْرَأَةٌ في السر بمهر وأعلنوا بمهر ينبغي لهمأن يفوا ويؤخذ بالعلانية فاستحب الوقاء

مقام نصف الصداق وقد أبرأت منه نصار كالو قبض: .. ه ، وبحتمل أن يجب لها نصف المتعة إذا قلنا ان الزوج لا يرجم عليها بشي. إذا أبرأت من جميع صداقها

(فصل) ولو باع رجلاً عبداً بمائة فأبراً البائم من الثمن أو قبضه ثم وهبه اياه ثم وجد المشتري بالعبد عبدا فهل له رد المبيم والمطالبة بالثمن أو أخذ ارش العيب مع المساكه ٤ على وجهين بناه على الروايتين في الصداق إذا وهبته المرأة لزوجها ثم طلقها قبل الدخول وان كانت بحالها فوهب المشتري العبد المبائم ثم أفلس المشتري والثمن في ذعه فلهائم أن يضرب بالثمن مع الغرماه وجها واحدا الان الثمن ما عاد الى البائم منه شيء واذاك كان يجب أداؤه اليه قبدل الفلس مخلاف التي قبلها ولو كان عبداً ثم أسقط عنه مال الكتابة بري، وعتق ولم يرجم على سيده بالقدر الذي كان بجب على السيد أن يؤنيه اياه وكذاك لو أسقط عنه القدر الذي يازمه إيتاؤه اياه واستوفى الباقي لم يلزمه أن يؤنيه شيئا الان المقاط عنه يقوم مقام الايناء وخرجه بعض أصحابنا على وجهين بناه على الروايتين في الصداق ولا يصح لان المرأة أسقطت الصداق الواجب لها قبل وجود سبب استحقاق الزوج عليها نصفه وهمنا أسقط السيد عن المكاتب ما وجد سبب ايتأه اياه فكان اسقاطه مقام ايتائه ، ولهذا لو قبضه السيد منه المائم يرجم بشي، ولوة بضت المراق الا بسليمه الى من يتسلم مالها قان كانت رشيدة لم يبرأ (فصل) ولا يبرأ الزوج من الصداق الا بسليمه الى من يتسلم مالها قان كانت رشيدة لم يبرأ

بالشرط لبلا محصل منهم غرور ولان النبي وَ الله الله المؤمنون على شروطهم، وعلى قول القاضي إذا ادعى الزوج عقداً في السر انعقد به النكاح فيه مهر قلبل فصدقته المرأة فليس لهاسواه وان أكذبته فالقول قرلها لانها منكرة .

(مسئلة) (وان قال هو عقد واحد أسررته ثم أظهر تا وقالت بل هوعقدان فالقول قولها مع بمينها لان الظاهر أن الثاني عقد صحيح فيد حكماً كالاول ولان المهر في العقد الثاني ان كان دخل بهاو نصف المهر في العقد الاول ان ادعى سقوط نصفه بالطلاق قبل الدخول وان أصر على الانكار سئلت المرأة فان ادعت أنه دخل بها في الذكاح الاول ثم طافها طلاقا بائنا ثم نكحها نكاحا ثانيا حلفت على ذلك واستحتت وان أقرت بما يسقط نصف المهر أو جميعه لزمها ما اقرت به

(فصل) اذا خلا الرجل بامرأنه بعد العقد الصحيح استقر عليه مهرها ووجبت عليها العدة وان لم يطأ روي ذلك عن الحلفاء الراشدين وزيد وابن عمر رضي الله عنهم وب قال علي بن الحسين وعروة وعطا، والزهري والاوزاعي واسحاق وأصحاب الرأي وهو قول أصحاب الشافى القديم قال شربح والشعبي وطاوس وابن سبرين والشافي في الجديد لايستقر إلا بالوط، وحكي ذلك عن أحمد فري عنه يعقوب بن بختان أنه قال ذلك عن ابن مسعود وابن عباس رضي الله عنهم وروي ذلك عن أحمد فري عنه يعقوب بن بختان أنه قال إذا اصدقته المرأة أنه لم يطأها لم يكل لها الصداق وعليها العدة وذلك لقول الله تعالى (وإن طلقتموهن

الا بالتسليم اليها أو الى وكيلها ولا يبرأ بالتسليم الى أبيها ولا الى غيره بكراً كانت أو ثيبا ، قال أحد اذا أخذ مهر أبنة وأنكرت فذاك لها نرجم على زوجها بالمهر ويرجم الزوج على أبها ، فقيل له أليس قال النبي وتعليله أنت رمالك لابيك ، في قال نعم و اكن هذا لم يأخذ منها أما أخذ من زوجها ، وهذا مذهب الشافي ، وقال أبو حنيفة له قبض صداق البكر دون الثبب لان ذلك العادة ولان البكر تستحى فقام أبوها مقامها كافام مقامها في تزويجها

ولنا انها رشيدة فلم يكن لغيرها قبض صداقها كالثيب أو عوض ملكته وهي رشيدة فلم يكن لغيرها قبضه بغير اذنها كثمن مبيعها وأجر دارها ءران كانت غير رشيدة سلمه الى وليهافي مالها من أبها أو وصيه أو الحاكم لانه منجلة أموالها فهو كثمن مبيعها وأجر دارها

(مسئلة) قال (وليس عليه دفع نفقة زوجته اذا كان مثلها لا يوطأ أو منع منها بنير عذر فان كان المنع من قبله لزمته النفقة)

وجملة ذلك أن المرأة 'ذا كانت لايوطأ مثلها لصغرها فطلب وليها تسليمها والا فاق عليهالم بجب ذلك على الزوج لان النفقة في مقابلة الاستمتاع ولهذا تسقط بالنشوز وهذه لا يمكنه الاستمتاع بهاوان كانت كبيرة فحنعته نفسها أو منعها أولياؤها فلا نفقة لها أيضا لأنها في معني الناشز لسكونها لم تسسلم

من قبل أن تمسوهن وقد فرضم لهن فريضة فنصف ما فرضم) وهـذه قد طلقها قبل أن بمسها وقال الله تمالى (وكيف تأخذونه وقد أفضى بعضكم إلى بعض?) والافضاء الجاع ، ولأنها مطلقة لم تمس أشبهت ما لم يخل بها .

ولنا أجماع الصحابة فروى الامام أحمد والاثرم باسنادها عن زرارة بن أوفى قال: قضى الخلفاء الراشدون المهديون آن من أغلق باباً أو أرخى سـتراً فقد وجب المهر ووجبت العدة . ورواه أيضاً عن الاحنف عن عمر وعلي وعن سعيد بن المسيب وعن سعيد بن ثابت : عليها العدة ولها الصداق كاملا . وهذه قضايا اشهرت ولم يخالفهم أحد في عصرهم فكان اجماعاً ، وما رواه عن ابن عباس: لا يصح ، قال أحمد يرويه ايث وليس بالقوي وقد رواه حنظاة خلاف مارواه ليث وحنظاة أقوى من ليث وحديث ابن مسعود منقطع قاله ابن المنذر ولان التسليم المستحق وجداً من جهما فيستقر به البدل كالو وطنها أو كما لو أجرت دارها أو سلمتها أو باعتها ، وأما قوله تعالى (من تمبل أن تمسوهن) فقد حكى عن المراء أنه قال الافضاء الحاوة بدليل ماذكرناه ، وأما قوله (وقداً نضى بعضكم إلى بعض) فقد حكى عن الفراء أنه قال الافضاء الحاوة دخل بها أو لم بدخللان الافضاء مأخوذ من الفضاء وهو الحالي فكا نه قال وقد خلا بعضكم الى بعض

(فَصَالَ) وَحَجَمَ الحَاوة حَجَمَ الوط. في تَكَيْل المهر ووجوب العدة وتحريم أختبها وأربع سواها اذا

الواجب عليها فلا بجب تسليم ماني مقابلته من الانفاق وكلموضع ازمته النفقة لزمه تسليم الصداق اذا طواب به فاما الموضع الذي لا تلزمه نفقتها فيه كالصغير والمانعة نفسها فقال أبو عبدالله بن حامد يجب تسليم الصداق وهو قول الشافعي لان المهر في مقابلة ملك البضع وقد ملكه بخلاف النفقة فأنها في مقابلة التمكين ورد قوم هذا وقالوا المهر قد ملكته في مقابلة ماملكه من بضعها فليس لها المطالبة بالاستيفاء الا عند إمكان الزوج استيفاء العوض

(فصل) وامكان الوطء في الصغيرة معتبر محالها واحمالها لذاك قاله الفاضي وذكر انهن مخدان فقد تكون صغيرة السن تصابح وكبيرة لاتصابح وحده احمد بسم سنين فقال في رواية أبي الحارث في الصغيرة يطلبها زوجها: فان أبى عليها تسم سنين دفعت اليه اليس لهم أن مجبسوها بعد القسم وذهب في ذلك الى ان النبي وسيائي بنى بعائشة وهي ابنة تسم قال القاضي وهذا عندي ايس على طريق التحديد وانما ذكره لان الفالب أن ابنة تسم يتمكن من الاستمتاع بها فهتى كانت لاتصلح الوطء لم يجبعل أهلها تسليمها اليه وان ذكر أنه محضنها ويربيها وله من مخدمها لانه لا علك الاستمتاع بها وليست له عمل ولا يؤمن شرة نفسه الى واقعتها فيفضها أو يتناها وان طلب أهمها دفعها اليه فامتنع فلا ذلك ولاتلزمه نفذتها لانه لا عكن من استيفا حقه منها وإن كانت كبيرة إلا أنها مريضة مرضام جو الزوال لم يلزمها تسليم نفسها قبل برئها لانهمانع مرجو الزوال فهو كالصغر ولان العادة لم تجر بزف المريضة المي ذوجها تسليم نفسها قبل برئها لانهمانع مرجو الزوال فهو كالصغر ولان العادة لم تجر بزف المريضة المي ذوجها تسليم نفسها قبل برئها لانهمانع مرجو الزوال فهو كالصغر ولان العادة لم تجر بزف المريضة المي ذوجها تسليم نفسها قبل برئها لانهمانع مرجو الزوال فهو كالصغر ولان العادة لم تجر بزف المريضة المي نوجها في المنابع مرجو الزوال فهو كالصغر ولان العادة الم تجر بزف المريضة المي نوبها والمنابع مرجو الزوال فهو كالصغر ولان العادة الم تجر بزف المريضة المي نوبه المي المنابع مرجو الزوال فهو كالصغر ولان العادة الم تجر بزف المريضة المي نوبه المنابع مرجو الزوال فهو كالمنابع مرجو الزوال فه كالمنابع مرجو الزوال فهو كالمها والمنابع مرجو الزوال فه كالمنابع مرجو الزوال فه يوبه المنابع مرجو الزوال فهو كالمنابع مرجو الزوال فهو كالمنابع مرجو الزوال فهو كالمنابع مرجو الزوال فهو كالمنابع مرجو الزوال فه وكالمنابع مرجو الزوال فهو كالمنابع كالمربع المربع الربية المربع المربع الزوال فهو كالمربع الزوال المربع المربع الربع المربع المربع المربع المربع الربع المربع المربع الربع المربع المربع الربع المربع ا

طلقها حتى تنقضي عدتها وثبوت الرجعة له عليها في عدتها ، وقال الثوري وأبو حنيفة لارجعة له عليها اذا أقر أنه لم يصمها

ولنا قول الله تعالى (و بعولنهن أحق بردهن في ذلك) ولانها معتدة من نكاح صحيح لم ينفسخ نكاحها ولا كل عدد طلاقها ولا طاقها بعوض فكان له عليها الرجعة كا لو أصابها ولها عليه نفقة العدة والسكنى لان ذلك لمن لزوجها عليها الرجعة و تفارق الخلوة الوط. في أنها لانتبت بها الاباحة الزوج المطالق ثلاثا لقول الذي ويَتَلِيَّنِهُ لامرأة رفاعة القرظي « أتريدين أن ترجعي الى رفاعة ? لا حتى تذوقي عسيلته ويذوق عسيلتك » ولا يثبت بها الاحصان لانه يعتبر لايجاب الحد والحدود تدرأ بالشبهات ولا يجب الفسل لانها ليست من موجبات الفسل اجماعا ولا يخرج بها من العنة لان العنة العجز عن الوط، فلا يزول إلا بحقيقته ولا تحصل بها الفيئة لانها الرجوع هما حلف عليه و أساحف على ترك الوط، ولان حق المرأة لا يحصل إلا بيقين الوط، ولا تفسد بهما العبادات ولا تجب بها الكفارة ، وأما تحريم الربية فعن أحد أنه محصل بالخلوة ، وقال القاضي وابن عقيد للا تحرم ، وحمل القاضي وأما تحريم الربية فعن أحد أنه محصل بالخلوة ، وقال القاضي وابن عقيد للا تحرم ، وحمل القاضي وأسمد على أمد على أمد على الدوايتين أنذلك بحرم والصحيح أنها لا تحرم المول الله تعالى (فان لم تكونوا دخلتم بهن) والدخول كناية عن الوط، والنص صريح في إباحتها بدونه فلا يجوز خلافه

والتسليم في العقد يجب على حسب العرف قان سلمت نفسها فتسلمها الزوج نعليه نفقها الان المرض عارض بعرض ويتكرر فيشق إسقاط النفقة به فجرى مجرى الحيض ولهذا لو مرضت بعد تسليمها لم تعبب عليه نفقتها وان المتنع من تسليمها فله ذلك ولا تلزمه نفقتها لأنه لما لم يجب تسليمها اليه لم يجب عليه تسلمها كالصفيرة ولان العادة لم تجر بتسليمها على هذه الدانة وقال القاضي يلزمه تسلمها وإن المتنع فعليه نفقتها لما ذكر فا من أنه عارض لا يحكن التحرز منه ويتكرر فأشبه الحيض فأما إن كان المرض غير مرجو الزوال لزم تسليمها الى الزوج اذا طلمها ولزمه تسلمها اذا عرضت عليه لانها ليست لها حالة يرجي زوال ذلك فيها فلو لم تسلم الما يند التزويج فائدة وله أن يستمتم بها قان كانت نضوة على موجو وعليه نفقتها ولا يتبت له خيار الفسخ لان هذه يمكن الاستمتاع بها لغيره وانما المتناع مادون الفرج وعليه نفقتها ولا يثبت له خيار الفسخ لان هذه يمكن الاستمتاع بها لغيره وانما المتناع مادون الفرج وعليه نفقتها ولا يثبت له خيار الفسخ لان هذه يمكن الاستمتاع بها لغيره وانما امتناع الاستمتاع على منه عادف المادة فأشبه المرض المرجو الزوال واحتمل وجوب التسليم لانه بزول قريبا لا يمنه منه الم المنه من الاستمتاع عادف المادة فأها حتى تعلم فعل قول القاضي يلزمه تسامها وانفقتها إن المنه منه منه من الاستمتاع على ماذكر فا ان لا يلزمه ذلك كارض المرجو الزوال

(فصل) وسواء في ذلك الحلوة بها وهما محرمان أو صائمان أو حائض أو سالمان من الوطء شرعي كالإحرام والصيام والحيض والدهاس أو حقيقي كالجب والعنة والرتق في المرأة فعنه أن الصداق يستة بكل حال وبه قال عطاء وابن أبي الجل واثرري لعموم ماذكرناه من الاجماع وقال عرفي العنين بؤجل سنة قان وطائها و إلا أخذت الصداق كالملا وفرق بينهما وعليها العدة ولان التسليم المستحق عليها قد وجد وانما لحيض والاحرام والرتق من غير جبتها فلا بؤثر في المهر كالا يؤثر في اسقاط انفقة ودوي أنه لا يكل الصداق وهو فول شر بح وأبي ثور لانه لم يتمكن من تسايمها الم يجب عليه مهرها كا لو منعت نفسها منه يحققه أن المنع من التمسليم لافرق بين كونه من أجنبي أو من العاقد كالاجارة ، وعنه واية ثالثة إن كانا صائمين صوم ومضان لم يكل الصداق وإن كان غيره كل

قال ابو داود سمعت احد وسئل عن رجل دخل على أهله وهما صائبان في غير شهر رمضان فأغلق الباب وأرخى السنر ? قال وجب الصداق ، قبل لاحد فشهر رمضان ؟ قال شهر رمضان خلاف لهذا ، قبل له فكان مسافراً في رمضان ? قال هذا ، فعل يعنى وجب الصداق وهذا يدل على أنه متى كان المانع منأ كداً كلاحرام رصرم رمضان لم يكدل الصداق ، وقال القاضي إن كان المانع لا يمنع دواي الوط ، كالجب والعندة والرتق والمرض والحيض والنفاس وجب الصداق ، وإن كان يمنع دوايسه كالاحرام وصيام الفرض فعلى روايتين ، وقال ابو حنيفة إن كان المانع من جهتها لم يستقر

(فصل) فان منعت نفسها حتى تنسلم صداقها وكان حالا فلها ذلك قال ابن المنذر وأجم كل من نحفظ عنه من أهل العلم أن المرأة أن أثنع من دخول لزوج علبها حتى يعطيها مهرها ، وأن قال الزوج لاأسلم البها الصداق حتى أتسلمها أجبر الزوج على تسليم الصداق أولا ثم تجبر هي على تسليم نفسها ومذهب الشافي في هذا على نحو مذهبه في البيم

ولنا أن في إجبارها على تسليم نفسها أولا خطر اتلاف البضع والامتناع من بذل الصداق فلا عكن الرجوع في البضع بخلاف البيم الذي بجبر على تسليمه قبل تسليم ثمنه ، فاذا تقررهذا فلهاالنفنة ما امتنعت اذلك ، وان كان معسراً بالصداق لان امتناعاً بحق ، وإن كان الصداق مؤجلا فليس لها منع نفسها قبل قبضه كالثمن المؤجل في البيم فان حل لما وقبل تبليم نفسها لم يكن لها منع نفسها أيضا لان التسليم قد وجب عليها واستقر قبل قبضه فل يكن لها أن تمتنع منه ، وإن كان بعضه حالا و بعضه مؤجلا فاها منع نفسها قبل قبض العاجل دون الآجل ، وان كان الدكل حالا فلها منع نفسها على ماذكر فا فان سلمت نفسها قبل قبض العاجل دون الآجل ، وان كان الدكل حالا فلها منع نفسها على ماذكر فا فان سلمت نفسها قبل قبضه ثم أرادت منع نفسها حتى تقبضه فقد توقف أحدون المواب فهاوذهب أبوعبدالله بن بعاقد أو اسحاق بن شاقلا الى أنها ليس لهاذلك وحوقول ما لك والشافي وأبي بو مف وعمد لان التسليم استقر به العوض برضى المسلم لم يكن لهاأن تمتنع منه بعدذلك كا لوسلم المبيم ، وذهب أبو عبدالله بن حامد الى أن لها ذلك وهو مذهب أبي حنية لانه تسليم كا لوسلم البائم المبيم ، وذهب أبو عبدالله بن حامد الى أن لها ذلك وهو مذهب أبي حنية لانه تسليم

الصداق ، وإن كان من جية صيام فرض أو إحرام لم يستر الصداق أيضا و ان كان حقا ادعنه كل الصداق لان المان من جيته وذلك لا ينم وجردا تسليم المستحق منها في كل حقه اكان الصفية نفقة امر أنه اذا أحلت اليه (فصل) فان خلابها وهي صغيرة لا يمكن وطؤه ما أو كانت كبرة فمنته نفسها أو كان أعمى فلم يعلم بدخولها عليه لم يكل صداقها نص عليه أحمد في المكفوف ينزوج المرأة فادخات عليه فأرخى المتر وأغلق الباب قان كان لا يعلم بدخولها عليه فلها نصف الصداق وأوما إلى أنها اذا نشزت عليه ومنعته نفسها لا يكل صداقها . وذكره أن حامد وذلك لانه لم يوجد المكين من جهتها فأشبه مالو لم يخل بها ، وكذلك لو خلابها وهو طامل لا يتمكن من الوط ، لم يكل الصداق لا نه في معنى الصدفيرة في عدم التمكن من الوط ، في من الوط ، ف

(فصل) فان استمتم بامرأنه بمباشرة فيا دون الفرج من غيرخلوة كافتهاة ونحوها فا نصوص عن احد انه يكل به الصداق قانه اذا أخذها فشها وقبض عليها من غير أن بخلو بها لها الصداق كاملا اذا فال منها شيئا لا يحل لفيره ، وقال في رواية بهنا اذا تزوج امرأة ونظر اليها وهي عريانة تفتسل أوجب عليه المهر ، ورواه عن ابراهيم اذا اطلع منها على ما يحرم على غيره فعليه المهرلانه في عاستمتاع فهو كافتية قال القاضي يحتمل أن هذا ينبني على ثبرت تحريم المصاهرة بذلك وفيه و روايتان فيكون في تكميل الصداق به وجهان :

بوجهه عايها عقد النكاح فملسكت أن تمتنع منه قبل قبض صداقها كالاول، فاما ان وطنها مكرهة لم بسقط به حقها من الامتناع لأنه حصل بنير رضامًا كالمبيع أذا أخذه المشتري من البائع كرها ، وأن أخذت المداق فوجدته معيها فلها منم نفسها حتى يبدله أو يعطيها أرشه لان صدائها صحيح ، وأن لم تعلم عيبه حتى سلمت نفسها خرج على الوجهين فها اذا سلمت نفدها قبل قبض صداقها ثم بدأ لها أن تمتنم وكل موضع قلنا لها الامتناع من تسليم نفه ما فاما الـ فر بغير اذن الزوج لأنه لم يثبت الزوج عليها حق الحبس فه ارت كن لازوج لها ولو بقى منه درهم كان كبقا، جميعه لان كل من ثبت له الحبس عجميم البدل ثيت له الحبس ببعضه كسائر الديون

(فصل) وان أعسر الزوج بالمهر الحال قبل الدخول فاما الفسخ لأنه تعذر الوصول الى عوض العقد قبل تسليم المموض فكان لها الفسخ كالو أعسر المشتري بالثمن قبل تسليم المبيع وان أعسر بعد الدخول فه لى وجهين مبنيين على منم نفسها قان قانا لهامنم نفسها بعد الدخول فلها الفسخ كا قبل الدخول، وان قلنا ليس لها منع نفسها فليس لها الفسيخ كما لو أفلس بدين لها آخر ، ولا مجوز الفسيخ الا محكم حاكم لأنه مجتهد فيه ﴿ مسئلة ﴾ قال ﴿ واذا تزوجها على صداقين سر وعلانية أخذ بالملانية ، وان كان السر قد انعقد به النكاح)

ظاهر كلام الحرقي أن الرجل أذا تزوج المرأة في السر بهر ثم عقد عليها في العلافية بمهر آخر أنه

(أحدهما) يكمل به الصداق لما روى الدارتطني عن محمد بن عبد الرحن عن ثوبان قال: قال رسول الله مَعَيْلِيِّةٍ ﴿ مَن كَشَفَ خَارِ أَرَأَةً وَنَظُرُ البُّهَا وَجَبِ الْمُدَاقَ دَخُلُ مِهَا أَوْ لَم يَدْخُلُ ﴾ ولانه مسيس فيدخل في قوله (من قبل أن عموهن) ولا نه استمتاع بامن ته فكمل به الصداق كالوطء، (والوجه الآخر) لايكال به الصداق ومو قول أكثر أمل العلم لان قول الله تعالى (تمدوهن) أنما أديد به في الظاهر الجاع رمقتنى قوله (وإن طانتموهن من قبل أن تمسوهن) أن لايكمل الصداق لفير من وطانها ولا تجب عليهـا العدة، ترك عمومه فيمن د :ل بركما للاجماع الوارد عن الصحابة فيبقى فيما سوأه على مقتضي العموم .

﴿ فَصَلَ ﴾ في الفوضة وهي على ضر ببن (تفويض البضم)رهو أن بزوج الاب ابنته البكر أوتأذن المرأة لوليها في تزويجها بغير مهر (وانثاني) تفريض المهر وهو أن يتزوجهــا على ماشا.ت أو شا. أو شاء أجنى فالنكاح صحيح وبجب مهر المثل.

يصح النكاح من غير تسمية صداق في قول عامة أهل العلم بدليل قوله تعالى (الاجناح عليكم إن طلقتم النساء مالم تمسوهن أو تفرضوا لهن فريضة)وروي عن ابن مسعود أنه سئل عن امرأة تزوجها رجل ولم يفرض لها صداقا ولم يدخل بهاحتي مات ? فقال ابن مسعود لها صداق نسائها لاوكس ولاشطط (الجزءالثامن) (11)(المغني وانشرح السكبير)

يؤخذ بالملانية وهذا ظاهر قول أحد في رواية الاثرم ، وهو قول الشمي وابن أبي ليلي والثوري وأبي عبيد ، وقال القاضي الواجب المهر الذي انعقد به النكاح سراً كان أو علانية وحل كلام احمد والحرق على أن المرأة لم تقر بكاح السر فيتبت ، العلانية لأنه الذي ثبت به الكاح وهــذا نول سميد بن عيدالمزيز وأبي حنيفة والاوزاعي والشاذي ونحوه عن شريح والحسن والزهري والحسكم بن عيينة ومالك واسحاق لان العلانية ليس بعقد ولا يتعلق له وجوب شيء، ووجه قول الخرقي أنه اذا عقد في الظاهر عقدا بمد عقد السر فقد وجد منه بذل الزائد على مهر السر فيجب ذلك عليه كا لو وَادْهَاءَلِيصِدَاقِهَا وَمَقْتَضَى مَاذَ كُونَا مِنَالَتِهَالِيلُ الْحَكَلَامُ الْخُرْقِ آنَهُ أَنْ كَانْ مَهر السر أَ كَثَرَمَنَ العَلَانِيةَ. وجب مهر السر لانه وجبعليه بمقده ولم تـقطه العلانية فبقي وجربه . فأ ا أن اتفنا على أن المهوالف وأنعها يمقدان العقدبأ ننين تجملا ففعلا ذلك فالمهر الفان لانها تسمية صحيحة فيعقد صحيح فوجبت كأ لولم يتقد بهما انفاق على خلافها وهذا أيضا قول القاضي ومدّهب الشافعي، ولافرق فها ذكرناه بين أن يكون السر من جنس الدلانية تحو أن يكون السر الفا والعلانية الفين أو بكونا من جنسين مثل أن يكون السر مائة درهم والعلانية مائة دينار ، واذا قلنا أن الواجب مهر العلانية فيه تحب المرأة أن تفي الزوج يما وعدت به وشرطته على نفسها من أنها لا أخذ إلا مهر السر . قال أحمد في رواية ابن منصور اذا و بج امرأة في السر بمهر وأعلنوا مرا ينبغي اهم أن يفوا ويؤخذ بالعلانية فاستحب الوفاء بالشرط

وعليها المدة ولها الميراث فقام معقل بن سنان الاشجى فنال : قفى رسول الله عِيَّالِيَّةِ في روع بنت واشق أمرأه منا مثل ماقضيت. رواه أبر داود والترمذي وقال حديث حسن صحيح، ولان القصدمن النكاح الوصلة والاستمتاع وزااصداق فصح من غير ذكره كالنففة، وسوا. تركا ذكر أباير أو شرطانفيه مثل أن يتول زرجتك بفير مهر فيقبل كذلك ، واو قال زوجتك بغير مهر في الحال ولا في الثاني صح أيضاً وقال بمض الشافعية لايصح في هذه الصورة لانها تكون كالمودوبة وايس بصحبح فانه يصح فيما اذا قال زوجتك بغير مهر فيصح هينا لان معناهما راحــد فما صح في إحدى الصورتين المتساويتين صح في الاخرى وليست كالوهو بالان الشرط يفدد ويجب الهر، وقد ذكرنا أن المزوجة بفير مهر تسمى مفوضة بكسر الواو وفتحها فمن كسر أضاف الفعل على أنها فاءلة ومن فتح أضافه الى وابهما ومعنى التغريض الاهال كانها أهمات أمر المهر حيث لم تسمه . قال الشاعر :

لايساح الناس نوضي لاسراء لمم ولا سراة اذا جهالهم سادوا

يعني مهدلين والذي ذكره الحرقي نذو ض البضم رهو الذي ينصرف اليه اطلاق التفويض (الضرب الثاني) تفويض المهر وهو أن بجملا الصدق الى رأمي أحدها أو رأي أجنى فيقول زوجتك على ماشئت أو على حكمك أو حكمها أو حكم أجنبي ونحوه فهذه لها مهر المثل في ظاهر كلام احمد لنلا يحصل منهم غرور ولان النبي مسلطة قال و المؤمنون على شروطهم ، وعلى قول القاضي اذا ادعى الزوج عقدا في السر انعقد به النكاح فيه مهر قليل قصد فيه فليس لها سواه ، وان انكرته فالغول قولها لانها منكرة ، وان أفرت به وقالت هما مهران في ذكاحين وقال بل نكاح واحد أسروناه ثم أظهر ناه فالفول قولها لان الظاهر أن الثاني عقد صحيح يفيد حكما كالاول ولها المهر في العقد الثاني ونصف المهر في المقدالاول ان ادعى سقرط نصنه بالطلاق قبل الدخول وان أصر على الاسكار سئات المرأة فان ادعت أنه دخل بها في الذكاح الاول ثم طقها طلاقا بائنا ثم نكحها نكاها ثانيا حافت على ذاك واستحقت ، وان أقرت بها يسقط نصف المهر أوجيعه لزمها ما أقرت به

(فصل) اذا تروح أدبع نسوة في عقد واحد بهر واحد مثل أن يكون لهن ولي واحد كبنات الاعمام أو موليات لمولى واحد أو من ليس لهن ولي فزوجهن الحاكم أو كان لهن أوليا، فو كلوا وكيلا واحدا فعقد نكاحهن مع رجل فقبله فالنكاح صحيح والمهر صحيح بهذا قال ابوحنيفة وهو أشهر قولي الشافعي (والقول الثابي) ان الهر فاسد و بجب مهر انثل لان ما بجب لكل واحدة منهن من المهرغير معلوم ولنا أن الفرض في الجلة معلوم فلا يفسد لجهالته في التفصيل كما لو اشترى أربعة أعبد من رجل بثمن واحد وكذلك الصبرة بثمن واحد وهو لا يعلم قدر قفر انها . إذا ثبت هذا قان الصداق يقسم بيثهن على قدر مهورهن في قول القاضي وابن حامد وهو قول أبي حنيفة وصاحبيه والشافعي . وقال

لانها لم تزوج نفسها إلا بصداق لكنه مجهول فسقط لجهانته ووجب بهر المثل والترويض الصحيح أن تأذن المرأة الجائزة الامر لولبها في تربيجها بغير مهر أو بتفويض قدره أو يزوجها أبوها كذلان ، فأما إن زوجها غير أبيهاولم يذكرمهراً بغيراذنها في ذلك قائه بجبمهرا بثل ، وقال الشافعي لإيكون التفويض إلا الصورة الاولى وقد مضى الكلام معه في أن للاب أن يزوج ابنته بدون صداق مثلها فلذلك بجوز تفويضه

هو مسئلة ﴾ (ولها المطالبة بفرضه لان النكاح لا يخلو من الهر فوجب لها المطالبة ببيان قدره) وسئلة ﴾ ولها المطالبة ببيان قدره) وسندا قال الشافعي ولائم فيه مخالفاً فان انفق الزوجان على فرضه جاز ما فرضاه قليلا كان أو كثيراً سواه كانا عالمين بهر المنل أو لا ، وقال الشافعي في قوله لا يصح الفرض لغيرمهر المثل الا مع علمها بمهر المثل لان مافرضه بدل عن مهر المثل فيحتاج أن يكون المبدل معلوماً

ولنا أنه اذا فرض لها كثيراً فقد بذل لها من ماله فوق ما يلزمه وانرضيت باليسيرفقد رضيت بدون ما يجب لها فلا يمنع مر ذلك ، قولهم انه بدل لا يصح فان البدل غير المبدل والمفروض ان كان ناقصاً فهو بعضه وان كان أكثر فهو الواجب وزيادة ولا يصح جمله بدلا ،ولوكان بدلا لما جاز مع العلم لانه يبدل ما فيه الربا بجنسه متفاضلا

وقد روى عقبة بن عام قال قال رسول الله عِلَيْكَالِيَّةِ لرجل « أَرضى أَنِي أَزُوجِكُ فلانة ؟) قال: المم ، وقال للمرأة « أرضى أن أزوجِك فلاناً ؟ » قالت نعم ، فزوج أحدهما بصاحبه فدخل عليها ابوبكر يقسم بينهن بالسوية لانهأضانه البهن إضافة واحدة فكان بيمن بالسوية كالووهيه لهن أد أقر به لهن وكالواشنرى جماعة ثوبا بأثمان مختلفة ثماعوه مرابحة أو مساومة كان الثمن ببهم بالسواء،وان اختلفت وس أموالهم،ولان القول تقسيطه يفضي الىجه لة العوض لكلواحدة منهن وذلك سده

ولنا أن الصفاقة اشتمات على سببين مختافي القيمة فرجب نقسيط العوض عليها بالقيمة كا لو باع شقصا وسيفا أو كا لو ابتاع عبدين فوجد أحدهما حراً أو مفصوبا ، وقد نص أحمد فيمن ابتاع عبدين فاذا أحدهما حراً أو مفصوبا ، وقد نص أحمد فيمن ابتاع عبدين فاذا إحداهما حرة الدهما حرة بقيمة الحرة ، ولو اشترى عبدين فوجد أحدهما معيبا فرده لرجم بقسطه من التمن ، وما ذكره من المسئلة غير ما لم له وان سلم فالقيمة ثم واحدة بخلاف مسئلتنا

وأما الهبة والأفرار فليس فيهما قيمة يرجم اليها وقسم الهبة عليها بخلاف مسئلتنا وإفضاؤه الى جهالة النفصيل لا يمنع الصحة إذا كان معلوم الجلة ، ويتفرع عن هذه المسئلة إذا خالع امرأتين بعوض واحد أن يصبح مع الخلاف فيه ويقسم العوض في الخلسم على قدر المهر من وفي الكتابة على قدرقيمة العبيد ، وعلى قول أبي بكر يقسم بالسوية في المسئلتين

(فصل) وإذا تزرج امر تين بصداق واحد وإحداهما بمن لا يصح العقد عليها لكونها محرمة عليه أو غير ذاك وقلنا بصحة النكرح في لاخرى فلها مجصنها من المسمى و به قال الشافعي على قول

ولم يغرض لها صداقاً فلما حضرته الوفاة قال ان رسول الله عَلَيْتِكُة وَوجِي قلانة ولم يفرض لها صداقاً ولم أعطها شيئاً واني قد أعطيتها عن صداقها سهمي الذي بخيبر فأخذت سهمه فباعته عائة الف ، فاما ان تشاحا فيه ففرض لها مهر مثلها أو أكثر منه فليس لها المطالبة بسواه فان لم ترض به لم يستقر لها حتى ترضاه فان طلقها قبل الدخول فليس لها إلا المتمة لانه لا يثبت لها بفرضه مالم ترض به كعالة الابتداء ، وان فرض لها أفل من مهر المثل فاها المطالبة بهامه ولم يثبت لها بفرضه مالم ترض به . فان ارتفعا الى الحاكم كايس له ان يفرض لها الا مهر المثل لان الزيادة ميل عليه والنقصان ميل عايها. ولا يحل الميل ولانه انما يفرض له بدل البضع فيقدر بقدره كالسلمة اذا تلفت برجع الى تقويمها بقول الهل الحبرة ، ويستبر مو فة مهر المثل ليتوصل الى امكان فرضه و متى صح الفرض صار كالمسمى في المقد في انه يتنصف بالطلاق ولا تجب المتمة معه ويلزمها ما فرضه الحاكم سواء رضيت به اولم ترض كا يلزم ماحكم به .

(فصل) وان فرض لها اجنبي مهر مثاما فرضيته لم يصح وكان وجوده كعدمه لانه ليس بزوج ولا حاكم فان سلم اليها ما فرض لها فرضيته احتمل ان يصح لما ذكرنا فيكون حكمها حكم من الم يفرض لها ويسترجع ما اعطاها لان تصرفه ما صح ولا برثت به ذمة الزوج ويحتمل ان يصح لانه يقوم مقامه في قضاه ما يوجبه المقد غير المسمى ، فعلى هذا اذا طلقت قبل الدخول

وأبو يوسف ، وقال أبو حنيفة : المسمى كله فاتي يصح نكاحها لانااهقد الفاسد لايتعاق به حكم محال فصار كأنه تزوجها والحائط بالمسمى

ولنا أنه عقد على عينين إحداها لانجوز العقد عليها فلزمه في الاخرى بحصها كما لو باع عبده وأم ولد، عوماذكروه ليس بصحيح قان المرأة في مقابلة ذكاحها مهر بخلاف الحائط

(فصل) قان جم ببن نكاح وبيم فقال زوجتك ابنتي وبعتك داري هذه بألف صح ويقسط الالف على صداقها وقيدة الدار ، وان قال ز، جنك ابنتي واشتريت منك عبدك هذا بألف فقسال بعتكه وقبلت النكاح صح وبقسط الالف على العبد ومهر المثل ، وقال الشافعي في أحد قوليه لا يصح البيم والهر لافضائه الى الجهالة

ولنا أنها عقدان يصنح كل واحد منها منفرداً فصح جمعها كالو باعه ثوبين فان قال زوجتك ولاك هذا الانف بألفين لم يصح المهر لانه كسالة مد عجرة

(فصل وان نزوجها على الف إن كان أبوها حيا وعلى النين إن كان أبوها ميتا فالتسمية فاسدة ولما صداق نسائها نص عليه أحمد في رواية مهنا لان حال الاب غير معلومة فيكون مجهولا وان قال تزوجتك على الف ان لم أخرجك من دارك وعلى الفين ان أخرجتك منها أو على الف ان لم يكن لي امرأة وعلى الفين ان كانت لي امرأة فنص أحمد على صحة القسمية في هاتين المستمنتين . وقال القاضي

رجع نصفه الى الزوج لانه ما كه اياه حين تضى به دينا عليه فيمود اليه كما لودفعه هو. ولاصحاب الشافعي مثل هذين الوجهين ولهم وجه الماك انه يرجع بنصفه الى الاجنبي وذكر مالقاضي لناوجها التا قال شيخنا وقد ذكر ناما يدل على صحة ما قلناه ولو ان رجلا قضى المسمى عن الزوج صح مم أن طلقها قبل الدخول رجع بنصفه اليه وان فسخت نكاح نفسها بفعل من جهتها رجع جميعه اليه وعلى الوجه الآخر رجع الى من قضاه.

(فصل) ويجب المهر المفوضة بالمقدوا على المتعة بالطلاق وهذا مذهب ابى حنيفة عواختلف أصحاب الشافعي فمنهم من قال الصحيح انه يجب بالمقد وقال بعضهم لا يجب بالمقدقولا واحداً ولا يجيء على اصل الشافعي غير هذا لا نه لو وجب بالمقد لتنصف بالطلاق كالمسمى في المقد

وانا أنها تملك المطالبة به فركان واجبا كالمسمى ولانه لو لم بجب بالمقد لما استقر بالوت كافي المقد الفاسد ولان النكاح لابجوز أن بخلو عن المهر والقول بعدم وجوبه يفضي الى خلوه عناوإلى أن النكاح المعقد صحبحا و المك الزوج الوط، ولا مهر فيه وانما لم يتنصف لان الله تعالى نقل غير المسمى لها بالطلاق إلى المتمة كما نقل ماسمى لها إلى نصف المسمى لها، فعلى هذا لو فوض الرجل مهر أمت بم أعتتها أو باعها ثم فرض لها المهر كان لمعتقها أو بائعها لانالمهر وجب العقد في ملكه ، ولو فوضت المرأة نفسها ثم طالبت بفرض مهرها بعد بغير مهر مثلها أو دخل بها لوجب مهر مثلها حالة العقد لما ذكرناه

وأبوبكر في الجيم، وابتان (إحداهما) لا يصدح واختاره أبو بكر لان سبيله سبيل الشرطين فلم يجز كالبيم (والرراية الثانية) يصح لان الفا معلوم وإنما جبل الثاني وهو معلوم على شرط قان وجد الشرط كان زيادة في الصداق والصداق تجوز الزبادة فيه والاولى أولى ، والقول بأن هذا تعايق على شرط لا يصح لوجهين [أحدهما] ان الزبادة لا يصح تعليقها على شرط فلو قال ان مات أبوك فقد زدتك في صداقك الفا لم نصح ولم تلزم الزبادة عند موت الاب

(والثاني) أن الشرط ههذا لم يتجدد في قوله أن كان لي زوجة أو أن كان أبوك ميتاولا الذي جمل الالف فيه معلوم الوجود ليكون الالف الثاني زيادة عليه ، ويمكن الفرق ببن المسئلة التي نص أحمد على إبطال التسمية فيها وبين التي نص على الصحة فيها بأن الصفة التي جمل الزياد فيها ايس المرأة فيها غرض يصح بذل الموض فيه وهو كون أبيها ميتاً بخلاف المسئلتين آلمتين صحت التسمية فيها فأن خلو المرأة من ضرة تغيرها وتفاسمها وتضيق عليها من أكبر أغراضها وكذلك إقرارها في دارها بين أهلها وفي وطنها فلذلك خففت صدافها لنحصيل غرضها وثفلته عند فواته ، فعلى هذا يمتنم قياس أحد الصورتين على الاخرى ولا يكون في كل مسئلة إلا رواية واحدة وهي الصحة في المسئلة بالآخر تبن والبطلان في الدسئلة الاولى وما جاء من المسائل ألحق بأشبهها به

(فصل) وان تزوجها على طلاق المرأة له أخرى لم تصح التسمية ولها مهر مثلها وهذا اختيار

ووانق أصحاب الشافعي على ذلك لان الوجوب يستند إلى حالة السقد إلا في الامة التي أعتقها أو باعها في أحد الوجهين

(فصل) يجوز الدخول بالمرأة قبل اعطائها شيئا سوا، كانت منوضة أو مسمى لها، وبهقال سعيد ابن المسيب والحسن والنخبي والثوري والشانعي وروي عن ابن عباس وابن عر والزهري وقتادة وراقت لا يدخل بها حتى يعطبها شيئا قال الزهري مضت السنة ان لا يدخل بها حتى يعطبها شيئا قال ابن عباس يخلم احدى نعليه ويلقبها اليها رروى أبر داود باسناده عن رجل من أصحاب رمول الله عليالية أن عليا لما تزوج فاطمة أراد أن يدخل بها فمنعه رسول الله عليالية حتى ينطبها شيئا فقال ما رسول الله اليس لي شيء نقال « أعطها درعك » فأعطاها درعه ثم دخل بها ورواه ابن عباس أيضا قال لما تزوج علي فاطمة قال له رسول الله عليالية « اعطها شيئا ، قال ما عندي قال « أعطها درعك المطهبة » رواه أبوداود والنسائي

ولنا حديث عقبة بن عامر في الذي زوجه النبي عَلَيْنَا ودخل بها ولم يعطها شيئا وروت عائشة فالت أمر نبي رسول الله عَلَيْنَا أَنْ أَدخل امر أَة على زوجها قبل أن يعطيها شيئا رواه ابن ماجه ولانه عوض في عقد معاوضة فلم يقف جواز تسليم المعوض على قبض شيء منه كالمن في البيم والاجرة في الاجارة ، وأما الاخبار فمحمولة على الاستحباب فانه يستحب أن يعطيها قبل الدخول شيئا موافقة

أبي بكر وقول أكثر الفقها. لان هذا ايس بمال وانما قل الله تعالى (أن تبتنوا بأموالكم) ولان النبي وَلَيْكُلِنْهُ قال ﴿ لا تَسَأَلُ العَرَاةُ طلاق أَخْتِهَا لَتَكَفّي مافي صحفتها ولتنكح فانما لها ماقدر لها ﴾ صحيح وروي عبد الله بن عمرو عن النبي وَلِيْكُلِنْهُ أنه قال ﴿ لا بحل لرجل أن ينكح امرأة بطلاق الحرى ﴾ ولان هذا لا يصاح عنا في بيم ولا أجرا في اجارة الم يصح صداقا كالمافع المحرمة فعلى هذا يكون حكمه حكم ما لو أصدقها خمراً ونحوه يكون لها مهر المثل أو نصفه أن طلقها قبل الدخول أو المتدة عند من يوجبها في القسمية الفاسدة .

وعن أحمد رواية أخرى أن انتسمية صحيحة لأنه شرط نعلا لها فيه نفع وقائدة لما يحصل لها من الراحة بطلاقها من مقاسمتها وضررها والغيرة منها فصح صداقا كعتق أبهاوخياطة قبيصها ولهذا صح بذل العوض في طلاقها بالخلع ، فعلى هذا أن لم يطلق ضرتها فلها مثل صداق الضرة لانهسمي لها صداقا لم يصل اليه فكان لها قيمته كالو أصدقها عبداً فخرج حراً ، ومحتمل أن لها مهر مثلها لان الطلاق لاقيمة له ،وأن جعل صداقها أن طلاق ضرتها البها الى سنة فلم طلقها فقال أحمد أذا تزوج امرأة وجعل ملاق مهر الاخرى الى سنة أو الميرقت فجاء الوقت ولم نقض شيئا رجم الامرائية ، فقد أسقط أحمد حقها لانه جعله لها الى وقت قاذا مفي الوقت ولم تنض فيه شيئا بطل تصرفها كالوكيل ، وهل يسقط حتها من الدهر ? فيه وجهان ذكرها أو بكر (أحدهما) يسقط لانها تركت ماشرط لها باختيارها يسقط حتها من الدهر ? فيه وجهان ذكرها أو بكر (أحدهما) يسقط لانها تركت ماشرط لها باختيارها

اللاخبار والعادة الناس فيها ببنهم وانتخرج المهوضة عن شبه المرهوبة وايكرن ذلك أنطع للخصومة ويمكن حمل قرل ابن عباس ومن وانقه على الاستحباب نلا يكون بين انقواين فرق والله أعلم

(سثلة) وإن مات أحدهما قبل الاصابة وتبل الفرض ورث صاحبه ولها عهر نسائها) إذا مات أحدهما قبل الاصابة وقبل العرض فللآخر الميراث بميرخلاف فيه فان الله تعالى فرض الحكل واحد من الزوجين فرضاوعة دا زوجية هم ناصحبح ثابت فيورث به لدخوله في عموم النص

(فسل) (ولها مهر نسائها وعنه أنه يتنصف بالموت الا أن يكون قد فرضه لها) ظاهر المذهب أن لها مهر نسائها وهو الصحيح إن شاء الله تعالى واليه ذهب ابن مسعود وان شهرمة وابن أبي لبلى والثوري واسحاق وروي عن على وابن مسعود وان عمر والزهري رربيمة ومالك والارزاعي لامهر لما لانها فرقة وردت على تفويض صحيح قبل فرض ومسيس فلم بجب بها مهر كفرقة الطلاق وقال أبو حنيفة كقولنا في المسلمة وكقولهم في الذمية وعن أحمد رواية أخرى لا يكل و تنصف اذا لم يكن فرضه لها لان المفروض لها تخالف التي لم يفرض لها في الطلاق فجاز أن تخالفها بعد الموت والشافعي قولان كاروايتين

ولنا ما روی عبد الله بن مسمود رضي الله عنه أنه قفی لامرأة لم يفرض لها زوجها صداقا ولم

فسقط حقها كما لوتزوجها على عبد فأعتقته (والثاني) لايــقط لانها أخرت استيفا. حقهافلايــقط كمالو أجلت قبض دراهمها، وهل ترجمالى مهر مثلها او الى مهر الاخرى ? يختمل وحهين

(فصل) الزيادة في الصداق بعد العقد تاحق به نص عليه أحد قال : في الرجل يعزوج المرأة على مهر فلما رآها زادها في مهرها فهو جائز قان طاقها قبل أن يدخل بها فاها نصف الصداق الاول والذي زادها وهذا قول أبي حنيفة ، وقال الشافعي لانلحق الزيادة بالعقد فان زادها فهي هبة تفتقر إلي شروط الهبة ، وأن طاقها بعد هبتها لم يرجع بشي ، من الزيادة . قال الفاضي وعن أحد مثل ذلك فانه قال : أذا زوج رجل أمته عبده ثم أعتقها جميعا فقالت الامة زدني في مهري حتى أختارك فالزيادة للأمة ، ولو لحتت بالعقد كانت الزيادة السيد، وليس هذا دليلا على أن الزيادة لا المدخول وغيره لحوق الزيادة بالعقد أنها تلزم ويثبت فيها أحكام الصداق من التنصيف بالطلاق قبل الدخول وغيره وليس معناه أن المائك يثبت فيها قبل وجودها وانها تكون السيد ، واحتج الشافعي بأن الزوج ، الك البضع بالمسمى وليس معناه أن المائودة في من المعقود عليه فلا تكون عوضا في النكاح ؟ لو وهبها شيئا ولانها زيادة في عوض العقد بعد لزومه فلم يلحق به كافي البيع

و لنا قول الله تعالى (ولا جناح عايكم فيما تراضيتم به من بعد الفريضة) ولان مابعد العقد زمن

يدخل بها حتى مات فقال لها صداق نسائها لاوكس ولا شطط وعليها المدة و لها الميراث فقام معقل ابن سنان الاشجعي فقال قضى رسول الله ويحطيني في بروع بنت واشق مثل ما قضيت قال الترمذي هذا حديث حدن صحيح وهو نص في محل النزاع ولان الوت معنى يكمل به المدحى فكمل به الصداق المثل له فوضة كالدخول، وقياس الموت على الطلاق لا يستح قان المرت يتم به النكاح فيكل به الصداق والطلاق يقطعه و بزيله قبل المامه و كذاك وجبت العدة بالموت قبل الدخول ولم تجب بالطلاق وكمل المسمى بالموت ولم يكل بالطلاق قانها زوجة مفارقة بالموت فكل لها الصداق كالمسلمة أو كما لو سمى لها ولان المسلمة والذية لا يختلفان في الصداق في وضع فرجب ان لا يختلفا همنا وإن كان قد فرضه لها ينتصف بالوت على الروايتين جيعا

﴿ مسئلة ﴾ (فان طلقها قبل الدخول لم يكن لها عليه إلا التعة)

اذا طلقت الفرضة البضع قبل الدخول فليس له الا المتعة نص عليه احمد في رواية جماءة رحو قول ابن عمر وابن عباس والحسن وعطاء وجابر بن زيد والشعبي والنخعي والزحري والثوري والشافعي وأي عبيد وأصحاب الرأي وعن أحمد رواية أخرى أن لها نصف مهر مثلها لانه ذكح محبح بوجب مهر المثل بعد الدخول فيوجب نصفه بالطلاق قبل الدخول كالو سمى لها محرماء وقال مالك والليث وابن أبي المنعة مستحبة غير واجبة لان الله تعالى قال (حقاعل المحسنين) فخصهم مها فيدل على أمها على سبيل الاحسان والتمضيل والاحسان ليس بواجب ولانها لوكات واجبة لم يخص المحسنين دون غيرهم

غرض المهر فكان حالة الزيادة كحالة العقد وبهذا فارق البيع والاجارة ، وقولهم أنه لم ملك به شيئا من المقود عليه قلنا هذا ببطل مجميع الصداق فان الملك ماحصل به ولهذا صح خلوه عنه وهذا الزم عندم فانهم قالوا مهر المفوضة انما وجب بفرضه لا بالعقد ، وقد ملك البضم بدونه نم انه مجوز أن يستند ثبوت هذه الزيادة الى حانة العقد فيكون كأنه ثبت بها جيما كا قالوا في مهر المفوضة إذا فرضه و كا قلنا جيما فيا إذا فرض لها أكثر من مهر مثلها . اذا ثبت هذا فان معنى لموقالزيادة بالعقد أنه يثبت لها حكم المسمى في العقد في أنها تتنصف بالطلاق ولا تفتقر إلى شروط الهبة وليس معناه أن وجوده في حال عدمه ، وانما يثبت الملك بعد سببه من حينئذ ، وقال اتقاضي في الزيادة و به آخر أنها تسقط بالطلاق ، ولا أعرف وجه ذك فان من جعام اصداقا جعام استقر بالدخول وتتنصف بالطلاق قبله وتسقط كالها اذا جاء الفسخ من قبدل المرأة ، ومن جعلها هبة جعاما جميما للمرأة لا تنتصف بالطلاق بطلاقها إلا أن تكون غير ، قبوضة فانها تسقط المؤما عدة غير لازمة . فان كان القاضي أراد خلاك قبذا وجه وإلا فلا

و لما قول الله تعالى (ومتعوهن على الموسم قدره) والامريقتضي الوجرب وقال تعالى (والمطلقات متاع بالمعررف حقا على المتقين) وقال تعالى (اذا تكحتم المؤمنات ثم طلقتموهن من قبل أن تمسوهن فما الم علمن من عدة تعتدونها فمتعوهن) ولانه طلاق في نكاح يتتضي عوضاً فلم بعرعن العوض كما لرسمي مهراً وادا. الواجب من الاحسان فلا تعارض ببنها

(فصل) قاز فرض لها بعد العقد ثم طلقها قبله فلها نصف مافرض لها ولا متمة وهذا قول ابن عمر وعطا. والشم ي والنخعي والشافعي وأبي عبيد ، وعن أحمد أن لها المتمة ويسقط المهر وهو قول أبي حنيفة لا نه نكاح عري عن تسمية فوجبت المتعة كما لو لم يفرض لها

و لما قوله تعالى(وأن طانتموهن من قبل أن تمسوهن وقد فرضتم لمن فريضة فنصف مافرضتم) ولانه منروض يمنقر بالدخول فيتنصف بالطلاق قبله كلم مى في العقد

(فصل) والمتعة تجب على كل ذوج لـكل ذوجة ، فرضة طلنت قبل الدخول وسوا. في ذلك الحر والعبد والحرة والمدة والمسلم والذمي والمسلمة والذمية وحكي عن أبي حنيفة لا متعة للذمية وقال الارزاعي ان كان الزوجان أو أحدهما رقيقا فلا متعة

و لذا عموم النص ولامها قائمة مقام نصف المهر في حق من سمى فتجب لـكلزوجة على كلزوج كنصف المسمى ولان ما مجب من الفرض يستوي فيه المسلم والسكافر والحر والعبد كالمهر

(فصل) فأما الفوضة المهر وهي التي يزوجها على ماشاء أحدهما أو التي زوجها غير أبها بغير (المندي والشرح الكبير) (الحزء الثامن)

﴿ مسئلة ﴾ قال (فاذا اصدقها غما فتوالدت ثم طلقها قبل الدخول كانت الاولاد لهما ورجم بنصف الامهات الا أن تكون الولادة نقصتها فيكون مخييرا بين ان يأخذ نصف قيمتها وقت مااصدقها او يأخذ نصفها ناقصة)

قد ذكرنا أن الم_{هر} يدخل في ملك، المرأة بمجرد العقد فاذا زادفالزبادة لهاوان نقص *فعلبها*، واذا كانت غيا فولدت فالاولاد زيادة منفصلة تنفرد بها دونه لانه نماء ملكها وبرجع في نصف الامهات ان لم تكن نقصت ولا زادت زيادة متصلة لائه نصف مافرض لها ، وقدقال الله تعالى (وانطلقتموهن من قبل أن تمسوهن وقد فرضيم لمن فريضة فنصف مافرضيم) وأن كانت نقصت بالولادة أوبغيرها فله الخيار بين أخذ نصفها ناقصاً لانه راض بدون حقه وبين أخذ نصف قيمتها وقت ما أصدقها لان ضمان النقص عليها وبإنـا قال الشانعي ، وقال ابو حنيفة لابرجم في نصف الاصل ، وأعابرجم في نصف القيمة لأنه لايجوز فسخ العتد في الاصل دون النماء لأ نه موجّب العقد فلم مجزرجوعه في الاصل بدونه وأنا أن هذا نما. منفصل عن الصداق فلم يمنم رجوع الزوج كا لو انفصل قبل القبض وماذ كروه ففير صحيح لان الطلاق ليس برفع للعقد ولا النماء من موجبات العقد أعاهومن وج ات الملك اذا ثبت هذا فلا فرق بين كون الولادة قبل تسليمه اليها أو بعده إلا أن يكون قدمنعها تبضه فبكون النقص من

اذنها بغير صداق أو الني مهرها فاسد فانه يجب لها مهر المنازوية:صف بالطلاق قبل الدخول ولامتعة لها هذا ظاهر كلام الخرقي وهم مذهب الشافعي ، وعن أحمد أز لما المتعة دون نصف المهر وهو الذي ذكره شيخنا فيالسكتاب كالمنوضة البضع وهو مذهب أبي حريفة لانه خلاء قدها عن تسمية صحيحة فأشهت التي لم يسم لها شيء . وإنا أن هُذه لها مهر وأجب قبل الطلاق فرجب أن يتند.ف؟ لو سماه أو نقول لم ترض بغير صداق فلم تجب المنعة كالمسمى لها ، وتفارق الني رضيت بغير عوض فانها رضيت بغير صداق وعاد نصفها سلبما فنرضت المتعة مخلاف مسئلتنا

(فصل) وكل فرئة يتنصف بها المسمى توجب المتعة إذا كات الفوضة وما سقط به المحمى من الفرق كاختلاف الدين والفسخ بالرضاع وتحوم اذا جا. من قبلها لايجب به متعة لانهما أفيدت مقام نصف المسمى فسقطت في كل موضع يسقط كا تسقط الابدال اذا سقط مبدلها

(نصل) قال أبو داود ، معت أحمد سئل عن رجل تزوج امرأة ولمبكن فرض لها مهرا ثم وهب لماغلاما تم طلاقها قبل الدخول قال الما المتعة، وذلك لأن الهية لا تنقص بها المتعة كما لا ينتص بها نصف المسمى وكأن المتمة أنما تجب بالطلاق فلا يصح قضاؤها تمبله ولانها واجبة فلا نقص بالهمة كالمسمى

﴿ مسئلة ﴾ (على ألوسع قدره و على المقتر قدره ، فأعلاها خادم رأدناها كدوة بجوز لها أن تصلي فبها) وجملة ذلك أن المتعة معتبرة بحال الزوج في يساره راءساره نص عليه أحمد وهو وجه لاصحاب ضهانه والزيادة لها فتنفرد بالاولاد، وان نقصت الامهات خيرت بين أخذ نصفها ناقصة وبين أخذ نصف قيمتها أكثر ما كانت من يوم أصدقها الى يوم طلقها، وإن أراد لزوج أخذ نصف قيمة الامهات من المرآة لم يكن له ذلك، وقال أبو حنيفة اذا ولدت في يد الزوج م طلقها قبل الدخول رجم في نصف الاولاد أيضا لان الولد دخل في التسليم المستحق بالعدة لان حق التسليم تعلق بالام فسرى إلى الولد كحق الاستيلاد وما دخل في التسليم المستحق يتنصف بالطلاق كالذي دخل في التسليم المستحق يتنصف بالطلاق كالذي دخل في القسليم المستحق يتنصف بالطلاق كالذي

ولنا قول الله تعالى (فنصف مافرضتم) وما فرض هينا الا الامهات فلا يتنصف سواها ولان الولد حدث في ملكها فأشبه ماحدث في يدها ولا يشبه حق التسليم حق الاستيلاد فان حق الاستيلاد يسري وحق التسليم لاسر آية 4 قان تلف في يد الزوج وكانت المرأة قدطا لبت به فنمها ضمنه كالفاصب وإلا لم يضمنه لانه تنبم لأمه

(فصل) والحسكم في الصداق اذا كان جارية كالحسكم في النم قاذا ولدت كان الولد لها كولدالغنم إلا أنه ليس له الرجوع في نصف الاصل لانه يفضي إلى التفريق بين الام وولدها في بعض الزمان وكما لايجوز التفريق بينها وبين ولدها في جميع الزمان لايجوز في بعضه فيرجع أيضا في نصف قيمتها وقت ماأصدقها لاغير

(فصل) وإن كان الصداق جيمة حائلا فحمات فالحل فيها زيادة متصلة إن بدلتها له زيادتها لزمه

الشانعي والوجه الآخر هومعتبر بحال الزوجة لان المهر معتبر مها كذلك التمة القائمة مفا له ومنهم من قال يجزي. في الصداق ذلك

ولذا قول الله تعالى (ومتعوهن على الموسع قدره وعلى المفتر قدره) وهذا نص في أنها معتبرة محال الزوج ولانها تختلف ولو اجزأ ما يقع عليه الاسم سقط الاختلاف، ولو اعتبر محال المرأة لماكان على الموسع قدره وعلى المقتر قدره. إذا ثبت هذا فقد اختلفت الرواية عن أحمد فيها فروي عنه أعلاها خادم اذا كان موسرا وان كان فقيراً متمها كسوتها درعا وخمارا وثوبا تصلي فيه ونحو ذلك قال ابن عباس والزهري والحسن قال ابن عباس أعلى المتعة الخادم ثم دون ذاك النفقة ثم دوز ذلك السكسوة ونحو ما ذكرا في أدماها قال الثوري والاوزامي وعطاء ومالك وأبو عبد وأصحاب الرأي قالوا درع وخمار وملحنة.

﴿ مسئلة ﴾ (وعن أحد يرجم في تقديرها إلى الحاكم)

وهو أحد قولي الشانعي لامه أمر لم يرد الشرع بتقدير، وهومما يحتاج إلى الاجتهاد نبيجب الرجوع فيه إلى الحاكم كسائر المجتهدات وعنه بجب لها نصف مهر المثل ذكرها القاضي في المجرد نقال هي مقدرة بما يضاف مهر المثل لانها بدل عنه فيجب أن تنقدر به ، قال شيخنار هذه الرواية تضمف لوجهين

قبولها وليس ذلك معدوداً نقصا واذلك لابرد به المبيم ، وإن كان أنة فحملت نقدز ادت من وجه لاجل ولدها ونقصت من وجه لان الحل في النساء نقص لخرف الناف عليها حين الولادة ولهذا يرديها المبيم فحينئذ لايلزمها بذلها لاجل الزيادة ولا يلزمه قبولها لاجل النقص وله نصف قيمتهـــا ، وإن الفقا على تنصيفها جاز ، وإن أصدقها حاءلا فوقدت فقد أصدقها عينين الجارية وولدها وزاد الوقد في ملكهافان طلقها فرضيت ببذل النصف من الام والولد جيما أجبر على قبولها لانها زيادة غير متميزة وإن لم تبذله لم يجز له الرجوع في نصف الولد لزيادته ولا في نصف الام لما فيه من التفرقة بينها وبين ولدها ويرجم بنصف قيمة الام وفي نصف الولد وجهان

(أحدهماً) لا يستحق نصف قيمته لانه حالة المقد لاقيمة له وحالة الانفصال قد زاد في ملكما فلا يقوم الزوج بزيادته وبفارق ولد المرور ، قان وقت الانفصال وقت الحيسلولة فلهـ ذا قوم فيها بخلاف مسئلتنا .

﴿ وَانْتَانِي ﴾ له نصف قيمته لانه أمدةما عينين فلا يرجع في احــداها دون الاخرى ويقوم حالة ا الانفصال لانها أول حالة امكان تقويمه ، وفي المسئلة وجرآخر وهو أن الحل لاحكم له فيكون كا نه حادث (فصل) اذا كان الصداق مكيلا أو موزونا فنقص في يد الزوج قبل تسليمه البها أو كان غير المكيل والموزون فمنعها أن تتسلمه فالنقص عليه لأنه من ضهانه وتتخبر المرأة بين أخدند نصنه ناقصاً

(أحدهما) أن نص السكتاب يقتضي تنديرها محال الزوج وتقديرها بنصف المهر يوجب اعتبارها بحال المرأة لانمهرها معتبر مهالابزوجها

(الثاني) أنالوقدرناها بنصف بهر المثل اكانت نصف بهر المثل إذايس المهر معيدا في شر. « ، ووجه الرواية ا الاولىقول ابن عباسأ على المتعة الحادم تمدون ذلك السكسوة رواه أبوحفص باسناده وقدرها بكسوة بجرز لها الصلاة فيها لأن الكسوة الواجبة عطلق الشرع تتقدر بذلك كالسكسوة في السكفارة والسترة في الصلاة ، وروي كنيف السلمي أن عبدالرحن بن عرف طاق تماضر السكلبية في مها مجارية سودا. يعني متعها قال أبرأهيم العرب تسمى المتعة التحسيم وهذا فيما إذا تشاحا في قدرها نان سمح لها بزنادة على الحادم أو رضيت باقل من السكسوة جاز لان الحق لهما وحويما يجوز بذله فجازما اتفقاعليه كالصداق وقد روي عن الحسن بن على أنه متم المرأة بعشرة آلاف درهم فنالت * متاع تلبل من حبيب مفارق * ﴿ مُسَلَّةً ﴾ ﴿ فَانَ دَخُلُ بِهِا اسْتَقْرَ ﴿ إِلْمُثُولِانَ الوطِّ. فِي أَكَاحِ مِنْ غَيْرِ ﴿ وَخَالِصُ لُرسُولُ اللَّهُ عَيْسُكُمْ

فان طلقها بعد ذلك فهل تجب المتعة ? على وايتين أصحعها لا تجب)

كل من وجب لهانصف المهر لم تجب لها متعة سواء كانت عن سمى لها صداقا أولم يسم لها لـكن فرض لها بعد المقد وبهذا قال أبو حنيفة فيمن سمى لها وهو قديم قوليالشافي

وروي من أحمد لـكل مطاقة مناع وروي ذلك عن على بن أبي طالب رضي الله عنه والحسن

مع ارش النقص وبين أخذ نصف قيمته أكثر ماكانت من يوم أصدة با إلى يوم طلفها لأنه ان زادظها وان نقص فعليه فهو بمنزلة الفاصب ولا يضمن زيادة القيمة لتغير الاسعار لانهها ليست من ضهان الفاصب فههنا أولى .

مسئلة ﴾ قال (واذا أصدقها أرضا فبنتها داراً أو ثوبا فصبنته ثم طلقها قبل الدخول رجع بنصف قيمته وقت ماأصدقها إلا أن يشاء أن يمطيها نصف قيمة البناءأو الصبغ فيكون له النصف أو تشاءهي أن تعطيه زائداً فلا يكوزله غيره)

أغسا كان له نصف القيمة لانه قد صار في الارض والنوب زيادة للمرأة وهي البناء والصبغ فان دفعت اليه نصف الجيم زائداً فعليمه قبوله لانه حقه وزيادة ، وإن بذل لها نصف قيمة البناء والصبغ ويكون له النصف فقال الحرقي له ذلك ، قال القاضي هذا محمول على أنهما تراضيا بذلك لانها تجبر على قبوله لان بيم البنا معاوضة فلا بجبر المرأة عليها، والصحيح أنها تجبر لان الارض حصات له وفيها بناء لفيره قاذا بذل القيمة لزم الآخر قبوله كالشفيم إذا أخذ الارض بعد بناء المشتري فيها فبذل الشفيم قيمته لزم المشتري قبولها ، وكذلك اذا رجم المعير في أرضه وفيها بناء أو غرس للمستعير فبذل المعيم قيمة ذلك لزم المستعير قبولها

وسعيد بن جبير وأبي قلابة والزهري وقتادة والضحاك وأبي ثور لظاهر قوله تعالى (والمطلقات متاع بالمعروف حقا على المنقين) ولقرله سنحانه لنبيه عليه السلام (قل لا زواجك الى قوله المتعالى أ تعكن) فعلى هذه الرواية المكل مطلقة متاع سواء كانت مفرضة أو سمي لها مدخولا مها أو غيرها لماذكر نا وظاهر المذهب أن المتعال لا تجب إلا العفوضة الني لم مدخل بها إذ طلقت قال أبو بار كل من روى عن أحد عن أبي عدالله فها أعلم روى عنه أنه لا بحكم بالمتعال لا لله عندي لولا نواتر الرامات عنه بخلافها

والما قولة تعالى (ولا جناح عليكم ان طائم النساء مالم عسوها أو تفرضوا اهن و يصة و شعدها على الوسم قدره و على المفتر قدره) الآة فخص الا رلى علمته والثابه باصف المفروص مع تفسسه للنساء قدمين واثباته لكل قديم حكماً ويدل ذلك على خنصاص كل فديم بحكمه رهدا بخص ماذكروه ويحتمل أن محمل الامن عالمتاع في غبر المفرضة على الاستحباب كدلالة الآيتين المنين ذكر ناها على ففي وجوبها جما بين دلالات الآيات والمعنى فانه عوض واحب في عقد فاذا سيء عوض صحبح لم يجب غيره كما أر عتود المعاوضة ولانها لا نجب لها المتعة قبل لفرقة ولا ما يترم مقامها فم يجب لها عند الفرقة ولا ما يترم مقامها فم يجب

(فصل) قد ذكرنا أن الزوج إذا طلق المسمى لها أو المفوضة المغروض لها بعد الدخول فلا

(فصل) اذا أصدقها نخلا حائلا فأعرت في يده فالثمرة لها لأمها نماء ملسكها فان جذها بعد تناهبها وجعابها في ظروف والقي عليها صفراً من صفرها وهو سيلان الرطب بغير طبيخ وهذا ينعله أهل الحباز حفظا لرطوبتها لم يخل من ثلاثة أحوال (أحدها) أن لا تنقص قيمة الثمرة والصفر بل كاما بحالها أوزاءا فاله يردها عليها ولاثبيء عليه (الثاني) أن تنقص قيمهما وذلك على ضر بين (أحدها) أن يكون نقصهما متناهيا فأنه يدفعها اليها وأرش نقصهها لانه تعدى بما فعله من ذلك (الضرب الثاني) أن لا يتناهى بل يتزايد ففيه وجهان (أحدها) أمها تأخذ قيمتها لانها كالمستهلكة (الثاني) هي خيرة بين ذلك و بين تركها حتى يستقر نقصها وتأخذها وأرشها كالمعصوب منه (الحال الثالث) أن لا تنقص قيمتها لمكن إن أخرجها من ظروفها الثالث) أن لا تنقص قيمتها لمكن إن أخرجها من ظروفها القال النائية لها بالمحتمل الأوج اخراجها واخذ ظروفها القاضي يلزمها قبولها لان ظروفها فلم على ماذكرناه ، وان قال الزوج انا اعطيكها مع ظروفها فقال القاضي يلزمها قبولها لان ظروفها كالمتصلة عنها الشرة والمنازوة فانه المنازوف فعلى (فصل) فان كانت بحالها إلا إن الصفر المتروث على اشرة مالك الزوج قانه ينزع الصفر ويرد الشرة والمنازوف فعلى الشرة والحم فيها أن لهرده اذا قالت انا أرد الشرة وآخذ الاصل فاها الوجهين الذي ذكر ناهما وفي الموضم الذي حكمنا أن لهرده اذا قالت انا أرد الشرة وآخذ الاصل فاها الوجهين والآخر ليس لها ذلك مبنيان على تفريق الصفقة في البيع وقد ذكر ناها في موضعها ذلك في أحدالوجهين والآخر ليس لها ذلك مبنيان على تفريق الصفقة في البيع وقد ذكر ناها في موضعها

متعة لواحدة منها على رواية حنبل وذكرنا قول من ذهب اليه فظاهر المذهب أنه لا متمة لواحدة منها وهو قول أبي حنيفة والشافي تولان كالوايتين وقد ذكرنا ذاك ، إذا ثبت هذا غانه يستحب أن يمتعها نص عليه أحمد فقال أنا أوجبها على من لم يسم لها صداقا فان كان قد سمي لها صداقا فلا أوجبها عليه واستحب أن يمتع وان سمي لها صداقا ، وأنا استحب ذلك لده ومانت الوارد فبها ودلالنه على المجابها وقول على ومن سمينا من الاثمة بها فلما امتنع الوجوب لدلالة الآيتين المذكور تين على نفي الوجوب ودلالة المعنى المذكور تين على نفي الوجوب ودلالة المعنى المذكور عليه تمين حل الادلة الدالة عليها على الاستحباب أو على أنه أريد به الحصوص، وأمانا مترفى عنها فلامتمة لها بالإجماع لان النص العام لم يتناولها وأنما تناول المطالمات ولانها أخذت الموض المدمى لها في عقد المعاوضة فل مجب لها به سواه كما في سائر العقود

﴿ فَصَلَ ﴾ قال الشبخ رضي الله عنه (ومهر المثل معتبر بما يـ اوبها من نساء عصباتها كأختها وعمها ربنت أخبها وهمها)يعتبر جميع أقاربها كأمها وخالتها وقال مالك يعتبر بمن هي في مثل حالها ومالها وشرفها ولابختص باقربائها لان الاغراض أغا تختلف بذلك دون الاقارب

وانا قوله في حديث ابن مسعود ابا مهر نسائها ونساؤهاأقار بهاوماذكر، فنحن نشترطه ونشترط معه أن تركون من نساء أقاربها لانها أقرب البهن ، وقوله أنما يختلف بهذه الاوصاف دون الاقارب لا يصح لان المرأة تطلب لحسبها كا جا، في الاثر وحسبها يختص به أقاربها وبزداد المهر بذلك ويقل

(فصل) إذا كان الصداق جارية فوطنها الزوج عالما يزوال ملكه وتحريم الوط، عليه فعليه الحد لأنه وط، فيغير ملبكه وعليه الهر لسيدتها أكرهها أو طاوعته لان المهر لمولاتها فلا يسقط ببسدلها ومطاوعتها كالو بذلت يدها القطع، والولد رقيق (١) للمرأة وإن اعتقد أن ملكه لم يزل عن جيعها او غير عالم بتحريمها عليه فلاحد عليه الشبهة وعليه المهر والولد حر لاحق نسبه به وعليه قيمته يوم ولادته ولا تصبير أم ولد له وإن ملكها بعد ذلك لأنه لامالك فيها، وتخير المرأة ببن أخذها في حال علها وبين أخذ أشبه قيمتها باحبالها، وهل لها الارش مع ذلك ? محتمل أن لها الارش لانها نقصت بعدوانه أشبه مالو نقصها الفاصب بذلك، وقال بعض أصحاب الشافعي في الارش همنا قولان وقال بعضهم ينبغي أن يكون لها المطالبة بالارش قولا واحداً لان النقص حصل بفعله الذي تعدى به فهو كانماصب وكا وطالبته فنم تسليمها وهذا أصح

(١) في نسخة رهن

وقد يكون الحي وأهل الغرية لهم عادة في الصداق ورسم مقرر لا يشاركهم فيه غيرهم ولا يغيرونه بتغيرونه بتغير بتغير المعالم في دواية حنبل لها مهر مثلها من نسائها من قبل أبيها فاعتبر بنساء العصبات خاصة وهذا مذهب الشافي وقال في دواية اسحاق بن هائي. لها مهر نسائها مثل أمها أو أخنها أو عمتها أو بنت ممها اختاره أبو بكر

وهذا مذهب ابي حنيفة وابن أبي ليلي لانهن من نسائها والاولى أولى فانه قد روي في قصة بروع أن رسول الله وَلَيْكُنْ قضى في تُرويج بنت واشق بمثل مهر نساء قومها، ولا نشرف المرأة معتبر في مهرها وشرفها بنسبها وأمها وخالنها لا يساويانها في شرفها ، وتد تكون أمها مولاة وهي شريفة ، وقد تكون أمها قرشية وهي غير قرشية ، وينبني أن يكون الاقرب فالاقرب ، فأقرب نساء عصالها أخوالها لا يها ، ثم عمالها ، ثم بنات عمها الاقرب فالاقرب

و مسئلة ﴾ (وتعتبر المساواة في المال والحمال والعقل والادب والسن والبكارة والثيوبة والبلد) وصراحة نسبها وكلما يختلف لاجله الصداق وإنما اعتبرت هذه الصفات كلها لان مهر المثل بدل متلف فاعتبرت الصفات المقصودة فيه فان لم يكن في عصباتها من هو في مثل حالها فمن نساء أرحامها كأمها وجداتها وخالاتها وبناتهن

و مسئلة في (فان لم يوجد الا دونها زيدت بقدر فضيلتها) لانزيادة فضيلتها تقتضي زيادة في المهر فتقدرت الزيادة بقدرالفضيلة ، وإن لم يوجد إلا فوقها نقصت بقدر نقصها كأرش العيب بقدر نقس المبيع (فصل) ويجب مهر المثل حالا لانه بدل منلف فأشبه قيم المثلفات ولا يكون الا من نقد البلد لما ذكر نا ولا تلزم الدية لابها تختلف باختلاف صفات المنلف بل هي مقدرة بالشرع فكانت بحكم ماجعله من الحلول والنا جيل فلا يعتبر بها غيرها ولانها عدل بها عن سائر الابدال فيمن وجب عليه فكذلك في تأجيلها تخفيفاً عنه بخلاف غيرها

(فصل) اذا أصدق ذمي ذمية خمرا فتخلات في يدها ثم طلقها قبل الدخول احتمل أن لا يرجع عليها بشي. لا نها قدزادت في يدها بالتخلل والزيادة الهاء وإن أراد الرجوع بنصف قيمتها قبل التخلل فلا قيمة لها وإنما يرجع إذا زادت في نصف قيمتها أقل ماكانت من حين المقد الى حين القبض وحيننذ لاقيمة لهاء وإن تخللت في يد الزوج مم طلقها فلها نصفها لان الزيادة لها ومحتمل أن يكون الحل له وعليه نصف مهر مثلها اذا ترافعها الينا قبل القبض أو أسلما أو أحدهما

(فصل) إذا تزوج أمراة فضمن أبوه نفقتها عشر سنين صح ذكره أبو بكر لأن اكثر ما فيه أنه فيان مجبول أوضان مالم يجب وكلاهما محيح ولا فرق بين كون الزوج موسراً أو معسراً ، واختلف أصحاب الشافعي فمنهم من قال كقولنا ومهم من قال لا يصح الاضان نعقة المعسر لان غير المعسر يتغير حاله فيكون عايه نفقة الموسر أو المتوسط فيكون ضان مجبول والمعسر معلوم ما عليه ومنهم من قال لا يصح اصلا لا نهضان ما لم يجب

﴿ مسئلة ﴾ (فان كانت عادة نسائها تأجيل الهر فرض مؤجلا في أحد الوجهين)

لانه مهر مثابها (والثاني) يفرض حالا لما ذكرنا وان كان عادتهم التخفيف عن عشيرتهم دون غيرهم اعتبر ذلك وهذا مذهب الشافعي ، فان قيل فاذا كان مهر المذل بدل متلف يجب أن لا يختلف باختلاف المتلف كسائر المتلفات ، قلنا الذكاح بخالف سائر المتلفات فان سائر المتلفات المقصود بها المالية خاصة فلم تختلف باختلاف المتلفين والذكاح يقصد به أعيان الزوجين فاختلف باختلافهم ولأن سائر المتلفات لا تختلف باختلاف الموائد والمهر يختلف بالعادات، فان المرأة ان كانت من قوم عادتهم تخفيف مهور نسائهم وجب مهر المرأة منهم خفيفاً ، وإن كانت أفضل وأشرف من نساء عادتهم تثقيل المهر وعلى هذا متى كانت عادتهم التخفيف لمدى مثل الشرف واليسار ونحو ذلك اعتبر جريا على عادتهم

﴿ مسئلة ﴾ (فأن لم يكن لها أقارب اعتبر شبهها من أهل بلدها)فان عدم ذلك اعتبر ناأقر بالنساء شبهاً بها من أقرب البيا من غيرهم كما اعتبرنا قرابتها البعيد اذا لم يوجد القريب .

و فصل) قال رضي الله عنه (فأما المكاح الفاسد فمتى افترقا قبل الدخول بطلاق أوغيره فلامهر) لان المهر يجب بالمقد والعقد فاسد، فان وجوده كالمدم ولا نه عقدفا سدفيت خلو من الموض كالبيع الفاسد ﴿ مسئلة ﴾ (فان دخل بها استقر المسمى وعنه يجب مهر المثل وهي أصح)

المنصوص عن أحمد أن لها المسمى لان في بيض ألفاظ حديث عائشة «ولها الذي أعطاها بما أصاب منها » قال القاضي حدثناه أبو بكر البرقاني وأبو محمد الخلال باسناديهما ، وقال أبو حنيفة الواجب الاقل من المسمى أو مهر المثل لانها ان رضيت بدون مهر مثلها فليس لها أكثر منه كالمقد الصحيح وان كان المسمى أكثر لم تجب الزيادة بمقد غير صحيح ، والصحيح وجوب مهر المثل ، أوما اليه أحمد وهو ظاهر كلام الخرقي لقول النبي عَنْ الله عن أصابها فلها المهر بما استحل من فرجها فجمل لها

ولنا أن الحبل لا يمنع صحة الفيان بدليل صحة ضان نفقة الممسر مع اجمال أن يمرت أحدهما فتسقط النفقة ومع ذلك صح الضيان فكذلك هذا

(فصل) ويجب المهر الهنكوحة نكاحا صحيحاً والوطوءة في نكاح فاحد، والموطوءة بشبة بغير خلاف نعلمه ، ويجب المهرهة على الزنا وعن أحمد رواية أخرى ألا المهرم لها ان كانت ثيبا، واختاره أبو بكر ، ولا يجب مع ذلك أرش البكارة ، رذ كر القاضي ان احمد قد قال في رواية أبي طالب في حق الاجنبية اذا أكرهها على الزنا وهي بكر فعليه المهر وأرش البكارة ، وهذا قول الشاني ، وقال أبو حنيفة لامر للمكرهة على الزنا

و لنا قول النبي وَتَطَلِيْتُهُ ﴿ فَلَهَا النَّهُمِ بِمَااسْتَحَلَّ مِن فَرَجُهَا وَهَذَاحَجَةً عَلَى أَبِي حَنيفة فَانَ المُكُرَّهُ مُسْتَحَلَّ لَفُولُهُ عَلَيْهُ السّلَامِ ﴿ مَا آمَنَ بِالقَرَآنُ مِنَ اسْتَحَلَّ لَفُولُهُ عَلَيْهُ السّلَامِ ﴿ مَا آمَنَ بِالقَرَآنُ مِنَ اسْتَحَلَّ عَلَيْهُ وَحَدُهُ مِن غَيْرُ أَرْشُ وَلاَيْهُ اسْتَوْفَى عَلَيْهُ مِن غَيْرُ أَرْشُ وَلاَيْهُ اسْتَوْفَى عَلَيْهُ مِن غَيْرُ أَرْشُ وَلاَيْهُ اسْتَوْفَى مَا عَلَيْهُ مِن عَلَيْهُ مِن عَيْرُ أَرْشُ وَلاَيْهُ اسْتَوْفَى مَا عَلَيْهُ اللَّهُ وَلَيْهُ اللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ وَلَيْ عَلَيْهُ اللَّهُ وَاللَّهُ مِنْ عَلَيْهُ وَاللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ اللّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ وَلَا عَلَيْهُ مَا اللَّهُ وَلَيْهُ اللَّهُ وَلا عَلَيْهُ اللَّهُ وَلَيْهُ اللَّهُ وَلا اللَّهُ وَلَيْهُ اللَّهُ وَلَا اللَّهُ وَلَا اللَّهُ وَلَيْهُ وَلِي اللَّهُ وَلَا اللَّهُ وَلَا اللَّهُ وَلَا اللَّهُ وَلا اللَّهُ وَاللَّهُ وَلَا اللَّهُ وَلَا اللَّهُ وَاللَّهُ وَلَا اللَّهُ وَاللَّهُ وَلَا اللَّهُ وَلَا اللَّهُ وَلَا اللَّهُ وَلَيْكُولُ اللَّهُ وَلَهُ اللَّهُ وَلَا اللَّهُ وَلَا اللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَلَا اللَّالِيْفُ اللَّهُ وَلَا اللَّهُ وَلَا اللَّهُ وَلَا اللَّهُ وَلَا اللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَلَا اللَّهُ وَاللَّهُ وَلَا اللَّهُ وَلَا عَلَيْكُولُ وَلَا اللّلْفُ وَلَّا اللَّهُ وَلَا اللَّهُ وَلَا اللَّهُ وَلَا لَاللَّهُ وَلَا اللَّهُ وَلَّا اللَّهُ وَلَا اللَّهُ وَاللَّهُ وَلَا اللَّهُ وَلَا اللَّهُ وَلَا اللَّهُ وَلَّا لَا اللَّهُ وَلَا اللّهُ وَلَا اللَّهُ وَلَّا اللَّهُ اللَّهُ وَلَّا اللَّهُ وَلَا اللَّهُ وَلَا اللّهُ وَلَّا اللّهُ وَلّا لَا اللّهُ وَلَا اللّهُ وَلَّا اللّهُ وَلَّا اللّهُ وَلَا لَا اللّهُ وَلَا اللّهُ وَلَا اللّهُ وَلَا اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ وَلّا الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ

المهر بالاصابة، والاصابة انما توجب مهر المثل ولان العقد ليس بموجب بدليل الحبر وأنه لوطلقها قبل مسيسها لم يكن موجباً كان وجوده كعدمه وبتي الوطء موجباً بمفرده فأوجب مهر المثل كوطء الشبهة ولان القسمة لو فسدت لوجب مهر المثل فاذا فسد العقد من أصله كان أولى ، وقول أبي حنيفة إنها رضيت بدون صداقها أما يصح اذا كان الفقد هو الموجب، وقد بينا أنه إنما يجب بالاصابة فيوجب مهر المثل كاملا كوطء الشبهة .

﴿ مسئلة ﴾ (ولا يستقر بالحلوة)

وهو قول أكثر أهل العلم ، وقال أصحابنا يستقر قياساً على العقد الصحيح ونس عليه أحمد والاول أولى لان الصداق لم بجب بالعقد وأبما أوجبه الوطء ولم يوجد ولذلك لا يتنصف بالطلاق قبل الدخول فأشبه الحلوة بالاجنبية ولان النبي عَلَيْكَانَةُ إنما جمل لها المهر بماستحل من فرجهاولم بوجد ذلك في الحلوة بنير إصابة وقد ذكرناه.

(فصل) اذا تزوجت المرأة تزويجاً فاسدا لم يحل تزويجها لغير من تزوجها حتى يطلقها أو يفسخ نـكاحها فان امتنع من طلاقها فسخ الحاكم فكاحه نص عليه أحمد، وقال الشافعي لاحاجة الى فسخ ولا طلاق لانه نـكاح غير منعقد أشبه النـكاح في العدة

و لنا أنه نسكاح يسوغ فيه الاجتهاد فاحتيج في النفريق الى إيقاع فرفة كالصحيح المختلف فيه ولان تزويجها من غير فرقة يفضي الى تسليط زوجين عليها كل واحد منها يعتقد صحة نسكاحه وفساد نسكاح الآخر ويفارق النسكاح الباطل من هذين الوجهين فعلى هذا مثى تزوجت بآخر قبل (المغنى والشرح السكير) (١٣٠)

ولنا على أنه لايجب الارش أنه وط، ضمن بالمهر فلم يجب معه أرش كسائر الوط. يحققه أن المهر بدل المنفعة المسترفاة بالوط، وبدل المتلف لا يختلف بكونه في عقد فاسد ، كونه تمحض عدوانا ولان الارش يدخل في المهر لكون الواجب لها مهر المثل ومهر البكر مزيد على مهرالثيب ببكارتها فكانت الزيادة في المهرمقابلة لما أنلف من البكارة فلا يجب عوضها مرة ثانية يحققه أنه اذا أحذارش البكارة مرة لم يجز أخذه مرة أخرى فتصير كأنها معدومة فلا يجب لها الا مهر ثيب ، ومهر الذيب مع أرش البكارة هو مهر مثل البكر فلا تجوز الزيادة عليه والله أعلم

(فصل) ولا فرق بين كون الموطورة أجنبية أو من ذوات محارمه وهو اختيار أبي بكر ومذهب النخمي ومكحول وأبي حنبة والشافعي ، وعن احمد رواية أخرى أن ذوات محارمه من النساء لامهر لهن وهو قول الشعبي لان تحربهن تحريم أصل فلا يستحق به مهر كالمواط وفارق من حرمت تحريم المصاهرة فان تحريمها طاريء ، وكذلك ينبغي أن يكون الحكم في من حرمت بالرضاع لا فطاري ، أيضاً ،

التفريق لم يصح التأني ولم يجز ترويجها حتى يطلق الاولان أو يفسخ نكاحها ومتى كان التفريق قبل الدخول فلا مهر لانه عقد فأسد لم يتصل به قبض فلم يجب به عوض كالبيع انفاسد وانكان بعد الدخول فلها المهر لما ذكر وان تكرر الوطء لم يجب به أكثر من مهر واحد بدليل قوله عليه الصلاة السلام « فلها المهر بما استحل من فرجها » ولانه إصابة في عقد أشبه الاصابة في العقد الصحيح

(مسئلة) (ويجب مهر المثل العوطوءة بشبهة والمكرهة على الزنا ولا يجب معه أرش البكارة ويحتمل أن يجب للمكرهة)

وأما الموطوءة بشبهة فيجب لها مهر المثل بغير خلاف علمناه وبجب للمكرهة على الزنا في ظاهر المذهب، وعن أحمد لايجب لها مهر إن كانت ثيبا اخاره أبو بكر ولا يجب معه أرش البكارة، وذكر القاضي أن أحمد ذكر في رواية أبي طالب في حق الاجنبية اذا أكرهها على الزنا فعليه المهر وارش البكارة وهذا قول الشافعي، وقال أبوحنيفة لا مهر للمكرهة على الزنا.

ولنا قول الذي عَيَّالِيَّةِ « فلها الهر بما استحل من فرجها » وهي حجة على أبي حنيفة فان المكرهة مستحل لفرجها فان الاستحلال الفعل في غير موضع الحل لقوله عليه السلام « ما آمن بالفرآن من استحل محارمه » وهو حجة أيضاً على من أوجب الارش لكونه أوجب المهر وحده من غير ارش ولانه استوفى ما يجب بدله بالشبهة وفي العقد الفاسد فؤجب بالتعدي كانلاف المال وأكل طعام النير ولنه استوفى ما يجب الارش لانه وطء ضمن بالهر فلم يجب معه ارش كسائر الوطء يحققه ان المهر بدل المنفعة المستوفاة بالوط، وبدل المنفعة لا يختلف بكونه في عقد فاسد وكونه تمحض عدوانا ولان الارش بدل المنفعة المهر لكون الواجب لهامهر المثل ومهر البكر يزيد على مهر الثيب ببكارتها فكانت الزيادة في المهر مدة لم يجب عقلها انه اذا أخذ ارش البكارة مرة لم يجز أخذه مقابلة لما أنف من البكارة ولا يجب عوضها مرة ثانية يحققه انه اذا أخذ ارش البكارة مرة لم يجز أخذه

وعن أحد رواية أخرى أن من تحرم ابنتها لامهر لها كالام والبنت والاخت ومن تحل ابنتها كالعمة والحالة فلها المهر لان تحريمها أخف

ولنا أن ما ضمن للاجنبي ضمن للمناسب كالمال ومهر الامة ولانه أتلف منفعة بضعها بالوطء فلزمه مهرها كالاجنبية ، ولانه محل مضمون على غيره فوجب عليه ضمانه كالمال ، وبهذا فارق اللواط فانه ليس محضمون على أحد

(فصل) ولا بجب المهر بالوط، في الدبر ولا أقاواط لان الشرع لم يرد ببدئه ، ولا هو أثلاف لشيء فأشبه القبلة ، والوط، دون الفرج ولا يجب للمطاوءة على الزنا لانها باذلة لما بجب بذله لها فلم بجب لها شيء كما لو أذنت له في قطع يدها فقط هما إلا أن تكون أمة فيكون المهر لسيدها ولا يسقط بدلما لان الحق لفيرها فأشبه مالو بذلت قطع بدها

مرة أخرى فتصيركاً نها معدومة ولا يجب لها إلا مهر ثيب ومهر الثيب مع ارش البكارة هو مهر البكر فلا تجوز الزيادة عليه

(فصل) ولا فرق بين كون الموطنوءة أجنبية أو من ذوات محارمه وهو اختيار أبي بكر ومذهب النخمي ومكحول وأبي حنيفة والشافعي وعن أحمد رواية أخرى ان النساء من ذوات محارمه لا مهر لهن وهو قول الشعبي لان تحريمهن تحريم أصل فلا بجب به مهر كالمواط وفارق من حرمت تحريم المصاهرة فان تحريمها طال ، وكذلك ينبني أن يكون الحكم فيمن حرمت بالرضاع لانه طارى وكذلك ينبني أن يكون الحكم فيمن حرمت بالرضاع لانه طارى أيضاً ، وعن أحمدرواية أخرى ان من تحرم ابتها أن كمون الحكم والبنت والاخت ومن تحل ابنتها كالمسة والحالة فلها المهر لان تحريمها أخف. ولناأن ما ضمن للاجنبي ضمن للمناسب كالمال ومهر الأمة ولامه أتلف منفعة بضمها بالوط و فلزمه مهرها كالاجنبية ولانه محل مضمون على أحد

(فصل) ولا يجب المهر بالوط، في الدبر ولا اللواط لان الشرع لم يرد ببدا ه ولا هو اتلاف اشي، فأشبه القبلة والوط، درن الفرج، وقال في المحرر بيجب بوط، المرأة في الدبر كالوط، في القبل والاول أولى لانه ليس بسبب للبضمية أشبه اللواط، ولا يبجب للمطاوعة على الزنا لانها باذلة لما يبجب بذله لها فلم يبجب شيء كما لو أذنت له في قطع يدها نقط، هما إلا أن تكون أمة فيكون المهر لسيدها ولا يسقط ببذلها لان الحق لفيرها فأشبه مالو بذلت قطع يدها

(فصل) ومن طلق امر أنه قبل الدخول طلقة وظن أنها لاتبين بها فوطئها لزمهمهر المثلونصف المسمى ، وقال مالك لا يلزمه إلا مهر واحد .

وانا أن المفروض تنصف بطلاقه بقوله سبحانه (فنصف مافرضم) ووطؤه بعد ذلك عري عن الفعل فوجب به مهر المثل كما لو علم أو كغيرها أو كما لو وطئها غيره فاما من المكاحها بإطل بالاجماع

(فصل) ولو طلق امرأته قبل الدخول طلقة وظن أنها لاتبين بهافوطتها لزمه مهر الثيل ونصف المسمى، وقال مالك لايلزمه إلا مهر واحد

ولنا أن المفروض يتنصف بطلاقه بتوله سبحانه (فنصف مافرضتم اووطؤه بمد ذلك عريءن العقدةوجب به مهر المثل كما لو علم أو كغيرها أو كما لو وطتها غيره

(فصل) ومن نكاحها باطل بالاجهاع كالزوجة والمعتدة أذا نكحها رجل فوطئها عالما بالحال ، وتحريم الوط. وهي مطاوعة عائة فلامهر لها لانه زنايوجب الحدوهي مطاوعة عليه ، وأن جهلت تحريم ذلك أو كربها في العدة فالمهر لها لانه رط. شبهة

وقد روى ابو داود باسناده أن رجلا يقال له نصر بن أكتم نكح امرأة فولدت لأربعة أشهر فجمل النبي وَلَمَانِيْكِمُ لَمَا الصداق. وفي انظ قال « الصداق؛ استحلات من فرجها فاذا ولدت فاجلدوها»

كالمزوجة والمعتدة اذا نكيحها رجل فوطئها عالما بالحال وتحريم الوطء وهي مطاوعة عالمة فلا مهر لانه وظء شبهة زنا يوجب الحد وهي مطاوعة عليه وإن جهلت تحريم ذلك أو كونها في العدة فالمهر لها لانه وطء شبهة وقد روى أبو داود باسناده ان رجلا يقال له نصر بن أكم نكح امرأة فولدت لاربعة أشهر فجل النبي عَلَيْكِلَيْنِ لها الصداق بما استحل من فرجها وفي لفظ قال «الصداق عا استحلات من فرجها فاذا ولدت فاجلدوها » وروى سعيد في سننه عن عمران بن كثير أن عبيد الله بن الحر تزوج امرأة من قومه يقال لها الدرداء فانطلق عبيد الله فاحق بماوية ومات أبوا لجارية فزوجها أهاما رجلا يفال له عكر مة فبلغ ذلك عبيد الله فقدم فخاصهم إلى على فقصوا عليه قصتهم فرد عليه المرأة وكانت حاملا من عكر مة فوضعت على يد عدل فقالت المرأة لهي أنا أحق بمالي أن أنت أحق بمالك. قالت فاشهدوا أن ما كان يعد عكر مة من صداق فهو له . فلما وضت ما في بطنها ردها على عبيد الله بن الحر وألحق الولد بأبيه في عند عكرمة من صداق فهو له . فلما وضت ما في بطنها ردها على عبيد الله بن الحر وألحق الولد بأبيه في عند عكرمة من صداق فهو له . فلما وضت ما في بطنها ردها على عبيد الله بن الحر وألحق الولد بأبيه في عند عكرمة من صداق فهو له . فلما وضت ما في بطنها ردها على عبيد الله بن الحر وألحق الولد بأبيه في عند عكرمة من صداق فهو له . فلما وضت ما في بطنها ردها على عبيد الله بن الحر وألحق الولد بأبيه في مسئلة ﴾ (وإذا دفع أحبية فاذهب عذرتها فعايه ارش بكارتها)

وقال القاضي يجب مهر المثل اذا دفع أجنبية فأذهب عذرتها أو فعل ذلك بأصبعة أو غيرها فعليه ارش بكارتها وهو مذهب الشانعي لانه انلاف حرلم يرد الشرع بتقدير عوضه فرجع في ديه الي الحكومة كسائر ما لم يقدر ولانه إذا لم يكل به الصداق في حق الزوج ففي حق الاجبي أولى وروي عن أحمد أن لها صداق نسائها اختاره الفاضي وقال أحمد إن تزوج امرأة فدفعها هو وأخوه فأذهبا عذرتها ثم طلقها قبل الدخول فعلى الزوج نصف المهر وعلى الاخ نصفه روي عن على وابنه الحسن وعبد الله بن معقل وعبد الملك بن مروان فروى سعيد ثنا هشيم ثنا منيرة عن ابراهيم أن رجلاكان عنده أجنبية فخافت امرأنه أن يتزوجها فاستمانت نسوة فضيدانها لها فأفسدت عذرتها وقالت از وجها انها فجرت فأخبر على رضي الله عنه بذلك فأرسل إلى امرأنه والنسوة فلما أثينه لم يلبثن أن اعترفن فقال في المحسن بن على افض فيها يا حسن فقال الحدعلى من قذفها والمهر عليها وعلى المسكات فقال على لوكافت

وروى سعد في سننه عن هران بن كثير أن عبد الله بن الحر تزوج جارية من قومه يقال لها الدرداء فانطلق عبيدا فله فلحق عمادية ومات أبو الجارية فزوجها أهلها رجلا يقال له عكرمة فبلغ ذلك عبيدا فله فقدم فخاصهم إلى على رضي الله عنه فقصوا عليه قصتهم فردعليه المرأة وكانت حاملامن عكرمة فوضعت على يدي عدل فقالت المرأة لهلي أنا أحق بمالي أو عبيد الله ? قال بل أنت أحق عالك قالت فاشهدوا أن ماكان في على عكرمة من صداق فهو له ، فلما وضعت مافي بطنها ردها على عبيد الله بن الحر وألمق الولد بأبيه .

(فصل) والصداق اذا كان في الذبة فهو دين اذا مات من هو عليه وعليه دين سواه قسم ماله بينهم بالمصص، قال احد في مريض زوج في مرضه وعليه دين ومات: ما ترك بين الفرما، والمرأة بالمصص وذاك لان نكاح المريض صحيح والصداق دين فيساوى سائر الديون

الابل طحناً لطحنت وما يطحن يومئذ بعير قال ثنا هشم أنا اسهاعبل بن سالم أخبرنا الشعبي أن جواري أربعاً قالت احداهن هي رجل وقالت الاخرى هي امرأة وقالت الثانثة هي أبو التي زعمت أنها رجل وقالت الرابعة هي أبو التي زعمت أنها امرأة فخطبت التي زعمت أنها أبو الرجل التي زعمت أنها أبوالمرأة فزوجوها إياها فعمدت اليها فافسدتها باصبعها فرفع ذلك إلى عبد الملك بن مروان فجمل الصداق بينهن أربعاً وألقى حصة التي أمكنت من نفسها فبلغ ذلك عبد ألله بن معقل فقال لو وايت أنا لجملت الصداق على التي أفسدت الجارية وحدها وهذه قصص نشرت ولم تذكر فكانت اجماعاولان اللاف المذرة مستحق مقد النكاح قاذا أنلفه أجنبي وجب المهر كنفقة البضع والقول الاول هو الفياس لولاماروي عن الصحابة رضى الله عنهم وأرش البكارة ما بين مهر البكر والثيب والله أعلم

وقال أبو يوسف وحمد عليه الصداق كاملا لانه أذهب عذرتها في نسكاح صحيح فأشبه ما لو أذهب الوطء .

ولنا قول الله تعالى (وإن طلقتموهن من قبل أن تمسوهن وقدفرضم لهن فريضة فنصف مافرضم) وهذه مطلقة قبل المسيس فأشبه ما لو لم يدفعها ولانه أتنف ما يستحق اللافه بالمقد فلم يضمنه لذيره كما لو أتلف عذرة أمته ويتخرج أن يجب لها الصداق كاملا فان أحمد قال إذا فعل ذلك أجنبي عليه الصداق فقيما إذا فعله الزوج أولى فان ما يجب به الصداق ابتداء أحق بتقدير الصداق وقد روي عن أحمد فيمن أخذ امر أنه وقبض عليها أو نظر اليها وهي عريانة أن عليه الصداق كاملا فهذا أولى هسئلة (وللمرأة منم نفسها حتى تقبض مهرها إذا كان حالا)

قال ابن المنذر أجمع كل من نحفظ عنه من أهل العلم أن للمرأة أن يمتنع من دخول الزوج عليها حتى يعطيها مهرها فان قال الزوج لا أسلم اليها الصداق حتى أسلمها أجبر على تسليم الصداق أولا تمتحبر (فصل) وكل فرقة كانت قبل الدخول من قبل المرأة مثل اسلامها أو ردنها أو ارضاعها من ينفسخ النكاح بارضاعه أو ارتضاعها وهي صغيرة أو فسخت لاعساره أو عيبه أو لعتقها تحت عبد أو فسخه بعيبها قانه يسقط به مهرها ولا يجب لها متعة لانها أتلفت المعوض قبل تسليمه فسقط البدل كله كالبائم يتلف المبيم قبل تسليمه ، وإن كانت بسبب الزوج كطلاقه وخلعه وإسلامه وردته أو جاءت من أجنبي كالرضاع أو وط، ينفسخ به الذكاح سقط نصف المهر ووجب نصفه أو المتعة لغير من سعي لها ثم يرجع الزوج على من فسخ الذكاح اذا جاء الفسخ من قبل أجنبي ، وإن قتات المرأة استقر المهر جميعه لانها فرقة حصلت بالموت وانتها. الذكاح فلا يسقط بها المهر كما فو ماتت حتف أنفها سواء قتلها زوجها أو أجنبي أو قتلت نفسها أو قتل الامة سديدها ، وإن طاق الحاكم على الزوج في الايلا، فهو كطلاقه لانه قام مقامه في إيفاء الحق عليه عند امتناعه منه وفي فرقة اللهان روايتان

هي على تسليم نفسها ومذهب الشافعي في هذا على نحو مذهبه في البيع

ولنا أن في اجبارها على تسليم نفسها أولا خطر إنلاف البضع والامتناع من بذل الصداق فلا يمكن الرجوع في البضع مخلاف المبيع الذي يجبر على تسليمه قبل تسليم ثمنه فاذا تقرر ذلك فلها التفقة إن امتنعت لذلك وإن كان معسراً بالصداق لان امتناعها مجق فان كان الصداق مؤجلا فليس لها منع نفسها قبل قبضه لان رضاها بتأجيله رضى منها بتسايم نفسها قبل قبضه كالثمن المؤجل في البيع فانحل المؤجل قبل تسايم نفسها لم يكن لها منع نفسها أيضاً لأن التسايم قد وجب عليها واستقر قبل قبضه فلم يكن لها أن تمتع منه فان كان بعضه حالا وبعضه مؤجلا فالها منع نفسها قبل قبض العاجل دون الآجل فان سلمت نفسها قبل قبضه ثم أرادت منع نفسها حتى تقبضه فهل لهاذلك ? على وجهين وقد توقف أحمد رحمه التدعن الجواب في هذه المسئلة وذهب أبوعبدالله بن بطة وأبو استحلق بن شافلا الى أنها ليس لها ذلك وهو قول مالك والثافىي وأبو يوسف ومحمد لان التسليم استقر به العوض برضىالمسلم فلم يكن لها أن تمنع نفسها بعـــد ذَنْ كَمَا لُو سَلِمُ الْبَائِعِ الْمَبِيعِ وَذَهِبِ أَبُو عَبِدُ اللَّهِ بِن حَامِدُ الى أَنْ لَهَا ذَلْكُ وهو مذهب أَ بِي حَنيفة لأنه تسليم بوجبه عليها عقد النكاح فملكت أن تمتنع منه قبل قبض صداقها الاول فأما إن وطئها مكرحة لم يسقط حقها من الامتناع لانه حصل بغير رضاها فهو كالمبيع إذا أخذه المشتري من البائم كرها فان أخذت الصداق فوجدت به عيباً فلها منع نفسها حتى يبذله أو يمطيها ارشه لان صدافها صحيح وإن إ تعلم عبيه حتى سلمت نفسها خرج على وجهين فيما إذا سلمت نفسها قبل قبض صداقها نم بدالها أن يمتم والاولى همنا أن ابها الامتناع لانما انها سامت نفسها ظا أنها قد قبضت صداقها بخلاف المسئلة المقيس عليها وكل موضع قلنا لها الامتناع من تسايم نفسها فاما السفر بغير إذن الزوج لأنه لم يثبت للزوج عليها حق الحبس فصارت كمن لا زوج لها، ولو بتي منه درهم كان كبقاء جيمه لان كل من مبتله الحب مجميع البدل (احداهما) هي كطلاله لان سبب العمان تذفه الصادر منسه (والثنانية) يسقط به مهرها لان الفسخ عقيب لعانها فهم كفسخها لعنه وفي فرقة شرائها لزوجها أيضاروايتان

(احداها) يتنصف بها مهرها لان البيع الموجب الفسخ ثم بالسيدالقائم مقام الزوج وبالرأة فأشبه الحلم (والثانية يسقط المركة لان الفسخ وجد عقيب قبولها فأشبه فسخها الهنئه وفيها اذا اشترى الحو المرأته وجهان مبنيان على الروايتين في شرائها لزوجها ، واذا جسمل لها الحيار فاختارت نمسها أو وكلها في الطلاق فطبقت نفسها فهم كمالاقه لايسقط مهرها لان المرأة وإن باشرت الطلاق فهي نائبة عنه ووكيلة له وفعل الوكيل كفعل الموكل فكأنه صدر عن مباشرته ، وإن على طلاتها على فعل من قبلها لم يسقط مهرها لان السبب منه وجد ، وأنما هي حققت شرطه والحكم ينسب إلى صاحب السبب والحة أعلم .

ثبت له الحبس بعضه كسائر الديون

﴿ مسئلة ﴾ (وإن أعسر بالمهر قبل الدخول فلها الفسخ إذا كان حالا)

اختاره أبو بكر لانه تعذر الوصول الى عوض العقد قبل تسليم العوض فكان لهاالفسخ كالوأعسر المشتري بالثن قبل تسليم المبيع وفيه وجه آخر ليس لها الفسخ اختاره ابن حامد قال شيخنا وهو الصحيح لانه دين فلم ينفسخ بالاعسار به كالنفقة الماضية ولانه لا نص فيه ولا يصبح قياسه على النمن في المبيع لان الثمن كان مقصود البائع والعادة تعجيله والصداق فضلة ونحلة ليس هو المقصود في النكاح ولذلك لا يفسد النكاح بفساده ولا بترك ذكره والعادة تأخيره ولان أكثر من يشتري بشمن حال يكون موسراً به وفيه وجه ثالث أنه ان أعسر قبل الدخول فلها الفسخ كما لو أفلس المشري والمبيم محاله فان كان بعد الدخول لم يملك الفسخ لان المعقود عليمه قد استوفي فأشبه ما لو أفلس المشري بعد تلف المبيع أو بعضه والشافعي نحو هذه الوجوه وقبل إذاأ عسم بعد الدخول انبني على منع نفسها إن قلنا لها منع نفسها بالدخول فلها الفسخ كما قبل الدخول، وإن قلنا لها منع نفسها فليس لها منع نفسها فليس لها الفسخ كما لو أفلس بدين آخر

﴿مُسَالًا ﴾ (ولا يجوز الفسخ في ذلك كله إلا مجرً حاكم)

لانه فسخ يجتهد فيه مختلف فيه فأشبه الفسخ للمنة والقسخ للإعسار بالنفقة ولانه لو فسخ بنسير حكم اعتقدت أن النكاح انفسخ وأبيح لها أن تنزوج والزوج يعتقد أنها زوجته لم ينفسخ نكاحها فيصير للمرأة زوجان كل واحد يعتقد حلها له وتحريمها على الآخر وهذا لا يجوز في الاسلام وفيه وجه آخر أنه يجوز بغير حكم حاكم كخيار المبتقة تحت العبد والصحيح الاول ولا يصح فياسه على المعتقة لان ذلك متفق عليه وهذا مختلف فيه

كتاب الوليمة

الوليمة اسم العلمام في العرس خاصة لا يقع هذا الاسم على غيره كذلك حكاه ابن عبسد البرعن شعلب وغيره من أهل اللغة ، وقال بعض اغنها، من أصحابنا وغيرهم إن الوليمة تقم على كل طعام السرور حادث الا أن استمالها في طعام العرس أكثر وقول أهل اللغة أقوى لا يهم أهل اللسان وهم أعرف بموضوعات المغة وأعلم بلسان العرب ، والعذيرة اسم للاءوة الحتان وتسمى الاعذار والحرس والحرسة عند الولادة ، والوكيرة دعوة البنا، يقال وكر وخرس مشدد ، والنة يعة عند قدوم الغائب يقال نقم مخفف ، والعقيقة الذبح لاجل الولد . قال الشاعر :

كل الطعام تشتعي ربيمه الخرس والاعذار والنقيمه

والحذاق الطمام عند حذاق الصبي، والمأدبة اسم لكل دعوة اسبب كانت أو الهدير سبب، والآدب صاحب المأدبة. قال الشاعر:

نحن في المشتاة ندعوا الجفل لايرى الآدب منا ينتقر والجفل في الدعوة أن يعم الماس بدعوته والنقري هو أن يخص توما درن قرم

﴿ باب الولمية ﴾

وهي اسم لدعوة المرس خاصة لا يقع هذا الاسم على غيره كذلك حكاه ابن عبد البر عن تعلب وغيره من أهل اللغة وقال بعض أصحابنا وغيرهم إنها تقع على كل طعام اسرور حادث إلا أن استمالها في طعام العرس أكثر وقول أهل اللغة أقوى لا بهم أهل اللسان وهم أعرف بموضوعات اللغة وأعم بلسان المرب والعذيرة اسم لدعوة الحتان وتسمى الاعذار والحرس والحرسة ، عنسد الولادة والذكيرة دعوة البناء يقال ذكر وخرس مشدد والنقيعة عند قدوم الغائب يقال نقع مخفف والعقيقة الذبح لاجل الولد. قال الشاعر:

كل الطعام تشتهي ربيعنه الحرس والاعذار وانتقيمه والآدب والآدب والآدب والآدب الحذاق الطعام عند حذاق الصبي والمأدبة اسم الكل دعوة لسبب كانت أو لغير سبب والآدب صاحب المأدبة قال الشاعر:

نحن في المشتاة ندعو الجفلى لا يرى الآدب منا ينتقر والجفلى في الدعوة أن يعم الناس بدعوته والنقرى هو أن يخس قوما دون قوم وسئاته (وهي مستحبة)

لا خلاف بين أهل العلم في ان الوليمة في المرس سنة مشروعة لما روي أن النبي عَلَيْكِالْتُنْوَ أُمر بِها

﴿ مسئلة ﴾ قال (ويستحب لمن تروج ان يولم ولو بشاة)

لا خلاف بين أهل العلم في أن الوليمة سنة في العرس مشروعة لما روي أن النبي ويتناتج أمر بها وفعلها فقال لعبد الرحزين عوف حين قال تزوجت و أولم ولو بشاة » وقال أنس مأأولم رسول الله على أربة على امرأة من نسائه ما أولم على زينب جهل يبعثني فأدعو له الناس فأطهم خبزاً ولحاحتى شبعوا » وقال أنس أن رسول الله ويتناتج اصطنى صفية لنفسه فخرج بها حتى بلغ ثنية الصهاء فبنى بها شم صنع حيسا في نطع صغير مم قال و اثذن لمن حوقك » فكانت وليمة رسول الله ويتناتج على صفية ، منفق عليهن ، ويستحب أن يولم بشاة أن أمكنه ذلك لقول رسول الله ويتناتج لعبد الرحن وأولم ولو بشأة » وقال أنس مأأولم النبي ويتناتج على عدن من سائه مأولم على زينب أولم بشأة ، انظالبخاري فأن أولم بغير هذا جاز فقد أولم النبي ويتناتج على صدفية بحيس ، وأولم على بعض نسائه بمدين من شده بر ، رواه البخاري

(فصل) وايست واجبة في قول أكثر أهل العلم ، وقال بعض أصحاب الشافي هي واجبة لان النبي عَلَيْتِهِ اللهِ الرحن بن عوف ولان الاجابة اليها واجبة فكانت واجبة

وأنا انها طعام لسرور حادث فأشبه سائر الأطعبة والخبر محول على الاستحباب بدليل ماذكر ناه

(فصل) وليست واجبة في قول أكثر أهل العلم وقال بعض أصحاب الشافعي هي واجبة لانالنبي هي الحبة لانالنبي هي الحبة أمر بها عبد الرحمن بن عوف ولان الاجابة اليها واجبة

ولنا أنها طمام لسرور حادث فأشبه سائر الاطممة والحبر محمول على الاستحباب لما ذكرنا وكونه أمر بشاة ولاخلاف في أنها لاتجب وماذكروه من المعنى لاأصل له ثم هوباطل بالسلام ليس هوبواجب واجبة .

﴿ مسئلة ﴾ (والاجابة اليها واحبة إذا عينه الداعي المسلم في اليوم الاول) (المنني وانشرح الكبير) (١٤) (الحزم الثامن) وكونه أمر بشاة ولا خلاف في انبًا لا تجب وماذكروه من المعنى لا أصل له ثم هو باطل بالسلام ليس بواجب وإجابة المسلم واجبة

﴿ مسئلة ﴾ قال (وعلى من دعي اذيجيب)

قال ابن عبد البر لا خلاف في وجوب الاجابة الى الوليمة لمن دعي اليها أذا لم يكن فيها لهو وبه يقول مالك والشاذي والعنبري وأبو حنيفة وأصحابه ومن أصحاب الشافعي من قال هي من فروض الكفايات لان الاجابة إكرام وموالاة فهي كرد السلام

ولنا ماروى ابن عمر أن رسول الله عَيْنَاتِيْقِ قال ﴿ إذا دعي أحدكم الى الوليمة فليأتها ﴾ وفي امظ قال قال رسول الله عَيْنَاتِهِ ﴿ أَجْبُوا هَذَهُ الدَّءُوةُ إذا دعيتم اليها ﴾ وقال أبو هريرة شر الطعام طعام الوليمة بدعى لها الاغنياء ويترك العقراء ومن لم يجب فقد عصى الله ورسوله ، رواهن البخاري ، وهذا عام، ومعنى قوله شر الطعام طعام الوليمة والله أعلم أي طعام الوليمة التي يدعى اليها الاغنياء ويترك الفقراء ولم يرد ان كل وليمة طعامها شر الطعام قاله لو أراد ذلك لما أمر بها ولا ندب اليها ولا أمر بالاجابة اليها ولا ناجابة تجب بالدعوة فكل من دعى فقد وجبت عايمه الاجابة

(فصل) وأنما تجب الاجابة على من عين بالدعوة بأن يدعو رجلا بمينه أو جاعة معينين فان

قال ان عبد البر لا خلاف في وجوب الاجابة الى الوليمة لمن دعي اليها إذا لم يكن فيها لهو ، و به يقول مالكوالشافعي والتوري والعنبري وأبوحنيفة وأصحابه ومن أصحابالشافعي من قال هي من قروض الكفايات لان الاجابة اكرام وموالاة فهي كرد السلام

ولنا ماروى ابن عمر أن رسول الله وَلِيَّالِيَّةِ قال ﴿ إذا دعي أحدكم الى الوليمة فليأتها ﴾ وفي لفظ قال: قال رسول الله وَلَيْلِيَّةِ ﴿ أُجبوا هذه الدعوة إذا دعيم اليها » وقال أبوهر برة شر الطعام الوليمة يدعى لما الاغنياء ويترك الفقراء ومن لم يجب فقد عصى الله ورسوله رواهن البخاري، وهذا عام في ممنى قوله شر الطعام طعام الوليمة والله أعلم أي طعام اليمة التي يدعى لها الاغنياء ويترك الفقراء ولم يردأن كلوليمة طعامها شر الطعام فانه لوأراد ذلك لما أمر بها ولا ندب اليها ولاأمر بالاجابة اليها ولافعالها ولان الاجابة عجب بالدعوة فكل من دعى فقد وجب عليه الاجابة

(فصل) وأَعَا تَجِب الاجابة على من عين بالدعوة بان يدعو رجلا بعينه أو جماعة معينين

﴿ مسئلة ﴾ (فان دعا الجفلى كقوله ياأيها الناس تعالوا إلى الطعام أويقول الرسول أمرت أنأدعو كل من لقيت أرشئت المعجب الاجابة والم تستحبلانه لم يعين بالدعوة فلم تتعين عليه الاجابة ولا نهغير منصوص عليه ولا محصل كسرقلب الداعي بترك اجابته وتجوز الاجابة بهــذا لدخوله في عموم الدعاء .

دعا الجفلى بأن يقول يا أيها الناس أجيبوا إلى الولاية أو يقول الرسول أمرت ان أدعو كل من لقيت أو من شئت لم تجب الاجابة ولم تستحب لانه لم يعين بالدعوة فلم تنمين عليه الاجابة ولانه غير منصوص عليه ولا محصل كسر قلب الداعي بترك إجابته، وتجوز الاجابة بهذا الدخوله في عوم الدعاء (فصل) وإذا صنعت الولاية أكثر من يوم جاز فقد روى الخلال باسناده عن أبي انه أعرس ودعى الانصار ثمانية أيام وإذا دعي في اليوم الاول وجبت الاجابة وفي اليوم الناني تستحب الاجابة وفي اليوم النائي تستحب الاجابة وفي اليوم الثالث فلا وهكذا مذهب وفي اليوم انثالث فلا وهكذا مذهب الشافعي وقد روي عن النبي تستحب، قال أحد الاول يجب والثاني أن أحب والثالث فلا وهكذا مذهب رواه أبو داود وابن ماجه وغيرهما وقاله سعيد بين المسيب أيضا .ودعي سعيد الى ولاية مرتبن فأجاب فدعى الثالثه فحصب الرسول عرواه أبو دواد والحلال

و الدعاء الى الوليمة إذن في الدخول والاكل بدليل ماروى أبوهر برة عن النبي وَ الله الله الله الله و الدعاء الله و الدعاء الله الله و الدعاء الله و الدعيم أحدكم فجاء مع الرسول فذاك إذن له و رواه أبو دارد ، وقال عبد الله بن مسعود اذا دعيت فقد أذن اك رواه الامام أحمد باسناده

(فصل) قان دعاه ذي فقال أصحابنا لاتجب إجابته لان الاجابة للمسلم للاكرام والموالاة وتأكيد المودة والاخا. فلا تجب على المسلم قذي ولانه لا يأمن اختـلاط طعامهم بالحرام والنجاسة ولـكن تجرز اجابتهم لما روى أنس أن يهوديا دعاالنبي وَلَيْكِيْنِي الى خبز شعير وإمالة سنخة فاجابه ذكره الامالم احد في الزعد

﴿ مسئلة ﴾ (أو دعاه فيما بعد اليوم الاول)

اذًا صنعت الوليمة أكثر من يوم جاز فقد روى الخلال باسناده عن أبي أنه أعرس فدعا الانصار عانية أيام فتى دعا فيا بعد اليوم الاول قان كان. في اليوم الثاني استحبت الاجابة ولم تجب وفي اليوم الناك لانستحب. قال أحمد الاول بحب والثاني يستحب والناك فلا وهكذا مذهب الشافعي، وقد روي عن النبي عَيَّظِيَّةٍ أنه قال «الوليمة أول يوم حق والثاني معروف والثالث رياه وسمعة» رواه أبوداود وابن ماجه وغيرها وروي عن سعيد بن المسبب أنه دعي الى وليمة عرس مرتبن قاجاب فدعي لثالثة فحصب الرسول رواه الخلال.

(فصل) فان دعاء ذي لم تجب الاجابة قال أصحابنا لان الاجابة للمسلم للاكرام والموالاة وتأكيد المودة والاخاء فلاتجب على المسلم للذي ولانه لا يأمن اختلاط طعامهم بالحرام والنجاسة وتجوز الجابتهم لما روى أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم دعاه بهودي الى خبز شعير واهالة سنخة فأجابه ذكره الامام أحمد في الزهد

﴿ مسئلة ﴾ (وسائر الدعوات والاجابة اليها مستحبة غير وأجبة لما فيها من اطعام الطعام

(فصل) فان دعاه رجلان ولم يمكن الجم ببنها وسبق أحدهما أجاب السابق لان اجابته وجبت حين دعاه فلم بزل الوجوب بدعاء الثاني ولم تجب اجابة الثاني لأنها غير ممكنة مع اجابة الاول ، فان استويا أجاب أقر بها منه بابا لما روى الو داود باسناده عن النبي والمسلح أنه قال و 'ذا اجتمع دائيان فاجب اقر بها بابا فان أقر بها بأبا أقر بها جواراً فان سبق أحدهما فاجب الذي سبق » وروى البخاري باساده عن عائشة قالت قلت يارسول الله أن لي جاربن فالى أيها أهدي قال و اقر ها منك بابا ، ولان هذا من أبواب البر فقدم بهذه المعاني فان استويا اجاب اقر بها رحا لما فيه من صلة الرحم فان استويا اجاب ادينها فان استويا اقرع بينها لان القرعة تعين المستحق عند استواء الحقوق

(مسئلة) قال (فان لم يحب ان يطعم دءًا وانصرف)

وجملة ذلك أن الواجب الاجابة الى الدعوة لانها الذي أمر به و توعد على تركه أما الاكل نغير واجب صائما كان أو مفطرا نص عليه أحمد لسكن ان كان المدعو صائما صوما واجبا أجاب ولم يفطر لان الفطر غير جائز فان الصوم واجب والاكل غير واجب، وقد دوى ابو هريرة قال قال رسول الله والتيكينية و اذا دعي أحدكم فليجب فان كان صائما فليدع وان كان مفطراً فليطهم » رواه ابو داود وفي رواية فليصل يعني يدعو ودعي ابن هر الى وليمة فحضر ومديده وقال بسم الله ثم قبض يده وقال كاوا فايصائم ، وان كان صوما تطوعا استحباه الاكل لان له الحروج من الصوم قاذا كان في الاكل اجابة أخيه المدلم و دخال المرور على قلبه كان أولى وقد روي ان الذي والنائي عليكيني كان في دعوة ومعه جاعة

وكذلك الاجابة اليها)وهذا قول مالك والشافعي وأبي حنيفة وقال العنبري تجب الاجابة الى كل دعوة لماروى ابن عمر أن رسول الشور الله الله والله و

 فاعتزل رجل من القوم ناحية قال أني صائم فنال النبي ﷺ (دما كم أخر كم وتكلف لـ كم كلم مم يوما مكانه أن شئت، وأن أحب أمام الصيام جاز لما روينامن الخبر المتقدم والحكن بدعولهم ويبارك ويخبرهم بصيامه ليعلموا عذره فترول عنه الهمة في ترك الاكل، وقد روى أبر حفص باسناده عن عُمان ابن عفان رضي الله عنه أنه أجاب عبد المفيرة وهو صائم فقال إني صائم ولكنني أحببت أن أجيب الداعي فادعو بالبركة، وعن عبد الله قال اذا عرض على أحدكم الطعام وهو صائم نليقل إني صائم وإن كان مفطر أفالاولى له الاكل لانه أبلغ في اكرام الداعي وجبر قلبه ولايجب عليه ذلك،وقال أصحاب الشافعي فيه وجه آخر أنه يلزمه الاكلُّ لفول الذِّبي ﷺ ﴿ وَانْ كَانْ مَفَارًا فَلْيَطُهُم ﴾ ولان المفصود منه الاكل فكان واجيا

و لنا قول النبي مَشَالِلَةِ ﴿ اذا دعى أحدكم نليجب فان شا، أكل وان شا. ترك عديث صحيح، ولانه لورجب الاكلُّ لوَّجب على المتعلُّوع بالصُّوم فلما لم يلزمه الاكل لم يلزمه أذا كان منظرا وتولَّم المقصود الاكل قلنا بل المقصود الاجابة ولذلك وجبت على الصائم الذي لا يأكل

(فصل) اذا دعى الى وليدة ابه امعصية كالخر والزمه والعود ونحوه وأمكنه الانكار وازالة المنكر لزمه الحضور والانكارلانه يؤدي فرضين اجابة أخيه المسلم وازالة المنكر وانالم يقدر على الانكار لم يحضر وان لم يعلم بالمنكر حتى حضر ازاله فان لم بقدر انصرف ونحو هذا قال الشافعي وقال مالك أما المابو الحنيف كالدف والكمير فلا يرجم وقاله ابن القامم وقال أصبغ ارى أن يرجم وقال أبو حنيفة اذا وجد اللمب فلا بأس ان يتمد فيأكل

﴿ مسئلة ﴾ (واذا حضر وهو صائم صوماً واجباً لم يفطر وان كان نفلا أو مفطراً استحب له الاكل وان أحب دعا وانصرف)

وجملة ذلك أن الواجب الاجابة الى الدعوة لانها الذي أمر به وتوعد على تركه أما الاكل فغير واجب صاعًا كان أو مفطراً نس عليه أحمد لكن إن كان صومه واجبا أجابولم يفطر لان الفطر محرم والاكل غير وأجب وقد روى أبو هريرة قال : قال رسول الله عَلَمْنَاتُهُ ﴿ اذَا دَعَى أَحَدَكُمْ فَلَيْجِبْ فَانَ كان صائمًا فليدع وان كان مفطراً فليطم ، رواء أبوداود وفي رواية فليصل يعني يدعو ،ودعي ابن عمر الى وليمة فحضر ومد يده وقال بسمالة ثم قبض يده وقال كاوا فاني صائم وان كان صائما تطوعاً استحب له الاكل لان له الخروج من الصوم ولان فيه ادخال السرور على قلب أخيه المسلم وقد روي أن النبي مَهِيَّالِيَّةِ كَانَ في دعوة ومعه جماعة فاعرل رجل من القوم ناحية فقال أي صامً فقال النبي عِلَيُّالِيَّةِ «دعاكم أخوكم وتكلف لكم كل ثم صم يوما مكانه ان شئت وان أحب أمام الصيام » جاز لما ذكرنا من حديث ابن عمر وفعله ولكن يدعو لهم ويبارك ويخبرهم بصيامه ليعلموا عذره فتزول عنه النهمة في ترك الاكل فقد روى أبو حفص باسناده عن عبَّان بن عفان أنه أجاب عبد المفيرة وهو صائم فقال أني صائم

وقال محمد بن الحسن إن كان بمن يقندى به فاحب إلي أن يخرج ، وقال الليث اذا كان فيها الفرب بالعود فلا يذبي له أن يشهدها والاصل في هذا ما روى سفينة أن رجلا أضافه علي فصنع له طعاما فقالت فاطمة لو دعونا رسول الله علياتي فأ كل منافدعوه فجاء فوضع يده على عضاد في الباب فر أى قراما في ناحية البيت فرجع فقالت فاطمة أله يا الحقه فقل له ما أرجعك يارسول الله فقال انه ليس لي أن أدخل ببتا مزوقا حديث حسن ، وروى ابوحفص باسناده أن النبي علياتي قال ه من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يقعد على مائدة يدار عليها الخر » وعن نافع قال كنت أسير مع عبدالله بن عمر فسم زمارة راع فوضع أصبعيه في أذنيه ثم عدل عن الطريق فلم يزل يقول يافاهم أتسمع حتى قات لا فأخرج أصبعيه من أذنيه ثم رجع الى الطريق ثم قال هكذا رأيت رسول الله والنائج صنع رواه أبو داود والخلال ولانه بشاهد المنكر ويسمعه من غير حاجة الى ذلك فهنع منه كما لو قدر على ازالته ويفارق من له جار مقبم على المنكر وازمر حيث يباح له المقام فان تلك حال حاجة لما في الحروج من المغزل من الضرد .

(فصل) فان رأى نقوشا وصور شجر ونحوها فلا بأس بذلك لان تلك نقوش فهي كالعلم في الثرب وان كانت فيه صور حيوان في موضع بوطأ أو يتكأ عليها كالتي في البسط والوسائد جاز أيضا وان كانت على الستور والحيطان وما لا يوطأ وأمكنه حطها أو قطع روسها فعل وجلس وان لم يكن ذلك انصرف ولم يجلس وعلى هذا أكثر أهل العلم، قال ابن عبدالبرهذا أعدل المذاهب وحكاه عن سعد بن أبي وقاص وسالم وعروة وابن سيرين وعطاء وعكر، ة بن خالد وعكرمة مولى ابن عباس

ولكن أحببت ان أجبب الداعي فادعو بالبركة وعن عبد الله قال اذا عرض على احدكم الطعام وهو صائم فليقل انيصائم وانكان مفطراً فالاولى له الاكل لانه أبلغ في اكرام الداعي وجبر قلبه ولا بجبعليه الاكل لقول النبي عَلَيْكِيْلُوْ «وانكان مفطراً فليطعم» ولان المقال أصحاب الشافعي فيه وجه أنه بجبعليه الاكل لقول النبي عَلَيْكِيْلُوْ «وانكان مفطراً فليطعم» ولان المقصود منه الاكل فكان واجباك الاجابة

ولنا قول النبي عَلَيْكِيْةُ « اذا دعي أحدكم فليجب فان شاء أكل وان شاء ترك » حديث صحيح ولانه لو وجب الاكل لوجب على المتطوع بالصوم فلما لم يلزمه الاكل لم يلزمه اذاكان مفطراً وقولهم المفصود الاكل قلنا بل المقصود الاجابة ولذلك وجبت على الصائم الذي لم يأكل.

﴿مسئلة﴾ (وان دعاء اثنان أجاب أولمها)

لان اجابته وجبت حين دماه فلم يزل الوجوب بدعا. الثاني ولم تجب اجابة الثاني لانها غير ممكنة مع اجابة الأول فان استويا أجاب أقر هما بابا لما روى أبو داود باسناده عن النبي عَيَّالِيَّةٍ قال « اذا اجتمع داعيان فاجب أقر بهما باباً فان أقر بهما باباً أقر بهما جواراً فان سبق أحدهما فأجب الذي سبق» وروى البخاري عن عائشة قالت: قلت يارسول الله ان لي جارين فالى أيهما أهدى قال « الى

ولنا ماروت عائشة قالت قدم النبي وَلَيْكُونَ من سفر وقد سترت لي سهوة بنمط فيه تصاوير فلما وآه قال أنسترين الحدر بستر فيه تصاوير فهتكه قالت فجعلت منه منتبذئين كأني أنظر الى رسول الله ويحلي متكنا على احداهما رواه ابن عبدالبر ولانها اذا كانت تداس وتبتذل لم تكن معززة ولامعظمة فلا تشبه الاصنام التي تعبد وتتخذ آلمة فلا تكرم وما رويناه أخص بما رووه وقد روي عن أبي طلحة أنه قبل له ألم يقل النبي ويحلي والمنافق الملائكة بيتا فيه صورة ولا كاب وقال ألم تسمعه قال والارقافي ثوب منفق عليه وهو محول على ما ذكرناه من أن المباح ماكان مبسوطا والمكروه منه ماكان معلقا بدليل حديث عائشة .

(فصل) فان قطع رأس الصورة ذهبت الكراهة قال ابن عباس الصورة الرأس فاذا قطم الرأس فليس بصورة وحكي ذلك عن عكرمة وقد روي عن أبي هربرة قال قال رسول الله وَلَمُنْكُونِ وَ أَنَانِي جَبِر بِل فقال أَنيتك البارحة فلم يمنعني أن أكون دخات الآ أنه كان على الباب تما بلوكاز في البيت ستر فيه تماثيل وكان في البيت كاب فمر برأس الممثال الذي على الباب فيقطع فيصير كميئة الشجر وم بالسمر فاتقطع منه وسادتان منبوذتان برطآن وم بالكلب فليخرج. ففعل رسول الله وَلَمُنْكُلُونُوان

أقربها منك باباً » ولان هـذا من أبواب البر فقدم بهـذه المعاني فان استويا أجاب أفربهما رحما لما فيه من صلة الرحم فان استويا اجاب أدناهما فان استويا اجابة أقرع بينهما لان الفرعة تمين المستحق عند استواء الحقوق.

(مسئة) (وانعم أن في الدعوة منكراً كالزمر والحروا مكنه الانكار حضروا نكر والا لم يحضر) من يدعى إلى وليمة فيها معصية كالحر والزمر والعود ونحوه فأمكنه ازالة المنسكر لزمه الحضور والانكار لانه يؤدي فرضين اجابة أخيه المسلم وازالة المنكر، وان لم يقدر على الانكار لم يحضر فان لم يعلم بالمنكر حتى حضر أزاله فان لم يمكنه انصرف ونحو هذا قال الشافعي، وقال مالك أما اللهو الحقيف كالدف والكير فلا برجع وقاله ابن القاسم وفال أصبغ يرجع وقال أبوحنيفة إذا وجداللسب فلابأس أن يقمد فياً كل ، وقال محمد بن الحسن ان كان ممن بقتدى به فأحب الي أن بخرج وقال الليث اذا كان فيها الضرب بالمود فلا ينبغي له أن يشهدها. والاصل في هذا ماروى سفينة أن رجلا أضافه على خصنع له طعاما فقالت فاطمة لعلي لو دعونا رسول الله ويستني فأكل معنا فدعوه فجاء فوضع بده على عضادتي الباب فرأي قراما في ناحية البيت فرجع فقالت فاطمة لعلي الحقه فقال له ما رجمك يارسول

قطع منه مالا يبقى الحيوان بعد ذهابه كصدره أو بطنه أو جعل له وأس منفصل عن بدنه لم يدخل تحت النهي لان الصورة لا تبقى بعد ذهابه فهو كقطع الرأس وان كان الذاهب يبقى الحيوان بعده كالعين واليد والرجل فهو صورة داخلة تحت النهي وكذلك اذا كان في ابتداء التصويرة صورة بدن بلا رأس أو رأس بلا بدن أو جعل له رأس وسائر بدنه صورة غير حيوان لم يدخل في النهي لان ذلك ليس بصورة حيوان .

(فصل) وصنعة التصاوير محرمة على قاءلها لما روى ابن عمر عن الذي وَتَقَالِلَهُ أَنَهُ قَالَ ﴿ الذَّينَ يَصَنَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ عَلَّمُ اللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ وَعَن مسروق قال دخلنا مع عبدالله بيتا فيه تماثيل نقال ليمثال منها تمثال من هذا قالوا تمثال مربح قال عبدالله قال رسول الله وَتَقَالِلُهُ وَاللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ اللَّهُ وَاللَّهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ اللَّهُ وَلَا عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ اللَّهُ وَلَا عَلَيْهُ عَلَيْهُ اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَيْهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّ

(فصل) فأما دخول منزل فيه صورة فليس بمحرم وانها أبيح ترك الدعوة من أجله عتوبة للداعي المسامل والمسامل من رآه في منزل الداعي الحروج في ظاهر كلام أحد فانه قال في رواية الفضل إذا رأى صوراً على الستر لم يكن رآها حين دخل قال هو أسهل من أن يكون على الجدار قيل فان لم يره إلا عند وضع الحوان بين أيديهم أنخرج ? فقال لا نضيق علينا ولكن يكون على الجدار عيم ونهاهم يهني لا يخرج وهذا مذهب مالك فأه كان يكرهما تغزها ولا يراها محومة وقال

الله فغال انه ليس لي ان أدخل بيتاً مزوقاً حديث حسن وروى أبو حفص باسناده أن النبي عَلَيْظِيَّةً قال « من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يقعد على مائدة يدار عليها الحمر » وعن نافع قال كنت أسير مع عبدالله بن عمر فسمع زمارة راع فوضع اصبعيه في أذنيه ثم عدل عن الطريق ثم قال هكذا رأبت رسول الله عَلَيْظِيَّةً صنع رواه أبو داود والحلال ولانه بشاهد المذكر ويسمعه من غير حاجة الم ذلك فنم منه كما لوقدر على إزالت، ويفارق من له جار مقيم على المنكر والزمر حيث يباح له المقام فان تلك حال حاجة لما في الحروج من المنزل من الضرر

﴿مسئلة﴾ (وان علم به فلم يره ولم يسمعه فله الجلوس والاكل نص عليه أحمد)

وله الامتناع من الحضور في ظاهر كلامه فانه سئل عن الرجل بدعى الى الحتان أوالعرس وعنده المخنون فيدعوه بعد ذلك بيوم أوساعة وليس عنده أولئك فقال أرجو أن لا يأثم ان لم يجب وان أجاب فارجو أن لا يكون آثما فاسقط الوجوب لاسقاط الداعي حرمة نفسه با يجاد المذكر ولم يمنع الاجابة لكون الحجيب لا يرى منكراً ولا يسمعه ، وقال أحمد انما تجب الاجابة اذا كان المكسب طبباً ولم ير منكراً، فعلى هذا لاتجب اجابة من طعامه من مكسب خبيث لان ايتجاده منكر والاكلمنه منكر فهو أولى بالامتناع وان حضر لم بأكل

﴿ مسئلة ﴾ (وان شاهد ستوراً معلقة فيها صور الحيوان لم يجلس الى أن نزال وانكانت مبسوطة أوعلى وسائد فلا بأس

اً كثر أصحاب اشاني إذا كانت الصور على الستور أو ما ليس بموطو، لم يجزله الدخول لان الملائكة لاندخه ولانه لو لم يكن محرما لما جاز ترك الدعوة الواجبة من أجه

ولنا ماروي أن النبي وَيَكِنْ دخل الكعبة فرأى فيهاصورة ابراهم وامهاعيل يستقمهان بالازلام وتفالا قاتلهم الله تقدعلوا أنها ما امتقمها بها تطاهرواه ابو داود وماذ كرنا من خبر عبدالله آه دخل بيتاً فيه تماثيل وفي شروط حررضي الله عنه على أهل الذمة أن يوسعوا أبواب كنائسهم وببعهم ليدخلها المسلمون للمبيت بها والمارة بدوابهم ، وروى ابن عائد في فتو حالشام أن النصارى صنعوا لمعروضي الله عنه حين قدم الشام طعاما فدعوه فقال أبن هو ? قالوا في الكنيسة فأبى أن يذهب ، وقال لهلي المض بالناس فليتفدوا فذهب على رضي الله عنه بالناس فدخل الكنيسة رتفدى هووالمسلمون وجعل على ينظر الى الصور وقال ماعلى أمير المؤمنين أودخل فأكل وهذا انفاق منهم على إباحة دخولما وفيها الصورة ، ولان دخول الكنائس والبيع غير محرم فكذلك المنازل التي فيهاالصور وكون الملائكة لاندخله الصورة ، ولا علينا كما لوكان فيه كابر ولا محرم علينا محبة وقاة أبها جرس م أن الملائكة لا تصحبهم وانها أبيح ترك الدعوة ، ن أجه عقوبة الفاعلة وزجراً له عن فعله وافة أبه

(فصل) فأما ستر الحيطان بستور غير مصورة فان كان لحاجة من وقاية حر أو برد فلا بأس به لانه يستعمل في حاجة، فأشيه الستر على الباب وما يلبسه على بدنه ، وإن كان الهير حاجة فهر مكروه

اذا كانت صورالحيوان على الستور والحيطان و الا بوطأ وأمكنه حطها أو قطع دوسها فعل و جلس وان لم يمكن انصرف و لم يجلس و على هذا أكثر اهل العلم، قال ابن عبد البر هذا اعدل المذاهب و حكاه عن سعد ابن أبي وقاص وسالم و عروة و ابن سبرين وعطاء و عكر - ق بن خالد و سعيد بن جبير و هومذهب الشافي وكان أبو هربرة يكره التصاوير ما نصب منها و ما بسط و كذك عاك إلا أنه كان يكرهها تنزها رلا يراها محرمة و لعلهم يذهبون إلى قول النبي ويناتي و إن الملائكة لا ترخل ابتا فيه صورة ، متفق عليه وروي عن ابن مسعود أنه دعي إلى طعام فلما قبل له إن في البيت صورة أبى أن يذهب حتى كسرت و لنا ما روت عاشة قالت قدم النبي ويناتي من سفر وقد سترت في سهرة بنمط فيه تصاوير فلما رآء قال وأنستر بر الحدربشي ، فيه تصاوير ابن عبد البرء ولا نها أذا كانت تداس و تبذل و لم تكن معززه معظمة فلما تشبه الاصنام التي تعبد و تتخذ آلمة فلا تكره و ما رويناه أخص مما رووه و تد روي عن أبي طلحة فلا تشبه الاصنام التي تعبد و تتخذ آلمة فلا تكره و ما رويناه أخص مما رووه و تد روي عن أبي طلحة أنه قبل له ألم يقل النبي وتنظيق و لا تدخل الملائكة بينا فيه كلب ولا صرزة ، قال ألم تسمعه يقول أنه قبل له ألم يقل النبي متوقعيه وهو محمول على ما ذكرناه من أن المباح ما كان مبسوطا ، والمكروه منه ما كان معلقا بدايل حديث عائشة

(المغنى والشرح الكبير) (١٥) (الجزء الثامن)

وعذر في الرجرع عن الدعوة وترك الاجابة بدليل ماروى سالم بن عبد الله بن عمر قال : أعرست في عبد أبي فآذن أبي الذاس فكان أبو أيوب فيمن آذن وقد ستروا ببتي بخباء أخضر فأقبل ابو أيوب مسرعا فاطلع فراى البيت مستراً بخباء أخضر فقال يا عبدالله أتسترون الجدر ? فقال أبي واستحيا غلبتنا النساء يأبا أبوب ، فقال من خشيت أن يذلبنه فلم أخش أن يذلبنك ثم قال الأطعم لكم طعاما ولا أدخل لكم بيتا ثم خرج ، رواه الاثرم

وروي عن مبد الله بن بزيد الخطبي أنه دعي الى عامام فرأى الببت منجداً فقمد خارجا وبكى قبل له ما يبكيك ? قال ان رسول الله وَلَيْكَيْ رأى رجلا قد رقع بردة له بقطمة أدم فقال « تعاالمت عليكم الدنيا — ثلاثا ثم قال — أنتم البوم خير أم اذا غدت عليكم قصمة وراحت أخرى ويغدو أحدكم في حلة ويروح في أخرى وتسترون بوتكم كا نستر الكعبة ، قال عبدالله أفلا أبكي وقد بقيت حتى وأبتكم تسترون ببوتكم كا تستر الكعبة ؛

وقد روى الحلال باسناده عن ابن عباس رعلي بن الحسين عن الذي وَيَسَالِيَّةُ أنه نهى أن تستر الجدر . وروت عائدة أن الذي وَيَسَالِيَّةُ لم يأمرنا فيا رزقنا أن نستر الجدر . اذا ثبت هـذا قان ستر الحيدان مكروه غير محرم رهذا مذهب الشافعي إذ لم يثبت في تحريه دليل وقد فعله ابن عمر وفعل في زمن الصحابة رضي الله عنهم وأنما كره لما فيه من السرف كازيادة في الملبوس والمأكول وقد قيل هر محرم النهي عنه والارل أولى فان النهي لم يثبت ولو ثبت لحل على الكراهة لماذكر ناه

(فصل) فانقطع رأس الصورة ذهبت الكراهة قال ابن عباس الصورة الرأس فاذ اتماع الرأس فايس بصورة وحكي ذلك عن عكر مة وقدر وي عن أبي هريرة قال قال رسول الله وتشالية و أناني جبر ل فقال أيتك البارحة فلم يمنعي أن أكون دخلت الا أنه كان على الباب بماثيل و كان في البيت سترفيه بماثيل و كان في البيت تسترفيه بماثيل و كان في البيت كاب في باب البيت فتقطع حتى تصير كهيئة الشجرة ومر بالسترفليقطع منه والمنتبوذ تان بوطآن ومر بالكلب فليخرج نفه ل رسول الله وتشالية وان قطع منه ما لا تبقي الحياة بعد ذها به تصدره أو بطه أو جمل له رأس منفصل عن بدنه لم يدخل تحت النهي لان الصورة لا تبقى بعد ذها به نهو كقطع الرأس ، وان كان الذاهب يقى الحيوان بعده كالمين والبد والرجل في وحورة داخلة تحت النهي قان كان في ابتداء التصوير صورة بدن بلا رأس أو رأس بلا بدن أو جمل له رأس وسائر بدنه صورة عبر حوان لم يدخل في النهي لانه ليس بصورة حيوان

(فصل) وصنعة انتصاوبر محرمة على فاعلها لما روى ابن عر عن النهبي وَيَتَلِيْكُمُ أنه قال الله الله يعنعون هـذه الصور يعذبون يوم القيامة يقسال لهم احيوا ما خلقه » وعن مسروق قال دخلسا مع عبدالله بينا فيه تماثيل فقال لنمثال منها ثمثل من هذا الأقال من صم قال عبدالله قال رسول الله و ان أشد الناس عذابا يوم القيامة المصورون »منفق عليهما والامر بعمله محرم كعمله

(فصل) قاما دخول منزل فيه صورة فليس بمحرم وإنما أبيح ترك إجابة الدعوة الاجله عقوبة

(فصل) وسئل احمد عن الستور فيها القرآن فقال لاينبغي أن يكونشية امعلقا فيه القرآن بستهان به ويمسح به ، قبل له نيتلم ? فكره أن يقلم القرآن ، وقال اذا كان ستر فيه ذكر الله فلا بأس به وكره أن يشترى الثوب فيه ذكر الله عماجاس عليه أو يداس

(فصل) قبل لابي عبد الله الرجل يكتري الببت فيه تصاوير ترى أن يحكما ? قال نعم ، قال المروذي قات لابي عبد الله دخات حماما فرأيت صورة أترى أن أحك الرأس، قال نعم أما جاز ذلك لان اتخاذ الصورة منكر فجاز تغييرها كآلة أأبو والصليب والصنم ويتلف منها مايخرج اعن حد الصورة كالرأس ونحوه لان ذاك يكني ، قال احمد ولا بأس باللمب مالم تكن صورة لما روي عن عائشة قالت دخل على رسول الله عَيْنَالِيْهِ وأَنا أاهب اللهب نقال ﴿ ماهذا يَاعانَشُهُ ؟ ﴾ نقلت هذه خيل سلمان فجمل يضحك ، رواه مسلم بنحوه

(فصل) والدف ايس بمنكر لما ذكرنا من الاحاديث فيه وأمر ألني مَتَطَالِينَ به في النكاح ، وروت عائشة أن أبا بكر دخــل علبها وعندها جاريتان في أيام منى تدفعان وتضربان والنوم لي الله عايه وسلم ،تغش بثوبه فانتهرهما ابر بكر فكشف النبي ﷺ عن وجهه فقال ﴿ دعما ياأً إ بكر فانها أيام عيد ، متفق عليه

(فصل) واتخاذ آنية الذهب والفضة مجرم فاذا رآه المدعو في منزل الدامي فهو منكر يخرج من أجه ، وكذلك ما كان من الفضة مستعملا كالكحلة ونحرها ، قال الاثرم سئل أحمد أذا رأى حلقة مرآة فضة ورأس مكعلة يخرج من ذلك ? فقال هذا تأويل ناولته ، وأما الآنية له بها فليس فيهاشك

الداعي باسقاط حرمته لاتخاذه المنكر في داره ولا يجب على من رآه في منزل الداعي الحروج فيظاهر كلام أحمد قانه قال في رواية الفضل اذا رأى صوراً علىالسّمر لم يكن رآما حين دخل قال هوأسهل من أن يكون على الجدار قيل له فان لم يره الا عند وضع الخوان بين أيديهم أيخرج أفذل لا تضيق علینا ولیکن اذا رأی هذا ویخهم ونهاهم بینی لا یخرج وهذا مذهب مالک قانه کان یکرهها تنزها ولا براها محر، ، ، وقال أكثر أعجاب الشاني أذا كانت الصور على الستور أوماليس ؛ وطوء لم يجز 4 الدخرِل لان الملائكة لا تدخله ولانه لو لم يكن محرما لما جاز ترك الدءوة الوأجبة لاجه

ولنا ماروي أن النبي ﷺ دخل الكعبة فرأى فيها صورة ابراهم واساعيل يستقسمان الارلام فقال ﴿ قَاتَاهِمُ اللَّهُ لَقَدَ عَلَمُوا أَنْهُمَا مَااسْتَقْسُهَا بِهَا قَطَّ ﴿ رَوَاهُ أَبُو خُلَّ بيتًا فيه تائيل وفي شروط هم رضي الله عنه على أهل الذمة أن يوسعواً إراب كناأ-بهم بمهم ليدخلها المسلمون للمبيت ١٠ والمارة ١٠ وامهم، وروى ابن عائد في فتوح الشام أن النصارى صنعرا لعمو رضى الله عنه حين قدم الشام طعاما ندعوه فقال أين هو ? قالوا في الكنيسة فأبي أن يذهب وقال لعلى أمض بالناس فايتغدوا فذهب على بالناس فدخل السكنيسة وتفدى هو والمسلمون وجل على ينظر إلى

وقال مالا يستعمل فهو أسهل مثل الضبة في السكين والقدح وذلك لان رؤية المنكر كسماعه فكما لايجلس في موضع بسمع فيه صوت الزمر، لايجلس في موضع يرى فيه من يشرب الحنر وغيره من المنكر

(فصل) وان علم أن عند أهل الوابمة عنكراً لآيراه ولا يسمعه لكونه بمعزل عن موضع الطعام أو يخفونه وقت خضوره فله أن يحضر ويأكل نص عليه أحد وله الامتناع من الحضور في ظاهر كلامه فانه سئل عن الرجل بدعى الى الحتان أو العرس وعنده المحنثون فيدعوه بعد ذلك بيوم أوساعة وليس عنده أولئك ؟ قال أرجر أن لايام أن لم يجب وان أجاب فأرجو أن لايكرن آما فأ مقط الوجوب لاسقاط الداعي حرمة نفسه باتخاذ المنكر ولم يمنع الاجابة لكون الجيبلايرى منكراً ولا يسمعه، وقال احد أما تجب الاجابة أذا كان المكسبطيها ولم ير منكراً، فعلى قوله هذا لا يجب اجابة من طعامه من مكسب خبيث لان إتخاذه منكر والأكل منه منكر فهم أولى بالامتناع وان حضر لم يدخ له الاكل منه مكسب خبيث لان إتخاذه منكر والأكل منه منكر فهم أولى بالامتناع وان حضر لم يدخ له الاكل منه

و مسئلة ﴾ قال (ودعوة الختان لا يعرفها المتقدمون ولا على من دعي اليها ان يجيب وانما وردت السنة في اجابة من دعي الى وليمة تزويج)

يعني بالمتقدمين أصحاب رسول الله وَيُطَالِنَهُ الذين يقتدى بهم وذلك لمـا روي أن عُمان بن أبي العاض دعي الى ختان فابى أنجيب فقبل لا ? فقال انا كنا لانأني الحتان على عهد رسول الله وَيُطَالِنُهُ

الصور وقال ما على أمير الزمنين لو دخل وأكل وهذا اتماق منهم على إباحة دخولها وفيها الصورلان دخول السكن أس والبيم غير محرم فكذلك المنازل التي فبها الصور وكون الملائكة لاتدخه لايوجب تحريم دخوله كما لو كان فبه كلب ولا محرم محبة رفقة فيها جرس مع أن الملائكة لا تصحبهم وإعاأ يح رك الدموة من أجله عقوبة لفاعله وزجراً له عن فعله

(مسئلة) (فانسترت الحيطان بستور لا صور فيها أو فيها صورغير الحيوان فهل تباح على روايتين) أما إذا استعمل ذلك لحاجة عن وقاية حر أو برد فلا بأس به لانه يستعمله لحاجة فأشبه الستر على الباب وان كان لغير حابة ففيه روايتان

[إحداهيا] هو مكروه غير محرم وهو عذر في ترك الاجابة إلى الاعوة بدايل ما روى سالم ابن عبدالله بن هر قال أعرست في عهد أبي فآذن أبي الناس فكان فيمن آذن أبو أبوبوقد ستروا بيني بخباء أخضر فقال إبر أبوب فاطلع فرأى البيت مستوراً بخباء أخضر فقال باعبدالله أنسترون الجدر? فقال أبي واستحيا غلبتنا النساء باأبا أبوب نقال من خشيت أن يفلبنه فلم اخشان يفلبنك ثم قال لا أطمم له كم طماما ولا أدخل له كم بيتا ثم خرج رواء الاثرم ، قال القاضي و كلام أحد يمتمل أمرين (أحدها) اله كراهة من غير تحريم لان ابن هم أقر على فعله ولان كراهته كما فيه من الستر ، أمرين (أحدها) اله كراهة من غير تحريم لان ابن هم أقر على فعله ولان كراهته كما فيه من الستر ، وهنا لل النصريم رهي الرواية الثانية

ولا ندعى اليه رواه الامام أحمد باسناده ، اذا ثبت هدذا فحكم الدعوة للختان وصائر الدعوات غير الوليمة أنها مستحبة غير واجبة وهذا قول مالك والشابي والبيمة أنها مستحبة غير واجبة وهذا قول مالك والشابي وأبي حنيفة وأصحابه ، وقال المنبري تجب اجابة كل دعوة لعموم الامر به فان ابن عمر روى عن الذي مستحلي أنه قال و اذا دعا أحدكم أخاه فليجبه عرصا كان أد غير عرس » أخرجه ابوداود

ولنا أن الصحيح من السنة أنما ورد في اجابة الداعي الى الوليمة وهي العلمام في العرس خاصة ، كذاك قال الحليل و ثعلب وغيرهما من أهبل المنة وقد صرح بذلك في بعض روايات أبن هر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال و اذا دعي أحدكم الى وليمة عرس فلجب وواه ابن ماجه ، وقال عنها بن أبي الماص كنا لا أني الحنان على عهد رسول الله والمنتجب اعلانه وكرة الجم فيه والنصويت والضرب بالدف بخلاف غيره ، فأما الام بالاجابة الى يستحب اعلانه وكرة الجم فيه والنصويت والضرب بالدف بخلاف غيره ، فأما الام بالاجابة الى غيره فحمول على الاستحباب بدايل أنه لم يخص به دعوة ذات سبب دون غيرها واجابة كل دام مستحبة لمذا الخبر ولان فيه جبر قلب الداعي وتطبيب المه ، وقد دعي أحد الى ختان فأجاب وآكل فأما الدعوة في حق فاعلما فليست لها نضيلة تختص بها لمدم ورود الشرع بها ولكن هي عنزلة الدعوة لغير سبب حادث فاذا قصد فاعلها شكر نعمة الله عليه واطعام اخرانه وبذل طعامه فله أجر ذلك ان شاء الله تعالى .

لماروي الخلال باسناده عن على بن الحسين قال: نهى رسول الله وَيُطَالِنُهُ أَنْ تَسْتُرالْجِدُو وَوَتُحَانُشُهُ أَنْ الذَّ يَ عَيَّالِيْهُ قَالَ دَ إِنْ اللهُ لَمْ يَأْمَرُهُا فَهَا رَزْقَنَا أَنْ نَسْتُرالْجِدُو ﴾ واختار شيخنا أن سترالحيطان مكروه غير محرم وعومذهب الشافعي إذ لم يثبت في تحريمه حديث وقد فعله ابن عمر وفعل في زمن الصحابة وضي الله عنهم ولو ثبت الحديث حل على السكراهة لما ذكرنا والله أعلم

(فُصل) سئل أحد عن السنور فيها القرآن نقال لاينبني أن يكون شيئا معلقا فيه القرآن ايستهان به و يمدح قبل له فيقلم فكره أن يقلم القرآن ، وقال إذا كان ستر فيه ذكر الله فلا بأس ، وكره أن يشترى النوب فيه ذكر الله مما يجلس عليه

(فصل) قبل لابي عبدالله الرجل بكترى ببتا فيه تصاوير ترى أن يحكما قال أهم : قال الروذي قلت لابي عبدالله دخلت حاما فرأبت صورة ترى أن أحك الرأس ? قال نعم ، إنما جاز ذلك لان انخاذ الصورة منكر فجاز تغييرها كا له اللهر والصليب والصم وبتلف منها ما مخرجها عن حدالصورة كالرأس ونحوه لان ذلك يكني . قال أحد ولا بأس باللهب مالم تكن صورة لما روي عن عائشة قالت : دخل على رسول الله عن الله الله باللهب فقال « ماهذا باعائشة ? » فقلت هذه خيل سليمان فجعل بضحك

(فصل) واتخاذ آنية الذهب والفضة محرم فاذا رآه المدمو في منزل الداعيفهو منكر بخرج من

﴿ مسئلة ﴾ قال (والنثار مكروه لانه شبه النهبة وقد يأخذه من ذيره احب الى صاحب النثار منه)

اختلفت الروابة عن أحد في النثار والتقاطه فروي أن ذلك مكروه في العرس وغير • ، وروي ذلك عن ابي مسمود البدري وعكرمة وابن سيربن وعطا. وعبد الله بن يزبد الخطمي وطلحة وزبيد اليامي وبه قال مالك والشَّاني ، وروي عن أحمد روانة ثانية ليس بكروه اختارها أبو بكر وهو تول الحسن وقنادة والنخعي وأي حنيفة وأي عبيد وابن المنذِّر الما روى عبد الله بن قرط قال قرب الى رسول الله عَيْنَ خُس بَدْنَاتُ أو ست فطمقن بزدلفن اليه بأيتهن ببدأ فنحرها رسول الله عَيَالِيَّةٍ وقال كامة لم أسمعها فسأات من قرب منه فقال قال 3 من شا. اقتطع ﴾ رواه أبو داود وهذا جارٌ مجرى النثار ، وتد روي أن النبي ﷺ دعى الى وليمة رجل من الانصار ثم أتوا بنهب فأنهب عليه . قال الراوي ونظرت الى رسول الله عِينا في الماسأو نعو ذلك قلت يا رسول أومانه من المهبة ? قال « نهيتكم عن نهبة العساكر » ولانه نوع إباحة فأشبه اباحة الطعام الضيفان »

ولنا ما روي عن الذي عَيُطِيِّنُو أَنْ قال ﴿ لَا تَحْلَ النَّهِي وَانْتُلَةٌ ﴾ رواه البخاري وفي لفظ أن النبي وَ اللَّهُ مِن عَن انْهُمِي وَامْلَةً . وَلَانَ فِيهُ نَهِمَا وَتَرَاحَاً وَقَدَالًا وَرَءَا أَخَذُهُ مِن بكره صاحبِ الشَّارِ لحرصُهُ

أجله وكذلك ماكان من الفضة مستعملا كالمسكحلة ونحره . قال الاثرم سئر أحمد إذا رأى حلقة مرآة فضة ورأس مكحلة يخرج من ذاك? فقال هذا نأوبل تأولته . وأما الاتنية نفسها فليس فيها شك ءوقال مالا يستعمل فهو أسهل ثل الضبة في السكين والقدح وذلك لاز رؤية المنكر كسمانه فكما لايجاسر في موضع يسمع فيه صوت الزمر لابجلس في موضع برى فيه من يشرب الحر وغيره من المنكر

﴿ مُسَنَّلَةً ﴾ ﴿ وَلَا بِيَاحَ الْأَكُلُ بِغَيْرٍ إِذَنَّ ﴾

لان أكل مال الغير بغير أذه محرم والدعاء إلى الوليمة إذن في الدخول والاكل بدليــل ما روى أبو هريرة عن الذي ﷺ قال ﴿ إِذَا دَعَي أَحْدَكُمْ ۖ فَأَنَّى مَعَ الرَّسُولُ فَذَلَّكَ إِذَنَ لَهُ ﴾ رواه أبود ود ، وقال عبد الله بن مسود إذا دعيت فقد أذن اك ، رواء الأمام أحمد باسناده

(مسئلة) (والنثار والتقاطه مكروه وعنه لايكر.)

اختلفت الرواية عن أحمد في النثار والنقاغــه فروي أن ذلك مكرو. في العرس وغبر. ، روي ذلك عن أبي مسعود البدري وعكرمة وابن سيربن وعطا. وعبد الله بن زيد الخطمي وطاحة وزبيد اليامي وبه قال مالك والشافعي

وروي عنأحمد أنه ليس بمكروه اختارها أبوبكر وهو قرل الحسن وقتادة والنخعيوأ يحنيفة وأبي عبيد وابن المنذرلما روى عبدالله بنقرط قال قرب الى النبي وكالمائخ خمس بدنات أوست فعلمقن وشرهه ودنا ة نفسه ومحرمه من محب صاحبه لمرورته وصيانة نفسه وعرضه . والفالب هذا قان أهل المروآت يصونون أنفسهم عن مزاحمة سنلة الناس على شيء من الطمام أو غيره ، ولان في هذا دنا. ق والله محب معالي الامور ويكره سفسافها . فأماخبر البدنات فيحتمل أن النبي ﷺ علم أنه لانهبة في ذلك لكثرة اللحم وقلة الآخذين أو فعل ذلك لاشتفاله بالمناسك عن تفريتها

وقي الجلة فالحلاف أيما هو في كراهية ذلك وأما إباحته فلاخلاف فيها ولا في الالتقاط لأنه نوع اياحة لمـاله فأشبه سائر الاباحات

(مسئلة) قال (فان قسم على الحاضرين فلا بأس بأخذه)

كذا روي عن أبي عبدالله رحمه الله أن بعض أولاده حذق نقسم على الصبيان الجوز . أما إذا قسم على الماليان الجوز . أما إذا قسم على الماضرين ما ينثر مثل الارز والسكر وغيره فلا خلاف أن ذلك حسن غير مكروه . وقد روي عن أبي هريرة قال قسم النبي وَلَيْكِيْنَةُ يوما بين أصحاء عراً فأعطى كل إنسان سبع عرات فأعطاني سبع عرات إحداهن حشفة لم تكن عرة أعجب إلي منها شدت إلى مضاغي. رواه البخاري . وكذلك أن وضعه بين أيديهم وأذن لهم في أخذه على وجه لا يقم تناهب فلا يكره أيضا

وزدافن اليه بأيتهن يبدأ فنحرها رسول افله مَيْتَالِيَّةِ وقال كامة لم أسمعها فسألت من قرب منه فقال قال وداون أن الذي عَيْنَالِيَّةِ دعى إلى والم القائد وهذا جار مجرى النثار . وقد روي أن الذي عَيْنَالِيَّةِ دعى إلى والمية رجل من الانصار ثم أنوا بهب فأبهب عليه . قال الراوي ونظرت الى رسول الله ويَتَلَالِنَّةِ براهم الناس أو نحو ذاك فقات بارسول الله أومانهيتنا عن النبية? قال « نهيتكم عن نهبة العساكر ؟ ولانه نوع اباحة فأشبه إباحة الطعام الضيفان

ولناماروي عن الذي وَلَيْكِلَةِ الْ قال ولا تحل الذي والمسئلة ﴾ ولانفيه نها وترا ها وقتالا ورءا أخذه من يمره صاحب الدار أخذه فرصه وشر هه ردناه قائمه و محرمه من محب صاحبه لمرو . ته وصيانة نفسه وعرضه والفالب عليه هذا فان أهل المروءات يصونون أنفسهم عن مزاحة سفلة الناس على شيء من الطعام أو غيره ولان في هذا داء أوالله يحب معالي الامور ويكره سفسافها فأما خبر البدنات فيحتمل أن الذي صلى الله عليه وسلم علم أنه لا نهبة في ذلك لكثرة اللحم وقلة الآخذين أو فعل ذلك لاشتفائه بالناسك عرب تقريقها .

وفي الجملة فالحلاف إنما هو في كراهية ذلك وأما الاباحة فلا خلاف فيها ولا في الالتقاط لأه نوع إباحة لماله فأشبه سائر المباحات

(فصل) فأما ان قسم على الحاضرين ما ينثر مثل اللوز والسكر وغيره فلا خلاف في أن ذلك حسن غير مكروه وقد روي عن أبي هريرة قال قسم رسول الله وَلَيْسَالِيْدُ بين أصحابه تمرآ فأعطى كل إنسان

قال المروذي سألت أبا عبد الله عن الحوز ينثر فكرهه وقال يعطون يقسم عليهم . وقال محمد بن على ن محر سمعت تحسَّن أم ولد أحد بن حنبل نقول لماحذق ابني تحسَّن قال لي مولاي : حسن لاتنتروا عليه فاشترى عرا وجوزا فأرسله إلى المالم قالت وحملت أنا عصيدة وأطعمت الفقراء فقال أحسنت أجسنت وفرق أبر عبدالله على الصبيان الجوز لكل واحد خمسة خمسة

(فصل) ومن حصل في حجر مثى، من النثار فهوله غير مكروه لأنه مباح حصل في حجره فلكه كالو وثبت ممكة من البحر فوقعت في حجره وليس لأحد أن يأخذه من حجره لماذكر ناه

(فصل) ولا بأسأن يخلط المسافرون أزوادهم ويأكلون جيما وان أكل بمضهم أكثر من بمض فلا بأس ، وقد كان السلف يتعاهدون في الغزو والحج . ويفسارق النثار قاله يؤخذ بنهب وتسالب ونجاذب مخلاف هذا

(فصل في آداب الطمام)

يستحب غسل اليدين قبل الطعام و بعده وان كان على وضوء قال المروذي :رأيت أماعبد الله يغسل يديه قبل الطعام وبعده وانكان على رضوء وقد روي عن النبي مَتَلِليَّةِ انه قال (من أحب أن يكثر خير ببته فليتوضأ إذا حضر غدؤه وإذا رنع رواه ابن ماجه

سبع بمزات فأعطاني سبع بمرات احداهن حشفة فلم يكن منهن بمرة أعجب الي منها شدت في مضاغي رواه البخاري وكذلك إن وضه بين أيديهم وأذن لهم في أخــذه على وجه لا يقع تناهب فلا يكزمُ (') قدذكر منى أيضا قال المروذي سألت أبا عبد الله عن الجوز ينثر فكر هه وقال يمطون يقسم عليهم وقال علي (١) بن محمد بن عليه فاشترى تمراً وجوزاً فأرسله الى المعلم ، قالت وعمات أنا عصيدة وأطعمت الفقراء فقال أحسنت أحسنت وفرق أبو عبد الله على الصبيان ألجوز خمسة خمسة

﴿ مسئلة ﴾ (ومن حصل في حجره شيء فهو له غير مكروه)

لانه مباح حصل في حجره فملسكه كما لو وثبت سمكة منالبحر فوقعت في حجره وليسلاحدان يأخذه لما ذكرناه وقال في المحرر يملكه مع النصد وبدون الفصد وجهان

﴿مسئلة﴾ (ويستحب اعلان النكاح والضرب عليه بالدف)

وقال أحمد يستحب أن يظهر النكاح ويضرب عليه بالدف حتى يشنهر ويعرف قيل له ما الدف ا قال هذا الدف، وقال لا بأس بالغزل في العرس كقول النبي عَيَيْكِيِّةٍ للإنصار

أتيناكم أنيناكم * فحيونا نحييـكم * ولولا الذهبالاحر * ماحلت بواديكم ولولا الحبةالسوداء * ما سسمنت عـــــذاريكم

وروى أبر بكر باسناده عن الحسن بن على أن النبي وَ الله الوضوء قبل العلمام ينفي الفقر وبعده ينفي المام ? يمني به غسيل البدين و قال النبي وَ الله النبي وَ الله الله و الله

(نصل) وتستحب التسمية عند الاكل وأن يأكل بيمينه مما يليه لما روى عمر بن أبي سسلمة قال كنت يتيما في حجر رسول الله ويتاليك و المكانت بدي تطيش في الصحفة فقال لي النبي وَلَيَلِيكُو وباغلام مم الله وكل بيمينك وكل مما يليك ، متفق عليه وعن ابن عمر عن النبي وليك وكل مما يليك ، متفق عليه وعن ابن عمر عن النبي وليك وكل مما يليك ، متفق عليه وهن ابن عمر عن النبي وليك وكل مما يأكل بيمينه فان الشيطان يأكل يشها له ويشرب بنها له ، رواد مسلم وعن عائشة أن رسول الله وليكون

لا على ما يصنع الناس اليوم ومن غير هذا الوجه «ولولا الحنطة الحمر ادما سمنت عذار بكم» وقال أحمد أيضا يستحب ضرب الدف والصوت في الاملاك فقيل له ما الصوت ? قال يتكلم ويتحدث ويظهر والاصل في هذا ما روى محمد بن حاطب قال قال رسول الله على الصلام « أعلنوا النكاح » وفي لفظ الصوت والدف في النكاح » رواه النسائي وقال عليه الصلاة والسلام « أعلنوا النكاح » وفي لفظ «أظهر وا النكاح» وكان محب أن يضرب عليها بالدف وفي لفظ «فاضر بوا عليه الغربال» وعن عائشة أنها زوجت يتيمة رجلا من الانصار وكانت عائشة فيمن أهداها الى زوجها قالت فلما رجعنا قال لنارسول الله عن يعام يا عائشة ؟ » قالت سلمنا ودعونا بالبركة ثم انصرفنا فقال « ان الانصار قوم فيهم غزل ألا قلم يا عائشة أتيناكم أتيناكم فيا ما وحياكم » روي هذا كله عن عبد الله بن ماجه في سننه وقال أحمد لا بأس بالدف في العرس والخنان وأكره الطبل وهو المنكر وهو الكوبة التي نهى عنها الذي عملية واغما يستحب الضرب بالدف لانساه ذكره شيخنا رحمه الله

ولا بأس أن يخلط المسافرون أزوادهم ويأ كلون جيماً وان أكل بعضهم أكثر من بنض فلا بأس وقد كان السلف يتناهدون في الغزو والحج ويفارق النثار فأنه يؤخذ بهب وتسالب وتجاذب بخلاف هذا.

(الحزء التامن) (۱۲) (الجزء التامن)

قال داذا أكل أحدكم فليذكر اسم الله فان نسي أن يذكر اسم الله في أوله فليقل بسم الله أوله وآخره » وكان رسول الله وتشالية والسا ورجل بأكل فلم يسم حتى لم يدق من طعامه الالفمة فلما وفعها الى فيه قال بسم الله أوله وآخره فضحك النبي وتشالية قال « مازال الشيطان يأكل معه فلما ذكر الله قا.مافي بانه واهن أبو داود وعن عكراش بن ذويب قال أي النبي وتشالية بجفنة كثيرة الثريد والودك فاقبانا فأكل فبطت يدي في نواحيها فقال « ياعكراش كل من موضع واحد فانه طعام واحد، ثم أتينا بطبق فيه الوان الرطب فجالت يدرسول الله وتشالية في الطبق وقال « ياعكراش كل من حيث شئت فانه غير لون واحد، رواه ابن ماجة ولا يأكل من ذروة الثريد لما روى ابن عباس عن النبي وتشالية أنه قال «اذا أكل أحد كم طعاما فلا يأكل من أعلى الصحفة ولكن ليأكل من أسفلها فان البركة تمزل من أعلاها » وفي الحديث طعاما فلا يأكل من أعلى الصحفة ولكن ليأكل من أسفلها فان البركة تمزل من أعلاها » وفي الحديث طعاما فلا يأكل من جوانبها ودوا ذووتها يبارك فيها » رواهما ابن ماجة

(فصل في آداب الاكل)

(فصل) وتستحب التسمية عند الاكل وأن يأكل بيمينه بما يليه لما روى عمر بن أبي سلمة قال كنت يتبا في حجر رسول الله وَلَيْكَالِيَّةُ فكانت يدي تطيش في الصفحة فقال النبي وَلَيْكَالِيَّةُ « يا غلام سم الله وكل بيمينك وكل بما يليك » متفق عليه وعن ابن عمر عن النبي وَلَيْكَالِّةُ قال « اذا أ كل أحدكم فلياً كل

أنه كان يأكل بكفه كابها فلم يصححه ولم ير الا ثلاث أصابع وقد روى كعب بن مالك قال كان رمول الله يأكل بثلاث أصابع ولا يُمسح بده حتى يلعقها رواه الحُلالَ باسناده ويكره الاكل متكنا لماروى أبو جمعنية أن رسول الله والله عليه قال « لا آكل متكنا » رواه البخاري ولا يسبح يده بالنديل حتى يلعقها لما روينا ولما روي عن ابن عباس عن النبي ﷺ قال ﴿ اذاأكُلُ أَحَدُكُمْ طَعَامًا فَلَا يُسَحُّ يَدُهُ حَتَّى يلمقها أو يامتها، رواه أبو داود وعن نبيشة قالت: قال رسول الله مَثَلِلْتُهُ ﴿ مِن أَكُلُ فِي قَصْمَة فلحسها استغفرت له القصمة ﴾ رواء الترمذي . وعن جابرِ قال : قال رسولَ الله ﷺ ﴿ اذَا وقعت اللَّمَةُ من يد أحدكم فليمسح ما عليها من الارض وليأكلها ﴾ رواهن ابن ماجة

(فصل)و يحمد الله اذا فرغ لغول رسول الله عَيْكُ ﴿ أَنَ الله ليرضى مِن العبد أَن يأكل الاكلة أو بشرب الشربة فيحمده عليها ﴾ رواه مسلموعن أبي سميد قال كان النبي ﴿ إِذَا أَكُلُّ طَمَامًا

مِمينه فان الشيطان يأكل بشماله ويشرب بشماله » رواه مسلم وعن عائشة أن رسول الله عَيْسَالِيُّهِ قال إذا أ كل أحدكم فليذكر الله فان نسى أن يذكر اسم الله في أوله فليقل بسم الله أوله وآخره > وكان رسول الله عَيْسَالِيَّةِ جالساً ورجل يأكل فلم يسم حتى لم يبق من طعامه إلا لقمة فلما رفعها إلى فيه قال بسم الله فضحك النبي مَنْظَلِمْ ثُم قال « ما زال الشيطان يأكل معه فلما ذكر الله قاءما في بطنه » رواهن أبو داود وعن عكراش بن ذؤبب قال أي النبي مَلِيليَّة بجفنة كثيرة الثريدوالودك فأقبلنا نأكل فخمطت يدي في نواحيها فقال « يا عكراش كل من موضع واحد فانه طمامواحد » وأتينا بطبق فيه ألوان من الرطب فجالت يد رسول الله وَيُتَلِيِّنُهُ في الطبق وقال يا عكراش (كل من حيث شئت فانه غـير لون واحد ٣رواه ابن ماجة ولا يأكل من ذروة الثريد لما روى ابن عباس عن النبي ﷺ أنه قال ﴿ اذَا أكل أحدكم طعاما فلا يأكل من أعلا الصحفه ولكن ليأكل من أسفلها فان البركة تبزل من أعلاها» وفي حديث آخر «كاوا من جوانبها ودعوا ذروبها تبارك ٢ رواهما ابن ماجة

(فصل) ويستحب الاكل بالاصابع الثلاث ولا يسمح يده حق يامقها قال مهنأ سألت أبا عبد الله ياً كل بكفه كاما فلم يصححه ولم ير الا ثلاث أصابع وقد روى كتب بن مالك قال كان النبي وَلَيُطَالُّونُ يأكل بثلاث أصابع ولا يمسح يده حتى يلعقها رواه الخلال باسناده ويكره الاكل متكثا لماروىأبو جِحيفة أن رسول الله عَيْنَالِيَّةِ قال«لا آكل متكنا »رواه البخاريولا يمسح يده بالمنديل حتى يلعقها لما رو ينا وروى ابن عباس عن النبي عَيَّالِيَّةٍ « إذا أكل أحدكم طماما فلا يمسح يده حتى يلعقها »رواه أَبُو دَاوِدُ وَعَنَ نَبِيشَةً قَالَ قَالَ رَسُولَ اللّهَ صَلَى اللّهَ نَلِيهِ وَسَلِّم « مَنَ أَكُل في قَصْعة فاحسها استغفرت له القصمة ، رواه الترمذي و من جابر قال قال رسول الله عَيْسَالِيُّ ﴿ إِذَا وَقَاتَ اللَّهُمَّةُ مِنْ يَد أَحدكُم فليمسح ما عليها من الارض ولمأكلها ﴾ رواهن ابن ماجة

قال الحد فه الدي المهمناوسة اناوجه المسلمين ، رواه ابوداوده وعن أبي المامة عن النبي والله المهني المهني المهني والمهني والمهني والمهني المهني والمهني والمهني المهني عنه ربنا الموعن معاذبن أنس الجهني عن رسول الله والمين الله والمن الله الحد فه الله الحد فه الدي المعمى هذا ورزقنيه من غير حول مني ولا قوة غنو له ما تقدم من ذنبه ، رواهن ابن ماجة وروي أن النبي والمين أكل طعاما هووا بوبكر وعمر ثم قال و من قال في أدله بسم الله وبركة الله ، وفي آخره الحد فه الذي أطعم وأروى وأنعم وأنفل فقد أدى شكره ، ويستحب الدعاء لصاحب الطعام لما روى جابر بن عبدافة قال : صنع ابو المينم الذي والمعابة والما فدى النبي والمعابة والما فدى النبي والمعابة والما فرغ قال و أثيبوا صاحبك ، قالوا بارسول الله وما اثابته ? قال و ان الرجل اذا دخل بيته وأكل طعامه وشرب شر ابه فدعوا له فذلك المابت وعن أنس أن النبي والمعابة واكل طعام الارار وصلت عليكم الملائكة ، وواهما ابوداود

و نصل) ولا بأس بالجمّ بين طعامين فأن عبدالله بن جمفر أقال: رأيت النبي وَلَيْكُو يَا كُلُّ القَاء بالرطب، ويكره عيب الطعام لفول أبي هريرة ماعاب رسول الله وَلَيْكُو طعاما قط إذا الله تعلى شيئا أكله، وإن لم يشتهه تركه متذى عليهما وإذا حضر فصادف قوما بأكلون فدعوه لم يكره له الاكل شيئا أكله، وإن لم يشتهه تركه متذى عليهما وإذا حضر فصادف قوما بأكلون فدعوه لم يكره له الاكل كله مدين حديث جابر حين دعو رسول الله وَلَيْكُونُ فا كل معهم، ولا يجوزان يتحين وقت أكلهم

(فصل) وبحمد الله إذا فرغ لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم « إن الله ليرضى من العبد أن يأكل الاكاة أو يشرب النهربة فيتحمده عليها » رواه ،سلم ، وعن أبي سعيد قال كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا أكل طعاما قال «الحمد الله الذي أطعمنا وسقانا وجعلنا مسلمين » رواه أبو داود ،وعن أبي أمامة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنهكان يقول اذا رفع طعامه « الحمد لله كنيراً مباركا فيه غير مكنى ولا مودع ولا مستفى عنه ربنا » وعن معاذ بن ألس الجهمي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال «من أكل طعاما فقال الحمد لله الذي أطعمني هذا ورزقنيه من غير حول مني ولا قوة غفر له ما تقدم من ذنبه » رواهن ابن ماجة وقد روي أن النبي عَلَيْكِيْنَ أكل طعاما هو وأبو بكر وعمر شمقال «منقال في أوله بسم الله الله وبركه الله وفي آخره الحمد لله الذي أطعم وأروى وأنعم وأفضل »فقداً دى شكره » ويستحب الدعاء لصاحب الطعام لما روى جابر بن عبدالله قال صنع أبو الهيم للنبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه فلما فرغ قال «أثيبوا صاحب من قالوا يارسول الله وما أنابته وعن أنس وأسحبه طاما فدعى النبي صلى الله عليه وسلم جاء إلى سعد بن عبادة يسوده فجاء نخبز وزيت فأكل ثم قال انبي صلى الله عليه وسلم وأفطر عندك الصاعون واكل طعام كم الابرار وصات عايم الملائكة » رواه أبو داود عليه وسلم وأفطر عندك الصاعون واكل طعامكم الابرار وصات عايكم الملائكة » رواه أبو داود طيعه وسلم وأفطر عندك الصاعون واكل طعامه عبد بن جمفر قال رأيت النبي صلى الله عليه وسلم ين طعامين فان عبد الله بن جمفر قال رأيت النبي صلى الله عليه وسلم ين طعامين فان عبد الله بن جمفر قال رأيت النبي صلى الله عليه وسلم إله المنابع بين طعامين فان عبد الله بن جمفر قال وأيت النبي صلى الله عليه وسلم ين طعامين فان عبد الله بن جمفر قال وأيت النبي عليه وسلم ين طعامين فان عبد الله بن جمفر قال وأيش بالجمع بين طعامين فان عبد الله بن جمفر قال وأيت النبي على الله عليه وسلم وله بأكل

فيهجم عليهم ليطعم معهم لقول الله تعالى (بأنبها الدين آمنوا لا تدخلوا به تالنبي إلاأن يؤذن احكم الى طعام غير ناظرين اناه) أي غير منتظرين بلوغ نضجه، وعن أنسقال : ما أكَّل رسول الله ﷺ عل خوان ولا في سكرجة قال فعلام كنتم تأكلون ? قال على السفر ، وقال ابن عباس لم يكن رسول الله ﴿ اللهِ عَلَيْكُ فِي طَعَامُ وَلا شراب ولا يتنفس في الانا. وفي المتفقَّ عليه من حديث أبي قتادة دولا يتنفس أحدكم في الانا. » ومن ابن عمر قال : قال رسول الله ﷺ : اذا وضعت المائدةفلا يقوم وجلحتي ترفم المائدة ولايرفم يده وانشبع حتى يذرغ القوم وليعذرفان الرجل يخجل جليسه فيقبض يده وعسى أنّ يكون له في الطمام حاجة ، رواهن كلمن ابن ماجه

(فصل) قال محد بن مجى قات لاي عبدالله الانا. يؤكل فيه تم تفسل فيه البد ؟ قال لا إس وقبل لابي عبدالله ما تقول في غسل اليَّد بالنخالة ? فقال لا بأس به نحن نفعه واستدل الحطابي على جواز ذلك بما روى ا بوداود باسناده عن رسول الله وَيَتَالِنَتُهُ أنه أمر امرأة أن تجعل مع الما. ملحا ثم تفسل به الدم من حيضة . والملح طمام فني معناه ماأشبهه والله أعلم

الفناء بالرطب ويكره عيب الطعام لقول ابي هريرة ما عاب رسول الله صلى الله عليه وسلم طعاماً قط اذا اشتهى شيئاً اكله وان لم يشتهه تركه متفق عليهما واذا حضر فصادف قوماً يأكلون فدعوه لمبكره الاكل لما قدمنا من حديث جابر حين دعوا رسول الله صلى الله عليه وسلم فأكل معهم ولايجوز أه ان يتحين وقت أكلهم فيهجم عليهم ليطعم معهم لقول الله تعالى (يا أيها الذين أُمنوا لا تدخلوا بيوت النبي الا أن يؤذن لكم الى طمام غير ناظرين أناه) أي غير منتظرين بلوغ نضجه وعن أنس قال ما أكل رسول الله صلى الله عليه وسلم على خوان ولا في سكرجة قال فعلا م كنتم تأكلون ? قال على السفر وقال ابن عباس لم يكن رسول الله صلى الله عليه وسلم ينفخ في طمام ولا شراب ولا يتنفس في الاناء وفي المنفق عليه من حديث ابي قتادة ولا يتنفس احدكم في الاناء

وعن ابن عمر قال قال رسول الله عَيْمَالِيَّةِ « إذا وضعت المائدة فلا يقوم الرجل حتى ترفع المائدة ولا يرفع بده وإن شبع حتى يفرغ القوم وليقعد فان الرجل يخجل جليسه فيقبض يده وعسىأن يكون له في الطعام حاجة » رواهن كلين ان ماجة

(فصل) قال محمد بن يحيى قات لابي عبد الله الاماء يؤكل فيه ثم تنسل فيه اليد ? قال لا بأس به . وقيل لابي عبدالله ماتقول في غسل اليــد بالنخالة ? قال لا بأس به نحن نفعه . واستدل الخطابي على جواز ذلك بما روى أبو داود باسناده عن رسول الله عِلَيْكَالِيَّةِ انه أمر امرأة أن تجمل مع الماء ملحاً ثم تفسل به الدم من حيضة ، والملح طعام ففي معناه ماأشبهه

كتاب عشرة النساء والخلع

قال الله تسالى (وعاشروهن بالمعروف) وقال تعالى (ولمن مثل الذي عليهن بالمعروف)وقال ابو زيد يتةون الله فيهن كاعليهن أن يتقين الله فيهم ، وقال ابن عباس إني لأحب أن أتزين المرأة كا أحب أن ترين لي لان الله تعالى يقول (ولهن مثل الذي عليهن بالمعروف) وقال الضحاك في تنسيرها اذا أطمن الله وأطمن أزواجهن فعليه أنمحسن صحبتها ويكف عنها أذاهويناق عليها منسمته وقال بعض أهل العلم التماثل ههنا في تأدية كل واحد منها ماعليه من الحق لصاحبه بالمعروف ولا يمطله به ولا يغام الكراهة بل ببشر وطلائة ولايتبعه اذا ولا منة لقول الله تعالى (وعاشروهن بالمعروف) وهذا من المروف ، ويستحب لسكل واحد منها تجسين الحلق مع صاحبه والرفق به واحمال أذاه لقول الله تمالي (وبالوالدين إحساناو بذي القربي - إلى قوله - والصاحب بالجنب) قبل هوكل واحدمن الزوجين، وقال النبي مَنْتَكُنْتُهُ ﴿ استوصوا بالنساء خيراً فانهن عوان عندكم أخذتموهن بأمانة الله واستحلاتم فروجهن بكامة الله الروادمدلم ، وقال النبي عَلَيْكُ وان المرأة خلقت من ضلَّم أعوج لن تستقيم على طريقة فان ذهبت تقيمها كسرتهاو اناستمنعت بها استمتعت بهار فبهاء وج امتفق عليه وقال وخياركم خياركم لسائهم

﴿ باب عشرة النساء ﴾

تلزم كل واحــد من الزوجين معاشرة الآخر بالمعروف وأن لا يمطله بحقه ولا يظهر الـكراهة لبذله لقول الله تعالى (وعاشروهن بالمعروف) وقال (ولهن مثل الذي عليهن بالمعروف) قال أبو زيد يتقون الله فيهن كما عليهن أن يتقين الله فيهم، وقال ان بباس إني أحب أن أتزين للمرأة كما أحب أن تُمزين لي لان الله تعالى يقول (ولهن مثل الذي عليهن بالمروف) وقال الضحالة في تفسيرها إذا أطمن الله وأطعن أزواجهن فعليه أن محسن صحبتها ويكف عنها أذاه وينفق عليها منسعته ، وقال بعضأهل العلم التماثل همنا في تأدية كل واحد منهما ماعليه من الحق لمصاحيه بالمعروف ولا يمطله به ولا يظهر الـكراها بل بيشر وطلاقة ولا يتبعه أذاً ولا منة لا ن هــذا من المعروف الذي أمر الله تعــالي به . ويستحب لحل واحد منهما تحسين الحلق لصاحبه والرفق به واحتمال أذاه لقول الله تمالي (وبالوالدين إحسانا وبذي الغربي) الى قوله (والصاحب بالجنب) قيـل هوكل واحد من الزوجين . وقال النبي عَلَيْنَةُ «استوصوا بالنساء خيرا فانهن عوان عندكم أخذتموهن بأمانةالله واستحللتم فروجهن بكلمة!لله» رواه مسلم. وقال النبي عَيَيْكِيْدُ « إن المرأة خلقت من ضلع أعوج ان تستقيم على طريقة فان ذهبت تقيمها كسرتها وإن استمتعت بها استمتعت بها وفيها عوج » متفق عليه ، وقال «خياركم خياركم لنسائهم» رواه انماجة ، وحق الزوج عليها أعظم من حقها عليه ، قال الله تعالى (وللرجال عليهن درجة) رواه ابن ماجه ، رحق الزوج عليها أعظم من حقه اعليه لقول الله تعالى او المرجال عليهن درجة) وقال الذبي والمحلفة م و لو كنت آمراً أحدا أن يسجد لأحد لأ درت النساء أن يسجدن لأ زواجهن لما جعل الله لهم عليهن من الحق، رواه أبو داود ، وقال و إذا بات المرأة هاجرة فراش زوجها لهنتها الملائكة حتى ترجم ، من الحق، وقال لا مرأة وأذات زوج أنت ؟ ، قالت نهم قال و فانه جنتك ونارك ، وقال و لا يحل لامرأة أن تصوم وزوجها شاهد إلا باذنه ولا تأذن في بيته الا باذنه وما أنفقت من نفقة من غير آذنه فانه يرد اليه شطره ، وواه البخاري

(فصل) اذا تزوج امرأة مثلها يوطأ فطلب تسليمها اليه وجب ذلك وان عرضت نفسها عليسه لزمه تسلمها ووجبت نفقتها وان طلبها فسألت الانظار أنظرت مدة جرت العادة أن تصلح أمرها فيها كاليومين والثلاثة لان ذلك يسير جرت العادة بمثله وقد قال النبي ويتياني و لا تطرقوا النساء ليلاحتى عشط الشعمة وتستحد المفيية ، فمنع من الطروق وأمر بالمهالما لنصلح أمرها مع تقدم صحبته لها فههنا أولى ، ثم ان كانت حرة وجب تسليمها ليلا ونهاراً وله السفر بها لان النبي ويتياني كان يسافر بنسائه الا أن يكون سفرا مخوفا فلا يلزمها ذلك ، وان كانت أمة لم يلزم تسليمها الا بالليل لانها مملوكة عقد على أحدى منفعتها فلم يلزم تسليمها بالليل ، ومجوز على أحدى منفعتها فلم يلزم تسليمها بالليل ، ومجوز المحولى بيمها لان النبي ويتياني أذن لعائشة في شراء بريرة وهى ذات زوج ولا ينفسخ النكاح بذلك بدليل أن بيم بريرة لم بطل نكاحها

وقال النبي عَلَيْكَالِيْرُ « لوكنت آمراً احداً أن يسجد لاحد لأمرت النساء أن يسجدن لا زواجهن لما جمل النبي عَلَيْكَالِيْرُ « لوكنت آمراً احداً أن يسجد لاحد لا مراة هاجرة فراش زوجها لمنتها الملائكة حتى ترجع » متفق عليه ، وقال لامرأة « أذات زوج أنت ? » قالت نم ، قال «فانه جنتك ونارك » وقال « لا يحل لامرأة أن تصوم وزوجها شاهد إلا باذنه ولا تأذن في يبتسه إلا باذنه وما أفقت من نفقة بغير إذنه فانه يرد اليه شطره » رواه البخاري

واذا تم المقدوجب تسليم المرأة في بيت الزوج اذا طلبها وكانت حرة يمكن الاستمتاع بها) لان بالمقد يستحق الزوج تسليم المعوض كما تستحق المرأة تسليم الموض وكما تستحق المستأجرة تسليم المين المستأجرة وتستحق عليه الاجرة به ، وقوله وكانت حرة لأن الأمة لا مجب تسليمها إلا بالليل على ما نذكره ، ويشترط إمكان الاستمتاع بها فان كانت صغيرة لا يجامع مثلها وذلك مستبر بحالها واحمالها لذلك ، قاله القاضي وذكر انهن يختلفن فقد تمسكون صغيرة السن تصلح وكيرة لا تصلح ، وحده أحمد رحمه الله بتسم سنين فقال في رواية أبي الحارث في الصغيرة يطلبها زوجها ذان أن عليها تسم سنين دفعت اليه ليس لهم أن يحبسوها بعد التسم وذهب في ذلك الى أن النبي صلى الله عليه وسلم بن بمائشة وهي بنت تسم سنين ، قال الغاضي هذا عندي ليس على طريق التحديد وأغا ذكره لان

(فصل) والزوج اجبار زوجته على الفسل من الميض والنفاص مسلمة كانت أو ذمية حرة كانت أو بملوكة لانه يمنع الاستمتاع الذي هو حق له فلك إجبارها على إزالة ما يمنع حقه، وان احتاجت الى شراء الما. فتمنه عليه لانه لمقه ، وله إجبار المسلمة البالغة على الفسل من الجنابة لان الصلاة واجبة عليها ولا تتمكن منها الا بالفسل ، فأما الدمية ففيها روايتان (إحداهما) له إجبارها عليه لان كال الاستمتاع يقف عليه فان النفس تعاف من لا يفتسل من جنابة (والثانية) ليس له إجبارها عليه وهو قول مالك والثوري لان الوط. لا يقف عليه فانهمباح بدونه ، والشافي قولان كالروايتين ، وفي إذالة الوسخ والدن وتقليم الاظفار وجهان بناء على الروايتين في غسل الجنابة ، وتستوي في هذه المسلمة والدمة والمدة رواية واحدة ، ذكره القسافي ، وكذلك الاظفار وان طالا قليلا بحيث تعافه النفس ففيسه وجهان ، وهل مان من أكل مائه رائحة كربهة كالبصل والثوم والكراث ؟ على وجهين (أحدهما)

(والثاني) ليس له منعها منه لأنه لا يمنع الوط. ، وله منعها من السكر وان كانت ذمية لانه يمنع الاستمتاع بها فأنه يزيل عقاما ويجعلها كالزق المنفوخ ولا يأمن أن تجني عليه ، وان أرادت شرب مالا يسكرها فله منع المسلمة لانها يعتقدان تحريمه ، وان كانت ذمية لم يكن له منعها منه ، نص عليه

النالب ان ابنة تسع يتمكن من الاستمتاع بها ومتى كانت لاتصلح الوطء لا يجب على أهلها تسليمها اليه وان ذكر انه يحصنها وبربيها لانه لا يملك الاستمتاع بها ولي مت له بمحل ولا يؤمن شرة نفسه الى واقتها فيفضها ، وإن كانت مربضة مرضاً مرجوا الزوال لم يلزمها تسليم قبل برئها لانه مانع مرجو الزوال فهو كالصفر ولان العادة لم تجر بتسليم المريضة الى زوجها والتسليم في المقد يجب على حسب العرف فان كان المرض غير مرجو الزوال لزم تسليمها الى الزوج اذا طابها ولزمه تسلمها اذا عرضت عليه لانها نيستما حالة يرجى زوال ذلك فيها ، فلو لم تسلم نفسها لم يفد النرو يج وله أن يستمتع بها فان كان نضوة الحلق وهو جسيم تخاف على نفسها الافضاء من عظمه فلها منه من جماعها وله الاستمتاع بها فيا دون المرمن جهته وهو عظم خلقه بخلاف الرتقاه فان طلب تسليمها اليه وهي حائض احتمل أن لا يجب ذلك كالمرض المرجو زواله ، واحتمل وجوب النسليم لانه بزول قريبا ولا يمنع من الاستمتاع بما دون الفرج كالمرض المرجو زواله ، واحتمل وجوب النسليم لانه بزول قريبا ولا يمنع من الاستمتاع بما دون الفرج وعب عليها تسليم نفسها في دارها

(فصل) فان كانت حرة لزم تسليمها ليلا ونهاراً لانه لا حق لفيره عليها (مسئلة) (فان سألت الانظار أنظرت مدة جرت المادة بإصلاحها أمرها فيها كاليومين والثلاثة)

أحمد لانها تبتقد إياحته في ديها ، وله إجبارها على غسل فها منه ومن سائر النجاسات ليتمكن من الاستمتاع بنيها، ويتخرج أن يملك منعها منه لمسا فيه من الرائحة السكربهة وهو كالثوم. وهكذا الحسكم لو تزوج مسلمة تعتقد إباحة يسير النبيذ هل له منعها منه ? على وجهن ، ومذهب الشافعي على نخو من هذا الفصل كله

(فصل) والزوج منها من الحروج من منزله الى مالها منه بد سواء أرادت زبارة والديها أو ميادتها أوحف ورجنازة أحدهما ، قال أحمد في امر أة لما زوج وأمريضة : طاعة زوج الوجب عليه امن أمها الاأن يأذن لها، وقد روى ان بطة في احكام النسا. من أنس أن رجلاسافر ومنم زوجته الخروج فرض أبوها فاستأذنت رسول الله ﷺ في عبادة أبيها نقال لما رسول الله ﷺ وانقى الله ولا تخالفي زوجك ، فمات أبوها فأستاذنت رسول الله عَيْظَيِّتِ فيحضور جنازته نقال ﴿ لَمَا اتَّتَى اللَّهُ وَلَا نَخَالُمَى زُوجِكَ ، فارحى الله ال النبى ﷺ ﴿ انْيُ قَدْغَنُرْتُ لِمَا بِطَاعَةً زُوجِهَا وَلَانَ طَاءَةَ الزَّرْجِ وَاجْبَةً وَالْعِيَادَةُ غَيْرُ وَاجْبَةً فَلَا مُجْرِزُ ترك الواجب لما ليس بواجب ولابجوز لها الحروج الا بأذنه ولسكن لا ينبغي الزوج منعها من عيادة والدبيرا وزبارتهما لان فيذلك قطيعة لمها وحملا لزوجته على مخالفته وقدأمرا لله تعالى بالمعاشرة بالمعروف وايس هذا من المعاشرة بالمعروف وإن كانت زوجته ذمية فله منعها من الحروج الى السكنيسة لان ذلك ليس بطاعة ولانفع وإن كانت مسلمة فنال القاضي له منعها من الحروج الى المساجد وهو مذهب

لان ذاك يسير جرت العادة عنله وقد قال الني صلى الله عليه وسلم ﴿ لا تطرقوا اليماء ليلاحق تمتشط الشعثة وتستحد الغيبة » فمنع من الطروق وأمر بامهالها لتصلحأمرها مع تقدم صحبتها له فههناأولى ﴿ مَسْئَلَةً ﴾ ﴿ وَإِنْ كَانَتُ أَمَّةً لَمْ يَجِبُ تَسْلِيمُهَا إِلَّا بِاللَّهِ ﴾

وللسيد استخدامها نهاراً وعليه إرسالها بالايل للاستمتاع بها لانه زمانه وذلك لان السيد يملك من أمته منفنتين الاستخدام والاستمتاع ، فإذا عقد على احداهما لم يلزمه تسليمها إلا في زمن استطابتها كما لو أجرها الخدمة لم يلزمه تسايمها إلا في زمنها وهو النهـار ، فان أراد الزوج السفر بها لم علث ذلك لانه يفوت خدمتها المستحقة لسيدها، وإن أراد السيد السفر مها فقد توقف أحمد عن ذلك فقال ماأدري ? فيحتمل المنع منه لانه يفوتحقالزوج منها فمنع منه كما لوأراد الزوج السفر بها ويحتمل أن له السفر بها لانه مالك لرقبتها فهو كسيد العبداذا زوجه

(فصل) ويجوز للسيد بيمها لان النبي صنى الله عليه وسلم أذر لعائشة في شراء بريرة وهي ذات زوج ولا ينفسخ النكاح بذلك بدليل أن بيم بريرة لم يبطل نكاحها

﴿ مسئلة ﴾ (وله الاستمتاع بها مالم يشغابها عن الفرائض من غير إضراربها) لان الني صلى الله عليه وسلمقال ٩ اذا باتت المرأة مهاجرة فراش زوجها لعنتها الملائكة حتى ترجم، (المغنى واشرح السكبير)

(الجزءالثامن) (1) الشافعي وظاهر الحديث يمنعه من منعها لقول النبي وَلِيَّالِيَّةِ ﴿ لا تَمْنُهُوا اللهِ الله مساجداً فَهُ وروي أن الزبير تزوج عائكة بنت زيد بن عروبن نفيل وكانت تخرح الى المساجد وكان غيورا فيقول لها لوصلبت في بيتك فتقول لا أزال أخرج أو تمنعني فكره منعها لهذا الخبر وقال أحمد في الرجل تكون المرأة أو الامة النصرانية بشتري لها زناراً ؟ قال لابل تخرج هي نشتري لنفسها فقيل له جاريته تعمل الزنانير؟ قال لا

(فصل) ولبس على المرأة خدمة زوجها من العجر والخبزواالمبيخ وأشباهه نص عليه احسد وقال أبو بكر بن أبي شيبة وابو إسحاق الجوزجاني عليها ذاك واحتجا بقصة على وقاطمة قان النبي وقاطئة قان النبي علي ماكان خارجا من البيت من عمل دواه الجوزجاني من طرق قال الجوزجاني وقد قال النبي علي النبي والمنابق والمرابق أحداً أن يسجد لاحد لامرت المرأة ان تسجد لزوجها ولو أن رجلا أمر امرأته أن ننقل من جبل أسود الى جبل أحر أو من جبل أحم المرأة معاشه الى جبل أسود كان عليها أن تفعل » ورواه باسناده قال نهذا طاءته فيا لامنفعة فيه فكيف بمؤنة معاشه وقد كان النبي والمنابق المنابق المناب

متفق عليه ، ولقول الله تمالى (وعاشروهن بالمعروف) وله السفر بها إلا أن تشترط بلدها لان النبي صلى الله عليه وسلم الله عليه وسلم كان يسافر بنسائه ، فان اشترطت بلدها فلها شرطها لقول النبي صلى الله عليه وسلم إزاً حق الشروط أن توفوا ما استحلام به الفروج »

﴿ مسئلة﴾ (ولا يجوز وطؤها في الحيض اجماعا)

لقول الله تعالى (فاعتراوا النساء في المحيض ولا تقربوهن حتى بطهرن) ولا يجوز وطؤها في الدبر في قول أكثر أهل العمر منهم على وعدالله وأبو الدرداء وابن عباس رعبد الله بن عمر وأبوهر برة رضي الله عنه وبه قال سعيد بن المسيب وأبو بكر بن عبد الرحمن ومجاهد وعكرمة والشافعي وأصحاب الرأي وابن المنذر ورويت إباحته عن عبد الله بن عمر وزيد بن أسلم ونافع ومالك ، وروي عن مالك انه فال مارأيت أحداً اقتدى به في ديني بشك في انه حلال وأهل العراق من أصحاب مالك ينكرون ذلك واحتج من أحله بقوله تعالى (نساؤكم حرث لكم أنوا حرثكم أنى شئنم) وقوله سبحانه (والذين هم لفروجهم حافظون إلا على أزواجهم أو ما ملكت أيمانهم) الأية .

ولنا ماروي أن رسول أنه صلى الله عليه وسلم قال « أن الله لايستحيى من الحق لا نا نوا النساء في أعجازهن » وعن أبي هريرة وأبن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « لا ينظر الله الى رجل جامع أمرأته في دبرها » رواها أبن ماجة ، وعن أبن مساود عرب النبي صلى الله عليه وسلم قال «من

و ننا أن المعقود عليه من جهتها الاستمتاع فلا يلزمها غيره كستي دوابه وحصاد زرعه فاما قسم النبي وَلَيْكُلُّهُ بين علي وقاطمة فعلى ما نايق به الاخلاق المرضية ومجزى العادة لا على سبيل الامجاب كا قد روي عن أساء بنت أبي بكرأمها كانت تقوم بنر مر، الزبير وتلنقط له النوى وتحمله على رأسها ولم يكن ذلك واجبا عليها ولهذا لا يجب على الزوج الفيام بمصالح خارج الببت ولا الزبادة على ما يجب لها من الذفقة والسكسوة ولسكن الاولى لها فعل ما جرت العادة بقيامها به لانه العادة ولا تصلح الحرر الاله ولا تنتظم للعيشة بدونه

(فصل) ولا يحل وط. الزوجة في الدبر في قول أكثر أهل العلم منهم على وعبدالله وأبو الدرداء وابن عباس وعبدالله بن عمر و وأبو هريرة وبه قال سعيد بن المسيب وأبو بكر بن عبدالرحمن ومجاهد وعكرمة والشافي وأصحاب الرأي وابن المنذر رربيت أباحته عن ابن عمر وزيد بن أسلم ونافع ومالك وروي عن مالك أنه قال ماأدركت أحدا أقتدي به في ديني يشك في أنه حلال وأهل العراق من أصحاب مالك ينكرون ذلك واحتج من أجه بقول الله تمالي (نساؤكم حرث له فأتوا حرثكم أي شقم) وقوله سبحانه (والذين هم لفروجهم حافظون * الابلي ازواجهم أوما ملكت أيمانهم) ولنا ما روي أن رسول الله ويتياني قال « أن الله لا يستحيي من الحق ، لا تأنوا النساء من ولا ما وعى أبي هريرة وابن عباس عن النبي وتياني قال «لا ينظر الله المي رجل جامع امرأة في

أنى حائضا أو امرأة في دبرها أو كاهنا فصدقه عا يقول فقد كفر بما أنزل على محمد » رواهن كلهن الاثرم ، فأما الآية فروى جابر قال كان اليهود يقولون اذا جامع الرجل امرأته في فرجها من وراثها جاء الولد أحول فأنزل الله تمالى (نساؤكم خرث لكم فأنوا حرثكم أن شنم) من بين يديها ومن خلفها غير أن لا يأتيها إلا في المأتي متفق عليه ، وفي رواية « اثنها مقبلة ومدبرة اذا كان ذلك في الفرج » والآية الأُخرى المراد بها ذلك

(فصل) فان وطئها في دبرها فلا حد عليه لان في ذلك شبهة ويعزر لفعله المحرم وعليهما الفسل لانه إيلاج فرج في فرج وحكمه حكم الوطء في الفبل في إفساد العبادات وتقرير المهر ووجوب المعدة ، فان كانالوط، في أجنبية فعليه حد اللوطي ولا مهر عليه لانه لم يفوت منفعة لها عوض في الشرع ولا يحصل بوطء زوجته في الدبر احصان انما يحصل بالوطء في الفرج لانه وطء كامل بخلاف هنذا ولا الاحلال للزوج الاول لان المرأة لاتذوق عسيلة الرجل ولا تحصل به الفيئة لانالوط، لحق المرأة وحقها الوطء في القبل ولا يزول به الا كتفاء بصابها في الاذن في الذكاح لان بكارة الاصل باقية (فصل) فأما انتلذذ بين الاليتين من غير إيلاج فلا بأس به لان السنة انما وردت بتحريم الدبر فحصوص بذلك ولانه حرم لا عجل الاذي وذلك مخصوص في الدبر فاختص النحريم به

ديرها » رواها ابن ماجة وعن بن مسعود عن النبي وَلَيْكُو قال « محاش النساء حرام عليكم » وعن أبي هريرة عن النبي وَلَيْكُو قال « من أنى حائضا أو امرأة في دبرها أو كاهنا فصدقه عا يقول فقد كفر بما أنزل على محمد » رواهن كابن الاثرم فاما الآية فروى جابر قال كان اليهودية ولون اذا جامم الرجل امرأته في فرجها من ورائها جاء الولد أحول فانزل الله (نساؤكم حرث لسكم فأتوا حرثكم أنى ششم) من بين يديها ومن خلابها غير أن لا يأتيها الاي المأتى متفق عليه وفي رواية « اثنها مقبلة ومدبرة اذا كان ذك في الفرج » والآية الاخرى المراد بها ذلك

(فصل) قان وطي، زوجته في دبرها فلاحد عليه لان لا في ذلك شبهة ويعزر لفعله المحرم، وعليها الفسل لانه إيلاج فرج في فرج وحكه حكم الوط، في القبل في إفساد العبادات وتقربر المهر ووجوب العدة، وان كان الوط، لاجنبية وجب حد الموطي ولا مه عليه لانه لم يفرت منفعة لهاعوض في الشرع ولا يحصل بوط، زوجته في الدبر احصان أنما محصل بالوط، الكامل، وليس هذا بوط، كامل والاحلال الزوج الاول لان المرأة لاتذوق به عسيلة الرجل، ولا تحصل به الفيئة ولا الحروج من العنة لان الوط، في على المرأة ، وحقها الوط، في القبل ولا بزول به الا كتفاء بصمانها في الاذن يا نكاح لان بكارة الاصل باقية

(فصل) ولا بأس بالتلذذ بها بين الاليتين من غير إيلاج لان السنة أنما وردت بتحريم الدبر فهو مخصوص بذلك ولانه حرم لاجل الاذى وذلك مخصوص بالدبر فاختص التحريم به

(فصل) والعزل مكروه ومعناه أن يعزع اذا قرب الانزال فيعزل خارجا من الفرج رويت

معنى العزل أن ينزع اذا قرب الانزال فينزل خارجاً من الفرج وهو مكروه ، رويت كراهته عن عمر وعلى وابن عمر وابن مسعود ، وروي عن ابي بكر الصديق أيضاً لان فيه تقليل النسل وقطم اللذة عن الموطوءة ، وقد حث النبي صلى الله عليه وسلم على تعاطي أسباب الولد فقال « تناكحوا تناسلوا تكثروا » وقال « سودا، ولود خير من حسنا، عقيم » إلا ان يكون العزل لحاجة مشل أن يكون في دار الحرب فندعو حاجته الى الوط،

ذكر الخرقي في هذه: أو تكون زوجته أمة فيحشى الرق على ولده، أو تكون له أمة فيحتاج إلى وطئها وإلى بيمها. فقد روي عن على رضي الله عنه أنه كان يعزل عن امائه فان عزل من غير حاجة كره ولم يحرم وقد رويت الرخصة فيه عن على وسعد بن أبي وقاص وأبي أبوب وزيد بن ثابت وجابر وابن عباس والحسن بن علي وخباب بن الارت وسحيد بن المسيب وطاوس وعطاه والتخمي ومالك والشافي وأصحاب الرأي . وروى أبو سعيد قال ذكر يمني العزل عند رسول الله علي المراه فلم يفعل ذكر يمني العزل عند رسول الله عليه ، وعنه أن رجلا ذلك أحدكم ٢ ــ و لم يفل فلا يفسل _ قانه ليس من نفس مخلوقة إلا الله خالة بها ، متفق عليه ، وعنه أن رجلا قال : يارسول الله ان لي جارية وأما أعزل عنها وأما أكره أن تحمل وأما أريد ما يريد الرجال وإن

124

كراحته عن حر وعلى وابن عمر وابن مسعود ، وروي ذلك عن أبي بكر الصديق أيضالان فيه تقليل النسل وقطع اللذة عن الموطوءة وقد حث النبي على الله المالي المالي المالية المال تكثروا _ وقال _ سوداء ولود خير من حسنا. عقيم ، الا أن يكون لحاجة مثل أن يكون في دار الحرب فتدعو حاجته إلى الوط. فيطأ ويعزل ذكر الخرقي هذه الصورة أو تكون زوجته أمة فيخشى الرق على وقده أو تكون له أمة فيحتاج إلى ومانها وإلى بيمها ، وقد روي عن على رضي الله عنه أنه كان بعزل عن إمائه قان عزل من غير حاجة كره ولم يحرم ، ورويت الرخصة فيه عن على وسعد بن أبي وقاص وأبي أبوب وزيد بن ثابت وجابر وابن عباس والحسن بن على وخباب بن الارت وسعيد بن المسيب وطارس وعطاء والنخمي ومالك والشافعي وأصحاب الرأي ، وروى ابر سعيد قال : ذكر يعني العزل عند رسول الله عَمَالِينِهِ قال ﴿ فَلِمْ يَعْمُلُ أَحَدُكُم ۗ وَلَمْ يَعْلُ مِنْ فَانَّهُ لِيسَ مِنْ فَسَ مُخْلُوقَةُ إِلَّا اللَّهُ خاتبًا ﴾ متفق عليه ، وعنه أن رجلا قال ، يارسول الله إن لي جارية وأنا أعزل عنها وأنا أكرم أن تحمل وأنا أريد ما يريد الرجال وإن اليهود تحدث أن العزل المو،ودة الصغرى قال 3 كذبت يهود لو آراد الله أن يخلقه مااستطمت أن تصرفه عرواه ابوداود

(فصل) ويجوز العزل عن أمنه بغير اذبها نص عليه أحمد وهو قول مالك وأبي حنيفة والشافعي وذلك لانه لاحق لما في الوط. ولا في الولد وقدلك لم تملك المطالبة بالنسم ولا النيئة للأن لا تملك المنع من

اليهود تحدث أن العزل هي الموءدة الصغرى قال «كذبت يهود لو أراد الله أن يخلفه ما استطعت أن تمم فه ٤ رواه أبد داود

ولا يعزل عن زوجته الحرة إلا باذنها قال القاضي ظاهر كلام أحمد وجوب استئذان الزوجة في المزل ، ويحتمل أن يكون مستحباً ، لان حقها في الوطء دون الانزال بدليل أنه يخرج به من الفيثة والمنة ، والشَّافسية في ذلك وجهان ، والأول أولى لما روي عن عمر قال : نهى رسول الله مَنْظَالِيُّهُ أَن يعزل عن الحرة إلا باذنها ، رواه الامام أحمد في السند وابن ماجة ولأن لها في الولد حقاً وعليها في العزل ضرر فإيجز إلا باذنها .

(فصل) والنساء ثلاثة أفسام إحداهن زوجته الحرة فلا يجوز العزل عنها إلا باذنها في ظاهر المذهب وقد ذكرنا ذلك . (النانية) : أمته فيجوز الدزل عنها ، فس عليه أحمد ، وهو قول مالك وأبي حنيفة والشافعي وذلك لانه لا حق لما في الوطء ولا في الولد ولذلك لم تملك المطالبة بالقسمولا الفيئة فلاً ن علك المنع من العزل أولى . (الثالثة) زوجته الامة فالاولى جواز العزل عنها بغير أذنها وهو قول الشافيي استدلالا يمفهوم الحديث المذكور.

وقال ابن عباس بستأذن الحرة ، ولا يستأذن الامةولائن عليه ضرراً في ارقاق ولده بخلاف الحرة ، ويحتمل أن لا مجوز الا باضها لانها زوجة تملك المطالبة بالوطء في الهيئة والنسخ عند تعذره بالمنةفإيجز العزل أولى ولا يعزل عن زوجته الحرة إلا باذها. قال القاضي ظاهر كلام الحد وجوب استئذان الزوجة في العزل ومحتمل أن يكون مستحباً لان حقها في الوطء دون الانزال بدليل أنه مخرج به من الفيئة والمنافعية في ذلك وجهان ، والاول أولى لماروي عن عر رضي الله عنه قال نهى وسول الله وتنظير أن يعزل عن الحرة إلا باذها رواه الامام أحمد في المسند وابن ماجة ولان لها في الولاحقا وعليها في العزل ضرر فلم مجز إلا باذها فاما زوجته الامة فيحتمل جواز العزل عنها بغير إذنها وهو قول الشانعي استدلالا بمفهوم هذا الحديث وقال ابن عباس تستأذن الحرة ولا تستأذن الامة ولان عليه ضرراً في استرقاق ولد، بخلاف الحرة ومجتمل أن لا مجوز إلا باذنها لانها زوجة عملك المطالبة بالوط، في الغينة والفسخ عند تعذره بالعنة و ترك العزل من عمامه غلم مجز بغير إذنها كالحرة

(فصل) فان عرل عن زوجته أو أمته ثم أنت بولد لحقه نسبه لما روى أبر داود عن جابر قال جا، رجل من الانصار إلى رسول الله ويتبالله فقال إن لي جارية وأنا أطرف عليها وأنا أكر أن تحمل فقال د اعرل عنها أن شئت فانه سيأنيها ماقدر لها » وقال أو سعيد كنت أعزل عن جارية لي فوقدت أحب الناس إلي ولان لحوق النسب حكم يتعلق بالوطء فلم يعتبر فيه الانزال كسائر الاحكام وقدقيل إن الوطأ في الفرج يحصل به الانزال ولا يحس به

بنير إذنها كالحرة . وقال أصحابنا لا يجوز العزل عنها إلا باذن سيدها لان الولد له والاولى جوازه لان تخصيص الحرة بالاستئذان دليل سقوطه في غيرها ولان السيد لا حق له في الوطء فلا يبجب استئذانه في كيفيته ومحتمل أن يكون استئذانها مستحباً لان حقها في الوطء لا في الانزال بدليـــل خروجه بذلك من الفيئة والعنة .

﴿ مسئلة ﴾ (وله اجبارها على الغسل من الحيض والجنابة والنجاسة واجتناب المحرمات وأخذ الشعر الذي تعافه الفس الاالذمية فله اجبارها على الفسل من الحيض والنفاس وفي سائر الاشياء روايتان)

وجملة ذلك أن للزوج إجبار زوجته على النسل من الحيض والنفاس مسلمة كانت أو ذمية حرة أو علوكة لانه يمنع الاستمتاع الذي هو حق له فملك إجبارها على إزالة ما يمنع حقه فان احتاجت الى شراء الماء فثمنه عليه لانه لحمنه ، وله اجبار المسلمة البالغة على الفسل من الجنابة لان الصلاة واجبة عليها ولا تتمكن منها إلا بالفسل . فأما الذمية ففيها روايتان.

(أحديهما) له اجبارها عليه لان كال الاستمتاع يقف عليه فان النفس تعاف من لا ينتسل من جنابة (والثانية): ليس له إجبارها . وهو قول ماك والثوري فان الوط الا يقف عليه لا باحته بدونه ، وللشافعي قولان كالروايتين ، وفي از لة الوسخ والدرن وفي تغليم الاظافر وجهان بناء على الروايتين في غسل الجبابة ، ويستوي في هذا المسلمة والذمية لاستوانهما في حصول النفرة . بمن ذلك حالها، وله إجبارها

﴿ فصل في آداب الجاع ﴾

تستحب النسمية قبله لقول الله تعالى (وقدموا لا نفسكم) قال عطاء هي النسمية عند الجاح، وروى ابن عباس قال قال رسول الله وتيالي و لو أن أحدكم حين بأني أهله قال بسم الله الام جنبنا الشيطان وجنب الشيطان ما رزئتنا فولد بينها ولد لم يضره الشيطان أبدا » منفق عليه ، ويكره التجرد عند الحجامعة لما روى عتبة بن عبيد قال قال رسول الله وتيالي و اذا أنى أحدكم أهله فليستنر ولا يتجرد تجرد الهيربن », واما بن ماجة وعن عائشة قالتكانرسول الله ويتيالي اذا دخل الحلا، غملى وأسه والا يجامع بحبث براها أحد أو يسمع حسيما ولا يقبلها ويباشرها عند الناس قال أحمد ما يعجبني الا أن يكم هذا كله وقال الحسن في الذي بجامع المرأة والاخرى تسمع قال كانوا يكرهون الوجس وهو الصوت الحني ولا يتحدث بما كان بينه و بين أهله لما روى الحسن قال كانوا يكرهون الوجس وهو الصوت الحني ولا يتحدث بما كان بينه و بين أهله لما روى الحسن قال جلس رسول الله ويحلي الرجال والنسا، فأقبل على الرجال و فقال لول أحدكم بحدث بها يصنع بها ذوحها » قال علمه إذا خلا م أقبل على النسا، فقال و لمل إحداكن محدث النسا، بها يصنع بها ذوحها » قال فقالت امرأة إنهم ليفعلون وإنا لنفعل فقال و لا نفعلوا فانها مثل ذا يكم كنل شيطان لقي شيطانة فجامعها والناس ينظرون »

على إزالة شعر العانة اذا خرج عن العادة رواية واحدة ذكرها الفاضي وكذلك الاظفار فان طالا قليلا بحيث تعافه النفس ففيه وجهان ، وهل له منعها من أكل ماله رائحة كريمة كالبصل والثوم والسكرات ? على وجهين (أحدها) له منعها من ذلك لانه يمنع القبلة وكال الاستمناع . (والثاني) ليس له ذلك لانه لا يمنع الوطء ، وله منعها من السكر وانكانت ذبية لانه يمنع الاستمتاع بهاوزيل عقلها ولا يأمن أن ترجني عليه فأما شرب مالا يسكر فله منع المسلمة منه لانها بعتقدان تحريمه ، وليس له منع الذمية منه نص عليه أحمد لانها تعتقد اباحته في دينها ، وله إجارها على غسل فيها منه لما فيهمن الرائحة السكريمة فهو كالثوم ، وهسكذا الحسكم لو تزوج مسلمة تعتقد حل يسير النبيذ ومذهب الشافعي على نحو من هذا كله .

(فصل) قال الشيخ رضي الله عثه (ولها عليه أن يبيت عندهاليلة من كل أربع ليال ان كانت حرة) وجملة ذلك أن قسم الابتداء واجب ومعناء أنه إذا كانت له امرأة حرة لزمه المبيت عندها ليلة من كل أربع ليال مالم يكن له عذر ، وان كان له نساء فلسكل واحدة منهن ليلة من كل أربع ، وبه قال انثوري وأبو ثور ، وقال انفاضي في الحجرد لا يجب قسم الابتداء إلا ان كان بترك الوط، مضرة فان كان بركه غير مضر لم يلزمه قسم ولا وط، لان أحمد قال إذا وصل الرجل إلى امرأته مرة بطال قان يكون عنيناً أي لا يؤجل ، وقال الشافعي لا يجب قسم الابتداء محال لان القسم لحقه فلم يجب عليه

وروى أبر داود عن أبي هربرة عن النبي وَلَيْكُ منه بهناه ولا يستقبل القسبلة حال الجاع لان عرو بن حزم وعطاء كرها ذلك ويكره الاكتار من الكلام حال الجاع لما روى قبيصة بن ذؤيبأن وصول الله وَلَيْكُ قال و لانكتروا الكلام عند مجامعة النساء فان منه يكون الحرس والفأفاء » ولانه يكره الكلام حالة البول وحال الجاع في معناه وأولى بذلك منه ويستحب أن يلاعب امرأته قبل الجاع لتنهض شهوتها فتنال من الذة الجاع مثل مانالة

وقد روي عن عربن عبد العزيز عن النبي ويتلكن أنه قال و لا تواقعها الا وقد أتاها من الشهوة مثل ماأناك لكيلا تسبقها بالنراغ _ قالتوذك إلى ? قال _ نعم انك تقبلها و تفدر ها و تله زها فاذار أيت أنه قد جادها مثل ماجاك واقعتها و فزغ قبلها كره له النزع حتى تفرغ لما روى أنس بن مالك قال قل رسول الله ويستنج و اذا جامع الرجل أهله فليقصدها ثم اذا قضى حاجته فلا يعجلها حتى تنضي حاجتها » ولان في ذلك ضرراً عليها ومنعا لها من قضاء شهوتها ويستحب للمرأة أن تتخذخر قة تناولها الزوج بعد فراغه فيتمسح بهافان عائشة قالت ينبني للمرأة اذا كانت عاقلة أن تتخذخر أة فإذا جامعها وجها ناولته فحسح عنه ثم تمسح عنها فيصلبان في ثوبها ذلك ما لم تصبه جنابة ولا بأس أن يجمع ببن فوجها ناولته فحسح عنه ثم تمسح عنها فيصلبان في ثوبها ذلك ما لم تصبه جنابة ولا بأس أن يجمع ببن فسائه وإمائه بفدل و احد لما روي عن أنس قل سكبت لرسول الله والله أداد أراد أن يعود فاعجب فيلة واحدة فان حدث الجنابة لا يمنع الوط، بدليل إنمام الجماع قال احمد اذا أراد أن يعود فاعجب

وقد روى الشعبى أن كعب بن سوار كان جالساً عند عمر من الخطاب فجاءت امرأة فقالت ياأمير المؤمنين ما رأبت رجلا قط أفضل من زوجي والله انه لديت ليه قائما ويظل نهاره صائما فاستغفر لها وأثنى عليها واستحيت المرأة وقامت راجعة فقال كعب ياأمير المؤمنين هلا أعديت المرأة على زوجها فجاه فقال لبكعب افض بينها فانك فهمت من أمرهما مالم أفهم قال فاني أرى أنها امرأة عليها ثلاث فسوة وهي رابعتهن فأقضي له بثلاثة أيام ولياليهن يتعبد فيهن ولها يوم وليلة فقال عمر والله مارأيك الاول باعجب إلي من الآخر اذهب فأنت قاض علي البصرة روي ذلك عن عمر بن شبة في كتاب قضاة البصرة من وجوه هذا أحدها وفي افظ قال عمر نعمالفاضي أنت ، وهذه قضية اشتهرت فلم قضاة البصرة أجماعا ولانه لو لم يكن حقا للمرأة المك الزوج تخصيص إحدى زوجاته كالزيادة في تنسكر فكانت إجماعا ولانه لو لم يكن حقا للمرأة المك الزوج تخصيص إحدى زوجاته كالزيادة في قدر الواجب .

﴿ مسئلة ﴾ (وان كانت أمة فن عمان ليال ليلة)

هذا اختيار شيخنا قال أصحابناً من كل سبع لان أكثر ما يمكن أن يجمع معها ثلاث حرائرولها

الى الوضوء فان أينمل فأرجو أن لا يكون به بأس ولان الوضوء يزيده نشاطا و نظافة فاستحب وان اغتسل بين كل وطين فهو أفضل فان أبا وافع روى أن رسول الله و الفيطي طاف على نسائه جميعا فاغتسل عند كل امرأة منهن غملا فقلت يارسول الله فو جملته غملا واحداً اقال دهذا أزكى وأطيب وأطهر و واه أحد في المسند ، وروى أحاديث هذا الفصل كلها أبو حنص المكبري ، وروى ابن بطة باسناده عن أبي سعيد قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم و اذا جامع الرجل أول الديل ثم أواد أن يعوه توضأ وضوءه الصلاة »

(فصل) وليس الرجل أن يجمع بين امر أنيه في مسكن واحد بغير رضاه امغيراً كان أو كبير الان عليها ضرراً لما ينهما من العنهما من المعلم المنافقة واجمّا عهما يشر الحماصة والمقاتلة وتسمع كل واحدة و نهما حسه إذا أنى إلى الاخرى أو ترى ذاك فان رضيتا بفلك جازلان الحق لما فالما المساعة بتركه و كذاك إن رضيتا بو مه بينها في لحاف واحده و إن رضيتا بأن بجامع واحدة بحيث تراه الاخرى لم يجز لان فيه دنا قد وسخنا و سخنا و مسكن مثلها فلم يبح برضاها و إن أسكنهما في دار واحدة كل واحدة في ببت جاز اذا كان ذلك مسكن مثلها

و من على رضي الله عنه النبي وليطالق أنه قال ﴿ أعجبون من غيرة سعد الأما أغير منه والله أغير مني ﴿ وَمَن عَلَى رضي الله عنه قال ؛ بلغني أن نسا. كم ابزا هن العلوج في الاسواق أما تفارون ! انه لاخير فيمن لايفار . وقال محد بن على بن الحسين كان ابراهبم عليه السلام غبوراً وما من أمري و لا يفار إلا منكوس القلب .

السابعة والاولي أولى ايكرن على النصف ما العجرة فان حق الحرة من كل ثمان ايلتان ولو كان اللامة المئة والاولي أولى النصف ولم يكن العجرة ايلنان وللامة ايلة ولانه إذا كان تحمته ثلاث حرائر وأمة فلم يرد أن يزيدهن على الواجب لهن فقسم بينهن سبعا فماذا نصنع في الليلة الثامة ان أوجبنا عليه مبيتها عند حرة فقد زادها على ها يجب لها وإن باتها عند الامة جعلها كالحرة ولا سبيل اليه وعلى ماأختاره شيخنا تكون هذه الليلة الثامنة له أن أحب انفرد فيها وأن أحب بات عند الأولى مستأنفا القسم وأن كان عنده حرة وأمة قسم لهن ثلاث ليال من عان وله الانفراد في خس وأن كان تحمته حرتان وأمة فالهن خوس وأن كان تحمة واحدة فلها وأمة وأمه مع على الاصحاب لها ليلة وله ست

﴿ مسئلة ﴾ (وله الانفراد بنفسه نيما بتي وقد ذكرنا.لانه قد وفاهن حقبن فلم تجب عليه زيادة كما لو وفاهن حقين من النفقة والسكدوة والسكن)

(مسئلة) قال (أبو القاسم وعلى الرجل أن يساري بين زوجاته في القسم)

لانعلم بين أهل العلم في وجرب الله وية بين الزوج التفي القسم خلافا وقد قال الله تعالى (وعاشر وهن بالمعروف) وابس مع الميل معروف، وقال الله تعالى الحلا غيلوا كل الميل) فتذروها كالمعلقة، وروى أبو هربرة قال: قال وسول الله والله واله

(فصل) ويقسم المريض والحبوب والعنين والخبي والخمي وبذلك قال الثوري والشانبي وأصحاب

الوط، واجب على الرجل اذا ام يكل عذر وبه قال مالك وقال الماضي لا يجب الا أن يتركه للاضرار وقال الشانعي لا يجب عليه لانه حق له نلا يجب عليه كسائر حقرقه)

ولنا ما نقدم في المسألة المنقدمة في أول الفصل ولان في بعض الروايات حدديث كعب حين قضى بين الرحل وأمرأته قال أن لها عليك حقا بابل تصديها في أربم لمن عدل فأعطها ذاك ودع عنك العلل ناستحسن عمر قضاء ورضيه ولانه حق يجب بالاتماق اذا حلف على تركه فيجب قبل أن محلف كسائر الحقوق الواجبة محقق هذا أنه لو لم يكن وأجبا لم يصر باليمين على تركه وأجبا كسائر مالا يجب ولان النكاح شرع الصلحة الزوجين ودفع الضرر عنها وهو مفض إلى رفع ضرر الشهوة عن الرأة كانضائه إلى رفع ذلك عن الرجل فيجب تعليله بذلك ويكون، الوط حقا لهما جيها ولانه لو لم يكن لهما فيه حق لما وجب استنذانها في الدول كلامة

⁽ فصل) ريجب في كل أربعة أشهر مرة فص عليه أحمد ورجهه أن الله تمالى قدر، بأربه أشهر في حق المولي فكذلك في حق غيره لان ليمين لا توجب ما حلف على تركه فيدل على أن واجب بدونها في مسئلة ﴾ (فان سافر عنها أكثر من ستة أشهر فطلبت قدومه لزمه ذلك أن لم يكن له عذر) وجلة ذلك أنه أذا سافر عن أمرأته لعذر وحاجة سقط حقها من القسم والوطه وأن طالسفره ولذلك لا يفسخ نكاح المفقود أذا ترك لامرأته نفقة وأن لم يكن له عذر مانع من الرجوع فان أحمد

الرأي لان النسم الانسودفك حاصل عن لا يطأ عوقدروت عائشة أن رسول الله عَلَيْتِي لما كان في مرضه جمل يدور في نسائه ويتول أين أنا غدا ؟ أين أناغدا ؟ واوالبخاري فان شق عليه ذلك استأذنهن في الكون عند إحداهن كا نعل النبي مَيُكُلِينَةِ ، قالت عائشة إن رسول الله مَيُكُلِيَّةِ بعث إلى النساء فاجتمعن قال انى لاأستطيم أن أدور بينكن فان رأيتن أن تأذن لي فأكون عند عائشة فعاتمن » فأذن له رواه أبو داود قان لم يأذَّن له أفام عنــد إحداهن بالقرء، أو اعتزلهن جيما إن أحب، قان كان الزوج مجنونا لايخاف منه طاف به الولي عليهن ، وإن كان يخاف منه فلا قسم عليه لائه لايحسل : • أنسولا فائدة وإن لم يعدل الولي في القسيم بينهن ثم أفاق المجنون فعليه أن يقضى للمظلومة لأنه حق ثبت في ذخمه فلزمه إيفاؤه حال الافاقة كالمل.

(فصل) ويقسم للمريضة والرتقا. والحائض والنفسا. والمحرمة والصغيرة الممكن وطؤها وكابين سوا. في القسم، وبذلك قال مالك والشافسي وأصحاب الرأي ولا نعلم عن غير ﴿ خلافهم ، وكذلك التي ظاهر منها لان القصد الايوا. والسكن وآلانس وهو حاصل لمن ، وأما الهبنونة فانكانت لايخاف منها فعي كالصحيحة وان خاف منها فلا قسم لها لانه لايأمنها على نفسه ولا يحصل لها أنس ولايها (فصل الميت عندها ليلة من كل أربم ليال مالم يكن عدّر ، و إن كان له نسا. فلكل واحدة منهن ليلة من كل أربم ، وبه قال اثوري وأبوّ

رحمهاللة ذهب الى توقيته بستة أشهر فانه قيل له كم ينيب الرجل عن زوجته ?قال ستة أشهر يكتب اليهفان أبي أن يرجم فرق الحاكم بينهاوا عا صار الى تقديره بهذا لحديث عمر ، رواه أبو حفص باسناده عن زيد بن أسم قال بيها عمر بن الخطاب عمرس بالدية فمر بامرأة وهي تقول:

> تطاول هذا الليل واسود جانبه وطال على أن لا خليل ألاعبه ووالله لولا خشية الله وحدم لحرك من هذا السرير جوانبه

فسأل عنها عمر فقيلله هذه فلانة زوجها غائب في سبيل الله فارسل اليها امرأة تكون معها وبعث إلى زوجها فأقفله ثم دخل على حفصة فقال يابنية كم "صبر المرأة عن زوجها ? فقالت سبحان الله مثلث يسأل مثلي عن هذا فقال لولا أني أريد النظر للمسلمين ماسأ لتك قالت خمسة أشهر أوستة أشهر فوقت للناس في مغازيهم سنة أشهر يسيرون شهراً ويتيمون أربعة ويسيرون شهراً راجمين وسئل أحمدكم للرجل يغيب عن أهله ? قال بروى ستة أشهر وقد يغيب الرجل أكثر من ذلك لا مُر لا بدله

﴿ مسئلة ﴾ (فان أني شيئا من ذلك ولم يكن ثم عذر فطلبت الفرقة فرق بينها)

قال أحمد في رواية ابن منصور في رجل تزوج امرأة ولم يدخل بها يقول غدا أدخل بها إلىشهر يجبر على الدخول قال أذهب إلى أربعة أشهر إن دخل بها وإلا فرق بينهما فجعله أحمد كالمولى وقال أبو بكر بن جمفر لم يرو مسئلة بن منصور غيره وفيها نظر وظاهر قول أصحابنا أنه لا يفرق بينهما لذلك

ثور ، وقال القاضي في الحبرد لابجب قسم الابتداء إلا أن يترك الوط، مصراً فان تركه غير مصر لم يلزمه قسير ولا وماً. لان أحمد قال اذا وصل الرجل الى امرأته مرة بطل أن يكون عنينا أي لا يؤجلُ وقال الشافعي لابجب قسم الابتداء بمال لان القسم لحقه فلم بجب عليه

ولنا قول النبي ﷺ لمبد الله ين عرو بن العاص ياعبد الله وألمأخبر أنك تصوم النهار و تقوم الميل؟» قلت بلي بارسولُ الله قال « فلا تفعل صم ، وأفطر ، وقم ، ونم فأن لجسدك عليك حقا ، وإن الهينك عليك حَمّا وان لزوجك عليك حمّا ، متفتّى عليه فاخبر أن المرأة عليه حمّا وقد اشتهرت قصة كمب ابن سور رواها عمر بن شبة في كتاب قضاة البصرة من وجوه احداهن عن الشعبي أن كمب بن سور كان جالسا عند عربن الخطاب فجا.ت امرأة فقالت يا أمير المؤمنين ما رأيت رجلا قط أفضل من زوجي والله إنه لبيت ليله قائمًا ويظل نهاره صائمًا فاستغفر لها رثني عليها واستحيت المرأة وقامت راجمة نقال كعب باأمير المؤمنين هلا أعديت المرأة على زوجها ? فجا فقال لكعب اقض بينهما فانك فهمت من أمرهما مالم أفهم قال فاني أرى كأنها امرأة عليها ثلاث نسوة هي رابعتهن فأقضى له بثلاثة أيام ولياليهن يتعبد فيهن ولها يوم وليلة فقال همر والله مارأيك الاول بأعجب إلى من الآخر اذهب فأنت قاض على أهل البصرة ، وفي رواية فقال عر : نعم الفياضي أنت . وهذه قضية انتشرت الم تنكر فكانت اجماعا . ولائه لو لم يكن حقا لم تستحق فسخ النكاح لتعذره بالجب والعنة وامتناعه بالابلاء، ولأنه لو لم يكن حقا المرأة المك الزوج تخصيص إحدى زُوجتيه به كالزيادة في النفقــة على

وهو قول أكثر الفقها، لانه لوضربت له المدة لذلك وفرق بينهما لم يكن الايلا، أثر ولا خلاف في اعتباره وقال بعض أصحابنا إن غاب أكثر من ذلك لنير عذر يراسله الحاكم فان أبي أن يقدم فسخ نكاحه، وروي ذلك عن احمد ومن قال لايفسخ نكاحه إذا ترك الوط. وهو حاضر فههنا أولي. وفي جبيع ذلك لا يجوز الفسخ عند من براه الا بحكم الحاكم لانه مخذف فيه ، وعن أحمد ما يدل على أزالوطه غيرواجب فيكوز هذاكله غيرواجب لانه حقله فلم يجبر عليه كسائر حقوقه وهذا .ذهب والاول أولى لما ذكرنا

(فصل) سئل أحمد يؤجر الرجل أن يأني أهله وليس له شهوة قال له إي والله يحتسب الولد قان لم يرد الولد يقول هذه المرأة شابة لم لا يؤجر? وهذا صحبح و إن أبا ذر روىأن رسول الله عَلَيْنَاتُهُ قال «مباضمتك أهلك صدقة» قلت يارسول الله أنصيب شهو تنا ونؤجر؟ قال « أرأيت لو وضعه في غير حقه ? ماكان عليه وزر » قال بلي قال «أفتحتسبون بالسيئة ولاتحتسبون بالخير ؟»ولانه وسيلة الىالولد وإعفاف نفسه وأمرأته وغض بصره وسكون نفسه أو الى بمض ذلك

﴿مُسَّلَةٌ﴾ (ويستحب أن يقول عند الجماع بسم الله اللهم جنبني الشيطان وجنب الشيطان مارزقتني) لقول الله تمالى (وقدموا لانفسكم) قال عطاء هي التسمية عند الجماع ، وروى ابن عباس قال : قدر الواجب. إذا أبت هذا فقال أصحابنا حق المرأة ليلة من كل أربع وللأمة ليلة من كل سبع لان أكثر مايكن أن بجمع معها ثلاث حرائر ولها السابعة

والذي يقوىعندي أن لها ليلة من ثمان لتكون على النصف بما للحرة فان حتى الحرة من كل ثمان ليلتان ليس لها أكثر من ذلك ، فلو كان للامة ليلة من سبع لزاد على النصف ولم يكن الحرة ليلتان وللأمة ليلة ولانه إذا كان تحته ثلاث حرائر وأمة نلم برد أن يزيدهن على الواجب لهن فقسم بينهن سبِماً فماذًا يصنع في الميلة الثامنة ? أن أوجبنا عليه مبيتها عندحرة نقد زادها على مايجب لها ، وأن بالها عند الامة جملها كالحرة ولا سبيل اليه ، وعلى مااخترن تكون هذه الميلة الثامنة له ، أن أحب انفرد فيها وان أحب بات عند الاولى مستأنفا للتسم ، وانكان عنده حرة رأ. قسم لهن ثلاث ليال من ثبان وله الانفراد في خسس ، وإن كان تحته حرتان وأمة فلهن خمس وله ثلاث وان كان حرتان وأمتان فلهن ـ ست وله اثنتان وانكانت أمة واحدة فلها ليلة وله سبم، وعلى قولهم لها ليلة ولهست

(فصل) والوط. واجب على الرجل إذا لم يكنُّ له عذر وبه قال مالك وعلى قول القاضي لايجب الا أن يتركه للاضرار وقال الشانع لابجب عليه لانهحق له فلابجب عليه كسائر حقوقه

ولما ما تقدم في الفصل الذي قبله ، وفي بعض روايات حديث كعب أنه حين قضى بين الرجل وامرأته قال ان لها عليك حقا يابعل تصيبها فيأربع لمن عدل فأعطها ذاك ودع عنك العلل فاستجسن

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ﴿ لَوَ أَنْ أَحدَكُمْ حَيْنَ يَأْنِي أَهَلَهُ قَالَ بِسَمَالِلَّهُ اللهم جنبنا الشيطان وجنب الشيطان مارزقتنا فولد بينهما ولد لم يضره الشيطان ابداً ، منفق عليه

(فصل) ويكره التجرد عند الحجامة لما روى عتبة بن عبد الله قال: قال رسول الله صلى الله عليا وسلم « إذا أتى أحدكم أهله فليستر ولا يتجردان تجردالميرين»رواه ابن ماجهوعن عائشة قالتكانرسول الله صلى الدّعليه وسلم إذا دخل المخلاء غطى رأسه وإذا أنى أهله غطى رأسه ولايجامع بحيث يراهما أحد أويسمع حسهما ولايقبلها ويباشرها عند الناس قال أحمد ما يسجبني إلا ان يكتم هذا كله وقال أحمد في الذي يجامع المرأة والاخرى تسمى قال كانوا يكرهون الوجس وهو الصوت الخفي ولا يتحدث عا كان بينه ربين أحله لما روي عن الحسن قال جلس رسول الله صلىالله عليه وسلم بين\ارجال والنساء فأقبل على الرجال فقال « لعل أحدكم يحدث عا يصنع بإهله اذا خلا ـ ثم أقبل على النساء فقال -لمل إحداكن تحدث بما يصنع بها زوجها قال فقالت المرأة إنهم ليفعلون وإنا انفعلفقال- لاتفعلوا فأنمأ مثلكم كذل الشيطان لقى شيطانة فجاممها والناس ينظرون » وروى أبو داود عن أني هر برة عن النبي صلى الله عليه وسلم منله بمناه ولا يستقبل انقبلة حال الجاع لان عمرو بن حزم وعطاء كرها ذلك .

﴿ مَسَلَّةً ﴾ (ولا يكثر الكلام حال الوطء)

لما روى قبيصة بن ذؤبب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ﴿ لَا تَسَكَّمُوا الْكَلَامُ عَنْدَ مِجَامِعَةً

عر قضاء ورضيه ، ولانه حق واجب بالاتفاق وإذا حلف على تركه فيجب قبل أن يحلف كسا الحقوق الواجبة ، يحقق هذا انه لولم يكن واجبا لم يصر باليمين على تركه داجبا كسائر ما لايجب ولان النكاح شرع لمصلحة الزوجين ودفع الضرر عنها وهو مفض الى دفع ضرر الشهوة عن المرأة كافضائه الى دفع ذلك عن الرجل فبجب تعليله بذلك ويكون النكاح حقا لها جيما ، ولانه لولم يكن لها فيه حق لما وجب استنذانها في العزل كالامة

إذا ثبت وجوبه فهو مقدر باربعة أشهر نص عليه أحمد ووجهه ان الله تعمالى قدره باربعة أشهر في حق المرلي فكذلك في حق غيره لان الهين لانوجب ماحلف على تركه فيدل على انه راجب بدونها فان أصر على ترك الوط، وطالبت المرأة فقد روى ابن منصور عن أحمد في رجل تزوج امرأة ولم يدخل مهايقول غداً أدخل بها غدا أدخل بها إلى شهر هل يجبر على الدخول ? فقال أذهب الى أربعة أشهر ان دخل بها والا فرق إنها فجعله أحمد كالمولى

وقال أبو بكر بنجعفر لم يرو مسئلة ابن منصور غيره وفيهانظر وظاهرةول اصحابنا انهلا يفرق يبنها الذلك وهو قول أكثر الفقها. لانه لو ضرب له المسدة لذلك وفرق بينه يا لم يكن الايلاء أثر ولا خلاف في اعتباره

(فصل) وإن سافر عن امرأنه لعذر وحاجة مقط حقها من القسم والوطء ، وان طال سفره

النساء فان منه يكون المخرس والفأفاء ولانه يكره الكلام حالة البول وحال الجماع في معناه ويستحبأن يلاعب امرأته عند الجماع لتنهض شهومها لتنال من لذة الجماع مثل ما ناله ، وقد روى عمر بن العزيز عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال « لا تواقعها الا وقد أناها من الشهوة مثل ما أناك لسكيلا تسبقها بالفراغ » قلت وذلك إلي ? قال « نعم إنك تقبلها و تفهزها و تلمسها فاذا رأيت أنه قد جاءها مثل ما جاءك واقعتها »

﴿مُسَلَّةً ﴾ (ولا بنزع اذا فرغ قبالها حتى تفرغ)

لما روى أنس نال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم هذا جامع الرجل أهله فليقصدها ثم إذا قضى الرجل حاجته فلا يسجلها حتى تقضى حاجتها » ولان في ذلك ضرراً عليها ومنعاً لها من قضاء شهوتها ويستحب للمرأة أن تتخذ خزقة تناولها الزوج بعد فراغه يتمسح بها .فان عائشة قالت : ينبغي للمرأة إذا كانت عاقلة أن تتخذ خرقة فاذا جامعها زوجها ناولته فمسح عنه ثم تمسح عنها فيصليان في توبهما ذلك ما لم تصبه جنابة

﴿مُسَالًا﴾ (ولا بأس أن بجمع بين وطء نسائه و إماثه بغسل واحد)

لما روى أنس قال سكبت لرسول الله على الله عليه وسلم فاغتسل من نسائه غسلاو احداً في ليلة واحدة ولان حدث الجنابة لا يمنع الوطء بدليل إتمام الجماع ويستحب الوضوء عند معاودة الوطء نص عليه

وقد الله المعلم المفقود إذا ترك لامرأته نفقة ، وأن لم يكن له عدّر مانع من الرجوع فان أحد ذهب إلى توقيته بستة أشهر فانه قبل له كم يغيب الرجل عن زوجته ? قال سنة أشهر يكتب اليه فان أبى أن يرجم فرق الحاكم بينهما ، وأنما صار إلى تقديره بهذا لحديث عمر رواه ابوحفص باسناده عن زيد بن أسلم قال : بينا عمر بن الحطاب بحرس المدينة فمر بامرأة في بيتها وهي تقول عمل المدينة فمر بامراً المدينة المدينة المدينة فمر بامراً المدينة المدينة المدينة المدينة المدينة في بيتها وهي تقول المدينة المدي

تطاول هذا الليل واسود جانبه وطال على أن لاخليل ألاعبه وواقه لولا خشية الله وحده لحرك من هذا السرير جوانبه

فسأل عنها عر فقيل له هذه فلانة زوجها غائب في سبيل الله فأرسل اليها امرأة تكون معها وبعث إلى زوجها فأقفله ثم دخل على حفصة فقال يابنية كم تصبر المرأة عن زوجها افناات سبحان الله مثلك يسأل مثلي عن هذا فقال لولا أني أديد النظر المسلمين ماسألتك قالت خدة أشهر سنة أشهر فرقت الناس في مفازيهم سنة أشهر يسيرون شهراً واجعين ، وسئل أحد كم الرجل أن يقيب عن أحله عم قال بروى سنة شهر وقد يغيب الرجل أكثر من ذلك الامرالا بدله فاز غاب أكثر من ذلك الغير عند من أحل المرالا بدله فاز غاب أكثر من ذلك الغير عقد وفات المرابع المحكم حاكم لانه مختلف فيه وهر حاضر فهذا أولى وفي جيم ذلك الا يجرز الفسخ عند من براه الا بحكم حاكم لانه مختلف فيه

أحمد قال فان لم يفعل فأرجو أن لا يكون به بأس ولانالوضوء يزيده نظافة ونشاطة فاستحب وان المختصل بين كل وطئين فهو أفضل فان أبا رافع ربى أن رسول الله صلى الله عليه وسل طاف على نسائه جميعاً فاغتسل عندكل امرأة منهن غسلا فقات يارسول الله لوجملته غسلا واحدا قال هذا أزكى وأطيب وأطهر رواه الامام أحمد في المسند وروى هذه الاحاديث التي في آداب الجماع كامها أبو حفص العكبري وروى ابن بطة باسناده عن أبي سعيد قال:قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « اذا جامع الرجل من أول الليل ثم ادادان يمود توضأ وضوءه للصلاة»

(فصل) وليس للرجل أن يجمع بين امرأتيه في مسكن واحد إلا برضاها صنيراً كان المسكن اوكبيراً لان عليها ضررا لما بينها من المداوة والنيرة فاجهاءها شير الخصومة والمقابلة وتسمع كل واحدة منها حسه إذا أتى الاخرى أو ترى ذلك فان رضيا بذلك جاز لان الحق لها فلها المساعة بتركه وكذلك إن رضيا بنومه بينهما في لحاف واحد فان رضيا بان مجامع إحداها مجيث ثراه الاخرى لم يجز لان فيه دناهة وسخفاً وسقوط مرومة فلم يجز برضاهما وان اسكنها في دار واحدة كل واحدة منها في يبت جاز اذا كان ذلك كن مثلهما

(مسئلة) (ولايجامع احدام المحيث تراه الاخرى اوغيرهما لانفيه دناءة ولايحدثها بما جرى بينها ولايحدث غيرها لما روي من حديث الحسن

«مباضعتك أملك صدقة ـ قلت يارسول الله أنصيب شهوتنا ونؤجر ? قال ـ أرأيت الووضعة في عير حقه كان عليه وزر? قال قلت إلى قال ـ أفتحتسبون بالسيئة ولا تحتسبون بالحير، ولانه وسيلة إلى الواد وإعناف نفسه وامرأته وغض بصره وسكون نفسه أو الى بعض ذلك

(فصل) وليس عليه الله وبة بين نسائه في المفتة والـكسوة اذقام بالواجب لكل واحدة منهن قال أحمد في الرجل له امن أتان: له أن يفضل إحداهما على الاخرى في النفقة والشهوات والكسى إذا كانت الاخرى في كفاية وهذا لان النسوية في هذا كله تشق فلو وجب لم يمكنه القيام به إلا بحرج فسقط وجوبه كالتسوية في الوطء

(مسئلة) قال (وعماد القسم الليل)

لاخلاف في هذا وذلك لان اللبل للسكن والايوا، يأوي فيه الانسان إلى منزلا ويسكن إلى أهله وينام في فراشه مع زوجته عادة ، والنهار للمعاش والخروج والتكسب والاشتذل. قال الله تعالى (وجعل اللبل سكنا) وقال تعالى (وجعلنا اللبل الباسا وجعلناالنهار معاشا) وقال (ومن رحمته جعل لكم اللبل والنهار لتسكنوا فيه والنبنة وامن فضله) فعلى هذا يقسم الرجل بين نسائه ليلة وليلة ويكون في النهاد في معاشه وقضاه حقوق الناس ومن أشبهم النهاد في معاشه وقضاه حقوق الناس ومن أشبهم قانه يقسم بين نسائه بالنهاد ويكون اللبل في حقه كالنهاد في حق غيره

(فصل) روي عن الذي صلى الله عليه وسلم أنه قال «تمجبون من سعد لا نا أغير منه والله أغير مني» وعن علي رضي الله عنه قال بانهني ان نساءكم يزاحمن العلوج في الاسواق أما تغارون انه لا خير فيمن لا يغار وقال محمد بن علي بن الحسين كان أبراهيم عليه السلام غيوراً وما من أمريء لا يغار إلا منكوس القلب .

(مسئلة) (وله منه من المخروج من منزلها الى مالها منه بد سواه ارادت زيارة والديها او عيادتهما او حضور جنازة احدهما)

قال احمد في امرأة لها زوج وام مريضة طاعة زوجها اوجب عليها من امها الا ان يأذن لها وقد روى ابن بطة في احكام النساء عن انس ان رجلا سافر ومنع زوجته الخروج فمرض ابوها فاستأذنت رسول الله صلى الله عليه وسلم في عيادة ابيها فقال لها رسول الله عليه وسلم « انقي الله لا تخالفي زوجك » فأوحى الله المانبي صلى الله عليه وسلم « اني قد غفرت لها بطاعة زوجها ولان طاعة الزوج واجبة والسادة فهر واجبة فلا يجوز ترك واجب لما ليس بواجب ولا يجوز لها الخروج الاباذنه

(مسئة) (فان مرض بعض محارمها او مات استحب له ان يأذن لها في الحروج اليه) لما فيذلك من صلة الرحم وفي منعها منه قطيعة الرحم وحمل لزوجته على مخالفته وقد أمر اللة تعالى (فصل) والنهار بدخل في القسم تبعاً قابل بدليل ماروي أن سودة وهبت بومهالما ثشة تفق عليه وقالت عائشة قبض رسول الله عَيْنِينَ في بيني وفي يومي وإنما قبض الني عَيْنِينَ بهاراً ويدم اليوم الدية الماضية لان النهار تا بع المل و لمذا يكون أول الشهر اليل و او نذراء: كاف شهر دخل معتكفه قبل غروب شمس الشهرااذي قبله ويخرج منه بمدخر وبشمس آخر يوممنه فيبدأ بالايل وانأحب أن يجعل النهار مضافاالي الليل الذي يتعقبه جاز لأن ذلك لا يتفارت

(فصل) قان خرج من عند بعض نسائه في زمامها قان كان ذلك في النهار أو أول البيل أو آخره اقدي جرت العادة بالانتشار فيه والخروج إلى الصلاة جاز فان المسلمين يخرجون لصلاة العشاء ولصلاة الفجر قبل طلوعه ، وأما النهار فهو المعاش والانتشار ، وإن خرج في غير ذلك ولم بلبث أن عاد لم يقض لما لانه لا قائدة في قضا. ذلك ، وإن أقام قضاء لها سوا. كانت إقامته المنذر مرف شغل أو حبس أو لغير عذر لان حقها قد فات بغيبته عنها ، وإن أحب أن عبمل قضاءه الخاك غيبته عن الأخرى مثل ما غاب عن هذه جاز لان النسوية تحصل بذاك ولانه إذا جاز له ترك الليلة بكالها فيحق كل واحدة منها فبمضها أولى ويستحب أن يقضيهما في شل ذلك الوقت لانه أبانم في الماثلة والقضاء تستبر الماثلة فيه كقضاء العبادات والحةوق وإن قضاه في غيره من الليل اشرأن فاتها في أول الليل فقضاه في آخره أومن آخره فقضاه فيأوله ففيه وجهان (أحدهما) بجور

بالمعاشرة بالمعروف وايس هذا من المعاشرة بالمعروف فانكانت زوجته ذمية فله منه إ من الخروج الى الكنيسة ولان ذلك ليس بطاعة ولانفع فان كانت مسلمة فقال الفاضي له منعها من الحروج الى المساجد وهو مذهب الشافعي وظاهر الحديث منعه من منعها وهو قوله عايه الصلاة والسلام «لاتمنعوا إ.اه الله مساجد الله ﴾ ورويأن ابن الزبير تزوج عانكة بنتزيد بن عمرو بن نفيل فكانت نخرج الىالمساجد وكان غيوراً فيقول لها لوصليت في بيتك فتقول لاأزال أخرج أوتمنى فكره منعها لهذا ونال أحد في الرجل تكون له المرأة والامة النصرانية يشتري لها زناراً قال لا بل تخرج هي تشتري لنفسها فقيل له حاريته تعمل الزنائر ? قال لا

(فصل) وليس على المرأة خدمة زوجها في العجن والخبر والطبيخ وأشباهه نص عليه أحمد وقال أبو بكر بن أبي شيبة وأبو إسحاق الجوزجاني عليها ذلك واحتجا بقصة على وفاطمة فازالنبي صلىالله عليه وسلم قضي على أبنته فاطمة بخدمة البيت وعلى على ماكان خارجًا من البيت من عمل رواه الجوزجاني من طرق وقال الجوزجاني وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم « لوكنت آمرا أحداً أن يسجد لاحد لامرت المرأة أن تسجد لزوجها » ولو أنرجلا أمر امرأته أن تنقل من جبل أسود الى جبل أحمر أو من جبل أحمر إلىجبل أسودكان عليها أن تفعل » ورواه باسناده قال فهذا طاعته فيما لامنفعةفيه لانه قد قضى قدر ما فانه من الدلوالآخر لا يجوز لعدم المماثلة اذا ثبت هذا فانه لا يمكن قضاؤه كله من ابلة الاخرى لنلا يغوت حق الاخرى فتحتاج إلى قضاء والكن إما أن يتفرد بنفسه في ليلة فيقضي منها و إما أن يقسم ليلة بينهن ويفضل هذه بقدر مافات من حقها و إما أن يترك من ليلة كل واحدة مثل ما فات من ليلة هذه و إما أن يقسم المتروك بينها مثل أن يترك من ليلة إحداها ساعتين فيقضي لها من ليلة الاخرى صاعة واحدة فيصير الفائت على كل واحدة منها ساعة

و أما الدخول على ضرتها في زمنها فان كان ليلالم بجز إلا لضرورة مثل أن يحكون منزولا بها فيريد أن يحضرها أو توصي اليه أو مالا بد منه فان فعل ذلك ولم بلبث أن خرج لم يقض وان أقام وبرئت المرأة المريضة قضى للاخرى من ليلتها بقدر ما أقام عندها وإن خرج لحاجة غير ضرورية أثم والحدكم في القضاء كا لو دخل لضرورة لأنه لا فائدة في قضاء اليسير وإن دخل عليها فجاءها في زمن يسر ففيه وجهان

[أحدها] لا يلزمه قضاؤه لان الوطء لا يستحق في القسم والزمن اليسير لا يقضى

(والثاني) يلزمه أن يقضيه وهو أن يدخل على المظلومة في ايلة المجامعة فيجامعها ليعدل بينها ولان البسير مع الحاء بحصل به السكن فأشبه الكثير وأما لدخول في النهار إلى المرأة في يرم غيرها فيجرز الحاجة من دفع النفقة أو عيادة أو سؤال عن أمر يحتاج إلى معرفته أو زيارتها لبعد عهده بها

فكيف بمؤنة معاشه ? وقد كان النبي صلى الله عليه وسلم يأمر نساءه بخدمته فقال « ياعاً شقاسقينا يا عائشة أطعمينا ياعائشة هلمي الشفرة واشتحذبها محجر » وروي أن فالحمة أتترسول الله صلى الله عليه وسلم فشكت اليه ما تلقى من الرحى وسأ لته حادما يكفيها ذلك

ولما أن المعقود عليه من جهتها الاستمتاع فلا بلزمها غيره كسقي دوابه وحصاد زرعه فأ ماقسم النبي صلى الله عليه وسلم بين علي وفاطمة فعلى ما يلبق بها من الاخلاق المرضية وبحرى العادة لاعلى سبيل الا بجاب كاقدروي عن أسهاء بنت أبي بكر أنها كانت تقوم بغرس الزبير و تلتقطله النوى و تحمله على رأسها و لم يكن ذلك واجباً عليها وكذلك لا يجب على الزوج الفيام بمصالح خارج البيت ولا الزيادة على ما يجب لها من النفقة والكموة ولكن الاولى فعل ما جرت به العادة بقيامها به لانه العادة ولا تصلح الحال إلا به ولا تنظم المعشة بدونه .

﴿مسئة﴾ (ولا عملك المرأة اجارة نفسها للرضاع والخدمة بغير إذن زوجها)

أما إذا فعات ذلك باذنه جازولزمالعقدلان الحق لها لا يخرج عنها وإن كان بغير إذنه لم يصح لما يتضمن من تفويت-قزوجها وهو أحد الوجهين لاصحاب الشافعي ويجوز في الآخر لانه تناول محلا غيرمحل النكاح لكن لازوج فسيخه لانه يفوت به الاستمتاع ويختل

ولنا أنه عقد يفوت به حق من ينسب له الحق بعقد سابق فلم يصح كاجارة المستأجر فأما ان أجرنت

ونحو ذلك لما روت عائشة قالت كان رسول الله وَلِلْظِيْرُةِ يَدَخَلَ عَلَيْ فِي يَوْمَ غَيْرِي فَيِنَالُمْنِي كُل شيء إلا الجاع وإذا دخل البها لم مجامعها ولم يطلءندها لانالسكن بحصل بذلك رهي لانستحقه وفي الاستمتاع منها بما دون الفرح وجهان

(أحدهما) يجرز لحديث عائشة (والثاني) لا يجوز لأنه يحصل لها به السكن فأشبه الجماع قان أطال المقام عندها قضاء وإن جامعها في الزمن اليسير ففيه وجهان على ما ذكرنا ومذهب الشافعي على نحو ما ذكرنا إلا أنهم قالوا لا يقضى إذا جامع في النهار

ولنا أنه زمن يقضيه إذا طال المقام فيقضيه إذا جامع فيه كاليل

(فصل) والاولى أن يكرن لكل واحدة منهن مسكن يأتها فيه لانرسول الله يتنظيم كان يقسم هكذا ولانه أصون لهن وأستر حتى لا بخرجن من ببوتهن وان انخذ لنفسه منزلا يستدعي اليه كل واحدة منهن في لبلنها ويومها كان له ذلك لان الرجل نقل زوجته حيث شاء ومن استنعت منهن من إجابته سقط حقها من القسم لمشوزها وإن اختار أن يقصد بعضهن في منازلهن ويستدعي البعض كان له ذلك لان له ان يسكن كل واحدة منهن حيث شاء وإن حبس الزوج فأحب القسم بين نسائه بان يستدعي كل واحدة في لبانها نمليهن طاعته إن كان ذلك سكني مثابن وان لم يكن لم المزمهن أو بابته لان عليهن في ذلك ضرراً وإن أطعنه لم يكن له أن يترك العدل بينهن ولا استدعاء بعضهن دون بعض كا في غير الحبس .

المرأة نفسها للرضاع ثم تزوجت صح العقد ولم يملك الزوج فسخ الاجارة ولا منعها من الرضاع حتى تنقضي المدة لان منافعها ملكت بالعقد السابق على نكاحه فأشبه ما لو اشترى أمة مستأجرة وداراً مشغولة فان نام الصبي واشتغل بغيرها فللزوج الاستمتاع وليس لولي الصبي منعها وبهذا قال الشافعي وقال مالك ليس له وطؤها الا برخى الولي لان ذلك ينفص اللبن

ولنا أن وطه الزوج مستحق بالمقد فلا يسقط بأمر مشكوك فيه كما لو أذن فيه الولي ولانه بجوزله الوطء مع اذن الولمي فجاز مع عدمه لانه ليس للولمي الاذن فيا يضر بالصبي ويسقط حقوقه في مسئلة ﴾ (وله أن يضما من رضاع ولدها الا أن يضطر اليها وبخشي عليه)

و جانه أن الزوج منع أمر أنه من رضاع ولدها من غيره ومن رضاع ولد غيرها الا أن يضطر البها لان عقد النكاح يتنفي تمايك الزوج الاستمتاع في كل الزمان من كل الجهات سوى أوقات الصلوات والرضاع يفوت عليه الاستمتاع في بعض الاوقات فكان له المنع كالخروج من منزله قان اضطر الولد اليها بأن لا يوجد مرضة سواها ولا يقبل الولد الارتضاع من غيرها وجب التمكين من إرضاعه لانها حال ضرورة وحفظ انفس ولدها فقدم على حق الزوج كنقديم المضطر على المالك إذا لم يكن بالمالك مثل ضرورته.

﴿ مسئلة ﴾ قال (ولو وطي زوجته ولم يطأ الاخرى فليس إماص)

لانه لم خلافًا بين أهل العلم في أنه لاتجب التسوية بين النساء في الجماع وهو مذهب ماك والشانعي وذلك لأنَّ الجاع طريقه الشوة والميل ولا سبيل إلى التسوية بينهن في ذلك قان قلبه قد يميل إلى إحداهما دون الأخرى قال الله تعالى (و لن تستطيعوا أن تعدلوا بين النسا. ولو حرصتم) قال عبيدة السلماني في الحب والجماع وان أمكنت النسوية بينها في الجماع كان أحسن وأولى فانه أبلغ في العدل وقد كان الذي عَلَيْنَا لِلَّهِ يَسْمَ بِيْمُن فيعدل ثم يقول ﴿ اللَّهُم هذا قسمَى فيماأ اللَّهُ اللَّهُ فيمالا أملك ﴾ وروي أنه كان يسوي دينهن حتى في الفبل ولا يجب التسوية بينهن في الاستمتاع بما دون الغرج من القبل واللمس ونحوها لانه إذالم تجبالتسوية في الجماع فني دواعبه أولى

﴿ مسئلة ﴾ قال (ويفسم لزوجته الامة ليلة وللحرة ليلتين وإن كانت كنابية)

وبهذا قال على بن أي طالب وسعيد بن المسيب ومسروق والشافعي واسحاق وأبوعبيد، وذكر أبو عبيد أنه مذهب الثوري والاوزاعي وأهل الرأي ، رقال مالك في إحدى الروايتين عنه يــوي بين الحرة والامة في القسم لانهما سوا. في حقوق النكاح منالنفةة والسكني وقسم الا بتداء كذلك ههنا ولنا ماروي عن على رضي الله عنه أنه كان يقول : اذا تزوج الحرة على الامة قسيم للامة ليسلة

(فصل) قان أرادت رضاع ولدها منه نفيه وجهان (أحدهما) أن له منعها من رضاعه ولفظ شيخنا في هذا الـكتاب يقتضيه بعموم لفظه وهو قول الشافعي ولفظ الخرقي يفتضيه أيضاً لانه يخل باستمتاهه منها فأشبه ما لوكان الولد من غـيره وهذا ظاهر كلام الفاضي (والثاني) ليس له منهها ومحتمله كلام الخرقي فنه قال فان أرادت رضاع ولدها بأجرة مثلها فهي أحق بهمن غيرهاسوا. كانت فيحبال الزوج أو مطلقة ومكذا ذكره شيخنا في كتاب نفقة الاقارب في الكتاب المشروح لقول الله تمالى (والوالدات يرضن أولادهن حولين كاملين) وهو خبر يراد به الأمر وهو عام في كل واحدة ولا يصح من أصحاب الشاذمي حمله على المطلقات لانه جمل لهن رزقهن وكسوتهن وهم لا مجيزون حيل ذلك أجراً لرضاع ولا غيره وقولنا في الوجه الاول أنه يخل باستمتاعه قلنا لا يفاء حق عليه وليس ذلك ممتنماً كما أن قضاء دينه بدفع ماله فيه واجب سيما إذا تعلق به حق الولد في كونه مع أمه وحق الام في الجمع بنها وبين ولدها وهذا ظاهر كلام ان أبي موسى

(فصل) في القسم الاول قال رضي الله عنه (وعلى الرجل أن يساوي بين نسائه في القسم الاول) لا نعلم خلافًا بين أهل العلم في وجوب التسوية بين الزوجات في القسم قال الله تمالى(وعاشروهن بالمروف) وليس مع الميل معروف وقال سبحانه (فلا تميلوا كل الميل فتذروها كالمعلقة) وروى أبو هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « من كانت له امرأ تان فال الى أحديها جاء يوم القيامة والمحرة ليلتين . رواه الدارقطني واحتج به أحمد ، ولان الحرة يجب تسليمها ليلا ونهاراً فكان حظها أكثر في الايواء وبخالف النفتة والسكني فانه مقدر بالحاجة وحاجتها الى ذلك كحاجة الحرة ، وأما قسم الابتدا. فأنما شرع ليزول الاحتشام من كل واحد منهما من صاحبه ولا يختلفان في ذلك وفي مسئلتنا يقسم لهم ليتساوى حظهما

(فصل) وااسلمة والكتابية سوا، في القسم فلو كان له امرأنان أمة مسلمة وحرة كتابية قسم للامة ليلة والحرة ليلتين ، وإن كانتا جيما حرتين فليلة وليلة ، قال ابن المنفر أجم كل من نحظمنه من أهل العلم على أن القسم ببن المسلمة والذمية سوا، ، كذلك قال سعيد بن المسيب والحسن والشعبي والنخعي والزهري والحركي والمان والشابي وأصحاب الرأي وذلك لان القسم من حقوق الزوجية فاستوت فيه المسلمة والكتابية كالنفة، والسكنى ويفارق الامة لان الامة لايم خلاف الكتابية

(فصل) فان اعتقت الامة في أثماء مدتها أضاف إلى لياتها ليلة أخرى لنساوي الحرة وإن كان بعد انقضاء مدتها استؤنف القسم متساويا ولم يقض لها مامضى لان الحرية حصلت بعد استيفاء حقها وإن عتقت وقد قسم للحرة ليلة لم يزدها على ذلك لأنهما تساويا فيسوي بينها

(فصل) والحق في القسم للامة دون سيدها فلها أن تهب ليلنها لزوجها والبعض ضرائرها كالحرة

وشقه ماثل » وعن عائشة قالت كانرسول الله على الله عليه وسلم يتنا فيعدل ثم يقول « الهم هذا قسمى فيا أملك » رواها أبو داود

﴿مسئلة﴾ (وعماد القسم الليل الا لمن معيشته بالليل كالحارس)

ولا خلاف في هذا وذلك لان الليل للسكن والايوا، يأوي فيه الانسان الى منزله ويسكن الى أهله وينام في فراشه مع زوجته عادة والنهار للبماش والخروج والكسب والاشتغال قال الله تعالى (وجعل الليل سكنا) وقال سبحانه (وجعلنا الليل لباساً وجعاناالنهار معاشاً) وقال تعالى (ومن رحمته جعل الليل والنهار لتسكنوا فيه ولنبتنوا من فضله)

فعلى هذا يقسم الرجل بين نسائه ليلة ليلةويكون في النهار في معاشه فيا شاء مما يباح له إلا أن يكون بمن معاشه بالليل كالحازس ومن أشبهه فانه يقسم بين نسائه بالنهار ويكون الليل في حقه كالنهار في حق غيره

(فصل) والنهار يدخل في القسم نبما لليل بدليل ما روي أن سودة وهبت يومهالما ئشة متفقعليه وقالت عائشة قبض رسول الله عليه ولله عليه في يومي وانما قبض صلى الله عليه وسلم نهارا ويتبع اليوم الليلة الماضية لان النهار تابع لليل ولهذا يكون أول الشهر الليل ولو نذر اعتكاف شهر دخل مستكفه قبل غروب شمس الشهر الذي قبله ويخرج منه من بعد

وليس لسيدها الاعتراض عليها ، ولا أن يهبه دونها لان الايوا، والسكن حق لها دون سيدها فملكت اسقاطه ، وذكر القاضي أن قياس قول أحد أنه يستأذن سيد الامة في العزل عنها أن لاتجوز هبتها لمقها من القسم إلا باذنه ولا يصح هذا لان الوط، لا يتناوله القسم فلم يكن الولمي فيه حق ، ولان المطالب قالفيئة اللامة دون سيدها وفسخ النكاح بالجب والعنة لها دون سيدها فلا وجه لا ثبات المقال المقال

(فصل) ولا قسم على الرجل في ملك يمينه فمن كاناه نساء وإماء فله الدخول على الاماء كيف شاء والاستمتاع بهن ان شاء كالنساء ، وإن شاء أقل ، وإن شاء أكثر ، وإن شاء ساوى بين الاماء وإن شاء فضل ، وإن شاء استمتم من بعضه دون بعض بدليل قول الله تعالى (فانخفتم أز لانعدلوا فواحدة أو ماملكت أيمانكم) وقد كان قنبي عَلَيْكُ مارية القبطية وريحانة فلم يكن يقسم لهما ، ولان الامة لاحق لما في الاستمتاع وافحك لا يثبت لها الخيار بكون السيد مجبوبا أو عنينا ولا تضرب لهامدة الايلاء لكن إن احتاجت إلى النكاح فعليه اعفافها اما بوطئها أو تزويجها أو سيمها

(فصل) ويقسم بين نسائه ليلة ليلة فان أحب الزيادة على ذاك لم يجز الا برضاهن، وقال الفاضي له أن يقسم ليلنين ليلنين وثلاثا ثلاثا ولا تجوز الزيادة على ذاك إلا برضاهن ، والاولى مع هذا ليلة وليلة لانه أقرب لعهدهن بر وتجوز الثلاث لانها في حد القلة فعي كالليلة وهذا مذهب الشافعي

غروب شمس آخر يوم منه فيبدأ بالليل وان أحب أن يجمل النهار مضافا الى الليل الذي يمقبه جاز لان ذلك لا يتفاوت (مسئلة) (وليس له البداءة باحداهن ولا السفر إلا بقرعة)

متى كان عنده نسوة لم يجز له أن يبتدى، بواحدة منهن إلا بقرية لان البداءة بها تفضيل لها والتسوية واحبة ولانهن متساويات في الحق ولا يمكن الجمع بينهن فوجب المصير الى القرعة لان النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا أراد سفرا أفرع بين نسائه فمن خرجت لها الفرعة خرج بها معه متفق عليه قالقرعة في السفر منصوص عليها وابتداه القسم مقيس عليه

﴿مُسْئَلَةُ﴾ (إذا بات عندها بقرعة أو غيرها لزمه المبيت عند الثانية)

لتمين حقها فان كانتا اثنتين كفاء قرعة واحدة ويصير في الليلة النانية الى النانية بغير قرعة لان حقها متعين فان كن ثلانا أقرع في الليلة الثانية للبداءة باجدى الباقيتين فان كن ثلانا أقرع في الليلة الثانية ولم أقرع في الليلة الاولى فجعل سهاللاولى وسها الثالثة ويصير في الليلة الاولى فجعل سهاللاولى وسها للثانية وسها للاابعة ثم أخرجها عليهن مرة واحدة جاز وكانت الكرواحدة ماخرجها

﴿مسئلة﴾ (وليس عليه التسوية بينهن في الوطء بل يستحب)

ولا نعلم خلافًا بين أهل العلم في أنه لا تجب النسوية بين النساء في الجاع وهو مذهب الشافعي وذلك لان الجاع طريقه الشهوة والميل ولا سبيل الى النسوية بينهن في ذلك فان قلمه قد يميــل إلى

ولنا أن الذي مُتَطَلِّقَةِ أَمَّا قَسَمَ لَيْلَةَ وَلَيْلَةَ وَلَانَ اللَّهُ وَاجْبَةَ وَأَمَّاجُوزَتَ البداءة بواحدة لنعذر الجم فاذا بات عند واحدة ليلة تعينت الليلة انثانية حقا للاخرى فلم يجزجعلما للاولى بغير رضاها ولانه تَأْخَيْرِ لَمْقُوقَ بِعَضْهِنَ فَلَمْ بِجِزْ بَغَيْرِ رَضَاهِنَ كَالْزِيادَةَ عَلَى الثَّلَاثُ ، ولأ نه اذا كان له أربع نسوة فجعل لكل واحدة ثلاثا حصل تأخير الاخيرة في نسم ليال وذلك كثير الم بجز كما لو كان له امرأنان فأراد أن يجمل لمكل واحدة تسعاً ، ولان للنأخير آفات فلا بجوز مع امكان النعجيل بغير رضا المستحق كتأخير الدين الحال والتحديد با ثلاث محكم لايسمم من غير دليل وكونه في حدالقلة لا يوجب جواز تأخير الحق كالديبن الحالة وسائر الحقوق

(فصل) قان قسم لاحداهما ثم طاق الاخرى تبل تسمها أثم لانه فوت حقهما الواجب لها فان عادت اليه برجمة أو نكاح قفى لها لانه قدر على إيناه حقها نازمه كاله سر اذا أيسر بالدين قان قسم الاحداها ثم جاء ايقسم الثانية فأغاةت الباب دونه أو منعته من الاستمتاع بها أو قالت الاندخل على أو لاتبت عندي أو ادعت الطلاق سقط حقها من القسم . فإن عادت مد ذلك إلى المطاوعة استأنف القسم بينها ولم يقض الناشر لانها أسقطت حق نفسها ، وان كان له أربع نسوة فأقام عندثلاث منهن ثلاثين ليلة لزمه أن يقيم عند الرابعة عشراً انساويهن فان نشزت إحداهن عليه وغالم واحدة الم بقسم لها وأقام عند الاثنين ثلاثين ليلة ثم أطاعته الناشز وأراد المضاء للمظلومة فانه يقسم لها ثلاثا وللناشز

إحداها دون الاخرى قال الله تعالى (ولن تستطيعوا أن تعداوا بين النساء ولو حرصم) فالعبيدة السلماني في الحبوالجاع وإن أمكنت التسوية بينها في الجماع كان أحسن وأولى فانه أبلغ في العدل وقد كان النبي صلى الله عليه وسلم يقسم بينهن فيعدل ثم بقول « اللهم هذا قسمى فيما أملكُ فلا تلمني فيما لا أملك » وروي أنه كان يسوي بينهن حتى في الفبلة ولا تجب التسوية بينهن في الاستمتاع بما دون الفرج من الفيلة واللمس ونحوهما لانه اذا لم تجب التسوية في الجماع ففي دواعيه أولى

(فصل) و ليس عليه النسو بة بين نسائه في النفقة والكسوة أذا قام بالواجب لحكل واحدة منهن قال أحمد في الرجل له امرأنان له ان يفضل احداهما على الاخرى في النفقة والشهوات والسكني اذا كانت الاخرى في كفاية ويشتري لهذه ارفع من ثوب هذه وتكون تلك في كفاية وهذالان التسوية في هذا كله تشق فلو وحبت لم بمكنه الفيام بها الا بحرج فسقط وجوبها كالنسوية في الوطء

﴿ مسئلة ﴾ (ويقسم لزوجته الامة ليلة وللحرة ليلتين وان كانتكتابية)

ومهذا قال على بن ابي طالب وسعيد بن المسيب وسمروق والشافعي واسحاق وابو عبيد وذكرانو عمد انه مذهب الثوري والاوزاعي واهل الرأي وقال مانك في احدى الروايتين عنه يسوي بين الحرة والامة في القسم لانهما سواء في حقوق النكاح من النفقة والسكني وقسم الابتداء فكذلك هذا ولنا ما روي عن على رضى الله عنه انه كان يقول إذا نُزوج الحرة علىالامة فسم الامة ليلة وللحرة

لبلة خمسة أدوار فيكمل المظلومة خمس عشرة ليلة ويحصل الناشز خمس ثم يستأنف القسم بين الجميع فانكان له ثلاث نسوة فقسم بين اثنتين ثلاثين ايلة وظلم "ثنائة ثم نزوج جدبدة ثم أراد أن يقضي المظلومة فأنه يخص الجديدة بسبع إن كانت بكراً وثلاث إنكانت نيبا لحق العقد ثم يقسم بينها و بين المظلومة خمسة أدوار على ماقدمنا المظلومة من كل دور ثلاثا وواحدة الجديدة

(فصـل) فان كان امرأناه في بلدين فعليه العدل بينها لأنه اختار المباعدة بينها فلا يسقط حقها عنه بذلك فاما إن يمفي إلى الفائبة في أيامها ، واما أن يقدمها اليه ويجمع ببنها في بلد واحد فان امتنعت من القدوم مع الامكان سقط حقها لنشوزها ، وان أحب القسم بينها في بلديهما لم يمكن أن يقسم ليلة وليلة فيجعل المدة بحسب ما يمكن كشهر وشهر وأكثر أو أقل على حسب ما يمكن وعلى حسب تقارب البلدين وتباعدها

(فصل) ويجوز المرأة أن تهب حقها من القسم لزوجها أو لبعض ضرائرها أو لمن جميعا ، ولا يجوز إلا برضى الزوج لان حقه في الاستمتاع بها لا بسقط إلا برضاه فاذا رضيت هي والزوج جاز لان الحق في ذاك لهما لا يخرج عنها فان أبت الموحوبة قبول الحمة لم يكن لها ذاك لان حتى الزوج في الاستمتاع بها ثابت في كل وقت أما منعته الزاحمة بحق صاحبتها فاذا زالت الزاحمة بهبتها ثبت حقه في الاستمتاع بها ، وإن كرحت كما لو كانت منفردة . وقد ثبت أن سودة وهبت يومها لعائشة

ليلتين رواه الدار قطني واحتج به أحمد ولان الحرة بجب تسليمها ليلا ونهاراً فكان حظها الايواء ويخالف النفقة والسكنى فانه مقدر بالحاجة وحاجتها كحاجة الحرة وأما قسم الابتداء فانها شرع ليزول الاحتشام من كل واحد منها من صاحبه ولانختافان في ذلك و في مسئلتنا يقسم لها ليتساوى حظها (فصل) والمسامة والسكتابية سواه في القسم فلوكان له امر أثان أمة مسلمة وحرة كتابية قسم للامة ليلة وللحرة ليلتين وإن كانتا جميعاً حرتين فليلة وليلة قال ابن المنذر أجمع كل من نحفظ عنه من أمل الملم على أن القسم بين المسلمة والذمية سواه كذلك قال سعيد بن المسيب والحسن والشمي والنجعي والزهري والحسل والحسن واللهم من الزهري والحديد ومالك واثوري والاوزاعي والشافي وأصحاب الرأي وذلك لان القسم من حتوق الزوجية فاستوت فيه المسلمة والكتابية كالنفقة والسكنى ويفارق الامة لان الامة لايم تسليمها ولا يحتمل لها الايواء النام بخلاف الكتابية

(فصل) فإن أعتقت الامة في ابتداء مدمها أضاف الى ليلنها ليلة أخرى لتساوي الحرة وان كان بعد انقضاء مدمها استؤنفالقسم متساويا ولم يقض لها ما مضى لان الحرية حصات لها بعداستيفاء حقها وإن عقت قسم للحرة ليلة لم يزدها على ذلك لانها تساويا فسوي بينها

(فصل) والحق في القسم للامة دون سيدها فلها أن تهب ليلتها لزوجها ولبعض ضرائرها كالحرة وليس لسيدها الاعتراض عليها ولا أن يهبه دومها لان الابواء والسكن حق لها دون سيدها فملكت

فكان وسول الله والمنه والمنه والمنه يومها ويوم سودة منفق عليه ، ويجوز ذلك في جميع الزمان وفي بعضه فان سودة وهبت يومها في جميع زمامها ، وروى ابن ماج، عن عائشة أن رسول الله والله وا

اسقاطه ، وذكر القاضي أن قياس قول أحمد أنه يستأذن سيد الآمة في العزل عنها أن لا يجوز هبتها لحقها من القسم الا باذنه، وهذا لا يصح لان الوطء لا يتناوله القسم فلم بكن العولى فيه حنى ولان المطالبة بالفيئة للامة دون سيدها وفسخ النكاح بالجب والعنة لها دون سيدها فلا وجه لاثبات الحق له ههنا

(فصل) ويقسم المريض والحبوب والعنين والخصي وبذلك قال الثوري والشافعي وأصحاب الرأي لان القسم للانس وذلك حاصل بمن لاتوطأ وقد روت عائشة ان رسول الله عِيَنِيَاتِهِ لما كان في مرضه جمل يدور على نسائه ويقول « أن أنا غدا أن أنا غدا » رواه البخاري ، فان شق عليه ذلك استأذنهن في الكون عند إحداهن كما فعل النبي صلى الله عليه وسلم ، فالت عائشة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث الى النساه فاجتمعن قال « ان لا أستطيع أن أدور بينكن فان رأيتن أن تأذن لي فأ كون عند عائشة فعلةن » فأذن له رواه ابو داود . فان لم يأذن له أقام عند احداهن بالفرعة أو آعز لهن جميعاً إن أحب، فان كان الزوج مجنونا لا يخاف منه طاف به الولي عليهن وإن كان يخاف منه فلا قسم عليه لانه لا يحصل منه أنس ولا فائدة فان لم يعدل الولي في القسم بينهن ثم أفاق المجنون فعليه أن يقضي للمظلومة لانه حق ثبت في ذمته فلزمه إيفاؤه حال الافاقة كااال

(مسئلة) (ويقسم للمحائض والنفساء وألمريضة والمعيبة والمحرمة والصغيرة الممكن وطؤها وكلمن « الحزء الثامن » « المعنى والشرح السكبير » « الحزء الثامن »

لم تقبض وليس لها الرجرع فيامضى لانه بمنزلة المقبوض ، ولو رجعت في بعض الليل كان على الزوج أن ينتقل اليها فان لم علم حتى أنم الميلة لم يقض لهاشيئاً لان التفريط منها

(فصل) فان بذات ليلمها بمال لم يصح لان حتمها في كون الزوج عندها وليس ذلك بمال فلا يجوز مقابلته بمال فاذا أخذت عليه مالا لزمها رده وعليه أن يقضي لها لانها تركته بشرط العوض ولم يسلم لها ، وان كان عوضها غير المال مثل إرضا. زوجها أو غيره عنها جاز فان عائشة أرضت رسول الله عَلَيْكَا فلم يَنْكَا فلم يَنْكَا فلم يَنْكَا فلم عَنْ فلم يَنْكُونُ فلم يَنْكُونُ فلم يَنْكُونُ فلم يَنْكُونُ فلم يَنْكُونُ فلم يَنْكُونُ ولم يُنْكُونُ ولم يَنْكُونُ ولم يُنْكُونُ ولم يَنْكُونُ ولم يَنْكُونُ ولم يَنْكُونُ ولم يَنْكُونُ ولم يَنْكُونُ ولم يَنْكُونُ ولم يُنْكُونُ ولم يُنْكُونُ ولم يُنْكُونُ ولم يَنْكُونُ ولم يُنْكُونُ ولم يُنْكُونُ ولم يُنْكُونُ ولم يُنْكُونُ ولم يُسْرِقُونُ ولم يُنْكُونُ ولم يُنْكُونُ ولم يُناكُونُ ولم يُناكُونُ ولم يُنْهُ ولم يُناكُمُ ولم يتناكُم ولم ولم يتناكُم ولم يتناكُم ولم يتناكُم ولم يتناكُم ولم يتناكُم ولم ولم ولم ولم يتناكُم ولم ولم يتناكُم ولم يتناكُم ولم ولم يتناكُم ولم يتناكُم ولم يتناكُم ولم يتناكُم ولم ولم يتناكُم ولم يتناكُم ولم يتناكُم ولم ولم يتناكُم ولم ولم يتناكُم ولم يتناك

﴿ مسئلة ﴾ قال (واذا سافرتزوجته باذنه فلا نفقة لها ولا تمم وانكانهو أشخصها فهي على حقها من ذلك)

وجملة الامر أنها أذا سافرت في حاجبها باذن زوجها لتجارة لها أو زيارة أوحج تطوع أو عرة لم ي ق لها حق في نفقـة ولا قسم . هكذا ذكر الحرقي والقاضي ، وقل أبو الخطاب في ذلك وجهان ، وقشانني فيه قولان (أحدهما) لا يسقط حقها لانها سافرت باذنه أشبهمالو سافرت .هه

وانسا أن القسم اللانس والنفقة النمكين من الاستمتاع وقد تعذر ذلك بسبب من جهتها فسقط كا لو تعذر ذلك قبل دخوله بها ، وفارق ما اذا سافرت معه لانه لم يتعذر ذلك ويحتمل أن يسقط

سواء في القسم) وبذلك قال مالك والشافعي وأصحاب الرأي ولا نعلم عن غـيرهم خلافهم وكذلك التي ظاهر منها لان النصد الايواء والسكن والانس وهو حاصل لهن ، فأما المجنونة فانكانت لايخاف منها فهي كالعاقلة ، وان خاف منها فلا قسم لها لانه لايأمنها على نفسه ولا يحصل لها أنس ولا بها

﴿ مسئلة ﴾ (فان دخل في ليلتها الى غيرها لم يجز إلا لحاجة داعية فان لم يابث لم يقض وإن لبث أو جامع لزمه أن يقضي لما ذلك من حق الأخرى)

وجمة ذلك انه اذا دخل في زمنها الى ضرتها فان كان ليسلا لم يجز إلا لضرورة مثل أن يكون منزولا بها فيريد أن يحضرها أوتوصي اليه أومالا بد منه فان فعل ولم يلبث أن خرج لم يقض وإن أقام وبر أت المرأة المريضة قضى للا خرى من ليلتها بقدر ما أقام عنسدها ، وإن دخل لحاجة غير ضرورية أنم والحسكم في القضاء كما لو دخل لضرورة لانه لا فائدة في قضاء اليسير ، وان دخل عليها فجامعها في الزمن اليسير ففيه وجهان (أحدهما) لا يلزمه قضاؤه لان الوطء لا يستحق في القسم والزمن اليسير لا يقضى الزمن اليسير ففيه وجهان (أحدهما) لا يلزمه قضاؤه لان الوطء لا يستحق في القسم والزمن اليسير لا يقضى (والثاني) يلزمه أن يقضيه وهو أن يدخل على المظلومة في ليلة المجامعة فيجامعها ليعدل بينهما وهمذا هو الصحيح لان اليسير مع الجماع أشق على ضربها وأغبط لها من الكثير من غير جماع فكان وجوب قضائه أولى ، فأما الدخول الى المرأة في يوم غيرها في النهار فيجوز للحاجة من دفع النفقة أو عيادة أو سؤال عن أم يحناج الى معرفته أو زيارتها لبعد عهده بها فيجوز لذلك ولما روت عائشة قالت كان

القسم وجها واحدا لأنه لو سافر عنها اسقط قسمها والتعذر من جهته فاذا تعذر من جهتها بسفرها كان أولى ويكون في النفقـة الوجهان . وفي هذا تُنبيه على سقوطها اذا سافرت بغير اذنه فانه اذا سقط حقها من ذلك لعدم المُحكين بأمر ليس فيه نشوز ولا معصية فلأن يسقط بالنشوز والمعصبة أولى ، وهذا لاخلاف فيه نعلمه . فأما ان أشخصها وهو أن يبعثها لحاجته أو يأمرها بالنقلة من بلدها لمبسقط حقها من نفقة ولا قسم لانها لم تفوت عليه التمكين ولا فات من جهنها وأنما حصل بتفويته فلم يـقطـ حتماكاً لوأنك المشتري المبيع لم يسقط حتى البائم من تسليم ثمنهاليه، فعلى هذا يقضي لها بحسب ماأقام عند ضربها وان سافرت معه فهي على حقها منهما جيما

(مسئلة) قال (و اذا أراد سفراً فلا يخرج معه مهن الا بقرعة فاذا قدم ابتدأ القسم بينهن)

وجملته أن الزوج أذا أراد سفراً فأحب جمل نسائه معه كابن أو تركبن كابن لم يحتج الى قرعة لان القرعة لتعيبن الحصوصة منهن بالسفر وههنا قد سوى ، وان اراد السفر ببعضهن لمجز له أن يسأنر بها الا بقرعة وهذا قول أكثر أهل العلم، وحكى عن مالك أن له ذلك من غير قرءة وليس بصحيح فان عائشة روت أن النبي عَيْكِيِّ كان أذا أراد مفراً أفرع بين نسائه وأيَّهن خرج سهمها خرج بها معه متفق عليــه . ولان في المسافرة ببعضهن من غير قرعة تفضيلا لها وميلا اليها فلم يجز بغير قرعة كالبداية مهافي القسم

رسول الله صلى الله عليه وسلم يدخل على في يوم غيري فينال مني كل شيء إلا الجمـاع، واذا دخل عليها لم يجامعها ولم يطل عندها لان السكن محصل بذلك وهي لانستحقه ، وفي الاستمتاع منها بما دون الفرج وجهان (أحدهما) بجوز لحديث عائشة (والثاني) لا يجوز لانه بحصل به السكن فأشبه الجاع فان أطال المقام عندها قضاء وانجامعها في الزمن اليسير ففيه وجهان على ماذكرنا ومذهب الشافعي علىنحو ماذكرنا إلا انه لايقضي اذا جامع فيالنهار. ولنا انه زمن يقضيه اذا طال المقام فيقضيه اذا جامع كالليل (فصل) فان خرج من عند بيض نسائه في زمانها فان كان في النهار أو أول الليل أو آخره إندي جرت المادة بالانتشار فيه والخروج الى الصلاة جاز فانالمسلمين يخرجون لصلاة العشاء ولصلاة الفجر قبل طلوعه ، وأما النهار نهو للمعاش والانتشار ، وإن خرج في غير ذلك ولم يلبث أن عاد لم إنَّض لها لانه لا فائدة في قضاء ذلك وإن أقام قضاء لها سواء كانت اقامته لعذر من شغل أو حبس أو لغير عذر لان حةيها قد فات بغيبته عنها، وإن أحب أن يجِمل قضاءه لذلك غيبته عن الاخرى مثل ماغاب عن هذه جاز لان التسوية تحصل بذلك ولانه اذاجاز له ترك الليلة بكالها في حق كل واحدة منهما فبعضها أولى ، ويستحب أن يقضى لها في مثل ذلك الوقت لانه أبلخ في الماثلة والقضاء يعتبر فيه الماثلة كقضاء السادات والحقوق ، وان قضاه من غيره من الليل مثل أن فانه في اول الليل فقضاء في وان أحب المسافرة بأكثر من واحدة أقرع أيضا فقد روت عائشة أن النبي والحدة المرح أقرع بين نسأته فصارت القرعة لعائشة وحفصة رواه البخاري، ومتى سافر بأكثر من واحدة سوى ينهن كايسوي بينهن في الحضر ولا يلزمه القضا، الحاضر ات بعد قدومه، وهذا معنى قول الحرقي فاذا قدم ابتدأ القسم بينهن وهذا قول أكثر أهل المم وحكي عن داود أنه يقضي لنول الله تمالى (فلا تميلوا كل الميل) ولنا أن عائشة لم تذكر قضاء في حديثها ، ولان هذه التي سافر بها يلحقها من مشقة السفر باذا، ما حصل لها من السكن مثل ما يحصل في الحضر فلو قضى المحاضرات لكان قد مال على المسافرة كل الميل ، لكن أن سافر باحدًا هن بغير قرعة أم وقضى المبواقي بعد صفره وبهذا قال الشافي وقال أبو حنيفة ومالك لا يقضي لان قسم الحضر ليس بمثل لفسم السفر في تعذر القضاء .

ولنا أنه خص بعضهن بمدة على وجه تلحقه النهمة فيه فلزمه القضاء كما لو كان حاضراً. إذا ثبت هذا فينبغي أن لا يلزمه قضاء المدة وإنما يقضي منها ما أقام منها معها بمبيت ونحوه فأما زمان السير فلم يحصل لها منه إلا النعب والمشقة فلو جعل المحاضرة في مقابلة ذلك مبيتاً عندها واستمتاعا بها لمال كل الميل.

(فصل) إذا خرجت القرعة لاحداهن لم يجب عليه السفر بها وله تركها والسفر وحده لانالقرعة

آخره او بالمكس جاز في احد الوجهين لانه قد قضى بقدر مافاته من الليل والآخر لا يجوز لمدم المائة. اذا ثبت هذا فانه لا يمكن قضاؤه كله من ليلة الاخرى لئلا يفوت حق الأخرى فيعتاج الى قضاه، ولكن إما أن ينفرد بنفسه في ليلة فيقضي منها واما أن يقسم ليلة بينهن ويفضل هذه بقدر مافات من حتها وله أن يقسم المترك بينهما مثل مافات من حتها وله أن يترك من ليلة كرواحدة مثل مافات من ليلة الاخرى ساعة فيصير الفائت على كل واحدة منهما ساعة أن يترك من ليلة الاخرى ساعة فيصير الفائت على كل واحدة منهما ساعة وسلم كان يقسم هكذا ولانه اصون لهن واستر حتى لا يخرجن من بيوتهن، فإن انخذ لنفسه منزلا يدعو وسلم كان يقسم هكذا ولانه اصون لهن واستر حتى لا يخرجن من بيوتهن، فإن انخذ لنفسه منزلا يدعو اليه كل واحدة منهن في ليلتها ويومها جاز ذلك لان الرجل ينقل زوجته حيث شاه ومن امتنعت منهن من اجابته سقط حقها من القسم لنشوزها، وان اختار أن يقصد بعضهن في منازلهن ويستدعي البعض كان له ذلك لان له ان يسكن كل واحدة منهن حيث شاه، وان حبس الزوج فأحب القسم بين نسائه بأن يستدعي كل واحدة في ليلتها فعليهن طاعته إن كان ذلك سكنى مثلهن وإن لم يكن لم يلزمهن اجابته بفضهن في ذلك ضرراً، وان أطعنه لم يكن له أن يترك العدل بينهن ولا استدعاه بعضهن دون بعض كا في غير الحبس

(فصل) ويقسم بين نساله ليلة ليلة فان أحب الزيادة على ذلك لم يجز إلا يرضاهن، وقال القاضي

لا توجب وأنا تمين من تستحق التقديم وأن أواد السفر بغيرها لم بجز لآنها تعينت بالقرعة فلم بجز المعدول عنها إلى غيرها وأن وهبت حقها من ذلك الهيرها جاز إذا رضي الزوج لان الحقالما فصحت هبتها له كما لو وهبت ليلمها في الحضر ولا يجوز بغير رضا الزوج لما ذكرنا في هبة الميلة في الحضروان وهبته الزوج أو الجوبيم جازه وأن استنعت من السفر معه سقط حقها اذا رضي الزوج وأن أبى فله إكراهها على السفر واحدة معه من غير قرعة جاز لان الحق لهن إلا أن لا يرضى الزوج يريد غير من اتفقن عليها كلهن بسفر واحدة معه من غير قرعة جاز لان الحق لهن إلا أن لا يرضى الزوج يوريد غير والمعنى وذكر التماني الشافي ألم القرعة ولا فرق في جميع ماذكرنا بين السفر الطويل والقصير المعرم الخبر والمعنى وذكر التماني احتمالا ثانيا أنه يقضي البواقي في السفر الفريل ولو كان في حكم الاقامة وهو وجه لا محاب الشافي الاخرى كما لا بجوز إفراد إحداهن بالفسم دون الاخرى، ومنى سافر باحداهن بترعة تم بدا له فأبعد المخرى كما لا بجوز أفراد إحداهن بالفسم دون الاخرى، ومنى سافر باحداهن بترعة تم بدا له فأبعد واحد تقد أفرع له وان أقام في بادة مدة احدى وعشر بن صلاة فما دون لم محتسبطيه بها لانه في حكم السفر وان السفر تجري عليه أمامه لانه خرج عن حكم السفر وان أزاد على ذلك قضى الجيم عما أقامه لانه خرج عن حكم السفر وان أزم على المقام قضى ما أقامه وان قل لانه خرج عن حكم السفر ثم إذا خرج بعد ذلك إلى بلده أدم على المقام قضى ما أقامه وان قل لانه خرج عن حكم السفر أواحد وقد أقرع له

(فصل) إذا أراد الانتقال بنسائه إلى بلد آخر فأمكنه استصحابهن كلهن في سفره فعل ولم يكن

له أن يقسم ليلة ليلة وليلتين ليلتين وثلاثا ثلاثا ولا تجوز الزيادة على ذلك إلا برضاهن، والأولى مع هذه ليلة وهذه ليلة لانه أقرب لمهدهن به، ويجوز الثلاث لأسا في حد القلة فهي كالليلة وهذا مذهب المشافعي ولنا أن النبي صلى الله عليه وسلم أنما قدم ليلة ليلة ولان التسوية واجبة وأعا جوزنا البداية بواحدة لتعذر الجمع فاذا بات عند احداهن ليلة بقيت الليلة الثانية حفاً للأخرى فلم يجزز جلها للاولى بغير رضاها ولانه تأخير لحقوق بعضهن فلم يجز بغير رضاهن كالزيادة على الثلاث ولانه أذا كان له أربع نسوة فيمل لكل واحدة ثلاثا حصل تأخير الاخيرة في تسع ليال وذلك كثير فلم يجزز كما لو كان له امرأتان فأراد أن يجعل لكل واحدة تسا ولان للتأذير عليها ضرر فان لم يفعل فلا يجوز مع امكان التعجيل بغير رضا المستحق كتأخير الدين الحال، والتحديد بالثلاث تحكم لا يسمع من غير دليل وكونه في حد الفلة لا يوجب جواز تأخير الحق كالديون الحالة وسائر الحقوق

(فصل) فان كانت امرأتاه في بلدين فعليه الهدل بينهما لانه اختار المباعدة بينهما فلا يسقط حقهما عنه بذلك فاما أن يمضى الى الفائبة في ايامها وإما أن يقدمها اليه فيجمع بينهما في بلد واحد فان امتدت من القدوم مع الامكان سقط حقها لنشوزها ، وإن أحب القسم بينهما في بلديهما لم يمكن

له إفراد إحداهن به لان هذا السفر لا يخنص بواحدة بل يحتاج إلى نقل جميعهن قان خص إحداهن تضى الباقيات كالحاضر قان لم يمكنه صحبة جميعهن أو شق عليه ذلك وبعث بهن جميعا مع غيره بمن هو محرم لهن جاز ولا يقضي لاحد ولا يحتاج الى قرعة لانه سوى بينهن وان أدادافر ادبه ضهن السفر معه لم يجز إلا بقرعة قاذا وصل إلى البلد الذي انتقل اليه فأقامت معه فيه قضى الباقيات مدة كولها معه في البلد خاصة لانه صار مقيا وانقطع حكم السفر عنه

(فصل) إذا كانت له امرأة نتزوج أخرى وأراد السفر بهما جيماً قسم البحديدة سبما إن كانت بكراً وثلاثا إن كانت ثيبا ثم يقسم بعد ذلك بينها وبين القديمة وان أراد السفر باحداها أقرع بينهما فان خرجت قرعة الجديدة سافر بها معه ودخل حق العقد في قسم السفر لانه نوع قسم وان وقعت القرعة للاخرى سافر بها فان حضر قضى الجديدة حق العقد لانه سافر بعد وجوبه عليه وان تزوج اثنتين وعزم على السفر أقرع بينهما فسافر بالتي تخرج لها أنقرعة ويدخل حق العقد في قسم السفر فاذا قدم قضى الثانية حق العقد في أحد الوجهين لانه حق وجب لها قبل سفره لم يؤده البها فلزمه قضاؤه كما لو لم يسافر بالاخرى معه (واثناني) لا يقضيه لنلا يكون تفضيلا لها على التي سافر بها لانه لا يحصل للمسافرة من الايواء والسكن والمبيت عندها مثل ما محصل في الحضر فيكون مبلا فيتعذر قضاؤه فان قدم من سفره قبل مضي مدة ينقضي فيها حق عقد الأولى أيمه في الحضر وقضى مبلا فيتعذر قضاؤه فان قدم من سفره قبل مضي مدة ينقضي فيها حق عقد الأولى أيمه في الحضر وقضى ملا فيتعذرة مثله وجها واحداً وفيما زاد الوجهان

أن بقسم ليلة وليلة فيجمل المدة بحسب مايمكن كشهر وشهر أوأكثر أو أقل: لى حسب مايمكنه وعلى حسب تقارب البلدين وتباعدهما

(فصل) فان قسم ثم جاء ليقسم الثانية نأغلقت الباب دونه أو منعته من الاستمناع بها أو قالت لا تدخل على ولا تبيت عندي أو ادعت الطلاق سقط حقها من القسم قان عادت بعد ذلك الى المطاوعة استأف القسم بينهما وام يقض الناشز لانها أسقطت حق نفسها ، فان كان له أربع نسوة فأقام عند للاث منهن ثلاثين ليلة لزمه أن يقيم عند الرابعة عشراً لتساويهن فان نشزت احداهن عليه وظم واحدة فلم يقسم لها ثلاثا والمناشز ليلة خسة أدوار فيكل المظلومة خس عشرة ليلة ومحصل الناشز خسة ثم يستأف القسم بين الجميع ، فان كان له ثلاث نسوة فقسم بين اثنتين ثلاثين ليلة وظم النائدة ثم تزوج جديدة ثم أراد أن يقضي للمظلومة فانه يخص الجديدة بسبم ان كانت بكرا وثلاث ان كانت ثيبا ثم يقسم بينها وبين المظلومة خسة أدوار على ماقدمنا للمظلومة من كل دور ثلاثا وواسدة للجديدة

﴿ مسئلة ﴾ (وانأرادالتقاة من بلد الى بلد وأخذ احداهن معه والاخرى مع غيره الم بجز إلا بقرعة)
وجملة ذلك ان الزوج اذا أراد الانتقال بنسائه الى بلد آخر فأمكنه استصحاب الكل في سفره
فيل وليس له أفراد احداهن به لان هذا السفر لا مختص بواحدة بل محتاج الى نقل جيبهن، فانخص

ويحتمل في المسئلة الاولى وجها ثاناً وهو أن يستأنف قضاء حق المقد لكل واحدة منها ولا يحتسب على المسافرة بمدة سفرها كما لايحتسب به علبها فيا عدا حق العقد وهذا أقرب الى الصواب من اسقاط حق العقد الواجب بالشرع بغير مسقط

و مسئلة ﴾ قال واذا أعرس عند بكر أقام عندها سبما ثم دار ولا يحتسب عليها بما أقام عندها ، وان كانت ثيبا أقام عندها ثلاثا ثم دار ولا يحتسب عليها أيضاً بما أقام عندها)

متى تزوج صاحب النسوة امرأة جديدة قطع الدور وأقام عندها سبط ان كانت بكراً ولا يقضيها قباقيات ، وإن كانت ثيباً أقام عندها ثلاثا ولا يقضيها إلا أن تشاه هي أن يقيم عندهاسبط قانه يقيمها عندها ويقضي الجميع قباقيات . روي ذلك عن أنس ، وبه قال الشعبي والنخبي ومالك والشائبي واسحاق وأبو عبيد وابن المنذر، رروي عن سعيد بن المديب والحدن وخلاس بن هرو ونافعمولي ابن هر قبكر ثلاث وقايب لياتان ونحوه قل الاوزاعي ، وقال الحدكم وحاد وأصحاب الرأي لافضل الجديدة في القسم قان أقام عندها شيئا قضاه الباقيات لأنه فضاها بمدة فوجب قضاؤها كما لو أقام عند الثيب عبها

ولنا ماروى أبو قلابة عن أنس قال من السنة اذا تزوج البكر على انثيب أقام عندها سبماً واذا تزوج الثيب أقام عندها ثلاثًا ثم قسم قال أبو قلابة لو شئت لقلت ان أنساً رفعه المالني عَلَيْكَ مَعْق

احداهن قضى للباقيات كالحاضر فان لم يمكنه الجمع أو شق عليه ذلك وبعث بهن جميعاً مع غيره بمن هو محرم لهن جاز ولا يقضى لاحد ولا محتاج الى قرعة لانه سوى بينهن ، وان أراد افراد بعضهن بالسفر معه لم يجز الا بقرعة فاذا وصل الى البلد الذي انتقل اليه فأقامت معه فيه قضى للباقيات مدة كونها معه في البلد خاصة لانه صار مقها وانقطع حكم السفر عنه

﴿ مسئلة ﴾ (ومتى سافر بها بقرعة لم يقضُ وإن كان بنير قرعة لزمه الفضاء للاخرى)

وجملة ذلك أن الزوج إذا أراد سفراً فأحب حمل نسائه كابن معه أو بركبن كابن لم محتج إلى قرعة ، لأن القرعة لتعيين المخصوصة مهن بالسفر وهينا قد سوى ، وإن أراد السفر بعضهن لم يجزله ذلك إلا بقرعة ، وهذا قول أكثر أهل الدلم ، وحكى بن مالك أن له ذلك من غير قرعة ولبس بصحيح فان عائشة قالت كان رسول الله عَلَيْكِينَّةُ إذا أراد سفراً أقرع بين نسائه فأ يتهن خرج سهمها خرج بها معه ، متفق عليه ولان في المسافرة بعضهن من غير قرعة تفضيلا لها وميلا اليها فلم يجز بغير قرعة كالبداية بها في القسم ، وإن أحب المسافرة باكثر من واحدة أقرع أيضاً فقد روت عائشة أن النبي عَنَيْنِينَ في الحضر ولا ينزمه القضاء للحاضرات بعد سافر بأكثر من واحدة سوى ينهن كما يسوي ينهن في الحضر ولا ينزمه القضاء للحاضرات بعد سافر بأكثر من واحدة سوى ينهن كما يسوي ينهن في الحضر ولا ينزمه القضاء للحاضرات بعد

عليه ، ومن أم سلمة أن رسول الله وَلَيْكِيْ لما تزرج أم سلمة أقام عندها ثلاثاً وقال اليس بك على أهماك هوان أن شئت سبعت عنه وإن سبعت الله عنه والله مسلم ، وفي افظ « وإن شئت مُكت ثم درت ، وفي افظ «وإن شئت زدتك ثم حاسبتك به البكر سبم واثبب ثلاث » وفي افظرواه الدار قطتى « إن شئت أقمت عندك ثلاثا خالصة الله ، وإن شئت سبعت الله ثم سبعت انسائي » وهذا يمنع قياسهم ويقدم عليه ، قال ابن عبد البر الاحاديث المرفوعة في هذا الباب على ماقلناه وليس مع من خالفنا حديث مرفوع والحجة مع من أدلي بالسنة

(فصل) والامة والمرة في هذا سواء ولأصحاب الشافي في هذا ثلاثة أوجه (أحدها) كقولنا (والتساني) الامة على النصف من الحرة كسائر القسم (والتسالث) البكر من الاماء أربم واثنيب ليلتان تكيلا لبعض الميلة

ولنا حموم أوله عليــه السلام « البكر سبع والثيب ثلاث » ولانه براد للانس وازالة الاحتشام والامة والحرة سواء في الحاجة اليه فاستويا فيه كالنفقة

(فصل) يكره أن يزف اليه امرأنان في ليلة واحدة أو في مدة حقءتد احداهما لأنه لابكنه أن يوفيها حقهما وتستضر التي لايوفيها حقها وتستوحش فان فعل فأدخلت احداهما قبل الاخرى بدأبها

قدومه ، وهذا قول أكثر أهل الم ، وحكى عن داود أنه يقضي لقول الله تمالى (فلا تميلوا كل الميل فتذروها كالمعلقة)

واثنا أن عائشة لم تذكر قضاء في حديثها ، ولان هذه التي سافر بها يلحقها من مشقة السفر بازاه ما حصل من السكن مثل ما يحصل في الحضر فلو قضى للحاضرات لكان قد مال على المسافرة كل الميل على أن كان مسافراً باحداهر بغير قرعة أثم وقضى البواقي بمد سفره وبه قال الشافعي ، وقال أبو حنيفة ومالك لا يقضي لان قدم الحضر ليس بمثل قسم السفر فيتعذر القضاء .

ولنا أنه خص بعضهن بمدة على وجه تلحقه النهمة فيه فلزمه الفضاء كما لو كان حاضراً. إذا ثبت هذا فينبغي أن لا يلزمه قضاء المدة وأعا يقضي منها ما أقام منها بمبيت ونحوه فاما زمان السيرفلم محصلها منه الا المشقة والنعب فلو جعل للحاضرة في مقابلة ذلك مبيناً عندها واستمتاعا بها لمال كل الميل .

(فصل) فان خرجت القرعة لاحداهن لم يجب عليه السفر بها وله تركها والسفر وحده لان القرعة المقرعة لا توجب وأنما تمين من تستحق التقديم فان أراد السفر بغيرها لم يجز لانها تمينت بالقرعة فلم يجز المدول عنها الى غيرها وان وهبت حقها من ذلك لغيرها جاز اذا رضي الزوج لان الحق لها فيجوز هبها له كما لو وهبت ليلها في الحضر ولا يجوز بغير رضاه كما لو وهبت ليلها في الحضر وان وهبته المزوج أو المجميع جاز ، وأن امتنعت من السفر معه سقط حقها اذا رضي الزوج، وأن أبي فله اكراهها على السفر معه لما ذكر نا، وأن رضي بذلك استاً نف القرعة بين البواقي، وأن رضي الزوجات

(الحِزء الثامن)

فوفاها حقها ثم عاد فوفى الثانية ثم ابتدأ القسم ، وإن زفت الثانية في أثنا. مدة حتى العقد أتمه اللولى ثم قضى حتى الثانية ، وإن أدخاتا عليه جميعاً في مكان واحد أفرع بينهما وقدم من خرجت لها الفرعة منها ثم وفى الاخرى بعدها

(فصل) واذا كانت عنده امر أنان فبات عند احداها ايلة ثم تزوج ثالثة قبل ليلة الثانية قدم المزفوفة باياابها لان حتها آكد لانه ثبت بالعقد وحق الثانية ثبت بفعله فاذا قضى حق الجديدة بدأ بالنانية فوقاها ليلتها ثم يبيت عند الجديدة ثم يبتديء القسم، وذكر الفاضي أنه إذا وفي الثانية ليلتها بات عند الجديدة نصف ليلة ثم يبتديء القسم لان الميلة الني يوفيها الثانية نصفها من حقها ونصفهامن عند الجديدة نصف ليلة ثلا بازاء ماحصل اكل واحدة من ضرتيها، وعلى حق الاخرى فيثبت المجديدة في مقابلة ذلك نصف ليلة بازاء ماحصل اكل واحدة من ضرتيها، وعلى هذا القول يحتاج أن ينفرد بنفسه في نصف ليلة وفيه حرج فانه ربما لا يجد مكانا ينفرد فيه أو لا يقدر على الخروج اليه في نصف الميلة أو المجيء منه وفيا ذكرناه من البداية بها بعد الثانية وفا. مجتمها بدون هذا الحرج فيكون أولى ان شاء الله

(فصل)وحكم السبعة والاند ثة التي يقيمها عند المزفو ة حكم سائر الفسم في أن عماده المبيل وله الحروج مهاراً لمعاشه وقضاء مقرق الناس، وأن تعذر عليه الممام عندها ليلا له خل أوحبس أو ترك ذلك الهير عذر قضاء لها وله الحروج لصلاة الجماعة فان اننبي وكياني لم يكن يترك الجماعة لذلك ويخرج لما لابدله منه فان أطال قضاء، وأن كان يسيراً فلا قضاء عليه

كلمن بسفر واحدة معه من غير قرعة جاز لان الحق لهن الا أن لا يرضى الزوج وبريدغير من انفقن عليها فيصار الى القرعة، ولا فرق في جميع ماذكرنا بين السفر الطويل والقصير لدموم الحبر والمحنى وذكر القاضي احبالا أنه يقضي للبواقي في السفر القصير لانه في حكم الاقامة لم تجز المسافرة بإحداهن ولنا أنه سافر بها بقرعة فلم يقض كالطويل ولوكان في حكم الاقامة لم تجز المسافرة بإحداهن دون الاخرى كما لا يتجوز افراد احداهن بالقسم دون غيرها، ومتى سافر باحداهن بقرعة ثم بدا له بعد السفر نحو أن يسافر الى القدس ثم يبدو له فيمضي الى مصر فله استصحابها معه لانه سفر واحد قد أقرع له فان أقام في بلدة مدة احدى وعشرين صلاة فما دون لم يحتسب عليه بها لانه في حكم السفر يجري عليه أقامه وان زاد على ذلك قضى الجميع عما أقامه لانه خرج من حكم السفر شم اذا خرج بعد ذلك الى بلد، أو بلدة أخرى لم يقض ما سافره لانه في حكم السفر شم اذا خرج بعد ذلك الى بلد، أو بلدة أخرى لم يقض ما سافره لانه في حكم السفر الواحدوقد أقرع له

﴿ مُسَّلَةً ﴾ (وأنَّ امتنعت من السفر معه أو من المبيت عنده أو سافرت بنير اذنه سقط حقها من القسم) لا نعلم خلافا في ذلك لانها عاصية له يمنع نفسها منه فسقط حقها كالناشزة

﴿ مسئلة ﴾ (وان أشخصها هو فهي على حقها من ذلك) (المغنىوالشرح الكبير) (٢١) (مسئلة) قال (واذا ظهر منها ما يخاف معه نشوزها وعظها فان أظهرت نشوزا هجرها فان أردعها والا فله أن يضربها ضربالا يكون مبرحا)

معنى النشوز معصية الزوج فيما فرض الله عليها من طاعة مأخوذ من النشز وهو الارتفاع فكأنها ارتفعت و تعالى عما أوجب الله عليها من طاعة عليها من طاعة عليها أمارات النشوز مثل أن تتناقل و تدافع اذا دعاها ، ولا تصبر اليه الا بتكره و دمدمة فانه يعظها فيخوفها الله سبحانه وبذكر ما أوجب الله له عليها من الحق والطاعة ، وما يلحقها من الائم بالحالمة والمعصية وما يسقط بذلك من حقوقها من النفة والسكسوة وما يباح له من ضربها وهجرها لقول الله تعالى (واللاني تخافون نشوزهن فعظوهن) فان أظهرت النشوز وهي أن تعصيه وتمتنع من فرائسه أو تخرج من منزله بنبر إذنه فله أن بهجرها في المضجم لقول الله تعالى (واهجروهن في المضاجم) قال ابن عباس لاتضاجمها في فراشك . فأما أخجران في الدكلام فلا بجرز أكثر من ثلاثه أيام لما روى أبو هريرة أن الذبي و المنافق أدل من المهم أن بهجر أخاه فرق ثلاثة أيام ، وظاهر كلام الحرقي أنه ليس له ضربها في الذفوز في أدل من المسلم أن بهجر أخاه فرق ثلاثة أيام ، وظاهر كلام الحرقي أنه ليس له ضربها في المذوز في أدل من وقد روي عن أحمد اذا عصت المرأة زوجها فله ضربها ضربا غير مبرح . فظاهر هذا إباحة ضربها بأول مرة لقول الله نعالى (واضر بوهن) ولامها صرحت بالمنع فكان له ضربها كا لو أصرت ولان بأول مرة لقول الله نعالى (واضر بوهن) ولامها صرحت بالمنع فكان له ضربها كا لو أصرت ولان

نحو أن يبعثها في حاجته أو يأمرها بالنقلة من بلدها لم يسقط حقها من نفقة ولا قسم لانها لم تفوت عليه النم كن ، ولا فات من جهها وأنما حصل بتفويته فلم يسقط حقها، كما أو أتلف المشتري المبيع لم يسقط حق البائع من تسليم عمنه اليه ، فعلى هذا يقضي لها بحسب ما أقام عند ضربها ، وان سافرت معه فهى على حقها منها جميعاً .

(مسئلة) (وان سافرت لحاجتها باذنه فعلى وجهبن)

اذا سافرت المرأة في حاجتها باذن زوجها لنجارة لها أو زيارة أو حج تطوع أو عمرة لم يبق لها حق في نفقة ولا قسم في أحد الوجهين ، هذا الذي ذكره الحرق والفاضي ، وقال ابو الحطاب فيه وجه آخر انها لا تسقط ، وهو قول الشافعي لانها سافرت باذنه اشبه مالو سافرت معه ، ووجه الاول ان القسم للانس والنفقة للتمكين من الاستمتاع ، وقد تعذر ذلك بسبب من جهتها فسقط كما لو تعذر ذلك قبل دخوله بها ، وفارق ما اذا سافرت معه لانه لم يتعذر ذلك ويحتمل ان يسقط القسم وجها واحداً لانه لو سافر عها لسقط قسمها والتعذر من جهته فاذا تعذر من جهتها بسفر كان اولى ويكون في النفقة الوجهان

(مسئلة) (و للمرأة ان مهب حقها من القسم لبعض ضرائرها باذنه او له فيجمله لمن شاء منهن) لان الحق لهـا وللزوج فاذا رضيت هي والزوج حاز لان الحق لا يخرج عنهما فان أبت الموهوبة عقوبات المعاصي لا تخناف بالنكرار وعدمه كالحدود ، ووجه قول الحرقي المقصود زجرها عن المعصية في المستقبل وما هدا سبيله بيدأ فيه بالاسهل فالاسهل كن هجم منزله فأراد إخراجه . وأما قوله (واللاتي تخافون نشوزهن) الآية ففيها اضار تقديره : واللاتي تخافون نشوزهن فعظوهن فان نشرن فاهم رومن كا قال سبحانه (إنماجزا، الدين بحارب بن الله ورسوله ويعون في المضاجع فان أصررن قاضر بوهن كا قال سبحانه (إنماجزا، الدين بحارب ن الله ورسوله من الارض) والذي يدل على هذا أنه رتب هذه العقوبات على خوف النشرز ولا خلاف أو يفوا من عن الارض) والذي يدل على هذا أنه رتب هذه العقوبات على خوف النشرز ولا خلاف في أنه لا يضربها لحوف النشوز قبل إظهاره ، وقشافي تولان كهذين قان لم تردع الوعلم فن أحداً تكرهونه قان فعلن فعلن واضر بوهن أوقال الذي ويتياني والدن كهذين فان لا يوط شرك فرشكم أحداً تكرهونه قان فعلن فاضر بوهن ضوبا غير مبرح » رواه مسلم معنى غير مبرح أي لبس بالشديد . قال الحلال سألت أحد أن يحيى عن قوله ضربا غير مبرح قال غير شديد ، وعليه أن بجنب الوجه والمواضم الحوفة لان المقصود التأديب لا الاللاف ، وقد روى ابر دارد عن حكم بن معاوية القشيري عن أبيه قال قالت يارسول الله ماحق زوجة أحدنا عليه قال في نا يطعمها اذا طعمت، ويكوما إذا اكنست ولا يقبح ولا يهجر إلا في البيت » وروى عبد الله في زمهة عن الذي ويالي المنا المنا أحد أخر اليوم ولا يزيد في ضربها على عشرة أسواط المول رسول الله ويتنا المن تصافية الما المول رسول الله ويتمرة أسواط المول رسول الله ويتمرة أسواط إلا في حد من حدود الله » متدق عايه المعام أحد قوق عشرة أسواط إلا في حد من حدود الله » متدق عايه

قبول الهبة لم يكن لها ذلك لان حق الزوج في الاستمناع ثابت في كل وقت اتما منعته المزاحمة لحق صاحبتها ناذا زالت المزاحمة بهبتها ثبت حقه في الاستمناع بها وان كرهت كما لوكانت منفردة،وقد ثبت أن سودة وهبت يومها لعائمة فكان رسول الله عَلَيْظِيَّةٌ يقسم لعائمة يومها ويوم سودة ، منفق عليه ونحو ذلك في جميع الزمان وفي بعضه فان سودة وهبت يومها في جميع زمانها ، وروى ابن ماجه عن عائمة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم وجد على صفية بنت حي في شيء نقالت صفية لعائمة هل لك أن ترضي عنى رسول الله صلى الله عليه وسلم ولك يومي ? فأخذت خماراً مصبوغا بزعفران فرشته ليفوح ربحه ثم اختمرت به وقعدت الى جنب الني صلى الله يؤنيه من بشاء ، فأخبرته بالامر فرضي عنها اليفوح ربحه ثم اختمرت به وقعدت الى جنب الني صلى الله يؤنيه من بشاء ، فأخبرته بالامر فرضي عنها اذا ثبت هذا نان وهبت لياتها لجميع ضرائرها صار القسم بينهن كما لو طلق الواهبة وإن وهبتها لازوج فله جملها لمن شاء لا نه لا ضرر على الباقيات في ذلك إن شاء جمله للجميع وإن شاء خص بها واحدة فه حجمها لمن شاء لا نه لا بمضهن فيها أكثر من بعض، وان وهبتها لواحدة كفعل سودة جاز ثم ان كانت منهن وإن شاء جمل لبعضهن فيها أكثر من بعض، وان وهبتها لواحدة كفعل سودة جاز ثم ان كانت تمهن له الواهبة في ليلتها فلم يجز تغييرها عن موضعها في الوقت الذي كان الواهبة لان الموهوبة قاءت مقام الواهبة في ليلتها فلم يجز تغييرها عن موضعها في الوقت الذي كان الواهبة لان الموهوبة قاءت مقام الواهبة في ليلتها فلم يجز تغييرها عن موضعها

(فصل) وله تأديبها على ترك فرائض الله . وسأل اسهاعيل بن سعيد أحمد هما يجوز ضرب المرأة عليه قال على فرائض الله ، وقال في الرجل له امرأة لانصلي يضربها ضربا رفيقا غير مبرح ، وقال علي رضي الله عنه في تفسير قوله تعالى (قوا أنفسكم وأهليكم ناراً) قال علموهم أدبوهم، وروى أبو محمد الحلال باسناده عن جابرقال : قال رسول الله ويسيسي و رحم الله عبداً على في ببته سوطا يؤدب أهله، فأن لم تصل فقد قال احمد أخشى أن لا يحل لرجل يقبم مع أمرأة لا نصلي ولا تفتسل من جنابة ولا تتم القرآن . قال احمد في الرجل يضرب امرأته لا ينبني لاحد أن يسأله ولا أبوها لم ضربتها ، والاصل في هذا ماروى الاشعث عن هم أنه قال يا أشعث اخفظ عني شيئاسمه ته من دسول الله ويحلي لانسألن

كما لوكانت باقية للواهبة ولان فيذلك تأخيراً لحق غيرها وتغييراً لليلتها بغير رضاها فلم يجز، وكذلك الحسكم اذا وهبتها الزوج فا ثر بها امرأة منهن بعينها، وفيه وجه آخر انه لا يجوز الموالاة بين الليلتين لعدم الفائدة في التفريق والاول أصح وقد ذكرنا فيه فائدة فلا يجوز اطراحها

(مسئلة) (فمتى رجمت في الهبة عاد حقها ولها ذلك في المستقبل لانها هبة لم تقبض وليس لها الرجوع فيا مضى) لانه بمنزلة المقبوض ، ولو رجمت في بعض الليل كان على الزوج أن ينتقل اليها فان لم يعلم حتى أثم الليلة لم يقض لها شيئا لان التفريط منها

(فصل) فان بذلت ليلّها بمال لم يصح لان حقها في كون الزوج عندها وليس ذلك بمال فلا يجوز مقابلته بمال فاذ أخذت عليه مالا لزمها رده وعليه أن يقضي لها لانها تركته بشرط الموض ولم يسلمها فانكان عوضها غير المال مثل ارضاء زوجها عنها أو غيره جاز لان عائشة أرضت رسول الله وَلَيْكَانِي عن صفية والخذت يومها وأخبرت بذلك رسول الله وَلَيْكَانِي فلم يَسكره

♦ مسئلة ﴾ (ولا قسم عليه في ملك البين وله الاستمتاع بهن كيف شاء)

ومن له نساء واماء فله الدخول على الاماء كيف شاء والاستمتاع بهن ان شاء كالمنساء ، وان شاء أقل وإن شاء أقل وإن شاء أكثر ، وان شاء ساوى بين الاماء وان شاء فضل ، وان شاء استمتع بمضهن دون بمض، بدليل قوله تمالى (فان خفم أن لا تعدلوا فواحدة أو ما ملكت أيما نسكم) وقد كان للنبي عَلَيْكُ مارية القبطية وريحانة فلم يقسم لهما ولان الامة لا حق لها في الاستمتاع ولذلك لا يثبت لها الخيار بجب السيد ولا عنته ولا يضرب لها مدة الايلاء

(مسئلة) (ويستحب التسوية بينهن لئلا يضر بيعضهن وان لا يعضلهن ان لم يردالاستمتاع بهن) اذا احتاجت الامة الى النكاح وجب عليه اعفافها اما بوطئها أو تزويجها أو بيعها

(فصل) قال رحمه الله (واذا تزوج بكراً أقام عندها سـبهاً ثم دار ، و إن كانت ثيباً أقام عندها ثلاثاً ثم دار)

متى تُروج صاحب النسوة امرأة جديدة قطع الدور وأقام عندها سبعاً ان كانت بكراً ولا يقضيها

رجلا فيم ضرب امرأته . رواه ابر داود ، ولانه قد يضربها لاجل الفراش ، فان أخير بذلك استحبا ، وإن أخير بذيره كذب

(فصل) واذا خانت المرأة نشوز زوجها واعراضه عنها لرفيته عنها اما لمرض بها أو كبر أو دمامة فلا بأس ان تضع عنه بعض حتوقها تسترضيه بذلك لقول الله تعالى (وان أمر ة خافت من بعلها نشوزاً أو اعراضا فلاجناح عليهما أن يصلحا بينهما صلحاً) روى البخاري عن عائشة (وان امرأة خافت من بعلها نشوزا أو اعراضا فلا جناح عليهما أن يصلحاً) قالت هي المرأة تكون عنسد الرجل لايستكثر منها فيريد طلاقها ويتزوج عليها تقول له المسكني ولا تطلقني ثم تزوج فيري فأنت في حل من النفقة على والقسمة لي

وعن عائشة أن سودة بنت زمعة حين أسنت وفرقت أن ينسارتها رسول الله وَيَظِيُّو قالت: يا

للباقيات ، وإن كانت ثيباً أقام عندها ثلاثاً ولا يقضيها إلا أن نشاء هي أن يقيم عندها مراً قانه يقيمها عشدها ويقضي الجميع للباقيات . روي ذلك عن المس وبه قال الشعبي والتخمي والله والشافعي وأبو عبيدة وابن المنذر.

وروي عن سعيد بن المسيب والحسن وخـلاس بن عمرو ونافع مولى ابن عمر: البـكر ثلاث وللثيب ليلتان ونحوه قال الاوزاعي ، وقال الحـكم وحماد وأصحاب الرأي : لافضل للجاياة فيالقسم فان أقام عندها قضاه للباقيات لانه فضلها بمدة فوجب قضاؤها كما لو أقام عند الثيب سبماً .

ولنا ماروى أبو قلابة عن أنس قال من السنة إذا تزوج البكر على الثيب أقام عندها باماً وقسم، وإذا نزوج الثيب أقام عندها ثلاثاً ثم قسم ، قال أبو قلابة ولو شئت لفلت ان أنسا رضه الى النبي صلى الله عليه وسلم متفق عليه . وعن أم سلمة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما نزوج أم سلمة أقام عندها ثلاثاً وقال « ليس بك على اهلك هوان إن شئت سبحت الله عليه وان سبعت الله سبعت انسائي، رواه مسلم ، وفي لفظ «وإن شئت ثلث ثم مسبعت انسائي» وهذا يمنع قياسهم ويقدم عليه خالصة الله وان شئت سبعت الله عليه

قال أبن عبد البر الاحاديث المرفوعة في هذا الباب على ما قلناه ، وليس مع من خالفنا حــديث مرفوع والحجة مع من أدلى بالسنة .

(فصل) والامة والحرة في هذا سواء ولاسحاب الشافعي في هذا ثلاثة أوجه (أحدها) كمقرلنا (والثاني) الامة على النصف من الحرة كسائر القسم (والثالث)للبكر من الاه او اربع ولاثيب ليلتان تكيلا لبعض الليلة .

ولنا عموم قوله عليه السلام «للبكر سبح وللثيب ثلاث» ولانه يراد للانس وازالة الاحتشام والامة والحرة سواء في الاحتياج الى ذلك فاستويا فيه كالنفقة

وسول الله يرمى لمائشة فقبل ذلك وسول الله ﷺ منها، قالت في ذلك أ زل الله جل ثناؤه وفي أشباه إ أراء قال (وان امرأة خانت من بعارا نشوزًا أو اعراضاً) رواه أبرداو: ، ومتى صالحته على ترك شيء من قسمها أو نفقتها أو على ذلك كله جاز فان رجعت فلها ذلك ، قال أحد في الرجل بغيب عن اس آنه فيقول لها إزرضيت على هذا و إلافانت أعلى فتقول قدرضيت فهو جائز فازشا. ترجمت (مسئلة) قال (والزوجان اذا وقمت بينهما المداوة وخشىعليهما أن يخرجهما ذلك الى المصيان بنث الحاكم حكما من أهله وحكما من أهاما مأمونين برضا الزوجين وتوكيلهما بأن مجمما إذا رأيا أو يفرقا فما فملا من ذلك لزمهما)

وجملة ذلك أن الزوجين إذا وقع ببنها شناق نظر الحاكم فان بأن له أنه من المرأة فهو نشوز قله

﴿مسئلة﴾ (وان زفت اليه امرأنان قدمت السابقة منها ثم أقام عند الاخرى ثم دار وان زفتا مما قدم احداهما بالقرعة ثم أقام عند الاخرى)

يكره ان تزف اليه امرأنان في ليلة واحدة أو في مدة عقــد احداها لانه لا يمكنه أن يوفيها وتستضر التي لا يوفيها حقها، فإن دخلت أحداهما اليه قبل الآخرى بدأ بها فوفاها حقها ثم عاد فو في الثانية ثم ابتدأ القسم، وان زفت الثانية في أثناء مدة العقد أتمه للاولى ثم قضى حق الثانية وان دخلتا عليه جميعا في مكان واحداً قرع بينها وقدم من خرجت لها القرعة منهما ثم وفي للاخرى بمدها

(فصل) وإذا كان عنده امرأتان قبات عند احداهما ليلة ثم تزوج ثالثة قبل ليلةالثانية قدم المزفوفة بلياليها لان حقها آك. لانه تبت بالعقد وحق اشانية ثبت بفعله فاذاقضي حق الجديدة بدأ بالثانية فوقاها ليلتها ثم ثبت عند الجديدة ثم يبتديء القسم وذكر القاضي أنه إذا وفي الثانية ليلتها بات عنـــد الجديدة نصف ليلة ثم يبتديء القسم لان الليلة التي يوفيها الثانية نصفها منحقها ونصفها منحق الاخرى فيثبت للجديدة في مقابلة ذلك صف ليلة بازاء ما حصل اكلواحدة من ضربها وعلى هذا القول محتاج أن ينفر د بنفسه في نصف ليلة وفيه حرج قانه رىمالا مجد مكاناً ينفر دفيه أو لا يقدر على الخروج اليه في نصف الليلة أو المجيء منه وفيما ذكرناه منالبداية بها بعدالثانية وفاءحقها بدرن هذا الحرج فيكون أولى انشاء الله تعالى ﴿مُسَالًا﴾ (وان أراد السفر فخرجت القرعة لاحداهما سافر بها ودخل حق العقدفي قسم السفر فاذاقدم بدأ بالآخرى فوفاها حق العقد)

إذا تزوج امرأتين وعزم على انسفر أقرع بينهما فسافر بالتي تخرج لها القرعةو يدخل حق العقد في قسم السفر فاذا قدم قضى لثانية حق العقد في أحد الوجهين لانه حق وجب لها قبل سفر ملم يؤده اليها فلزمه قضاؤه كما لو لم يسافر بالاخرى معــ، (والثاني) لا يقضيه اثلا يكون تفضيلا لها على التي سافر بها لانه لا يحصل المسافرة من الايواء والسكن والمبيت عندها مثل ما يحصل في الحضر فيكون ميلا واختلفت الرواية عن أحمد رحمه الله في الحكين في إحدى الروايتين عنه انها وكيلان لها لا يملكان النفريق لهما إلا باذنهما ، وهذا مذهب عطاء وأحد قولي الشافعي وحكي ذلك عن الحسن وأبي حنيفة لان البضم حقه والمال حقها وهما رشيدان فلا بجوز الميرهما النصرف فيه إلا بركالة منهما

فيتعذر قضاؤه فان قدم من سفره قبل مضى مدة ينقضي فيها حق عقد الاولى أنمه في الحضر وقضى للحاضرة مثله وجهاً واحداً وفيما زاد الوجهان، ويحتمل في المسئلة وجهاً ثالثاً وهوأن يستأنف حق العقد الحكل واحدة منهما ولا يحتسب على المسافرة بمدة سفرها كما لا يحتسب به عايها فيا عدا حق العقد وهذا أقرب إلى الصواب من اسقاط حق العقد الواجب بالشرع بغير مسقط

(فصل) فان كانت له امرأة فتروج أخرى وأراد السفر بهما جميعاً تسم الجديدة سبعاً إنكانت بكراً وثلاثاً إن كانت بكراً وثلاثاً إن كانت ثيباً ثم يقسم بعد ذلك بينهاو بين القديمة وان أراد السفر باحد اهاأ قرع بينها فان خرجت قرعة الجديدة سافرت معه و دخل حق العقد لانه سافر بعد وجوبه عليه

(مسئلة) (و إن طلق احدى نسائه في لياتها أثملانه فوتحقها الواجب لها فانعادت اليه برجمة أو نكاح قضى لها لانه قدر على ايفاء حقها فلزمه كالمسر إذا أيسر بالدين

(مسئلة) (وله أن يخرج في مار ليل القسم لماشه وقضاء حقوق الناس)

لقوله تمالى (وجعلنا الليسل لباساً وجملنا النهار مماشاً) وقال تمالى (وهوالذي جمل لسكم الليل لتسكنوا فيه ولتبتنوا من فضله في النهار . وحكم السبعة والثلاثة التي يقيمها عند المزفوفة حكم سائر القسم فيما ذكرنا فان تعذر عليه المقام عندها ليلا لشغل أو حبس أو ترك ذلك لفير عذر قضاه لها وله الحروج الى صلاة الجماعة فان التي وَيَعَلِي المنال ألمال قضاه ولا يقضى اليسير

﴿ فصل في الذشوز ﴾

وهو منصيتها إياه فيا يخب عليها من طاعته مأخوذ من النشز وهو الارتفاع فكأنها ارتفت وتعالت عما وجب عليها من طاعته

(مسئلة) (فمَى ظهرت منها امارات النشوز بأن لا تجيبه الى الاستمتاع أو تحييه متبرمة ومتكرحة

أو ولاية عليهما (والثانية) أنهما حاكان ولهما أن يفعلا مأيربان من جمع وتفريق بموض وغيرعوض ولا يحتاجان الى توكيل الزوجين ولا رضاها . روي نحو ذلك عن علي وابن عباس وأبي سلمة بن عبد الرحمن والشعبي والنخي وسسميد بن جبير ومالك والارزاعي وإسحاق وابن المنسذر لقول الله تعالى (قابعثوا حكم من أهل وحكما من أهلها) فسهاهما حكمين ولم يعتبر رضا الزوجين ثم قال (إن يويدا إصلاحا) فخاطب الحكين بذلك

وروى أبوبكر بإسناده عن عبيدة السلماني أن رجلا وامرأة أنيا علياً مع كل واحد منهما فنام من الناس فقال علي من الله عنه ابعثوا حكما من أهله وحكماً من أهلها فبعثوا حكمين ثم قال علي الناس فقال علي رضي الله عنه ابعثوا حكمين هل تدريان ماعليكما من الحق عليهما من الحق ان رأيبا أن تجمعا جعما وان رأيتما أن تفرقا فرقتما فقال المرأة ونسدت بكتاب الله علي ولي فقال الرجل أما الفرئة فلا فقال علي كذبت حتى

وعظها فان أصرت عبرها في المضجم ما شاه ، وفي السكلام ما دون ثلاثة أيام فان أصرت فله أن يضربها ضرباً غير مبرح)

متى ظهرت من المرأة إمارات النشوز مثل أن تتناقل وتدافع إذا دعاها ولا تصير اليه إلا بتكر. ودمدمـة قانه ينظم ا فيخوفه ا الله سميحانه ويذكر ما اوجب الله له عليهـا من الحق والطـاعة وما ياحقها من الائم بالمخالفة والمصية وما يسقط بذلك من النفقـة والكسوةوما بياح له من هجرها وضربها لقول الله تعالى (واالاتي تخافون نشوزهن فعظوهن) فان أظهرت النيشوز وهو أن تعصيمه وتمتنع من فراشه أو تخرج من منزله بغير إذنه فله أن يهجرها في الضجم ما شاء لقول الله تعالى (واهجروهن في المضاجم) قال ابن عباس لا تضاجعها في فراشك فأما الهجران في الــكلام فلا يجوز أكثر من ثلاثة أيام لما روى أبو هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه « لا يحل لمسلم أن يهجر أُخاه فوق الانهُ أيام ؟وظاهر كلام الخرقي أنه ليس له ضربها في النشوز في أول مرة وقد روي عن أحمد أن عصت المرأة زوج إ فله ضرما ضرباً غرير وبرح ظاهر هذا إباحة ضربها لةول الله تعالى (واضربوهن) ولأنها صرحت بالمنع فكان له ضربها كما لو أصرت ولان عقو بات المعاصي لا تختلف بالنكر ار وعدَّمه كالحدود،ووجه قول الحرقي أن المقصود زجرها عن المصية في المستقبل وما هذا سبيله يبدأ فيه بالاسهل فالاسهل كمن هجم عليه منزله فأراد اخراجه ، وأما قوله (واللاتي تخافرن نشوزهن) الآية فنيها أضار تقديره واللاتي تخافون نشوزهن فمظوهن فان نشزن فاهجروهن في الضاجع فان أصررن فاضر بوهن كما قال سبحانه (أنما جزاه الذين محاربون الله ورسوله ويسعون في الارض فساداً أن يقتلوا أو يصلبوا أو تقطع أيديهم وأرجاهم من خلاف أو ينفوا من الارض) والذي يدل على هذا أنه رتب هذه العقوبات على خوف النشوز ولا خلاف أنه لا يضربها لحوف النشوز قبل اظهار مولشاقهي قولان كهذين فاذا لم ترتدع بالهجر والوعظ فله ضربها لغول الله تمالى (واضربوهن)وقال النبي صلى الله عليه ترضى بما رضيت به ، وهذا يدل على انه أجـبره علىذلك ، وبروى أن عقيلا تزوج فاطمة بنت عتبة فتخاصها تجمعت ثيابها ومضت المى عثمان فبعث حكما من أهله عبدالله بن عباس وحكما من أهاها معاوية فقال ابن عباس : لأفرق ببنشيخين من بني عبد مناف ، فقال ابن عباس : لأفرق ببنشيخين من بني عبد مناف ، فلمـا بلغا البـاب كانا قد غلقـا الباب وأصـطاحا ، ولا عندم أن تثبت الولاية على الرشـيد عند المناعه من أداء الحق كا يتضى الدين عنه من ماله إذا استنع ويطلق الحاكم على المولى اذا امتنع ، إذا ثبت هذا قان الحسكين لا يكونان إلا عاقلين بالغين عدلين مـالمين لان عذه من شروط العدالة سواء

وسلم و إن له عليهن أن لا يوطئن فرشكم أحداً تكرهونه فان فعلن فاضربوهن ضرباً غير مبرح» رواه مسلم ومعنى غير مبرح أي ليس بالشديد قال الخلال سألت أحمد بن يحيى عن قوله ضرباً غير مبرح قال غير شديد وعليه أن مجتنب الوجه والمواضم المخوفة لان المقصود انتأديب لا الاتلاف وقد روى ابو داود عن حكيم بن معاوية القشيري عن أبيه قال قلت يا رسول الله ما حق زوجة أحدنا عليه قال و أن تطعمها إذا طعمت وتكسوها إذا اكتسبت ولا تقبح ولا بهجر الا في البيت » وروى عبد الله بن زمعة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال و لا يجلد أحدكم امرأته جلد العبد مم يضاحها في آخر اليوم »ولا يزيد في ضربها على عشرة أصوات لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم و لا يجلد أحد قوق عشرة أسواط الا في حد من حدود الله» متفق عليه

(فصل) وله تأديبها على ثرك فرائض الله تعالى وقال في الرجل له امرأة لا تصلي يضربها ضرباً رقيقا غير مبرح وقال على في تفسير قوله تعالى (قوا أنفسكم وأهليكم ناراً) قال علموهم أدبوهم وروى الحلال باسناده عن جابر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « رحم الله عبداً على في بيته سوطاً يؤدب أهله فان لم تصلي فقد قال أحمد: أخشى أن لا يحل لرجل أن يقبم مع امرأة لا تصلي ولا تغتسل من الجنابة ولا تتملم الفرآن قال أحمد في الرجل بضرب امرأته لا ينبني لاحد أن يسأله ولا أبوها لم يضربها ? والاصل في هذا ما روى الاشعث عن عمر أنه قال يا اشعث احفظ عني شيئاً محمته من رسول الله صلى الله عليه وسلم «لا تسألن رجلا فيما ضرب امرأته » رواه ابو داودلانه قد يضربها لاحل الفراش فان أخبر بذيره كذب

(فصل) وان خافت المرأة نشوز زوجها واعراضه عنها لرغبته عنها لمرض بها أوكبر أو دمامة فلا بأس ان تضم عنه بعض حقوقها لنسترضيه بذلك لقوله تعالى (وان امرأة خافت من بعلها نشوزا او اعراضاً فلا جناح عليها ان يصلحا بينها صلحا) وروى البخاري عن عائشة (وان امراة خافت من بعلها نشوزا أو اعراضاً) قالت هي المراة تكون عند الرجل لا يستكثر منها فيريد طلاقها ويتزوج عليها تقول له المسكني ولا تطلقني ثم تزوج غيري فائت في حل من النفقة علي والقسمة لي وعن عائشة ان سودة (المفنى والشرح الكبير) (الحزم الثامن)

قلنا هما حاكان أو وكيلان لان الوكيل اذا كان متعلقا بنظر الحاكم لم يجز أن يكون الاعدلا كا لو نصب وكيلا لصبي أو مفلس وبكونان ذكربن لانه مفتقر إلى الرأي والنظر قال القاضي ويشترط كونهما حربن وهو مذهب الشافعي لان العبد عنده لا تقبل شهادته فقد كون الحرية من شروط العدالة والأولى أن يقال ان كانا وكيلين لم تعتبر الحرية لإن توكيل العبد جائز وان كانا حكين اعتبرت الحرية لان الحاكم لا يجرز أن يكون عبداً ويعتبر أن يكونا عالمين بالجم والتفريق لانها يتصرفان في ذلك في عديم علمها به والأولى أن يكونا من أهلها لامر الله تعالى بذلك ولانهما أشفق وأعلم بالحال قان كانا

بنت زممة حين أسنت وفرقت ان يفارقها رسول الله صلى الله عليه وسلم قالت يا رسول الله يومي لما ثمة فقبل رسول الله عليه وسلم منها قالت ففي ذلك أثرل الله جل شأ نهوفي اشباهها أراه قال (وان أمرأة خافت من بعلها نشوزاً أو أعراضاً) رواه أبو داود ومتى صالحت على تركشي ممن قسمها أو نفقتها أو على ذلك كله جاز قان رجعت فلها ذلك قال أحمد في الرجل يسيب على أمرأته فيقول لها أن رضيت على هذا والا فأنت أعلم فتقول قد رضيت فهو جائز قان شاءت رجعت

(مسئلة) (فان ادعى كل واحد منها ظلم صاحبه له اسكنها الحاكم الى جانب ثقة يشرف علىها ويلزمها الانصاف)

وجملة ذلك ان الزوجين اذا وقع بينها شقاق نظر الحاكم فان كانمن المر أقفهو نشوزوقدذكر ناه وآن بان اند من الرجل اسكنها الى جنب ثقة يمنعه من الاضرار بها والتعدي عليها وكذلك ان بانمن كل واحد منها تعد او ادعى كل واحد منها ان الآخر ظلمه اسكنها الى جنب من بشرف عليهما ويلز، ها الانصاف لان ذلك طربق الانصاف فتمين فعله كما لحكم بالحق

(مسئلة) (فان خرجا الى الشقاق والعداوة بعث الحاكم حكين حرين مسلمين عدلين)

والاولى ان يكونا من اهاهما اللاّ ية بتوكيلهما ورضاهما فيكشفان عن حالهما ويفعلان ما يريانه من جمع بينهما أو تفريق بطلاق أو خلع فما فعلا من ذلك لزمهما والاصل في ذلك قوله سبحانه (وانخفتم شقاق بينهما فابشوا حكما من أهله وحكما من أهلها ان يربدا اصلاحا يوفق الله بينهما)

(مسئلة) (فان امتنعا من ذلك لم يجبرا عليه وعنه أن الزوج ان وكل في الطلاق بموض أو وكلت المرأة في بذل العوض وإلا جعل الحاكم اليهما ذلك)

اختلفت الرواية عن أحمد رحمه الله في الحكين فني احدى الروايتين عنه انهما وكيلان لها ولا علمكان النفريق إلا بافنهما وهدذا مذهب عطاء وأحد قولي الشافعي ، وحكي عن الحسن وأبي حنيفة لان البضع حقه والمالحقها وهما رشيدان فلا يجوز لذيرهما التصرف فيه إلا بوكالة منهما أو ولا ية عليهما (والثانية) أنهما حاكمان ولهما أن يفعلا مايريان من جمع وتفريق بموض وغير عوض ولا مجتاجان الى توكيل الزوجين ولا رضاها ، روي نحو ذلك عن على وابن عباس وأبي سلمة بن عبد الرحمن والشعبي

من غير أهلهما جاز لان القرأبة ليست شرطا في الحــكم ولا الوكالة فـكان الأمر بذلك ارشاداً واستحبابا فان قلنا هما وكيلان فلا يفعلان شيئا حتى بأذن الرجل لوكيله فيما يراه من طلاق أوصلح وتأذن المرأة لوكيلها في الحلم والصلح على ما يراه فانامتنعا من التوكيل لم يجبر أو ان قلنا إنهماحكمان فأنهما يمضيان ما يريانه من طلاق وخلع فينفذ ذلك عليهما رضياه أوأبياه

(فصل) فان غاب الزرجان أو أحدهما بعد بعث حكين جاز للحكين امضا. رأيهما ان قلمنـــا إنهما وكيلان لان الوكالة لا تبطل بالغيـة وان قلنا إنهما حاكمان لم مجز لهما امضا-الحـــكملانكلواحد

والتخمي وسعيد بن جبير ومالك والاوزاعي وإسعاق وابن المنذر لقول الله تعالى (فابشوا حكما من أهله وحكما من أهلها فسهاهما حكمين ولم يعتبر رضى الزوجين ثم قال (إن يريدا إصلاحا) فخاطب الحكمين بذلك ، وروى أبو بكر باسناده عن عبيدة السلماني ان رجلا وامرأة أتبا علياً مع كل واحد منهما فئام من الناس ، فقال علي إيشوا حكما من أهله وحكما من أهلها، فبعثوا حاكمين ثم قال علي المحاكمين هل تدريان ماعليكا ، من الحق عليكا ، من الحق إن رأيا أن تجمعا جمها وإن رأيها أن نفرقا فرقها ، فقالت المرأة رضيت بكتاب الله علي ولي . فقال الرجل أما الفرقة فلا ، فقال علي كذبت حتى ترضى عا رضيت به وهذا يدل على انه أجبره على ذلك ، ويروى أن عقيلا تزوج فاطمة بنت عقبة فتخاصها مجمعة أما ومضت الى عثمان فبعث حكما من أهله عبد الله بن عباس وحكما من أهلها معاوية ، فقال أبن عباس لا فرق بينهما ، وقال معاوية ما كنت لا فرق بين شخصين من بني عبد مناف، فلما بالما الباب كانا قد أغلقا الباب واعطلحا ، ولا عتنع أن نثبت الولاية على الرشيد عند امتناعه من أداء الحق كا يقضى عنه الدين من ماله اذا امتنم وبطلق الحاكم على المولى اذا امتنم

(فصل) ولا يكون الحكان إلا عاقلين بالنين عدلين مسلمين لان هذه من شروط المدالة سواء قلما ها حكان أو وكيلان لان الوكيل اذا كان متعلقا بنظر الحاكم لم يجز أن يكون إلا عدلا كما لو فصب وكيلا لصبي أو مفلس ويكونان ذكرين لانه يفتقر الى الرأي والنظر ، فقال الفاضي ويشترط كونهما حرين وهو مذهب الشافعي لان العبد عنده لاتقبل شهادته فتكون الحرية من شروط المدالة . قال شيخنا والاولى أن يقال إنكانا وكيلين لم تعتبر الحرية لان توكيل العبد جائز وإن كانا حاكمين اعتبرت الحرية لان توكيل العبد جائز وإن كانا حاكمين اعتبرت الحرية لان الحرية لان المحوز أن يكون عبداً ويعتبر أن يكونا عالمين الجمع والنفريق لانهما يتصرفان في ذلك فيعتبر علمهما به والأولى أن يكونا من أهلهما لا مر الله تعالى بذلك ولانهما أشفق وأعلم بالحال قان كانا من عير أهلهما جاز لان القرابة لبست شرطا في الحكم ولا الوكالة فكان الامر بذلك إرشاداً واستحبابا ، فان قلنا هما وكيلان فلا يفعلان شيئاً حتى يأذن الرجل لوكيله فها يراه من طلاق أوصلح حكم ما يراه ، فان امتنعا من التوكيل لم يعجبرا ، وان قلنا إنهما حكمان فانهما يتضيان ما يريانه من طلاق وخلم فينفذ حكمهما عليه رضياه أو أياه

من الزوجين محكوم أه وعليه والقضاء المائب لا يجوز إلا أن يكونا قد وكلاهما فيفعلان ذلك مجمكم التوكيل لا بالحسكم وان كان أحدهما قد وكل جاز لوكيله فعل ما وكله فيه مع غيبته وان جن أحدهما بطل حكم وكيله لان الوكالة تبطل مجنون الموكل وان كان حاكا لم يجز له الحسكم لأن من شرطذلك بقاء الشقاق وحضور المتداعيين ولا يتحقق ذلك مع الجنون

(فصل) فان شرط الحسكمان شرطا أو شرطه الزوجان لم يلزم مثل أن يشترطا رك بعض النفقة والقسم لم يلزم الوفا. به لانه إذا لم يلزم برضى الموكلين فيرضى الوكليلين أولى وان أبرأ وكيل المرأة من الصداق أودين لها لم يبرأ الزوج إلا في الحلم وان أبرأوكيل الزوج من دين له أو من الرجل لم تبرأ الزوجة لانهما وكبلان فيا يتعلق بالاصلاح لافي اسقاط الحقوق

(مسئلة) (فان غاب الزوجان أو احدهما لم ينقطم لغلر الحكمين على الرواية الاولى وينقطع على النانية ، وان جنا انقطم نظرهما على الرواية الاولى ولم ينقطع على النانية)

اذا غاب الزوجان أو أحدهما بعد بعث الحسمين جاز لهما امضاء رأيهما إن قلنا انهما وكيلان لان الوكالة لا تبطل بالنيبة ، وان قلنا انهما حكمان لم يجز لهما امضاء الحسم لان كل واحد من الزوجين محكوم له وعليه والقضاء للغائب لا يجوز الا أن يكونا قد وكلاهما فيفعلان ذلك بحكم التوكيل لا بالحكم، وان كان أحدهما قد وكل جاز لوكيله فعل ماوكله فيه مع غيبته ، وان جن أحدهما بطل حكم وكيله لان الوكالة تبطل بجنون الموكل ولا تبطل اذا قلنا انهما حاكان لان الحاكم يحكم على الحجوز له الحكم أيضاً لان من شرط ذلك بقا الشقاق وحضور المتداعيين ولا يتحقق ذلك مع الحجوز له الحكم أيضاً لان من شرط ذلك بقا الشقاق وحضور المتداعيين ولا يتحقق ذلك مع الحجوز له الحكم أيضاً لان

(فصل) فان شرط الحاكمان شرطا أو شرطه الزوجان لم يلزم مثل أن يشرطا ترك بعض النفقة والقسم لم يازم الوفاء به لانه اذا لم يلزم برضى الموكلين فبرضى الوكيلين أولى ، وان أبرأ وكيل المرأة من الصداق أو دين لها لم يبرأ الزوج إلا في الحام ، وإن أبرأ وكيل الزوج من دين له او من الرجل إن لم ترض الزوجة لانهما وكيلان فيا يتعلق بالاصلاح لا في اسفاط الحقوق

﴿ كتاب الخلع ﴾

(مسئلة) قال (والمرأة إذا كانت مبغضة للرجل وتكرء أن تمنعه ما تكون عاصية بمنمه فلا بأس أن تفتدي نفسها منه)

وجلة الامر أن المرأة إذا كرهت زوجها لخلقه أو خلقه أو دينه أو كبره أو ضعفه أونحو ذلك وخشيت أن لا تؤدي حق الله في طاعته جاز لها أن تخالهه بموض نفتدي به نفسها منه لقول الله تعالى وخشيت أن لا يقبها حدود الله فلا جناح عليهما فيا انتدت به) وروي أن رسول الله وتعالى خرج إلى الصبح فوجد حبيبة بنت سهل عند بابه في الفلس فقال رسول الله وتعالى و ما شأنك ع قالت لا أنا ولا ثابت لزوجها فلما جاء ثابت قال له رسول الله وتعالى هذه حبيبة بنت سهل قد ذكرت ما شاء الله أن تذكر وقالت حبيبة بارسول الله وتعالى كما أعط في عندي فقال رسول الله وتعالى الما وحلست في أهلها وهذا حديث صحبت ثابت الاسنادر واه الأ ثمة ماك وأحدو غير هماو في رواية البخاري قال جاءت امرأة ثابت بن قيس إلى النبي وتعالى فقالت بارسول الله ما أنتم على ثابت في دواية البخاري قال جاءت امرأة ثابت بن قيس إلى النبي وتعالى فقالت بارسول الله ما أنتم على ثابت في والمره فقال بالمناه والما أنه ما المديقة والمناه وبهذا قال جيم الفقها والمحاذ والشام وأمره فقار قبا وفي رواية فقال له واقبل المديقة والمناه تطليقة وبهذا قال جيم الفقها والمحاذ والشام

﴿ كتاب الخلم ﴾

(مسئلة) (واذا كانت المرأة مبنضة للرجل وتخشى أن لا تقيم حــدود الله في حقه فلا بأس أن تفندى نفسها منه)

وجمة ذلك أن الرأة اذا كرهت زوجها لحلقه أو خلقه أو دينه او كبره أو ضفه أو نحو ذلك (وخشيت أن لا تؤدي حق الله في طاعته جاز لها أن تخاله على عوض تفتدي به نفسها منه لقول الله تمال الله تعلي الله تعليه وسل الله ما شأنك ؟ الصبح فوجد حبيمة بنت سهل عند بابه في الفلس فقال رسول الله عليه وسلم « ما شأنك ؟ كا قالت الأناو لا عابت فلها جاء عابت قال له رسول الله عليه وسلم « هذه حبيبة بنت سهل فذكرت قالت الله الله عليه وسلم فقال رسول الله عليه وسلم فقال أعلى قيد وغيرهما وفي رواية البخاري قال جاءت امرأة عابت بن قيس الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال الرسول الله عليه وسلم فقالت المراب الله عليه وامره فقارقها ، وفي رواية فقال له « اقبل الحديقة الله عليه وامره فقارقها ، وفي رواية فقال له « اقبل الحديقة الله الحديقة الله المؤلفة وامره فقارقها ، وفي رواية فقال له « اقبل الحديقة الله المؤلفة وامره فقارقها ، وفي رواية فقال له « اقبل الحديقة الله المؤلفة وامره فقارقها ، وفي رواية فقال له « اقبل الحديقة الله المؤلفة وامره فقارقها ، وفي رواية فقال له « اقبل الحديقة الله المؤلفة وامره فقارقها ، وفي رواية فقال له « اقبل الحديقة الله المؤلفة وامره فقارقها ، وفي رواية فقال له « اقبل الحديقة وامره فقارقها » وفي رواية فقال له « اقبل الحديقة و المره فقارقها » وفي رواية فقال له « اقبل الحديقة و المره فقارة المؤلفة و المره فقارة و المره و المره فقارة و المره و

قال ابن عبدالبر ولا نعلم أحداً خالفه إلا بكربن عبدالله المزني فانه لم يجزه وزعم أن آية الحلم منسوخة بقوله سبحانه (وإن أردتم استبدال زوج مكان زوج) الآية

وروي عن ابن سيربن وأبي قلابة آنه لابحل الحُلم حتى يج. على بطنها رجلا لقول الله تعالى اولا تعضلوهن لنذهبوا ببعض ماآنيتموهن إلا أن يأتين بفاحشة مبينة)

ولنا الآية التي تلوناها والخبر وأنه قول عمر وعَمان وعلي وغيرهم من الصحابة لم نعرف لمم في عصرهم مخالفا فيكون إجماعا ، ودعوي النسخ لا تسمع حتى يثبت تعذر الجم وأن الآية الناسخة متأخرة ولم يثبت شيء من ذلك ،إذا ثبت هذا فان هذا يسمى خلما لان المرأة تنخلع من لباس زوجها قال الله تعالى (هن لباس لكم وأننم لباس لمن) ويسمى افتدا، لانها تفتدي نفسها بمال تبذله قال الله تعالى (فلا جناح عليهما فيا افتدت به)

(فصل) وَلا يَفْتَرَ الخَلْمُ إِلَى حَاكُمُ نِصَ عَلِمَهُ أَحَدُ فَقَالَ يَجُوزُ الخَلْمَ دُونَ السَلْطَانَ، وروى البخاري ذلك عن هر وعَبَانَ رضي الله عنهما ، وبه قال شريح والزهري ومالك والشاني وإسحاق وأهل الرأي وعن الحسن وان سيرين لا يجرز إلا عندالسلطان

ولنا قول عُمر وعثمان ولانه ممارضة فلم يفتقر إلى السلطان كالبيم والنكاح ، ولانه قطع عقــد بالنراضي أشب الاقالة

(فصل) ولا بأس بالخلع في الحيض والطهر الذي أصابه ا فيه لان المنع من الطلاق في الحيض من

وطلفها تطليقة ولان حاجتها داعية الى فرقته ولا تصل اليها الا ببذل الموض فأبيح لها ذلك كشرا. المناع وبهذا قال جميع الفقهاء بالشام والحجاز قال ابن عبد الله العنم أحداً خالفه الا بكر بن عبد الله المزني فانه لم يجزه وزعم ان آية الحلع منسوخة بقوله سبحانه (وان أردتم استبدال زوج مكان زوج) الآية وروي عن ابن سيرين وأبي قلابة أنه لايحل الحلع حتى يجد على بطنها رجلا لقول الله تمالى (ولانعضلوهن لنذهبوا ببعض ما آتيتموهن الا أن يأتين بفاحشة مبينة)

ولذا الآية التي تلونا والخبر ولانه قول عمر وعان وعلي وغيرهم من الصحابة ولم يسرف لهم في عصرهم مخالف فيكون اجماعا ودعوى النسخ لاتسمع حتى يثبت تعذر الجمع وأن الآية انناسخة متأخرة ولم يثبت شيء من ذلك اذا ثبت هذا فانه يسمى خلعاً لان المرأة ننخلع من لباس زوجها قال الله تعالى (هن لباس لكم وأنم لباس لهن) ويسمى افتداء لانها تفتدي نفسها بما تبذله قال الله تعالى (فلاجناح عليها فيا افتدت به)

(فصل) ولا يفتقر الخلع الى حاكم نص عليه احمد فقال يعجوز الخلع دون السلطان، وروى البخاريذلك عن عمر وعبان رضي الله عنها وبه قال شريح والزهري ومالك والشافعي واستحاق واصحاب الرأي وعن الحسن وابن سيرين لا يجوز الا عند السلطان

أجل الضرر الذي يلحقها بطول العدة والحلم لازقة الضرر الذي يلحقها بسوء المشرة والمقام مع من تكرهه وتبغضه وذلك أعظم من ضرر طول العدة فجاز دفع أعلاهما بادناهما والذك فم يسأل النبي والحلم المتلفة عن حالها ولان ضرر تطويل العدة عليها والحلم يحصل بسؤالها فيكون ذلك رضاء منها بهودليلا على رجحان مصاحبها فيه

﴿ مسئلة ﴾ قال (ولا يستحب له أن يأخذ أكثربما أعطاها)

هذا القول يدل على صحة الخام بأكثر من الصداق وأنهما اذا تراضيا على الحام بشي، صح وهذا قول أكثر أهل العلم روي ذلك عن عثمان وابن عمر وابن عباس وعكرمة ومجاهد وقبيصة بن ذؤبب والنخعي ومالك والشافعي وأصحاب الرأي وبروى عن ابن عباس وابن عمر أنهما قالا لو اختلمت امرأة من زوجها بميرائها وعقاص رأمها كان ذبك جائزاً ، وقال عطا، وطارس والزهري وعرو بن شعيب لا أخذاً كثر مما أعطاها ، وروي ذلك عن علي باسناد منقطع واختاره أبر بكر قال فان فعل رد الزيادة . وعن سعيد بن المسيب قال : ماأرى أن يأخذ كل مالها ولكن لدع لها شيئا واحتجوا بما روي أن جيسلة بنت صلول أنت الذي ويتليني فقالت : والله ماأعيب على ثابت في دبن ولا خلق ولكن أكره الكفر في الاسلام لاأطبقه بفضاً ، فقال لها الذي ويتليني و أثر دبن عليه حديقته ؟ > قالت نعم ، فأمره الذي ويتليني أن يأخذ منها حديقته ولا يزداد . رواه ابن ماجه ولانه بدل في مقابلة فسخ نعم ، فأمره الذي وتتليني أن يأخذ منها حديقته ولا يزداد . رواه ابن ماجه ولانه بدل في مقابلة فسخ نفع قدره في ابتداء العقد كالعوض في الاقالة

ولنا قول عمر وعُبان ولانه معاوضة فلم يفتقر الى السلطان كالبيع والنكاح ولانه قطع عقد بالتراضى أشبه الاقالة :

(فصل) ولا بأس به في الحيض والطهر الذي أصابها لان المنع من الطلاق في الحيض لاجل الضرر الذي يلحقها بطول الندة والخلع لازالة الضرر الذي يلحقها بسوءالعثيرة والمفام مع من تكرهه وتبغضه وذلك أعظم من ضرر طول العدة فجاز دفع اعلاهما بأدناهما ولذلك لم يسأل النبي صلى الله عليه وسلم المختلمة عن حالها ولان ضرر تطويل العدة عليها والحلع بسؤالها فيكون ذلك رضى منها به ودليلا على رجحان مصلحتها فيه

(مسئلة) (وان خالمته لغير ذلك كره ووقع الخلع وعنه لايجوز)

أي ان خالعته مع استقامة الحالكره لها ذلك وبصح الحام في قول اكثر اهل الملم منهم أبو حنيفة والثوري ومالك والاوزاعي والشافعي وعن أحمد مايدل على تحريمه فانه قال الحام مثل حديث مهلة تكره الرجل فتعطيه المهر فهذا الخلع وهذا يدل على انه لا يكون الحلم صحيحاً الافي هذه الحال وهذا قول ابن المنذر وداود قال ابن المنذر روي معنى ذلك عن ابن عباس وكتبر من أهل العم وذلك لان

ولنا قول الله تعالى (فلا جناح عليهما فيما افتدت به) ولانه قول من سمينا من الصحابة قالت الربيع بنت معوذ: اختاعت من زوجي بما دون عتاص رأسي فأجاز ذلك عثمان بن عفان رضي الله عنه ومثل هذا بشتهر فلم ينكر فيكون إجماعا ولم بصح عن على خلافه فاذا ثبت هذا فانه لا يستحب له أن يأخذ أكثر بما أعطاها ، وبذلك قال سعيد بن المسيب والحسن والشعبي والحكم وحاد وإسحاق وأبو عبيد فان فعل جاز مع الكراهة ولم يكرهه أبو حنيفة ومالك والشافعي قال مالك لم أذل أسمع إجازة الفدا. بأكثر من الصداق

ولنا حديث جيلة وروي عن عطاء عن النبي وَلَيْكَالِيْهِ أَنه كُرْهُ أَن يَأْخَذُ مَن الْحَتَلَمَةُ أَكْثَرُهُما أعطاها رواه أبر حنص باسناده وهو صريح في الحسكم فنجهم بين الآية والحبر فنقول الآية دالة على الجواز والنهى عن الزيادة فمكراهة والله أعلم

﴿ مسئلة ﴾ قال (ولو خالعته لغير ماذكرنا كره لهما ذلك ووقع الخلع)

في بعض النسخ بغير ماذكرنا بالبا. فيحتمل أنه أراد بأكثر من صداقها وقد ذكرنا ذلك في المسئلة التي قبل هذه، والظاهر أنه أراد إذا خالعته لغير بفض وخشية من أن لانقيم حدود الله لانه في أراد الأول لقال كره له فلما قال كره لما دل على أنه أراد مخالعتها له والحال عامرة و لاخلاق ملتشة

الله تمالى قال (ولا محل لسكم أن نأخذوا مما آنيتموهن شبتاً إلا أن يخافا الا يقيما حدود الله) وهذا صربح في النحريم إذا لم يخافا الا يقيما حدود الله ثم قال (فأن خفم ألا يقيما حدود الله فلا جناح عليهما فيها انتدت به) فدل مفهومه على أن الجناح لا حقيم ا فيما افتدت من غير خوف م غافظ بالوعيد فقال (تلك حدود الله فلا تمتدوها ومن يتمد حدود الله فأو لئك هم الظالمون) ، وروى ثوبان قال قال رسول الله ويتاليه « أعا امر أة سألت زوجها الطلاق من غير ما باس فخرام عابها رائحة الجنة » رواه أبو داود وعن أبي هريرة عن النبي عيتاليه قال المختلفات والمتبرجات هن المنافقات » رواه أبو حفص وأحمد في المسند، وذكره محتجاً به وهذا يدل على تحريم المخالمة من غير حاجة ولانه اضرار واحتج من أجازه في المسند، وذكره محتجاً به وهذا يدل على تحريم المخالمة من غير حاجة ولانه اضرار واحتج من أجازه في المستحانه (فان طبن لكم عن شيء منه نفساً فكلوه هنيئاً مريئاً) قال ابن المنذر لا يلزم من الحواز في المهاوضة بدايل الربا حرمه الله في المقد وأجازه في الهبة قال شيخنا والحجة مع من حرمه وخصوص الآية في النحريم بحب تقديم افي عموم آية الحواز مع ما عضدها من الاخبار

﴿ مسئلة ﴾ (فاما أن عضلها لتفدي نفسها منه ففعات فالحلم باطل والعوض مردود والزوجية بحالها الا أن يكون طلاقاً فيكون رجمياً)

يعني بعضلها مضارا بها بالضرب والتصييق عليها أو منها حقوقها من التفقية والقسم ونحو ذلك لتفدي نفسها فان فعلت فالخلع باطل والعوض مردودروي تحو ذلك عن ابن عباس وعطاء وسجاهد والشعبي

قاله يكره لها ذهك فان فعلت صبح الحلم في قول أكثر أهل العدام منهم أبو حنيفة والثوري ومالك والاوزاعي والشافي، ومحتمل كلام أحمد نحربمه فانه قال الحام مثل حديث دباة تكره الرجل فتعطيه المهر، فهذا الحلم، وهذا يدل على أنه لا يكون الحلم صحيحا الا في هذه الحال وهذا قول ابن المنذر وداود، وقال ابن المذرو وروي معنى ذلك عن ابن عباس وكثير من أهل العلم، وذك لان الله تعالى قال (ولا يحل لكم أن تأخذوا بما آيت وهن شيئا الا أن مخافا أن لا يقيما حدود الله فان خفيم ألا يقيما حدود الله فان خفيم ألا يقيما حدود الله فال خفيم ألا يقيما حدود الله فال خفيم غير خوف محافظ بالوعيد فقال (ناك حدود الله فلا تعتدوها ومن يتعد حدود الله فأو الله مهافظالمون) عبر خوف مخافظ بالوعيد فقال (ناك حدود الله فقل المتدوها ومن يتعد حدود الله فأو الله مهافظالمون) عبم الرائحة الجنة ، رواه أبو داود، وعن أي هربرة عن النبي متنات والمنزعات والمنزعات من أبد واحد أبو واده أحد في المسند وذكره محتجاً به، وهذا يدل على تحريم المحالمة المنبر حاجة ولانه إضرار بها وبروجها وإزالة الصالح النكاح من غير حاجة فحرم لقوله عليه الملام هن المنزو ولا ضرار بها وبروجها وإزالة الصالح النكاح من غير حاجة فحرم لقوله عليه الملام هنيئا مريئا) قال ابن المذر لا يلزم من الجواز في غير عقد الجواز في المعاوضة بدليل الوبا حرمه الله في هنيئا مريئا) قال ابن المذر لا يلزم من الجواز في غير عقد الجواز في المعاوضة بدليل الوبا حرمه الله في هنيئا مريئا) قال ابن المذر لا يلزم من الجواز في غير عقد الجواز في المعاوضة بدليل الوبا حرمه الله في

والقاسم بن محمد وعروة وعمرو بن شعيب وحميد بن عبد الرحمن والزهري وبه قال مالك والتخمي والثوري والشافعي وإسحاق وقال أبو حنيفة العقد صحيح والعوض لازم وهوآثم عاص

ولذا قول الله تمالى (لا محل اركم أن ترنوا النساء كرهاً ولا بمضاوه نذهبوا ببعض ما آيتموهن) ولانه عوض أكر «تعلى بذله بغير حق فل بستحق كالثمن في البيع والاجر في الاجارة وإذا لم يمك الموض وقلنا الخام طلاق ووقع الطلاق بغير عوض فاركان أقل من ثلاث فله رجمتها لان الرجمة أما سقطت بالموض فاذا سقط الموض ثبت الرجمة . وان قلنان هو فسخ ولم ينوبه الطلاق لم يقع شيء لان الخلع بغير موض لا يقع على إحدى الروايتين ، وعلى الرواية الاخرى أما رضي بالفسخ همنا بالموض قاذا لم محصل الموض فقال مانك أن أخذ منها شيئاً على هذا الوجه رده ومضى الحلم عليه ويتخرج لما مثل لك اذا قننا يصح الحلم بغير عوض فاما أن ضربها على نشوزها أو منمها حقها لم محرم خلمها اذلك لان ضربها فكسر ضلمها فا تمتالنبي مسيسالية فدعى النبي صلى الله عليه وسيم ثابتاً فقال دخذ بعض ما لما وفارقها فعمل ما أبو داود وهكذا لو ضربها ظلما لسوء خلقه أوغيره لا يريد بذلك أن تفتدي نفسها لم محرم عليه عالمتها لانه لم يعضلها ليذهب بعض الذي آناها ولكن عليه أثم الظلم

(فصل) فان أُنت بفاحقة فعضلها لنفتدي نفسهامنه ففعات صحالخلع لقول الله تعالى (ولا تعضلوهن اللغني والشرح الكير) (الجزء التامن)

المقد وأباحه في الهبة والحجة مع من حرمه وخصوص الآية في التحريم بجب تقديمه على عموم آية الجواز مع ماعضدها من الاخبار والله أعلم

(فصل) فأما أن عضل زوجته وضارها بالضرب والتضييق عليها أو منعها حقوقها من النفقة والفسم ونحو ذلك لنفتدي نفسها منه نفعات فالحلم باطل والعوض مردود روي ذلك عن ابن عباس وعطاء رمجاهد والشعبي والنخبي والفاسم بن محمد وعروة وعرو بن شعيب و حميد بن عبد الرحمن والزهري و بعقال مالك والثوري و قنادة والشانبي و اسحاق وقال أ بوحنيفة : المقدص حبح والعوض لازم وهوآ ثم عاص و بعقال مالك والثوري و قنادة والشانبي و اسحاق و قال أ بوحنيفة : المقدص حبح والعوض لازم وهوآ ثم عاص و بعقال مالك والنادي و المدادة و الشانبي و المدادة و المدادة

ولنا قول الله تعالى (ولا بحل لكم أن تأخذوا بما آتيتموهن شيئا الا أن يخافا أنلايقيما حدود الله) وقلل الله تعالى (لا بحل لكم أن ترثوا النساء كرها ولا تعضاوهن لنذهبوا ببعض ما آتيتموهن الانه عرض أكرهن على بذله بفير حق فلم يستحق كالمن في البيع والاجر في الاجارة ، واذا لم يملك المهوض وقانا الحام طلاق وقع الطلاق بفير عوض فان كان أقل من ثلاث فله رجعتها لان الرجعة انمام قطت بالمهوض فاذا سقط الموض ثبتت الرجعة ، وان قلنا هوفسخ ولم ينو بالطلاق لم يقم شيء النمام غفير عوض لا يقم على احدى الروايتين ، وعلى الرواية لاخرى انما رضي بالفسخ همنا بالموض فاذا لم يحصل له الموض لا يخصل المهوض

وقال مالك أن أخذ منها شيئا على هذا الوج، رد، ، و ضى الخام عليه ويتخرج لنا . ثل ذلك إذا قلنا يصح الحلم غير عوض

لتذهبوا ببعض ما آنيتموهن الا أن يأنين بفاحشة مبينة) والاستثناء من النهي اباحة ولانها متى زنت لم يأمن أن تلحق به ولداً من غيره وتفسد فراشه فلا تقيم حدود الله في حقه فتدخل في قول الله تعالى (فان خفيم الايقيا حدود الله فلاجناح عليهما فيما افتدت به) وهذا أحد قولي الشافعي والقول الآخر لايم وزلانه عوض أكرهت عليه أشبه مالو لمرزن والعمل بالنص أولى

﴿مسئلة﴾ ويصح الحام من كل زوج يصح طلاقه مسلما كان أو ذميا لانه اذا ملك الطلاق وهو مجرد إسقاط من غير تحصيل شيء فلان يملكه محملا للموض أولى

﴿مسئلة﴾ (فان كان محجوراً عليه دفع المال الىوليه لانولي المحجور عليه هو الذي يقبضحقوقه وأمواله وهذا من حقوقه

(مسئلة) (وان كان تبدأ دفع الى سيده لانه للسيد لسكونه من اكتساب عبده واكتسابه له) وإن كان مكانباً دفع الدوض اليه لانه يملك اكتسابه وهو الذي يتصرف لنفسه ، وقال الفاضي يصح القبض من كل من يصح خامه فعلى قوله يصح قبض العبد والمحتجور عليه لان من صح خامه صح قبضه للدوض كالمحتجور عليه لفلس واحتج بقول احمد ماملك العبد من خلع فهو لسيده وان المتهلك لم يرجع على الواهب والمختلمة بشيء والمحجور عليه في معنى العبد والاولى أنه لا يجوز لان الموض في

(فصل) فأما أن ضربها على نشوزها ومنهما حقها لم يحرم خلهما لذلك لان ذلك لا يمنهما أن لا يخافا أن لا يقيما حدود الله ، وفي بعض حديث حبيبة أنها كانت تحت ثابت بن قيس فضربها فكسر ضاهها فأتت النبي عَلَيْكِيْنَةُ فدعى النبي عَلَيْكِيْنَةُ ثابتانقال دخذ بعض مالها وفارقها نفعل وواه أبوداود وحكذا لو ضربها ظلما أسو، خلقه أو غيره لا يريد بذلك أن تفتدي نفسها لم يحرم عليه مخالفتها لانه لم يعضلها ايذهب ببعض ما آتاها ولكن عليه إثم الظلم

(فصل) فان أتت بفاعشة فعضلها لتفتدي نفسها منه ففعلت صح الخلع أقول الله تعالى (ولا تعضلوهن لنذهبوا ببعض ما آتيت وهن إلا أن يأنين بفاعشة مبينة) والاستثناء من النهي إباحة ولانها متى زنت لم يأمن أن تلحق به ولداً من غيره وتفسد فراشه فلا تقيم حدود الله في حقه فتدخل في قول الله تعالى (فان خفتم أن لا يقياحدود الله فلا جناح عليهما فيا افتدت به) وهذا أحد قرلي الشافي، والقول الآخر لا يصح لانه عوض ا كرهت عليه أشبه مالو لم نزن والنص أولى

(فصل) اذا خالم زوجته أو بارأها بموض فانها يتراجعان بما بينها من الحقوق فان كان قبل الدخول فلها نصف المهر ، وان كانت قبضته كله ردت نصفه ، وإن كانت مفوضة فلها المتعة ، وهذا تول عظا، والزهري والشافعي ، وقال أبو حنيفة ذلك براءة لـكل واحد منها مما لصاحبه عليه من الهر ، وأما الديون التي ليست من حقوق الزوجية فعنه فيها روايتان . ولا تسقط النفقة في المستقبل لانها ما وجبت بعد

النخلع لسيد المبد فلا يجوز دفعه الى غير من هوله من غير اذن ما لـكه والعوض في خلع المحجور عليه ملك له الاانه لا يجوز تسليمه اليه لان الحجر أفاد منعه من التصرف وكلام أحمد محمول على ما أتلفه العبد قبل تسليمه على أن عدم الرجوع عايها لا يلزم منه جواز الدفع اليه فانه لو رجع عايها لرجمت على العبد وتعلق حقها برقبته وهي ملك لسيد فلا فائدة في الرجوع عليها بما برجع به فيها له وان سلمت العوض الى المحجور عليه لم يبرأ فان اخذه الولي منه برئت وان أتلفه أو تلف كان لوليه الرجوع عليها به

(مسئلة) (وهمل اللاب خلع ابنته الصغير أو طلاقها ? على روابنين)

(إحداها) له ذلك قال احمد في رجلين زوج احدهما ابنه بابنة الآخر وهماصغيران ثم إن الابون كرها هل لهما أن يفسخا ؟ قال قد اختلف في ذلك وكا نه رآه قال أبو بكر لم يبلغني عن أبي عبدالله في هذه المسئلة الاهذه الرواية فيحرج على قو اين (أحدها) علك ذلك وهو قول عطاء وقنادة لانها ولاية يستفيد بها عليك البضع فجاز ان علمك بها إزالته اذا لم يكن منها كالحاكم علمك الطلاق على الصغير والمجنون والاعسار و تزويج الصغير ، والقول الآخر لا علك ذلك وهو قول أبي حنيفة والشافعي ومالك لقول

ولنا أن المهرحق لايسقط بالحلم إذا كان بافظ الطلاق فلا يسقط بلفظ الحلم والمباراة كسائر الدين ونفقة العددة اذا كانت حاملا، ولان نسف المهر الذي يصير له لم يجب له قبل الحلم فلم يسقط بالمباراة كنفقة العددة، والنصف لها لا يهرأ منه بقولها بارأتك لان ذلك يقتضي برا.تها من حقوقه لا يرا.ته من حقوقها

(مسئلة) قال (والخلع فسخ في إحدى الروايتين ، والاخرى أنه تطليقة بائنة)

اختلفت الرواية عن أحمد في الحلم فني إحدى الروايتين أنه فسخ ، وهذا اختياراً بي بكر وقول ابن عباس وطاوس وعكرمة واسحاق وأبي أور وأحد قولي الشافعي (والرواية الثانية) أنه طلقة باثنة ، روي ذلك عن سعيد بن المسيب والحسن وعطا. وقبيصة وشريح ومجاهدواً بيسلمة بن عبدالرحن والنخبي والشعبي والزهري ومكحول وابن أبي نجيح ومالك والاوزاعي والثوري وأصحاب الرأي وقد روي عن عمان وعلي وابن مسعود لكن ضعف أحمد الحديث عنهم وقال : ليس في الباب شي وقد روي عن عمان وعلي وابن مسعود لكن ضعف أحمد الحديث عنهم وقال : ليس في الباب شي أسح من حديث ابن عباس أنه فسخ ، واحتج ابن عباس بقوله تعالى (الطلاق مرتان - ثم قال - فان طلقها فلا تجل له من بعد حتى تذكح ذوجا غيره) فذكر تطليقتين والحلم وتعليقة بعدها فلو كان الحلم طلاقا لكان أربعا ولانها فرقة خلت عن صريح الطلاق ونيته فكانت فسخا كسائر الفسوخ ، ورجه الثانية أنها بذلت العوض الفرقة ، والفرقة التي يملك

النبي صلى الله عليه وسلم ﴿ إِنَّمَا الطلاق لمن أَخَذُ بِالسَاقَ ﴾ رواه ابن ماجه وعن عمر أنه قال أنما الطلاق لمن محل له الفرج ولانه اسقاط لحقه فلم يملك كالابراء من الدبن واسقاط القصاص ولان طريقه الشهوة فلم يدخل في الآية والقول في زوجة عبده الصغير كالقول في زوجة ابنه الصغير لانه في معناه فأما غير الاب فليس تطليق امرأة المولى عليه سواء كان عن علك النزوج كوط، الاب والحاكم على قول ابن حامد أولا يملك لانه في هذا خلافاً

(مسئلة) (وليس له خلع ابنته الصغيرة بثبيء من مالها)

لانه أنما ملك التصرف بما لها فيه الحظ وليس في هذا حظ بل فيه إسقاط نفة بها وكسوبها وبذل ما لها ويحتمل أن علك ذلك أذا رأى الحظ فيه فانه يجوز أن يكون لها الحظ فيه بتخليصها بمن يتلف ما لها وتخاف منه على نفسها ومقلها ولذلك لم يعد بذل المال في الخلع تبذيراً ولا سفها فيجوزله بذل ما لها لتحصيل حظها وحظ نفسها وما لها كما يجوز له بذله في مداواتها وفسكها من الاسر ، وهذا مذهب مالك والاب وغيره من أوليا ثها في هذا سواء إذا خالموا في حق المجنونة والمحجور عليها للسفه والصغر فأما أن خالع بثيء من ما له جاز لانه يجوز من الاجنبي فمن الولي أولى،

﴿مسئلة ﴾ (ويصح الخلع مع الزوجة)

وقد ذكر ناءويصح مع الاجنبي بغير اذن المرأة مثل ان يقول الاجنبي للزوج طلق امرأتك بألف

الزوج إيتماعها هي الطلاق دون النسخ فوجب أن يكون طلاقا ولانه أتى بكناية الطلاق قاصداً فراقها فكان طلاقا كذبر الخلم وفائدة الروايتين آنا إذا قلنا هو طلفة فخالعها مرةحسبت طلقة فينقس بهاعدد طلاقه ، وإن خالهما ثلاثًا طلقت ثلاثًا فلا تحل له من بعد حق تنكح زوجًا غير. وأن قلناهو فسخ لم تجرم عليه ، وأن خالفها مائة مرة ، وهذا الخلاف فيما أذا خالفها بغير لفظ الطلاقولمينوه ، فأما أن بذأت له العوض على فراقها فبو طلاق لا اختلاف فيه ، وأن وقع بغير لفظ الطلاق مثل كنايات الطلاق أو لنظ الحالم والمناداة ونحوهما ونوى به الطلاق فهو طلاق أيضاً لأنه كناية نوى الطلاق فكانت وُلِلاقًا كَمَا لُو كَانَ بَمْبِرَ عُوضَ قَانَ لَمْ يَنُوبِهِ الطَّلَاقَ فَهُو الذِّي فَيْهِ الرَّوايَتَانَ واللهُ أُعْلَم

(فصل) و ألاظ الحلم تنقسم الى مربح وكنابة فالصريح ثلاثة ألفاظ خالعتك لانه ثبت 4 اله رف والمفاداة لأنه ورد به القرآن بقوله سبحانه (فلا جناح عليهمافيا افتدت به) وفسخت نكاحك لانه حقيقة فيه فاذا أني بأحد هذه الالفاظ وقع من غير نية ، وما عدا هذه مثل بارأتك وأيرأتك وا بنتك فهو كناية لأن الحام أحد نوعي الفرقة وكنان له صريح وكناية كالطلاق، وهذا قول الشافعي الا أن له في النظ النسخ وجبين فاذا طلبت الخلع وبذات العرض فأجابها بصريح الحام وكنايته صح من غير نية لان دلالة الحال من سؤال الحلم وبذل العوض صارفة اليه فأغنى عن النيةفيه ، وان لم يكن

على وهذا قول أكثر اهل العلم وقال أبو ثور لابصح لانه سفه فانه يبذل عوضاً في مقابلة مالا منفعة له فيه فان الملك لا محصلله فأشبه ما لوقال بع عبدك لزيد بألف على

ولنا أنه بذل فياسقاط حقءن غير. فصح كما لوقال اءتق عبدك وعلي ثمنه ولانهلو قال ألق متاعك في البحر وعلي ثمنه صح ولزمه ثمنه مع انه لا يسقط حقاًعن أحد فهنا أولى ولانه حق علىالمرأة يجوز أن يسقطه عنَّها بموض فجاز لغيرها كالدين وفارق البيع فانه عليك فلابجوز بغير رضىمن ثبت لهالمك وإن قالطلق أمر أتك بمهرها وأنا ضامن/ه صحويرد عليه بمهرها .

﴿ مسئلة ﴾ (ويصحبذل الموض فيه مز كل جائز التصرف لانه بذل عوض في عقد معاوضة أشبه البيع) (فصل) اذا قالت له امرأته طلقني وضرتي بألف وطلقها وقع الطلاق بهما باثناً واستحق الالف على باذلته لان الخلع من الاجنبي جائز وان طلق احداهما فقال القاضي تطلق طلاقاً باثنــاً وتلزم الياذلة بحصتها من الآلف وهذا مُذهب الشافعي الا أن بعضهم قال يلزمها مهر مثــل المطلقة . وقياس قول أصحابنا فيما اذا قالت طلقني ثلاثاً بألف فطلقها واحدة لم يلزمها شيء ووقعت بهاالنطليقة إنما لا يلزم الباذلة همنا شيء لانه لم يحبِها الى ما سأات فلم يجب عليها ما بذات ولانه قد يكون غرضها في بينونتهما جميماً منه فاذا طاق احداها لم يحصل غرضها فلا يلزمها عوضها

(فصل) فان قالت طلة:ي بألف على أن تطلق ضرئي فالحلم صحيح والشرط والبذل لازم . قال الشافعي الشرط والعوض بإطلان وبرجع الي مهر المثل لان الشرط سلف في الطلاق والعوض دلالة حال فأنى بصر يح الحلم وقع منغيرنية سوا. قاننا هوفسخ أوطلاق،ولا يقم بالكناية الا بنية ممن تلفظ به منهما ككنايات الطلاق مع صريحه والله أعلم

(فصل) ولا يحسل الخلع بمجرد بذل المال وقبوله من غير الفظ الزوج قال القاضي هذا الذي عليه شبوخنا البغداديون وقد أوما البه أحمد وذهب ابو حفص العكبري وان شهاب الحوقوع الفرقة بقبول الزوج المرض وأنتى بذلك ابن شهاب بعكبرا واعترض عليه أبو الحدين بن هرمز واستفتى عليه من كان ببغداد من أصحابنا فقال ابن شهاب الحناية على وجبين : مستبرتة ومفتدية ، فالمفندية في التي تقول لاأنا ولا أنت ولا أبراك قدما وأنا أفتدي نفسي منك فاذا قبل الفدية وأخذ المال انفد يخ وقال ابراهيم النخعي أخذ المال تعليقة بائنة ونجو ذلك عن الحسن وعن علي رضي الله عنه من قبل مالا على فراق نعي تطلبة بائنة لارجعة لها فيها ، واحتج بقول النبي وَلَيْكُونَ لجيلة ﴿ أَمْرُدُن عليه حديقة ؟ على ولا تزدد ولم يستدع منه الفظا » ولان دلالة الحال تغني عن الفظ بدليل مالو دفع ثوبه إلى قصار أو خياط معروفين بذلك فعملاه استحقا الاجرة وإن لم يشترطا عوضاً

وانا أن هذا أحد نوعي الحلم فلم يصح بدون اللفظ كما لو سألته أن يطلقها بعوض، ولانه تصرف

نقضه في مفا بلة الشرط الباطل فيكون الباقى بجهولا وقال أبو حنيفة الشرط باطل والموض صحيح لان المقد يستقل بذلك العوض .

ولنا أنها بذلت عوضاً في طلاقها وطلاق ضربها نصح كما لو قالت طلفني وضرتي بألف فان لم يف لها بشرطها فعليه الاقل من المسمى أو الالف الذي شرطته ويحتمل ألا يستحق شيئاً من العوض لأنها انما بذلته بشرط لم يوجد فلم يستحقه كما لو طلقها بغير عوض

وه مسئلة كه (فان خالمته الامة على شيء معلوم بغير اذن سيدها كمان في ذمتها تتبع به بعد العتق الحلع مع الأمة صحيح سواء كان باذن سيدها أو بغير إذنه لان الحلم بصح مع الاجبي فع الزوجة أولى ويكون طلاقها على عوض بائنا والحلم معها كالحام مع الحرة سواء فان كان الحلم بغير إذن سيدها على شيء في ذمتها فانه يتبعها إذا عنقت لانه رضي بذمتها وإن كان على عين فقال الحرقي إنه يثبت في خمتها مثله أو قيمته ان لم يكن مثلياً لانها لا تملك العين وما في يدها من شيء فهو لسيدها فيلزمها كالو خالمها على عين وهو خالمها على عين وهو يعمل أنها لا تملك العين فيكون راضياً بغير عوض فلا يكون له شيء كما لو قال خالمتك على هذا المنصوب أو هذا الحر وكذلك ذكر القاضي في المجرد فقال هو كالحلم على المنصوب لانها لا على المنافعي يرجع عليها عهر المشل كقوله في الجام على الحر والمنصوب عليها عهر المشلك وهذا قول مالك وقال الشافعي يرجع عليها عهر المشلك كقوله في الجام على الحر والمنصوب

في البضع بعوض فلم بصبح بدون اللفظ كالنكاح والطلاق ، ولان أخذالمال قبض لعوض فلم بقم بمجرده مقام الا يجاب كقبض أحد العوضين في الببع ، ولان الخلم إن كان طلاقا فلا يقع بدون صريحه أو كنايته وإن كان فسخا فهم أحد طرفي عقد النكاح فيعتبر فيه اللفظ كابندا، العقد . وأما حديث جميلة مقد رواه البخاري « اقبل الحديقة وطلقها نطليقة » وهذا صريح في اعتبار اللفظ ، وفي رواية بأمره ففارقها ومن لم يذكر الفرقة فأنما اقتصر على بعض القصة بدليل رواية من روي الفرقة والطلاق فان القصة واحدة والزيادة من الثقة مقبولة وبدل على ذلك أنه قال ففرق النبي والتيالية بينهما وقال الخذ ما عطيتها فعمل النفرية قبل العوض ونسب التقريق الى النبي والتيالية ، ومعلوم أن النبي والتيالية لا يباشر التفريق فدل على أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر به ولمل الراوي استذى بذكر العوض عن ذكر العنظ لانه معلوم منه . وعلى هذا مجمل كلام أحد وغيره من الاثمة والذلك لم يذكروا من جانبها الفظا ولا دلالة مال ولا يد منه أتفاقا

﴿ مَدَيُّلَةً ﴾ قال (ولا يقع بالمعتدة من الخلع طلاق ولو واجهما به)

وجملة ذاك أن المحتلمة لا يلحتها طلاق بحال ، به قال ابن عباس وابن الزبير وعكرمة وجابر بن

ويمكن حمل كلام الحرقي على أنها ذكرت لزوجها ان سيدها أذن لها في ذلك ولم تكن صادقة أوجهل أنها لا تملك الدين أو يكون اختياره فيما إذا خالعها على مفصوب أنه يرجع عليها بقيمته و يكون الرجوع عليها في حال يتقها لانه الوقت الذي بملك فيه كالمعسر يرجع عليه في حال يساره ويرجع بقيمته أومثله لا نه مستحق بعد تسليمه مع بقاء سبب الاستحفاق فوجب الرجوع عثله أوقيمته كالمفصوب

(فصل) فان كان الحلح باذن السيد تعلق العوض بذمته في قياس المذهب كما لو أذن لعبده في أن يستدين و محتمل أن يتعلق برقبة الامة بناء على استئذانها باذن سيدها وإن خالعته على معين باذن السيد فيه ملك وان أذن في قدر من المال فخالعت بأكثر منه فالزيادة في ذمتها وان أطلق الاذن اقتضى الحلع بالمسمى لها فان خالعت به أو بما دونه لزم السيد وان كان بأكثر منه تعلقت الزيادة بذمتها كما لو عين لها قدراً فخالمت بأكثر منه وان كانت مأذو با لها في التجارة سلمت العوض عافي بدها

(فصل) والحمكم في المسكانية كالحسكم في الامة الفن سواء لأنها لا تملك النصرف فيا في يدها بتبرع وما لا حظ فيه وبذل المال في الحلم لا فائدة فيه من حيث تحصيل المال بل فيه ضرر بسقوط نفقتها وبعض مهرها ان كانت غير مدخول بها واذا كان الحلم بغير اذن السيد فالعوض في ذمتها يتبعها به بعد العتق وان كان باذن السيد سلمته بما في يدها وان لم يكن في يدها شيء فهو على سيدها

﴿ مسئلة ﴾ (وان خالعته المحجور عليها لم يصح الحلم ووتع طلاقه رجعياً أما المحجورعليها للفلس فيصح خلمها وبذلها للموض) زيد والحسن والشعبي ومائك والشافي واسحاق وابو ثور ، وحكى عن أبي حنيفة أنه يلحقها العلاق الصريم المهين دون الكناية والطلاق المرسل وهو أن يقول كل أمرأة في طائق وروي نحو ذلك من سعيد بن المسيب وشريح وطاوس والنخمي والزهري والحسكم وحماد والنوري لما روي عن النبي عليه المناهة باحقها الطلاق مادامت في العدة

ولنا أنه قول ابن عباس وابن الزبير ولا نعرف لهما مخالفاً في عصرها ، ولانها لا محله إلابنكاح جديد فلم يلحقها طلاقه كالمطلقة قبل الدخول والمنقضية عدتها ، ولانه لايملك بضعها فلم يلحقها طلاقه كالاجنبية ولانها لايقع بها الطلاق المرسل ولا تطلق بالكناية فلم يلحقها الصريح المعين فاقبل الدخول ولا فرق بين أن يواجهها به فيقول أنت طالق أو لايواجهها به مثل أن يقول فلانة طالق وحديثهم لانعرف له أصلا ولا ذكره أصحاب الدنن

(فصل) ولا يتبت في الخلم رجعة سوا، قلنا هو فسخ أو طلاق في قول أكثر أهل العلم منهم الحسن وعطا، وطاوس والنخبي والثوري والاوزاعي ومألك والشانبي واسحاق وحكي عن الزهري وسعيد بن المسيب أنهما قالا الزوج بالخيار بين إمساك العوض ولا رجعة له و بين رده وله الرجعة وقال أبو ثور ان كان الخلم بلفظ الطلاق فله الرجعة لان الرجعة من حقوق الطلاق فلا تسقط بالدوض كالولاء مع العتق .

لان لها ذمة يصح تصرفها فيها ويرجع عليها بالموض إذا أيسرت وفك الحجر عنها وليس له مطالبتها في حال حجرها كما لو استدانت منه أو باءها شيئاً في ذمتها وأما المحجور عليها لسفه أو صغر أو جنون فلا يصح بذل الموض منها في الحلع لانه تصرف في المال وليس هي من أهله وسواء أذن فيه الولي أو لم يأذن لانه ليس له الاذن في التبرعات وهذا كالتبرع وفارق الامة لانها أهل للتصرف فيه الولي أو لم يأذن لانه ليس له الاذن في التبرعات وهذا كالتبرع وفارق الامة لانها أهل التصرف فان خالم تصح منها الحبة وغيرها من التبرعات باذن سيدها و فارق المفلسة لانها من أهل التصرف فان خالم المحجور عليها بلفظ يكون طلاقاً فهو طلاق رجمي ولا يستحق عوضاً وان لم يكن اللفظ بما يقم به الطلاق كان كالحلم بغير عوض . ومجتمل أن لا يقع الحلم ههنا لانه أعا رضي به بموض ولم يحصل له ولا أمكن الرجوع ببذله

(مسئلة) (والحلم طلاق باثن الا أن يقع بافظ الحلم أو الفسخ والمفاداة ولا ينوي به الطلاق فيكون فسخاً لا ينقص به عدد الطلاق في احدى الروايتين (والاخرى) هو طلاق باثن بكل حال)

اختلفت الرواية عن أحمد في الحلع إذا لم ينوبه الطلاق فروي عنه أنه فسخ اختاره أبو بكر وروي ذلك عن ابن عباس وطارس وعكر، قد والحملق وأبي ثور وهو أحد قولي الشافي وروي عنه أنه طلقة بائنة بكل حال روي ذلك عن سعيد بن المسيب وعطاء والحسن وقبيصة وشر بح ومجاهد يرأبي سلمة بن عبدالرحن والنخمي والزهري ومكحول وابن أبي تجييح ومالك وانثوري والاوزاعي وأصحاب الرأي

ولذا كانت له الرجمة فهي تحت حكه، ولان القصد ازالة الضرر عن المرآة فلوجازار تجاعها الهادالفرر واذا كانت له الرجمة فهي تحت حكه، ولان القصد ازالة الضرر عن المرآة فلوجازار تجاعها الهادالفرر وفارق الولاء فان العتق لا ينفك منه والطلاق ينهك عن الرجمة فيما قبل المدخول واذا أكل العدد (فصل) فان شرط في الحلم أن له الرجمة، فقال ابن حامد يبطل الشرط ويصح الحلم وهور قول أي حنيفة واحدى الروايتين عن مالك ، لان الحلم لا يفسد بكون عوضه فاسداً فلا يفسد بالفرط الفاسد كالنكاح ولانه له لظ يقتضي البينونة فإذا شرط الرجمة معه بطل الشرط كالطلاق الثلاث و محتمل أن يبطل الحلم ونثبت الرجمة وهو منصوص الشافي لان شرط العوض والرجمة متنافيان فإذا شرطاهما منقطا و بتي مجرد العلاق فنتبت الرجمة بالاصل لا بالشرط ولانه شرط في العقد ما ينافي مقتضاه فأبطه كا لو شرط أن لا يتصرف في المبيم ، واذا حكمنا بالصحة فقال الفاضي يسقط المسمى في العوض كا لو شرط أن لا يتصرف في المبيم ، واذا حكمنا بالصحة فقال الفاضي يسقط المسمى في العوض أنها به يمرض به عوضا حتى ضم اليه الشرط فإذا سقط الشرط وجب ضم النقصان الذي نقصه من أبه اليه في المقد و بحتمل أن يجب المسمى لانهما تواضيابه عوضا فل يجب غيره كا لوخلا عن شرط الرجعة

فصل) فان شرط الحيار لها أوله بوما أو أكثر وقبات المرأة صح الحلم وبطل الحيار وبه قال أبو حنيفة فيها اذا كان الحيار المرجل ، وقال اذا جعل الحيار للمرأة ثبت لها الحيار ولم يقم الطلاق

وقد روي عن عمان وعلي وابن مسعود المكن ضعف أحد الحديث قال ايس لنا في الباب شي . أصح من حديث ابن عباس أنه فسخ عواحتج ابن عباس بتوله تعالى الطلاق مرتان) ثم قال فلاجناح عليهما فيما افتدت به) ثم قال فلاجناح عليها فيما افتدت به) ثم قال فلا فلا فلا فيلا فيما بعد حتى تذكح زوجا غيره فذكر تطليقتين والحلم وتطليقة بعدها فلو كان الحلم طلاقا لمكان رابعا عولانه فرقة خات عن صريح الطلاق ونيته فكان فسخا كسائر الفسر خهو وجه الرواية الثانية أنها بذات الهوض الفرقة والفرقة التي ينك الزوج إيتاعها هي الطلاق دون الفسخ فوجب أن يكون طلاقا ولانه أنى بكناية الطلاق قاصدافي أنها عدد طلاقه وان خالمها الحلم على فرقائدة الحلاف أما اذا قلنا أنها طلقة فخالهما مرة حسبت طاقة فنقص بها عدد طلاقه وان خالمها ثلاثا لم تحل له حتى تكح زوجاغيره وان قلنا هو فسخ لم تحرم عليه وان خالمهامائة مرة ، وهذا لحلاف فيما أذا خالمها بغير انظ الطلاق ولم ينوه فأما ان بذلت الدوض على فراقها فطامائة موقلاق لا اختلاف فيما أذا خالمها لانه كذاية نوى بها الطلاق مثل كنايات الطلاق أو المفاداة ونوى به الطلاق فيم طلاق أيضا لانه كذاية نوى بها الطلاق فكانت طلاقا كا فو كان بغير عوض، وان لم ينو به الطلاق فهو الذى فيه الراويتان

(فصل) والفاظ الحلع تنقسم إلى صريح وكناية فالصريح ثلاثة الفاظ : خالعتك لانه ثبت له « الحني والشرح الكبير » (الجزء الثامن »

ولنا أن سبب وقوع الطلاق وجد وهو اللفظ به فوقع كا لو أطاق ومتى وقع فلاسبيل إلى رفعه (فصل) نقل مهنا في رجل قالت له امرأنه اجعل أمري ببدي وأعطيك عبدي هذا فقبض العبد وجعل أمرها ببدها وباع العبد قبل أن تفول المرأة شيئا هو له أما قالت اجعل أمري ببدي وأعطيك فقيل له متى شادت تختار ? قال نعم الم يطأها أو ينقض فجمل له الرجوع مالم تطلق واذا رجم فينبني أن ترجم عليه بالعوض لانه استرجم ما جعل لها فتسترجم منهماأعطته ، ولو قال اذا جا. رأس الشهر فأمرك ببدك معلقا فعمال هذه الصفة لان هذا بجوز لرجوع فيه لو لم يكن معلقا فعمالتعليق أولى كالوكالة قال أحد ولو جعلت له امرأته الف دره على أن يخيرها فاختارت الزوج لا يرد عليها شيئاً ووجها أن الالف في مقابلة الفرقة

(فصل) إذا قالت امرأته طلفتى بدينار فطاقها ثم ارتدت لزمها الدينار ورقع الطلاق بائنا ولا تؤثر الردة لانها وجدت بمدالبينونه ، وان طفها بمد ردمها وقبل دخوله بها بانت الردة ولم يقم الطلاق لانه صادفها بائنا قان كان بمد الدخول وقلنا إن الردة ينفسخ بها النكاح في الحال فكذلك وان قلنا يقف على انقضاء المدة كان الطلاق مراعى فان أقامت على ردنها حتى انقضت عدتها تبينا أنها لم تكن وجته حين طلقها فلم يقم ولا شيء له عليها وان رجعت إلى الاسلام بان أن الطلاق صادف زوجة فوقم واستحق عليها الموض .

الفرق، والمفاداة لأ مورد به في القرآن بقوله سبحانه (فلا جناح عليهما فيا افتدت به) وفسخت ذكاحك لانه حقيقة فيه فاذا أبى بأحد هذه الالهاظ رقع من غير نية ، وما عدا هذه مثل باريتك وأبنتك فهو كناية لان الخلم أحد نوعي الفرقة فكان له صريح وكناية كالطلاق وهذا قول الشافعي الا أن له في لفظ لفسخ وجهين فاذا طلبت و بذات العوض فاجاجا بصريح الحلم أو كنابة، صح من غير نية لان دلالة الحال من سؤل الحلم و بذل العوض صارفة اليه فأغنى عن النية فيه ، وان لم تكن دلالة حالة فأنى بصريح الحام وتم من غير نية سوا. قلنا هو فسخ أو طلاق ، ولا تذم الكناية الا بنية بمن يا ظبه منهما ككنايات العلاق مع صريحه

(فصل) ولا يحصل الخلع بمجرد بذل الما يقبوله من غير لفظ من الزوج · قال القاضي هذا الذي عليه شيوخنا البغداد بون ، وقد أوما اليه احمد ، وذهب ابو حفص المكبري وابن شهاب الى وقوع الفرقه بقبول الزوج العوض وأفنى بذلك ابن شهاب بعكبر واعترض عليه ابوالحدين بن مرمز واستفنى عليه من كان ببغداد من أصحابنا ، فقال أبن شهاب المختلمة على بهبين مستبرئة ومفتدية فالمفتدية هي التي تقول لاأنا ولا أنت ولا أبرئك قسما وأنا أفدي ننسي منك فاذا قبل الفدية وأخذ المال افسنح النكاح لان اسحاق بن منصور روى عن أحمد قال قات لاحمد كيف الحلم ؟ قال : إذا أخذ المال فهي فرقة ، وقال ابراهيم النخي أخذ المال تطليقة بائنة ونحو ذلك عن الحسن وعن على رضي المال فعي فرقة ، وقال ابراهيم النخي أخذ المال تطليقة بائنة ونحو ذلك عن الحسن وعن على رضي

(مسئلة) قال (واذا قالت له اخلمني على مافي يدي من الدراهم ففعل فلم يكن في يدها شيء لزمه ثلاثة دراهم)

وجلة ذلك أن الخلم بالجهول جائز وله ما جعل له وهذا تول أصحاب الرأي وقال أبر بكر يصح الحلم ولا شي، له لانه معاوضة فلا يصح بالحهول كالبيم وهذا قول أبي ثور وقال الشاني يصح الحلم وله مهر مثلها لانه معاوضة بالبضم فاذا كان العوض مجهولا وجب مهر المثل كالسكاح ولنا أن الطلاق معنى مجوز تعليقه بالشرط فجاز أن يستحق به العوض الحهول كالوصية ، ولان الحلم اسقاط لحقه من البضم وليس فيه تمليك شي، ، والاسقاط تدخيه المسامحة واذاك جاز من غير عوض بخلاف النكاح ، واذا صح الحلم فلا يجب مهر المثل لانها لم تبذله ولا فوتت عليه ما يوجبه فان خروج البضم من ملك الزوج غير متقوم بدليل مالو أخرجته من ملكه بردتها او رضاء المن ينفسخ به فكاحها لم يجب عليها شي، ، ولو قتلت نفسها أو قتلها أجني لم يجب ازرج عوض عن بضعها ، ولو وطئت بشبهة او مكرهة لوجب المهر لها دون الزوج ولو طاوعت لم يكن الزوج عوض عن بضعها ، ولو فلئت بشبهة او مكرهة لوجب المهر لها دون الزوج ولو طاوعت لم يكن الزوج شي وأعا يتقوم البضم على الزوج في الذكاح خاصة وأ باح لها افتداء نفسها لحاجتها الى ذلك فيكون الواجب ما رضيت بيذله على الما ينه من الدراه صح فان كان كاما اعباب شيء لم يرض به فلا وجه له ، فعلى هذا ان خامها على ما في يدها من الدراه صح فان كان كاما اعباب شيء لم يرض به فلا وجه له ، فعلى هذا ان خامها على ما في يدها من الدراه صح فان كان

الله عنه من قبل مالا على فراق فعي تطابقة بائمة لارجه فيها ، واحتج بقول النبي وَلَيْكَانُوْ وْ أَرْدَبِنَ عَلَيه حديقته ?» قالت نعم ففرق رسول الله وَلِيَكِنْ بينهما وقال « خدما أعطيتها ولا تزدده ولم يستدع منه لفظا ولان دلالة الحال تفني عن اللهظ بدايل ما لو دفع ثوبه إلى قصار أر خياط معروفين بذلك فعملاء استحقا الاجر وان لم يشترطا عوضا

ولما أن هذا أحد نوعي الحام فلم يصح بدون الفظ كالمرده ولما أنه أن لا يطلقها بعوض ولانه تصرف في البضم بحوض فلم يصح بدون الفظ كالنكاح والطلاق ولان أخذ المال قبض بعوض فلم يصح بدون الفظ كالنكاح والطلاق ولان أخذ المال قبض بعوض فلم يحبره مقام الايجاب كفيض أحد العوضين في البيم ولان الحلم ان كان طلافا فلاية م بدون صريحه أو كنابته وان كان فسخا فهو أحد طرفي عقد النكاح ، فيمتبر فيه المنظ كابتداء العقد، فأما حديث جميلة فقد دواه البخاري واقبل الحديثة وطلقها تطليقة وهذا صريح في اعتباد الفظ ، وفي دواية فأمره ففارقها ومن أيذ كو الفرقة فالها اقتصر على بعض القصة بدليل دواية من دوى الفرقة والطلاق فان القصة واحدة والزيادة من اثنة مقبولة وبدل على ذلك أنه قال ففرق النبي ويتنافئ ببنها وقال و خذ ما عليها بم فيما التفريق قبولا لعوض و نسب النفريق إلى النبي وتتافئ ومعلوم أن النبي وتتافئ لا يباشر النفريق فدل على أن النبي وتتافئ أمر به ولعل الراوي استفنى بذكر العرض عن ذكر الفظ لانه معلوم منه وعلى هذا على كلام أحد وغيره من الأثمة واقدك لم يذكر وامن جانبها لفظا ولا دلالة عالولا بد منه اتفاقا .

في بدها دراهم فهي له ، وان لم بكن في يدها شيء فله عليها ثلاثة نص عليه احمد لانه أقل مايقع عايه اسم الدراهم حقيقة ولفظها دل على ذلك فاستحقه كالووصى له بدراهم، وان كان في بدها أقل من ثلاثة احتمل أن لا يكون له ثلاثة كاملة لان اللفظ يقتض بها فيما إذا لم يكن في يدها شيء فكذلك أذا كان في يدها

(فصل) والحام على مجهول ينقسم أفساما (أحدها) أن يخالعها على عدد مجهول من شيء غير مختلف كالدنانير والدراهم كالتي بخالعها على ماني يدها من الدراهم فعي هذه التي ذكر الخرقي حكمها

(الثاني) أن يكون ذلك من شي. مختلف لا يعظم أختسلافه مثل أن يخالمها على عبد مطلق أو عبد أو يقول ان أعطيتني عبداً فأنت طالق فانها تطلق بأي عبد أعطته إياه و يملكه بذلك ولا يكون له غيره . وكذلك إن خالعته عليه فايس له إلا ما يتم عليه اسم العبد ، وإن خالعته على عبيد فله ثلاثة هذا ظاهر كلام أحد وقياس قوله وقول الخرقي في المسئلة التي قبلها ، وقد قال أحمد فيما إذا قال : إذا أعطيتني عبداً فأنت طالق فاذا أعطنه عبدا فهي طالق . والظاهر من كلامه ما قلناه ، وقال القاضي له عليها عبد وسط وتأول كلام أحمد على أنها أعطته عبدا وسطا والظاهر خلافه

ولنا أنها خالعته على مسمى مجهول فكانله أفل مايقع عليه الاسم كالو خالعها على مافي يدهامن الدرام ، ولانه إذا قال ان أعطيتني عبداً فانت طالق فاعطته عبدا فقد وجد شرطه فيجب أن يقع

(مسئلة) (ولا يقع بالعدة من الحلم طلاق ولو واجهما به)

وجملة ذلك أن المحتلمة لا يلحقها طلاق بحال وبه قال ابن عباس وابن لز ببر وعكرمة وجابر بن زيد والحسن والشعبي ومالك والشافعي واسحاق وأبو ثور وحكى عن أبي حنيفة أنه يلحقها الطلاق العمر بح المعين دون الكناية والطلاق الرسل وهو أنه يقول كل امرأة لمي طالق وروي ذلك عن سعيد ابن المسيب وشريح وطارس والنخعي والزهري والحسكم وحماد والنوري لما روي عن النبي ويليلني العدة ه

ولنا أنه قول ابن عباس وابن الزبر ولا يعرف لها مخالف في عصرها ولا نها لا تحل له إلا بنكاح جديد فلم يلحقها طلاقه كالطلقة قبل الدخول والمنقضية عدسها ولانه لا يملك بضعها فلم يلحقها طلاقه كالاجنبية ولا نها لا يقع بها الطلاق المرسل ولا تعانق بالسكناية فلم يلحقها الضريح كا قبل الدخول ولا فرق بين أن يواجهما به فيتول أنت طالق أو لا يواجهما به مثل أن يقول فلانة طالق وحديثهم لا يعرف له أصل ولا ذكره أهل السنن

(فصل) ولا يثبت في الخلع رجعة سوا. قلنا هو فـخ أو طلاق في قول أكثر أهل العلم منهم الحسن وعطا. وطاوس والنخبي والثوري والارزاهي ومالك والشانبي واسحاق وحكي عن الزهري وسعيد بن المسيب أنهما قالا الزوج بالخياربين إمساكه العوض ولا رج.ة له وبين رده وله الرجعة

الطلاق كا لو قال أن رأيت عبدا فانت طالق ولا يازمها أكثر منه لانهالم تلزم له شيئا فلا بلزمها شيء كا لو طلقها بفير خام

(انتالت) أن يخالعها على مسمى تعظم الجهالة فيه شل أن يخالمها على داية أو بعير أو بقرة أو ثوب أو يتول أن أعطيتني ذلك فانت طائق فالواجب في الحلم ما يقم عليه الاسم من ذلك ويقم الطلاق بها اذا أعطته اياه فيما اذا علق طلانها على عطيته اياه ولا يأز بها غبر ذلك في قياس ما قبلها ، وقال القاضى وأصحابه من النقها. نرد عليمه ما أخذت من صداقها لأنها نوتت البضم ولم يحصل له الموض لجهالته فوجب علمها قيمة مافوتت وهو المهر

واننا ما تقدم ولانها ما النزوت له الهر المسمى ولا مهر المثل فلم يلزونها كما لو قال ان دخلت الدار فانت طالق، ولان المسمى قد استوفى بدلة بالوط، فكيف يجب بغير رضى بمن يجب عليه ؟ والاشبه بمذهب أحمد أن يكون الحلم بالجهول كالوصية به ، و من هذا القسم لوخالها على مافي بيتها من المتاع فان كان فيه متاع فهر له قليلا كان أو كشيرا معلوما أو مجهولا وان لم يكن فيه متاع فله أقل مايقم عليه اسم المتاع، وفي قول القاضي عليها المسمى في الصداق وهو قول أصحاب الرأي والوَّجه القولين ما تفدم (الرابع) ان بخالمها على حمل أمنها او غنمها او غيرهما من الحيران او قال على مافي بطونها او

وقال أبو ثور ان كان الخلع بلفظ الظلاق فله الرجمة لان الرجمة من حقوق الطلاق فلانسقطهالموض كالولاء مع العبّق وأما قوله سبحانه وتعالى (فيما افندت)وإنما يكون فدا. إذاخر-تعنقبضتا وسلطاته وإذا كانت له الرجمة فهي تحت حكه ولان القصد إزالة الضرر عن المرأة فلو جازارتجاعها لعادالضرر وفارق الولاء فان العنق لا ينفك منه والطلاق ينفك عن الرجمة فيا قبل الدخول واذا أكل العدد ﴿ مَمَالَةً ﴾ ﴿ وَأَنْ شُرَطُ الرَّجْمَةُ فِي الْخَامُ لَمْ بِصَحِ الشَّرَطُ فِي أَحَـدُ الوَّجِبِينَ وفي الآخر يُصِح الشرط ويبطل العوض)

أذا شرط في الخلم الرجمة فقال ابن حامد يبطل الشرط ويصح الخلم ،وهوقول أبي حنيفة وأحدى الروابتين عن مالك لان الخلع لا يفسد بكون عوضه فاسداً فلا يفسد بالشرط الفاسد كالنكاح ولانه لفظ يقتضي البينونة فاذا شرط الرجعة معه بطل الشرط كالطلاق الثلاث (والوجه الثاني) بصحوببطل العوض فتثبت الرجعة وهو منصوص الشانى لان شرط العوض والرجعة يتنافيان فاذا شرطاهما سقطا وبقي مجرد الطلاق فنتبت الرجمة بالاصل لا بالشرط ولانه شرط في العقد ما ينافي مقتضاه فأبطله ، كا لو شرط أن لا يتصرف في المبيم ، واذا حكمنا بالصحة فقال القاضي يسقط المسمى في العوض لايه لم يرض به عوضا حتى ضم اليه الشرط فاذا سقط الشرط وجب ضم النقصان الذي نقصة من أجله اليه فيصبر مجهولا فيسقط وبجب المسمى في العقد ، ويحتمل أن بجب المسمى في الخلملانه أتراضيا به عوضا فلم يجب غيره كالوخلاعن شرط الرجعة ضروعها فيصح الحلم ، وروي عن أي حنيفة يصح الحام على مافي بطنها ولا بصح على حلها ولا ان حابها هو مافي بطنها فصح الحام عليه كا لو قال على مافي بطنها . أذا ثبت هدا فانه إن خرج الولد سلها او كان في ضروعها شيء من المبن فهو له وإن لم يخرج شيء فقال القاضي لاشيء له وهو قول مالك وأصحاب الرأي ، وقال ابن عقيل لها مهر المنال ، وقال أبو الحطاب له المسمى وإن خالهها على ما يشهر نخالها او تجمل أشها صح، قال اهد اذا خالع امرأته على مرة نخابها سنين فجائز قان لم يحمل نخلها تول هذا أجود من ذك ، قيل له يستقيم هذا على عمل نخلها تول اهد قرضيه بشيء ، قبل له فان حمل نخالها ؟ قال هذا أجود من ذك ، قيل له يستقيم هذا عمل نعم جائز فيحتمل قول احد ترضيه بشيء ، اي له اقل ما يقع عليه اسم المحرة او الحمل فتمطيه عن ذك شيئا اي شيء كان مثل ماأز مناه في مسئلة المناع ، وقال الغاضي لاشيء له و تأول قول احد ترضيه بشيء على الاستحباب لانه لو كان واجبا لتقدر برجع اليه ، وفرق بين ها بين المسئلنين ومسئلة الدرام والمناع حيث يرجم فيما بأقل ما يقم عليه الاسم اذا لم يحد شيئا وهما الارجم بشيء اذا لم يحد شيا الدرام والمناع حيث يرجم فيما بأقل ما يقم عليه الاسم اذا لم يحد شيئا وهما الموض عليه به فكان له مادل عليه المغلم في الحال ورضام على عبد فوجده حراً وفي ها تبن المسئنتين دخل معها علمها به فكان له مادل عليه المغلم في الحال ورضام على عبد فوجده حراً وفي ها تبن المسئنتين دخل معها في المقد مع نساويهما في العلم ورضام عا فيسه من الاحمال فلم يكن له شي ، غيره كالو قال غياله على هذا الحر ، وقال ابو حنيزة لا يصح العوض ههنا لانه معديم

(فصل) نقل مهنا في رجل قالت له امر أنه اجهل أمري بيدي فأعطيك عبدي هذا فقبض العبد وجعل أمرها بيدها و باع العبد قبل أن نقول المرأة شيئا هو له انما قالت اجل أمري بيدي وأعطيك فقبل له متى شا.ت تختار ? قال نعم ما لم يطأها أو ينقض فجعل له الرجوع مالم تطاق واذارجم فينبغي أن ترجع عليه بالمعوض لأنه استرجع ما جعل لها فقسترجم منه مأاعطته ، ولوقال اذا جاء رأس الشهر فامرك بدك مك ابطال هذه الصفة لان هذا بجرز الرجوع تيه لولم يكن هانما فه هالتعليق أولى كالوكالة ، قال أحد ولو جعات له امر آنه الف درهم على أن يخيرها فاختارت الزوج لا يرد عليهاشيئا ، ووجهه أن الالف في مقاباة المرقة المنافي مقاباة الفرقة

(نصل) اذا قاات امرأته طلقنى بدينار فطلقها ثم ارتدت لزمها الدينار ووقع الطلاق بائنا ولا تؤثر الردة لانها وجدت بعد البينونة ، وإن طلقها بعد ردتها تجبل دخوله بها بانت الردة ولم يقع الطلاق لائه صادفها باثنا ، فان كان بعد الدخول وقائنا ان الردة ينفسخ بها النكاح في الحال فكذلك ، وإن قلنا تغف على القضاء العدة كان الطلاق مراعى فان أقامت على ردتها حتى انقضت عدتها تبينا أنها لم تكن زوجة موقع حين طلقها فلم يقم ولا شيء له عليها ، وإن عادت إلى الاسلام تبينا ان الطلاق صادف زوجة فوقع واستحق عليها الهوض

﴿ فَصَلَ ﴾ قال الشبيخ رحمه الله (ولا يصبح الحلم إلا بموض في إحدى الروايتين فانخالمها بغير

ولنا أن ماجاز في الحمل في البطن جاز فيا محمل كالوصية ، واختار أبو الخطاب أن له في هــذه الاقسام الثلاثة المسمى في الصداق وأوجب له الشافعي مهرالمثل ولم بصحح أبو بكر الخلع في هذا كله وقد ذكرنا نصرص أحمد على جرازه والدايل عليه والله أعلم

(فصل) اذا خالعته على رضاع ولد، سنتين سح وكذلك أن جه لوقناً ملوماً قل أو كثر ، وبهذا قال الشافعي لان هذ مما تصح المعاوضة عليه في غير الحلم فني الحلم أولى فان خالعته ملى رضاع ولده مطلقاً ولم يذكرا مدته صح أيضاً وينصرف إلى ما بقي من الحولين نص عليه احمد قبل له ويستقيم هذا الشرط رضاع ولدها ولا يقول ترضه سنتين ? قل نعم ، وتمال أصحاب الشافعي لا يصح حتى يذكرا المدة

ولنا أن الله تمالى قيده بالحراين فقال تعالى (والوالدات برضعن أولادهن حراين كاماين) وقال سبجانه (وفصاله في عابين) وقال (وحه وفصاله ثلاثون شهراً) ولم يبين مدة الحل همنا والفصال فحمل على مافسرته الآية الاخرى وجعل الفصال عامين والحلسنة أشهر ، وقال النبي والمحلوضاع هو فصال ، يعنى بعد العامين فيحمل المطلق من كلام الآدمي على ذلك أيضاً ولا بحتاج إلى وصف بلرضاع لان جنسه كاف كالو ذكر جنس الحياطة في الاجارة ، فان مانت المرضعة أوجف لبنها فعليها اجر المثل لما بقي من المدة وإن مات الصبي فكذلك ، وقال الشافني في أحد قوليه لا ينفسخ ويأتبها

أموض لم يقع إلا أن يكرن طلاقا فيقم رجمياً ، والاخرى يصح بغير عوض اختارها الحرقي

اختافت الربرا بنمن أحد في هذه المسئلة فروى بنه ابنه عبد الله قال ؛ قلت لا بورجل علقت به امرأته تنول الحلمتي قال قد خاء ك عنال يتزوج بها ومجدد نكاها جديداً وتكون عنده على شيء فظاهر هذا صحة الحالم بنمبر عرض وهر قول مالك لا به قعام الذكاح فصح من غير عوض كالعالات و لان الاصل في مشروعية الحالم أن بوجد من المرأة رغبة عن زوجها أو حاجة الى فرافه فتسأله فراقها فاذا أجابها حصل المنصود من الحالم بنيوسح كالوكان بعوض ، قال ابو بكر لاخلاف عن أبي عبد الله أن الحلم ما كان عن قبل النساء فاذا كان من قبل الرجل فلا نزاع في انه طلاق المك به الرجمة ولا يكون فسخا (والرواية فثانية) لا يكون خام الا بموض روى عنه مهنا أذا قالي لها أخلعي نفسك فقالت خلمت الفسي لم يكن خلما إلا على شيء إلا أن يكون نرى الطلاق فيكون مانوى، فعلى هدفه الرواية فيكون مانوى، فعلى هدفه الرواية عن الطلاق ، وإن لم ينو به الطلاق لم يكن شيئا وهذا قول أبي حنيفة والشافي لان الحلم كان فسخا فلا يلك الزوج فسخ الذكاح إلا لعيم ما وافعات لو قال فدخت النكاح ولم ينو به الطلاق لم يتم شيء فلا يلك الماذا دخله العوض فانه بصر معارضة الا يجتمع له العرض والمعوض ، وإن قلنا الحام طلاق فليس بصريح فيه انفاقا وانما هو كناية والكماة لا يقم بها العلاق إلا بنية أو بذل العوض فية ومهمام فلوس بصريح فيه انفاقا وانما هو كناية والكماة لا يقم بها العلاق إلا بنية أو بذل العوض فية وممقام فلوس بصريح فيه انفاقا وانما هو كناية والكماة لا يقم بها العلاق إلا بنية أو بذل العوض فية وممقام فلوس بصريح فيه انفاقا وانما هو كناية والكماة لا يقم بها العلاق إلا بنية أو بذل العوض فية وممقام

بصبي ترضعه مكانه لان الصبي مستوفى به لامعقوداً عليه فأشبه مالو استأجر دا بة ايركها فمات وانا أنه عقد على فعل في عين فينف يخ بتلفها كما لو ماتت الدابة المستأجرة ولان مايستوفيه من المبن انما يتقدر بخاجة الصبي وحاجات الصبيان نختلف ولا تنضبط فلم بجز أن يقوم غيره مقامه كما لوّ

أراد ابداله في حياته ، ولانه لامجوز ابراله في حياته فلم يجز بعد موته كالرضعة بخلاف راكب الداية ، وإن وجد أحد هذه الامور قبل مضي شيء من المدة فعليها أجر رضاع مثله وعن مالك كقولنا وعنه

لابرجع بشي. ، وعن الشافعي كفولنا وبمنه يرجع بالمهر

ولنا أنه عوض معين تلف قبل قبضه فوجبت قيمته أو شالها كا لو خالمهاعلى قنعز فهلك قبل قبضه (فصل) وان خالمها على كفالة ولده عشر سنين صبح وان لم يذكر مدة الرضاع منها ولا قدر الطمام والادم وبرجع عند الاطلاق إلى نفتة مثله، وقال الشافعي لا يصح حتى يذ كرمدة الرضاع وقدر الطعام وجنسه وقدر الادم وجنسه وبكون المبلغ معلوما مضبوطا بالصفة كالمسلم فيه وما يحل منه كل يوم، ومبنى الحلاف على اشتراط الطعام للاجير مطلقا وقد ذكر ناه فيالاجارة ودلانا عليه بقصة مومى عليه السلام وقول النبي ﷺ ﴿ رحم الله أخي موسى آجر نفسه بطعام بطنه وعفة فرجه ﴾ ولان نفتة الزوجة مستحقة بطريق المعارضة وهي غير مقدرة كذا ههنا والوالدان بأخذ منها مايستحقه من مؤنة الصبي وما بحتاج اليه لأنه بدل ثبت لآفي ذمها فله أن يستوفيه بنفسه وبغيره فان أحب أنفقه بعينه وان

النية وما وجد واحد منهما ، ثم إن و تم الطلاق قاذا لم يكن بعوض لم يقتضالبينونة إلاأن يكل الثلاث (فصل) فان قالت بمني عبدك هذا وطاهي بألب فنعل صح وكان ببعا وخلعا بموض واحد لانهما عقدان يصح افرادكل واحد منهما بعوض فصح جمعهما كيم ثرين وقد نص احمد على الجم ببن بهم وصرف آنه بصح وهذا نظير لهذا

وذكر أصحابنا فيه وحما آخر أنه لا يصح لان أحكام العقدين تختلف والارل أصح لما ذكرنا والشافعي قولان أيضا ءفعلي قوانا يتقسط الالف لي الصداق المسمى وقيمة العبد فيكون عوض الخلم ما يخص المسمى وعرض العبد ما يخص قيمته حتى لو ردنه بعيب رجدت بذلك ، و إن وجدته حراً أو مفصوبا رجعت به لان له عرضه ، وإن كان مكان العبد شقص مشفوع ثبتت فيه الشفعة ويأخذه الشفيع حصة قيمته من الالف لانها عوضه

﴿ مَسْئَلَةً ﴾ (ولا يستحب أن يأخذ منها أكثر مما أعطاها فان فعل كرم وصح ، وقال ابو بكر لابجرز ويترك الزيادة)

اذا تراضيا على الحلم بشيء صح وإن كان أكثر من الصداق وهذا قول أكثر أهل العلم . روي ذلك عن عُمان وابن عمر وابن عباس وعكرمة ومجاهد وقبيصة بن ذؤيب والنخمي ومألك والشافعي وأصحاب الرأي ، ويروى عن ابن عباس وابن عر أنهما قالا لو اختاءت امرأة من ذرجها بميرأمها

أحب أخذه لنفسه وأنفق عليه غيره ، وان أذن لها في إنفاقه على الصبي جاز ، فان مات الصبي بعد انقضاء مدة الرضاع فلا بيه أن بأخذ ما بقي من المؤنة ، وهل يستحقه دفعة أو يوما ببوم ? فيه وجهان (أحدها) يستحقه دفعة واحدة ، ذكره القاضي في الجامع واحتج بقول أحمد إذا خالعها على رضاع وقده فات في أثناء الحولين قال يرجع عليها ببقية ذلك ولم يعتبر الاجل ، ولانه أيما فرق لحاجة الولد اليه متفرقا فاذا زالت الحاجة الى التفريق أستحق جملة وأحدة

(والثاني) لا يستحقه الا يوما ببوم ، ذكره القاضي في المجرد وهو الصحيح لانه ثبت منجما فلا يستحقه معجلا كما لو أسلم اليه في خبز يأخذه منه كل يوم أرطالا معلومة فمات المستحقه ، ولان الحق لا يحل بموت المستوفي كما لو مات وكيل صاحب الحق وان وقع الخلاف في استحقاقه بموت من هوعليه، ولا صحاب الشاني في هذا وجهان كهذبن ، وان ماتت المرأة خرج في استحقاقه في الحال وجهان كهذبن ، با على أن الدين هل بحل بموت من هو عليه أملاء

(فصل) والعوض في الحلم كالعوض في الصداق والبيع ان كان مكيلا أو موزونا لم يدخل في ضمان الزوج ولم علمت التصرف فيه الا بتبضه ، وانكان غيرهما دخل في ضمانه بمجرد الحلم وصح تصرفه فيه ، قال أحمد في امرأة قالت لزوجها اجعل أمري بيدي ولك هذا العبد فنعل ثم خبرت فاختارت نفسها بعد ما ١٠ت العبد جائز وايس عليها شيء ، قال ولو أعنقت العبد ثم اختارت نفسها

وعقاص رأمها كان ذلك جائزاً ، وقال عطا، وطارس والزهري وعرو بن شميب لا يأخذ أكبر مما أعطاها ، وروي ذلك عن علي باسناد منقطم واخناره ابو بكر فان فعل رد الزيادة . وعن سعيد بن المسيب قال : ماأرى ان يأخذ كل مالها ولكن ايدع لها شيئا، واحتجوا بما روي أن جيلة بنت سلول أتت النبي وَلَيْكُنْ قالمت : والله ماأعة ب على ثابت في دين ولا خلق ولكن أكره الكفر في الاسلام لا أطيقه بغضا ، فقال لها النبي وَلَيْكُنْ ه أنردين عليه حديقته ? ، قالت نهم فأمره النبي وَلَيْكُنْ أن يأخذ منها حديقته ولا يزداد . رواه ابن ماجه ، ولا نه بدل في مقابلة فسخ فلم زد على قدره في ابتداء العقد كاله. ض في الاقالة .

ولنا قول الله تعالى (فلا جناح عليهما فيما افتدت به) ولا به قول من سمينا من الصحابة قالت الربيم بنت معود اختلعت من زوجي بما دون عقاص رأسي فأجاز ذلك على رضي الحديث ومثل هذا اشتهر ولم ينكر فيكون اجماعا ولم يصح عن على خلافه . اذا ثبت هذا قانه لا يستحب له أن بأخذ منها أكثر مما أعطاها ، وبذلك قال سعيد بن المسيب والحسن والشعبي والحمكم وحماد واسحاق وابو عبيد وإن نعل جاز مع الكراهة ولم يكرهه أبر حنيفة ومالك والشافعي ، قال مالك لم أزل أسمم اجازة الفداء بأكثر من الصداق

(المغنى والشرح السكبير) (الجزء الثامن)

لم يصح عنقها له ، فلم بصحح عنقها له لان ملكها زال عنه بجملها له عوضا في الحلم ولم يضمنها آياه اذا تلف لانه عوض مدين غير مكيل ولا موزون فدخل في ضمان الزوج بمجرد العقد، ويخرج فيه وجه أنه لا يدخل في ضمانه ولا بصح تصرفه فيه حتى يقبضه كا ذكر نا في عوض البيم وفي الصداق، وأما المكيل والموزون فلا يصح تصرفه فيه ولا يدخل في ضمانه حتى يتبضه فان تلف قبل قبضه فالواجب مثله لانه من ذوات الامثال، وقد ذكر القاضي في الصداق أنه يجوز التصرف فيه قبل قبضه وان كان مكيلا أو موزونا لانه لا ينفسخ سببه بتلفه فهنا مثله

(مسئلة) قال (وانخالعها على غير دوض كان خلما ولاشيء له)

اختافت الرواية عن أحمد في هذه المسئلة فروى عنه ابنه عبدافله قال قلت لابي رجل علقت به امرأته تقول اخلعني قال قد خلعنك قال يعزوج بها ويجدد نكاحا جديدا وتكون عنده على ثنتين ، فظاهر هذا صحة الخلم بغير عوض وهو قول اللك لانه قطع النكاح فصح من غير عوض كالطلاق، ولان الاصل في مشروعية الخلم أن توجد من المرأة رغبة عن زوجها وحاجة الى فراقه فتسأله فراقها فاذا أجابها حصل المقصود من الخلم فصح كما لو كان بعوض

قال أبو بكر لاخلاف عن أبي عبدالله أن الخلع ما كان من قبل النساء فاذا كان من قبل الرجال

ولنا حديث جميلة وردي عن عطاء عن النبي وَلَيُطَالِنَهُ انه كره أَن يَأْخَذُ مَن الْحَتَلَمَةُ أَ يُمْرِ عَمَا أ أعطاها . رواه ابو حذم باسنانه وهو صربح في الحكم فنجمم بين الآية والحبر فنقول الآية دالة على الجواز والنهي عن لزبادة الكراهة

(مسئلة) (وان خالمها على محرم كالخر والحر نهو كالحلم غير عوضادًا علما تحريه) ولا يستحق شيئا وبه قال مالك وابو جنيفة وقال الشافعي له عليها. بهرائثل لانه معاوضة بالبضم فاذا كان الدوض محرما وجب مهر المثل كالنكاح

ولنا أن خروج البضع من ملك الزوج غير منقوم على ما أسلفنا فاذا رضي بغير عوض لم يكن له شي. كا لو طلقها أو علق طلاقها على فعل شيء ففعلته، وفارق النكاح قان دخول البضع في ملك الزوج متقوم ولا يلزم اذا خلمها على عبد فبان حراً لانه لم يرض بغير عرض متقوم فيرجع بحكم الغرور وههنا رضي بما لافيمة له. اذا تقرر هذا فان كان الحلم بلفظ الطلاق فهو طلاق رجعي لانه خلاعن عوض ، وإن كان بلفظ الحلم ولم ينو كنايات الحلم فكذلك اذا نوى الطلاق ولان الكناية مع النية كالصريح ، وان كان بلفظ الحلم ولم ينو الطلاق انبنى على أصل هو انه هل يصح الحام بثير عوض ? وفيه روايت ان ، فان بلفظ الحلم ومن عون المنا لا يصح صح ههنا ، وان قلنا لا يصح لم يصح ولم يقع شيء ، فان قال ان أعطيت في حرا الو مينة فأنت طابق في التي قبابا

فلا راع في أنه طلاق بمك به الرجمة ولا يكون فسخا (والرواية الثانية) لايكون خلم الا بموض ، روى عنه مهنا إذا قال لها اخلى نفسك فقالت خلعت نفسي لم يكن خلما الا على من الا أن يكون نوى الطلاق فيكون ما نوى ، فعلي هذه الرواية لا يصبح الحلم إلا بعوض قان تفظ به بغير عوض ونوى الطلاق كان طلاقا رجعيا لا به يصلح كناية عن الطلاق ، وان لم ينو به الطلاق لم يكن شيئا وهذا قول أبي حنيفة والشافعي لان الخلم إن كان فسخا فلا يمك الزوج فسنح النكاح الا بعيبها وكذلك لوقال فسخت النكاح ولم ينو به الطلاق لم يقم شي ، مخلاف ما أذا دخله الموض قانه يصبح معادضة فلا يجتمع في الدوض والمهوض ، وان قلمنا الخلم طلاق فليس بضريح فيه اتفاقا وانماه وكناية ، والكناية لا يقم بها الطلاق الا ينية أو بذل العوض فيقوم مقام النية وما وجد واحد منها ثم أن وقع الطلاق قاذا لم يكن بعوض لم يقتض البينونة إلا أن تكل الثلاث

(فصل) إذا قالت بعني عبدك هذا وطاةني بألف ففعل صح وكان بيما وخلعا بموض واحد لانهما عقدان يصح افراد كل واحد منهما بعوض فصح جمعها كبيم ثوبين ، وقد نصأحمد على الجمع بين بيم وصرف أنه يصح وهو نظير لهذا ، وذكر أصحابنا فيه وجها آخر أنه لا يصح لان أحكام المقدين تختلف ، والاول أصح لما ذكرنا والشافعي فيه قولان أيضا ، فعلى قولنا يتقسط الالف على الصداق المسمى وقيمة العبد ما يخون عوض الحام ما يخص المسمى وعوض العبد ما يخص قيمته حتى لوردته

﴿ مسئلة ﴾ (وان خالمها على عبد فبان حراً أو مستحمًا فله قيمته عليها ، وان بان معيباً فله ارشه او قيمته و يرده)

وجمان ذهك أن الرجل اذا خالم امرأة، على عوض فبان غير ماله او انه ليس لها مثل ان يخالمها على عبد بهينه فبان حراً أو مفصوبا او على خل فبان خمراً فالخلم صحيح في قول أكثر أهل المهلان الحالم معارضة بالبضم فلا يفسد بفساد العوض كالكاح ولكنه يرجم عليها بقيمته لو كان عبداً وبهذا قدل ابر ثور وصاحبا ابني حنيهة، وان خالها على هذا الدن الحل فبان خمراً رجم عليهما بمثله خلالان الحل من ذوات الامثال وتد دخل على ان هذا المهيز خل فكان له مثله ، كما لو كان خلا فتاف قبل قبضه، وقد قبل برجم بقيمة مئز خلالان الحرايس من ذوات الامثال والصحيح الاول لانه الماوجب عليه مثله لو كان خلا كما تجب قيمة الحر بتندير كونه عبداً فان الحر لاقيمة له، وقال ابو حنيفة في المسئلة كاما يرجم بالمسمى، وقال الشافعي يرجم بهر المثل لانه عقد على البضم بعرض فاسد فأشبه المسئلة كاما يرجم بالمسمى، وقال الشافعي يرجم بهر المثل لانه عقد على البضم بعرض فاسد فأشبه المنكاح بخمر، واحتج ابر حنيفة بأن خروج البضع لاقيمة له فاذا غرته وحم عليها بما أخذت

و لنا أنها عين بجب تسليمها مع سلامتها ربتا، سبب الاستحاق فوجب بذلها مقدراً بتيمتها أو مثلها كالمفصوب والمستعار، واذا خالعها على عبد فخرج مفصوبا او على أمة فخرجت أم ولد نقد سلمه ابو حنيفة ووافقنا فيه.

بعيب رجمت بذلك ، وأن وجدته حراً أومنصوبا رجعت به لائه عوضه فان كان مكان العبد شقص مشفوع فنيه الشفعة و يأخذ الشفيع بحصة قيمته من الالف لأنها عوضه

(فصل) وان خالمها على نصف دار صبح ولا شنعة فيه لأنه عوض هما لافيمة له ، ويتخر ج أن فيه شنعة لان له عوضا ، وهل يأخذه الشنيم بتيمته أو بمشـل المهر ? على دجهين ، فاما إن خالمها ودفع اليها الفا بنصف دارها صح ولا شفعة أيضاً ، وقال أبو يوسف ومحـد تجب الشفعة فيما قابل الالف لأنه عوض مال

ولنا أن إبجاب الشفعة تقويماليضم فيحق غير الزوج والبضع لايتقوم في حق غيره ،ولان الزوج ملك الشقص صفقة واحدة من شخص واحد فلا يجوز الشفيع أخذ بعضه كما لو اشتراء بثمن واحد

(مسئلة) قال (ولو خالمها على ثوب فخر ج مميّباً فهو مخير بين أن يأخذ ارش العيب أو قيمة الثوب ويرده)

وجمة ذلك أن الخلع يستحقفه رد عوضه بالعيب أو أخذ الارش لأنه عوض في معارضة فيستحق فيه ذلك كالبيع والصداق، ولا بخلو اما أن يكون على معين مثل أن تقول الحامي على هذا الثوب. فيقول خامتك م نجد به عيبا لم يكن علم به فهو مخرر بين رده وأخذ قيمته وبين أخذ أرشه، وان قال

(فصل) وان ظهر معيبا فله الخيار مين أخذ أرشه ورده وأخذ قيمته لأنه عوض في معاوضة فيستحق فيه ذاك كالبيم والصداق فان كان على معين كتولها الحلمني على هذا العبد فيقول خلعتك ثم يجد به عيبا لم يكن علم به فهذا يخير فيه بين أخذ أرشه أو رده وأخذ قيمته على ماذكرنا ، وان قال ان أعطيتني هذا الثوب فأنت طالق فأعطته أياء طانت بملكه قال أصحابنا والحدكم فيه كالو خالمها عليه وهذا مذهب الشافي الأنه لا يجمل الما المطالبة بالارش مع امكان الرذ ، يهذا أصل ذكرناه في البيم وله قول أنه اذا رده رجم مهر الذل ، رهذا الاصل ذكر في الصداق

(مسئلة) (وان خاامها على رضاع ولده عامين أو سكنى دار صح فان مات الولد أو خر بت الدار رجم بأجرة باقي المدة)

أما أذا خالمها على سكنى دار معينة فلا بد م تعيين المدة كالاجارة فان خريت الدار رجم عليها ما جرة باقي المدة و تدر باجرة المثل وينفسخ العقد والاجارة اذا هلكت الدابة ، وأما اذا خالمت على رضاع ولده مدة معلومة صح قل أو كثر وجهذا قال الشافعي لان هذا انما تصح المعارضة عليه في غير الحلم فني الحلم فني الحلم أولى فاز، خالعته على رضاع ولده مطلقا ولم يذكر مدة صح أيضا وبنصرف الى ما بتي من الحولين نص عليه احمد قبل له ويستقيم هذا الشرطرضاع ولدها ولا يقول ترضعه سنتين اقال نعم وقال أصحاب الشافعي لا بصح حتى يذكر مدة الرضاع كا لا تصح الاجارة حتى يذكر المدة

ان أعطيتني هذا النوب فأنت طانق فأعطنه إياه طلقت وملكه. قال أصحابنا والحكم فيه كمالو خالهها عليه وهذا مذهب الشافي إلا أنه لايجعل له المطالبة بالارش مع إمكان رده وهذا أصل ذكرناه في البيع، وله أيضا قول أنه إذا رده رجع بمبر المثل، وهذا الاصل ذكر في الصداق، وأن خالهما على ثوب موصوف في الذمة واستقصى صفات السلم صح وعليها أن تعطيه إياه سليا لاناطلاق ذلك يقتضي السلامة كما في البيع والصداق، قان دفعته اليه معيبا أو ناقصا عن الصفات المذكورة فله الخيار بهن المساكه أو رده والمطالبة بثوب سليم على تلك الصفة لانه أما وجب في الذمة سليا نام الصفات فيرجع بما وجب له لانها ما أعطنه الذي وجب له عليها، وأن قال أن أعطيتني ثوبا صفته كذا وكذا فأعطنه ثوبا على تلك الصفات طلقت ومالكه ومدد والرجوع بقيمته وهذا قول الشافي إلا أن له قولا أنه يرجع بمهر المثل على ماذكر فا أمساكه ورده والرجوع بقيمته وهذا قول الشافي إلا أن له قولا أنه يرجع بمهر المثل على ماذكر فا وعلى ماقلنا نحن فيا تقدم أنه أذا قال أذا أعطيتني ثوبا أو عبداً أو هذا الثوب أو هذا العبد فأعطته إياه معيبا طلقت وليس له شيء سواه، وقد فس أحد على من قال إن أعطيتني هذا الافنان تالمال فانت طالق في عبداً فاحيتني عبداً فأنت طالق فاخت أياه في عبداً فاحية إياه فليس له البدل وقال أيضا إذا قال أن أعطيتني عبداً فأنت طالق وبما كذا فأعطته إياه فليس له وبداً فحي طالق وبمالك و وهذا بدل على أن كل موضع قال أن أعطيتني كذا فأعطته إياه فليس له عبداً فحي طالق وبمالية وبمالة وهذا بدل على أن كل موضع قال أن أعطيتني كذا فأعطته إياه فليس له

ولنا أن افحه تعالى قيده بالحوابين فقال تعالى (والوائدات برضعن أولادهن حوابين كاملين) وقال سبحانه (ونصاله في عامين ؛ وقال (وحمله وفصاله ثلاثون شهراً) ولم يبين مدة الحل والفصال همهنا فحمل على ما فصلته الآية الاخرى وجعل الفصال عامين والحل ستة أشهر ، وقال النبي وتنظيم لا لا لا لا لا لا لا لم الآدمي على المطلق من كلام الله لا لا لا لا لا المحتاج الحى وصف الرضاع لان جنسه كاف كا لوذ كر جنس الحياطة في الاجارة ، فات تعالى ، ولا محتاج الحى وصف الرضاع لان جنسه كاف كا لوذ كر جنس الحياطة في الاجارة ، فات مات المرضعة أو جف ابنها فعليها أجر ابنل لما بقى من المدة ، وأن مات الصبي فكذلك ، وقال الشاني في أحد قوليه لا ينفسخ ويأنيها بصبي ترضه . لان الصبي مستوفى به لا معقوداً عليه فأشبه ما لو استأجر دا بة ايركها فحات

ولنا أنه عقد على فعل في عين فينفسخ بتلفها كما لو مانت الدابة المستأجرة ولان ما يستوفيه من اللبن انما يتقدر بحاجة الصبي وحاجات الصبيان لا تنضبط فلم يجز أن يقوم غيره مقامه كما لو أراد إبداله في حياته فلم بجز بعد ، وته كالرضة بخلاف راكب الدابة ، وان وجد أحد هذه الامور قبل مضي شيء من المدة فعايها أجرة رضاع ، ثله و عن مالك كةولنا وعنه لا برجع بشيء و عن المعاضي كقولنا وعنه يرجع بالهر

و لنا أنه عوض معين تلف قبل قبضه نوجبت قيمته أو مثله كما لو خالمها على قفيز فهلك قبل قبضه

غيره وذلك لان الانسان لا يلزمه في ذمته شيء إلا بالزام أو النزام ولم يرد الشرع بالزامها هذا ولا هي النزمته له وإنما على طلاقها على شرط وهو عطيتها له ذلك فلا يلزمها شيء سواه ولانها لم تدخل معه في معاوضة وإنما حققت شرط الطلاق فأشبه مالو قال ان دخلت الدار فأنت طالق فدخلت أو مالوقال ان أعطيت أباك عبداً فانت طالق فاعطته إباه

(فصل) إذا قال ان أعطيتني الف درهم قانت طالق قاعطته الفا أو أكثر طلقت لوجرد الصفة وان أعطته دون ذلك لم تطلق لعدمها ، وان أعطته الفا وازنة تنقص في العدد طلفت وان أعطته الفا عدداً تنقص في العدد طلفت وان أعطته الفا عدداً تنقص في الوزن لم تطلق لان إطلاق الدرهم ينصرف إلى الوازن من دراهم الاسلام وهي ماكل عشرة منها وزن سبعة مثاقيل ويحتمل أن الدراهم متى كانت تنفق بر وسها من غير وزن طلقت لأنها يقم عليها اسم الدراهم ويحصل منها مقصودها ولا تطلق إذا أعطته وازنة تنقص في العدد الذلك وان أعطته الفا رديئة كنحاس فيها أو رصاص أو نحوه لم تطلق لان اطلاق الالف يتناول الفا من الفضة وليس في هذه الف من الفضة وان زادت على الالف محيث يكون فيها الف فضة طلقت لأنها قد أعطته الفا فضة وان أعطته سبيكة تبلغ الفا لم تطلق لأنها لا تسمى دراهم الم أو أعطته الفا رديء الجنس لخشونة أو سواد أو كانت وحشة السكة طلقت لان الصافة وجدت ، قال القاضى وله ردها وأخذ بدلها وهذا قد ذ كرناه في المسئلة التي قبلها

(فصل) وان خالمها على كفالة ولده عشر سنين صح وان لم يذكر مدة الرضاع منهاولا قدر الطمام والادم ويرجع عند الاطلاق الى فقة مثله وقال الشافعي لا يصح حتى يذكر مدة الرضاع وقدر الطمام وجنسه وقدر الادم وجنسه وبكون المبلغ معلوما مضبوطاً بالصفة كالمسرفية وما يحل منه كل يوم . ومبنى الحلاف على اشتراط الطعام للاجير مطلقاً وقد ذكر ناه في الاجارة ودلانا عليه بقصة موسى عليه السلام وقول النبي صلى الله عليه وسلم « رحم الله أخي موسى آجر نفسه بطعام بطنه وعفة فرجه اولان نفقة الزوجة مستحقة بطريق المعاوضة وهي غير مقدرة كذا ههنا وللوالد أن يأخذ منها ما تستحقه من وونة الصبي وما محتاج اليه لانه بدل ثبت له في ذمتها فله أن يستوفيه بنفسه وينيره فان أحب أنفقه بعينه وان أحب أخذه لنفسهواً نفق عليه غيره ، وان أذن لها في انفاقه على الصبي جاز فان مات الصبي بعد انقضاء مدة الرضاع فلا يه أن يأ خذ ما بقي من المؤونة، وهل يستحقه دفعة أو يوما يبوم ? فيه وجان (أحدها) يستحقه دفعة واحدة ذكره القاضي في الجامم واحتج بقول أحمد اذا خالمهاعلى رضاع ولده فات في أثناه الحولين قال يرجع عليها ببقية ذلك فلم يعتبر الاجل ولانه إنا فرق لحاجة الولد اليه متفرقا فاذا زالت الحاجة الى انتفريق أستحق جملة واحدة (وانناني) لا يستحقه الا يوماً بيوم ذكره القاضي في الجرد وهواله حيح لانه ثبت منجها فلا يستحقه معجلاكا لو أسلم اليه في خبز يأخذ منسه كل يوم أوطالا معلومة فيات المستحق له ولان الحق لا يستحق بموت المستوفي كا لو مات وكيل صاحب الحق أرطالا معلومة فيات المستحق له ولان الحق لا يستحق بموت المستوفي كا لو مات وكيل صاحب الحق أرطالا معلومة فيات المستحق له ولان الحق لا يستحق بموت المستوفي كا لو مات وكيل صاحب الحق

(فصل) وانقال ان اعطيتني أو با مرويافاً نتطالق فأعطته هروياً لم تطلق لان الصفة التي علق الطلاق عليها لم توجد وان أعطته مرويا طلقت وان خالها على مروي فأعطنه هرويا فالحلم واقم ويطالبها بما خالهما عليه ، وان خالهها على أوب بعينه على انه مردي فبان هرويا فالحلم صحيح لان جنسها واحد واتما ذلك اختلاف صفة فجرى مجرى العيب في العوض وهو مخير ببن إمساكه ولاشيء له غيره وببن ودد وأخذ قيمته لو كان مرويا لان مخالفة الصفة بمنزلة العيب في جواز الرد

وقال أبر الحطاب: وعندي لا يستحق شيئا سواه لان الخلع على عينه وقد أخذه ، وان خالعها على ثوب على أنه قطن فبان كتانا لزم رده ولم يكن له إمساكه لانه جنس آخر واختلاف الاجناس كاختلاف الاعيان بخلاف مالو خالعها على مروي فخرج هرويا قان الجنس واحد

(فصل) وكل موضع على طلاقها على عطينها اياً فنى أعطته على صفة يمكنه القبض وقع الطلاق سوا، قبضه منها أو لم يقبضه لارت العطية وجدت قانه يقال أعطنه فلم يأخذ ، ولانه على الهين على فعل من جهتها والذى من جهتها في العطية البذل على وجه يمكنه قبضه ،قان هرب الزوج أو غابقبل عطيتها أو قالت يضمنه لك زيد أو اجعله قصاصا بما لي عليك أو أعطنه به رهنا أو احالنسه به لم يقع الطلاق لان العطية ما وجدت ولا يقم الطلاق بدون شرطه ، وكذلك كل موضع تعذر العطية فيه لايقع الطلاق سوا، كان التعذر من جهته أو من جهتها أو من جهة غيرهما لانتفا، الشرط ، ولو قالت طلقني

وان وقع الحلاف في استحقاقه بموت من هو عليه ولاصحاب الشافعي في هذاوجهان كهذين، وانمانت المرأة خرج في استحقاقه في الحال وجهان كهذين بناء على أن الدبن هل يحل بموت من هوعليه أولا (مسئلة) (وان خالع الحامل على نفقة عدتهاصح وسقطت)

وحيى جواز ذلك عن احمد وابي حنيفة وهذا انها يخرج على اصل احمد اذاكانت حاملا اماغيرالحامل فلا نفقة لما عليه فلا يصح عوضاً وقال الشانسي لا تصح النفقة عوضاً فان خالعها به وجب مهر المثللان النفقة لم يجب بالعقد فلم يصح الخلع عليها كما لو خالعها على عوض ما يتلفه عليها

و انه انها احدى النفقتين فصحت المخالمة عليها كنفقة الصبي فيها اذا خالمتمه على كفالة ولده وقتاً معلوماً وقولهم أنها لم تجب ممنوع فقد قيل ازالنفقة تجب المقد تم انهاان الم تجب فقدو جدسبب وجوبها كنفقة الصبى بخلاف عوض ما يتلفه

(فصل) والموض في العظم كالموض في الصداق والبيع انكان مكيلا او موزونا لم يدخل في ضان الزوج ولم يملك التصرف فيه الا بقبضه وان كان غيرهما دخل في ضانه بمجرد الحلم وصح تصرفه فيه ، قال أحد في امرأة قالت لزوجها اجمل أمري ببدي نفعل ثم خيرت فاختارت نفسها بعد مامات العبد جائز وايس عليها شي. ولو أعتقت العبد ثم اختارت نفسها لم يصح عتقها فلم يصحح عتقها لان ملكها زال عنه بجماها له عوض معين غير مكيل ولاموزون

بألف فطلقها استحق الالف وبانت وان لم يقبض نصعليه أحمد.قال أحمد ولو قالت لا أعطيك شيءًا يأخذها بالالف، يعني ويقع الطلاق لازهذا ليس بتعليق على شرط بخلاف الاول

(فصل) وتعليق الطلاق على شرط العطية أوالفهان أو التمليك لازم من جهة الزوج لزوما لا سبيل الم دفعه قان الفالب فيها حكم التعليق المحض بدليل صحة تعليقه على الشروط ويقع الطلاق بوجود الشرط سواء كانت العطية على الفور أو التراخي، دقال الشافي ان قال متى أعطيتني أو متى ماأعطية في أو أي حين أو أي زمان أعطيتني ألفا قانت طالق فذلك على التراخي، وان قال ان أعطيتني او اذا أعطيتني ألفا قانت طائق فذلك على الفور فان أعطته جوابا لكلامه وقع الطلاق وان تأخر العطاء لم يقع الطلاق لان قبول المعاوضات على الفور فاذا لم يوجد منه تصريح بخلافه وجب حمل ذلك على المعاوضات بخلاف بني وأي فان فيها تصريح المائية وان صارا معاوضة فان تعليقه بالصفة جائز أما ان واذا فانهما محمد الفور والتراخي فاذا تعلق بهما العوض حملا على الفور

ولنا انه علق الطلاق بشرط الاعطاء فكان على التراخي كسائر التعليق أو نقول علق الطلاق بحرف مقتضاه المراخي فكان على التراخي كالو خلاعن العوض ووالدايل على أن مقتضاه التراخي انه يقتضيه اذا خلا عن العوض ومقتضيات الالفاظ لاتختلف بالعوض وعدمه ، وهذه المعاوضة معدول بها عن سائر المعاوضات بدايل جواز تعليقها على الشروط ويكون على التراخي فيها اذا علقها

فلخل في ضيان الزوج بمجرد العقد عويخرج فيه وجه أنه لا يدخل في ضياً ولا يصح تصرفه فيه حتى يقبضه كما ذكرنا في عوض البيم وفي الصداق، فأما المسكبل والموزون فلا يصح تصرفه فيه دلا يدخل في ضيانه إلا بقبضه فان تلف قبل قبضه فالواجب مثله لامه من ذوات الامثال وقد ذكر القاضي في الصداق أنه مجوز التصرف فيه قبل قبضه وان كان مكيلا أو موزونا لانه لا ينفسخ سببه بتلفه فههناشله (فصل) قال الشبخ رحمه الله وبصح الحلم بالحبول)

وقال أبو بكر لا يصبح والتفريع على الأول فأذا قلنا يصح فلاز و جما جعل له وهذا قول أسحاب الرأي وقال أبو بكر لا يصح الحلم ولا شيء له لانه معاوضة فلا يصح بالحبول كالبيم وهذا قول أبي ثور وقال الشافي يصح الحام وله مهر مثلها لانه معاوضة بالبضم فاذا كان العوض مجهولا وجب مهر المثل كالنكاح.

ولذا أن الطلاق ، هنى بجوز تعليقه بالشرط فجاز أن يستحق به العوض الجهول كالوصية ولان الخلم الحالم الطلاق ، هنى بجوز تعليقه بالشرط فجاز أن يستحق به العوض المجهول كالوصية ولان الخلم الحقاط لحقه من البضم وليس فيه تعليك شي والاسقاط تدخله المسامحة والذلك جازمن غير عوف الخلم فلا بجب مهر المثل لانها لم تبذله ولا فوت عليه ما يوجبه فان خروج البضم من ملك الزوج غير متقوم بدليل مالو أخرجته من ملكه بردتها أو ارضاعها لمن ينفسخ به للمناه أن تعلما أن قتلها اجنبي لم يجب للزوج عوض عن بضعها ولو

يمتى أو بأي فكذلك في مسئلتنا ولا يصبح قياس مانحن فبه على غيره من للماوضات لما ذكرنا من الفرق ثم يبطل قياسهم بقول السيد اهبده أن أعطيتني الفا فانت حر فانه كمـ ثلتنارهوعلى النراخي، على أننا قد ذكرنا أن حكم هذا اللفظ حكم الشرط المطاق

(فصل) إذا قال لامرأنه أنت طالق بالف ان شئت لم تطاق حتى نشا. فاذا شا. ت وقع الطلاق باثنا ويستحق الالف سواء سألته الطلاق فقالت طانني بالف فأجابها أو قال ذاك لها ابتدا لانه عاق طلاقها على شرط فلم بوجد قبل وجوده ، و تعتبر مشيئها بالقول فأنها وان كان محلها القلب فلا يعرف مافي القلب الا بالنطق فيعاق الحكم به وبكون ذاك على التراخي فتى شا. ت طلقت نص عليه أحمد ومدهب الشافي كذاك الا في أنه على الفور عنده . ولو أنه قال لا رأنه أمرك بيدك أن ضمنت لي الفا فقياس قول احمد أنه على التراخي لانه نص على أن أمرك بيدك على التراخي و نص على أنه أذا قال لما أنت طالق أن شئت أن لها المشيئة بعد مجاسها ، ومذهب الشاني أنه على الفور لما تقدم

ولذا أنه لو قال لعبده أن ضهنت لي الفا فأنت حر كان على التراخي ، ولو قال له أنت حر على الف أن شدت كان على التراخي والطلاق تظهر العنق ، فعلى هذا متى ضهنت له الفا كان أمرها بيدها وله الرجوع فيما جمل اليها لان أمرك بيدك توكيل منه لها فنه الرجوع فيه كا يرجع في الوكالة ، وكذلك لو قال لزوجته طلقي نفسك أن ضمنت لي الفا فتى ضمنت له الفا وطلقت نفسه اوقع مالم برحع ، وأن ضمنت الالف ولم تطلق أو طلقت ولم تضمن لم يتم الطلاق

وطانت بشبهة أو مكرهة لوجب المرر لها دون الزوج ولو طارعت لم يكن للزوج شي، وأنمايتقوم البضم على الزوج في الذكاح خاصة وأباح لها افتداء نفسها لحاجها الى ذلك فيكون الواجب مارضيت ببذله فأما إيجاب شيء لم يرض به فلا وجه له

﴿ مسئلة ﴾ (فان خالمها على ماني يدها من الدراع صح وله ماني يدها وان لم يكن في يدهاشيء فله عليها ثلاثة دراهم)

نصعليه أحدلانه أفل مايقع عليه اسم الدراهم حقينة رافظها دل على ذاك فاستحقه كالووصى له بدراهم وان كان في يده أقل من ثلاثه احتمل أن لا يكون له ثلاثة كاملة لان الفظ يقتضيها فيها اذا لم يكن في يدها شيء فكذلك اذا كان في يدها.

(مسئلة) (وان خالمها على مافي بينها من المتاع فان كان فيه متاع فهوله فليلا كان أو كثيراً لان الخلم على الحجهول جائز كالرصية به معلوما كان أد مجهولا لان الاسم يقم عليه وان لم يكن فيه تناع فله أقل ما يقم عليه امم المتاع كالوصية وكالمسئلة قبلها)

(المغنى والشرح الكبير) (٢٦) (الجز الثامن)

(مسئلة) قال (واذا خالمها على عبد فخرج حرا أو استحق فله عليها قيمته)

وجلة ذلك ان الرجل اذا خاام امرأنه على عوض يظنه مالا فبان غير مال مشل ان يخالعها على عبد بعينه فيبين حراً أو مفصوبا أو عل خل فيبين خمراً فان الخلم صحيح في ول اكثر أهل الهم لان الخلم معاوضة بالبضم فلا يفسد بفساد الهوض كالنكاح ولكنه يرجع عليها بقيمته لو كان عبداً وبهذا قال ابوثور وصاحبا أبي حنينة، وان خالعها على هذا المدن الخل فبان خراً رجع عليها بمثله خلالان الخل من ذوات الامثال، وقد دخل على أن هذا المعين خل فكان له مثله كا لو كان خلا فتلف قبل قبضه ، وقد قبل يرجع بقيمة مثله خلالان الخر ليس من ذرات الامثال، والصحيح الاول لا به أنما وجب عليها مثله لو كان خلاكا نوجب قيمة الحر بتقدير كونه عبداً فان الحر لا قيمة له ، وقال ابو حنيفة في المسئلة كاما برجع بالمسمى ، وقال الشافعي يرجع بهر امثل لانه عقد على البضع بعوض فاسد فأشبه النكاح بخمر ، واحتج أبو حنيفة أن خروج البضع لاقيمة له فاذا غرته رجع عليها بما أخذت

ولنا أنها عين يجب تسايمها مع سلابتها وبقاء سبب الاستحقاق فوجب بدلها مقدراً بقيمتها أو مثلها كالمفصوب والمستعار ، وإذا خالعهاعلى عبد فخر ج، فصوبا أوأم والدفان أباحنيفة يسلمه ويوافقنافيه

وقال القاضي وأصحابه له المسمى في صداقها لانها فوتت عليه البضع بعوض مجهبرل فيجب فيه قيمة ما فوتت عليه وهو الصداق وهو قول أصحاب الرأي ووجه القولين ماتقدم

﴿ مسئلة ﴾ (وان خالعها على حمل أمنها أو ما تحمل شجرتها فله ذلك فان لم تحملا فقال أحمد ترضيه بشي. وقال القاضي لا شيء له)

اذا خالعها على حل أمنها أو خدمها أوغيرها من الحيوان أوقال على ما في بطونها أو ضروعها صحالخام وحكي عن أبي جنيفة أنه يصح الخلع على ما في بطنها اذا ثبت هذا فان الولد إن خرج سليا أو كان في ضروعها شيء من اللبن فهو له وان لم يخرج شيء فقال القاضي لا شيء له وبه قال ما للك وأصحاب الرأي وقال ابن عقيل له مهر انثل وقال أبو الخطاب له المسمى وان خالعها على ما تحمل أمنها أو على ما يشمر نخلها صح ، قال احمد اذا خالع امرأنه على غرة نخلها سنين فجائز فان لم تحمل نخلها نرضيه بشيء قبل له فان حمل نخلها مخال الجود من ذاك قبل له بستقيم هذا? قال نعم جائز فيحمل قول بشيء قبل له فان حمل نخلها مخال هذا أجود من ذاك قبل له بستقيم هذا? قال نعم جائز فيحمل قول أحمد ترضيه يشيء على الاستحباب لانه لو كان واجبا انتدر بتقدير يرجع اليه وفرق بين المسئلتين ومسئلة الدراهم والمتاع حيث يرجع منها على ما يقع عليه الاسم إذا لم يجد شيئا وههنا لا يرجع بشيء ومسئلة الدراهم والمتاع حيث يرجع منها على ما يقع عليه الاسم إذا لم يجد هلا ولا عمرة أن ثم أوهمته ان معها دراهم وفي بيتها متاع لانها خاطبته بلفظ يقتضي الوجود مع إمكان علمها به فكان له مادل عليه لفظها كالوخالعته على عبد فوجد حراوفي هاتين المسئلتين دخل مع إمكان علمها به فكان له مادل عليه لفظها كالوخالعته على عبد فوجد حراوفي هاتين المسئلتين دخل مع إمكان علمها به فكان له مادل عليه لفظها كالوخالعته على عبد فوجد حراوفي هاتين المسئلتين دخل

(فصل) وأن خالعهاعلى محرم يملمان تحريمه كالحروالخر والخزر والميتة فهوكالخلع بغير عوض سوا. لايستحق شيئا و به قال مالمك وا بوعنيفة وقال الشافعي له عليها بهر المثل لانه معارضة بالبضع فاذا كان العوض محرما وجب مهر المثل كالنكاح

ولنا أن خروج البضم من ملك الزرج غير متقوم على ماأسلفنا فاذا رضي بغير عوض لم يكن له شي، كالوطلقها أر عاق طلاقها على نهل شي، ففعلنه وفارق النكاح فان دخول البضع في ملك الزوج متقوم ، ولا يلزم اذا خالها على عبد فبان حراً لأنه لم برض بغير عوض متقوم فيرجم بحكم الغرود وههنا رضي بما لاقيمة له عاذا تفرر هدذا فان كان الحلم بافظ الطلاق فهو طلاق رجبي لانه خلا عن عوض ، وأن كان بلفظ الحلم وكنايات الحلم ونوى به الطلاق فكذاك لان الكنايات مم النية كالصر مح وأن كار بلفظ الحلم ولم ينو الطلاق انبنى على أصل وهر أنه هل يصح الحلم بفيرعوض وفيه روايتان فان قلنا يصح صح ههنا ، وأن قلنا لا يصح ولم يقم شيئا ، وأن قال أن أعطيتني خراً أو مينة فأنت طالق فا نطاق ذلك طنقت ولا شي، عليها وعند الشافعي عليها مهر المثل كقوله في الني قباها فأنت طالق فا نطنة ذلك طنقت ولا شي، عليها وعند الشافعي عليها مهر المثل كقوله في الني قباها

(فصل) فان قال إن أعطيتني عبداً فانت طالق فأعطته مديرا أو معتقا نصفه وقع الطلاق بهما لانها كالفن في التمليك وان أعطته حرا أو مفصوبا أو مرهرنا لم تطلق لان العطية انما تتنادل ما يصح تمليكه وما لا بصح تمليكه لانكون معطية له ، وان قال إن أعطيتني هذا العبد فانت طالق فأعطته إياه

معها في النقد مع تساويهما في العلم في الحال ورضاهما بما فيه من الاحمال فلم يكن له شي. غيره كما لو قال خالمتك على هذا الحر وقال أبو حنيهة لايصح العوض همنا لانه ممدرم

ولنا 'ن ما جاز في الجل في البطن جاز فيا يحمل كالوصية واختار أبو الخطاب أن لد المسمى في الصداق وأوجب له الشافعي مهر المثل ولم بصحح أبو بكر الخلم في هذا كله وقد ذكر نانصوص أحد على جوازه والدليل عليه .

(مسئلة) (وإن خالمها على عبد فله أقل ما يسمى عبداً وان قال ان أعطيتني عبداً فانت طالق طلقت بأي عبد أعطته طلاقا باثنا رملك العبد نص عليه أحمد وقال القاضي يلزمها عبد وسط فيها إذا خالعها على عبد مطاق أو عبيد وإنقال ان أعطية عبداً فأنت طالق فأنها تطأق بأي عبد أعطته الماء ويلمد كه بذلك ولا يكون المفير وإنقال ان أعطية المهدوان خالعته على عبيد فله ألا ته على ألم أحمد رقياس قوله وقول الحزق في مسئلة الدراع وقل الناضي لها عليه عبد وسط وتأول كلام أحمد على أنها تعطيه عبداً وسطا وقد قال أحمد اذا قال اذا أعطية عبداً فأست طبق فإذا أعطنه عبداً فهي طالق والظاهر من كلامه خلاف ماذكره القاضي لانها خالمته على مسمى مجهول فكان له أقل ما يقم عليه الاسم كما لو خالمها على ما في يدها من الدراهم ولانه إذا قال ان أعطيتني عبداً فأنت طالق ولا به أن يقد وجد شرطه فيجب أن يقع الطلاق كما لو قال ان رأيت عبداً فانت طالق ولا

فاذا هو حر أو مفصوب لم تعالق أيضا لما ذكره أبر بكر وأرماً اليه أحد، وذكر الفاضي وجها آخو اله يقم الطلاق قال وأوماً اليه أحد في مرضع آخر لانه إذا عينه فقد قطع اجمادها فيه فاذا أعطته اياه وجدتُ الصنة فوقع الطلاق بخلاف غير الممين . ولاصحاب الشافعي أيضًا وجهان كذلك وعلى قولم يقم الطلاق هل يرجع بقيمته أر يمهر المثل\$علىوجهين

وانا أن العطية أما معناها المتبادر الى النهم منها عند اطلاقها التمكن من تعليك بدليل غير المعين ولان العطبة همنا المَّذيك بدليل حصول الماك بها فيما أذا كان العبد مملوكا لهـا وأنتفا. الطلاق فيما أذا كان غير معين

﴿ مسئلة ﴾ قال (واذا قالت له طاقني الاثا بألف فطلقها واحدة لم يكن له شيء ولزمها تطليقة)

أما وتوع الطلاق بها فلا خلاف فيه ، وأما الالف فلا يستحق منه شيئا ، وقال أبوحنيفةو مالك والشافي له ثاث الالف لانها استدعت منه فعلا بعرض قاذا فعل بعضه استحق بتسطه من العوض كا لو قال من رد عبيدي فله ألف فرد ثنتهم استحق ثلث الالف وكذلك في بنسا. الحائط وخياطة الثوب. ولما أنها بذات العرض في مقابلة شيء لم يجبها اليه فلم يستحق شيئًا كما لو قال في المسابقة من

يلزمها أكثر منه لانها لم تلتزم له شيئاً فلايلزمها شيء كما لو طلقها بغيرخلع

(فصل) فان أعطته مدبراً أو معتقا نصفه وقع الطلاق لانهماكالةن في التمليك وإن أعطته حراً أو مغصوباً أو مرهوناً لم تطلق لان العطية إنمـا تتناول ما يصح تمليكه وما لا يصح تمليكه لا تكون معطة له .

(فصل) فانخالمها على دابة أوبمير أوبقرة أوثوب أويقول الأعطيتني ذلك فأنت طالق فالواجب في الحلم مايقع عليه الاسم من ذلك ويقع الطلاق بها إذا أعطته إياء فيا إذا علق طلاقها على عطيته أياه ولايلزمها غير ذلك في قياس ماقبلها ، وقال الفاضي وأصحابه من الفقهاء ترد عليه ما أخذت من صدافها لانها فوتت البضع ولم يحصل له العوض بحبها لته فوجب عليها قيمة مافوتت وهو المهر

ولنا ماتقدمولانها ما النزمت له المهر المسمى ولا مهر المثل فلم يلزمها كما لوقال ان دخلت الدار قانت طالق ندخلت ولان المسمى قداستوفى بدله بالوطء فكيف يجبعليها بغير رضى بمن يجبعليه ? والاشبه لمذهب أحمد ان يكون الخلع بالمجهول كالوصية يه

﴿ مسئلة ﴾ (واذا قال اذا أعطيتني هـذا العبد فأنت طالق فأعطته ايا. طلقت قان خرج معيباً فلا شيء له)

ذكره أبو الخطاب لانه شرط لوقوع الطلاق أشبه ما لوقال ان ملكنه فأنت طالق ثم ملكه وان

صبق الى خس اصابات نها أن فسبق الى بعضها أوقاات بعني عبديك بالفقال بعنك أحدها بخمسائة وكما لو قالت طفقني ثلاثا على أنف فطلقها واحدة قان أبا حنيفة واهنا في هذه الصورة على أنه لا يستحق شيئا قان قبيل الفرق بينهما أن الباء العوض دون الشرط وعلى الشرط فكأنها شرطت في احتحاله الالف أن يطاقها ثلاثا قلنا لا نسلم أن على الشرط قائها ليست مذكورة في حروفه وأعا معناها ومعنى الباء واحد وقد سوي بينها فيا أذا قالت طلقني وضرتي بألف أو على ألف ومقنضى الفظ لا يختلف بكون المطلقة واحدة أو اثنتين

(فصل) فان قالت طلقني ثلاثا واك ألف فعي كالني قبلها ان طلقها أقل من ثلاث وقع الطلاق ولا شيء له ، وإن طلقها ثلاثا استحق الالف ومذهب الشافي وأبي يوسف ومحدفيها كمذه بهم في التي قبلها ، وقال ابو حنيفة لا يستحق شيئا ، وإن طلقها ثلاثا لانه لم يعلق الطلاق بالعوض

ولنا أنها استدعت منه الطلاق بالموض فأشبه مالو قال رد عبدي والحالف فرده ، وقوله لم يعاق الطلاق بالموض غرر مسلم فان معنى الكلام والك ألف عوضا عن طلاقي فان قرينة الحال دالة عليه ، وإن قالت طالمني وضرتي بألم أو على ألف علينا فطنقها وحدها طلقت وعليها قسلها من الالفلان عقد الواحد مع الاثنين بمنزلة العقدين وخلعه للمرأنين بعوض عليهما خلمان فجاز أن ينعقد أحدهما صحيحاً موجها الدوض دون الآخر ، وإن كان العوض منها وحدها فلا شي، له في قياس المذهبلان

خرج منصوبا لم يتم الطلاق لان الاعطاء أعا يتناول ما يصح تمليكه منها وما لا يصح تمليكه متعذر فلا يصح من جهنها اعطاء وعنه يقع وله قيمته وكذلك فيها اذا قال ان أعطيتني عبداً فأنت طالق ثم فأعطته عبداً مغصوباً لانه خالمها على عوض يظته مالا فيان غير مال فيكون الحلم صحيحاً لانه معاوضة بالبضع فلا يفسد بفساد الموض كالذكاح فعلى هذا يرجع عليها بالقيمة لانه لم يرض بغير عوض (فصل) وان خالمها على ثوب موصوف في الذمة واستقصى صفات السلم صح وعليها ان تعطيه اياه سليماً لان اطلاق ذلك يقتضي السلامة كما في البيع والصداق فان دفعته اليه معيناً أو فاقصاً عن الصفات المذكورة فله الخيار بين امساكه ورده والمطالبة بثوب سلم على تلك الصفة لانه أعا وجب في الذمة صفته كذا وكذا فأعطته ثوباً على تلك الصفة الذي وجب عليها له فان قال ان أعطيتني ثوباً علمته لانه ما موجد الشرط فان كان على الصفة لكن به عيب وقع الطلاق لوجود شرطه قال القاضي على من أد كن الم يوجع بهر المثل على من أد كن الوبأوهذا النوبأوهذا البدفاً عطته على من قال ان أعطيتني هر المثل على مدياً الله فولا أن يرجع بهر المثل على معيما خلقت وليس له سواه ، وقد لمس أحمد على من قال ان أعطيتني عمداً الالف فأنت طالق فاذا اليه معيناً عليه معيداً فليس له البدل. وقال أيضاً ان أعطيتني عبداً الالف فأنت طالق فاذا

العقد لا يتعدد بتعدد العوض واقدا على اشترى منه عبدين بثمن واحد كان مقداً واحداً بخلاف مااذا كان العاقد من أحد الطرفين اثبين فانه يكرن عقدين

(فصل } وإن قالت طلقني ثلاثا بألف ولم يبق من طلاقها إلا واحدة فطلقها واحدة أو ثلاثا بانت بثلاث ، قال اصعابنا ويستحق الالف علمت أو لم تهلم وهو منصوص الشافي ، وقال المزني ؛ لا يستحق الاثلث لاالف لانه انما طلقها ثاث ماطلبت منسه فلا يستحق الاثلث الالف كا لو كان طلاقها ثلاثا ، وقال ابن شريح لن غلمت أنه لم ينو من طلاقها الاطلقة استحق الالف وان لم تعلم كقول المزني لانها ان كانت عالمة كان رمني كلامها كل لي الثلاث وقد فعل ذلك ووجه قول أصحابنا أن هذه الواحدة كلت الثلاث وحصلت ما يحصل بائتلاث من البينونة وتحريم الهقد فوجب بها العوض كا لو طلقها ثلاثا

(فصل) فان لم يبق من طلانها الا واحدة فقالت علقني بألفواحدة أبينها واثنتين في ذكاح آخر فقال ابو بكر قياس قول أحمد أنه اذا طلقها واحدة استحق العوض فان تزوج بها بعد ذلك ولم يطاقها رجعت عليه بالعوض لانها بذلت العوض في مقابلة ثلاث فاذا لم يرقع النلاث لم يستحق العرض كا لو كانت ذات طلقات ثلاث نقالت طلقني ثلاثا فلم يطاقها الا واحدة ومقتضى هذا انهاذا لم ينكحها كا لو كانت ذات طلقات ثلاث نقالت طلقني ثلاثا فلم يطاقها الا واحدة ومقتضى هذا انهاذا لم ينكحها نكاحا آخر وطلقها

أعطته عبداً نهي طالق وتملكه وهذا يدل على أن كلموضع قال ان أعطيتني كذا فأعطته ايا مغليس له غيره وذلك لان الانسان لا يلزمه شيء الابالزام او النزام ولم يردانشرع بالزامها هذا ولاهي النزمته له وأنما علق طلاقها على شرط وهو عطيتها له ذلك فلا يلزمها شيء سواه وقد ذكرناه

(فصل) اذا قال ان أعطيتني الف درهم فأنت طالق فأعطته الفا أو أكثر طلقت لوجود الصفة وان عطنه دون ذاك لم تطلق لمدمها وان أعطته ألفارازنة لا ينقص في العدد طلقت وان أعطته الفا عدداً ينقص في الوزن لم تطلق لان اطلاق الدراهم ينصرف الى الوازن من دراهم الاسلام وهي أن كل عشرة منها وزن سبعة مثافيل ومحتمل أن الدراهم اذا كانت تنفق بر وسها من غير وزن طلقت لانها يقع عليها اسم الدراهم وبحصل منها مقصودها ولا تطلق اذا أعطته وازنة تنقص في العدد كذلك وان أعطته الفا مفشوشة بنحاس أورصاص أونحوه لم تطلق لان اطلاق الالف يتناول الفا من الفضة وليس في هذه ألف من الفضة وان زادت على الف مجيث تكون فيها الفضة طلفت لانها قد أعطته الفا فضة وان أعطته سبيكة تبانع الفا لم تطلق لانها لا تسمى دراهم فلم توجد الصفة بخلاف المفشوشة فانها تسمى دراهم وان أعطته الفاردي الحنس خشونة او سوادا أوكانت خشنة السكة لان الصفة وجدت قال القاضي وله زدها وأخذ بدلها وهذا قد ذكر اه في المسئلة التي قبلها

﴿مسئة﴾ (وان قال ان اعطيتيني ثوباً هرويا قانت طالق فأعطته مروياً لم تطلق)

اثنة بين إترجم عليه بشي واز أم بطاقه الاواحدة رجعت عليه وض علم وقال القاضي الصحيح في المذهب أن هذا لا يصح في الط قتين الآخر تبن لانه المفق طلاق ولا يصح السلم في الطلاق ولانه معاوضة على الطلاق قبل الذكاخ والطلاق قبل الذكاخ والطلاق قبل الذكاخ والطلاق قبل المنافقة فان قلنا تفرق فه ثلث لا الحدوان قلنالا نفرق فه الجوش في الجيم و برجم بالمسمى في عقد الذكاح (فصل) وان ندلت طلقني واحدة بأنف فطلقها ثلاثنا استحق الالف ، وقال محدن الحدن قباس قول أبي حنيفة انه لا يستحق شيئا لان الثلاث مخالفة الواحدة لان تحريم الا برتفع الا بزوج واصابة وقد لا تريد ذلك ولا تبذل العوض فيه فلم يكن ذلك إيقاعا لما استدعته بل هو إبقاع مبتدأ فلم يستحق به عوضا

ولنا أنه أوقع ما استدعته وزيادة لان الثلاث واحدة واثنتان وكذلك لوقال طاني نفسك ثلاثا فطلقت نفسها واحدة رقع فيستحق العرض بالواحدة وما حصل من الزيادة الني لم تبذل العوض فيها لايستحق بها شيئا فان قال لها أنت طالى بألف وطالق وظائق وقدت الاولى بائنة ولم تفع الثانية ولا الله أنه لا نعما جاءا بعد بينونتها وهذا مذهب الشافعي وان قال لها أنت طالق وطائق وطائق بألف وقع الثلاث وان قال أنت طالق وطائق وطائق وطائق فان قال

لان الصفة التي علق الطلاق عليها لم توجد وان أعطنه هرويا طلقت وان خالعها على مروي فاعطنه هرويا فالحلم واقم ويطالبها بما خالعها عليه وان خالعها على ثوب بعينه على أنه هروي فبان ممرويا فالحلم صحيح لان جنسهما واحد وأنا ذلك اختلاف صفة فجرى بجرى العيب في العوض وهو مخير بين المساكه ولاشيء له غيره وبين رده وأخذ قيمته هروباً لان مخالفة الصفة بمنزلة العيب في جواز الرد وقال أبو الحطاب وعندي أنه لا يستحق شيئاً سواه لان المخلع على عينه وقد أخذه وان خالعها على ثوب على أنه قطن فبان كنا با رده ولم يكن له امساكه لانه جنس آنر واختلاف الاجاس كاختلاف الاعيان بخلاف مالو خالعها على هروي فخرج مروباً فان الجنس واحد.

(فصل) وكل موضع علق طلاقها على عطيتها آياء فنى أعطته على صفة يمكنه القبض ببينة وقع الطلاق سواء قبضه منها أو لم يقبضه لان العطية وجدت فانه ينال أعطيته فلم يأخذ ولانه علق الهين على قمل من جهتها والذي من جهتها في العطية البدل على وجه يمكنه قبضه فان هرب الزرج أو غاب قبل عطيتها أوقالت يضمنه لك زيد أو اجعله قصاصاً بملي عليك وأعطته به رهنا أوأحالته به لم يقع العلاق لان العطية ما وجدت ولا يقع الطلاق بدون شرطه وكذلك كل موضع تعذرت العطية فيه لا يقع العلاق سواء كان النعذر من جهته اومن جهتها أو من جهة غيرها لا نتفاء الشرط ولو قالت طلقني بالف فطلقها استحق الالف وبانت وان لم يقبض فص عايمه احد وقال احمد لو قالت لا أعطيك شيئاً يأخذها بالاق يعنى وبقع العلاق لان هذا ليس بتعليق على شرط مخلاف الاول

الاولى بانت بها ولم يقم ما بمدها وان قال الثانية بانت بها ووقعت بها طاقتان ولم تفع انشائة وإن قال الثالثة وقع الـكل وان قال نويت ان الالف في مقابلة الـكل بانت الاولى وحدها ولم يقم بهاما بمدها لان الاولى حصل في مقابلة باعوض وهو قسطها من الالف فبانت بها وله ثاث الالف لا المن يوقعها بذلك مثل أن تقول طلقني بألف فيقول أنت طائق مخمسها أنه هكذا ذكره القاضي وهو مذهب الشاذي ومحتمل أن يستحق الانف لأنه التي بالف فيرده ينوي خمسها أنه والمناف المناف بالاولى ولم يقم بها ما بعدها و يحتمل أن تقع بألف فرده ينوي خمسها أنه والمائق وطائق وطائق والمائل المناف والمائل ثلاثا بألف وكذلك لوقال الثلاث لاث الواو الجمسم ولا تقتضي ترتيب فهو كقوله أنت طائل ثلاثا بألف وكذلك لوقال الفير مدخول بها أو قال أنت طائل وطائق وطائق وألف طلقت ثلاثا

(فصل) وإذا قاات طلقني بأان أو على أن لك الفا أو ان طلقتني ذلك على الف فقال أنت طائق استحق الا ف وان لم يذكره لان قوله جواب لما استدعته منه والـ قال معاد في الجواب قاشبه مالو قالت بعني عبدك بالف فقال بعنك وان قالت الحامني بألف فقال أنت طائق قان قلنا الحلم طلقة بائنة وقع واستحق العوض لأنه أجابها الى مابذلت العوض فيه وان قلنا هو فسخ احتمل أن يستحق العوض أيضا لان الطلاق يتضمن ماطلبته وهو بينونها وفيه زيادة نقصان العدد فأشبه مالو قالت طلقني واحدة بألف فطاقها الانا احتمل أن لا يستحق شيئا لأنها استدعت منه فسخا فلم يجبها

(نصل) قال الشيخر حمالله (وان قال ان أعطيتني أو اذا أعطيتني أو متى أعطيتني الفاً فأ نت طالق كان على النراخي أي وقت أعطته الفاً طلقت

وجملة ذلك أن تعليق العلاق على شرط العطية أوالضان أوالتمليك لازم من جهة الزوج لزوماً لا سبيل الى رفعه قان المغلب فيها حكم التعليق المحض بدليل صحة تعليقه على الشروط ويقع الطلاق بوجود الشرط سواه كانت العطية على الفور أو التراخي وقال الشافعي أذا قال من اعطيتني أو من ما أعطيتني وأي حين أو أي زمان أعطيتني الفا فأنت طالق كان على النراخي وأن قال أن اعطيتني أو أذا أعطيتني أنفاً فأنت طالق كان على الفور قان أعطنه جوابا لكلامه وقع الطلاق وأن تأخر الاعطاء لم يقع الطلاق الان قبول الماوضات على الفور قان لم يوجد تصريح منه بخلافه وجب حمل ذلك على الماوضات بخلاف من وأي قان فيها تصريحا بالتراخي وقصا فيه وأن صارا معاوضة قان تعليقه بالصفة جائز أما أن وأذا فانها بحملان على الفور والتراخي فأذا تعلق مهما الموض حملا على الفور والتراخي فأذا تعلق مهما الموض حملا على الفور

وألما أنه على الطلاق شمرط الاعطاء فكان على النراخي كسائر التعليق اونقول علق العلاق بلفظ منتخاه التراخي فكان على النراخي كا لوخلا عن العوض والدليل على انه يقتضي التراخي انه يقتضيه أذا خلا عن العوض وعدمه وهذه المعاوضة معدول بها عن سائر المعاوضات بدليل جواز تعليقها على الشروط وبكون على التراخى فيما اذاعلقها بهتي او بأى وكذلك في

البه وأوقع طلاقا ما طلبته ولا بذات فيه عوضاء فعلى هذا بحتمل أن يقع الطلاق رجعبا لانه أوقعه مبتدئا به غير مبذول فيه عوض فأشبه ما لو طلقها ابتدا ويحتمل أن لايقع لانه أوقعه بعوض فاذا لم يحصل العوض لم يقع لانه كالشرط فيه فأشبه مالوقال أن اعطيتني الفا فأنت طالق وإن قالت طلقي بألف فقال خلعتك فأن قلنا هو طلاق استحق الالف لانه طلقها وإن نوى به الطلاق فكذلك لانه كما ية فيه وأن لم ينو الطلاق وقلنا ليس بطلاق لم يستحق عوضا لانه ما أجابها الى ما بذات الموض فيه ولا يتضمنه لابهاسالنه طلاقا ينتص به عدد طلاقه فلم بجبها البه وأذا لم بجب العوض لم يصح الحام لانه أما خالها معتقدا لحصول العوض فاذا لم محصل لم يصح وبحتمل أن يكون كالخلع بغير عوض وفيه من الخلاف ما فيه

(فصل) ولو قالت له طلقني عشراً بألف فطلقها واحدة أو اثنتين فلاشي. له لانه لم مجيها الرما سألت فلم يستحق عليها ما بذلت وإن طلقها ثلاثا استحق الالف على قيداس قول أصحابنا فيا إذا قالت طنة في ثلاثا بألف ولم يبق من طلاقها إلا واحدة فطلقها واحدة استحق الالف لانه قد حصل بذلك جميم انقصود

(فِصَل ٬ وَلُو لَم يَبِقَ مِن طَلَاقُهَا اللَّا وَاحْدَةَ فَقَالَتَ طَلَانُهَا بِأَ لَفَ فَقَالَ انْتَ طَالَقَ طَلَفَتَينَ اللَّاوِلَى بِاللَّهِ الثَّانِيَةِ بَغْيَرِ شَيءَ وَقَعْتَ اللَّاوِلَى وَاسْتَحَقَّ اللَّا فَ وَلَمْ تَفْعِ الثَّانِيَةِ وَانْ قَالَ اللَّاوِلَى بِغَيْرِ

مسئلتنا، ولا يصح قياس انحن فيه على غيره من المعاوضات لماذكر نامن الفرق، ثم يبطل قياسهم بقول السيد لعبده ان اعطيتني الفا فأنت حرفانه كمسئلتنا وهو على التراخي على اننا قدذكر نا ان حكم هذه الشروط حكم الافظ المطلق

(فصل) اذا قال لامرأته أنتطالق بألف انشئت لم تطلق حتى تشاء فاذا شاءت وتم الطلاق باثنا ويستحق الالف سواء سألته الطلاق فقالت طلقني بألف فأجل بها أوقال ذلك لها ابتداء لانه علق طلاقها على شرط فلم يوجد قبل وجوده، وتعتبر مشيئتها بالفول فانها وانكان محلها القلب فلا يعرف ما في القلب الا بالنطق فتعلق الحكم به، ويكون ذلك على التراخي فتى شاءت طلقت نص عليه أحمد ومذهب الشافعي كذلك الاله على الفور عنده ، ولو أنه قال لامرأنه أمرك بيدك ان ضمنت لي الفا فقياس قول أحمد أنه على النراخي ونص على أنه اذا قال لها أنتطالق ان شئتان أمرك بيدك على النراخي ونص على أنه اذا قال لها أنتطالق ان شئتان المالم يعدد على المرافعة ونص على أنه اذا قال الله المنافعي على الفور الماقدم

و لذا أنه لو قال لمبدم إن صَمنت لي ألفاً فأنت حركان على التراخي ، ولو قال له أنت حر على الناخي الناخي والطلاق نظير العتق ، فعلي هذا متى ضمنت له الفاً كان أمرها على الله الرجوع عا جمل اليها لان أمرك بيدك توكيل منه لها ، وله الرجوع فيه كا يرجع في الوكالة (المغنى والشرح الكير) (الحجزء الثامن)

شي. وقعت وحدها ولم يستحق شيئا لانه لم يجمل الها عوضا وكملت الثلاث وإن قال احداهما بالف تزمها الالف لانها طابت منه طلقة بالف فاجابها اليها وزادها أخرى

(فصل) وانقالت طلقني بالف الى شهر أو اعطنه الفاعلى أن يطلقها الى شهر فقال اذاجا وأس الشهر فانت طائق صح ذلك واستحق العوض ووقع الطلاق عند رأس الشهر بائنا لانه بموض وإن طلقها قبل مجي الشهر طلقت ولاشي له ذكره أبو بكر وقال روى ذلك عن أحمد علي من سميدوذلك لانه اذا طلقها قبل رأس الشهر فقد اختار ايقاع الطلاق من غير عوض ، وقال الشافعي اذا أخذ منها ألفا على أن يطانها الى شهر فطانها بالف بانت وعليها مهر المثل لان هذا سلف في طلاق فلم يصح لان الطلاق لا يشبت في الذمة ولانه عقد تعلق بمين فلا يجوز شرط تاخير التسليم فيه

و لذا أنها جمات له عوضا صحيحا على طلاقها فاذا طلقها استحقه كما أو لم يقل الى شهر ولانها جملت له عوضا صحيحا على طلاقها فلم يستحق أكثر منه كالاصل، وأن قاات الك الف على أن تطلفني أي وقت شئت من الآن الى شهر صح في قياس المدالة التي قبلها، وقال القاضي لا يصح لان زمن الطلاق مجهول فاذا طلقها فله مهر اشل وهذا مذهب الشافمي لانه طلفها على عوض إيصح افساده وانا ماتة م في التي قبلها، ولا تضر الحهالة في وقت الطلاق لانه مما يصح تعليقه على الشرط فصح بذل العوض فيه مجبول الوقت كالجعالة ولانه لو قال متى أعطر ني الفا فانت طابق صح، وزمنه

وكذلك لو قال لزوجته طاقي نفسك ان ضمنت لي الفاً فمتى ضمنت له ألفاً وطاقت نفسهاوتع مالم يرجم وإن ضمنت الالف ولم تطلق أو طلقت ولم تضمن لم يقع الطلاق

﴿ مسئلة ﴾ (إذا قالت اخلمني بالف أو على الف ففمل بانت واستحق الالف)

لان الباء للمقابلة وعلى في معناها فيقع العقد بهما ويستحق الدوض ويكني قوله وإن لم يذكر الالف لان قوله جواب الماستدنته منه والسؤال كالمعاد في الجواب فأشبه مالو قالت بعنى عبدك بألف نقال بعتـكه وكذلك إن قالت طلقني ثلاثاً بأنف أو على أنف أو على أن لك الفا أو إن طلقتى فلك على الف فقال أنتطالق لما ذكرنا.

(فصل) فان قالت اخلمنى با لف فقال أنت طالق ، فان قلنا الخلام طلقة بائنة وتع واستحق الالف ، لانه أجابها إلى ما بذلت الموض فيه ، وإن قلنا هو فسخ احتمل أن يستحق الموض أيضاً ، لان العلاق يتضمن ما طلبت وهو البينوة وفيه زيادة نقصان العدد فأشبه مالو قالت طلقنى واحدة بألف فطلقها ثلاثاً واحتمل أن لا يستحق شيئاً لانها استدعت منه فسخاً فلم بجبها اليه وأوقع ما طلبته ولا بذلت فيه عوضاً ، فعلى هذا يحتمل أن يقع الطلاق رجعاً لانه أوقعه مبتدئاً به غير مبدول فيه عوض فأشبه مالو طلقها ابتداء، وبحتمل أن لا يقع لانه أوقعه بعوض فاذا لم يحصل الموض لم يقع لانه عوض فأشبه مالو طلقها ابتداء، وبحتمل أن لا يقع لانه أوقعه بعوض فاذا لم يحصل الموض لم يقع لانه كالشرط فيه فأشبه مالو قال إن أعطيتنى الفاً فأنت طالق ، فان قالت طلقنى بألف قال خلعتك فان

يجهول أكثر من الجهالة ههذا فان الجهلة ههذا في شهر واحد وثم في العمر كله وقول القاضي له مهرالال مخالف للخياس المذهب فانه ذكر في المواضم التي يفسد فيها العوض أن له المسمى فكذلك بجب أن يكون ههذا أن حكمنا بفساده والله أعلم

(غصل) اذا قال لها أنت طااق وعليك ألف وقعت طانة رجعية ولا شيء عليها لانه لم يجمل له المعوض في مقاباتها ولا شرط فيها وانما عطف ذلك على طلاقها فأشبه مالو قال أنت طالق وعليك الحج وان أعطنه المرأة عن ذلك عوضا لم يكن عوضا لانه لم يقابله شيء وكان ذلك هبة مبتدأة يعتبر فيه شرائط الهبة ، وإن قالت المرأة ضمنت لك أافا لم يصح لان الضان أما يكون عن غير الضامن لحق واجب أو مآله إلى الوجوب وليس ههنا شيء من ذلك

وذكر الفاضي أنه يصبح لان ضان مالم بجب يصح ولم أعرف الحاك وجها الا أن يكون أراد أنها اذا قالت له قبل مالاقها ضمنت لك ألفا على أن تطلقني فقال أنت طالق وعليك ألف قانه يستحق الالف ، وكذلك إذا قالت طلقني طلقة بألف فقال أنت طالق وعليك ألف وقع الطلاق وعليها ألف لان توله أنت طالق يكني في صحة الخلع واستحتاق العوض وما وصل به تأكيد ، قان اختلفا فقال أنت استدعيت مني الطلاق بالالف فأنكرته قالقول تولما لان الاصل عدمه فاذا حلفت برئت من العوض وبانت لان قوله مقبول في بينونها لانها حقه غير مقبول في الحوض لانه عليها وهذا مذهب الشافعي وأبي حنيفة ، وان قال ما استدعيت مني الطلاق وإنما أنا ابتدأت الي عليك الرجعة وادعت

قلنا هو طلاق استحق الموض لانه طلقها ، وإن نوى به الطلاق فـكذلك لانه كناية فيه ، وإن لم ينو الطلاق وقلنا ليس بطلاق لم يستحق عوضاً لانه ما أجابها إلى ما بذات الموض فيه ولا يتضنه لانها سألته طلاقاً ينقص به عدد الطلاق فلم يجبها اليه واذا لم يجب العوض لم يصح الخلع لانه إنما خالمها معتقداً لحصول العوض فاذا لم يحصل لم يصح ويحتمل أن يكون كالحلع بغير عوض فيه من الحلاف مافيه هو مسئلة في (واذا قالت طلقني واحدة بألف فطلقها ثلاثاً استحق الالف)

وقًال محمّد بن الحسن قياس قُول أبي حنيفة أنه لايستحق شيئًا لان النلاث مخالفة الواحدة لان تحريمها لا يرتفع إلا نزوج واصابة وقد لا يربد ذلك ولا يبذل العوض فيه فلم يكن أيقاعا لما استدعته بل هو أيقاع مبتدًا فلم يستحق شيئًا

ولنا أنه أوقع ما استدعته وزيادة لان الثلاث واحدة واثنتان وكذلك لو قال طلقي نفسك ثلاثاً فطلقت نفسها واحدة وقع فيستحق الموض بالواحدة وما حصل من الزيادة التي لم تبذل الموض فيها لا يستحق بها شيئاً ، وان قال لها أنت طالق بأ أف وطالق وطالق وقمت الاولى بائنة ولم تقع الثانية ولا الثالثة وهذا مذهب الشافعي ، وان قال لها أنت طالق وطالق وطالق بألف وتع الثلاث ، وان قال أنت طالق وطالق وطالق بألف وتع الثلاث ، وان قال أنت طالق وطالق وطالق وطالق وطالق وطالق بألف وتع الثلاث ، وان

أن ذلك كان جوابا لاستدعائها قالقول قول الزوج لان الأصل معه ولا يلزمها الالف لانه لايدعيه وان قال انت طالق على الالف فالنصوص عن أحدان الطلاق يقم رجعيا كقوله انت طالق عليك الف فانه قال في رواية مهنا في الرجل يقول لامرأته انت طالق على الف درهم فلم تقل هي شيئافعي طالق بالنا وقال القاضي في الحجر د ذلك الشرط تقديره ان ضمنت لي ألها فأنت طالق فان ضمنت له الفا وقال القاضي في الحجر د ذلك الشرط تقديره ان ضمنت لي ألها فأنت طالق فان قول أحمد الطلاق يقم رجعيا ولا شي. له وعلى قول القاضي ان قبلت ذلك لزمها الالف وكان خلعا قول أحمد الطلاق يقم رجعيا ولا شي. له وعلى قول القاضي ان قبلت ذلك لزمها الالف وكان خلعا مهنى الشرط في مواضم من كتابه منها قوله واذا أنكحها على أن لا يعزو جعليها فلها فراقه إن تزوج عليها وذلك أن على تستعمل بهنى الشرط بدليل قول الله تعالى في قصة شعيب (إني أريدان أنكحك عليها وذلك أن على تستعمل بهنى الشرط بدليل قول الله تعالى في قصة شعيب (إني أريدان أنكحك ومينهم سداً ؟) وقل موسى (هل أتبعك على أن تعلمني بماعلمت رشداً ؟) ولو قال في النكاح زوجتك ابنتي على صداق كذا صح ، واذا أوقعه بعرض لم يقع بدونه وجرى مجرى قوله أنت طالق المقالية المعاوضة ولذلك رجعها من غير عوض كا لو قال أنت طالق وعليك ألف ولان على ايد ستاشر طولا المعاوضة واذلك رجعها من غير عوض كا لو قال أنت طالق وعليك ألف ولان على ايد ستاشر طولا المعاوضة واذلك لايسح أن يقول بعنك ثري على دينار

ولم يقع ما بعدها ، وإن قال الثانية بانت بها ووقع بها طلقتان ولم تقع الثالثة ، وإن قال الثالثة وقع الدكل ، وإن قال نويت أن الإلف في مقابلة الدكل بانت بالاولى وحدها ولم يقع بها مابعدها لان الاولى حصل في مقابلتها عوض وهو قسطها من الالف فبانت بها وله ثلث الالف لانهرضي أن يوقعها بذلك مثل أن تقول طلقني بألف فيقول أنت طالق بخمسائة هكذا ذكره الفاضي وهو مذهب الشافعي ويحتمل أن يستحق الالف لانه أتى عا بذلت بالعوض فيه بنية العوض فلم يسقط بعضه بنيته كما لو قال رد عبدي بألف فرده ينوي خمسائة وأن لم ينو شيئاً استحق الالف بالاولى ولم يقع ما بعدها، ويحتمل أن يقع الثلاث لان الواو للجمع لا تقتضي ترتيباً فهو كقوله أنت طائق ثلاثاً بأنف وكذلك لو قال ذلك لغير مدخول بها أو قال أنت طائق وطائق وطائق بألف طلقت ثلاثاً

﴿ مسئلة ﴾ (وان قالت طلقنى ثلاثاً بألف فطلقها واحدة لم يستحق شيئاً ويحتمل أن يستحق ثلث الالف)

فعلى هذا يقم الطلاق ولا يستحق شيئاً ، ويحتمل أن يستحق ثلث الالف وهو قول أب حنيفة وصاحبه ومالك والشافعي لانها استدتت منه فدلا بموض فاذا فعل بعضه استحق بقسطه كما لوقال:من رد عبيدي فله ألف فرد ثائهم استحق ثلث الانف وكذلك في بناء الحائط وخياطة الثوب (فصل) وإذا قال أنت طالى ثلاثا بألف فقالت قبات واحدة منها بألف وقعائلاث واستحق الالف لان إيقاع الطلاق اليه وإنما علقه بعوض يجري مجرى الشرط من جهتها وقد وجد الشرط فيقع الطلاق ، وأن قالت قبات بألفين وقع ولم يلزمها الالف الزائد لان القبول لما أوجبه دون مالم يوجبه وإن قالت قبلت بخمسمائة لم يقع لان الشرط لم يوجد ، وأن قالت قبلت واحدة من الثلاث بثلث الالف لم يقع لانه لم يرض بانقطاع وجعته عنها الا بألف ، وأن قال أنت طالق طلقتين احداهما بالف وقمت مها واحدة لانها بغير عوض ووقعت الاخرى على قبولها لانها بعوض

فر مسئلة ﴾ قال (واذا خالمته الامة بغير اذن سيدها على شيء معلوم كان الخلع واقعاً ويتبعها اذا عتقت بمثله ان كان له مثل وألافقيمته)

في هذه المسئلة ثلاثة فصول:

(أحدها)أن الحلم مع الامة صحيحسوا. كانباذن سيدها أوبغير اذنه لان الحلم يصحم الاجنبي فم الزوجة أولى ويكون طلاقها على ءوض باثنا والحلم معها كالحلم مع الحرة سوا.

(الفصل الثاني) أن الحلم اذا كان بغير اذن سيدها على شيء في ذيتها قانه يتبعها اذا عتقت لانه رضي بذمتها ولو كان على عين فالذي ذكر الحرقي أنه يثبت في ذمتها مثله أو قيمته ان لم يكن مثليا

ولنا أنها بذلت العوض في مقابلة شيء لم يحبها اليه فلم يستحق شيئاً كما لو قال في المسابقة: من سبق الى خمس اصابات فله الف فسبق الى بعضها ، أو قالت بعنى عبدك بألف فقال بعتك أحدها بخمسهائة ، وكما لو قالت طلقنى ثلاثاً على الفءند أبي حنيفة، فان قبل الفرق بينهما ان الباء الموض دون الشرط وعلى الشرط فكانها شرطت في استحقاقه الالف أن يطلقها ثلاثاً ، قلنا لا نسلم أن على الشرط فانها ليست مذكورة في حروفه وابما ، مناها ومدى الباء واحد وقد سوى بينهما فيما اذا قالت طلقنى وضرتي بألف أو على الف ومقتضى اللفظ لا مختلف بكون المطلقة واحدة أو اثنتين

ولا شيء له ، وإن طلقها ثلاثاً ولك الف فهي كالتي قبلها أن طلقها أقل من ثلاثوقع الطلاق ولا شيء له ، وإن طلقها ثلاثاً استحق الالف ، ومذهب الشافعي وأبي يوسف ومحمد فيها كمذهبهم في التي قبلها ، وقال أبو حنيفة لا يستحق شيئاً ، وأن طلقها ثلاثاً لأنه لم يعلق الطلاق بالعوض

و لذا أنها استدعت منه الطلاق بالموض فأشبه مالو قال رد عبدي ولك الف فرقة، وقوله لم تعلق الطلاق بالموض ممنوع فان معنى السكلام ولك الله عن طلاقى فان قرينة الحال دالة وان قالت طلغنى وضرتي بألف أو على ألف علينا فطلقها وحدها طلقت وعليها قسطها من الالف لان عقد الواحد مع الاثنين بمزلة المقدين وخلمه للمرأنين بموض عليها خامان فجاز أن ينعقد أحدها صحيحا موجباً للموض دون الآخروان كان الموض منها وحدها فلا شيء له في قياس المذهب لان المقدلا يتعدد بشدد

لانها لانهاك العين وما في يدها من شيء فهو لسيدها فيلزه با بذله كا لو خالعها على عبد فخرج حراً أو مستحقا وقياس المذهب أنه لاشيء له لانه اذا خالعها على عين وهو يعلم أنها أمة فقد علم أنها لانهك العين فيكون راضيا بغير عوض فلا يكون له شيء كما لو قال خالعتك على هذا المفصوب أو هذا الحر وكذلك ذكر القاضي في المجرد قال هو كالحلع على المفصوب لانها لانالمكها وهذا قول مالك وقال الشافي برجع عليها بهر المثل كقوله في الحلع على الحر والمفصوب ويمكن حمل كلام الحرقي على أنها لاكات العين، أو ذكرت لزوجها أن سيدها أذن لها في هذا الخلع بهذه العين ولم تكن صادقة أو جهل أنها لانملك العين، أو يكون اختاره فيما اذا خالعها على مفصوب أنه يرجع عليها بقيمته و يكون الرجوع عليها في حال عنقها لانه الوقت الذي تملك فيه فهي كالمعسر برجع عليه في حال يساره وبوجع بقيمته أو مشهلانه مستحق تعذر تسليمه مع بقا، سبب الاستحقاق فوجب الرجوع بمثله أو قيمته كالمفصوب

(الفصل الثالث) اذا كان الخام باذن السيد تعلق العرض بذمته هذا قياس المذهب كما لو أذن لعبده في الاستدانة ، ومحتمل أن يتعلق برقبة الامة ، وأن خالعت على معين باذن السيد فيه ملكه ، وإن أذن في قدر المال فخالعت بأكثر منه فازبادة في ذمتها ، وإن أطق الاذن اقتضى الخام بالمسمى لها فأن خالعت به أو بما دونه لزم السيد ، وإن كان بأكثر منه تعاني بدها بالمنات مأذونا لها في التجارة سلمت العوض بما في بدها

الدوض وكذلك لو اشترى من انسان عبدين بثمن واحدكان عقداً واحداً بخلاف ما اذا كان الداقد من أحد الطرفين اثنين فانه يكون عقدين

﴿ مسئلة ﴾ (وان لم يكن بتى من طلاقها الا واحدة ففعل استحق الالف علمت أولم تعلم ويحتمل أن لا يستحق الا ثلثه اذا لم تعلم)

اذا قالتطلفي ثلاثاً، بأَ أَفُ ولم يَكُن بقي من طلانها الاواحدة فطلقهاواحدة أو ثلاثاً بانت بثلاث. قال أصحابنا ويستحق الالف علمت أو لم تملم وهو منصوص الشافعي .

وقال المزني لا يستحق الا الشالالف لانه الما طلقها المث ماطلبت منه فلايستحق الا المشالالف كما لوكان طلاقها اللائا ومحتمل أن لا يستحق الا الله اذا لم تعلم وهو قول ابن شريح لانها ان كانت عالمة كان معنى كلامها كمل لي الثلاث وقد فعل ذلك . ووجه قول أصحابنا أن هذه الواحدة كمات الثلاث وحصلت ما يحصل بالثلاث من البينونة وتحريم المقد فوجب بها الموض كما لوطلقها اللائا

(فصل) فان لم يكن في طلاقها إلا واحدة فقالت طلقى بألف واحدة أبنى بها واثنتين في نكاح آخر فقال أبو بكر قياس قول أحمد أنه إذا طلقها واحدة استحق الموض فان تزوج بها بسد ولم يطلقها رجعت عليه بالموض لانها بذلت الموض في مقابلة ثلاث ، فاذا لم يوقع الثلاث لم يستحق الموض كما لو كانت ذات تطليقات ثلاث فقالت طلقني ثلاثا فلم بطلقها الا واحدة . ومقتضى هذا أنه اذا لم

(فصل) والحسم في المكانبة كالحسم في الامة القن سوا. لانها لاتماك التصرف فيما في بدها بتبرع ومالا حظ فيه و بذل المال في الخلع لافائدة فيه من حيث تجميل المال بل فيه ضرر بسقوط افقتها وبعض مهرها ان كانت غير مدخول بها ، واذا كان الخلع بغير اذن السيد فالموض في ذنها يتبعها به بعد العتق ، وان كان باذن السيد سلمه مما في يدها وان لم يكن في يدها شي، فهو على ميدها و فصل) وبصح خام الحجور عليها لعلس ، وبذلها الموض صحيح لان لها ذمة يصح تصرفها فيها ويرجم عليها بالموض اذا أيسرت ، ونك المجر عنها وايس له مطالبتها في حال حجرها كالو استدانت منه أو باعها شيئا في ذمتها

(فصل) فأما المحجور عليها لسفه أو صفر أو جنون فلا يصح بذل العوض منها في الحام لانه نصرف في المال وايس هي من أهله وسواء أذن فيه الولي أو لم يأذن لأنه ايسله الاذن في التبرعات وهذا كالنبرع ، وفارق الامة فأمها أهل التصرف ولهذا تصح منها الهمة وغيرها من التصرفات باذنه ويفارق المفلسة لأنها من أهل التصرف ، فإن خالم المحجور عليها بلنظ يكون طلاقا فهو طلاق رجي ولا يستحق عوضا، وان لم يكن الهنظ مما يقم به الطلاق كان كا فحلم بفير عوض، وبحتمل أن لا يتم المخلم ههنا لانه أما رضي به بعوض ولم محصل له ولا أمكن الرجوع بدله : قال أصحابنا وايس لولي هؤلا ، المحالمة بثني، من ما لهن لانه أما ياك انتصرف عالها فيه المظم وهذا لاحظ فيه بل فيه اسقاط

ينكحها نكاحا آخر أنها ترجع عليه بالموض وأنما يفوت اكاحه إياها بموت أحدها ، وان نكحها الكاحها آخر وطلقها اثنتين لم ترجع عليه بشيء ، وإن لم يطلقها إلا واحدة رجمت عليه بالموض كله.

وقال القاضي الصحيح من المذهب أن هذا لا يصع في الطلقتين الآخرتين لانه سلف في طلاق ولا يصع السلف في الطلاق ولانه معاوضة على الطلاق قبل النسكاح لا يصع فالمعاوضة علىه أولى، فاذا بطل فيها انبنى ذلك على تفريق الصفقة فان قلنا تفرق فله ثلث الالف وان قلنا لا تفرق فسدالموض في الجميع ويرجع بالمسمى في عقد النسكاح.

و فصل) ولو قالت طلقنى عشراً بأنف فطلقها واحدة أو اثنتين فلا شيء له لانه ام مجيها الى ماساً لت فلا يستحق عليها ما بذلت ، وان طلقها ثلاثا استحق الالف على قياس قول أصحابنا فيا اذا قالت طلقنى ثلاثا بالم ولم يكن بقي من طلاقها الا واحدة فطلقها واحدة استحق الالف لانه قد حصل بذلك جميع المقصود .

ومسئلة ﴿ ولولم يكن بقي من طلانها الاواحدة فقالت طلقني ثلاثا بألف فقال أنت طالق طلقتين الاولى بألف والثانية ، وإن قال الاولى واستحق الألف ولم تقع الثانية ، وإن قال الاولى بغير شيء وقعت وحدها ولم يستحق شيئا لانه لم يجعل لها عوضا وكملت الثلاث وان قال احداهما بألف لؤمها ألف لأنها طلبت منه طلقة بألف فأجابها اليه وزادها أخرى .

تغتها ومسكنا وبنل مالها ، ومحتمل أن يملك ذلك اذا رأى الحظ فيه ويمكن أن يكون الحظ لها فيه بتخليصها بمن يتلف مالها وتخلف منه على نفسها وعقلها ولذلك لم يعد بذل المال في الخلع تبذيراً ولا سفها فيجوز له بذل مالها لنحصيل حظها وحائظ نفها ومالها كا يجوز بذله في مداواتها وفكها من الاسر وهذا مذهب مالك ، والاب وغيره من أوليائها في هذا سواء ، وان خالمها بشيء من ماله جاز لانه يجوز من الاجنبي فن الولي أولى

(فصل) اذا قال الآب الله ابنتي وأنت بري، من صداقها فطنقها وقع الطلاق رجعيا ولم يبرأ من عي، ولم يرجع على الآب ولم يضمن له لأنه أبرأه مما ليس له الأبراء منه فأشبه الاجنبي . قال القاضي وقد قال احدانه يرجع على الآب قال وهذا محمول على أن الزوج كان جاهلابأن ابراء الآب لا يصبح فكان له الرجوع عليه لانه غره فرجع عليه كا لو غره فزوجه معيبة ، وان علم أن ابراء الآب لا يصبح لم يرجع بشي، ، ويقع الطلاق رجعيا لانه خلاعن الموض ، وفي الموض الذي يرجع عليه يقع الطلاق بائبا لا) بموض فان قال الزوج هي طائق ان أبر أتي من صداقها فقال قد أبرأتك لم يقم الطلاق بائبا لا) بموض فان قال الزوج هي طائق ان أبر أتي من صداقها فقال قد أبرأتك لم يقم على مجرد النافظ بالابرا، دون حقيقة البرا،ة ، وان قال الزوج هي طائق ان برأت من صداقها لم يقم على شرط ولم يوجد، وان قال الاب طلفها على الف من مالها وعلي الدرك فعالمنها طلفت بنت الموض وهو مالزم الاب من ضان الدرك ولا علك الالف لانه ليس له بذلها

(فصل) وانقالت طلقني بألف الى شهر أو أعطته ألفا هلي أن يطلقها الى شهر فقال اذا جاء رأس الشهر فأنت طالق صح ذلك واستحق العوض ووقع الطلاق عند رأس الشهر باثنا لانه بموض وان طلقها قبل مضي الشهر طلقت ولا شيء له ذكره أبو بكر وقال روى ذلك عن أحمد على بن سسيم وذلك لانه اذا طلقها قبل رأس الشهر فقد اختار ايقاع الطلاق من غير عوض، وقال الشافعي اذا خذ منها ألفا على أن يطلقها الى شهر فطلقها بألف بانت وعليها مهر المثل لان هذا سلف في طلاق فلم يصح لان الطلاق لا يثبت في الذمة ولانه عقد تعلق بعين فلا يجوز شرط تأخير التسليم فيه.

ولنا أنها جعلت عوضا صحيحا على طلاقها فاذا طلقها استحقه كما لولم يقل الى شهر ولانها جعلت له عوضا صحيحا على طلاقها فلم تستحق اكثر منه كالاصل، وأن قالت لك الف على أن تطلقني أي وقت شئت من الآن الى شهر صح في قياس المسئلة التي قبلها

وقال القاضي لا يصح لان زمن الطلاق مجهول قاذا طلقها فله مهر المثل وهذا مذهب الشافعي لا نه طلقها على عوض لم يصح افساده

ولناماتقدم في التي قبامها ولا تضر الجهالة في وقت الطلاق لانه نما يصح تعليقه علىالشرط فصح بذل الموض فيه مجهول الوقت كالجمالة ولأنه لو قال متى اعطيتني الفا فانت طا الق صح وزمنه مجهول أكثر

(فصل) وأن قال لامرأتيه أنَّما طالقتان بألف أن شئتما فقالتا قد شئنا وقع العلاق عهما باثنا ولزمها العوض بينهما على قدر مهربهما ، وأن شا.ت إحداهما دون الاخرى لم يطلق وأحدة منهما لانه جمل ماشئتا صفة في طلاق كل واحدة منهما ويخالف هذا مالو قال أنتها طالة: إن بأنف فنيلت احداهما دون الاخرى لزمه الطلاق بعوضه لانه لم يجعل في طلاقها شرطا وههنا على طلاق كل واحدة منهما يمشيئتهما جميعا فيتعلق الحسكم بقولهما قد شأننا لفظالان مافيالقلب لاسبيل اليممرفنه فلو قال الزوج ماشئتها وانما قلتها ذلك بألسنتكما أو قالتا ماشئنا بقلوبنالم يقبل ناذا ثبت هذا فانالعوض يتقسط عليهما على قدر مهر كل واحدة منهما في الصحيح من المذهب وهر قول ابن عامدومذهب أهل الرأي وأحدقولي الشافعي ، وقال في الآخر يلزم كل واحدة منهما مهرمثلها وعلى قول أبي بكرمن أسحابنا يكرن ذلك عليهما " نصفين رأصل هذا فيالنكاح اذا زوج اثنتين بصداق واحد ،وقد ذكرنا. في ،وضعه فانكانت احداهما رشيدة والاخرى محجوراً عليها اسفه فغالتا قد شئبا وقع الطلاق عليهما ووجب على الرشيدة قسطها من العوض ووقع طلاقها باثنا ولا شيء على المحجور عليها وبكون طلاقها رجعيا لان لها مشيئة ولسكن الججر مع صحة تصرفها ونفوذه ولهذا يرجع إلى مشيئة المحجور عليه في النكاح وفيا ناكاه وكذلك أن كانت غير بالغة إلا أنها مميزة فان لها مشيئة صحيحة ولهذا يخير الفلام بين أبويه إذا بلغ سبعا وان كانت احداهما ، جنونة أو صغيرة غير مميزة لم تصح المشيئة منها ولم يتم الطلاق وفي كل موضم حكمنا

من الجمالة همنا في شهر واحد وبتم في العمر كله وقول الفاضي له مهر المثل مخالف لقياس المذهب فأنه ذكر في المواضع التي يفسد فيها الموض ان له المسمى فكذلك يجب أن يكون ههنا ان حكمنـــا فساده والله الم

﴿ مسئة ﴾ ﴿ وَانَ كَانَ لَهُ أَمْرُ أَنَانَ مَكَلَفَةً وَغَيْرَ مَكَلْفَةً نَمِيزَةً فَقَالَ لَمْهَا انَّهَا طَالْقَنَانَ أَنْ شُمًّا فَقَالْنَا قد شئنا نزم المسكلفة نصف الالف وطلقت باثنا ووقع بالاخرى رجبياً ولا شيء عايها ﴾

أعاكان كذلك لان المكلفة إذاكانت رشيدة فشيئها صححبة وتصرفها في مالها صحبح فيقم الطلاق عليها وبحِب على الرشيدة بقيطها من العوض ووقع بالنا ويفسط العوض بينها على قدرمهريهما

في ظاهر المذهب وعلى قول أبي بكر يكون بينهما نصفين ولا شيء على غير المكلفة وكذلك ان كانت محجوراً علمها للسفه ويقع الطلاق عليها رجمياً لان لها مشيئة بقسطها ولكن الحجروعدمانتكليف منع صحة تصرفها ونفوذه فان كانت (احداهما) مجنونة أو صنيرة غير بميزة لم تصح المشيئة منهما ولم يقع الطلاق

(فصل) فان كانتا رشيدتين وقتح الملاق بهما باثنا اذا قالنا فد شئنا ويلزمهما الموض بينهما على قدر مهربهما في الصحيح من المذهب وهو قول أين حامد ومذهب أحل الرأي وأحدقولي الفاضي وقال (المغنى واشرحالكبير) (الحزء التامن) (XA)

بوقوع الطلاق فان الرشيدة يلزمها قسطها من العوض وهو قسط مهرها من "اهوض في أحد الوجهين وفي الا خر نصفه وان قالت ك امرأنا. طلقنا بأنف بيننا نصنين فطاقتها فعلى كل واحدة منها نصفه وجها واحداً ، وان طاق احداها وحدها فعايها نصف الالف ، وان قالنا طلقنا بأنف فطافهما فالانف عليهما على قدر صداقيها في أصح الوجهين ، وان طلق احداها فعليها حصتها منه ، وإن كانت احداها غير رشيدة فطاقهما فعلى الرشيدة حصتها من الالف ويقع طلاقها بائنا وتطابق الاخرى طلاقا رجعياً ولاشى وعليها .

(فصل) و بصح الخلع مم الاجنبي بغير اذن المرأة مثل أن يقول الاجنبي الزوج طاق امرأةك بألف على وهذا قول أكثر أحل العلم ، وقال أبو ثور لا يصح لانه سفه فانه يبذِل عوضا في مقابلة مالا منفعة له فيه فان الملك لا يحصل له فاشبه مالو قال بم عبدك لزيد بألف على

ولنا أنه بذل مال في مقابلة اسقاط حق عن غيره فصح كما لو قال أعنى عبدك وعلي ثمنه ، ولانه لو قال ألى متاعك في البحر وعلي عنه صح ولز. ه ذلك مع أنه لا يسقط حقا عن أحد فهمنا أولى ولانه حق على المرأة يجوز أن يسقط عنها بموض فجاز نغيرها كالدين وفارق البيم فانه تمليك فلا يجوز بغير رضا. من يثبت له الملك وان قال طلق امرأ لك عبرها وأنا ضامن له صح ويرجع عليه بهرها

(فصـل) وان قاات له امرأته طلنني وضرتي بألف نطافهما وقع الطلاق جهما بأثنا واستحق

في الآخر يلزم كل واحدة منهما مهر مثابا وعلى قول أبي بكر من أصحابنا يكون العوض بينهما نصفين وأصل هذا في النسكاح إذا نروج امر أبين بمهر واحد وقد ذكرناه فان شاهت (احداهما) دون الاخرى لم تطلق واحدة منهما ويخالف هذا ما اذا قال لم تطلق واحدة منهما ويخالف هذا ما اذا قال أنها طالفتان بألف فقبات احداهما دون الاخرى لزمه الطلاق بموضه لانه لم يجعل لطلاقها شرطاً وهمنا علق طلاق كل واحدة منهما بمشيئهما جميعاً ويتعلق الحكم عشيئهما لفظاً اذا قالتا قدشتنا لان ما في وهمنا على معرفته فلو قال الزوج ماشتها وأنا قلها ذلك بالسنتكا او قالنا ماشتنا بقلوبنا لم يقبل

و مسئلة كه (فان قال لامر أنه أنت طالق وعليك الف طلقت ولا شيء عليها لانه لم أيجمل له الموض في مقابلتها ولا شرطا فيها وأنما عطف ذلك على طلاقها فاشبه مالو قال انت طالق وعليك الحج فان اعطته المرأة عن ذلك عوضا لم يكن عوضا لانه لم يقابله شيء وكان ذلك هبة مبتدأة تمتبر فيها شرائط الهبة وان قالت المرأة ضمنت لك الفالم يصح لان الضمان أنما يكون عن غير الضامن لحق واجب أو ما له الى الوجوب وايس ههنا شيء من ذلك وذكر القاضي انه يصح لان ضمان مالم بجب يصح قال شيخنا ولم أعرف لذلك وجها الان أن يكون ارادانها اذا قالت له قبل طلاقها ضمنت لك الفاعل أن تطلقني فقال انت طالق وعليك الم وقع الطلاق وعليها الف لان قوله انت طالق يكفي الطلاق وعليها الف لان قوله انت طالق يكفي في صحة الخلع واستحقاق الموض وما وصل به تأكيد قان اختلفا فقال انت استدعيت منى الطلاق

الالف على باذلته لان الخلم مع الاجنبي جائز، وإن طلق احداها فقال القاضي تطافى طلاقا بالمناولزم الباذله بحصتها من الالف وهذا مذهب الشافعي الالن بعضهم قال بلزمها مهر عمل المطافة وقياس قول أصحابنا فيها أذا قالت طلفني ثلاثا بألف فطلنها واحدة لم بلزمها شيء وقعت بها النطابقة أن لايلزم الباذلة ههنا شيء لانه لم يجبها الى ماسألت فلم يجب عليها ما بذلت ولانه قد مكون غرضها في بينونتهما جيما منه فاذا طلق احداها لم يحصل غرضها فلا بلزمها عوضها

(فصل) وان قالت طالمني ألف على أن تطانى ضرتى أو على أن لاتطانى ضرتى فالخلم صحبح والشرط والبذل لازم، وقال الشانعي الشرط والعوض باطلان وبرجم الى مهر المثل لان الشرط الماطل في الطلاق والعوض بعضه في مقابلة الشرط الباطل فيكون الباقي مجهولا، وقال أبو حنيفة الشرط باطل والعوض صحبح لان العقد يستقل بذلك الدوض

ولنا أنها بذلت ءوضا في طلانها وطلاق ضرتها فصح كالو قالت طانني وضرني بألف فان لم يف لها بشرطها فدليها الافل من المدحى أو الالف الذي شرطته ويحتمل أنلابسنحق شيثا من العوض لانها انما بذانه بشرط لم يرجد فلا يستحقه كالو طلقها بغير ءوض

بألف فأنكرته فالقول قولها لان الاصل عدمه فاذا حلفت برئت من العوض وبانتلان قوله مقبول في ببينو نها لانها حقه غير مقبول في العوض لانه عليها وهذا مذهب الشافعي وأبي حنيفه وان قال ما استدعيت مني الطلاق وانما اما ابتدأت به فلي عليك الرجمة وادعت ان ذلك كان جوا بالاستدعائها فالقول قول الزوج لان الاصل معه ولا يلزمها الالف لانه لا يدعيه

﴿ مَسْئُلَةً ﴾ (وأن قال أنت طالق على الف)

فالنصوص عن احمدان الطلاق يقع رجعياً كقوله انت طالق وعليك الف فانه قال في رواية بهنافي الرجل يقول لامر أنه انت طالق على الف درهم فلم نق لل هي شيئا فعي طالق علك الرجعة وقال القاضي في المجرد ذلك للشرط تقديره ان ضمنت لي الفا فانتطالق فان ضمنت له الفا وقع الطلاق بائذاً والالم يقم وكذا الحكم اذا قال انت طالق على ان لي عليك الفا فقياس قول احمد ان الطلاق يقع رجعيا ولا شيء له وعلى تول الفاضي ان قبات ذلك لزمها الالف وكان خلما والالم يقع الطلاق وهم ظاهر كلام الحرقي لانه استعمل على بمعنى النمرط في كتابه في مواضع منها قوله اذا نكحها على ان لا يتزوج عليها فلها فراقه ان نزوج عليها وذلك ان على تستعمل عمنى الشرط بدليل قوله تعالى في قصة شعيب (أي ارمدان انكحك احدى ابنتي هانين على ان تأجرني عملى حجج) وقوله (فهل غيمل لك خرجاً على ان تمجيل بيننا وبينهم سدا?) وقال موسى (حمل اتبعك على ان تعلمني عما علمت مجرى قوله ان النكاح زوجتك ابنتي على صداق كذا صح فاذا اوقعه بموض لم يقع بدونه وجرى عرى قوله انت طالق ان اعطيتني الفاً ووجه الاول انه أوقع الطلاق غير معلق شرط وجمل عليها

﴿ مسئِلةً ﴾ قال (وما خالم العبد به زوجته من شيء جاز وهو لسيده)

وجملة ذلك أن كل زوج صح طلانه صح خلمه لانه اذا ملك الطلاق وهو مجرد اسقاط من غير محصيل شيء فلأن علك محصلا المرض أولى والعبد يملك الطلاق فملك الخلم. وكذلك المكانب والسفيه ءوفي الصبي المميز وجهان بنا. على صحة طلاقه ءومن لا يصح طلاقه كالطفل والمجنون لايصح خلمه لانه ليس من أهل التصرف فلا حكم لكلامه ، ومتى خالع العبد كان العوض لسيده لانه من اكسابه واكتسابه اسيده وسائر من ذكرنا العرض لمم ويجب تسليم الدوض إلى سيد العبد وولي الحجور عليه لان العوض في خلم العبد اللك لسيد. الم يجز تسليمه ألى غير. الا باذنه . وولي الحجور عليه هو الذي يقبض حقوقه وأمواله رهذا من حقوقه ، وأما المكاتب فيدفع العوض اليه لائه هو الذي يتصرف لنفسه ، وقال القاضي يصح قبض العبد والهجور عليه العوض لان من صع خامه صح قبضه الموض كالهجور عليه لفلس عواحتج بقول أحدما المكه العبد من خلع فهواسيده وانَّ استهلكه لم يرجم على الواهب والخياءة بشي. والهجور عليه في معنى العبد، والاولى أن لايجوز لأن الموض في الحام لسيد العبد فلا مجوز دفعه الى غيره من هو له بغير أذن مألسكه ، والعوض في خام الحجور عليه ملك له الا أنه لا بجرز تسايمه اليه لان الحجر أفاد منعه من التصرف. وكلام أحمد

عوضاً لم تبذله فوقع رجمياً من غير عوض كما لو قال أنت طالق وعليك الف ولان على ليستالشروط ولا للماوضة ولذلك لايصح ثوي على دينار

﴿مسئلة﴾ (وأن قال بالف فكذك ويحتمل أن لا تطلق حتى تختار فيلزمها ألا لف)

يمنى ان قوله انت طالق بالف مثل قوله انت طالق على الف لأنها ليست من حروف الشرط والاولى أنها لا تطلق في قوله بألف حتى تختار فيلزمها الالف كماذ كره الفاضي في على الف لأنها أن لم تكن من حروف الشرط فهي للماوضة في قوله بعتك بكذاوزوجتك بكذا فانه يصح البيع والنكاح بغير خلاف فان قال انت طالق ثلاثاً فقالت قد قبلت واحدة وقع الثلاث واستحق الالف لان ايقاع الطلاق اليه وانما علقه بموض يجري مجرى الشرط منجهتها وقدوجدالشرط فيقع الطلاق وأن قالت قبلت بألفين وقع ولم يلزمها الا ألف الزائد لان القبول لما أوجبه دون مالم يوجبه فان قالت قبلت يخسمائة لم يقع لان الشرط لم يوجد وان قالت قبلت واحدة من الثلاث بثلث الالف لم يقع لانه لم يرض بانقطاع رجمته عنها الا بألف وان قال انت طالق طلقتين (احداهما) بألف وقمت بها واحدة لأنها بنير عوض ووقت الاخري على قولها لأنها بعوض

(فصل) اذا قال الاب طلق ابنتي وأنت بريء من صداقها فطلقها وقع الطلاق رجميا ولم يبرأ من شيء ولم يرجع على الاب ولم يضمن له لابه برأه بما ليس له الابراء منه فأشبه الاجنبي قال يحمل على ماأذا أنافه العبد قبل تسايمه اليه ، وعلى أن عدم الرجوع عليها لايلزم منه جواز الدنع اليه فائه لورجع عليها لابرجعت على العبد وتعالى حتها برقبته وهي ملك السيد فلا فائدة في الرجوع عليها ما يرجع به على ماله ، وأن أسلمت العوض الى المحجور عليه لم تبرأ فان أخذه الولي منه برأت ، وأن أنلفه أو تاف كان لوليه الرجوع عليها به

(فصل) وقد توقف أحمد في طلاق الاب زوجة ابنه الصغير وخلعه إياها، وسأله ابر الصقر عن ذلك فقال قد اختلف فيه ركا نه رآه . قال ابو بكر لم بباغني في هذه المسئلة الا مارواه ابو الصقر فيخرج على قو لين أحدها يملك ذلك وهو قول عطاء وقتادة لان ابن عمر طاق على ابن له معتوه رواه الامام احمد ، وعن عبدالله بن عمرو ان المعتوه اذا عبث بأهله طاق عليه وليه ، قال عمرو بن شعيب وجدنا ذلك في كتاب عبدالله بن عمرو ولانه يصح أن يزوجه فصح أن يطاق عليه إذا لم يكن ، تهما كالحا كم يفسخ الاعسار ويزوج الصغير ، والقول الآخر لايملك ذلك وهو قول أبي حنيفة والشافعي لانالنبي يفسخ اللاعسار ويزوج الصغير ، والقول الآخر لايملك ذلك وهو قول أبي حنيفة والشافعي لانالنبي يفسخ الفارج ولانه إسقاط لحقه المساق ، رواه ابن ماجة ، وعن عمر أنه قال انما الطلاق بيد الذي يحل له الفرج ولانه إسقاط لحقه الم يملكه كالابراء من الدين وإسقاط. القصاص ، ولان طريقه الشهوة فلم يدخل في الولاية ، والقول في زوجة عبده الصغير كالنول في زوجة ابنه الصغيرلانه في معناه الشهوة فلم يدخل في الولاية ، والقول في زوجة عبده الصغير كالنول في زوجة ابنه الصغيرلانه في معناه

المقاضى وقد قال احمد أنه يرجع على الاب قال القاضي هذا محمول على أن الزوج كان جاهلابان إبراء الاب لا يصح فم كان له الرجوع عليه كما لو غره فزوجه معينة وأن علم أن أبراء الاب لا يصح لم يرجع عليه بشيء ويقع الطلاق رجعياً لا نه خلا عن الموض وفي الموضع الذي يرجع عليه يقع الطلاق باثنا لا نه بموض قان قال الزوج هي طالق أن أبرأ نني من صداقها فقال قد أبراً نك لم يقع الطلاق لا نه لم يبرأ وروي عن أحمد أن الطلاق واقع فيحتمل أنه أوقعه أذا قصدالزوج تعليق الطلاق على بحر دالتلفظ بالابراء دون حقيقة البراءة وأن قال الزوج هي طالق أن أبرأ تني من صداقها لم يقع لانه علقه على شرط لم يوجد وأن قال الاب طلقها على الله من ما لما وعلى الدرك قطلقها طلقت باثنا لانه بموض وهو مالزم الاب من ضان الدرك ولا علك الانه ليس له بدلما

(فصل) قال الشيخ رحمه الله (وإذا خالعته في مرض موتها فله الافل من المسمى أوميرائه منها) المخالمة في المرض صحيحة سواء كان المربض الزوج أو المزوجة أو هما جميعاً لانها ماوضة فنصح في المرض كالبيع ولا نعلم في هـ ذا خلافا ثم إذا خالعته المربضة بميرائه منها فما دونه صح ولارجوع ، وان خالعته بزيادة بطات الزيادة وهذا قول الثوري واسحاق ، وقال أبو حنيفة له الموض كله وان خالعته فن الثلث لأنه ليس بوارث لها فصحت محاباتها له من الثلث كالأجبي ، وعن مالك كالمذهبين وعنه يعتبر بخلع مثلها ، وقال الشافعي ان خالعت بمهر مثلها جاز وان زاد فالزيادة من الثلث ولذا أنه لا بعتبر مهر المبلل لان خروج البضع من ملك الزوج غير متقوم بما قدمناه واعتبار مهر

واقع وللورثة أن يرجموا عليه بالزيادة)

وجملة الامر أن المح لعدة في المرض صحيحة سوا. كان المريض الزوج أو الزوجة أو هما جميعا لانه معارضة فصح في المرض كالبيم ولا نعلم في هذا خلافا ، ثم اذا خالعته المريضة بميرا ثهمنها فهادونه صح ولا رجوع ، وإن خالعته فربادة بطلت لزبادة وهدا قول الثوري واسحاق ، وقال ابو حنيفة له العوضكله قان حابت فن الثلث لانه أيس نوارث لهدا فصحت محاباتها له من الثلث كالاجنبي ، وعن مناك كالمذهبين ، وعنه يعتبر بخلم مثله ا ، وقال الشافعي ان خالعت بمهر مثلها جاز ، وأن زاد فالزبادة من الثلث

ولنا على أنه لايعتبر مهر انثل أن خروج البضع من ملك الزوج غير منقوم بما قدمنا واعتباره بر المثل تقويم له وعلى ابطال الزيادة أنها منهمة في أنها قصدت الحلع لتوصل اليه شيئا من مالها بغيرعوض على وجه لم تكن قادرة عليه وهو وارث لها نبطل كا لو أوصت له أو أقرت له وأما قدر الميراث والا تهمة فيه فانها لو لم تخالعه لورث مير ثن ، وإن صحت من مرضها ذلك صح الحلم وله جميع ماخالها به لانا نبينا أنه ليس بمرض الموت والخلع في غير مرض المرت كالمخلع في الصحة

المثل يقوم له وعلى ابطال الزيادة أنها متهمة في أنها قصدت الخاع لتوصل اليه شيئاً من مالها بغير عوض على وجه لم نكن قادرة عليه وهو وارث لها فبطل كما لو أرصت له أو أفرت له ، وأما قدر الميراث فلاتهمة فيه فاتها لو لم تخالمه لورث ميراثه وان صحت من مرضها ذلك صح الخلع وله جميع ما خالمها به لاتنا تبينا أنه ليس بمرض الموت والحام في غير مرض الموت كالمخلع في الصحة

ومسئلة (وان خالعها في مرض موته وأوصى لها بأكثر من مبراتها لم تستحق أكثر من ميراتها) أما خلعه لزوجته فلا اشكال في صحته سواء كان عهر مثلها أو أفل أو أكثر وان أوصى لها عمثل ميراتها أوأنل صح لانه لاتهمة في أنه أبانها ليعطيها ذلك فأنه لو لم يبنها لاخذته بميراتها وان أوصى لها مزيادة عليه فللورثة منعها ذلك لانه اتهم في أنه قصد ايصال ذلك اليها لانه لم يكن له سبيل الى إيصاله اليها وهي في حب اله وطلقها ليوصل ذلك اليها فنع منه كما لو أوصى لوارث

﴿مَسَلَّةَ ﴾ (وان خالعها وحاياها فهو من رأس المال)

مثل أن يخالمها بأقل من مهر مثلها أويكون قادراً بألف فخالمها بمائة لم يحسب ما حاباها به من الثلث إذا كان في مرض موته ولا يعتبر من الثلث لانه لو طلق بندير عوض لصح فلاً ن يصح بسوض أولى ولان الورثة لا يفويهم بخلمه شيء فانه لومات وله أمرأة لبانت بموته ولم تنتقل إلى ورثته

(فصل) إذا خالع امرأة في مرضها بأكثر من مهرها فللورثة أن لا يعطوه أكثر من ميراثه منها

﴿ مسئلة ﴾ قال (ولو خالمها في مرض موته وأوصى لها بأكثر مما كانت ترث فالورثة أن لا يعطوها أكثر من ميراثها)

أما خلعه لزوجة، فلا اشكال في صحته سوا. كان إبر مثلها أو أكثر أو أقل ولا يعتبر من الثات لانه لو طلق بغير عوض لصح فلان يصح بعوض أولى ولان الورثة لايفر بهم بخله، شيء قاله لو مات وله امرأة لبانت بموته ولم تنتقل الى ورثنه، فأمان أرصى لها بشرائها أو أقل صحلانه لا بهمة في أنه أبهما ليعطيها ذلك قانه لو لم بنها لا خذته بميرائها ، وإن أوصى لها بزيادة عليه نظار ثة منعها ذلك لانه أنهم في أنه قصد إيصال ذلك اليها لانه لم يكن له سبيل الى أيصال البها وهي في حباله فطافها ليوسل ذلك اليها فنع منه كما لو أوصى لوارث

(فصل) واذا خالع امرأته على نفنة عدمها فحكي عن أحمد وأبي حنيفة أنه يجوز ذلك وهذا الما يخرج على أصل أحمد اذا كأنت حاملا، أما غير الحال فلا نفنة لها عليه فلانصح عرضا، وقال الشافعي لا تصبح النفقة عوضا قان خالمها به وجب مهر أنثل لان الفنة لم تجب فلا بصح النفلع كا لو خالمها على عرض ما يتلفه عابها

لانها متهمة في أنها قصدت إيصال أكثر من ميرا ثه اليه وعند مالك ان زاد على مهر المثل قازيادة مردودة وعنه أن خام الريضة باطل و قال الشانعي الزيادة على بهر المثل محاباة تعتبر من الثلث وقال أبو حنيفة ان خالعها قبل دخوله بها بعد انفضاء عدبها فالموض من الثاث ومثال ذلك امرأة اخامت من زوجها بثلاثين لا مال لها سواها وصداق مثانها أثنا عشر فله خمسة عشر سواء قل صداقها أوكثر لانها قدر ميرا ثه وعند الشافعي له عمانية عشر اثنا عشر لا با قدر صداقها وثلث باقي المان بالحاباة وهوستة وإركان صداقها ستة فله أربعة عشر لان ثلث الباقي عمانية

(فصل) مريض تزوج امرأة على مائة لا يمك غيرها ومهر مثلها عشرة ثم مرضت فاخلمت منه بالمائة ولا مال له سواها فلها مهر مالها ولها شيء بالمحاباة والباغياء ثم يرجع اليه نصف مالها بالحاباة وهو خسة ونصف شيء وصار مع ورثنه خسة وتسعون إلا نصف شيء يعدل شيئين فبعد الجبر يخرج به الشيء ثمانية فقد صح لهما بالصداق والحماياة ثمانية وأربعون وبقي مع ورثته اثمان وخسون ورجع اليه بالخلع أربعة وعشرون صار معهم سنة وسبعون وبقي للمرأة أربعة وعشرون وعندالشانعي يرجع اليه بالخلع أربعة وشرون ونصف فصار بأيديهم مائة إلا ثلت شيء يعدل شيئين فالشيء يرجع اليهم صداق المثل وثمك شيء بالحاباة فصار بأيديهم مائة إلا ثلت شيء يعدل شيئين فالشيء عشر ونصف في المرأة أثمانها وهو سبعة وثلاثون ونصف في الما ذلك ومهر المثل ، رجع اليه مهر المثل وثمك الباقي اثنا عشر ونصف في فيصير بأيدي ورثته خسة وسبعون وهو مثلا بحاباها وعند أبي حنيفة يرجع البهم ثمك

ولنا أنها إحدى النفتين فصحت الخرامة عليها كنفقة الصبي فيا أذا خالعته على كذالة والده وقتاً معلوماً ، وقولهم انها لم تجب بمنوع قائه قد قيل أن الففة تجب بالعقد ثم إنها أن لم تمجب فقد وجد سبب وجوبها كنفقة الصبي بخلاف عوض مايتانه

و مسئلة كه قال (ولو خالعته بمحرم وهما كافران فقبضه ثم أسلما أواحدهما لا يرجع عليها بشيء)

وجماذة النا الخلع من الكفار جائز سوا، كانوا أهل الخدة أو أهل حرب لان كل من ملك الملاق ملك المعاوضة عليه كالمدلم فإن خالعها بعوض صحيح ثم أسلما وترافعا الى الحاكم أمضى ذلك عليهما كالسلمين وإن كان بمحرم كخدر وخنز بر فقبضه ثم أسلما وترافعا الينا أو أسلم أحده المفي ذلك عليهما عليهما ولم يعرض له ولم يزده ولا يبقى إه عابها شيء كالو أصدقها خدراً ثم أسلما أو تبايعا خمراً أو تفايضا ثم أسلما ، وإن كان اسلامها أو ترافعهما قبل القبض لم يمضه الحاكم ولم يأمر باقباضه لان الحر والحزير لا يجوز أن يكون عوضا لمسلم أو من مسلم فلا بأمر الحاكم باقباضه ، قال القاضي في الجامع ولا شيء له لانه رضي منها بما ايس بمال كالمسلمين اذا تخالها بخدر ، وقال في المجرد بجب مهر انثل وهو

العشرة وثلث الشيء فصار معهم ثلاثة وتسعون وثلث إلا ثلثي شيء فالشيء ثلاثة أثالها وهو خسسة وثلاثون مع العشرة صار لها خسة وأربعون ورجع إلى الزوج ثلثها صارلورثته سبعون ولورثتها ثلاثون هذا إذا مات بعد أنقضاء عديها وإن تركت المرأة مائة أخرى فعلى قولنا يبقى مع ورثة الزوج مائة وخمسة وأربعون إلا نصف شيء يعدل شيئين والشيء خسا ذلك وهو ثمانية وخمسون وهذا الذي صحت الحاباة فيه صار لها ذلك وعثرة مهر المثل صار لها مائة وثمانية وستون يرجع إلى الزوج نصفها أربعة وثمانون صار له مائة وستون عرجم إلى الزوج نصفها أربعة وثمانون

(فصل) ولو خالعته بمحرم وهماكانوان نقبضته ثم أسلما أو أحدها لم يرجع عليها بشي ولان الحلم من الكفار جائز سواه كانوا أهل ذمة أو أهل حرب لان كل من ملك الطلاق ملك المعاوضة عليه كالمسلم فان تخالما بموض صحيح ثم أسلما و ترافعا إلى الحاكم أمضى ذلك بينها كالمسلمين وإن كان بمعرم كخمر وخزير فقبضته ثم أسلما و ترافعا الينا او أسم أحدها مضى ذلك عليها ولم يعرض له ولم يزده ولم ببق له عليها شي م كما لو أصدقها خمراً ثم أسلما أو تبايعا خمراً و تقابضا ثم أسلما وإن كان اسلامها أو ترافعها قبل القبض لم يمضه الحاكم ولم يأمر باقباضه لان الحر والحذير لا يكون عوضاً لمسلم أو من مسلم ولا يأمر الحاكم باقباضه قال القاضى في الحجامع ولا شي وله لانه وضى منها ما ليس بمال كالمسلمين إذا تخالها بخمر وقال في المجرد يجب مهر المثل وهو مذهب الشافي لان الموض فاسد فوجع الى قيمة المتفيا وهو مهر المثل وكلام الحرق يدل بمفهومه على أنه يجب لان تخصيصه مجالة القبض ينفي الرجوع المتفيد وهو مهر المثل وكلام الحرق يدل بمفهومه على أنه يجب لان تخصيصه مجالة القبض ينفي الرجوع

مذهب الشافعي لان العوض فاسد فيرجع الى قيمة المتلف وهو مهر المثل وكلام الحرقي بدل بعنه رماعلى أنه يجب له شيّ. لان تخصيصه حالة القبض دني الرجوع يدل على الزجوع مع عدمالتبض، والفرق بينه وبين المسلم أن المسلم لايعتقد الحر والخنزير بالآ فاذا رضي به عوضا فقد رضَّى بالخلع بغير مال فلم يكن له شي. والمشرك يمتقده مالا فلم برض بالخلع بذير عوض فيكون الموض وأجبا كا لو خالمها على حر يظنه عبداً أو خمر يظنه خلا . أذا ثبت أنه يجب له العوض فذكر الفاضي أنه مهرانش كما لو تزوجها على خدر ثم أسلما وعلى ماءلانا به يقتضي وجوب قيمة ماسمي لها على تقدير كونه مالا فانه رضي بمالبة ذهك فيكون له قدره من المال كا لو خالمها على خمر يظه خلا ، وإن حصل القبض في بعضـ دون بعض مقط ماقبض وفيما لم يقبض الوجره الثلاثة، والاصل فيه قول الله تعالى (وذرواً ما بتي من الربا إن كنتم مؤمنين)

(فصل) وبصح التوكيل في الخلع من كل واحد من الزوجين ومن أحدهما منفرداً وكل من صح أن يتصرف بالخلم لنفسه جاز توكيه ووكالته حرآ كان أوعبداً ذكراً أو انبي مسلما أو كافراً محجوراً عليه أورشيد آلان كل واحد منهم بجوز أن يوجب الخام فصح أن يكرن وكيلا ومركلافيه كالحر الرشيدو هذا مذهب الشافعي

يدل على الرجوع مم عدم القبض، والفرق بينه وبين المسلم أن المسلم لا يعتقد أن الحمر والخزيرمالا فاذا رضى به عوضاً فقد رضى بالخلع بغير مال فلم يكن له شيء والمشرك يعتقده مالا فلم يرض بالمخلع بنير عوضٌ فيكون العرض واحباً له كما لو خالعها علىحر يظنه عبداً أو خمر يظنه خلاً . إذا ثبت أنه يحب له الموض فذكر القاضي أنه مهر المثل كما ثو تزوجها على خمر ثم أسلما وعلى ما عللناه به يقتضى وجوب قيمة ما سمى لها على تقدير كونه مالا فانه رضي بمالية ذلك فيكون له قدره من المال كما لو خالعها على خمر يظنه خلا وإن حصل القبض في بعضه دون بعض سقط ماقبضوفيا ام يقبض الوجوه الثلاثة والاصل فيه قوله تعالى (وذروا ما بقى من الربا إن كنتم مؤمنين)

﴿ مسئلة ﴾ (وإذا وكل الزوج في خلع امرأنه ،طالقاً فخالع بمهرها فما زاد صح وإن نقس من المهر رجع على الوكيل بالنقس ويحتمل أن يتخير بين قبوله ناقصاً وبين رده وله الرجمة وإن عين له الموضّ فنقص منه لم يصح الخلع عند ابن حامد وصح عند أبي بكر ويرجع على الوكيل بالنقص) يصحالتوكيل في الخلم من كل واحدمن الزوجين ومن أحدهما منفرداً وكل من صح أن يتصرف في الحلم لنفسه صح توكيله ووكالنه حراً كان أو بهداً ذكراً أو أنى مسلماً كان أو كافر أمحجوراً عليه أو رشيدا لانكل واحد منهم مجوز أن يوجب الخلم فصح أن يكون وكيلا وموكلا كالحر الرشيد وهو مذهب الشافسي وأصحاب الرأي ولا نعلم فيه مخالفاً . وبكون توكيل المرأة في ثلانة أشيا. : استدعا. الخلم أوالطلاق وتقدير العوض وتسليمه، وأتوكيل الرجل في ثلاثة أشياء : شرط العوض وقبضه و إيقاع الطلاق أو الحلم ومجوز (الحزم النامن) (44) (المفنى والثير ح الكبير)

وأصحاب الرأي ولا أعلم فيه خلافا ، ويكون توكيل المرأة في ثلاثة أشياء : استدعا الحلم أو الطلاق وتقدير الدوض وتسليمه ، وتوكيل الرجل في ثلاثة أشياه : شرط العوض وقبضه ، وإيقاع المطلاق أو الحلم ، ومجوز التوكل مع تقدير العوض ومن غير تقدير لانه عقد معاوضة نصح كذلك كالبيم والنكاح ، والمستحب التقدير لانه أعلم من الغرر وأشهل على الوكيل لاستفناه عن الاجتهاد، فازوكل الزوج لم يخل من حالين (أحدها) أن يقدر له العوض فحلم به أو بمازاد صح وارم المسمى لانه فعل ماأه ربه ، وان خالع بأقل منه نفيه وجهان (أحدها) لا يصح الحلم وهذا اختيار ابن حامد ومذهب الشافعي لأنه خالف موكله فلم يعض منه كالاجنبي (والثاني) يصح وبرجم على الوكيل بالنقص وهذا قول في الجنس مثل أن يأمره بالحام على دراهم فحالم الحلم كحالة الاطلاق ، والاول أولى ، وأما ان خالف في الجنس مثل أن يأمره بالحام على دراهم فحالم على عبد أو بالمكس أو يأمره بالحلح حالا فحالم به وفن في الجنس مثل أن يأمره بالحام على دراهم فحالم على عبد أو بالمكس أو يأمره بالحلح حالا فحالم به وفن في المنس أنه لايمح لانه فحالف لم يأذن فيه ولا الوكيل لانه لم يوجد السبب بالنسبة اليه ، وفارق ماخالم به لايملكه الموكل لدكونه لم يأذن فيه ولا الوكيل لانه لم يوجد السبب بالنسبة اليه ، وفارق

النوكيل مع تقدير العوض ومن غير تقدير لانه عقد معاوضة فصح كذلك كالبيع والنكاح ،والمستحب التقدير لانه أسلم من الغرر وأسهل على الوكيل لاستغنائه عن الاجتهاد ،فان وكل الزوج لم يخل من حالين (أحدهما) أن يقدر له العوض فان خالع به أو بما زاد صح ولزم المسمى لانه فعل ماأمر بهوإن خالم بأقل منه ففيه وجهان (أحدهما) لا يصح الخلع وهو اختيار ابن حامد ومذهب الشافعي لانه خالف موكله نلم يصح تصرفه كما لو وكله في خلع امرأة فخالع أخرى ولانه لم يؤذن له في الحلم بهذا الموض فلم يصح منه كالاجنبي (والثاني) يصح ويرجع على الوكيل بالنقص وهذا قول أبي بكرلان المخالفة في قدر الموض لا تبطل الحلم كحالة الأطلاق والاول أولى. فإن خالف في الجنس مثـل أن يأمره بالحلم على دراهم فيخالم على عبد أو بالعكس أو يأمره بالحلم حالا فخالم على عوض نسيشة فالقياس أنه لا يصح لانه مخالف لموكله في جنس الموض فلم يصح كالوكيل في البيع ولان ما خالع به لا يُملكه الموكل الْحُونه لم يأذن فيه ولا الوكيل لانه لم يوجد السبب بالنسبة اليه ، وفارق المخالفة في القدر لانه أمكن جبره بالرجوع بالنقص على الوكيل، وقال القاضي: القياس أن يلزم الوكيل القسدر الذي أذن فيه وبكون له ما خالع به قياساً على المخالفة في القدر وهذا يبطل بالوكيل في البيم ولان هذا خلم لم يأذن فيه الزوج فلم يصح كما لو لم يوكله في شيء ولانه يفضي إلى أن يملك عوضا ما ملكته إياء المرأة ولا قصد هو تمليكه وتنخلع المرأة من زوجها بغير عوض لزمها له بغير إذنه، وأما الخالفة في القدر فلا يلزم فيها ذلك مع أن الصحيح أنه لا يصح فيها أيضاً لما تقدم (الحال الثاني) إذا أطلق الوكالة فانه يقنضي الخلع بمهرها المسمى حالا من جنس نقد البلد فان خالم بذلك فازادصح الحالفة في القدر لانه أمكن جبره بالرجوع بالقص على الوكيل ، وقال القاضي الفياس أن يلزم الوكيل القدر الله و أذن فيه و بكون له ما خالع قياسا على المحالفة في القدر وهذا يبطل بالوكيل في البيدة ، ولان يقد خلم لم يأذن فيه لزوج فلم يصبح كما لولم يوكله في شيء ولانه يفضي الى أن يماك عوضا ما ملكته الهو المرأة ولا أصد هو تملكه و تنخاع المرأة وزرجها بغير عوض لزمها له بغير إذنه ، وأما المحالفة في القدر ولا يلزم فيها ذلك مع أن الصحيح أنه لا يصبح الحلم فيها أيضا لما قدمناه (والحال الثاني) اذا أطلق الوكالة فانه يقتضي الخلع بمهرها المسمى حالا من جنس نقد البلد فان خالع بذلك فما زاد صح الما في الحرين المنافق ا

لانه زاده خيراً، وإن خالم بدونه نفيه الوجهان المذكوران فيا إذا قدر له الدوض فخالع بدونه ، وذكر القاضي احبالين آخرين (أحدهما) أن يسقط المسمى ويجب مهر المثل لانه خالع بما لم يؤذن له فيه (والثاني) يتخير الزوج بين قول الدوض افصاً وبين رده وله الرجمة فان خالم بغير نقد البلد في حكمه حكم ما لو عين له عوضا فخالع بغير جنسه وإن خالع الوكيل بما ليس بمال كالحروالحنزير لم يصح الحلع ولم يقم الطلاق لانه غير مأذون له فيه ذكره القاضي في المجردوهومذهب الشافعي ، وسواء عين له الدوض أو أطلق ، وذكر في الحجام أن الحلع يصح ويرجع على الوكيل بالمسمى ولا شيء على المرأة . هذا إذا قلما أن الحلم بغير عوض يصح وإن فلنا لا يصح لم يصح الا أن يكون بافظ الطلاق فيقم طاقة رجعية . ياحتج بأن وكيل الزوجة لو خالع بذلك صح فكذلك وكيل الزوجة يخلصهامنه غير صحيح فان وكيل الزوج إذا خالم على محرم فوت على موكله الموض ووكيل الزوجة يخلصهامنه فلا يلزم من الصحة في ، وضع يخاص موكله من وجوب الموض عليه الصحة في ، وضع يفوته عليه الا ترى أن وكيل الزوجة لو صالح بدون الدوض الذي قدر له به صح ولزمها ولوخالع وكيل الزوج بدون الدوض الذي قدر له به صح ولزمها ولوخالع وكيل الزوج بدون الدوض الذي قدر اله به صح ولزمها ولوخالع وكيل الزوج بدون الدوض الذي قدر اله به صح ولزمها ولوخالع وكيل الزوج بدون الدوض الذي قدر اله به صح ولزمها ولوخالع وكيل الزوج بدون الدوض الذي قدر اله به صح ولزمها ولوخالع وكيل الزوج بدون الدون الدوض الذي قدر اله به صح ولزمها ولوخالع وكيل الزوج

﴿ مسئلة ﴾ (وان وكات المرأة في خلمها فخالع بمهرها فادون أو بماعينته فما دون صحوانزاد لم يصح ويحتمل أن يصح وتبطل الزيادة) فيقع طلقة رجعية ، واحتج بأن وكيل الزوجة لو خالم بذلك صح فكذلك وكيل الزوج ، وهذا انقياس غير صحيح فان وكيل الزوج يوقع الطلاق فلا يصح أن يوقعه على غير ما أذن له فيه ، ووكبل الزوجة لا يوقع واعا يقبل ولان وكيل الزوج إذا خالم على محرم فوت على موكله العوض ، ووكبل الزوجة يخلصها منه فلا يلزم من الصحة في موضع يخلص موكله من وجوب العوض عليه الصحة في موضع يفوته عليه ألا ترى أن وكيل الزوجة لو صالح بدون العرض الذي قدرته له صحولزمها ولو خالع وكيل لزوج بدون العرض الذي قدرته له صحولزمها ولو خالع وكيل لزوج بدون العرض الذي قدره له لم يلزمه ، وأما وكيل الزوجة فله حالان (أحدهما) أن تقدر له العوض في خالع به فما دون صح ولزمها ذلك لانه زادها خبراً ، وان خالم بأ كثر منه صحولاً المزمه الزوج فلزمه الضهان كالمضارب إذا اشترى من يعتق على رب المال وقال القاضي في الحبرد عليها ، بهر مثلها ولا شيء على وكيلها لانه لا يقبل العقد لنفسه إنما يقبله لذيره ولعل هذا ، ذهب الشانعي والأولى أنه لا يلزمها أكثر مما بذلته لا يقبل العقد لنفسه إنما يقبله وجد منها تذرير الزوج ولا ينبغي أن يجب الزوج أيضاً أكثر مما بذلته للم أو ليل لانه رضي بذلك عوضا وهو عرض صحيح معلوم الم يكن له أكثر منه كما لو بذلته المرأة (الثاني) أن يعلق الوكالة عوضا وهو عرض صحيح معلوم الم يكن له أكثر منه كما لو بذلته المرأة (الثاني) أن يعلق الوكالة فيقضي خامها بهرها من جنس نقد البلد فان خالها بذلك فها دون صح ولزمها وان خالهها بأكثر عما في خامها با كثر عما قدرت الع خالهها بأكثر عما هذه به كثر عمد ولزمها وان خالهها بأكثر عما هذه به كالو خالها بأكثر عما قدرت العلم عن القول فيه

متى خالع وكيل المرأة بما عينته له فما دونه صح ولزمها ذلك لانه زادهاخيراً وان خالمها بأكثر منه صح ولم تلزمها الزيادة لانها لم تأذن فيها ولزم الوكيل لانه النزمة للزوج فلزمه الضمان كالمضارب اذا اشترى من يعتق على رب المال، وقال القاضي في المجرد عليها مهر مثلها ولا شيء على وكيلها لانه لا يقبل اسقد لنفسه أنها يقبله لغيره ولعل هذا مذهب الشافعي، والاولى أنه لا يلزمها أكثر بما بذلته لانها ما النزمت أكثر منه ولا وجد منها تغرير للزوج ولا ينبني أن يجب للزوج أيضاً أكثر بما بذل له الوكيل لانه رضي بذلك عوضا وهو عوض صحيح معلوم فلم يكن له أكثر منه أشبه ما لو بذلت المرأة فان أطاقت الوكيل لانه رمني بذلك عوضا وهو عوض صحيح معلوم فلم يكن له أكثر منه أشبه ما لو بذلت المرأة فان أطاقت الوكيل المرمة فهوكما لو خالم بأكثر مما قدرت له على ما مضي أمن القول فيه

﴿ مسئلة ﴾ (وإن تخالما راجما بما بينها من الحقوق وعنه أنها تسقط)

إذا خالع زوجته أو بارأها بموض فانهما يتراجمان بما بينها من الحفوق، فان كان قبل الدخول فلها نصف المهر فان كانت قبضته ردت نصفه وإن كانت مفوضة فلها المتعة، وهذا قول عطاء والنخمي والزهري وألشافعي، وقال أبو حنيفة ذلك براءة لـكل واحد منها بما لصاحبه عليه من المهر، وأما الديون التي ليستمن حقوق الزوجية، فمنه فيهاروايتان ولا تسقط النفقة في المستقبل، لأنها ما وجبت بعد.

(فصل) إذا اختلفا في الخلع فادعاه الزوج وأنكرته المرأة بانت باقراره ولم يستحق عليها عوضا لانها منكرة وعليها اليمين وان ادعته المرأة وأنكره الزوج فالقول قوله الذك ولا يستحق عليها عوضا لانه لا يدعيه عفان أتفقا على الخلع واختلفا في قدر العرضأو جنسه أو حلوله أو تأجيه أوصفته فالقول قول المرأة حكاه أبو بكر نصاعن أحمد وهو قول مالك وأبي حنيفة وذكر القاضي رواية أخرى عن أحمد أن القول قول الزوج لان البضع مخرج من ملكه فكان الفول قوله في عوضه كالسيد مع مكتبته وقال الشافعي يتحالفان لانه اختلاف في عوض المقدفية حاففان فيه كالمنبابيين إذا اختلاف في المحنى واناأنه أحد نوعي الخلع فكان القول قول المرأة كالطلاق على مال إذا اختلفا في قدره ولان واناأنه أحد نوعي الخلع في المدى عليه المرأة منكرة الزيادة في الفدر أو الصفة فكان القول قولما لنول النبي والمنافئ والمين على المدى عليه وأما النحائف في البيع فيحتاج اليه لفسخ المقدو الخالع في نفسه فسخ فلا ينسخ عوان قال خاله المنكرة الموان قالت الما خاله عيري بأنف في ذمه بانت والقول قولها في نفسه فسخ فلا ينسخ عوان قال خاله عنه يحتاج اليه لفسخ المقدو الحل قولما في نفسه فسخ فلا ينسخ عوان قال خاله المنكرة الموان قال النافي منكرة الموان قال الما عنكرة الموان قالت المنافع عيري بأنف في ذمه بانت والقول قولها في نفي الموض عنها لانها منكرة الموان قالت المنافقة في المنافقة في نفسه فسخ فلا ينسخ عليه الموان قالت أنها خاله على غيري بأنف في ذمه بانت والقول قولما في نفي الموض عنها لانها منكرة الموان قالت أنها خاله عنون عليه المنافقة في المنافقة في المنافقة في المنافقة في المنافقة في في المنافقة في

ولنا أن المهرحق لا يسقط بلفظ الطلاق فلا يسقط بلفظ الخلع كسائر الدبون ونفقة العسدة إذا كانت حاملا ، ولان نصف المهر الذي يصير له لم يجب له قبل الحلم فلم يسقط بالمبارأة كنفقة المدة والنصف لها لا تبرأ منه بقوله بارأتك لأن ذلك يقتضي برامها من حقوقه لابراءته من حقوقها ، وعنه أنها تسقط كمذهب أبي حنيفة

(فصل) قال الشيخ رحمه الله (وإذا قال خالمتك بألف فأنكرته وقالت أنما خالمت غيري بانت باقراره والقول قولها مع بمينها في الموض لانها منكرة وان قالت لهم لكن ضنه غيري لزمها الالله لانها أقرت بها ولا يلزم الغير شيء الاأن يقر به، قان ادعته المرأة وانكره الزوج فالقول قوله كذلك ولا يستحق عليها عوضاً لانه لا يدعيه .

﴿ مسئنة ﴾ (وان اختلفا في قدر العوض أو عينه أو تأجيله فالقول قولها وكذلك ان اختلفا في صفته) حكاء أبو بكر نصاً عن أحمد

وهو قول مالك وأبي حنيفة وعنه أن الفول قول الزوج . حكاها الفاضيعن أحمد لان البضع بخرج عن ملك فكان القول قوله في عوضه كالسيد مع مكاتبه ، وقال الشافعي يتحالفان لانه اختلاف في عوض فيتحالفان فيه كالمتبايعين أذا اختلفا في الثمن

و لنا أنه أحد نوعي الخلع فكان القول قول المرأة كالطلاق على مال اذا اختلفا في قدره ، ولان المرأة منكرة للزائد في القدر أو الصفة فكان القول قولها لقول النبي عَلَيْظِيَّةٍ ﴿ الْهَمِينَ عَلَى المدعى عليه ﴾ وأما التحالف في البيع فيحتاج اليه لفسخ العقد والحلم في نفسه فسخ فلا يفسخ

(فصل) فان قال سألتني طلقة بألف فقالت بل سألتك ثلاثاً بألف فطلقتني واحدة ، بانت باقراره والقول قولها في سقوط الموض، وعند أكثر الفقهاء يلزمها ثاث الالف بناء على أصلهم

ولكن ضبيا الدائم أو غيره لزمها الالف لا فرارها به والفيان لا بري . فمهاء وكذلك ان قالت خالعتك على الف بزيه الدائم أي لانها اعترفت بالالف وادعت على أيها دعوى فقبل قولها على نفسها دون غيرها وإن قال سألتي طاقة بالف نقدات بل سألتك ثلاثا بألف فطلقتني واحدة بانت باقراره والقول قولها في سقوط العوض وعند أكثر الفقها. يلزمها ثلث الالف بناه على أصابهم فيما إذا قالت طلقني ثلاثا بألف فطلقها واحدة أنه يلزمها ثلث الالف، وأن خالبها على الفنادى أنها دنانير وقالت بل هي دراهم قالفول قولها لما ذكرنا في أول الفصل، ولو قال أحدها كانت دراهم قراضة وقال الآخر مطلقة فالفول قولها إلا على الرواية التي حكاها القاضي قان القيل قول الزوج في هاتين المسئلتين وأن اتفقا على أنهما أرادا دراهم قراضة لزمها ما انتقت اواد تها عليه، وأن اختلفا في الارادة كان حكها حكم المطاقة يرجع إلى غالب قدالبلد، وقال التاضي أذا اختلفا في الارادة وجب المهر المسمى في المقد لان اختلافها بحمل البدل مجهولا فيجب المسمى في المقد لان اختلافها بحمل البدل مجهولا فيجب المسمى في النسكاء، والاول أصح لانهما لو أطاقا لصحت النسمية ووجب الالف من غالب نقد البلد ولم يكن إطلاقهما جهالة مهر المثل كعبد مطلق وبمير وفرس والمبائة همنا أقل قالصحة أولى جمالة تكن جاللة عمر المثل كعبد مطلق وبمير وفرس والمبائة همنا أقل قالصحة أولى

فيا اذا قالت طلقني ثملاثا بألف فطلقها واحدة أنه يلزمها ثلث الالف وان خالمها على الم فادعى انها دنانير فقالت بل هي دراهم فالقول قولها لما ذكرنا في أول الفصل ، وان قال أحدهما كانت دراهم. قراضة وقال الآخر مطلقة فالقول قولها الاعلى الرواية التي حكاها القاضي فان القول قول الزوج في هانين المسئلتين، وان اتنقا على أنهما أرادا دراهم قراضة نزمها ما أتفقا عليه ، وان اختلفا في الارادة كان حكمها حكم المطلقة يرجع الى غالب نقد البلد.

وقال القاضي أذا اختلفا في الارادة وجب المهر المسمى في العقد لان اختلافهما يجعل البدل مجهولا فيجب المسمى في النكاح والاول أصح لانها لو أطلقا لصحت التسميـة ووجب الف من غالب نقد البلد ولم يكن اطلاقهما جهالة تمنع صحة العوض فكذلك أذا اختلفا ، ولانه يجبز العوض المجهول أذا لم تكن جهالته تزيد على جهالة مهر المثل كعبد مطلق والجهالة ههنا أقل فالصحة أولى

﴿ مسئلة ﴾ (وان علق طلاقها بصفة ثم خالمها فوجدت الصفة ثم عاد فتزوجها فوجدت الصفة طلقت نص عليه ويتخرج أن لا تطلق بناء على الرواية في المتق واختاره أبو الحسن المميمي ، وان لم توجد الصفة حال البينونة عادت رواية واحدة)

مثال ذلك اذا قال ان كات أبك فأنت طالق ثم أبانها ثم تزوجها فكامت أباها فانها تطلق نص عليه أحمد، فأما ان وجدت الصفة في حال البينونة ثم تزوجها ثم وجدت مرة أخرى فظاهر

(فصل) إذا على طلاق امرأته بصفة ثم أبانها مخلع أو طلاق ثم عاد فيروجهـا ووجدت الصفة طلقت، ومثاله إذا قال ان كامت اباك فأنت طاق ثم أبانها بخلم مُ تزوجها فسكا.ت أباها قائمًا تطلق نص عليه أحمد ، فأما أن وجدت الصنة في حال البينرنة ثم تزوجها ثم وجدت مرة أخرى فظاهر المذهب أنها طلق، وعن أحمد مايدل على أنها لا تطان نصَّ عليه في العنق في رجل قال لعبده أنت حر إن دخلت الدار فباله ثم رجم يعني فاشتراه فان رجم وقد دخل الدار لم يعتق وإن لم يكن دخل فلا يدخل اذا رجم اليه فان دخل عتى، فاذا نص فيالعتق على أن الصفة لا تعود وجب أن يكون في الطلاق مثله بل أولى لان العتق يتشوف الشرع اليه ولذلك قال الخرقي وإذا قال إن تزوجت فلانة فعي طالق لم تطلق أن تزوجها ، ولو قال أن لمكت فلانا فهو حر فما كه صار حراً وهذا اختيار أبي الحسن الميمي عواكثر أهل العلم يرمن أن الصفة لا تعود اذا أبانها بطلاق ثلاث ، وإن لم توجد الصافة في حال البينونة حدًا مذهب مالك وأبي حنيفة وأحد أنوال الشاني ، قال ابن المنذر أجم كل من نحاظ عنه من أهل العلم على أن الرجـل اذا قال لزوجته أنت طالق اللاثا إن دخلت الدار فطلقها اللاثا ثم فكحت غيره ثم نكحها الحالف ثم دخات الدار أنه لايقع عليها الطلاق وهذاعلى مذهب ماك والشانعي وأصحاب الرأي لان إطلاق اللك يقتضى ذلك فان أبانها دون الثلاث فوجدت الصفة ثم تزوجها انحات عينه في قولم ، وإن لم توجد الصابة في البياونة ثم نكحها لم تنحل في قول مالك وأسحاب الرأي وأحد أفوال الشائمي وله قول آخر لاتمود الصنة بحال رهو اختيار المزني وأبي اسحاق لان الايفاع رجد قبل النكاح فلم يتم كما لو علمه بالصنة قبل أن بمزوج بها فانه لاخا ف في أعلوقال لأجنبية أنت طالق

المذهب أنها تطلق ، وعن احمد ما يدل على أنها لا تطلق ، نص عليه في العنق في رجل قال لعبده أنت حر ان دخلت الدار فباعه ثم رجع يعني فاشتراه فان رجّم وقد دخل الدار لم يعتق ، وان لم يكن دخل فلا يدخل اذا رجع اليه فان دخل عتق ، فاذا نص في العتق على أن الصفة لا تدود وجب أن يكون في الطلاق مثله بل أولى ، لان العتق يتشوف الشرع اليه ولذلك قال الحرق اذا قال ان تزوجت فلانة فهي طالق لم تطلق ان تزوجها ، ولو قال ان ، لمكت فلانا فهو حر فالحك صار حراً وهذا اختيار أبي الحسن التميمي، وأكثر أهل العلم يرون أن الصفة لا تمود اذا أبانها بطلاق ثلاث ، وان لم توجد في حلل البينونة ، وهذا مذهب مالك وأبي حنيفة وأحد أقوال الشافعي

قال ابن المنذر أجمع كل من نحفظ عنه من أهل العلم على أن الرجل اذا قال لزوجته أنت طالق الأبها ان دخات الدار فطلقها ثلاثا ثم نكحت غيره ثم نكحها الحالف ثم دخات الدار لا يقع علميا الطلاق وهذا مذهب مالك والشافعي وأصحاب الرأي لان اطلاق الملك يقتضي ذلك قان أبابها دون الثلاث فوجدت الصفة ثم تروجها الحلت عينه في قولم وان لم توجد الصفة في البينونة ثم نكحها لم تنمس في قول مالك وأصحاب الرأي وأحد أقوال الشافعي ، وله قول آخر لا تعود الصفة بحال وهو اختياد

اذا دخلت الدارثم تزوجها ودخلت الدار لم نطلق وهـذا في معناه فأما اذا وجدت الصفة في حال البينونة أنحلت المين لان الشرط وجد في وقت لايمكن وقوع الطلاق فيه فسقطت ليمينواذا انحلت مرة لم يمكن عودها لا بعقد جديد

ولا أن عقد الصفة ووقوعها وجدا في النكاح نيقم كما لو لم يتخله ببنونة أو كما لو بانت بما دون الثلاث عند مالك وأبي حنيفة ولم تفعل الصفة ، وقولهم أن هذا طلاق قبل نكاح قلنا يبطل بما أذا لم يكل الثلاث ، وقولهم تنحل الصفة بنعلها نلما أنما تنحل بفعلها على وجه يحنث به وذلك لاناليمين حل وعقد ثم ثبت أن عقدها يفنقر إلى الملك فكذلك حلها والحنث لا يحصل بنعل الصفة حال بينونتها فلا تنحل اليمين وأما العتق ففيه روايتان

(احداهما) أن العتق كالنكاح في أن الصفة لاتنحل بوجودها بعد ببعه فيكون كمستنتنا

(والثانية) تنحل لان الملك الثاني لايبنى على الاول في شيء من أحكامه، وفارق النكاح فانه يبنى على الاول في شيء من أحكامه، وفارق النكاح فانه يبنى على الاول في بعض أحكامه وهو عدد الطلاق فجاز أن يبنى عليه في عود الصفة ولان هذا يفعل حيلة على إبطال الطلاق المعاق والحيل خداع لاتحل ماحرم الله فان ابن ماج وابن بطة رويا باسنادهما عن أبي موسى قال: قال رسول الله مستحلية « ما بال أنوام بلمبون بحدرد الله ويستهزئون بآياته قد طلقتك و اجعتك » وفي افظ رواه ابن بطه « خلعتك وراج متك طلقتك واجعتك »

المزنى وأبي اسحاق لان الايقاع وجد قبل النكاح فلم يقع كما لوعلقه بالصفة قبل أن يتزوج بها فانه لا خلاف في أنه لو قال لاجنبية أنت طالق اذا دخلت الدارثم تزوجها ودخلت الدارلم تطلق وهذا في معناه، قاما اذا وجدت الصفة في حال البينونة انحلت اليمين لان الشرط وجدفي وقت لا يمكن وقوع الطلاق فيه ف قطت اليمين، وإذا انحلت مرة لم يمكن حودها الا بعقد جديد

ولنا أن عقد الصفة ووقوعها وجدا فى النكاح فيقع كما لو لم يتخلله بينونة أو كما لو بانت بما دون الثلاث عند مالك وأبي حنيفة ولم تغمل الصفة، وقولم ان هذا طلاق قبل نكاح قلنا يبطل بما اذالم يكل الثلاث، وقولم تنحل الصفة بفعلها قلبا أنما تنحل بفعلها على وجه يحنث به وذلك لان اليمين حل وعقد ثم ثبت أن عقدها يفتقر الى الملك فكذلك حلها والحنث لا يحصل بفعل الصفة حال بينونتها فلا تنحل اليمين به ، وأما المتق ففيه روايتان

(احداهما) انه كالنكاح في أن الصفة لانتحل بوجودها بعد بيعه فيكون كمسئلتنا

(والثانية) تنحل لان الملك الثاني لا ينبني على الاول فى شيء من أحكامه ، وفارق النكاح فانه ينبني على الأول فى عودالصفة ،ولان هذا يفمل ينبني على الأول فى بعض أحكامه وهو عدد الطلاق فجاز أن ينبني عليه فى عودالصفة ،ولان هذا يفمل حيلة على ابطال الطلاق المعلق والحيل خداع لا تحل ما حرم التنان ابن ماجه وابن بطة رويا -باسنا ديما هن أبي موسى قال قال رسول الله ويتاليه « ما بال قوم يلمبون بجدود الله وبستهزئون بآياته قد طلقتك،

وروى باسناده عن أبي هربرة قال : قال رسول الله وَيَتَالِينَةِ وَلاَ رَنْكُبُوا مَاارْتَكِبْتَالِيهُود فتستحلوا محارم الله بأدنى الحيل »

(فصل) فان كانت الصفة لا تعود بمد النكاح الثاني مثل أن قال إن أكات هذا الرغيف فأنت طالق ثلاثا ثم آبائها فأكلته ثم نكحها لم يحنث لان حنثه برجود الصفة في النكاح الثاني وما وجدت ولا يمكن إيقاع الطلاق بأكاماً 4 حال البينونة لان الطلاق لايلحق البائن والله أعلم

كتاب الطلاق

الطلاق حل قيد النكاح وهو مشروع ، والاصل في مشروعيته الدكتاب والسنة والاجاع . أما الدكتاب فقول الله تعالى (الطلاق مرتان فامساك بمعروف أوتسريج باحسان) رقال تعالى (ياأيها النبي إذا طلقتم النسا، فطلقوهن لعدمهن) وأما السنة فماروى ابن عمر أنه طاق امرأته وهي حائض فسأل عمر رصول الله وسول الله مناه على المدة التي أمر الله أن عمل تعليم عمد أن شاء أمسك بعد ، وان شاء طاق قبل أن بمس فنك العدة التي أمر الله أن يطاق لها النساء » متعق عليه في آي وأخباره وى هذبن كثير ، وأجمع الماس على جواز الطلاق والعبرة حالة على جوازه قانه ربما فسدت الحال بين الزوجين فيصير بقاء النكاح مفسدة محفة وضرراً عجرداً بالزام

قد راجمتك قد طلقتك» وفي لفظ رواما بن بطة « خلمتك وراجمتك » وروى باسناده عن أبي هر برة قال قال رسول الله عَلَيْتِيْنَةٍ « لا نر تكبوا ما ار تكبت اليهود فتسحلوا محارم الله بأدنى الحيل»

(فصل) فان كانت الصفة لا تعود بعد النكاح الثاني مثل ان قال ان أكات هذا الرغيف فأنت طالق ثلاثاً ، ثم أبانها ثم أكلته ثم نكحها لم يحنث لان حنثه بوجود الصفة في انكاح الثاني وماوجدت ولا يمكن ايقاع الطلاق بأكلها له حال البينونة لان الطلاق لا يلحق البائن والتداّعلم .

﴿ كتاب الطلاق ﴾

وهو حل قيد النسكاح وهو مشروع والاصل في مشروعيته الكتاب والسنة والاجماع . أما الكتاب فقوله تمالى (الطلاق مر تان فامساك عمروف أو تسريح باحسان) وقال سبحانه (يا أبها النبي اذا طلقم النساء فطلقوهن لمدمهن) وأما المسنة فروى ابن عمر أنه طلق امرأته وهي حائض فسأل عمر رسول الله علي الله علي الله وهي حائض فسأل عمر رسول الله علي عن ذلك فقال له رسول الله علي قبل أن عمر فليراجها ثم ليتركها حتى تطهر ثم نحيض ثم تعلهر ثم أون شاء أمسك بعد وان شاء طلق قبل أن عمر فتلك المدة النبي أمر الله أن يطلق لهاالنساء » متفق عليه في آي وأخبار سوى هذبن كثير وأجمع الناس على جواز الطلاق والعبرة دالة على متفق عليه في آي وأخبار سوى هذبن كثير وأجمع الناس على جواز الطلاق والعبرة دالة على متفق عليه في آي وأخبار سوى هذبن كثير وأجمع الناس على حواز الطلاق والعبرة دالة على متفق عليه في آي وأخبار سوى هذبن كثير وأجمع الناس على حواز الطلاق والعبرة دالة على متفق عليه في آي وأخبار سوى هذبن كثير وأجمع الناس على حواز الطلاق والعبرة دالة على متفق عليه في آي وأخبار سوى هذبن كثير وأجمع الناس على حواز الطلاق والعبرة دالة على متفق عليه في آي وأخبار سوى هذبن كثير وأجمع الناس على حواز الطلاق والعبرة دالة على متفق عليه في آي واخبار المناء المناء العبرة داله على حواز الطلاق والعبرة دالة على المناء كالمناء العبرة داله على حواز الطلاق والعبرة داله على حواز العلاق والعبرة داله على حواز الطلاق والعبرة داله على حواز الطلاق والعبرة داله على حواز العلاق والعبرة داله على حواز العبرة داله على حواز العبرة داله على حواز العبرة داله على حواز العبرة داله العبرة داله على حواز العبرة داله على حواز العبرة داله على حواز العبرة داله على حواز العبرة داله عن حواز العبرة داله على حواز العبرة داله عبرة داله عبرة داله عبرة داله عبرة داله داله عبرة داله داله عبرة د

الزوج النفقة والسكنى وحبس المرأة مع سوء العشرة والخصوءة الدائمة من غير قائدة قاقتضى ذلك شرع ما بزيل النكاح لذول المفسدة الحاصلة منه

(فصل) والطلاق على خسة أضرب (واجب) وهو طلاق المولي بعد التربس أذا أبي الفيئة، وطلاق) الحكين في الشقاق إذا رأيا ذاك (ومكروه)وهو الطلاق من غير حاجة اليه . وقال القاضي فيه روايتان (إحداهما) أنه محرم لأنه ضرر بنفسه وزوجته وإعدام للمصلحة الحاصلة لهما من غير حاجة اليه فكان حراما كاتلاف المال ، ولفول النبي وللمنافق « لاضرر ولا إضرار » (والثانية) أنه مباح لقول النبي وللمنافق المسلاق » وفي لفظ « ما أحل الله شيئا أبغض اليه من العلاق » رواه أبر داود وإنما يكون مبغوضا من غير حاجة اليه وقد مهاه النبي وللمنافق حلالا ولائه مزيل النكاح المشتمل على المصالح المندوب اليها فيكون مكروها (والثالث) مباح وهو عند الماجة اليه لسوه خلق المرأة في حقوق الله الواجبة عليها مثل الصلاة وتحوهاولا يمكنه إجارها عليها أوتكون وهو عند تفريط المرأة في حقوق الله الواجبة عليها مثل الصلاة وتحوهاولا يمكنه إجارها عليها أوتكون له امرأة غير عفيفة ، قال أحد لا ينبغي له إمساكها وذاك لأن فيه نقصا لدينه ولا يأمن إنسادها لفراشه وإلحاقها به ولداً ليس هو منه ، ولا يأس بعضلها في هذه المال والتضييق عليها لتندي منة . لفراشه وإلحاقها به ولداً ليس هو منه ، ولا يأس بعضها الله أن يأتين بناحثة مبينا) ويحتمل أن قال الله تعالى (ولا تعضلوهن لتذهبوا بعض ما آنيتموهن إلا أن يأتين بناحثة مبينا) ويحتمل أن

جوازه فانه ربما فسدت الحال بين الزوجين فيصير بقاء النكاح مفسدة محضة واضراراً مجرداً بالزام الزوج النفقة والسكنى وحبس المرأة معسوء المشرة والحصومة الدائمة من غيرفائدة فاقتضى ذلك شرع مايزيل النكاح لتزول المفسدة الحاصلة منه

﴿ مسئلة ﴾ (ويباح عند الحاجة ويكره من غير حاجة وعنه أنه يحرم، ويستحب إذاكان بقاء النكاح ضرراً)

الطلاق على فسة أضرب (واجب) وهو طلاق المولي بعد التربض اذا أب الفئة وطلاق الحكين في الشفاق إذا رأيا ذلك (واثناني) مكروه وهو الطلاق من غير حاجة اليه لانه مزيل للنكاح المشتمل على المصالح المندوب اليها فيكون مكروها وقال القاضي فيه روايتان (إحداها) أنه محرم لانه ضروبنفسه وزوجته واعدام للمصلحة الحاصلة لها من غير حاجة اليه فكان حراما كاتلاف المال ولقول الني والمنافق وفي لا لا فرر ولا اضرار > (والثانية) أنه مباح لقول النبي والتنفيق والنبي ما الحلال الى الله الطلاق > وفي لفظ «ما أحل الله شيئاً أبنض اليه من الطلاق > رواه أبوداود (والثالث) مباح وهو عند الحاجة اليه لسوة خلق المرأة وسوء عشرها والتضرر منها من غير حصول النرض بها (والرابع) مندوب اليه وهو عند تفريط المرأة في حقوق الله الواجبة عليها مثل الصلاة ونحوها ولا يمكنه اجبارها عليها أو يكون له امرأة غير عفيفة قال أحمد لا ينبغي له امساكها وذلك لان فيه نقصاً في دينه ولا يأمن افسادها فراشه له امرأة غير عفيفة قال أحمد لا ينبغي له امساكها وذلك لان فيه نقصاً في دينه ولا يأمن افسادها فراشه

الطلاق في هذين الموضعين واجب ومن المندوب البه الطلاق في حال الشقاق وفي الحال التي نخرج المرأة إلى المقائمة لنزيل عنها الفعر (وأما الهنظور) فالطلاق في المبضأ وفي طهر جامعا فيه أجمالها، في جبع الامصار وكل الاعصار على تحريمه وبسمى طلاق البدعة لان المطلق خالف السنة وترك أمر الله تمالى ورسوله . قال الله تمالى (فعلقوهن لمدتهن) وقال النبي والمالية و إن شاء طلق قبل أن يمس ننظت المدة التي أمر الله أن يطلق لها النساء » وفي لفظ رواه الدارقطني باسناده عن ابن همر أنه طلق امرأته تطليقة وهي حائض ثم أراد أن يتبعها بطلية بين آخرتين عند القرأين فبانم ذلك رسول الله وينالية فقال و ياابن عمر ما هكذا أمرك الله إنك أخطأت السنة والسنة أن تستقبل الطهر فنطاق لد كل قرء ولانه اذا طاق في الحيض طول العدة عليها فان الحيضة التي طاق فيها لانحسب من عدنها ولا العام الذي بعدها عندمن مجعل الافراء الحيض وإذا طاق في طهرأصابها فيه لم يأمن أن تكون حاملا فيندم وتكون مرتابة لاندري أنعتد بالحل أو الاقراء ؟

﴿ مسئلة ﴾ قال (وطلاق السنة أن يطلقها طاهراً من غير جماع واحدة ثم يدعها حتى تنقضي عدتها)

مَعَنَى طلاق السنة الطلاق الذي وانق أمر الله تعالى وأمر رسوله وَيَطْلِيَّةُ فِي الآية والحسيرين المذكورين وهو الطلاق في طهر لم يصبها فيه ثم يتركيا حتى تنقضي عدمها ولا خلاف في أنه اذا طلقها

والحاقها به ولداً من غيره ولا بأس بعضلها في هذه الحال في التضييق عليها لتفتدي منه قال الله تمالى (ولا تعضلوهن لنذهبوا ببمض ما آتيتموهن الا أن يأتين بفاحشة مبيئة)

ومحتمل أن الطلاق في هذين الموضيين واجب ومن المندوب البه الطلاق في حال الشفاق بي الحال التي تخرج المرأة إلى المخالمة أربل عنها الضرر (والحامس) المحظور وهو طلاق الحائض أو في طهر أصابها فيه وقد أجمع العلماء في جميع الامصار على تحريمه ويسمى طلاق البدعة لان المطلق خالف السنة وترك أمر الله ورسوله . قال الله تمالى (فطلقوهن لمدتهن) وقال النبي عَلَيْكِيْنَةُ ﴿ إِنْ شَاءَ طَلَقَ قَبَلُ أَنْ عَمْمُ أَنّهُ عَمِى فَلَكُ المدة التي أمر الله أن تطلق لها النساء » وفي لفظ رواه الدار قطني باسناده عن ابن عمر أنه طلق امرأته تطليقة وهي حائض ثم أراد أن يتبعها بتطليقتين آخرتين عند القرأين فبلغ ذلك رسول الله عَلَيْنَ فَقَالَ ﴿ يَا ابن عمر ما هَكَذَا أُمركُ الله انك أخطأت السنة والسنة أن تستقبل الطهر فتطلق لكل قرء » ولانه إذا طلق في الحيض طول المدة عليها فان الحيضة التي طلق فيها لا تحسب من عدمها ولا الطهر الذي بعدها عند من مجمل الاقراء الحيض وإذا طلق في طهر أماجا قيه لم يأمن من أن تكون حاملا فيندم و تكون مرتابة أتعتدها لحلاً والاقراء ؟

(مسئلة) (وبصح من الزوج العاقل البالغ الخِنار ومن الصبي العاقل وعنه لا يصح حتى يلنع)

في طهر لم يصبها فيه ثم تركها حتى تنقضي عدتها أنه مصيب السنة مطلق المدة التي أمر الله بها قاله ابن عبد البر وابن المنذر وقال ابن مسدود طلاق السنة أن يطلقها من غير جاع ، وقال في قوله تعلل (فطلقوهن لمدتهن) قال طاهراً من غير جاع ونحوه عن ابن عباس وفي حديث ابن عب الله و يناه الميركم حتى تطهر ثم تحيض ثم تطهر ثم إن شاء أمسك و إن شاء طلق قبل أن يمس فتلك المدة التي أمر الله أن يطلق المالات المالات المواتم تعلل المناه عدتها فعناه أنه لا يتبعها طلاقا آخر قبل قضاء عدتها ولو طلقها ثلاثا في ثلاثة اطهار كان حكم ذاك حكم جمع الشلات في طهر واحد ، قال أحمد طلاق السنة واحدة ثم يتركها حتى تحيض ثلاث حيض ، وكذلك قال مالك والارزاعي والشافعي وابو عبيد وقال أبوحنيفة والثوري السنة أن يطلقها ثلاثا في كل قرء طلقة وهو ولسائر الكوفيين واحتجوا عبيد وقال أبوحنيفة والثوري السنة أن يطلقها ثلاثا في كل قرء طلقة وهو ولسائر الكوفيين واحتجوا أمره بامساكها في هذا العامر لانه لم يفصل بينه وبين الطلاق طهر كامل فاذا مضى ومضت الحيضة الني بعده أمره بطلاقها و قوله في حديثه الآخر والدنة أن يستقبل الطهر فيطاق لكل قرء

وروى النسائي باسناده عن عبد الله قال : طلاق السنة أن يطلقها تطليقة وهي طاهر في غيرجماع فاذا جاضت وطهرت طلقها أخرى ثم تعتد بمد ذلك بحيضة ولذا ماروي عن على رضي الله عنه أنه قال لا بطلق أحدالسنة فيندم . رواه الاثرم وهذا أنما يحصل

أما صحة الطلاق من الزوج الماقل الختار فلا نعلم فيه خلافالانه عقد معاوضة فصحمنه كالبيع، وأما السبي فان لم يعقل فلا طلاق له بغير خلاف وأما الذي يعقل الطلاق ويعلم أن زوجته تبين منه وتحزم عليه فأ كثر الروايات عن أحمد أن طلاقه يقم، وذكره الخرقي واختاره أبو بكر وابن حامدوروي نحو ذلك عن سعيد بن المسيب وعطاء والحسن والشعبي واسحاق وروى أبو طالب عن أحمد لا يجوز طلاقه حتى يحتلم وهو قول انتخمي والزهري ومالك وحماد والثوري وأبي عبيد وذكر أبوعبيد أنه قول المراق وأهل الحراق وأهل المراق وأهل الحجاز وروي ذلك عن ابن عباس لقول النبي عَيَسَالِيَّةِ « إنها الطلاق لمن أخذ عمل العراق وقوله -كل الطلاق المناف علم طلاقه كالمجنون ووجه الاولى قول النبي عَيَسَالِيَّةِ « إنها الطلاق لمن أخذ بالساق - وقوله -كل الطلاق جائز إلا طلاق المعتوم المغلوب على عقله » وروي عن علي رضي الله عنه بالساق - وقوله -كل الطلاق جائز إلا طلاق المعتوم المغلوب على عقله » وروي عن علي رضي الله عنه طلاق ناشبه طلاق البالغ

(فصل) وأكثر الروايات عن أبي عبدالله تحديد من يقع طلاقه من الصبيان بكونه يعفل وهواختيار القاضي وروى أبو الحارث عن أحمد إذا عقــل الطلاق جاز طلاقه ما بين عشر إلى اثنتي عشرة وهذا يدل على أنه لا يقم دون العشر وهو اختيار أبي بكر لان العشر حدالفرب على الصلاة والصبام وصحة الوصية فكذلك هذا وعن سعيد بن المسيب إذا احصى الصلاة وصام رمضان جاز طلاقه وقال عطاء

في حق من لم يطلق ثلاثًا ، وقال ابن سيرين ان عليا كرم الله وجهه قال : لو أن الناس أخذوا بما أمر الله من الطلاق مايتيم رجل نفسه أمرأة أبداً يطلقها تطليقة ثم يدعها مابينها وبين أن تحيض ثلاثًا فتى شا. راجعها . رواه النجاد باسناده

وروى ابن عبد البر باسناده عن ابن مسعود أنه قال : طلاق السنة أن يطلقها وهي طاهر م بدعها حتى تنقضي عدمها أو براجعها ان شاء . فأما حديث ابن عمر الاول فلاحجة لهم فيه لانه ليس فيه جمع الثلاث ، وأما حديثه الآخر فيحتمل أن يكون ذلك بعد ارتجاعها ، ومتى ارتجع بعبد الطلقة ثم طلقها كان السنة على كل حال حتى قد قال ابو حنيفة لو أمسكها بيده لشهوة ثم والى بين الثلاث كان مصيبا السنة لانه يكون مرتجعا لها والمعنى فيه أنه اذا ارتجعها سقط حكم الطلقة الاولى فصارت كأنها لم توجد ولا غنى به عن الطلقة الاخرى اذا احتاج الى فراق امرأته بخلاف مااذا لم يرتجعها فانهمستفن عنها لا فضائها إلى مقصوده عن العالمة الاخرى اذا احتاج الى فراق امرأته بخلاف مااذا لم يرتجعها فانه مستفن عنها لا فضائها إلى مقصوده عن ابائتها فافترقا ولان ماذكروه ارداف طلاق من غير ارتجاع فلم يكن السنة كجمع الثلاث في طهر واحد وتحريم المرأة لا يزول الا بزوج وإصابة من غير حاجة فلم يكن السنة كجمع الثلاث .

(فصل) فان طلق البدعة وهو أن يطافها حائضا أو في طهر أصابها فيه اثم ووقع طلاقه في قول عامة أهل العلم ، قال ابن المنذر وابن عبد البر لم يخالف في ذلك الا أهل البدع والضلال وحكاه أبو

إذا بلغ أن يصيب النساء وعن الحسن إذا عقــل وحفظ الصلاة وصام رمضان وقال أسحاق إذا جاز اثنتي عشرة .

(فصل) ومن أجاز طلاقه اقتضى مذهبه أن يجبوز توكيله فيه وتوكله لفيره وقد أوما اليه فقال في وجل قال لصبي طلق امر أنك فقال قد طلقتك ثلاثاً لا يجبوز عليها حتى يعقل الطلاق قبل له فانكانت له زوجة صبية فقالت له صيراً مري الي فقال لها أمرك بيدك فقالت قد اخترت نفسي فقال أحد ليس شيئاً حتى يمون مثلها يعقل الطلاق ، وقال أبو بكر لا يصح أن يوكل حتى ببلغ ، وحكاه عن أحمد

و لنا أن من صح تصرفه في شيء مما تجوز الوكالة فيه بنفسه صح تُوكيله ووكالته فيه كالبالغ وماروي عن أحمد من منع ذلك فهو على الرواية التيلا تحييز طلاقه وتأثى إنشاء اللة تمالى

(فصل) فأما السفيه فيقع طلاقه في قول أكثر أهل العلم منهم القاسم بن محمد ومالك والشافعي وأبو حنيفة وأصحابه ومنع منه عطاء والاولى صحته لانه مكلف مالك لمحل الطلاق فوقع طلاقه كالرشسيد والحجر عليه في ماله لا يمنع من التصرف في غير ما هو محمجور عليه فيه كالفلس

(مسئلة) (ومن زال عقله بسبب يعذر فيه كالمجنون والنائم والمفمى عليه والمبرسم لم يقع طلاقه) مع أهل العلم على أن الزائل العقل بغيرسكر أو ما في معناه لا يقع طلاقه كذلك قال عثمان وعلي وسعيد بن المسيب والحسن والنخمي والشعبي وقتانة وأبو قلابة والزهري ويحيى الانصاري ومالك

نصر عن ابن علية وهشام بن الحسكم والشيمة قالوا لايقع طلاقه لان الله تعالى أمر به في قبلالصدة فاذا طلق في غيره لم يقم كالوكيل اذا أوقعه في زمن أمره موكله بايقاعه في غيره

ولنا حديث أبن عر أنه طلق امرأنه وهي حائض فأمره الذي وَ الله أن يراجها وفي رواية الدارقطي قال فقلت يارسول الله أفرأيت لو أني طلقها ثلاثا أكان محل لي أن أراجها ? قال « لا كانت تبين منك و تكون معصية » وقال نافع وكان عبدالله طلقها تطليقة فحسبت من طلافه وراجها كا أمره رسول الله و تكون معصية و وقال نافع وكان عبدالله طلقها تطليقة فحسبت عليه ؟ الله و عنسب عليه ؟ قال فعم أرأيت أن عجز واستحق وكلها أحاديث صحاح ولانه طلاق من مكلف في محل الطلاق فوقع كللاق المامل ولانه ليس يقر به فيعتبر لوقوعه موافقة السنة بل هو از الة عصمة وقطع ملك فايقاعه في زمن البدعة أولى تغليظا عليه وعقوبة له أما غير الزوج فلا يملك الطلاق والزوج علكه بملكه عمله في زمن البدعة أولى تغليظا عليه وعقوبة له أما غير الزوج فلا يملك الطلاق والزوج علكه بملكه محله في زمن البدعة أولى تغليظا عليه وعقوبة له أما غير الزوج فلا يملك الطلاق والزوج علكه بملكه عمله بالرجعة يزيل المعنى الذي حرم الطلاق ولا يجب ذلك في ظاهر المذهب وهوقول التوري والاوزاعي والشافي وابن أبي لبلى وأصحاب الرأي وحكي ابن أبي موسى عن أحد رواية أخرى أن الرجعة تجبرى عجرى استبقاء واختارها وهوقول مالك وداود لظاهر الامر، في الوجوب ولان الرجعة تجرى عجرى استبقاء تجب واختارها وهوقول مالك وداود لظاهر الامر، في الوجوب ولان الرجعة تجرى عجرى استبقاء

والثوري والشافي وأصحاب الرأي وأجموا على أن الرجل في حال نومه أنه لا طلاق له وقد ثبت أن النبي وَلَيْنِيْنِ قال ﴿ رفع العَلَم عن اللهُ عن النائم حتى يستيقظ وعن الصبي حتى يحتلم وعن المجنون حتى بمقل ﴾ ورويءن أبي هربرة عن النبي وَلَيْنِيْنَةُ أنه قال ﴿ كُلُ الطلاق جَازُ إلا طلاق المتوه والمغلوب على عقله » رواه البخاري وقال الترمذي لا نعرفه إلا من حديث عطاء عن ابن مجلان وهو ذاهب الحديث وروي عن على باسناده مثل ذلك ولانه قول يزيل الملك فاعتبر له العقبل كالبيع وسواء زال بجنون أو اثماء أو شرب دواء أو اكراه على شرب الحرر أو شرب ما يزيل عقله أو لم يعلم أنه مزيل المقل فكل هذا يمنع وقوع الطلاق رواية واحدة ولا نعلم فيه خلافاً

(مسئة) وإنكان بسبب لا يعذر فيه كالسكران ومن شربما يزيل عقله اندرحاجة فني صحة طلاقه رواينان وكذا يخرج في قتله وقذفه وسرقته وزناه وظهاره وايلائه)

اختلفت الرواية عن أحمد رحمه الله في طلاق السكران فروي عنه أنه يقع اختارها أبو بكر الخلال والفاضي وهو مذهب سعيد بن المسيب وعطاه ومجاهد والحسن وابن سيرين والشبي والنخمي والحير ومالك والاوزاعي والشافعي وابن شبرمة وأبي حنيفة وصاحبيسه وسايان بن حرب لقول النبي وسيلاق وكل الطلاق جأز إلا طلاق المعتوة » ومثل هذا عن علي ومعاوية وابن عباس، قال ابن عباس طلاق السكران جاز ان ركب معصية من معاصي الله نفعه ذلك ولان الصحابة جعلوه كالصاحي في الحد

النكاح واستبقاؤه همنا واجب بدليل تحريم الطلاق ولان الرجعة إمساك الزوجة بدليل أوله تعالى (فأمسكوهن بمعروف) فوجب ذلك كامسا كها قبل الطلاق ، وقال مالك وداود يجبر على رجمتها قال أصحاب مالك يجبر على رجمتها مادامت في العدة إلا أشهب قال ما لم تعلير ثم تحيض ثم تعلير لا نه لا يجب عليه رجمتها فيه عليه إمساكها في تلك الحال فلا يجب عليه رجمتها فيه

ولنا أنه طلاق لا يرتفع بالرجمة فلم تجب عليه الرجمة فيه كالطلاق في طهرمسها فيه فانهم أجموا على أن الرجمة لا نجب حكاء ابن عبدالبر عن جميع العلماء وما ذكروه من المعنى ينتقض بهذه الصورة وأما الامر بالرجمة فحمول على الاستحباب لما ذكرنا

(فصل) فان راجمها وجب امساكها حتى تطهر واستحب امساكها حتى تحبض حيفة أخرى ثم تطهر على ما أمر به النبي وَلَيُكُلِي في حديث عر الذي رويناه قال ابن عبدالبر ذلك من وجوه عند أهل العلم منها أن الرجمة لا تكاد تعلم صحتها إلا بالوط. لانه المبغي من السكاح ولا محصل الوط. إلا في الطهر فاذا وطنها حرم طلاقها فيه حتى تحيض ثم تعلم واعتبرنا مظنة الوط. ومحله لاحقيقته ومنها أن الطلاق كره في الحبض لنطويل العدة فلو طلقها عقيب الرجمة من غير وطء كانت في صنى المطلقة قبل الدخول وكانت تبني على عدتها فأراد رسول الله والله المراق بالوط واعتبر الطهر الذي هو موضم الوط. فاذا وطيء حرم طلاقها حتى تحيض ثم علم ، وقد جا، في حديث عن ابن حمر أن رسول الله ويتنظي قد هم وأن براجها فاذا طهرت سها حتى إذا طهرت أخرى فان شا، طلقها وازشاء

بالفذف بدليل ما روى أبو وبرة السكلبي قال: أرسلني خالد إلى عمر فأتيته في المسجد وعنده عبان وعلي وعبد الرحن وطلحة والزبير فقلت ان خالداً يقول ان الناس الهمكوا في الحمر وتحاقر واالمقوبة قال عمر هؤلاء عندك فسلهم فقسال على نراه إذا سكر هذى وإذا هذى افترى وعلى المفتري عمانون فقال عمر المبغ صاحبك ما قال فجملوه كما لصاحبي ولانه ايفاع طلاق من مكلف غير مكره صادف ملسكة فوجب أبينع كطلاق الصاحبي و بدل على تكليفه أنه يقتل بالمنتق وبهذا فارق المجنون (والثانية) لا يقطع طلاقه اختارها أبو بكر عبد المزيز وهو قول عبان رضي الله عنه ومذهب عمر بن عبد المزيز والقاسم وطاوس وربيعة ويحبي الانصاري والليث والمنبري واسحاق وأبي ثور والمزني قال ابن المتذه هذا ثابت عن عبان لا نعم أحداً من الصحابة خالفه وقال أحمد حديث عبان أرفع شيء فيه وهو أصحاب بيني من حديث على ولا نعم أحداً من الصحابة خالفه وقال أحمد حديث عبان أرفع شيء فيه وهو والنائم ولا نه مفقود الارادة أشبه المكره ولان المقل شرط التكليف إذ هو عبارة عن الحطاب بأمر أونهي ولا يتوجه ذلك الى من لا يفهمه ولا فرق بين زوال الشرط بمصية أو غيرها بدليل أن من كسر ساقه جاز له أن يصلي قاعداً ولو ضربت المرأة بطنها فنفست سقطت عنها الصلاة ولو ضربت رأسه فين سقط التكليف وحديث أبي هريرة لا يثبت وأما قاله وقذفه وسرقته فهو كمسئتنا

أمسكها ، رواه ابن عبدالبر ومنها أنه عوقب على ايقاعه في الوقت الحرم عنمه منه في الوقت الذي يباح له وذكر غير هذا فان طلقها في الطهر الذي يلي الحيضة قبل أن يمسها فهو طلاق سنة وقال أصحاب مالك لا يطلقها حتى تعابر ثم تحيض ثم تعابر على ماجا. في الحديث

ولنا قوله تعالى (فطلقوهن لعديهن)وهذا مطلق العدة فيدخل في الامر وقد روى يو نسبن جبير وسعيد بن جبير وابن سيرين وزيد بن أسلم وأبو الزبير عن ابن عمر ان رسول الله عليه امره ان يراجعها حتى تطهر ثمان شا. طاق وان شاء امسك ولم يذكروا تلك الزيادة وهو حديث صحيح متفق عليه ولانه عامر لم يمسهافيه فاشبه الثأبي وحديثهم محمول على الاستحباب

﴿ مسئلة ﴾ قال (ولوطلقها ثلاثا فيطهر لم يصبهافيه كانأ يضا للسنة وكان تار كاللاختيار)

اختلنت الرواية عن أحد في جممالئلاث فروي عنه أنه غير محرم اختاره الحرقي وهو مذهب الشافعي وأبي ثور وداود وروي ذلك عن الحسن بن على وعبد الرحمن بن عوف والشعبي لان عويم العجلاني لما لاعن ا.رأته قال كذبت علمها يارسول الله ان امسكنها نطاقها ثلاثاقبل ان يأمره رسول الله مَثَقَالِيَّةِ متنق عليه ولم ينقل انــكار النبي مُتَقَالِينَةٍ وعن عائشة ان امرأة رفاعة جاءت الى رسول الله مُتَقَالِينَةٍ فقالت يارسول الله أن رفاعة طلقني فبت طلاقي متنقء لميه وفي حديث فاطمة بنت قيس أز زوجها ارسل اليها بثلاث تطليقات ولانه طلاق جاز تفريقه تجاز جمه كطلاق النسا. والرواية تثانية ان جم الثلاث

(نصل) والحـكم في عتقه ونذره وبيمه وشرائه وردته واقراره وقتله وقذفه وسرقته كالحـكم في طلاقه لان المعنى في الجميع واحد وقد روي عن أحمد في بيسه وشرائه الروايتان وسأله ابن منصور اذا طلق السكران أو سرق أو زنى أوافترى أو اشترى أو باع فقال أخبرعنه لا يصح من أمرالسكران شيء وقال أبو عبد الله بن حامد حكم السكر ان حكم الصاحي فيما له وفيا عليه أما في ما له وعليه كالبيع والنكاح والماوضات فهو كالمجنون لا يصبح له ثبيء وقد أومأ اليه أحمد والاولى أن ماله أيضاًلا يصح منه لان تصحيح تصرفانه مما عليه مؤاخذة له وايس من الوَّاخذة تصحيح له وكذاك الحكم فيمن شرب أو أكل ما بزيل عقله لغيرحاجة وهو يعلم قياساً على السكر ان في وقوع طلاقه وبهذا قال أصحاب الشافعي وقال أصحاب أبي حنيفة لا يقع طلاقه لانه لا يلتذ بشربها

ولنا أنه زال عقله فأشبه السكران

(فصل) وحد السكر الذي يقع الخلاف في صاحبه هو الذي يجمله يخلط في كلامه ولا يعرفردا.. من ردا. غيره وفعله من فعل غيره ونحو ذلك لأن الله تعالى قال (يا أنها الذين آمنوا لا تقربوا الصلاة وأُنْم سكارى حتى تعلموا ما تقولون) فجل علامة زوال السكر علمه ما يقول وروي عن عمررضيالله

طلاق بدعة محرم اختارها ابر بكر وابو حنص روي ذلك عن همر وعلى وابن مسعود وابن عباس وابن حر وهو تول مالك وأي حنينة قال على دخى المدعنه لايطاق احد للسنة فيندموني رواية قال يطافها واحدة ثم يدعها مابينها وبين أن تميض ثلاث حيض فني شا. راجمًا ، وعن هم رضي الله عنه أنه كان اذا أتي يرجل طاق ثلاثا اوجمه ضربا وعنمالك بن الحارث قال جا. رجل الى ابن عباس فقال ان حي طاق امرأته ثلاثًا نقال ان عمك عصى الله وأطاع الشيطان فلم يجعل الله له مخرجا، روجه ذلك قول الله تعالى (ياأيها النبي إذا طلقتم النساء فطلةوهن لعدمهن _ الى قوله _ لاندري لمل الله محدث بعد ذلك أمراً) ثم قال بعد ذلك (ومن يتق الله يجمل له مخرجا ورمن يتق الله بجمل له من أمره يسرا) ومن جم الثلاث لم يبق له امر يحدث ولا يجمل الله لا تخرجا ولا من امره يسرا . وروى النسائي باسناده عن معود ين كبيد قال اخبر رسول الله عَيُطِينِهُ عن رجل طاق امرأنه ثلاث تطليقات جيما فدن بثم قال وأبلعب بكتاب الله عز وجل وانا ببن أظهر كم٢٤ حتى قام رجل نقال يار. ول الله الاا قتله وفي حديث ابن عمر قال قلت يارسول الله أرأيت لو طلقتها ثلاثًا ? قال « ذاعصيت ربك وبانت منك امر أنك وروى الدارقطني باسناده،عن على قال سمم النبي عَلَيْكِيْنَةِ رجلا طاق البتة ففضب وقال ﴿ تَتَخَذُونَ آيَاتَ اللَّهُ هَزُوا ٓ أُودين الله هزواً او لعبا ? منطلق البنة . لزمناه ثلاثًا لأنحلله حتى تنكح زوجًا غيره » ولأنه تحريم البضع بقول الزوج من غير حاجة فحرم كالظهار بل هذا أولى لان الظهارير تفع تحريمه بالتكفير وهذا لاسبيل ازوج اتى رفعه بحال ولائه ضررو اضرار بنفسه وبامرأته من غيرحاجة فيدخل في عموم النهى وربما كان وسيلة الى عوده اليها حراماً أو مجيلة لانزيل التحريم ووقوع الندم وخارة الدنبا والآخرة فكان أولى بالنحريممن الطلاق

عنه أنه قال: استقرئوه القرآن أو ألقوا رداءه في الاردية فان قرأ أم القرآن أو عرف رداءه والا فأقم عليه الحد ولا يعتبر أن لا يعرف السهاء من الأرض ولا الذكر من الانثى لان ذلك لا يخنى على المجنوب فنيره أولى ."

(فصل) في المفمى عليه اذا طلق فلما أفاق وعلم أنه كان أغى عليه وهو ذاكر لذلك ففال اذا كان ذاكر الذلك فليس هو مغمى عليه فقال أحمد يجوز طلاقه وقال في رواية أبي طالب في المجنون يطاق فقيل له لما أفاق انك طلقت امر أتك فقال ما أنا أذكر اني طلقت ولم يكن عقلي معي فقال اذاكان يذكر أنه طلق فقد طلقت فلم يجبوناً اذاكان يذكر الطلاق ويعلم به قال شيخنا وهذا والله أعلم فيمن جنونه بذهاب معرفته بالسكلية و بطلان حواسه ، فأما من كان جنونه لنشاف أوكان مترسما فان ذلك يسقط حكم تصرفه مع أن معرفته غير ذاهبة بالسكلية فلا يضره ذكره للطلاق ان شاءالله تعالى

(مسئلة) (ومن أكره على الطلاق بنير حق لم يقع طلاقه)

لاتختلف الرواية عنأحمد انطلاق المكره لا يقع روي ذلك عن عمر وعلي وابن عمر وابن عاس (المغني والشرح الكبير) (٣١) (الحجزءالثامن) في الحيض الذي ضرره بماؤها في العدة أياما يسيرة أو الطلاق في طهر مسها فيه الذي ضرره احبال الندم بظهور الحمل فان ضرر جمم الثلاث يتضاعف على ذلك اضعافا كثيرة فالتحريم متنبيه على التحريم عهنا ولانه قول من سمينا من الصحابة رواه الاثرم وغيره ولم يصح عندنا في عصرهم حلاف قولهم فيكون ذاك اجاعا

وأما حديث المتلاعنين نغير لازم لازالفرقة لم تقمها لطلاق فانها وقمت بمجرد لعاتهما وعندالشافعي بمجرد لغان الزوج فلا حجة فيه ثم إن اللمان يوجب تحريا مؤبداً فالطلاق بعده كالطلاق بمد انفساخ النكاح بالرضاع أو غيره ولان جم الثلاث أبما حرم لما يعقبه من الندم ومحصل به من الضرر ويفوت عليه من حل نكاحما ولا محصل ذلك بالطلاق بعد اللمان لحصوله باللمان وساثر الاحاديث لم يقعفيها جمُ الثلاث ، بين يدي النبي مَتَطَالِيُّةِ فيكون مقراً عليه ولا حضر المطابق ع: ـد النبي مَتَطَالِيُّةِ حين أخبر بذلك لينكر عليه، على أن حديث ناطمة قد جا. فيه أنه أرسل البها بتطليقة كانت بقيت لها من طلاقها (١) في لسخة فلم يكره وحديث امرأة رفاعة جا. فيه أنه طلاما آخر ثلاث تطليقات . متفقءايه فلم بكن(١) في شيء من ذلك جم الثلاث ولا خلاف بين الجيم في أن الاختيار والاولى أن يطلق واحدة ثم بدعها حتى تنقضي عدتها إلا ماحكيدًا من قول من قال إنه بطانها في كل قرم طانة، والاول أولى فان في ذلك امتثالا لأمر الله سبحانه وموافقة لقول السلف وأمنا من الندم عفانه متى ندم راجمها فان فأنه ذلك بانقضا. عدتهما فله نكاحما ، قال محد من سيرين ان عايا كرم الله وجمه قال : لو أن الناس أخذرا ما أمرافه من الطلاق

وابن الزبير وجابر بن سمرة وبه قال عبد الله بن عبيد بن عمير وعكرمة والحسن وجابربن زيد وشريح وعطاء وطاوس وعمر بن عبد الدزبز وأبن عمر وأبوب السختيا نىومالك والاوزاعى والشافسي وأسحاق وأبو تور وأبو عبيد وأجازه أبوقلابة والشعبي والنخمي والزهري والثوري وأبو حنيفة وصاحباه لأنه طلاق من مكلف في محل يملسكه فنفذ كطلاق غير المسكره. ولنا قول النبي صلى الله عليه وسلم « ان الله وضع عن أمتى الخطأوالنسيان ومااستكر هواءايه»روا. انماجه وعن عائشة قالت سمعت رسول الله عَيَنَالَيْدُ يقول ابن دريد وأباطاهرالنحريين فقالا يريد الاكراء لأنه اذا أكر أنفاق عليه رأيه، ويدخل في هذا المعنى المبرسم والمجنون ولانه قول من سمينا من الصحابة ولامخالف لمم في عصرهم فيكون اجماعا ولانه قول حمل عليه بغير حق فلم يُبتله حكم ككامة الكفر أذا أكر. عليها

(فصل) وإن كان الا كراه بحق كا كراه الحاكم المولي على الطلاق بعد الذبض أذا لم بني. أو اكراهه الرجلين اللذين زوجهما الوليان ولم يعلم السابق منهما على الطلاق فانه يقع لانه قول حمل عليه لحق فصح كاسلام المرتد إذا أ كره عليه ، ولانه أنما جاز ا كراهه على الطلاق ليقع طلاقه فاولم يقع لم يحصل المقصود. مايتهم رجل نفسه امرأة أبداً يطفها نطليقة ثم يدعها مابينها وبهن أن تحيض ثلاثا فمني شا. واجعها . وواه النجاد باسناده . وعن عبد الله قال : من أواد أن يطنق الطلاق الذي هو الطلاق فليمهل حتى اذا حاضت ثم طهرت طلفها تطايقة في غير جهاع ثم يدعها حتى تنقضي عدمها ولا يطلفها ثلاثا وهي حامل فيجمع الله عليه نفقتها وأجر رضاعها ويندمه الله فلا بستطيع اليها سبيلا

(فصل) وان طاق ثلاثا بكلمة واحدة وقع الثلاث وحرمت عليه حتى تنكح زوجا غيره ولافرق بين قبل الدخول وبعده روي ذاك عن ابن عباس وأبي هربرة وابن عمر وعبد الله بن عربو وابن مسعود وأنس وهو قول أكثر اهل العلم من التابعين و لائمة بعدم وكان عطاء وطاوس وسميد بن جبير وأبو الشعثا وعمرو بن دينار يقولون من طاق البكر ثلاثا نهي واحدة وروى طاوس عن ابن عباس قال كان الطلاق على عهد رول الله والله واليه والمدة ومالك بن الحارث عن ابن عباس خلاف رواه أبو داود وروى سعيد بن جبير وعرو بن دينار ومجاهد ومالك بن الحارث عن ابن عباس خلاف رواية طاوس أخرجه أيضا أبو داود وانني ابن عباس بخلاف مارواه عنه طاوس وقد ذكرنا حديث بن عمر أرأيت لو طلفتها ثلاثا وروى الدارقطني باسناده عن عبادة بن الصامت قال طلق بعض آبائي من عمر أرأيت لو طلفتها ثلاثا وروى الدارقطني باسناده عن عبادة بن الصامت قال طلق بعض آبائي أمرأته الفا فا فا فا فل له مخرج المرأته الفا فا فا فلك عبرالسنة وتسمائة وسبعة وتسعون اثم في عنفه المناز الاملاك ، فأما حديث ابن وتسعون أم في عنفه المديث ابن عباس فقد صحت الرواية عنه بخلافه وأفني أيضا بخلافه قال الاثرم سألت المعبد الله عن حديث ابن عباس بأي عباس فقد صحت الرواية عنه بخلافه وأفني أيضا بخلافه قال الاثرم سألت المعبد الله عن حديث ابن عباس بأي

و مسئلة و وإن هدده بالقتل وأخذ المال ونحوه قادر يفلب على ظنه وقوع ماهدده به فهو اكراه ، وعنه لا يكون مكرها حتى يناله شيء من العذاب كالضرب والختق وعصر الساق واخناره الحرفي) أما إذا نيل بثي. من العذاب كالضرب والحتق والعصر والحبس والغط في الماه مع الوعيد فانه يكون اكراها بلا اشكال لما روي أن المشركين أخذوا عماراً فأرادوه على الشرك فأعطاهم فأنى اليه النبي عَلَيْتِينَّةُ وهو ببكي فيمل بمسح الدموع عن عينيه وبقول «أخذك المشركون فنطوك في الماء وأمروك أن تشرك بالله ففعلته ، فان أخذوك مرة أخرى فافعل ذلك بهم » رواه أبو حفص باسناده وقال عمر رضي الله عنه ليس الرجل أمينا على نفسه اذا أوجمته أو ضربته أو أوثفته وهذا يقتضي وجود فعل يكون به إكراهاً.

قاما الوعيد بمفرده نمن أحمد فيه روايتان (احداها) ليس باكراه لان الذي ورد الشرع بالرخصة معه هو ما ورد في حديث عمار وفيه «إلهم أخذوك ننطوك» فلا يثبت الحسكم إلافياكان مثله (والثانية) أن الوعيد بمفرده اكراه قال في رواية ابن منصور حد الاكراه إذا خاف القتل أو ضرباً شديداً، وهذ قول أكثر الفتها، وبه يقول أبو حنيفة والشافعي لان الاكراه لا يكون (فصل) وأن طاق اثنتين في طهر ثم تركها حتى انقضت عدتها فهو السنة لانه لم يحرمها على نفسه ولم يسد على نفسه الحرج من الندم و لـكنه ترك الاختيار لانه فوت على نفسه طلقة جعلها الله له من غير فائدة تحصل بها ، فـكان مكروها كتضييع المال

(مسئلة) قال (واذا قال لها أنت طالق للسنة وكانت حاملاً أو طاهرآ لم يجامعها فيه فقد وقع الطلاق، وان كانت حائضا لزمها الطلاق اذا طهرت وإن كانت طاهرة مجامعة في فاذا طهرت من الحيضة المستقبلة لزمهاالطلاق)

وجملة ذلك أنه اذا قال لامرأنه أنت طالق للسنة فمعناه في وقت السنة فان كانت طاهراً غير مجامعة فيه فهو وقت السنة على ما أسلفناه وكذلك ان كانت حاملا ،قال ابن عبدالبرلاخلاف ببن العلماء أن الحامل طلاقها السنة ، وقال أحمد اذهب إلى حديث سالم عن أبيه ثم ليطلقها طاهراً أو حاملا وأخرجه مسلم وغيره فأص، بالطلاق في العابر أو في الحل ، فطلاق السنة ماوافق الأمر ولان مطلق الحامل التي استبان حماها قد دخل على بصيرة فلا يخاف ظهور أمر يتجدد به الندم وايست مرتابة

إلا بالوعيد فان الماغي من العقوبة لا يندفع بفعل ما أكره عليه ولا يخشى من قوعه وانما أبيح له فعل المسكروه عليه دفعاً لما يتوعد به من العقوبة فيما بعد وهو في الموضين واحد لانه متى توعد بالقتل وعلم أنه يفتله فلم يبح له فعل ما أفضى الى قتله وافضاؤه بيده الى المهلكة ولا يفيد ثبوت الرخصة بالاكراه شيئاً لانه اذا طلق في هذه الحال وقع طلاة؛ فيصل المكره الى مراده ويقع الضرر بالمكره وثبوت الاكراه في حق من نيل بشىء من العذاب لاينفى ثبوته في حق غيره.

وقد روي عن عمر في الذي تدلى يشتار عسلافوقفت امر أنه على الحبل وقالت طلقنى ثلاثاً والا قطعته ، فذكرها الله والاسلام فقالت لتفعلن أو لا فعلن ، فطلقها ثلاثاً فردها اليه . رواه سعيد ياسناده وهذا كان وعيداً .

(فصل) ومن شرط الا كراه ثلاثة أمور (أحدها) أن يكون قادراً بسلطان أو تغلب كاللص ونحوه. وحكي عن الشهي ان أكرهه النص لم يقع طلاق ، وان أكرهه السلطان وقع . وقال ابن عبينة لان اللص يقتله ، وعموم ما ذكرناه في دليل الاكراه يتناول الجيع ، والذين أكرهوا عماراً لم يكونوا المص يقتله ، وعموم ما ذكرناه في دليل الاكراه يتناول الجيع ، والذين أكرهوا عماراً لم يكونوا المصرصاً وقد قال الذي عَيْسَالِيِّةً « أن عادوا فعد » لانه اكراه فمنع وقوع الطلاق كاكراه الله

لهدم اشتباه الأمر عابها فاذا قال لها أنت طالق السنة في ها تين الحالتين طلقت لأنه وصف الطانة بصفتها فوقعت في الحال عن الحال عن المنافق بدعة لسكن إذا طهرت طلقت لان المحمة وجدت حينئذ فصار كأنه قال أنت طالق في النهار فان كانت في النهار طلقت وان كانت في الهيل طلقت إذا جاء النهار ، وأن كانت في طهر جامعها فيه لم يقع حتى تحيض ثم تعاهر لان الطهر الذي جامعها فيه والحيض بعده زمان بدعة فاذا طهرت من الحيضة المستقبلة طلقت حينئذ لان السفة وجدت ، وهذا كله مذهب الشافعي وأبي حنيفة ولا أعلم فيه مخالفاً ، فان أولج في آخر الحيض واتصل بأول الطهر أو أولج مع أول العلهر لم يقم الطلاق في ذلك العلهر لسكن متى جاء عامر لم يجامعها فيه مخالفاً ، في أوله وهذا كله مذهب الشافي ولا أعلم فيه مخالفاً

(فصل) إذا انقطع الدم من الحيض فقد دخل زمان السنة ويقع عليها طلاق السنة والله أخنسل كذلك قال أحد وهو ظاهر كلام الحرق وبه قال الشافي، وقال أبو حنيفة انطهرت لأ كثر الحيض مثل ذلك وان انقطع الدم لدون أكثره لم يقع حتى نفاسل أو تتيم عند عدم الماء وتصلي أو يخرج عنها وقت صلاة لانه متى لم يوجد فما حكنا بانقطاع حيضها

ولما أنها طاهر فوقع بها طلاق السنة كالني طهرت لاكثر الحيض، والدليل على أنها طاهر أنهما تؤمر بالفسل وبلزمها ذلك ويصح منها وتؤمر بالصلاة وتصح صلاتها ، ولان في حديث ابن عمر فأذا طهرت طلقها إن شا. ، وما قاله غير صحيح فاننا لو لم نحكم بالطهر لما أمرناها بالفسل ولا صح منها

⁽الثاني) أن يغلب على ظنه نزول الوعيد به أن لم بحيه الى ماطلبه .

⁽الثالث) أن يكون فيا يستضر به ضرراً كبيراً كالقتـل والضرب الشـديد والحبس والقيـد الطويلين ، فأما السب والشم فليس باكراه رواية واحدة وكذلك أخذ المـال اليسير. فأما الضرب اليسير فان كان في حق ذوي المرومات على وجـه اليسير فان كان في حق ذوي المرومات على وجـه يكون اخراقاً لصاحبه وغضاً له وشهرة في حقه فهو كالضرب الكثير في حق غيره ، وان توعد بتعذيب ولده فقد قيل ليس باكراه لان الضرر لاحق بنيره والاولى ان يكون اكراهاً لان ذلك أعظم عنده من أخذ ماله والوعيد بذلك اكراه فكذلك هذا.

⁽ فصل) فان أكره على طلاق امرأة فطلق غيرها وقع لانه غيرمكره عليه وانأ كره على طلقة فطلق ثلاثاً وقع أيضاً لانه لم يكره على الثلاث، وان طلق من أكره على طلاقها وغيرها وقع طلاق غيرها دونها وان خلصت نيته في الطلاق دون دفع الاكراه وقع لانه قصده واختاره ويحتمل أن لا يقع لان الله فظ مرفوع عنه فلا يبقى الا بجرد النية فلا يقع بها طلاق ، وان طلق ونوى بقلبه غيرا مرأته وتأول في يمينه فله تأويله ويقبل قوله في نيته لان الاكراه دليل على تأويله ، وان لم يتأول وقصدها بالطلاق لم يقع لانه معذور . وذكر أصحاب الشافعي وجها أنه يقع لانه لا يكره على نيته

﴿ مسئلة ﴾ قال (ولو قال لها أنت طالق للبدعة وهي في طهر لم يصبها فيه لم تطلق حتى يصيبها أو تحيض)

هذه المسئلة عكس تلك فانه وصف الطلقة بانها البدء قان قال ذلك لحائض أو طاهر مجامعة فيه وقع الطلاق في الحال لانه وصف الطلقة بصفتها وان كانت في طهر لم يصبها فيه لم يقع في الحال فاذا حاضت طلقت بأولجز من الحيض وان أصابها طلقت بالتقاء الحنائين فان نزع من غير توقف فلا شيء عليها وإن أولج بعد النزع المد وطي مطلقته ويأتي بيان حكم ذلك وان أصابها واستدام ذلك فسنذ كرها أيضا إن شاء الله تمالى فيا بعد.

(فصل) فان قال لطاهر أنت طالق البدعة في الحال نقد قيل إن الصفة نافو ويقع الطلاق لانه وصفها بما لا تنصف به فافت الصفة دون الطلاق عويحتمل أن تطلق في الحال ثلاثا لان ذلك طلاق بدعة فانصرف الوصف بالبدعة اليه لتعذر صفة البدعة من الجهة الاخرى، وان قال لحائض أنت طالق السنة في الحال لفت الصفة ووقع الطلاق لانه وصف الطلقة بما لا تنصف به وان قال أنت طلق ثلاثا السنة وثلاثا البدعة طلقت ثلاثا في الحال بناء على ما سنذكره

(نصل) وان قال أنت طالق ثلاثا للسنة فالمنصوص عن احمد أنها تطلق ثلاثا ان كانت طاهراً غير مجامعة فيه ، وان كانت حائضا طلقت ثلاثا إذا طهرت وهذا مذهب الشاني ، قال القاضي وأبر الخطاب هذا على الرواية التي قال فيهـــا إن جمع الثلاث يكون سنة فأما على الرواية ،لاخرى فاذا

ولنا أنه مكر معليه لعموم ما ذكر نامن الأدلة ولانه قد لا يحضره التأويل في للك الحال فتفوت الرخصة ﴿ مسئلة ﴾ (ويقع الطلاق في النكاح المختلف فيه كالنكاح بلا ولي عند أصحابنا) واختار أبو الخطاب أنه لا يقع حتى يستقد صحته

ولنا أنه إزالة ملك بني على التعليب والسراية فجاز أن ينفذ في المقد الفاسد إذا لم يكن في نفوذه اسقاط حق الغير ولانه عقد يسقط الحد ويثبت النسب والمدة والهر أشبه الصحيح ، ووجه قول أبي الحطاب أنه ليس بمقد صحيح ولم يثبت به النكاح فلم يقع فيه الطلاق كالمتفق على بطلانه فان اعتقد محته وقع فيه الطلاق كالمتفق على صحته .

﴿ مسئلة ﴾ (وإذا وكل في الطلاق من يصح توكيله صحطلاقه)

لانه ازالة ملك فصح التوكيل فيه كالمتق ولا يصح التوكيل إلا للبالغ الماقل، فاما الطفل والمجنون نلا يصح توكياهما فان فعل فطلق وا- د مهم لم يتع طلاقه ، وقال أصحاب الرأي يتع

 طهرت طلقت واحدة وتطلق الثانية والثالثة في ذكامين آخرين أو بعد رجعتين وقد أنكر احد هذا فقال في رواية مهنا اذا قال لامر أنه أنت طائق ثلاثا السنة قد اختلفوا فيه فنهم من يقول يتم عليها الساعة واحدة فلو راجعها تقم عليها تطابقة أخرى وتكون عنده على أخرى وما يعجبني قولهم هذا فيحتمل أن احد أوقع الثلاث لان ذاك عنده سنة واعتمل أنه أوقعها لوصفه الثلاث بما لاتنصف به فألغى الصفة وأوقع الطلاق كما لو قال لحائض أنت طالق في الحال السنة ، وقدقال في وابة أبي الحارث ما يدل على هذا قال يقم عليها الثلاث ولا معنى لقوله السنة

وقال ابو حنيفة يقم في كل قرء طلقة و إن كانت من ذوات الاشهر وقع في كل شهر طلقة وبناه على أصله في أن السنة تفريق الثلاث على الاطهار وقد بينا أن ذلك في حكم جمعالئلاث نان قال أردت بتولي السنة إيتاع واحدة في الحال واثنتين في نكاحين آخرين قبل منه ، و إن قال أردت أن يتم في كل قرء طلقة قبل أيضا لانه مذهب طائفة من أهل العلم وقد ورد به الاثر فلا يبعد أن بريده ، وقال أصحابنا يدين . وهل يقبل في الحكم ? على وجهين

(أحدهما ، لايقبل لان ذهك أيس بسنة (والثاني) يتبل لما قدمناذان كانت فيزمن البدعة فتال سبق لماني الى قول السنة ولم أرده ، وانما أردت الايقاع في الحال وقع في الحال لانه ماهك لايقاعها فاذا اعترف عا يوقعها قبل منه

(فصل) اذا قال أنت طالق الاثا بعضهن الدغة وبعضهن البدعة طلقت في الحال طلقتين وتأخرت الثالثة إلى الاخرى لانه سوى بين الحالين فاقتضى الظاهر أن يكونا سوا، فيقم في الحال طلقة ونصف

في المتق قصح في الطلاق كالرجل قان جدله في يد صي يعقل الطلاق أنبى ذلك على صحة طلاقه لا وحبته وقد مضى ذلك ، وقد نص أحمد ههنا على اعتبار وكالته بطلاقه فقال اذا قال لصبي طلق امر أني ثلاثاً فطلقها ثلاثاً لا مجوز عليها حتى يعقل الطلاق أرأيت لو كان لهذا الصبي امرأة فطلقها أكان مجوز طلاقه فم قاعتبر طلاقه بالوكالة بطلاقه لنفسه وهكذا لو جعل أمرالصغيرة والمجنونة بيدها لم علك ذلك ، نص عليه أحمد في امرأة صغيرة قال لها أمرك بيدك فقالت اخترت نفسي ، ليس بثبيء حتى يكون مثلها يعقل لانه تصرف مجكم التوكيل وليست من أهل النصرف ، فظاهر كلام أحمد هذا أنها إذا عقلت الطلاق وقع طلاقها وان لم تبلغ كا قررناه في الصبي ، وفيه رواية أخرى أن الصبي لا يصح طلاقه حتى ببلغ فكذلك بخرج في هذه لانها مثله في المعنى

(مسئلة) (وله أن يطلق متى شاء إلا أن يحا. له حداً)

لأن الفظ التوكيل يُفتضي ذلك لـكونه توكيلا مطلقاً فأشبه النوكيل في البيع الا أن يحد له حداً في كون على ما أذن له لان الامر الى الموكل في ذلك لـكون الحق له والوكيل نائبه فتنسبه الوكالة على ما يقتضيه لفظ الموكل، ان كان لفظه عاماً اقتضى العموم، وان كان خاصاً افتضى ذلك

م يكل النصف اكرن المللاق لايتبعض فيقم طلقتان ويحتمل أن تقم طلقة وتنأخر اثنتان إلى الحال الاخرى لان البعض يقم على مادون الكل ويتناول القليل من ذلك والكثير فيقم أقل مايتم عليه الامم لانه اليقين وما زأد لايقم بالشك فيتأخر إلى الحال الاخرى، قان قيـل فلم لايقم من كل طلقة بعضها ثم تكل فيقم الثلاث ? قلنا متى أمكنت القسمة من غير تكسير وجبالقسمة علىالصحة ، وإن قال نصفهن السنة ونصفهن البدعة وقم في الحال طفتان وتأخرتالثالثة ، وإنقال طلقتان السنة وواحدة البدعة أو طلقتان البدعة وواحدة السنة فهو على ماقال ، وإن أطلق ثم قال نوبت ذاك فان فسر نيته عا يوقع في الحال طلقتين قبل لانه مقتضى الاطلاق ولانه غير متهم فيه ، وإن فسرها عا يوقع طلقة واحدة ويؤخر اثنتين دين فيا بينه و بين الله تعالى وهل يقبل في الحسكم ? فيه وجهان (أظهرهما) أنه يقبل لان البعض حقيقة في القليل والكثير فما فسر كلامه به لا يخالف المقيقة فيجب أن يقبل

(والثاني) لايقبل لانه فسر كلامه بأخف بما يلزمه حالة الاطلاق، ومذهب الشافعي على نحو هذا فان قال أنت ط لني ثلاثًا بعضها السنة ولم يذكر شيئًا آخر احتمل أن تكون كالني قبلها لانه يلزم من ذلك أن يكون بعضها للبدعة فأشبه مالو صرح به ويحتمل أنه لابقم في الحال إلا واحــدة لانه لم يسو ببن الحالين والبعض لايقتضى النصف فتقع الواحدة لانها اليقين والزائد لايمم بالشك وكذلك لوقال بعضها لاسنة وباقيها لابدعة أو سائرها للبدعة

(فصل) اذا قال انت طالق اذا قدم زيد فقدم وهي حائض طلنت البدءة ولم يأثم لا 4 يقصده

[﴿] مسئلة ﴾ (ولا يطلق أكثر من واحدة الا أن مجمل ذلك اليه)

لان الامر المطلق يتناول ما يقع عليه الاسم الا أن مجبل أكثر من واحدة بلفظه أو نيته ، نص عليه لانه نوى بكلامه مامحتمله والقول قوله في نيته لانه أعمر بها.

[﴿] مسئلة ﴾ (فان وكل اثنين صح وليس لاحدهما أن يطلق على الانفراد الا أن يجل ذلك اليه) ولانه آنما رضي بتصرفهما جميعاً وبهذا قال الحسن ومالك والثوري والشافعي وأبو عبيد وابن المنذر فان أذن لاحدهما في الانفراد صع لان الحق له

⁽فصل) فان وكلهما في ثلاث فطلق احدهما أكثر من الآخر مثل أن يطلق أحدهما واحدة والآخر ثلاثًا فنقع واحدة وبهذا قال اسحاق ، وقال الثوري لا يقع بشي.

ولنا أنهما طلقا جميعاً واحدة مأذونا فيها فصح كما لو جمل اليهما واحدة وان طلق أحدهما اثنتين والآخر ثلاناً وقع اثنتان لانهما اجتمعا عليهما .

[﴿] مَسْئَلَةً ﴾ (وَانْ قَالَ لَامْرُأَتُهُ طُلْقِي نَفْسُكُ فَلَهَا ذَلِكُ كَالُوكِيلُ فَانْ نُوى عَدْدًا فَهُو عَلَيْ. 'نُوى وان طلق من غير نية لم يملك الا واحدة)

إلى قال انت طالق اذا قدم زيد قلسنة فقدم في زمان السنة طلقت وانقدم في زمان البدعة لم يقع حتى الخاصارت اللى زمان السنة وهم ويصير كأنه قال حين قدم زيد انت طالق قلسنة لأنه أوقم الطلاق بقدوم زيد على صفة فلا يقم الا عليها وان قال لها انت طالق قلسنة اذا قدم زيد قبل ان يدخل بها طلقت عند قدومه حائضا كانت أو طاهر ألانها لا سنة لطلاقها ولا بدعة وان قدم بعد دخوله بها رهي في طهو لم يصبها فيه طلقت وان قدم في زمن البدعة لم تطلق حتى يجي، زمن السنة لأنها صارت عن لطلاقها سنة وبدعة وان قال لامرأنه انت طالق اذا حا، وأس الشهر قلسنة فكان وأس الشهر في زمان السنة وقم والا وقع اذا جا، زمان السنة

(مسئلة) قال (ولو قال لهما وهي حائض ولم يدخل بها انت طالق للسنة طلقت من وقتها لانه لاسنة فيه ولا بدعة)

قال ابن عبدالبر أجمع العلما، ان طلاق السنة اتما هو المدخول بها اما غير المدخول بها فليس لطلاقها سنة ولا بدعة الافي عددالطلاق على اختلاف بينهم فيه وذلك لان الطلاق في حق المدخول بها اذا كانت من ذوات الاقواء انما كانله سنة وبدءة لان العدة تطول المهابالطلاق في الحيض وترتاب بالطلاق في الطهر الذي لم مجامعها فيه وينتفي عنها الامران بالطلاق في الطهر الذي لم مجامعها فيه أما غير المدخول بها فلا عدة عليها تنفي تطويلها أو الارتياب فيها وكذلك ذوات الاشهر كالصغيرة الني لم تحض والآ وسات من المحيض لا نة لطلاقهن ولا بدعة لان العدة لانطول بطلاقها في حال ولا محمل فترتاب وكذلك الحامل التي استبان حلها فهؤلاء كاسن ليس لطلاقهن سسنة ولا بدعة من جهة

لان الاءر المطلق بتناول أقل ما يقع عليه الاسم ، وكذلك الحركم لو وكل أجنبيا فقال طلق زوجتي قالحركم على ماذكر ناه .

قال أحمد لو قال لامر أته طلقي نفسك ونوى ثلاثاً فطلقت نفسها ثلاثاً فهي ثلاث وان كان نوى واحدة لان الطلاق يكون واحدة وثلاثاً فايها نواه فقد نوى بلفظ ما احتمله وأن لم ينو تناول اليقين قان طلقت نفسها أو طلقها الوكيل في المجلس أو بعده وقع الطلاق لانه توكيل

وقال القاضي اذا قال لامراً نه طلقي نفسك تقيد بالمجلس لانه تفويض للطلاق اليهافتقيد بالمجلس كقوله اختاري . ولنا أنه توكيل في الطلاق فكان على النراخي كتوكيسل الاجنبي وكقوله أمرك بيدك وقارق اختاري فانه تخيير وينتقض ، اذكره بقوله أمرك بيدك فان قال طلقي تلا تأفطلقت واحدة وقع ، فس عليه ، وقال مالك لا يقع شيء لانها لم تمثل أمره .

و لنا أنها ملكت ايفاع ثلاث فملكت ايفاع واحدة كالموكل ولانه لو قال وهبتك هؤلاء السيد (المفنى والشرح السكبير) (٣٢) (الجزء الثامن) الوقت في قول اصحابنا وهو مذهب الشافي وكثير من أهل العلم فاذا قال لاحدى هؤلا. انت طالق السنة أو البدعة وقمت العالمة في الحال ولفت الصفة لازطلاقها لا يتصف بذلك فصار كأنه قال انت طالق ولم يزد وكذلك إن قال انت طالق السنة والبدعة أوقال انت طالق لا المسنة ولا البدعة طلقت في الحال لانه وصف العالمة بصفتها ويحتمل كلام الحرق أن يكون المحامل طلاق سنة لانه طلاق أمر به بقوله عليه السلام وثم ليلطقها طاهراً أو حاملاً وهو أيضا ظاهر كلام احد فانه قال اذهب الله حديث صالم عن أبيه بعني هذا الحديث ولانها في حال انتقلت اليها بعد زمن البدعة ويمكن أن تنتقل عنها الى زمان البدعة فكان طلاقها طلاق سنة كالطاهر من الحيض من غير مجامعة ويتفرع من هذا انه لو قال لها انت طالق البدعة لم تطلق في الحال فاذا وضعت الحل طلقت لان النفاس زمان بدعة كالحيض

(فصل) وان قال لعنيرة أوغير مدخول بها انتطالق البدءة مقال اردت اذاحاضت الصغيرة او أصيبت غير المدخول بها او قال لهما انها طالفتان السنة وقال اردت طلاقه افي زمن بصير طلاقه افي السنة دين فيا بينه وبين الله تعالى وهل يقبل في الحكم ? فيه وجهان ذكرهما القاضي (احدهما) لا يقبل وهومذهب الشافي لا نه خلاف الظاهر فأشبه مالو قال أنتطالق م قال أردت اذاد خلت المدار (والثاني) يقبل وهوالا شبه عذهب احدلانه فسر كلامه بما مجتمل فقبل كالوقل أنت طالق أنت طالق وقال أردت بالثانية افهامها (فصل) وإذا قال لها في طهر جامعها فيه انت طالق السنة فيئست من المحيض لم تعلق لانه وصف طلاقها بانه السنة في زمن يصلح له فاذا صارت آيسة فليس لطلاقها سنة فلم توجد الصافة الملاقها بنه قبد

الثلاثة فقال قبلت واحداً منهم صح كذا ههنا ، وان قال طاقي واحدة فطلقت ثلاثاً وقعت واحدة نص عليه أيضاً وبه قال مالك والشافعي ، وقال أبو حنيفة لا يقع شيء لانها لم تأت بما يصلحقبولا فلم يصح كما لو قال بعتك نصف هذا العبد فقال قبلت البيح في جميعه

فلنا أنها أوقعت طلافا مأذونا فيه وغيره فوقع المأذون فيه دون غيره كما لو قال طلقي نفسك فدلنفت نفسه أنف المنجز فلم نفسها وضر أثرها فان قال طلقي فقالت أنا طالق ان قدم زيد لم بصح لان إذنه انصرف الى المنجز فلم يتناول المعلق على شرط و حكم تركبل الاجنبي في الطلاق كحكم افعا ذكرنا. كله

(فصل) نقل عنه أبو الحارث أذا قال طلفي نفسك طلاق السنة فقالت قد طاقت نفسي الاالهي واحدة وأحدة وأحدة وأحدة وأحدة وأحدة وأحدة واحدة واحدة واحدة واحدة واحدة واحدة في طهر لم يصبها

(مسئلة) (وان قال الحة ري من ثلاث ماشئت لم يكن لها أن نخنار أكثر من النتين) لان لفظه يقتضي ذلك لان من التبعيض فلم يكن لها استيماب الجيم والله أعلم وكذلك ان استبان حلها لم يتع أيضا الاعلى قول من جمل طلاق الحامل طلاق سنة فأنه ينه في أن يقع لوجو دالصنة كا لو حاضت ثم طهرت

(فصل) إذا قال است طالق في كل قو، طلة وهي من ذوات القر، وقع في كل قو، طلقة قان كانت في القر، وقعت بها واحدة في الحال ووقع بها طلقتان في قرأين آخرين في أولها سوا، المنا القوء المبيض أو الاطهار وسوا، كا تسدخولا بها أو غير مدخول بها الان غيرالمدخول بها تين الطلقة الاولى قان تزرجها وقع بها في القر، الثاني طلفة أخرى وكذلك الحسم في الثالثة وان كانت صفيرة وقالمالقو الحيض لم تطلق حتى تحيض فنظلق في كل حيضة طافة وان قلنا القر، الاطهار احتمل أن تطلق في الحال واحدة ثم لا تعالق حتى تحيض من علم قرء واحد ومحتمل الالاتفاق حتى تطهر بعد الحيض لان القرءهو العابر بين الميضتين قبل الحيض كاه قر، واحد ومحتمل الالاتطاق حتى تطهر الله قو، واحد في أحد الوجبين الحالمالاقوا، والمحكم في الصفيرة لان زمن الحل كله قر، واحد في أحد الوجبين الخالمالاقوا، الاطهار والو به الا خر ليس بقرء على كل حال وان كانت آيسة فقال القاضي تفاق واحدة على كل حال لانه على الطلاق كاو قال لها انسطالق المحقود ذا الاطهار والو به الاتحر ليس بقرء على كل حال وان كانت آيسة فقال القاضي تفاق واحدة على كل حال لانه على الطلاق كاو قال لها انسطالق المحقود في المقت المناق أخر قان استأنف نكاحها طلقت الحامل في حال عام على النفاس طلقت أخرى ثم اذا حاضت ثم ظهرت وقعت الثالة أو راجعها قبل وضع حاما ثم طه ت من النفاس طلقت أخرى ثم اذا حاضت ثم ظهرت وقعت الثالة أو راجعها قبل وضع حاما ثم طه ت من النفاس طلقت أخرى ثم اذا حاضت ثم ظهرت وقعت الثالة المنات وقعت الثالة المنات أخرى ثم اذا حاضت ثم ظهرت وقعت الثالة المنات المنات أخرى ثم اذا حاضت ثم ظهرت وقعت الثالة المنات المنات أخرة الثالة المنات وقعت الثالة المنات أخرة الثالة المنات وقعت الثالث النفاس طلقت أخرة والمنات في طلاقة المنات وقعت الثالث المنات وقعت الثالث المنات وقعت الثالة النفات وقعت الثالث المنات وقعت الثالث المنات أخرة وقات المنات في طلاق المنات وقعت الثالث المنات وقعت الثالث المنات وقعت الثالث المنات وقعت الثالة المنات وقعت الثالث المنات وقعت الثالث المنات وقعت الثالث المنات وقعت الثالة المنات وقعت الثالث المنات وقعت الثالث المنات وقعت الثالث المنات وقعت الثالة المنات وقعت المنات المن

بابسنة الطلاق وبدعته

والسنة في الطلاق أن يطاقها في طهر لم يصبها فيه ثم يدعها حتى تنقضي عدتها في قوله تعالى يعني طلاق السنة الطلاق الذي وافق أمر الله سبحانه وتعالى وأمر رسوله وتتلكي في قوله تعالى (ياأبها النبي اذا طلقم النساء فطافوهن لعدمهن) وفي حديث عبدالله سعر الذي ذكرناه ولاخلاف في أنه اذا طافها في طهر لم يصبها فيه واحدة ثم تركها حتى تنقضي عدتها أنه مصيب السنة مطاق العدة التي أمر الله بها قاله ابن عبدالهر وابن المنذر قال ابن مسعود طلاق السنة أن يطلقها من غير جاع ، وقال في قوله أمالي (فطافوهن اعدتهن) قال طاهراً من غير جاع ونحوه عن ابن عباس، وفي حديث ابن عر الذي رويناه ها ليركها حتى تطهر ثم تعليم ثم أن شاء أمسك وان شاء طاق قبل أن يمس فتك العدة التي أمر الله أن يطلق لما النساء ، وقوله ثم يدعها حتى تنقضي عدتها فمناه أن لا يتبعها طلاق آخر قبل انقضا، عدتها ، ولو طاقها ثلاثا في ثلاثة اطهار كان حكم خميم الثلاث في طهر واحد . قال احمد طلاق السنة واحدة ثم يتركها حتى تحيض ثلاث حيض وبذلك قال مالك والاوزاعي والشافعي وأبو عبيد، وقا ابو حنيفة والاوري السنة أن يطلقها ثلاثا في كل قوء طلقة وهو قول سائر والشافعي وأبو عبيد، وقا ابو حنيفة والاوري السنة أن يطلقها ثلاثا في كل قوء طلقة وهو قول سائر والشافعي وأبو عبيد، وقا ابو حنيفة والاوري السنة أن يطلقها ثلاثا في كل قوء طلقة وهو قول سائر

(فصل) فان قال أنت طالق السنة إن كان الطلاق يقع عليك السنة وهي في زمن السنة طلقت بوجود الصفة وإن لم تكن في زمن السنة أنحلت الصفة ولم يقع بحال لان الشرط ماوجد وكذلك إن قال أنت طالق البدعة أن كان الطلاق يقع عليك البدعة إن كانت في زمن البدعة وتع والا لم يقع محال قان كانت بمن لاسنة لطلاقها ولا بدعة فذكر القاضى فيها احتمالين

(أحدهما) لايقع في المسئلتين لان الصفة ماوجدت فأشبه مالو قال أنت طالق ان كنت هاشمية ولم تكن هاشمية .

(والثاني) تعلق لا. ه شرط لوقوع الطلقة شرطا مستحيلا فلغي ووقع الطلاقكا لوقال أنت طالق السنة والاول أشبه والشافعية وجهان كهذين

(فصل) فان قال أنت طالق أحسن الطلاق أو أجمله أو أعدله أو أكله أو أنمه أو أفضله أو قال الشافعي، وقال طلقة حسنة أو جميلة أو عدلة أو سنية كان ذلك كله عبارة عن طلاق السنة وبه قال الشافعي، وقال محمد بن الحسن اذا قال أعدل الطلاق أو أحسنه ونحوه كقولنا، وأن قال طلقة سمنية أو عدلة وتم الطلاق في الحال لان الطلاق لا يتصف بالوقت والسنة والبدعة وقت الخال ومفها بما لا تتصف به سقطت الصفة كما لو قال لها أنت طالق السنة أو البدعة

ولما أن ذلك عبارة عن طلاق الدنة ويصح وصف الطلاق بالسنة والحس لكونه فيذلك الوقت موانقا السنة مطابقا الشرع فهو كقوله أحدن الطلاق وفارق قوله طلقة رجمية لان الرجمة لانكون الا في عدة ولا عدة لها فلا يحصل ذلك بقوله ، فإن قال نه يت بقرلي أعدار الطلاق وتوءه في حال الحيض

الكوفيين واحتجوا بحديث ابن عمر حين قال له الذي وَلَيْكَانِيْ واجها ثم المسكما حتى تطهر ثم تحيض ثم تطهر قالوا وانما أمره بالمساكما في هذا الطهر لانه لم يفصل بينه و بين الطلاق طور كامل فاذا لمضى ومضت الحيضة التي بعده أمره بطلاقها ، وقوله في حديثه الآخر والسنة أن تستقبل الطهر فتطانى لكل قوه ، ودوى النسائي باسناده عن عبدالله قال : طلاق السنة أن يطلقها تطايرته وهي طاهر في غيرجاع قادا حاضت وطهرت طلقها أخرى ثم تعتد بعد ذلك

ولنا ماروي عن على رضي الله عنه أنه قال: لايطانى أحد السنة نيندم رواه الاثرم وهذا لا بحصل الا في حق من لم يطلق ثلاثا ، وقال ابن سيرين أن عليا كرم الله وجهه قال لو أن الناس أخذوا بما أمر الله من الطلاق ما يتبع رجل نفسه أمرأة أبدا يطافها تطليقة ثم يديها ما بينها وبين أن تحيض ثلاثا فني شاه راجعها رواه البخاري باسناده ، وروي ابن عبد البر عن ابن مسعود أنه قال : طلاقى السنة أن يطلقها وهي طاهر ثم يديها حتى تنقضي عدمها أو يراجعها إن شاه . فأما حديث ابن عمر الاول فلا حجة لهم فيه لانه ليس فيه جمع الثلاث ، وأما حديثه الآخر فيحتمل أن يكون ذلك بعد ارتجاعها ومتى ارتجع بعد الطلقة ثم طلقها كان السنة على كل حال ، حتى قال أبو حنيفة لوأمسكها يبده لشهوة ثم والى

لانه أشبه بأخلاقها القبيحة ولم أرد الوقت وكانت في الحيض وقع الطلاق لائه اقرار على نفسه بما فيه تغليظ ، وإن كانت في حال السنة دين فيا بينه وبين الله تعالى وهل يقبل في الحكم اعلى وجبين كا تقدم (فصل) فان عكس فقال أنت طالق أقيح الطلاق وأسمجه أر الحشه أو أنتنه أو أردأه حمل على طلاق البدعة فان كانت في وقت البدعة والا وقف على عبى. زمان البدعة ، وحكي عن أبي بكر أنه يقع ثلاثًا أن فلنا أن جمع الثلاث بدءة وينبغي أن تقع الثلاث في وقت البدعة ليكون جامعًا لبدعتي الطَّلاق فيكون أقبح الطلاق، وإن نوى بذلك غير طَّلاق البدعة نحو أن يقول أما أردت إن طلاقك أقبح العائرة لامك لانستحقينه لحسن عشرتك وجميل طريقتك وقع في الحال ، وان قال اردت بذاك طلاق السنة ليتأخر الطلاق عن نفسه الى زمن السنة لم يقبل لأن لفظَّه لا يحتمله ، وأن قال أنتطالق طلفة حسنة قبيحة فاحشة جميلة تامه ناقصة وتع في الحال لانه وصانها بصفتين متضادتين فلنيا وبقي مجرد الطلاق فان قال أردت انها حسنة لكونها في زّمان السنة وقبيحة لاضرارها بك ، او قال أردت انها حسنة لنخليصي من شرك وسو. خلفك وقبيحة لكونها في زمان البدعة وكان ذلك يؤخر وقوع العلاق عنه دين وهل يقبل في الحسكم ? يخرج على وجهين

(فصل) فان قال أنت طالق طلاق الحرج فقال القاضي معناه طلاق البدعة لأن الحرج الضرق والآم فكأنه قال طلاق الاثم وطلاق البدعة طَّلاق اثم ، وحكى ابن المنذر عن علي رضي الله عنه أنه يةم ثلاثًا لأن الحرج الضيق والذي يضبق عليه وينعه الرجوع اليها ويمنعها الرجوع اليه هو الثلاث وهو مع ذلك طلاق بدءة رفيه أنم فيجتمع عليه الامهان الضبق والأنم ، وأن قاله طلاق الحرج والسة كان كقوله طلاق المدعة والسنة

بين الذلاث كان مصيباً للسنة لانه يكون مرتجما والمعنى فيسه أنه إذا ارتجمها سقط حكم الطلقــة الاولى فصارت كانها لم توجد ولا تغني به عن الطلقة الاخرى إذا احتاج إلى فراق امرأته بخلاف ما إذا لم يرتجعها فانه مستنن عنها لافضائها إلى مقصوده من ابانتها فافترقا ولان ما ذكروه ارداف طلاق منغير ارتجاع فلم يكن السنة كجمع الثلاث

﴿ مُسْئِلَةً ﴾ (و إن طلق المدخول بها في حيضها أو في طهر أصابها فيه فهو طلاق بدعة محرم ويقع طلاقه في قول عامة أهل العلم)

قال ابن المنذر وابن عبد البر لم يخالف في ذلك إلا أهل البدع والضلال ، وحكاه أبو نصر عن ابن علية وهشام بن ألحم والشيعة قالوا لا يقع طلاقه لان الله تعالى أمر به في قبل العدة فاذا طلق في غيره لم يقم كالوكيل إذا أوقعه في زمن أمره موكَّله بإيقاعه في غيره

و لنا حديث أبن عمر أنه طلق أمرأته وهي حائض فأمره الني عَيْسَالِيُّهِ بمراجعتها وفي رواية الدارقطني قال : قلت يا رسول الله أفر أيت لو أني طلقتها ثلاثاً أكان محل لي أن أر اجمها ? قال « لاكانت تبين منك وتكون ممصية ٧ وقال نافع وكان غبد الله طلقها تطليقة فجسبت من طلاقه وراجعها كما أمره

(مسئلة) قال (وطلاقالزائل العقل بلا سكر لايةم)

أجم أهل الدلم على أن الزائل العقل بغير سكر أو مافي معناه لايقع طلاقه كذلك فالعُمان وعلى وسعيد بن المسيب والحسن والنخعي والشعبي وابر قلابة وقتادة والزهري ويحيى الانصاري ومالك والثوري والشافعي وأصحاب الرأي وأجموا على أن الرجل اذا طلق في حال نومه لاطلاق له ، وقد ثبت أن النبي عَلَيْنَ قال ﴿ رفع القلم عن ثلاثة عن النَّائم حتى يستيةظ ، وعن الصبي حتى يحتلم ،وعن المجنون حتى يفبق ٧

وروي عن ابي هريرة عن النبي ﷺ أنه قال ﴿ كُلُّ الطَّلَاقُ جَائَزُ الْا طُّلَاقُ الْمُتُومُ الْمُلُوبِ ۚ لِي عقله ﴾ رواه النجاد وقال الترمذي لا عرفه الا من حديث عطاء بن عجلاز وهوذاهب الحديث، وروى باسناده عن على مثل ذلك ولانه تول يزيل اللك فاعتبر له العقل كالبيم وسوا. زال عقله لجنون او اغماء او نوم او شرب دواء او اکراه علی شرب خمر او شرب مایزبل عقله شویه ولا بهلم انه مزیل العقل فكل هذا يمنع وقوع الطلاق رواية واحدة ولا نولم فيه خلافا ، فأما أن شرب البنج ونحوم مما يزيل عقله عالما به منالاعباً فحكمه حكم السكران في طلاقه ومهذا قا، أصحاب الشافعي وقال أصحاب أبي حنينة لايقم طلاقه لانه لايلنذ بشرسها

ولنا أنه زال عقله بمعصية فأشيه السكران

(فصل) قال احمد في المغمى عليه اذا طلق فلما أفاق علم انه كان مغمى عليه وهو ذاكر لذلك فقال اذا كان ذاكراً قدلك فليس هو منمي عليه يجرز طلاقه ، وقال في رواية ابي طالب في المجنون

رسول الله مُشَطِّلَتُهُ ومن رواية يونس بن جبير عنا بن عمر قال قات لا ن عمر أثمتد عليه أوتحتسب عليه ﴿ قال نعم أرأيت إن عجز واستحمق وكامها أحاديث. صحاح ولانه طلاق من مكلف في محل الطلاق فوقع كطلاق الحامل ولانه ايس بقربة فيعتبر لوقوعه موافقة السنة بل هو إزالة عصمة وقطع ملك فايقاعه في زمن البدعة أولى تغليظاً عليه وعقوبة له أما غير الزوج فلا يملك الطلاق والزوج يملـكه يملك محله (مسئلة) (تستحد رجعتها وعنه أنها واحية)

إنما استحبت مراجعتها لامر النبي عليالية بمراجعتها وأقل أحوال الامر الاستحبابولانه بالرجمة يزيل المعنى الذي حرم الطلاق ولا يجب في ظاهر المذهب وهو قول الثوريوالاوزاعي وابن أي ليلي والشافي وأصحاب الرأي وحكى ابن أبي موسى عن أحمد أن الرجمة تجب واختارهاوهو قولمالك وداود لان ظاهر الامر الوجوب ولان الرجعة تجري مجرى استيفاء النكاح راستيفاؤه ههنا واجب بدليل تحريم الطلاق لان الرجمة امساك للزوخة بدليل قوله تمالى (فأمسكوهن بممروف) فوجب ذلك كامساكها قبل الطلاق، وقال مالك ودارد يحبر على رجمتها . قال أصحاب مالك يحبر على رجبتها يطلق فنيل له بعد مأأفاق انك طلنت امرأتك نقال انا أذكر أني طلنت ولم يكن عقلي معي فقال افا كان يذكر انه طلق فقد طانت فلم مجمله مجنونا اذا كان يذكر الطلاق ويعلم به وهذا والمدأع فيمن جنونه بذهاب معرفته بالكلية وبطلان حواسه ، فأما من كان جنونه لنشاف او كان مبرمها فانه يسقط حكم تصرفه مع ان معرفته غير ذاهبة ولكلية فلا يضره ذكره الطلاق ان شاء الله تعالى

(مسئلة) قال (وعن أبي عبد الله رحمه الله في السكران روايات : رواية يقعالطلاق ورواية لايقع ، ورواية يتوقف عن الجواب ويقول قد اختلف فيه أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم)

أما التوقف عن الجواب نليس بقول في المسئلة انها هو نرك للقول فيها وتوقف عنها لنعارض الادلة فيها واشكال دليلها ويبقى في المسئلة روايتان

(احداهما) يقع طلاقه اختارها ابو بكر الخلال والقاضي وهومذهب سعيد بن المسيب وعطا ومجاهد والمسن وابن سير بن والشعبي والنخبي و ميدون بن مهر ان والحكم وما لك والثوري و الاوزاعي والشافي في أحد قوليه وابن شبر مة رأبي حنيفة وصاحبيه وسليمان بن حرب لقول النبي وينطيخ وكل الطلاق جائز الاطلاق المعتود ، ومثل هذا عن علي ومعاوية وابن عباس قال (١) إبن عباس طلاق السكر ان جاز ان وكب معصية من معاصي الله نفعه ذلك ولان الصحابة جماوه كالصاحي في المد بالقذف بدليل ماروى أبو وبرة السكابي قال أرسلي خالد إلى عمر فاتيته في المسجد ومعه عثمان وعلي وعبد الرحن وطلحة والزبير

ما دامت في العدة الا أشهب قال ما لم تطهر ثم تحيض ثم تطهر لانه لا يجب عليه امساكها في تلك الحال فلا نجب عليه رجعتها فيه .

ولنا أنه طلاق لا يرتفع بالرجمة فلا تجب عليه الرجمة فيه كالطلاق في طهر أصابهافيه فانهمأ جموا على أن الرجمة لا تجب حكاء ابن عبد البر عن جميع العلماء وما ذكروه من المعنى ينتقض بهذه الصورة والامر بالرجمة محمول على الاستحباب لما ذكرنا

(فصل) فاذا راجعها وجب امساكها حتى تطهر ويستحب أن يمسكها حتى تحيض حيضة أخرى علم على ما أمر به الذي وتينائي في حديث ابن عمر الذي رويناه ، قال ابن عبد البر ذلك من وجوه عند أهل العلم منها أن الرجعة لا تكاد تعلم صحتها الا بالوطء لانه المعني من النكاح ولا يحصل الوطء إلا في العلهر فاذا وطئها حرم طلاقها فيه حتى تحيض ثم تطهر فاعتبرنا مظنة الوط، ومحله لا حقيقته ومنها أن الطلاق كره في الحيض لتطويل العدة فلوطلقها عقيب الرجمة من غيروط، كانت في معنى المعلقة قبل الدخول وكانت تبني على عدتها فأراد رسول الله وتينائي قطع حكم الطلاق بالوط، واعتبر الطهر الذي هو موضع الوط، فاذا وطيء حرم طلاقها حتى تحيض ثم تطهر وقد جاء في حديث عن ابن عمر

(١) بل ذكر البخاري في سميحه قال ابن عباس طلاق السكران والمستكره ليس مجائز هكذا بصيغة الجزم وما كان فيه بصيغة الجزم حكم حكم مسنده في الصحة فقلت ان خالدًا يقول ان الناس انهمكوا في الحر وتحاقروا العقوبة ، فقال عمر هؤلا.عندك فسلهم فقال على ثراه إذا سكر هذى واذا هذى افترى وعلى الفتري ثمانون ، فقال حمر أبلغ صاحبك ماقال فجملوه كالصاحى ولانه ايماع الطلاق من مكلف غير مكره صادف ملكه فوجب أن يتم كطلاق الصاحى ويدل على تـكلينه آنه يقتل بالفتل ويقطع بالسرقة وبهذا فارق الجنون

﴿ وَالْرُوالِةِ الثَّانِيةِ ﴾ لايقع طلاته اختارها ابوبكر عبدالعزبز وهوقول عُمادرضي الله عنه ومذهب حربن عبدالعزيز والقاسم وطاوس وربيعة ويحيى الانصاري والميث والعنبري وإسحاق وأبي ثور والمزني . قال ابن المنذر هذا ثابت عن عُمان ولا نعلم أحداً من الصحابة خالفه ، وقال احمد حديث عُمَانَ أَرْفَمَ شيء فيه وهو أصح يعني من حديث على وحديث الاعمش منصور لابرفعه إلى على ولانه زائل العقل أشبه الجنون ، والنائم ولأنه مفتود الآرادة أشبه المسكره ولان العقل شرط التَّكايف إذ هو عبارة عن الحطاب بأمر أو نهي ولا يتوجه ذلك إلى من لايفهمه، ولا فرق بين زوال الشرط ممصية أو غيرها بدليل أن من كسر سَاقيه جازله أن يصلي قاعداً ، ولو ضربت المرأة بطنها فنفست مقطت عنها المسلاة ، ولو ضرب رأسه فجن سقط النكليف. وحديث أبي هريرة لايثبت. وأما قتله ومم قته فيو كسنلننا

(فصل) والحسكم في عنة، ونذره و بيعه وشرائه وردته وإقراره وقتله وقذنه وسرقته كالحسكم في طلاقه لان الممنى في الجميع واحد ، رقد روي عن أحمد في بيمه وشرائه الروايات الثلاث وسأله ابن منصور إذا طلق السكران أو سرق أو زنى أو النبرى او اشترى أر باع نقال أجبن عنه لايصح

أن رسول الله عِين قال « مرءأن يراجمها فاذا طهرت مسها حتى إذا طهرت أخرى فان شاء طلقها وإن شاء أمسكها ﴾ رواء ابن عبد البر ، ومنها أنه عوقب على ايقاعه في الوقت المحرم بمنعسه منسه في الوقت الذي يباح له وذكر غير هذا قان طلقها في الطهر الذي بلي الحيضة قبل أن يمسها فهو طلاقسنة وقال أصحاب مالك لا يطلقها حتى تطهر ثم تحيض ثم تطهر على ما جاء في الحديث

ولنا قوله تمالي (فطالموهن لعدتهن) وهذا مطلق للعــدة فيدخل وقد روى يولس بن جبــيــ وسعيد بن جبير وان سيرين وزيد بن أسلم وأبو الزبير عن ابن عمر أن الني ﷺ أمر مأن براجها حتى تطهر ثم ان شاء طلق وان شاء أمسكولم يذكروا تلك الزيادة وهو حديث صحيح متفق عليـــه ولانه طهر لم يمسها فيه فأشبه الطهر الثاني وحديثهم محمول على الاستحباب

﴿ مَسْئَلَةً ﴾ وان طلقها ثلاثاً في طهر لم يصبها فيه كره وفي تحريمه رواينان)

اختلفت الرواية عن أحمد في جمع الثلاث فروي عنه أنه غير محرم اختارها الخرقي وهو مذهب الشافعي وأبي ثور وداود وروي ذلك عن الحسن بن على وعبد الرحمن بن عوف والشعبي لأن عويمر من أمر السكران شيء وقال ابوعبدافي بن حامد حكم السكران حكم الصاحى فيما له وفيما عليه فاما فيما له وعليه كالبيع والنكاح والممارضات فهوكالجنون لايصح له شيء وقد أوماًاليه أحمد،والاولي أن ماله أيضا لا يصبح منه لان تصحيح تصرفاته فيما عليه مؤاخذة له وليس من المؤاخذة تصحيح تصرف لة (فصل) وحد السكر الذي يقع الحلاف في صاحبه هو الذي يجعله يخلط في كلامه ، ولا يعرف رداءه من ردِاء غيره ، و أمل من أمل غيره و عو ذلك لأن الله تعالى قال (يا أيها الذين آمنوا لاتقربوا الصلاة وأنتم سكارى حتى تعلموا مانقولون) فجعل علامة زوال السكر علمه مايقول عروي عن حمر رضي الله عنه أنه قال: استقر نُوه القرآن أو ألفوا ردا. وفي الأردية فان قرأ أم القرآن أو عرف ردا.ه وإلا فأقم عليه الحد، ولا يعتبر أن لايعرف السها، من الارض ولا الذكر من الانثى لان ذلك لايخني على الجنون فعليه أولى

(مسئلة) قال (وأذا عقل الصبي الطلاق فطلق لزمه)

وأما الصبي الذي لايعقل فلا خلاف في أنه لاطلاق له ، وأما الذي يعقل الطلاق، يعلم أن زوجته تبيين به وتحرم علَّيه فأكثر الروايات عن أحمد أن طلاقه يقم اختارها ابوبكر والحرقي وابن حامد وروي نحو ذلك عن سعيد بن المسيب وعطا، والحسن والشعبي وإسحاق ، وروي ابرطالبعن أحمد لاعبوز طلاقه حتى يحنلم وهو قول النخي و لزهري ومالك وحاد والثوري وأي عبيد، وذكرا بوعبيد أنه قول أهل العراق وأهل الحجاز ، وروي نحو ذلك عن ابن عباس لنول النبي عَيَيْكِيَّةٍ ﴿ رَفَّمُ القَلْم عن الصبي حتى يحزلم ولانه غير مكلف نلم بتع طلاقه كالمجنون، ووجه الاولى أوله عليه السلام! "عللاق

رسول الله عَيْنَا لِللَّهِ مَنْفَقَ عَلَيْهِ وَلَمْ يَنْفُلُ النَّبِي عَيْنَالِللَّهِ عَلَيْهِ وَعَنْ عَائِشَةَ أَنَامَرَأَهُ جَاءَتَ الى رسول الله ﷺ نفالت يا رسول الله ان رفاعة طلفني فبت طلاقي منفق عليه وفي حديث فاطمة بنت قيس ان زوجها أرسل اليها ولانه طلاق جاز تفريقه فجاز جمعه كنطلاق النساء (والرواية الثانية) ان جمر ائتلاث محرم وهو طلاق بدعة اختارها ابو بكر وابو حنص روي ذلك عن عمر وعلى وابن مسعود وا بن عباسَ وا بن عمر وهو قول مالك وا بي حنيفة قال على لا يطلق أحد للسنة فيندم وفي رواية قال يطلقها وأحدة ثم يدعها ما بينها وبين ان تحيض ثلاث حيض فنى شاء راجعها ، وعن عمر أنه كان اذا اتمى نرجل طلق ثلاثاً اوجمه ضرباً، وعنمالك بن الحارث قال جاء رجل الى ابن عباس فقال ان ابن عمي طلق امرأته ثلاثاً ففال ان ابن عمك عصى الله واطاع الشيطان فلم يجعل الله له مخرجاً . ووجه ذلك قول الله تمالى (يا ايها النبي اذا طلقتم النساء فطلقوهن لمدتهن) الى قوله (لا تدري لمل الله عحدث بعد ذلك امراً) ثم قال بعد ذلك (ومن بتق الله يجمل له مخرجاً -- ومن بتق الله يجمل له من امره يسرآ) ورى النسائي باسناده عن محمود بن لبيدقال اخبررسول الدُّمْتِيَكِيْتُةٍ عن رجل طلق امر اته (الجزءالثامن) (المغنى والشرح السكبير) (44)

لمن أخذ بالساق » وقوله « كل طلاق جائز الاطلاق المعتوه المفلوب على عقله »وروي عن علي رضي الله عنه أنه قال : اكتموا الصبيان النكاح فيفهم منه أن فائدته أن لا يطلفوا ولا نه طلاق من عاقل صادف عمل الطلاق فوقع كطلاق البالغ

(فصل) وأكثر الروايات عن أحمد تحديد من يقع طلاقه من الصبيان بكونه يعقل وهو اختيار القاضي وروى عن أحمد أبو الحارث إذا عقل الطلاق جاز طلاقه ما بين عشر إلى اثنتي عشرة وهذا يدل على أنه لا يقم الدون العشر وهو اختيار أبي بكر لان العشر حد المضرب على الصلاة والصيام وصحة الوصية فكذلك هدذا وعن سعيد بن المسيب إذا أحصى الصلاة وصام ومضان جاز طلاقه ، وقال عطاء إذا بلغ أن يصيب النساء ، وعن الحسن إذا عقل وحفظ لصلاة رصام رمضان، وقال اسحاق اذا جاوز اثنتي عشرة .

(فصل) ومن أجاز طلاق الصبي اقتضى مذهبه أن يجوز توكيله فيه وتوكله لفيره وقد أوماً اليه أحمد نقال في رجل قال لصبي طلق امرأني فقال قد طانتك ثلاثا لا يجوز عليها حتى يعقل الطلاق فقيل له فان كانت له زوجة صبية نقالت صير أمري الي ، فقال لها أمرك بيدك نقالت قد اخترت نفسي فقال أحمد ليس بشيء حتى يكون مثلها يعقل الطلاق ، وقال أبو بكر لا يصح أن يوكل حتى يلف وحكا، عن أحمد ،

ولنا أن من صح تصرفه في شيء نما تجوز الوكلة فيه بنفسه صح تركيه ووكالنه فيه كالبه لنم وما روي عن أحمد من منع ذلك فهو على الرواية التي لا تجيز طلاقه ان شا. الله تعالى

الله أطليقات جميعاً فنضب م قال المعب بكتاب الله عز وجل وانا بين اظهر كم الله على حتى قام رجل فقال يارسول الله ألا أقتله وفي حديث ابن عرب قال قلت يارسول الله لو طلقتها اللا القاله إذاً عصيت ربك وبانت منك امر أتك وروى الدار قطني باسناده عن علي قال سمع النبي ويتي الله وروا البه في الدار قطني باسناده عن علي قال سمع النبي والله الله في الله في عرب البضع بقول الزوج الى دفعه من غير حاجة فحر م كالظهار بل هذا أولى لا نالظهار برفع تحريمه بالتكفير وهذا لاسبيل للزوج الى دفعه بحال ولانه ضرر وإضرار بنفسه وبامر أنه من غير حاجة فيدخل في عموم النهي وربما كان وسيلة الى عوده اليها حراما أو بحيلة لا تزيل التحريم، ووقوع الندم خسارة الدنيا والآخرة فكان أولى بالتحريم من المالاق في الحيض الذي ضرره بقاؤها في العدة أياماً يسيرة والطلاق في طهر مسها فيه الذي ضرره احمال الندم بظهور الحمل فان ضرر جمع الثلاث يتضاعف على ذلك أضافا كثيرة فالتحريم ثم تغييه على التحريم هنا ولانه قول من سمينا من الصحابة رواه الاثرم وغيره ولم يصح عندنا في عصرهم خلاف التحريم هنا ولانه قول من سمينا من الصحابة رواه الاثرم وغيره ولم يصح عندنا في عصرهم خلاف قولم فيكون ذلك اجماعا، فأما حديث المتلاعين فنير لازم فان الفرقة لم تقع بالطلاق فانها وقعت بمجرد لهان الزوج فلا حجة فيه ثم إن المان يوجب تحريماً مؤيدا فالطلاق بعده لها فالملاق بعد المناه الزوج فلا حجة فيه ثم إن المان يوجب تحريماً مؤيدا فالطلاق بعده لها ما المانها وعند الشافعي بمجرد لهان الزوج فلا حجة فيه ثم إن المان يوجب تحريماً مؤيدا فالطلاق بعده لها المانها وعند الشافعي بمجرد لهان الزوج فلا حجة فيه ثم إن المان يوجب تحريماً مؤيداً فالطلاق بعد المانه المنه المانه المن الوقة الم تعرف المانه المناه المانه المانه المان الوقة المانه المانه المانه المانه المناه المانه المانه

(فصل) فأما السفيه فيقم طلائه في قول أكثر أهل العلم منهم القاسم بن عمد ومالك والشافعي وأبو حنيفة وأصحابه ومنع منه عطا. ،والاولى صحته لانه مكلف مالك لهل الطلاق فوة مطلاقه كالرشيد والحجر عليه في ماله لا يمنع تصرفه في فير ما هو محجور عليه فيه كالمعلس

(مسئلة) قال (ومن أكره على الطلاق لم يلزمه)

لا تختلف الرواية عن أحد أز طلاق المسكر. لا يقع وروي ذلك عن هم وعلي وابن حروا بن عباس وابن الزبير وجابر بن سمرة وبه قال عبدالله بن عبيد بن عير وعكرمة والحسن وجابر بن زيد وشريح وعطاء رطاوس وعربن عبدالعزيز وابن عوزوأبوب السختياني ومالك والاوزاعي والشاني واسحاق وأبو وروأبو عبيد، وأجازه أبر قلابة والشعبي والنخعي والزهري والثوري وأبوحنية وصاحباه لانه طلاق من مكلف في محل بملكه فينفذ كطلاق غير المسكره

ولنا قول النبي ﷺ واناله وضع عن أمني الخطأ والنسبان وما استكر هوا عليه ، ووادابن ماجه وعن عائشة رضي ألله عنها قالت: سمعت رسول الله عِيْكِيْنَ يَمُول ﴿ لَا طَلَاقَ فِي إِغْلَاقَ ﴾ رواه أبو داود والاثرم ، قال أبر عبيد والقتيسي معناه في اكراه وقال أبو بكر سألت ابن دريد وأبا طاهر النحويين فقالا مِريد الاكراء لانه إذا أكره انفلق عليه رأيه ، وبدخل في هذالله في المبرسم والمجنون ولانه قول من سمينا من الصحابة ولا مخالف لهم في عصرهم فيكون إجماعا ولانه قول حل عليه بغير

كالطلاق بمد انفسكاخ النكاح بالرضاع أوغيره ولان جمع الثلاث أنما حرم لما يعقبه من الندم ومحصل به من الضرر ويفوتعليه من حل نكاحها ولا يحصل ذلك با لطلاق بعد اللمان لحصوله باللمان ، وساثر الاحاديث ليس فبها جمع الثلاث بين يدي النبي مُتَيَالِللَّهِ فيكون مفراً عليه ولا حضر المطلق عند النبي مُتَيَالِلَّهِ حين أُخبر بذلك لينكر عليه، على أن حديث فاطمة قد جاء فيه إنه أرسل اليها بتطليقة كانت بقيت لهامن طلاقها وحديث امرأة رقاعة جاء فيه ان طلاقها آخر تلاث تطليقات منفق عليه فلم يكن في شيء من ذلك جمع الثلاث،ولاخلاف بين الجليع في أن الاختيار والاولى أن يطلق واحدة ثم يدعها حتى تنقضي عدتها إلا ماحكينا من قول من قال أنه يطلقها في كل قرء طلقة والأول أولى فان فى ذلك امتثالا لامر الله سبحانه وموافقة لقول السلفوأمنا من الندم فانه متى ندم راجعها فان فات ذلك بانقضاء عدتها له مُكاحِها قال محمد بن سيرين إن علياً كرمالة وجهه قال لوأنالناس أخذوا بما أمر الله منالطلاق مايتبع رجل نفسه امرأة ابدآ يطلقها تطليقةثم يدعهاحتى مابينها وبين ان نحيض ثلاثا فمتي شاءراجها رواه النجاد باسناده وقال عبدالله من أراد أن يطلق الطلاق الذي هو الطلاق فليمهل حتى إذا حاضت ثم طهرت طلقها تطليقة فيغير جماع ثم يدعها حتى تنقضيعدها ولا يطلقها ثلاناوهي حامل فيجمع الله عليه نفقتها وأجر رضاعها ويندمه فلايستطيع اليهاسبيلا

حق فلم يثبت له حكم ككامة السكةر إذا أكره عليها

(فصل) وان كان الاكراه مجتى نحو إكراه الحاكم المولي على الطلاق بعد التربص إذا لم إني. وإكراه الرجاين اللذين زوجها وليان ولا يعلم السابق منها على الطلاق وقم الطلاق لانه قول حل عليه بحق فصح كاسلام المرتد اذا أكره عليه ولانه إنما جاز اكراهه على الطلاق ليقم طلاقه فلو لم يقع لم محصل القصود .

﴿ مسئلة ﴾ قال (ولا يكوزمكر ها حتى ينال بشيءمن العذاب مثل الضرب أو الخنق أوعصر الساق وما أشبه ولا يكون التواءد كرهاً)

أما إذا نيل بشيء من العذاب كالضرب والحنق والعصر والحبسوالغط في الماءم الوعيد فأنه يكون إكراها بلا اشكال لماروي أن المشركين أخذوا حماراً فأرادوه على الشرك فأعطاهم فانتهى اليه النبي وَلِيَا اللهُ وهو يبكي فجعل يمسح الدموع عن عينيه ويقول ﴿ أَخَذَكُ المشر كُونَ نَعْطُوكُ فِي الما. وأمروك أن نشرك بالله فغملت فان أخذرك مرة أخرى فافعل ذاك بهم » رواه ابو حفص باسناده ، وقال هر رضي الله عنه ليس الرجل أمينا على نفسه إذا أجعته او ضربته أو أوثنته وهذا يتنضى وجود فعل يكون به اكراها، فأما الوعيد بمفرده فعن أحمد فيه روايةان (احداهما) ليس باكرآه لان الذي ورد الشرع بالرخصة معه هو ما ورد في حديث حمار ، وفيه : إنهم أخذوك ففطوك في الماء ، فلا يثبت الحسكم الافيا كان ثله

(فصل) قان طلق ثلاثا بكلمة واحدة وقع الثلاث وحرمت عليه حتى تنكح زوجا غيره ولافرق يين قبل الدخول وبعده روي ذلك عن ابن عباس وأبي هريرة واين عمر وعبدالله بن عمرو و النمسعود وأنس وهو قول أكثر أهلالهم من التابيين والأئمة بعدهم وكان عطاء وطاوس وسعيد بن جبير وأبو الشعثاء وعمروبن دينار يقولون من طلق البكر ثلاثا فهي واحدة ،وروى طاوس عن ابن عباس قال كان الطلاق على عهد رسول الله عَلَيْكِيْرُ وأبي بكر وسنتين من خلافة عمر طلاق الثلاث واحدة رواه أبوداود ورهى سميد بن جبير وعمرو بن دينار ومجاهد ومالك بن الحارث عن ابن عباس خلافرواية طاوس أخرجه أيضا أبوداود وأفتى ابن عباس بخلاف ماروى عنه طاؤس وقد ذكرنا حديث ابن عمر ارأيت لو طلقها ثلاثا،وروى الدارقطني بإسناده عن عبادة بنالصاءت قال طلق بمض ابائي ا.رأته الفاً فانطلق بنوه الى رسول الله عِلَيْكِيِّ فقالوا يارسول الله إن أبانا طلق امنا الفاً فهل له يخرج ? فقال (إن أباكم لم يتق الله فيجمل له من أمره مخرجا بانت منه بثلاث على غير السنة وتسمائة وسبعة وتسمون اثم في عنقه »ولان النكاح ملك يصح إزالته متفرقاً فصح مجتمعاً كسائر الاملاك، فأما حديث ابن عباس فقد صحت الرواية عنه بخلافه وافتي بخلافه قال الاثرم سألت أبا عبدالله عن حديث ان عباس بأي شيء (والرواية الثانية) أن الوعيد بعفرده اكراه . قال في رواية ابن منصور حد الاكراه الايكون القتل أو ضربا شديداً وهذا قول اكثر الفقهاء وبه يقول ابر حنيفة والشافي لان الاكراه لايكون الا بالوعيد فان الماضي من العقوبة لايندنم بفعل ما أكره عليه ولا يخشى من وقوعه والماأبيح المفعل المسكره عليه دفعا لما يتوعده به من العقوبة فيا بعد وهو في الموضعين واحد ، ولا نهمتى توعده بالقتل وعلم أنه يقتله فل يبيح له النعل افضى الى قتله والقائه بيده الى التهلكة و لا يفيد ثبوت الرخصة بالاكراه شيئا لانهاذا طلق في هذه الحال وقع طلاقه فيصل المكره إلى مراده ويتعالضر وبالمكره وثبوت الاكراه في حق من نيل بشيء من العذاب لاينفي ثبوته في حق غيره ، وقد روي عن عمر رضي الله عنه في الذي تدلى يشتار عسلا فوقفت امرأنه على الحبل وقالت طلقني ثلاثاوالا قطعته فذكرها الله والاسلام فقالت لتفعلن أو لا فعلن فطلقها ثلاثا فرده اليها رواه سعيد باسناده وهذا كان وعيداً

(فصل) ومن شرط الاكراه ثلاثة امور (احدها) ان يكون من قادر بسلطان او تفاب كالمص ونحوه وحكي عن الشعبي ان اكرهه اللس لم يقع طلاقه وان اكرهه السلطان وقع قال ابن عيبنة لان اللس يقتله وعمره ماذكرناه في دليل الاكراه بتناول الجميع والذين أكره واعماراً لم يكونوا لصوصا وقد قال النبي على المنافق للمارة ان عادوا فعد ولانه اكراه فنع وقوع الطلاق كاكراه اللصوص (الثاني) ان يفاب على ظنه نزول الوعيد به ان لم يجبه الى ماطلبه (والثالث) ان يكون بما يستضر به ضرراً كثيراً كالقتل والمضرب الشديد والفيد والحبس الطويلين ، قاما الشم والسب فليس باكراه وان كان من ذوى المروء ات

تدفعه فقال أدفعه برواية الناس عن ابن عباس من وجوه خلافه ثم ذكر عن ابن عباس من وجوه خلافه ثم ذكر عن ابن عباس من وجوه خلافه أثما ثلاث، وقبل معنى حديث ابن عباس أن الناس كانوا يطلقون واحدة على عهد رسول الله عليه وأبي بكر والافلا يجوز أن يخالف عمر ماكان في عهدالنبي عليه الله عليه على وأبي بكر ولا يسوغ لابن عباس ان يروي هذا عن رسول الله عليه وفتي بخلافه

(فصل) فان طلق تنين في طهر ثم تركها حتى انقضت عدتها فهو للسنة لانه لم يحرمها على نفسه ولم يسد على نفسه المخرج من الندم ولكنه ترك الاختيار لانه فوت على نفسه طلقة جعلها الله له من غير فائدة يحصل بها فكان مكروها كتضييع المال، فان كات المرأة صغيرة أو آيسة أوغير مدخول بها أو حاملا قد استبان حملها فلا سنة لطلاقها ولا بدعة إلا في المدد، فاذا قال لها أنت طالق للسنة أو قال المبدعة طلقت في الحال واحدة قال ابن عبدالبر أجمع العلماء ان طلاق السنة إنا هو للمدخول بها فأما غير المدخول بها فليس لطلاقها سنة ولا بدعة إلا في عدد الطلاق على اختلاف بينهم فيه وذلك لان العلاق في حق المدخول بها إذا كانت من ذوات الاقراء أما كان له سنة وبدعة لأن العدة تطول عليها بالطلاق في الحيض و ترتاب بالطلاق في الطهر الذي جامعها فيه و ينتفي عنها الامران بالطلاق في الطهر

على وجه يكون اخراقا بصاحبه وغضاله وشهرة في حقه نهو كالضرب السكثيرفي-ق غيره ، وأن توصد بتعذيب ولاه فقد قبل ليس باكراه لان الضرر لاحق بغيره والاولى ان يكون اكراها لان ذاك صنده أعظم من أخذ ماله والوعيد بذلك اكراه فكذلك هذا

(فصل) وان اكره على طلاق امرأة نطلق غيرها وقع لانه غير مكره عليه وان اكره على طلفة فطلق المزاه وقع طلاق المراة نطلاق المؤلفة فطلق المؤلفة فطلق المؤلفة فطلق المؤلفة فطلق المؤلفة فطلاق المؤلفة فطلاق على طلاق المؤلفة واختاره ومحتمل ان لايقم لان اللفظ مرفوع عنه فلا يبقى الا مجرد النية فلا يقع بها طلاق وان طلق ونوى بقليه غير امراته أو تأول في يهنه فله تأويله ويقبل قوله في نيته لان الاكراء دا ل له على تأويله وان لم يتأول وقصدها بالطلاق لم يقم لانه معذوروذكر اصحاب الشافعي وجها انه يتم لانه لا مكره له على نيته

ولنا أنه مكره عليه فلم يقع لعموم ما ذكرنا من الادلة ولانه قدلا يحضره التأويل في تلك الحال فتفوت الرخصة .

الذي لم يجامعها فيه، أما غير المدخول بها فلا عدة عليها تبقى بتطويابها أو الارتياب فيها وكذلك ذوات الاشهر كالصغيرة التي لم تحض، والآيسات من المحيض لاسنة لطلاقهن ولا بدعة لان العدة لا تطول بطلاقها فيحال ولا مجمل فترتاب، وكذلك الحامل التي استبان حماها فهؤلاء كابهن ليس لطلاقهن سنة ولا بدعة من جهة الوقت في قول أصحابنا وهو مذهب الشافعي وكثير من أهل العم ، فاذا قال لاحدى هؤلاء أنت طالق للسنة أو للبدعة وقدت طلقة في الحال وانت العمقة لان طلاقها لا يتصف بذلك فصار كانه قال أنت طالق ولم يزد ، وكذلك إن قال أنت طالق السنة والبدعة أو قال أنت طالق لاللسنة ولا للبدعة طلقت في الحال لانه وصف الدائمة بصفتها ومحتمل كلام الحرق أن يكون للحامل طلاق سنة لانه طلاق أمر به لقوله عليه الصلاة والسلام «ثم ليطلقها طاهراً أو حاملا » رواه مسلم طلاق سنة لانه طلاق أمر به لقوله عليه الصلاة والسلام «ثم ليطلقها طاهراً أو حاملا » رواه مسلم وهو ظاهر كلام أحمد فانه قال أذهب الى حديث سالم عن أبيه يمني هدذا الحديث ولانها في حال انتقات اليها بعد زمن البدعة ويمكن أن تنتقل عنها الى زمان البدعة فكان طلاقها طلاق سنة كالطاهر وضعت الحل طلقت لان النفاس زمان بدعة كالحيض. وقوله إلا في المدد يمني انه يكره له أن يطاق وضعت الحل طلقت لان النفاس زمان بدعة كالحيض. وقوله إلا في المدد يمني انه يكره له أن يطاق ليكون واحدة ليكون له سديل الى تروجها من غير ان تنكح زوجا غيره

(فصل) وإن قال اصغيرة أو غير مدخول بها أنت طالق للبدعة ثم قال أردت إذا حاضت التعميرة " أو أسيبت غير المدخول بها او قال لهما انها طالقتان للسنة أوقال أردت طلاقهما في زمن يصير طلاقهما فيه السنة دين فيا بينه وبين الله تمالى ، وهل يقبل في الحكم ؟ فيه وجهان ذكرهما القاضى (أحدهما) لا يقبل

﴿ باب تصريح الطلاق وغيره ﴾

وجلة ذلك أن الطلاق لا يقع إلا بلفظ فلو نواه بقلبه من غير لفظ لم يقم في قول عامة أهل العلم منهم بعطا، وجابر بن زيد وسعيد بن جبير وبحيى بن أبي كثير والشاني واسحاق وروي أيضاً عن القارم وسالم والحسن والشعبي ، وقال الزهري إذا عزم على ذلك طلقت وقال ابن سيربن فيسن طلق في نفسه أليس قد علمه الله ?

ولنا قول النبي وَتَطَلِّلُهُ ﴿ إِنَّ اللهُ تَجَارِزُ لا مَني هما حدثت به أنفسها ما لم تتكلم به أو تعمل ه رواه النسائي والترمذي وقال هذا حديث صحيح ولانه تصرف يزيل الملك فلم محصل بالنية كالبيم والمبة عوان نواه بقلبه وأشار باصابعه لم يقع أيضاً لما ذكرناه . اذا ثبت أنه يعتبرفيه الفظفالفظينقسم فيه إلى صريح وكناية فالصر عم يقع به الطلاق من غير نية والسكناية لا يقم بها الطلاق حتى ينويه أو يأتي بما يتوم مقام نيته .

(مسئلة) قال (وإذا قال قد طقتك أو قد فارقتك أو قد سرحتك لزمها الطلاق)

هذا يقتضي أن صربح الطلاق ثلاثة الفاظ الطلاق والفراق والسراح وما تصرف منهن وهذا مذهب الشاذي وذهب أبو عبدالله بن حامد إلى أن صربح الطلاق لفظ الطلاق وحده وما تصرف منه لا غير وهو مذهب أبي حنيفة ومالك إلا أن مالكا يوتم الطلاق به بغير نية لان الكنايات الظاهرة

وهو أشبه بالمذهب لانه فسر كلامه عا محتمله فيقبل كالو قال أنت طالق وقال أردت بالنانية افهامها

(فصل) إذا قال لها في طهر جامعها فيه أنت طالق للسنة فيئست من الحيض لم تطلق لانه وصف طلاقها بانه للسنة في زمن يصلح له فاذا صارت آيسة فلد ل لطلاقها سنة فلم توجد الصفة فلا يقع وكذلك ان استبان حملها لم يقع ايضا إلا على قول من جعل طلاق الحامل سنة فانه ينبغي ان يقع لوجود الصفة كما لو حاضت ثم طهرت

وأسئاة و إن قال المرأته أنت طالق السنة فمناه في وقت السنة فان كانت في طهر غير مجامعة فيه فهو وقت إذا قال لامرأته أنت طالق السنة فمناه في وقت السنة فان كانت في طهر غير مجامعة فيه فهو وقت السنة على ما اسافناه ، وكذلك إن كانت حاملا قداستبان حملها على ظاهركلام أحمد وقد ذكر نا الحلاف في الحامل فاذا قال لها أنت طالق السنة في الحالتين طلقت لانه وصف الطلقة بصفتها فوقعت في الحال وإن قال ذلك لحائض لم يقع في الحال لان طلاقها طلق بدعة لكن إذا طهرت طلقت لان الصفة وجدت حينئذ فصاركا نه قال أنت طالق في النهار فان كان في النهار طلقت وان كان في الليل

لا تغتةر عند. إلى النية وحجة هذا القول أن لفظ الفراق والسراح بستم لان في غير الطلاق كثيراً فلم يكونا صريحين فيه كسائر كناياته،ووجه الاول أن هذه الالفاظ ورد بها الـكتاب بمعنى الفرفة بين الزوجين فكاناصر بمين نيه كلفظ الطلاق، قال الله تعالى (فامساك بمعروف أو تسريخ باحسان) وقال (فأمسكوهن معروف) وقال سبحانه (وان يتفرقا يفن الله كلا من سعته) وقال سبحانه (فتعالين أمتعكن وأسرحكن سراحا جيلا) وقول ابن حامد أصح فان الصريح في الشيء ما كان نصافيه لا يحتمل غيره إلا احبالا بميدآ، ولفظة الفراق والسراح انوردا في القرآن يمنى الفرقة ببن الزوجين فقد وردا لغير ذلك المعنى وفي العرف كثيراً قال الله تعالى (واعتصموا بحبل الله جميعا ولاتفرقوا) وقال (وما تفرق الذين أوتوا الكتاب) فلا معنى لتخصيصه بفرقة الطلاق على أنقوله إأوفار قوهن بمعروف لم يرد به الطلاق وأما هو ترك ارتجاعها وكذلك قوله (أو تسريح باحسان) ولايصح قياسه على لفظ الطلاق قاله مختص بذلك سابق الى الانهام من غير قرينة ولا دلالة بخلاف الفراق السراح فعلى كلا النولين اذا قال طلقتك أو أنت طالق أو مطلفة وقم الطلاق من غير نيةوان قال فارقتك أو أنت مفادقة أو سرحتك أو أنت مسرحة فن يراه صريحا أوقع به الطلاق من غير نية ومن لم يره صريحا لم يوقعه به الا أزينو به ، فان قال أردت بتولي فارقتك أي بجسمي أو بتلبي أو بمذهبي أوسرحتك من من يدي أو شغلي أومن حبسى أوسرحت شعرك قبل قوله، وانقال أردت بقولي أنت طالق أي من وثاق أو قال أردت أن أقول طلبنك فسبق لساني فقلت طلفتك ونجو ذلك دين فيما بينه وبين الله تعالى فني علم من نفسه ذلك لم يتم عليه نها بينه و بين ربه قال أبو بكر لاخلاف عن أبي عبدالله أنه اذا أراد

طلفت إذا جاء البهارو إن كانت في طهر جامعها فيه لم يقع حق تحيض ثم تعاهر لان الطهر الذي جامعها فيه والحيض بعده زمان بدعة فاذا طهرت من الحيضة المستقبلة طلقت حينئذ لان الصفة وجدت وهذا مذهب أبي حنيفة والشافعي ، فان أو الجرفي آخر الحيضة واتصل بأول الطهر أو أولج مع اول الطهر لم يقع الطلاق في ذلك الطهر لكن متى جاء طهر لم يجامعها فيه طلقت في أوله وهذا كله مذهب الشافعي ولا أعلم فيه مخالفا ذلك الطهر لكن متى جاء طهر لم يجامعها فيه وزمان السنة يقع عليها طلاق السنة وإن لم تغتسل كذلك فلل أحمد وهو ظاهر كلام الحرقي وبه قال الشافعي وقال ابو حنيفة ان طهر ت لا كثر الحيض مثل ذلك وإن انقطع الدم لدون أكثره لم يقع حتى تغتسل أو تتيم عند عدم الماء أو تصلي أو يخرج عنها وقت الصلاة لانه متى لم يوجد فما حكمنا بانقطاع حيضها

ولنا أنها طاهر فوقع بها طلاق السنة كالتي طهرت لاكثر الحيض ، والدليل على أنها طاهر أنها تؤمر بالنسل ويلزمها ويصح منها وتؤمر بالصلاة وتصح صلاتها ولان في حديث ابن عمر « فاذا طهرت طلقها إن شاه » وما قاله لا يصح فانا لو لم نحكم بالطهر لما أمر ناها بالنسل ولاصح منها

﴿ مُسَالًة ﴾ (وإن قال لها أنت طالق للبدعة وهي حائض أوفي طهر اصابها فيه طلقت في الحال

أن يقول لزوجته اسقيني ماء فسبق لسانه فقال أنت طالق أو أنت حرة انه لاطلاق فيه ، ونقل ابن منصور عنه أنه سئل عن رجل حلف فجرى على اسأه غير ماني قلبه فقال أرجو أن يكون الامو فيه واسعا وهل تقبل دعواه في الحسكم ? ينظر قان كان في حال الفضب أو سؤالهـ الطلاق لم يقبل في الحسكم لأن لفظه ظاهر في الطلاق وقرينة حاله تدل عليه فكانت دعواه مخالفة الظاهر من وجهين فلا تقبل ، وأن لم تكن في هذه الحال فظاهر كالام أحد في رواية أبن منصور وأبي الحارث أنه يقبل قوله وهو قول جار بن زيد والشعبي والحسكم حكا، عنهم أبو حنص لابه فسر كلامه بما محتمله احمالا غير بعيد فقبل كالو قال أنت طالق أنت طالق وقال أردت بالنانية إنهامها ، وقال القاضي فيه روايتان هذه التي ذكرنا قال وهي ظاهر كلام احد (والثانية)لايقبل وهو مذهبالشائعي لانه خلاف مايقتضيه الظاهر في المرف فلم يقبل في الحسكم كا لو أقر بعشرة ثم قال زيوفا أوصفاراأو الى شهر فاماان صرح بذلك في اللمظ فقمال طلقتك من والتي او فارقتك بجسمى أو سرحتك من بدي فلا شك في أن الطلاق لايةم لان مايتصل بالمكلام يصرفه عن مقتضاه كالاستثباء والشرط، وذكر ابوبكر في قوله أنت مطلقة أنه ان نوى أنها مطلقة طلاقا ماضيا أو من زوج كان قبله لم يكن عليه شي. وان لم بنوشيئا فعلى قولين (أحدهما) يتم (والثاني)لايقم وهذا من قوله ينتفى أن تكون هذه الانظة غير صريحة في أحد القولين قال الفاضي والمنصوص عن أحمد أنه صريح وهو الصحيح لان هذه متصرفةمن لفظ الطلاق فكانت صريحة فيه كقوله أنت طالق

وان كان في طهر لم يصبها فيه طلقت اذا اصابها أو حاضت هذهالمسألة عكس المسألةالتي قبلهافانه وصف الطُّلقة بإنها للبِدعة فاذا كان ذلك لحائض أو طاهر مجامعة فيه وقع الطلاق في الحال لانه وصف الطلقة بصفتها وان كانت في طهر لم يصبها فيه لم يقع في الحال فاذا حاضت طلفت باول الحيض وإن اصابها طلقت بالتفاء الحتانين فان نزع من غير توقف فلا شيء عليها وأن أولج بعد النزع فقدوطيء مطلفته ويأتي بيان حكم ذلك وان وطئها واستدام فسنذكرها انشاء الله تعالى فيابعد

(نصل) فإن قال الطاهر أنت طالق البدعة في الحال فقد فيل الفرا الصفة ريقم الطلاق لا مرصفها يما لانتصف به فلفت الصفة دون الطلاق وبمتال أن نطاق ثلاثًا في الحال لان ذلك طلاق بدعة قانصرف الوصف ؛ لبدعة اليه لنعذرصفة البدعة من الجبة لاخرى، وأن قال الحائض أنت طالق السفة في الحال انت الصفة ووقع الطلاق لا به وصف الطلفة بما لا تنصف به ، وإن قال أنت طالق ثلاثًا للـ نة وثلاثًا للبدعة طلقت ثلاثاً في الحال بناء على ماسنذكره

﴿ مسئلة ﴾ ﴿ وَإِنْ قَالَ لَمَا أَنْتَ طَالَقَ ثَلاثًا لَا عَنْهُ طَانْتَ ثَلاثًا فِي طَهِرِ لَمْ يَصْرُبُوا فَيه في إحدى الروايتين ، وفيالاخرى نطاق في الحال واحدة وتطاق الثانية والثالثة في الم ين في نكاحين ان أمكن) (الحزء النامن) (المغنى والشرح السكير) (41)

(فصل) فأما لفظة الاطلاق فليست صريحة في الطلاق لابها لم يثبت لها عرف الشرع ولا الاستمال فأشبهت سائر كناياته ، وذكر القاضي فيها احمالا أنها صريحة لانه لافرق ببن فعلت وأفعلت نحو عظمته وأعظمته وكرمته وأكرمته وليس هذا الذي ذكره بمطرد فأنهم يقولون حيبته من التحية وأحبيته من الحياة وأصدقت المرأة صداقا وصدقت حديثها تصديقا ديفرقون ببن أقبل وقبل وأدبر ودبر وأبصر وبصر ويفرقون ببن المهاني المختلفة بحركة أو حرف فيقولون حل لما في البطن وبالكسر لما على الظهر والوقر بالفتح الثقل في الاذن وبالسكسر لثقل الحمل، وهمنا فرق بين حل قيد الذكاح وبين غيره بالتضعيف في أحدها والممزة في الآخر، ولو كان معنى الهنظين واحداً لقيل طلقت الاسيرين والفرس والطائر فهو طالق وطلقت الدابة فعي طالق ومطلقة ولم يسمم هذا في كلامهم وهذا مذهب الشافعي

(فصل) فان قال أنت الطلاق فقال الفاضي لانختلف الرواية عن احمد في أن الطلاق يقع به فواه أولم بنوه وبهذا قال ابوحنيفة ومالك ولا محاب الشافعي فيه وجهان راحدهما) أنه غير صريح لانه مصدر والاعيان لا نوصف بالمصادر الا مجازاً (والثاني) ان الطلاق الفظ صريح فلم يفتقر الى نية كالمتصرف منه وهو مستعمل في عرفهم قال الشاعر

نوهت باسمي في العالمين وأف نيت عمري عاما فعماما فأنت الطلاق وأنت الطلا ق وأنت الطلاق ثلاثا تماما وقولهم انه مجاز قلنا نعمالا أنه يتعذر حمله على الحقيفة ولاعمل له يظهر سوى هذا الهمل فتمين فيه

المنصوص عن احمد في هـذه المسئلة أنها تطانى ثلاثا إن كانت في طهر لم يجامعها فيه وان كانت حائضا طنقت ثلاثا إذا طهـرت وهـذا مذهب الشانهي وقال القـاضي وأبو الحطاب هذا على الرواية التي قال فيهـا أن جم الله لاث سـنة قاما على الرواية الاخرى فاذا طهرت طلقت واحدة و تطانى الثانية والثانة في نكاحين آخرين أو بعد رجعتين ، رقد أبكر أحمد هذا القول فقال في رواية ، بهنا اذا قال لامر ته أنت طلق ثلاثا السنة مقد اختاموا فيه فمنهم من يقرل يقع عليها الساعة واحدة فلو راجعها تقع عليها تطليقة أخرى وتكون عنده على أخرى وما يرجني قولهم هذا فيحتمل أن أحمد أو تعالثلاث لان ذلك عنده سنة ، وشعتمل أنه أوقعها لوصفه انثلاث بما لا تنصف به فألنى الصفة وأوقع الطلاق كالوفال لحائض أنت طلق في الحال السنة ، وقد قال في رواية بي الحارث ما يدل على هذا ? قال يقع عليها اثلاث ولا معنى لقوله السنة ، وقال ابو حينة يقع في كل قرء طلقة وان كانت من ذرات الاشهر وقع في كل شهر طلقة وبنى على أصه في أن السنة تغربي الثلاث على وائتين في نكاحين آخرين قبل منه ، وان قال أردت أن يقع في كل قرء طلقة قبل أيضا لانه مذهب واثنتين في نكاحين آخرين قبل منه ، وان قال أردت أن يقع في كل قرء طلقة قبل أيضا لانه مذهب

(فصل) وصريح الطلاق بالمحمية مشم قاذا أني ما المجمى وقم الطلاق منه بغير نية وقال النخي وابوحنية هو كناية لايطلق به الا بنية لان معناه خليتك وهذه اللفظة كناية

ولنا أن هذه اللفظة بلسائهم موضوعة للطلاق يستعملونها فيه فأشبهت لفظ الطلاق بالعرببة ولوقم تكن هذه صريحة لم يكن في العجمية صربح الطلاق وهذا بعيد ولا يضر كونها بمعنى خلينك فان معنى طلقيك خليتك أيضا الا أنه لما كان موضوعا له يستعمل فيه كان صريحا كذا هذه ولا خلاف في أنهاذا نوى سها الطلاق كانت طلاقا ، كذلك قال الشعبي والنخعي والحسر ومالك والثوري وأبو حنيفة وزفر والشافسي

﴿ مسئلة ﴾ قال (واذا قال لهما في الغضب أنت حرة أو لطمها فقال هــذا طلاقك فقد وقم الطلاق)

(الكلام في هذه المسئلة في فصلين

(أحدهما) في أن هذا اللفظ كناية في الطلاق اذا نواه به وقع ولا يقع من غير نيسة ولا دلالة حال ولا نعلم خلافًا في أنت حرة انه كناية فأما اذا لطمها وقالهذا طلائك فان كثيراً منالفتها. قالوا ليس هذا كناية ولا يقم به طلاق ، وإن نوى لان هذا لا يؤدي معنى الطلاق ولا هو سبب له ولا حكم فلم يصح التصبير به عنه كقوله (غفر الله فك) وقال ابن حامد يتم به الطلاق من غير نية لان تقديره أوقمتُ عليكُ طلاقا هذا الضرب من أجله فعلى قوله يكون هذا صريحًا ، وقول الخرقي محتمل لهــذا

طَّئَمَةً مِنْ أَهَلِ اللَّمْ ، وقد ورد به الآثر فلا يبعد أن يربده قالأصحابنا يدين وهل يقبل في الحسكم على وجهين (أحدهما)لايقبل لان ذلك ليس بسنة (والثاني) يقبل لما قدمنا . فان كانت في زمن البدعة فقال سبق لساني الى قولي السنة ولم أرده وأنما أردت الايقاع في الحال وقع في الحال لانه الك لا يمامها فاذا اعترف بما يوقعها قبل منه

(فصل) فان قال انت طالق ثلاثاً بعضهن للسنة و بعضهن للبدعة طلقت في الحال طلقتين وتأخرت الثالثة الى الحال الآخرى لانه سوى بين الحالتين فاقتضىالظاهر ان يكونا سواءفيقع في الحال واحدة ونصف ثم بكل النصف لكون الطلاق لا يتبعض. ومحتمل أن يقع طلقة ويتأخر اثنتان إلى الحال الاخرى لان البعض يقع على ما دون الـكل ويتناول القليل من ذلك والـكثير فيقع أقل ما يقع عليه الاسم لانه اليقين وما زاد لا يقع بالشك فيتأخر الى الحال الاخرى فان قيل لم لا يقع من كل ظلقة بعضها ثم يكل فتقع الثلاث؟ قلنا متى امكنت القسمة من غير تكسير وجبت القسمة على الصحة فان قال نصفهن للسنة وخصفهن للبدعة وقع في الحال اثنتان وتأخرت الثالثة وأن قال طلقتان للسنة وواحدة البدعة او طلقتان للبدعة وواحدة للسنة نهو على ما قال نان طلق ثم قال نويت ذلك أن فسر نبته بما

أيضاً ، وعتمل أنه أما يوقعه أذا كان في حال الفضب فيكون الفضب قامًا مقام النية كا قام مقامها في قوله أنت حرة ، ويحتمل أن يكون لعامه لها قرينة تقوم مقام النية لائه يصدر من الغضب فجرى عجراه والصحيح أنه كناية في الطلاق لانه محتمل بالتقدير الذي ذكره أبن حامد ومحتمل أن يريد أنه سبب لطلاقك لكون الطلاق معلقا عليه فصبح أن يعبر به عنه وليس بصريح لانه احتاج الى تفدير ولوكان صربحا لم يحتج الى ذلك ولانه غير موضوع له ولا مستعمل فيه شرعا ولا عرقا فأشبه سائر الكنايات وعلى قياسه مالو اطعمها او سقاها او كساها وقال هـ ذا طلاقك او لو فعلت المرأة فعلا من قيام او قمود او فمل هو فعلا ، وقال هذا طلاقك فهو مثل لطمها الا في أن اللطم يدل على الفضب القائم مقام النية فيكون هو أيضا قائمًا مقاءها في وجه وما ذكرنًا لا يقوم مقام النية عند من اعتبرها

(الفصل الثاني) أنه اذا أتى بالكناية في حال الفضب فذكر الخرقي في هذا الموضع أنه يقم الطلاق وذكر القاضي والوبكر وابر الخطاب في ذلك روايتين

(احداهما) بقم العلاق ، قال في روانة الميموني اذا قال لزوجته أنت حرة لوجه الله في الرضاء لافي الفضب فأخشى أن يكون طلاقا

(والرواية الاخرى) ليس بطلاق وهو قول ابي حنيفة والشافعي الاأن أباحنيفة يتول في اعتدى واختاري وأمرك ببدك كقولنا في الوقوع واحتجا بأن هذا ليس بصريح في الطلاق ولم ينوه به فلم يقع به الطلاق كحال الرضاء ولان مقتضى النظ لا يتغير بالرضاء والفضب ، ويحتمسل أن ماكان من الكنايات لايستممل في غير الفرقة الا نادراً نحو قوله أنت حرة لوجه الله واعتدي واستبر في وحبك

يوقع في الحال طلقت وقبل لانه يقتضي الاطلاق ولانه غير متهم فيه وان فسرها عايوقع طلقةواحدة ويؤخر أثنتين دين فيما بينه وبين الله تعالى وهل يقبل في الحسكم ?فيه وجهان(اظهرهما) انه يقبل لان البعض حقيقة في الفليل والكثير فما فسركلامه به لا يخالف الحقيقة فيجبان يقبل (والثاني)لا يقبل لانه فسركلامه بأخف مما يلزمه حالة الاطلاق ومذهب الشافعي على نحو هذا فان قال انت طالق ثلاثًا بعضهن للسنة ولم يذكر شيئًا آخر احتمل أن تكون كالتي قبلها لانه يلزم من ذلك أن يكون بعضها للبدعة فأشبه ما لو صرح به ويحتمل أن لا يقمر في الحال الا واحدة لانه لم يسو بين الحالين والبعض لا يقتضي النصف فتقم الواحدة لانها اليقين والزائد لا يقع بالشك وكذلك لو قال بعضها للسنة وباقيها للبدعة او سائرها للبدعة

(فصل) أذا قال أنت طالق أذا قدم زبد فقدم وهي حائض طلقت للبدعة الا أنه لا يأثم لانه لم يقصده وأن قالت أنت طالق أذا قدم للسنة فتدم زبد في زمان السنة طلقت وأن قدم في زمان البدعة لم يقع حتى أذا صارت الى زمن السنة وقع ويصير كأنه قال ان قدم زيد انت طالق السنة لانه اوقع المجالاق يقدوم زيد على صفة فلا يقع ألا عليها وان قال لها أنت طالق للسنة أذا قدم زيدقبل أزبيد خل على غاربك وأنت بائن وأشباه ذلك انه يقع في حال الفضب وجواب سؤال الطلاق من غير نيقوما كثر استعاله لفير ذلك نجو اذهبي واخرجي وروحي وتقنعي لا يقع الطلاق به الا بغية ومذهب أبي حنيفة قريب من هذا وكلام احمد والحرقي في الوقوع اناورد في قوله أنت حرة وهر بما لا يستعمله الانسان في حق زوجته غالبا الا كنابة عن الطلاق ولا يلزم من الاكتفاء بذلك بمجرد الفضب وقوع غيره من غير نية لان ماكثر استعاله يوجد كثيراً غير مهاد به الطلاق في حال الرضا فكذلك في حال المضاب اذ لاحجر عليه في استعاله والتكلم به مخلاف مالم نجر العادة بذكره قانه لما قل استعاله في عال الطلاق كان مجرد ذكره يظن منه ارادة الطلاق قاذا انفيم الى ذلك مجيئه عقيب سؤال الطلاق أو في حال الفضب قوي الظن فصار ظنا غالبا ، ووجه الرواية الاخرى أن دلالة الحال تغير حكم الافرال والافعال فان من قال لرجل ياعفيف ابن العفيف حال تعظيمه كان مدحا له ، وإن قاله في حال شتمه وتنقصه كان قذفا وذما ، ولو قال أنه لا يفدر بذمة ولا يظلم حبة خردل وما أحد أوفى ذما منه في حال المدح كان مدحا بليفا كا قال حسان ؛

فها حملت من ناقة فوق رحاماً أبر وأوفى ذمة من محمد ولو قاله في حال الذم كان هجا. قبيحا كقول النجاشي :

قبیلة لایهٔدرون بذمة ولایظلمون الناس حبة خردل وقال آخر کأن ربی لم یخلق لحشینه سواهم منجمیم الناس انسانا

بها طلقت عند قدومه حائضا كمانت او طاهراً لانها لا سنة لطلاقها ولا بدعة وان قدم بمد حخوله بها وهي في طهر لم يصبها فيه طلقت وان قدم في زمن البدعة لم تطاق حتى مجمي وزمن السنة لأنها صارت من لطلاقها سنة و بدعة وان قال لامرأته انت طالق اذا جاء رأس الشهر السنة فكان رأس الشهر في زمن السنة وقم وإلا وقم اذا جاء زمان السنة.

﴿ مسئلة ﴾ (وان قال لها أنت طالق في كل قرء طلقة وهي من اللائي لم يحضن لم تطلق حتى تحيض فتطلق في كل حيضة طلقة)

وإن كانت من ذوات الغرو، وقع في كل قر، طلقة ذان كانت في الفر، أوقعت بها واحدة في الحال ووقع بها طلقتان في قرأين آخين في أولها سوا، قلنا الفر، الحيض أوالاطهار، وسواء كانت مدخولا بها أو غير مدخول بها، إلا أن غير المدخول بها تبين الطلقة الاولى فان تزوجها وقع بها في القرء الشاني طلقة أخرى وكذلك الحبكم في النالشة فالن كانت من اللائي لم محضن وقلنا الفرء الحيض لم تطلق حتى تحيض فتطلق في كل حيضة طلقة، وإن قانا القرء الاطهار احتمل أن تطلق في الحيض كمه قرء واحدة ثم لا تطلق حتى تحيض ثم تطهر فتطلق الثانية ثم الثالثة في الفرء، لان الطهر قبل الحيض كله قرء واحد، واحتمل أن لا تطلق حتى تطهر بعسه الحيض كله قرء واحد، واحتمل أن لا تطلق حتى تطهر بعسه الحيض كله قرء واحد، واحتمل أن لا تطلق حتى تطهر بعسه الحيض كله قرء واحد، واحتمل أن لا تطلق حتى تطهر بعسه الحيض كله قرء واحد، واحتمل أن لا تطلق حتى تطهر بعسه الحيض كله قرء واحد، واحتمل أن لا تطلق حتى تطهر بعسه الحيض كله قرء واحد، واحتمل أن لا تطلق حتى تطهر بعسه الحيض كله قرء واحد والعلم الناه القرء واحد والعلم الناه القرء والعلم والعلم الناه الناه القرء واحد القرء واحد والعلم الناه القرء والعلم الناه القرء والعلم الناه القرء والعلم الناه والعلم الناه القرء واحد والعلم الناه القرء والعلم الناه الناه والعلم الناه الناه القرء والعلم الناه الناه

وهذا فى هذا الموضم هجا، قبيح وذم حتى حكى عن حسان انهقال ما اراه الاقدساح عليهم ولولا الترينة ودلالة الحال كان من احسن المدح وأبلغه وفي الافعال لوان رجلا قصد رجلا بسيف والحال بدل على المزح والقمب عبر قتله ولو دات الحال على الجد جاز دفعه بالفتل والفضب هينا يدل على قصد العلاق فيقوم مقا. ه

(فصل) وإن أنى بالكناية في حال سؤال الطلاق قالحه فيه كالحكم في ما إذا أنى بها في حال الفضب على مافيه من الحلاف زالتفصيل والوجه الذلك مانقدم من التوجيه الاان المنصوص عن أحد همنا أنه لا يصدق في عدم النية قال في رواية أبي الحارث اذا قال لم أنوه صدق في ذلك اذا لم تكنسا لته الطلاق فان كان بينها غضب قبل ذلك فيفرق بين كونه جوابا السؤال وكونه في حال الفضب وذلك لان الجواب ينصرف الى السؤال فلوقال لي عندك دينار قال نعم أو صدقت كان اقرارا به ولم بقبل منه تفسيره بفير الافرار ولو قال زوجتك ابنتي وبعتك ثوبي هذا فقال قبلت صح وكنى ولم يحتج الى ذيادة عليه ولو أراد بالكناية حال الفضب أو سؤال الطلاق غير الطلاق لم يتم الطلاق لانه وأراده بالصريح لم يتم فيالكناية أولى واذا ادعى ذلك دين وهل يقبل في الحياكم؟ فظاهر كلام أحد في رواية أبي الحارث لم يصدق ان كان جوابا لسؤال الطلاق ونقل عنه في موضع آخر انه اذا قال انت خلية أو بريئة أو بائن ولم يكن بينها ذكر طلاق ولا غضب صدق في نهومه الهلايصدق مع وجودها وحكي هذا عن أبي حنيفة الا في الاربمة المذكورة والصحيح انه يصدق لما وحكي هذا عن أبي حنيفة الا في الاربمة المذكورة والصحيح انه يصدق لما وحكي هذا عن أبي حنيفة الا في الاربمة المذكورة والصحيح انه يصدق لما وحكي هذا عن أبي حنيفة الا في الاربمة المذكورة والصحيح انه يصدق لما وحكي هذا عن أبي حنيفة الا في الاربمة المذكورة والصحيح انه يصدق لما وحكي هذا عن أبي حنيفة الا في الاربمة المذكورة والصحيح انه يصدق لما وحكي هذا عن أبي حنيفة الا في الاربمة المذكورة والصحيح انه يصدق الما وحكي هذا عن أبي حنيفة الا في الاربمة المذكورة والصحيح انه يصدق الما وحكي هذا عن أبي حنيفة الا في الاربمة المذكورة والمحديد انه يصدق الما وحكي هذا عن أبي حنيفة الا في الاربمة المالي والمحديد المالي والمحديد والمحديد المالي الموالي المراكم الموالي الموا

حيضتين وكذلك لو حاضت الصغيرة في عدتها لم تحتسب بالطهر الذي قبل الحيض من عدتها في أحد الوجهين ، والحكم في الحال كالحكم في الصغيرة لان زن الحمل كله قر، واحد في أحد الوجهين اذا قلنا الاقراء الاطهار ، والوجه الآخر ليس بقرء على كل حال ، وإن كانت آيسة فقال القاضي تطلق واحدة على كل حال لانه علق طلاقها بصفة يستحيل فيها فلغت ووقع بها الطلاق كما لو قال لها: أنت طالق للبدعة ، وإذا طلقت الحامل في حال حملها بانت بوصفه لان عدتها تنقضي به فلم يلحقها طلاق آخر فان استأنف أو راجهها قبل وضع حملها ثم طهرت من النفاس طلقت أخرى ثم إذا حاضت ثم طهرت وقعت اثنالة

(فصل) فأن قال أنت طالق السنة انكان الطلاق يقع عليك السنة وهي في زمن السنة طلقت بوجود الصفة ، وإن لم تمكن في زمن السنة انحلت الصفة ولم يقع بحال لان الشرط ما وجد وكذلك إن قال أنت طالق للبدعة إنكان الطلاق يقع عليك للبدءة ، ان كانت في زمن البدعة وقع ، والا لم يقع بحال فانكانت ممن لا سنة لطلاقها ولا بدعة فذكر القاضي فيها احتمالين

أحدهما) لا يقع في المسئلتين لان الصفة ماوجدت فأشبه مالو قال: أنت طالق إن كنت هاشمية ولم تكن كذك .

باسناده أن رجلا خطب إلى قوم فقالوا لانزوجك حتى تطلق امرأتك فقال قد طلقت ثلاثانزوجوه ثم أمسك امرأته فقالوا ألم تقل انك طلقت ثلاثا ? قال ألم تعاوا أني نزوجب فلانة م طلقتها ثم تزوجت فلانة وطلقتها فسند عن ذلك فقال له نية، ولانه أمر يعتبر بنيته فيه فقبل قوله في ما يحتمله كا لوكر لفظا وقال أردت التوكيد

﴿ مسئلة ﴾ قال (أبو عبدالله واذا قال لها انت خلية أو انت برية أوأنت بانن أو حبلك على غاربك أو الحقي بأهلك فهو عندي ثلاث والحكن أكره أن أفتى به سواء دخل بها أو لم يدخل)

أكثر الروايات عن أبي عبد الله كراهية الفتيا في هذه الكنايات مع ميله الى انها ثلاث وحكى ابن أبي موسى في الارشاد عنه روايتين (احداهما) أنها ثلاث (والثانية) برجع الى مانواه اختسارها ابو الحطاب وهومذهب الشافعي قال برجع إلى مانوى قان لم ينو شيئا وقعت واحدة ومحوه قول النخمي الا أنه قال يتم طلقة بائدة لان افظه يقتضي البينونة ولا يقتضي عددا و روى حنبل عن أحدما يدل على هذا فاندقال يزيدها في مهرها أن أرادرجهم اولو وقع ثلاثا لم يبح له رجعتها ولو لم تبن لم يحتج الي زيادة في مهرها

⁽ والثاني) تطلق لانه شرط لوقوع الطلقة شرطاً مستحيلا فلنى ووقع الطلاق ، والاول أشبه ، ولاشافمي وجهان كهذين .

[﴿] مُسَائِةً ﴾ (وإن قال أنت طالق أحسن الطلاق أو أجمله فهو كقوله أنت طالق للسنة)

وكذلك إن قال أعدله أو أكمه أو أتمه أو أوفضله أو طلقة جليلة أو سنية ، فكذلك كله عبارة عن طلاق السنة ، وبه قال الشافسي وقال محمد بن الحسن إذا قال أعدل الطلاق أوأحسنه كقولنا، وان عال سنته أو أعدله وقع الطلاق في الحال لان الطلاق لا يتصف بالوقت والسنة والبدعة وقت، فاذا وصفها عالا تتصف به سقطت الصفة كما لو قال لنير المدخول بها : أنت طالق طلقة رجعية ، أو قال لها أنت طالق السنة أو للبدعة .

ولنا أن ذلك عبارة عن طلاق السنة ويصح وصف الطلاق بالسنة والحسن لكونه في ذلك الوقت موافقاً للسنة مطابقاً للشرع فهو كفوله أحسن 'وفارق قوله طلقة رجمية ، لان الرجبية لا تكون إلا في عدة ولا عدة لما فلا يحصل ذلك بقوله فان قال نوبت بقولي أعدل الطلاق وقوعه في زمان الحيض لانه أشبه باخلاقها القبيحة ولم أرد الوقت وكانت في الحيض وقم الطلاق لانه إقرار على نفسه بما فيه تغليظ ، وان كانت في حال السنة دين فيا بينه وبين الله تمالى وهل يقبل في الحكم على وجهين فها تقدم .

واحتج الشافي بما روى أبو دارد باسناده ان ركانة بن عبد بزيد طاق امرأته سهيمة البتة فأخبر النبي وَلِيْنِي بنه وقال والله ماأردت الاواحدة فقال رسول الله وَلِيْنِي وَ الله ماأردت الاواحدة؛ فقال ركانة الله ماأردت الاواحدة فردها اليه رسول الله وَلِيْنِي فطلقها الثانية في زمن عمر والثائثة في زمن عمر والثائثة في زمن عمل العاناف ما أشرف هذا الحديث عولان النبي وَلِيْنِي قال لا بنة الجون والمغنى بأهلك، ولم يكن النبي وَلَيْنِينَ ليطلق ثلاثا وقد نهى عن ذاك، ولان الكنايات مع النبة كالهمر بح فلم يقع به عند الاطلاق أكثر من واحدة كقوله أنت طالق

وقال الثوري وأصحاب الرأي ان نوى ثلاثًا فثلاث وان نوى اثنتين او واحدة وقعت واحدة ولا يقم اثنتين لان الكناية تقتضي البينونة دون العدد والبينونة بينونتان صفرى وكبرى فالصغرى بالواحدة والكبرى بالثلاث ولو أوقعنا اثنتين كان موجبه العدد وهي لاتقتضيه

وقال ربيهة ومالك: يقع بها الثلاث وان لم ينو إلا في خلع أو قبل الدخول فأنها تطلق واحدة لانها تقتضي البينونة والبينونة تحصل في الحلم وقبل الدخول بواحدة الم يزد عليها لان اللفظ لا يقتضي زيادة عليها وفي غيرهما يقم الثلاث ضرورة ان البينونة لانحصل الا بهاووجه انها ثلاث انه قول أصحاب رسول الله وتتيالي فروي عن علي وابن عمر وزيد بن ثابت أنها ثلاث ، قال أحد في الحلية والبريئة والبتة قول على وابن عمر قول صحيح ثلاثا

وقال علي والحسن والزهري في البائن أنها ثلاث. وروى النجاد باسناده عن نافع أن رجلا جاء الى عامم وابن الزبير فقال ان ظئري هذا طلق امرأ له البته قبل أن يدخل بها فهل تجدان له رخصة ؟

[﴿] مسئلة ﴾ (وان قال أقبحه أو أسمجه أو أفحشه أو أرداًه أو ألكمه حمل على طلاق البدعة) فان كانت في وقت البدعة والا وقف على حجىء زمان البدعة

وحكي عن أبي بكر أنه يقم ثلاثاً ان قلنا ان جمع الثلاث بدعة وينبني أن يقع الثلاث في وقت البدعة ليكون جامعا لبدعتي الطلاق فيكون أقبح الطلاق ، وان نوى بذلك غير طلاق البدعة نحو أن يقول أنما أردت ان طلاقك أقبح الطلاق لانك لا تستحقينه لحسن عشرتك وجميل طريقتك وقع في الحال ، وإن قال أردت بذلك طلاق السنة ليتأخر الطلاق عن نفسه الى زمن السنة لم يقبل ، لان لفظه لا يحتمله .

[﴿] مسئلة ﴾ (وان قال أردت أن أحسن أحوالك أو أقبحها أن تكوني مطلقة فيقع في الحال) لان هذا يوجد في الحال فوقع فيه .

و مسئلة ﴾ (وان قال أنت طالق طلقة حسنة قبيحة فاحشة جميلة تامة ناقصة وتع في الحال) لأنه وصفها بصفتين متضادتين فلفتا وبقي مجرد الطلاق فوقع فان قال أردت أنها حسنة لكونهافي زمان السنة وقبيحة لاضرارها بك أو قال أردت أنها حسنة لتخليصي من شرك وسوء خلفك وقبيحة

فقالا:لا ولـكما تركنا ابن عباس وأبا هريرة عند عائشة فسلهم ثم ارجم الينا فاخبرنا فسألم فقـال أبوهر برة لاتحل له حتى تنكح زوجا غيره، وقال ابنءباس هي ثلاث وذكر عن عائشة متابعتها

وروى النجاد باسنانه أن عمر رض الله عنه جمل ألبتة وأحدة م جملها بعد أبلات تطابقات عود وهذه أفوال علما، الصحابة ولم بعرف لم مخالف في عصرهم فكان إجماعا ، ولانه طابق امرأته بالنظ يقتضي البينونة فوجب الحكم بطلاق تحصل به البينونة كالوطابق الملاأ أبر نوى الشلات واقتضاؤه البينونة ظاهر في قوله أنت باثن وكذا في قوله البتة لان البت القطم فكله قطع النكاح كله والداك يعمر به عن الطلاق المثلات كا قالت امرأة وقاعة أن وقاعة طنقني فبت طلاقي وبتله هو من القطع أيضاً والداك قبل في مربم البتول لانقطائها عن النكاح ونهى النبي مَنْفَيْلِيَّةٍ عن التبنل وهو الانقطاع عن النكاح بالكاية ، وكذلك الحلية والعربة يقتضيان الحلو من النكاح والعراءة منه وإذا كان الفظ مدى النبونة بدون الثلاث فوقعت ضرورة الوقاء عا يقتضيه الفظه ولا يمكن إيتاع واحدة بائن لانه لا يقدر على ذلك بصر مج الطلاق فكذلك بكنايته ولم يغرقوا بها وغيرها لان الصحابة لم يفرقوا ، ولان كل لفظة أوجبت الثلاث في المدخول بها أوجبتها في غيرها كقوله انت طائق ثلائا

فأما حديث ركانة فان أحمد ضعف إسناده فلذلك تركد، وأما فوله عليه السلام لابنة الجون « الحقي بأهلك » فيدل على أن هذه اللفظة لا تغتضي الثلاث ولبست من الفظات التي قال الصحابة فيها بالثلاث رلا هي مثام افيقتصر الحكم عليها، وقولهم أن الكناية بالبية كالصريح قانسا نعم إلا أن

لكونها فيزمن البدعة وكان ذلك يؤخر وقوع الطلاق وهل يقبل في الحبكم ? يخرج على وجهين

(فصل) فان قال أنت طالق طلاق الحرج فقال القاضي معناه طلاق البدعة لان الحرج الضيق والأثم فيكأ به قال طلاق الأثم وطلاق البدء: طلاق الأثم وحكى ابن المنذر عن علي رضي الله عنه أنه يقم ثلاثا لان الحرج الضيق والذي يضيق عليه ويمنعه الرجوع اليها ويمنعها الرجوع هوالثلاث وهومم ذاك طلاق بدعة وفيه اثم فيجتمع عليه الامران الضيق والاثم ، وان قال طلاق الحرج والسنة كان كقوله طلاق السنة والمدعة

﴿ باب صر نح الطلاق وكنايته ﴾

لايقع الطلاق بغير لفظه فلو نواه بقلبه من غير لفظ لم يقع في قول عامة أهل العلم مهم عطا و جابر ابن زيد وسعيد بن جبر و محيى بن أبي كـثير والشافعي واسحاق وروي أيضا عن القاسم وسالم والحسن والشعبي وقال الزهري إذا عزم على ذئك طلقت وقال ابن سبرين فيمن طلق في نفسه أليس قد علمه الله « المغنى والشرح الكبير » (٣٥)

الصريح ينقسم الى ثلاث تحصل بها البينونة والى مادرتها بما لانحصل به البينونة فكذلك الكناية تنقسم كذلك فمنها ما يقوم مقام الصريح الجصـل البينونة وهو هذه الظاهرة ومنها مايةوم مقسام الواحدة وهو ما عداها والله أعلم

(فصل) وذكر الفاضي أن ظاهر كلام أحد والحرقي ان الطلاق يتم بهذه السكنايات من غير نية كقول مالك لانه اشتر استعالها فيه فلم تحتج الى نية كالصريح ، ومنهوم كلام الحرقي أنه لا يقع الا بنية لتوقه واذا أنى بصريح الطلاق وقم نواه أو لم ينوه فمنهومه از غير الصريح لا يقم الابنية ولان هذا كناية فلم يثبت حكمه بنبر نية كسائر السكنايات

(فصل) والسكناية ثلاثة أقسام ظاهرة وهي سنة الفاظ خلية وبرية وبائن , بنة وبتلة وأمرك بيدك ، الحسم فيها ما بيناه في هذا الفصل ، وإن قال أنت طاق بائن أو البنة فكذلك الا أنه لا يحتاج الى نية لانه وصف بها الطلاق الصريح وإن قال أنت طاق لارجه لي عليك وهي مدخول بها فهي ثلاث ، قال أحد إذا قال لامرأته أنت طالق لارجه فيها ولا مثنوية هذه مثل الحلية والبرية ثلاثا هكذا هو عندي وهذا قول أبي حنيه ، وأن قال ولا رجمة لي فيها بالواو فكذلك ، وقال أصحاب أبي حنيفة شكون رجمية لانه الم يصف الطانة بذلك وانها عطف عليها

ولنا أن الصفة تصح مع العطف كما لو قال بمثك بعشرة وهي مفربية صح وكان صفة قائمن قال الله تعالى (إلا استمعوه وهم يلمبون و ان قال أنت طالق واحدة باثنا أو واحدة بنة ففيها ثلاث روايات (احداهن) أنها واحدة رجمية ويلغو ما بعدها قال أحد لا أعرف شيئا متقدما ان نوى واحدة تمكون

ولنا قول الذي عَلَيْكِيْنَةُ « إن الله نجاوز لامتي عما حدثت به أنفسها ما لم تكلم به أو تعمل » رواه النسأني والزمذي وقال هذا حديث صحيح ولانه تصرف يزبل الملك فلم يحصل بمجر دالنية كالبيع والهبة وكذلك إن نواه بقلبه وأشار بأصبعه فانه لايقع لما ذكرناه. إذا ثبت أنه يعتبر له اللفظ فهو يتصرف الى صريح وكناية ، فصر بحه لفظ الطلاق وما تصرف منه في الصحيح وهو اختيار ابن حامد فاذا قال أنت طالق أو مطلقة أرقال طاقتك وقع الطلاق من غيرنية ، والكناية لا يقع بها الطلاق حتى ينويه أو يأني بما يقوم مقام نيته

[﴿] مسئلة ﴾ ﴿ وقال الحرقي صربحه ثلاثة الفاظ الطلاق والفراق والسراح وما تصرف منهن ﴾

وهذا مذهب الشافعي ومذهب أب حنيفة أن صريحه يختص بلفظ الطلاق وماتصرف منه ووجه هذا الفول أن لفظ الفراق والسراح يستعملان في غير الطلاق كثيرا فلم يكونا صريحين فيه محسائر كنايانه، ووجه قول الحرقي أن هذه الالفاظورد بها الكتاب في الفرقة بين الزوجين فكاناصر يحين فيه كافظ الطلاق قال الله نعالى (فامساك عمروف أو تسريح باحسان) وقال (فامسكوهن عمروف أو مرحوهن عمروف) وقال سبحانه (وإن يتفرقا بغن الله كلامن سعته) وقال سبحانه (فيما لين أمتمكن

باثنا وهذا مذهب الشافي لانه وصف الطلقة بمالا تنصف به فلفت الصفة كالوقال أنت المالة لم وقول أحد لانه أنى بما يقتضي الثلاث فوقع ولفا قوله واحدة كالوقال أنت طابق واحدة ثلاثا (والثالثة) رواها حنبل عن أحد اذا طابق امرأته واحدة البتة فان أمرها بيدها بزيدها في مهرها ان أراد رجعتها ، فهذا يدل على أنه أوقع بها واحدة باثنا لانه جمل أمرها بيدها ولو كأنت رجعية لما كان أمرها ببدها ولا احتاجت الى زبادة في مهرها ولووقع ألاث لما حلت له رجعتها ، وقال أبو الحنالب هذه الرواية تخرج في جميع الكذابات الظاهرة فيكون ذلك شل قول ابراهيم النخعي، ووجهه أنه أوقع الطلاق بصفة البينون فوقع على ما أرقعه ولم بزد على واحدة كالن لفظه لم يقتض عدداً فلم يقم أكثر من واحدة كالوقال انت طابق وحل القاضي رواية حنبل على أن ذلك مد انقضاء العدة .

(١)كذا في الاصول ولـكنه ثم يذكر غير تسعة (القسم الثاني) مختلف نيها وهي ضربان منصوص عليها زهي عشرة (١) المقي بأهلك ، وحبلك على غاربك، ولاسببل لي عليك ، وأنت علي حرج، وأنت علي حرام، واذه بي قتره حي من شدت و وغلي شعرك ، وأنت حرة ، وقد أعنق نك ، فهذه عن أحد فيها روايتان [احداها] أنها ثلاث (واثمانية) ترجع الى ما نواه وان لم ينو شيئا فواحدة كسائر الكنايات

(والضرب انثاني) مقيس على هذه وهي استبرئي رحك وحلات الازواج وتقنعي ولاسلطان لي عليك، فهذه في مدى المنصوص عليها فيكون حكها حكها ، والصحيح في قوله الحقي بأهلك أنها واحدة

وأسرحكن سراحا جميلا) والقول الاول أصع فان الصريح في الذيء ماكان لها فيه لا يحتمل غيره إلا احيالا بسيداً، ولفظة الفراق والسراح إن وردت في القرآن بمنى الفرقة بين الزرجين فقد وردت فيه لغير ذلك الممنى وفي العرف كثيراً قال الله تعالى (واعتصموا بحبل الله جيماً ولا تفرقوا) وقال (وما تفرق الذين أو توا الكتاب) فلا مدنى لنخصيصه بفرقة الطلاق على أن قوله (أوفارقوهن بمعروف) لم يرد به الطلاق وانما هو ترك ارتجاعها وكذلك قوله (أو تسريح باحسان) ولا يصح قياسه على لفظ الطلاق فانه مختص بذلك سابق إلى الافهام من غيرقرينة ولا دلالة بخلاف الفراق والسراح

(مسئلة) (فتى أتى بصربح الطلاق وقع نواه أولم بنوه)

وجملة ذلك أن الصريح لا محتاج إلى نية بل يقع من غير قصد فمنى فال انت طالق أو مطلقة أو طلقتك وقع من غير نية بغير خلاف لان ما يعتبر له القول يكتفى فيه به من غير نية اذا كان صريحا فيه كالبيع سواء قصد المزح أو الجد لقول الذي عَلَيْكِينَّةُ « ثلاث جدهن جدوه إله نجد الذكاح والطلاق والرجعة » رواه أبو داود والترمذي وقال حديث حسن صحيح ، فال ابن المنذر أجمع كل من محفظ عنه من أهل المراعلي أن جد الطلاق وهزاله سوا روي هذا عن عمر بن الخطاب وابن مسود و محووع عطاه و عبيدة وبه قال الشافعي وأبو عيد قال أبو عبيد هو قول سفيان وأهل الدراق ، فأما اغظ الفراق

ولا نكون ثلاثًا الا بنية لان النبي تَتَعَلَيْهِ قال لا بنة الجون و الحقي بأهلك ق متفق عليه ولم يكن النبي وَتَعَلِيْهُ لِطالِق ثلاثًا وقد نهى أمة عن ذلك، قال الأرم قلت لا بن عبدالله إن النبي وَتَعَلِيْهُ قال لا بنة الجون و الحقي بأهلك، ولم يكن طلاقا غير هذا دلم بكر النبي وَتَعَلِيْهُ لِبطالِق ثلاثًا فيكون غير طلاق السنة فقال لا أدري، و كذلك توله اعتدى واستبرئي رحمك لا مختص شلاث قان ذلك يكون من الواحدة كا يكون من الثلاث، وقد روى أبو هربرة عن رسول الله عليها يتوليني أنه قال لسودة ابنة زمعة اعتدى فجها تطليقتين ثم قال هي على حرج وكتب في ذلك إلى عربن الخطاب فقال أما إنها ليست بأهونهن وأما سائر الفظات قان قاذا هي ظاهرة فلان معناها معنى الظاهرة فان قوله لا سبيل لي عليك ولا يقتضي بينونها منه سلطان في عليك الما يكون في المبتونة اما الرجعية فله عليها سبيل وسلطان وقوله انت حرام يقتضي بينونها منه يقتضي ذعاب الرق عنها وخلوصها منه والرق مهنا النكاح، وقوله انت حرام يقتضي بينونها منه لان الرجعية غير عرمة وكذلك حلان الازواج لا بك بنت مني وكذلك سائرها وان قلناهي واحدة فلم المن انكحي من شئت وسائر الالعاظ يتحقى معناها بعد تضاء عدتها

(انقسم الثالث) الحفية نحواخرجي واذهبي وذوقي وتجرعي وانت مخلاة واختاري ووهبتك لأملك وسائر مايدل على الفرقة ربؤدي معنى الطلاق سوى انقدمذ كرمفهذه ثلاث ان نواها أو أطاق قال احمد ماظهر من الطلاق فهو على ماظهر وماعني به الطلاق

والسراح فينبني على الحلاف فيه، فمن جعله صريحا أوقع به الطلاق من غير نية ومن جعله كناية لم يوقع به الطلاقحتي ينويه ويكون بمنزلة الكنايات الحفية، فان قال أردت بقولي فارقتك أي بجسمي أو بقلبي أو بمذهبي أو سرحتك من يدي أو شغلي أومن حبسي أوسرحت شعرك قبل قوله

⁽ مسئلة) (فان نوىبقوله أنت طالق من وثاق أو أراد ان يقول طاهر فسبق لسانهأو أراد أن مسئلة) (فان نوىبقوله أنت طالق من وثاق أو أراد أنها مطلقة من زوج كان قبله لم تطلق فان ادعىذلك دين، وهل يقبل في الحكم? على روابتين الا ان يكون في حال الفضب أوبمد سؤالها الطلاق فلا يقبل)

اذا نوى بقوله أنت طالق من وثاق أو قال أردت أن أقول طلبتك فسبق لساني فقلت طلقتك أو نحو ذلك دين فيها بينه وبين الله تمالى (فتى علم من نفسه ذلك لم يقع عليه فيها بينه وبين ربه) قال أبوبكر لا خلاف عن أبي عبدالله انه اذا أراد أن بقول لزوجته اسقيني ماء فسبق لسانه فقال أنت طالق أو أنت حرة أنه لاطلاق فيه ونقل ابن منصور عنه انه سئل عن رجل حلف فجرى على لسانه غير ما في قلبه فقال أرجو ان يكون الامر فيه واسماً، وهل تقبل دعواه في الحكم ? ينظر فان كان في حال الغضب أو سؤالها الطلاق لم يقبل في الحكم لان لفظه ظاهر في الطلاق وقرينة حاله تدل عليه فكانت دعواه

فهر على ماعني مثل حبلك على غاربك اذا نوى واحدة اواثنتين اوثلاثافه وعلى ما نوى ومثل لاسبيل لي عليك واذا نص في هاتين على أنه يرجع الى نيته ف كذلك سائر الكنايات وهذا قول الشافى وقال أبو حنيفة لايتم اثنتان وان نواهما وقع واحدة وقد تقدم ذكر ذلك ، وان قال انتراحدة فهي كناية خفية لكنها لانقم بها الا واحدة وان نوى ثلاثا لانها لا تحتمل غير الواحدة وان قل الله واحدة وان الطلاق لقول الله تعالى (وان يتفرقا يغن الله كلا من سعته)

(فصل) والطلاق الواقع بالسكنايات رجهي مالم بقع البلاث في ظاهر المذهب وهوقول الشافعي وقال أبو حنيفة كاما بوائن الا اعتدي واستبرئي رحمك وانت واحدة لانها تقتضي البينونة فنقع البينونة كقوله انتطالق ثلاثاً

ولنا أنه طلاق صادف مدخولابها من غير عوض ولا استيفا. عدد فوجب أن يكون رجميا كصريح الطلاق وما سلموه من السكنايات وقولهم أنها تقتضي البينونه قلنا فينبغي أن تبين بثلاث لان المدخول بها لا تبين الا بثلاث أو عوض

(فصل) فأما مالا يشبه الطلاق ولا يدل على الفراق كقوله اقعدي وقومي وكلي واشربي و الري والمعميني واسقيني و بارك الله عليك وغفر الله لك وما احسنك واشباه ذلك الميس بكناية ولا نطلق به وان فوى لان الهفظ لا يحتمل المللاق فلو وقع الطلاق به لوقع بجرد الذية وقد ذكر فا أنه لا يقع بها وبهذا

خالفة للظاهر من وجهين فلا تقبل وان لم يكن في هذه الحال فظاهر كلام أحمد في رواية ابن منصور وأبي الحارث أنه يقبل قوله وهو قول جابر بن زيد والشبي والحكم حكاه عنهم أبو حفس لانه فسر كلامه بما يحتمله احمالا غير بعيد فقبل كالوفال أنت طالق أنت طالق وقال أردت بالثانية افهامها: وقال القاضي فيه روايتان (احداهما) التي ذكر ناها قال وهي ظاهر كلام احمد (والثانية) لا يقبل وهو مذهب الشافعي لانه خلاف ما يقتضيه الظاهر في العرف فلم يقبل في الحمكم كالو أقر بعشرة ثم قال زيوفا أو صغاراً أو الى شهر ، فاما ان صرح بذلك في اللفظ فقال طلقتك من و ثاقي أو فارقتك بجسمي أوسرحتك من يدي فلا شك أن الطلاق لا يقع لان ما يتصل بالكلام يصرفه عن مقتضاه كالاستثناء والشرطوذكر أبو بكر في قوله أنت مطلقة إن هو نوى أنها مطلقة طلاقا ماضيا من زوج كان قبله لم يكن عليه شيء والناني لا يقيم وهذا من قوله يقتضي ان تكون هذه الفظة غير صريحة في أحد الفولين قال القاضي والمنصوص عن أحمد انه صريح وهو صحيح لان هذه متصرفة من لفظ في أحد الفولين قال القاضي والمنصوص عن أحمد انه صريح وهو صحيح لان هذه متصرفة من لفظ وجه ثالث أنه يقبل انكان وجد لان كان وجد لان كان وجد ثالث أنه يقبل انكان وجد لان كان وجد ثالث أنه يقبل انكان وجد لان كان وجد ولا يقبل ان لم يكن وجدلا نه لا يحتمله ولا يقبل ان لم يكن وجدلا نه لا يحتمله وقد ذكر نا في فلك روايتن غير هذا الوجه

قال أبو حنيفة ، واخنلف اصحاب الشافعي في قوله كلي واشربي فقال بعضهم كفولنا وقال بعضهم هو كناية لانه يحتمل كلى ألم الطلاق واشربي كأس الفراق فوتم بركة ولنا ذوقي وتجرعي

وانا آن هذا اللفظ لا يستعمل عفر ده الا فيهالا ضرو فيه كنحو قوله ته الى (كاوا و شربوا هنيئا عاكنتم تعملون _ وقال _ فكاره هنيئا مريئا) فلم يكن كناية كقوله اطعميني، وفارق ذوقي وتجرعي قانه يستعمل في المكاره كقول الله تعالى (ذق انك انت العزيز السكريم _ وذو قواعذاب الحريق ـ برذو قوا مس سقر) وكذلك التجرع قبل الله تعالى (يتجرعه ولا يكاديسيه ، فلم يصح ان يلحق بها اليس شلها (نصل) قان قبل انا منك طالق أو جعل امر امر أنه بيدها فقالت انت طالق لم تطاق ذوجته نص عليه في رواية لا ثرم وهو قول ابن عباس والترري وأبى عبيد وأصحاب الرأي وابن المنذر وروي نحوذ اك ذلك عن عبان بن عفان رضي الله عنه، وقال مالك والشافعي تطاق اذا نوى به الطلاق وروي نحوذ اك عن عروان مسعود وعطا، والنخي والقامم واسحاق لان الطلاق از الة الكاح وهو مشترك ببنها فاذا صح في احدها صحفي الآخر ولا خلاف في ان لا يقم به الطلاق من غير نية

ولنا أنه محل لا يقع الطلاق باضافته اليه من غير نية فلم يتع وأن نوى كالاجنبي ولانه لو قال: أما طالق ولم يتل منك لم يقع ولو كان محلا للطلاق لوقع بذلك كالمرأة ولان الرسل اللك في الذكراح والمرأة مملوكة الم يتم إزالة الملك باضائة لازالة إلى المالك كالعتق، وبدل على هذا أن الرجل لا بوصف بأنه مطلق بخلاف المرأة ، وجاء رجل إلى ابن عباس فق ل ملكت اسرأني أمرها نطلقتني ثلاثًا فقال ابن عباس خطا الله نواها أن الطلاق فات وليس لها عليك ، رواه أبو عبيد والأثرم راحتج به أحمد

﴿ مسئلة ﴾ (ولو قبل له اطلقت امرأتك فقال نعم وأراد الكذب طلقت ولو قبل له ألك امرأة قال لا وأراد الكذب لم تطلق)

أما اذا قبل له اطلقت امر أنك قال نهم أوقيل له امر أتك طالق فقال نهم طلقت امر أنه وإنام بنو وهذا الصحيح من مذهب الشانعي واختاره المزني لان نهم صريح في الجواب والصريح للفظ الصريح عليه وهذا لا ترى لو قبل له لفلان عليك الف وقال نهم وجب عليه قان قبل له أطلقت امر أتك فقال قد كان بعض ذلك وقال أردت الايفاع وقع وان قال أردت أنني علقت طلانها بشرط قبل لان ما قاله عتمل وان قال أردت الاخبار عن شيء ماض أو تبيل له ألك امرأة فقال قد طلقتها ثم قال اعاأردت أي طلقتها في نكاح آخر دين فيا بينه و بن الله تعالى وأما في الحكم بالمن وجد فعلى وجهبن ، واما اذا قبل له ألك امرأة فقال لا وأراد به الكذب الميزمه شي الانقوله في امرأة وجهبن ، واما اذا قبل له ألك امرأة فقال لا وأراد به الكذب الميزمه شي الانقوله في امرأة كناية يفتم و هكذا لو نوى أنه ليس في امرأة كناية يفتم أن تعلق لهدم النية المشترطة في الكناية وإن غدمني او ترضيني او انني كمن لا امرأة له أبلم بنوشينا لم تطلق لهدم النية المشترطة في الكناية وإن أراد بهذا اللفظ طلاقها طلقت لانها كناية صحبتها النية وبهذا قال الزهري ومالك وحواد بن امي سليان أراد بهذا اللفظ طلاقها طلقت لانها كناية صحبتها النية وبهذا قال الزهري ومالك وحواد بن امي سليان

(فصل) وان قال أنا منك بائن أو بري، فقد ترقف احد فيه ، قال أبوعبدالله بن حامد يتخرج على وجبين (أحدهما) لا يقم لان الرجل محل لا يقم العالمات باضافة صر بحه اليه فلم يقم باضافة كنايته اليه كالأجنبي (وانثاني) يقم لان لفظ البينونة والبراءة يرصف بها كل واحد من الزوجين ، يقال بان منها وبانت منه و بري. منها و برئت منه وكذبك لفظ الفرئة يضاف اليهما قال الله تعالى (وإن يتفرقا يغن الله كلا من سعته) وقال تعالى (يفرقون به بين المر. وزوجه) ويتال فارقته المرأة وفارقها ولا رنال طانته ولا سرحته ولا نطانا ولا تسرحا

وان قال أنا بائن ولم يقل منك فذكر القاضى فيما اذا قال لها أمرك بيدك فقالت أنت بائن والم تقل مني انه لا يقم وج_هـــاً واحــدا ، وان قالتَ أنا بائن ونوت وقع وان قالت أنت منى بائن فعلى الوجهين فيخرج همنا مثل ذلك

﴿ مسئلة ﴾ قال (واذا أنى بصريح الطلاق لزمه نواه أولم ينوه)

قد ذكرنا ان صربح الطلاق لا يحتاج الى نية بل يتم من غير قصد ولا خلاف في ذلك ، ولان مايعتبر له القول يكتني فيه به من غير نية إذا كان صريحاً فيه كالبيع وسوا. قصد المزح أو الجد اتول النبي عَيَالِيَّةِ ﴿ ثلاث جِدهنجد وهز لمن جد : النكاح والطلاق والرجعة ، رواه أ وداود والترمذي وقال حديث حسن ءقال ابن المنذر أجم كل ن أحاظ عنه من أهل الدلم على أن جد الطلاق وهزئه سوا. روي هذا عن هم بن الخطاب وابن مسود ونموه عن عطا. وعيدة وبه قال الشاني وأبرعبيد

وأبو حنيفة والشافمي وقال أبو يوسف ومحمد لانطلق لأن هذا ليس بكناية واكنه خبر هوكاذب فيه وليس بالقاع

ولنا أنه محتمل للطلاق لانه أذا طلقها فليسب لهإمراء فأشبه قوله أنت باثن وغيرهامن الكنايات الظاهرة وبهذا يبطل قولهم

⁽ فصل) قاما لفظة الاطلاق فليست صربحة في الطلاق لانها لم بدِّت لها عرف الشرع ولا الاستعال فاشبهت سائر كناياته ، وذكر الفاضي فيها احمالا أنها صريحة لائه لافرق بين قعلت وأفعلت نحو عظمته واعظمته وكرمتهواكرمته،وليس هذا الذي ذكره مطرداً فأنهم بقولون حيبته منالتحيةواحييته من الحياة واصدقت المرائة صداقاً وصدقت حديثها تصديقا ويفرقون بين أنبل وقبل ودبر وأدبر وبصر وابصر ويفرقون بين الماني المختلفة بحركة اوحرف فيقولون حمل لمافي البطن وبالكسرلما على الظهر والوقر بالفتح النقل فىالاذن و بالكسر لنقل الحمل، وههنا فرقوا بين قيدالنكاح بالتضيف في احدهما والممزة في الآخر ولوكان معنى اللفظين واحدا لقيل طلقت الاسير والفرس والطا رفهوطالق وطلقت الدابة فعي طالق ومطلقة ولم يسمح هذا فيكلامهم وهذامذهبالشافعي

قال أبو عبيد وهو قول سفيان وأهل العراق ، فأما لفظ الفراق والسراح فينبني على الخلاف فيه فن جمله صريحاً أوقع به الطلاق من غير نيرة ومن لم يجمله صريحاً لم بوقع به الطلاق حتى ينويه وبكون بمنزلة الكنايات الخنية

(فصل) فان قال الاعجمي لامر أنه أنت ما أق ولا يفهـــم معنــــاه لم تطأ ي لانه ليس بمختار المطلاق فلم يقم طلاقه كالمكره ، قان نوى موجه عنداً هل المر بية لم يقم أيضاً لانه لا يصح منه الحتيار ما لا يعلمه والذلك لو نعاق بكامة الكفر من لا يعلم معاها لم يكفر ، ومحتمل أن تطاق إذا نوى موجها لانه انظ بالطلاق ناويا موجبه فأشبه العربي، وكذلك الحكم إذا قال العربي : بهشتم وهولايعلم معناها

(فصل) فان قال لزوجته وأجنبية إحداكما طالق أو قال لحانه ابنتك طالق ولها بنت سوى امرأنه ، أوكان اسم زوجته زينب فقال زينب طالق طاقت زوجته لانه لاعلك طلاق غير ها فان قال أردت الاجنبية لم يمه ق نص عليه أحمد في رجل تزوج امرأة فقال لحاته ابنتك طالق وقال أردت ابنتك الاخرى التي ليست يزوجني فقال محنث ولا يترل منه وقال في رواية أبي داود في رجل له امرأنان اسهاهما فاطَّمة فماتت إحداهما فقالفاطمة طالق ينوي الميتة فقال الميتة تطلق ? قال أبو داود : كأنه لا يصدقه في الحكم

وقال الفاضي فيما أذا نظر الى امرأته وأجبية فقال احداكا طااق وقال أردت الاجنبية فهل يقبل ? على روايتين ، وقال الشافعي بقبل ههنا ولا يقبل فيما اذا قال زينب طالق وقال أردت أجنبية

﴿ مسئلة ﴾ (وان لطم امرا ته اوأطممها او اسقاها وقال هذا طلاقك طلقت الا ان ينوي ان هذا سبب طلاقك أونحو ذلك لأن هذا اللفظ كناية في الطلاق اذا نواء به وقع ولا يقع من غير نية او دلالة حال لانه اضاف اليها الطلاق فوقع بهاكما لو قال أنت طالق)

وقال ابن حامد تطلق من غير نية لان تقديره اوقمت عاليك طلافاً هذا الضرب من أجله فعلى قوله يكون صربحا وقال اكثر الفقهاء ليس بكناية ولا يقم به طلاق وأن نوى لأن هذا لا يؤدي ممنى الطلاق ولا هو سبب له ولاحكم فيه فلم يصح التعبير به عنه كالو قال غفرانة لك . ولنا على أنه كناية أنه يحتمل هذا التفسر الذي ذكره ابن حامد ومحتمل ان يكون سرببا للطلاق لسكون الطلاق معلقاً عليه فصح أن يعسبر به عنه ولان الكناية ما احتملت الطلاق وهذا محتمله لانه يجوز أن يكون قد علق طلاقها فلما فعله قال هذا طلاقك اخباراً لها فلزمه ذلك كفوله اعتدى ، ويدل على أنه ليس بصريح أنه احتاج إلى التقدير والصر يح لا يحتاج إلى تقدير فيكون كباية، فإن نوى أن هذا سبب طلاقك أو تحو ذلك فلا تطلق لانه إذا أراد سبب الطلاق جاز أن يكون سبباً له في زمان بعد هذا الزمان

﴿ مسئلة ﴾ (وإن قال أنتطالق لا شيء أو ايس بنيء أو لا يلزمك طلقت) وكذبك إن قال أنت طالق طلقة لا تقع عليك أو طالقطفلة لا ينقضي بها عدد طلاقك لان ذلك اسمها زينب لان زينب لايتناول الاجنبية بصريحه بل من جهة الدليل وقد عارضه دليلآخر وهوأنه لا يطلق غيرزوجته فصار الانظ في زوجته أظهر فلم يقبل خلاف، فأما اذا قال احداهما فانه يتناول الاجنبية بصر محه ، وقال أصحاب الرأي وأبو ثور يقبل في الجميم لانه فسر كلامه بما يحتمله

وانا أنه لا يحتمل غير امراأنه على وجه صحيح فلم يقبل تفسيره بها كالوفسر كلامه عالا يحتمله وكالوقال زينب طائق عند الشاني وما ذكروه من الفرق لا يصبح فان احداكا ليس بصريح في واحدة منها انها يتناول واحدة لا بعينها ثم تعينت الزوجة لكونها محل العالاق وخطاب غيرها به عبت كا اذا قال احداكا طائل ثم لو تناولها يصريحه لكنه صرفه عنها دليل فصاد ظاهراً في غيرها ، ولماقال النبي عَلَيْكُم لله للاعنين و احدكما كاذب لم ينصرف إلا إلى الكاذب منها وحده ولما قال حسان يعنى النبي عَلَيْكُم وأبا سفيان وفشر كا لخيركا الفداء في ينصرف شرها إلا الى أي مفيان وحده وخده النبي عَلَيْكُم وحده وهذا في الحكم ، أما فيا بينه وبين الله تعالى فيدين فيه فني علم من نفسه أنه أواد الاجنبية لم أماق زوجته لان الفظ محتمل له ، وأن كان غير مقيد ولوكانت ثم قريئة دالة على ارادته الاجنبية مثل أن يدفع ببعينه ظاما أو يتخلص بها من مكروه قبل قوله في الحكم وحدا به العالم والفظ عصما الطلاق والفظ عصما الما ويصلح لها ولم يصرفه عنها فوقع به كالو نواها

(فصل) فان كانت له امرأنان حفصة وهمرة فقال باحفصة فأجابته عمرة فقال أنت طالق فان لم

ورفع لجميع ما أوقعه فلم يصح كاستثناء الجميع ، وإن كان ذلكخبراً فهوكذب لان الواحدة إذاأوقعها وقعت وهذا مذهب الثافعي ولا نعلم فيه مخالفاً

[﴿] مسئلة ﴾ (و إن قال أنت طالق أولا ؛ أو طالق واحدة أولا ؟ لم تطلق)

لأن هذا استفهام فاذا انصل به خرج عن أن يكون لفظاً لا يقاع وبخالف المسئلة قبلها لانه ايقاع ومحتمل أن يقع لان لفظه لفظ الايقاع لا لفظ الاستفهام لان لفظ الاستفهام يكون بالهمزة أو نحوها فيقع ما أوقعه ولا يرتفع بما ذكر م بعده كالتي قبلها ، وكذلك إن قال أنت طالق واحدة أولا ? وبه قال أبو حنيفة وأبو يوسف رهو قياس قول الشافعي وقال محمد في هذه تقع واحدة لان قوله أولا يرجع الى مايليه من اللفظ وهو واحدة دون لفظ الايقاع ولا يضح لان واحدة صفة الطلقة الواقعة فالتصله ارجع اليها فصار كقوله أنت طالق أولا ?

[﴿] مَسَالَةٌ ﴾ (و إن كتب طلاق امرأته ونوى الطلاق وقّع و إن نوى تجويدخطه أو غم أهله إيقع وهل تقبل دعواء في الحكم ؟ على روايتين)

إذا كتب طلاق زوجته و نوى الطلاق طلقت زوجته وبهذاقال الشعبي والنخمي والزهري والحكم (المننى والشرح السكبير) (٣٦) (الجزءالثامن)

تكن له نية أو نوى المجيبة وحدها طافت وحدها لانها المطافة درن غيرها ، وإن قال ما خاطبت بقولي أنت المال الا حفصة وكانت حاضرة طافت وحدها ، وإن قال علمت أن المجيبة عرة فخاطبتها بالطلاق وأردت طلاق حفصة طافقنا معا في قولهم جيما ، وإن قال ظننت المجيبة حفصة نطافقته اطافت حفصة رواية واحدة وفي عمرة در أينان :

(احداهما) تطلق أيضا وهو قول النخمي وقتادة والاوزاعي وأصحاب الرأي واختاره ابن حامد لانه خاطبها بالطلاق وهي محل له فطلنت كا لو قصدها

ا وانثانية) لا تطاق وهو قول الحسن والزهري وابي عبيد ، قال احد في رواية ، بنا في رجل له امرأتان فقال فلانة أنت طالق فالنفت فاذا هي غير التي حلف عابها قال : قال ابراهيم يطلقان والحسن يقول تطلق التي نوى ووجهه أنه لم يقصدها بالطلاق فلم يقول تطلق التي نوى ووجهه أنه لم يقصدها بالطلاق فلم تطاق كالو أراد أن يقول أنت طاهر فسبق لساء فقال أنت طالق ، وقال أبو بكر لا يختلف كلام احمد أنها لا تطاق ، وقال الشالمي تطلق المجيبة وحدها لانها مخاطبة بالطلاق فطلقت كما لو لم ينوغيرها رلا تطاق المنوبة لائه لم يخاطبها بالطلاق ولم تعترف بطلاقها وهذا يبطل بما لو علم أن المجيبة عمر قفان المنوبة تطاق الرادمها العالمات ولولا ذلك لم تطلق بالا منراف به لان الاعتراف بالا يوجب لا يوجب ولان الغائبة مقصودة بانظ لطلاق فطلاق فطلق كما لو علم الحال

وأبو حنيفة ومالك وهو المنصوص عن الشافي وذكر بعض أصحابه أن له قولا آخر أنه لا يقع به طلاق وإن نواه لانه فعل من قادر على النطق فلم يتمع به الطلاق كالاشارة

واننا أن الكتابة حروف يفهم منها الطلاق فاذا أنى فيها بالطلاق وفهم منها و نواه وقع كاللفظ ولان الكتابة تقوم مقام الكانب بدلالة أن النبي وَلَيْتَالِيْقُ كان مأموراً بتبليغ رسالته فجمل ذلك في حق المعض بالقول وفي حق آخر بن بالمكتابة الى ملوك الاطراف ولان كتاب القاضي يقوم مقام لفظه في اثبات الديون والحقوق قان نوى بذلك تجويد خطه أو تجربة قلمه لم يقع لانه لو نوى باللفظ غديد الايقاع لم يقع فالكتابة أولى، وإذا ادعى ذلك دين فيا بينه وبين الله تعالى ويقبل في الحكم في أصح الوجهين فههنا مع أنه ليس بلفظ أولى، وإن أصح الوجهين فههنا مع أنه ليس بلفظ أولى، وإن قال نوبت غم أهلي فقد قال في رواية أبي طالب فيمن كتب طلاق زوجته و نوى الطلاق وقع، وإن أراد أن يغم أهله فقد عمل في ذلك أيضاً يبني أنه يؤاخذ به لقول النبي ويُقلِلنَّو «عفي لامتي عما أراد أن يغم أهله ووقو عطلاقه كما لو قال أنتطالق بريد به غمها، ويحتمل أن لا يقع لا نواه عند الممل به بقوهم الطلاق دون حقيقته فلا يكون ناويا للطلاق والخبر أنا يدل على مؤاخذته بما نواه عند الممل به بتوهم الطلاق دون حقيقته فلا يكون ناويا للطلاق والخبر أنا يدل على مؤاخذته بما نواه عند الممل به بتوهم الطلاق دون حقيقته فلا يكون ناويا للطلاق والخبر أنا يدل على مؤاخذته بما نواه عند الممل به أو الكلام وهذا لم ينو طلاقا فلا يؤاخذ به

(فصل) وإن أشار الى عمرة فقال ياحده أنت ط لق وأراد طلاق همرة فسبق اسانه الى ندا. حفصة طاقت همرة وحدها لامه لم يرد بلفظه الاطلاقها وانما سبق لسانه الى فير ماأراده فأشبه مالو أراد أن يقول أنت طاهر فسبق اسانه الى أنت طالق، وإن أنى بالفظ مع علمه أن المشار البها همرة طلقتا معا عمرة بالاشارة البها واضافة الطلاق البها وحفصة بنيته وبافظه بها، وأن ظن أن المشار البها حفصة طلقت حفصة وفي عمرة روابتان كالني قبلها

(فصل) وان اتي أجنبية ظلمها زوجته فقال : فلانة أنت طالق فاذا هي أجنبية طلنت زوجته نص عليه احمد ، وقال الشافعي لاتطلق لانه خاطب بالطلاق غيرها فلم يقم كما لو علم أنها أجنبية فقال أنت ط لق

ولنا إنه قصد زوجته لمنظ الطلاق فطلقت كالوقال علمت انها أجنبية وأردت طلاق زوجتي وان قال لها أنت ط لق ولم يذكر اسم زوجته احتمال ذلك أيضا لانه قصد امرأته بلنظ الطلاق، واحتمل أن لاتعلق لانه لم يخاطبها بالطلاق ولاذ كر اسمهامعه وانعلمها أجنبية وأراد بالطلاق زوجته طلقت، وان لم يردها بالطلاق لم تطلق

(فصل) وأن الني أمرأة. فظلما أجنبية فقال أنت طالق أو تنحي بالمطلقة أو لني أمته فظلمها أجنبية فقال أنت حرة أو تنحي بالحرة فقال أبو بكر فيمن لني أمرأنه فقال تنحي بالمطلقة أو يأحرة ومو لا يعرفها ناذا هي زربته أو أمته لا يقع بهما طقلا ولا حربة لانه لم يرد بهماذاك فلم يقع بهما شيء

فقال أبو الحطاب قد خرجها القاضي والشريف في الارشاد على روايتين (احداها) يقع وهو قول الشعبي والمنخسي والمزهري والحكم لما ذكرنا من أن الكنابة تقوم مقام اللفظ (والثانية) لا يقع إلا بنيته وهو قول أبي حنيفة ومالك ومنصوص الشافعي لان الكنابة محتملة قانه يقصد بها تجربة الغلم أو تحجوبد الحط وغم الاهل فلم بقع من غير نية ككنايات الطلاق

(مسئلة) (وإن كتبه بثني، لا يين مثل بأصبعه على وسادة أوفي الهوا ، فظاهر كلام أحمد أنه لا يقع) وقال أبو حفص العكبري يقع ، وروا ، الا ثرم عرائشه بي لا نه كتب حروف الطلاق فأشبه ما لوكتبه بشيء ببين والاول أولى لان الكتابة لا نبين كالهمس بالنم بما لا يستدين وثم لا يقع نههنا أولى

(فصل) ولا يقع الطلاق بغير لفظ الا في موضعين (احدها) إذاكتب الطلاق ونواه وقدذكر ناه (الناني) من لا يقدر على الـكملام كالاخرس إذا طاق بالاشارة طلقت زوجته وبهذا قال الشافعي وأصحاب الرأي ولا نعلم عن غيرهم خلافهم لانه لا طريق له الى الطلاق الا بالاشارة فقاءت اشارته مقام النطق

[﴿] مسئلة ﴾ (وإن لم ينو شيئاً)

كسبق اللسان إلى مالم يرده ، ويحتمل أن لا نمتق الامة لان العادة من الناس مخاطبة من لا يعرفها بقوله يا حرة وتعلق الزوجة لعدم العادة بالخاطبة بقوله يا مطلقة

(فصل) فأما غير الصريح فلا يقع الطلاق به إلابنية أردلالة حال، وقال الك الكذايات الظاهرة كتوله أنت بائن وبتة وبنلة وحرام يتمبها الطلاق من غيرنية قال القاضي في الشرح وهذا ظاهر كلام احد والحرق لانها مستعملة في الطلاق في العرف فصارت كالصريح

وَلَنَا أَنَ هَذَهُ كُنَايَةً لَمْ تَعَرَفُ بِارَادَةَ الطَّلَاقَ بِهَا وَلَا اخْتَصَتْ بِهِ فَلْمَ يَقَعَ الطَّلَاقَ بِهَا بَمَجُرِدُ الْمُظُّ كَسَائُرُ السَّكَمْنَايَاتُ ، وأَذَا ثُبَتُ اعتبار النية فَانَهَا تَعتبر مقارنة المُظْفَانُ وجدت في أبتدائه وعريت عنه في سائره وقع الطلاق، وقال برض أصحاب الشافي لا يقع فلوقال أنت با ثن بنوي الطلاق وعريت نيته حين

قال أنت بائن لايقم لانالقدر الذي صاحبته النية لايقم به شيء

ولنا أن ماتعتبرلهالنية يكتفى فيه بوجردها في أوله كالصلاة وسائر العبادات فاماان تلفظ بالكناية غير ناو ثم نوى بها بعد ذلك لم يقع بها الطلاق وكا لو نوى الطهارة بالفسل بعد فراغه منه

﴿ مسئلة ﴾ قال (ولو قيل له ألك امرأة ? فقال لا وأراد به الكذب لم يلزمه شيء ولو قال قد طلقتها وأراد به الكذب لزمه الطلاق)

انما لم يلزمه إذا أراد السكذب لان قوله مالي امرأة كناية نفتقر إلى نية الطلاق، وإذا نوى السكذب فما نوى الطلاق فلم يقم وهكذا لونوى أنه ليس لي امرأة تخدمني أر ترضيني أو اني كن

من غيره فيه كالنكاح ، وأما القادر فلا يصع طلاقه بالاشارة كما لايصح نكاحه بها فان أشارالاخرس باصابهه الثلاث لم يقع الا واحدة لان اشارته لا تكفي

(مسئلة) (وصريم الطلاق في لسان العجم بهشتم)

فاذا أنى بها العجمي وقع الطلاق منه بغير نية وقال النخفي وأبو حنيفة هو كنابة لا تطلق بهالا بنية لان معناه وخليتك وهذه اللفظة كناية

ولنا أن هذه اللفظة بلسانهم موضوعة للطلاق ويستعملونها فيه فأشبه لفظ الطلاق بالمربية ولولم تكن هذه صريحة لم يكن في العجمية صريح في الطلاق وهذا بعيد ولا يضركونها بمعنى خليتك قان معنى طلقتك خليتك أيضاً الأأنه لما كان موضوعا له تستعمل فيه كان صريحاً كذا هذه ولا خلاف في أنه اذا نوى بها الطلاق كانت طلاقا كذلك قال الشعبي والنجعي والحسن ومالك والثوري وأبوحة في قوذ فر والشافعي فان قاله العربي ولا يفهمه أو طلق لم يقم لانه لم يختر الطلاق لمدم علمه بمناه ، وان نوى موجبه فعلى وجهين (أحده) لا يقم لانه لا يتحقق اختياره لما لا يعلمه فأشبه ما لو نطق بكلمة الكفر فانه لا يعرف معناها (والثاني) يقع لانه أنى بالطلاق ناويا مقتضاه فوقع كما لو علمه

لا امرأة له أو لم ينو شيئا لم تطاق اهدم النية المشترطة في السكناية ،وان أرادبهذا الفظطلاقهاطلقت لانها كناية صحبتها النية وبهذا قال الزهري ومالك وحماد بن أبي سليان وأبو حنيفة والشانعي وقال أبو يوسف وعمد لاتطاق فان هذا ليس بكناية وانما هو خبر هو كاذب فيه وليس بايقاع

ولنا أنه محتمل الطلاق لانه اذا طافها فايست له بامرأة فأشبه توام أنت باثن وغرها من الكذابات الظاهرة وهذا ببطل قولهم . فاما أن قال طلقتها وأراد الكذب طاقت لان لفظ الطلاق صريح يقم به الطلاق من غير نية ، وأن قال خليتها أو أبنتها أفتقر إلى النية لانه كناية لابقم به الطلاق من غيرنية (فصل) فان قيل له أطاقت امر أتك و فقال المر نتك طاقت امر أنه وأن وان من فصل عن في الجواب والجواب الصريح الفظ ينووهذا الصحيح من مذهب الشانعي واختيار المزني لان نم صريح في الجواب والجواب الصريح الفظ المسريح صريح ألا نرى الماوقيل له ألفلان عليك ألف افغة ال أم وجب عليه و إن قيل له طاقت امر أتك افغال قد كان بعض ذلك وقال أردت الا يتماع. وقم ، وأن قال أردت أني عافت طلاقها بشرط قبل لانه محتمل كان بعض ذلك وقال أردت الاخبار عن شيء ماض أو قبل له ألك اس أق فقال قد طاقتها ثم قال إنما أردت أني طلقتها في نكاح آخر دين فيها بينه و ببن الله تعالى ، فأما في الحسكم فان لم يكن ذلك وجد منه لم يقبل لانه لا يحتمل ماقاله وأن كان وجد فهلي وجهين

(فصل) فان قال حلفت بالطلاق أو قال على يمين بالطلاق ولم يكن حلف لم يلزمه شيء فيما بينه و بين الله تعالى ولزمه ما أفر به في الحسكم ، ذكره القاضي و أبو الخطاب وقال أحمد في رواية محمد ابن الحسكم في الرجل يقول حانت بالطلاق ولم يكن حلف هي كذبة ليس عليه يمين ، وذاك لان

(فصل) قال الشيخ رضي الله عنه والهكنايات نوعان ظاهرة وهي سبعة : أنت خلية وبرية وبائن وبتة وبتلة وأنت حرة وأنت الحرج . أكثر الروايات عن أبي عد الله رحمه الله كراهية الفتيا في هذه الكنايات مع ميله الى أنها الملائو وحكى ابن أبي موسى في الارشاد عنه روايتين (إحداها) أنه الملاث (والثانية) برجع إلى ما نواه واختارها أبو الخطاب وهو مذهب الشافعي قال يرجع إلى ما نواه واختارها أبو الخطاب وهو مذهب الشافعي قال يرجع إلى ما نواه واختارها أبو الخطاب وهو مذهب الشافعي قال يرجع إلى ما نون لم ينو شيئاً وقعت واحدة ، ونحوه قول النخمي الا أنه قال تقع طلقة بائنة لان لفظه يقتضي البينونة ولا يقتضي عدداً وروى حنبل عن أحمد ما يدل على هذا قانه قال يزيدها في مهرها ، واحتج الشافعي بما روى ولو وقع الملاث لم تبح له رجعتها ولو لم تبن لم محتج إلى زيادة في مهرها ، واحتج الشافعي بما روى أبو داود باسناده أن ركانة بن عبد يزبد طلق امر أنه سهيمة البنة فأخبر النبي عَلَيْكِيَّةُ بذلك وقالوالله ما أردت إلا واحدة فقال النبي عَلَيْكِيَّةُ الله ماأردت الاواحدة بمان قال على بن محمد الطنافعي ما أشرف هذا الحديث لان الكنايات مع النية كالصريم فلم يقع به عند الاطلاق أكثر من واحدة ما أشرف هذا الحديث لان الكنايات مع النية كالصريم فلم يقع به عند الاطلاق أكثر من واحدة ما كقوله أنت طالق وقال النوري وأصحاب الرأي ان نوى العدد والبينونة ينونان ضوري واحدة وقست واحدة ولا يقع المنتونة ينونان ضفري وكبرى

قوله حافت ايس محلف وانما هو خبر عن الحاف فاذا كان كاذبا فيه لم بصر حالفا كا لو قال حافت بالله وكان كاذبا واختار أبو بكر أنه يلزمه ما أقر به وحكي في زاد المسافر عن الميموني عن أحمد أنه قال اذا قال حافت بالطلاق ولم يكن حلف يازمه الطلاق ويرجم الى نيته في الطلاق الثلاث أو الواحد وقال القاضي معنى قول أحمد بازمه الطلاق أي في الحسكم ومحتمل أنه أراد يلزمه الطلاق اذا نوى به الطلاق فجمله كناية عنه واقداك قال برجم إلى نيته أما الذي قصد الكذب فلا نية له في الطلاق فلا يقم به شي. لانه ايس بصر بح في الطلاق ولا نوى به الطلاق الم يقم به طلاق كسائر الكنايات وذكر القاضي في كتاب الاءان فيمن قل حافت بالطلاق ولم يكن حلف فهل يقم به الطلاق؟ على روايتين

« مسئلة » قال (واذا وهب زوجته لاهلها فان قبلوها فواحدة يملك الرجمة ان كانت مدخولا بها وان لم يقبلوها فلاشيء)

هذا المنصوص عن أحمد في هذه المسئلة ، وبه قال ابن مسعودوعطا ومسروق والزهري ومكحول ومالك واسحاق وروي عن علي رضي الله عنه والنخي أن قبلوها فواحدة بائة وإن لم يقبلوها فواحدة رجعية ، وعن زيد بن ثابت والحسن أن قبلوها فثلاث وأن لم يقبلوها فواحدة رجعية ، وروي عن أحمد مثل ذلك ، وقال ربيعة و يحيى بن سعيد وأبو الزناد ومالك هي ثلاث على كل حال قبلوها أو ردوها وقال أبو حنيفة فيها كقوله في السكناية الظاهرة قبلوها أو ردوها وكذلك قال الشافعي واختلفا ههنا بنا على اختلافها .

قالصغرى بالواحدة والكبرى بالثلاث ولو أوفنا اثنتين كان موجبه المدد وهي لا تقتضيه ، وقال ويمة وماك يقع بها الثلاث وإن لم ينو الا في الحلع أو قبل الدخول فانها تعلق واحدة لانها تقتضي البينونة والبينونة تحصل في الحلع وقبل الدخول بواحدة فلم يزد عليها لان اللفظ لا يقتضي زيادة عليها وفي غيرها يقع الثلاث ضرورة لان البينونة لا تحصل إلا بها ووجه أنها ثلاث أنه قول أصحاب مسول الله ويتيالي فروي عن على وعمر وزيد بن ثابت أنها ثلاث قال أحمد في الحلية والبية والبية قول على وابن عمر قول صحيح ثلاثا قال على والحسن والزهري في البائن انها ثلاث وروى النجاد باسناده عن نافع باسناده أن رجلا جاه الى عاصم وابن الزبير فقال ان ظري هذا طاق امرأته البتة قبل أن يدخل بها فهل نجد ان له رخصة? فقالا لا ولكنا تركنا ابن عباس وأبا هريرة عند عائشة فسلهم ثمارجع الينا فأخبرنا فسألم فقال أبو هريرة لا تحل له حتى تشكح زوجاً غيره وقال ابن عباس فسلهم ثمارجع الينا فأخبرنا فسألم فقال أبو هريرة لا تحل له حتى تشكح زوجاً غيره وقال ابن عباس تطليقات . وهذه أقوال علماء الصحابة ولم يعرف لهم مخالف في عصرهم فكان اجماعا ولانه طاق امرأته بلفظ يقتضي البينونة فوجب الحكم بطلاق تحصل به البينونة كما لو طلق ثلاثا أو نوى الثلاث واضاؤه الى البينونة فاهر في قوله أنت نائن وكذا في قوله البتة لان البت القطع فكأنه قطع النكاح وافضاؤه الى البينونة ظاهر في قوله أنت نائن وكذا في قوله البتة لان البت القطع فكأنه قطع النكاح وافضاؤه الى البينونة فلاهم في قوله أنت نائن وكذا في قوله البتة لان البت القطع فكأنه قطع النكاح

ولنا على أنها لا تعالى إذا لم يقبلوها أنه تمليك البضم فافتتر إلى القبول كقواه اختاري وأمرك ببدك وكالنكاح وعلى أنها لا تكون للانا أبه لفظ محتمل فلا بحمل على الثلاث عند الاطلاق كمفوله اختاري وعلى أنها رجعية نها طلقة لمن عليها عدة بغير عوض قبل استيفا، العدد فكانت رجعية كنوله أنت طالق وقوله إنها واحدة محول على ما إذا أطلق النية أو نوي واحدة فأما أن نوى ثلاثا أواثنتين فهو على ما نوى لانها كناية غير ظاهرة فيرجم إلى نيته في عددها كماثر الكنايات ، ولا بد من آن ينوي بذاك الطلاق أو تكون ثم دلالة حال لانها كماية والمكنايات لا بد فيها من النية كذاك ، قال ينوي بذاك الطلاق أو تكون ثم دلالة حال لانها كماية والمكنايات لا بد فيها من النية كذاك ، قال القاضي وينبغي أن تعتبر النية من الذي يقبل أيضا كا تعتبر في اختبار الزوجة إذا قال لها اختاري أو أمرك بيدك إذا ثبت هذا فان صيغة القبول أن يقول أهلها قبلناها نص عليه أحمد والحكم في هبتها لاملها أو لاجنبي كالحسم في هبتها لاملها

(فصل) فان باع امرأته الهيره لم يقع به طلاق وان نوى وبهذا قال الثوري واسحاق وتال الك تطاق واحدة وهي أملك بنفسها لانه أنى بما يقتضي خروجها عن ملكه أشبه مالو وهبها

ولنا أن البيع لايتضمن معنى الطلاق لانه نقــل ١٠ك بموض والطلاق مجرد اسقاط لايقتضى الحوض دلم يقع به طلاق كقوله أطـميني والــقبني

(مسئة) قل (وإذا قال لها أمرك بيدك فهو بيدها ران تطاول مِالم يفسخ أو يطأها)

وجملة ذلك أن الزوج مخبر بين أن يطق بنفه وبين أن يوكل فيه وبين أن يفوضه الى المرأة ويجمله الى الحراة ويجمله الى الحرابة بيدها فهو ببدها

كله وكذلك يعبر به عن الطلاف الذلاث كما قالت امرأة رفاعة ان رفاعة طلقني فبت طلاقي وبتله هو من الفطع أيضاً وكذلك قبل في مريم البتول لا نقطاعها عن النكاح ونهى النبي عَلَيْكُو عن النبتل وهو الا نقطاع عن النكاح بالمكلية وكذلك الحلية والبرية يقتضيان الحلو من النكاح والبراءة منه وإذا كان اللفظ معنى فاعتبره الشرع أيما يعتبره فيا يقتضيه ويؤدي معناه ولا سبيل ألى البنونة بدون الثلاث فوقت ضرورة الوفاء بما يقتضيه لفظه ولا يمكن ابقاع واحدة بائنة لانه لا يقدر على ايقاع ذلك بعمريح الطلاق فكذلك بكنايته ولا يفرق بين المدخول بها وغيرها لان الصحابة لم يفرقوا لان كل بغظة أوجبت الثلاث في مدخول بها أوجبتها في غيرها كقوله أنت طالق ثلاثاً فأما حديث ركانة فان أحمد ضعف اسناده فلذلك تركه ، وقوله أنت حرة يقتضي ذهاب الرق عنها وخلوصها منه والرق ههنا النسكاح ، وقوله أنت الحرام والائم . قال الله تعالى (ليس على الاعمى حرج) أي اثم وأصله الضيق قال الله تعالى (فلا يكن في صدرك حرج منه) فكأنه حرمها وأثم نفسه في المساكها فصار في ضيق من أمها وأعا تكون بالبينونة على ما مر

أبداً لاينقيد ذلك بالمجلس . روي ذلك عن على رضي الله عنه ، و به قال الحسكم وا بو ثور وابن الممذر وقال مالك والشافي وأصحاب الرأي هو مقصور على المجلس ولا طلاق لها يعد مفارقته لآنه تخبير لها فكان مقصوراً على المجلس كقوله اختاري

ولنا قول على رضي الله عنه في رجل جمل أمر أمرأنه بيدها قال هو لها حتى تنكل ولا نعرف له في الصحابة مخانفا فيكون اجاعا ، ولانه نوع توكيل في الطلاق فكان على التراخي كما لوجعله لأجنبي وفارق قوله اختاري قانه تخبير قان رجع الزوج فيا جمل اليها أو قال فسخت ماجعلت اليك بطل وبذلك قال عطا، وبجاهد والشعبي والنخمي والاوزاعي واسحاق ، وقال الزهري والثوري ومالك وأصحاب الرأي ليس له الرجوع لانه ملكها ذلك فلم بملك الرجوع كما لوطانت

ولنا أنه توكيل فكان له الرجوع فيه كالتوكيل في البيع وكما او خاطب بذلك أجنبيا ، وقولهم عليك لايصح قان الطلاق لابصح تمليكه ولا ينتقل عن الزوج وأنما ينوب فيه غيره عنه قاذا استناب غيره فيه كان توكيلا لاغير ، ثم وأن سلم أنه تمليك قالتمايك يصح الرجوع فيه قبل انصال القبول به كالبيع ، وإن وطنها الزوج كان رجوعا لانه نوع توكيل والتصرف فيا وكل فيه يبطل الوكالة وان ردت المرأة ماجعل اليها بطل كا تبطل الوكالة فسخ الوكيل

(فصل) ولا يقع الطلاق :جرد هذا القول مالم ينو به إيقاع طلاقها في الحال أو تطاق نفسه ا ومتى ردت الامر الذي جمل البها بطل ولم يقع شيء في قول أكثر أهل العلم منهم ابن عمر وسعيدبن المسيب

﴿ مسئلة ﴾ (والحفية نحو اخرجي واذهبي وذرقي رتجر سي رخاينك وأنت مخلاه وأنت را مدة واست لي بامرأة واعتدي واستبر أي وما أشبهه واختاري ووهبتك لأهلك نهذه ثلاث إن نوى ثلاثا واثنتان إن نراهما وواحد، أن نواها أو الحلق)

مانا وماءنى به الطلاق نموعلى ماءنى مل حبلك على غاربك أذا نوى راحدة او اثنتين او ثلاثا فهو على مانوى . وقد ذكر الحرقي في قرئه حبلك على غاربك في السكما يات الظاهرة : ران قال أنت واحدة فهي كناية خنية لكنه لا يتم بها إلا راحدة وال نوى ثلاثاذ كرد شيخنالا نهالا تهتمل أكثر منها ، ران قال أغنك لله فه كناية خفية لا نه محتمل أغناك الله بالطلاق قال الله تمالى (وان يتفر قايفن الله كلامن سعته) وهذا مذ سبالشانعي ، وقال ابو حنيفة في الكنايات لا يقم اثننا ، وان نواهما رتقع واحدة وقد ذكر ناء

﴿ مسئلة ﴾ (واختاف في قوله أحقي أحلك وحبلك على غاربك ونزوجي من شأت و عللت للازواج ولا سبيل لي عليك ولاسلطازلي عليك وأنت علي حرام وأنت المي حر جهلهي الماهرة اوخفية ? . وغطى شعرك وقد أعنقنك فهذ عن أحمد فيها روايتان)

(إحداهما) أنها ثلاث والاخرى ترجع إلى مانواه وأن لم ينو شيئا فواحدة كسائر الكنايات

وحمر بن عبد العزيز ومسروق وعطا. وحجاهد والزهري والثوري والاوزاعي والشافي ، وقال قتادة إن ردت فواحدة رجمية

ولنا إنه توكيل رده الوكيل أو عمليك لم يقبله المملك فلم يقع به شيء كسائر التوكيل والنمليك فأما ان نوى يهذا تطليقها في الحال طاقت في الحال ولم يحتج الى قبولها كما لو قال حبلك على غاربك

﴿ مسئلة ﴾ قال (فان قالت اخترت نفسي فواحدة تملك الرجعة)

رجملة الامر أن المملكة والحيرة اذا قالت اخترت نفسي فهي واحدة رجمية روي ذاك عن هر وابن مسعود وابن عباس وبه قال عمر بن عبد العزبز وانثوري وابن ابي ايل والشافسي واسحاق وابو عبيد وابو ثور ، وروي عن علي أنها واحدة بائنة ، وبه قال ابو حنيفة وأصحابها نامليكه إياها أمرها يقتضي زوال سلطانه عنها ، واذا قبلت ذاك بالاختيار وجب أن بزول عنها ولا بحصل ذلك مع بقا. الرجمة وعن زيد بن ثابت أنها ثلاث ، وبه قال الحسن ومالك والبث الا أن مالكا قال اذا لم تكن مدخر لا بها قبل منه اذا أراد واحدة أو اثنين، وحجتهم أن ذاك يقتضي زوال سلطانه عنها ولا يكون ذلك الا بثلاث ، وفي تول مالك أن غير المدخرل بها يزول سلطانه عنها ولا يكون ذلك الا بثلاث ، وفي تول مالك أن غير المدخرل بها يزول سلطانه عنها ولا يكون ذلك الا بثلاث ، وفي تول مالك أن غير المدخرل بها يزول سلطانه عنها بواحدة قاكت في بها

ولنا أنها لم تطاق بامظ الثلاث ولا نوت ذك فلم تطلق ثلاثا كا او أنى الزوج بالكناية الحنية

الحقية ، وقد قاسوا على هذه استبرئي رحمك وتقنعي فهذه في مدى المذكورة فيكون حكما حكما . والصحيح في الحتي بأهلك انهما واحدة ولا تكون ثلاثا إلا بنباً لان النبي والمستلج قال لابنة الجون و الحقي بأهلك ، متنق عليه ولم يكن النبي والمستلج لبطاق ثلاثا وقد نعى عنه أمته قال الاثرم قلت لابي عبدالله إن انني والمستلج قال لابنة الجون و الحقي بأهلك ، ولم يكن طلاقا غرهذا ولم يكن النبي والمستلج لبطلق ثلاثا فيكون غير طلاق الدنة قال لا أدري ، وكذات قوله استبرئي رحمك لمن لاتحيض ثلاث قان ذلك يكون من الواحدة كما يكون من الثلاث ، وقد روى هاشم أنا الاهم عن المنهال بن هرأن نعيم بن دجاجة الاسدي طلق امرأنه تطليقتين ثم قال هي على حرج فكتب في ذلك إلى همر ابن الحمالاب فقال اما أنها ليست بأهونهن ، فأما سائر الانظامرة قان قله المراب المنان في على على على على المراب ألم عليها الناهرة قان معناها معني صبيل وسلطان ، وقوله أنت على حرام سبيل وسلطان في عليه والرق همنا النكاح ، وقوله أنت على حرام متنفي ببنونتها منه لان الرجعة غير محرمة وكذلك قوله حلات المازواج لانك بنت مني وكذلك مناها ، وان قلنا هي واحدة قانها محتملة فان قوله حلات المازواج لانك بنت مني وكذلك سائرها ، وان قلنا هي واحدة قانها محتملة فان قوله حلات المازواج أي بعدانقصا. عدنك لانه لايمكن حلها سائرها ، وان قلنا هي واحدة قانها محتملة فان قوله حلات المازواج أي بعدانقصا. عدنك لانه لا يمكن حلها

(فصل) رهذا اذا لم تنو أكثر من واحدة قان نوت أكثر من واحدة وقع مانوت لانها على الثلاث بالنصر بح فتملكها بالكناية كالزوج وهكذا ان أتت بشيء من الكنايات فحكها فيهاحكم الزوج ان كانت بما يقم بها الثلاث من الزوج وقع بهما الثلاث اذا أنت بها ، وإن كانت من الكنايات الحافية نحو قولما لا يدخل على منحوها وقع ما نوت

قال أحما. اذا قبل لها أمرك بيدك فتأات لا يدخل على إلا باذن تنوَّى في ذلك ان قالت واحدة فواحدة وان قالت أمرك بيدك فتال منها يمني لايقم شيء وكذلك لو جمل أمرها في يد أجنبي فألى بهذه الكنايات لا يتم شيء حتى ينوي الوكبل الطلاق ثم أن طاق بافظ صريح ثلاثا أو بكناية ظاهرة طافت ثلاثا وان كان بكناية خفية وقم ما نواه

(فصل) وقوله أمرك ببدك وقوله اختاري نفسك كناية في حق الزوج يفتقر الى نية أو دلالة حال كا في سائر الكنايات فان عدما لم يقع به طلاق لانه ليس بصريح والما هو كناية فيفتقر الى ما يفتقر الله اليه سائر الكنايات وبهذا فال أبو حنيفة والشانعي . وقال مألك لا يفتقر إلى نية لائه من الكنايات الظاهرة وقد سبق الكلام معه فيها رهو أيضا كناية في حق المرأة أن قبله بالمظ الكناية وبهذا قال الشافعي ، وقال أبو حنيفة لا يفتقر وقوع الطلاق إلى نيها إذا نوى الزوج لان الزوج على الحالاق بغمل من جهم الم ينتقر إلى نيها كا لو قال أن تكامت عانت طاق فتكامت وقال لا يقع الإ واحدة بائن وأن نرت ثلاثا لان ذلك تخيير والتخيير لا يدخله عدد كخيار المعنقة

قبل ذلك والواحدة تحلها وكذلك انكحي من شئت موكذلك سائر الاالفاظ بتحقق معناها بعد انقضاء عدمها، وذكر بعض أصحابنا اعتدى المحتلف فيه والصحيح أنها من الحناية لما روى ابو هريرة أن النبي وَلِيَالِيَّةِ قال لسودة « اعتدي » متفق عليه

و أصل إذان قال أنت طالق بائن البنة ففيه من الخلاف ماذ كرنا في الكنايات الظاهرة لانه لا يمتاج المانية لانه رصف بها الطلاق الصريح ، فان قال أنت طالق لارجمة في عليك وهي مدخول بهاقال احمد اذا قال لامرأنه أنت طالق لارجمة فيها ولا مبتوتة هذه مثل الخلية والبرية ثلاثا هكذا عندي وهو مذهب ابي حنيفة مان ولارجمة في فيها بالواو فكذلك وقال أسحاب ابي حنيفة نكون رجمية لانه لم يصف الطانة بذلك وأعا عطف عليها

ولنا أن الصفة تصبح مع العطف كما لو قال بعتك بعشرة وهي مغربية وكان صفة فشمن قال الله ثعالى (إلا استدهوه وهم لمعبون) وان قال أنت طالق واحدة باثنا أو واحدة بتة نفيها ثلاث روايات (احداهن) المها واحدة رجعية و لمفو ما بعدها قال احد لا أعرف شيئا متقدما از بواحدة تكون بائنا وهذا مذهب الشافعي لا نه وصف الطلعة بما لا تتصف به علفت الصفة كما لو قال أنت طالق طافة لا تفع عليك (والثانية) هي ثلاث قاء ابو بكر وقال هو قول احمدلا نه أنى بما يتتضي الثلاث فوقع ولقا

ولما أنها موقعة الطلاق بلفظ الكناية فافتقر إلى نينها كالزوج وعلى أنه يتم الثلاث إذا نوت أن الفظ مجتمل ائتلاث لأنهانختار نفها بالواحدة وبالثلاث فاذا نوياه وقع كقوله أنت باثن

(مسئلة) قال (وان طلقت نفسها ثلاثا وقال لم أجمل اليها إلا واحدة لم يلتفت الى قوله والقضاء ما قضت)

وممن قال القضاء ما قضت عمان وابن عمر وابن عباس وروي ذلك عن علي وفضالة بن عبيد وبه قال سعيد بن المسيب وعطاء والزهري وعن عمر وابن مسعود انها تطلبقة واحدة وبه قل عطاء ومجاهد. والقاسم وربيعة ومالك والاوزاعي والشاني، وقال الشيافيي ان نوى ثلاثا عاما أن تطلب ثلاثا وان نوى غيرذلك لمتطلق ثلاثا وانةول آوا في نيته

قال القاضي ونقل عبّد الله عن أحمد مايدل على انه إذا نوى واحدة فعي واحدة لان نوع تخيير فيرجع الى نيته فيه كةوله اختاري

ولنا أنه لهظ يقتضي العموم فيجيع أمرها لانه اسم جنس مضاف فيتناول الطانات الثلاث كأ لو قال الماني نفسك ماشئت ولا يقبل قوله أردت واحدة لانه خلاف ماية تضيه اللفظ ولا يدين في هذا لانه من الكنايات الظاهرة والكنايات الظاهرة تفتضي ثلاثا

(مسئلة) قال (وكذلك الحكم اذا جمله في يد غيرها)

وجملة ذلك أنه إذا جمل أمر أنه ببد غيرها صح وحكه حكم مالو جعله ببدءا في أنه ببده في

وله واحدة كل قال أنت طالق واحدة 'لاثا (والثالثة) رواها حنبل عن احمد اذا طلق امرأته البتة فان أمرها بيدها يزيدها في مهرها إن أراد رجمتها فهذا يدل على أنه أوقع بها واحدة باثناً لانهجمل أمرها بيدها ولو كانت رجمية لما جمل أمرها بيدها ولو وقع ثلاث لما حلت له رجمتها قال أبوالحطاب هذه الرواية تخرج في جميع الكنايات الظاهرة فيكون مثل قول ابرهم النخمي ووجهه أنه أوقع الطلاق بصفة البينونة فوقع على ماأوقعه ولم يزد على واحدة لان لفظه لم يقتض عدداً فلم يقم أكثر من واحدة كما لوقال أنت طالق ، وحمل القاضى رواية حنبل على أن ذلك بعد إنقضا، العدة

(مسئلة) (ومن شرط وقوع الطلاق بها أن ينوي بها الطلاق)

يعني من شرط وقوع الطلاق بالكناية النية الطلاق لأنها كناية فلا يقع بها طلاق بدون النية كالسكناية الحفية ، وان لم ينو شيئا ولا دلت عليه قرينة لم يقم لانه ظاهر في غير الطلاق فلم يصرف اليه عند الاطلاق كالاينصرف الصر بح إلى غيره ، وان نوى بهاالطلاق وقع وذكرالقاضي أنظاء كلام احدو الحرقي أن الطلاق بقم بالسكنايات الظاهرة من غير نية وهو قول مالك لانه اشتهر استعالما فيه فلم تحتج الى نية كالصر بح ومفهوم كلام الحرقي أنه لايقم إلا بنية لانه كناية فأشبه سائر الكنايات

المهلس وبعده ووافق الشافعي على هذا في حق غيرها لانه توكيدل وسواء قال له أمر امر آتي ببدك أو قال جدات الحيار في طلاق امر أتي أو قال طلق امر أتي ، وقال أصحاب أبي حنيفة ذلك مقصور على المجلس لانه نوع تخيير أشبه مالو قال اختاري

ولنا أنه توكيل مطلق فكأن على التراخي كالتوكيل في البيع ، وإذا ثبت هذا فان له أن يطلقها مللم يفسخ أو يطؤها وله أن يطلق واحدة وثلاثا كالمرأة ، وليس له أن يجمل الامر إلا بيد من يجرز توكيه وهو العاقل فأما الطفل والمجنون فلا يصح أن يجمل الامر بأيديهم قان فعل فطلق واحد منهم لم يقم طلاقه ، وقال أصحاب الرأي يصح

ولنا أنها ايسا من أهل التصرف فإبسح تصرفها كالو وكلهم في العتق عوان جعله في يد كافر أو عبد صح لانه بمن يصح طلانه دفسه فصح توكيلها فيه بد صبي يعقل الطلاق انبني ذهك على صحة توكيلها في العتق فصح في الطلاق كالرجل عوان جعله في بد صبي يعقل الطلاق انبني ذهك على صحة طلاقه لزوجته وقد مضى ذهك عود نص أحمد ههنا على اعتبار وكالته طلاقه فقال: إذا قال الصبي طاق امرأتي ثلاثا نطلقها ثلاثا لا مجرز عليها حتى يعقدل الطلاق عارأيت لو كان لهدذا الصبي امرأة فطلقها أكان مجوز طلاقه ? قاعتبر طلاقه بالوكانة بطلافه لنفسه عوهكذا لوجمل أمر الصفيرة والمجنونة بيدها لم تملك ذهك عنص عليه أحمد في امرأة صفيرة قال فما أمرك بيدك فقالت اخترت نفسي ليس بشيء حتى بكون مثلها يعقل وحدا الانه تصرف مجكم النوكيل وليست من أهل التصرف وظاهر كلام احد أنها اذا عقات الطلاق وقع طلاقها وان لم تبلغ

(فصل) إذا ثبت عتبارالنية قانها تعتبر مقارنة الفظه فانوجدت في ابتدائه وعزبت عنه في سائر، وتعالمات و تعالم أنت و تعالمات و تعالم الله و عزبت المناه على أنت و تعالمات و عزبت المنه حين قال أنت و المائن لم يقع لان القدر الذي صاحبته النية لا يقع به شي.

وُلنا آن ايمتبرله!انية يكنفي فيه بوجردهافي أوله كالصلوات وسائر العبادات قاما ان تلفظ بالكناية غير ناوتم نرى بها بعد ذلك لم يتم مها الطلاق كا لونوى الطهارة بالفسل بعد فراغه منه

﴿ مُسَنَّاتًا ﴾ (ألا أن يأني بها في حال الخصوبة والفضب فعلى ووايتين)

ذكرهما ابو بكر والقاضي وابوالخطاب (احداهما) بقع الطلاق ذكره الخرقي. قال في رواية المبموني اذا قال لزوجته أنت حرة لوج، الله في الفضب أخشى أن يكون طلاقا

(والرواية الثانية) لبس بطلاق وهو أول أبي حنيفة والشافعي الا أن أبا حنيفة يقول في اعتدي واختاري أمرك ببدك كقواما في الوقوع ، واحتجا بأن هذا ليس بصريح في الطلاق ولم ينوه فلم بقع به الطلاق كحال الرضا ولان مقتفى الفظ لا يتغير بالرضا والفضب ، ومحتمل أن ما كان من الكنايات لا يستحمل في غير الفرنة إلا نادراً نحو قوله أنت حرة لوجه الله واعتدي واستبرئي رحمك وحبلك

(فصل) قان جعله في يد اثنين أو وكل اثنين في طلاق زوجته صح وليس لاحدها أن بطلق على الانفراد الا أن يجعل اليه ذلك لانه انما رضي بتصرفهما جميما وبهذا قال الحسن وماللكوالثوري والاوزاعي والشافعي وابو عبيد وابن المنذر ، وان طلق أحدهما واحدة والآخر ثلاثا وقمت واحدة وبهذا قال اسحاق وقال الثوري لايقع شيء

وانا أنهما طلفا جميعا واحدة مأذونا فيها فصح كما لو جعل اليعما واحدة

(فصل) ويصح تعليق أمرك ببدك واختاري نفسك بالشروط، وكذلك أن جعل ذلك الم أجنبي صح مطلقا ومقيداً ومعلقا نحو أن يقول اختاري نفسك وأمرك بيدك شهراً أو اذا قدم فلان فأمرك ببدك أو اختاري نفسك يوما او يقول ذلك لأجنبي ، قال احمد اذا قال اذا كان سنة او أجل مسمى فأمرك ببدك فاذا دخل ذلك فأمرها ببدها وليس لهاقبل ذلك أمر ، وقال أيضا اذا نزوج امرأة وقال لا بيها ان جا ك خبري الى ثلاث سنين والا فأمر ابنتك اليك ، فلما مضت السنون لم يأت خبره فطاقها الاب قان كان الزوج لم يرجع فيا جعل الى الاب فطلاقه جائز ورجوعه أن يشهدانه قد رجم فيا جعل اليه ووجه هذا انه فوض أمر الطلاق الى من يملكه فصح تعليقه على شرط كانتوكيل الصريح فاذا صح هذا فان الطلاق الى من يملكه فصح تعليقه على شرط كانتوكيل الصريح فاذا صح هذا فان الطلاق الى من علكه فصح تعليقه على شرط كانتوكيل

على غاربك وأنت بائن وأشباه ذلك أنه يقع في حال الفضب وجواب وال الطلاق من غير نبة، وما كثر استماله لدم ذلك نمو اخرجي واذهبي وروحي تنتعي لا يقعالطلاق به الابنية ومذهب أي حنيفة قريب من هذا ، وكلام الحرقي انما ورد في قوله أنت حرة وهو مما لا يستعمله الانسان في حق ذوجته غالبا إلا كنابة عن الطلاق ، ولا يلزم من الاكنفاء كذلك بمجرد الغضب وقوع غيره من غير نبة لان ما كثر استماله يوجد كثيراً غر مراد به الطلاق في حال الرضاء فكذلك في حال الغضب إذ لاحجر عليه في استماله والتكلم به مخلاف مالم تجر العادة بذكره قانه لما قل استماله في غير الطلاق كان مجرد ذكره يظن منه ارادة العالمات فاذا انضم الى ذلك مجيئه عقيب سؤال العالمات أو في حال الفضي قوى الطن فصار ظنا غالبا، ووجه الرواية الاخرى از دلالة الحال تفهر حكم الإقوال والافعال فان من قال الرجل ياعنيف ابن العنيف حال تعظيمه كان مدحا له ، وان قرله في حال المنم و تنقصه كان قذفا وذما ولوقال انه لايزدر بذمة ولا يظلم حبة خردل وما احداد في ذمة منه في حال المدح بالميفا كاقال حسان

فما حملت من نانة فرق رحلها أبر وأرفى ذمة من محمد ولو قال في حال الذم كان هجوا قبيحا كقول النجاشي قبيلته لايفدرون بذمة ولا بظامرن الناس حبة خردل

لاقبه ولا بعده وللزوج الرجوع في هذا لانه عقد جائز ، فال احد ولا تقبل دعواه للرجوع الابينة لانه بما يمكن اقامة البينة عليه ، فان طلق الوكبل والزوج غائب كره للمرأة المنزوج لانه يحتمل أن الزوج رجم في الوكالة وقد نص احد على منعها من النزوج لهذه العلة ، وحمله القاضي على الاستحباب والاحتياط فان غاب الوكبل كره للزوج الوطء مخافة أن يكون الوكبل طلق ومنع منه احد أيضا لهذه العلة ، وحمله القاضي أيضا على الاستحباب لان الاصل بقاء النكاح فحمل الامر، فيه على اليقين ، وقول احد رجوعه أن يشهد على أنه قد رجع فيا جمل اليه معناه أنه لايقبل قوله انه قد رجع اليه الابينة ولو صدقته المرأة في انه قد رجع قبل وإن لم تكن له بينة

﴿ مسئلة ﴾ قال (ولو خيرها فاختارت فرقته من وقتها والا فلا خيار لها)

أكثر أهل العلم على أن التخيير على الغور أن اختارت في وقتها وألا فلا خيار لهسا بعده . روي ذلك عن همر وعمان وأبن مسعود وجابر رضي الله عنهم ، و به قال عطاء وجابر بنزيد ومجاهد والشعبي والنخمي ومالك والثوري وألاوزاعي والشافعي وأصحاب الرأي ، وقال الزهري وقتادة وأبو عبيد وابن المنذر ومالك في إحدى الروايتين هو على التراخي ولها الاختيار في المجلس و بعده مالم يف يخ أويطا ، واحتج أبن المنذر بقول رسول الله والله والمؤلس المنذر بقول رسول الله والله المنافقة المأخرها ه أني ذاكر الله أمرا فلاء ليك أن لا تعجلي حتى قد تأمري أبو المنه وهذا يمنم قصره على المجلس ، ولا الجمل أمرها اليها بأشبه أمراك بيدك ولنا أنه قول من سعينا من الصحابة روى النجاد باسناده عن سعيد بن المسيب أنه قال : قضى

وقال آخر: كأن ربي لم يخلق لخشيته سواهم من جميــم النــاس انـــانا

وهذا في هذا الموضع هجا. قبيح رذم حتى حكي عنحسان أنه قال: ما أراء إلا قد سلح عليهم ولولا الفربنة ودلالة الحال كان من أحسن المدح وأبلغه ، وفي الافعال لر أن رجلا تمصد رجلا بسيف والحال تدل على المزح والعمب لم بجز قتله ، ولو دات الحال على الجد جاز دفعه بالفنل والفضب همنا على عقد الطلاق فيقوم مقامه

﴿ مسئلة ﴾ (وأن جا. جوابا لـ.ؤالها الطلاق فقال أصحابنا يقع بها الطلاق)

لدلالة الحال عليه فالحسكم فيه كالحسكم فيها اذا أنى بها في حال الفضب على ما فيه من الخلاف والتنصيل والوجه الذلك ماتقدم من التوحيه . قال شيخنا والاولى في الالفاظ التي يكثر استعمالها لة يم الطلاق نحواخرجي واذهبي أنه لا يقمم الطلاق حتى بنو به مخلاف مالا بستعمل في غير الطلاق إلا نادراً وقد ذكرنا في المسئلة التي قباما دليل ذلك

عر وعَهَانَ فِي الرجل يخير امرأته أن لها الخيار مالم يتفرقا ، وعن عبد الله بن عمر قال مادامت في مجلسها ، وتحوه عن ابن مسمود وجابر ولم نعرف لهم مخالفا في الصحابة فكان اجماعا ، ولا نه خيار عليك فكان على الفور كخيار القبول ، فأما الخبر فان النبي وَلَيْكُنْ جعل لها الحيار على التراخي وخلافنا في المطابق ، وأما أمرك ببدك فهو توكيل والتوكيل يعم الزمان مالم يقيده بنيد بخلاف مسئلتنا

(فصل) وقوله في وقتها أي عقيب كلامه ما لم يخرجا من الكلام الذي كانافيه إلى غير ذكر العلاق فان تفرقا عن ذلك الكلام الى كلام غيره بطل خيارها ، قال أحمد إذا قال لامر أنه اختاري فلها الخيار ما داموا في ذلك الكلام فان طال المجلس وأخذوا في كلام غير ذلك ولم مختر فلا خيار لما وهذا مذهب أي حنيفة ونحوه مذهب الشافعي على اختلاف عنه فقيل عنه إنه يتقيد بالمجلس وقيل هو على الفور ، وقال أحمد أيضا الخيار على مخاطبة الكلام ان تجاوبه ومجاوبها إنما هو جواب كلام ان أجاوبه ومجاوبها إنما هو جواب كلام كان أجابته من ماعته والافلا شيء ، ورجهه أنه تمليك مطاق تأخر قبوله عن أول حال الامكان فلم يصح كما لو قامت من مجاسها قان قام أحدها عن المجلس قبل اختبارها بطل خيارها وقال أبو حنيفة يبطل بقيام أو والمناز و

⁽ فصل) فان اعى أنه لم ينو فالمنصوص عن أحمد ههذا أنه لا يصدق في عدم النية . قال في رواية الحارث اذا قال لم أنوه صدق في ذلك اذا لم تكن سألته الطلاق وان كان بينها غضب قبل ذلك ففرق بين كونه جواباً للسؤال وكونه في حال الغضب وذلك لان الجواب ينصرف الى السؤال فلو قال لي عندك دينار قال أمم أو صدقت كان اقراراً به ولم يقبل تفسيره بغير الافرار، ولو قال زوجتك ابنتي أو بعتك ثوبي هذا قال قبات كني هذا ولم محتج الى زيادة عليه، ولو أراد بالكناية حال الغضب أو سؤال الطلاق غير الطلاق لم يقم الظلاق لانه أو أراده بالصريح لم يقع فالكناية أولى، وإذا ادعى ذلك دين، وهل يقبل في الحكم ? ظاهر كلام أحمد في رواية الحارث انه يصدق وان كان في حال الغضب ولا يصدق ان كان جوابا لسؤال الطلاق.

ونقل عنه في موضع آخر أنه قال : أنت خلية أو برية أو بائن ولم يمكن بينها ذكر طلاق ولا غضب صدق ففهومه أنه لا يصدق مع وجودهما وحكي هذا عن أبي حنيفة الا في الاربعة المذكورة والصحيح أنه يصدق لما روى سعيد باسناده أن رجلا خطب الى قوم فقالوا لا نزوجك حتى تطلق امرأتك فقال قد ظلقت ثلاثا فزوجوه بها مم أمسك امرأته فقالوا ألم تقل أبك طلقت ثلاثا وقال ألم تعلموا

أو قالت بسم الله أو سبحت شيئا يسيراً لم يبطل لان ذلك ليس باعراض، وان قالت ادعولي شهوداً اشهدم على ذلك لم يبطل خيارها ، وان كانت راكبة فسارت بطل خيارها وهذا كله قول أصحاب الرأي افهدم على ذلك لم يبطل خيارها ، وان كانت راكبة فسارت بطل خيارها وهذا كله قول أصحاب الرأي (فصل) فان جعل لها الحيار متى شا.ت أو في مدة فلها ذلك في تلك المدة واذا قال اختاري اذا شئت أو متى ما شئت فلها ذلك لان هذه تفيد جعل الحيار لها في عوم الاوقات وان قال اختاري اليوم وغدا و بعد غد فلها ذلك ، فان ردت الحيار في الاول بطل كله وكذلك ان قال لا تعجلي حتى تستأمري أبويك ونحوه فلها الحيار على النراخي فان النبي ويتياني قال ذلك المائشة فل على أن خيارها لا يبطل بالناخير ، وان قال اختاري نفسك اليوم واختاري نفسك غدا فردته في اليوم الاول لم يبطل في الثاني ، وقال أبو حنيفة لا يبطل في المسئلة الاولى أيضا لانعما خياران في زمنين فلم يبطل أحدها ود الآخر قياسا على المسئلة الثانية

ولتا أنه خيار واحد في مدة واحدة فاذا طل أوله بطل ١٠ بمده كالوكان الحيار في يوم واحد وكذيار الشرط وخيار المعتقة ولا نسلم أنهما خباران وأنما هو خيار واحد في يرمين، وفارق مااذاقال اختاري نفسك اليوم واختاري نفسك غداً فانهما خياران لانكل واحد ثبت بسبب فرد، ولوخيرها شهراً فاختارت نفسها ثم تزوجها لم يكن لها عليه خيار وعند أبي حنيفة لها الخيار

ولنا أنها استوفت ما جعل لها في هذا العقد الم يكن لها في عقد ثان كا لو اشترط الحيار في سلمة مدة ثم فسخ ثم اشتراها بعقد آخر في ثلث المدة ولولم تختر نفسها أو اختارت زوجها وطانها الزوج ثم تروجها بطل خيارهالان الحيار المشروط في تقدلا يثرت في عقد سواه كافي البيم والحكم في قوله أمرك بيدك في هذا

أَنِي نُرُوجِت فلانَة وطلقتها ثم نُرُوجِت فلانَة ثم طلقها ، ثم تزوجِت فلانَة وطلقتها ، فسئل عثمان عن ذلك فقال : له نيته ولانه أمر تعتبر نيته فيه فقبل قوله فيما يحتمله ، كما لوكرر لفظاً وقال أردت التوكيد والله أعلم .

﴿ مسئلة ﴾ (ومتى بوى بالـكناية الطلاق وقع بالظاهرة اللاث وإن نوى واحدة)

هذا ظاهر المذهب لما ذكرنا من اجماع الصحابة وعنه يقع مانواه وهومذهب الشافعيكالكنايات الحفية ولحديث ركانة ، وعنه يقع واحدة بائنة وهي رواية حنبل لما ذكرنا من قبل ويقع بالحفية مانواه لأنه محتمل وهو قول الشافعي إلا إذا قال أنت واحدة فأنه لا يقع بها إلا واحدة وإن نوى ثلاثاً لأنها لا تحتمل غير الواحدة ذكره شيخنا .

(فصل) والطلاق الواقع بالكنايات رجعي مالم يقع به الثلاث في ظاهر المذهب وهو مذهب الشافعي . وقال أبو حنيفة كلما بواثن إلا اعتدي واستبرئي رحمك وأنت واحدة لانمها تفتضي البينونة فيقع كقوله أنت طالق ثلاثاً

ولنا أنه طلاق صادف مدخولا بها من غير عوض ولا استيفاه عددفوجب أن يكون رجبياً كصر مح

كله كالحكم في التخيير لانه نوع تخيير ولوقال لها اختاري أو أمرك ببدك اليوه وبعد الفدفر دت في اليوم الاولم يبطل بعد في غدلانهما خيار ان ينفصل أحدها من صاحبه فلم يبطل أحدها ببطلان الآخر بخلاف ما اذاكان الزمان متصلا والله فظ واحدا فائه خيار واحد فبطل كاء ببطلان بعضه وان قال لك الحيار يوما أو امرك ببدك يوما فابتداؤه من حين نطق به الى مثله من الفد لانه لا يمكن استكال يوم بهامه لا بذلك وان قال شهراً فن ساءة نعلق الى استكال ثلاثين يوما الى مثل اللك الساعة وان قال الشهر أو اليوم أو اليوم أو السنة فهو على ما بقى من اليوم والشهر والسنة

﴿ مسئلة ﴾ قال (وليس لها أن تخار أكثرمن واحدة الاان يجمل اليها أكثر من ذلك)

وجملة الامران لفظة التخيير لاتفتضي بمطلقها أكثر من تطليقة رجعية قال احمد هذاقول ابن عمرو وابن مسعود وزيد بن ثابت وهمر وعائشة رضي الله عنهم وروي ذلك عن جابر وعبد الله بن عمرو وقال ابه حنيفة هي واحدة بائز وهو قول ابن شهرمة لان اختيارها نفسها يقتضو زوال سلطانه عنها ولا يكون الابالبينونة وقال مالك هي ثلاث في المدخول بها لان المدخول بها لانبين بأقل من ثلاث الا ان تكون بعوض

ولما اجماع صحابة رضي الله عنهم قان من سمينا منهم قلوا الناختارت ندبهافهي واحدة وهو أحق مها ولما أبيا الله عليه أحق بها رواه النجاد عنهم باسانيده ولاز قرله اختاري تفويض مطاق فيتناول أقل ما يقع عليه الاسم وذلك طاءة واحدة ولا يجوز ان تكون بائدا لانها طلقة بغير عرض لم يكل بها العدد بعد الدخول

الطلاق وما سلموه من الكنايات وقولهم أنها تقتضي البينونة قلنا فينبني أن تبين بثلاثلانالمدخول بها لانبين إلا بموض أو ثلاث .

و أنت مليحة أر قبيحة وقومي وأطعميني واسقيني وغنر الله لك وما أحسنك وأشباه ذلك فليس بكناية ولا تطلق بهوان نوى)

لان اللفظ لايحتمل الطلاق فلو وقع به الطلاق وقع بمجرد النية وقد ذكر نا أنه لا يقع بها وهذا مذهب أبي حنيفة ، واختلف أصحاب الشافعي في قوله كلي واشربي فقال بمضهم كفوانا ، وقال بعضهم هو كناية لانه محتمل كلي ألم الطلاق واشربي كأس الفراق نوقع كقوله ذوقي أو تجرعي

ولنا أن هذا اللفظ لا يستعمل بمفرده إلا فيما لاضرر فيسه كنحو قوله تعالى (كاوا واشربو هنيئاً بما كنتم تسملون) وقال (فسكلوه هنيئاً مربئاً) فلم يكن كناية كقوله أطعميني وفارق ذوقي وتجرعي فانه يستعمل في المسكاره لقول الله سبحانه (ذق إنك أنت العزيز السكريم ـ وذوقوا عذاب الحريق ـ (المغنى والشرح والسكير) (الجزءالثامن)

فأشبه مالو طلقها واحدة و بخالف قوله امرك ببدك قانه قده و مقانه اسمرجنس فيتناول جيم امرها الكنان الشبه مالو طلقها واحدة و بخالف قله المبدا المنظة على أن يقول اختاري ماشات أواختاري الطلقات الثلاث ان شنت فلها ان مختار ذلك فان قال اختاري من الثلاث ماشات فلها أن مختار واحدة أو اثنتين وليسرلها اختيار الثلاث بكالها لان من قابعيض فقد جمل لها اختيار بعض الثلاث فلا يكون لها اختيار الجميع أو جمله فينه وهو ان ينوي بقوله اختاري عدداً فانه يرجع الى مانواه لان يكون لها اختيار الجميع أو جمله فينه وهو ان ينوي بقوله اختاري عدداً فانه يرجع الى مانواه لان او اثنتين أو واحدة فو على مانوى وان اطابق النية نهي واحدة وان نوى ثلاثا فطلقت أقل منهاوقع ماطابقته لانه يعتبر قولها جميعا فيقع ما اجتمعا عليه كالوكباين اذا طلق واحد منهماواحدة والآخر ثلاثا واية الجادة وروي ذلك عن عمر وعلي وزيد وابن مسمود وابن عباس وعمر بن عبد العزيز وابن شهرمة وان أبي لبلي والنوري والشافي وابن المنذر وعن الحسن تكون واحدة رجعية وروي ذلك عن عمر وعلي وزيد وابن مسمود وابن عباس وعمر بن عبد العزيز وابن شبرمة وان أبي لبلي والنوري والشافي وابن المنذر وعن الحسن تكون واحدة وجهية وروي ذلك عن عمر وعلي وزيد وابن مسمود وابن عباس وعمر بن عبد العزيز وابن فنها فئلاث قال أبوبكر انفرد بهذا اسحاق بن منصور والعمل على مارواه الجاعة ووجه هذه الرواية المناه المناه فئلاث قال أبوبكر انفرد بهذا اسحاق بن منصور والعمل على مارواه الجاعة ووجه هذه الرواية المناه المناه المناه فنها فئلاث قال أبوبكر انفرد بهذا اسحاق بن منصور والعمل على مارواه الجاعة ووجه هذه الرواية المعربية من شئت

ولنا قول عائشة قد خير نا رسول ألله عَيْلَاتِي وَ حَانَ طلاقًا وقالت الأمرالنبي عَيْلَاتِي بِتَخْبِير ازواجه

وذوقوا مس سقر) وكذلك انتجرع ، قال الله تمالى (يتجرعه ولا يكاد يسيغه) فلم يصح أن يلحق بها ما ليس مثلها .

[﴿] مسئلة ﴾ (وكذلك قوله أنا طالق لان الزوج ايس محلاللطلاق ، وإن قال: أنامنك طالق لم تطلق زوجته) السعليه في رواية الاثرم في رجلج لم أمر امرأته بيدها فقالت أنت طالق لم تطلق وهو قول ابن عباس والثوري وأبي سعيد وأصحاب الرأي وابن المنذر . وروي ذلك عن عبان رضي الله عنه ويحتمل أنه كناية يطلق به اذا نوى وبه قال مالك والشافعي وروي ذلك عن عمر وابن مسعود وعطاء والقامم واسحاق لان الطلاق ازالة الذكاح وهو مشترك بينها قاذا صع في أحدهما صح في الآخر ولا خلاف في أنه لا يقع به الطلاق من غير نية .

ولنا أنه محل لا يقع الطلاق اذا أضافه اليه من غير نية فلم يقع وان نوى كالاجنبي ولانه لوقال أنا طالق ولم يقل منك لم يقع ولوكان محلا للطلاق لوقع بذلك كالمرأة ولائن الرجل مالك في النسكاح والمرأة مملوكة فلم تقع ازالة الملك بالاضافة إلى المالك كالمتق ويدل على هذا أن الرجل لا يوصف بأنه مطاق بخلاف المرأة وجاء رجل الى ابن عباس فغال ماسكت امرأتي أمر ها فطلقتني ثلاثاً فقال ابن عباس خطاً الله نواها ان الطلاق اك وليس لها عليك ، رواه أبو عبيد والاثرم واحتج به أحد

بدأ بِي فقال د اني للحبرك خبراً فلا عليك ان لاتبجلي حتى تستامري أبويك ـ ثم قالـ ان الله تعالى قال (باليها النبيقل لازواجك أن كنتن تردن الحياة الدنيا وزينتها ـ حتى بانم ـ أن الله أعد المحسنات منكن أجراً عظيما) فقالت في أي هذا استأمر أبوي? فأني اريد الله ورسولا والدارالآخرة قالت مفعل ازواج النبي عَمَيْنَاتُهُ مثل مافعات متنق عليهم قال مسروق ما ابالي خيرت امرأي واحدة أو مائة أو أنما بعد ان تختارني ولانها مخيرة اختارت النكاح فلم يتم بها الطلاق كالمعتقة تحت عبد، فأما ان قالت اخترت نفسي فيفتتر الى نيتها لانه النظ كذاية منها فان وي احدهما دون الآخر لم يقم لان الزوج اذا لم ينو هَمَا فوض البها الطلاق فلا يصح أن يوقعه وأن أنوى ولم تنوهي فقد فوض البها الطلاق فما أوقعته فلم يقع شيء كما لو وكل وكيلا في الطلاق فلم يطلق وان نوباً جميعاً وقع مانوياه من العدد ان اتنقا فيه ، وان نوى أحدهما أقل من الآخر وقع لأقل لان ما زاد انفرد به أحدهما فلم يقم

(فصل) وان قال أمرك بيدك أو اختاري فقالت قبلت لم يقع شي. لان أمرك بيدك توكيل فقولها في جوابه : قبلت . ينصرف الى قبول الوكالة فلم يتم شي. كا لو قال لاجنبي أمر أمرأني بيدك فقال قبات وقوله اخاري في معنداه ، وكذلك ان قالت اخذت أمري نص عليها أحمد في رواية ابراهم بن ماني. إذا قال لامرأته امرك بيدك فقالت قبلت ايس بشي، حتى نبين ، وقال اذا قالت أخذتُ أمري ليس بشيء قال وإذا قال لامرأته اختاري نقالت قبلت نفسي أو قالت اخترت نفسي كان أبين . قال القاضي ولو قالت اخترت ولم نقل نفسي لم تطاق وان نوت ولو قال لزوج اختاري ولم يقل نفسك ولم ينو ملم تطاق عالم نذكر نفسها سالم يكن في كلام الذوج أو جوابها ما بصرف الكلام

﴿ مسئلة ﴾ (وان قال أنا منك باثن أو حرام فهل هو كناية أو لا ? على وجهين)

اذا قال أنا منك بائن أو بري، فقد توقف أحمد عنها وقال أبو عبد الله بن حامد يتخرج على وجهين (أحدهما) لا يقم لان الرجل محل لا يقع الطلاق بإضافة صريحه اليه ، فلم يقع بإضافة كنايته اليه كالاجنبي . (والثاني) يقع لان لفظ البينونة والبراءة والتحريم يوصف به كل واحد من الزوجين يقال بان منها وبانت منه ، وحرم عليها وحرمت عليــه ، وكذلك لفظ الفرقة يضاف اليهما ، قال الله تمالي (وان يتفرقا يغن الله كلا من سعته) وقال تمالي (ما يفرقون به بين المرء وزوجه) ويقال فارقته المرأة وقارقها ، ولا يفال طلقته ولا سرحته ولا تطلقا ولا تسرحا . قان قال : أنا بائن ولم يقل منك فذكر الفاضي فيما أذا قال لها: أمرك بيدك، فقالت: أنت بائن ولم تقل مني، أنه لا يقع، وجهاً واحداً، وان قالتاً نا بائن و نوت وقع، وان قالتاً نتمني بائن فعلى وجهين فيخرج ههنا مثل ذلك.

[﴿] مَــَثَلَةً ﴾ (وان قالت أنت علي كنظهر أمي ، تنوي به الطلاق لم يقع وكان ظهاراً) لانه صريح فلم يكن كماية في الطلاق كما لا يكون ألطلاق كمناية في الظهار ولان الظهار يشبه بمن

اليه لانذلك في حكم التذير فاذا عرى عن ذلك لم يصح، وأن قالت أخترت زوجي أو أخترت المياء على النكاح أو رددت الخيار أورددت عليك منهنك بطل الخيار، وانقالت اخترت أهلي أو أبوي ونوت وقع الطلاق لان هذا يصلح كناية من الزوج فيا أذا قال ألحقي بأملك فكذلك منها، وأن قالت اخترت الازواج فكذلك كان كنساية منه في قوله ؛ انكعي من شئت

(فصل) فان كُرر لفظة الحيار فقال اختاري اختاري اختاري فقال أحمد ان كان انما يردد عليها لينهمها وليس نيته الاثا فعي واحدة وان كان أراد بذلك اللاثا فعي الاث ورد الامر الى نيته في ذلك ومهدذا قال الشافعي، وقال أبر حنيفة اذا قبلت وقع اللاثا لانه كرر ما يقم به الطلاق فتكرر كما لو كرر الطلاق

ولنا أنه يحتمل التأكيد فاذا قصده قبل منه كما لو قال أنت طالق الطلاق وأن أطاق فقد روي عن أحمد مايدل على أنها واحدة بملك الرجعة وهذا اختيار القساضي ومذهب عطاء وأبي ثور لان تكرير التخيير لا يزبد به الخيار كشرط الحيار في البيع ، وروي عن أحمد أذا قال لامرأته اختاري فقالت اخترت نفسي هي راحدة إلا أن يقول اختاري اختاري اختاري وهذا يدل على انها تطلق ثلاثا ونحوه قال الشعبي والنخمي وأصحاب الرأي ومالك لان اللفظة الواحدة تقتبضي طلقة فاذا تكورت اقتضت ثلاثا كلفظة الطلاق

(فصل) فان قال لزوجته طلني نفسك ونوى عدداً فهو على مانوى وان أطلق من غير نية لم

هي محرمة على النأبيد والطلاق يفيد تحريماً غير مؤبد فلم تصح الـكناية باحدهما عن الآخر ولو صرح به وقال أعنى به الطلاق لم يصر طلاقاً لانه لا تصلح الـكناية به عنه

﴿ مسئلة ﴾ (وان قال أنت على حرام أو ما أحل الله على حرام نفيه ثلاث روايات (احداهن) أنه ظهار وان نوى الطلاق اختاره الخرقي (والثانية) كناية ظاهرة (والثانثة) هو يمين)

اذا قال ذلك أو أطلق فهو ظهار وقال الشافعي لا شيء عليه ، وله قول آخر عليه كفارة بمين وليس يمنأ وقال أبو حنيفة هو يمين وقد روي ذلك عن أبي بكر وعمر بن الخطاب وابن مسعود وقال سعيد ثما خالد بن عبد الله عن جويبر عن الضحاك أن أبا بكر وعمر وابن مسعود قالوا في الحرام إنه يمين وبه قال ابن عباس وسعيد بن المسيب وسعيد بن جبير وعن أحمد ما يدل على ذلك لان الله تعالى قال (لم نحرم ما أحل الله لك ؟) ثم قال (قدفرض الله لكم تحلة أيمانكم) وقال ابن عباس (لقد كان الم أحرم ما أحل الله أسوة حسنة) ولانه تحريم للحلال أشبه تحريم الامة ووجه الاول أنه تحريم للزوجة به رطلاق فوجبت به كفارة الظهار كالوقال أنت على حرام كظهر أمي فأما أن نوى غير الظهار قالمنصوص عن أحمد في رواية جماعة أنه ظهار نوى الطلاق أو لم ينوه ذكره الحرقي وممن قال إنه ظهار عمان بن

علك الا واحدة لان الامر المطانق بتناول أقل ما يقع عليه الامم وكذلك الحكم لو وكل أجنبيا قفال طاق زوجتي فالحكم على ماذكر ناه وقال أحمد إذا قال لامرأته طلقي نفسك ونوى ثلاثا فطافت نفها ثلاثا فهي ثلاثا فهي واحدة وذلك لان الطلاق يكون واحدة وثلاثا فأبهها فواه فقسد نوى بلفظه مااحتماه وأن لم ينو تناول اليقيين وهو الواحدة فان طلفت نفسها أو طلقها الوكيل في المجلس أو بعده وقع الطلاق لأنه توكيل وقال القاضي إذاقال لها طلقي نفسك تنيد بالمجلس لانه تفويض الطلاق البها فتقيد بالمجلس كةوله اختاري

ولنا أنه توكيل في الطلاق فكان على التراخي كتوكيل الاجنبي وكقوله أمرك بيدك. وقارق اختاري قانه تخيير، وماذكرو وينتقض بقوله أمرك ببدك ولها أن توقع الطلاق بلفظ الصريح وبالكناية ممالنية وقال بعض أصحاب الشافعي ليس لها أن توقعه بالكناية لانه فوضه اليها بالظ الصريح فلا يصح أن توقع غير ما فوض اليها

و لنا أنه فوض اليها الطلاق وقد أوقعته فوقع كما لو أوقعته بلفظ الصربح وما ذكره غير صحيح فان التوكيل في شيء لا يقتضي أن يكون إيقاعه بلفظ الأمرمنجهة كا لو قال لوكيله بم داري جاز له بيمها بلفظ التمليك وان قال لها طلقي ثلاثا فطلقت واحدة وقم نص عليه ، وقال مالك لا يقم شيء لانها لم تمتثل أموه .

وُلنا أنها ملكت إبقاع ثلاث فلسكت إبقاع واحدة كالموكل ولأنه لو قال وهبتك هؤلا. العبيد الثهرثة فقال قبلت واحداً منهم صح كذا ههذا وان قال طلقي واحدة فطلقت ثلاثا، وقمت واحدة

عنان وأبو قلابة وسعيد بن جبير وميمون بن مهران والبتي وروى الأثرم باسناده عن بن عباس في الحرام أنه تحرير رقبة قان لم يجد فصيام شهرين متنابين أو اطعام ستين مسكناً ولانه صريح في تحريما فكان ظهاراً وان نوى غيره كقوله أنت على كظهر أمي وعن أحمد أنه اذا نوى به الطلاق اخاف أن يكون الملاتا ولا افتي به وهذا مثل قوله في السكنايات الظاهرة فكانه جعله من كنايات الطلاق يقع به الطلاق اذا نواه ، ونقل عنه البنوي في رجل قال لامر أنه أمرك يبدك فقالت أنا عليك حرام فقد حرمت عليه فجعله منها كناية في الطلاق فكذلك من الرجل واحتاره ابن عقيل وهو مذهب أبي حنيفة والشافعي وروي ذلك عن ابن مسمود وعن روي عنه طلاق ثلاث علي وزيد بن ثابت وأبوهر برة والحسن البصري وابن أبي ليلي وهو مذهب مالك في المدخول بها لان الطلاق نوع تحريم فصح ان يكني به عنه كمولة انت بأن فان نم ينو به الطلاق لم يكن طلاقاً بحال لانه ليس بصريح في الطلاق فان لم ينو ملم بقع به ظلاق كسائر السكنايات وان قانا انه كناية في الطلاق ونوى به فحكم حكم الكنايات الظاهرة به ظلاق كسائر السكنايات وان قانا انه كناية في الطلاق ونوى به فحكم حكم الكنايات الظاهرة على ما مضي من الاختلاف فيها وهو قول مالك وأبي حنيفة والشافعي كاعلى اصله ويمن حله على اليقين وقد روي على ما مضي من الاختلاف فيها وهو قول مالك وأبي حنيفة والشافعي كاعلى اصله ويمن حله على اليقين وقد روي المنه قلنا ان المرحمة عرمة لان اقل ما تحرم به الزوجة طلقة رجعية فحمل على اليقين وقد روي

نس عليه أيضًا ، وبه قال ماك والشافعي وقال أبو حنيفة لا يقع شي. لانها لم نأت بما يصلح قبولا فل يصح كا لو قال بهتك نصف هذا العبد فقال قبلت البيم في جيمه

ولنا أنها أوقدت طلافا مأذرنا فيه وغيره فوقع المأذون فيه دون غيره كا لو قال طلقي نفسك فطلقت نفسها وضرائرها فان قال طلقي نفسك فقالت أنا ماالق ان قدم زيد لم يصحلان اذبه انصرف إلى المنجز فلم بتناول المملق على شرط وحكم نوكيل الاجنى في الطلاق كحكمها في ما ذكر ناه كله

(فصل) نقل عنه ابو الحارث اذا قال طلقي نفسك طلاق السنة قالت قد طلفت نفسي ثلاثًا هي واحدة وهو أحق برجمتها إنما كان كذلك لآن التوكيل بافظ يتنادل أقل ما يقع عايه اللفظ وهو طُّةً وأحدة سما وطلاق السنة في الصحيح طلَّة وأحدة في طهر لم يصبها فيه

(فصل) وبجرز أن يجمل أمر امرأته بيدها بعرض وحكمه حكم ما لا عوض له في أناه الرجوع فها جعل لها وانه يبطل بالوط. ، قال أحمد اذا قالت امرأنه اجمل أمري بيدي وأعطيك عبدي هذا قيض العبد وجعل أمرها بيدها فاها أن تخنسار ما لم يطأها أوينقضه وذلك لأنه توكيل والتركيل لايلزم بدخول العوض فيه وكذلك النمليك بعوض لا بلزم مالم يتصل به القبول كالبيع

(نصل) اذا اختامًا فقال الزوج لم أنو الطلاق بالهظ الاختيار وأمرك بيدك وقالت بل نويت كان القول توله لأنه أعلم بنيته ولا سبيل الى معرفته الا من جهته ما لم يكن جراب سؤال أو معها دلالة حال وان قال لم تنو الطلاق باختيار نفسك وقالت بل نويت فالقول قولما لما ذكرنا، وانقالت

عن احمد ما يدل عليه قال اذا فال انت علي حرام اعني به طلاقا فهي وأحدة وروي هذا عن عمر أن الخطاب والزهري وقد روي عن مسروق وأني سلمة بن عبد الرحمن والشعبي ليس بشيء لأنه قول هوكاذب فيه وهـذا يبطل بالظهـار لانه منكر من القول وزور ، وقد أوجب الـكفارةولان هذا ايقاع للطلاق،فأشبه قوله انت بأن وانت طالق ورويءن احمد انه اذا نوى الىمين كان يميناً وهذا مذهب ابن مسعود وقول ابى حنينة والشافعيونمن روي عنه: عليه كفارة يمين ابو بكرالصديق وعمر وابن عباس وعائشة رضي الله عنهم وهو قول سعيد بن المسيب والحسن وعطاء وطاوس وسلمان بن يسار وقتادة والاوزاعي وفي المنفق عليه عن سعيد بن جبير أنه سمع أبن عباس يقول أذاحر مالرجل عليه امراته فهي مين يكفرها وقال (لقد كان لكم في رسول الله اسوة حسنة)ولان الله قال (ياايها النبي لم تحرم ما أحل الله لك تبنني مرضات أزواجك والله غفور رحم ? * قد فرض الله لـ كم تحلة ايمانكم) فجل الحرام يمينا ومعنى قوله نوى يميناً والله اعلم انه نوى بقوله انت على حرام ترك وطئها واجتنابها وأقام ذلك مقام والله لاوطأتك

﴿ مُسْتَلَةً ﴾ (وان قال ما احل الله على حرام اعني به الطلاق فقال احمد تطلق امر اته ثلاثاً وان قال اعنى به طلاقاً طاقت وأحدة) قد اخترت نفسي وأنكر وجود الاختيار منها فالتول قوله لانه منكر له وهو بما مكنه علمه ومكنها اقامة البينة عليه فاشبه مالو على طلاقها على دخول الدار فادءته فأنهكره

(فصل) اذا قال لزوجته أنت على حرام وأطاق نهر ظهار وقال الشاني لا شيء عليه وله قول آخر عليه كفارة يمين وايس ببمين ، وقال أبو حنينة هو يمين وقد روي ذلك عن أبي بكر وهمر من الخطاب وابن مسعود رضي افي عنهم ، وقال سعيد حدثنا خالد بن عبدالله عن جوبير عن الضحالة أن أيا بكر وحمر وابن مسعود قلوا في الحرام عين وبة قال ابن عباس وسعيد بن المسيب وسعيد بنجبير وعن أحمد مايدل على ذلك لان الله تعالى قال (لم تحرم ما أحل الله لك) ثم قال (قد فرض الله السكم تحاة أيمانسكم) وقال ابن عباس (القد كان الكم في رسول الله أسوة حسنة) ولانه تحريم الحلال أشبه تحربم الأمة

و لنا أنه تحريم للزوجة بغير طلاق فوجبت به كفارة الغاباركا لو قال أنت علي حرام كظهر أمي فأما ان نوى غير الغابار فالمنصوص عن أحمد في رواية جاءة أنه ظهار نوي العلاق أو لم ينزه وذكره الحرقي في موضم غير هذا وممن قال أنه ظهار عُهان بن عفان وابن عباس وأبو قلابة وسُعيد بن جبير وميمون بن مهران والبتي روي الاثرم باسناده عن ابن عباس في الحرام أنه تحرير رقبة فان لم مجدفصيام شهرين منتابمين أو اطمام ستين مسكينا ولانه صريح في تحريمها فكان ظهاراً وان نوى غيره كقوله أنت على كظهر أمي وعن أحمد أنه اذا نوى الطلاق كان طلاقًا قال اذا قال ما أحل الله على حرام يعنى به الطلاق أخاف أن يكون ثلاثًا ولا أنني به وهذا .ثل قوله في الـكنايات الظاهرة فكانه جعله من

رواه الجماعة عن أحمد فروى أبو عبدالله النيسابورى أنه قال إذاقال أنت على حرام أريد به الطلاق كنت أنول إنها طا ق يكفر كفارة الظهار وهذاكا نُه رجوع عن نوله إنه طلاق ووجه، أنه صريح في الظهار فلم يصر طلاقاً بقوله أريد به الطلاق كمالو قال أنت على كظهر أي أعني به الطلاق قال القاضي و لكن جماعة أصحابنا على أنه طلاق وهي الرواية المشهورة التي رواها عنه الجماعة لانه صرح بلفظ الطلاق فكان طلافاً كمالو ضربها وقال هذا طلاقك وليس هذا صربحا في الظهار وإنماهو صر مح في التحريم والتحريم يتنوع الى تحريم بالظهار وإلى تحريم بالظلاق فادا بين بلفظه إرادة تحويم الطلاق وجب صرفه اليه وفارق توله أنت على كظهر أمي فانه صريح فيالظهار وهو تحريم لا يرتغم إلا بالكفارة فلم يمكن جمل ذلك طلاقاً بخلاف مسئلتنا ثم ان قال أعنى به الطلاق أو نوى به ثلاثاً فهي ثلاث لص عليه أحمد لانه أني بالا لف واللام التي اللاستغراق تفسيراً للتحريم فدخل فيه الطلاق كله وإذا زوى الثلاث فقد نوى بلفظه مايحتمله من العالاق فرقع كما لو قال أنت َ باثن وعنه لا يكون ثلاثاً حق ينويها سواء كانت فيه الألف واللام أو لم تكن لان الا لف واللام تكون لنير الاستغراف في أكثر اسهاه الاجناس وإن قال أعنى به طلاقاً فهي واحدة لانه ذكره منكراً فيكون طلافاً واحداً لمسءليه

كنايات العلاق يقم به العلاق اذا نواه ونقل عنه البغوي في رجل قال لامرأته أمرك يبدك فقالت أنا عايك حرام نقد حرمت عليه فجمله منها كناية في الطلاق فكذلك من الرجل ، واختاره ابن عقبل وهو ،ذهب أبي حنيفة والشافعي ، وروي ذلك عن ابن مسمود ونمن روي عنه أنه طلاق ثلاث على وزيد بن ثابت وابر هربرة والحسن البصري وابن أبي ليلي وهو مذهب مانك في المدخول بهالان الطلاق نوع تحريم نصح أن يكني به عنه كقوله أنت بائن فاما أن لم ينو الطلاق فلا يكون طلاقا بحال لأنه ايس بهمريح في الطلاق فاذا لم ينو معه لم يقم به طلاق كدائر الكنايات ، وأن قلنا أنه كناية في الطلاق ونوى به فجكه حكم الـكنايات الظاهرة على مامضي من الاختلاف فيها وهو قول مالك وأبي حنيفة والشانعي كل على أصله وبمكن حمله على الـكذابات الحفية اذا قلنا إن الرجمة محرمة لان أقل ماتحرم به لزوجة طانة رجمية فحمل على اليقين ، وقد روي عن أحمد مايدل عليه فأناقال اذاقال انت على حرام اعنى به طلاقا فعي واحدة رروي هذا عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه والزهري وقد روي عن مسروق وأبي سلمة بن عبد الرحن والشمي ايس بثي. لانه تول هو كاذب فيه وهذا يبطل بالظهار قانه منكر من القول وزور وقد وجبت الـكفارة ولان هذا ايقاع الطلاق فأشبه قوله أنت بائن أوانت طالق وروي عن أحمد انه اذانوى ليمين كان بمينا قانه قبل في رواية .هنا أنه اذا قال انت على حرام ونوى بمينا ثم تركما أربعة أشهر قال هو يمين وأنما الايلا. أن محلف بالله أن لايقرب امرأته فظاهر هذا أنه اذا نوى اليمين كانت يمنيا وهذامذهب بن مسمود وقول أبي حنيفة والشافعي ويمن روي عنه: عليــه كفارة بمين أبو بكر الصديق وهر وابن عباس وعائمة وسعيد بن المسيب

أحمد وقال في رواية حنبل إذا قال أعني طلاناً فهي واحدة أوا ثنتان إذا لم يكن فيه الأ لف واللام وعنه أنه ظهار فيهما وقد ذكر اه وذكرنا دليله

[﴿] مَسَالَةَ ﴾ (وإنقال أنت على كالميتة والدم وقعر مانواه من الطلاق والظهار واليمين وإن لم ينو شيئًا نهل يكون ظهاراً أويميناً ؟ على وحهين)

أما إذا نوى الطلاق كان طلاقاً لانه يصلح أن يكون كناية فيه ناذا اقترنت به النية وقع به الطلاق ويقع ما نواه من عدد الطلاق فان لم ينو شيئاً وقعت واحدة لانه من الكنايات الخفية وهذا حكمها وإن نوى به الظهار وهو أن يقصد محريمها عليه مع بقاء نكاحها احتمل أن يكون ظهاراً كما قلتا في قوله أنت على حرام واحتمل أن لا يكون ظهاراً كما لوقال أنت على كظهر البهيمة أو كظهر أبي وإن نوى البين وهو أن يريد بذلك ترك وطئها لا تحريمها ولا طلاقها فهو يمين وإن لم ينو شيئاً لم يكن طلاقاً لانه ليس بصريح في الطلاق ولو نواه به وهل يكون ظهاراً أو يميناً لا على وجهين (أحدها) يكون ظهاراً لان مناه أنت حرام عنى كالمينة والدم قان تشبيمها بهما يقتفي النشبيه بها في الامرالذي استهزأ به وهو التحريم لقول حرام عنى كالمينة والدم قان تشبيمها بهما يقتفي النشبيه بها في الامرالذي استهزأ به وهو التحريم لقول

والحسن وعطا، وطاوس وسلمان بن يسار وقتادة والاوزاعي وفي المتنقعليا عن سعيد بن جبير أنه سمح أبن عباس يقول أذا حرم الرجل عليه أمرأته فهي يمبن يكفرها وقال (لقد كان لسكم في رسول الحماء موة حسنة) ولان الله تعالى قال (باأبها لنبي لم تحرم ماأحل الله لك؟ تبتغي مرضاة از واجك والله غفور رحيم * قد فرض الله لسكم تحلة أيمانسكم) فجمل الحرام بمينا ومعنى قوله نوى يسبناوا في أمانها فوى بنوله أن على حرام ترك وطنها واجتنابها وأقام ذلك مقام توله والفلا وطنتك

(فصل) وان قال انت على حرام اعنى به الطلاق نهوطلاق رواه الجاعة عن أحدوروى عنه أبو عبد الله النيسا وري انه قال اذا قال أنت على حرام اريد به الطلاق كنت أقول انهاطالق بكفر كذارة الظهار وهذا كأنه رجم عن قوله أنه طلاق، ووجهه أنه صريح في الظهار اللم يصر طلاقاً بقوله اريد به الطلاق كالوقال انت على كفاهر التي أعنى به الطلاق قال القاضي ولكن جماعة أصحابنا على انه طلاق وهي الرواية المشهورة التي رواها عنه الجاعة لانه صرح بلفظ العالماتي في كنام بينوع الي تحريم وقال هذا طلاقاك وليس هذا صريحاً في الظهار أنما هو صريح في التحريم والتحريم يتنوع الي تحريم بالظلاق وجب صرفه اليه ، وفارق قوله انت بالظهار وإلى تخريم بالطلاق قاذا ببن بلفظه ارادة تحريم الطلاق وجب صرفه اليه ، وفارق قوله انت على كفاهر الي فانه صريح في الظهار وهو تحريم لا برتفع الا بالكفارة فلم يمكن جعل ذلك طلاقاً على المناف مسائلنا ثم ان قال أعنى به الطلاق او نوى به ثلانًا فعي الملات صمايه أحدلانه أنى بالالف

ثبت فيه أقل الحــكين لانه اليقين وما زادمشكوك فيه فلا نثبته بالشك ولانزول عن الاصل إلا بيقين وعند الشافعي هوكقوله أنت حرام سواء

﴿ مسئلة ﴾ (وإن قال حلفت بالطلاق وكذب لزمه إفراره في الحكم ولا يلزمه فيما بينه وبين الله تمالى وان قال حلفت بالطلاق أو علي يمين بالطلاق ولم يكن حلف لم يلزمه شيء فيما بينه وبين الله تمالى ولزمه ما أقربه في الحكم)

ذكره الفاضي وأبو الخطاب لآنه محتمل ماقاله ويازمه في الحكم لانه خلاف ما أقربه وقال أحمد في رواية مجمد بن الحكم في الرجل يقول حلفت بالطلاق ولم يكن حلف هي كذبة ليس عليه يمين وذلك لان قوله حلفت ليس محلف وانما هو خبر عن الحلف قاداكان كاذباً فيه لم يصر حالفاً كالوقال حلفت بالله وكان كاذباً واخار أبو بكر أنه يلزمه ما أقربه وحكى في ذاد المسافر عن الميموني عن أحمد أنه قال إذا قال حلفت بالطلاق ولم يكن حلف يلزمه الطلاق ويرجع الى نيته في الطلاق الثلاث أوالواحدة وقال القاضي معنى قول أحمد يلزمه الطلاق أي في الحكم ومحتمل أنه أراد يلزمه اذا نوى به الطلاق فجومه كناية عنه وكذلك قال يرجع الى نيته أما الذي قصد الكذب فلا نية له في الطلاق فلا يقع به شيء لانه ليس بصريح في الطلاق ولانوى الطلاق فلم يقع به شيء لانه ليس بصريح في الطلاق ولانوى الطلاق فلم يقع به طلاق كسائر الكنايات وذكر الفاضي في شيء لانه ليس بصريح في الطلاق ولانوى الطلان فلم يقع به طلاق كسائر الكنايات وذكر الفاضي في (الحين والنسرح الكير) (الحين والثمر ح الكير)

واللام التى الاستفراق تفسيراً النحريم فيدخل فيه الطلاق كا، واذا نوى الثلاث فقد نوى بلفظه ما يحتمله من الطلاق فوقع كالو قال انت بائن وعنسه لابكون الملاا حتى ينويهاسوا، كانت فيه الالف واللام أو لم تـكن لأن الالف واللام تكون افير الاستغراق في أكثر امها، الاجناس، وان قال اعنى به طلاقا فهو واحدة لانه ذكر، منكراً فيكون طلاقا واحداً نص عليه أحمد وقال في رواية حنبل اذا قال اعنى طلاقا فهى واحدة أو اثنتان اذا لم تـكن فيه الف ولام

(فصل) قان قال أنت على كفاهر أمي ونوى به الطلاق لم يكن طلاقًا لانه صريح في الظهار الم يصلح كناية في الطلاق كا لايكون الطلاق كناية في الظهار ولان الفاهار تشبيه بمن هي محرمة على التأبيد والطلاق بفيد تحريما غير مؤبد الم تصلح الكناية بأحدهما عن الآخر، ولو صرح به نقال أعني به الطلاق لم يصر والاقا لانه لا يصلح الكناية به عنه

(فصدل) وإن قال أنت على كالمينة والام ونوى به الطلاق كان طلاقا لانه يصلح أن يكون كناية فيه فاذا اقترنت به النية رقم به الطلاق وبقع به من عددالطلاق ما واه قان لم بنو شيئاوقمت واحدة لانه من الكنايات الحفية وهذا حكما ، وإن نوى به الظهار وهو أن يقصد سحر بمهاعليه مع بقاء نكامها احتمل أن يكون ظهاراً كا قلنا في قوله أنت على حرام ، واحتمل أن لا يكون ظهاراً كما أو قال أنت على كظهر البهيمة أو كظهر أمي ، وإن نوى الهين وهو أن يريد بذاك ترك وطها لا تحريها ولاطلاقها

كتاب الايمان فيمن قال حلفت بالطلاق ولم يكن حلف هل يقع به ? على روايتين (احداهما) لا يلزمه شيء لانه لم يحلف واليمين الما تكون بالحلف (والثانية) يلزمه ما أقربه اختاره أبو بكر لانه إذا اقر ثم قال كذبت كان جحوداً بعد الاقرار فلا يقبل كما لو أقر بدين ثم أنسكر ويرجع الى نيته لانه أعلم بحاله (فصل) والقول قوله في قدر ماحلف به وفي الشرط الذي علق الهمين به لانه أعلم بحاله و يمكن حمل كلام أحمد على هذا وهو أن يكون قوله ليس عليه يمين فيها بيئه وبين الله تسبحانه اذا علم أنه لم بحلف فلا شيء عليه يعلق بحق إنسان معين فلم يقبل في الحكم وفيا بيئه وبين الله سبحانه اذا علم أنه لم بحلف فلا شيء عليه وهو في يدها ما لم يفسخ أو يطأ)

السكلام في هذه المسئلة في فصلين (احدهما) أنه اذا قال لامرأته أمرك بيدككان لهما ان تطلق ثلاثاً وان نوى أقل منها هذا ظاهر المسذهب لانها من الكنايات الظاهرة وقد مضى الكلام فيها روي ذلك عن عنان وابن عمر وابن عباس وروي ذلك عن على أيضاً وفضالة بن عبيد وبه قال سعيدين المسيب وعطاء والزهري قالوا اذا طلقت ثلاثاً فقال لم أجعل اليها الا واحدة لم يلتفت الح. قوله والقضاء ما قضت وعن عمر وابن مسمود أمها طلقة واحدة وبه قال عطاء ومجاهد والقاسم وربيمة ومالك والاوزاعي والشافعي وقال الشافعي ان نوى ثلاثاً فلها ان تطلق ثلاثاً وان نوى غير ذلك

فهر يمين ، وإن لم بنو شيئا لم يكن طلاقا لانه ليس بصر بح في الطلاق ولا نواه به وهل يكون ظهاراً أو عينا على وجهبن

(أحدهما) يكون ظهاراً لان معناه أنت حرام على كالميتة والدم فان تشبيهما بهما يقتضي التشبيه بهما في الامرالذي اشتهرا به وهو النحريم لقول الله تعالى فبهما (حرمت عليكم الميتة والدم)

و الثاني ميكون يمينا لان الأصل مراءة الذمة فاذا أنى بلفظ محتمل ثبت به أقل الحكين لانه المقين وما زاد مشكوك فيه فلا نثبته بالشك ولا نزيل عن الاصل الا ببقين، وعندالشانعي هوكقوله أنت على حرام سواء

﴿ مسدَّلة ﴾ قال (واذا طلقها بلسانه واستثنى شيئًا بنَّلبه وقعالطلاق ولم ينفعه الاستثناء)

وجملة ذلك أن ما يتصل باللفظ من قرينة أو استثنا. على ثلاثة أضرب:

(أحدها) مالا يصبح نطنًا ولا نية وذلك نوعان (أحدهما) عارِفَع حكم اللفظ كله مثل أن يقول أنت طالق ثلاثا الا ثلاثا أو أنت طالق طائة لاتلزبك أو لانقع لماك فهذا لا يصبح بلفله ولا بنيت لانه يرفع حكم اللمظ كله فيصير الجميع لغواً فلا يصبح هذا في الهفة بالانفاق واذا كان كذلك سقط الاستثناء والصفة ووقع الطلاق

لم تطلق ثلاثا والقول قوله في نيته قالالقاضي ونقل عبدالله عن أحمد مايدل على أنه اذا نوى واحدة فهي واحدة لانه نوع تخيير فيرجع الى نيتــه فيه كقوله اختاري

وانا أنه لفظ يقتضي العموم في جميع أمرها لانه اسم جنس مضاف فيتنا ل الطاقات الثلاث كما لو قال طلقي نفسك ما شئت ولا يقبل قوله أردت واحدة لانه بخلاف مقتضي اللفظ لا يبين في هذا لانه من الكنايات الظاهرة والكنايات الظاهرة تنقضي ثلاثاً (الفصل أثاني) أنه لا يتفيد بالمجلس ويكون في يدما ما لم يفسخ أو يطأ وان جمل أو ها في يدغيرها فكذلك في الفصل الاول والثاني ووافق الشافي في انه اذا جمله في يدغيرها أنه لا يتقيد بالمجلس لانه وكيل، وإذا قال له جمات أمر أمر أني في يدك أو جمات لك الحيار في طلاق امرأ في اوطلق امرأ في فالمجلس ها و في انه لا يتقيد بالمجلس لانه وكيل، وإذا قال له جمات أمر امرأني في يدك أو جمات مقصور على المجلس لانه و كيل، وأنه لا يتقيد بالمجلس لانه وع تخبير أشبه مالو قال اختاري

ولنا انه توكيل مطلق فكان على التراخي كالتوكيل في البيع. اذا ثبت هذا فان له ان يطلق ما لم يفسخ أو يطأ وله ان يطلق ثلاثا وواحدة كالمرأة فان فسخ الوكالة بطلت كسائر الوكالات وكذلك ان وطثها لانه يدل على الفسخ أشبه مالو فسخ بالقول

و مسئلة ﴾ (وان قال اختاري نفسك لم يكن لها ان تطلق أكثرمن واحدة الا ان يجمل اليها أكثر من ذلك وليس لها ان تطلق الامادامت في المجلسولم بتشاغلا بما يقطمه)

(الضرب الثاني) مايقبل لفظا ولا يقبل نية لاي الحسكم ولا فيما بينه و بين الله تعالى وهواستثناء الاقل فهذا يصح لفظا لانه من لسان العرب ولا يصح بالنية مثل أن يتول أنت طالق ثلاثا ويستثني بقلبه الا واحدة أو أكثر فهذا لا يصح لان العدد نص فيما تناوله لا يحتمل غيره فلا يرتفع بالنية ما ثبت بنص الافظ فان الهفظ أقرى من النية ، ولو نوى بالثلاث اثنتين كان مستعملا العظ في غير ما يصلح له فوقع مقتضى الافظ واغت نيته

وحكي عن بعض الشافعية أنه يقبل فيا بينه وببن الله تعالى كما لو قال نسائي طوالتي واستشى بقلبه الا فلانة وافرق بينها أن نسائي اميم عام يجوز النعبير به عن بعض مارض له وقد استعمل العموم بازاء الخصوص كثيراً فاذا أراد به البعض صح ، وقوله ثلاثا اميم عدد النلاث لا يجوز التعبير به عن عدد غيرها ولا مجتمل سواها برجه فاذا أراد بذلك اثنتين فقد أراد بالافظ مالا يحتمل وأيا تعمل النية في صرف الانظ المحتمل الى أحد محت لانه وأما مالا محتمل فلا فانا لو همذا به فيا لا يحتمل كان عملا بمجرد النية ومجرد النية لا تعمل في نكاح ولا طلاق ولا ببع ، ولو قال نسائي الأربع طوالق أو قال لمن أربعتكن طوالق واستشى بعضهن بالنية لم يقسبل على قياس ماذكرناه ولا يدين فيسه لانه عنى بالفظ مالا محتمل

(الغيرب الماث) مابصح نطقا واذا نواه دين فيما بينه وبين الله تعالى وذلك مثل تخصيص

وجملة ذلك أن لفظ النحيير لا يقتفي بمطلقه اكثر من طلقة رجبية قال أحمد هذا قول ابن عمر وابن مسعود وزيد بن ثابت وعمر وعائشة رضي الله عنهم وروى ذلك على جابر وعبدالله بن عمروقال ابو حنيفة هي واحدة بائنة وهو قول ابن شبرمة لان اختيارها نفسها يقتضي زوال سلطانه ولايكون الا بالبينونة وقال مالك هي ثلاث في المدخول بها لانالمدخول بها لانبين الا بالثلاث الا ان تكون بموض ولنا اجباع الصحابة رضي الله عنهم قان من سمينا منهم قالوا ان اختارت نفسها فهي واحدة وهو أحق بها رواه النجاء عنهم باسانيده ولان قوله اختاري "فويض مطلق فيتناول أقل ما يقع عليه الاسم وذلك طلقة ولا تكون بائنا لأنها طلقة بغير عوض لم يكل بها المدد بمدالدخول فاشبه منالوطلقها واحدة ولا تكون بائنا لأنها طلقة بغير عوض لم يكل بها المدد بمدالدخول فاشبه منالوطلقها واحدة ولا تكون بائنا لأنها طلقة بغير عوض لم يكل بها المدد بمدالدخول فاشبه منالوطلقها ما معل ألها سواء جمله بلفظه بان يقول اختاري مم مشت او اختاري الطلقات ان شئت قلها ان تختار ذلك او جمله بنيته وهو ان ينوى بقوله اختاري عدداً فانه برجع إلى ما نواه لان قوله اختاري كناية خفية فيرجع في قدرها الى نيته كما ثر الكنايات عدداً فانه برجع إلى ما نواه لان قوله اختاري كناية خفية فيرجع في قدرها الى نيته كما ثر الكنايات عدداً فانه برجع إلى ما فواه لانة يستبر قولها جميهاً كالوكيلين اذا طلق احدهما واحدة والآخر والآخر فطالقت افل منها وقع ما طلقته لانة يستبر قولها جميهاً كالوكيلين اذا طلق احدهما واحدة والآخر والآخر

الانظ العام أو استعال الانظ في مجازه مشدل قواه نسائي طرال بريد به ضهن أو ينوي بقوله طالق أي مرب وثاق تهذا يقد بل اذا كان انظا وجها واحداً لانه وصدل كلامه بما بين مراده ، وإن كان بنيته قبل فيا بينه وبهن الله تعالى لاه أراد تخصيص الانظ العام واستهاء في الحصوص وهذا سائغ في المنة شائع في السكلام فلا يمنع من استعاله والنكلم به ويكون الانظ بنيته منصر فا إلى ماأراده دون مالم يرده ، وهل يقبل ذلك في الحديم ? مخرج على روايتين (إحداها) يقبل لأنه فسر كلامه عا محتمله فصح كا لو قال أنت طائق أنت طائق وأراد بالثانية إنهامها (والثانية) لا يقبل لانه خلاف الظاهر وهو مذهب الشافعي ، ومن شرط هذا أن تكون النية مقارنة لا ظروه أن يقول نسائي طوالق م بعد فراغه نوى يقصد بهذا الله فظ بعضهن عالم تنفعه النية روقع العالاق مجميعهن وكذلك لو طلق نساءه ونوى بعد طلاقهن أى من يقسيص حال دون حال مثل أن يقول أنت طائق ثم يصاء بشرط أو صنة مثل قوله ان دخات الدار وقال ان دخات الدار بعد شهر فهذا يصح اذا كان نطانا بذير خلاف ، وان نواه ولم بلفظ أو بعد شهر أو قال ان دخات الدار وقال نويت شهراً يقبل في الحياة إسحاق بن ابراهيم فيمن حلف لاندخل الدار وقال نويت شهراً يقبل منه أو قال : اذا دخات دار فلان فأنت طائق ونوى تلك الساعة وذلك اليوم قبلت نيته

ثلاثا وليس لها أن تطلق الامادامت في المجلس ولم يتشاغلا بما يقطه هذا قول اكثراهل العلمان التخيير على الهور أن اختارت في وقتها والا فلا خيار لها بعده روي ذلك عن عمر وعمان وابن مسعود وجابر وبه قال عطاء وجابر بن زيد ومجاهد والشعبي والنخمي وما لك والثوري والاوزاعي والشافعي وأصحاب الرأي، وقال الزهري وقتادة وابو عبيد وابن المنذر ومالك في رواية انه على التراخي ولها الاختيار في المجلس وبعده ما لم في في المقائمة أني ذاكر لك أمراً فلا عليك أن لا نعجلي حتى تستأمري ابويك » وهذا يمنع قصره على المجلس ولانه جمل أمرها اليها اشبه مالو قال أمرك بيدك

و لذا أنه قول من سمينا من الصحابة فروى النجاد باسناده عن سعيد بن المسبب أنه قال قضى عمر وعمان في الرجل يخير امر أنه أن لها الحيار ما لم يتفرقا وعن عبدالله بن عمر قال مادامت في بجلسها و بحو عن ابن مسعود وجابر ولم نعرف لها مخالفاً في الصحابة فكان اجماعاً ولانه خيار عمليك فكان على الفود كخيار القبول، وأما الحبر قان النبي عَلَيْكُ جبل لهما الحيار على التراخي ، فأما أمرك بيدك فهو توكيل والتوكيل يعم الزمان ما لم يقيده بقيد بخلاف مسئلتنا

﴿ مسئلة ﴾ (وليس لها ان تطلق إلا ماداما في المجلس ولم يتفاغلا بما يقطمه)

(والرواية الاخرى) لاتقبل فأنه قال اذا قال لامرأنه أنت طالق وترى في نفسه إلى سنة تطلق ليس بنظر إلى نينه ، وقال اذا قال أنت طالق وقال نوبت أن دخلت الدار لا يصدق ، وعكن الجم بين هاتين الروايتين بأن يحمل قوله في القبول على أنه يدين فيا ببنه وبين الله تعالى وقوله في عدم القبول على الحكم فلا يكرن بينهما اختلاف ، والفرق بن هذه الصورة والتي قبلها أن ارادة الخاص بالمام شائع كثير، وارادة الشرط من غير ذكره غير سائع فهو قريب من الاستثناء، ويمكن أن يقال هذا كله من جالة النخصيص

(فصل) واذا قالت له امرأة من نسائه طلفني مقال نسائي طوالق ولا نية له طلقن كلهن يشير خلاف لان لنظه عام ، وأن قالت له طلق نساك نقال نسائي طوالق فكذلك ، وحكي عنمالك أن السائلة لانطاق في هذه الصورة لان الخطاب لعام يتصر على سببه الخاص وسببه سؤال طلاق من سواها وليا أن اللفظ عام فيها ولم يرد به غير مقتضاه فوجب العمل بممرمه كالصورة الاولى ، والعمل بعموم الفظ أولى من خصوص السبب لأن دليل الحركم هو اللفظ فيجب اتباعه والعمل بمقتضاء في خصوصه وهومه والذلك لو كان أخص من المببلوجب قصره على خصوصه واتباع صنة المنظ دون صفة السبب فان أخرج السائلة بنيته دين فيها ببنه وبين الله تمالي في الصورتين وقبل في الحكم في الصورة الثانية لأن خصوص السبب دايل على نيته ولم يقبل في الصورة الاولى قاله أن جامد لأن طلاقه

وذلك أن لايخرجا من الكلام الى غيرذكر الطلاق فان تفرقا عن ذلك الكلام الىكلام غيره بطل خبارهاقال أحمدا ذاقال لامر أنه اختاري فلها الخيار ماداموا في ذاك الكلام فان طال الجلس وأخذوا فيكلام غير ذلك ولم تختر فلا خيار لها وهذا مدّهب أبي حنيفة ونحوه مذهبالشافعي على اختلاف عنه فقيل عنه أنه يتقيد بالجيلسوفيل هو على النور وقال أحمدالخيار على مخاطبة الكلام وأنتجاريه وبجاريها أنما هو جواب كلام ان أجابته منساعته و إلا ملا شيء ، ووجه م أنه تمليك مطلق تأخر قبوله عن أول حال الامكان فلم يصح كما لو قامت من مجلمها فان قام أحدها عن المجلس قبل اختيارها بطلخيارها ، وقال أبو حنيفة يبطل بقيامها دون قيامه على أصنه بان الزوج لا يملك الرجوع، وعندنا ان الزوج يملك الرجوع فبطل بقيامه كما يطُل بقياء ها، وان كان أحدهما قاعاً فركب أو مشى بطل الخيار وإن قعد لم يبطل لان القيام يبطل الفكر والارتيا. في الحيار فيكون اعراضاً والقود محلافه ولوكانت قاعدة فانكائت أو متكئة فقمدت لم يبطل لان ذلك لا يبطل الفكرة ، وإن تشاغات بالصلاة بطل الحيار وانكانت في صلاة فأنتها لم يبطل خيارها وان أَضَافَتَ اليهَا رَكَمَتِينَ أَخْرِيينَ بِطُلْ خَيَارِهَا وَإِنْ أَ كُلْتَ شَيْئًا أَوْ قَالَتَ بِسُمُ اللّه أَوْ سَبِحَتْ شَـيْئًا يسيرا لم يبطل لان ذلك ليس باعراض وان قالت ادعوا لي شهوداً أشهدهم على ذلك لم يبطل وإن كانت راكبة فسارت لم يبطل خيارها وهذا كله قول أصحاب الرأي

﴿ مسئلة ﴾ (فان جمل لها الحيار البوم كله أوجعل أمرها بيدها فردته أو رجع فيه أو وطئها بطل خيارها هذا الذهب) جواب لسؤالها الطلاق لنفسها فلا يصدق في صرفه عنها لأنه مخ لف الظاهر من وجهين ولانها سبب الطلاق و-بب الحسكم لايجوز إخراجه من العموم بالنخصيص، وقال القاضي بحدل أن لا تطاق لان لفظه عام والعام يحتمل التخصيص

(فصل) فان قال أنت طالق إن دخلت الدار . ثم قال انها أردت الطلاق في الدل الكن سبق لساني إلى الشرط طلقت في الحال لا به أقر على نفسه بما بوجب الطلاق فلزمه كما لو قال قد طافتها قان قال بعد ذلك كذبت وأنما أردت طلاقها عند الشرط دبن في ذلك ولم يقبل في الحسكم لأنه رجوع عما أقربه

(فصل) وقول الحرقي : واستثنى شيئا بقلبه يدل بمنهومه على انه اذا اسنثى بلدانه صح ولم يةم ما استثناه وهو قول جماعة أهل العلم ، قال ان المنذر أجم كل من نحوظ عنه من أهل العلم على أن الرَّجِل إذا قال لامر أنه أنت طالق ثلاثا إلا واحدة انها نطاق طلة نين مهم الثوري والشاذي وأصحاب الرأي ، وحكى عن أبي بكر أن الاستثناء لا يؤثر في عدد الطافات و يجوز في الطافات الموقال أنت طالق ثلاثا إلا واحدة وقم الثلاث ولوقال نسائي طوالق إلا فلانة لم تطابق لان الطلاق لا عكن رفعه بعد إيقاء، والاستشا. يوفقه لرصح، وما ذكره من التعليل باطل بما سلم من الاستشا. في المطانبات، وليس الاستشا. رفعا لما وقع إذ لو كان كذلك لما مح في الطانات ولا الاعتاق ولا في الاقرار ولا

إذا جمل لها الخيار اليوم كله أو أكثر من ذلك أو متى شاءت فلها الحيار في نلك المدة وان قال اختاري إذا شتت أو متى شتت فلها ذلك لأن هذه تفيد جمل الحيار لها في عموم الاوقات فان ردب ذلك أو جبل أمرها بيدها فردته بطل خيارها لانها انما ماكنه بالوكالة فهي كالوكيل إذا رد الوكالة وان رجع فيا ملكها بطل أيضاً كما إذا رجع الموكل فيا وكل فيه ، وان وطنها فهو رجوع أيضاً لانه يدل على الرجوع أشبه ما لو رجع بالقول، ويحتمل ان لا تنفسخ الوكالة كما لو وكله في بيع دار وسكنها ذكره ابن أبي موسى وان قال اختاري اليوم وغداً وبعد غد فلها ذلك فان ردت الخبارفي الاول بطل كلهوان قال لها لا تعجلي حتى تستأمري أبويك ونجوه فاما الخيار على النراخي فان السي عَلَيْكُ قال ذلك لمائشة فدل على أن خيارها لا يبطل بالتأخير، وإن قال اختاري نفسك اليوم وآختاري نفسك غداً فردته في اليوم الاول لم يبطل في الثاني، وقال أبو حنيفة لا يبطل في المسئلة الاولى أيضاً لانعها خياران في وفنين فلم يبطل أحدهما برد الآخر قياساً على المسئلةالثانية

ولنا أنه خيار واحد فيمدة واحدة فاذا بطل أوله بطلما بعده كالوكان الحيارفي برمواحد وكخيار الشرط،ولا أسلم أنها خياران وانما هو خيار وأحد في يومين،وفارق ما إذا قال اختاري نفسك اليوم واختاري نفسك غداً فانهم خياران لانكل واحد ثبت بسبب مفرد

(فصل) ولو خيرها شهراً فاختارت ثم نزوجها لم يكن لها عليه خيار وعند أبي حنيفة لها الحيار

الاخبار وانما مو مين ان المثنى غير مراد بالكلام فهو يمنم أن يدخل فيه ما اولاه للخل فقوله (فلبث فيهم الف سنة الا خسين) عاما عبارة عن تسعانة وخسين ، وقوله (انبي براء بما تعبدون الا الذي فطر في) تبرؤ من غير الله فكذلك قوله أنت طالق ثلانا إلا واحدة عبارة عن اثنتين لاغير وحرف الاستشاء للد تولى عليه الاويشبه به أمها وأفعال رحر رف فالامها، غير وسوى و لافعال ايس ولا يكون وعدا والمروف حاشا وخلا فأي كامة استثنى بها صح الاستثناء

(فصل) ولا يصح استثناء الأكثر نصاعيه أحد فلو قال أنت طابق ألاثا لا اقدين وقع ثلاث والاكترون على أن ذهك جائز وقد ذكرناه في الافرار وذكرنا أن أهل العربية أما أجازوه في القليل من الكثير وحكينا ذهك عن جماعة من أنه أهل الله قاذا قال أنت طابق ثلاثا : لا واحدة وقع اثنتان وان قال الا أثنيين وقع ثلاث وان قال طنقتين الا طاقة ففيه وجهان (أحدهما) يقع طلقة (والثاني) طلقتان بناء على استثناء النصف هل يصح أو لا ع على وجهين . وان قال أنت طابق ثلاثا إلا ثلاثا وتم ثلاث بن الاستثناء لرفع بعض المستثنى منه فلا يصح أن يرفع جميمه . وان قال أنت طابق اللاث المن علم اللاث التي يملكها فقد رفع جميمه وكلاهم لا يصح، وان قال خمسا الاطافة ففيه وجهان (أحدهما) يقع ثلاث الن الكلام مع الاستثناء كأنه نطق بما عدا المستثنى فكأنه قال أنت طالق أد بها (والثاني) يقع ثلاث لان الكلام مع الاستثناء كأنه نطق بما عدا المستثنى فكأنه قال أنت طالق أد بها (والثاني)

ولنا أنها استوفت ماجعل لها في هذا العقد فلم يكن لها في عقد ثان كما لو اشترط الخيار في سلعة مدة م فسخ م اشتراها بعقد آخر في تلك المدة ، ولو لم نحتر نفسها أو اختارت زوجها وطلقها الزوج م تزوجها بطل لان الخيار المشروط في عقد لا يشت في عقد سواه كما في البيع ، والحركم في توله أم ك بيدك في هذا كله كالحسكم في التخير لأنه نوع تخير ولوقال لها اختاري أو أمرك بيدك اليوم وبعد الغد فردت في اليوم الاول لم يبطل في مدغد لا نها خياران يفصل أحدهما عن صاحبه فلا يبطل أحدهما ببطلان الآخر مخلاف ما إذا كان الزمان متصلا واللفظ واحد فانه خيار واحد فبطل كله ببطلان بعضه، وإن قال لك الحيار بوماً أو أمرك بيدك يوماً فابتداؤه من حين نطق به الى مثله من الغد لا نه لا يمكن استكمال الموم أو أليوم أو السنة فهو على ما بقى من اليوم والشهر والسنة ، وخرج أبو الخطاب في كل مسئلة وجها مثل حكم الاخرى أي خرج في قوله أمرك بيدك وجها أنها لا نطلق أكثر من واحدة وأنها نقيد بالمجلس بشرط ان لا يتقيد بالمجلس واحدة عند الاطلاق قياساً لكل واحدة منها على الاخرى

(فصل) فان خيرها فاحتارت زوجها او ردت الخيار او الامر لم يقع شيء نص عليه أحمد في رواية الجاءة وروي ذلك عن عمر وعلي وزيد وان مسمود وان عباس رضي الله عنهم وهو قول عمر ان عبد العزيز وابن شبرمة وابن أبي ليلي والثوري والشافي وابن المنذر وعن الحسن تكون واحدة

يتم اثنتان ذكر. القاضي لان الاستثنا. يرجع الى ماملسكه من الطلقات وهي انثلاث وما زاد عليها يلنُّو وقد استثنى واحدة من الثلاث فيصح ويتم طلقتان

وان قال أنت طالق أربعا ألا اثنتين فعلى الوجه الاول يصح الاستثناء ويقع اثنتان ، وعلى قول القاضي ينبغي أن لايصح الاستثناء وبقع اللاث لان الاستثناء يرجع إلىالثلاث فيكون استثناء الاكثر (فصل) قان قال أنت طالق اثنتين وواحدة الا واحدة ففيهوجهان (أحدهما) لايصح الاستثناء لان الاستثناء يرفع الجلة الاخيرة بكالها من غير زيادة عليها فيصير ذكرها واستثناؤها لفراً وكل استثناء أفضى تصحيحه الى الغاية وإلغاء المستثنى منه بطل كاستثناء الجيم ولان إلغاءه وحده أولى من الفائه مم الغاء غيره ولان الاسمنتناء يعود إلى الجلة الاخيرة في أحد الوجهين فيكون اسمتننا. هجميم (والوجه الثاني) يصبح الاستثناء ويةم طلقنان لان العطف بالوار يجعل الجلنين كالجلة الواحدة فيصبر مستثنيا لواحدة من ثلاث وقداك لو قال له علي مائة وعشرون درهما الا خمسين صح والاول أصح وهو مذهب أبي حنيفة والشاني

وان قال أنت طالق واحدة واثنتين الا واحدة فعلى الوجه الثاني يصح الاستثناء وعلى الوجه الاول يخرج في صحته وجهان بنا. على استثناء النصف وان قال أنت طانق وطالق وطالق الا طلقة أو قال طا الله طلقتين ونصفا الا طلفة فالحكم فيذلك كالحكم في المسئلة الاولى سوا. وان كان العطف بغير

رجمية وروي ذلك عن على رضي الله عنه ورواء اسحاق بن منصور عن أحمد قال ان اختارت زوجها فواحدة يملك الرجمة وان اختارت نفسها فثلاث قال أبو بكر انفرد بهذا اسحاق بن منصور والعمل على مارواه الجماعة ووجه هذه الرواية ان النخيير كناية نوى بها الطلاق فوقع بها بمجرده كسائر كناياته كقوله أنكحيمن شثت

ولنا قول عائشة قد خير نا رسول الله عَيْظِيَّةٍ فِكَانَ طَلَافًا وَقَالَتُ لَا أَمْ النِّي عَلَيْظَةٍ بتخير أزواجه بِدَأَ بِي فَقَالَ إِنْيَ لِخَبِرَكَ خِبِراً فَلا عَلَيْكَ أَلا تُعْجِلَى حَتَى تَسْتَأْمُرِي أَبُو بِكُ ثُم قَالَ انْ الله تَعَالَى قَالَ (يَاأَيُّهَا النبي قل لازواجك إن كنتن تردن الحياة الدنيا وزينتها --حتى بلغ -- انالله اعد للمحسنات منكن أُجِراً عظيمًا) فقلت في أي هذا أستأمر أبوي ؟ فإني أربد الله ورسوله والدار الآخرة قالت ثم فعل أزواج النبي عَيْشِيْكُ مثل ما فعلت منفق عليهما قال مسروق ما أيالي خيرت امرِأتي واحدة أو مائة أو الْمَا بِمِدَ انْ تَخْتَارُنِي وَلَانُهَا مُخْدِةُ اخْتَارُتُ النَّكَاحُ فَلَمْ يَقْعُ بِهَا الطَّلَاقُ كَالْمُتَقَةُ تَحْتُ عَبِدُ وَقُولُهُمُ انْ التَّخْيِدِ كناية نوي بها الطلاق فوقع بها بمجردها كسائر كناياته قلنا أنما أراد بذلك تفويض الطلاق الى زوجته لا إيقاع الطلاق وصار ذلك كقوله طلقي نفسك فأنه لا يقع بذلك طلاق والكناية مع النية لاترد على الصريح فأما ان نوى بقوله اخاري نفسك ايقاعالطلاق وقع كسائر الكنايات (المغنى والشرحالكبير) ((1) (الحزء الثامن)

واو كقوله أنت طالق فطالق فطالق أوطالق تمطالق تمطالق الاطلقة لم يصح الاستثنا. لانحد احرف يتنضى الترتيب وكون الطلقة الاخيرة مفردة حماقبلها فيعود الاستثناء البها وحدها فلا يصح ، وان قال أنتطالق اثنتين واثنتين الا اثنتين لم يصبح الاستثناء لانه ان عاد الى الجلة التي تليه فهو رفع لجيعها وان عاد إلى الثلاث التي علمكما فهو رفع لأكثرها وكلاهم لا يصح، ويحتمل أنّ يصح بنا. على أن العطف بالواو بجعل الجلنين جملة واحدة وان استثناء النصف بصبح فركماً نه قال أربعًا إلا اثنتين وانقال أنت طالق اثنتين واثنتين إلا واحدة احتمل أن يصح لانه استثنى واحدة من ثلاث واحتمل أن لايصح لأنه ان عاد إلى الرابعة فقد بتي بعدها ثلاث وان عاد إلى الواحدة الباقية.نالاثنتيز فهوا-تشاءالجيم (فصل) وان قال أنت طالق ثلاثا إلا طلقة وطاقة وطلقة فنيه وجهان [أحدهما] يلمو الاستثناء ويتم ثلاث لان العطف يوجب إشتر له العطوف مع المعطوف عليه فيصير مستثنيا الملاث من ثلاث وهذا وجه لاصحاب الشاني وقول أبي حنيفة (واثناني) يصح الاستثنا. في طلقة لان استثنا. الاقل جائز وإنما لا يصح استثناء الثانية والآانة فياغو وحده وقال أبو يوسف وعمد يصح استثناء اثنتين ويلفر في الثالثة بنا. على أصابهم في أن استثنا. الاكثر جائز وهو الوجه الثاني لاصحاب الشافعي وإن قال أنت طالق طلفتين إلا طلقة وطلقة نفيه الوحمان وان قال أنت طائق ثلاثا إلاطلقة ونصف احتمل وجهين أيضا [أحدهما] ياله بـ الاستثناء لان النصف يكمل فيكون مستثنيا للاكثر فيلغو (وا ثاني)

(بسئلة) (ولفظة الامر والحياركناية في حق الزوج تفنقر الى نيته)

فلفظة الامر من الكنايات الظاهرة والحنيار من الحفية وكلاهما يحتاج الىالنية ا ذكرنا في الكناية الظاهرة قوله إنها تحتاج الى نية وهو قول مالك وقد ذكرناه فان قباته بلفظ الكناية فقالت اخترت نفسي افتقر الى نيتها أيضاً كالزوج وان قالت طلقت نفسي وقم من غير نية لانه صريح فلم يحتج الى نية كقوله أنت طالق فان نوى أحدهما دون الآخر ام يقم لان الزوج اذا لم ينو فما فوض اليها العللاق فلا يصح أن يوقعه وأن نوى ولم تنو هي فقد فوض اليها الطلاق فما أوقعته فلم يقع شيء كمالو وكل وكيلا في الطلاق فلم يطلق وان نويا جميعاً وقع ما نواه من العدد وان نوى احدهما أقل من الآخر وقع الاقل لان ما زاد انفرد بهاحدهما فلم يقع

(مسئلة) (فان اختلفا في نيتها فقال لم تنو الطلاق اختيارك نفسك فقا لت قد نويت فا لقول قولها) لانها أعم بنيتها ولا نعم ذلك الا من جهتها وان اختلفا في رجوعه فالقول قوله لانهما اختلفا فيما يختص فكان القول قوله فيه كما لو اختلفا في نيته

(فصل) وإن قال أمرك بيدك أو قال اختاري فقالت قبلت لم يقع شيء كما لو قال لاحنبي أمر امرأتي بيدك فقال قبات واختاري في معناه ونحوه ان قالت أخذت أمري نص عليه.ا أحمد فيرواية ابراهيم بن هاني، اذا قال لامرأته أمرك يدك نقالت قبلت ليس بشيء حتى يبين وقال اذا قالت اخذت يصح في طقة فتقع طلقتان لما ذكرنا في التي قبلها فان قال أنت طااق ثلاثا الا واحدة والا واحدة فلا عامن عاطفا لاستثناء على استثناء فيصح الاول ويلغوا الثاني ، لاننا فو صححناه لحكان مستثنيا للاكثر فيقع به طلقتان ويجي. على قول من أجاز استثناء الاكثر أن يصح فيها فتقع طلقة واحدة وان قال أنت طالق ثلاثا الا واحدة الا واحدة كان مستثنيا من الواحدة المستثناة واحدة فيحتمل أن يلغو الاستثناء الثاني معناه اثبات طلقة الثاني ويصح الاول فيقع به طلقتان، ويحتمل أن يقع به الثلاث لان الاستثناء الثاني معناه اثبات طلقة في حقها لدكون الاستثناء من النفي اثباتا فيقبل ذلك في ايقاع طلاقه ،وان لم يقبل في نفيه كا لو قال أنت طالق طلاقه ،وان لم يقبل في نفيه كا لو قال أنت طالق ثلاثا الا نصف طلقة وقع به ثلاث فكل النصف في الاثبات ولم يكل في النفي .

(فصل) ويصح الاستثناء من الاستثناء ولا يصح منه في الطلاق الا مسئلة واحدة على اختلاف فيها وهي قوله أنتطالق ثلاثا الا اثنتين الا واحدة ، فان يصح اذا أجزنا استثناء النصف فيقع به طلفتان فان قبل فكيف أجزتم استثناء الاثنتين من الثلاث وهي أكثرها ? قلنا لانه لم يسكت عليها بل وصلها بأن استثنى منها طلقة فصار عبارة عن واحدة وان قال أنت طالق ثلاثا الا ثلاثا الا اثنتين لم يصح بأن استثناء الثلاث من الثلاث لا يصح لانها أكثرها ، واستثناء الثلاث من الثلاث لا يصح لانها أكثرها ، واستثناء الثلاث من الثلاث لا يصح لانها جميمها وان قال ثلاث الا ثلاثا الا ثلاثا الا واحدة لم يصح ووقع ثلاث لانه اذا استثنى واحدة من ثلاث بقي

امري ليس بشيء قال واذا قال لامرأته اختاري فاختارت فقالت قبلت نفسي واخترت نفسي كان ايين قال الفاضي ولو قالت اخترت ولم تقل نفسي لم تطلق وان نوت ولو قال الزوج اختاري ولم يقل نفسك ولم ينوه لم تطلق مالم يذكر نفسها ما لم يكن في كلام الزوج أوجوا باما يصرف الكلام اليه لان ذلك في حكم التفسير فاذا عري عن ذلك لم يصح وان قالت اخترت زوجي واخترت البقاء على الذكاح او رددت الخيار أو رددت عليك سفهتك بطل الخيار وان قالت اخترت نفسي او أنوي ونوت وقع الطلاق ولان هذا يصلح ان يكون كناية من الزوج فيا إذا قال الحقي باهلك فكذلك منها وان قالت اخترت الازواج فكذلك كان كناية منه في قوله أنكحي من شئت

(فصل) فان كرر لفظة الحيار ثلاث مرات فقال اختاري اختاري اختاري فقال أحمد ان كان مايردد عليها ليفهمها وليست نيته ثلاثاً فهي واحدة وان كان أراد بذلك ثلاثاً فهي ثلاث فردالامرالى نيته في ذلك وبهذا قال الشافعي وقال أبو حنيفة اذا قبلت وقع ثلاث لانه كرر ما يقع به الطلاق فيكرركما لوكرر الطلاق

ولنا أنه يحتمل التأكيد فاذا قصده قبلت نيته كما لو قال أنت طالق الطلاق وان أطلق فقد روي عن أحمد ما يدل على انها واحدة علك الرجمة وهذا اختيار القاضي ومذهب عطاه وأبي ثور لان تكرر

اثنتان لا يصح استثناؤهما من الثلاث الاولى فيقع الثلاث وذكر أبو الخطاب فيها وجها آخر أنه يصح لان الاستثناء الحويه استثناء الجميع فيرجع قوله الا واحدة الى الثلاث المثبتة فيقع منها طلقتان والاول أولى لان الاستثناء من الاثبات نفي ومن النفي اثبات قاذا استثني من الثلاث المنفية طلقة كان مثبتا لها فلا يجوز جعلها من الثلاث المثبتة لانه يكون اثباتا من اثبات ولا يصح الاستثناء في جميع ذلك الا متصلا بالكلام وقد ذكر في الاقرار واقه أعلم

(مسئلة) قال (وإذا قال لها أنت طالق في شهر كـذا لم تطلق حتى تغيب شمس اليوم الذي يلي الشهر المشترط)

وجهة ذهك أنه اذا قال أنت طانق في شهر عينه كشهر رمضان وقع الطلاق في أول جزء من الهيئة الاولى منه وذهك حين تفرب الشمس من آخر يوم نالشهر الذي قبله وهوشهر شعبان وبهذا قال أبو حنيفة وقال أبو ثور يقم الطلاق في آخر رمضان لان ذهك يحتمل وقوعه في أوله وآخره ذلا يقع الا بعد زوال الاحتمال .

ولنا أنه جمل الشهر ظرفا للمالاق فاذا وجد ما يكون ظرفا له طلقت كا لو قال اذا دخلت الدار فأنت طالق فاذا دخلت أول جزء منها طلقت فأما أن قال أن لم أقضك حقك في شهر رمضان

التخيير لا يزيد به الخياركشرط الحيار في البيع وروي عن احمد رحمه الله أذا قال لامراً له اختاري فقالت اخترت نفسي هي واحدة الا أن يقول اختاري اختاري وهذا يدل على أنها تطلق ثلاثاً ونحوه قال الشعبي وانتخمي وأصحاب الرأي ومالك لان لفظة الواحدة إذا تمكررت اقتضت ثلاثاً كافظة الطلاق

(فصل) ويجوز أن يجمل أمر امرأته بيدها بموض وحكمه حكم ما لا عوض له في أن له الرجوع في حيل أمر امرأته بيدها بموض وحكمه حكم ما لا عوض له في أن له الرجوع فيا جمل لها وأنه يبطل بالوطء قال أحمد إذا قالت امرأته اجمل أمري بيدي وأعطيك عبدي هذا فقبض العبد وجمل أمرها بيدها فلها أن تختار ما لم يطأها أو ينقضه وذلك لا نه توكيل والتوكيل لا يبطل بدخول العوض فيه وكذلك التحليل بموض لا يلزم ما لم يتصل به القبول

﴿مسئلة﴾ (وإن قال طلق نفسك فقالت اخترت نفسي ونوت الطلاق وقم)

ويحتمل أن لا يقع لانه فوضه اليها بلفظ الصريح فلا يصح أن يوقع ما فوضه اليها ، ووجه الاول أنه فوض اليها الطلاق وقد أوقعته فوقع كما لو أوقعته بلفظ الصريح ولا يصح ماذكروه ولان التوكيل في شيء لا يقتضي أن يكون ايقاعه بلفظ الامركما لو وكله فقال بم داري فباع بلفظ التمليك صح وكما لو قال لها اختاري نفسك فقالت طلقت نفسي فأنه يقم مع اختلاف الانفظ

﴿مَسَنَّةٍ ﴾ (وليس لها أن تطلق أكثر من واحدة الا أن يجمل اليها أكثر منها)

قال أحمد رحمه الله إذا قال لامر أنه طلقي نفسك ونوى ثلاثا فطلقت نفسها ثلاثاً فهي ثلاث

فامرأني طالق لم تطاق حتى يخرج رمضان قبل قضائه لانه اذا قضاه في آخره لم توجد الصفة وقي الموضعين لا يمنع من وط، زوجت قبل الحنث وقال مالك يمنموكذلككل بمين على فعل بفعله يمنع من الوط، قبل فعله لان الظاهر أنه على حنث لان الحنث بترك الفعل و ليس بفاعله

وانا أن طلاقه لم يتم فلا يمنع من الوط. لأجل اليمين كما لو حلف لا فعلت كذا ولو صح ماذكر. لوجب إيقاع الطلاق.

(نصل) ومتى جعل زمنا ظرفا الطلاق وقع الطلاق في أول جزء منه مثل أن يقول أنت طالق اليوم أو غدا أو في سنة كذا أو شهر الحرم لما ذكرنا فان قال في آخره أو أوسطه أو يوم كذا منه أو في النهار دون الليل قبل منه فيما بينه وبين الله تعالى ، وجل يقبل في الحسكم ? يخرج طيروايتين وان قال أنت طالق في أول ومضان أو غرة رمضان أو في رأس شهر رمضان أو دخول شهر رمضان أو استقبال رمضان أو مجيء شهر رمضان طلقت بأول جزء منه ولم يقبل قوله اردت أوسطه أو آخره لا ظاهراً ولا باطنا لانه لا محتمله لفظه وان قال بانقضاء رمضان أو انسلاخه أو نفاده أو مضيه طلقت بطلوع فجر أول جزء منه وان قال أنت طالق في أول مهار شهر رمضان أو في أول يوم منه طلقت بطلوع فجر أول يوم منه طلقت بطلوع فجر أول يوم منه لان ذاك أول النهار واليوم ولهذا لو نذر اعتكاف يوم أو صيام يوم لزمه من طلوع الفجر وان قال أنت طالق أو إلى رمضان أو إلى هلال رمضان أو في هلالرمضان طلقت ساعة وان قال أنت طالق اذا كان رمضان أو إلى ومضان أو إلى هلال رمضان أو في هلالرمضان طلقت ساعة

وإن نوى واحدة فهي واحدة وذلك لان الطلاق يكون واحدة ثلاثاً فأيهما نواه نقد نوى بلفظــه ما احتمله وإن لم ينو وقع واحدة لأنها اليقين لان النطق يتناول أقل ما يقع عليه الاسم

﴿ مسئلة ﴾ (وإذا قال وهبتك لاهلك قان قبلوها فواحدة وإن ردوها فلا شيء، وعنه إن قبلوها فلاث وإن ردوها فواحدة وكمذلك إذا قال وهبتك لنفسك)

الرواية الاولى هي المشهورة عن أحمد نص عليها وبه قا لمابن مسعود وعطا، ومسروق والزهري ومكحول ومالك واسحاق وروي عن علي رضي الله عنه والنخمي إن قبلوها فواحدة بائنة وإن لم يقبلوها فواحدة رجعية، وروي عن أحمد مثل ذلك وعن زيد بن الميت والحسن ان قبلوها فثلاث ، وقال ربيعة ويحيى بن سعيد وأبو الزناد ومالك هي اللاث على كل حال قبلوها أو ردوها، وقال أبو حنيفة فيها كقوله في الكناية الظاهرة ومثله قال الشافعي واختلفا ههنا بناء على اختلافها ثم

ولنا على أنها لا تطلق إذا لم يقبلوها أنه عليك للبضع فافتقر فيه الى القبول كقوله اختاري وأمرك بيدك وكالمنكاح وعلى أنها لا تكون ثلاثاً انه لفظ مجتمل فلا محمل على الثلاث عند الاطلاق كقوله اختاري وعلى أنها رجعية انها طلقة لمن عليها عدة بغير عوض قبل استيفاء العدد فكانت رجعية كقوله أنت طالق ثنتين وقوله انها واحدة محمول على ما إذا أطلق النية أو نوى واحدة فأما ان نوى ثلاثاً أو اثنتين فهو على ما نوى لانها كناية غير ظاهرة فيرجع الى نبته في عددها كسائر الكنايات ولا بد

يستسهل الا أن يكون نوى من الساعة الى الملال فتطلق في الحال وان قال أنت طالق في مجي الله أيام طلقت في أو اليوم الثالث

(فصل) واذا أرقم الطلاق في زمن أو علمه بصفة تعلق بها ولم يقع حتى تأني الصفة والزمن وهذا قول ابن عباس وعطاء وجابر بن زبد والنخي وأبي هاشم والثوري والشافي واسحاق وأبي عبيد وأصحاب الرأي وقال سعيد بن المسيب والحسن والزهري وقتادة وبحبى الانصاري وربيعة ومالك اذا على الطلاق بصفة تأتي لا محالة كقوله أنت طالق اذا طلعت الشمس أو دخل ومضان طلفت في الحال لان النكاح لا يكون مؤقتا بزمان ، وقذاك لا يجوز أن يتزوجها شهراً

ولنا أن ابن عباس كان يقول في الرجل يقول لامرأنه أنت طالق الى رأس السنة قال يطأ فيما يهنه وبين رأس السنة ، ولانه إزالة ملك يصح تعليقه بالصفات فمنى علقه بصفة لم يقع قبلها كالعنق قائهم صلموه ، وقد احتج احمد بقول أبي ذر إن لي إبلا برعاها عبد لي وهو عنيق إلى الحول ، ولانه تعليق للطلاق بصفة لم توجد فلم يقع كما لو قال أنت طالق اذا قدم الحاج وليس هذا توقيتاً النكاح وأنما هو توقيت الطلاق وهذا لا يمنع كما أن النكاح لا يجوز أن يكون معلقا بشرط والطلاق بجوز فيه التعليق

(فصل) ولو قال أنت طالق إلى شهر كذا أو سنة كذا فهو كما لو قال في شهر كذا أوسنة كذا ولا يقع الطلاق إلا في أول ذلك الوقت وبه قال الشافي وقال أبو حنيفة بقع في الحال لان قوله أنت

من أن ينوي بذلك الطلاق أو تكون ثم دلالة حال لأنها كناية ولا بد للـكناية من ذلك . قال القاضي وينبغي أن تعتبر النية من الذي يقبل أيضاً كما تعتبر في اختيار الزوجة إذا قال لها اختاري أو أمرك بيدك إذا ثبت هذا قان صفة القبول أن يقول أهلها قباناها نص عليــه أحمد والحسكم في حبتها لنفسها أو لاجنى كالحسكم في حبتها لاهلها

(فصل) فان باع امرأنه لغيره لم يقم به طلاق وان نوى، وبه قال الثوري واستحاق وقال مالك تطلق واحدة وهي الملك بنفسها لانه أتى بما يقتضي خروجها عن ملك أشبه ما لو وهبها

ولنا أن البيع لا يتضمن معنى الطلاق لانه نقل ملك بعوض والطلاق بحرداسقاطلا يقتنضي العوض فلم يقم به طلاق كقوله أطعميني واسقيني

النصول في قول الزوج لامراً ته أمرك بيدك) قد ذكر نا أن الزوج لذا قال لا مرا نه أمرك بيدك أنه في يدها ما لم يفسخ أو يطأ لان الزوج مخير بين أن يطلق بنفسه وبين أن يوكل فيه وان يفوضه الى المرأة ويجعله الى اختيارها لان النبي عَلَيْكِيْ خير نسامه فاخترنه ومتى جمل أمر امراً نه بيدها لم يتقيد بالجلس روي ذلك عن على رضي الله ، وبه قال الحكم وأبو ثور وابن المنذر، وقال مالك والشافعي وأصحاب الرأي هو مقصور على المجلس كقوله اختاري

طااق إيقاع في الحال، وقوله إلى شهر كذا تأقيت له وغاية وهو لا يقبل التأفيت فبطل الناقيت وقم الطلاق ولنا قول ابن عباس وقول أبي ذر ولان هذا بحتمل أن يكون توقيتاً لا يقاعه كةول الرجل أنا خارج الى منة أي بعد سنة ، وإذا احتمل الامربن لم بقع الطلاق بالشك وقد ترجح ماذكرناه من وجهبن: (أحدهما) أنه جمل الطلاق غاية ولا غاية لا خره وإنما الناية لا وله

(والثاني) أن ماذكرناه عمل باليقين وما ذكروه أخذ بالشك فان قال أردت أنها طالق في الحال إلى سنة كذا وقع في الحال لانه يقر على نفسه بما هو أغلظ وافظه يحتمله ، وإن قال أنت طالق من اليوم إلى سنة طلقت في الحال لان من لابتداء الغاية فية نفي أن طلاقها من اليوم فان قال أردت أن عقد الصفة من اليوم ووقوعه بعد سنة لم يقم إلا بعدها ، وإن قال أردت تكرير وقوع طلاقها من حين لفظات به إلى سنة طلقت من ساعتها ثلاثا اذا كانت مدخولا بها ، قال أحمد اذا قال لها أنت طالق من اليوم إلى سنة بربد التوكيد وكثرة الطلاق فتلك طالق من ساعتها

(فصل) اذا قال أنت طالق في آخر أول الشهر طلقت في آخر أول يوم منه لانه أوله ،وإن قال في أول آخره طاقت في أول آخر يوم منه لانه آخره ، وقال ابر بكر في الاولى تطلق بغروب الشمس من الديم الخامس عشر منه ، وفي انثانية تطلق بدخول أول الدية السادس عشر منه ، لان الشهر نصفان

وثنا قول على رضى الله عنه في رجل جمل أمر امرأنه بيدها قال هو لها حتى تنكل ولانه نوع توكيل في الطلاق فكان على النراخي كما لو جمله لاجنبي فان رجع الزوج فيما جمل اليها أو قال فسجت ما جملت اليك بطل و بذلك قال عطاء ومجاهد والشمبي والنخمي والاوزاعي واستحاق وقال الزهري والثوري ومالك وأصحاب الرأي ليس له الرجوع لانه ملكها ذلك فلم يملك الرجوع كمالو طاقت

و إذا أنه توكيل فكان له الرجوع فيه كالتوكيل في البيع وكما لو وكل في ذلك أجنبياً ولا يصح قولهم عليكا لان الطلاق لا يصح تمليكه ولا ينتقل عن الزوج وأنما ينوب غيره فيسه عنه وأن سلم أنه عليك فالتمليك يصح الرجوع فيه قبل أيصال القبول به كالبيع ، وأن وطئها الزوج كان رجوما لانه نوع توكيل والتصرف فيا توكل فيسه يبطل الوكالة وأن ردت المرأة ما جمل اليها بطل كما شطل الوكالة برد الوكيل .

(فصل) ولا يقع الطلاق بمجرد هذا القول ما لم ينو به ايقاع طلاقها في الحال أو تطلق نفسها ومتى ردت الامر الذي جمل اليها بطل ولم يقع شيء في قول أكثر أهل العم منهم ابن عمر وسيدبن المسفيب وعمر بن عبد العزيز ومسروق وعطاء ومجاهد والزهري والثوري والاوزاهي والشافعي وقال قتادة ان ردت فواحدة رجمية

ولنا أنه توكيل رده الوكيل أو عليك لم يقبله المملك فلم يقع به شيء كسائر النوكيل والعمليك فأما

أول وآخر فآخر أوله بلي أول آخره وهذا قول أبي العباس بن شريع ، وقال أكثرهم كةواذا وهو أصح قان ماعدا البوم الاول لايسمى أول الشهر ويصح نفيه عنه وكذلك لايسمى أوسط الشهرآخره ولا يفهم ذلك من اطلاق لفظه فوجب أن لايصرف كلام الحالف البه ولا يحمل كلامه عايه

(فصل) واذا قال اذا مضت سنة فأنت طالق أو أنت طالق إلى سنة فان ابتدا، السنة من حين حلف إلى بمام اثني عشر شهراً بالاهاة لقوله تعالى (يد بمارنك عن الاهلة قل هي مواقيت الناس والحج) فان حلف في أول الشهر فاذا مضي اثنا عشر شهراً وقع طلاقه ، وإن حلف في اثنا، شهر عددت مابقي منه ثم حسبت بعد بالاهلة فاذا مضت أحد عشر شهراً نظرت ما بقي من الشهر الاول فكلته ثلاثين يوما لان الشهر اسم لما بين هلالين فان تفرق كان ثلاثين يوما ، وفيه وجه آخر أنه تعتبرالشهور كلها بالعدد نص عليه احد فيمن نذر صيام شهرين متنابعين فاعترض الايام ? قال يصوم ستين يوما وإن ابتدأ من شهر فصام شهرين فكانا عمانية وخمسين يوما أجزأه وذلك أنه لما صام نصف شهر وجب ابتدأ من شهر فصام شهرين فكانا ابتداء الثاني من نصفه أبضاً فوجب أن يكله بالعدد وهذا المعنى موجرد تكيله من الذي يليه فكان ابتداء الثاني من نصفه أبضاً فوجب الاعتبار بها كما لو كانت يمينه في السنة ووجه الاول أنه أمكن استيفاء أحد عشر بالاهلة فرجب الاعتبار بها كما لو كانت يمينه أول شهر ولا بازم أن يتم الاول من الثاني بل يتمه من آخر الشهور ، وإن قال أردت بقرئي سنة اذا أنسلخ ذو الحجة قبل لائه يقر على نفسه بما هو أغلظ ، وإن قال اذا مضت السنة فأنت طابق طلقت السلخ ذو الحجة قبل لائه يقر على نفسه بما هو أغلظ ، وإن قال اذا مضت السنة فأنت طابق طلقت

أن نوى بهذا تطليقها في الحال طلقت في الحال ولم يحتج الى قبولها كما لو قال حبلك على غاربك (مسئلة) (فان قالت اخترت نفسي فهي واحدةرجية)

روي ذلك عن عمر وابن عباس وبه قال عمر بن عبد المزيز والثوري وابن أبي ليلى والشافعي واسحاق وأبو عبيد وأبو ثور ورويءن علي أنها واحدة بائنة وبه قال ابو حنيفة واصحابه لان عليكه واسحاق وأبو عبيد وأبو ثور ورويءن علي أنها واحدة بائنة وبه قال ابو حنيفة واصحابه لان عليك الماها المرها يقتضي زوال سلطانه عنها فلا يحصل ذلك مع بقاء الرجعة وعن زيد بن ثابت انها ثلاث ، وبه قال الحسن ومالك والليث الا أن مالكا قال: اذا لم تكن مدخولا بها قبل منه اذا اراد واحدة أو اثنتين وحجتهم ان ذلك يقتضي زوال سلطانه عنها ولا يكون ذلك الا بثلاث وفي قول مالك ان غير المدخول بها يزول سلطانه عنها بواحدة فاكتني بها ولنا أنها لم تطلق بافظ الثلاث ولا نوت ذلك فلم تطلق ثلاثا كا لو أنى الزوج بالكنايات الحقية وحمذا اذا لم تنو الا واحدة قان نوت اكثر منها وقع ما نوت لأنها علم الزوج ان كانت بما يقم بها بالكنايات الحقية نحو قولما لا تدخل على بالنايات الحقية نحو قولما لا تدخل على الثلاث من الزوج وقع بها الثلاث اذا أنت بها وان كانت من الكنايات الحقية نحو قولما لا تدخل على ونحوها وقع ما نوت .قال احمد اذا قال لها أدرك يدك فقالت لا تدخل على الا باذن سواء في ذلك ان قالت واحدة فواحدة وان قالت اردت ان اغيظه قبل منها يعني لا يقع شيء ، وكذلك ان جلل ان قالت واحدة فواحدة وان قالت اردت ان اغيظه قبل منها يعني لا يقع شيء ، وكذلك ان جل

بانسلاخ ذي الحجة لانه لما عرفها بلام التعريف انصرفت إلى السنة المعروفة التي آخرها ذو الحجة ، فان قال أردت بالسنة اثنى عشر شهراً قبل لان السنة اسم لها حتيقة

(فصل) قان قال أنت طالق في كل سنة طلقة فهذه صفة صحيحة لأنه بالله إيقامه في كل صنة فاذا جمل ذلك صفة جاز ويكون ابتدا. المدة عقيب بينه لان كل أجل ثبت بمطاق العقد ثبت مقيبه كقوله والله لا كامتك سنة فيقع في الحال طاقة لانه جعل السنة ظرفا الطلاق فتقم في أول جزء منها ه وقع الثانية في أول الثالثة في أول الثالثة أن دخلتا عليها وهي في ذكاحه المكونها لم تقض عدتها عدتها أو ارتجعها في عدة الطلقة الاولى وعدة الثانية أو جدد نكاحها بعدان بانت ، قان انقضت عدتها فبانت منه ودخلت السنة انثانية وهي بائن لم تطلق المكونها غير زوجة ، قان تروجها في أثنائها اقتضى قول أكثر أصحابنا وقوع الطلاق عقيب تزويجه لها لانه جزء من السنة انثانية التي جملها ظرفا الطلاق ومحلا له وكان سبيله أن تقع في أولها فمنع منه كونها غير محل الطلاق لعدم نكاحه حيثلذ فاذا عادت الزوجية وقع في أولها ، وقال الفاضي تطاق بدخول السنة الثائة ، وعلى قول التميمي ومن وافقه تنحل الصفة بوجودها في حال البينونة فلا تعرد محال ، وان لم يتزرجها حتى دخلت السنة الثائة ثم نكمها طاقت الثائة بدخول السنة الرابعة ، وعلى قول القاضي لا طاق الا بدخول الرابعة ثم تطاق الثائة بدخول المنة أو العميمي قد الحلت الصفة، واختلف في مبدأ السة الرابعة ثم تطاق الثائة بدخول الحقة على مهذأ السة الرابعة عمد الصفة، واختلف في مبدأ السة الرابعة ثم تطاق الثائة بدخول الحقة على مهذأ السة الرابعة ثم تطاق الثائة بدخول الحقة على قول العميمة واختلف في مبدأ السة الرابعة ثم تطاق الثائة بدخول الحقة على قول العميمة واختلف في مبدأ السة الرابعة ثم تطاق الثائة بدخول الحقة على قول العميمة واختلف في مبدأ السة المنت الصفة واختلف في مبدأ السة الرابعة ثم تطاق الثائة بدخول الخدول الخدول الميمي قد الحلت الصفة واختلف في مبدأ السة

امرها بيد اجنبي فأتى بهذه الكنايات لا يقع شيء حتى ينوي الوكيل الطلاق ثم ان طلق بلفظ صريح ثلاثاً أو بكناية ظاهرة رقات الثلاث وان كان بكناية خفية وقام ما نواه

(باب ما يختاف به عدد الطلاق)

(علك الحر ثلاث طلقات وان كان تحته امة و علك العبد اثنين وان كانت تحته حرة) وجملة ذلك ان الطلاق معتبر بالرجال فان كان الزوج حراً فطلاقه ثلاث حرة كانت الزوجة أو امة وان كان عبداً فطلاقه اثنتان حرة كانت زوجته أو امة روي ذلك عن عمر وعمان وزيدوابن عباس وبه قال سميد بن المسيب ومالك والشافعي واسحاق وابن المنذر، وقال ابن عمر ايها رق نقس المطلاق برقه فطلاق العبد اثنتان وان كان تحته حرة وطلاق الامة اثنتان وان كان زوجها حراً موعنه ان الطلاق بالنساء فيملك زوج الحرة ثلاثا وان كان عبداً وزوج الامة اثنتين وان كان حراً روي ذلك عن على رضي الله عنه وهو قول ابن مسعود وبهقال الحسن وابن سيرين وعكر مة وعبيدة ومسروق والزهري والحرة والنوري وابو حنيفة لما روت عائشة عن النبي والمسترين وعكر مة وعبيدة ومسروق تطليقنان » رواه ابو داود وابن ماجه ولان المرأة محل الطلاق فيعتبر بها كالمدة

(المغني والشرح الكبير) (الجزالنامن)

الثانية فظاهر ماذكره القاضي ان أولها بعد انقضاء اثنى عشر شهراً من حين بينه لانه جمل ابتداء المدة حين بينه وكذلك قال أصحاب الشافي ، وقال ابوالحطاب ابتداء السنة الثانية أول الحرم لاتها السنة المعروفة فاذا علق ما يتكرر على تكرر السنين انصرف إلى السنين المعروفة كقول الله تمالى (أولا يرون آمم بفتنون في كل عام) وان قال أودت بالسنة انفي عشراً قبل لانهاسنة حقيقة ، وان قال أويت أن ابتداء السنين أول السنة الجديدة من المحرم دين قال القاضي ولا يقبل منه في الحكم لانه خلاف الظاهر والاولى أن مخرج على روايتين لانه محتمل شالف الظاهر

(فصل) إذا قال أنت طالق إذا رأيت هلال رمضان طلفت برؤية الناس له في أول الشهر ، وبهذا قال الشافعي ، وقال ابو حنيفة لاتطلق إلا أن يراء لانه على الطلاق برؤية نفسه فأشبه مالو علنه على رؤية زيد

وانا أن الرؤبة المهلال في عرف الشرع العلم به في أول الشهر بدليل قوله عليه السلام « اذا رأيتم المهلال فصوموا واذا رأيتموه فافطروا » والمراد به رؤية البعض و عصول العلم فانصر ف لفظ الحالف الى عرف الشرع كالو قال إذا صليت فأنت طالق فأله ينصرف إلى الصلاة الشرعية لا إلى الدعا، وفارق رؤية ذيد فأنه لم يثبت له عرف شرعي يخالف الحقيقة وكذلك لولم يره أحد لسكن ثبت الشهر بنام العدد على العدد على الدعاء بنام العدد عوان قال أردت اذا رأيته بعيني قبل لانها رؤية حقيقة وتنعلق الرؤبة برؤبة الهلال بعد الفروب فان رأى قبل ذلك لم تطلق لان هلال الشهر ما كان في أوله

ولنا أن الله خاطب الرجال بالطلاق فكان محله معتبراً بهم ولان الطلاق خالص حق الزوج وهو ما مختلف بالرق والحرية فكان اختلافه به كمدد المنكوحات ، وحديث عائشة قال أبو داود رواه مظاهر بن أسلم وهو منكر الحديث وقد اخرجه الدارقطني في سننه عن عائشة قالت قال رسول الله وتيليلي « طلاق العبد اثنان فلا تحل له حتى تنكح زوجاً غيره وقروه الامة حيضتان وتتزوج الحرة على الامة ولا تتزوج الامة على الحرة » وهذا نص ولان الحر علك أن يتزوج اربعاً فملك طلقات ثلاثاً كما لوكان تحته حرة طلاقه ثلاث وأن السد الذي عنه أمة طلاقه اثنتان، وأعا الحلاف في أن الحر الذي زوجته حرة طلاقه ثلاث وأن السد الذي عند ما بقي عليه درهم وطلاقه واحكامه كلها احكام العبد وهذا صحيح قانه جاء في الحديث «المكاتب عبد ما بقي عليه درهم وطلاقه واحكامه كلها احكام العبد وهذا صحيح قانه عاء في الحديث «المكاتب عبد ما بقي عليه درهم » ولانه يصح عقه ولا يتركح الااثنتين ولا يتزوج ولا يتسرى الا باذن سيده وهذه أحكام العبيد فيكون طلاقه كطلاق سائر العبيد ، وقد روى الاثرم في سننه عن سلمان بن يسار مكانب أم سلمة طلق أمراة حرة تطليقتين فسأل عبان وزيد بن ثابت عن ذلك فقالا حرمت عليك مكانب الم سلمة طلق أمراة حرة تطليقتين فسأل عبان وزيد بن ثابت عن ذلك فقالا حرمت عليك مكانب أم سلمة طلق أمراة حرة تطليقتين فسأل عبان في معنه لانه عبد فثبت فيه احكام العبد وفسل) قال احدفي رواية محدين الحكم العبد النان ضفه عرة ونصفه عبداً يتزوج ثلاثاً ويطلق ثلاث تطليقات والمدر كالعبد القن في نكاحه وطلاقه وكذلك الملق عتقه بصفة لانه عبد فثبت فيها كثام العبد وفصل) قال احدفي رواية محدين الحكم العبد اذا كان نصفه عبداً يتزوج ثلاثاً ويطلق ثلاث تطليقات

ولانناجها ارؤية الهلال عبارة عن دخول أول الشهر ويحتمل أن تطلق يرؤيته قبل الغروب لانه يسمى رؤية والحكم متماق، في الشرع ، فإن قال أردت إذا رأيته أمَّا بعيني فلربره حتى أقر لم تطأق لانه ايس الملال واختاف فيها يصعر به قرآ فقيل بعد ثالثة وقيل اذا استدار وقيل إذا بهر ضوؤه

(فصل) قال احمد أذا قال لها أنت طالق لبلة القدر يمتزلها أذا دخل العشر وقبل العشر أهل المدينة يرونها في السبع عشرة إلا أن المثبت عن النبي ﷺ في العشر الاو اخر أمّا أمره باجنابها في العشر لان الذي ﷺ أمر بالتماس ليلة القدر في العشر الاواخر فيحتمل أن تكون أول ليلة منه ومكن أن هذا منه على سبيل الاحتياط ولا يتحاق حنثه إلى آخر ليلة من الشهر لاحتيال أن تكون هي الله الليلة

(فصل) واذا عاق طلاقها على شرط مستقبل ثم قال عجلت الله الطلقة لم تتجل لانهامعلقة يزمن مستقبل فلم يكن له الى تغييرها سبيل، وإن أراد تعجيل طلاق سوى تلك الطلقة وقعت بها طالمة فاذا جا. الزمن الذي على الطلاق به وهي في حباله وتم مها الطلاق المعلق

﴿ فصل) اذا قال أنت طالق غداً اذا قدم زيد لم نطاق حتى يقدم لان اذا أسم زمن مستة على فمناه أنت طااني غداً وقت قدوم زيد وإن لم يتدم زيد في غد لم تطاق ، وإن قدم بعده لانه قيد طلاقها بقدوم .قيد بصفة فلا تطلق حتى توجد ، وإن مانت غدوة وقدم زبد بعد موتها لم تطلق لان الوقت الذي أوقع طلاقها فيه لم يأت وهي محل الطلاق فلم نطاق كما لو ماتت قبل دخول ذاك البوم،

وكذلك كلمايجري بالحساب انما جعل له نكاح ثلاث لان عددالمندكوحات يتبعض فوجبان يتبعض في حقه كالحد فكذاك كان له ازينكح نصف ماين كم العبدوذاك ألاث، وأما الطلاق فلأعكن قسمته في حقه لان مقتضى حاله أن يكون له ثلاثة أرباع الطلاق وليس له ثلاثة أرباع فكل في حقه ولان لاصل أثبات الطانقات الثلاث في حق كل مطاق و انما خواف في حق من كل الرق فيه فنيها عداه يبقى على الاصل ﴿ مَسْئَلَةً ﴾ (فاذا قال انت الطلاق أو الطلاق في لازم ونوى الثلاث طلقت ثلاثًا)

قال القاضي لانختلف الرواية عن احمد فيمن قال لا رأته انت الطلاق أنه بقم نواه أو لم ينوه و بهذا قال أبو حنيفة ومالك ولاصحاب الشافي وجهان (احدهما) أنه غيرصر بحلانه مصدروالاعيان لانوصف بالمصادر إلا مجازآ

وانا ان الطلاق لفظ صريح الم يفتقرالى نية كالتصرف وهوستعمل في عرفهم قال الشاعر:

وافنيت همري عاما فعاما نوءت باسمي في العالمين وانت الطـلاق ثلاثا تماما فانت الطلاق وانت الطلاق

قولهم أنه عجاز قلنا نعم الاانه يتعذر حمه على الحقيقة ولا محل له يظهر سوى هذا المحمل فنعين فيهُ . اذا ثبت ذهك فأنه اذا قال انت الطلاقاو الطلاق لي لازم أو الطلاق يلزمني أو على الطلاق فهو وإن قال أنت طالق يوم يقدم زيد فقدم ليلالم تطلق لانه لم يوجد الشرط إلا أن يويدبالبومالوقت فنطلق وقت قدومه لان الوقت يسمى يوما قال الله تعالى (ومن يولهم يومئذ دبره) وإن ماتت المرأة غدوة وقدم زيد ظهراً ففيه وجهان :

(أحدهما) نتيين أن طلاقها وتع من أول اليوم لامه لو قال أنت طالق وم الجمعة طلقت من أوله فكذا أذا قال أنت طالق يوم يقدم زيد ينبغي أن تطالق بطلوع فجر.

(والثاني) لايتم الطلاق لان شرط قدرم زيد ولم يوجد إلا بعد موت المرأة فلم يقع بخلاف يوم الجمعة فان شرط العلاق مجي. يوم الجمعة وقد وجد وهما شرطان فلا يؤخذ بأحدهما والاول أولى وليس هذا شرطا أنا هو بيان للوقت الذي يقع فيه الطلاق معرفا بفعل يقم فيه فيق أوله كقوله أنت طالق اليوم الذي يقدم فيه زيد فكذلك، ولومات طالق اليوم الذي يقدم فيه زيد فكذلك، ولومات الرجل غدوة ثم قدم زيد أو مات الزوجان قبل قدوم زيد كان الحمكم كما لو م تت المرأة ، ولو قال أنت طالق في شهر ومضان إن قدم زيد نقدم فيه خرج فيه وجهان

(أحدهما) لانطلق حتى يقدم زيد لان قدومه شرط فلا يتقدمه المشروط بدليل مالو قال أنت طالق إن قدم زيد فانهما لانطلق قبل قدومه بالاتفاق وكما لو قال اذا قدم زيد

(والثاني) أنه إن قدم زير تبينا وقوع الطلاق من أول الشهر قياسا على المسئلة التي قبل هذه

بمثابة قوله الطلاق لمزمنى لاز من يلزمه شي. يضره فهو عليه كالدبن . وقد اشتهر استمال هذا في إيقاع الطلاق فهو مريح فأنه يقال لمن وقع طلاقه لزمه الطلاق وقالوا اذاعقل الصبي الطلاق فطلق لزمه و لعالم الطلاق فه يقال لمن في الدرقية المرقبة فيه ويتم مانوا. واحدة أو اثنتين او ثلاثا

(مسئلة) (قان لم ينو شيئا ففيهرواينان)

احداها يقم النلاث نصطيها أحد في رواية مهنا وهي اختيار أبي بكرلان الاف واللام الاستفراق فتقتضي استفراق الدكل وهو ثلاث (والثانية) انها واحدة لانه يحتمل ان تعود الالف واللام المي مهمور بريد الطلاق الذي أرقمته ولان الالف واللام في أسها، الاجناس تستعمل الهير الاستفراق كثيراً كتوله ومن اكره على الطلاق وإذا عقل الصبي العالاق وأشباه هذا بما يراد به ذاك الجنس ولايفهم منه الاستفراق، فعند ذاك لا عمل على التعميم الا بنية صارفة اليه ، قال شيخنا والاشبه في هذا جيعه ان يكون واحدة في حال الامالان لان أمل العرف لا يعتقد أنه طلق الا واحدة فمقتضى الفنظ في ظانهم واحدة ولمذا ينكر احدهم ان يكون طلق ثلاثا ولا يعتقد أنه طلق الا واحدة فمقتضى الفنظ في ظانهم واحدة فلا يريدون الاما يعتقدونه مقتضى الفظم في عيدير كأنهم نوواواحدة

(فصل) قامان قال لامرأنه انت طالق الانافعي ثلاث وان نوى واحدة ، لانهم بين أهل العلم

(فصل) إذا قال أنتطالق البوم وطالق غداً طافت واحدة لان من طافت البوم نعي طالق غداً ، وإن قال أردت أنها تطاق غداً وإن قال أردت أنها تطاق في البومين ، وإن قال أردت أنها تطاق في أحد البومين طلقت البوم ولم تطلق غدا لانه جمل الزمان كله ظرفا لوقوع الطلاق فوقع في أوله ، وإن قال أردت نصف طلفة البوم و نصف طلفة غداً طافت البوم واحدة وأخرى غداً لان النصف بكل فيصير طاقة تامة ، وإن قال أردت نصف طلفة البوم وباقبها غذاً احتمل ذه أيضا واحتمل أن لانطلق فيصير طاقة تامة ، وإن قال أردت نصف طلفة البوم وباقبها غذاً احتمل ذه أيضا واحتمل أن لانطلق الا واحدة لانه اذا قال نصفها كلت البوم كاما فلم يبق لها بقية تنع غداً ولم يقم شيء غيرها لانه ما وقعه ، وذكر القاضي هذا الاحتمال أيضا في المسئلة الاولى أيضا وهو مذهب الشافعي ، ذكر أصحابه فيها الوجهين

(فصل) اذا قال أنت طالق البوم اذا جاء غد فاختار القاضي ان الطلاق يقع في الحال لانه علقه بشرط محال فاغا الشرط ووقع الطلاق كما لو قال لن لاسنة لطلائها ولا بدعة أنت طالق السنة ،وقال في المجرد لايقم لان شرطه لم يتحتق لان مقتضاه وقوع الطلاق اذا جاء غد في اليوم ولا يأني غدالا بعد فوات اليوم وذهاب محل الطلاق وهو قول أصحاب الشافعي

فصل) اذا قال أنت طالق أمس ولا نية له فظاهر كلام احمد أن العالاق لايقع فروي عنــه فيمن قال لزوجته أنت طالق أمس وأنما تزوجها اليوم ليس بشيء وهذا قول أبي بكر، وقال الناضي

فيه خلافا لان اللفظ صريح في الطلاق الثلاث والنية لانعارض الصريح لأنها أضعف من اللفظ كا لا يعارض النص القياس ولان النية أنما تعمل في صرف الانظالي بعض محتملانه والثلاث نص فيها لا يحتمل الواحدة بحال فاذا نوى واحدة فقد نوى مالا يحتمله فلم يصح كالوقال له علي ثلاثة دراهم وقال اردت واحدا (مسئلة) (وان قال انت طالق ونوى ثلاثا ففيه روايتان)

احداهما نطلق ثلاث وهو قول مائك والشاني وأبي عبيد وأبن المنذر لان لفظه لو قرن به افظ الثلاث كان ثلاثا فاذا نوى به الثلاث كان ثلاثا كالـكنايات ولانه نوى بلفظه مايحتمله فوقع ذلك به كالـكناية وبيان احتمال الفظ المدد أنه يصح تفسيره به فيقول انت طالق ثلاثا ولان قوله طالق امم فاعل وامم الفاعل يقتضى المصدر كا يقتضيه الفعل والمصدر يقم على القليل والـكثير

(والرواية الثانية) لأنقم الاواحدة وهو قول الحسن وعمرو بن دينار والثوري والاوزاعي وأسحاب الرأي لان هذا الافظ لا يتضمن عددا ولا بينونة فلم يقع به الثلاث كالو قال انت واحدة. بيأنه ان قوله انت طااق اخبار عن صفة هي عليها فلم يتضمن العدد كقوله قائمة وحائض وطاهر ، والاولى أصح لما ذكرنا ، وفارق قوله انت حائض وطاهر لان الحيض والطهر لا يكن تعدده في حقها والطهر يمكن تعدده (فصل) فان قال انت طالق طلاقا و نوي ثلاثار تمثلاث لا نامر يح بالمصدر والمصدر يقم على القليل

في بعض كتبه بقع الطلاق ، وهو مذهب الشاني لانه وصف الطلقة عا لا تتصف به فانمت الصفة ووقع الطلاق كا لو قال لمن لاسنة لها ولا بدعة أنت طالق قاسنة أو قال أنت طالق طالفة لا تارمك ، ووجه الاول أن الطلاق , فع الاستباحة ولا بمكن رفعها في الزمن الماضي فلم بقع كما لو قال أنت طالق قبل قدوم زيد بيو. بين فقدم اليوم فان أصحابنا لم يختلفوا في أن الطلاق لا يقم وهو قول أكثر أصحــاب الشافعي وهذا طلاق في زمن ماض ولانه على الطلاق بمستحيل فلما كما لو قال أنت طالق ان قلبت الحجر ذهباء وانقال أنتطالق قبل أن أنزوجك فالحكم فيه كالوقال أنتطالق أمس ، قال القاضي ورأيت بخط أبي بكرفي جزء مفرداً نه قال اذا قال أنت طالق قبل أن أتز وجك طانت ولو قال أنت طالق أمس لم يقع لانأمس لا يمكن وقوع الطلاق فيه وقبل تزويجها منصورا لوجودة فه يمكن أن ينزوجها ثانيا وهذا الوقت قبله فوقيع في الحال كا لو قال أنت طائق قبل قدوم زيد ، وإن قصد بقوله أنت طالق أمس أو قبل أن أتزوجك ايقاع الطلاق في الحال مستنداً الى ذلك الزمان وقع في الحال، وان أراد الاخبار أنه كار قد طانها هو أو زوج قبله في ذلك الزمان الذي ذكره وكان قد وجد ذلك قبل منه وان لم يكن وجد وقع طلاقه ذكره أبو الخطاب وقال القاضي يقبل على ظاهر كلام أحد لانه فسره بما مجتمأ، ولم يشترط الوجود، وإن أراد أني كنت طلقتك أمس فكذبه لزمته الطلفة وعليها العدة من يومها لانها اعترفت أن أمس لم يكن من عدمها، وان مات ولم ببين مراده فعلى وجهبن بنا. على اختلاف القواين في المعالق ان قلنا لايقع به شي. لم يلزمه مينا شي. وان قلنا بوقوعه ثم اوقع هينا

والكثير فقد نوى بلفظه مابحتمله وان نوى واحدة فعي واحدة وان الحاتى فعي واحدة لآنه اليةبين وان قال أنت طالق الطلاق وقع ما نواه ، وان لم ينو شيئًا نذكر القاضي فيهاروا يتين

(احداهما) تقع الثلاث لان الالفوالام للاستغراق فيقتضي استغراق الكل وهو ثلاث (والثانية) ائما واحدة لماذكرناً من أن الالف واللام تعرد إلى المعبرد

(مسئلة) (وان قال أنت طالق واحدة ونوى ثلاثًا لم يقم الا واحدة)

لان لفظه لايحتمل أكثر منها فاذا نوى ثلاثًا فقد نوى مالا يحتمله لفظه فلو وتم أكثرمن ذلك لوقع عجرد النبة ومجرد النبة لايقم بها طلاق، وقال أصحاب الشافعي تقم ثلاث في أحد الوجهين لأنه محتمل واحدة معها اثنتان وهذا لايصح فان قوله معها اثنتان لا يؤديه مسى الواحدة ولا يحتمله فنيته فيه نية مجردة فلا يممل كَأَلُو نُوى الطَّلَاق من غير لنظه ، وفيه لاصحابنا أنه يقم ثلاث والأول أصح

﴿ مسئلة ﴾ (وأن قال أنت طالق هكذا وأشار بأصابه الثلاث طافت ثلاثا)

لان قوله هكذا صريح بالنشبيه بالامابع في العدد وذلك يصاح بيانًا كما قال النبي عَلَيْكُ ﴿ الشَّهُ هَكُذَا وهكذا ۽ وأشار بيده مرة ثلاثين ومرة تسما وعشرين فان قال أردت تعدد المتوقين قبل منه لانه

(فصل) وان قال لزوجة أنت طالق قبل قدوم زيد بشهر فقدم بعد شهر وجزه يقع الطلاق فيه تبينا ان طلاقه وقع قبل الشهر لانه ايقاع الطلاق بعد عقده ٤ وجهذا قال الشافعي وزفر وقال أبو حنيفة وصاحباه يقم المطلاق عند قدوم زيد لانه جعل الشهر شرطا لوقوع العلاق فلا بسبق الطلاق شرطه ولنا أنه أوتع الطلاق في زمن على صفة فاذا عبات الصفة وقع فيه كما لو قال أنت طالق قبل رمضان بشهراً و قبل موتك بشهر فان أبا حنيفة خاصة بسلم ذاك ولا بسلم أنه جعل الشهر شرطا و بس فيه حرف شرط ٥ وان قدم قبل مضي شهر لم يقع بفير اختلاف بين أصحابنا وهو قول أكثر أصحاب الشافعي لانه تعايق الطلاق على صفة كان وجودها ممكنا فوجب اعتبارها وان قدم زيد بعد الحلم لم تطلق لانه لا بد من جزء يقع الطلاق فيه ٤ فان خالها بعد تعليق طلاقها بيوم م قدم زيد بعد الحلة بشهر وساعة تبينا أن الخلم وقع صحيحاً ولم يقع الطلاق لانه صادفها باثنا وان قدم بعد عقد الصفة بشهر وساعة تبينا أن الخلاق وبطل الخلم ولما الرجوع بالعرض الا أن يكون الطلاق وبطل الخلم ولما الرجوع بالعرض الا أن يكون الطلاق رجعيا ٤ لان من حين عقد الصفة لم يرث أحدها الآخر لانا تبينا أن الطلاق كان قد وقع قبل موت الميت منه من حين عقد الصفة لم يرث أحدها الآخر لانا تبينا أن الطلاق كان قد وقع قبل موت الميت منها في تربيا أن الطلاق والم يقم طلاق ، قان قال أنت طالق قبل موق الميت بشهر وساعة تبينا أن الفرقة وقعت بالموت ولم يقم طلاق ، قان قال أنت طالق قبل موقي بشهر وساعة تبينا أن الفرقة وقعت بالموت ولم يقم طلاق ، قان قال أنت طالق قبل موقي بشهر

يحتمل ما يدعيه ، فأما ان قال أنت طالق وأشار بأصابعه الثلاث ولم قل حكف الم يتم الاواحدة لان اشار ته لا تكفى (فصل) وان قال لاحدى امرأتيه أنت طالق واحدة بل هذه وأشار إلى الاخرى ثلاثا طلقت الاولى واحدة والثانية ثلاثا لانه أوقعه بها كذلك أشبه مالو قال له علي هذا الدرهم بل هذا فانه يجب الحده عن الاول

﴿ مسئلة ﴾ ﴿ وانقالَ أنت طالق كل الطلاق أواً كثره أوجميعه أومنتهاه أوطالق كأ اف أو بعدد الحصى أو القطر أو الرمل أد الربح أوالتراب طلقت ثلاثا وان نوى واحدة)

لان هذا يقتضي عددا ولان الطلاق أقل وأكثر فأقله واحدة وأكثره ثلاث ، وانقال كهدد الله والتراب وقع ثلاث ، وقال ابوحنيفة بقع واحدة بائن لان الما والتراب من أمها والاجناس لاعددله ولنا أن الما. تتعدد أنواعه وقطراته والتراب تتعدد أنواعه وأجزاؤه فأشبه الحصى ، وان قال يأمانة طابق أو أنت مائه طابق طلقت ثلائا ، وان قال أنت طابق كأنه أو الف فعي ثلاث قال احد فيمن قال أنت طابق كألف تطليقة فعي ثلاث ، وبه قال محد بن الحسن وبعض أصحاب الشافعي وقال ابوحنيفة وابو يوسف ان لم يكن له نية وقعت واحدة لأنه لم يصرح بالعدد ، وأنما شبها بالالف وليس الموقع المشبه به

ولنا أن قوله كأنف بشبه المدد خاصة لانه لم يذكر إلا ذلك فوقع العدد كقوله أنت طالق

فات أحدها قبل مضي شهر لم يقم طلاق لان الطلاق لا يقع في المأضي وان مات بعدعقد اليمين بشهر وساعة تبينا وقوع الطلاق في نلك الساءة ولم يترارثا إلا أن يكون الطلاق رجميا ويموت في عدتها وان قال أنت طالق قبل موته من حين عقد الصفة على الطلاق فوقع في أوله وان قال قبل موتك أو موت زيد فكذلك، وان قال أنت طالق قبل قدوم زيد أو قبل دخولك الدار ، فقال القاضي تطلق في الحال سواء قدم زيد أو لم يقدم بدليل قول الله عمال (ياأيها الذين أوتوا السكتاب آمنوا بما نزلنا مصدقا لما معكم من قبل أن نظمس وجوها منردها على أدبارها) ولم يوجد الطمس في المأمورين ولو قال الملامه اسقني قبل أن أضربك فسقاه في الحال عد ممتثلا وأن لم يضربه ، ولوقال أنت طالق قبيل موتي أو قبيل قدرم زيد لم يقع في الحال وإنمايقم عد ممتثلا وأن لم يضربه ، ولوقال أنت طالق قبيل موتي أو قبيل قدرم زيد لم يقع في الحال وإنمايقم فبل موت زيد وهرو بشهر ، فقال القاضي تتملق الصفة باولها ، وتا لان اعتباره بالثاني يفضي إلى قبل موت زيد وهرو بشهر ، فقال القاضي تتملق الصفة باولها ، وتا لان اعتباره بالثاني يفضي إلى وقوعه بعد موت الاول واعتباره بالاول لا يفضى الى ذاك ف كان أولى

(مسئلة) قال (وإذا قال لها إذا طلقتك فأنتطالق فاذا طلقها لزمه اثنتان إذا كانت مدخولا بها وان كانت غير مدخول بها لزمته واحدة)

وجملة ذلك أنه إذا قال لمدخول بها إذا طلقتك فأنت طاني ثم قال أنت طالق وقدت واحدة

كعدد الالف، وفي هذا انفصال عما قال، وإن قال أردت أنهـا كالف في صعوبتها دين، وهل يقبل في الحسكم ? يخرج على روايتين

﴿ مسئلة ﴾ (وان قال أشد الطلاق او أغلظ، أو أطوله أو أعرضه أو مل. الدنيا ونوى الثلاث وتم الثلاث وأن لم ينوشيثاً أونوى واحدة فعي واحدة)

قال أحمد فيمن قال لامرآنه أنت طالق مل البيت فان أراد الفلظة عليها يمني يريد أن تبدين منه فهي ثلاث فاعتبر نيته فدل على أم إذا لم ينو تقع واحدة وذلك لان هذا الوصف لايقتضي عدداً وهذا لانعلم فيه خلافا فاذا وقعت الواحدة فهي رجعية وبهذا قال الشانعي

وقال أبوحنية وأصحابه تكون بائنا لانه وصف الطلاق بصة زائدة فيقتضي الزيادة عليها وذلك هو البينونة، ولنا أنه طلاق صادف مدخولا بها من غير استيفا. عدد ولا عوض فكان رجعيا كقوله أنتطالق، وما ذكروه لا يصح لان الطلاق حكم قاذا ثبت ثبت في الدنيا كاما فلا يقتضي ذلك زيادة قان قال أنت طالق مثل الجبل أو مثل عظم الجبل ولا نية له وقعت طلقة رجعية وبه قال الشافعي وقال أبو حنيفة أقم باثنا، وقال أصحابه أن قال مثل الجبل كانت رجعية وأن قال مثل عظم الجبل كانت رجعية وأن قال مثدل عظم الجبل كانت

بالمباشرة وأخرى بالصفة لانه جعل تطليقها شرطا لوقوع طلائها فاذا وجد الشرط وتع الطلاق، وان كانت غير مدخول بها بانت بالاولى ولم تقع الثانية لانها لاعدة عليها ولا تمكن رجعتها فلايتم طلاقها إلا باننا فلا يقم الطلاق ببائن

(فصل) فان قال عنيت بقولي هذا انك تكونين طالفا بما أوقعته عليك ولم أرد إيقاع طلاق سوى ماباشرتك به دين وهل يقبل في الحبكم ? يخرج على روايتين (إحداهما) لا يقبل وهو مذهب الشاخلاف الظاهر اذ الظاهر ان هذا تدليق الطلاق بشرط الطلاق ولان اخباره اياها بوقوع طلاقه بها لافائدة نيه (والوجهالثاني) يقبل قوله لانه يحتمل ماقاله فقبل كما لوقال لها أنت طالق أنت طالق وقال أردت بالثاني التأكيد أو إفهامها

(فصل) فان قال اذا طلقتك فأنت طالق ثم على طلاقها بشرط ،ثل قوله ان خرجت فأنت طالف فخرجت طلقت بخروجها ثم طلقت بالصفة أخرى لانه قد طلقها بعد عقد الصفة ولو قال أولا ان خرجت فأنت طالق فخرجت طافت بالخروج ولم تطلق بتعليق النخرجت فأنت طالق بملاقها لانه لم يطانها بعد ذلك ولم محدث عليها طلاقا لان ايقاء الطلاق بالخروج كان قبل تعليقه الطلاق بتطليقها فلم توجد الصنة فلم يقع وان قال ان خرجت فأنت طالق ثمقال ان وقع عليك طلاق فأنت طالق فخرجت طلفت بالخروج ثم تعالى اشائية بوقوع الطلاق عليها إن كانت مدخولا بها

(فصل) وأن قال لها كليا طلفت فأنت طالق فهذا حرف يقنضي النكر أر فاذا قال لها بعد ذلك

ولنا أنه لا يَلك إيتاع البينونة فانها حكم وليس ذلك اليده وأنما تثبت البينونة بأسباب معينة كالخلع والطلاق قبل الدخول فيه لك مباشرة سببها فثبتت وأن أراد اثباتها بدون ذلك لم تثبت، وبحتمل أن يكون ابتداء الطلاق عليه أو عليها ليعجلها أو لحب أحدهما صاحبه ومشقة فراقه عليه الم ومحتمل أن يكون يقم أمر زيد بالشك ،قان قال أقصى الطلاق أو أكثره فكذلك في قباس المذهب ، وبحتمل أن يكون أقصى الطلاق ثلاثاً لان أقصاه آخره وآخر الطلاق الثالثة ومن ضرورة كونها ثالثة رقوع الفنين، وأن قال أنم الطلاق وأكله فواحدة إلا أنها تكون بنيته

﴿ مسئلة ﴾ ﴿ وَانْقَالُ أَنْتُ طَالَقَ مِنْ وَاحْدَةً إِلَى ثَلَاثُ وَقَعَ طَلَقَتَانَ ﴾

وبهذا قال أبر حنيفة لان ما بعد الفاية لا يدخل فيها كقوله تعالى (ثم أعوا الصيام الى المير) وأما كانت بمعنى مع وذلك خلاف موضوعها ، وقال زفر ؛ تطاق واحدة لان ابتدا. الفاية ليس منها كقوله بنتك من هذا الحائط ، وبحثمل أن تطاق ثلاً وهو قول أبي يوسف ومحمد لامه نطق ها فلم يجز إلفاؤها وكقوله بعتك هذا الثوب من أوله الى آخره

ولنا على أن ابتداء الغابة يدخل قوله خرجت من البصرة فأنه بدل على أنه كان فيها وأما أنّه (المفنى والشرخ السكبير) (الجزء الثامن)

أنت طالق وقع بها طفتان إحداهما بالمباشرة والاخرى بالصفة ولا تقع ثالثه لان الثانية لم تقم بايقاعه بعد عقد الصفة لان قوله كلما طفتك يقتضي كلما أوقعت عليك العالماق وهذا يقتضي تجديد ايفاع طلاق بعد هذا القول وانما وقعت الثانية بهذا القول ، وان قال لها بعد عقد الصفة ان خرجت فأنت طالق فخرجت طاقت بالحروج طلقة وبالصفة أخرى لابه قد طبقها ولم تنم الثالثة وان قال لها ، كلما أوقعت عليك طلاقا فأذت طاق فهر بمنزلة قوله كلما طقتك فأنت طائق ، وذكر القاضي في هذه أنه اذا وقم عليها طلاقه بصفة عقدها بعد قوله اذا أوقعت عليك طلاقا فأنت طائق لم تطبق لاز ذلك ايس بايقاع منه وهذا قول بعض أصحاب الشافعي وفيه نظر فانه قد أرقع الطلاق عليها بشرط فاذا وجد الشرط فهو الموقم الطلاق عليها فلافرق بين هذا وبين قرله اذا طلقتك فأنت طائق وازقال كلما وقع عليك طلاقي فأنت طائق ثم قال كلما وقع عليك طلاقي فأنت طائق ثم قال كلما وقع عليك طلاقي فأنت طائق م وقعت الثانية بوقوع الثانية لان كلما تقتضي النكراد وقد عقد الصفة بوقوع الطلاق فكينا وقع يقتضي وقوع أخرى بوقوع الثانية لان كلما تقتضي النكراد وقد عقد الصفة بوقوع الطلاق فكينا وقع يقتضي وقوع أخرى وقوقال لها اذا طلفتك فأنت طائق ثم قال اذا وقع عليك طلاقي فأنت طائق مقال أذا واحدة بالمباشرة واثنتين بالصفتين لان تطابقه لها يشتمل على الصفتين هو قطليق منه وهو وقوع فرقوع الأنا واحدة بالمباشرة و اثليق منه وهو وقوع فوقوع في المهنتين واثنتين بالصفتين لان تطابقه لها يشتمل على الصفتين هو قطليق منه وهو وقوع ثلاثا واحدة بالمباشرة و اثليق منه وهو وقوع فوقوع المنان المبابشرة و المبابشرة و المبابش في الصفتين هو تطليق منه وهو وقوع في المبابشرة و تطليق منه وهو وقوع المبابشرة و تطليق منه و تطليق منه و تطليق منه وهو وقوع في المبابشرة و تطليق منه و تطليق في المبائية و تطليق منه و تطليق منه و تطليق منه و تطليق منه و تطليق منه و تطليق منه و تطليق و تحديق و تصفي المبائية و تحديق و تحديق

الماية فلا يدخل بمقتضي اللفظ. ولو احتمل الدخول وعدمه لم يقع الطلاق بالشك فان قال انت طالق ما بين واحدة وثلات وقدت لأنها التي بينها

﴿ مسئلة ﴾ ﴿ وَاذَا قَالَ أَنْتُ طَالَقَ طَالَقَ فَي اثْنَتِينَ وَنُوى الْمُقَةَءُمُ طَافَتِينَ وَقَعْتَ النَّلاثُ

وان نوي موجبة عند الحساب وهو يعرفه طلقت طلقتين وان لم يعرفه فكذلك عند ابن حامد وعند القاضي تطلق واحدة وان لم ينو وقع بأمرأة الحاسب طلقتان وبغيرها طلقه ومحتمل ان تعللق اذا قال انت طالق طلقة في طلقتين أو واحدة في اثنتين ونوى به ثلاثا نهي ثلاث لائه بنسير نني عن كقوله تعالى (ادخلي في عبادي) فتقدير الكلام طلقة مع طلقتين قان أفر بذلك على نفسه قبل منه وان قال أردت واحدة قبل أيضا وان كان كان حاسبا وقال القاضي لا يقبل اذا كان عارفا بالحساب ووقع طلقتان لا نه خلاف ما إقتضاء اللفظ

ولنا انه فسر كلامه بما يحتمله لأنه لا يبعد ان يزيد بكلامه مايريده العامي وان لم يكن له نية وكان عارفاً بالحساب وقع طلقنان وقال الشاني ان أطاق لم يتم الا واحدة لان لفظ الايقاع أنما هو الواحدة ومازاد عليها لم يحصل فيه لفظ الايقاع وأنما يقع الزائد بالقصد فاذا خلاعن القصد لم يقع الاما أوقعه وقال بهض أسحابه كقولنا وقال أبو حنيفة لا يقع الا واحدة سواء قصد به الحساب أولم يقصديه واحدة أو اثنتن لان الضرب أنما يصحفها له مساحة فأما مالامساحة له فلاحقيقة فيه الحساب وانها حصل واحدة أو اثنتن لان الضرب أنما يصحفها له مساحة فأما مالامساحة له فلاحقيقة فيه الحساب وانها حصل

طلاقه ، ولانه أذا قال أنت طالق طلفت بالمباشرة واحدة فتطلق الثانية بكونه طانها وذاك طلاق منه واتم عليها فتطلق به الثالثة وهذا كله في المدخول بها فأما غير المدخول بها فلانطاق إلا واحدة في جميع هذا وهذا كله مذعب الشاني وأصحاب الرأي ولا نم فيه مخالفا

(فصل) قان قال كلما طلفتك طلاقا أملك فيه رجمتك فأنت طالق ثم قال أنت طالق طلفت اثنتين (احداهما) بالمباشرة (والاخرى) بالصنة إلا أن تكون الطلقة بموض أو في غيرمدخول سها فلا تقع مها ثانية لانها تبين بالطامة التي باشرها مها فلا علك رجمتها قان طلفها اثنتين طلفت الثالثة ، وقال آبر بكر قبل نطق وقيل لانطاق واختياري أمها نطق ، وقال أصحاب الشافعي لانطلق الثالثة لانا لو أوقعناها لم يلك الرجَّه ولم يوجد شرط طلاقها فيفضي ذلك الى الدور فبقطمه بمنم وقوعه

والما أنه طلاق لم يكمل به العدد بفير عوض في مدخرل بها فيقع بها التي بعدها كالاولى فامتناع الرجمة ههنا لعجزه عنها لالعام الملك كما لو طلنها وأحدة وأغمى عليسه عقيبها قان الثانية تقع، وإن المتنعت الرجمة لعجزه عنها ، وإن كان الطلاق بعرض أو في غير مدخول بها لم يقع بها إلا الطلقةالني باشرها مها لانه لايلك رجبتها ، وإن قال كلما وقع عليك طلاق أملك فيله رجعتك فأنت طالق تم وقم عليها طلقة بمباشرة أو صغة طلقت ثلاثا وعندهم لانطلق لما ذكرناه في التي قبلها ، ولرقال لامرأنه اذا طلنتك ظلامًا أملك فيه الرجمة فأنت طالق ثلاثًا ثم طلقها طلقت ثلاثًا ، وقال المزني لانطلق وهو قياس قرل أصحاب الشافعي لما تقدم

منه الايقاع في واحدة فوقعت دون غيرها

ولنا أن هذا اللفظ. موضوع في اصطلاحهم لاثنين فاذ لفظ. به واطلق وقع كما لوقال انت طالق اثنتين وبهذا محصل الانفصال عما قاله الشافسي فان اللفظءالموضوع لامحتاج معه الى نية فأماما قاله أبرِ حنيفة فانها ذلك في موضع الحساب بالاصل ثم صار مستعملا في كل ماله عدد فصارحتية، فيه فأما الجاهل بمقتضى ذلك الحساب أذا أطاق وقعت طلقة واحدنلان افظ الايقاع أنماهو لفظة واحدة وأنماصار مصروفًا إلى أثنين برضع أهل الحساب واصطلاحهم فمرلا يعرف اصطلاحهم لابازمه مقتضاه كالعربي ينطق بالطلاق بالعجمية وهو لايعرف معناها فان نوى موجبه عند الحماب وهو لايعرفه ثقال ابن حامد لا يتم هو كالحاسب قياسا عليه لاشتراكهما في النية وعند القاضي تطاق واحدة لانه إذا لم يعرف موجبه لم يقصد ايقاعه فهو كالعجبي إطاق بالطلاق بالعربي لابفهمه وهذا قول اكثر أصحاب الشانعي اذا لم يكن يعرف موجبه لانه لايصح منه قصد مالايبرفه ويحتمل أن تطنق اللاابنا. على أن في معناها مع فالتقدير انت طالق طلقة مع طلقتين قال شيخنا ولم يفرق أصحابنا في ذلك بين ان يكون المتكلم بذُّلك من لمُرم عرف في هذا اولا وألظاهر ان كان المتكلم بذلك من عرفهم أن في همنا بمعني مع وتعت الثلاث لان كلامه بحمل على عرفهم والظاهر منه ارادته وهو المتبادر الى الفهم منكلامه (فصل) وإن قال لزوجته اذا طانتك أو اذا وتم عليك طلاقي فأنت طالني قبله ثلاثا فلا نص فيها ، وقال القاضي تطلق ثلاثا واحدة بالمباشرة واثنتان من المعلق وهوقياس قول الشافعي وقول بعض أصحابه ، وقال إين عقيل تطلق واحدة بالمباشرة ويالمو المعلق لانه طلاق في زمن ماض فلا يتصور وقوع الطلاق فيه وهو قياس نص احد وابي بكر في أن الطلاق لا يتم في زمن ماض و بعقال ابو العباس بن القاضي من أصحاب الشافعي ، وقال ابو العباس بن شريح وبعض الشافعية لانطاق أبداً لان وقوع الواحدة يتتضي وتوع ثلاث قبلها وذلك بمنع وقوعها فاثباتها يؤدي إلى نفيها ملا نثبت مولان إبقاع ايفضي الى الدور لانها اذاوقعت وقعقبلها ثلاث فيمتنع وقوعها زماأ فضى الى الدور وجب قعلمه من أصله ولنا أنه طلاق من مكلف مختار في محل لنكاح صحيح فيجب أن يقع كما لولم يعقد هذه الصفة ولان همومات النصوص تقتمني عموم وقوع الطلاق مثل قوله سبحانه (قان طلقها ألا تحلله من بمدحتي تنكح زوجا غيره) وقوله سبحانه (والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قرو.) وكذلك سائر النصو*ص ،* ولان الله تعالى شرع الطلاق اصلحة تتعالى به وما ذكروه بمنعه بالسكلية ويبطل شرعيته فتفوت مصلحته الديجوز ذلك بمجرد الرأي والتحكم وما ذكروه غير مسلم قانا ان قانا لايقع الطلاق المعان فله وجه لانه أوقعه في زمر ماض ولا يمكن وقوعه في الماضي فلم يقع كما لو قال أنت طالق

(فصل) أذا قال أنت طالق طلقة بل طلقتين وقع طلقتان نص عليه أحمد وقال الشافعية يقع ثلاث في أحد الوجهين لان قوله أنت طالق ايقاع فلا يجوز ايقاع الواحدة مرتين فيدل على أنه أوقعها ثم أراد دفعها ووقع اثنتين آخرتين فوقع الثلاث

ولنا أن ما لفظ به قبل الاضراب لفظ به بعده فلم يلزمه أكثر مما بعده كقوله له على درهم بل درهمان وقولهم لايجوز أيقاع ماأوقعه قلنا بجوز أن نحبره بوقوعه مع وقوع غيره فلا يقع الزائد إلشك (فصل) قال الشيخ رضى الله عنه واذا قال أنت طالق نصف طلقة أو نصفى طُنقة أو نصف طلقتين طلقت طلقة وأذ قال أنت طالق نصف طلقة أو جزءًا مها وأن قل وقع طلقة كاملة في قول عامة أحل العلم إلا داود قال لانطلق بذلك قال ابن المنذر أجم كل من تحفظ عنه من أهل العلم أنها تعللق بذلك منهم الشمي والحارث العكلي والزهري وقتادة والشافسي وأصحاب الرأي وأبو عبيد قال آبو عبيد وهو قول مالك وأهل الحجاز وأهل العراق وذلك لان ذكر مالا يتبعض في الطلاق ذكر لجميمه كالوقال نصفك طالق فان قال نصفي طلقة وقمت طلقة لان نصفي الشيءكله وانقال أنتطالق نصف طلقتين وقعت واحدة لان نصف الطلقتين طلقة وذكر أصحاب الشافدي وجها آخر أنه يقم طلقتان لان اللفظ يقتضي النصف منكل واحدة منهما ثم يكمل وما ذكرناه أولى لان النصيف يتحقق إن وفيه عمل باليقين والداء الشك وإيقاع ماأوةمه من غير زيادة فكان أولى طالق قبل قدوم ذيد ببوم فقدم في اليوم ولأنه جمل الطلقة الواقعة شرطالوقوع الثلاث، ولا يوجد المشروط قبل شرطه فعلى هذا لا يتنع وقوع الطلقة المباشرة ولا يفضي إلى دور ولا غيره، وان قلنا بوقوع الثلاث فوجهه أنه وصف الطلاق المماق عا يستحيل وصفه به فلفت الصفة ووتم الطلاق كا لوقال أنت طالق طلقة لا تدقيس عدد طلاقك أو لا تلزمك أو قال للآ يدة أنت طالق الدنة أو قال المدعة وبيان استحالته أن تعليقه بالشرط يقتضي وقوعه بعده لان الشرط ينقدم مشروطه واذاك لو أعلني لوقع بعده و كون الطلاق المماق بعده لو أعلني لوقع بعده و تعقيبه بالفاء في قوله فأنت طالق يقتضي كونه عقيبه وكون الطلاق المماق بعده قبله محال فلا يصح الوصف به فلفت الصفة ووقع الطلاق كما لو قال اذا طلفتك فأنت طالق ثلاثا لا لا لا لا تلائل وجدما يفسخ نكاحها لا تلزمك ثم يبطل ماذ كروه بقوله اذا انفسخ نكاحك فأنت طالق قبله ثلاثا ثم وجدما يفسخ نكاحها من رضاع أو ردة أو وط، أمها او ابنتها بشبهة فانه يرد عليه ماذ كروه ولا خلاف في انفساخ النكاح طلاقي بك واحدة أو قال أنت طالق اليوم ثلاثا أن طلقتك غداً واحدة فالكلام عليها من وجه آخر وهو وارد على المسئلتين جميعا وذلك أن الطلقة الموقعة يقتضي وقوعها وقوع مالا يتصور وقوعها مه وهو وارد على المسئلتين جميعا وذلك أن الطلقة الموقعة يقتضي وقوعها وقوع مالا يتصور وقوعها من وجه آخر وهو وارد على المسئلتين جميعا وذلك أن الطلقة الموقعة يقتضي وقوعها وقوع مالا يتصور وقوعها مه فيجب أن يقضى بوقرع الطلفة الموقعة دون ماتماق بها لان مانعاق بها تابع ولا مجوز ابطال المتبوع من عصول التبع فيبطل التابع وحده كم لو قال في مرضه اذا أعتقت سالما فقائم حرولم محمول التبع فيبطل التابع وحده كم لو قال في مرضه اذا أعتقت سالما فقائم حرولم محمول التبع فيبطل التابع وحده كم لو قال في مرضه اذا أعتقت سالما فقائم حرولم عمول التبع و هو مده كم لو قال في مرضه اذا أعتقت سائلا فقائم حرولم محمول التبع و هو موده كم لو قال في مرضه اذا أعتقت سائلا فقائم حروم في موده من

[﴿] مسئلة ﴾ (وانقال نصفي طلقتين وقعت طلقتان) لان نصفي الذي عجيعه فهو كالوقال أنت طالق طلقتين ﴿ مسئلة ﴾ (وان قال ثلاثة أنصاف طلقة طلقت طلقتين)

لان ثلاثة الانصاف طلقة ونصف وكمل النصف فصار طلقتين وهـذا وجه لاصحاب الشافي ولهم وجه آخر أنها لانطلق إلا واحدة لانه جعل الانصاف منطلقة واحدة فسقط ما ليس منها ويقع طلقة لان إسقاط الطلاق الموقع من الاول في المجلس لاسبيل اليه وأنما الاضافة الى الطلقة الواحدة غير صحيحة فلنت الاضافة وأن قال أنت طالق نصف ثلاث طلقات طلقتين لان نصفها طلقة وضف ثم يكل النصف فيصير طلقتين

⁽ مسئلة) (وان قال ثلاثة أنصاف طلقتين طلقت ثلاثا ويحتمل أن تطلق طلقتين)

نص أحمد على وقوع الثلاث في رواية مهنا وقال أبو عبدالله بن حامد تفع طلقنان لان مناه ثلاثة انصاف من طلقتين وذلك طلقة ونصف ثم يكل فيصير طلقتين وقيل بل لان النصف التا الدمن طلقتين محال ولاصحاب الشافسي وجهان كهذين

ولنا أن نصف الطلقتين طلّقة وقد أوقعت ثلاثاً فيقع ثلاث كما لو قال أنت طالق ثلاث طلقات وقولهم معناه ثلاثة ألصاف من طلقتين تأويل يخالف ظاهر اللفظ فانه على ماذكره يكون ثلاثة ألصاف

ثلثه إلا أحدهما فان سالما يدنق وحده ولا يقرع بينها لان ذلك ربما أدى إلى عنق المشروط دون الشرط وذلك غير جائز ولا فرق بين أن يقول فغانم حر قبله أو معه أو بعده أو تطلق كذا ههنا

(فصل) اخداب أصحابنا في الحالف بالطلاق فقال القاضي في الجامع وأبو الخطاب هو تعليقه على شرط كان إلا قوله إذا شئت فأنت طالق ونحوه فانه تمليك واذا حضت فأنت طالق فانه طلاق برعة ، واذا طهرت فأنت طالق فانه طلاق سنة وهذا قول أبي حنيفة لان ذلك يسمى حلفا عرفا فيتعلق الحكم به كالو قال إن دخلت الدار فأنت طالق ولاز في الشرط معنى القسم من حيث كونه جهلة غير مستقلة دون الجواب فأشبه قوله وافله وبالله و تا الله ، وقال القاضي في الحجرد هو تعليقه على شرط يقصد به الحث على الفعل أو المنعمنه كفوله ان دخلت الدار فأنت طالق ، وان لم تدخلي فأنت طالق أو على تصديق خبره مثل قوله أنت طالق لقد قدم زبد أو لم يقدم فأما التعلق على غير ذلك كقوله أنت طالق ان طلعت الشمس أو قدم الحاج أو ان لم يقدم السلطان فهو شرط محض ليس بحلف لان حقيقة الحلن القسم وانا سمي تعلق الطلاق على شرط حلفا تجوزا لمشاركة الحلف في المعنى المشهور وهو الحلف القسم وانا كد الحبر نحو قوله وافه لا فعلن أو لا أنعل أو لقد فعلت أولم أفعل ومالم يوجد الحت أو المنع لا يصح تسميته حلفا وهذا مذهب الشافعي فاذا قال لزوجته اذا حلفت بدللاقك فأنت طالق ثم قال اذا طلعت الشمس فأنت طالق لم تطلق في الحال على القول الثاني لانه ليس محلف عالماق ثم قال اذا طلعت الشمس فأنت طالق لم تطلق في الحال على القول الثاني لانه ليس محلف عالماق ثم قال اذا طلعت الشمس فأنت طالق لم تطلق في الحال على القول الثاني لانه ليس محلف عالماق ثم قال اذا طلعت الشمس فأنت طالق لم تطلق في الحال على القول الثاني لانه ليس محلف عالمة في المحال المنان القول الثاني لانه ليس محلف ع

طلقتين مخالفة لثلاثة أنصاف طلقة وقولهم إنه مخالف قلنا وقوع نصف الطلقتين عليها ثلاث مرات ليس بمحال فوجب ان يقم

(مسئلة) (وان قال نصف طلقة ثلث طلقة سدس طلقة أو نصف وثلث وسدس طلقة طلقة على النه لم يعطف بواو العطف فيدل على ان هذه الاجزاء من طلقة غير متفارة وان الشاني ههنا يكون بدلا من الاول والثالث من الثاني والبدل هو المبدل أو بعضه فلم تتبعض المفايرة وعلى هذا التعليل لوقال أنت طالق طلقة نصف طلقة أو طلفة طلقة لم تطلق إلا طلقة وكذلك ان قال نصفاً وثلثاً وسدساً لم يقع إلا طلقة لان هذه أجزاه للطلقة إلا ان يريد من كل طلقة جزء افتطلق ثلاثاً ولوقال أنت طالق نصفاً وثلثاً وربعاً طلقت طلقتين لانه يزيد على الطلقة نصف سدس طلقة ثم يمكل وان أراد من كل طلقة جزءاً طلقة ثلاثاً وان قال انت طلقة وأنت نصف طلقة أو أنت صف طلقة ثلث طلقة شدى الطلاق وههناه شلاء طلقة ثلاثاً وأن قال انت طلقة بناه على قولتا في قوله أنت الطلاق إنه صريح في الطلاق وههناه شلة أو أنت نصف طالق وقع بها طلقة بناه على قولتا في قوله أنت الطلاق إنه صريح في الطلاق وههناه شلاءاً كل سئلة كل (وان قال نصف طلقة وثلث طلقة طلقت ثلاثاً)

ذُكره اصحابنا لأنه عطف جزءاً منطلقة على جزء منطلقة وظاهره أنها طلقات متغايرة ولأنه لوكانت الثانية هي الاولى لجاء بها بلام النعريف بفال ثلث الطلقة وسدس الطلقة فان أهل العربية قالوا اذكر لفظ ثم أعيد منكراً فالتأتي غير الاول وان أعيد معرفاً بالاً أنف واللام فالتأتي هو الاول

وتطلق على الاول لانه حلف ، وان قال كلماكاه أباك فأنت طانق طلنت على القولين جيما لانه على طلاقها على شرط بمكن فعله وتركه فكان حاما كا لو قال ان دخلت الدار فأنت طالق وان قال إن حامنت بطلافك فأنت طالق ثم أعاد ذقك طافت واحدة كلما أعاده مرة طاقت حتى تكل الثلاث لان كل مرة يوجد بها شرطااطلاق وينعتد شرط طائة أخرى ، وبهذا قال الشافعي وأصحاب الثلاث لان كل مرة يوجد بها شرطااطلاق وينعتد شرط طائة أخرى ، وبهذا قال الشافعي وأصحاب الرأي ، وقال أبو ثور ليس ذلك مجلف ولا يقم الطلاق بتكراره لانه تكرار المكلام فبكون تأكيدا لاحلفا ولنا أنه تعليق الطلاق على شر يمكن فعله وتركه فكان حاما كما لو قال أن دخلت الدار فأنت طائق وقوله أنه تكرار الدكلام حجة عليه قان تكرار الشي، عبارة عن وجوده مرة أخرى فاذا كان في الاول حلفا فوجد مرة أخرى فقد وجد الحلف مرة أخرى وأما التأكيد فأما محمل عليه لكلام المكرد أذا قصده وههذا أن قصد أنها بها لم يتم بالثاني شي كمالوقال أنت طالق أنت طائق يعني بالثانية إفهامها أذا أما أن كرر ذلك أنه ير مدخول بها بانت بطائة ولم يتم أكثر منها فاذا قال لها ذلك ثلاثا بانت بالمرة فأما أن قال لها أن تكامت فأنت طائق أو تحل فها أن تكامت فأنت طائق أو تحود فلك لم تطبق بذلك لان شرط طلافها أما كان بعد بنزنها

فصل) وان قال لامرأنيـه كلما حلفت بطلافكما فأنها طالقتان ثم أعاد ذلك 'لاثا طلقت كل واحدة منهما ثلاثا لما ذكرنافانكانت احداهما غير مدخول مها بانت بالمرة انثانية فاذا أعاده صهة ثالثة

لاعادته معرفاً وليس الثاني غير الاول لاعادته منكراً ولهذا قيل ان ينلب عسر يسرين وقيل لو أرادبالنانية الاولى لذكرها بالضميرلانه أولى

و مسئلة و (واذاقال لاربع نسوة أوقعت بينكن طلقة أوائنين أو ثلا ثار باوقع بكل واحدة طلفة) اذا قال أوقعت بينكن طلقة وقع بكل واحدة منهن طلقة كذلك قال الحسن والشافعي وأبوعيد وأصحاب الرأي لان اللفظ اقتضى قسمها بينهن لكل واحدة ربعها ثم يكل وان قال بينكن طلقة فكذلك نص عليه احمد لان معناه أوقعت بينكن طلقة وان قال أوقعت بينكن طلقتين فكذلك ذكره ابو الخصاب وهو قول أبي حنيفة والشافعي وقال أبو بكر والقاغي بقع بكل واحدة طلقتان وعن أحمد ما يدل عليه فانه روي عنه في رجل قال أوقعت بينكن ثلاث تطليقات ما أرى إلا قد بن منه ووجه ما يدل عليه فانه روي عنه في رجل قال أوقعت بينكن ثلاث تطليقات ما أرى إلا قد بن منه ووجه ذلك اما اذا قسمنا كل طلفة بينهن حصل لكل واحدة جزء من طلقين ثم يكل والاول أولى لانه لو قال أنت طالق نصف طلقتين طلقت واحدة ويكل نصيبها من الطلاق في واحدة فيكون ليكل واحدة فيصف ثم يكل طاقة واحدة وانما يقسم بالاجزاء مع الاختلاف كالدور ونحوها من المختلفات أما الجناف المتساوية من جنس كا نقود فاما تقسم برءوسها ويكل نصيب كل واحدمن واحد كاربعة لهم درهمان صحيحان قانه يجمل لكل واحد نصف من درهم واحد والطلقات لا خلاف فها ولان فيا ذكر ناه أخذاً باليقين فكان أولى من إيقاع طاقة زائدة بالشك قاما ان أراد قسمة كل طاقة بينهن فهو علي أخذاً باليقين فكان أولى من إيقاع طاقة زائدة بالشك قاما ان أراد قسمة كل طاقة بينهن فهو علي

لم نطاق واحدة منهما لان غير المدخول بها بائن فلم تكن اعادة هذا الفول حلفا بطلاقها وهي غير زوجته فلم يوجد الشرط قان شرط طلاقهما الحاف بطلاقهما جيعا فانجدد النكاح البائن ثم قال لها إن تكامت فأنت طالق فقد قيل يطلفان حينئذ لانه صار يهذا حالعاً بطلاقها وقد حلف بطلاق المدخول بها باعادة قوله في المرة الثالثة فطلقتا حينتذ ويتوى عندي أنه لايقم الطلاق بهذه التي جدد نكاحها لانها حين أعادته المرة الثالثة بائن فلم تنعقد الصفة بالاضافة البها كالوقال لأجذبية أن حلفت بطلاقك أنتطالق ثم تزوجها وحلف بطلاقهاً ولكن تطلق المدخول بها حينئذ لاً . قد حلف بطلاقها في المرةالثا لثةوحلف بطلاق هذه حينئذ فكل شرط طلاقها فطلفت وحدها

(فصل) فان كانت له امرأتان حفصة وعمرة نقال ان حلفت بطلاقكما فعمرة طالق ثم أعاده لم تطلق واحدة منهما لان هذا حلف بطلاق همرة وحدها فلم يوجد الحلف بطلاقهماوان قال بمدذلك ان حلفت بطلائكما فحفصة طالق طانت عمرة لائه حلف بطلاتهما بعد تعليقه طلاقها على الحلف بالملاقعيا ولم تط ق- مصة لانه ما حلف بطلاقها بعد تعليقه طلاقها عليا ذان قال بمدحدًا ان حلفت بطلاقكا فعمرة طالق لم تطلق واحدة منها لانه لم يحلف بطلاقها انحاحلف بطلاق عرةوحدها فازقال بعدهذا ان حلنت بطلاقكما فحفصة طالق طلفت حفصة وعلى هذا القياس

(فصل) وان قال لاحداهما ان حلفت بطلائك فضرتك طالق ثم قال للاخرى مشل ذلك طلفت انه نية لان اعادته الثانية هو حلف بطلاق الاولى وذلك شرط وقوع طلاق الثانية ثم ان اعاد

ماقال أبوبكر وان قال أوقعت ببذكن ثلا تأأو أربعاً فعلى قولما يقع بكل واحدة طلقة وعلى قولهما بطلمقن ثلاثاً ثلاثاً ﴿ مسئلة ﴾ (وان قال أوقعت بينكن فمسأ وقع بكل واحدة طلقتان)

وبه قال الحسن وقنادة والشافعي وأبو ثور وأصحاب الرأي لان نصيبكل واحدة تطايقة وربع ثم يكمل وكذلك ان قال سناً أو سبعاً أو ثمانياً وان قال أوقعت بينكن تسعا وقع بكل واحدة ثلاث على القوابن حميماً

(نصل) فانقال أوقعت بينكن طلفة وطلقة وطلفة وقع بكل واحدة منهن ثلاث لانه لماعطف وجب قمم كل طلقة على حدثها ويستوي في ذلك المدخول بها وغيرها في قياس المذهب لان الواو لا تقتضي ترتيباً وقبل بقع بها واحدة على الاولى خاصة كما اذا قال أوقعت بينكن ثلاثاًذكر مصاحب المجرد وان قال أوةست بينكن نصف طلقة وثلث طلقة وسدس طلقة فكذلك لان هذا يقتضي وقوع ثلاث على ماند منا وان قال أوقعت بينكن طلغة فطلغة فطلغة أو طالقتم اطلقة ثم طلقة أو أوتعت بينكن طلغة واوقمت يبنكن طلقة طلقن ثلاثاً إلاالتي إيدخل بها فانهالا تطلق إلاواحدة لانها بإنث إلاولى فلم يلحقها ما بعدها (فصل) نان قال لنسائه أنتن طالق ثلاثاً أو طلقتكن ثلاثاً طلقن ثلاثاً نص عليه أحد لان قوله طلقتكن يقتضي تطليق كل واحدة منهن وتعميمهن به ثم وصف ما عمهن به من الطلاق بأنه ثلاث فصار

للاولى طافت ثم كلما أعاده على هذا الوجه لا مرأة طاقت حتى يكمل الثانية ثلاث ثم اذا أعاده اللاولى لم تطلق لان الثانية قد بانت منه الم يكن ذاك حفا بطلاقها ، ولو قال هذا القول لا مرأة ثم أعانه لما لم تطلق لان الثانية قد بانت منه الم يكن ذاك ليس بحلف بطلاقها ، ولم حلف بطلاقها وحلف بطلاق مرتها ولم يملق على ذاك طلاقا ، وان قال اللاولى ان حافت بطلاقها منرتك فأنت طالق ثم قال الاخرى مثل داك طلفت الاولى لان قوله الثانية حاف بطلاقها وشرط لوقوع الطلاق بالاولى ثم ان أعاده الاولى مدخول بها أعاده لا مرأة منهما على هذا الوجه والذت الاخرى ، قان كانت إحداها غير مدخول بها فطلقت مرة بانت ولم تطلق صاحبتها باعادة ذاك لها لانه ليس محلف بطلاقها لكونها باثما فهي كما ثر الأجنبيات ، وان قال لاحداها إذا حلفت بطلاق ضرتك فهي طالق ثم قال اللاخرى طلنت صاحبتها با أعاده اللاخرى أعادة المنا أعاده اللاخرى بيق من طلاقها إلا دون الثلاث قامها أذا بانت صارت كلا جبية ، ولو قال ذاك لامرأة ابدا. ثم أعاده لما طلفت ضرتها بكل اعادة مرة حتى تكل انثلاث ، وان قال لامرأة إذا حانت بطلاق ضرتك فهي ط لق ثم قال للاخرى اعادة مرة حتى تكل انثلاث ، وان قال لامرأة إذا حانت بطلاق ضرتك فهي ط لق ثم قال للاخرى اعادة من ما قال لها أوقال الثابة مثل ما قال لها طلقت الثانية و كذاك اشائة ولا بقع بالاولى بهذا للاولى بثا الملف في المرضعين اعا هو بطلاق انهائية

لكل واحدة ثلاث بخلاف قوله أوقعت بينكن ثلاثاً فانه يقتضي قسمة الثلاث عليهن لـكل واحدة منهن جزءاً منها وجزء الواحدة من الثلاث ثلاثة أرباع تطليقة

(فصل) إذا قال نصفك أو جزء منك أو أصبعك أو دمك طالق طلقت، متى طلق جزءاً من المرأة من أجزائها النابته طلقت كلها سواء كان شائماً كنصفها أو سدسها أو جزءاً من ألف جزء منها أو جزءاً معيناً كيدها أو رأسها أو أصبعها، وهذا قول الحسن ومذهب الشافعي وأبي توروابن القامم من أصحاب مالك وقال أصحاب الرأي ان أضافه الى جزء شائع أو واحد من أعضاء خمسة: الرأس والوجه والرقبة والظهر والفرج طلقت وان أضافه الى جزء معين غير هذه الخمسة لم تطلق لانه جزء تبقى الجلة بدونه أو جزء لا يعبر به عن الجلة فلم تطلق المرأة الطلاق المه كالسن والظفر

ولنا أنه أضاف الطلاق الى جزء ثابت استباحه بمقد النكاح فأشبه الجزء الشائع والاعضاء الحمسة ولانها جملة لا تتبمض في الحل والحرمة وجد فيها ما يقتضي التحريم والاباحة فغلب فيها حكم التحريم كالو اشترك مسلم وبجوسي في قتل صيد ،وفارق ما قاسوا عليه فانه ليس يبقى فان الشعر والظفر بزولان ويخرج غيرها ولا تنقض منها الطهارة

(المغنى والشرح الكبير) (الحبزء الثامن)

ولو قال للاولى ان حانت بطلاقك فأنت طالى ثم قال قانية ان حانت بطلاق ضرتك في طالق ط قت الاولى مرة ثانية وكذفك طالق ط قت الاولى مرة أغرى طقت الاولى مرة ثانية وكذفك الثالثة ولا يقع بالثانية برذا طلاق ، ولو قال لاحداهما اذا حانت بطلاقك فضر ثك طالق ثم قال للخرى اذا حلفت بطلاق ضرتك فأنت طالق لم تطلق واحدة منهما لأنه في الموضعين عاق طلاق الثانية على الحلف بطلاق الاولى ولم يحلف بطلاقها، ولو أعاد ذقك لها لم يقع طلاق براحدة منهما وسواء تقدم انقول قائية على انقرل للاولى أو تأخر عنه

(فصل) وان كان له ثلاث نسوة فقال ان حافت بطلاق زبنب فعمرة طالق ثم قال ان حافت بطلاق عرة فحنصة طالق ثم قال ان حافت بطلاق حفصة فزينب طالق طلقت عرة ، وان جمل مكان زبنب عرة طنقت حنصة ثم متى أعاده بعد ذلك طلقت خبن واحدة على الوجه اتدي ذكرناه وان قال ان حافت بطلاق فربنب فنسائي طوالق ثم قال ان حافت بطلاق عرة فنسائي طوالق ثم قال ان حافت بطلاق حمرة فنسائي طوالق ثم قال ان حافت ان حافت بطلاق عرة فنسائي طوالق فقد حاف بطلاق زبنب بعد تعليقه طلاق نسائه على الحلف بعالاقها فطلقت كل واحدة منهن طقته على الحلف بعالاقها فطلاق عرة فنسائي طوالق فقد حلف بطلاق مرة وزينب نظافت كل واحدة منهن طالق فقد حلف بطلاق عرة ولم يقع محلفه بظلاق زبنب شيء

﴿ مَسَّئَلَةً ﴾ (وانقال شعرك أوظفرك أو سنكطالق لم تطلق)

وبهذا قال أُصحاب الرأي ويحتمل أن تطلق ذكره صاحب المحرر وقال مالك والشافعي تطلق بذلك ونحوه عن الحسن لانه حزء يستباح بنكاحها فتطلق بطلاقه كالاصبع

ولنا أنه جزء ينفصل عنها في حال السلامة، وفارق الاصبع فأنها لا تنفصل في حال السلامة والسن تزول من الصنير ويخلق غيرها وتنقلع من الكبير بخلاف الاصبع فلم تطلق بطلاقه كالحمل والربق ولان الشعر لا روح فيه ولا ينقض الوضوء مسه فأشبه الدرق واللبن

﴿ مسئلة ﴾ (وأن أضافه إلى الربق والحمل والدمع والمرق لم تطلق)

لا نعلم فيه خلافا لان هذه ليست من جسمها فان الريق والدمع والعرق فضلات والحملوان كان متصلا بها الا ان ما له الى الانفصال فلذلك لم تطلق به وهو مودع فيها . قال الله تعالى (وهو الذي أنشأكم من نفس واحدة فمستقر ومستودع) في بطن الام

﴿مُسْئَلَةٌ ﴾ (وان قال روحك طالق طلقت)

لان الحياة لا نبقى بدون روحهاكالدم ، وقال أبو بكر لا يختلف قول أحمد في الطلاق والعثاق والطهار والحرام ان هذه الاشياء لا تقع إذا ذكر أربعة أشياء : الشعر والسن والظفر والروح . جرد لفول عنه مهنأ بن يحيى والفضل بن زياد القطان فبذلك أقول ووجهه أن الروح ليست عضواً ولاشيئاً يستمتع به

لانه قد حنث به موة غلا يحنث ثانية ، ولو كان مكان قوله ان كلما طلنت كل واحدة منهن ثلاثًا لان كلما تقنفي التكرار

ولو قال كلما حلفت بطلاق واحدة منكن فأننن طوالق ثم أعاد ذلك مرة ثانيـة طلقن ثلاثا ثلاثًا لانه باعادته حالف بطلاق كل واحدة منهن وحالفه بطلاق كل واحدة شرط لطلاقهن جميعا، وان قال ان حافت بطلاق واحدة منكن فأنتن طوالق ثم أعاد ذلك طلقت كل واحدة منهن اللقة لان إن لا تنتضى النكر أردوان قال بعد ذلك لاحداهن أن قت فأنت طالق طلقت كل واحدة منهن طلنة أخرى ، ولو قال كلما حلفت بطلاقكن فأنتن طوالق م أعاد ذاك طلفت كل واحدة طلفة، وان قال بعد ذاك لاحداهن انقت مأنت طالق لم تطلق واحدةمنهن وأن قال ذلك للاثبتين الباقيتين طلق الجميم طلنة طانة (نصل) وإن قال لزوجته انحلفت بعنق عبدي فأنت طالق ثم قال إن حلفت بطلاقك فعبدي حر طلقت ثم انقال لعبده إن حلفت بعتقك فامرأني طالق عتق العبد وان قال له إن حانت بطلاق امرأني فأنت حرثم قال لها إنحلفت بمتقءبدي فأنت طالق عتق العبد ولوقال لعبده انحلفت بمتقك فأنت حرتم أعاد ذلك عنق العبد .

(فصل) وقد استعمل الطلاق والعناق استعال الفسم جوابًا له قاذا قال أنتطالق لأ قومن وقام لم تطاق زوجته فان لم يقم في الوقت الذي عينه حنث ، هذا قول أكثر أهلالهلم منهم سعيدبنالمسيب

(فصل) فيما يخالف المدخول سما غيرها

﴿ مسئلة ﴾ (إذا قال المدخول بها أنت طالق أنت طالق طلقت طلقتين الا أن ينوي بالثانية التأكيد أو انهامها)

إذا قال لامرأته المدخول بها أنت طالق مرتين ونوى بالثانية إيفاع طلغة ثانية وفعت بها طلقتان بلا خلاف وان نوى بها افهامها أن الاولى قد وقمت بها أو التأكيدلم تطلقالا واحدة ، وان لم تكن له نية وتعت طلقنان ، وبه قال أبو حنيفة ومالك وهو الصحيح من قولي الشافعيوقال في الآخر تطلق واحدة لان انتكرار مكون لاتاً كيد والافهام ومحتمل الايقاع فلا نوقع طلقة بالشك

ولنا أن هذا اللفظ للايقاع ويقتضي الوقوع بدليل ما لو يتقدمه مثله وإنا ينصرف عن ذلك بنية. التأكيد والافهام فاذا لم يوجد ذلك وتع مقتضاء كما يجب العمل بالعموم في العام إذا لم يوجدالخصص وبالأطلاق فيالمطلق أذا لم يوجد المقيد، فأما غير المدخول بها فلا تطلق الاواحدة سواء نوىالايقاع أو غيره وسواء قال ذلك منفصلا أو متصلا وهذا قول عكرمة والنخمي وحماد بن أبي سلمان والحكم والثوري والشافعي وأصحاب الرأي وأبي عبيد وابن المنذر وذكره الحاكم عن علي وزيد بن ثابت وأبن مسعود وقال مالك والاوزاعي والليث يقع بها طلقتان وأن قال ذلك ثلاثاً طلقت ثلاثاً اذاكان متصلا لانه طلق ثلاثا بكلام متصل أشبه قوله أنت طالق ثلاثاً والحسن وعطا. والزهري وسعيد بن جبير والشعبي والثوري وأصحاب الرأي وقال شريح يقمطلاقه وان قام لانه طاق طلاقا غير معلق بشرط فوقع كا لو لم يقم

ولنا أنه حلف بر فيه فلم يحنث كالوحلف بالله تعالى وإنقال أنت طالق ان أخاله لماقل وكان أخوها عائلا لم يحنث وان لم يكن عاقلا حنث كالو قال والله إن أخله لماقل وان شك في عقه لم يقم الطلاق لان الاصل بقاء الذكاح فلا بزيل بالشك ، وان قال أنت طالق لا أكات هذا الرغيف فأكله حنث والا فلا ، وان قال أنت طالق ما أكلته وكان صادقاً لم يحنث وان كان كاذبا حنث كما لو قال والله ما أكلته وان قال أنت طالق لولا أبوك لطلفتك وكان صادقاً لم تطلق وإن كان كاذبا طلفت ولو قال ان حافت بطلاقك فأنت طالق ثم قال أنت طالق لا كرمنك طلفت في الحال ، ولو قال ان حلفت بعدي فأنت طالق ثم قال عبدي حر الاقومن طلفت المرأة وان قال ان حلفت بطلاق المرأي فعبدي حر ثم قال أنت طالق لهد صهت ألمس عنق العبد

(فصل) وان قال انطاقت حفصة فعمرة طالق ثم قال انطانت عمرة فحفصة طالق ثم طلق حفصة طلقتا معا حفصة بالمباشرة وعمرة بالصفة ولم تزد كل واحدة منها على طقة وان بدأ بطلاق عمرة طلقت طاقت عمرة بالصفة لكونه علق طلقت طاقت عمرة بالصفة لكونه علق طلاقها على طلاق حفصة ولم يعد على حفصة طلاق آخر لأنه ماأحدث في عمرة طلاقا أنما طاقت بلصفة

ولنا أنه طلاق مفرق في غير المدخول بها فلم يقع الا الاولى كما لو فرق كلامه ولان غير المدخول بها تبين بطلقة لانه لا هدة عليها فتصادفها الطلقة الثانية بائنا فلا يقعرالطلاق بهالانهاغ رزوجة ولانه قول من سمينا من الصحابة ولا نعلم لهم مخالفاً في عصرهم فيكون اجماعاً

(فصل) فأما إن قال أنت طالق ثم مضى زمن طويل ثم أعاد ذلك للمدخول بها طلقت ثانية ولم يقبل قوله نويت النوكيد لان النوكيد تابع للـكلام فشرطه أن يكون متصلا به كسائر التوابع من المطف والصفة والسدل .

(مسئلة) (وان قال أنت طالق فطالق أو ثم طالق أو طالق طلقة بل طلقنين أو بل طلقة أو طالق طلقة بدها طلقة أو قبل طلقة طلقت طلقتين إن كانت مدخولا بها وإن كانت غير مدخول بها بانت بالاولى ولم يلزمها ما بدهاوعنه فياإذا قال أنت طالق طلقة بل طلقة أوطالق بل طالق أنه لا يقع بالمدخول بها الا طلقة بنا، على ما إذا قالله على درهم بل درهم ذكره في الحرر)

كل طلاق مرتب في الوقوع يأتي بمضه بمد بمض لا يقع بغير المدخول بها منه أكثر من واحدة لما ذكرنا ويقع بالمدخول بها ثلاث إذا أوقعها كقوله أنت طالق فطالق أو أنتطالق ثم طالق وأنت طالق أوفطالق وأشباه ذلك لان هذه حروف تفتضي الترتيب فتقع بها الاولى فتبينها فتأتي الثانية فتصادفها باتناً غير زوجة فلا تقع بها

السابقة على تعليمه طلاقها ، وأن بدأ بظلاق همرة طلقت حفصة لكون طلاقها معلقا على طلاق عمرة ووقوع الطلاق بها تطايق منه لها لانه أحدث فيها طلاقا بتعليقه طلاقها على تطلبق عمرة بمد قوله ان طلةت حفصة فعمرة طالق ومتى وجد التعلبق والوقوع معا فهو تطلبق، فانوجدا معابمدتعليق الطلاق بطلاقها وقع الطلاق المعلق بطلانها وطلاق عمرة ههنأ معلق بطلاقها فوجبالقول بوقوعه عولوقال لعمرة كلا طقلت حفصة فأنت طالق ثم قال لحفصة كلما طلفت عمرة فانت طالق تم قال لعمرة أنت طانقطانت طلقتين وطنقت حفصة طلقة واحدة ، وأن ملق حفصة ابتداء لم يقع بكل واحدةمنهما الا طلقة لان هذه المسئلة كالني قبام ا سواء فأنه بدأ بتعليق طلاق عمرة على تطليق حفصة ثم ثني بتعليق طلاق حفصة على تطلبق عرة ، ولوقال لعمرة انطاقتك فحفصة طالق ثم قال لحفصة ان طلقنك فعمرة طااق ثم طاق حفصة طلقت طانتين وطلفت عمرة طلقة وان طلق عمرة طافت كل واحدة منهما طلقة لأنهاءكس الني قبلها ، ذكر هانين المسئلتين القاضي في الحبرد ، ولو قال لاحدى زوجتبه كلما طلفت ضرتك فأنت طالق ثم قال للاخرى مثل ذلك ثم طلق الاولى طلقت طنقتين وطاقت الثانية طاقة ، وان طنق الثانية طلفت (١٠) طلقتين وطلقت الاولى طلقة ، وانقال كايا طلفتك فضرتك طالق ، ثم قال للاخرى مثل ذقك ثم طلق الاولى الذت كل واحدة منها المقةطانة وأن طلق الثانية طلفت الهقتين كل وأحدةمنهاطلقة وطَلَقِت الاولى طانة وتعالِل ذلك على ماذ كرنا في المسئلة الاولى

(١)في نسخة طلقب

فأما المدخول بها فتأتى الثانية فتصادفها محل النكاح فتقع وكذلك الثالثة وكذلك لو قال أنتطالق بل طالق وطالق ذكره أبو الخطاب، وإن قال أنت طالق طاقة قبل طلقة أو بعد طلقة أو بعدها طلقة أو طلقة فطلقة أو طلقة ثم طلقة وقع بغير المدخول بها طلقة وبالمدخول بها اثنتان لما ذكرنا من أن هذا يقتضى طلقة بعمد طلقة

(مسئاة) (وان قال أنت طالق طلقة قباما طلقة فكذلك عند القاضي)

وهو ظاهر مذهب الشافعيوقال بمضهم لا يقع بفيرالمدخول بها شيء بناء على قولهم في السريحية وقال أبو بكر وأبو الخطاب يقع اثنتان وهو قول أبي حنيفة لانه استكال وقوع الطلقة الاخرى قبــل الطالمة الموقمة فوقمت معها لانها لما تأخرت عن الزمن الذي قصد ابقاعها فيه لـكونه زمانا ماضياً وجب ايقاعها في أفرب الازمنة وهو معها ولا يلزم تأخرها الى ما بعدها لان قبله زمناً يمكن الوقوع فيه وهو زمن قريب فلا يؤخر الى البعيد

وانا أن هذا طلاق بمضه قبل بعض فلم يقع بغير المدخول بها جميعه كما لو قال طاقة بعد طاقة أو قال أنت طالق طلقة غدا وطلقة اليوم ولوقالجاء زيد سد عمروأوجاء زيد وقبله عمرو أو أعطزيداً بمد عمرو كان كلامه صحيحاً يفيد تأخر المتقدم لفظاً عن المذكور بمده . وليس هذا طلاقاً في زمن ماض وأنما يقم أيقاعه في المستقبل على الوجه الذي رتبه ، ولو قدر أن احداهما موقعة في زمن ماض (فصل) وان كان له ثلاث ندوة ، فقال ان طافت زينب فعمرة طالق وان طافت عرة فحفصة طالق وان طلقت حفصة فربنب طالق وان طلقت حفصة فربنب طالق عن في عرة وام تطابق على ذلك فيكون وقوعا في عرة طلاقا بعد تعليق طلاق حفصة بتطابقها وإنما طافت بالصفة السابقة على ذلك فيكون وقوعا العالاق وليس بتطابق وان طاق عمرة طلقت عمرة وليس بتطابق وان طاق عمرة طلقت عمرة في زينب طلاقا بعد تعليقه طلاق عمرة بطلاقها العد تعليق طلاقها بعد ذلك على تطليق حفصة أحدث في زينب طلاقا بعد تعليقه طلاق عمرة بطلاقها التعليق وقد وجد التعليق وشرطه معا بعد تعليقه طلاق عمرة بتطليقها فكان وقوع العلاق بزينب تطليقا فعالمقت به عمرة بخلاف غيرها ، وان قال لزينب ان طلفت عرة فأنت طالق ثم قال لعمرة از طافت حفصة فأنت طائق ثم قال لحمرة از طافت حفصة فأنت طائق ثم قال لحفصة ان ظافت وينب بالمباشرة وحفصة تطابق في المعاليق المواجدة أنه أحدث فيها طلاقا بتعليقه طلاقها عمرة الطلبق وينب بعد قعليق طلاق عمرة بعالم قاله والعداري من شرطه والنعابي من شرطه تطلبق وقد وجدا معا بعد جعل تطلبق اصفة الطلاق عمرة عوان طلق عمرة المالق فرينب الما ذكرنا فحضة شالم ذكرنا فلق المسئلة التي قبلها، وان قال لزينب ان طاقتك فضر تاك طالفت عي وعمرة ولم تطلق زينب لما ذكرنا في المسئلة التي قبلها، وان قال لزينب ان طاقتك فضر تاك طالفت عي وعمرة ولم تطلق زينب لما ذكرنا في المسئلة التي قبلها، وان قال لزينب ان طاقتك فضر تاك طالفتان ثم قال لعمرة مثل ذلك م قال لحضة مع م على معرفة مداله مع معرفة مع قال لحضة مثل ذلك م قال لحضة م قال لحضة مع معرفة من المحتون معرفة من المحتون من معرفة من المحتون معرفة من المحتون معرفة من المحتون معرفة من المحتون م

لامتنع وقوعها ووقعت الاخرى وهذا تعليل القاضي لكونه لا يقع الا واحدة . قال شيخنا والاول من التعليلين أصح إن شاء الله تعالى

﴿ مسئلة ﴾ (وان قال أنت طالق طلقة معها طلقة أو مع طلقة أو طالق وطالق طلقت طلقتين) اذا قال أنت طلق طلقة معها طلقة وقع بها طلقتان سواء في ذلك المدخول بها أو غيرها وان قال معها اثنتان وقع بها ثلاث في قياس المذهب وهو أحد الوجهين لاصحاب الشافعي وقال أبو يوسف تقع واحدة لان الطلقة إذا وقعت مفردة لم يمكن أن يكون معها شيء

ولنا أنه أوقع ثلاث طلقات بلفظ يقتضي وقرعهن معا فوقعن كلهن كما لو قال أنتطالق ثلاثاًولا نسلم أن الطلقة تقم مفردة فان الطلاق لا يقع بمجرد اللفظ به إذ لو وقع بذلك اا صح تعليقه بشرط ولا صح وصفه بالثلاث ولا بنيرها

(فصل) اذا قال لغير مدخول بها أنت طالق وطالق وقمت طلقتان ، وإن قال أنت طالق وطالق وقمت طلقتان ، وإن قال أنت طالق وطالق وطالق وطالق طلقت ثلاثاً وبه قال مالك والاوزاعي والليث وربيعة وابن أبي ليلى وحكي عن الشافعي في القديم ما يدل عليه، وقال النوري والشافعي لا يقع الا واحدة لانه أوقع الاولى قبل الثانية فلم يقع عليها شيء آخر كما لو فرقها وذكره ابن أبي موسى في الارشاد وجهاً في المذهب

ولنا أن الواو تقنض الجلع ولا ترتيب فيها فيكون موضاً للثلاث جيماً فيقمن عليها كندله انتطالق

مثل ذلك ثم طلق زينب طلقت كل واحدة منهن طلقة واحدة لانه لم يحدث في غير زينب طلقة إلى المنتا بالصفة السابقة على تعليق الطلاق بطليقها وأن طلق همرة طلفت زينب طلقة وطلقت همرة طلفت وينب بطلاقها واحدة وحفصة كل واحدة بما بطلقة بالله وقع بها بصفة أحدثها بعد تعليق طلاقها بتطليقها فعاد على همرة وحفصة بذلك طلقت وبين تطليق له لانه وقع بها بصفة أحدثها بعد تعليق طلاقها بتطليقها فعاد على همرة وحفصة بذلك طلقت واحدة بالمباشرة فطلقت بها ضرقاها ووقوع الطلاق بكل واحدة منها طلقة فكل لها ثلاث أحدثها فيهما بعد تعليق طلاقها بطلاقهما فعاد عليها من طلاق كل واحدة منهما طلقة فكل لها ثلاث أحدثها فيهما بعد تعليق واحدة بتطليق حفصة وأخرى بوقوع الطلاق على زينب لانه تطليق لزينب لما ذكر ناه ع وطفت زينب واحدة بتطليق حفصة وأخرى بوقوع الطلاق على زينب لانه تطليق لزينب لما منهن كاما طلقت احدى ضرتيك فأنت طاق شرتيها ووقوع الطلاق بهما عليق بالنسبة البهمالكونه منهن كاما طلقت احدى الثالية من طلاق الثالثة طلقة ثانية لذلك ولم يعد على الثانية من طلاق الثالثة طلقة ثانية لذلك ولم يعد على الثانية من طلاق الثالثة طلقة ثانية لذلك ولم يعد على الثانية من طلاق الثالية طلقة ثانية لذلك ولم يعد على الثائية طلقة النائة الما الشائية طلقت النائة طلقت الأولى المنتين وطافت الاولى ثلاثا واحدة منها طلقة فكل لها شيء لانه ليس بتطليق في حقها، وإن طلق الثانية طافت أيضا طافتين وطافت الاولى ثلاثاوا الثانية طافة أنه أيقة أنه أيقا النائة المنه طلقة الذه المنافة النائة ا

ثلاثا أو طلقة معها طلقتان، وبفارق ما إذا فرقها قائه لا يقع جميعا وكذلك اذا عطف بعضها على بعض محرف يقتضي الترتيب قان الاولى القع قبل الثانية بمقتضي إيقاعه وههنا لا تقع الاولى حين نطقه بها حتى يتم كلامه بدايل أنه لو ألمقه ام نشنا. أ أو شرطا لحق به ولم يقع الاول، علما اولو كان يتع حين نطقه لم يلحقه شي. من ذلك، وإذا ثبت أنه يقف وقوعه على تمام السكلام قانه يتع عند تمام كلامه على الوجه الذي اقتضاء الفظه ولفظه يقتضي وقوع الطلقات الثلاث مجتمعات، قان قبل إنما أوقعنا أول السكلام على أخره مع الشرط والاستثناء لائه معبر له والعطف لا يعبر فلا يتوقف عليه، ويتبين أنه وقع أول ما انظ به وكذلك لو قال لها أنت طالق أنت طالق أنت طالق لم يتم إلا واحدة، قلنا ما لم يتم السكلام نهر عرضة النفير اما بما يخصه بزمن أو يقيده بقيد كالشرط وإما بما بحنم بعضه كالاستثناء، وإما بما يبين عدد الواقع كالسنة بالمدد واشباء هذا فبحب أن يكون واتما ولولا ذلك لما وتم بغير المدخول بها أثلاث عال لانه لو قال لها أنت طالق ثلاثا فوقعت بها ظلقة قبل كوله ثلاثا لم يمكن أن يتم شي آخر وأما إذا أنت طالق أنت طالق أنت طالق فهانان جمانان لا تتعلق احداها بالاخرى ولو تعقب احداها قال أنت طالق أنت طالق أنت طالق فهانان جمانان لا تتعلق احداها بالاخرى والمعطوف مع شرط أو استثناء أو صفة لم يتناول الاخرى فلا وجه لوقوف إحداها على الاخرى والمعطوف مع شرط أو استثناء أو صفة لم يتناول الاخرى فلا وجه لوقوف إحداها على الاخرى والمعطوف من

(فصل) ولو قال لامرأته ان طلقنك فعبدي حرثم قال لعبده ان قمت فامرأتي طائق فقام طلفت المرأة وعتق العبد، ولو قال لعبده ان قمت فامرأتي طائق ثم قال لامرأته ان طلقتك فعبدي حرفقام العبد طلقت المرأة ولم يعتق العبد لان وقوع الطلاق بالصافة أنم يكون تعالمية المحودة المودة الاولى وجدت الصفة والوقوع بعد قوله إن طلقتك فعبدي حراء وفي الصورة الاخرى لم يوجد بعد ذهك إلا الوقوع وحده فكانت الصفة سابقة فلذلك لم يعتق العبد، ولوقال لعبده ان أعتقتك فامرأتي طالق عمق العبد وطلقت المرأته ان حلفت بطلاقك فعبدي حراثم قال لعبده ان لم أضربك فامرأتي طالق عتق العبد وطلقت المرأة

(فصل) ومتى على الطلاق على صفات فاجتمعن في شي. واحد وقع بكل صفة ماعاق عليها كا فوجدت مفترقة وكذلك العناق فلو قال لامرأته ان كامت رجلا فأنت طالق وأن كامت طويلا فأنت طالق وان كامت أسود فأنت طالق وان كامت أسود فأنت طالق وان كامت أسود المأنت ثلاثا ، وان قال ان ولات بنتا فأنت طالق ، وان ولات سودا، فأنت طالق وان ولات ولدا فأنت طالق فولات بنتا صودا، طالقت ثلاثا ، وان قال ان أكات رمانة فأنت طالق ، وان أكات نصف رمانة فأنت طالق وكلما أكلت نصف رمانة فأنت طالق فأنت طالق فكلما أكلت نصف رمانة فأنت طالق فأنت طالق فالرمانة نصف رمانة فأنت طالق فالرمانة نصف رمانة

المعاوف عليه شي. واحد لو تعقب شرط لعاد الى الجميم ولان العطوف لا يستقل بنفسه ولا يفيد بمفرده مخلاف قوله أنت طالق فانها جملة مفيدة لا تعلق لها بالاخرى فلا يصح تباسها عليها

(فصل) فان قال أنت طالق طافة ين وفصفاً فهي عندنا كالتي قبلها تقع الثلاث وقال مخالفونا تقع طافتان (فصل) وإذا قال أنت طالق طلقة بدها طلقة ثم قال أردت أن أوقع بعدها طلقة دين وهل يقبل في الحكم ? يخرج على روايتين ، وإن قال أنت طالق طلقة قبلها طلقة وقال أردت أي طلقتها قبل هذا في نكاح آخر أو أن زوجا قبلي طلقها دين ، وهل يقبل في الحكم ؟ فيه ثلاثة أوجه (أحدها) يقبل (والثانى) لا يقبل (والثانى) لا يقبل (والثانى) يقبل إن كان وجد ، والصحيح أنه لا يقبل إذا لم يكن وجد لانه لا يحتمل ما قاله .

و نصل) فان قال أنت طالق طالق طالق وقال أردت النوكيد قبل منه لان السكلام نكر رالتا كيد كقوله عليه السلام « فنكاحها باطل باطل باطل » وإن قصد الايقاع و تسكر ر الفظان طلقت ثلاثاً . وإن لم ينو شيئاً لم يقع إلا واحدة لانه لم يأت بينها بحرف يقتضي المغايرة فلا تسكن متغايرات وإن لم ينو شيئاً لم يقع إلا واحدة لانه لم يأت بينها بحرف يقتضي المغايرة فلا تسكن متغايرات والتائية التا كيد لم يقبل لانه غاير بينها وبين الاولى بحرف يقتضي العطف والمغايرة وهذا يمنع . وأما الثالثة فهي كالنائية في لفظها فان قال أردت بها النوكيد دين وهل يقبل في الحسكم وعلى روايتين

بأكلما طلقتين وبأكل الرمانة طلقة فان نوى بقوله نصف رمانة نصفا مفرداً عن الرمانة المشروطة أو كانت مع السكلام قرينة تقتفي ذلك لم يحنث حستى تأكل مانوى تعليق الطلاق به لان منى الاءان على النية

(فصل) فان قال أن دخل الدار رجل فعبد من عبيدي حر وان دخابا طويل فعبدان حران ، وإن دخلها أسود فثلاثة اعبد احرار وان دخلها فقيه فأربعةأعبدأحرارفدخلها فقيه طوبل أسود عتق من عبيده عشرة ، وأن كان له أربع نسوة نقال أن طلقت أمرأة منكن فعبد من عبيدي حر ، وأن طلقت اثنتين فعبدان حران، وان طآنت ؛لائة فثلاثة أحرار، وان طانت أربعافأربعة أحرارتم طاق الاربع مجتمعات أو متفرقات عنق من عبيده عشرة بالواحدةواحد وبالاثنتين اثنان وبالثلاث ثلاثة وبالاربم أربعة لاجهاع هذه الصفات الاربم فيهن ولو علقذلك بلفظة كلما فقدقبل يعنق عشرة أيضاوالصحيح أنه يعتق خسـة عشر عبداً لان فيهن أربعة صفات هن أربع فيعتق أربعة وهن أربعـة آحاد فيعتق بذلك أربعة وفيهن ثلاث فيعنق بهن ثلاثة وان شئت فلت يعنق بالواحدة واحد وبالنانية ثلاثة لان فيهما صفتين هي واحسدة وهي مع الاولى اثنتان ويعنق بالناشمة أربة لأنهما واحدة وهي مم الاولي والثانية ثلاث ، ويمتق بالرابِّمة سبمة لان فيها ثلاث صفات هي واحدة وهي مم الثالثة اثنتان وهي مع الثلاث التي قبلها أربع وهذا أولى من الاول لان قائله لايعتبر صفة طلاق الواحدة

⁽إحداهما) يقبل وهو مذهب الشافعي لانه كرر لفظ الطلاق مثل الاول فقبل تفسيره بالتأكيد كاله قال انت طالق انت طالق والثانية لا بقيل لان حرف العطف للمنايرة فلا يقبل منه ما تخالف ذلك كما لايقبل في الثانية ولوقال انت طالق فطالق فطالق أوأنتط الله ثم طالق ثم طالق فالحكم فيهما كالتي عطفها بالواو فان غاير بين الحروف فقال أنت طالق وطالق ثم طالق ثم طالق وطالق أو طالق وطالق فطالق ونحوذلك لم يقبل في شيء منها إرادة التوكيد لان كل كلمة مغايرة ،ا قبلها مخالفة لها في لفظها والتوكيد آعا يكون بتسكرير الاول بصورته

⁽فصل) فان قال انت مطلقة انت مسرحة انت مفارقة وقال اردث الله كيد بالثانية والثالثة قبل لانه لم يغابر بينهابالحروف الموضوعة للمغابرة بين الالفاظ بل اعاد اللفظة بمناها ومثل هذا يعاد توكيداً وان قال المت طلقة ومسرحة ومفارقة وقال اردت النوكيد احتمل ان يقبل منه لان الفظ الخنلف يعطف بمضه على بمض توكيداً * فالني قولها كذبا ومينا * ويحتمل ان لايقبل لان الواو تقتضي المغايرة فأشبه مالوكان بفلظ واحدد

[﴿] مسئلة ﴾ (والمعلق كالمنجز في حكم المدخول بها وغيرها) (المننى والنمر حالكير) (الجزءالتانين) $(\xi \xi)$

في غير الاولى ولا صفة التثنية في النائة والرابعة وافظ كلما يقتضي التكرار فيجب تكرار الطلاق بتكرر الصفات، وقبل بعتق سبعة عشر لان صفة النثنية قد وجدت ثلاث مرات فانها توجد بضم الثانية الى النالغة، وقبل بعتق عشرون وهو قول أبي حنيفة لان صفة الثلاث وجدت مرة ثانية بضم الثانية والثانية الى الرابعة وكلا القولين غير سديد لأنهم عدوا الثانية مع الاولى في صفة النثنية مرة تم عدوها مع الثانية مرة أخرى وعدو الثانية واثالثة في صفة النثنية مرة تلاولى ومرة مع الرابعة وما عد في صفة مرة لا يكفأ المساقة مرة أخرى ولذلك لوقال كفاأ كلت نصف رمانة فأنت طالق فأ ملت رمانة لم تطلق الا اثنتين لان الرمانة نصفان ولا يقال المها تطلق ثالثة بأن يضم الربع الثاني إلى الربع الثانية بالملاق الثالثة لانها واحدة وهي مع شعبا الى الرابعة عشرون لان فيها ثماني بطلاق الثانية اثنتان ففيها صفة الثنية مرتان ويعتق بطلاق الرابعة عشرون لان فيها ثماني ومع ضعها الى الاولى والثانية ثلاث مرات هي مع طولى والثانية ثلاث مرات هي مع الاولى والثانية ثلاث مرات هي مع الاولى والثانية ثلاث مرات هي مع الاولى والثانية أثلاث مرات هي مع الاولى والثانية اثنتان وهي مع الثانية اثنتان وهي مع الثانية اثنتان فيعتى بذلك تسعة ويصير الجميم اثنين هي مع الاولى اثنائر وهذا مع الثانية اثنتان وهي مع الثانية اثنتان فيعتى بذلك ستة ويصير الجميم اثنين هي مع الاولى اثلاثيا وهذا مع الثائلة اثنتان فيعتى بذلك ستة ويصير الجميم اثنين هي مع الاولى اثنائر وهذا مع الثانية اثنتان وهي مع الثانية اثنتان فيعتى بذلك ستة ويصير الجميم اثنين

ومحمد وأصحاب الشافعي في احد الوجهين وقال أبو حنيفة تقع واحدة لان الطلاق المطلق اذاوجدت الصفة يكون كا نه اوقعه في الحال على نلك الصفة ولو أوقعه كذلك لم يقع الا واحدة

ولنا أنه وجد شرط وقوع ثلاث طلقات غير مرتبات فوقع الثلاث كيالو قال ان دخلت الدارفانت طالق وكرر ذلك ثلاثا فدخات فانها تطلق ثلاثا في قول الجميع

(مسئلة) (وان قال ان دخلت الدار فأنت طالق طلقة معها طلقة فدخات طلقت طلقت الدار مسئلة) مثل هذا بعض أصحاب الشافعي ولم يحك عنهم فيه خلافا وكذلك اذا قال طلقة مع طلقة فدخلت (مسئلة) (وان قال لغير مدخول بها أنت طالق ثم طالق ثم طالق أندخلت الدار وان دخلت الدار فانت طلق فطالق فطالق فطالق فدخلت طلقت واحدة فبانت بها ولم تطلق غيرها)

وبهذا قال الشافعي وذهب القاضي الى انها تطلق في الحال واحدة تبين بها وهو قول أبي حنيفة في الصورة الاولى لان ثم تقطع الاولى عما بعدها للمهاة فتكون الاولى واقعة والثانية معلقة بالشرط وقال أبو يوسف ومحمد لا يقع حتى تدخل الدار فيقع بها ثلاث لان دخول الدار شرط للثلاث فوقعت كما لو قال إرب دخلت الدار فانت طالق وطالق وطالق

ولنا أن ثم فلمطقب وفيها ترتبب فتعلقت التطليقات كالها بالدخول لان المطف لا يمنع تعلق الشهرط

فأما ان نوى بافظه غير ما يتنفيه الاطلاق مثل أن ينوي بقوله اثنتين غير الواحدة فيمينه على ما نواه ، ومتى لم يمين العبيد المعتقين أخرجوا بالقرعة ، ولو قال كلما أعتقت عبداً من عبيدي فامرأة من نسائي طالق و كلما أعتقت اثنين فامرأتان طالفتان ثم أعتق اثنين طلق الأربع على القول الصحيح وعلى القول الاول يعالق ثلاث ومخرجن بالفرعة ، ولو قال كلما أعتقت عبدا من عبيدي فجارية من جواري حرة و كلما أعتقت اثنين فجاريتان حرتان وكلما أعتقت ثلاثة فثلاث أحرار وكلما أعتقت أربعة فأربع أحرارا أنه أعتق أربعة عتق من جواريه بهدد ماطنق من النساء على ما ذكرنا ، وان أعنق خمساً فعلى القول الاول بعتق من جواريه ههنا خمس عشرة وعلى القول الثاني يعتق إحدى وعشرون خمساً فعلى القول الاالى يعتق إحدى وعشرون خمساً فعلى القول الاول بعتق من جواريه ههنا خمس عشرة وعلى القول الثاني يعتق إحدى وعشرون المن عتق الحامس عتق به ست لكونه واحدا وهو مع ماقبله خمسة ولم يمكن عده في سائر الصفات لان ماقبله قد عد في ذلك مرة فلا يعد ثانية

(مسئلة) قال (واذا قال ان لم أطلقك فأنت طالق ولم ينو وقتاً ولم يطلقها حتى مات أوماتت وقم الطلاق بها في آخر أوقات الامكان

وجملة ذلك ان حرف ان موضوع للشرط لا يتتفي زمنا ولا يدل عليه إلا من حيث ان الفعل المدلق به من ضرورته الزمان وما حصل ضرورة لا يتقيد نزمن معين ولا يقنفي تعجيلا فما علق عليه

بالمعطوف عليه ويجب الترتيب فيها كما يجب لولم يعلقه بالشرط وفي هذا انفصال عما ذكروه ولان الاولى تبي الشرط فلم يجز وقوعها بدونه كما لولم يعطف عليها ولانه جعل الاولى جزءاً للشرط وعقبه اياها بفاء التعقيب الموضوعة للعجزاء فلم يجز تقديما عليه كسائر نظائره ولانه لو قال ان دخل زيد داري فاعطه درهما ثم درها لم يجز ان يعطيه قبل دخوله فكذا ههنا وما ذكروه تحكم ليس له شاهد في اللغة ولا أصل في الشرع فاما انقال لمدخول بها ان دخلت الدار فانت طالق ثم طالق ثم طالق ثم طالق لم يقل بهاشيء حتى تدخل الدار فيقع بها الثلاث وبهذا قال الثافعي وأبو يوسف و محمد و ذهب القاني الى وقوع طلقتين في الحال و تبقى الثالثة معلقة بالدخول وهو ظاهر الفساد قانه يجمل الشرط المنقدم المعطوف دون المدطوف عليه ويعلق به ما بعد عنه دون ما يليه و يجمل جزاءه ما لم يوجد فيه الفاء التي يجازى بها دون ما لمدطوف عليه ويعل عليه دليل لا نعرف عليه دليل لا نعل الها ان دخلت الدار فانت طالق فطالق فطالق فدخلت طلقت ثلانا في قولهم جيماً

(مسئلة) (وان قال ان دخلت الدارفأ نت طالق ان دخلت فانت طالق فدخلت طلقت طلقتين بكل حال) وان كرر ذلك ثلاثا طلقت ثلاثا في قول الجليع لان الصفة وجدت فاقتضى وقوع الطلاق والثلاث دفعة واحدة والله أعلم

كان على التراخي سوا، في ذلك الاثبات والذي فعلى هذا إذا قال ان لم اطبقك فأنت طالق ولم ينو وقتا ولم يطقلها كان ذلك على التراخي ولم يحنث بتأخيره لان كل وقت يمكن أن يفعل ما حلف عليه فلم يفت الوقت قاذا مات أحدهما علمنا حنه حينئذ لانه لا يمكن إيقاع الطلاق بها بصد موت أحدهما فتبين أ، وتع إذ لم يق من حيانه ما يقسع لنطايقها و بهذا قال ابرحنينة والشافي ولا نهلم فيه بهن أهل العلم خلافا ، ولو قال ان لم أيلق عرة فحفصة طائق فأي الثلاثة مات أولا وتم العللاق قبسل موته لان تطابقه لحفصة على وجه تنحل به يمينه أما يكون في حياتهم جميعا وكذلك لو قال ان لم أعنى عبدي أو ان لم أضر به فامرأني طالق وقع بها الطلاق في آخر جزء من حياة أولهم موترافاً ما ان عين وقفا بلفظه أو بنيته تمين وتعاقب يمينه به

قال أحدر حمالة إذا قال إن أضرب فلانا فأنت طالق ثلاثًا نهو على ماأراد من ذهك وذلك لأن الزمان الحلوف على ترك الفعل فيه تعين بنيته وإرادته فصار كالمصرح به في لنظه فان مبنى الأيمان على النية القول النبي مَسِيَّكِ ٤ أنما لامري، ما نوى »

(فصل) ولا عنم من وط. زوجته قبل فعل ماحلف عليه وبهذا قال أبو حنيفة والشافي ، وق ل معيد بن المسيب والحسن والشعبي و محبي الانصاري وربيعة ومالك وأبوعبيدلا يطأ حتى يفعل لان الاصل عدم الفعل ورقوع الطلاق ، وروى الأثرم عن أحمد مثل ذلك ، وقال الانصاري وربيعة ومالك يضرب لحاجل المولي كما لوحلف أن لا يطأها

(باب الاستثناء في الطلاق)

حكيءن أبي بكر انه لايصح الاستثناء في الطلاق والمذهب على أنه يصح استثناء ما دونالنصف ولا يصح فيا زاد عليه وفي استثناء النصف وجهان

اذا استني في الطلاق بلسانه صح استثناؤه وهو قول جملة أهل العبر قال ابن المنذر الجمع كل من تحفظ عندمن أهل العلم في الرجل اذا قال لامر أنه انتطالق ثلاثا الا واحدة أنها تطلق طلقتين منهم الثوري والشافعي وأصحاب الرأي وحكي عن أي بكر ان الاستثناء لا يؤثر في عدد الطلقات و مجوز في المطلقات فلوقال انتطالق ثلاثاً الا واحدة وقع الثلاث ولو قال نسائي طوالق الا فلانة ثم تطلق لان الطلاق لا يمكن وفعه بعد ايقاعه والاستثناء برفعه لو صح وما ذكره من التحليل باطل بما يسلمه من الاستثناء في المطلقات وليس الاستثناء رفعا لما وقع اذلوكان كذلك لما صح في المطلقات والاعتاق لافي الاقرارولافي الاخبار وإنما هو مبين أن المستثناء غر مراد في المحكلام فهو يمنع أن يدخل فيه ما لولاه الدخل فقوله (المي براء مما المين فطر في) مقتضاه أنه لم يتبرأ من الله ، فكذلك قوله أنت طالق ثلاثا الا واحدة عبارة عن المتين لا غير ، وحرف الاستثناء المستولى عليه إلا ويشبه به أسها، وأفعال وحروف قالاسها، غير التين لا غير ، وحرف الاستثناء المستولى عليه إلا ويشبه به أسها، وأفعال وحروف قالاسها، غير

ولنا أنه نكاح صحيح لم يقع فيه طلاق ولا غيره من أسباب التحريم فحل له الوط. فيه كما لوقال إن طلقتك فأنت طالق وقولهم الاصل عدمالفعل ورقوع الطلاق تلنا هذا الاصل لم يقتض وقوع الطلاق فلم يتنضحكه ولو وقع الطلاق بعد رطئه لم يضر كالوطلقها ناجرًا وعلى أنالطلاق همنا الما يقع فيزمن لامكن الوط. بعده بخلاف قوله إن وطنتك فأنت طالق

(فصل) اذا كان المعلق طلاقا باثنا فماتت لم يرشها لان طلاقه أبانها منه فلم برسها كا لوطلقها ناجزًا عند موهما ، وإن مات ورثنه نص عليه أحد في رواية أبي طالب اذا قال لزوجته أنت طالف ثلاثًا إن لم أتزوج عليك ومات ولم يتزوج عليها ورثته ، وإن ماتت لم برنها وذلك لانها تطلق في آخر حيانه فأشيه طَّلاِقه لها في ثلاث الحال ونحو هذا قال عطا. ويحبي الانصاري ويتخرج لنا أنهــا لانرثه أيضاً وهذا تول سعيد بن المسيب والحسن والشعبي وأبي عبيد لانه انما طلقها في صّحته وانما تحقق شرط وقوعه في المرض فلم تولّه كما لو علنه على فعلما نفعلته في مرضه

وقال أبو حنيفة إن حلف إن لم تأت البصرة فأنت طالق فلم تغمل فانهما لا يتوارثان ، وإن قال إن لم آت البصرة فأنت طالق فمات روثته ، وإن مانت لم يرشها لانه في الاولى على الطلاق على ذلها " فاذا امتنعت منه فقد حققت شرط الطلاق فلم ترثه كا لو قال إن دخلت الدار فأنت طالق فدخلتها ، واذا عاة، على فعل نفسه فامتنع كان الطلاق منه فأشبه مالو نجز. في الحال ورجه الاول أنه طلاق في

وسرى ، والافعال ليس وعدا ، والحروف حاشا وخلا ، فبأي كلمة استثنى مها صح الاستثنا.

(فصل) ولا يصح استثنا. الأ كثر ، نص عليه أحمد فلو قال أنت طالق ثلاثا الا اثنتين وقع ثلاث والا كثرون على أن ذلك جائز ، إلا أن أهل العربية إنَّا أجازَرهُ في القليل من الـكثير حكيٌّ ذلك عن جماعة من أنمة اللغة فاذا قال أنت طالق ثلاثًا إلا واحدة وقع اثنتان ولو قال إلا اثنتينُّ وقم ؛لاث ، ران قال طلفتين الاطقة نفيه وجهان

[أحدثها] يتم طانة (والثاني) طلفتان بنا. على صحة استثنا.النصف هل بصح أولا ? على رجهين ﴿ مسئلة ﴾ (وأن قال أنت طالق ثلاثا الا ثلاثا أو ثلاثا الا اثنتين أو خمسا الا ثلاثا أوثلاثا الا ر بع ظلمة طلمة علله ا)

اذا قال أنت طالق ثلاثًا الا ثلاثًا وقع ثلاث بغير خلاف لأن الاستثناء لرفع المستثنى منه فلا يصح أن يرفع جميعه وان قال ثلاثا الا اثنتين فعندنا يقم ثلاث بنا. على أنه لا يُصح استثنا. الاكثر وسنذكر ذلك والحلاف فيه ودليل كل واحد من التولين في كتاب الاقرار أن شاء الله تعالى وأن قال أنت طالق خمسا الا ثلاثا وقم اللاث لان الاستثنا. أن عاد الى الخس أقد استثنى إلا كثر وأن عاد الى الثلاث التي علمها نقد رنَّم جيمها وكلاهما لا يصح، وإن قال خمسا الا طلقة ففيه وجهان [أحدم] يتم ألاث لان الكلام مم الاستثاء كأنه نطق عا عدا المستثني فكانه قال أنت طالق مرض موته فمنعه ميرائه ولم بمنعها كالوطاقها ابتداء ولان الزوج أخر الطلاق اختباراً منه حتى وقع ماعلق عليه في مرضه نصار كالمباشرة له ، فأما ماذكر عن أبي حنينة فحسن اذا كان الفعل مما لامشقة عليها فيه لان تركها له كفعلها لما حلف عليها لنتركه ، وإن كان مما فيه مشقة فلا يذبغي أزيـقط ميراهها بتركه كالوحلف عليها لمرك ما لا بدلها من فعله ففعلته

(فصل) اذا حلف لينعان شيئا ولم يعين له وقتا بلفظه ولا بنيته فهو على التراخي أيضا فان لفظه مطاق بالنسبة إلى الزمان كله فلا يتقيد بدون تقييده ولذلك لما قال الله تعالى في الساعة (قل بلى وربي لتأبينكم) وقال (لتدخلن المد جدالحرام ان شاء الله آمنين) كان ذلك على النراخي فان الآية أنزلت في نو بة الحديبية في سنة ست وتأخر الفتح إلى سنة عمان ولذلك ووي عن عمر أنه قال : قات النبي عَلَيْكُ أو ليس كنت تحدثنا انا سنأني البيت ونطوف به ؟ قال بل «فأخبر تك أنك آنيه العام ؟ من المناهم ؟ المتلاقال « فانك آنيه و طرف به » وهذا مما لاخلاف فيه نعلمه قال بل «فأخبر تك أنك آنيه العام ؟ منا الله عناك النبه و طرف به » وهذا مما لاخلاف فيه نعلمه قال بل «فأخبر تك أنك آنيه العام ؟ والمناك آنيه و طرف به » وهذا مما لاخلاف فيه نعلمه والمناك النبه و المرف به » وهذا مما لاخلاف فيه نعلمه النبي و المرف به » وهذا مما لاخلاف فيه نعلمه و المناك المناك النبه و المرف به » وهذا مما لاخلاف فيه نعلمه المناك المناك

(فصل) اذا قال لامرأته أنت طالق اليوم إن لم أطاقك اليوم ولم يطلقهما طلقت اذا بقي من اليوم مالا يتسع لنطليقها فيه على مقتضى هذه المسئلة وهذا اختيار أبي الخطابوقول أصحاب الشافعي وحكى القاضي فيها رجهين همذا ووجها آخر أن الطلاق لا يقع ، وحكي ذلك عن أبي بكر وابن شريح لان محل الطلاق اليوم ولا يوجد شرط طلاقهما إلا بخروجه فلا يبقى من محل طلاقهما مايتم الطلاق فيه .

أربعا (والثاني) يقع اثنتان ، ذكره القاضي لان الاستثناء برجم الى ما ملحكه من العالمةات وما زاد عليها يلغو وقد استثنى واحدة من الثلاث فيصح وبقم طلفنان وان قال اللاث الا ربم طلفة اللفت الاثالان الطانة الناقصة نكمل فتصير اللائا

هو مسئلة ﴾ (و إن قال أنت طالق اثنتين إلا واحدة فعلى وجهين ذكر ناهما ، وذلك مبني على صحة استثناء النصف)

وان قال أنت طالق أربعاً إلا اثنتين فعلى الوجهين يصح الاستثناء ويقع طلقتان وعلى قول الفاضي ينبغي أن لا يصح الاستثناء ويقع ثلاث لان الاستثناء يرجع الى الثلاث فيكون استثناء الاكثر

﴿ .سئلة ﴾ (وإن قال أنت طالق ثلاثاً الا اثنتين الا واحدة ، فهل تطلق ثلاثاً أو اثنتين ? على وجهين).

وجملة ذلك أن الاستثناء من الاستثناء لا يصح منه في الطلاق إلا هـذه المسئلة فانه يصح إذا أجزيًا استثناء النصف فيقع به طلقتان فان قبل فكيف أجزيًا استثناء الثنين من الثلاث وهي أكثرها ? قلنا لانه لم يسكت عليها بل وصلها بأن استثنى منهها طلقة فصارتا عبارة عن واحدة وان قاتا لا يصح استثناء النصف وقع الثلاث.

ولنا أن خروج اليوم يفرت به طلاقها فوجب وقوعه قبله في آخر وقت الامكان كوت أحدها في اليوم وذلك لان معنى يمينه أن فاتني طلاقك اليوم فأنت طالق فيه فاذا بقي من اليوم مالا يتسم لتطليقها فقد فاته والماقها فيه فوقع حينئذ كما يقع طلاقه في مسئلتنا في آخر حياة أولمها مونا وما ذكروه باطل عالو مات أحدها في اليوم فأن محل والائها يفوت بوته ومع ذلك فأن الطلاق يتم قبيل موته كذا ههنا ، ولو قال لها أنت طالق اليوم إن لم أنزوج عليك اليوم أو أن لم أشتر لك اليوم ثوبا فنيه الوجهان والصحيح منها وقوع الطلاق بها أذا بتي من اليوم مالا يتسم لفعل المحلوف عليه فيه ، وإن قال لها أنت طانق إن لم أطلقك اليوم والمقت بفير خلاف وفي محل وقوعه وجهان :

(أحدهما) في آخراليوم (والثاني) بمدخروجه ، وإن قال أنت طالق اليوم ان لم أطاةك فهو كقرله أنت طالق اليوم إن لم أطلفك اليوم لانه جمل عدم طلاقها شرطا لطلاقها اليوم والشرط يتقدم المنهر وط فصل) وان قال لعبده ان لم أبعك اليوم فامر أني طالق اليوم ولم يبعه حتى خرج اليوم ففيه الرجهان ، وان أعتق العبد أو مات أو مات الحالف أو المرأة في اليوم طانت زوجته حينئذ لأنه قدفات بيعه وإن دبره أو كانبه لم تطالق امرأته لان بيعه جائز ومن منع بيعها قال يقع العالاق بذلك كما لو مات وان وهب العبد لانسان لم يقم الطلاق لأنه يمكن عوده اليه فيبيعه فلم يفت بيعه ، ولو قال ان لم أبع عبدي فامر أني طالق ولم يقيده باليوم فكاتب العبد لم يقع الطلاق لأنه يمكن عجزه فلم ينهم فوات البيع عبدي فامر أني طالق ولم يقيده باليوم فكاتب العبد لم يقع الطلاق لأنه يمكن عجزه فلم ينهم فوات البيع عبدي فامر أني طالق ولم يقيده باليوم فكاتب العبد لم يقع الطلاق لأنه يمكن عجزه فلم ينهم فوات البيع

(مسئلة) (وأن قال أنت طالق ثلاثاً الا ثلاثاً الا واحدة لم يصح ووقع ثلاث)

لانه اذا استثنى واحدة من ثلاث بقي اثنتان لا يصح المتشاؤهما من الثلاث الاولى فيقع الثلاث وذكر أبوالحطاب فيها وجها آخر أنه يصحلان الاستثناء الاول يلفو الكونه استثنى الجميع فيرجع قوله الا واحدة الى الثلاث المثبتة فيقع منها طلقتان والاول أولى لان الاستثناء من الاثبات نني ، ومن النو اثبات ، قاذا استثنى من الثلاث المنفية طاقة كان مثبتاً لها فلا يجوز جالها من الثلاث المثبتة لانه يكرن اثباناً من اثبات .

(مسئلة) (وأن قال أنت طالق وطالق الا واحدة أو طانقتين وواحدة الا واحدة أو طانقتين ونصغاً الا واحدة طانقت ثلانا ومحمل أن يقع طانقتان)

في هذه المسائل الثلاث وجهان :

(أحدهما) لا يضح الاستثناء لان الاستثناء برفع الجملة الاخيرة بكمالها من غير زيادة عليهافيصير ذكره استثناءها لغواً وكل استثناء أفضى تصحيحه الى الفائه والفاء المستثنى منه بطل كاستثناء الجميع ولان الناءه وحده أولى من الغائه والفاء غيره ولان الاستثناء يعود الى الجملة الاخيرة في أحدالوجهين فيكون استثناء للجميع

(مسئلة) قال (وان قال كالم لم أطلقك فأنت طالق وقع بها الثلاث في الحال اذا كان مدخولا بها)

انما كان كذلك لان كلما تقنضي النكرار قال الله تعالى (كلما جاء أمة رسولها كذبوه) وقال (كلما دخلت أمة الهنث أخنها) فيقنضي تكرار السلاق تكرار الصفة والصفة عدم تطايقه لها قاذا مضى بعد عينه زمن يمكن أن يطلقها فيه فلم يطلقها فقد وجدت الصفة فيقع طاقة وتقيمها الثانية والثانة إن كانت مدخولا بها ء وان لم تكن مدخولا بها بانت بالاولى ولم يلزمها ما بعدها لان البائن لا يلحقها طلاق قاما اذا قال ان لم أطلقك فأنت طالق أو متى لم أطلقك أو أي وقت لم أطلقك فأنت طالق فأنها تطافى واحدة ولا يتكرر العلاق بها مثل كلما الاأن متى وأي وقت لم تعلق الطلاق بها مثل كلما الاأن متى وأي وقت يقتضيان الطلاق على الفور فني متى قائه يراها التكرار فيتكرر الطلاق بها مثل كلما الاأن متى وأي وقت يقتضيان الطلاق على الفور فني مضى زمن يمكن أن يطلقها فيه ولم يطلقها طلقت في أخر جزء من خياة الشرط فعي كان فعلى هذا اذا قال إذا لم أطلقك فأنت ما الق أو أي وقت الم ألف بطلاقكما فأنت طالق وكروه أحدها ، وان قال متى أحده بطلاقكما فأنت طالق وكروه ثلاثا متواليات طلقت مرة واحدة لانه لم يحنث في المرة الاولى ولا اثنائية المكونه حلف عقيبهما وحنث ثلاثا متواليات طلقت مرة واحدة لانه لم يحنث في المرة الاولى ولا اثنائية المكونه حلف عقيبهما وحنث

(والوجه انثاني) يصح الاستثناء ويقع طلقنان لان العطف بالواو يجعل الجملتين كالجملة الواحدة فيصير مستثنيا واحدة من ثلاث وكذلك لو قال له على مائة وعشرون الا خمسين صح والاول مذهب أبي حذيفة والشافعي .

(مسئة) (وَان قال أَنت طالق واحدة ، واثنتين الا وأحدة)

فعلى الوجه الناني يصح الاستثناء ، وعلى الوجه الاول يخرج في صحته وجهان بناء على استثناء النصف فان كان العطف بنير واو كقوله أنت طالق فطالق أو طالق ثم طالق ثم طالق الاطلقة الميستثناء لان هذا حرف يقتضي الترتيب وكون الطلقة الاخيرة مفردة عما قبلها فيعود الاستثناء اليها وحدها فلا يصح ، وان قال أنت طالق اثنتين واثنتين الا اثنتين لم يصح لانه انعاد إلى الجملة الاخيرة فهو رفع المحكم وكلاهما لا يصح ، ومحتل أن يصح بناء على أن العطف الواويجمل الجملتين جملة واحدة وان المتثناء النصف يصح فكأنه قال أربعاً الا اثنتين فان قال أنت طالق اثنين واثنتين الا واحدة احتمل أن يصح لانه استثنى واحدة من ثلاث واحتمل أن لا يصح لانه المتثنى واحدة من ثلاث ما تعلم أن لا يصح لانه المتثنى واحدة من ثلاث واحتمل أن لا يصح لانه الواحدة الباقية من واحتمل أن لا يصح لانه عاد الى الواحدة الباقية من واحتمل أن لا يصح لانه عاد الى الواحدة الباقية من واحتمل أن لا يصح لانه عاد الى الواحدة الباقية من واحتمل أن لا يصح لانه عاد الى الواحدة الباقية من واحتمل أن لا يصح لانه عاد الى الواحدة الباقية من واحتمل أن لا يصح لانه عاد الى الرابعة فقد بني بعدها ثلاث ، وان عاد الى الواحدة الباقية من الاثنتين فهو استثناء الجمليم .

(فصل) وان قال أُنت طالق ثلاثاً الاطاقة وطلقة وطلقة ففيه وجهان (أحدهما)يلغوالاستشاء

في الثالية ران سكت بين كل بمينين سكوتا يمكنه الحلف فيه طلقت ثلاثا وان قال ذهك بلنظة إذا وقلنا هي على الفور فهي كمِّي والالم تعلق إلا واحدة في آخر حباة أحدهما

رفصل) والحروف المستعملة الشرط وتعليق الطلاق بها سنة : إن واذاومتي ومن رأي وكلما. فتي علق الطلاق بايجاد فعل بواحد منها كان على النراخي مال أوله إن خرجت وإذا خرجت ومني خرجت وأي حين وأي زمان وأي وقت خرجت وكلما خرجت ، ومن خرجت منكن وأبتكن خرجت فعي طالق فمني وجد الخروج طانت ، وإن نات أحدهما سقطت البيسين . فاما أن علق الطلاق بالنَّني براحد من هذه الحروف كانت أن على النراخي، ومنى وأي ومن وكلما على الفور لان قُوله متى دخلت فأنت طانق يقتضي أي زمان دخلت فأنت طالق وذلك شائم في الزمان كله فأي زمن دخلت وجدت الصانة ، وأِذا قال متى لم تدخلي فأنت طألق فاذامضي عتيبٌ اليمين زمن لم يدخل فيه وجدت الصفة فانها المم لوقت الفعل فيقدر به ولهذا يصح السؤال به فيقال متى دخلت أي أي وقت دخلت، وأما أن فلا تقتفي وقنا فقراه ان لم تدخل لا يقتفي وقتا إلاضرورة أن النعل لا يقم إلا في وقت فهي مطلقة في الزمان كن وأما إذا ففيها وجهان [أحدهما] هي على التمر الخي وهو قُول أبي حنيفة ونصره القاضي لأنها تستعمل شرطا بمعنى إزقال الشاعر :

امتنن ما أغناك ربك بالنني وإذا تصبك خصاصة فنجمل

ويقع ثلاث لان العطف يوجب اشتراك المعطوف مع المعطوف عليه فيصير مسننياً ثلاثاً من ثلاث وهذا وجه لاصحاب الشافعي، وقال أبو حنيفة والشافعي يصح الاستثناء في طلقة لان استشاء الاقل حائز وأنما لايصح استثناء الثانية والنالثة فيلغو وحده، وقال أبويوسف ومحمد يصح استثناء الثنتين وتلغو الثالثة بناء على أصلهم في أن استثناء الاكثر جائز وهو الوجه الناني لاصحاب الشافعي، وإن قال أنت طالق طلقتين الاطلقة وطلقة ففيه الوجهان، وأن قال أنت طالق ثلاثًا ألا طلقة ونصفا أحتملوجهين أيضاً احدهما يلغو الاستثناء لان النصف يكمل فيكون مستثنيا للاكثر فيلغو والثاني يصح في طلقةفيقع طلقتان لما ذكرنا في التي قبلها،وإن قال انت طالق ثلاثا الا واحدة رالا واحدة كان عاطفا لاستثناء على استثنا. فيصح الأول ويلغو انثاني لاننا لو صححناه لـكان مستثنياً للاكثر فيقع به طلقنان، ويجيء على قول من أجاز استثناء الاكثر انه يصح فيهافيقع طلقة واحدة،وان قال انت طالق ثلاثا الاواحدة الا واحدة كان مستثنيا من الواحدة المستُناة واحدة فيحتمل ان يافو الاستثناء الثاني ويصح الاول فيقع به طلقتان ويحتمل أن يقع به الثلاث لان الاستثناء الثاني معناه أثبات طلقة في حقهـا لكون الاستثناء مر · النفي اثباتاً فيقع ذلك في إيقاع طلاقه وان لم يقبل في نفيه كما لو طلق طلقتين ونصفا وقع به ثلاث

(الحز والنامن) ((0) (المغنى والنهرح الكبير) فجزم بها كما بجزم بان ولانها تستعمل بمعنى متى وان،واذا احتمات الامرين فاليقين بقا. النكاح فلا يزول بالاحتال ، والوجه الآخر أنها على الفور وهو قول أبي يوسف ومحمد وهو المنصوص عن الشافعي لانها اسم لزمن مستقبل فتكون كمنى ، وأما الحجازاة بها فلا تخرجها عن، وضوعها فأن متى بجازى بها ألا ترى الى قول الشاعر :

متى تأته تعشو الى ضوء ناره تجد خير نار عندها خير موقد

ومن يجازى بها أيضا، وكذلك أي وسائر الحروف وليس في هذه الحروف مايقتضي التكرار إلا كلما، وذكر أبو بكر في متى انها تقنضي التكرار أيضا لانها تستعمل للنكرار بدليل قرله

متى تأنه تعشو إلى ضوء ناره عبد خبر نار عندها خبر موقد

أي في كل وقت ولانها نستعمل في الشرط والجزاء ومتى وجدالشرط ترب عنيه جزاؤه والصحيح أنها لانقنضيه لانها اسم زمن بمعنى أي وقت وبمعنى اذا فلا تقتضي مالا يقتضيانه وكونها نستعمل للنكرار في بعض أحيانها لا يمنع استعالها في غيره ، ثل اذا وأي وقت فانهما يستعالان في الامرين قال الله تعالى (واذا رأيت الذين يخوضون في آياننا فأعرض عنهم * واذا جا له الدين يؤمنون بآياننا فقل سلام عليكم * واذا لم تأنهم بآية قالوا لولا اجتبيتها) وقال الشاعر :

قوم اذا الشر أبدى ناجذيه لهم ساروا اليه زراةات ووحدانا

﴿ مسئلة ﴾ (وان قال انت طالق ثلاثا واستثنى بقلبه الا واحدة وقعت الثلاث وان قال نسائي طوالق واستثنى واحدة بقابه لم تطلق)

وجملة ذلك أن ما يتصل باللفظ من ترينة أو استثناء على ثلاثة أضرب (احدها) مالا يصبح نطقاولا نية وذلك وعان (احدها) ما يرفع حكم اللفظ كله مثل ان يقول انت طالق ثلاثا الا ثلاثا وانت طالق طلقة لا تلزمك ولا تقع عليك فهذا لا يصح بلفظه ولا نيته لانه يرفع حكم اللفظ كله فيصير الجليع لنوا فلا يصح هذا في اللغة بالا تناق واذا كان كذلك سقط الاستثناء والصفة ووقع الطلاق

(الضرب الثانى) ما يقبل لفظا ولا يقبل نية لافي الحسكم ولا فيما بينه وبين الله تعالى وهو استثناء الاقل فهذا يصح لفظا لانه من لسان العرب ولا يصح بالنية مثل ان يقول انت طالق ثلاثا واستثنى بقلبه الا واحدة أو أكثر فهذا لا يصح لان العدد نص فيا يتناوله لا يحتمل غيره فلا يرتفع بالنية ما ثبت بنس اللفظ فان اللفظ اقوى من النية ولو بوى بالثلاث اثنتين كان مستعملا للفظ في غير ما يصلح له فوقع مفتضى اللفظ ولفت نيته، وحكى عن بعض الشافعية انه يقبل فيا بينه وبين الله تعالى كما لو قال نسائي طوالق واستثنى بقلبه الا فلانة، والفرق بينها ان نسائي اسم عام يجوز التعبير به عن بعض ما وضع له وقد استعمل العموم بازء الحصوص كثيراً فاذا اراد به البعض صح وقوله ثلاثا اسم عدد للثلاث لا يجوز

وكذلك أي وقت وأي زمان فانهما يستعملان النكرار وسائر الحروف بجازى بها الاأنهالماكانت تستعمل النكرار وغيره لأنحمل علىالتكرار الا بدليل كذلك متى

(فصل) رهذه الحروف اذا تقدم جزاؤها عليها لم تمتج إلى حرف في الجزاء كقوله أنت طلق إن دخلت الدار وإن تأخر جزاؤها احتاجت في الجزاء إلى حرف الفاء اذا كان جملة من مبتدأ وخبر كقوله إن دخلت الدار فأنت طائق وأنما اختصت بالفاء لابها المتمقيب فتربط بين الجزاء وشرطه و تدل على تعقيبه به فان قال إن دخلت الدار فانت طائق لم تطلق حتى تدخل ، و به قال بغض الشافعية وقال محد بن المسن تطاق في الحال لائه لم يعاقه بدخول الدار لائه أنما يتعاق بالفاء وهذه لافاء فيها فيكون كلاما مسنا نفا غير معاق بشرط فيثبت حكمه في الحال

ولنا أنه أتى بحرف الشرط فيدل ذلك على أنه أراد التعلبق به وانما حذف الفاه وهي مرادة كا يحذف المبتدأ تارة وبحذف الخبر أخرى لدلالة باقي الكلام على المحذوف، وبجوز أن يكون حذف الهاء على التقديم والتأخير فكأ نه أراد أنت طالق إن دخلت الدار فقدم الشرط ومراده التأخير ومها أمكن حمل كلام العاقل على فائدة وتصحيحه عن الفساد وجب وفيا ذكرنا تصحيحه وفيا ذكروه الفاؤه ، وإن قال أردت الايقاع في الحال وقع لانه يقر على نفسه با هو أغلظ ، وإن قال أنت طالق وإن دخلت الدار وقم الطلاق في الحال لان معناه أنت طائق في كل حال ولا يمنع من ذلك دخولك الدار كقول

التعبير به عن عدد غيرها ولا محتمل سواها بوجه فاذا اراد بذلك أثمتين فقد اراد باللفظ مالامحتمل واغا تسمل النية في صرف اللفظ المحتمل الى أحد محتملاته فاما مالامحتمل فلا فانه لوعملنا بهافيمالامحتمل كان عملا بمجرد النية ومجرد النية لا يسمل في نسكاح ولا طلاق ولا بيع ، ولو قال نسائي الاربع طوالق أو قال لهرف اربعتكن طوالق واستنتى بعضهن بالنية لم يقبل على قياس ماذكرناه ولا يدين فيسه لانه عنى باللفظ مالامحتمله

(الضرب الثالث) ما يصح نطقا وإذا نواه دين فيما بينه وبين الله تعالى وذلك مثل تخصيص العام واستمال اللفظ في مجازه مثل قوله نسائي طوالق يربد بعضهن أو ينوي بقوله طالق أي من و ثاق فهذا يقبل اذاكان لفظاً واحداً لانه وصل كلامه بما بين به مراده وان كان بنيته قبل منه فيما بينه وبين الله تعالى لانه أراد تخصيص اللفظ العام واستعماله في الخصوص وهذا سائغ في الكلام فلا يمنع من استعماله والتسكلم به ويسكون اللفظ بنيته منصرفا الى مااراده دور ما لم يرده وهل يقبل ذلك في الحكم ? يخرج على روايتين (احداها) بقبل لانه فسر كلامه عا لا يحتمله فصح كما لو قال انت طالق انت طالق وأراد بالثانية افهامها

(والثانية) لايقبل لانه خلاف الظاهر وهو مذهب الشافعي والاول أولى انشاء الله تمالى لان

وقال ابن الصباغ تطابق بدخول كل واحدة منها وقد ذكرنا أن متتفى اللغة ماقاناه ، وإن قال أردت جعل الثاني شرطا لطلاقها أيضا طلقت بكل واحد منها لأنه يقر على نفسه يما هو أغلظ ، وان قال أردت أن دخول الثانية شرط لطلاق الثانية فهو على ماأراده ، وإن قال أنت طابق ان دخلت الدار وان دخلت الاخرى طاقت برخول احداهما لا نه علم طاعلى شرطا على شرط ، قان قال أردت أن دخلت الثانية بمنع وقوع الطلاق . قبل منه لا لا به محتمل وطاقت بدخول الاولى وحدها ، وإن قال أن دخلت الدار وإن دخلت هذه الاخرى نانت طابق نقد قبل لا تطابق إلا بدخولها لانه جعل طلاقها جزاه الدار وإن دخلت هذه الاخرى نانت طابق نقد قبل لا تطبق إلا بدخولها لانه جعل طلاقها جزاه المدن وبحتمل أن تطلق بأحدهما أيهما كان لانه ذكر شرطين مجرفين فيقتضي كل واحد منها جزاء فترك ذكر جزاء الاول وكان الجزاء الاكر دالا عليه كا لو قال ضربت وضربني زيد قال الذردق

ولكن نصفا لو سببت وسبني بنوعبدشمس من قريش وهاشم

أكثر نصوص القرآن العامة اريد بها الخصوص، ومن شرط هذا ان تكون اللية مقارنة للفظ وهو ان يقول نسائي طوالق يقصد بهذا اللفظ بعضهن فأما ان كانت متأخرة عن اللفظ مثل ان قال الدائي طوالق ثم بعد فراغه نوى بلفظه بعضهن لم تنفعه النية ووقع الطلاق بجميعهن وكذلك لو طلق نساءه ونوى بعد طلاقهن أي من وثاقي لزمه الطلاق لانه مقتضى اللفظ والنية الاان خبره نية لالفظ معها فلا تعمل ، ومن هذا الضرب تخصيص جال دون حال مثل ان يقول انت طالق ثم يصله بشرط اوصفة مثل قوله ان دخلت الدار بعد شهر فهذا يصح اذا كان نطقا بغير خلاف وان نواه ولم يلفظ به دبن ، وهل يقبل في الحكم ? يخرج على روايتين

قال أحمد في رواية اسحاق بن ابراهيم فيمن حلف لاندخل الدار وقال نوبت شهراً يقبل منه أو قال اذا دخلت دار فلان فأنت طالق ونوى تلك الساعة وذلك اليوم قبات نيته والرواية الاخرى لا يقبل فانه قال اذا قال لامرأته انت طالق ونوى في قلبه الى سنة تطلق ليس ينظر الى نيته وقال اذاقال انت طالق وقال نوبت ان دخات الدار لا يصدق، ويمكن الجم بين ها نين الروايتين بان يحمل قوله في عدم القبول على الحكم فلا يكوز بينهما اخذ لاف، والفرق بين هذه الصورة والتي قبلها الله الذا الحاص المام شائع كثير وارادة الشرط من غيرذكره غير سائغ فهو قريب من الاستثناء ويمكن ان يقال الحام من جملة التخصيص

والنقدير سبني هؤلا، وسببتهم ، وقال الله تعالى (عن اليمين وعن اشهال قعيد) أي عن اليمين قعيد وعن الشهال قعيد ، وأن قال أن دخلت الدار وأنت طابق طابق لان الواو ليست الجزاء وقد تكون المابندا، فإن قال أردت بها الجزاء أو قال أردت أن أجمل دخولها في حال كونها طابقا شرطا لشي. ثم أمسكت دين ، وهل يقبل في الحسكم ? يخرج على وايتبن ، وانجعل لهذا جزاء فقال أن دخلت الدار وأنت طابق فعهدي حرصح ولم يعنى العبد حتى تدخل الدار وهي طابق لان الواو ههناللحال كقيل الله تعالى (لانقتارا الصيدوأنم حرم - وقوله - فقدراً يتموه وأنم تنظرون) ولوقال أنتطابق ان دخلت الدار طابقا فدخلت وهي طابق طقت أخرى ، وأن دخلتها غير طابق لم تطلق لان هذا حال فجرى مجرى قوله أنت طابق أن دخلت الدار را كبة ، وأن قال أنت طابق لو قت كان ذلك شرطا بمنزلة قوله أن قت وهذا يحكى عن أبي بوسف، ولانها لولم تكن الشرط كانت الموا والاصل اعتبار كلام المكلف ، وقيل يقم الطلاق في الحال وهذا قول بعض أسحاب الشائعي لأنها بعدالاثبات اعتبار كلام المكلف ، وقيل يقم الطلاق في الحال وهذا قول بعض أسحاب الشائعي لأنها بعدالاثبات قال أردت أن أجعل لها جوابا دين وهل يقبل في الحدى على ورأة العذاب لوأنهم كانوا بهتدون) وأن

(فصل) فان قال ان أكات ولبست فأنت طائق لم تطاق إلا بوجودهما جميعا سواء تقدم الأكل أو تأخر لان الواو العطف ولا نقتضي ترتيبا ، وان قال ان أكات أو لبست فأنت طائق طقت بوجود أحدهما لان أولاً حد الشيئين وكذلك ان قال ان أكات أو إن لبست أولا أكلت ولا لبست يان قال أنت طائق لا أكلت ولبست لم تطاق إلا بفعلها إلا على الرواية التي تقول يحث بفعل بعض المحلوف عليه فانه يحنث بأحدهما همنا ، وان قال أنت طائق ان أكلت فلبست أو ان

(فصل) اذا قالت له امرأة من نسائه طلقني فقال نسائي طوالق ولانية له طلقن كاپن بغير خلاف لان لفظه عام وان قالت له طلق نساءك فقال نسائي طوالق فكذلك وحكى عن ما الك ان السائلة لا تطلق في هذه الصورة لان الخطاب يقصر على شببه الخاص وسببه سؤال طلاق من سواها

ولنا ان اللفظ عام فيها ولم يرد به غير مقتضاه فوجب العمل بعمومه كالصورة الاولى والعمل بعموم اللفظ أولى من خصوصه السبب لان ذلك الحكم هو الفظ فيجب اثباعه والعمل بمقتضاه في خصوصه وعمومه، وكذلك لوكان اخص من السبب لوجب قصره على خصوصه واتباع صفة اللفظ دون صفة السبب، فأما ان اخرج السائلة بنيته دين فيما بينه وبين الله تعالى في الصور تين وقيل في الحكم وقيل في الحكم وقيل في الحكم المنافقة بنيته دين فيما ينته ولم يقبل في الصورة الاولى قاله ابن حامد لان طلاقه جواب لسؤالها العلاق لنفسها فلا يصدق في صرفه عنها لانه يخالف الظاهر من وجهين ولأنها سبب الطلاق وسبب الحكم لايجوز اخراجه من العموم بالتخصيص وقال القاضي مجتمل النخصيص

أكات ثم البست لم تطاق حتى أكل ثم تابس لان الفاء وثم المرتب ، وان قال أنت طاق ان أكات اذا البست أو ان أكات متى البست أو ان أكات ان البست لم تطق حتى تلبس ثم تأكل لان الفظ اقتضى تعليق العلاق بالاكل بعد اللبس ويسميه النحويون اعتراض الشرط على الشرط فيقتضي تقديم المتأخر وتأخير المنقدم لانه جمل الثاني في الانظ شرط اقذي قبله ، والشرط ينتدم المشروط قال الله ألما أنه الله ولا ينفعكم نصحي ان أردت أن أنصح لهم أن كان الله يريد أن يفويكم) فلو قال لامرأته ان أعطينك أن وعدتك ان سألتني فأنت طالق لم تطاق حتى تسأله ثم يعدها ثم يعملها لانه شرط في العملية الوعد وفي الوعد السؤل فكأنه قال ان سألتني فوعدتك فأعطينك فأنت طالق وبهذا قل ابو حنيفة والشافعي ، وقال القاضي أذا كان الشرط باذا كتوليا وفياذا كان بان مثل قوله ان شربت ان أكلت والشافعي ، وقال التماضي أذا كان الشرط باذا كتول الورد لا يس لاهل العرف في هذا فتعلت المبين أنها تطاق بوجودها كيفاوجدا لان أهل المرف لا يعرفون ما قوله أهل العربية في هذا فتعلت المبين فان هذا المرف يخلاف ما إذا كان الشرط باذا ، والصحيح لاول وليس لاهل العرف في هذا عرف فان هذا الكلام غير متداول بينهم ولا ينط ونه إلا نادراً فيجب الرجوع فيه إلى ، قتضاه عند أهل الشأن (1) كدائر مسائل هذا الغمل

(۱) في نسخة عند أعل السان

(فصل) فان قال أنتطالق أن قت بفتح الممزة فقال أبو بكر تطاق في الحال لان أز الفتوحة

﴿ باب الطلاق في الماضي والمستقبل ﴾

﴿ مسئلة ﴾ (إذا قال لزوجته أنت طالق أمس أو قبل أن أنكحك ينويالايقاع وقع في الحال) لانه يقر على نفسه عا هو أغلظ

﴿مُسْئَلَةٌ﴾ (وإن لم ينو لم يقع في ظاهر كلامه)

فروي عنه فيمن قال لزوجته أنت طالق أمس وأعا تروجها اليوم ليس بنيء وهذا قول أبي بكر وقال القاضي في بعض كتبه يقم الطلاق وهو مذهب الشافعي لانه وصف المطلقة عا لا تتصف به فلنت الصفة ووقع الطلاق كما لو قال لمن لا سنة لها ولا بدعة أنت طالق للسنة أو قال أنت طالق طلقة لا تنرمك ، ووجه الاول أن الطلاق رفع للاستباحة ولا يمكن رفعها في الزمن الماضي فلم يقع كما لو قال أنت طالق قبل قديم زيد بيومين فقدم اليوم فان أصحابا لم يختلفوا في أن الطلاق لا يقع وهو قول أنت طالق قبل قديم ذيد بيومين فقدم اليوم فان أصحابا لم يختلفوا في أن الطلاق لا يقع وهو قول أصحاب الشافعي وهذا طلاق في زمن ماض ولانه على الطلاق بمستحيل فلفا كما لو قال أنت طالق أن فابت الحجر ذهباً ،والحكم في توله أنت طالق قبل أن تروجك كما إذا قال أنت طالق أمس النقائمي ورأيت بخط أبي بكر أنه يقع إذا قال قبل أن أز وجك ولا يقع إذاقال أنت طالق قبل أن أز وجك والمائق فيه وقبل تروجها متصور طائقت ولو قال أنت طالق أمس لم يقع لان أمس لا يمكن وقوع الطلاق فيه وقبل تروجها متصور

ليست الشرط وأنما هي النعليدل فمعناه أنت طالق لانك قمت أو نقيامك كنول الله تعالى (بمنون عليكأن أسلموا — وتخر الجبال هدا أن دعوا الرحن ولداً — وتخرجون الرسول واياكم أن تؤمنوا بالله وبلك أن أسلموا القاضي : قياس قول أحمد انه ان كان نحوياً وقع طلاقه وان لم يكن نحوبا نهي الشرط الان العامي لا يريد بذلك الا الشرط ولا يعرف ان مقتضاها التعليل فلا يريده فلا يثبت له حكم ما لا يمرفه ولا يريده كا لو نطق بكامة الطلاق المسان لا يعرف. وحكي عن ابن حامد انه قال في النحوي أيضا لا يقم طلاقه بذلك الا أن ينويه لان الطلاق مجمل على العرف في حقها جيما

واختلف أصحاب الشانعي على ثلاثة أوجه (أحدها) يقم طلاقه في الحال (والثاني) يكون شرطا في حق العامي وتعليلا في حق النحوي (والثالث) يقعالطلاق الاأن لا يكون من أهل الاعراب فيقول أردت الشرط فيقبل لانه لا يجوز صرف الكلام عما يقتضيه إلا بقصده

وان قال أنت طابق اذ دخلت الدار طلقت في الحال لان إذ الماضي ، ومجتمسل أن لا يقع لان الطلاق لا يقم في زمن ماض فأشبه قوله أنت ط لق أمس

(فصل) وإذا على الطلاق بشرطين لم يقم قبل وجودهما جميعا في قول عا نه أهل العلم . وخرج القاضي وجها في وقوعه بوجود أحدهما بنا. على أحدى الروايتين فيمن حلف أن لا ينعل شيئا ففعل

إذا أراد الاخبار أنه كان طلقها هو أو زوج قبله في ذلك الزمان الذي ذكره وكان قد وجد ذلك قبل منه ذكره أبو الخطاب وقال الفاضي يقبل على ظاهر كلام أحمد لانه فسره بما محتمله وان اراد انبي كنت طلقتك أمس فكذبته ازمتها الطلقة وعليها العدة من يومها لانها اعترفت أن أمس لم يكن من عسها في مسئلة (قان مات أو جن أو خرس قبل العلم بمراده فهل تطلق ? على وجهبن)

بناء على اختلاف القو لين في المطلق ان قلنا لا يقع به شيء لم بلزمه ههنا شيء وان قلنا بوقوعه ثم وقع ههنا ﴿ مسئلة ﴾ (وان قال أنت طالق قبل قدوم زيد بشهر فقدم قبل مضي شهر لم تطلق بغميرً خلاف مرن أصحابنا)

وهو قول أكثر أصحابالشافعي لانه تعليق للطلاق على صفة كان وجودها ممكنا فوجب اعتبارها وان قدم زبد مع مضي الشهر لم تطلق لانه لا بد من جزء يقع الطلاق فيه

(مسئلة) (وان قدم بعد شهر وجزء يقع الطلاق فيه تبينًا وقوعه فيه لانه ايقاع للطلاق بعدعقده) وبهذا قال الشافعي وزفر وقال أبو حنيفة وصاحباه يقع عند قدومه لانه جعل الشهر شرطاً لوقوع الطلاق فلا يسبق الطلاق شرطه

بعضه وهذا بعيد جداً بخالف الاصول ، ومقتفى المنة والعرف وعا.ة أهل العلم قانه لا خلاف بينهم في للسائل التي ذكر ناها في الشرطين جيعا ، وإذا اتفق العلما، على أنه لايقع طلاقه لاخلاله بالترتيب في الشرطين المرتبين في مثل قوله إن أكات ثم لبست المدخلاله بالشرط كله أولى . ثم يلزم على هذا مالو قال أن أعطيتني درهمين قانت طالق وإذا مضى شهران قانت طالق قانه لاخلاف في انها لا تطالق قبل وجودهما جميعا وكان قوله يتنضي أن يقم الطلاق باعطائه بعض درهم ومضي بعض يوم ، وأصول الشرع تشهد بأن الحكم المعلق بشرطين لا يثبت إلا بها

وقد نص أحمد على انه إذا قال ان حضت حيضة فأنت طالق وإذا قال إذا صمت يوما فأنت طالق انها لا تطلق حتى تعيض حيضة كاملة وإذا غابت الشمس من اليوم الذي تصوم فيه طاقت ، وأما الهين فانه متى كان في افغله أو نيته ما يتتضي جيع الحوف عليه لم يحنث الا بفعل جيعه ، وفي مسئلتنا مايقتضي تعليق العالاق بالشرطين معا لتصريحه بها وجهاها شرطا العالاق والحمكم لا يثبت بدون شرطه على أن اليمين مقتضاها المنع مما حلف عليه فيقتضي المنع من فعل جيعه لنهي الشارع عن شيء يقتضي المنع من جملته ، وما على على شرط جمل جزاءاً وحكما له والجزاء لا يوجد بدون شرطه ، والحمكم لا يتحقق قبل تهم شرطه لمة وعرفا وشرعا

وثنا أنه أوقع الطلاق في زمن على صفة فاذا حصلت الصفة وقع فيه كما لو قال أنت طالق قبل شهر رمضان بشهر أو قبل موتك بشهر فان أبا حنيفة خاصة يسلم ذلك ولا نسلم أنه جمل الشهر شرطاً وليس فيه حرف الشرط

(مسئة) (وإنخالمها بمداليمين بيوم وكان الطلاق باثناً ثم قدم بمدالشهر بيو مين صح الخلع و بطل الطلاق) لانه صادفها باثنا وأن قدم بعد شهر وساعة وقعر الطلاق دون الخلع ولها الرجوع بالموض الا أن يكون الطلاق رجعياً لان الرجعية يصح خلمها

(فصل) فان مات أحدهما بعد عقد الصفة بيومين ثم قدم زيد بعد شهر وساعة من حين عقد الصفة لم يرث أحدهما الآخر لانا تبينا أن الطلاق قد كان وقع قبل موت الميت منهما فلم برثه صاحبه الا أن يكون الطلاق رجمياً فانه لا يقطع النوارث ما دامت في المدة فان قدم بعد الموت بشهر وساعة تبينا أن الفرقة وقعت بالموت ولم تقع بالطلاق عفان قال أنت طالق قبل موتي بشهر فمات أحدها قبل مضي شهر لم يقع طلاق لان الطلاق لا يقع في الماضي و إن مات بعد عقد الهين بشهر وساعة تبينا وقوع الطلاق في تلك الساعة و لم يتوارثا الا أن يكون الطلاق رجميا وتموت في عدتها

(مسئلة) (وأن قال أنت طالق قبل موتى طلقت في الحال)

لان ما قبل موته منحين عقد الصفة محل للطلاق فوقع لاوله، وان قال قبل موتك أوموتزيد فكذلك وان قال أنتطالق قبيل موتي أو قبيل قدوم زيد لم يقع في الحالوانما يقم ذلك في الجزءالذي

﴿ فصول في تمايق الطلاق﴾

اذا قال لامرأته ان حضت فأنت طالق فقالت قد حضت فصدقها طلقت وان كذبها ففيه روايتاز (احداهما) قبل قولها لانها أمينة على نفسها رهذا قول أبي حنيفة والشافي وهوظاه رالمذهب لان الله تعالى قال (ولا يحل لهن أن يكتمن ما خلق الله في أرحامهن) قبل هو الحيض والحل ولولا أن قولها في مقبول لما حرم عليها كنها به وصار هذا كا قال الله تعالى (ولا تكتموا الشهادة) لما حرم كنها ما درم عليها كنها هو الم وحرم كنها الايعرف إلا من جهم ا فوجب الرجوع الى قولها فيه كقضا، عدمها قبولها كذا ههنا، ولا تكتموا الشهادة في الفرج في الزمان الذي ادعت الحيض فيه فان ظهر الدم فهي حائض والا فلاء قال احمد في رواية مهنا في رجل قال لامرأته اذا حضت ينظر اليها انسا. فتعلى قطة وتخرجها فان خرج الدم حضت ينظر اليها انسا. فتعلى قطة وتخرجها فان خرج الدم فهي حائض تطالق و يعتق العبد ، وقال أبو بكر وبهذا أقول وهذا لان الحيض بمكن التوصل إلى معرفته من غبرها فلم يقبل في مجود قولها كدخول الدار والاول المذهب وامل أحمد اعا اعتبر البينة في هذه الرواية من أجل عتق العبد قان قولها أعا يقبل في حق نفسها دون غبرها وهل بعبر بينها اذا في عقل القول تولما الما فانكرها ولا يقبل قولها إلا في حق نفسها دون غبرها وهل بعبر بينها اذا الحت أن زوحها طلقها فأنكرها ولا يقبل قولما إلا في حق قائنا القول وهذا ولا يقبل قولما إلا في حق قائنا القول تولما ولا يقبل قولما إلا في حق فائنا القول ولا يقبل قولما إلا في حق

يليه الموت لأن ذلك تصغير يقتضي الجزء الصغير الذي يبقى وأن قال أنت طالق قبل قدوم زيد أوقبل دخولك الدار فغال القاضي تطلق في الحال سواء قدم زبد أو لم يقدم بدليل قول الله تعالى (يا أيها الله الله أو توا الكتاب آمنوا بما نزلنا مصدقا لما معكم من قبل أن نطمس وجوها فنردها على أدبارها) ولم بوجد الطمس في المأمورين ولو قال لفلامه اسقيني قبل أن أضربك فسقاه في الحال عد ممثلا وأن لم يضربه وأن قال أنت طالق قبل موت زيد وعمر و بشهر فقال القاضي تتعلق الصفة بأولم الموت لان اعتباره بالثاني يفضي الى وقوعه بعد موت الاول واعتباه بالاول لا يفضي الى ذلك فكان أولى (مسئلة) (وإن قال أنت طالق بعد موتي الو مع موتى الم تطلق نص عليه احمد)

وكذلك ان قال بعد موتك او مع موتك وبه قال الشافعي ولا نعلم فيه مخالفا لانها تبين عموت. احدهما فلا يصادف الطلاق نكاحا يزيله

(مسئلة) (وان تزوج امة ابيه ثم قال اذا مات ابي او اشتريتك فأنت طالق فمات ابوه او اشتراها لم يقع الطلاق)

اختاره القاضي لانه بالموت والشراء يملكها فينفخ نكاحها بالمك وهو زمن الطلاق فلم يقع كما لو قال انت طالق مع موتي وبحتمل ان تطلق اختاره ابو الخطاب لان الموت سبب ملكها وطلاقه (المغنى والشرحالكير) (الحزه الثامن)

نفسها خاصة دون غيرها من طلاق أخرى أو عنق عبد نص عليه أحمد في رجل قال لامرأته إذا حضت فأنت طالق وهذه ممك لامرأنه الاخرى قالت قد حضت من ساعتها أو بعــد ساعة نطلق هي ولا تطلق هذه حتى تعلم لانها مؤننة على نفسها ولا بجعل طلاق هذه بيدها وهذا مذهب الشافعي وغيره لامها مؤمنة في حق نفسها درن غيرها فصارت كالمودع يقبل قوله في الرد على المودع درن غيره ولو قال قد حضت فأنكر ته طافت باقراره ، وإن قال ان حضت فأنت وضرةك لمالفتان فقالت قدحضت فصدقها طلقنا ياقراره ، وإن كذبها طلقت وحدها ، وإن ادءت الضرة أنها قد حاضت لم يقبل لان معرفتها بحيض غيرها كمرفة الزوج به وأنمآ التمنت على نفسها في حيضها ، وان قال قدحضت أنكرت طلقتا باقراره، ولو قال لامرأتيه ان حضتها فأنتها طالفتان فقالنا قد حضنا فصدقهما طلقتا وان كذبهما لم تطلق واحدة منهم لان طلاق كل واحدة منهم معلق على شرطين حيضها وحيض ضرتها ولا يقبل قول ضرتها عليها فلم يوجد الشرطان ، وإن صدق احداهم وكذب الاخرى طانت الممدّنة وحدها لان قولما مقبول في حقها وقد صدق الزرج ضرتها نوجد الشرطان في طلاقها ولم تطلق المصدقة لان قول ضربها غير مقبول في حقها وما صدقها الزوج اللم يوجد شرط طلاقها

(فصل) فان قال لاربم إن حضتن فأنتن طوالق نقلن قد حضنا فصدة بن طلقن وان كشيهن لم تطاق واحدة منهن لان شرط طلاقهن حيض الارجولم يوجد ، وانحدة واحدة أو اثنتين لم نطاق

وفسخ النكاح يترتب على الملك فيوجد الطلاق في زمن الملك السابق على النسخ فيثبت حكمه وهذا أظهر إن شاء الله تمالي .

(فصل) وإن قال الاباذا متفأنت حرة وقال الابن إذا مات ابي فأنت طالق وكانت تخرج من من الثلث فكذلك لان بعضها ينقل الى الورئة فيملك الابن جزءاً منها فينف خ به النكاح فيكون ذلك جيمها في نسخ النكاح ومنم وقوع الطلاق فان اجاز الورثة عتقها فذكر بمض أهل العبر أن هذا ينيني على الا جازة هل هي تنفيذ أو عطية مبتدأة ? قان قلنا هي عطية مبتدأة فقد انفسخ النكاح قبلها فلم يقع الطلاق وأن قننا هي تنفيذ لما فعل السيد وقع الطلاق وكذلك أن أجاز أنزوج وحدم عتق أبئه فان كان على الاب دين يستغرق تركته لم يعنق . قال شيخنا والصحيح أن ذلك لا يمنع نقل النزكة الىالورثة فهو كما لو لم يكن عليه دين في نسخ النكاح فان كان الدين لا يستغرق التركة وكانت نحرج من الثلث بعد اداء الدين عنقت وطلقت وان ام تخرج من الثلث ام تعتق كلها فيكون حكمها في نسيخ النكاح ومنع الدين كما لو استغرق الدين التركة وان اسقط الغريم الدين بعد الموت لم يقع الطلاق لان النكاح انفسخ قبل اسقاطه.

(نصل) قال الشيخ رضي الله عنه (وان قال انت طالق لاشرين الماء الذي في الـكوز ولا ماء

واحدة منهن لانه لم يوجد الشرط ، وإن صرق ثلاثًا طلقت المكذبة وحدهالان قولها مقبول في حيضها وقد صدق الزوج صراحبها فوجد حيض الاربم في حقها فطلقت ولا يطلق المصدة التلاول للكذبة غير مقول في حقهن

(فصل) وإن قبل لهن كلما حاضت احداكن أو أينكن حاضت فضراتها طوالق فقان وَد حضنا فصدة بن طافت كل راحدة منهن ثلاثا ثلاثا ، وإن كذبهن لم تطابق واحدة منهن، وإنصدق واحدة طلفت كل واحدة من ضرائرها طافة طفة ولم تطابق هي لانه لم يثبت حيض ضرة لما وان صابق اثنتين طانت كل واحدة من المصروبين طافة طابة لان لكل واحدة منها ضرة مسدقة وطلقت كل واحدة من المكذبين طافتين طافتين ، وأن صدق ثلاثا طلفت المكذبة ثلاثا وطافت كل واحدة من الممدون طافتين طافتين من المصدون على المعدون على المعدون المنتين طافتين طافتين المنتين المنتين المنتين المنتين المنتين المنتين طافتين المنتين المنتين المنتين طافتين المنتين المن

(فصل) اذا قل لطاهر اذا حضت فأنت طالق فرأت اللهم في وقت عكن أن يكون حيضا حكمنا بوقوع الطلاق كا يحكم ، كونه حيضا في المنع من الصلاة وغيرها بما ينع من الحيض ، وان بان أن ليس يحيض لانقط عه له ون أقل الحيض بان أن الطلاق لم يقع وجذا قال الثيري والشافعي وأصحاب الرأي قل ابن المنذر لا ندلم أحداً قال غير ذلك إلا ما الكافان ابن القاسم درى عنه أنه يحنث حين تسكلم به وقد سبق السكلام معه في هذا ، وإن قل لحائض اذا حضت فأنت طالق لم تطاق حي تطهر محيض

فيه أو لافتلن فلانا الميت أو لاصدن الساء أو لاطيرن أو أن لم أصعه الساء ونحوه طلقت في الحال وقال أبو الحياب في موضع لانتمة يمينه)

وجملة ذلك أنه قد استعمل الطلاق والعناق استمال القسم وجمل جواب القسم جوابا له فاذا قال أنت طالني لاقومن وقام لم تطلق أمرأته فان لم يقم في الوقت الذي عينه حنث هذا قول أكثر أهل العلم منهم سعيد بن المسيب وألحسن وعطاء والزهري وسعيد بن جبيروالشعبي والثوري واصحاب الرأي وقال شريح يقمر طلاقه وأن قام لانه طاق طلاقا غير معلق بشرط فوقع كما لو لم يقم

ولنا أنه حلف برفيه فلم يحنث كما أو حلف بالله تعالى وأن قال انت طالق أن أخاك لعاقل وكان أخوها عاقلا لم يحنث وأن لم يكن عاقلا حنث كما أو قال والله أن أخاك لعاقل وأن شك في عقله لم يقع الطلاق لان الأول بقاء النكاح فلا يزول بالشك وأن قال أنت طالق لا أكلت هذا الرغيف فأكله حنث وألا فلا وأن قال أنت طالق ما أكلته لم يحنث أن كان صادقا وبحنث أن كان كاذبا كما قال والله ما أكلته وأن قال أنت طالق لولا أبوك لطلقتك وكان صادقا لم تطلق وأن كان كاذبا لم تطلق ولو قال أن حلفت بطلاقك قأنت طالق ثم قال أن طلقت أم قال أن حلفت بعتق عبدي فأنت طالق ثم قال عبدي حر لاقومن طلقت المرأة وأن قال أن حلفت بعتق عبدي فأنت طالق ثم قال عبدي حر لاقومن طلقت المرأة وأن قال أن حلفت بعتق عبدي فأنت طالق لا عبدي عربي فأنت طالق للا كرمتك طلقت أله الله عبدي عن فأنت طالق الم عبدي عن فأنت طالق الم عنق الهبد

ولو قال الهاهر اذا تطهرت فأنت طائق لم تطاق حتى تحيض ثم تطهر وهذا يحكى عن أبي بوسف وقال بعض أصحاب الشافعي الذي يقتضيه مذهب الشافعي أنها تطاق بما يتجدد من حيضها وطهرها في المسئلتين لانه قد وجد منها الحيض والطهر فوقع الطلاق لوجود صانته

ولنا أن إذا اسم زمن مستقبل قتضي فعلا مستقبلا وهذا الميض والطهر مستدام غير متجدد ولا يفهم من اطلاق حاضت المرأة وطهرت إلا ابتداء ذلك فتعلقت الصدفة به ، ولو قال الطاهر اذا حضت حيضة فأنت طلق لم نطبق حتى تحيض ثم تطهر نص عليه أحمد لانه لا توجد حيضة كاملة إلا بذلك ، ولو قال لحائض اذا طهرت فأنت طالق طاقت بأول الطهر وتطابق في الموضعين بانقطاع دم الحيض قبل الفال نص عليه أحد في رواية ابراهيم الحربي ، وذكر أبو بكر في التنبيه قبها قولا أنها لا تطابق حتى تفتسل بنا. على أن العدة لا تقضى بانقطاع الدم حتى نفتسل

ولنا أن الله تعالى قال (ولا تقر بوهن حتى يطهرن) أي ينقطم دمهن (قاذا تطهرن) عياغتسلن ولانه قد ثبت لها أحكام الطهرات في وجوب الصلاة وصحة الطهارة والصيام وأعابتي بعض الاحكام موقوفا على وجود الغسل ولانها ايست حائضا فيلزم أن تكون طاعراً لانهما ضدان على التميين فيلزم من انتفاء أحدها وجود الآخر

(نصل) فان قال لها اذا حضت حيضة فأنت طالق واذا حضت حيضتين فأنت طالق فحاضت

رجمنا إلى مسائل الكتاب وهو ما إذا علقه على مستحيل كقوله أنت طالق لاشربن الماء الذي في المكوز ولا ماء فيه أو لافتلن الميت وقع الطلاق في الحال كما لو قال أنت طالق أو لم أبع عبدي فات العبد ولانه علق الطلاق على نفي فعل مستحيل وعدمه معلوم في الحال وفي التاني وقوع الطلاق لما ذكر ناه وكذلك قوله أنت طالق لاصعدن السهاء أو لاطيرن أو إن لم أصعد السهاء أو أطيرن وذكر أبو الحطاب عن الفاضي أنه لا تنمقد عينه والصحيح أنه محنث فان الحالف على فعل الممتنع كذب حان قال الله تعالى (وأقسموا بالله جهد أيما بهم لا يبعث الله من يموت) إلى قوله (وليعم الذين كفريا أنهم كانوا كاذبين) ولانه لو حلف على فعل متصور فصار ممتنع حنث بذلك فنزن محنث بكو نه ممتنع حال يمينه أولى هسئلة كه (وإن قال أنت طالق إن شربت ماء المكوز ولا ماء فيه وإن صعدت السماء أو إن شاء الميت أو الهيمة لم تطلق في أحد الوجهين و تطلق في الا خر)

إذا علق الطلاق على فعل مستحيل كالذي ذكرناه ونحوه كنفوله أن جمت بين الضدين أوكان الواحد أكثر من اثنين وسواء كان مستحيلا عنلا أو عادة كقوله أن طرت أو صدت السماء أوقلبت الحجر ذهبا أو شربت ماء النهر كله أو حمات الحيل ففيه وجهان: (أحدهما) يقع الطلاق في الحال لانه أردف الطلاق بما يرفع جملته ويمنع وقوعه في الحال وفي الثاني فلم يصح كاستشاء المكل وكالوقال أنت طالق طلقة لا تقع عليك (وانثاني) لا يقع ، وهو الصحيح ، ولانه علق الطلاق بصفة لم توجد

حيضة طلقت واحدة ، فاذا حاضت الثانية طلفت الثانية عند طهرها منها ، وان قال اذا حضت حيضة فأنت طالق ثم اذا حضت حيضة الثائلة لان ثم فأنت طالق ثم اذا حضت حيضتين فأنت طائق لم تطلق الثانية حتى تطهر من الحيضة الثائلة لان ثم المرتبب فتقتضي حيضتين بعد الطاقة الاولى لكونهما مرتبتين عليها

(فصل) فان قال اذا حضت نصف حيضة فأنت طالق طلقت اذا ذهب نصف الحيضة وينبني أن بحكم بوقوع الطلاق اذا حاضت نصف عاديها لان الاحكام تعلقت بالعادة فيتعلق بهاوقوع الطلاق وبحتمل أنه لا يحكم بوقوع الطلاق حتى بمضي سبعة أيام ونصف لاننا لانتيقن مضي نصف الحيضة إلا بذلك إلا أن تعليم لافل من ذلك ومتى طهرت تبينا وقوع الطلاق في نصف الحيضة وقبل يلغو قوله نصف حيضة ويبةى طلاقها معافا بوجود الحيض والاول أصح قان الحيض له مدة أقلها بوم وليلة وله نصف حقيقة والحبل بقدر ذلك لا يمنع وجود، وتعلق الحكم به كالحل

(فصل) وإن قال لامرأتيه إذا حضيا حيضة واحدة فأنتها طالقتان لم تطلق واحدة منها حتى نحيض كل واحدة منها حيضة واحدة ويكون التقدير إن حاضت كل واحدة منكما حيضة واحدة فأنتها طالفتان كقول الله تعالى (فاجلدوهم بمانين جدة) أي اجلدوا كل واحد منهم ثانين ويحتمل أن يتعلق الطلاق بحيض إحداهما حيضة لانه لما تعذر وجود الفعل منها وجبت اضافته الى احداهما كقوله تعالى (يخرج منها المؤلؤ والمرجان) وأنما بخرج من أحدهما ، وقال القاضي بلغو قوله حيضة واحدة لان

ولان ما يقصد تبعيده يعلق على المحال . قال الله تعالى في حق الكفار (لا يدخلون الجنــة حتى يلج الحِمل في سم الخياط) . وقال الشاعر

اذا شابالنراب أتيت أهلى وصار القار كاللبن الحليب

أي لا يأتيهم أبداً، وقيل ان علقه على ما يستحيل عقلا وقع في الحال لانه لاوجودله فلم تتعلق به الصفة و بقي بحر دالطلاق فوقع ، وان علقه على المستحيل عادة كالمطيران وصعود السهاء لم يقع لان له وجودا او قد وجد جنس ذلك في معجز ات الانبياء وكر امات الاولياء فجاز تعلق الطلاق به ولم يقع قبل وجوده .

﴿ مسئلة ﴾ (وان قال أنت طالق اليوم اذا جاء غداً فعلى وجهين)

وقال الفاضي لا تطلق، وقال أبو الجِطاب يقع في الحسال لانه علقه بشرط محال ، فلغا الشرط ووقع الطلاق كما لو قال لمن لا سنة لطلاقها ولا بدعة أنت طالق للسنة أو للبدعة وقال في المجرد لا يقع لان شرطه لم يتحقق لان مقتضاه وقوع الطلاق اذا جاء غد في اليوم ولاياً في غد الا بعد ذهاب اليوم وذهاب محل الطلاق وهو قول أصحاب الشافعي.

(فصل) في الطلاق في زمن مستقبل.

﴿ مسئلة ﴾ (اذا قال أنت طالق غداً أو يوم السبت في رجب طلقت بأول ذلك)

حيفة واحدة من امرأتين محال فيبقى كأنه قال إن حضنا فأتها طاقنان وهذا أحد الوجهبين لاصحاب الشافي ، والوجه الآخر لا تنقد هذه الصافة لانها مستحيلة فتصير كنعليق الطلاق بالمستحيلات والوجه الاول أولى لان فيه تصحيح كلام المكلف محمله على محل سائغ وتبعيد لوقوع الطلاق واليقين بقاء الذكاح فلا بزول حتى يوجد مايقم به الطلاق يقيناً وغير هذا الوجه لا بحصل به البقين قان أواد بكلامه أحد هذه الوجوه حل عليه وإذ ادعى ذكات قبل منه ، واذا قال أردت أن تكون أحيضة الواحدة منها فهو تعلق الطلاق لاز هذه الصفة لا ترجد فلا بوجد ماعلق المياوية عنى الحال وبلغوالشرط بناه على ماذكر أه في تعليق الطلاق على المستحيل يوجد ماعلق المياوية في الحال وبلغوالشرط بناه على ماذكر أه في تعليق الطلاق على المستحيل الوقت ولم يطأهن طقن ثلاثا ثلاثا ثلاثا ثلاثا لائه لانها ليست لما خبرة غير موطورة وتطلق كل واحدة من الموطورات ، وان وطيء ثلاثاً وركواحدة لم تطلق المتروكة لانها ليست لما خبرة غير موطورة وتطلق كل واحدة من الموطورات وطيء واحدة طقت ثلاثاً والمدة طقت من المروكات طلقة وان وطيء واحدة من المروكات طلقة بن واحدة من ضر اثره طقة طقة واذا واخة واذا المناه وقت الطلاق ، قيداً بصوره وعرهن فأو بهن في آخر جزء من حيانه أخرى فكذك ، وان مات هو طلق كهن في آخر جزء من حيانه

اذا قال أنت طالق في شهر عينه كشهر رجب وقع الطلاق في أول جزء من الليلة الاولى منه ، وذلك حين تغرب الشمس من آخر الشهر الذي قبله وهو شهر جمادى ، وبهذا قال أبو حنينة . وقال أبو ثور يقع الطلاق في آخر رجب لان ذلك يحتمل وقوعه في أوله وآخر ونلايقم إلا بعد زوال الاحمال ولنا أنه جمل الشهر ظرفاً للطلاق فاذا وجد ما يكون ظرفاً له طلقت كما لو قال اذا دخلت الدار فأنت طالق فاذا دخلت أول جزء منها طلقت فأما أن قال أن لم أقضك حفك في شهر رساز فام أتي طالق لم تطلق حتى يخرج رمضان قبل قضائه لانه اذا قضاه في آخره لم توجد الصفة وفي الموضيين طالق لم تطلق حتى يخرج رمضان قبل قضائه لانه اذا قضاه في آخره لم توجد الصفة وفي الموضيين لا يمنع من وط، زوجته قبل الحنث . وقال مالك عنع وكذلك كل يمين على فعل يفعله يمنع من الوطه قبل فعله لان الظاهر أنه على حنت لان الحنث ترك الفعل وليس بفاعل

ولنا أن طلاقه لم يقع فلا يمنع من الوطء لاجل اليمين كما لو حلف لافعات كذا ولوصح ماذكره لوجب ايفاع الطلاق ، ولو قال أنت طالق غداً أو يوم السبت وقع الطلاق في أول جزء منه لماذكر نا (مسئلة) (ولو قال أنت طالق اليوم أو في هذا الشهر فكذلك لما ذكرنا وال قال أردت في آخره أو أوسطه أو يوم كذا من الشهر أو في النهار دون الايل قبل فيما بينه وبين الله تعالى ، وهل يقبل في الحكم ? يخرج على روايتين)

(احدامًا) يقبل وهو السحيح ولأن آخر الشهر منه فارادته لا تخالف ظاهر الفظه وكذلك

وسطه اذ ابس أوله بأولى في ذلك من وسطه وآخره بلر بما كان آخره أولى لا نه متيةن و ماقبله مشكوك فيه (والثانية) لا يقبل لا نه لو أطلق لتناول أوله نأما ان قال أنت طالق في أول ومضان أوغرة ومضان أو في رأس شهر ومضان أو استقبال شهر ومضان أو بحيء شهر ومضان طاهت بأول جزء منه ولم يقبل قوله أردت أوسطه أو آخره ظاهراً أو باطناً لان لفظه لا يحتمله . وان قال بانقضاء ومضان أوانسلاخه أو نفاده أو مضيه طلقت في آخر جزء منه . وان قال أنت طالق أول نهار من شهر ومضان أو في أول يوم منه طلقت بطلوع فجر أول يوم منه لان ذلك أول النهار واليوم ولهذا لو نذر اعتكاف يوم أو صيام يوم لائمه من طلوع الفجر وان قال أنت طالق اذا كان ومضان أو الى ومضان أو الى هلال ومضان أو الى ومضان أو المحلال ومضان أو الى ومضان أو المحلال ومضان أو في حلى منالل ومضان طلقت ساعة يستهل الا ان يكون من الساعة الى الهلال فتطلق في الحال وان قال انت طالق في مجيء ثلاثة أيام طلقت في أول اليوم الثالث

﴿ مسئلة ﴾ (و أن قال أنت طالق اليوم وغداً و بعد غد أوفي اليوم وفي غد وفي بعده فهل تطلق ثلاثا أو واحدة ? على وجهين)

[أحدهما] تطاق واحدة لانها إذا طلقت اليوم فعي طاق في غدو في بعده الثاني) تطاق ثلاثا الان ذكره لا وقات الطلاق يدل على تعدادم الدائدة ثم ذكر أوقالة بدون تعداد، وقيل في الاولى واحدة لما ذكرنا الوجه الاول وفي الثانية ثلاثا لان ذكره في وتكرارها يدل على تكراوالطلاق

يمنع المحرفة بوقوع الطلاق وعدمه ، وقال ابو الخطاب فيه رواية أخرى لا يحرم الوط. لان الاصل بقاء النكاح وبراءة الرحم من الحل ، وإذا استبرأها حل وطؤها على الروايتين ويكون الاستبراء بحيضة قل احمد في رواية أبي طالب إذا قال لامرأة وتي حملت فأنت طالق لا يقربها حتى تحيض فأذا طهرت وطئها فأن تأخر حيضها أريت النساء من أهل المعرفة فأن لم يوجدن أو خني عليهن انتظر عليها تسعة أشهر غالب مدة الحل، وذكر القاضي فيها رواية أخرى أنها تستبرا بثلاثة أفراء ولانه استبراه الحرة وهو أحد الوجين لاصحاب الشافعي والصحيح ماذكرناه لان المقصود معرفة براء قرحها وقد حصل محيضة ولهذا قال عليه السلام و لاتوطأ حامل حتى تضع ولا حائل حتى تستبراً بحيضة » يشي تعلم براهها بحيضة ولان ما يعلم به البراءة في حتى الامة والحرة واحد لانه أمر حقيقي لا يختلف بالحرية والرق ، وأما العدة ففيها نوع تعبد لا يجوز أن تعتدا بالقياس وهل تعتدا بالاستبراء قبل عقد اليمين أو بالحيضة التي حلف فيها تملى وجهين أصحها الاعتداد به لانه بحصل به والحصل بالاستبراء بعد اليمين أو بالحيضة النا حلف فيها تملى وجهين أصحها الاعتداد به لانه بحصل به والحصل بالاستبراء بعد اليمين أو بالحيضة اذا حبلت فأنت طائق يطؤها في كل طهر من ويني إذا حاضت ثم طهرت مل وطؤها لان الحيض على براء بها من الحل ووطؤها به فاذا وطنها اعتراما لاحمال أن تكرن قد حالت من وطئه نطانت على براء بها من الحل ووطؤها بب له فاذا وطنها اعتراما لاحمال أن تكرن قد حالت من وطئه نطانت على براء بها من الحل ووطؤها بب له فاذا وطنها اعتراما لاحمال أن تكرن قد حالت من وطئه نطانت على راء بها من الحل ووطؤها بنه حاملا بهدام فأنت طائق واحدة وان ولدت أنثى فأنت حاملا بهدام فأنت طائق واحدة وان ولدت أنثى فأنت حاملا بقد المارت طائق واحدة وان ولدت أنثى فأنت حاملا بقد المارة عامل على المارت حالى وطؤه فاذا وطنه المنان طائق واحدة وان ولدت أنثى فأنت طائق واحدة وان ولدت أنثى فأنت حاملا بقد المارة والمارة والمنازة والمارة و

(مسئلة ﴾ (وان قال أنت طالق اليوم ان لم أطلقك اليوم طلقت في آخر جزء منه إذا بتي من اليوم مالا يتسع لتطليقها فيه)

وهذا اختيار أبي الحطاب وقول أصحاب الشاني ، وحكي القاضي فيها وجهيز هذا ووجها آخر أن الطلاق لا يقم وحكي ذلك عن أبي بكر وابن سريج لان محل الطلاق اليوم ولا يوجد شرط طلاقها إلا يخروجه فلا يبقى من محل طلاقها ما يقم العالاق فيه

ولنا أن خروج اليرم يفرت به طلاقها فوجب وقوعه قبله في آخر وقت الامكان كوت أحدها في اليوم وذلك لان معنى بمينه ان فاتني طلاقك اليوم فأنت طالق فيه فاذا بتى من اليوم الايتسع لتطليقها فقد فاته طلاقها فيه فوقع حيننذ كا يتم طلاقه في مسئلتنا في آخر حياة أولهما موتا وما ذكروه باطل بما لو مات أحدهما في اليوم فان محل الطلاق بفرت بوته ومع ذلك فان العالات يتم قبيل موته كذاههنا فان قال لها أنت طائق اليوم أن لم أثروج عليك اليوم أو أن لم اشتر لك ثوبا اليوم ففيه الوجهان والصحيح منهما وقوع العلاق بها أذا بتى من اليوم مالا يتسم لفعل المحلوف عليه فيه ، فان قال لها أنت طائق أن لم أطلقك اليوم طاقت بغير خلاف في آخر اليوم في أحد الوجهين ، والوجه الآخر بعد خروج اليوم وان قال أنت طائق اليوم ان لم أطلقك اليوم والشرط يتقدم المشروط

اثنتين فرادت غلاما كانت حاملا به وقت الهين تبينا أنها طلقت واحدة حين حلف وانقضت عدنها بوضعه وان ولدت أنى طلقت بولادتها طلقت بن واعتدت بالقروء ، وان ولدت غلاما وجارية وكان الغلام أولها ولادة تبينا أنها طقت واحدة ربانت بوضعا لجارية ولمتطلق مها، وان كانت الجارية ولهما ولادة طلقت ثلاثا واحدة بحمل العلام واثنتين بولادة الجارية وانقضت عدنها بوضع الغلام ، وان قال لها ان كنت حاملا بغلام فأنت طالق واحدة وان كنت حاملا بجارية فأنت طالق المتنا فولدت غلاما وجارية طلقت ثلاثا

وإن قال ان كان حملك غلاما فأنت طالق واحدة وان كان حملك جارية فأنت طالق اثنين فوقدت غلاما وجارية كان حملك لان حماما كله ليس بغلام ولا هو جارية ، ذكره القاضي في المجرد وأبو الخطاب ربه قال الشافي وأبوثور وأصحاب الرأي، وقال القاضي في الجامع في وقوع الطلاق وجهان بناء على الروايتين فيمن حلف لالبست ثوبا من غزلما فلبس ثوبا فيدمن غزلما

(فصل) قان قال كلما وقدت ولداً فأنت طالنى فولدت ثلاثا دفعه قد واحدة طانت ثلاثا لان صفة الثلاث وجدت وهي زوجة ، وان ولدتهم في دفعات من حمل واحد طلقت بالاولين وبانت بالثلاث ولم تطلق ، ذكره أبو بكر وهو قول الشانعي وأصحاب الرأي ، وحكي عن ابن حامد انها تطلق لان زمان البينونة زمن الوقوع ولا ننافي بينها

(فصل) فان قال لعبده إن لم أبعك اليوم فامرأي طالق اليه م ولم يبعه حتى خرج اليهم ففيه الوجهان وان أعنق العبد أر مات أو مات الحالف أو المرأة في اليوم طلقت زوجته حينئذ لانه قدفات بيعه وان دبرء أو كانبه لم تطلق امرأته لان بيعه جائز ومن منع بيعهما قال يقم الطلاق بذلك كا لو مات وان و هب العبد لا نسان لم يقم الطلاق لانه يمكن عوده اليه فيبيعه فلم ينك بيعه ولو قال أن لم أبع عبدي فامرأتي طالق ولم يقيده باليهم فكانب العبد لم يقم الطلاق لانه يمكن عجزه فلم يعلم فوات البيم فان عنق بالكتابة أو غيرها وقم الطلاق حينئذ لانه قد فات بيعه

(مسئلة) (وان قال أنت ط لق يوم يقدم زيد فماتت غدوة وقدم بمد موتها فهل يقم بها الطلاق؟على وجهين) .

[أحدهما] ببين أن طلاقها وقم من أول اليوم لانه او قال أنتطالق يوم الجمة طلقت منأوله فكذا إذا قال أنت طالق يوم يقدم زيد ينهي أن تطلق بطلوع فجره

(والثاني) لا يقع الطلاق لأن شرط قدوم زيديلم يوجد الا بعد موت المرأة فلم يقع مخلاف وم الجعة فان شرط الطلاق مجيء يوم الجدةرقد وجدر ههذا شرطان فلا تطاق باحد مهاوالاول أولى ليس هذا شرطاً إنما هو سيان للوقت الذي يتم فيه الطلاق معرفا بغمل يقم فيه فيتم في أوله كقوله (المغنى والشرح الكير) (الجزء النامن)

ولنا أن المدة القضت بوضع الحل فصادفها الطلاق باثنا فلم يقم كا لو قال إذا مت فأنت طالق وقد فعي أحد فيمن قال أنت طالق مع مرقي أنها لاتبالق فهذا أول ، وانقال أن ولدت ذكراً فأنت طائق واحدة والن ولدت أنثى قانت طائق اثنة يز فولدتهما دفعة واحدة طائت ثلاثا ، وأن ولدتهما في دفعتين وقع بالاول ماعلق عليه وبانت بالذائي ولم يقع بهشي، إلا على قول ابن حامد، فأن أشكل الاول منهما أو كيفية وضعها طائق واحدة بيقين ولا تلزمه انثانية، والورع أن يلتزمها وهذا قول الشافى وأصحاب الرأي، وقال القاضى قياس الذهب أن يقرع بينهما

وانقال ان كانأول ماتلدين ذكر قانت طالق واحدة وان كان أنثى فأنت طاق اثنتين فولدتهما دفعة واحدة لم يتم بها شيء لانه لا أول فيهما فلم توجد الصفة ، وان ولدتهما في دفعتين وقم بالاول ما علق عليه ولم يقم بالثاني شي٠

(فصل) فان كان له أربع نسوة فقال كلما ولدت واحدة منكن فضر اثرها طوالق فولدن دقمة واحدة طلقن كامن ثلاثا ثلاثا وان ولدن في دفعات وقع بضر اثر الاولى طلقة طلقة فاذا ولدت الثانية بانت برضعه ولم تطاقى ، وهل يطلق سائرهن ? فيه إحمالان (أحدهما) لا يتم بهن طلاق لائها لما انقضت عدتها بانت فلم يبقين ضرائرها والزوج اثبا علق على ولادتها طلاق ضرائرها

(والوجه الثاني) يتم بكل واحدة طلقة لا بن ضر اثرها في حال ولادتها ، فعلى هذا يقم بكل

أنت طابق اليوم الذي نصلي فيه الجمعة ، وأن قال أت طابق في البوم الذي يقدم فيه زيد ، وكذلك لو مات الرجل غدوة ثم قدم زيد أو مات لزوجان قبل تدوم زيد كان الحسكم كا لو ماتت المرأة ولو قال أنت طابق في شهر ومضان ان قدم زيد فقدم زيد فيه ففيه وحهان

[أحدهما] لا تعالق حتى يقدم زيد لان قدرمه شرط نلا يتقدمه المشروط بدليل مالو قل أنت طائق ان قدم زيد قائها لا تطاق قبل قدوما بالاتفاق وكا لو قال إذا قدم زيد

(والثاني) أنه ان قدم زيد تبينا وتوع الطلاق من أول الشم وهر أوح قياسا على المسئلة التي قبل هذه وسئلة) (وان قال أنت طالق في غد إذا قدم زيد فماتت قبل قدومه لم نطق حتى يقدم لان اذا اسم زمن مستة لل فعناه أنت طلق غدا وقت قدوم زيد فان لم يقدم زيد في غد لم تطلق وان قدم بعده لانه قيد طلائما بتدوم مقيد بصفة فلا تطلق حتى توجد، وان ماتت غدوة وقدم بعد موتها لم تطلق لان الوقت الذي أوقع طلائما نيه لم يأت وهي محل قطلاق فلم تطلق كا لو ماتت قبل دخوله ذاك اليوم.

(مسئلة) (وان قال أنت طالق اليرم غاراً طالت اليوم واحدة لانمن طاقت اليوم فهي طالن غدا (مسئلة) (قان أراد طالق اليوم وطالق غداً فتطلق طلفتين في اليومين قان قال أردت أنها تطلق في أحد اليومين طلفت اليوم و لم تعلق غدالانه جمل الزمان كله ظرفا لوقوع الطلاق فوقع في أوله واحدة من النين لم يلدن طلقنان طلقنهان رتبين هذه وتقع بالوالدة الاولى طلقة فاذا ولدت الناشة بانت، وفي وقوع الطلاق بالباقيتين وجهان، فاذا قلمنا يقع بهن طلقت الرابعة ثلاثا والاولى طلقنين وبانت النائية والثالثة وليس فيهن من له رجعتها إلا الاولى مالم تنقض عدتها، وإذا ولدت الرابعة لم تطلق واحدة منهن وتنقضى عدتها بذلك

وان قال كلما ولدت واحدة منكن فسائركن اوالق أو فباقبكن طوالق فكلما ولدت واحدة وقع بباقيهن طلقة طلمة و تبين الوالدة بوضع ولدها الا الاولى ، والفرق ببن هذه و ببن التي قبلها ان انثانية والثاشة يقع الطلحلاق بباقيهن ولادتهما ههنا رفي الاولى لا يقدع لا نهن لم يبقين ضرائرها وههنا لم يعلقه بذلك ، وان قال كلما ولدت واحدة منكن فأنتن طوالق ف كذلك الا اله يقم على الاولى طلقة بولادتها، قان كانت الثانية حاملا باثنين فوضعت الاول منهما وقع بكل واحدة من ضرائرها طلمة في المسائل كابا ووقع بها طلقة في المسئلة الثالثة ، واذا وضعت الثانئة أو كانت حاملا باثنين فكذلك فنطلق المرابعة ألائه و نطاق كل واحدة من الوالدات طامتين طلاتين في المسئلين الاوليين وثلاثائلاثا في المسئلة الثالثة فكا وضعت واحدة منهن تمام حملها القضت به عدتها . قال القاضي اذا كانت له زوجتان فقال كلما ولدت واحدة منها فأنها طالقتان فولدت إحداهما يوم الحيس طلقتاجيها تم ولدت واحدة منها حاملا الثانية بوم الجمعة بانت واحدة منها ولم تعالى والماقة الاولى ثانية، فان كانت كل واحدة منها حاملا

[﴿] مسئمة ﴾ (وان أراد نصف طلفة اليوم ونصفها غداً فتعلق اليوم واحدة وغدا الاخرى لان النصف يكل فيصبر طلفة تا.ة وان قال أردت صف طلفة اليوم وباقيها غداً احتمل وجبين

[[] أحدها] لا تطلق الا واحدة لانهاذا قال نصفها اليوم كلت كاما الم يبق لها بقية تقع غداً ولم بقع شيء غيرها لانه ما أوقعه ، وذكر القاضي هذا لاحمال أيضا في المسئنة الاولى رهو مذهب الشافعي ، ذكر أصحابه فيها الوجهين ، ومحدمل أن يقع ائندان كالمسئلة التي قبلها

[﴿] مَدَالًا ﴾ ﴿ وَأَنْ قَالَ أَنْتُ طَالَقَ إِلَى شَهْرِ طَعْتُ عَنْدَ انْفَضَائُهُ ﴾

إذا قال أنت طالق إلى شهر كذا أو سنة كذا فهو كما لو قال في شهر كذا أو سنة كذا ولا يقم طلاق إلا في أول ذلك الوقت، وبه قال الشانعي وقال أبو حنيفة تطاق في الحال لان تولهأنت طابق ابقاع في الحال وقوله الى شهر كمذا ترقيت له رغاية وهو لا يقبل التأقيت فوقع في الحال لانه لا يقبل التأقيت.

ولنا أن ذلك قد روي عن ابن عباس وأبي ذر ولان هذا مجتمل أن يكون توقيتا لايقاعه كقول الرجل أما غارج الى سنة أي بعد سنة راذا احتمل الأمرين لم يقع الطلاق بالشك رقد ترجح ما ذكرناه من وجهين .

باثنين طلقنا بوضع انثانية طامة طامة أبضاء ثم إذا ولدت لاولى تمام حماما انقضت عدتها به وطلفت انثائية ثلاثا فاذا ولدت الثالية تمام حملها انقضت عدتها به وطانقت الثانية ثلاثا

(فصل) واذا قال لامرأنه ان كلمتك فأنت طالق ثم أعاد ذلك ثانية طلفت و احدة لان اعادته تكليم لها وشرط الطلاقها فان أعاده ثانة طلقت ثانية إلا أن يكون غير مدخول بهافتبين بالاولى ولا يلحقها طلاق ثان ، وأن أعاده رابعة طانت الثالث، وأن قال أن كاه تك أنت طالق فاعلمي ذلك أو فتحتقى ذلك حنث لانه كالمها بمد عقد اليمين إلا أن ينوي كلاما مبتدأ ، وان زجرها فقالَ تنحي أو اسكتي أو اذهبي حنث لانه كلام ، وان سمعها تذكر فقال الـكاذب عليه الهنة ألله حنث نصُّ ا عليه احمدُ لأنه كلمها ، وان كلمها وهي نائمة أو مفهلوبة على عقلها باغما. أو جنرن لانسمم أو بعيدة لاتسمع كلامهأو صياء بحيث لاتنهم كلامه ولانسمع أوحاف لايكلم فلانا فكلمهميتا لميحنث وقال ابوبكر يح نث في جميم ذلك لقول أصحاب النبي مَلِيَّا لِيَّتَةِ كَيْفَ تَكُلُمُ أَجْسَاداً لا أرواح فيها ؟

ولنا أنَ التكلم فعل يتعدى الى المنكلم، وقد قبل أنه مأ خوذ من الـكُلّم وهو الجرح لأنه يؤثر فيه كتأثير الجرح ولا يكون ذاك إلا بامهاءه، مأما تكليم الذي مَرَيُكَالِيَّةِ المون فن معجزاته فاله قال (ماأنتم باسمع لما أقول منهم، ولم يثبت هذا لغيره وقول أصحابً النَّى عَيَّكَ لِللَّهِ كِفْ تَكْلِمُ أَجِسَاداً لاأرواح فيها ﴿ حجمة لنا فأمم قالوا ذلك استبعاداً أو سؤا لاعما خفي عنهم سببه وحكمنه حتى كشف لهم النبي

[أحدها] أنه جمل الطلاق غاية ولا غاية لا خره وأنا الغاية لأوله (والثاني) ان ما ذ كرناه عمل باليتين و.ا ذكرو. أخذ بالشك .

(فصل) فان نوى طلاقها في الحـال الى سنة كذا وقع في الحال ، لانه يقر على نفسه بما هو أغلظ و'فظه يحتمله .

(فصل) وأن قال أنت طالق من اليوم الى سنة طلقت في الحال لان من لابتداء الناية فيقتضي أن طلاقها من اليوم فان قال أردت تكرير طلاقها من حين لفظت به الى سنة طلقت من ساعتها ثلاثاً اذا كانت مدخولاً بها . قال أحمد اذا قال لها أنتطالق من اليوم الى سنة إيريد التوكيد وكثرة الطلاق فتلك طالق من ساءتها .

(سئلة) (وان قال أنت طالق في آخر الشهر أو أول آخر. طلقت في أول جزء من آخر يوم منه لانه آخره. وان قال في آخر أوله طلقت في آخر أول يوم منه لانه أوله)

وقال أبو بكر تطلق في المسئلتين بغروب شمس الخامس عشرمنه لان الشهر نصفان أول وآخر فا خر أوله يلي أولآخره وهذا قول أبي العباس بن شريح وقال أكثرهم كقولنا وهو أصحفان ماعدا اليوم الاول لايسمى اول الشهر ويصح نفيه عنه وكذلك لا يسمى اوسط الشهرآخره ولا يفهم ذلك من اطلاقه لفظه فوجب أن لا يصرف كلام الحالف اليه ولا يحمل عليه عَلَيْنَ حَمَّةَ ذَلَكَ بأُمر مختص به فيبقى الامر في حق من سواه على النفي ، وان حلف لا كلمت فلانا فكلمته سكران حنث لان السكران بكلم وبحنث ودبا كان تكليمه في حال سكره أضرمن تكليمه في صحوه وانكلته سكرانة حنث لانحكم احكم الصاحي وانكلته وهوصي أومجنون يسم وبعلم أنهمكلم حنث وان جنت هي ثم كلمته لم محنث لان الفلم مرفوع عنها ولم يبق لكلامها حكم

(فصل) فان حلف لا يكلم انسانا فكام بحيث يسمم فلم يسمم لتشاغ، أو غفلته حنث لانة كلمه وأما لم يسمم لغفلته أو شغل قلبه ، وأن كلمه ولم يعرفه فان كانت عينه بالطلاق حنث قال احد في رجل حلف بالطلاق أن لا يكلم حماته فرآها باللبل فقال من هــذا ? حنث قد كلمها ، وان كانت عينه بالله أو يمينا مكفرة فالصحيح أنه لايحنث لأنه لم يقصد تكليمه فأشبه الناسي ولأنه ظن الحاوف عليه غيره وأشبه نغير البمين ، وإن ملم عليه حنث لانه كلمه بالسلام ، وأن سلم على جماعة هو فيهم وأراد جميمهم بالسلام حنث لانه كلمهم كلهم ، وان قصد بالسلام من عداه لم يحنث لانه أنما كلم غيره وهو يسمع وان لم بعلم أنه فيهم ففيه روايتان (إحداهما) يحنث لانه كالمهم جميمهم وهو فيهم (والثانية الايحنث لا مه م يقصده و عكن حل قوله في الحنث على الهين بالطلاق والعدق لانه لا يعذر فيها بالنسيان والجهل فيالصحيح من المذهب وعدم الحنث على ليمين المكفرة ، فان كان الحالف إماما والمحلوف عليه مأموما لميحنث بتسليم الصلاة لانه الخروج منها الاأن ينوي بتسليمه المأمومين فيكون حكمه حكم مالوسلم عليهم في غير الصلاة ويحتمل أن لايحنث بحال لان هذا لابعد تكليا ولا يريده الحالف، وان حلف

⁽ مسئلة) (وان قال اذا مضت سنة فأنتطالق طلقتاذا مضى اثنا عشر شهراً بالاهاة وبكل الشهر الذي حلف الى تمام اثنى عشر شهراً بالاهلة)

لقوله تمالى (يسأ لونك عن الاهلة قل هي مواقيت للناس) فان حلف في أول شهر فاذا مضي اثناء شر شهراً وقعر طلاقهوان حلف في اثناء شهر عددتما بقىءنه ثم حسبت بهد بألاهلة فاذا مضتأحد عشر شهراً بالاهلة نظرتما بقيمن الشه الاول فكملت ثلاثين يوما لان الشهر اسملا بين هلالين فان نفرق كان ثلاثين يوما، وفيه وجه آخر انه تعتبر الشهور كلها بالمدد أصعليه أحمد فيمن نذر صيام شهرين متنابعين فاعترض الايام قال يصوم سنين يوما، وان ابتدأ ،ن شهر نصام شهرين كانا ثمانية وخمسين يوما اجز أموذلك لانه لما صام لصف شهر وجب تكميله منالذي يليه فكانا بتداء الثاني من نصفه أيضاً فوجب ان يكمله بالمدد وهذا المني موجود فيالسنة، ووجه الاول آنه امكناستيفاء أحد عشر شهراً بالاهلة فوجِب الاعتبار بهاكما لوكانت يمينه في أول شهر ولا يازمهان يتم الاول من الناني بل يتمه مرم آخــر الشهور وان قال اردت بقولي ســنة اذا انساخ ذو الحجـة قبــل لانه يقــر على نفسه عدا هو أغاظ

⁽ مسئلة) (وإن قال أذا مضت السنة فانت طالق طلقت بانسلاخ ذي الحجة)

لا يكلم فلانا فكلم انسانا رفلانا يسمع يقصد بذلك امهامه كل قال الهائي واسمعيها جارة حنث نص عليه أحمد قال اذا حلف لا يكلم فلانا فكلم انسانا وفلان يسمع يربد بكلامه اياه الهلوف عليه حنث لانه قد أراد تكليمه

وروي عن أبي بكرة مايدل على أنه لا يحنث قابه كان حلف أن لا يكلم أخاه زياداً فهزم زياد على الملج فجاء أبو بكرة فدخل قصره وأخذ ابنه في حجره فقال إن أباله بريد الحمج والدخول على زوج رسول الله ويستنظي بهذا السبب وقد علم أن غير صحيح ثم خرج رلم ير أنه كامه و لاول الصحيح لأنه أسمعه كلامه يريده به فأشبه مالو خاطبه به ولان به مقصود تكليمه قد حصل بامهاعه كلامه

(فصل) قان كتباليه أوأرسل اليه رسولا حنث إلا أن يكرن قصد أن لايشانهه نصعليه أحد وذكره الحرق في موضع آخر وذاك لقول الله تعالى وما كان لبشر أن يكلمه الله يلا وحيا أو من وراء حجاب أو يرسل رسولا) ولان الفصد بالنوك لكلامه هجرانه ولا يحصل مع مواصاته بلرسل والكتب و يحتمل أن لا يحنث إلا أن بنوي ترك ذلك لان هذا ليس بتكليم حقيقة ولوحاف ليكلمنه لم يهر بذلك الا أن ينويه فكذلك لا يحنث به ولوحلف لا يكلمه فأرسل انسانا يال أهل العلم عن مسئلة أو حديث فجا الرسول فسأل المحلوف عليه لم يحنث بذلك ، وإن حاف لا يكام أمرأته فجامها لم يحنث إلا أن تكون نيته هجرانها ، قال أحد في رجل قال لا مرأته إن كامتك خمسة أيام فأنت طلق

لانه علك إيفاعه في كل سنة فاذا جول ذلك صفة جاز وبكون ابتداء المدة عقيب بمينه لانكل أجل ثبت بمطلق العقد ثبت عقيبه كقوله والله لا كلك سنة فنقع الاولى في الحال لانه جول السنة ظرقا للطلاق فيقع في أول جزء منها وتقع النابية في أول الثانية والثالثة إن دخلتا عليها وهي في نكاحه للطلاق فيقع في أول جزء منها وتقع النابية في أول الثانية والثالثة أو جدد فكاحها بعد أن بانت فان انقض عدمها أو راجعها في عدة الطلاق الاولى وعدة الثانية أو جدد فكاحها بعد أن بانت فان انقضت عدمها فبانت منه ودخلت السنة الثانية وهي بائن لم تطلق المكومها غبر زوجة لهفان تزوجها في أثنامها اقتفى قول أكثر أصحابنا وقوع الطلاق عقيب تزوجه بها لانه جزء من السنة الثانية التي جملها ظرفا للطلاق ومحل الموق لعدم نكاحه حيثة فاذا عادت الزوجة وقع في أولها ، وقال الفاضي تطلق بدخول السنة المالئة، وعلى قول التميمي ومن وافقه نتحل الصفة بوجودها في حال البينونة فلا مود بحال ، وإن لم يتزوجها حتى دخات السنة ومن وافقه نتحل الصفة بوجودها في حال البينونة فلا مود بحال ، وإن لم يتزوجها حتى دخات السنة النالئة ثم نكحها طلقت عتيب زويجها ثم طلقت الثالثة بدخول السنة الرابعة وعلى قول القاضي لا تطلق الثالثة ثم نكحها طلقت عتيب زويجها ثم طلقت الثالثة بدخول السنة الرابعة وعلى قول القاضي لا تطلق الثالثة بدخول السنة الرابعة وعلى قول القاضي لا تطلق الثالثة بدخول السنة الرابعة م تطلق الثالثة بدخول السنة الرابعة م تطلق الثالثة بدخول السنة الرابعة م تطلق الثالثة بدخول المنة الرابعة م تطلق الثالثة بدخول المنة الرابعة م تطلق الثالثة بدخول المنة الرابعة م تطلق الثالثة بدخول المناه المناه

لانه لما عرفها بلامالتمريف انصرفت الىالسنة المعروفة التى آخرها ذوالحجة وانقال أردت بالسنة اثنى عشر شهراً قبل لان السنة اثنا عشر شهراً حقيقة

[﴿] مسئلة ﴾ (وأذا قال أنت طالق في كل سنة طلقة فهذه صفة صحيحة)

أله أرث بجامعها ولا يكلمها الفقال أي شي كاز بدوهذا أيدوها أديفيظها فان لم يكن له نية فله أن يجامعها ولا يكلمها ، وإن حاف لايفرأ كناب فلان فقرأه في نفسه ولم يحرك شسفتيه به حنث لان هذا قراءة الكتب في عرف الناس فتنصرف عينه اليه إلا أن ينوى حقينة القراة، قال أحسد اذا حلف لافرأت لذلان كتابا فنتحه حتى استقمى آخر. الا أنه لم بحرك شفتيه فان أراد أن لايها مافيه نقد علم مأفيه وقرأه

(فصل) قان قال لامرأته ان بدأنك بالكلام فأنت طاق نقالت ان بدأنك بالكلام فمبدى حر انحات عينه لاله لما خاطبته ببمينها فانته البداية بكلامها وبقيت عينها معلقة فان بدأها بكلام انحلت عينها أيضًا ، وإن بدأته هي عتق عبدها هكذا ذكره أصحابنا ومحتمل أنه ان بدأها بالكلام في وقت آخر حنث لان ذلك بسمى بداية نتناراته بمينه إلا أن بنري نرك البداية في هذا الوتت أو هـذا الحياس فيتقبد به

(فصل) قان قال لامرأتيه ان كلمها هذين الرجاين فأنها طالفتان فيكامت كل واحدة رجلا نفيه رجهان:

(أحدهما) يحنث لان تكايمهما وجد منهما فحنث كالوقال إنحضها فأنها ط لفتان فحاضتكل واحدة حيضة وكذلك لو قال ان ركبًا دابتيكما نأ تما طالفتان فركت كل واحدة دابتها

(والوجه الثاني) لا يحت حتى تكلم كل واحدة منها الرجلين معالانه على طلاقها بكلا. ها

في مبدأ السنة النانية فظاهر ما ذكره الفاضي أن أولها بعد انقضاء اثني عشر شهراً من حين بمنه. وكذلك قال أصحاب الشافعي، وقال أبو الخطاب ابتدا. السنة الثانية أول المحرم على ما ذكرناه لانها السنة المعروفة فاذا علق ما يتكرر على تكرر السنين انصرف إلى السنين المعروفة لقول الله تعالى(أولا يرون أنهم يفتنون في كل عام)

﴿ مسئلة ﴾ ﴿ وَإِن قَالَ أَرِدَتَ بِالسِّنَةِ اثْنَى عَشَرَ شَهْراً فَبِلَ لَانَّهَا سَنَةَ حَتَّيْقَةً ، وهل يقبــل في الحكم؟ بخرج على روايتين)

(أصحماً) أنه يقبل لما ذكرنا (والثانية) لا يقبل لانه يخالف الخاهر وإن قال أردت أن أبتدى. السنين من الحرم دبن ولم يقبل في الحكم ذكره الفاضي لانه خلاف الظاهر .قال شيخنا والاولى أنه یخر ج علی روایتین لانه محتمل مخانف للظاهر

﴿ سَتُلَةً ﴾ (وإذا قال أنت طالق يوم يقدم زيد فقدم ليلا لم تطلق إلا أن يربد باليوم الوقت فتطلق وقت قدومه لان الوقت يسمى يوما قال الله تعالى (ومن يولمم يومئذ درم)

(مسئلة) (و إن قدم ميناً أو مكرهاً لم تطلق)

إِذَا كَانَ مُحْوَلًا لَمْ تَطْلَقَ لَانَهُ لَمْ بَقْدُمْ وَإِنَّا قَدْمُ بِهُ وَهَذَا قُولَ الشَّافَمِي وَنَفَل عَنَّ أَنِي بَكُرْ أَنْهِ يُحْتُ

للما فلا تعانق واحدة بكلام الاخرى وحدها وهذا أظهر الوجبين لأصحاب الشافي، وهكذا لو قال ان دخلها هاتين الداوين فالحكم فيها كلاولى وهذا فيما لم تجر العادة بانفراد الواحد به ، فأما ماجرى العرف فيه بانفراد الواحد فيه بالواحد كنحو ركبا دابة بهما و نبسا ثربيهما وتفلدا سيفيهما واعتقلا رمحيهما ودخلا بزوجبهما وأشباه هذا قانه بحنث اذا وجد منها منفردين، ومالم تجر العادة فيه بذلك فهو على الوجهين ، ولو قال ان أكابها هذين الرغينين فأكات كل واحدة منها رغيها بمعنث لانه يستحيل أن نأكل كل واحدة منها الرغينين بخلاف الرجلين والدارين

(فصل) قان قال أفت طالق ان كلمت زيداً ومحد م خالد لم الماق حتى تكام زيداً في حال يكون فيها محد مع خالد، وذكر القاضي أنه يحنث بكلام زيد فقط لان قوله محد مع خالد استثناف كلام بدل أنه مرفوع والصحيح الملناء لا نه مي أمكن جعل الكلام شعلاكان أولى من قط مه والرفع لا يني كونه حالا فان الجدلة من المبتدأ والحبر تكون حالا كقوله تعالى (اقترب الماس حسابهم م في غفلة معرضون) وقال والااسته معودهم يلعبون وأخاف أن يأكله الذئب وأنم عنه غافلون) وهذا كثير فلا يجوز قطعه عن الكلام الذي هو في سياقه م إمكان وصله به ، ولو قال ان كلمت زبداً ومحد مع خالد، فأنت طاق لم اطاق من كلمت زيداً في حال كون محد مع خالد ، ولو قال أنت طالق ان كلمت زيداً وأنا غائب لم اطاق حتى تكلم ذيداً وأنا غائب لم اطاق حتى تكلمه في حال غيبته ، وكذلك لو قال أنت طالق ان كلمت زيداً وأنا غائب لم اطاق حتى تكلمه في حال غيبته ، وكذلك لو قال أنت طالق ان كلمت زيداً وأنا

لان الفمل ينسب اليه ولذلك يقال دخل الطعام البلد إذا حمل اليه ولو قال أنت طالق إذا دخلالطعام البلد طلقت إذا حمل المه

ولنا أن الفعل ليس منه والفل لا ينسب إلى غير فاعله إلا مجازاً والكلام عند تحقيقه إذا أمكن فأما الطمام فلا يمكن وجود الفعل منه حقيقة فتمين حمل الدخول فيه على مجازد، فأما إن قدم بنفسه لا كراه فعلى قول الحرقي لا مجنث وهو أحد الوجهين لاصحاب الشافي، وقال أبو بكر مجنث وحكاه عن أحمد لان الفعل منه حقيقة وينسب اليه قال الله تعالى (وسيق الذين كفروا إلى جهم زمراً حتى إذا جاءوها) ويصح أمر المكره بالفعل قال الله تعالى (ادخلوا أبواب جهم) ولولا أن الفعل يتحقق منه لما صح أمره به، ووجه الاول أنه بالاكراه زال اختياره فاذا وجدت الصفة منه كان كوجود الطلاق منه وهذا فيما إذا طاق وإن كانت له نية حمل عليها كلامه ويقيد بها

(فصل) فان تدم مختاراً حنث الحالف سواء علم القادم بالهمين أو حهالها قال أبو بكر الحلال يقع الطلاق قولا واحداً وقال أبو عبد الله بن حامد إن كان النادم ممن لا يمنع القدوم بيمينه كالسلطان والحاج والرجل الاجنبي حنث الحالف ولا يعتبر علمه ولا جهاه وإن كان ممن يمتنع باليمين من القدوم كقرابة لها أو لاحدها أد غلام لاحدها فجهل اليمين أو نسيها فالحكم فيه كما لوحلف على فعل نفسه ففعله حاهلا أو ناسياً وفي ذلك رواينان كذلك همنا وذلك أنه إذا لم يكن ممن تمنعه اليمين كان تعليقاً للطلاق

راكبة أو هو راكب أو ومحد راكب لمنطلق حتى تكلمه في اللك الحال .ولوقال أنت طالق انكلمت زيداً ومحمد أخره مريض لمنطلق حتى تكلمه وأخوه محمد مربض

(فصل) قان قال أن كلمتني الى أن يقدم زيد أو حتى يقدم زيد فأنت طالق فكلمته قبل قدومه حنث لأنه مد المنع الى غاية هي قدوم زيد فلا يحنث بعــدها ، فان قال أردت ان استدمت كلاى من الآن الى أن يقدم زيد دين ، وهل يقبل في الحكم أبحتمل وجهبن

(فصل) فان قال أنت طالق ان شئت أو إذا شئت أو متى شئت أو كلما شئت أو كيف شئت أو حيث شئت أو أنى شئت لم تطلق حتى تشا، رتنطق بالمشيئة بلسانها فتقول قد شئت لان مافي القلب لا يملم حتى يعبر عنه اللسان فتعلق الحدكم بما يتماق به دون ما في القلب فلو شاءت بقلبها دون نطقها لم يقم طلاق . ولو قالت قد شئت باسمامها وحي كارهة لوقع الطــلاق اعتباراً بالنطق، ركذلك أن على الطملاق بمشيئة غيرها ومتى وجدت المشيئة باللسان وتم الطلاق سوا. كان على الفور أو النراخي نص عليه أحمد في تعلبق الطلاق بمشيئة فلان وفيها إذا قالَ أنت طالق حيث شئت. أو أنى شئت وتَّحر هذا قال الزهري رقتادة، رقال أبو حنيفة دون صاحبيه إذا قالأنت طالق كيف شئت تطلق في الحال طاتةرجه يؤلان هذا ايس بشرط واتما هوصفاً للطلاق الواقع بمشيئتها

على صفة ولم يكن يميناً فأشبه ما لو علقه على طلوع الشمس وإن كان بمن يمننع كان يمينا فيعذر فيها بالنسيانِ والحِبهل وينيني أن تعتبر على هذا القول نية الحالف وقرائن أحواله الدالة على قصده فان كان قصده بيمينه منع القادم من القدوم كان بمينا و إن كان قصده جمله صفة في طلاقها مطلقة لم يكن يمينا ويستوي فيه علم الفادم وجهله ونسيانه وجنونه وإفاقته مثل أن يقصد طلاقها إدا حصــل معها محرمها ولا يطلقها وحدها وتستبر قرائن الاحوال فمتى علق اليمين على قدوم غائب بعيد يعلم أنه لا يعلم اليمين ولا يمتنع بها أو فعل صغير أو مجنون أو من لا يمتنع بها لم تكن بمينا وإن علق ذلك على فعل حاضر يعلم بيمينه ويمتنع لاجلها من فعل ما علق الطلاق عليه كان يمينا ومتى اشكلت الحال فينبغي أن يقع الطلاق لان لفظه يقتضي وقوع الطلاق عند وجود هذه الصفة على المموم وإنما ينصرف عن ذلك بدليل فني شككنا في الدليل الخصص وجب الممل بمقنضي المبوم

(فصل) فان قال إن تركت هذا الصي يخرج فأنت طالق فانفلت الصي بنير اختيارها فخرج فان كان نوى ان لا يخرج فقد حنث وإن نوى أن لا تدعه لم يحنث لس أحمد على معنى هذا وذلكلان اليمين إذا وقمت على فعلها فقد فعل الخروج بغير اختيار منها فكانت كالمكره إذا لم بمكنهاحفظه ومنعه و إن نوى فمله فقد وجد وحثث و إن لم تعلم نيته انصرفت يمينه إلى فعلها لانه الذي تناوله انمظه فلا يحنت إلا إذا خرج بتفريطها في حفظه أو بأختيارها

(الجزء الثامن) (المغنى والشرحاا. كبير) $(\{\lambda\})$

ولنا أنه أضاف الطلاق الى مشيئتها فأشبه ما لو قال حيث شئت، وقال الشافي في جميد الحروف ان شا.ت في الحال والا فلا تطلق لان هذا تمليك الطلاق فكان على الفور كقوله اختاري وقال أصحاب الرأي في ان كقوله وفي سائر الحروف كقولنا لان هذه الحروف صريحة في التراخي فحمات على مقتضاها بخلاف ان فانها لاتفتضي زمانا وانها هي لحجرد الشرط فتقيد بالفور بقضية التمليك. وقال الحسن وعطا، إذا قال أنت طان ان شئت انها ذاك لها ماداما في مجلسهما

وانا آنه تعليق الطلاق على شرط فكان على النواخي كسائر التعليق ولأنه إزالة على معاق على المشيئة فكان على النواخي كالمتق وفارق اختاري فأنه ليس بشرط انماهو تخيير فتقيد بالحجاس كخيار الحجاس وان مات من المشيئة أو جن لم يتع الطلاق لان شرط العالاق لم يوجد، وحكي عن أبي بكر أنه يقم وليس بصحيح لان الطلاق المعاق على شرط لا يقم إذا تعذر شرطه كما لو قال أنت طالق ان دخات الدار وان شاء وهو سكران فا الصحيح انه لا يقم لانه ذائل المقل فهو كالحجنون لم يقم طلاق لانه لاحكم لكلامه وان شاء وهو سكران فا الصحيح انه لا يقم لانه زائل المقل فهو كالحجنون

وقال أصحابنا يخرج على الروابتين في طلاقه والفرق بينهما أن أيقاع طلاقه تعليظ عليه كيلا تكون المعصية سببا التخفيف عنه وههنا أنما يقع الطلاق بغيره فلا يصح منه في حال زوال عقله ، وأن شاء وهو طفل لم يقم لانه كالحينون وأن كان يعقل العالاق وقع لان له مشيئة والذلك صح اختياره

(فصل) وإن حلف لا أخذ حقك مني فأكره على دفعه أو أخذه منه قهراً حنث لان الحلوف عليه فل الاخذ وقد أخذه مختاراً وإن أكره صاحب الحق على أخذه خرج على الوجهين فيمن أكره على القدوم وإن وضعه الحالف في حجره أو بين يديه أو حبنه فلم بأخذه لم مجنث لان الاخذماوجد وإن أخذه الحاكم أو السلطان من الفريم فدفعه إلى المستحق فأخذه فقال الفاضي لايحنث وهومذهب الثافتي لانه ما أخذه منه وإن قال لا تأخذ حقك على حنث لانه قد أخذ حقه الذي عليه والمنسوس عن أحمد أنه مجنث في الصورتين قاله أبو بكر وهو الذي يقتضيه مذهبه لان الاعان عنده على الاسباب لا على الاسباء ولانه لو وكل وكيلا فأخذه منه كان آخذاً لحقه منه عرفا وبسمى آخذاً قال الله تعالى وأخذ الله مناق بني اسرائل) وإن كان الهين من صاحب الحق فحلف لا اخذت حقى فالتفريع فيها كالتي قبلها فان تركها الغريم في أثناء متاع في خرج ثم دفع الحرج إلى الحالف فأخذه ولم يعم أنها فيسه لم مجنث لان هذا ليس معدوداً أخذاً ولا يبرأ بها الخرج إلى الحالف فأخذه ولم يعم أنها فيسه لم مجنث لان هذا ليس معدوداً أخذاً ولا يبرأ بها الخرج إلى الحالف فأخذه ولم يعم أنها فيسه لم مجنث لان هذا ليس معدوداً أخذاً ولا يبرأ بها أوجيه أو صندوقه وهو يعم حنث لانه أعطبك حقك فأحذه الحاكم منه كرها ودفعه إلى الدرم لم مجنث وان وضه في حجره أو حندوقه وهو يعم حنث لانه أعلى الخراكم المختبارة لدفعه الى الدرم به أوأخذه مناه المختبارة فدفعه الى الدرم به في منطة الم ختباراً لدفعه الى الدرم به في دفعه الى الدرم حنث وقال القاضي لامجنث والذهب انه مجنث لانه أوصله اليه مختاراً وصندوقه الى الدرم هنواله المقاضي المحتبارة المنوسة الى الدرم الى الدرم المه الم المختبارة لاهواله المناحة والله المناحة المناحة المناحة المناحة المناحة المها الله المورمة المها المناحة والله المناحة والمناه المناحة واللها المناحة واللها المناحة المناحة المناحة المناحة المناحة المناحة المناحة المناحة والمناحة والمناحة والمناحة والمناحة والمناحة المناحة والمناحة والم

لاحد أبويه وأن كان أخرس فشا. بالاشارة وقع العالان لان اشارته تقرم مقام نطق الناطق ولا فك وقع طلانه بها وان كان ناطقا حال النعليق فخرس نفيه وجهان (أحدهما) يقع العالاق بها لان طلاقه في نفسه يقع بها لأنه حال التعليق كأنه لايقع إلا في نفسه يقع بها لأنه حال التعليق كأنه لايقع إلا بالنعاق فل بقي طلق بنيره كما لو قال في التعليق ان نعاق فلان بمشيئته فهي طلق

(فصل) فانقيد المشيئة بوقت فقال أنتطائق أن شئت اليوم تقيد به قان خرج اليوم قبل مشيئها لم تطاق وان علقه على مشيئة اثنين لم يقع حتى توجد مشيئتها ، وخرج القاضي وجها أنه يقم بمشيئة أحدها كما يحنث بغمل بعض المحلوف عليه وقد بينافساد هذا فان قال أنتطائق أن شئت وشا. أبوك فقالت قد شئت أن شما أبي ، فقال أبوها قد شئت لم تطلق لانها لم تشأ فان المشيئة أمر خني لا يصح تعليقها على شرط وكذلك لو قل أنت طائق أن شئت فقالت قد شئت أن شئت أن فلاءت أن طلعت الشمس لم يقع ، فص عليه أحمد على معنى هذا وهو قول سائر أهل شئت أو قالت قد شئت أن طلعت الشمس لم يقع ، فص عليه أحمد على معنى هذا وهو قول سائر أهل العلم منهم الشافعي واسحاق وأبو ثور وأصحاب الرأي قال ابن للنذر أجمع كل من تحفظ عنه مناهل العلم منهم الشافعي واسحاق وأبو ثور وأصحاب الرأي قال ابن للنذر أجمع كل من تحفظ عنه مناهل العلم وجد منها مشيئة وأنها وجد منها تعلى مشيئها الأمر ولا يازمها الطلاق وأن شا. فلان وذلك لانه لم توجد منها مشيئة وأنما وجد منها تعلى مشيئها المشرط وليس تعليق المشيئة بشرط وليس تعليق المشيئة بشرط وليس تعليق المشيئة بشرط وايس تعليق المطلاق لان المثنية قد وجدت ،نهما جيعا

فأشبه مالو دفعه الى وكيله فأعطاه اياه ولان الايمان على الاسباب لاعلى الاسهاء على ماذكر ناه فيها مضى (فصل) وان قال ان رأيت أباك فأنت طالق فرأته مينا أو نائما او منمى عليه أورأته من خلف زجاج او جسم شفاف طلقت لانها رأته وان رأت خياله في ماه أو مرآة أر ضوه على حائط أو غيره لم تطلق لانها لم تره وان اكرهت على رؤيته خرج على الوجهين

(باب تمايق الطلاق بالشروط)

يصح ذلك من الزوجولا يصح من الاجنبي فلو قال ان تروجت فلانة أو ان تروجت امرأة فعي طالق لم تطلق ان تزوجها وغنه تطلق

اختلفت الرواية عن احمد رحمه الله في هذه المسأله فالمشهور عنه انه لا يقع الطلاق وهو قول أكثر أهل العلم روي ذلك عن ابن عباس وسعيد بن المسيب وبه قال عطاء والحسن وعروة وجابر بن زيد وسـوار الفاضي والشافعي وأبو ثور وابن المنسذر ورواه الترمذي عن على رضي الله عنه وجابر بن عبد الله وسعيد بن جبير وعلى بن الحسين وشرح وغير واحد من فقهاء التابمين وروي عن أحمد حمه الله مايدل على وقوع الطلاق وهو قول الثوري وأصحاب الرأي لانه يصع تعليقه على الاخطار فصع على

(فصل) قان قال أنت طابق الا أن تشائي أو بشاء زيد فقالت قد شئت لم تطاق وان أخرا ذهك طلقت وان جن من علق العالماق بمشيئة طلقت في الحال لانه أوقع الطلاق وعلق رفعه بشرط لم يوجد وكذلك أن مات قان خرس فشاء بالاشارة خرج فيه وجهان بناء على وقوع العالاق باشارته إذا علقه على مشيئه .

(فصل) قان قال أنت طالق واحدة الا أن تشائي ثلاثا فلم نشأ أو شاءت أقلمن ثلاث طاقت واحدة وان قالت قد شئت ثلاثا فقال أبو بكر تطبق ثلاثا ، وقال أصحاب الشافي وأبي حنيفة لا تطاق الذا شاءت ثلاثا لان الاستثناء من الاثبات نفي فنقد برء أنت طابق واحدة الا أن تشائي ثلاثا فلا تطلقي ولانه أو لم يقل ثلاثا لما طانت بمشيئتها ثلاثا فكذك اذا قال ثلاثا لانه انما ذكر الثلاث صفة لمشيئها الرافعة الهالاق الواحدة فيصير كما أو قل أنت طالق لا أن تكرري بمشيئتك ثلاثا وقال القاضي فيها وجهان . [أحدهما إلا تطلق لما ذكرنا (والثاني) تطاق ثلاثا لان السابق الما أنهم من هذا المحلام ايقاع ثلاث إذا شاء بها كما أو قال أديقيم البينة بما يتوخذ درهما الا أن تريد أكثر منه ومنه قول النبي والمحدة طائل الما أن تريد أكثر أمنه ومنه قول النبي والمحدة طائت واحدة طائت واحدة على أن بكر وعلى قولهم لا تعالق ثبينا .

حدوث الملك كالوصية والاول اصح ان شاء الله تعالى لماروى عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال: قال رسول الله عليه النفر لا بن آدم في الإيملكولا عتق فيما لايملكولا طلاق لا بن آدم فيمالا يملك وقال الترمذي هذا حديث حسن وهو أحسن ماروي في هذا الباب وعن عائشة ان رسول الله عليه الله على الله على المنافي عن قال « لاطلاق ولا عناق فيما لا يملك ابن آدم وان عينها نه رواه الدار قطني وروي أبو بكر في الشافي عن الحلال عن الرمادي عن عبد الرزاق عن معمر عن جوبر عن الضحاك عن النزال بن سبرة عن على بن أبي طالب عن النبي عليه المنافق قبل نكاح »قال أحمد هذا عن التبي عليه وعدة من الصحابة ولم يسرف ولان من لا يقع طلاقه بالمباشرة لا تعقد له صفة كالمجنون ولا نه قول من سمينا من الصحابة ولم يسرف ولان من لا يقع طلاقه بالمباشرة لا تعقد له صفة كالمجنون ولا نه قول من سمينا من الصحابة ولم يسرف لمم مخالف في عصرهم فيكون اجماعا قال أبو بكر في كتاب الشافعي لا مختلف قول أبي عبدالله ان الطلاق اذا وقع قبل الملك فأشبه مالو قال ان دخلت الدار فأنت طالق ثم تزوج الاجنبية ودخلت فان الطلاق لا يقع بغير خلاف نعلمه كذلك هذا

(مسئلة) (وأن قال لاجنبية أن قمت فانت طالق فروجها ثم قامت لم تطلق)

رواية واحدة لا نعلم فيه - لاقا لانه لم يضفه الى زمن يقم فيه الطلاق فأشبه مالو اسلم في معديم ولم يذكر له أجلا يوجد السلم فيه

(فصل) فان قال أنت طالق لمشيئة فلان أو لرضاء أو له طلقت في الحال لان معناه أنت طالق الحكونه قد شاء ذلك أو رضيه أو ليرضى به كقوله هو حر لوجه الله أو لرضى الله ، فان قال أردت به الشرط دين ، قال الفاضي يقبل في الحكم لانه محتمل ، فان ذلك يستعمل الشرط كقوله أنت طالق الدنة وهذا أظهر الوجهين لأصحاب الشافعي

(فصل) فان قال أنت طالق ان أحببت أو انأردت أو ان كرهت احتمل ان يتملق الطلاق بتولها بلسانها قد أحببت أو أردت أو كرهت لان هذه المماني في القلب لا يمكن الاطلاع عليها إلا من قولها فتعلق الحسكم بها كالمشيئة ومحتمل أن يتعلق الحسكم بما في القلب من ذلك ويكون الاسان دليلا عليه فعلى هذا لو أقر الزوج بوجرد، وقع طلاقه وان لم يتافظ به ولو قالت أما أحب ذلك ثم قالت كنت كاذبة لم تطلق وان قال ان كنت تحبين أن يعذبك الله بالنار فانت طالق فقالت أنا أحب ذلك ثم فقد سئل أحد عنها فلم يجب فيها بشيء وفيها احمالان

[أحدهما] لانطانق وهوفول أبي ثور لان الحبة في الغلب ولا توجد من أحد محبة ذلك وخبرها محبّها له كذب معلوم فلم يصلح دليلا على مافي قلبها

(والاحمال الثاني) أنها خلق وهر قول أصحاب الرأي لان ماني القاب لايوقف عليه إلا من السائها فاقتضى تعليق الحسكم بالفظها به كاذبة كانت أو صادقة كالمشيئة ولا فرق بين قوله ان كنت تحبيذ مقلبك لان الهبة لا تكون إلا بالقاب

⁽ مسئلة) (وأن علق الزوج الطلاق بشرط لم تطلق قبل وجوده) لانه أزالة ملك بني علي التغليب والسراية أشبه العتق

⁽ مسالة) (وان قال عجات ماعلةته لم يتعجل)

لانه تعلق بالمشرط فلم يكن له تغييره فان أراد تمجيل طلاق سوى الك الطلقة وقعت بها فاذا جاء الزمن الذي علق الطلاق به وهي زوجته وقع بها الطلاق المعلق

[﴿]مسئلة﴾ (وان قال سبق اساني بالشرط ولم ارده وقع في الحال)

لانه أقر على نفسه بما يوجب التغليظ منغير تتمة وهو بملك إيقاعه في الحال

⁽ فصل) واذا تخال الشرط وحكمه غيرهما تخللا متنظا كقوله انت طالق بإزانية ان قمت لم يقطع التعلق وقال القاضي يحتمل ان يقطعه وبجعــل كسكنة كما لو قال بينهما ســبحان الله أو أســتففر الله ذكر مصاحب الحرر

⁽ مسئلة) (مَان قال أنت طالق ثم قال اردت أن قمتدين)

لانه أعلم بنيته وما ادعاه محتمل فأشبه مالو قال انت طالق ثم قال من وثاقي ولم يقبل في الحكم نص عليه لانه يدعي خلاف مايقتضيه اطلاق اللفظوقال شبخنا في كتاب الكافي يخرج على روايتين

(فصل) قان قال أنت طالق انشا. الله تعالى طلقت وكذلك ان قال عبدي حر انشا. الله نعالى عنق نص عليه احد في رواية جاءة وقال ايس هما من الإيان وجذا قال سعيد بن السيب والحسن ومكحول وقتادة والزهري ومالك واللبث والاوزاعي وأبو عبيد وعن أحمد مايدل على أن الطلاق لايقع وكذلك المتاق وهو قول طاوس والحكم وأني حنيفة والشافعي لانه علقه على مشيئة لم يعلم وجودها فلم يقع كما لو علقه على مشيئة زيد وقد قال رسول الله عَيَّالِيَّةِ ﴿ مَنْ حَلْفَ عَلَى مِينَ فَقَالَ أَنْ شَا اللَّهُمْ بِحَنْثُ ۗ رواه النرمذي وقال حديث حسن

ولنا ماروى أبر جمرة قال سمعت ابن عباس يقول : اذا قال الرجل لامرأنه أنت طالق ازشاء الله فهي طالق ؛ رواه أبو حنص باسناده وعن أبي بردة نحوه

وروى ابن عمر وأبو سعيد قال : كنا معاشر أصحاب رسول الله ﷺ برى الاستثناء جائراً في كل شيء الا في العدّ ق والطلاق ذكره أبو الحطاب وهذا نقل للاجماع ، وإن قدر أنه قول مضهم ولم يعلم له مخالف فهو أجماع ، ولانه احتشا يرفع جملة العالاق فلم يصح كقوله أنت لحالق ثلاثا الا ثلاثا ولانه أستثناء حكما في محل فلم يرتفع بالمشيئة كالبيع والنكاح، ولانه إزالة ١٥٠ فلم يصح تعليقه على مشيئة الله كا لو قال أبرأتك ان شا. الله أو تعايق على مالا سبيل الى علمه فأشبه تعليفه على المستحيلات والجديث لاحجة لهم فيه فان العالاق والعناق أنشاء وايس ببدين عقيقسة وأن سمى بذلك فجاز

(احداهما) لايقبل لماذكرنا والنانية يقبل لانه محتمل اشبه مالو قال انت طالق ثم قال اردت مري وثاقي وهذا مثله والله أعلم

(فصل) وادوات الشرط ست ان واذا ومتى ومن وأي وكلا

(مسئلة) (وليس فيها ما يقتضي النكرار الاكلا)

لان موضوعها للتمكرار قال الله تمالى(كلا أوقدوا ناراً للحرب اطفأها الله) ولا نعلم في ذلك خلافا فأما متى ففيها وجهان

(احدم ا) انها تقتضي النكرار ذكره أبو بكر لانها تستعمل للتكرار بدليل قول الشاعر متى تأته تعشو الى ضوء ناره تحبد خير نار عندها خير موقد

أي في كل وقت ولانها تستعمل في الشرط والجزاء ومتى وجد الشرط ترتب عليه جزاؤه(التاني) لاتقتضيه قال شيخنا وهو الصحيح لانها أسم ز.ن بمنى أي وقت وبمشى أذا فلا تقتضي مالايقتضيانه وكونها تستعمل للتكرار في بعض أحيانها لايمنع استعالها في غيره مثل اذا وأي وقت فانعما يستعملان في الامرين قال الله تمالى (واذا رأيت الذبن يخوضون في آياتنا فأعرض عنهم -- واذا جاءك الذبن يؤمنون بآياتنا فقل سلام عليكم -- واذا لم تأتهم بآية قالوا لولا اجتبيتها ?) وقال الشاعر

قوم اذا الثمر أبدى ناجذيه لهم طاروا اليه زراقات ووحدانا

لاتترك الحقيقة من أجه ثم أن الطلاق أنما سمي يمينا أذا كان معاقما على شرط يمكن ترك وفعله ومجرد قوله أنت طالق ليس يبعين حقيقة ولا مجازاً الم بمكن الاستثناء بعد يمين ، وقولهم علقه على مشيئة لاتعلم قلما قد علمت مشيئة الله الطلاق بعباشرة الآدمي سببه قال قنادة قد شاء الله حين أذن أن يطلق ولو سلمنا أنها لم تعلم لكن قد علقه على شرط يستحيسل علمه فيكون كنعليقه على المستحيلات يلفو وبقم الطلاق في الحال

و قصل) فان قال أنت طالق ان دخلت الدار ان شا. الله فمن أحمد فيه روايتان (احداهما) يقع الطلاق بدخول الدار ولا ينفعه الاستثنا. لان الطلاق والعناق ليسا من الايمان ولما ذكرناه في الفصل الاول .

(والثانية) لانطاق وحو قول أبي عبيـد لانه اذا علق الطلاق بشرط صار يمينا وحلفا فصح الاستثناء فيه لعموم وقه عليه السلام « من حلف على يمين فقال ان شاء الله لم بحنث » وقارق مااذا لم يعلقه قانه ليس بيمين فلا يدخل في العموم

(فصـل) قان قال أنت طالق الا أن يشا. الله طلقت ووانق أصحاب الشافعي على هـذا في الصحيح من المذهب لانه أوقع الطلاق وعلق رفعه بمشيئة لم تعلم ، وان قال أنت طالق ان لم يشأ الله أوقع أيضاً في الحاللاز وقوع طلاقهـا إذا لم يشأ الله محال نلفت هذه الصدغة ورقع

وكذلك أي وقت وزمان فانهما يستعملان للتكرار وسائر الحروف يجازى بها إلا أنها لما كانت تستعمل للتكرار وغيره لا تحمل على التكرار إلا بدليل كذلك حتى

﴿ مسئلة ﴾ (وكلها على التراخي إذا تجردت عن لم فاذا انصلت بهاصارت على الفور إلا ان وفي إذا وجهان) متى علق الطلاق بايجاد فعل بواحد منها كان على التراخي فان قال إن قمت أو إذا قمت أو من قام منكن أو أي وقت قمت أو متى قمت أو كلما قمت فأنت طائق فتى قامت ظلقت لوجود الشرط وإن مات أحدهما فبل وجود الشرط سقط اليمين

﴿ مسئلة ﴾ (وإن انصلت بها أي بلم صارت على الفور إلا ان فانها على النراخي لانها لا تفتضي وقتاً إلا ضرورة أن الفدل لا يقع إلا في وقت فهي مطلقة في الزمان كله)

فاذا قال إن لم تدخلي الدار فأنت طالق لم بقع الطلاق إلاعندتمذر إبقاعه بالموت أومايقوم مقامه (مسئلة) (وفي إذا وجهان)

(أحدهما) هي على البراخي وهو قول أبي حنيفة و نصر مالفاضي لا نها تستمل شرطا بمعنى ان. قال الشاعر: « و إذا تصبك خصاصة فتحملي »

غِزم بها كما يجزم بان ولابها تستعمل بمنى متى وان واذا احتمات الامرين فاليقين بقاءالنكاح فلايزول بالاحتمال (والآخر) ابها على الفوروهو قول ابي يوسف ومحمد وهوالمنصوص عن الشافعي لانهااسم لزمن

الطلاق ويحتمل أن لا يقم بنا. على تعليق الطلاق على الحال ،ثل قوله أنتطالق أن جمعت بين الضدين أو شربت الما. الذي في الكوز ولا ما فيه ، وأن قال أنت طالق لندخلن الدار أن شا. إلله لم تطلق دخلت أو لم تدخل لا بها أن دخلت فقد فعلت المحلوف عليه وأن لم تدخل المنا أن الله لم يشأه لانه لو شاءه لوجد فإن ماشاء الله كان وكذلك أن قال أنت طالق لا تدخلي الدار أن شا. الله لما ذكرنا ، وأن أراد بالاستثناء والشرط رده إلى الطلاق دون الدخول خرج فيه من الحلاف ماذكرنا في المنجز وأن لم تعلم نيته فالظاهر رجوعه إلى الدخول ويحتمل أن يرجع الى الطلاق

(فصل) فان على الطلاق على مستحيل فغال أنت طالق ارقتلت المبت أو شربت الما الذي في الكوز ولا ما، فيه أو جمعت بين الضدين أو كان الواحد أكثر من اثنين أو على ما يستحيل عادة كقوله ان طرت أو صعدت الى السها، أو قلبت الحجر ذهبا أو شربت هذا النهر كله أو حلت الجبل أو شاء المبت ففيه وجهان: (أحدها) يقع الطلاق في الحال لانه أردف الطلاق برا يرفع جملته و يرمنع وقوعه في الحال وفي الثاني فلم بصح كامتثنا. الكل كا لو قالت أنت طالق طلقة لانقع عليك أو لا تنقص عدد طلاقك (والثاني) لا يقع لانه على الحال كقوله:

اذا شاب المرابأتيت أهلي وصار القار كالمن الحليب

مستقبل فتكون كدي وأما المجازاة بها فلا تُخرجها عن موضوعها فان متى بجازي بها ألا ترى الى قول الشاعر متى تأته تدشو الى ضوء فاره تجد خير فار عندها خبر موقد

ومن يجازى بها أيضا وكذلك أي وسائر الحروف ولم يخرجها ذلك عن كونها لانور في النفي ومتى (فصل) وقولهم ان هذه الادوات الاربم في النفي تمكون على الفور صحيح في كلا وأي ومتى فأنها تهم الزمان فاذا قال كلا لم اطلقك أو أي وقت لم أطلقك أو متى لم أطلقك فانت طالق ثم مضى زمن يملك طلاقها فيه ولم يطلقها طلقت لوجود الصفة فانها اسم لوقت الفعل فيقدر بهذا ولهذا يصح السؤال به فتقول متى دخلت أو أي وقت دخلت أما من فليست من أسهاه الزمان أعامتهم الاسخاص فلا يظهر لي انها تقتضي الفور لذلك فعلي هذا اذا قال من لم اطلقها منكن فهي طالق لم تطلق واحدة منهن الا ان يتعذر طلاقها كما قانا في ان . . اذا قال ان لم اطلقك فانت طالق فان كل واحدة منها ليست

ر مسئلة) (وان تكرر الفيام لم يتكرر الطلاق الا في كلما وفي متى في احد الوجهين وقدذكر نا دليل الوجهين في مقتضى التكرار وعدمه)

(مسئلة) (فاذا قال اذا اكلت رمانة فانت طالق وكلا اكلت نصف رمانة فانت طالق قاكلت ومانة طلقت ثلاثا لوجود صفة النصف مرتين والجميع مرة فتطلق بكل نصف طلقة وبالرمانة طلقة ولو أي لاآتيهم أبداً وقبل ان علقه على ما يستحيل عقلا وقع في الحال لانه لاوجود له فلم قماق بة العيمة و بقي مجرد العلاق فوتم ، وان علقه على مستحيل عادة كالعيران وصعود السياء لم يقع لانه له وجود وقد وجد جنس ذلك في مهجزات الانبياء عايهم السلام وكرامات الاولياء فجلزته ليق الطلاق به ولم يقع قبل وجوده ، فاما ان علق طلاقها على نفي نعل المستحيل فقال أنت طالق ان لم تقتلي الميت أو تصعدى السياء طافقت في الحال لانه عاقه على عدم ذلك وعدمه معلوم في الحال وفي الثاني فوقع الطلاق كالو قال أنت طالق ان لم أبع عبدي فات العبد وكذلك لوقال أنت طالق لأ شربن الماء الذي في السكوز ولا ماء فيه أو لا تتان الميت وقع الطلاق في الحال لماذ كرناه ، وحكى ابو الحطاب عن القان في السكوز ولا ماء فيه أو لا تتان الميت وقع الطلاق في الحال لماذ كرناه ، وحكى ابو الحطاب عن القان في المال لماذ كرناه ، وحكى ابو الحطاب عن القان في المال المتنع كاذب حانث قال الله تعالى (وأقسموا بالله جهد أيانهم لا بعث الله من بوت _ الى قوله _ وليم الذين كذروا أنهم كانوا كاذبين كولو - لف على فعل متصور فصار ممتنعا حنث بذلك فلأن بحنث بكونه ممتنعا حال عينه أولى

(فصل) واذا حاف لاشر بت من هذا النهر فاغترف منه وشرب حنث وان حلف لاشر بت من هذا الآباء فصل أو الله عند الآباء في انا. آخر وشرب وكان الاباء كبيراً لا يمكن الله به حنث أيضاً ، وان كان الشرب به ممكنا لم يحنث لان الاباء الصغير آلة الشرب فت صرف يمينه الى الشرب به بخلاف

جمل مكان كما (ان) لم تطلق الا طاقة بن بصفة النصف مرة وبالكمال مرة ولانطلق بالنصف الآخر لانها لاتقتضي النكرار

ر مسئلة) (ولو علق طلاقها على صفات ثلاث فاجتمن في عين واحدة نحو ان يقول ان رأيت رجلا فأ نتطالق وأن رأيت أسود فانت طالق وان رأيت أسود فقيها طلقت ثلاثا) لوجود الصفات الثلاث فيه أشبه ما لورأت ثلاثة فيهم الثلاث صفات

(فصل) وهذه الحروف السنة إذا تقدم جزاؤها عليها لم تحتج إلى حرف الفاء في الجزاء كقوله أنت طالق ان دخلت الدار وان تأخر جزاؤها احتاجت في الجزاء الى حرف الفاء إذا كان جملة من مبتدأ وخركقوله: إن دخلت الدارفأ نت طالق ، وانما اختصت بالفاء لأنها للتمقيب فتربط بين الجزاء وشرطه وتدل على تعقيمه به .

﴿ مَسَالَةً ﴾ (وإن قال ان لم أطلقك فأنت طالق لم تطلق إلا في آخر جزء من حياة أحدهما إلا أن يكون له نمة)

لان حرف ان .وضوع للشرط لايقتضي زمناً ولا يدل عليه إلا من حيث أن الفعل المعلق بهمن ضرورته الزمان فلا يتقيد بزمن معين فما علق عليه كان على التراخي سسواء في ذلك الاثبات والنفي .
(المفني والشرح الكبير) (على الشرح الكبير) (على الشرح الكبير)

النهر والانا، السكبير فانه لاتنصرف عينه إلا إلى الشرب من مائه ولو حلف لا يشرب من بردى فشرب من شهر يأخذ منه لم يحنث وان حاف لا يشرب من ما ويردي فشرب من شهر يأخذ منه حنث ذكر نحو ذلك القاضي لان بردى امم لمسكان خاص فاذا نجارزه إلى مكان واه فشرب منه فما شرب من بودى واذا كانت بينه على مائه فماؤه ماؤه حيث كان وأبن نقل واذلك لو حلف لا يأكل من بمر البصرة فأكه في غيرها حنث وان اغترف من بودى بانا. ونقله الى مكان آخر فشر به حنث في المسألتين جيما لان اغتراف لاا من بردى، ولو حلف لا يشرب من ما الفرات لم يحنث إلا بالشرب من ما النهر المعروف بالفرات ، وان حاف لا يشرب من ما فرات حنث بالشرب من كل ما عدن لاه اذا معرف بلام النعريف انصرف إلى النهر المعروف واذا ذكره صار العدوم فينناول كل ما يسمى فرانا و كل عرفه بلام النعريف انصرف إلى النهر المعروف واذا ذكره صار العدوم فينناول كل ما يسمى فرانا و كل عذب فرات وهذا ملح عذب فرات قال افي تعالى (وأحقينا كم ما فرانا) وقال (وما يستوى البعران هذا عذب فرات وهذا ملح عذب فرات قال افي تعالى الا خر انصرف اليه ويقبل منه ذاك لانه قريب لا تبعد إرادته أجاج) ومتى نوى بمينه الحنصل الآخر انصرف اليه ويقبل منه ذاك لانه قريب لا تبعد إرادته

(نصل) ولو حاف لايشتمه ولا يكلمه في المدجد ففعل ذلك في المدجد والمحلوف عليه في غيره حنث وان فعله في غير المدجد والمحلوف عليه في المسجد لم يحنث ولو حاف لايضر به ولا يشجه ولا يقتله في المدجد ففعا؛ والحالف في المدجد والمحلوف عايه في غيره لم بحنث ، وان كان الحالم في غير المدجد والمحلوف عليه في المدجد والمحلوف عليه في المدجد حنث لان الشم والكلام قول يستقل به القائل فلا يعتبر فيه حضور

فعلى هذا إذا قال إن لم أطلقك فأنت طالق ولم ينو وقتاً بعينه ولم يطلقم اكان على التراخي لا يحنث بتأخره لأن كل زمن يمكن أن يفعل فيه ما حلف عليه فلم يفت الوقت، فاذا مات أحدها عليه لا يحنث بتأخره لأن كل زمن يمكن أن يفعل فيه ما حلف عليه فلم يقع إذا لم يبق من حيانا ما يتسع حنثه حينئذ لا به لا يمكن إبقاع الطلاق بها بعد موت أحدها فتبين أنه يقع إذا لم يبق من حيانا ما يتسع لتطليقها وبهذا قال أبو حنيفة والشافعي ولا فعلم فيه بين أهل العلم خلافاً، ولو قال ان لم أطلق عمرة فحفصة على وجه تنحل به يمينه انما طالق فأي الثلاثة مات أولا وقع الطلاق قبل موته لان تطليقه حفصة على وجه تنحل به يمينه انما يكون في حياتهم جميعاً، وكذلك إن قال إن لم أعنق عبدي أو إن لم أضربه فامر أتي طالق وقع بهاالطلاق في آخر حزر من حياة أو لهم موتاً ، فأما ان عين وقتاً بلفظه أو نيته تعين وتعلقت عينه به

قال أحمد إذا قال إن لم أضرب فلاناً فأنت طالق ثلاثاً فهو على ما أراد من ذلك لان الزمان المحلوف على ترك الفعل فيه تمين بنيته وارادته فصار كالمصرح به في لفظه فان مبنى الايمان على النية لقول النبي مُسِيَّالِيَّةِ « وانما لامريء مانوى »

(فصل) ولا يمنع من وطء زوجته قبل فعل ما حلف عليه ، وبهذا قال أبو حنيفة والشافعي ، وقال سعيد بن المسيب والحسن والشعبي ومالك وأبو عبيد لا يطأ حتى يفعل لان الاصل عدم الفعل ووقوع الطلاق . وروى الاثرم عن أحمد مثل ذلك ، وقال الانصاري وربيعة ومالك يضرب لهأجل المولى كما لو حلف أن لا بطأها

المشتوم فيوجد من الشائم في المسجد وان لم يكن المشتوم فيه والسكلام قول أنه كالشم وسائر الافعال المذكرة فعل متعد محله المضروب والمقتول والمشجوج فاذا كان محله في غيره ألمسجد كانالفعل في غيره فيمتبر محل المذهول به ولو حلف ليقتلنه يوم الجمعة فجرحه يوم الحنيس ومات يرم الجمعة فقال القاضي لا بحنث ، وان جرحه يوم الجمعة فات يوم السبت نقال محنث لانه لا يكون مقتولا حتى يوت فا عتبر يوم موته لا يوم ضربه ، ويتوجه أن يكون الحسكم بالهكس في المسئلتين فيعتبر يوم جرح لا يوم مرته لا نا القائل ولهذا يصح الا مر به والنهي عنه، قال الله تعالى (افتاؤا المشركين و ولا تقنيل أولادكم ا والامر والنهي ألما يتوجه إلى فعل ممكن فعله وتركه وذاك فعل الآدمي من الجرح وشيوه أما الزهوق نقال في لا يؤر به ولا ينهى عنه، ولا الآدمي إلا الى تعالى سببه وهو شرط في أنه تا فاذا رجد تبيئا أن الأهل المفرق اليه كان تناولات حواز تقديم الكفارة بعد الجرح وقبل الزهرق ولو حلف لا يقتله المجنث بذلك أبضا ، ومحتمل ولو حلف لا يقتله المجنث بذلك أبضا ، ومحتمل أن لا يبر عتى يوجد السبب والزهرق معا في يوم الجعة لان الفتل لا يتم إلا بسببا وشرط فاما ينسبته أن لا يبر عتى يوجد السبب والزهرق معا في يوم الجعة لان الفتل لا يتم إلا بسببا وشرط فاما ينسبته إلى الشرط وحده دون السبب والزهرق معا في يوم الجعة لان الفتل لا يتم إلا بسببا وشرط فاما ينسبته إلى الشرط وحده دون السبب والزهرق معا في يوم الجعة لان الفتل لا يتم إلا بسببا وشرط فاما يسبه في يوم الجعة لان الفتل لا يتم إلى السبب وشيد

(فصل) إذا قال من بشر تني بقدوم أخي فهي طالق فبشرته إحداهن وهي صادقة طلقت وان كانت كاذبة لم تطال لان التبشير خبر صدق يحصل به ما يغير البشرة من سرور أو غم ، وان

و إنا أنه نـكاح صحيح لم يقع فيه طلاق ولا غيره من أسباب التحريم فحل له الوط، فيه كمالوقال ان طلفتك فأنت طالق، وقولهم الاصل عدم الفعل ووقوع الطلاق قلنا هذا الاصل لم يقتض وقوع الطلاق فلم يقتض حكمه ولو وقع الطلاق بعد وطئه لم يضركا لو طلقها ناجزاً وعلى أن الطلاق همنا انما يقع في زمن عكن الوط. بعدم بخلاف قوله ان وطئتك فأنت طالق .

(فصل) إذا كان المعلق طلافاً بإثناً فمات لم برشها لأن طلاقه أبنها منه فلم برشها كما لوطلقها ناجزاً عند مونها فان مات ورثته لص عليه أحمد في رواية أبي طالب اذا قال الرجل لزوجته أنتطالق ثلاثاً إن لم أنزوج عليك ومات ولم ينزوج عليها ورثته ، وإن مات لم يرثها وذلك لانها تطلق في آخر حياته فأشبه طلاقه لها في تلك الحال ونحو هذا قال عطاء ويحبي الانصاري . ويتخرج لنا أنها لا ترثه أيضاً وهذا قول سعيد بن المسيب والحسن والشبي وأبي عبيد لانه انما طلقها في صحته وانما تحقق شرط وقوعه في المرض فلم ترثه كما لو علقه على فعلما ففعلته في مرضه ، وقال أبو حنيفة إن حلف إن لم تأت البصرة فأنت طالق فات ورثته البصرة فأنت طالق فات والناق فات ورثته وان مانت لم يرشها قانه في الاول علق الطلاق على فعلها قاذا امتنعت منه فقد حققت شرط الطلاق منه فأشبه مالو نجزه في الحال ، ووجه الاول أنه طلاق في مرض موته فنعه ميرا شهاولم يمنها كالوطلقها منه فأشبه مالو نجزه في الحال ، ووجه الاول أنه طلاق في مرض موته فنعه ميرا شهاولم يمنها كالوطلة ها

اخبرته به أخرى لمنطاق لان السرور انما يحصل بالخبر الاول قان كانت الاولى كاذبة والثانية صادقة طلقت انثانية لان السرور انما يحصل بخبرها فكان هو البشارة ، وان بشره بذلك اثنتان أو ثلاث أو الأربع في دفعة واحدة طلقن كابن لان من تقع على الواحد فما زاد قال الله تعالى (فمن يعمل مثقال ذرة خيرا يره ومن يعمل مثقال ذرة شرا يره) وقال ز ومن يقنت منكن لله ورسوله وتعمل مالحا نؤمها أجرها مرتين) ولو قال من أخبرتني بقدوم أخي فهي طائق نقال القاضي هو كالبشارة لاتعالى الا المخبرة الاولى الصادقة دون غيرها لان مراده خبر يحصل له به العلم بقدومه ولا يحصل ذلك بكذب ولا بغير الاول

ويحتمل أن تطاق كل مخبرة صادقة كانت أو كاذبة أولا كان أو غيره لان الخبر يكون صدقا وكذباوأولاو مكررا وهواختيار أبي الخطاب والارل قرل القاضي ومذهب الشاذمي على تحو هذا التفصيل (فصل) وإن قال أول من نقرم منكن فهي طالق أو قال لعبيده أرل من قام منكم فهو حرفقام الكل دفعة واحدة لم يقم طلاق ولا عتق لانه لا أول فيهم وأن قام واحد أو واحدة ولم يقم بعده أحد احتمل وجهين (أحدهما) يقم الطلاق والهتق لان الاول مالم يسبقه شي وهذا كذلك (والثاني) لا يقم طلاق ولا عنقلان الاول مالم يسبقه شي وهذا كذلك (والثاني) لا يقم طلاق ولا عنقلان الاول ماكان بعده شيء ولم يوجد ، فعلى هذا لا يحكم بوقوع ذلك ولا انتفائه حتى يةبين من قبام أحد نهم بعدد فتنحل يمينه وأن قام أثنان أو ثلاثة دفعة واحدة وقام بعدهم آخر

ابتدا، ولان الزوج أخر الطلاق اختياراً منه حتى وقع ما علق عليه في مرضه فصار كالمباشر له ، فأما ما ذكره عن أبي حنيفة فحسن إذا كان الفعل بما لا ،شقة عليها فيه لان تركها له كفعلها لما حلف عليها لتتركه ، وإن كان بما فيه مشقة فلا ينبغي أن يسقط ميرائها بتركه ، كما لو حلف عليها بترك ما لا بد لها من فعله .

(فصل) إذا حلف ليفعان شيئاً ولم يعين له وقتاً بالفظه ولا نيته فهو على التراخي أيضاً لان لفظه مطلفا بالنسبة إلى الزمان كله فلا يتقيد بدون تقييده ولذلك لما قال الله تعالى في الساعة (قل بلى وربى لتأنينكم) وقال (قل بلى وربى لتبش ثم لنبؤن بما علمتم) وذلك على التراخي واا قال الله (لتدخلن المسجد الحرام انشاء الله آمنين) كان ذلك على التراخي فان الآية نرات في نوبة الحديبية في سنة ست وتأخر الفتح إلى سنة عمان ولذاك روي عن عمر أه قال قلت للنبي عَلَيْكُيْنَةً أو ليس كنت تحدثنا أناسناني البيت و تطوف به ? قال « بلى أفا خبرتك أنك آنيه العام ؟ » قلت لا قال « فانك آنيه ومطوف به » وهذا لا خلاف فه نعله .

[﴿] مسئلة ﴾ (وان قال اذا لم أطلفك فأنت طالق ولم يطلقها فهل تطلق في الحال ? على وجهين) بناء على قولنا هي على الغور أو على التراخي وقد ذكر نا وجه القولين

[﴿] مسائلة ﴾ (و إن قال كما لم أطاقك فأنت طالق فمني زَّن يمكن فيه طلاقها ثلاثا ولم يطلقها

وقع الطلاق والعتق بالجماعة الذين قاءوا في الاول لأن الاول يقع على الكثير والقايل قال الله تعالى (ولا تكونوا أول كافر به)

وحكي عن القاضي فيمن قال أول من يدخل من عبيدي فهو حر فدخل اثنان دفعة واحدة م دخل بعدهما ثالث لم يعتق واحد منهم وهذا بعيد فانهم قد دخل بعضهم بعد بعض ولا أول فيهم وهذا لا يستقيم الا أن يكون قال أول من يدخل منكم وحده ولم يدخل بعد الثالث أحد فائه لو دخل بعد الثالث أحد عنق الثالث لكونه أول من دخل وحده واذا لم يقل وحده فان الفظة الاول تتناول الجماعة كا ذكرنا وقال النبي عَيَيْكِيّة «أول من يدخل الجنة فقر ا، الهاجرين »

ولو قال : آخر من يدخل منكن الدار فهي طالق فدخل بعضهن لم يحكم بطلاق واحدة منهن حتى يتببن من دخول غيرها بموته أو مومهن أو غير ذلك فنتبين وقوع الطلاق بآخرهن دخولا من حين دخات وكذلك الحكم في العتق

(فصل) وإذا حلف يمينا على فعل بافظ عام وأراد به شيئا خاصا مثل ان حلف لايفتسل اللبلة وأراد الجنابة أو لاقربت لي فراشا وأراد ترك جماعها أو قال ان تزوجت فعبدي حر وأراد امرأة معينة أو قال إن دخل إلي رجل أو قال أحد قامراتي طالق وأراد رجلا بعينه أو حلف لا يأكل خيزا يريد خبز البرأو لا يدخسل دارا يريد دار فلان أو قال ان خرجت فأنت طالق يريد الحروج إلى

طلقت ثلاثا) لان كلا تقتضي التكرار على ما بينا قال الله تعالى (كلا جاءاً. قرسولها كذبوه) فيقتضي زمن تكرار الطلاق بتكرار الصفة والصنة عدم طلاقه لها، فاذا مفى زمن يمكن فيه أن بطلقها ولم بغمل نقد وجدت الصفة فتقع واحدة وثانية وثالثة ان كانت مدخولا بها وان لم تكن مخولا بها بانت بالاولى ولم يازمها ما بدها لان البائن لا يقم عليها طلاق

(مدينة) (ولو قال العامي أن دخات الدار فأنت طالق بفتح الهمزة نهو شرط لان العامي لا يرد بذاك إلا الشرط ولا يعرف أن مقتضاها التعليل فلا يرد، فلا يُمت له حكم مالا يعرفه ولا يرده كما لو نطق بكامة العالاق بلسان لا يعرفه بوان كان نحويا رقع في الحال لان أن المفتوحة ليست المشرط إنها هي التعليل فهمناه أنت طالق لانت دخلت الدار أو الدخواك الدار ، كقوله تعالى (يمنون عليك ان أسلموا ـ و تمنر الجبال هدا أن دعوا الرحن واداً ـ وبخرجون الرسول واياكم أن تؤمنوا بالله ربكم) قال القاضي هذا التفصيل قياس المذهب ، وحكي عن الحلان أن حكم النحوي حكم العامي بالله لا يقتم طلاقه بذلك الا أن ينه يه لان العالاق محمل على العرف في حقهما جميعا ، وقال أبوبكر تطلق في الحال في حقهما جميعا ، وقال أبوبكر تقلق في الحال في حقهما جميعا علا به قتفى الهذة ، واختاف أصحاب الشافعي على الانه أوجه (أحدما) يقدم في الحال في حقهما جميعا ، تقرل أبي بكر (والناني) يكون شرطافي حتى العاص وتعليلافي حق النحوى على ماذكر ، القاضي (والثاف) بتم العلاق إلا أن يكون من أمل الاعراب فيقول أردت الشرط فيقبل تهم ماذكر ، القاضي (والثاف) بتم العلاق إلا أن يكون من أمل الاعراب فيقول أردت الشرط فيقبل تهم ماذكر ، القاضي (والثاف) بتم العلاق إلا أن يكون من أمل الإعراب فيقول أردت الشرط فيقبل تهم ماذكر ، القاضي (والثاف) بتم العلاق إلا أن يكون من أمل الإعراب فيقول أردت الشرط فيقبل تها ما ماذكر ، القاضي (والثاف) بتم العلاق إلا أن يكون من أمل الإعراب فيقول أردت الشرط فيقبل تها منافع المنافع المن

الحام أو قال إن مشيت وأراد استطلاق البطن قان ذلك يسمى مشيا قال النبي وَ الله المراة و مُ ستمشين » ويقال شربت مشيا ومشوا اذا شرب دوا. يشيه فان يمينه فيذلك على ما واه وبدين فيا بينه وبين الله تعالى ، وعل يقبل في الحكم ? بخرج على روايتين، قال أحمد في الظهار فيمن قال لامرائه ان قربت لي فراشا فأنت ، لي كفام أمي فجاءت نقامت على فراشه فقال أردت الجماع لا يلزمه شي، وقال الشافي و محدين الحسن لا يقبل قرله في الحكم في هذا كله لا به خلاف الظاهر

ولما أنه فسر كلام بها محتمله فنبل كالوقال أنت طاق أنت طالق رقل أردت بالثانية التوكيد (فصل) وان حلف يمينا عامة اسبب خاص وله نيسة حمل عليها ويقبل قوله في الحسكم لان السبب دليل على صدقه، وان لم بنو شيئا اقد روي عن أحمد مايدل على أن يمينه تختص بما رجد فيه السبب، ذكره الحرق فقال فان لم يكن له نية رجع إلى سدبب المين وما هيجها فظاهر هذا أن يميذ. هم مقصورة على محل السبب، وهذا قول أصحاب أبي حنيفة

وروي عن أحمد مايدل على أن يمينه تحمل على العموم فان قال فيمن قال فله على أن لا أصيد في حذا النهر لظلم رآه فتغير حاله فقال النهذر يوفى به وذلك لان اللفظ دليل الحسكم فيجب الاعتبار به في الخصوص والعموم كما في لفظ الشارع

ووجه الاول أن السبب الخاص يدل على قصد الخصوص ويقوم مقام النية عند عدمها الدلالته

لانه لا يجوز صرف المكلام عن مقتضاه إلا بقصده ، فان قال أنت طالق اذ دخلت الدار طلفت في الحال لان إذ للماضي ومحتمل أن لا يقع لان الطلاق لا يقع في زمن ماض كقوله أنت طالق أمس (مسئلة) (وان قال ان قمت وأنت طالق طالقت في الحال لان الواو ليست جوابا المشرط فان قال أددت بها الجزاء أو أددت أني أجمل قيامها وطلاقها شرطين لشي، ثم أمسكت دين لان ماقاله محتمل وهل يقبل في الحسكم؟ على روايتين)

[إحداهم] لا يقبل لأنه خلاف الظاهر (والثانية) يقبل لأن توله مجتمله وهو أعلم عراده، وان جمل لهذا جزاء نقال أن دخلت الدار وأنت طائق نمبدي حرصح ولم يمنق العبد حتى تدخل الدار وهي طائق لان الواو ههنا العمال كقول الله تعالى (الا تقنلوا الصيد وأنتم حرم ولو قال أن دخلت الدار طائقا فأنت طائق فدخلت وهي طائق طائت أخرى الان هذا حال فجرى مجرى قوله أن دخلت الدار راكبة.

(فصل) فان قال ان دخلت الدار أنت طالق لم تطلق حتى تدخل، وبه قال بعض الشافمية وقال محمد بن الحسن تطق في الحال لانه لم يملقه بدخول الدار بالفا. التي الما يتملق بها فيكون كلاما مستأنفاً غير مماق بشرط فيثبت حكمه في الحال

ولنا أنه أنى بحرف الشرط. فيدل بذلك على أنه أراد التعليق والما حذف الفا. وهي مرادة كا

عليها فوجباً ن يختص به اللهظ العام كانية عوفارق لعظ الشارع فانه يربد بيان الاحكام فلا بخنص عمل الدبب لكون الحاجة داعية إلى معرفة الحكم في غير محل السبب . فعلى هذا لو قامت أمرأته لتخرج فقال ان خرجت فأنت طالق فرجعت ثم خرجت بعد ذلك او دعاه انسان الى غدائه فقال امرأتي طائق ان تفريت ثم رجم نتفدى في منزله لم محنث على الاول ويحنث على الناني، وان حان لعامل أن لا يخرج إلا باذنه أو حلف بذلك على امرأته أو مملوكه فعزل العامل وطلق المرأة وباع المملوك أو حلف على وكيل فعزله خرج فيذلك كله وجهان

(فصل) وان قال ان دخـل داري أحد فامراً في طالق فدخلها هو أو قال لانسان إن دخل دارك أحد فمبدي حر فدخلها صاحبها فقال القاضي لا يحنث لان قرينة حال المتكلم تدل على انه أنما يحلف على غيره ويمنع من سواه فيخرج هو من العموم بالقرينة ومخرج المخاطب من المين بها أيضا ويحتمل أن مجنث أخذاً بعموم المفظ وإعراضا عن السبب كما في الني قبلها

(فصل) وإذا قال لامرأته إن وطنتك فأنت طالق انصرفت يمينه إلى جماعها ، وقال محمد بن الحسن يمينه على الوط. با قدم لانه الحقيقة ، وحكي عنه انه لو قال اردت به الحجاع لم يقبل في الحكم ولما أن الوط. إذا أضيف إلى المرأة كان في العرف عبارة عن الجماع ولمذا يفهم منه الجماع في

وليا أن الوط. إدا أضيف إلى المراة كان في العرف عبارة عن الجماع وهذا يفهم منه الجماع في الفظ الشارع في مثل قول النبي وَتُشَيِّلُونَ ﴿ لَا نُوطاً حامل حتى تضع وَلا حائل حتى تستبراً بحيضة ﴾

يحذف المبندأ نارة والحبر أخرى الدلاة باقي المكلام على المحذرف، ويجوز أن بكون حذف الفاء على النقديم والناخير ومها أمكن هم كلام الماقل على فائدة وتصحيحه عن الفساد وجب، وفياذكر الصحيحه وفيا ذكر وم إلغاؤ، و ران قال أردت الايفاع في الحال وتع لا به يقر على نفسه بما هو أعظ وان قال أنت طابق وان دخلت الدار وقع الطلاق في الحال لان معناه أنت طابق في كل حال ولا يمع من ذلك دخرات الدار كقول النبي وليا يقول والله إلا الله دخل الجنة، وان زنى از سرق، وقال وليا يقبل في الحكم المحسلم وان قطور الله وأعظم وان حرواله به وان قل أردت السرط دن وهل يقبل في الحكم المحسلم وان قطور الموال وأعظم وان حرواله به وان خلال وان دخلت الاخرى فنى دخلت الأولى على والمنت سوا. دخلت الاخرى فنى دخلت الاولى على واحدة منها ومنتضى الله منا المادة والله أردت جال الذي شرطا الطلاق المنافية بكل واحدة منها ومنتضى الله منافي الماد وان دخلت الاخرى فأن المنافق المنافية بكل واحدة منها لا به يقر على هذه بالماد وان دخلت الماد وان دخلت المادة المنافق الابلة والابطق الابلة والابلة على المادة المادة والمادة المنافق الابلة والابلة والابلة على المادة والمادة المادة والدام المادة المادة والموالة المادة والمادة المادة والمادة والماد

فيجب حمله عند الاطلاق عليه كسائر الامها، العرفية من الظعينة والراوية وأشباهها ولا يحنث حتى نغيب الحشفة في الفرج ، وان حلف اليجامعها أو لا يجامعها انضرف الى الوط. في الفرج ولم يحنث بالجماع دون الفرج وان أنزل لان مبنى الأيهان على العرف والعرف ما قلناه

وان حاف لافتضضتك فانتضها باصبع لم يحنث لان المعهود من إمالاق هذه اللفظاة وط. البكر وان حلف على المرأة لا يملكها أن لا ينكحها فيمينه على العقد لان إطلاق النكاح ينصرف اليه وان كان ما لكا لمان المعالمة على المرأة لا يميز فهو على وطنها لان قرينة الحال صارفة عن العقد عليها لكونها معقوداً عليها

(فصل) وان قال ان أمرتك فحالفتي فانت طالق ثم نهاها فحالفته فقال أبوبكر لا يحنث وهو قول الشافي لانها خالفت نهيه لاأمره ، وقال أبو الخطاب محنث إذا قصد أن لاتخالفه أو لم يكن ممن يعرف حقيقة الامر والنهبي لانه اذا كان كذلك فانما بريد نفي المخالفة ، ومحتمل أن تطلق بكل حال لان الامر بالشي، نهبي عن ضده والنهبي عنه أمر بضده فقد خالفت أمره ، وان قال لها إن نهيتني عن نفع أمي فانت طالق فقالت له لا تعطها من ملي شيئا لم محنث لان إعطاء ها من مالها لا يجوز ولا يجوز النفع به فيكون هذا النفع محرما ولا يتناوله يمينه و يحتمل أن محنث لان أعطاء عام فيد خل الحرم فيه

(فصل) فان قال لامر أنه إن خرجت إلى غير الحام فأنت طالق فخرجت إلى غير الحمام طلقت سواء عدات إلى غيره فقياس المذهب أنه

ولـكن نصفا لو سببت وسبني بنو عبد شمس من قريش وهاشم والتقدير سبني هؤلا، وسببهم ، وقال الله تعالى (عن البمين وعن الشال قعيد) أي عن البمين قعيد وعن الثال قعيد .

(فصل) ولو قال أنت طالق لو قمت كان ذلك شرطاً بمنزلة قوله إن قمت ويحكى هذا عن أبي يوسف لأمها لو لم تكن للشرط لسكات لغواً ،والاصلاعتبار كلام المسكلف وقبل يقع الطلاق في الحال وهذا قول بعض أصحاب الشافعي لأمها بعد الاثبات تستعمل لغير المنع كقوله تعالى (واله لقسم لو تعلمون عظيم ــ ورأوا العذاب لو أنهم كانوا بهتدون) وإن قال أردت أن أجعل لها جوابا دين ، وهل يقبل في الحكم؟ يخرج على روايتين

﴿ مسئلة ﴾ (وإن قال إن قمت فقعدت فأنت طالق أو إن قمت ثم قعدث لم تطلق حتى تقوم ثم تقعد لانها حرقا ترتيب وكذلك إن قال إن قعدت إذا قمت أو إن قعدت إن قمت لان اللفظافتضى تعليق الطلاق بالقعود بعد القيام

(فصل) وإن قال إن قمت إذا قمدت أو إن قمت إن قمدت لم تطلق حتى تقمد ثم تقوم وكذلك إن قال أنت طالق إن أكلت إذا لبست أو إن أكلت إن لبست أو إن أكلت متى لبست لم تطلق حتى تلبس ثم تأكل ويسميه النحويون اعتراض النمرط على الشرط فيقتضى تقديم المتأخر وتأخير المتقدم

محنث لان ظاهر هـ قد اليمين الذم من غير الحدام فكيفا صارت اليه حنث كالو خالفت لفظه ، وان خرجت إلى ومحتمل أن لامحنث وهو قول الشافعي لأنها لم تفعل ماحلف عليه ويتناوله لفظه ، وان خرجت إلى الحام وغيره وجمعتها في القصد ففيه رجهان (أحدهما) يحنث لانها خرجت إلى غير الحام وانضم اليه غيره فحنث بما حاف عليه كالو حاف لا يكلم زيداً فكلم زيداً وهراً (الثاني) لا يحنث لانها ماخرجت إلى غير الحام بل الحروج مشترك ونقل الفضل بن زياد عن احمد أنه سئل إذا حلف بالعالماق أن لا يخرج من بغداد إلا المزهة فخرج إلى الغزهة نم مم إلى مكة فقال النزهة لا تكون إلى مكة فظاهر هذا أنه أحنثه ووجهه ما تقدم ، وقال في رجل حلف بالطلاق أز لا يأني أرمينية إلا باذن امراً نه فقالت المرا ته اذها عنه المائدي وهذا من كلام احد محمول على أن هذا خرج مخرج الفضب والكراهة ولو قالت هذا بطبب قلبها القاضي وهذا من كلام احد محمول على أن هذا خرج مخرج الفضب والكراهة ولو قالت هذا بطبب قلبها كان اذنا منها وله الخروج ، وان كان بلعظ عام

(فصل) قان حلف ليرحلن من هذه الدار أو ليخرجن من هذه المدينة ففعل ثم عاد اليها لم عنث إلا أن تكون نيته أو سبب بمينه يتنفي عدم الرجوع اليها لان الحلف على الخروج والرحيل وقد فعلها وقد نقل عنه اسهاميل بن سعيد اذاحلف على رجل أن يخرج من بغداد تخرج ثم رجع تد مضت يمينه لاشيء عليه ونقل عنه مثنى بن جامع فيمن قال لامرأته أنت طلق إن لم ترحل من هذه

لانه جمل الثاني في اللفظ شرطاً للذي قبله والشرط يتقدم المشروط. قال الله تعالى (ولا ينفسكم نصحي إن أردت أن أنصح لسكم إن كان الله بريد أن يغويكم) فلو قال لامرأة ان أعطينك ان وعدتك ان سألتيني فأنت طالق لم تطلق حتى تسأله ثم يعدها ثم يعطيها لانه شرط في العطية الوعد وفي الوعد السؤال فكأ نه قال إن سألتني فوعدتك فأعطيتك وبهذا قال أبو حنيفة والشافعي وقال الفاضي إذا كان الشرط باذا كقولنا وفيا إذا كان بان مثل قوله إن شربت إن أكات أنها تطلق بوجودها كيفا وجدا قال لان أهل العرف لا يعرفون ما يقوله أهل العربية في هذا فتعلقت اليمين عا يعرفه أهل العرف ما إذا كان الشرط باذا. قال شيخنا والصحيح الاول وليس لاهل العرف في هذا عرف فان هذا الحكلام غير متداول ينهم ولا ينطقون به إلا نادراً فيجب الرجوع فيه إلى مقتضاه عند أهل اللسان والله أعلى.

﴿مسئلة﴾ (وإن قال إن قمت وقعدت فأنت طالق طلقت بوجودها كيفاكان)

لان الواو لاتقتضي ترتيباً ولا تطلق بوجود أحدها لأنها للجمع فلم يقع قبلوجودهما جميعاً وعنه أنها تطلق بوجود أحدها وخرجه القاضي وجهاً بناء على إحدى الروايتين فيمن حلف لا يفعل شيئاً فغمل بعضه والاول أصع وهذه الرواية بسيدة جداً تخالف الاصول ومقتضى اللغة والعرفوعامة أهل (المغنى والشرح الكبير) (علم المنان النامن)

الدار ان لم يدركه الموت ولم ينو شيئا هي الى أن تموت فان رحل لم يرجم وممنى هذا أنه ان أدركه الموت قبل امكان الرحيل لم محنث ، وإن أمكنه الرحيل فلم يغمل لم محنث حتى ، وت أحدهما فيقع بها الطلاق في آخر أوقات الامكان، رأما قوله ان رحل لم يرجـم فمحمول على من كان ليمينه صبب يقتضو، وجران الدار على الدوام ونقل مهنا في رجل نال لامرأته أن وهبت كذا فأنت طالق فاذا هي قد وهبت قال أخاف أز يكون قد حنث قال القاضي هذا محمول على أنه قال ان كنت وهبته والا فلا يح ث حتى تبتدي. هبته لان اليمين نقنض فعلا مستقيلا يحنث به ومافعات ماحلف عليه بعد يمينه ونقل عنه أيضا في رجل قال لامرأته إن رأيتك تدخلين الدار فأنت طالق فهو على نيته إن أراد أن لاندخالها حنث، وأن كان نوى أذا رآها لم يحنث حتى براها تدخل وهو كما قال فان مبنى اليمين على النيات سما والرؤية تطاق على الملم كقول الله تعالى (ألم تر كيف فعل ربك بعاد) ونحوه ومنى لم تكن له نية ولاسبب هناك يدل على إرادته مع الدخول عجرِده لم يحنث حتى مراها تدخل الدار لانه الذي تناوله لفظه ونقل عنه المروزي في رجل أقرض رجلادرا م فحلف أن لا يفبلها ، وكان الرجل ميتا تعطي الورثة يعنى اذا مات الحالف يرفى الورثة ولايبرأ ببمينه لأنها ليست إيرا. فلا يسقط الحق مها

(فصل) ولو قال امر أيط الله أن كنت أملك الا مائة وكان علائه أكثر من مائة أو أقل حنث فان نوى أي لاأملك أكثر من مائه لم بحنث إلك مادوبه اوان قال ان كنت أملك أكثر من مائة فامر أتي طالق وكان علك أفل من المائة لم يحنث لانه صادق

العلم فانه لا خلاف بينهم في أنه إذا علق الطلاق على شرطين مرتبين في مثل قوله إن قمت فقعدت أنه لا يقع بوجود أحدها فكذلك هنا ثم يلزم على هذا ما لو قال إن أعطيتيني در همين قأنت طالق أو إذا مضى شهرآن فأنت طالق فانه لا خلاف في أنها لا تطلق قبل وجودها جميعًا وكان قوله يقتضي الطلاق باعطائه بهض درهم ومغي بهض يوم وأصول الشرع تشهد بأن الحكم المعلق بشرطين لا يثبت إلابعما وقد نس أحمد رحمه الله في أنه إذا قال إذا حضت حيضة فأنت طالق أو إذا صمت يوما فأنت طالق أنها لا تطلق حتى تحيض حيضة كاملة وإذا غابت الشمس من اليوم الذي يصوم فيه طلقت وأما اليمين فانه متى كان في لفظه أو نيته ما يقتضي جميع المحلوف عليه لم يحنث إلا بفعل جميعه وفي مسئلتنا ما يقتضي تعايق الطلاق بالشرطين لتصريحه بهما وجملهما شرطا للطلاق والحبكم لا يثبت بدون شرطه على أن البمين منتضاها المنع بما حالف عليه فيقتضي المنع من فعل جميعه كنهي الشارع عن شيء يقتضي المنع من كل يجزء منه كما يقتضي المنع من جملته وما علق على شرط جمل جزاء وحكما والجزاء لا يوجد بدون شرطه والحكم لا يتحقق قبل بمام شرطه لغة وعرفا وشرعا

(مسئله) (وإن قال إن قمت أو قعدت فأنت طالق طلقت بوجود أحدها) لان أو لاحد الشيئين ، وكذلك إن قال إن أكلت أو إن لبست أو لا أكلت ولا لبست لان (فصل) فان قال لا مرأته إطالق أنت طالق إن دخلت الدارطانت واحدة بتوله إطالق وبقيت أخرى معلقة بدخول الدار ، ولو قال أنت طالق ثلاثا إطالق ان دخلت الدار قان كانت له نية رجم اليها وإلا وقعت واحدة بالندا، و بقيت النلاث معلقة على دخول الدار و كذا لو قال أنت طالق بازانية أن دخلت الحدار وعاد الشرط إلى الطلاق دون القذف ، وقال محمد بن الحسن برجم الشرط اليها في المسئلة بين فلا يقم بها في الحال شيء ، والاولى أن برجم الشرط الى الحبر الذي بصح فيه النصديق والتكذيب وجرت العادة بتعليقه بالشرط. بخلاف الندا، والغذف الذي لا يوجد ذلك فيه

(فصل) فان قال لامرأته أنت طالق صريضة بالنصب أو الرفع ونوى به وصفها بالمرض في الحال طلقت في الحال ، وإن نوى به أنت طالق في حال مرضك لم نطاق حتى بمرض لان هذا حال والحال مفعول فيه كالظرف و يكون الرفع لحنا لان الحال منصوب وان أطلق و نصب انصرف الى الحال لان معريضة أميم نكرة جا. بعد عام الكلام وصفا لمعرفة فيكون حالا ، وان رنم قالاولى وقوع الطلاق في الحال و يكون ذلك وصفا لطالى الذي هو خبر المبتدا وان أسكن احتمل و حبن

(أحدهما) وقوع الطلاق في الحال لان قوله أنت طا ق يفنضي وقوع الطلاق في الحالفقد تيقنا وجود المقتضي وشكـكنا فيها بمنم حكه فلا زول عن اليقين بالشك

أو تقتضي تعليق الجزاء على واحد من المذكور ، كفوله سبحانه (فمن كان منكم مريضاً أو على سفر فعــدة من أيام أخر)

(فصل في تعايقه بالحيض) قال الشيخ رجمه (إذا قال لامرأته إن حضت فأنت طالق طلقت بأول الحيض لان الصفة وجدت وكذبك حكمنا أنه حيض في المنع من الصلاة والصيام فانبانأن الدم ليس بحيض لم تطلق ، وبه قال الثوري وأصحاب الرأي لانا تبينا أن الصفة لم توجد

(فصل) وإذا قال لطاهر إذا حضت حيضة فأنت طائق لم تطابق حتى تحيض ثم تطهر حس عليه لأنها لا تحيض حيضة إلا بذلك ولا نعتد بالحيضة التي هي فيها لأنها ليست حيضة كاملة ، وإن فال إدا حضت حيضة فأنت طائق وإذا حضت حيضتين فأنت طائق فحاضت حيضة طلقت طلقة واحدة فاذا حاضت النانية عند طهرها وإن قال إدا حضت حيضة فانت طائق ثم اذا حضت حيضتين فانتطائق لم تعللق الثانية حتى تطهر من الحيضة أثالثة لان ثم للرتيب فتقتضي حيضتين بعد الطلقة الاولى لمكونها مرتبتين عليها.

و مسئلة ﴾ (وإذا قال إذا حضت نصف حيضة فأنت طالق طلقت إذا ذهب نصف الحيضة) وينبغي أن يحكم بوقوع الطلاق إذا حاضت نصف عادتها لان الاحكام تعلقت بالعادة فيتعلق بها وقوع الطلاق ، ومحتمل أن لا يقع الطلاق حتى يمضي سبعة أيام ونصف لانا لا نتيقن مضي نصف الحيض الا بذلك الا أن تطهر لافل من ذلك ومتى طهرت تبينا وقوع الطلاق في نصف الحيضة ،

(والثاني) لايقم الا في حال مرضها لان ذكره المرض في سياق الطلاق إدل على تعليقه به وتأثيره فيه ولا يؤثر فيه إلا اذا كان حالا

(مسئلة) قال واذا قال أنت طالق اذا قدم فلان فقدم به ميتا أو مكرها لم تطلق)

أما اذا قدم به ميتا أو مكرها محمولا فلا نطائق لانه لم يقدم الها قدم به وهذا قول الشافي، ونقل عن أبي بكر أنه يحنث لان الفعل ينسب اليه وقدك يقال دخل الطعام البلداذا حل اليه عالم عن أبي الماء البلد طاقت اذا حل اليه على الله على ال

ولنا أن الفعل ليس منه والفعل لا ينسب الى غير فاعله الا مجازاً والكلام عند الحلاقه لحقيقته أذا أمكن ، وأما الطعام فلا يمكن وجود الفعل منه حقيقة فتعين حمل الدخول فيه على مجازه ، وأما إن قدم بغسه لا كراه فعلى قول الحرقي لا يحنث وهو أحد الوجهين لاصحاب الشافي ، وقال أبو بكر يحنث وحكاه عن أحمد لان الفسعل منه حقيقة وينسب اليه قال الله تعالى (وسيق الذين كفروا الى جهنم زمراً حتى اذا جاءوها) وبصح أمر الملكره بالفعل قال الله تعالى (أدخلوا أبواب جهنم) ولولا أن الفمل يتحقق منه لما صح أمره به ووجه الاول أنه بالاكراه زال اختياره فاذا وجدت العمنة منه كان كوجود الطلاق منه مكرها وهذا فها اذا أطنق وإن كانت له نية حمل عليها كلامه وتقيد بها

وحكي عن الفاضي أنه يلنو قوله نصف حيضة فعلى هذا يتعلق طلاقها بأول الدم لانها لا نصف لها فيكون كقوله إذا حضت وقيل يلنو قوله نصف فهو كقوله اذا حضت حيضة ، والاول أصح فان الحيض له مدة أقلها يوم وليلة أو يوم فيكون له حقيقة والجهل بقدر ذلك لا يمنع وجوده وتعلق الحكم به كالحلل.

و مسئلة ﴾ (وإن قال اذا طهرت فأنت ظالق وكانت طاهراً لم تطلق حتى تحيض ثم تطهر)
وهذا محكى عن أبي يوسف، وقال بعض أصحاب الشافعي الذي يقتضيه مذهب الشافعي أنها
تطلق بما يتجدد من طهرها وكذلك قال في قوله اذا حضت فأنت طالق فكانت حائضاً أنها تطلق
ما يتجدد من الحيض لانه قد وجد منها الحيض والطهر فوقع الطلاق لوجود صفته

ولنا أن اذا أسم لزمن مستقبل بقتضي فعلا مستقبلا ، وهذا الطهر والحيض مستدام غير متجدد ولا يفهم من اطلاق حاضت المرأة وطهرت الا ابتداء ذلك فتعلقت الصفة به فأما اذا قال اذا طهرت فأنت طالق وهي حائض طلقت بانقطاع الدم قبل النسل نص عليه أحمد في رواية ابراهيم الحربي وذكر أبو بكر في التنبيه فيها قولا أنها لا تطلق حتى تنتسل بناء على العدة في أنها لا تنقضي الابالنسل ولنا أن الله تعالى قال (ولا تقربوهن حتى يطهرن) أي ينقطع دمهن قاذا تطهرن أي اغتسان ولانه قد ثبت لها أحكام الطهارات في وجوب الصلاة وصحة الطهارة والصيام وانا بقي بعض الاحكام

(فصل) وإن قدم مختاراً حنث الحالف سوا، علم القادم باليمين أو جهلها، قال أبو بكر الخلال يقع الطلاق قولا واحدا، وقال أبو عبد الله بن حامد ان كان القادم بمن لا يمتنع من القدوم ببمينه كالسلطان والحاج والرجل الاجنبي حنث الحالف ولا يعتبر علمه ولا جهله، وإن كان بمن بمتن باليمين من القدوم كفرا بة لهما أر لاحدهما أو غلام لاحدهما فجهل اليمين أو نسبها فالحم فيه كما لوحلف على فعل نفسه ففعله ناسيا أو جاهلا وفي ذلك روايتان كذلك ههذا وذلك لانه اذا لم يكن بمن بمنه اليمين كان تعليقا المطلاق على صفة ولم يكن يمينا فأشبه مالو علقه على طلوع الشمس، وان كان بمريمتنع كان تعليقا المطلاق على صفة ولم يكن يمينا فأشبه مالو علقه على طاوع الشمس، وان كان بمريمتنع كان على قصده فان كان قصده بيمينه منع القادم من القدوم كان يمينا وان كان قصده جملة صفة في طلاقها مطلقة لم يكن يمينا ويستري فيه علم القادم وجهله ونسياته وجنونه وافاقته مثل أن يقصد طلاقها اذا حصل معها محرمها ولا يطلقها وحدها وتعتبر قرائن الاحوال فمنى علق اليمين على قدوم غائب بعيديهم أنه لايملم الميمين ولا يمتنع بها أو على فعل صغير أو مجنون أد من لا يعتنع بها لم تكن يمينا ومنى أن يمينا ومنى أن يمينا ومتى أشكلت ذلك على فعل حاضر يعلم بيمينه ويمتنع لاجالها عن فعل ماعلق العلاق عله كان يمينا ومتى أشكلت الحال فينبغي أن يقع العلاق لان لفظه يقتضي وقوع العالاق عند وجود هذه الصفة على العموم وأعما ينصرف عن ذلك بدليل فتى شككنا في الدليل الخصص وجب العمل بمقتضى العموم

وقوفا على وجود النسل ولانها ليست حائضا فيلزم أن تكون طاهراً لانها ضدان على التميين فيلزمهن إنتهاء أحدهما وجود الا خر .

(مسئلة) (واذا قالت قد حضت وكذبها قبــل قولها في نفسها في أحد الروايتين بنير يمين لانها أمينــة على نفسها)

وهذا قول أب حنيفة والشافعي وهو ظاهر المذهب لان الله قال (ولا يحل لهن أن بكتمن ماخلق الله في أرحامهن) قبل هو الحيض والحمل ولولا أن قولها فيه مقبول ماحرم الله عليها كما نه وصاركة وله تعالى (ولا تكتموا الشهادة) لما حرم كمانها دل على قبولها كذا ههنا ولانه مبنى فيها لا يعرف الا من حبه الموجب الرجوع الى قولها فيه كقضاء عدتها (والرواية النائية) لا يقبل قولها ويختبرها النماء بادخال قطنة في الفرج في الزمان الذي ادعت الحيض فيه فان ظهر الدم فهي حائض والا فلا . قال أحمد في رواية مهنا في رجل قال لامر أته اذا حضت فانت طالق وعدي حر قالت قد حضت ينظر اليها النساء فتعطى قطنة فتخرجها فان خرج الدم فهي حائض تطابق ويمتق العبد ، قال أبو بكروبهذا أقول لان الحيض يمكن التوصل الى معرفته من غيرها فلم يقبل فيه مجرد قولها كدخول الدار والاول المذهب ولهل أحمد انما اعتبر البيئة في هذه الرواية من أجل عتق العبد قان قولها انما يقبل في حق نفسها دون غيرها وهل تستبر بمينها اذا قائنا النول قولها على وجهين بناه على مااذااد عت أن زوجها طلقها وأنكرها

(فصل) فان قال إن تركت هذا الصبي يخرج فأنت طالق فانفلت الصبي بفير اختيارها فخرج فان كان نوى أن لايخرج فقد حنث وان نوى أن لاندعه لم يحنث نص أحمد على معنى هذاوذهك لان العبين اذا وقعت على فعلها فقد فعل الخروج عن غير اختيار منها فكانت كالمكره اذا لم يمكنها حفظه ومنعه ، وان نوى فعله فقد وجد وحنث وان لم تعلم نيته انصرفت يسيئه إلى فعلها لانه الذي تناوله لفظه فلا بحنث الا اذا خرج بتفريطها في حفظه أو اختيارها

(فصل) قان حلف لا نأخذ حقك منى فأكره على دفعه اليه وأخذه منه قهراً حنث لان المحلوف عليه فعل الاخذ وقد أخذه مختاراً ، وان أكره صاحب الحق على أخذه خرج على الوجهين فيمن أكره على القدوم ، وان وضعه الحالف في حجره أو بين يديه أو الى جنبه فلم يأخذه لم يحنث لان الاخذ ماوجد وان أخذه الحاكم أو السلطان من الفريم فدفعه الى المستحق فأخذه فقال القاضي لا يحنث وهو مذهب الشافي لائه ماأخذه منه ، وان قال لا نأخذ حقك على حنث لانه قد أخذ حقه الذي عليه والمنصوص عن أهد أنه يحنث في الصورتين قاله ابر بكر وهو الذي يتنضيه مذهبه لان الايمان عنده على الاسباب لاعلى الاسهاء ، ولانه لو وكل وكيلا فأخذه منه كان آخذ الحقه منه عرفا ويسمى آخذاً قال الله تعالى (وأخذنا منهم ميثاقا غليظا) وقال (ولفد أخذ الله ميثاق بني اسر أثيل و بعثنامنهم اثني عشر نقيبا) وان كانت المجين من صاحب الحق فعلف لاأخذت حقى منك فالتنريم فيها كالني قبلها

ولا يقبل قولها الا في حق نفسها خاصة دون غيرها من طلاق أخرى أو عتق عبد نص عليه أحمد في رجل قال لامرأته اذا حضت فانت طالق وهذه ممك لامرأة أخرى قالت قد حضت من ساءتها تطاق هي ولا تطلق هذه حتى تعلم لانها مؤتمنة في حق نفسها دون غيرها فصارت كالمودع يقبل قوله في الرد على المودع دون غيره.

(مسئلة) (ولو قال قد حضت فانكرته طلقت باقراره)

لانه أفر بما يوجب طلاقها فاشبه ما لو قال قدطلقتها

﴿ مسئلة ﴾ (فان قال إن حضت فأنت وضرتك طالفتان ففالت قدحضت وكذبها طلقت وحدها)
لان قولها مقبول على نفسها ولا تطلق الضرة إلا أن تقم بينة على حيضها وإن ادعت الضرة أنها
قد حاضت لم تقبل لان معرفتها بحيض غيرها كموفة الزوج به وانما اؤنمنت على نفسها في حيضها عوإن
قال قد حضت وأنكرت طلقتا باقراره.

﴿ مسئلة ﴾ (وإن قال لامرأتيه إن حضّها فأنها طالفتان فقالتا قد حضنا فصدقهما طلفنا)
لانها أفرتا وصدقهما فوجدت الصفة في حقهما وإن كذبهما لم تطلق واحدة منهن لان طلاق
كل واحدة منهما معلق على شرطين حيضها وحيض ضربها ولا يقبل قول ضربها عليها فلم يوجد
الشرطان وإن كذب احداهما شُلقت المكذبة وحدها لان قولها مقبول في حقها وقد صدق الزوج

فان تركما الفزيم في أثناء صاع في خرج ثم دفع الحرج الى الحالف فأخذه ولم يعلم انها فيه لم مجنث لان هذا اليس بمعدود أخذا ولا يبرأ به الفريم ونها فان كانت اليمين لاأعطيتك حفك فأخذه الحاكم منه كرها فدفعه الى الغريم لم يحنث ، وإن أكرهه على دفعه اليه فدفعه خرج على الوجهين في المكره ، وإن أعطاه باختياره حنث ، وإن وضعه في حجره أو جيبه أو صندوقه وهو يعلم حنث لانه أعطاه ، وإن دفعه الى الغريم حنث دفعه الى الحريم حنث وقال القاضي لا يحنث وقياس المذهب أنه يحنث لانه أوصله اليه مختاراً فأشبه مالو دفعه إلى وكيله فأعطاه ولان الايمان على الاسباب لاعلى الاسها، على ماذكر ناه فيا مضى

(فصل) فان قال ان رأيت أبك فأنت طانق فرأته ميتاً أو نائماً أو مذى عليه أو رأته منخلف زجاج أو جسم شفاف طاقت لانها رأنه وان رأت خياله في ما. أو مرآة أو صورته على حائط أو غيره لم نطلق لانها لم تره ، وان أكرهت على رؤبته خرج على الوجهين

و مسئلة ﴾ قال (واذا قال لمدخول بها أنت طالق أنت طالق لزمه تطليقنان الا أن يكون أراد بالثانية افهامها أن قد وقعت بها الاولى فتلزمه واحدة وال كانت غير مدخول بها بانت بالاولى و لم يلزمها ما بعدها لانه ابتداء كلام)

وجملة ذلك أنه اذا قال لامرأته المدخول بها أنت طالق مرتبن ونوى بالثانية ايةاع طلفة ثانية

ضربًا فوجد الشرطان في طلاقها ولم تطلق المصدقة لأن قول ضربًا غير مقبول في حقها ولم يصدقها الزوج فلم يوجد شرط طلاقها

(مسئلة) (وان قال ذلك لارج فقد علق طلاق كل واحدة منهن على حيض الاربع فان قلن قد حضن فصدقين طلقن)

لانه قد وجد حيضهن بتصديقه وإن كذبهن لم تطلق واحدة منهن لان شرط طلاقهن حيض الاربح ولم يوجد وان صدق واحدة أو اثنتين لم تطلق واحدة منهن لانه لم يوجد الشرط لكون قولما قول كل واحدة منهن لا يوجد إلا في نفسها وإن صدق ثلائاً طلقت المكذبة وحدها لان قولما مقبول في حيضها وقد صدق الزوج صواحبها فوجد حيض الاربع في حقها فطلقت ولانطلق المصدقات لان قول الممكذبة غير مقبول في حقهن .

﴿ مسئلة ﴾ (و إن قال كما حاضت إحدا كن فضرائرها طوالق)

فقد جمل حيض كلواحدة منهن شرطاً لطلاق ضرائرها فقان قد حضن فصدة بن طلقت كلواحدة منهن لان قولهن غير مقبول عليه فى طلاق غيرهن وإن صدق واحدة منهن لم تطلق لانه لا ليس لها صاحبة ثبت حيضها وان صدق اثنتين طلقت كل صاحبة ثبت حيضها وان صدق اثنتين طلقت كل

وقعت بها طلفتان بلا خلاف ، وان نوى بها انهامها أن الاولى قد وقعت بها أو التأكيد لم تعالمق الا واحدة وان لم تكن له نية رقع طفتان وبه قال أبو حنيفة ومالك وهو الصحيح من قولي الشافي ، وقال في الآخر تعالمق واحدة لان التكرار يكون التأكيد والانهام وبحتمل الايقاع فلا توقع طلقة بالشك

ولنا أن هذا الفظ للايقاع ويتنفي الوقوع بدايل مالو لم ينقدمه مثيم وانها ينصرف عن ذلك بنية التأكيد والافهام فاذا لم يوجد ذلك وقع مقتضاء كما يجب العدول بها فلا تطابى الحام اذا لم يوجد المفيد عن المحموم في العام اذا لم يوجد المفيد عن المحموم وبالاطلاق في المطابق اذا لم يوجد المفيد ، فأما غير المدخول بها فلا تطابى الاطنقة واحدة سواء نرى الايقاع أوغيره وسواء قال ذلك منفصلا أومتصلا وهذا أول أبي بكر بن عبد الرحز بن الحارث وعكر مة والنه في وحمد ما أي سليان والحمكم وانثوري والشافي و أصحاب الرأي وأبي عبيد وابن المنذر وذكره الحمكم عن علي وزيد بن ثابت وابن مسعود ، وقال مالك والاوز اعيم الميث يقع بها تطليقتان ، وان قال ذلك ثلاثا طلاق مفرق في غير المدخول بها فلم نقم الاولى كما لو فرق كلامه ولان غير المدخول بها ولنا أنه طلاق مفرق في غير المدخول بها فلم نقم الاولى كما لو فرق كلامه ولان غير المدخول بها تبين بطانة لانه لاعدة عليها فتصادفها الطانة الثانية باثما فلم مخالهافي عصره فيكون اجماعا

(فصل) فان قال أنت طالق ثم مضى زمن طبيل ثم أعاد ذلك المدخر ل جها طلقت ثانية ولم بقبل

واحدة منها طلقة لان كل واحدة منها ضرة مصدقة وطلقت المسكذبتان طلقتين طلقتين لان لسكل واحدة منها ضرتين مصدقتين وإن صدق ثلاثاً طلقت المسكذبة ثلاثاً لان لها ثلاث ضرائر مصدقات وطلقت كل واحدة من المصدقات طلقتين لان لسكل واحدة ضرتين مصدقتين

(فصل) إدا قال لامرأتيه ان حضها - يضة واحدة فأنها طالفتان لم تطلق واحدة منها حتى نحيض كل واحدة منها حيضة واحدة وبكون التقدير ان حاضت كل واحدة منها حيضة واحدة فأنها طالفتان وبكون كقوله تعالى (فاجلدوهم نمايين جلدة) أي فاجلدوا كل واحد منهم نمايين جلدة ، ويحدل أن يتعلق بها الطلاق بحيض احداهما حيضة لانه لما تعذر وجرد الفعل منها وجب اضافته إلى احداهما كقوله تعالى (نخرج مهما اللؤلؤ والمرجان) وإنما نخرج من احدهما . وقال القاضي يلفو قوله حيضة واحدة لان حيضة وحدة من امرأتين محال فيبتى كأنه قال ان حيضها فأنها طالمقتان وهذا أحد الوجهين لاصحاب انشافهي والوجه الآخر لا تدقد هذه الصفة لانها مستحيلة فيصير كتعليق الطلاق المستحيلات . والوجه الأول أرلى لان فيه تصحيح كلام المسكل بحمله على محل سائغ وتبعيداً اوقوع الطلاق واليقين بقاء النسكاح فلا يزول حتى يوجد مايقع به الطلاق يقينا وغير هذا الوجه لا يحصل به اليقين قان أراد بكلامه أحد هذه الوجوه حمل عليه واذا ادعى ذلك قبل منه وإذا فالردت أن تكون الحيضة الواحدة منها فهو تعايق للطلاق بمستحيل فيحتمل أن بلغو قوله حيضة قال أردت أن تكون الحيضة الواحدة منها فهو تعايق للطلاق بمستحيل فيحتمل أن بلغو قوله حيضة قال أردت أن تكون الحيضة الواحدة منها فهو تعايق للطلاق بمستحيل فيحتمل أن بلغو قوله حيضة قال أردت أن تكون الحيضة الواحدة منها فهو تعايق للطلاق بمستحيل فيحتمل أن بلغو قوله حيضة

قوله نويت التوكيد لان التوكيد تابع الحكلام فشرطه أن يكون متصلابه كسائر التوابم من العطف والصفة والبدل (فصل) وكل طلاق يترتب في الوقوع وبأني بعضه بعد بعض لايقع بفير المدخول بها منه أكثر من طلقة واحدة لما ذكر ناه ويقع بالمدخرل بها ثلاث إذا أوقع امثل قوله أنت طالق فطالق فطالق أو أنت طالق والسباه ذاك لان هذه أو أنت طالق ثم طالق ثم طالق وأشباه ذاك لان هذه حروف تقتضي الترتيب فتقع بها الاولى فتبينها فتأني الثانية فتصادفها باثنا غير زوجة ولا تقم بها، وأما المدخول بها فأتي الثانية فتصادفها باثنا غير وقل أنت طائق بل طالق وطالق ذكره أبو الخطاب

ولو قال أنت. طائق طلقة قبل طلقة أو بعد طلقة أو بعدها طلقة أو طلقة اطلقة أو طلقة ثم مالقة وقع بغير المدخول بها طلقة وبالمدخول بها طلقان لما ذكرنا من أن هذا يقاضي طلقة بعد طلقة

وفصل) وأن قال أنت طالق طلقة قباما طلقة فكذلك ذكره القاضي وهذا ظاهر مذهب الشافي وقال بعضهم لابقع بغير المدخول بها شي. بنا، على قولم في المسئلة السريجية ، وقال أبوبكر يقم طلقتان وهو قول أبي حنيفة لانه استحال وقوع الطلقة الاخرى قبل الطلقة الموقعة فوقعت معما لانها لما تأخرت عن الزمن الذي قصد إيقاعها فيه لمسكونه زمنا ماضيا وجب إيقاعها في أفرب الازمنة اليه

ويحتمل أن يقع الطلاق لان هذه الصفة لا توجد فلا يوجد ماعلق عليها ويحتمل أن يقع الطلاق في الحال ويلفو الشرط بناء على ما ذكر ناه في تعليق الطلاق على المستحيل

(فصل) إذا كان له أربع نسوة فقال أيتكن لم أطأها فضرائرها طوالق وقيده بوقت فمضى الوقت ولم يطأهن طلقن ثلاثا ثلاثا لان لكل واحدة ثلاث ضرائر غير موطوءات وإن وطيء ثلاثا وترك واحدة لم يطأهن طلقل المتروكة لانها ليس لها ضرة غير موطوءة وتطلق كل واحدة من الموطوءات طلقة طلقة وإن وطيء اثنتين طلقنا طلقتين وإن لم يقيده بوقت كان وقت الظلاق متيداً بعمره وعمرهن فأيتهن مائت طلقت كل واحدة من ضرأئرها طلقة طلقة وإذامات أخرى فكذلك وإذامات هو طلقن كابهن في آخر جزء من حياته

(فصل في تمليقه بالحمل) قال شيخنا رحمه الله تمالى (اذا قال ان كنت حاملا فأنت طالق فتبين أما كانت حاملا تبينا وقوع الطلاق من حين البمين والا فلا)

ويعلم حملها بان تلد لاقل من ستة أشهر من حين اليمين فيقع الطلاق لوجود شرطه ، وان ولدت لاكثر من أربع سنين لم تطلق لا ناعلمنا برا مهامن الحمل وان ولدت لاكثر من ستة اشهر ولاقل من أربع سنين ولم يكن لها من يطوها طلقت لانهاكانت حاملا وانكان لها زوج يطوها فولدت لاقل من ستة أشهر من حين وطنه طلقت لا تناعلهنا أنه ليسمن الوطء وان ولدته لاكثر من ستة أشهر من حين وطء الزوج بمداليمين ولا قل من أربع سنين من حين عقد الصفة لم تطاق لان يقين النكاح باق والظاهر (المغنى والشرح الكير) (٥١)

وهو معها ولا يلزم تأخرها إلى مابعدها لان قبله زمن يمكن الوقوع فيه وهو زمن قريب فلا يؤخر الى البعيد مع إمكان القريب

وانا أن هذا طلاق بمضه قبل بعض فلم يقع بغير المدخول بها جيمه كما لو قال طلقة بعد طلقة ولا يمتنع أن يقع المتأخر في النظه متندما كما لو قال طلقة بعد طلقة أو قال أنت طالق طلقة غداً وطلقة اليوم ولو قال جاء زيد بعد عمرو أو جاء زيد وقبله عمرو أو اعط زيداً بعد عمرو كان كلاما صحيحا يفيد تأخير المنقدم لفظا عن المذكور بعده وليس هذا طلاقا في زمن ماض وانما يقع إيقاعه في المستقبل مرتباعلي الوجه الذي رتبه ولو قدر أن إحداهما موقعة في زمن ماض لامتنع وتوعها وحذها ورقعت الاخرى وحدها وهذا تعالى الخرى وحدها وهذا تعالى أصح أنشاء الله تعالى

(فصل) قان قال أنت طالق طانة عنها طانة وقع بها طلقتان وان قال معها اثنتان وقع بها ثلاث في قياس المذهب وهو أحد الوجهين لاصحاب الشانعي . وقال أبو يوسف يقم طلقة لان الطلقة إذا وقعت غردة لم يمكن أن بكون معها شيء

ولذا أنه أوقع ثلاث طفات بلفظ يقنضي وقوعهن معا فوقعن كلهن كم أو قال أنت طالق ثلاثاء ولا نسلم أن أنت طالق ثلاثاء ولا نسلم انالطاقة تم مفردة قان الطلاق لا قم به جرد النافظ به أذ لو وقع بذلك لما صح تعليقه بشرط ولا صح وصفه باللاث ولا بغيرها ، وكذلك الحكم لو قال أذا طاقتك فأنت طالق معها طاقه ثم قال أنت طالق فأنها تطالق طاقق الما ذكرنا

حدوث الولد من الوطء لأن الأصل عدمه قبله

(مسئلة) (وان قال ان لم تكوني حاملا فانت طالق فهي بالمكس)

ففي كل موضع يقع الطلاق في التي قبلها لايقم ههذا وفي كلّ موضع لايقع ثم يقع همنا لانها ضدها الا اذا اتت بولد لا كثر من ستة اشهر ولاقل من أربع سنين هل يقع الطلاق ههذا ? فيه وجهان (احدها) تطلق لان الاصل عدم الحل قبل الوطء والثاني لا تطلق لان الاصل بقاء النكاح

(مسئلة) (ويحرم وطؤها قبل استبرائها في احدى الروايتين انكان الطلاق بائنا نص عليه أحمد) وكذلك محرم في التي قبلها لاحتمال الحمل فغلب التحريم وقال القاضي بحرم الوط وان كاند الطلاق رجعيا سواء قلنا ان الرجعية مباحة أو محرمة لانه ينع المعرفة بوقو عالطلاق وعدمه وقال أبو الخطاب فيه رواية اخرى ان الوط لا يحرم لان الاصل بقاء النكاح وبراءة الرحم من الحمل فان استبرأها حل و لحؤها على الروايتين ويكفي في الاستبراء حيضة قال أحمد في رواية أبي الخطاب اذا قال لامر أنه بتي حمات فانت طالق لا يقربها حتى نحيض فاذا طهرت وطئها فان تأخر حيضها أريت النساء من أهل المعرفة فان لم بوجدن او خفي عليهن انتظر عليها تسعة اشهر غالب مدة الحمل، وذكر القاضي وإية اخرى انها نستبرأ بثلاثة نروء لأنه استبراء الحرة وهو أحدالوجهين لاصحاب الشافعي قال شيخنا

(فصل) قان قال أنت طالق طلقة بعدها طلقة ثم قال أردت أني أرقع بعدها طائقة دين وهل يقبل في الحكم ? يخوج على روايتين ، وان قال أنت طالق طلقة قبلها طلقة وقال أردت أني طلقتها قبل هذا في نكاح آخر أو ان زوجا قبلي طلفها دين وهل يقبل في الحكم ? على ثلاثه أرجه (أحدها) يقبل (والآخو.) لا يقبل (واثنالث) يقبل ان كان وجد وان لم يكن وجد لا يقبل لانه لا يحتمل ما قاله يكن وجد لا يقبل لانه لا يحتمل ما قاله

(فصل) قان قال أنت طالق طالق طائق رقال أردت التوكيد قبل منه لانالكلام يكرر التوكيد كقوله عليه السلام « فنكاحها باطل باطل باطل عوان تصد الايقاع وكرر الطلقات طاقت ثلاثا، وان لم ينو شيئا لم يقع إلا واحدة لانه لم يأت بينها بخرف يقتضي المفايرة فلا يكن متفايرات، وان قال أنت طالق وطالق وطالق وقال أردت بالثانية التأكيد لم يقبل لانه غاير بينها وبين الاولى محرف يقتضي العطف والمديرة وهذا يمنعالنا كيد وأما الثانثة فعي كالثانية في افظها، فان قال أردت بها التوكيد دين وهل يقبل في الخكم ? يخرج على روايتين (احداهم) يقبل وهي مذهب الشافي لانه كرد لفظ العلاق مثل الاول فقبل تفسيره بالتاكيد كما لوقال أنت طالق أنت طالق

(والثانية) لايقبل لان حرف العطف المغايرة الا يقبل مايخانف ذلك كا لايقبل في الثانية ولو قال أنت طالق فطالق أطالق أو أنت طالق ثم طالق ثم طالق فالحسكم فيها كالتي عطفها بالوار، وان

والصحيح ماذكر ناه لان المقصود معرفة براءة رحمها وهو بحصل بحيضة بدليل قوله عليه السلام الانوطأ حامل حتى تضع ولا حائل حتى تستبراً بحيضة » يعني حتى تعلم براء هما من الحمل بحيضة ولان ما تعلم به البراءة في حق الامة والحرة واحد لانه امر حقيقي لا يختلف بالرق والحرية ، وأما المدة ففيها نوع تعبد لا يجوزان يعدى بالقياس وهل يعتد بالاستبراء قبل عقد الهين أو بالحيضة التي حلف فيها في على وجبين (أصحهما) الاعتداد به لانه يحصل به ما يحصل بالاستبراء بعد الهين (والثاني) لا يعتد به لان الاستبراء لا يقدم على سببه ولا نه لا يستد به في استبراء الامة الملوكة فالرأحمد اذا قال لامرأته ادا حبلت نأنت طالق يطؤها في كل طهر مرة يسي اذا حاضت ثم طهرت حل وطؤها لان الحيض علم على براء هما من الحمل ووطؤها سبب له فاذا وطئها اعتر لها لاحتمال ان تكون قد حملت من وطئه فطلقت به

(مسئلة) (واذا قال ان كنت حاملا بذكر فانت طالق واحدة وان كنت حاملا بانثى فانت طالق اثننين فولدت ذكر ا وانثى طلقت ثلاثًالوجودالصفة)

ولو قال إن كان حملك غلاما فأنت طالق واحدة وإن كان حملك جاربة فأنت طالق اتنتين فولدت غلاما وجاربة لم تطلق لان حملها كله ليس بغلام ولا جاربة ، ذكره القاضي في المجرد وأبو الخطاب ، وبه قال الشافعي وأبو ثور وأصحاب الرأي وقال الفاضي في الجامع في وقوع الطلاق وجهان بناه على الروايتين فيمن حلف لا لبست ثوبا من غزلما فلبس ثوبا فيه من غزلما

غاير بين الجروف نقل أنت طاق وطالق ثم طالق أو طالق ثم طالق وطالق أوطالق وطالق وطالق فطالق فطالق وطالق فطالق و ف وتحوذه كالم قبل في شيء منها ارادة التوكيد لان كل كامة مفايرة لما قبلها مخالفة لمافي لفظها والتوكيد اتما يكون بتكرير الاول بصورته

(فصل) ولو قال أنت مطاقة أنت مسرحة أنت مفارئة وقال أردت التوكيد بالثانية والثالثة قبل لانه لم يغابر ببنهما بالحروف الموضوعة الهذائرة بين الالماظ بل أعاد اللفظة بمعناها ومشال هذا يعاد توكيداً وانقال أنت مطالة ومسرحة ومفارة وقال أردت التوكيد احتمل أن يقل منه لان اللهظ الحملة بعضه على بعض توكيداً كقوله * فأ لغى قولها كذبا ومينا * ويحتمل أن لايقبل لان الواو تقنضي المفارة وأشبه ما لوكان بلفظ واحد

﴿ مسئلة ﴾ قال (وأذا قال لنير مدخول بها أنت طالق وطالق وطالق لزمه الثلاث لانه ندق وهو مثل قوله أنت طالق ثلاثا)

وبهذا قال مالك والاوزاعي والليث وربيعة وابن أبي ليلى وحكي عن الشافعي في القديم مايدل عليه ، وقال الثوري وأبو حنيفة والشافعي وابر ثور لايقع إلا واحدة لانه أوقع الاولى قبل الثانية فلم يقع عليها شيء آخر كما لو فرقها

ولنا أن الواو تنتضي الجم ولا ترتيب نبها فتكون موقعا اثلاث جيما فيقعن عليها كقوله أنت

(فصل) في تعليقه بالولادة إذا قال إن ولدت ذكراً فأنت طائق واحدة وإن ولدت أنثى قائت طائق اثنتين فولدت ذكراً ثم أنثى طلقت بالاول وبانت بالثاني ولم تطلق به . ذكره أبو بكر لانالعدة انقضت بوضعه فصادفها الطلاق فلم يقع كما لو قال اذا مت قانت طائق ، وهذا قول الشافعي وأصحاب الرأي وحكي عن ابن حامد أنها تطاق لان زمن البينونة زمن الوقوع فلا تنافي بينها، والصحيح الاول لما ذكرنا وقد نص أحمد فيمن قال أنت طائق مع موتي انها لا تطلق فهذا أولى قان ولد تعادفة واحدة طلقت ثلاثاً لوجود الشرطين .

(مسئلة) (فان أشكل كيفية وضعها وقست واحدة بيقين ولغا ما زاد فلا تلزمه الثانيــة لانه مشكوك فيه والورع أن يلتزمها)

وهذا قول الشافعي وأصحاب الرأي ، قال القاضي قياس المذهب أن يقرع بينها لأنه يحتمل كل واحدة منها احبالا مساويا للاخرى فيقرع بينها كما لو أعتق عبديه مما ثم نسيه فان قال ان كان أول ما ما ملدين ذكراً فانت طالق واحدة وان كان أنى فانت طالق اثنتين فولدتها دفعة واحدة لم يقع بها شيء لانه لا أول فيها فلم توجد الصفة وان ولدتها دفعتين طلقت بالاول وبانت بالثاني ولم تطلق به الاعلى قول ابن حامد وقد ذكرناه

طالق ثلاثا أو طلقة معها طلقتان ، ويفارق ما اذا فرقها فأنها لانقع جيما وكذلك اذا عطف بعضها على بعض بحرف يقتضي الترتيب فان الاولى تفع قبل الثانية يمتضى إيفاء وههنا لانقع الاولى حين نطقه بها حتى يتم كلامه بدليل أنه لو ألحقه استثناء أو شرطا أو صفة لحق به ولم يتم الاول مطافا ولو كان يقع حين تلفظه لم يلحقه شيء من ذلك ، واذا ثبت أنه يقف وقوعه على تمام المكلام فانه يقع عند تمام كلامه على الوج، الذي اقتضاء لفظه ، ولفظه يقتضي وقوع الطلقات الثلاث مجتمعات وهو معنى قول الحرق لانه نسق أي غير مفترق، فان قبل انما وقف أول المكلام على آخره مع الشرط والاستثناء لانه مفير له ، والعطف لايفير فلا يقف عليه ونقبين أنه وقع أول ما له بط به وقدت ثون أما أنت طالق نها بعضه كلاستثناء واما بما يبين عدد الواقع كالصفة بالمدد وأشباء فلانا فوقعت بها طلقة قبل قوله ثلاثا لم يمكن أن يقع بها شيء آخر ، وأما إذا قال أنت طالق أنت طالق أنت طالق أنت طالق المناذ مها ثلاث مجال لا نمو وله أنت طالق أنت طالق أنت طالق المناذ المعلوف احداها على الاخرى ولو تعقب احداها شرط أوا منذاء أو صفة لم يتناول الاخرى ولاوجه لوقوف احداها على الاخرى والمعطوف مع المعطوف عليه عنها بها والمناذ فالها جالة مفيدة لا تعالى المعلوف كلا يصح قياسها على الاخرى والمعلوف منا المعطوف لا يصح قياسها عليها لا بالاخرى فلا يصح قياسها عليها

(مسئلة) (ولا فرق بين أن تلد. حياً أو ميتا)

لأن الشرط. ولادة ذكر أو أنثى وقد وجد، لان العدة تنقضي به وتصير به المارية أم ولد كذاك هذا (فصل) إذا قل أن كنت حاملا بفلام فأنت طاق واحدة وأن ولات أنثى فأنت طالق النتين فولات غلاما كانت حاملا به وقت ليمين تبينا أنها طلقت واحدة حين حلف وانقضت عدم ابوضعه وأن ولات أشى طلقت ولادتها طلقتين واعتدت بالقرور، وأن ولات غلاما وجارة وكان الفلام أولها ولادة تبينا أنها طانت واحدة وبانت برضم الجارية ولم تطلق بها إلا على قول أن حامد وأن كانت الجارية ولادت أولا طانت أولا طانت ثراً وأحدة بحمل الفلام واثنتين برلادة الجارية وانقضت عدمها بوضم الغلام.

(فصل) قان كان له أربع نسوة ، فقال كايا رلات واحدة منكن فضر أثرها طوالق نولان دفية واحدة طنقن كاين ثلاثا ثلاث،وان ولدن في دفعات وقع بضر اثر الأولى طلقة طانة فاذارلدت الثانية بانت بوضع الولد ولم تطلق وهل يطلق سائرهن?فيه احتبالان

[أحدهما] لايقع بهن طلاق لانها لما انقضت عدتها بانت فلم يبقين ضرائر لها والزوج إنسا علق بولادتها طلاق ضرائرها . (فصل) قان قال أنت طالق طلقتين ونصفا فهي عندنا كالتي قبلها يقع الثلاث ، وقال مخ انو يقم طلقتان ، وأن قال أن دخلت الدار فأنت طاق وكرر ذلك ثلاثا فدخلت طنقت ثلاثا في قول الجميع لان الصفة وجدت فاقتضى وقوع الثلاث دفعة واحدة ، وأن قال أن دخلت الدار فأنت طالق وطالق وطالق فدخلت الدار طلقت ثلاثا وبه قال ابوبوسف ومجد وأصحاب الشافعي في أحد الوجهين وقال أبوحنيفة يقم واحدة لان المطلق المعلق اذا وجدت اصفة يكون كأنه أوقعه في تلك الحال على صفته ولو أوقعه كذلك لم يقم إلا واحدة

ولنا انه وجد شرط وقوع ثلاث طلّمات غير مرتبات فوقع الثلاث كالتي قبلهـا ، وان قال اذا دخلت الدار فأنت طالق طلفة معها طلفتان فدخلت طلقت ثلاثا وذكر مثل هذا بعض أصحابالشاؤي ولم يحك عنهم فيه خلافا

(فصل) وان قال الهبر عدخول بها أنت طالق ثم طالق الم طالق ان دخلت الدار ، أوان دخلت الدار ، أوان دخلت الدار فأنت طالق ثم طالق ثم طالق م طالق ، أو ان دخلت بأنت طالق فطالق فطالق فدخلت طلفت واحدة تبين بها فبانت بها ولم يقع غيرها وبهذا قال الشافي، وذهب القاضي الى أنها تطلق في الحال واحدة تبين بها وهو قول أبي حنينة في الصورة الاولى لان ثم تفطع الاولى عما بعدها لانها المهلة فتكون الاولى موقعة والثانية معلفة بالشرط ، وقال ابو يوسف ومحد لابقع حتى تدخل الدار فيقم بها ثلاث لان دخل الدار فائق وطالق وطالق

(والوجه الثاني) يقع بمكل واحدة طلقة طانة لا بن ضرائر هافي حال ولادتها عدلى هذا يقع بكل واحدة من اللائين لم يلدن طاقتان طاقتان و تين هذه و قع بالوالدة الاولى طلقة فاذا ولدت الثالثة بانت وفي وقوع الطلاق بالباقيتين وجهان ، فاذ قلما يقدم بهن طانت الرابعة ثلاثار الاولى طلقتين و بانت الثانية والنالثة وليس فيهن من له رجمها إلا الاولى مالم تنفض عدتها واذا ولدت الرابعة لم تطى واحدة منهن و تنفض عدتها بذلك وان قال كما ولدت واحدة منكن فسائر كرطوالق أو فباقيكر طوالق فكاما ولدت واحدة منهن وقع بباقيهن طانة طلمة و تبين الوالدة بوضع ولدها الا الاولى ، والغرق ببن هذه وبين الني تبلها أن الثانية والثانة بقع الطلاق بباقيهن بولادتهما همنا وفي الأولى لا يتمنع لانهن لم وبين الني تبلها أن الثانية والثانة بقع الطلاق بباقيهن بولادتهما همنا وفي الأولى لا يتمنع لانهن لم يبقين ضرائرها وههنا لم يملقه بولادتها، فان كانت الثانية حاملا باثنتين فوضعت الاولى منها وقع بكل واحدة من ضرائرها طلقة في المسئلة الزابة وتطلق كل واحدة من الوالدات طلقتين في المسئلة الزائمة أم كما وضعت واحدة منهن تمام حلها انقضت به عدنها ، قال القاضي وثلاثا فلائة أن كاما ولدت واحدة منهن تمام حلها انقضت به عدنها ، قال القاضي إذا كان له زوجةان فقال كلما ولدت واحدة منكا فأنتها طالقةان ، فولدت إحداهما بوم الحيس طلقة في المسئلة الذائمة أن كلما ولدت واحدة منكا فأنتها طالقةان ، فولدت إحداهما بوم الحيس طلقة المؤان له زوجةان فقال كلما ولدت واحدة منكا فأنتها طالقة ان عادتها بوم الحيس طلقة المؤان المؤلفة المؤل

ولنا أن ثم العطف وفيها ترتيب فتعانت التطايقات كلها بالدخول لان العطف لا يمنع تعابق الشرط بالمعطوف عليه وبجب النرتيب فيها كا يجب لو لم يعلقه بالشرط وفي هذا انفصال عما ذكروه ولان الاولى تلي الشرط فلم يجز وقوعها بدونه كالولم يعطف عليها ، ولانه جعل الاولى جزاء الشرط وعقبه اياها بفاء التعقيب الموضوعة المجز أن فلم بجز تقديها غليه كسائر نظائره ، ولانه لو قال أن دخل زيد عادي فأعطه درهما لم يجز أن يعطيه قبل دخوله فكذا ههذا وما ذكروه تحكم ليس له شاهد في اللغة ولا أصل في الشرع

(فصل) وإن قال المدخول بها ان دخات الدار نانت طالق ثم طالق ثم طالق لم يقع بهاشي، حتى مدخل الدار فتقع بها اللاث وبهذا قل الشاخي وأبر يوسف ومحد: وذهب القاضي الى وقوع طلقتين في الحال وتبقى الثالثة معلقة قد لمدخول وهو ظاهر الفساد فانه مجمل الشرط المتقدم المعطوف دون المعطوف عليه و بعلق به ما يمد عنه دون ما يليه ومجمل جزا. مالم توجد فيه الفاء التي يجازى بها دون ما وجدت فيه تحكما لا يعرف عليه دليل ولا نعلم له نظيراً ، وإن قال لها ان دخات الدار فأنت طالق فطائق فطائق فدخلت طاقت ثلائا في قولهم جيما

﴿ مسئلة ﴾ قال (واذا طلق ثلاثا وهو ينوي واحدة فعي ثلاث)

وجملة ذلك أن الرجل اذا قال لامرأنه أنت طالق ثلاثًا فهي ثلاث وإن نوى واحدة لانهلم فيه

جيما ثم وقدت الثانية يوم الجدة بانت وانقضت عدتها ولم تطاق وطانت الاولى ثانية فان كانتكل واحدة منها حا لا باثنين طافقا بوضع النانية طافة أيضاء ثم إذا وقدت الاولى تمام حلها انقضت عدتها به وطلقت انثانية ثلاثا فاذا وضعت الثانية تمام حلها انقضت عدتها به

(فصل) في تعاية، بالطلاق اذا قال اذا طلقتك فأنت طاق ثم قال أت طابق وقت واحدة بالمباشرة واخرى بالصفة ان كات مدخولا بها لابه جمل تعليقها شرطالوقوع طلاقها باذا وجدالشرط وقع الطلاق، وان كانت غير مدخول بها بانت بلاولى ولم بقم الثانية لابه لاءدة مليهاولا تمكن وجعها فلا يقع طلاقها إلا بائذا ولا يقم الطلاق بالبائن قان قال عنيت بقولي هذا أنك تكونين طاافا بما أوقعته عليك ولم أود طلاقا سوى ما باشرتك به دين وهل يقبل في الحكم، يخرج على دوايتين

[احداهما] لا يقبل وهو مذهب الشافي لائه خلاف الظاهر اذ الظاهر أن هذا تعليق العالاق بشرط العالدق ولان اخباره اياها برقوع دلاقه بها لا فائدة فيه

(والرجه الثاني ايتبل قوله لانه يحتمل ماقاله فقبل كما لو قال أنت طالق أنت ط لق، وقال أردت بالثاني النأ كيد أو افهامها .

﴿ مسئلة ﴾ (اذا قال اذا طانتك ذانت طالق ثمقل ان قت فانت طائق فقامت طلقت بقيامها

خلافا لان النظ صريح في الثلاث والنية لا تمارض الصر بحلانها أضعف من النظو الداك لا معلى عجر دها والصريح قوي يعمل عجر ده من غير نية فلا يمارض القوي بالضعيف كا لا يمارض النص بالقياس ولان النية اعا تعمل في صرف النظ الى بعض محتملاته والثلاث نص فيها لا يحتمل الواحدة بحال فاذا نوى واحدة فقد نوى مالا يحتمله فلا يصح كا لو قال له على ثلاثة ذراهم وقال أردت واحداً

(مسئلة) قال (وان طاق واحدة وهو ينوي تلاثا فهي واحدة)

أما اذا قال أنت طالق واحدة و وى اثلاث لم يتم إلا واحدة لان افظه لا يحتمل أكثر منها ، فاذا نوى الله فقد نوى ملا يحتمل لفظه فلو وقع أكثر من ذلك لوقع بمجرد النية ومجرد النية لا يقع مها طلاق ، وقال أصحاب الشافعي في أحد الوجهين يقم ثلاث لانه بحتمل واحدة ، مها اثنتان وهذا فاسد فان قوله ، مها اثنتان لا يؤديه معنى الواحدة ولا يحتمله فنيته فيه نية مجردة فلا تعمل كما لو نوى المالاق من غير لفظ ، وأما اذا قال أنت طالق ونوى ثلاثًا فهذا فيه روايتان

(احداهما) لايقع الا واحدة وهو قول الحسن وعرو بن دينار واثبوري والاوزاعي وأصحاب الرأي لان هذا لا ظ لايتضمن عدداً ولا بينونة الم تقع به الثلاث كا لوقال أنت طالق واحدة ، بيائه أن قوله أنت طالق اخبار عن صفة هي عليها فلم يتضمن العدد كقوله قائة وحائض وطاهر

ثم طقت بالصفة أخرى لانه قد طاقها بعد عقد الصفة لان الصفة تطايقة لها وتعليقه الطلاقها يقيا بها فأ أنصل به القيام تطلبق لها .

(مسئة) (ولو قال اولا ان قمت فانت طالق ثم قال ان طلقتك فانت طالق نقاءتطلقت بالقيام واحدة ولم تطلق بتعليق الطلاق لانه لم يطلقها بعد ذلك)

لان هذا يقتضي ابتداء ايقاع وقو ع الطلاق ههنا بالقيام أنما هو وقوع بصفة سابقة تعقد الطلاق شرطا ﴿مسئلة ﴾ (ولو قال ان قتضالت على النوقع عليك طلاقي فأنت طالق ففا مت طلفت بالقيام ثم تطاق اثانية بوقوع الطلاق عليها انكانت مدخولا بها لان الطلاق الواقع بها طلاقه فقد وجدت الصفة (مسئلة) (وان فال كما طلقتك فانت طالق فهذا حرف يقتضي التكرار)

فاذا قال لها بعد أنتطالق طلقت طلقتين احداهما بالباشرة والآخرى بالصفة ولا تقع ثالثة لان الثانية لم تذع بايفاعه بعد عقد الصفة لان قوله كما طلقتك يقتضي كما أوقعت عليك الطلاق، وهذا يعتضي تجديد ايقاع طلاق بعد هذا القول وانما وقعت الثانية بهذا القول، وان قال لها بعد عقد الصفة ان خرجت فانت طالق فخرجت طلقت بالحروج طلقة وبالصفة أخرى لانه قد طلقها ولم تقع الثالثة فان قال لها كما أوقعت عايك طلاقي فانت طالق نهو كقوله كما طلقتك فانت طالق، وذكر القاضي في هذه أنه اذا وقع عليها طلاقه جسفة عقدها بعد قوله اذا أوقعت عليك طلاقاً فانت طالق لم تطلق

(والرواية الثانية) إذا نوى ثلاثا وقع الثلاث وهو قول مالك والشافعي وأبي عبيد وابن المنقد لامه لفظ لو قون به ففظ الثلاث كان ثلاثا فاذا نوى به الثلاث كان ثلاثا كالكنايات ولأنه نوى بلفظه ما متحتمله فوقع ذلك به كالكناية و بيان احيال الفظ المعدد أنه يصح تفسيره به فيقول أنت طالق ثلاثا ولان قوله طالق اسم فاعل واسم الفاعل يقتضي المصدر كا يقتضيه الفعل والمصدر يقع على القليل والكثير ، وفارق قوله أنت حائض وطاهر لان الحيض والعابر لا يمكن تعدده في حقه والطلاق يمكن تعدده (فصل) فان قال أنت طالق طلاقا و نوى ثلاثا وقع لانه صرح بالمصدر والمصدر يقع على القليل والكثير فقد نوى بالفظه ما محتمله وان نوى واحدة فعي واحدة وان أطلق فعي واحدة لانه اليقين ، وان قال أنت طالق الطلاق وتم ما نواه وان لم ينو شيئا فحكي فيها الفاضي روايتين (إحداهم) اليقين ، وان قال أنت طالق الطلاق وتم ما نواه وان لم ينو شيئا فحكي فيها الفاضي روايتين (إحداهم) ثلاث (والثانية) أمها واحدة لانه محتمل أن تعود الالف واللام إلى معهود يريد الطلاق الذي أوقعته ولان اللام في أمها، الاجناس تستعمل لفير الاستفراق كثيراً كقوله ومن أكره على الطلاق الذي أوقعة – هذا ولان اللام في أمها، الاجناس تستعمل لفير الاستفراق كثيراً كقوله ومن أكره على الطلاق – وافات علم علم يا بواد به ذلك المبين الطلاق – وافات الم والحديث والفقه – هذا وهكذا لو قال لامرأته أنت الطلاق فان أحد قال ان أراد ثلاثا فعي ثلاث وان نوى واحدة فعي وهكذا لو قال لامرأته أنت الطلاق فان أحد قال ان أراد ثلاثا فعي ثلاث وان نوى واحدة فعي

لان ذلك ليس بايقاع منه . وهذا قول بمض أصحاب الشافعي ، وفيه نظر فأنه قد أوقم الطلاق عليها بشرط فأذا وجد الشرط فهو الموقع للطلاق عليها فلا فرق بين هذا وبين قوله أذا طلقتك فأنت طالق م وقم عليها طلاقه بمباشرة أو سبب وصفة عقدها بعد ذلك أو قبله طلقت ثلاثاً لان الثانية طلقة واقعة عليها فتقع بها الثالثة

(فصل) فان قال لها ان خرجت فأنت طالق ثم قال كلماو قم عليك طلاقي فانت طالق ثم خرجت وقع عليها طلقة بالخروج ثم وقمت عليها الثانية بوقوع الاولى ثم وقمت الثالثة بوقوع الثانية لان كلما تقتضى التكرار وقد عقد الصفة بوقوع الطلاق فكيفا وقع يفتضي وقوع أخرى ولو قال لها اذا طلقتك فانت طالق ثم قال أنت طالق طلقت ثلاثاً واحدة بالمباشرة واثنين بالصفتين لان تطليقه لها يشتمل على الصفتين هو تطليق منه وهو وقوع طلاقه ولانه اذا قال أنت طالق طلقت بالمباشرة واحدة فتطلق الثانية بكونه طلقها ودّلك طلاق منه واقع عليها فتطلق به الثالثة وهذا كله في المدخول بها فلا تطلق الا واحدة في جميع هذا. وهذا كله مذهب الشافعي وأصحاب الرأي ولا نعلم فيه خلافاً

(فصل) فان قال كما طلقتك طلاقاً املك فيه رجمتك فانت طالق ثم قال أنت طالق طلقت المنتين (احداهما)بالمباشرة (والاخرى) بالصفة الا أن تكون الطلقة بموضاً و في غير مدخول بها فلايقع (المعنى والشرح المكبير) (الحزء الثامن)

و احدة وان لم ينو شيئا فكلام أحمد يتتضي أن تكون ثلاثا لانه قال أنت الطلاق فهذا قد بين أي شيء بقي هي ثلاث ، وهذا اختيار أبي بكر ويخرج نيها المهاو احدة بنا. على المسئلة قبلهاروجه القولين ماتقدم ، ومماييين انه راد بها الواحدة قول الشاعر

فأنَّت الطلاق وأنت الطلاق ﴿ وأنت الطلاق ألانًا تماما

فجمل المكور ثلاثا ولو كان الاستغراق الكان ذلك تسما

(فصل) ولوقال الطلاق بلزمي أو الطلاق لي لازم فهو صريح فانه يقال لمن وقع طلاقه لزمه المطلاق وقالوا إذا عقل الصبي الطلاق فطأق لزمه . ولعابهم أرادوا لزمه حكمه فحذفوا المضاف وأفاموا المضاف البه مقامه ثم اشهر ذلك حتى صار من الامها العرفية وانغمرت الحقيقة فيه ويقع به مانواه من واحدة أو اثنتين أو ثلاث وان أطلق ففيه روايتان وجهها ما نقدم ، وان قال علي الطلاق فهو بمثابة قوله : الطلاق بازمني لان من لزمه شي ، فهو عليه كالدين ، وقد اشتهر استعال هذا في إبقاع الطلاق و يخرج فيه في حالة الاطلاق الروايتان هل هو ثلاث أو واحدة ? والأشبه في هذا جميعه أن يكون واحدة لان أعل العرف لا يعتقدونه ثلاثا ولا يعلمون أن الالف واللام للاستذراق ولهذا ينكر أحدهم أن يكون طلق ثلاثا ولا يعتقدونه مقتضى اللفظ في ظنهم واحدة فلا يريدون الا ما يعتقدونه مقتضى الفظهم فيصير كأنهم نووا الواحدة

بها ثانية لانها تبين بالطلقة التي باشرها بها فلا يملك رجعتها فان طلقها ثنتين طلقت الثالثة ، وقال أبو بكر :قيل تطلق وقيل لا تطلق واختياري أنها تطلق ، وقال أصحابالشافمي لا تطلق الثالثة لائالو أوقساها لم يملك الرجمة ولم يوجد شرط طلاقها فيفضي ذلك الى الدور فنسقطه بمنع وقوعه

ولنا أنه طلاق لم يكمل به العدد بغير عوض في مدخول بها فتقم التي بعدها كالاولى وامتاع الرجعة هبنا لعجزه عنها لا لعدم الملك كما لو طلقها واحدة وأغي عليه عقيبها وان النانية تقمع وان المستعت الرجعة لعجزه عنها وان كان الطلاق بعوض أو في غير المدخول بها لم يقع الا الطلقة الذي باشرها بها لانه لا يملك رجعتها وان قال كما وقع عليك طلاق أملك فيه رجعتك فانت طالق ثم وقع عليها طلقة بالمباشرة أو صفة طلقت ثلاثاً وعندهم لا تطلق لما ذكرنا في التي قبلها ولو قال لاحرأ تعاذا طلقتك طلاقا أملك فيه الرجعة فانت طالق فانت طالق فأنت طالق ثلاثاً ثم طلقها طلقت ثلاثاً ، وقال المزني لا تطلق وهو قياس قول أصحاب الشافعي لما تقدم

﴿ مسئلة ﴾ (وان قال كلما وقع عليك طلاقي أر ان وقع عليك طلاقي فانت طالق قبله ثملاتاً ثم قال أنت طالق فلا نص فيها)

وقال أبو بكر والفاضي تطلق ثلاثاً واحدة بالمباشرة واثنتان بالمعلق، وهو قياس تول الشافدي وبعض أصحابه، وقال ابن عقيل تطلق بالطلاق المنجز ولمغوا المعلق لانه طلاق في زمن ماض، وقال

(فصل) وان قال أنت طالق للسنة طلقت واحدة في وقت السنة ، وذهب أبو حنيفة الى انها تطاق ثلاثا في بناء منه على ان هذا هو السنة وقد بهنا ان طلاق السنة طلنة واحدة في طهر لم يصبها فيه أيضا الا أزينوي الثلاث فتكون ثلاثا لانه ذكر المصدر والمصدر يقم على الكثير والقليل بخلاف التي قباها

(فصل ران قال العجبي بهشم لبسيار طاقت امرأة ثلاثا نص عليه أحمد لان معناه أنت طالق كثيرا ، وان قال بهشم فجسبت طافت واحدة إلا أن ينوي ثلاثا فتسكون ثلاثا ، نص عليه أحمد في رواية ابن منصور ، وقال القماضي يتخرج فيسه روايتمان بنما ، على قوله : أنت طالق لان هذا صريح وذاك صريح فها سواه ، والصحيم انه يتم ما نواه لان معناها خليتك ، وخليتك يقم بهاما نواه وكذا همناو إغاصارت صريحة لشهرة استعالما في الطلاق و تعينها له وذاك لا ينني معناها ولا يتم العمل به إذا أراده وان قال قارقتك أوسر حتك ونوى واحدة أو أعلق فعي واحدة وان نوى ثلاثا نعي ثلاث لانه فعل يمكن أن يعبر به عن القليل والسكثير وكذلك لو قال طافتك

(فصل) ولا يتم الطلاق بغير لفظ الطلاق إلا في موضمين (أحدهما) مر لايقدر على الكلام كالاخرس اذا طاق بالاشارة طلقت زوجته وبهذا قال مالك والشافعي وأصحاب الرأي ولا نعلم عن غيرهم خلافهم وذلك لأنه لاطريق إلى الطلاق إلا بالاشارة فقامت اشارته مقام الكلام من غير نية

أبو المباس بنسريج وبعض الشافعية لا تطلق أبداً لان وقوع الواحدة يقتضي وقوع ثلاث قبلها وذلك يمنع وقوعها فاثباتها يؤدي الى نفيها فلا تثبت ولان ايقاعها يفضي الى الدور لانها اذا وقعت وقع قباها ثلاث فيمتنع وقوعهاوما افضى الى الدور وجب قطعه من أصله

ولنا انه طلاق من مكلف مختار في محل لذكاح صحيح فيجب ان يقع كالو لم يمقده فالصفة ولان عمومات النصوص تقتضي وقوع الطلاق مثل قوله سبحانه (فان طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح ذوجا غيره) وقوله تمالى (والمطلقات يتربصن با نفسهن ثلاثة قروء) وكذلك سائر النصوص ولان الله تعمالى شهر ع الطلاق الصلحة تتعلق به وما ذكر وه يمعه بالكلية و تبطل مشروعيته و تفوت مصلحته فلا يجوز ذلك بمجرد الرأي والنحكم وما ذكر وه غير مسلم فاما اذا قلنالا يتم الطلاق المعلق فله وجه لانه أو تعه في بزمن ماض ولا يمكن وقوعه في الماضي فلم يقم كما لو قال انت طالق قبل قدوم زيد بيوم فقدم في اليوم ولانه جمل الطلقة المواقعة شرطاً لوقوع اشلات ولا يوجد المشروط قبل شرطه فعلى هذا لايمنم من وقوع الطلقة المباشرة ولا يفضي الحدور ولا غيره وان قلنا بوقوع الثلاث فوجه انه وصف الطلاق المملق عا يستجيل وصفه به فلنت الصفة ووقع الطلاق كما لو قال انت طالق طلقة لانلزمك ولا تنقص عدد طلاقك أو قال الآيسة انت لحالق للسنة أو للبدعة وبيان استحالته ان تعليقه بالشرط يقتضى عدد طلاقك أو قال الآيسة انت لحالق للسنة أو للبدعة وبيان استحالته ان تعليقه بالشرط يقتضى وقوعه بعده لان الشرط يقتفى والملق لوقع بعده لان الفرط يتقدم مشروطه ولذلك لو اطلق لوقع بعده وتعقيه بالفاء في قوله فانت طالق وقوعه بعده لان الشرط يتقدم مشروطه ولذلك لو اطلق لوقع بعده وتعقيه بالفاء في قوله فانت طالق

كانكاح فأما انقادر فلا يصح طلاقه بالاشارة كالايصح نكاحه بها فان أشار الاخرس باصابعه الثلاث الله الطلاق طلقت ثلاثا لان اشارته جرت مجرى نطق غيره ولوقال الناطق أنت طالق وأشار بأصابعه الثلاث لم بقع الا واحدة لان اشارته لاتكني ، وان قال أنت طالق هكذا وأشار باصابعه الثلاث طاقت ثلاثا لان قوله هكذا تصريح بالتشبيه بالاصابع في العدد وذلك يصاح بيانا كا قال النبي عَنَيْلِيَّة طاقت ثلاثين ومرة تسعا وعشرين وانقال أردت الاشارة والشهر هكذا وهكذا ، وأشار بهدمرة ثلاثين ومرة تسعا وعشرين وانقال أردت الاشارة بالاصبعين للقبوضتين قبل منه لانه محتمل ما يدعيه (الموضع اشائي اذا كتب الطلاق ان نواه طاقت زوجته وبهذا قال الشعبي والزهري والحركم وابو حنيفة ومالك وهو المنصوص عن الشافعي ، وذكر بعض أصحابه أن له قولا آخر أنه لابقع به طلاق ، وان نواه لانه فعدل من قادر على التطليق بمن الطلاق كالاشارة

ولنا أن السكتابة حروف يفهم منها الطلاق فاذ أنى فيها بالطلاق وفهم منها ونواه وقع كالمفظ ولان السكتابة نقرم مقام قول السكاتب بدلالة أن النبي و السكتابة كان مأمورا بقبايم رسالته فحصل ذلك في حق البعض بالفول وفي حق آخربن بالسكتابة الى ملوك الاطراف ولان كتاب القاضي بقوم مقام لفظه في اثبات الديون والحقوق فاما أن كتب ذلك من غير نية فقال أبو الخطاب قد خرجها القاضي الشريف في الارشاد على روايتين (احداهما) يقع وهو قول الشعبي والنخي والزهري والحسكم لما

يقتضي كونه عقيبه وكون الطلاق المملق قبله بعده محال لا يصح الوصف به فلفت الصفة ووقع الطلاق كما لو قال ان طلقتك فأنت طالق ثلاثاً لا ثلزمك ثم يبطل ماذكروه بقوله اذا انفسخ نكاحك فانت طالق قبله ثلاثاً ثم وجد ما يفسخ نكاحها من رضاع او ردة او وطه امها أو ابنتها بشبهة فانه يرد ماذكروه ولا خلاف في انفساخ النكاح قال القاضي ماذكروه ذريعة الى أن لا يقع عليها الطلاق جملة وان قال انت طالق اليوم ثلاثا أو طلقتك غداً وان قال انت طالق اليوم ثلاثا أو طلقتك غداً واحدة فالكلام عليها من وجه آخر وهو واردعلى المسئلتين جميعاً وذلك ان الطلقة الموقعة يقتضي وقوعها وقوع ما لا يتصور وقوعها معه فيجب ان يقضى بوقوع الطلقة الموقعة دون ما تملق بها لان ما تعلق بها تا بي ولا يجوز إبطال المتبوع لامتناع حصول النبع فيبطل التا بعوده وكاي قال في مرضه إذا اعتقت سالما نفام حرولم بخرج من ثلثه الا احدها فان سالما يعتق وحده ولا يقرع بينها لان ذلك ربما ادى الى عتق المشروط دون الشرطوذلك غير جائز ولا فرق بين ان يقول فغام معه أو قبله أو بعده او يطلق كذا ههنا

(فصل) اذا قال ان طلقت حفصة فعمرة طالق ثم قال ان طلقت عمرة فحفصة طالق ثم طلق حفصة طلقة وان بدأ بطلاق حفصة طلقنا معاً حفصة بالمباشرة وعمرة بالصفة ولم نزدكل واحدة منهما على طلقة وان بدأ بطلاق عمرة طلقت طلقتين وطلقت حفصة طلقة واحدة لانه اذا طلق حفصة طلقت بالصفة لكونه على طلاق حفصة ولم يعد على حفصة طلاق آخر لانه ما احدث في عمرة طلاقا انما طلقت بالصفة السابقة

ذكرنا (والثانية) لا يتم الا بنية وهر قول أبي حنيفة ومالك ومنصرص الشافي لان الكتابة محتماة فانه يقصد بها نجرية القلم وتجريد الحمل وغم الاهل فلم يقم من غير نية ككمايات الطلاق فان نوى بذلك تجويد خطه أو تجربة قلمه لم يقع لانه او نوى بالفظ غير الايقاع لم يقم فالكتابة أولى واذا ادعى ذلك دين فيا ببنه وبين الله تعالى ويقبل أيضا في الحسكم في أصح الوجهين لانه يقبل ذلك في اللفظ الصريح في أحد الوجهين فهمنا مع أنه ليس بلفظ أولى ، وان قال نويت غم أهلى فقد قال في رواية أي طالب فيمن كتب طلاق زوجته ونوى الطلاق وقع ، وان أراد أن يغم أهله فقد عمل في ذلك أيضا يعني أنه يؤاخذ به لقول النبي ويتيالي وان الله عنا لامتي هما حدثت به أنفها مالم تكلم أو قعمل به وقال أن يغم أهله بتوهم الطلاق دون عمل به له فقل أنت طالق بريد به غمها ومحتمل أن لا يقم لانه أراد غم أهله بتوهم الطلاق دون حقيقته فلا يكون ناويا الطلاق والحبر أنما يدل على مؤاخذته بما نواه عند العمل به أو السكلام ، وهذا لم يتو طلاقا فلا يؤاخذ به

(فصل) وان كتبه بشيء لايبين مثل ان كتبه باصبعه على وسادة أو في المواء فظاهر كلام احد أنه لا يقع ، وقال أبو حفص العكبري يقع ، ورواه الاثرم عن الشعبى لانه كتب حروف الطلاق فأشبه مالو كتبه بشيء يبين ، والاول أولى لان السكتابة التي لانبين كالهمس بالنم يما لا يتبين وثم لايقع فهمنا أولى

على تمليقه طلاقها وان بدأ بطلاق عمرة طلقت حفصة لكون طلاقها معلقا على طلاقها وان بدأ بطلاق عمرة ووقوع الطلاق بها تطليق منه لها لانه احدث فيه طلاقها بتمليقه طلاقها على تطليق عمرة بعد قوله ان طلقت حفصة فعمرة طالق ومتى وجدانتمليق والوقوع معا فهو تطليق فان وجداماً بعد تمليق الطلاق بطلاقها وقع الطلاق المعلق بطلاقها وطلاق عمرة ههنا معلق بطلاقها فوجب القول بوقوعه ولوقال لعمرة كالطلقت حفصة طالقت عمرة فانت طالق ثم فال لعمرة انت طالق طلقت طلقت حفصة طلقت حفصة المنداه في واحدة منها الاطلقة لان هذه المسئلة كالتي قبلها سواء فانه بدأ بطلاق عمرة على تطليق حفصة ثم ثنى بتعليق طلاق حفصة على تطليق عمرة ولوقال لعمرة ان طلقتك فحفصة طالق ثم فال لحفضة ان طلقتك فعصرة طالق ثم طلق حفصة على المسئلتين الفاضي في المجرد ولوقال لاحدى زوج بيه كا طلقت ضرتك فأنت طالق ثم قال للاخرى مثل ذلك ثم طلق الاولى طلقت طلقتين وطلقت الثانية طلقة ، وان طلق النائية طلقة عن مثل فلك ثم طلق الاولى طلقت طلقتين وطاقت الاركى طلقة مثل ذلك ثم طلق الاولى طلقت طلقتين وطاقت الثانية طلقة ، وان قال كلما طلقتك فضرتك طالق ثم قال للاخرى مثل ذلك ثم طلق الاولى طلقت طلقتين وطاقت الثانية طلقة ، وان طلق الاولى طلقت طلقتين وطاقت الثانية طلقة ، وان قال كلما طلقت طلقتين وطاقت الاولى طلقة وانطلق الافلة على ما ذكر نا في المسئلة الاولى طلقة وانطلق اثانية طلقتين وطاقت الاولى طلقة وتمليل ذلك على ما ذكر نا في المسئلة الاولى طلقة وتمليل ذلك على ما ذكر نا في المسئلة الاولى طلقة وتمليلة وان على ما ذكر نا في المسئلة الاولى طلقة وتمليلة وانت على ما ذكر نا في المسئلة الاولى طلقة وتمليلة وتملية المنائية المسئلة الاولى طلقة وتملية المسئلة وتملية وانت على ما ذكر نا في المسئلة الاولى طلقة وتمينه المنته وتمينه المنته وتمينه المنته المنته المنته المنته وتمينه المنته المنته المنته وتمينه المنته المنته وتمينه المنته المنته وتمينه المنته المنته المنته المنته المنته وتمينه المنته المنته المنته المنته المنته المنته المنته المنته المنته وتمينه المنته ال

(فصل) اذا كتب لزوجته أنت طالق ثم المتمد فكتب اذا أتاك كتابي أوعلقه بشرط أو المتشاء وكان في حال كتابة للطلاق مريداً للشرط لم يتم طلاقه في الحال لانه لم ينو الطلاق في الحال بل نواء في وقت آخر ، وأن كأن نوى الطلاق في الحال غير معلق بشرط طلقت الحال وأن لم ينو شيءًا وقلما ان الطالق يقم به الطلاق نظرنًا فإن كان استمدادا لحاجة أو عادة لم يقع طلاق قبل وجود الشرط لانه لو قال أنت طَالَق ثم أدركه النفس أو شيء يسكنه فسكت لذلك ثم أنى بشرط تماق به فالكتابة أولى وإن استمد لغير حاجة ولا عادة وقع الطلاق كا لو سكت بعــد قوله أنت طالق الهبر حاجة ثم ذكر شرطا ، وإن قال انني كتبته مريداً الشرط فقياس قول أصحابنا أنها لانطلق قبل الشرط الا أنه يدس وهل يقبل في الحكم ؟ على وجهبن بناه على نولهم فيمن قال أنت طالق تم قال أردت تعليقه على شرط وان كتب الى امرأه أما بعد فأنت ط لق طلنت في الحال سوا، وصل اليها الكتاب أو لم يصل وعسهامن جين كتبه ، وأن كتب اليها أذا وصلك كتابي فأنت طالق فأناها الكتاب طلفت عند وصوله اليهاموان ضاع ولم يصلها لم تطلق لانالشرط وصوله ، وأن ذهبت كتابته بمحو أو غير. ووصل الكاغدام تطلق لانه ايس بكتاب وكذلك ان انطمس مافيه لعرق أو غيره لان الكتاب عبارة عما فيه الكتابة، وان ذهبت حواشيه أو تخرق منه شيء لا يخرجه عن كونه كنابا ووصل باقيه طلةت لان البرقي كتاب إن تخرق بعض مافيه الكتابة سوى مافيه ذكر الطلاق فوصل طلقت لان الاسير باق فينصرف الاسير اليه

(فصل) فان كان له ثلاث نسوة فقال ان طلقت زينب نمسرة طالق ، وان طلقت عمرة فحفصة طالق ، وأن طلقت حفصة فزينب طالق ثم طلق زينب طلقت عمرة ولم تطلق حفصة لأنه ما أحدث في عمرة طلاناً بعد تعليق طلاق حفصة بتطليقها ، وأنما طلقت بالصفة السابقة على ذلك فيكون وقوعا الطلاق وليس بتطليق، وأن طلق عمرة طلقت حفصة ولم تطلق زينب لذلك، وأن طلق حفصة طلقت زينب ثم طلقت حنصة فيقم الطلاق باللاث لأنه أحدث في زبنب طلاقاً بعد تعليقه طلاق عمرة بتطليقها فكان وقوع الطلاق بزينب تطليقا وطلقت به عمرة نخلاف غيرها ولو قال لزينب ان طلقت عمرة فانت طالق ثم قال لعمرة أن طلقت حفصة فانت طالق ثم قال لحفصة أن طلقت زينب فانت طالق ثم طلق زينب طلق الثلاث زيئب بالمباشرة وحفصة بالصفة ووقوع الطلاق محفصة تطليق لها وتطليفها شرط طلاق عمرة فتطلق به أيضاً والدليل على أنه تطليق لحفصة انه أحدث فيها طلافاً بتعليقه طلاقها على تطليق زينب بعد تعليق طلاق عمرة بتطليقها وتحقق شرطه والتعليق مع شرطه تطليق وقد وجدا معاً بعد جمل تطليقها صفة اطلاق عمرة ، وان طلق عمرة طلقت هي وزينب ولم تطلق حفصة وأن طلق حفصة طلقت هي وعمرة ولم تطلق زينب لما ذكرنا في المسئلة التي قبلها ، وأن قال لزينب أن طلقتك فضرتاك طالقتان ثم قال لعمرة مثل ذلك ثم قال لحفصة مثل ذلك ثم طلق زينب طِلقت كل وأحدة منهن طلقة وأحدة لانه لم يحدث في غير زينب طلاقاً أيا طلقتا بالصفة على تعليق وان تخرق مافيه ذكر الطلاق فذهب ووصل باقيه لم تطاق لان المنصود ذاهب قان قال لما اذا أناك طلاقي فأنت طائق ما للمتاب طائقت طائقتين لوجود الصفتين في مجيء الكتاب فان قال أودت اذا أناك كتابي فأنت طالق بذلك الطلاق الذي علقته دين وهل يقبل في الحسكم ؟ يخرج على دوايتين

(فصل) ولا يقبت الكناب بالطلاق الا بشاهدين عداين أن هذا كنابه ، قال أحد في رواية حرب في امرأة أتاها كناب زوجها بخطه وخاعه بالطلاق لاتنزوج حتى بشهدعندها شهود مدول قبل له فان شهد حامل الكتاب وحده حتى يشهد معه غيره لان الكتب المئبتة الحقوق لانتبت الا بشاهدين ككتاب القاضي وظاهر كلام احدان الكتاب غيره لان الكتب المئبتة الحقوق لانتبت الا بشاهدين ككتاب القاضي وظاهر كلام احدان الكتاب بثبت عندها بين يديها وان لم يشهدا به عند الحاكم لان اثر مفي حقها في الهدة وجراز المزوج بعد انقضائها رهذا معني يختص به لايثبت به حق على الغير قاكتني فيه بسهاعها الشهاده ، ولو شهد شاهدان أن هذا خط فلان لم يقبل لان الحط بشبه به ويزور ولهذا لم بقبله الحاكم ، واو اكتنى عمرفة الحط لاكتنى بمهرفتها له من غير شهادة

وذكر القاضي أنه لا يصح شهادة الشاهدين حتى بشاهداه يكتبه ثم لا يغيب عنها حتى يؤديا الشهادة وهذا مذهب الشانعي والصحيح أن هذا ليس بشرط فان كتاب القاضي لا يشترط فيه ذك فهذا أولى

وقد يبكون صاحب الكتاب لايعرف الكتابة وأنما يستنبب فيها وقد بستنيب فيها من يعرفها بل متى أتاها بكتاب وقرأه عليها وقال هذا كنابي كان لها أن يشهدا به

﴿ باب الطلاق بالحساب ﴾

ومسئلة ﴾ قال (واذا قال لها نصابك طالق أو يدك أو عضو من أعضائك طالق أو قال لها آنت طالق نصف تطليقة أو ربع تطليقة وقمت بها واحدة)

الكلام في هذه المسئلة في فصلين: (أحدهم) أنه اذا ط قرب امنها (وائد في) اذا طلق جزء امن طلقة الاول فانه متى المن في المرأة جزء امن أجزائها الثابتة طاقت كلها سوا، كان جزءاً شائعاً كنصفها أوسدسها أوجزءا من الف جزء منها أو جزء امعينا كيدها أو رأسها أو أصبها وهذا قول المسن ومذهب الشافعي وأبي ثور وابن القامم صاحب ماك ومذهب أصحاب الرأي الا أنه أن أضافه الى جزء شائع أو واحد من أعضا خمسة : الرأس ، والوجه ، والرقبة ، والظهر ، والفرج طانت ، وإن أضافه الى جزء معين غير هدف الجدة لم تطلق لانه جزء تبقى الجلة منه بدونه أو جزء لا يعبر به عن الجلة نام تطاق المرأة باضافة الطلاق اليه كالسن والظفر

(فصل) وإن قال لامرأته ان طلقتك فعبدي حرثم قال لعبده ان قمت فامرأني طالق فقام طلقت المرأة وعتق العبد ولو نال لعبده ان قمت فامرأني ظالق ثم قال لامرأته ان طاقتك فعبدي حرفقام العبد طلقت المرأة ولم يعتق العبد لان وقوع الطلاق بالصفة انها يكون تطليقا مع وجود الصفة ففي الصورة الاولى وجدت الصفة والوقوع بعد قوله ان طلقتك فعبدي حروفي الصورة الاخرى لم يوجد بعد ذلك الا الوقوع وحده وكانت الصفة سابقة فلذلك لم يعتق العبد ولو قال لعبده ان اعتقنك فامرأني طالق ثم قال لاحرأته ان حلفت بطلاقك فعبدي حرثم قال لعبده ان لم أضربك فامرأتي طالق عتق العبد وطلقت المرأة.

﴿ مسائة ﴾ (وان قال لنسائه الاربع ايتكن وقع عليها طلاقي فصواحبها طوالق ثم وقع على احداهن طلاقه طلق الجميع ثلاثا)

لانه اذا وقع طلاقه على واحدة وقع على صواحبها ووقوعه على واحدة منهن يقتضي وقوعه على صواحبها فيتسلسل الوقوع عليهن الى ان تكمل النلاث لكل واحدة منهن

ومسئلة (وان قال كالطلقت واحدة منكن فعبد من عبيدي حر وكالطلقت اثنتين فعبد ان حران وكما طلقت ثلاثا فنلاثة احرار وكالطلقت أربعا فأربعة أحرار ثم طلق الاربع مجتمعات او متفرقات عتق خسة عشر عبداً) وقيل يعتق عشرة بالواحدة واحد وبإلثانية اثنان وباللاث ثلاثة وبالاربع أربعة وهذا غير صحيح فان

ولنا أنه أضاف الطلاق الى جزء ثابت استباحه بعقد النكاح نأشبه الجزءالشائم والاعضاء الحدة ولانها جدلة لانتبعض في الحل والحرمة وجد فيها ما يقتضي النحريم والأباحة عذل فيها حكم التحريم كا لو اشترك مرلم ومجوسي في قنل صيد، وفارق ماقاسوا عليه فانه ليس بثابت والشعر والظفر ليس بثابت فانهما يزولان وبخرج غيرهما ولا ينقض مسها الطهارة

(الفصل) الثماني) اذا طلقها نصف تطلبقة أو جزءا منها ، وان قل فانه يقع بها طافة كاملة في قول عامة أهل العلم على عامة أهل العلم الا داود قال : لا نطاق بذلك قال ابن المنذر أجمع كل من أحفظ عنه من أهل العلم على أنها تطلق بذلك منهم الشعبي والحارث العكلي والزعري وقتادة والشاني وأصحاب الرأي وابو عبيد قال أبو عبيد وهو قول مالك وأهل الحجاز والثوري وأهل العراق وذلك. لان ذكر بعض مالا يتبعض ذكر لجيعه كما لوقال نصفك طالق

(فصل ا فان قال أنت طالق نصفي طلقة وقدت طانة لان نصفي الشي. كله ، وان قال ثلاثة أنصاف طانة طانت طانة بن لان ثلاثه أنصاف طارة ونصف فكل النصف فصارا طانتين ، وهذا وج، لاصحاب الشانعي رلهم وجا آخر أنها لا نطاق إلا واحدة لانه جال الأنصاف من طانة واحدة فه . قط ما ليس منها وتنع طافة ولا يصح لان إسقاط الطلاق الموتع من الاهل في المحل لا سبيل اليه واعا الاضاة لى المنافة الواحدة غير صحيح فنفت لاضانة

قائل هذا لايعتبر صفة طلاق الواحدة في غير الاولى ولفظه كلما تقتضي المكر ار فيجب تكرارالطلاق بتكرار الصفات وتسقط أيضاً صفة انتثنية في آثالتة والرابعة،والصحيح انه يعتق خسة عشرعبداً لان فيهن اربع صفات هن اربع فيقع اربعة وهن أربعة آحاد وهن اثنتان واثنتان فيعتق بذلك اربعة وفيهن ثلاث فيعتق بهن ثلاثة . وأن شئت قات يعتق بالواحدة وأحدو بالنانية ثلاثة لان فبهاصفتين هي وأحدة وهي مع الاولى اثنتان ويعتق بالنالثة أربعة لانها واحدة وهي مع الاولى وانتانية ثلاثويعتق بالرابعة سبعة لان فيها ثلاث صفات هي واحدة وهي مع الثالثة اثنتان وهي معالثلاثالتي قبلها أربع، وقيل يعتق سبعة عتمر لان صفة التثنية قد وجدت ثهرث مرات فانها توجد بضم الاولى الىانثانيةو بضمالثانية الى النالثة وبضم النالثة الى الرابمة ، وقيل يعتق عشرون وهو قول أبي حنيفة لان صفة الثالثة وجدت مرة ثانية بضم الثانية وانتالتة الى الرابعة ، وكلَّا القولين غيرسديد لأبهم عدوا انثانية مم الأولى في صفة النثنية مرة تم عدوها مع الثالثة مرة أخرى وعدوا النانية والثالثة في صفة الثلاث مرتين،مرةمع الاولى ومرة مع الرابعة وما عد في صفة مرة لايجوز ءده في تلك الصفة مرة أخرى ولذلك لوقالكما أكلت أسف رمانة فانت طالق فأكات رمانة لم تطلق الا اثنتين لان الرمانة نصفان ولا يقال انها تطلق ثالثة بان يضم الربع الثاني الى الربع الثالث فيصيران نصفا وكذلك في مسئلتنا لم تغم الاولى الى الرابعة (المنني والشرح المكير) (الجزء الثامن) (04)

وان قال أنت طالق نصف طافتين طلفت واحدة لان نصف الطافة بن وذكر أصحاب الشاهي وجها اخر أنه يقم طلفتان لان الدخل يقتضي النصف من كل واحدة منها ثم يكل وما ذكرناه أولى لان التنصيف يتحقق به وفيه عمل باليقين وإلغاء الشك وإيقاع ماأوقمه من غير زبادة فكان أولى وان قال أنت طاق نصد في طافقين وقعت طلقتان لان نصفي الشيء جميعه فهو كالو قال أنت طالق خال أنت طافة ونصف على النصف فتصبر طلفتين

وان قال أنت طالق نصف طالة ثاث طلقة صدس طلق طقت طالغ لأنه لم يعطف بواو العطف

فيصيران المئين وعلى سياق هذا القول ينبغي ان يعتق اثمان وثلاثون واحد بطلاق واحدة و الائة بطلاق الثانية وثمانية بطلاق الثالثة لانها واحدة وهي مع ماقبلها ثلاث وهي معضها الى الاولى اثنسان ومع ضمها الى الثانية اثنتان ففيها صفة انتثية مرتان ، ويعتق بطلاق الرابعة عشرون لان فيها عماني صفات هي واحدة وهي مع ماقبلها أرح ، وفيها صفة انثلاث الاث مرات هي مع الاولى والثانية ثلاث ومع الخمانية والثائنة ثلاث ومع الاولى والثانية ثلاث فيمتق بذلك تسمة، وفيها صفة الثنية ثلاث مرات مع الاولى اثنتان ومع اثالثة اثنان فيعتق لذلك ستة فيصير الجميع اثنين وثلاثين، قال شيخنا وما نعلم بهذا الذي اثنان ومع اثالثة اثنان فيعتق الالله ستة فيصير الجميع اثنين وثلاثين، قال شيخنا وما نعلم بهذا قائلا قال شيخنا ويحتمل ان لا يعتق الا أربعة كما لو قال كلما اعتقت اربعة فأربعة احرارلان هذا الذي يسبق الى اذهان العامة، وهذه الا وجه اتى ذكر ناها مع الاطلاق، فأما أن نوى بافظه غير ماية تضيه الاطلاق مثل أن بنوي بقوله اثنين غير الواحدة فيمينه على مانواه ومتى لم يعين العبيد المعتقين أخرجوا بالقرعة ، ولوجه لمكان كما أن في المسئلة الذكورة لم يعتق الاعشرة بالواحدوا حدوبا ثنا ية اثنان وبالثالثة المناوا بالرابعة أربعة لان إن لانقتضى النكرار

(فصل) ولم قال كلما اعتقت عبداً من عبيدي فامرأة من نسائي طالق وكلمااعتةت اثنين فامرأتان طالفتان ثم اعتقالاً بين طلق الاربم على الفول الصحيح ،وعلى القول الناني يطلق ثلاث ويخرجن بالفرعة، ولو قال كلما اعتقت عبداً من عبيدي فجارية من حواري حرة وكلما اعتقت اثنين فجاريتان حرقان

فيدل على أن هذه الاجزاء من طبقة غير متفايرة ولانه يكون الثاني ههنا بالا من الاول والناك من الثاني والبدل هو المبدل أو بعضه الم يقتض المفايرة ، وعلى هذا التعابل لو قال أنت طالف طاقة نصف طاقة أوطامة طاقة لم تطبق الا طاقة، نان قال أنت طابق نصفا وثانا وسدسا لم يتم إلا طاقة لان هذه أجزاء الطلقة الاأن يريد من كل طقة جزء فنطاق ثلابًا

ولو قال أنت طالق نصفا وثلثا وربعاً طلفت طلفتين لانه يزيد على الطفة نصف سدس ثم يكل وان أراد من كل طافة جزءا طافت ثلاثا ، وان قال أنت طافة أر أنت نصف طابة أو أنت نصف طافة ثلث طافة سدس طابة أو أنت نصف طالق وقع بها طافة بناء على قولها في أنت الطهلاق أد مرجع في الطلاق وههنا مثله

(فصل) فان قال لأ ربع نسرة له أوقعت ببنكن طافة طافت كلوا حدة منه في طافة كذلك قال الحسن والشافي وابن القاسم وأبو بمبيد و أصحاب الرأي لان الفظ اقتضى قسم البنهي لكل واحدة ربعها ثم تكلت وان قال بينكن طافة ، واز قال أوقعت ببنكن طافة ، واز قال أوقعت ببنكن طافة ، واز قال أوقعت ببنكن طافة ، وقال الموافق والمتاني ، وقال الموافق والمتاني ، وقال الموافق والتاني ، وقال الموافق تطاق كل واحدة طافة ، في رجل قال أوقعت بينكن على واحدة طافة بن ، ويروى عن احد ما يدل عايه فانه روي عنه في رجل قال أوقعت بينكن

وكما اعتنت ثلاثة فثلاث احرار وكما اعتقت أربعة فاربع احرار اعتق من جواريه بعدد مااعتق من عبيده في المسئلة التي ذكرنا خسعشرة على الصحيح وقيل عمر وقيل تسع عشرة وقيل عشرون لأنها مثلها ، وأن اعتق خساً فعلى القول الصحيح يعتق احدى وعشرون لأن عتق الحامس عتق بهست لكونه واحدا وهو وماقبله خسة ولم يمكن عده في سائر الصفات لأن ماقبل ذلك قد عد في ذلك مرة فلا يعد ثانية وعلى القول الآخريت من جواريه خس عشرة: بالواحد واحدة وبالثاني اثنتين وبالثالث ثلاث وبالرابع اربع وبالحامس خس

(فصل)فان قال ان دخل الدار رجل نعبد من عبيدي حر وان دخلها طويل فعردان حران وان دخلها الله الله أعبد أحرار ، وان دخلها فقيه فأربعة أعبد أحرار فدخلها فقيه طويل السود عتق مرى عبيده عشرة

﴿ مسئلة ﴾ (إذا قال لامر أنه إذا أناك طلاق فأنت طالق ثم كتب اليها إذا أناك كتابي فأنت طالق فأناها الكتاب طلقت طلقتين)

لأنه على طلاقها بصفتين بجيء الطلاق وبجيء كتابه وقد اجتمت الصفات في بجيء الكتاب فوقم بها طلقتان، فإن قال اردت إذا أتاك كتابي فأنت طالق بالطلاق الاول دين لانه يحتمل ماقاله فيدين فيه كما لوكرر قوله انت طالق وقال أردت بالثانية افهامها والتأكيد ويقبل قوله في الحسكم في احدى الروايتين لما ذكرنا والاخرى لا يقبل لظاهر اللفظ والله أعلم

ثلاث تطايقات ما أرى الا قد بن منه لاننا اذا قسمنا كل طاقة بينهن حصل لـكل واحدة جرآن من طاقتين ثم تكل والاول أولى لانه لو قال أنت طاق نصف طاقتين طاقت واحدة ويكل نصيبها من الطلاق في واحدة فيكون لـكل واحدة نصف ثم يكل طاقة واحدة وانما يقسم بالاجزاء مع الاختلاف كالدور ونحوها من الختلفات أما الجل المتساوية من جنس كالقرد فائما تقسم بروسها ويكل نصيب كل واحد من واحد كاربعة لهم درهمان صحيحان فانه بجعل لـكل واحد نصف من درهم واحد والطافات لا اختلاف فيها ولان فيا ذكرناه أخذا باليقين فكان أولى من ايقاع طافة زائدة بالشك ، فان أواد قسمة كل طالمة بينهن فهو على ماقال ابو بكر ، واز قال أرقعت بينكن ثلاث طاقات أو أربع طافات فلى قرلنا غطيق كل واحدة طافة وعلى قولما بطافان ثلاثا ، وان قال أوقعت بينكن خمس طافات وقع بكل واحدة طافة وعلى قرلما الحسن وقنادة والشافي وأبو ثور وأصحاب الرأي لان نصيب كل واحدة طافة ودبع ثم تكل ، وكذاك أن قال ستا أو سبعا أرغانيا ، وان قال أوقعت بينكن تسعاطيقن ثلاثا ثلائا

(فصل) فان قال أوقعت ببنكن طانة وطلة رطانة وتع بكل واحدة منهن ثلاث لانه لماعطف وجب قسم كل طانة على حربها ويستري في ذلك المدخول سها رغيرها في قياس المذهب لان الواد لانقتضي ترتيبا ، وان قال أرقعت ببنكن نصف طانة وثاث طانة وسدس طانة فكذلك لان هــذا

(فصل في تمليقه بالحلف)

اختلف أصحابنا في الحلف بالطلاق نقال الداخي في الجامع وأبو الخطاب هو مليقه على شرط أي شرط كان الا قوله إذا شئت فأنت طالق ونحوه فأنه عليك وإذا حضت فأنت طالق فانه طلاق بدعة وإذا طهرت فأنت طالق فانه طلاق سنة وهو قول أبي حنيفة لان ذاك يسمى حلفا عرنا فيتعلق الحديم به كالو قال ان دخات الدار فأنت طالق ولان الشرط معنى القسم من حيث كونه جملة غير مستقلة دون الجواب فأشبه قوله والله وبالله وتالله عوقال القاضي في المجرد هو تعليقه على شرط يقصد به الحث على فعل أو الذي منه كقوله ان دخات الدار فأنت طالق أوإن لم تدخلي فأنت طالق على تصديق خبره كقوله انت طالق لقدوم زيد أو إن لم يقدم الما التعليق على غير ذلك كقوله انت طالق ان طلات الشمس أو قدوم الحاج اوإن لم يقدم السلطان فهو شرط محف ايس بحلف لان حقيقة الحلف الفسم ، وأنما سمي تعليق الطلاق على أو لاأفعل أو لقد فعلت أو المناركته الحلف في المنى المشهور وهو الحث أو المنع أو تأكيد الحبر نحو والله لافعلن أو لاأفعل أو لقد فعلت أو المناركة الحلف في المنى المشهور وهو الحث أو المنع أو تأكيد الحبر نحو والله لافعلن أو لاأفعل أو لقد فعلت أو المناركة الحلف في المنى المشهور وهو الحث أو المنع أو تأكيد الحبر نحو والله لافعلن أو لاأفعل أو لقد فعلت أو المناركة الحلف في المنى المشهور قالم يوج. فيه هذا المنى لا يصح تسميته حافا وهذا مذهب الشافعي مسئلة في (قاذا قال ان حافت بطلاقك قات طالق)

ثم قال أنت طالق ان قمت أودخلت الدار أوان لم تدخلي الدار او ان لم يكن هذا القول حقا فأنت طالق طالق طالق في الحال لانه حلف بطلاقها فان قال ان طلعت الشمس أو قدم الحاج فأنت طالق

يقتضي وقوع ثلاث على ماقدمنا ، وان قال أرقعت بينكن طلقة فطلقة فطاقة أرطلقة ثم طلقة نم طلقة أ أوارقعت ببركن طلق وأرقعت بينكن طلق وأرقعت بينكن طلقة طلقن ثلاث الاالتي لم بدخل بها فانهالا تطلق الا واحدة لانها بانت بالاولى فلم يلحقها ما بعدها

(فصل , قان قال لنسائه أنتن طوانق ثلاثا أو طقة كن ثلاثا طاقن ثلاثا للاثا نصاعليه احمد لان قول طاقت ثلاثا نظر أن أنتن طوانق ثلاثا أو طقة كن ثلاثا طاقت ثلاث بطلاق أنه ثلاث فصار لكل واحدة ثلاث بخلاف توله أوقعت ببنكن ثلاثا قائه يقتضي ق مة الثلاث عليهن لكل واحدة منهن جزمتها وجزء الواحدة من الثلاث ثلاثة أرباع تطالينة

﴿ مسئلة ﴾ قال (و إن قال لها شعرك أو ظورك طالق لم تطلق)

لان الشعر والظفر يزرلان و بخرج غيرهما فليس هما كالاعضا، الثابنة وبهذا قال أصحاب الرأي وقال مألك والشافي نطاق بذلك و بحره عن الحسن لا ناجز، يستباح خكاحها نتطاق به كالاصبم ولذا أنه جزء ينفصل عنها في حال السلامة الم نطاق بطلافه كالحل و الربق فا الا خلاف فيهما الوفارة الاصم فالمها لا تنفصل في حال السلامة ولان الشعر لا روح فيه ولا ينجس برت الحيوان ولا ينقض الوضو مسه فأشبه المرق بالربق والابن بلان الحل متصل بها والما لم طق بطلاقه لان ما له الى الا نفصال وهذه كذلك والسن في معذاهما لا نبها نزول من الصغير و مخلف غيرها و تقام من الدكبير

لم تطلق في الحال على الوجه الثاني وهو قول الثانعي واختاره ابن عقبل وتطلق على الاول وهو قول أبى الخطاب وقد ذكر ا دليل القواين

﴿ مسئلة ﴾ (وان قال ان حلفت فأنت طالق وأعاده مرة اخرى طلقتواحدة لازاعاد ته حلف وان أعاده ثلاثا طاقت ثلاثا)

لان كل مرة يوجد بها شرط الطلاق ويتعقد شرط طلقة اخرى وبهذا قال الشافعي واصحاب الرأي وقال ابو تمور ليس ذلك محلف ولا يقع الطلاق بتكراره لانه تكرار للكلام فيكون تأكيدا لاحلفا ولذا انه تعليق للطلاق على شرط يمكن فعله وتركه فكان حلفاكما لوقال ان دخات الدار فأنت طالق، وقوله انه تسكرار للكلام حجة عليه فان تكرار الثيء عبارة عن وجوده مرة أخرى، وأماالتا كيد فانه يحمل عليه السكلام المكرر إذا قصده وههذا ان قصد افهامها فاما أن كرر ذلك الميرمدخول بهابات بطلقة ولم يقم مها أكثر منها

(مسئلة) (وان قال ان كلتك فانت طالق واعاده ثلاثا طلقت ثلاثا) لوجود الصفة كالمسئلة قبلها و مسئلة ﴾ (وان قال لامر أنيه كلا حافت بطلافكها فانها طالقتان ثم اعاد ذلك ثلاثا طلقت كل واحدة منها شلائاً) (فصل) وان أضافه الى الريق والدم والعرق والحمل لم تطاق لا نعلم فيه خلافا لان هذه ليست من جسمها وأعا الربق والدم والعرق نضلات تخرج من جدمها فهو كابنها والحل مودع فيها قال الله تعالى (وهو الذي أنشأ كم من ناس واحدة فمستقر ومستودع) تبل مستودع في بعان الام وان أضافه الى لزوج قال ابو بكر لا يختلف قرل احد في الطلاق واله تقوالغاه الروالحرام الزهذه الاشيال لا تنعاذا ذكر أو بعة أشيا الشعر والسن والظفر والروح جردالقول منه مهنا بن بحيى والفضل بوزاد القطان فبذلك أقول ووجه ان الروح ليست عضوا ولا شيئا يستمتع به

﴿ مسئلة ﴾ قال (واذا لم يدر أطلق أم لا فلا يزول يقين النكاح بشك الطلاق)

وجاة ذلك أن من شك في طلاقه لم يلزمه حكه نصعايه احدره رمذه ب الشافسي وأصحاب الرأي لان النكاح ثابت بيقين فلا بزول بشك . والاصل في هذا حديث عبد الله من زيد عن النبي ولليلية أنه سئل عن الرجل بخيل اليه أنه بجد الشي في الصلاة فقال و لا ينصرف حتى يسمع صوتا أو يجد رجا ، منفق عليه فأصره بالبناء على اليفين واطراح الشك ، ولانه شك طرأ على يتين فوجب الراحه كما لو شك المتطرر في الحدث والحدث في الطهارة، والورع البزام الطلاق قان كان المشكرك فيه طلافا وجعيا راجع امرأته ان كانت غير مدخول بها أو قد انقضت عدتها، وان شك في طلاق فلا تمل عدتها، وان شك في طلاق فلا أو حدد في المناه اذا لم يطانها فيقين فكاحه باق فلا تمل

لوجود شرطها وهو الحلف فان كانت احداها غير مدخول بها بانت بالمرة النانية فاذا اعاده بعد ذلك لم تطاق واحدة منهما لان غير المدخول بها بائن فلم يكن اعادة هذا النول حافا بطلاقها وهي غير تروجة فلم يوجد الشرط ، فان شرط طلاقهما الحلف بطلاقهما جميعاً فان جدد نكاح البائن ثم قال لها ان تكمات فانت طالق فقد قيل يطلفان حينئذ لانه بهذا صار حالفا بطلاقهما وقد حلف بطلاق المدخول بها باعادة قوله في المرة الثالثة فطلقنا جينئذ ، قال شيخنا ويقوى عندي انه لا يقع اطلاق بهذه التي جدد نكاحها لانها حين اعادة المرة الثالثة بائن فلم تنعقد الصفة بالاضافة اليها كما أو قال لا جنبية الن حلفت بطلاقك فأنت طائق ثم تزوجها وحلف بطلاقها ولكن تطق المدخول بها حينئذ لان قدح فف بطلاقها فلمانت وحدها

(فصل) فان كان له امرأنان حفصة وعرة ، نقال ان حلمت بعالانكما فعدرة طالق ثم أعاده لم تطلق واحدة منها لان هذا حلف بطلاق عرة وحدها فلم يوجد الحاف بطلائها ، وان قال بعد ذلك ان حلفت بطلائكما فحنصة طالق طنقت عمرة لانه حاف بطلائهما بعد تعليقه طلائهما على الحاف بظلائهما ولم تطلق حفصة لانه ما حلف بطلاقهما بعد تعليقه طلاقهما إنه عادة منهما لانه لم يحلف بطلاقهما أنما حلف بطلاق عرة وحدهافان بطلاقكما فعمرة طالق لم خلف بطلاقكما فحفصة طالق فاحدة منهما لانه لم يحلف بطلاقهما أنما حلف بطلاق عرة وحدهافان قال بعد هذا ان حافت بطلاقكما فحفصة طالق طلقت حفصة وعلى هذا القياس

لغيره . وحكي من شريك أنه اذا شك في طلاقه طلقها واحدة ثم راجعها انكون الرجعة عن طقة فتكون صحيحة في الحديم وليس بشي. لان التلفظ بالرجعة ممكن مع الشك في الطلاق ولأ يفتقر الى ما تفتقر اليه العبادات من النية ، ولانه لو شك في طقتين فطلق واحدة لعنار شاكا في تحريبها عليه فلا تنيده الرجهة

ومسئلة كال واذا طاق فلم يدر أواحدة طاق أم ثلاثا اعتزلها وعليه نفقتها مادامت في المدة ، فان راجعها في الدة لزمته النفنة ولم يطأها حتى بتيقن كمالطلاق لا ٢٠٠ يقن للتحريم شاك في التحليل)

وجالة ذلك أنه اذا طلق وشك في عدد العالاق قانه ببني على البقين نص عليه احدفي رواية ابن منصور في رجل افظ بطلاق امرأته لا يدري واحدة أم ثلاثا ? قال أما الواحدة فقد وجبت عليه وهي عده حتى به تيقن وجهذا قال ابو حنيفة والشافي لان مازاد على القدر الذي نبقه طلاق شكوك فيه فلم يزمه كا فو شك في أصل الطلاق ، وإذا ثبت هذا قانه نقى أحكام المطاق دون النلاث من إمامة الرجمة، وإذا راجم وجبت النفقة وحقرق الزوجية قال الحرقي برم وطؤها ونموه قول مالك الا أنه حكي عنه أنه يلزمه الاكثر من الطلاق المشكرك فيه وقرلها تيقن في النحر مم لانه تقن وجوده بالطلاق

(فصل) إذا قال لاحداهما إذا حلنت طلاقك فضر تك طرق قال للاخرى شرفك طانت شانية لان إعادته الثانية هو حلف طلاق الأولى وذاك شرط رقوع طلاق الثانية عمار أعاده للأولى طانت عمل كلما أعاده على هذا الوجه لامرأة طاقت حتى يكمل الثانية اللاث ، عمإذا أعاده للاولى لم تطاق لان الثانية قد بانت منه فلم يكن ذاك حلما بطلاقها على هذا القول لامرأة عم أعاده لها لم تطاق واحدة منهما لان ذلك ايس محلف بطلاقها إما هو حلف بطلاق ضرعها ولم يعلق على ذاك طلاقا

(مسئلة) (وان قال لاحداهما اذا حلفت بطلاق ضرنك فأنت طالق ثم قال ذك للأخرى طلنت الأولى)

لان النعابق حاف وقد عاق طلاق ضرفها خطق الاولى لوجود شرط طلاقها وهو تعليق طلاق ضرفها فان أعاده للاولى طاقت الاخرى لذاك ، وكاما أعاده لامرأة منهما على هذا الرجه طاقت الاخرى وان كانت إحداهما غير مدخول بها فعالقت مرة بانت ولم تعالق الاخرى باعادته لها لانه ايس محاف بطلاقها لرخها باننا

(مه يئة) (وان قال الدخول بهما كابا حافت بطلاق واحدة منكما فأنها طافة ان وأعاد ثانيا طقت كل واحدة طلفتين) لان قوله ذلك علف بطلاق كل واحدة منهما وحلمه بكل واحدة يفتضي طلاق اثنتين نطامتا محلفه بطلاق واحدة علمة طلقة ومحانه بطلاق الاخرى طلقة طلقة

وشك في رفعه بالرجعة فلا يرتفع بالشك كا لو أصاب ثوبه تجامة وشك في موضها قاله لا زول حكم النجاسة بفسل مرضع من الثوب ولا يزول الا بفسل جمعه ، وقادق لزوم النفقة قانها لا زول بالعامة الواحدة فعي باقية لانها كانت باقية ولم يتيقن زوالها، وظاهر تول غير الحرقي، نأصحابنا أنه اذا راجعها حات له رهو قول ابي حنيفة والشافعي وهو ظهر كلام احمد في رواية ابن منصور لان التحريم المتعلق بما ينفيه يزول بالرجعة يقينا قان التحريم أنواع نحريم تزيله الرجعة وتحريم يزيله نكاح جديد وتحريم بزيله ذكاح بعد زوج وإصابة ومن تيقن الادنى لا يثبت فيمه حكم الاعلى كن تيقن الحدث الاصفر لا يثبت فيه حكم الاكبر ويزول نحريم الصلاة بالمهارة الصفرى ومخالف الثوب قان غسل بعضه لا يرقم ما تيقنه من النجاسة ، فنظير مستلنا أن يتيقن نجاسة كمالثرب ويشك في نجاسة سائره قان حكم النجاسة فيه يزول بفسل الكم رحدها كذا ههنا : و يمكن نع حصول التحريم ههنا و منع يقينه قان الرجعية مباحة نوجها في ظاهر المذهب فيا هو إداً متيقن قنحريم بل شك فيه متيقن للاياحة

(فصل ' إذا رأى وجلاز طائرا فحلف أحدهما بالطلاق أنه غراب وحلف الآخر بالطلاق أنه عراب وحلف الآخر بالطلاق أنه حام نطر ولم يدلما حاله لم بحكم محنث واحد منعا لان يقين النكاح ثبت ووقوع الطلاق مشكوك فيه فان ادعت امرأة أحدهما حنثه نبها فالول قرله لان الاصل معه واليقين في جانبه ولوكال الحالف واحداً فقال أن كان غرابا فنساؤه طراق وان كان حماما فعبيده احرار أذ قال أن كان غرابا فرينب

﴿ مَدِيَّةً ﴾ (وان قال كاما حلات بطلان واحدة منكما فهي طاق أو فضرتها طالن وأعاده طانتكلواحدة منهماطانة)

لان - أذه بطلاق واحدة إنما اقتضى طلاتها وحدما و ما حلف بعالاتها إلا موة فلا تطاقة إلا طلقة (فصل) وان قال لاحداهما إذا حلفت بطلاق ضرتك فهي طائق ثم قل للاخرى مثل ذلك لم تطلق واحدة منهما، ثم ان أعاد ذلك لاحداهما ولقت الاخرى ثم از أعاده الاخرى طائت صاحبتها ثم كاما أعاده لامر أة طابت الاخرى إلا أن تسكون إحداهما غير مدخول مها أو لم يبق من طلاقها إلا دون الخلاث فأمها إذا بانت صارت كلاجنبية، فإن قال لاحداهما إذا حانت بعالاق ضرتك فهي طائق ثم قال الاحرى إذا حافت بطلائك فأنت طائق طاقت في الحال ثم قال الاحرى إذا حافت الثانية وكذلك الثالة عرلايتم بالاولى بهذا طلاق لان الملف لها أو قال المنازة مثل ما قال للاخرى المنازة وكذلك الثالة عرالا يتم بالاولى بهذا طلاق ثم قال للاخرى في الموضعين إنما هو بطلاق الثانية ولا قال للارلى ان حافت بطلائك فأنت طائق ثم قال للاخرى ان حافت بطلائك فأنت طائق ثم قال للاخرى طائت في المولى ثانية وكذلك الذائة ولا يقم بالثانية بهذا طلاق ولوقال لاحداهما إذا حلنت جالاق ضرتك فانت طائق ثم قال للاخرى الاولى ولم يحلف بطلاقها عراد أعاد ذلك لها لم تطاق فاحدة منها لانه في الموضعين على طلاق الثانية على الحاف بطلاق الاولى ولم محلف بطلاقها عراد أعاد ذلك لها لم تطاق المالة على الحاف المالة الما

طالق وان كان حماما فهند طالق ولم يهم ما هو لم يحكم بحنثه في شي. لا نه متية في الحات فلا يزول عن يقين النكاح والملك بالشك ، فأما ان قال أحد الرجلين ان كان غرابا فامرأ الحال بهينه ولا وقال الآخر ان لم يكن غرابا فامرأته طالق ثلاثا نطار ولم يملسا حاله فقد حنث أحدها لا بهينه ولا يحكم به في حق واحد منها بهينه بل تبقى في حقه أحكام الزكاح من النقة والكسوة والسكنى لان كل واحد منها يقين ذكاحه باق ووقوع طلاقه مشكوك فيه ، فأما الوط. فذكر القاض أنه محرم عليها لان أحدها حاث يقين وامرأنه محره عليه وقد أشكل فحرم عليها جيما كما لوحث في إحدى أمرأتيه لا بعينها ، وقال أصحاب الرأي والشاني لا يحرم على واحد منها وط. امرأنه لائه محكوم بيقاء في المرأتيه لائه معلوم زوال ذكاحه عن أمرأتيه لائه معلوم زوال ذكاحه عن أحدى زوجتيه قلنا أعا تحقق حنثه في واحدة غير معينة وبالنظر الى كل واحدة مفردة فيقين نكاحها باق وطلاقها مشكوك فيه لكن لما تحقق حنثه في واحدة غير معينة وبالنظر الى كل واحدة مفردة فيقين نكاحها عبن وطلاقها مشكوك فيه لكن لما تحقق الرأنه وحروت عليه وتعذر التمييز فيحرم الوطء علمنا أن أحد هذبن الرجاين قد طبقت امرأنه وحروت عليه وتعذر التمييز فيحرم الوطء عليها وبصير كا لو تنجس أحد الأنائين لا بعينه قامه محرم استعال كل واحد منها سواء كانا لرجاين أو لرحل واحد منها سواء كانا لرجاين أو لرحل واحد وقال مكحول محمل الطالماق عليها جميعا ومال اليه أبوعبيد فان ادمى كل واحده وقال محمول محمل الطالماق عليها جميعا ومال اليه أبوعبيد فان ادمى كل واحده منها سواء كانا لرجاين منها أنه علم الحال وانه لم محنث دبن فيا بينه و بين الحقة تعالى ونحو هذا قال عطاء والشعبي والزهري

واحدة منهما وسواء تقدم القول فثانية على القول الاولى أو تأخر عنه

(فصل) فان كان له المدت فسوة فقل ان حلفت بطلاق زبنب فسرة ط الله أم قال ان حلفت بطلاق هرة فحنصة ط الله عرة طاقت عمرة وان جمل مكان زينب هرة طقت حفصة ثم متى أعاده بعد ذلك طلقت منهن واحدة على الوجه الذي ذكرناه وإن قلل ازحافت بطلاق زينب بعد تعليقه طلاق نسائي طوالق فقد حلف بطلاق زينب بعد تعليقه طلاق نسائه على الحلف بطلاقها فطلاق زينب بعد تعليقه طلاق نسائه على الحلاق بطلاقها فطلاق فقد على المعاللة واحدة منهن طاقة ولما قال ان حلمت بطلاق حفصة فنسائي طرالق فقد حلف بطلاق همرة ولم يتم محلفه بطلاق زينب شيء لانه قد حنث به مرة فلا محنث أنية ولو كان مكان قوله ان على الطلاق واحدة منى ثلاث لان كلما تقتضي النكرار ولو قال كلما حلمت بطلاق واحدة منكن فأتن طوائق ثم أعاد ذلك مرة ان الحن الله باعادته حالف بطلاق كل واحدة منهن طراق ثم أعاد فلك طافت كل واحدة منهن ط قال إن حلفت بطلاق واحدة منهن طراق ثم أعاد فلك طافت كل واحدة منهن ط قال ان كلم المقتمين طاق الحيم طاقة طاقة

(فصل) وان قل لزوجته ان حانت بعنق عبدي فأنت طالق ثم قال أن حانت بطلاقك فعبدي (المني والشرح السكيم) (الجزء النامن)

والحارت العكلي والثوري والشاني لانكل واحد منهايك صدقه فيما ادعاه عوان اقر كل واحد منه. ا أنه الحانث طلقت زوجته هما قرارهما على أنفسهماوان أقر أحدهما حنث وحده وان ادعت امرأة أحدهما عليه الحنث فأنكر فالفول قوله وهل بحلف المخرج على روايتين

(فصل) مان قال أحدهما ان كان هذا غرابا فعبدي حر رقل الآخر ان لم يكن غرابا فعبدي حر نظار رلم يعلما حاله لم يحكم بهنق واحد من العبدين فان اشترى أحدهما عبد صاحبه بعد أن أذكر حنث نفسه اعتراف منه محنث صاحبه وإقرار بعنق حنث نفسه عتق الذي اشتراه لان اذكاره حنث نفسه اعتراف منه محنث صاحبه وإقرار بعنق الذي اشتراه واذا اشترى من أقر محريته عنق عليه ، وان لم يكن منه إنكار ولا اعتراف فقد صار العبدان في يده واحدهما حر ولم يعلم بعيثه وبرجم في تعبينه الى القرعة ، وهدا قول أبي الحطاب وذهب انقاضي الى انه يعتق الذي اشتراه في الموضعين لان تمسكه بعبده اعتراف منه برقه وحرية صاحبه ، وهذا مذهب الشافى

ولنا أنه لم يعترف لفظا ولا فعل ما يلزم منه الاعتراف فان الشرع يسوغ له إمساك عبده مع الجهل استنادا الى الاصل فكيف يكون معترفا مع تصريحه بأنني لا أعلم الحر منهماواتما ? اكتفينا في إبقاء رق عبده باحتمال الحنث في -ق صاحبه فاذا صار الهبدان له وأحدهما حر لا بعينه صار كأنهما

حرط تقت ثم قال لعبدء أن حلفت بعثقك قامرأني طانق عنق العبدد ولو قال له أن حلفت بطلاق امرأتي فأنت حرثم قال له أن حلفت بعنق عبدي فأنت طابق عنق العبد ولوقال لعبده أن حلفت بعنقك فأنت حرثم أعاده عنق العبد

(فصل) في تعليقه بالكلام إذا قال ان كامتك فأنت طاق فتحقفي ذلك طانت لا ه كلمهابعد عقد اليمين إلا أن يريد بعد انقضاء كلابي هذا أو نحره وكذلك از زجرها بقال تنحي أو اسكتي أو قال ان قت فأنت طالق طافت لانه كلمها بعد اليمين الا أن ينوي كلاما مبتدأ ويحتمل أن لا يحنث بالكلام المنصل بيمينه لان انيانه به يدل على ارادته السكلام المفصل عنها وان سممه تذكرة فقال السكاذب عليه لعنة حنث نص عليه أحد لانه كلمها

﴿ مسالة ﴾ (وأن قال أن بدأنك بالمكلام فأنت طالق

نقاات أن بدأتك به نعبدي حر انحات عينه لانها كامنه نا يكن كلامه لها بعد ذلك ابتداء إلا أن ينوي أنه لا يبدؤها في مرة أخرى و بتبت عينها معلقة فان بدأها بكلام انحات عينها أيضاً وان بدأته هي عنق عبدها مكذا ذكره أصحابنا ، قال شيخنا : ومحتمل أن يحنث ببدايته إياها بالكلام في وقت آخر لان الظاهر ارادته ذلك بيمينه

(مسئلة) (وإذا قال أن كلمت فلاًا فأنت طالق فـكلمته فلم يسمع لنشاغله أو غفاته أو كاتبته أو راسلته أو حنث) كالا له فحاف بعتق أحدهما وحده فيقرع بينهما حيننذ، ولو كان الحالف واحدا فقال ان كان غرابا فعيدي حر وان لم يكن غرابا فأمتي حرة ولم يعلم حاله فانه يقرع بينهما فيعنق أحدهما فان ادعى أحدهما أنه الذي عتق أو ادعى كل و احد منهما ذلك فالقول قرل السيد مع بمينه

(فصل) وان قال ان كان غرابا فهذه طالق وان لم يكن غرابا فهذه الاخرى طالق فطار ولم يعلم حاله فقد طافت احداهما فيحرم عليه قربانهما ويؤخذ بنفقتهما حتى تين المطافة نهما لانهما محبوستان عليه لحقه ، وذهب أصحابنا الى أنه يقرع بينهما فتخرج بالفرعة المطاقمة منهما كقولنا في العبيد ، والصحبح ان القرعة لامدخل لها ههنا لماسندكره فيا اذا طق و حدة وأنسبها وهو قول أكثر أهل العلم فعلى هذا يبقى التحريم فيهما الى أن يعلم المطافة منهما ويؤخذ بنفقتهما ، فان قال هذه الني حنثت فيها حرمت عليه ويقبل قراه في حل الاخرى ، فان ادعت التي لم يعترف بطلاقها أنها المطافة فالقول قراه لانه منكر وهل محلف المخرج على دوايتين

(فصل) فَان ق ل ان كان غرابا فنساؤ. طرائق وان لم يكر غرابا فعبيده أحرار وطار ولم يعلم حاله منع من التصرف في الملكين حتى يتبين وعليه نفقة الجميع فان قال كان غرابا طاق نساؤه ورق عبيده قان ادعى أنه لم يكن غرابا ليمثقوا فانقول قوله وهل محلف ؟ يخرج على روايتين ، وإن قال لم يكن

اذا كلمته فلم بسم لنشاغله أو غالمنه حنت لانها كلمته وكذلك أن كاتبته أو راساته إلاأن بكون قصد ألا تشافه ، نص عليه أحد ، وذلك لقول الله تعالى (وما كان ابشر أن يكامه الله الا وحيا أو من وراء حجاب أو يرسل رسولا) ولان النصد بالنوك له كلامها الماء هجران ولا يحصل ذلك معمواصاته بالرسل والدكتب ، ويحتمل أن لا يحنث الا أن ينوي ترك ذلك لان هذا القسم ليس بتكلم حقيقة ولانه لو حلف لنكلمنه لم يبرأ بذلك الا أن ينويه الكذلك لا يحت به فال أراد التا انسانا يال أهل العلم عن مسألة أحدثت فجاء الرسول فسأل الحلوف عليه لم محنث بذلك

(مسئلة) (وان أشارت اليه احتمل وجهين)

(أحدهما) لا تطلق لانه لم بوجدالكلام (والثابي) تطلق لانه بحصل به مقصود الكلام والاول أولى ﴿ سَنُلَةً ﴾ (وان كلمته سكران أو أصم بحيث يعلم أنها تكلمه أد مجنوناً يسمع كلامها حنث)

لان السكران يكلم وبحنث وربماكان تكليمه في حال سكره أغير من تكليمه في صحوه ولان المجنون يسمع المكلام أيضا وبحنث وكذلك ان كانت صبيا يسمع ويسلم أنه مكلم حنث فأما ان جنت هي.وكلته . لم يحنث لان القلم مرفوع عنها ولم يبق لكلامها حكم وان كلنه سكرانة حنث لان حكمها حكم الصاحي وقيل لامحنث لانه لاعقل لها

﴿ مسئلة ﴾ (وان كانه ميتاً أو غائباً أو مغمى عليه أونائما لم يجنث) وقال أبو بكر بحنث لقول أصحاب النبي عَنْهَا الله عَنْهُ عَالْمُعُمُ عَنْهُ عَا

غرابا عنق مبيسه ولم تطابي النساء قان ادمين أنه كان غرابا ليطانن قالمرل قوله وفي عمليفه وجهان وكل موضع قلما يستحلف فنكل عن الهين قضى عليه بنكوله ، وأن قال لاأعلم الطائر افتياس المفعب أن يترع بينها فان وقعت القرعة على الفراب طائق النساء ورق الديد وان وقعت على العبيسد متقوا ولم تطلق النساء وهذا قول أبي ثور ، وقال أصحاب الشانعي إن وقمت القرعة على العبيد عتقوا وإن وقعت على النساء لم يطبقن ولم يعتق العبيد لان الفرعة لها مدخل في العتق الكون النبي عليه أقرع بين العبيد السنة ولا مدخل لها في الطلاق لامه لم ينقل مثل ذلك فيه ولا عكن قياسه على العنق لان الطلاق حل قيد النكاح والقرعة لاندخل في النكاح والعنق حل الملك والقرعة تدخل في تمييز الاملاك قالوا ولا يقرع ببنهم الا بعد مونه ويمكن أن يقال على همذا أن مالا يصلح قنعيين في حق الموروث لا يصلح في حَق الوارث كما لو كانت البمين في زوجتين ولان الاما. مخرمات على الموروث تحريما لا تزيله القرعة فلم ينجز للوارث بها كما لو تمين المنق فبهن

﴿ مسئلة ﴾ قال (واذا قال لزوجاته احداكن طالق ولم ينو واحدة بمينها أقرع بينهن فأخرجت بالقرعة المطلقة منهن)

وجملته أنه اذا طاق امرأة من نسائه لابعينها فانها تخرج بالفرعة نص عليه في رواية جماعة ، وبه

ولنا أن التكليم فعل يتعدى الى المكلم وقد قيل إنه مأخوذ من الكلم وهو الجرح لانه يؤثر فيه كتأثير الجرح ولا يكون ذلك الا باسهاعه فأما تكليم النبي عَلَيْكِاللَّهِ المونَّى فمن معجزاته فانه قال «ما أنتم باسمع لما أَنْول منهم» ولم يثبت هذا لغيره وقول أصحاب الني عَيَئِكِيَّةٍ كِنْ تَكُلُّم أُجساداً لاأرواح فيها حجة لنا فانهم قالوا ذلك استعبادا وسؤالا عما خفي عنهم سببه وحكمته حتى كشف لهم النبي عَلَيْكُ فلك بامر مختص به فيبقى الأدر فيمن سواه على النفي وإن سلمت هليه حنث لانه كلام فانكان أحدهما اماما والآخر مأموما لم يحنث بتسليم الصلاة لانه للخروج منهــا الا ان ينوي بتسليمــه المأمومين فيكون حكمه كما لو سلم عليهم في غير الصلاة ، وبحتمل أن لابحنث بحال لانهذا لايعد تكليا ولا يربده الحالف (فصل) فأن حلف لا يكلم انساناً فكلم غيره وهو يسمع يقصد بذلك اساعه كما لو قال إياك اعني واسمعي باجارة حنث نص عليه أحمد فقال اذا حلف لايكلم فلانا فكلم انساناً وهو يسمع يريدبكلامه اياه المحلوف عليهِ حنث لانه قد أراد تكليمه ، وروي عن أبي بكرة مايدل على أنه لا يحنث فانه حلف أن لا يكلم أخاه زياداً فاراد زياد الحج فجاء أبو بكرة فدخل قصر موأخذ ابنه في حجره فقال ان أباك يريد الحج والدخول على زوج رسول الله ﷺ بهذا السبب وقد علم أنه غير صحيح ثم خرج ولم ير أنه كله والاول أصح لانه أسمه، كلامه يريده به فأشبه ما لو خاطبه به ولان مقصود تكليمه قد حصل باساعه كلامه قال الحسن وأبو ثور وقال قنادة وماهك يطلقن جيما ، وقال حاد بن أبي سليانوالثوري وأبو حنيفة والشافي له أن يخنار أيتهن شاء فيوقم عليهـا الطلاق لانه يلك إيقاعه ابتداء وتعيينه قاذا أرقمه ولم سنه ولك تعيينه لانه استيفاء مارليك

ولنا أن اذكرناه مروي عن على وابن عباس رضي الله عنها ولا مخالف لها في الصحابة ، ولا نه إزالة ملك بني على التغليب والسراية فندخله القرعة كالمتق ، وقد ثبت الاصل بكون النبي عَيَالِيُّنَّةِ أقرع بين المبيد السنة ولان الحق لواحد غير معين فوجب تعيينه بالفرعة كالحرية في العبيد اذا أعتقهم في مرضه ولم يخرج جميمهم من الثلث وكالسفر باحدى نسائه والبداية باحداهن في القسم وكالشريكين اذا اقتمها ، ولانه طلق واحدة من نسائه لايعلم عينها فلم يلك تعيينها باختياره كالمنسية ، وأما الدليسل على أنهن لا يطلقن جميما أنه أضاف الطلاق إلى واحدة فلم يطلق الجميع كما لو مينها قولهم إنه كان بملك الايقاع والتعيين قلنا ملكه فلتعيين بالايقاع لايلزم أن يملكه بعده كالوطلقواحدة بمينها وأنسيها ، وأما إن نوي واحدة بمينها طلقت وحدها لانه عينها بنيته فأشبه مالو عينها بلفظه وان قال أما أردت فلانة قبل منه لانه يحتمل ماقاله ، وإنمات قبل القرعة والتعبين أفرع الورثة بينهن فمن وقمت عليها قرعة الطلاق فحكمها في الميراث حكم مالو عينها بالتطليق

(نصل) واذا قال لنسائه احداكن طالق غداً فجا. غد طلقت واحدة منهن وأخرجت بالقرعة ،

⁽ فصل) فان حلف لا يكلم امر أنه فجامعها لم يحنث الا ان تكون نيته هجرانها قال أحمد في رجل قاللامر أنه ان كلتك خسة أيام فأنت طالق إنله ان يجامعها ولا يكامها فقال أيشى كان به اوهذا يسوؤها أو يغبطها فان لم تكن له نية فله أن يجامعها ولا يكلمها وان حلف لا يقرأ كتاب فلان فقرأ. في تفسه ولم يحرك شفتيه حنث لان هذا قراءة الكتب في عرف الناس فتنصرف يمينه اليه الا أن ينوي حقيقة القرآن قال أحمد اذاحلف لاقرأت لفلان كتابا ففتحه حثى استقصى آخره الا أنه لم يحرك شفتيه فان أراد أن يعلم مافيه فقد علم مافيه وقرأ.

[﴿]مسئلة﴾ (فان قال لامر أتيه ان كانها هذين الرجلين فأنباطا لقنان فكلمت كل واحدة منهما واحدا طلقتا ومحتمل ان لامحنث حتى تكلما جميماً كلواحدمنهما)

هذه المسئلة فيها وجهان (أحدهما) يحنث لان تكليمهما وجد منهما فحنث كما لو قال ان حضمافاً نّما طالقتان فحاضتكل واحدة حيضة وكذلك لوقال انركبمادا بتيكما فأثما طالقنان فركمت كل واحدة دابتها (والثاني)لا يحنث حتى تكلم كل واحدة منهما الرجلين معاً لا نه علق طلاقها بكلامها لهما فلا نطاق واحدة بكلام الاخرى وحدها ، وهذا أظهر الوجهين لاصحاب الشافعي وهو أولى انشاء الله إذا لم تكن له نية وهكذا ان قال ان دخلها ها تين الدارين فالحكم فيها كذلك لان الاصل بقاء الكاح قال شيخا فيا لم تجر العادة بانفر ادالو احدة يه فاما ماجرت العادة بانفراد الواحدة فيه بالواحد كنحو ركبا دابتيهما ولبسا ثوبيهما وتقلدا سيفيهما

قان مات قبل الفد ورتنه كلبن ، وإن ماتت احداهن ورشها لانها مانت قبل وقوع الطلاق قاذا جا، غد أقرع بين المينة والاحيا. فان وقعت القرعة على المينة لم يطاق عي، من الاحيا. وصارت كالمعينة بقوله أنت طالق غداً ، وقال القاضي قياس المذهب أن يتعين الطلاق في الاحيا. فلوكانتا اثنتين فماتت احداهما طلقت الاخرى كما وقال لامرأته وأجنبية احداكما طالق وهو قول أبي حنيفة والفرق بينهما طاهر فان الاجنبية ليست محلا المطلاق رتت قوله فلا ينصرف قوله البها وهذه قد كانت محلا المطلاق وارادتها والملاق مكنة وإرادتها بالطلاق كارادة الاخرى وحدرث الموت بها لا يقتضي في حق الاخرى طلاقا فنبقى على ماكات عليه والقول في تعلبق المتق كالنول في تعلبق الطلاق واذا جا. غد وقد باع بعض العبيد أقرع بينه وبين العبيد الأخر ، فان وقعت على المبيع لم ينتق شي، منه ، وعلى قول القاضي ينبغي أن يتعين العنق في الباقين و كذاك ينبغي أن يكون مذهب أبي حنيفة والشاني قول القاضي ينبغي أن يتعين العنق في الباقين و كذاك ينبغي أن يكون مذهب أبي حنيفة والشاني لان له تعيين العنق عندم بقوله فيهم أحده صرف العنق عنه فيتعين في الباقين ، وان باع نصف العبد أقرع بينه وبين الباقين ، فان وقعت قرعة العنق عليه عتق نصفه رسري الى باقيه ان كان المعنق موسراً الم يعتق إلا نصقة العنق عليه عتق نصفه رسري الى باقيه ان كان المعنق موسراً الم يعتق إلا نصقة

(فصل) واذا قال امر أي طالق وأمتي حرة وله نساء واماء ونوى بذلك معينة انصرف اليها وان نوى واحدة مبهمة فعي وبهمة نيهن، وان لم ينوشينا فقال ابو الخطاب يطاق نساؤه كالهن ويعتق

واعتقلا رمحيها ودخلا بزوجتيها وأشباه هذا فانه يحنث اذا وجد منهما منفردين وما لم تجر العادة فيه بذلك فهو على الوجهين فاما أن قال أن أكلتها هذين الرغيفين فأكات كل واحدة منها رغيفا فانه يحنث لانه يستحيل أن تأكل كل واحدة منهما الرغيفين بخلاف الرجلين والدارين

(مسئلة) (فان قال أن أمرتك فخالفتني فانت طالق)

فنهاها نخالفته لم يحنث الا أن ينوي مطلق المخالفة اختاره أبو بكر وهو مذهب الشافعي لانها خالفت أمره لأبهه، وقال أبو الحطاب يحنث اذا لم يكن بمن يمرف حقيقة الامر والنهي اذا كان كذلك قائما يريد نفي المخالفة ، ويحتمل أن تطلق بكل حال لان الامر بالشيء نهي عن ضده والنهي عنه أمر بضده فقد خالفت أمره وأن قال لها أن نهيتني عن نفع أمي فأنت طالق فقالت له لا تعطها من مالي شيئًا لم يحنث لان اعطاءها من مالها لا يجوز ولا يجوز النفع به فيكون هذا النفع محرما فلا تتناوله يمينه ويحتمل أن يحنث لانه نفع ولفظه عام فيدخل المحرم فيه .

(فصل) اذا قال أنت طالق ان كلت زيداً ومحمد مع خالد ام تطلق حتى تكام زيداً في حال كون محمد فيها مع خالد، وذكر الفاضي أنه يحنث بكلام زيد فقط لان قوله ومحمد مع خالد، وذكر الفاضي أنه يحنث بكلام زيد فقط لان قوله ومحمد مع خالد المتثناف كلام بدليل أنه مرفوع والصحيح الاول لانه متى أمكن جعل الكلام متصلا كان أولى من فصله والرفع لاينفي كونه حالا فان الجلة من المبتد! والخبر تكون حالا كقوله (افترب الناس حسابهم وهم في غنة معرضون)

إماؤه لان الواحد المضاف يرادبه الكل كقرله تعالى (وان تعدوا نعمة الله لا تحصوها ـ و ـ أحل لكم المؤه الصيام) ولان ذلك يروى عن ابن عباس ، وقال الجماعة يقع على واحدة مهمة وحكه حكم مالو قال إحدا كن طاق وإحدا كن حرة لان لفظ الواحد لا يستعمل في الجمع الا مجازاً والكلام لحقيقتة مالم يصرفه عنها دليل ولو تساوى الاحبالان لوجب قصره على الواحدة لانها اليقين فلا ثبت الحسكم فيا زاد عليها بأمر مشكوك فيه وهذا أصح والله أعلم

﴿ مسئلة ﴾ قال (واذا طلق واحدة من نسائه وأنسيها أخرجت بالقرعة)

أكثر أصحابنا على أنه اذا طنق امرأة من نسائه وأنسبها أنها تخرج بالقرعة فيثبت حكم الطلاق فيها و يحل له البافيات ، وقد روى امهاءيل بن سعيد عن احمد مايدل على أن القرعة لانستعمل ههنا لمعرفة الحل وانما تستعمل لمعرفة الحل وانما تستعمل لمعرفة المهراث فانه قل سالت احمد عن الرجل يطلق امرأة من نسائه ولا يملم أيتهن طلق، قال أكره أن قرل في الطلاق بالقرعة قلت أرأيت از مات مَدَا إقال أقول بالقرعة وذلك لأنه تصير القرعة على المال وجماعة من روى عنه القرعة في المطلقة المذية انما هو في التوريث فاما في الحل فلا ينبغي أن يثبت بالقرعة وهذا قول أكثر أهل العلم قالكلام إذا في المسئلة في شيئين (أحدها) في استعال القرعة في النسية النوريث (والثاني) في استعالها فيها الحل ، أما الاول فوجهه

وقوله (الا استموه وهم يلعبون) وهذا كثير فلا يجوز قطعه عن الكلام الذي هو في سياقه مم امكان وصله به ولو قال ان كلت زيداً ومحمد مع خالد لم تطلق حتى تكلم زيداً في حال كون محمد مع خالد فكذلك أذا تأخر قوله محمد مع خالد ولو قال أنت طالق ان كلت زيداً وأنا غائب لم تطلق حتى تكلمه في حال غيبته وكذلك لو قال أنت طالق ان كلت زيداً وأنت راكبة أو هو راكب أو ومحمد راكب لم تطلق حتى تكلمه في تلك الحال ولو قال أنت طالق ان كلت زيداً و محمد أخوه مريض لم تطلق حتى تكلمه وأخوه محمد مريض

(فصل) وان قال ان كلنني الى ان يقدم زيد أو حتى يقدم زيد فانت طالق فكامته قبل قدومه حنث لانه مد المنع الى غاية هي قدوم زيد فلايحنث بعدها فان قال أردت ان استدمت كلامي من الآن الى أن يقدم زيد دين وهل يقبل في الحكم عجمة الموجهين

(فصل في تعليمه بالاذن)

﴿ مسئلة ﴾ (ذا قال أن خرجت بغير أذني أوالا باذني أو حتى آذن لك فانت طالق ثم آذن لما غرجت ثم خرجت بغير أذنه طلقت لخروجها بغير أذنه وعنه لا تطلق حتى بنوي الاذن في كل مرة) لان إن لا تقتضي النكر أر فتتناول ألح روج في المرة الاولى (مسئلة) (وأن أذن لها من حيث لا تعلم فخرجت طلقت) ماروى عبدالله بن حيد قال: سألت أيا جمفر عن رجل قدم من خراسان وله أربع وقدم البصرة فطلق إحداه و نكع ثم مات لايدري الشهود أيتهن طق قلقال على وجه لا يكن المنيع إلا بالقرعة صح استعالها واحدة واقسم ببنهن الميراث ولان الحقوق اذا تسارت على وجه لا يكن المنيع إلا بالقرعة صح استعالها كالشركا. في القسمة والعبيد في الحرية ، وأما القرعة في الحل في المنسية فلا يصبح استعالها لا نه اشتببت عليه زوجته باجنبية الم تحل له احداها بالقرعة كما لو اشتبهت بأجنبية لم يكن له عليها عقد ولان الفرعة لا نوبل التحريم من المطاقة ولا ترفع الطلاق عن وقع عليه ، ولا احمال كون المطنقة غير من خرجت عليها القرعة ولهذا لو ذكر أن المفاقة غيرها حرمت عليه ، ولا احمال كون المطنقة غير من خرجت عليها القرعة ولهذا لو ذكر أن المفاقة غيرها حرمت عليه ، ولو ارتفع التحريم أو زال العالاق لما عاد بالفرك في بعد القرعة كما كارقبها ، وقد قال الخرق فيمن طلق امرأته فلم يدر أواحدة على أم ثلاثا ? ومن حلف بالطلاق أن لا يأكل تمرة فوقعت في تمر فأ كل منه واحدة الآخل له امرأته في نوزة أو مولية فيقول أنت طائق ولا يلم عينها من نسائه وكذلك اذا وقع الطلاق على أمرأة في روزة أو مولية فيقول أنت طائق ولا يلم عينها من نسائه وكذلك اذا وقع الطلاق على امرأة في روزة أو مولية فيقول أنت طائق ولا يلم عينها من نسائه وكذلك اذا وقع الطلاق على المرأة في روزة أو مولية فيقول أنت طائق ولا يلم عينها من نسائه وكذلك اذا وقع الطلاق على المرأة في روزة أو مولية فيقول أنت طائق ولا يلم عينها من نسائه وكذلك اذا وقع الطلاق على لانهن محبوسات عليه وان أفرع بينهن لم تفد القرعة شيئا ولا يحل لمن وقعت عليها القرعة القروج لانها لانهن محبوسات عليه وان أفرع بينهن لم تفد القرعة شيئا ولا يحل لمن وقعت عليها القرعة القرورة المنه عليه وان أفرع بينهن لم تفد القرعة شيئا ولا يحل لمن وقعت عليها القرعة القروم لا يهم المنائق وتعت عليها القرعة القروم لانها القرعة المؤونة المؤروم المنائق وتعت عليها القرومة القروم المؤرد القرعة المؤرد القرعة المؤرد القرعة المؤرد القرعة المؤرد القرعة المؤرد القرعة المؤرد المؤرد القرعة المؤرد ال

لانها اذا لم تعلم فليس باذن لان الاذن هو الاعلام ولم يعلمها ، ويحتمل أن لا تطلق لانه يقال اذن لما ولم تعلم .

﴿ مسئلة ﴾ (وإن قال ان خرجت الى غير الحمام بغير اذني فانتطالق فخرجت الى غيرالحمام طلقت سواء عدلت الى الحمام أو لم تمدل

وان خرجت تريد الحمام وغيره ففيه وجهان (أحدهما) يحنت لأنها خرجت الى غير الحمام وانضم اليه غيره فحنث بما حلف عليه كما لوحلف لا يكلم زيد ا وعمرا (والناني) لا يحنث لانها ما خرجت الى غير الحمام بل الحروج مشترك

﴿ مسئلة ﴾ (وان خرجت تريد الحمام ثم عدلت الى غيره)

فقياس المذهب أنه يحنث لأن ظاهر هذه اليمين المنم من غير الحمام فكيما صارت اليه حنث كما لوخالفت لفظه ، ومحتمل أن لايحنث وهو قول الشافعي لانها لم تفعل ماحلف عليه وتناوله لفظه و نقل الفضل بن زياد عن أحمد أنه سئل أذا حلف بالطلاق أنه لا يخرج من بغداد الالنزهة فخرج الى النزهة ثم مر الى مكة فقال النزهة لا تكون الى مكة فظاهر هذا أنه أحنثه ووجهه ما ذكرنا وقال في رجل حلف بالطلاق أن لا يأني ارمينية الا باذن امرأته ففالت امرأته اذهب حيث شتت فقال لا حتى تقول الى أرمينية والصحيح أنه متى أذنت له أذنا عاما مالم يحنث . قال القاضي: وهذا من كلام احمد محمول الى أرمينية والصحيح أنه متى أذنت له أذنا عاما مالم يحنث . قال القاضي: وهذا من كلام احمد محمول

يجوز أن تكون غير المعانقة ولا يحل إروج غيرها لاحتال أن تكون المعانقة ، وقال أصحابنا اذا أقرع ببنهن فخرجت القرعة على إحداهن ثبت حكم الطلاق فيها فحل لها النكاح بعد قضا، عدنها ، وحل الوزوج من سواها كما لركان الطلاق في واحدة غير معينة ، واحتجوا بما ذكرنا من حديث على ولانها مطانة لم تملم بعينها فأشبه مالوقال احداكن طائق ، ولانه إزالة أحد الملكين المبنيين على انتفايب والسراية اشبه الدقق، والصحيح أن شاء الله أن القرعة لاندخل ههنا لما قدمنا، وفارق ماقاسوا عليه فان الحق لم يثبت لواحد بعينه فجمل الشرع القرعة معينة فانها تصلح التميين وفي مسئلتنا الطلاق واقع في معينة لاحمالة والقرعة لا ترفعه عنها ولا توقعه على غيرها ولا يؤمن وقوع القرعة على غيرها واحمال وقوعه للاحمالة والقرعة على غيرها كاحمال وقوعها علمها بل هو أغهر في غرها فانهن اذا كن أربعا فاحمال وقوعه في واحدة منهن بعينها أندر من احمال وقوعه في واحدة من ثلاث ، واذاك لو اشتبهت أخته بأجنبية أو واحدة منهن بعينها أندر من احمال وقوعه في واحدة من ثلاث ، واذاك لو اشتبهت أخته بأجنبية أو ما عديث على في في الميراث لافي الحل وما نعلم بالنول بها في ذكره لاندخله قرعة فكذا ههنا ، وأما حديث على في في الميراث لافي الحل وما نعلم بالنول بها في الحل من الصحابة قائلا

(فصل) فعلى قول أصحابنا اذا ذكر أن المطلقة غير التي وقعت عليها القرعة نقد تبين أمهاكانت محرمة عليه ويكون وقوع الطلاق من حين ط ق لامن حبن ذكر وقوله في هذا مقبول لانه يقرعلىنفسه

على أن هذا خرج مخرج العضب والـكراهة ولو قالت هذا بطيب قلبها كان اذنا منها وله الخروج وان كان بلفظ عام .

(مسئلة) (وأن حلف لعامل أن لايخرج ألا باذبه فعزل فهل ننحل بمينه؟ على وجهين)

وهذا مبني على ما إذا خلف عيناً عامة لسبب خاص هل نختص عينه بسبب البين ? على وجهين (أحدهما) أنها نختص به لان الظاهر أنه أراده فاختصت عينه به كما لو نواه ، فعلى هذا تنحل عينه لانه أعا حلف عليه لكونه عاملا له ، وهذا قول أصحاب أبي حنيفة ، وروي عن أحمد ما يدل على أن عينه تحمل على المموم فقال فيمن قال للة على أن لاأصيد في هذا النهر لظلم رآه فتغير حاله فقال النذر يوفى به وذلك لان اللفظ دليه للحكم فيجب اعتباره في الحصوص والعموم كما في لفظ الشارع ووجه الاول أن السبب الحاص يدل على قصد الخصوص ويقوم مقام النيه عند عمومها لدلالته عليها فوجب أن يختص به اللفظ المام كالنية، وفارق لفظ الشارع فانه بريد بيان الاحكام ولا يختص عليها فوجب أن يختص به اللفظ المام كالنية، وفارق لفظ الشارع فانه بريد بيان الاحكام ولا يختص عمحل السبب له كون الحاجة داعية الى معرفة الحكم في غير محل السبب ، فعلى هذا لو قامت امر أنه لتخرج فقال أن خرجت فانت طالق فرجعت ثم خرجت بعد ذلك أو دعاه انسان الى غدائه فقال المرأني طالق أن تفديت ثم رجع فتغدى في ميزله لم يحنث على الاول ويحنث على الناب وان حلف امرأني طالق أن تفديت ثم رجع فتغدى في ميزله لم يحنث على الاول ويحنث على الناب وان حلف المرأني طالق أن تفديت ثم رجع فتغدى في ميزله لم يحنث على الاول ويحنث على الناب وان حلف المرأني طالق أن تفديت ثم رجع فتغدى في ميزله لم يحنث على الاول ويحنث على الناب وان حلف (الحزوالئامن) (الحزوالئامن)

وترد البه التي خرجت عليها القرعة لاننا تبينا أنها غير مطقة والقرعة ليست بطلاق لاصر بنح ولا كنابة فان لم تكن تزرجت ردت اليه وقبل قوله في هذا لانه أم من جهته لا يعرف إلا من قبله إلاأن تكون قد تزوجت أو يكون بحكم حاكم لامها أذا تزوجت نعلق بها حق لزور الثاني فلا يقبل قوله في قسخ فكاحه والقرعة من جهة الحاكم بالفرقة لا يكن الزوج رفعها فتقع الفرقة بالزوجين

قال احمد في رواية الميموني اذا كان له أربع نسوة فطأى واحدة منهن ولم يدر أيتهن طلق يقرع بينهن فان أقرع بينهن فوقعت القرعة على واحدة ثم ذكر الني طلق فقال هذه توجع اليه والني ذكر أنه طأق بتع الطلاق عليها فان تزوجت فهذا شيء قد مر فان كان الحاكم أقرع بينهن فلا أحب أن توجع اليه لان الحاكم في ذلك أكبر منه ، وقال أبو بكر وابن حامد منى أفرع ثم قال بعد ذلك أن المطلفة غيرها وقع الطلاق بهما جيما ولا توجع اليه واحدة منها لا أن الني عينها بالطلاق تحرم بقوله وتوثه إن مات ولا برثها وبجي، على قياس قولها أن تلزمه نعقتها ولا يحل وطؤها

(فصل) فان قال هذا المطلنة قبل منه وان قال هذه المطافة بل هذه طلفتا لانه أقر بطلاق الاولى فقبل اقبل اقراره ثم قبل افراره بطلاق الثانية ولم يقبل رجوعه عما أقر به من طلاق الاولى وكذلك لوكن ثلاثا فقال هذه بل هذه طافن كابن ، وان قال هذه أوهذه بل هذه طافت الثانية وإحدى الاولين وان قال طافت هذه أو هذه أو هذه أو هذه أو الكسائى وهذه أو الكسائى

لعامل ان لابخرج الا باذنه او حلف بذلك على امرأته أو مملوكه فعزل العامل أو طلق المرأة أو باع المملوك أو جلف على وكيل فعزله خرج في ذلك كله وجهان

(فصل في تعليم، بالمشيئة)

إذا قال أنت طالق از شئت أو إذا شئت أو متى شئت أو كلما شئت أو كيف شئت أو حيث شئت أو أو أن شئت لم تطالق حتى تقول قد شئت لان ما في الفاب لا يعلم حتى يعبر عنه اللسان فيعلق الحكم بما ينطق به دون ما في الفلب فلو شاءت بقابها دون نطفها لم يتم به طلاق ولوقالت قد شئت باسانها وهي كارهة وقع الطلاق اعتباراً بالنطق وكذلك أن علق الطلاق بمشيئة غيرها

(مسئلة) (ومتى وجدت المشيئة باللسان وقع الطلاق سواءكان علىالفورأوالتراخي)

أم عليه أحمد في تعليق الطلاق بمشيئة فلان وفيا اذا قال أنت طالق حيث شئت أو أين شئت ونحو هذا قال الزهري وقتادة ، وقال أبو حنيفة دون صاحبيه اذا قال أنت طالق كيف شئت تطلق في الحال طلقة رجمية لان هذا ليس بشرط انما هو صفة للطلاق المواقع بمشيئتها

ولنا أنه أضاف الطلاق الى مشيئتها فاشبه ما لو قال حيث شئت وقال الشافعي في جميع الحروف ان شئت في الحال والا فلا تطلق لان هـذا عليك للطلاق فـكان على الفور كقوله أخاري

وقال محد بن الحسن تطلق الثانية ويبقى الشك فيالاولى والثالثة ءرجه الاول أنه مطف اليانية على الاولى بغير شك ثم فصل بين ا ثانية والثالثة بحرف الشك فيكون الشك فيها ، واو قال طانت هذه أو هذه وهذه طلنت الثانة وكان الشك في الاوليين ومحتمل في هاتين المسئلة بنأن يكون الشك في الجيم لانه في الارلى أتى بحرف الشك بمدهما فيمود اليما رفي المسئلة الثانية عطف الثالثة على الشك فعلى هذا اذا قال طانت هذر وهذه أو هذه طولب بالبيان، فانقال هي الثاثة طانت وحدها ، وانقال لم أطلفها طلقت الاولنان ، وإن لم يبين أفرع بين الاولنين والثالثة ، قال القاضي في الجرد وهذا أصح وإن قال طقت هذه أو هذه وهذه أخذ بالبيان ، فان قال هي الاولى طقت رحدها ، وازقال ليست الاولى طقت الآخريان كما لو قال طلقت هذه أو هاتين وابس له الوطء قبل التعبين فان وطي. لم يكن تعييناً ، وأن ماتت أحداهما لم يتعبن الطلاق في الاخرى ، وقال ابوحنيفة يتعين الطلاق في الاخرى لأنها مأت قبل ثورت طلاندا

ولناأن موت احداهماأو وطأها لاينفي احتمار كونها مطلفة الم بكرة ميينا الهبرها كمرضهاءوان قال طلفت هذه وهذه أو هذه وهذه فالطَّاهر أنه طأتي اثنتين لايدري أهمًا الاولتان أمالاً خرتان كما أو قال طانت هاتين أو هانين فان قال هما الاولنان تعين الطلاق فيهما ، وانقال لم. أطلق الاولنين تعين الآخر نان

وقال أصحاب الرأي في انكفوله وفي سـائر الحروف كقولنا لان هذه الحروف صريحة في النراخي فحمات على مقتضاها بخلاف ان قانها لانقتضيزمانا وآنما هي لمجردالشرطفنقيده بالفور فتضيه وقال الحسن وعطا. في قوله انت طالق ان شئت أما ذلك ماداما في المجلس

و لما أنه تملبق للطلاق على شرط فكان على النراخي كالتق وفارق اختاري فانه ليـس بشرط أَعَا هُو تَخْيِبُرُ فَتَقَيْدُ بِالْجِلْسُ كَيْخِيارُ الْجِلْسُ وَيَحْتَمُلُ أَنْ يَفْفَ عَلَى الْجَلْسُ كَالْأَخْتِيارُ لَانْهُ عَلَيْكُ لَاطْلَاق فكان على الفوركقوله اختاري، والصحيح الاولوقد ذكرنا الفرق بين الاصل والفرع فان قيد المشيئة بوقت فغال انت طالق ان شئت اليوم تقيد به فان خرج اليوم قبل مشيئها لم تطلق وان علقه على مشيئة أثنين لم يقع حتى تو-بد مشيئتها،وخرج القاضي وجها انه يقع بمثيثة احدهماكما يحنث بفعل ببض المحلوف عابه وقد بننا فساد هذا

(مسئلة) (وأن قال أن طالق أن شئت فقالت قد شئت أن شئت فقال قد شئت لم تطلق) لأنها لم تشأ فان المشيئة أمر حقيقي لا يصح تعليقها على شرط وكذلك ان قالت قد شئت ان طلعت الشمس َص أحمد على هذا وهو قول سائر أهل العلم منهم الشافعي واسحاق وأبو ثور وأصحاب الرأي قال ابن المنذر اجمع كل من نحفظ عنه من أهل العلم على ان الرجل اذا قال لزوج. 4 انت طالق ان شئت فقالت قد شئت أن شاء فلان أنها قدردت الأمر ولا يازمها الطلاق وأن شاء فلان وذلك لانه لم يوجد منها مشيئة أنا وجدمنها تعايق مشيئتها بشرط وايس تعلبق المشيئة بشرط مشيئة اوان علق الطلاق وإن قال أمّا أشك في طلاق الناية والآخرتين طلقت الأولى وبتى الشك في الثلاث ومتى فسر كلامه بشيء محتمل قبل منه

﴿ مسئلة ﴾ قال (فان مات قبل ذلك أقرع الورثة وكان الميراث للبواقي منهن)

خَصَّاحَنَدُ عَلَىٰهَذَا . وقال أبوحَنِهَة يقسم الميراث بينهن كابن لانهن تساوين في احبّال استحقاقه ولا مخرج المق عنهن . وقال الشافعي يوتف المبراث المختص بهن حتى يصطلحن عليه لانه لا يعلم المستحق منهن . ووجه قول الحرقي قول على رض الله عنه ولانهن قد تساوين ولا سبيل الى التعيين فوجب الصير الى القرعة كن اعتق عبيدا في مرضه لا مال له سواهم، وقد ثبت الحكم فيهم بالنص. ولان توريث الجيم ترريث لمن لا يستحق بقيا والوقف لا لى غاية حرمان لمن بستحق بقينا والقرعة يسلم بها من هذين الحذورين ولها نقاير في الشرع

(فصل) فان مات بعضهن أو جميمهن قرعنا بن الجميع فمن خرجت القرعة لها حرمناه ميراثها . وان مات بعضهن قبله وبعضهن بعده وخرحت القرعة لميتة قبله حرمنا. يبراثها وان خرجت لميتة بعده حرمناها ميرائه والبانيات يرثهن ويرثه . فان قال الزوج بعد موتها هذه التي طلقتها أو قال في غير المعينة هذه التي أردتها حرم ميراثها لانه يقر على نفسه ويرث الباقيات سواء صدقه ورثتهن أو كذبوه

على مشيئة اثنين فشاء أحدهما على الفــور والآخـر على النراخي وقم الطــلاق لان المشيئة قد وجدت منها جسما

[﴿] مَسْئَلَةً ﴾ (وان قال انتطالق ان شئت وشاء أبوك لم تطاق حتى بشاءا) لان الصفة مشيئته إولا تطلق عثبئة أحدهما لمدم وجود الشرط

[﴿] مَــُئَةً ﴾ (وان قال انت طالق ان شاء زبد فمات اوجن أو خرس قبل المشيئة لم تطلق) لان شرط الطلاق لم يوجد و حكى عن أبى بكر انه يقع ولانه علقه على شرط فوقع في الحالكالو قال أنت طالق أن شاء الله وليس بصحيح لان الطلاق المعلق على شرط لا يقع أذا تعذر شرطه كالم-اق على دخول الدار،وان شا. وهو مجنون لم يقم طلاقه لانه لاحكم لكلامهوازشا.وهو مكر إن فالصحيح انه لايقع لانه زائل المقل اشبه المجنون ، وقال اصحابًا يخرِج على الروايتين في طلاقه ، والفرق بينهما ان إيقاع طلاقه تغليظ عليه كيلا تكون الممصية سببا للاخفيف عنه وهمنا أنما يقم الطلاق بغير. فلا يصح منه في حال زوال عقله ، وان شا، وهو صبي طنل لم يقع كالمجنون وان كان يعقل الطلاق وقع لان له مثيئة ولذلك صح اختياره لاحد أبويه وانكان أخرس فشاه بالاشارة وقع الطلاق لان اشارته تقرم مقام نطق انناطق ولذلك وقع طلاقه بها وانكان ناطقا حال انتمايق فخرس فنيه وجهان

⁽ احدهما) يقع الطلاق بها لان طلاقه في نفسه يقع بها فكذلك طلاق من علقه بمشيئته (والثاني)

لان علم ذلك أنما يعرف من جهته ولان الاصل بقاء النكاح بينهما وهم يدعرن طلاقه لها و لاصل عدمه وهل يستحلف على ذلك أع فيه روايتان . فان قلنا يستحلف فنكل حرمناه ميراثها لنكوله ولم يرث الاخرى لاقراره بطلافها فان مات فقال ورثته لاحداهن هذه المطلقة فأقرت أو أفر ورثتها بعد موتها حرمناها ميراثه وان أفكرت أو أفكر ورثنها فقياس ما ذكرناه أن القول قولها لانها تدعي بتاء فكاحها وهم يدعون زواله والاصل معها فلا يقبل قولهم عليها الا بدينة ، وانشهد اثنان من ورثنه انه طافها قبلت شهادتهما أذا لم يكونا عن بنوفر عليهما ميراثها ولا على من لاتقبل شهادتهما له كأمهما وجدتهما لان ميراث إحدى الزوجات لايرجم الى ردئة الزوج وانما يترفر على ضرائرها ، وان ادعت احدى الزوجات انه طافها طلاقا تبيز به فأ فكرها فالفول قوله وان مات لم ترثه لاقرارها بأنها لا تستحق ميراثه فقبلنا تولها فيا عليها ، وهذا التفريع فيا اذا كان وجعيا مات في عدتها أو ماتت ورث كل واحد منهما صاحبه

(فصل) واذا كان له أربع نسوة فطاق احداهن ثم نكح اخرى بعد قضاء عدمها ثم مات ولم يعلم أيتهن طاق فلاني نزوجها ربع مهراث النسوة نص عليه أحمد ولا خلاف فيه بين أهل العلم ثم يقرع بين الاربع فأيتهن خرجت قرعتها خرجت وورث الباقيات نص عليه أحمد أيضا عوذهب الشعبي والنخعي ومطاء الخراساني وأو حنياة الى أن الباقي بين الاربع عوزهم ابوعبيد أنه قول أهل الحجاز

لايقع بهـ الانه حال التعليق كان لايقع الابالنطق فلم يقـم بغيره كالو قال في النعـليق ان نطق فلان عشيتنه فهي طالق

﴿ مَمَّنَاتًا ﴾ (وان قال انتطالق الا ان يشا زبد فمات اوجن اوخرس طلقت في الحال)

لانه أوقع الطلاق وعلق عقبه بشرط ولم بوجد واما اذا خرس فشاء بالاشارة خرج *في الوجهان* اللذان ذكر ناهما بنا، على وقوع الطلاق باشارته اذا علقت على مشيئه

﴿ ،سئلة ﴾ (وان قال انت طالق واحدة الا ان يشاء زيد ثلاثا فشماء ثلاثا فقمال أبوبكر تطلق ثلاثا في أحد الوجهين)

لان السابق الى أأنهم من هذا الكلام أبقاع الثلاث إذا شامها زيد كما لو قال له على درهم الاان تقيم بينة بثلاثة وخذ درها الاار تريد أكثر منه و نه قول النبي عَلَيْنَاتُهُ « البيمان بالحيار ما لم يتفرقا الابيع الحيار » أي ان بيع الحيار يثبت الحيار فيه بمد تفرقها والثانى لا تطلق وقال أصحاب الشافعي وأب حنيفة لا تطلق اذا شاء ثلاثاً لان الاستثناء من الاثبات نفي فتقديره أنت طالق واحدة الا أن يشاء زيد ثلاثا فلا تطلقي ولا نه لو لم يقل ثلاثا لما طلقت بمشيئه ثلاثا فكذلك أذا قال ثلاثا لانه أنما فكر أيد معهنه الثلاث صفة لمشيئة زيد الرافعة لطلاق الواحدة فيصير كما لو قال أنت طالق الا أن يكرد زيد معهنه ثلاثا فاما أن لم يشأ زيد أو شاء أفل من ثلاث طلقت واحدة

وأهل العراق جيماً . وقال الشافعي يرقف الباقي بينهن حتى يصطلحن ووج الاقوال ماتقدم

وقال أحد في رواية ابن منصور في رجل له أدبع نسوة طلق واحدة منهن ثلاثا وواحدة اثنتين وواحدة وقال أحد ومات على أرذهك ولا يدرأ يتهن طلق ثلاثا وأينهن طلق اثنتين وأينهن واحدة يقرع بينهن فالني أبانها تخرج ولا ميراث لهما. هذا فيا إذا مات في عدتهن وكان طلاقه في صحته قائه لا يحرم الميراث الا المطلقة ثلاثا فالباقيتان رجعيتان يرثنه في العدة وبرثهن ومن انقضت عامتهامنهن لم ترثه ولم يرثها واركان طلاقه في مرضه الذي مات نيه لورثه الجيم في العدة وفيا بعدها قبل النزاج وايتان

(فصل) اذا طلق واحدة من نسائه لا بعينها أو بعينها فأنسبها فا قضت عدة الجميع فله نكاح خامسة قبل القرعة ، وخرج ابن حامد رجها في أنه لا يصح نكاح الخامسة لان المطافة في حكم نسائه بالنسبة الى وجوب الانفاق عليها وحرمة الذكاح في حقها ولا يصح لاننا علمنا أن منهن واحدة بائنا منه ليست في نسكاحه ولا في عدة من نكاحه فكيف تكون زوجته وأنما الانفاق عليها لاجل حبسها ومنعها من النزوج بغيره لاجل اشتباهها ، وحتى علمناها بعينها إما بتعيينه أو قرعة فعدتها من حين طلقها لا من حين التعيين وهذا طلقها لا من حين عينها . وذكر أو حنيفة وبعض أصحاب الشافعي ان عدتها من حين التعيين وهذا فاسد قان الطلاق وتع حين ايقاعه وثبت حكه في تحريم الوط ، وحرمان الميراث من لزوج وحرمانه منها قبل التعيين فكذلك العدة وأنما انتميين تبيين لما كان واقعا ، وأن مات الزوج قبل البيان فعلى منها قبل التعيين فكذلك العدة وأنما التعيين وعطا . الحراساني

﴿ مسئلة ﴾ (وان قال انت طالق ان شاء الله طاقت وان قال لامته انتحرِة ازشاء الله عتقت وحكى عنه انه يقم المتق دون الطلاق)

نس أحمد رحمه الله على وقوع الطلاق والمتق في رواية جهاءة وقال ليس هما من الأيمان وبهذا قال سعيد بن المسبب والحسن ومكحول وقتادة والزهري ومالك والميث والاوزاعي وأبو عبيد وعن أحمد ما يدل على ان الطلاق لا يقع ولا المتاق وهو قول طاوس والحدكم وأبي حنيفة والشافعي لانه علقه على مشيئة لم يعلم وجودها فلم يقع كالوعلة بما على مشيئة زيد و اقول النبي وَلَيَكِيْلُهُ ﴿ مَنْ حَلْفَ فَقَالَ الْ شَاءَ اللهُ لَمْ مُحْنَثُ ﴾ رواه الترمذي وقال حديث حسن

ولنا ماروى ابو حزة قال سمعت ابن عباس يقول اذا قال الرجل لامر أنه انت طالق انشاء الله فهي طالق رواه أبو حفص باسناده عن أبي بردة نحوه وروى ابن عمر و أبو سعيد قال كنا مصاشر أصحاب رسول الله عَيَّمَا عليه وسلم نوى الاستذاء جائزا في كلشيء الا في الطلاق والمتاق ذكره ابو الحطاب وجذا نقل للاجماع قان تدرته انه قول بعضهم فقد انتشر ولم يعرف له مخالف فهو اجماع ولانه استناه برفع جملة الطلاق فلم يصح كقوله انت طالق ثلاثا الا ثلاثا ولانه الشاء حكم في محل فلم يرتفع بالشيئة كالبيع والنكاح أو نقول ازالة ملك نلم يصح تعليقه على مشيئة الله كما لو قال ابرأتك

قال أبو عبيد وهو قول أهل الحجاز والهراق لان كل واحدة منهن محنمل أنها باقية على النكاح والاصل بقاؤه فنلز ، بها عدته ، والصحيح أنه يلزم كل واحدة أطول الاجلين من عدة الوقاة وعدة الطلاق لكن عدة الطلاق من حين طلق وعدة الوقاة من حين موته لان كل واحدة منهن محتمل أن يكرن عليها عدة الوقاة ومحتمل أنها المطاقة فعليها عدة الطلاق فلا تبرأ يقينا الا بأطولها وهذا في الطلاق البائن فأما الرجعي فعليها عدة الوقاة بكل حال لان الرجعية زوجة

(فصل) إذًا ادعت المرأة أن زوجها طلقها فأنكرها فالقول قوله لان الاصل بقا النكاح وعدم الطلاق إلا أن يكون لها بما ادعته بينة ولا يقبل فيه الاعدلان ونقل ابن منصور عن احمد أنه سئل أنجوز شهادة رجل وامر أنين في الطلاق قال لا والله الما كان كذلك لانالطلاق ليس بمال ولا المقصود منه المال ويطلع عليه الرجال في غالب الاحوال فلم يقبل فيه إلا عدلان كالحدود والقصاص فان لم تكن بيئة فهل يستحلف فيه روايتان نقل ابر الخطاب أنه يستحلف وهو الصحيح لقول النبي مَنتَيَّلَيُّةُ ولاكن المين على من أنكر الالله يستحلف فيه كالمهو نقل أبو طااب عنه لا يستحلف في الطلاق والنكاح لا الا يقضى فيه بالكول للا يستحلف فيه كالنكاح إذا ادعى زوحيتها فأنكرته ، وان اختافا في عدد الطلاق فالقول قوله لما ذكرناه فانا طلق ثلاثا

انشاء الله او تعليق على مالاسديل الى علمه فاشبه تعليقه على المستحيلات، والحديث لاحجة لهم فيه فان الطلاق انشاء وليس بيمين حقيقة وان سمي بذلك فمجاز لا نترك الحقيقة من أجله ، ثم ان الطلاق انما سمي عينا اذاكان معلقا على شرط يمن فعله و تركه و بحرد قوله انت طالق ليس بيمين حقيقة ولا مجازا فلم يمن الاستشاء بعد يمين، وقولهم علقه على مشيئة لا نعلم قاتا قد علمت مشيئة الله للطلاق بمباشرة الآدمي سببه قال قنادة قد شاء الله حين اذن ان تطلق ولوسلمنا انها لم تعلم لكن قد علقه على شرط يستجيل علمه فيكون كنفليقه على المستحيلات يلغو ويقع الطلاق في الحال، وحكي عن أحمد انه يقع العتق دون الطلاق وعلمه أحمد رحمه الله بان المنق لله سبحانه والطلاق ليس هو لله ولافيه قر بة اليه ولانه لو قال لامته كل ولد تلدينه فهو حر فهذا تعليق للحرية على الملك وهو صحيح ولان من نذر العتق لزمه الوفاء به فيكما افترقا في النذر جاز ان بفترقا في المين

(مسئلة) (وان قال انت طالق الا ان يشاء الله طاقت) ووافق أصحاب الشافعي على هذا في الصحيح من المذهب لانه أوقع الطلاق وعلق رفعه بمشيئة لم تعلم

﴿ مَسَالَةً ﴾ ﴿ وَأَنْ قَالَ أَنْ لَمْ يَشَأُ اللَّهُ أَوْ مَالَمْ يَشَأُ اللَّهُ فِدْلَى وَجَهِينَ ﴾

(احدهما) يقع في الحال لان وتوع طلاتها اذا لم يشأ الله محال فلنت هذه الصفة ووقىرالطلاق (احدهما) يقع في الحال لان وتوع طلاتها اذا لم يشأ الله على تعليق الطلاق على المحالمثل قوله انت طالق ان جمعت بين الضدين أوشربت الماء الذي في السكوز ولا ماه فيه

وسممت ذلك وأنكر أو ثبت ذلك عندها بتول عداين لم يحل لها تمكينه من نفسها وعلبها أن تفرمنه ما استطاعت وتمتنع منه إذا أرادها ، وتفتدي منه ان قدرت قال احمد لا بسمها أن تقيم معه ، وقال أيضا تفتدي منه بما تقدر عليه فان أجبرت على ذلك فلا تزين له ولا نقر به وجرب ان قدرت ، وانشهد عندها عدلان غير متهمين فلا تقيم معه ، وهذا قول أكثر أهل العلم . قال جابر بن زبد وحماد بن أي سليمان وابن سيرين تفر منه ما استطاعت وتفتدي منه بكل مايمكن ، وقال الثوري وابو حنيفة وابر يوسف وابو عبيد تفر منه ، وقال مالك لانتزين له ولا تبدي له شيئا من شهرها ولا عريتها ولا يصيبها إلا وهي مكرهة ، وروي عن الحسن و لزهري والنخي يستحلف ثم يكون الاثم عليه ، موالصحبح ماقاله الاولون لان هذه تم إله أجنبية منه عرمة عليه فوجب عليها الاشاع والغرار منه كماثر الاجنبيات وهكذ الوادي نكاح امرأة كذباوأة م بذلك شاهدي زور فح كم له الحاكم بالزرجية ، ولو تزوجها تزويجا بإطلا وسلمت اليه بذلك فالحسكم في حذا كله كالحسكم في المطقة ثلاثا

(فصل) ولو طلقها ثلاثا ثم جعد طلاقها لم ترثه نص عليه أحمد و ، قال قنادة و ابو حنيفة و ابو يو . ف والشافعي و ان الدفر وقال الحسن ترثه لامها في حكم لزوجات ظاهراً

ولنا أمها تعلم أنها أجنبية فلم ترثه كسائر الاجنبيات ، وقال احمد في رواية أبي طالب تهوب منه ولا تعزوج حتى يظهر طلاقها وتعلم ذلك بجيء فيدعيها فترد عليه وتعاقب ، وان مات ولم يقر بطلاقها

(فصل) وان قال انت طالق لندخان الدار انشاء الله لم تطلق دخات او لم تدخل لأم ا ان دخلت فقد فعلت المحلوف عليه وان لم تدخل علمنا ان الله لم يشأه لانه لو شاءه لوجد نان ماشاء الله كان وكذلك ان قال انت طالق لاندخلي الدار انشاء الله لما ذكرنا وان أراد بالاستثناء والشرط رده الى الطلاق دون الدخول خرج فيه من الحلاف ماذ كرنا في المنجز وان لم تعلم نيته فالظاهر رجوعه الى الطلاق

(مسئلة) (وان قال أن دخلت الدار فانت طالق أنشاء الله فدخلت فهل تطلق ? على روايتين)

(احداها) يقع الطلاق بدخول الدار ولاينفعه الاستثناء لان الطلاق والعتاق ليسا من الايمان ولماذكر ناه فيما اذا قال انت طالق انشاء الله (والنائية) لا نطلق وهو قول أي عبيد إذا علق الطلاق بشرط صار يمينا وحلفا فصح الاستثناء فيه لعموم قوله عليه السلام « من حلف على يمين فقال ان شاء الله لم يحنث هو قول أي العموم

﴿ مَا ثُلَّةً ﴾ (وإن قال أنت طالق لرضى زيد أو مشيئته طلقت في الحال)

لان معناه أنت طالق الكونه قد شاء ذلك أورضيه كقوله هو حر لوجه الله أولرضى الله فان قال أردت به الشرط دين قال القاضي ويقبل في الجكم لانه محتمل فان ذلك يستعمل للشرط كقوله أنت طالق للسنة وهذا أغهر الوجهين لاصحاب الشافعي والوجه الثاني لايقبل لانه خلاف الظاهر

لآرثه لا تأخذ ماليس لها تفر منه ولا تخرج من البلد ولكن تخنفي في بلدها قبل له فان بعض الناس قال تقتله هي بمنزلة من يدفع عن نفسه الم يعجبه ذلك فه نعها من التزويج قبل ثبوت طلاقها لانها في ظاهر الحسكم زوجة هذا المطتى قاذا تزوجت غيره وجب عليها في ظاهر الشرع العقوبة والرد الى الاول ويجتمع عليها زوجان هذا بظاهر الامر وذلك بباطه ولم يأذن لها في الخروج من البلد لان ذلك يقوي النهمة في نشوزها ، ولان في قنه تصداً لان الدافع عن نفسه لايقتل قصداً فاما ان قصدت الدفع عن نفسه لايقتل قصداً فاما ان قصدت الدفع عن نفسها فآل الى نفسه فلا أم ، لميها ولا ضمان في الباطن فاما في الظاهر فأنها تؤخذ محكم القتل ما لم يثبت صدقها

(فصل) قال احمد اذا طاقها ثلاثا فشهد عليه أربعة أنه وطنها قيم عليه الحد الماأرجيه لانها صارت بالطلاق أجبية فهي كسائر الاجنبيات بل هي أشد تحريما لانها محرمة وطنا ونكاحا فان جحد والاقها ووطنها ثم قامت البينة بطلاقه فلا حد الميه و وبهذا قال الشعبي وماقت وأهل الحجاز والثوري والاوزاعي وربعة والشافعي وأبر ثور وامن المنذر لان جحده اطلاقه وهمنا أنه نسيه رذات شبه تفي در الحدعنه ولا سبيل لما إلى المحموفة بالطارق حالة وطنه إلا باقراره بذات فان قال وطنتها عالما انتي كنت طافتها ثلاثا كان إقراراً منه بالزنا في عتبر فيه ما يعتبر في الاقرار بازنا

﴿ مسئلة ﴾ قال (واذا طلق زوجته أقل من الاث فقضت العدة ثم تزوجت غيره تم أصابها ثم طلائها أو مات عنها وقضت العدة ثم تزوجها الاول نهي عند، على ما بقي من الثلاث)

(فصل) فان قال أنت طالق إن أحببت أو أردت أو كرهت احتمل ان يتعلق الطلاق بقولها بلسانها قد احببت أو اردت أو كرهت لان هذه المعاني في القلب لا يمكن الاطلاع عليها الامن قبلها فيعلق الحكم، بقولها كالمشيئة ومحتمل ان يتعلق الحكم، عا في القلب، نذلك ويكون اللسان دليلا عليه فعلى هذا لو أفر الزوج وجوده وقع طلاقه وإن لم تنافظ بهولو قالت أنا أحبذلك ثم قالت كنت كاذبة لم تطلق (مسئلة) (وإن قال إن كنت تحبين أن يعذبك الله في النار فأنت طالق أو قال إن كنت تحبين بقلك فقالت أنا أحسه)

فقد توقف أحمد رحمه الله عنها وسئل فلم يجب فيها بئي، وفيها احتالان (أحدها) لا تطلق وهو قول أبي ثور لان المحبة في الفلب ولا يوجد من أحد محبة ذلك وخبرها بحبها له كذب معلوم فلم يصح دليلا على ما في قلبها (والاحتمال الثاني) تطلق قاله القاضي وهو قول أصحاب الرأي لان ما في القلب لا يوقف عليه الا من لفظها فاقتضى تعليق الحركم بلفظها به كاذبة كانت أو صادقة كالمشيئة ولا فرق بين قوله ان كنت تحبينه بقلبك لان المحبة لا نكون إلا بالقاب. قال شيخنا والاولى أنها لا تطلق إن كانت كاذبة ، وهذا الاحتمال الاول والله أعلم

(المغنى والشرح الكير) (٥٦) (الجزء الثامن)

وجاة ذاك أن المطلق إذا بانت زوجته منه ثم تزوجها لم يخل من ثلاثة أحرال (أحدها) أن تذكح غيره ويصيبها ثم يتزوجها الارل فهذه ترجع اليه على طلاق ثلاث باجماع أهل الدلم قاله ابن المنذر (وانثاني) أن يطلفها دون اثلاث ثم تعرد اليه برجعة أو نكاح جديد قبل زوج ثان فهذه ترجع اليه على ما بتي من طلاقها بغير خلاف نعله (والثالث) طقها دون اثلاث فقضت عدتها ثم نكحت غيره ثم تزوجها الاول فعن أحمد فيها روايتان (إحداهما) ترجع اليه على ما بتي من طلاقها وهذا قول الاكابر من أصحاب رسول الله مؤليات هر وعلى وأبي ومعاذ وعران بن حصين وأبي هريرة وروي ذلك عن زبد وعبدالله بن عرو بن العاص وبه قال سعيد بن المسيب وعبيدة والحسن ومالك والثوري وابن أبي لبلى والشافعي واسحاق وابوعبيد وابو ثور ومحمد بن المسيب وعبيدة والمسرومالك والثوري

(والرواية الثانية) عن أحمد أنها ترجع اليه على طلاق ثلاث وهذا قول أبن عمر وابن عباس وعطا، والنخبي وشريح أبي حدينة رأبي يوسف لان وطا، لزوج الثاني مثبت الحل فيثرت حلايتسع لثلاث تطليقات كابعد الثلاث لان الوط، الثاني بهدم الطلفات الثلاث فأولى أن يهدم مادونها

ول ا أن وط، الثاني لايحتاج البه في الاحلال الزوج الاول ذلا يغير حكم الطلاق كوط، السيد ولانه تزويج قبل استيفاء انثلاث فأشبه مإلو رجعت اليه قبل وط، الثاني وقولهم أن وط، الثاني بثبت الحل لايصح لوجبين (أحدهم) منع كونه مثبتا الحل أصلا وأنما هو في الطلاق انثلاث غاية المتحريم

(فصل في مسائل متفرقة)

إذا قال أنت طالق إذا رأيت الهلال طلقت إذا رئي في أول الشهر . وبهذا قال الشافعي وقال أبو حنيفة لا تطلق حتى تراه لانه علق الطلاق على رؤية نفسه أشبه تعليقه دلى رؤية زبد

ولنا أن الرؤبة في عرف الشرع الم به في أول الشهر بدليل قوله عليه الصلاة والسلام « إذا رأيم الهلال نصوموا وإذا رأيتموه فافطروا » والمراد به رؤبة البعض وحصول العلم فافصرف لفظ الحاف إلى عرف الشرع كما إذا قال إذا صليت فأنت طالق فأه ينصرف الى الصلاة الشرعية لا الى الدعاء وفارق رؤبة زيد فأنه لم يثبت له عرف شرعي يخالف الحقيقة وكذلك لو لم يره أحدلكن ثبت الشهر بهام العدد لأنه قد علم طلوعه إلا أن ينوي حقيقة رؤبتها فلا تطلق حتى تراه ويقبل قوله في ذلك لأنها رؤية حقيقة وتتعلق الرؤية بوؤيته بعد الغروب فان رأت قبل ذلك لم تطلق لان هلال الشهر المناز في أوله ولانا جعلنا رؤبة الهلال عبارة عن دخول الشهر ، ويحتمل أن تطلق برؤيته قبل الغروب لانة يسمى رؤية والحكم متعلق به في الشهر فان قال أردت اذا رأيته أما بعيني فلم يره حتى أقر لم لانة يسمى رؤية والحكم متعلق به في الشهر فان قال أردت اذا رأيته أما بعيني فلم يره حتى أقر لم نطلق لانه ليس بهلال ، واختلف فيما يصير به قراً فقيل بعد اللهة وقيل اذا استداروقيل اذا بهرضوؤه (فصل) قال أحد اذا قال لهما انتطالق ليلة القدر يعتر لها اذا دخل العشر وقبسل العشر أهل

بدليل قوله تمالى (فلا تحل له من بعد حتى تذكح زوجا غيره) وحتى للفاية وأنما سمى النبي وَلَيُطِّيُّكُ الزوج الذي قصد الحيلة محالا تجوزاً بدايل أنه لعنه ، ومن أثبت حلالا يستحق لعنا (والثاني) أن الحل آنما يُثبت في محل فيه تحريم وهي المطالمة ثلاثا وههنا هي حلال له فلا يثبت فيها حل وقولهم إنه مهدم الطلاق نلما بل هو غاية لتحريمه ومادون الثلاث لانحريم فيها فلا يكون غاية له

﴿ مسئلة ﴾ قال ﴿ واذا كان للطلق عبداً وكان طلاقه اثنتين لم تحل له زوجته حتى تنكح زوجًا غيره حرة كانت الزوجة أومملوكة لان الطلاق بالرجال والعدة بالنساء)

وجملة ذلك أن الطلاق معتبر بالرجال فان كان الزوج حراً فطلاقه ثلاث حرة كانت الزوجة أو أنه ، وإن كان عبداً نطلانه اثنتان حرة كانت زوجته أو أمة فاذا طلق اثنتين حرات عليه حتى تنكح زوجا غيره روي ذلك عن عمر وعثمان وزيد وانين عباس وبه قال سميد بن المسيب ومالك والشَّافعي وإسماق وابن المنذر ، رقال ابن عر أيهما رق نقص الطلاق برقه نطلاق العبد اثنتان ، وان كان محته حرة وطلاق الامة اثنة ان وان كانزوجها حراً وروي عن على وابن سعود أز الطلاق معتبر بالنساء فطلاق الامة اثنتان حراكان الزوج أوعبدا رطلاق الحرة ثلاث حرا كانزوجها أوعبدا وبهقال المسروابوحيه بن وعكروة وعيدة ومسررق والزهري والحكم وحماد والثوري وابوحنينة لماروت

المدينة يرونها في السبع عشرة الا أن الثابت عن النبي على الله عليه وسلم في العشرة الاواخر أنما أمره باجتنابها في العشر لان النبي صلى الله عليه وسلم أمر بالتماس ليلة الفدر في المشرالاواخر فيحتمل أن تكون أول ليلة منه وعكن أن بكوز هذا منه على سبيل الاحتياط ولا يتحقق عننه إلى آخر ليلة من الشهر لاحتمال أن تكون هي لك الله

(مسئلة) (وان قال من بشرتني بقدوم أخي فهي طالق فأخبرته امرأ اله طلقت الاولى منها الا أن تكون الثانية هي الصادقة وحدها فتطلق وحدها)

أنما طلقت الاولى وحدها لان التبشير خبر صدق تنغير به بشرة الوجه من سرور أو غم وقد حصل بخبر الاولى واشترطنا صدقها لانه متى علم أن كذب زال السرور نان كانت الثانية هي الصادقة طلقت وحدها لان السرور أيما حصل نخبرها هذا أذا أخبرته احداهما بسـد الاخرى، وأن بشره بذلك اثننان أو ثلاث أو أربع دفعة واحدة طالمن كابن لان من تقع على الواحد فما زادقال الله تعالى (فمن بعمل مثقال ذرة خيراً بره ومن يعمل مثقال ذرة شراً بره) رقال (ومن بقنت منكن للهورسوله وتسل صالحاً نؤمها أجرها أرتين)

(مسئلة) (وان قال من أُخبرتنى بقدومه فهي طالق)

فكذلك عند القاسي تطلق الخبرة الاولى أن كانت صادقة وأن كانت كاذبة أحسل أن لا تطلق

عائنة رضي الله عنها عن النبي وَيُولِنَّهُ أنه قال لا طلاق الامة تطليقة ان وقرؤها حيضتان ، وواه ابودار ماجة ولان المرأة محل الطلاق فيعتبر بها كالهدة

ولا أن الله تمالي خاطب الرجال بالطلاق فكان حكمه معتبراً بهم ولان الطلاق خالم الزوج وهو مما يخلف بالرق والحرية فكان اختلافه به كمدد المنكوحات، وحديث عائد ابوداود راويه مظاهر بن أساوه و ونكر الحديث و تداخرجه الدار تعاني في منه ونه ناه ن ما شاه والمدرة عالم الله والمدائدة و المرابط المنافقة المنان فلا شحل لاحتى تنكير زوجا غيره و ترو لا مة حيفة از و تنزوج الحراء ولا تمزوج لامة على الحرة موهذا صولان الحرباك أن يمزوج أربعا فحاك طفات ثلاثا كالو كالمرة ولا خلاف في أن الحوالة الله الذا كان أحد الزوجين حراً و لآخر رقينا

(فصل) قال أهد المسكاتب عبد ما بقي عليه درهم وطلانه وأحكامه كاما أحكام العبيد صحيح فانه جاء في الحديث « المسكانب عبد ما بقي عليه دره » ولانه يصح عنقه ولا ينكح الا ولا يعزوج ولا ينسرى الا باذن سيد، وهذه أحكام العبيد فيكون طلاقه كطلاق سائر العبيد وقد روى الاثرم في سننه عن سليان بن يسار أن نفيما مكانب أم سلمة طلق امرأة حرة تط فسأل عُمان وزيد بن ثابت عن ذلك فقالا حره تعليك والمدبر كالعبد القن في ذكا م بوطلاقه و الماتى عنقه بصفة لانه عبد فتثبت فيه أحكام العبيد

وهو ظاهر كلام العاضي لان الظاهر من حاله أنه أراد من أعلمتني ولا محسل الا بالصدق ولذلك من بشرتني بقدومه فهي ظالق لم تطلق الدكاذبة وان كان السرور محسل اذا جهل كذبها وان أخرى طاقت في قول أبني الخطاب لانها مخبرة ، ولم تطلق عند الفاضي النابية ولا السكاذبة كالمبشارة وضل اذا قال أول من يقوم منكن فهي طالق أو قال لهبيده أول من فام منكم فهو حالسكل دفعة واحدة لم يقع طلاق ولا عنق لانه لا أول فيهم وان قام واحد أو واحدة ولم ين أحد احتمل وجهين (أحدهما) يقع الطلاق أو العنق لان الاول ما كان بعده شيء ولم يو فعلى هذا لا محكم بوقوع ذلك ولا انتقائه حتى بيأس من قيام أحد منهم بعده فتنحل بمينه ، و اتنان أو الملائة دفعة واحدة وقام بعدهم آخر وقع الطلاق والمتق بمن قام في الاول بوقوعه على والدكثير قال الله تمالى (ولا تكونوا أول كافر به) وحكي عن الفاضي فيمن قال أول من بدعل عبيدي فهر حر فدخل اثنان دفعة واحدة ثم دخل بعدهم آخر : لم يحق واحد منهم وهذا بعيد ف حيل بعضهم بعد بعض ولا أول فيهم وهذا لا يستقيم الا أن بكون قال أول من بدخل منكم وحا يدخل بعد الناك أحد فانه لو دخل بمدالناك أحد عتق لكونه أول من بدخل منكم وحا يدخل بدائاك أحد عتق لكونه أول من بدخل منكم وحا ولن انفظة الاول تناول الجماعة كما ذكرنا، وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم «أول من يدخل من مدخل المنان النبي على الله عليه وسلم «أول من يدخل من مدخل الناك أحد عتق لكونه أول من يدخل من يدخل من الناك أحد قانه لو دخل بالمناك أحد عتق لكونه أول من يدخل من يدخل من الناك أحد قانه لو دخل بالناك أحد قال النبي صلى الله عليه وسلم «أول من يدخل مد فل

(فصل) قال أحمد في رواية محمد بن الحسكم العبد اذا كان نصفه حراً ونصف عبداً يتزوج ثلاثا ويطلق ثلاث تطليقات وكذلك كلا تجزأ بالحساب أعدا جعل له نسكاح ثلاث لان عدد المنكوحات يتبعض فوجب أن يتبعض في حقه كالحد فلذلك كان له أن ينكح نصف عاينكم الحر ونصف عاينكم المعبد وذلك ثلاث ، وأما الطلاق فلا يمكن قسمته في حقه لان مقتضى حاله أن يكون له ثلاثة أرباع الطلاق وليس له ثلاثة أرباع فكل في حقه ، ولان الاصل اثبات الطلقات الثلاث في حق كل مطاق واغا خولف فيمن كل الرق في حقه فني من عداه يبقى على الاصل

(فصل) اذا طنق العبد زوجته اثنين ثم عتق لم تحل له زوجته حتى تنكع زوجاء بره لانها حرمت عليه بالطلاق محربما لا ينحل الا بزوج واصابة ولم بوجد ذلك فلا يزول التحريم وهذا ظاهر المذهب، وقد روي عن أحمد أنه يحل له أن ينزوجها وتبقى عنده على واحدة . وذكر حديث ابن عباس عن النبي والمحلوبية في المملوكين اذا طلقها نطابقتين ثم عنقا فله أن يتزوجها وقال لا أرى شيئا يدفهه وغير واحد يقول به أبو سلمة وجابر وسعيد بن المسيب، ورواه الامام أهد في المسند وأكثر الروايات عن أحمد الاول و قال حديث عمان وزيد في نحر بم اعليه جيد وحديث ابن عباس يرويه عرو بن مذيث ولا أعرفه وقد قال ابن المبارك من أبو حسن هذا ? لقد حل صخرة عظيمة منكراً لهذا الحديث، قال أحمد أما أبو حسن نهو عندي معروف ولكن لا أعرف عرو بن مفيث، قال ابو بكر إن صح الحديث أما أبو حسن نهو عندي معروف ولكن لا أعرف عرو بن مفيث، قال ابو بكر إن صح الحديث

فقراً المهاجرين » ولو قال آخر من يدخل منكن الدار فهي طالق فدخل بعضهن لم يحكم بطلاق واحدة منهن حتى يبئس من دخول غيرها بموته أو موتهن أو غير ذلك فيتبين ، قوع الطلاق بآخرهن دخرلا من حين دخلت وكذلك الحكم في العتق

(فصل) اذا قال ان دخل داري أحد فامرأني طالق فدخلها هو أو قال لانمان ان دخل دارك أحد فعبدي حر ندخلها صاحبها فقال الفاضي لا يحنث لان قربنة حال المتكلم تدل على أنهانا حلف على غيره ويمنع من سواه فيخرج هو من العموم بالقرينة وبخرج المخاطب من اليمين أيضاً ومحتمل الحنث اخذاً بعموم اللفظ واعراضاً عن السبب

﴿ مسئلة ﴾ (وان حلف لا يفمل شيئاً نفعه ناسياً حنث في الطلاق والعناق ولم يحنث في البمين المكفرة في ظاهر المذهب)

نقل ذلك عن احمد جماعة واختاره الحلال وصاحبه وهو قول ابي عبيد وعن احمد رواية اخرى انه لا يحنث في الطلاق والعتاق ايضاً وهو قول عطاء وعمرو بن دينار وابن ابي نحييح واستحاق وابن المنذر وهو ظاهر مذهب الشافعي لقول الله تعالى (وليس عليكم جناح فيما اخطأتم به والمكن ماتعمدت فلو بكم) وقال النبي عَلَيْكِيْنَةُ « ان الله تجاوز لامتي عن الحطأ والنسيان وما استكرهوا عليه » ولانه غير قاصد للمخالفة فلم يحنث كالنائم والمجنون ولانه احد طرفي اليمين فاعتبر فيه القصد كحالة الابتداء بها

قالصل عليه، وان لم يصح قالصل على حديث عبان وزيد وبه أقول ، قال أحمد ولو طاق عبد زوجته الامة قطليتين ثم عتق واشتراها لم على له ، ولو تزوج وهو عبد فلم بطاقها أو طاقها واحدة ثم عتق فله عليها ثلاث تطليقات أو طافتان أن كان طاقها واحدة لانه في حال الطلاق حر قاعتبر حائه حينئذ كا يعتبر حال المرأة في العدة حين وجودها ، ولو تزوجها وهو حر كافر فسبي واسترق ثم أسلما جيما لم يملك الاطلاق العبيد اعتباراً مجاله حين الطلاق ولو طاق في كذره واحدة وراجعها ثم سبي واسترق لم يملك الاطاقة واحدة لان يملك الاطاقة واحدة لان أن الطاقة بن عرف عرف بن العلاق ولو طاق في كان الطاقة بن من العبد المناه على المناه على المناه على العرف العبد المناه على المناه على المناه المناه المناه على المناه على المناه ال

﴿ مسئلة ﴾ قال (واذا قال لزوجته أنت طالق ثلاثة أنصاف تطلية ين طلقت بثلاث)

نص أحمد على هذا في رواية مهنا ، وقال ابو عبد الله بزحامد تقع طاقنازلان معناه الدثة أنصاف من طلقتين وقبل بل لان النصف الثالث من طلقتين محال ولأصحاب الشافعي وجهان كهذين

ولنا أن نصف الطامنين طلقة وقد أوقعه ثلاثا فيقع ثلاث كم لو قال أنت ط لق ثلاث طلقات ،

وعن أحمد رواية نالثة انه يحنث في الجميع وتلزمه الكفارة في اليمين المكفرة وهوقول سعيد بنجبير وبحاهد والزهري وقتادة وربيعة ومالك (والقول الثاني) للشافعي لانه فعل ما حلف عايه تاصداً لقعله فلزمه الحنث كالذاكر وكما لوكانت اليمين بالطلاق والعتاق ووجه الاولى ان الكفارة انا تجب لرفع الاثم ولا اثم على انامي ولما ذكرنا من الآية والخبر واما الطلاق والعتاق فهومعلق بشرط فيقع بوجود شرطه من غير قصد كما لو قال انتطالق ان طلعت الشمس او قدم الحاج ولان هذا يتعلق به حق آدي فيعلق الحكم به مع النسيان كالاتلاف

﴿ مسئلة ﴾ (وإن حلف لا يدخل على إنسان بيتاًأو لا يكامه أو لا يسلم عليه أو لا يفارقه حتى يقضيه حقه فدخل بيناً هو فيه ولم يعلم أو سلم على قوم هو فيهم وام جلم أو تضاء حقه ففارقه فخرج رديئاً أواً حاله به ففارقه ظنا منه أنه قد برىء خرج على الروايتين في الناسي والجاهل فان في الناسي روايتين والجاهل مقيس عليه)

لانه غير قاصد للمخالفة وقد سبق دليل ذلك ، وكذلك إن حلف لا يكلم فلا نافسلم عليه يحسبه أجنبياً أو حاف لا يسيم لزيد ثوباً فوكل زيد من يدفعه الى من يبيمه فدفعه الى الحالف فباعه من غير علمه فهو كالناسي لانه غير قاصد للمخالفة اشبه الناسي

﴿ مَسَالَةً ﴾ (وإن حلف لا يفعل شيئًا ففعل بعضه لم يحنث وعنه يحنث الا ان ينوي جميعه)

وقولهم معناه ثلاثة أنصاف من طافتين نأويل يخالفه ظاهر اللفظ قانه علىما ذكره يكون الاثة أنصاف طلقة وينبغي أن يكون الاثة أنصاف طلقة وينبغي أن يكون الاثة أنصاف طلقة وينبغي أن يقع الطلقة بن عليها ثلاث مرات ليس بمحال فيجب أن يقع

(فصل) قان قال أنت طالق مل. الدنيا ونوى الثلاث وتع الثلاث ، وان لم ينو شيئا أو نوى واحدة فهي واحدة ، قال أحد فيمن قال لامرأنه أنت طالق مل. البيت قان أراد الفلظة عليها يمني مي يد ان تبين منه فهي ثلاث قاعتبر نية، فدل على أنه اذا لم ينو يقع واحدة رذك لان الوصف لا يقنفي عدداً وهذا لا نمل فيه خلافا الا أن الواحدة اذا وقعت كانت رجعية وبهذا قال الشاني وقال ابوحنيفة وأصحاب تكون باثنا لانه وصف الطلاق بصفة زائدة نقتضي الزيادة عليها وذاك هو البينونة

ولما أنه طلاق صادف مدخولا بها من غير استيفاء عدد ولا عوض فكان رجعياً كفوله أنت طالق وما ذكروه لا يصح لان الطلاق حكم فاذ ثبت ثبت في الدنيا كلها فلا يقتضي ذلك زبادة ، وان قال أنت طالق أشد الطلاق وأغلظه أو أطول الطلاق أوأعرض أو أنصره أو مثل الجبل أو مثل عظم الجبل ولا نية له وقعت طلفة رجعية و بهذا قال الشاني

وقال أبو حنيفة في جميعها يقع باثماء وقال صاحباه ان قال مثل الجبل كانت رجمية وان قال مثل عظم الجبل كانت رجمية وان قال مثل عظم الجبل كانت باثناء ووجه القرابين ما تقدم، ولأنه لا علاك إيقاع البينونة فأنها حكم وايس ذلك اليه وانما تثبت البينونة بأسباب معبنة كالحلم والطلاق الثلاث والطلاق قبل الدخول فيملك مباشرة

هذه الرواية ظاهر المذهب لم احمد على ذلك في رواية حبيل وصالح فيمن حلف على امرأته لا تدخل بيت أختها لم تطلق حتى تدخل كاما ألا ترى أن عوف بن مالك قال كلي أو بهضي لان المكل لا يكون بعضا والبمض لا يكون كلا وهذا اختيار أبي الخطاب ومذهب أبي حنيفة والشافعي لان النبي عِيَّظِيَّةٍ كان بخرج رأسه وهو ممتكف الى عائشة فترجله وهي حائض المتكف مندي عمن الحروج من المسجد والحائض ممنوعة من اللبث فيه وروي عن النبي عِيَّظِيَّةٍ أنه قال لا بي بن كمب ان لا أخرج من المسجد عليه إياها ولان يمنه تعلقت بالجميع فلم من المسجد حتى أعلمك سورة » فلما أخرج رجله من المسجد عليه إياها ولان يمنه تعلقت بالجميع فلم تنحل بالمعض كالاثبات وعنه أنه بحنث إلا أن ينوى جميعه حكى ذلك عن مالك وهو اختيار الحرق تنحل بالمين تقتضي المذى من تحلف فعل المحلوف عليه فاقتضت المنع من فعل شيء منه كاذبي و نظير الحلف على ترك الدين الذي و نظير الحلف عليه فاقتضت المنع من فعل شيء و النبي الابترك الدخول الموت الذي المحلف عليه فكان مخالفا كالنبي عن الدخول ممتئلا الابترك الدخول كله فتى أدخل بعضه لم يكن تاركا لماحلف عليه فكان مخالفا كالنبي عن الدخول والحدة في الممين المحلة في ما نوى وكذلك ان افتر ت به قريئة تقضي أحد الامرين تعلقت يعينه به كن حلف لاشر بت هذا النهر أوهذه البركة تعلقت يعينه به قريئة المنهم وجها واحداً وفيه خلاف نذكره في موضعه بعد

صبها فيثبت ، وإن أراد اثباتها بدون ذلك لم يثبت ، ويحتمل أن يكون أشد الطلاق عليه أو عليها وأغلظ لتمجلها أو لحب أحدها صاحبه ومشقة فراقه عليه فلم يقم أمر زائد بالشك ، وأن قال أنت طالق أقصى الطلاق أو أكبره فكذلك في قياس المذهب، ويحتمل أن يكون أقصى الطلاق ثلاثا لان أقصاه آخره وآخر الطلاق الثالثة ومن ضرووة كونها ثالثة وقوع اثنتين ، وازقال أتم العالاق أو أكمه فواحدة الا أنها تكون منية لأنها أكل الطلاق وأنمه

(فصل) وان قال أنت طالق أكثر الطلاق أو كهاو جميعه أو منتهاه أو مثل عدد الحصى أو الرمل أو القطر طانت ثلاثا لان هذا يقتضي عددا ولان الطلاق أقل وأكثر نأقله واحدة وأكثره ثلاث ، وأن قال كمدد التراب او الماء وقع ثلاث ، وقال أبر حنيفة يقم واحدة باثنا لان الماء والتراب من أسما، الاجناس لاعدد له

ولنا ان الماء تنعدد أنواعه وقطرانه والتراب تتعدد أنواعه وأجزاؤه فأشبه الحصى ، وان قال المائة طابق أو أنت مائة طابق طانت ثلاثا وان قال أنت طابق كائه أو الف فهي ثلاث و قال أحد فيمن قال أنت طابق كأنه أو الف فهي ثلاث و به قال محمد بن الحسن و بهض أصحاب الشافي . وقال أبو حنيفة وأبو يوصف : ان لم تكن له نية وتعت واحدة لائه لم يصرح بالعسدد وانما شبهها بالالف وليس الموقع الشبه به

ولما أن قوله كَمَّا لف نشبيه بالمدد خاصة لانه لم بذكر الا ذلك فوقع العدد كقوله أنت طالق

(مسئلة) (وان حلف ليفعلن شبئاً أو البدخان الدار، لم يبرأ إلا بقعل جيمه، والدخول إلى الدار بجماته).

لا يختلف المذهب في ذلك ولا نعلم بين أهل العلم فيه اختلافا لان اليمين تناولت فعل الجميع غلم بعرأ إلا بنعله كا لو أمره الله تعالى بفعل شيء لم بخرج من عهدة الأمر إلا بفعل الجميع لان اليمين على فعل من اخبار بنعله في المستقبل وكد بالقسم والحبر بفعل شيء يتنضى فعله كله

أ مسئلة) (وأن حلف لا يدخل داراً فأدخلها بعض جسده أو دخل طاق الباب أولا يابس وبا من غزلها فابس ثوبا فيه منه أولا يشرب اهدا الكوزفشرب بعضه غر جلى الروايتين فيمن فعل بعض الحلوف عليه ، وقد ذكر فاه قبل هذه المسئلة

(مسئة) (وان ملف لا يشرب ما هذا النهر فشرب منه حنث رجها واحداً) لان فعل الجبع ممتنع فلا تنصرف بمينه اليه وكذلك أن قال والله لا آكل الخبز ولا أشرب الما. وما أشبه مما على على اسم جنس أو علقه على اسم جم كالمسلمين والمشركين والفقراء والمساكين قائه محنث بالبعض ، وبهذا قال أبو حنيفة وسلمة وأصحاب الشانعي في اسم الجنس دون الجموء واعلقه على اسم جنس مضاف كقوله والحه لا شربت ما. هذا النهر ، أو قال والحه لا شربت الما، وهو قول كعدد الف وفي هذا انفصال هما قال . وأن قال أردت أنها طافية كأنف في صعوبتها دين وهل يةبل في الحكم إ يخرج على روايتين

(فصل) وان قال أنت طالق من واحدة الى ثلاث وقع طلقنان وبهذا قال أبر حنيفة لانما بعد الغاية لا يدخل فيها كقوله تعالى (ثم أغوا الصيام الى الليل) وأعا يدخل اذا كانت بعني مع وذلك خلاف موضوعها وقال زفر يقم طلفة لان ابتداء العابة ايس منها كقوله بعنك من هذا الحائط الىهذا الحائط . وقال أبو يوسف ومحد يقم الثلاث لأنه نملق بها فلم يجز إنداؤها

ولنا أن ابتداء الفاية يدخل كما لو قال خرجت من البصرة فانه يدل على انه كان فيها وأما انتهاء الفاية فلا يدخل يقتضى النفظ ولو احتمل دخوله وعدم دخوله لم نجز الطلاق بالشك وازقال أنتطالق مابين واحدةوثلاثوقعت واحدة لانها التي ببنهما

أبي حنيفة وأحد الوجهين لاصحاب الشانعي والوجه الآخر لا يحنث لان لفظه يقتضي جميعه فلم يحنث بغمل بمضه كالاداوة

ولما أنه لا يمكن شرب جميمه فنعانت بمينه ببعضه كالوحلفلا يكلم الناس فسكلم بعضهم ومهدفا فارق ما. الادارة فان نوى بيمينه فعل الجيم وكان في افظه ما يتنضي ذلك لم يحنث إلا ينهل الجيم بلا خلاف فلو قال لا صمت يوما او لا صابت صلاة أو لاأكات رغيفا أوقال لزوجته ان حضت حيضة فهذا وشبهة بما يدل على ارادة الجيع فوجب تعلق البمين به

(فصل) إذا حلف لا شربت من ما. الغرات فشرب من مائه حنث وا. كرع فيه أو اغترف منا ثم شربه وبه قال الشانعي وأبو يوسف ومحد، وقال أبو حنيفة لا محنث حتى يكرع فيه لان حقيقة ذاك السكر ع فلم محت بغيره كا لو حلف لا يشرب من «ندا الانا فصب منه في غيره وشرب

ولنا أنَّ معنى عينه أن لا يشرب من ماء الفرات لان الشرب يكون من ماثها لا منها في العرف فحملت المين عليه كالوحلف لا شربت من هذا البئر ولا أكات من هذه الشجرة ولاشربت من هذه الشاة ،وينارق الكوز قان الشرب في العرف منه لانه آلة الشرب بخلاف النهر ، وما ذكروه يبطل بالبئر والشاة والشجرة وقد ساموا أنهلو استسقى من البئر أو حلب لبن الشاة أوالتقط من الشجرة فشرب وأكل أنه محنث فكذا في مسئلننا

(فصل) وان حلف لا يشرب من ما الفرات فشرب من نهر يأخذ منه حنث لانه من ما الفرات وانحلف لا يشرب من الفوات فشرب من نهر. يأخذ منه ففيه وجهان

[أحدهما] محنث لان معنى الشرب منه الشرب من مائه فحنث كا لو حلف لا شربت من مائه وهذا أحد الاحمالين لأصحاب الشانى

(و اثناني) لا يحنث ، وهو قول أبي حنيفة وأصحابه إلا أبا يوسف قان عنه رواية أنه يحنث (الجزء الثامن) (OV) (المفنى والشرح الكبير) (فصل) فان قال أنت طالق طلقة في اثنتين أو واحدة في اثنتين ونوى به ثلاثا فهي ثلاث لانه يعبر بني عن مع كقوله (ادخلي في عبادي) متقدىر الكلام أنت طالق طلمة ،م طلقتين قاذا أقر بذه على نفسه قبل منه ءوان قال أردت واحرة قبل أيضاحا سباكان أوغير حاسب وقال القاضي اذا كان عارفا بالحساب لم يقبل منه ووقع طبقتان لانه خلاف ما اقتضاه الانظ

ولما أنه نسر كلامه بما محتمله فانه لا يبعد أن يريد بكلامه مايزيده النامي ، وان لم نكن له نية وكان علرفا بالحساب وقع طامنان ، وقال القامي أن أطلق لم يقع إلا واحدة لان لفظ الايقاع الماهو بلفظ الواحدة ومازاد عليها لم يحصل فيه لفظ الايقاع ، وأنما يتم الزائد با قصد فاذاخلا من القصد لم يقم إلا مأوقه ، وقال بعض أصحابه كقولنا ، وقال ابو حنيفة لايقم إلا واحدة سواء تعمد به الحساب أولم

وإنما قانا إنه لا يحنث لانماأخذه النهر يضاف إلى ذلك النهر لا إلى الفراث وبزول باضافته اليه عن إضافته إلى الفرات فلا يحنث به كفير الفرات

(مسئلة) (وان حلف لا يابس ثوبا اشتراه زيد أو نـجه أو لا يأ كل طعاما طبخ فلبس ثوبا نسجه هو وغيره أو اشتراه أو أكل طماما طبخاه فعلى روايتين)

[إحدهم] بحنث كالوحلف أن لا يابس من غزل فلانة فلبس ثوبا من غزلها وغزل غيرها (والثانية) لا بحنث وهو قول أبي حنيفة والشاني لانه لم يابس ثوبا كاملاء وكذلك انحلف لايلبس ثوبا نسجه زيد ولا يأكل من قدر طبخها ولا يدخل داراً اشتراها ولا يلبس ثوبا خاطه زيد نفعل ذلك هو وغيره فلبس اشرب أو دخل الدار أو أكل الطعام نفي هذا كله من الخلاف ما ذكر ما فيمن حلن لا يفعل شيئا ففعل بعضه ، فأما انحلف لا يلبس مما خاله زيد فاذه يحنث بلبس ثرب غالماء حميها لا يفعل شيئا خاطه زيد بخلاف ما ذكر نا

(مسئلة) (وان حلف لا يأكل طعاما اشتراء زيد فأكلّ طماما اشتراء هو وغيره حنث إلا أن يكون أراد أن لاينفرد أحدها بالشراء)

وبهذا قال أبو حنينة ومالك وقال الشانى لا محنث وذكر أبو الخطاب فيه احتمالين لان كل جزء لم ينفرد أحدها بشرائه الم محنث كالوحلف لا لمبس ثوبا اشتراه زيد فلبس ثوبا اشتراه هو وغيره ولنا أن زيدا اشترى نصفه وهو طعام وقد أكله فأشبه مالو اشتراه زيد وخلطه بما اشتراه عرو فأكل الجيم، فأما الثوب فلا نسله وان سلمناه فالفرق بينها أن نصف الثوب ايس بثوب ونصف فأكل الجيم، فأما الثوب فلا نسلماه زيد، وان اشترى زيد نصفه مشاعاً واشترى نصفه ثم اشترى اخر باقيه فأكل منه حنث والحلاف فيه على ما تقدم ، فاما ان اشترى زيد نصفه معيناً تم خاطه بالنصف الا خرثم أكل أكثر من النصف حنث وجها واحداً بغير خلاف لانه أكل عما اشتراه زيد يقينا

يقصد إذا لم يقصد به واحدة مع اثنتين لانالضرباغايصح فيما له مساحة فأما مالامــاحة لهفلاحقيقة فيه الحساب، وانما حصل منه الايقاع في واحدة فرقات دون غيرها

ولما أن هذا اللفظ موضوع في اصطلاحهم لا ثنتين قاذا افظ به وأطاق وقع كما لو قال أنت طالق اثنتين وبهذا يحصل الانفصال عما قاله الشانسي فان اللفظ المرضوع لا يحتاج معه الى نية ، فأما ما قاله أبرحنيفة فأنما ذلك في وضع الحساب في الاصل ثم صار مستعملا في كل ماله عدد فصار حقية فيه ، فأما الجامل بمقتضى ذلك في الحساب إذا أطق بقعت طلة واحدة لأن نفظ الايناع أنا هو لفظة واحدة وأنما صار مصروفا الى الاثنين بوضع أعل الحساب واصطلاحهم فن لا يعرف اصطلاحهم لا يلزمه مقتضاه كالهربي ينعلق بالطلاق بالعجدية رهو لا يعرف معناها ، ولم يفرق أصحابنا في ذلك

وان أكل نصفه أو 'قل من نصفه فنيه وجهان

[أحدها] محنث لانه يستحيل في العدادة انفراد مااشهراه زيد بن غيره فيكون الحنث ظاهراً (والثاني) لا محنث لان الاصل عدم الحنث ولم بتيقن وان أكل من طام اشراه زيدتم باعه أواشهراه الهبره حنث ومحتمل أن لا محنث وكل وضع لا محنث فحكمه حكم مالو حاف لا يأكل عرة فوقعت في تمر فاكل منه واحدة على ما سنذ كره أن شاء الله تعالى والله أعلم

﴿ باب التأوبل في الحلف ﴾

ومعنى التاديل أن يريد بلفظه ما مخانف ظاهره فان كان الحانف ظالما لم ينفعه ناديله لقول رسول الله على التاديل الله على ما يصدقك به صاحبك » وان لم يكن خالما اله تاديله محو أن مجاف أنه أخي يربد بذلك أخره في الاسلام أو يعني بالسقف والبناء السهاء وبالبساط والفراش الارض وبالاوتاد الجبال وباللباس اللبل أو يقول مارأيت فلانا أي ما ضربت رثنه ولا ذكرته أي ما قطمت ذكره أو يقول جواري أحرار ، يعني سفنه ونسائي طوالق يعني النساء الاقارب منه أو يقول ماكانبت فلانا ويعني النساء الاقارب منه أو يقول ماكانبت فلانا ولا عرفته ولا أعلمته ولا سأله حاجة ولا أكات له دجاجة ولا فروجا ولا شربت له ماء ولافي يبتى فرش ولا حصير ولا بارية ويعني المدكانبة مكانبة الرقيق وبالنعريف جعله عريفا وبالاعلام جعله أعلم الشفة والحاجة شجرة صغيرة والدجاجة السكبة من الفزل والفروج الدراءة والفرش صفارالا بل والحسير الحبس والبارية السكين التي يبري بهاء أو يقول وافح عا أكات من هذا شيئا ولا أخذت منه يعني الباقي بعد أخذه وأكله فهذا واشباهه مما يسبق إلى فهم السامع خلافه إذا عناه بيمينه فهر تأو بلا فه خلافه إذا عناه بيمينه فهر تأو بلا فه خلاف الظاهر.

(فصل) ولا يخلو حال الحالب المتأول من ثلاثة أحوال [أحدها] أن يكون مظلوما مثل أن يستحلفه ظالم على شي لو صدقه الظلمه أو ظلّم فيره أو الله بين أن يكون المتكلم بذلك بمن لهم عرف في هذا اللفظ أو لا . والظاهر أنه أن كان المتكلم بذلك من عرفهم أن يكون المتكلم بذلك من عرفهم أن في هذا بمعنى مع وقع به ثلاث لان كلامه يحمل على عرفهم والظاهر منه أرادته وهو المتبادر الى النهم من كلامه، قان نوى موجبه عند أهل الحساب نقال القاضي لا يلزمه منتضاه كالعربي يندى بالطلاق بالعجمية ولا يعرف معناها وهذا قول أكثر أصحاب الشافعي لانه أذا لم يكن يعرف موجبه فلم يتصد إيقاعه ولا يصحمنه قصد ما لا يعرفه

فصل) قان قال أنت طائق طلقة بل طلقتين وقع طلفتان نص عليه أحمد ، وقال أصحاب الشافعي يقع ثلاث في أحد الوجهين لان قوله أنت طاق ايقاع فلا يجرز ايقاع الواحدة مرتبن فيدل على انه أوقعها ثم أراد رفعها وأوتم اثنتين آخرتين فتتم الثلاث

مسلما منه ضرر فهدا له تأويله ، قال مهنا سأات أحد عن رجل له امرأتان اسم كل واحدة منها فاطمة فمانت واحدة منها فحلف بطلاق قاطمة ونوى التي مانت ، قال ان كان المستحلف له ظاالاً فالنية نية صاحب الطلاق وان كان المطاق هو الظالم قالنية نية الذي استحلفه، روى أبر داو دباسناده عن سويد بن حنظلة قال خرجنا نريد رسول الله والله والله واثل بن حجر فاخذه عدوله فتحر ج القرم أن يحلفوا فحلفت أنه أخي فخل سبيله فأتينا رسول الله والله والله

(الوجه الثاني) أن يكون الحالف ظالما كالذي يستحلفه الحاكم على حق عنده فهذا تنصرف عينه إلى ظاهر الذي عناه المستحلف ولا ينفع الجالف تاويله ، وبهذا قال الشافعي ولا نعلم فيه مخالفا فان أبا هريرة قال قال رسول الله ويحليلي ه عينك على ما يصدقك به صاحبك » رواه مسلم ولانه لو ساغ التأويل لبطل المفى المبتغى باليمين اذ مقصودها تخويف الحالف ليرتدع عن الجحود خوفا من عاقبة الهمين السكاذبة ، فنى ساغ التأويل له انتنى ذلك قصار التأويل وسيلة الى جحد الحقوق ، قال ايراهيم في رجل استحلفه السلطان على شيء بالطلاق فورى في بينه إلى شيء أجزأ عنه وان كان ظالما لم يجز عنه التأويل .

(الحال النالث) أن لايكون ظالماً ولامظلوما فظاهر كلام أحمد أن له تأويله فانه روي أرب مهنا كان عنده هو والمروذي وجماعة فجاء رجل يطلب المروذي ولم يرد المروذي ان يكلمه فوضع مهنا أصبعه في كفه، وقال ليس المروذي ههنا وما يصنع المروذي ههنا يريد ليس المروذي في كفه فلم ينكره أبو عبد الله .

ولما ان ما لنظ به قبل الأضراب بعض ما لفظ به بعده فلم يلزمه أكثرتما بعده كقوله على درهم بل درهمان . وقولهم لا يجوز إيقاع ما أوقعه قلنا يجوز أن يخبر بوقوعه مم وقوع غيره فلا يتم الزائد بالشك قال أحد قان قال أنت طالق لا بل أنت طالق هي واحدة وهذا اختيار أبي بكر واختاد القاضى أنه يقم طلقتان لائه أراد رفع الاولى وايقاع الثانية فلم ترتفع الاولى ووقعت الثانية

ورج الاول آنه لو قال له على درم بل ترم لزمه درم واحد كذا ههنا، فعلى هذا القول آن نوى بقوله بل أنت طالق طلقة أخرى وقع اثنتان لانه قصد ايقاع طلفتين بافظير فوقع كا لو قال أنت طالق أنت طانق . وذكر القاضي احمالا آخر أن لا يقع إلا طلفة لان اللفظ موضوع لواحدة فلا يصح أن ينوي به اثنتين . قال احمد ولو كان له امرأتان فقال لاحداهما أنت طاق ثم قال للاخرى لا بل أنت طالق طقنا جميعا، ووجه آنه أوقع طلاق الاولى ثم أضرب عنه وأرقع طلاق الاخرى فوقع بها ولم يرتفع عن الاولى ، وفارق ما إذا قال ذلك لواحدة لان العاقمة بجوز أن تسكون هي اثنانيسة كرد

وروي أن مهنا قال أني أريد الحروج يمنى السفر إلى بلده وأحب ان تسممنى الجزء الفلاني فاسمعه اياء ثم رآه بعد ذلك فقال أنم تقل انك تريد الحروج فقال له مهنا قلت لك إني أريد الحروج الآن? فلم ينكر عليه ، وهو مذهب الشافعي ولا نعلم في هذا خلافا أيضاً ، وروى سعيد عن جربر عن المنيرة قال كان اذا طلب انسان ابراهيم ولم يرد ابراهيم أن يلقاه خرجت اليه الخادم فقالت اطلبوه في المسجد ، وقد كان النبي عَلَيْكُ عَزْح وَلا يَقُول الاحقا ومزاحه أن يوهم السامع بكلامه غيرماعناه فقال. لمجوز« لايدخل الجنة عجوز» يسنى أن الله ينشئهن عربا أنرابا، وقال أنسان رجلا جا. الى الني عَلَيْكَالِيّه فقال يارسول الله احملني فقال رسول الله عَلِيْكَاللهُ «أنا حاملوك على ولد ناقة» فقال وماأصنع بولدالىاقة? قال «وهل تلد الابل الا النوق» روا. أبوداود وقال لامرأة وقد ذكرت له زوجها ١ هو الذي في عينه بياض» فقالت يارسول الله انه لصحيح الدين وأراد النبي عَلَيْكَيْدُ البياض الذي حول الحدة، وقال لرجل احتضنه من ورائه «من بشتري العبد؟ وفقال بارسول الله تجدني اداكاسدا قال « لكنك عند الله لست بكاسد » وهذا كله من التأويل والماريض، وقد سهاء النبي عَيَيْظِيَّةٍ حقاً فقال ﴿ لا أَقُولُ الا حقا » وروي عن شريع أنه خرج من عند ابن زياد وقد حضره الموت فقيلله كيف تركت الامير ?فقال تُركنه يأمر وينهى فلما مات قيل له كيف قلت ذلك? فقال تركته يأمر بالصبر وينهى عن البكاء والجزع، ويروى عن شقيق أن رجلا خطب امرأة وتحته أخرى فغالوا لا نروجك حتى تطلق امر أتك فقال اشهدوا انى قد طاقت ثلاثاً فزوجوه فقام على امرأنه ففالوا قد طاقت ثلاثاً قال ألم تعلموا أنه كان لي ثلاث نسوة فطلقتهن ً قالوا بلي قال قد لحلفت قالوا ماهذا أردنا فذكر ذلك شقق لمثمان فجملها نيته، ويروى من الشعبي أنه كان في مجلس فنظر اليه رجل ظن أنه طاب منه التعريف به والثناء عليه فقال الشمبي ان له بيتا وشرقا فقيل الشبي بعد ماذهب الرجل أمرقه ?فقال لا واكنه نظر الاخباد بها ، ولا يجوز في المرأنين أن يكون طلاق إحداهما هوطلاق الاخرى ونظيره في الاقرار مالو قال له علي درهم بل درهم لزمه درهم و لو قال له على درهم بل دينار لزماه جميعاً

وأو قال أنت طائق واحدة بل هذه ثلاثا طلقت الاولى واحدة والثانية ثلاثا ولو قال لامرأة غير مدخول بها أنت طائق واحدة بل ثلاثا طلقت واحده لابها بانت الاولى فلم يقع بها ما بعدها، وان قال أنت طائق واحدة بل ثلاثا أن دخلت الدار ونوى تعليق الجيم بدخول الدار تعاق وان نوى تعليق الثلاث حسب وقعت الواحدة في الحال وأن أطاق ففيه وجهان (أحدم)) يتعاق الجيم بالشرط لانه بعدها فيعود اليعما (والثاني) تفع "واحدة في الحال وتبقى الثلاث معلقة بدخول الدار لانه اتما ذكر الشرط عقيبها فتختص به

وان قال أنت طالق ان دخلت الدار بل هذه فدخلت الاولى طاقنا وان دخلت الثانية لم تطلق واحدة منها ، نان قال أردت أن الثانية تطلق ان دخلت الدار قبل منه لان محتمل لما قاله ، وازقل أردت انك تطلقين اذا دخلت الثانية الدار قبل منه لانه محتمل لمما قاله وكار طلاق الاولى وحدها معاتما على دخول كل واحدة منهما

إلى قبل فكيف اثنيت عليه? قال شرفه اذناه وبيته الذي يسكنه ، وروى أن رجلا أخذ على شراب فقيل له من أنت فقال :

> أنا ابن الذي لا ينزل الدهر قدره و إن نزلت يوما فسوف تعود ترى الناس أنواجا على باب داره فنهم قيام حولها وقعود

فظنوه شريفًا فخلوا سبيله ثم سألوا عنه فاذا هو ابن الباقلاني ، وأخذ الخوارج رافضا فغالوا تبرأ من عثمان و لي ففال أنا من علي وعثمان بريء فهذا وشبهه هو التأويل الذي لا بدر به الظالم ويسوغ لغيره مظلوماً كان أوغير مظلوم لان النبي عَلَيْظِيْنُو كان يقول ذلك في المزاح من غير حاجة اليه

﴿ مسئلة ﴾ (فاذا أكل بمراً فقال لنخبري مدد ما أكلت أو ليميزن نوى ما أكات ولم تملم فالها تعد له عددا يعلم أنه قد أنى على عدد ذلك)

مثل أن يعلم ان عدد ذلك ما بين مائة إلى ألف فتعد ذلك كله وكذلك ان قال ان لم تخبريني جدد حب هذه الرمانة ولا يحنث اذا كانت نيته ذلك، وان نوى الاخبار بكميته من غير نقص ولازيادة لم يبرأ الا بذلك أيضاً لان ظاهر حال الحالف ارادته فتنصرف الا بذلك أيضاً لان ظاهر حال الحالف ارادته فتنصرف يمينه اليه كالاسماء العرفية التي تنصرف اليمين عليها الى مسماها عرفا دون مسماها حقيقة ولو أكلا تمرا فلف لتميزن نوى ما أكات فأفردت كل نواة وحدها فالحكم فيها كالتي قبلها

﴿ مسئلة ﴾ (وان حلف ليقمدن على بارية في بيته ولا يدخله بارية فانه يدخل قصبا فينسلجه فيه فيجلسعليها في البيت فلا يحنث) (فصل) اذا قال أنت طالق طالقة لانقم عليك أو طالق لا أو طالق طافسة لاينقص بهما عدد طلاقك أو طالق لاشي، أو ايس بشي، طفت واحدة لان ذلك رفع لجم مأأوضه فلم يصح كاستثناء الجميع وان قال ذلك خبراً فهو كذب لان الواحدة اذا أوقعها وقدت وهمذا مذهب الشافي ولا نعلم فيه مخالفاً ه وان قال أنت طائق أولا لم يقع لان هذا استفهام فاذا انصل به خرج من أن يكون لفظا لايقاع عربخا انسماقبل ذلك فانه ايقاع وبحد لم أن يقم لان لفظه لنظ الايقاع لالفظ لاستنهام لكون

لانه قدقمدعلى بارية في بيته و لم بدخله بارية أنما أدخله قصبا وليس هو بلرية

﴿ مسئلة ﴾ (وان حال ليطبخن قدراً برطل ملحوياً كل نه فلايجدطم التلح كانه بسلق به بيطها وباً كل نه ولا يحنث) لان الصفة وجدت

(مسئلة) (وان حلف لا يأكل بيضا ولا تفاحا و ليأكان مما في هذا الوحا. فوجد فيه بيضاوتها حا قاله يعمل من البيض ناطفا ومن النفاح شرابا ويأكل منه ولا يحنث) لان فلك ليس ببيض ولا نفاح (مسئلة) (وان كان على سلم فحاف لا نز اساليك ولا صعدت إلى هذه ولا أقت مكاني ساحة)

يريد إذا كان له امرأتان إحداهما فيالغرفة والاخرى أسفل فلتنزل العليا ولتصعد السفلي ثم ينزل إنشاء أو يصعد فتنحل يمينه)لان الصفة لم توجد

(مسئلة) (وان حلف لا أقمت عليه ولا نزلت مناولا صمدت فيه قاء ينتقل إلى سلم آخر وتنحل عمينه) لانه لم يقم عليه ولانزل منه انما نزل أو صمد من غيره

(مسئلة) (وان حاف لا قمت في هذا الما، ولا خرجت أنه وكان الما، جاريا لم بحنث) لان الما، الحلوف عليه جرى وصار في غبره الم محنث سوا، أفام أو خرج لانه الما يقف في غبره أو مخرج منه ، وهذا الذي ذكره القاضي في لحبرد وهو مذهب الشاني لان الاعان عندهم تبي على الانظ لاعلى القصد وكذلك قالوا لا محنث في هذه الأيمان السابقة كلها ، وقال العاضي في كتاب آخر : قياس المذهب أنه محنث إلا أن ينوي عين الما. الذي هي فيه لان إطلاق بدينه يقتضي خروجها من النهر أو إقامها فيه

(مسئلة) (فان كان الما. وافغا حمل منه مكرها) لـ لا يدسب اليه فعل

﴿ مسئلة ﴾ (وان استحلفه ظالم ما لبلان عندك رديمة وكانت عنده وديمة قانه يمني بما الذي ويبر في يمينه) لانه صادق

﴿ مَسْئُلَةً ﴾ ﴿ وَانْ حَلْفُ الدُّنْ وَعَنَّى وَضَّمَا مَعَيْنًا بِرُ فِي بَمِينَهُ ﴾

الصدقه في ذلك . وقد ذكر ما ما رواه مهنا أنه كان هو والمروذي عند أحد فجاء رجل يطاب المروذي ولم يعالب المروذي ولم يرد المروذي أن يكام فرضع مهنا أصديعه في كنه وقال ليس المروذي وهندا عام يربد ليس هو في كفه فلم يذكره أبر عبد الله

(مسئلة) (ولو سرقت منه المرأته شيئا فحال بالطلاق لتصدقني أسرقت مي شيئا أملا وخانت

الاستنهام يكون بالمهزة أو نموها فيتم ماأوقعه ولا يرتفع بما ذكره بعد و كالي قبلها ، وان قال أنت طالق واحدة أولا فكذلك ، وبه قال أبو حنيفة وأبو يوسف وهو قياس قول الشاني ، وقال عمد يقم واحدة لان قوله أولا يرجع الى مايايه من الانظ وهو واحدة دون لنظ الايقاع وايس بصحيح لان الواحدة صفة الطفقة الواقعة فما اتصل بها يرجع البها فصار كقوله أنت طالق أو لاشي.

أن تصدقه فأنها تقول سرقت منك ماسرقت منك ، ولو استحلفه ظالم هلرأيت فلانا أو لا وكان قد وآه قانه يعنى بما رأيته ما ضربت رئته

(مديَّة) (ولو حلف على امرأته لا سرقت مي شيءًا فحانته في وديعته لم يحنث)

لان الحيانة ليست بسرئة الا أن ينوي ذلك فيحنث

(فصل / ولو قال ان كانت احرائي في الدوق فعبدي حروان كان عبدي في الدوق فامرائي طائق وكأنا جيعا في السوق فقيل يعنق العبد ولا نطاق المرأة لابه لما حنث في الممين الاولى عنق العبد فلم ببق له في الدوق عبد ، ويحتمل أن يحنث بنا، على قولها فيمن حلف على معين تعاقت الممين بعينه دون صفته كما لوقال ان كامت عبدي صعداً فأنت طالق ثم أعتقه وكامته طلقت فكذلك همنا الان يمينه تعلقت بعبد معين وان لم يرد عبدا بعينه لم تطاق المرأة لانه لم ببق له عبد في السوق، ولو كان في فيها تمرة فقال أنت طالق ان أكلتها أو ألقيتها أو أمسكتها فأكلت بعضها و افت بعضها لم يحنث إلا على قول من قال انه يحنث بعال

(فصل) قال عبدالله بن احد سألت أبي عن رجل قال لامرأته أنت طالقان لم أجامعك اليوم وأنت طالق ان اغتسلت منك اليوم قال يصلي العصر ثم يجامعها قاذا غابت الشمس اغتسل ان لم يكن أراد بتوله اغتسات منك الجامعة ، وقال في رجل قال لامرأته أنت طالق ان لم أطاك في رمضان فسافر مسيرة أربعة أيام أو ثلاثة ثم وطائها فقال لا يعجنني لأنها حيلة ولا تعجبني الحيلة في هذا ولا في غيره قال القاضي الما كره احد هذا لان السفر الذي يبح الفطر السفر المباح المقصود وهذا لا يقصد عيم به غير حل المين ، والصحيح أن هذا تنحل به المين ويباح به الفطر لانه سفر بعيد مباح لقصد عيم قان ارادة حل عبنه من المقاصد الصحيحة ، وقد أبحنا لمن له طوى المرخص فهمنا أولى

(باب الشك في العالاق)

﴿ إذا شك عل طق أولا لم تطاق ﴾

وجملة ذاك أن من شك في طلانه لم يلزمه حكه نص عليه احدوهو مذهب الشانعي وأصحاب الرأي لان النكاح ثابت بيتين فلا يزول بالشك ،والاصل في هذا حديث عبدالله بن زيد عن النبي

(فصل) قان قال أنت طالق بمد مرتي أو مونك أو مع موتي أو مونك لم تعالق نص عليه احمد وبه قبل الشافعي ولا فيلم فيه مخالفا لامها تبين بوت أحدها أللا يصادف الطلاق فكاحا يزيله ، وان تزوج أمة أبيه ثم قال اذًا مات أني فأنت طالق فات ابوه لم بقع الطلاق اختاره القاضي لانه بالموت يملكها فينفسخ نُكاحها بالك وهو زمن الطلاق فلم يقع كما لو قال آنته طالق مموتي واختار أبوالخطاب

عِيَكِ أنه سنل عن الرجل مخبل اليه أنه يجد الذي في الصلاة نقال ولا ينصر ف حتى إ -م صوتا أو يجد رمحا ومنه قعايه أمره بالبنا. على اليقين واطراح الشك ولانه شك طرأ على يقين فوجب اطراحه كما لو شك المنطور في الحدث . قال شيخنا والورع النزام العالاق قان كان المشكوك فيه اللاقا رجعيا راجع امرأته إن كانت مدخولا مهاأوجدد نكامها ان كانت غير مدخول مها ، وقد انقضدت عدمها وأن شك في طلاق ثلاث طاهما واحدة وتركما لأنه إذا لم يطلقها فيقبن نكاحه باق فلاتحل الهبراو-كي عن شريك أنه إذا شك في مالاة. طانها واحدة ثم راجها لنكون الرجمة من طلقة فتكون صحيحة في الحكم و ليس بشي، لان النابظ بالرحمة ممكن مع الشك في الطلاق ولا يفتقر إلى ما فنقر اليه العبادات من النية ولانه لو شك في عللقتين فطلق واحدة آصار شاكا في تحر بها عليه فلا نفيده الرجعة

﴿ وَانْ شُكُ فِي عَدُدُ الطَّلَاقُ بَنِّي عَلَى البِّقِينَ لِمَا ذَكُرُنَا وَقَالَ الْحَرْقِي إِذَا طُلقَ فَلِيدُو واحدة طاق ام ثلاثا اعرَنها وعايم تفقتها مادا.ت في العدة فإن راجيها في العدة لزيته النفقة ولم بطأها حتى بميةن كم الطلاق?لانه متيقن للتحريم شاك في النحليل)

وجملة ذلك أن من طلق وشك في عدد الطلقات بني على اليقين نص عليه أحمد في رواية ابن منصور في رجل لفظ بطلاق امرأته لايدري واحدة ام ثلاثا نقال أماالواحدة فقد وجبت عليهوهي عنده حتى يستيقن

وبهذا قال أبو حنيفة والشافعي لان مازاد على القدر الذي تيقنه طلاق مشكوك فيه فلم يلزمه كما لو شك في أصل الطلاق اذا ثبت هذا فانه تبقى أحكامه احكام المطلق دون الثلاث من إباحة الرجعة وإذا رجع عادت ألى ماكانت عليه قبل الطلاق وقال الخرقي يحرم وطؤها ونحوه قول مالك الاانه حكي عنه أنه يلزمه الاكثر من العالاق المشكوك فيه وقولها متيةن للتحريم لانه تيةن وجوده إلطلاق وشك في رفعه بالرجمة فلا يرتفع بالشككا لو أصاب ثوبه نجاسة وشك في **،**وضها فا نه لايزول حكم النجاسة يغسل موضع من انثوب ولا يزول حتى يغسله جميعه وفارق لزوم النفقة فانها لاتزول بالطلقة الواحدة فهى باقيةلانها كانت باقية وقد شككنا فيزوالها

وظاهر قول سائر اصحابنا انه اذا راجهما حلتاهوهو قول أيحنيفة والشافعي وهو ظاهركلام أحمد في رواية ابن منصور لان التحريم المنملق بما تيقنه يزول بالرجمة يقينا فانالتحريما نواع (تحريم) (الجزءالتامن) (o A) (المفنى والثرح الكبير)

أنه يتم لأن الموت سبب ملكها وطلاقها وفدخ النكاح يترتب على الملك فبوجد الطلاق في زمن اللك السابق على الموجهين ، السابق على الفسخ فبثبت حكه ، وإن قال إن اشترينك فأنت طائق ثم اشتراها خرج على الوجهين ، وإن قال الابن إذا مات أبي مأنت طائق وكانت تخرج من الناث ثم مات الاب وقع العتى والطلاق معا رأن لم تخرج من الثلث فان بعضها يفتق للى الورثة فيد كان

تزيله الرجمة (وتحربم) يزيله نكاح جديد (وتحريم) يزيله نكاح بعد زوج وإصابة ومن تيقن الادنى لا يثبت فيه حكم الا كبرو يزول تحريم الصلاة بالطهارة الصدرى فيه حكم الا كبرو يزول تحريم الصلاة بالطهارة الصدرى ويخالف النوب قان غسل بعضه لا يرفع ما تيقنه من النجاسة فنظير مستنتنا اذا تيقن نجاسة كم النجاسة فيه يزول بغسل الكم وحده كذا ههنا و عكن منع حصول التحريم في نجاسة سائره قان حكم النجاسة فيه يزول بغسل الكم وحده كذا ههنا و عكن منع حصول التحريم همنا ومنع تيفنه قان الرجعية مباحة لزوجها في ظاهر المذهب فما هر اذا متيقن للتحريم بل هو متيقن للاباجة شاك في التحريم وكذلك قال الحريق فيمن حلف لا يأكل عرة فوقعت في عمر فأكل منه واحدة منع من وطء أمر أنه حتى يم المها ليست التي وقعت العين عليها ولا يتحقق حنثه حتى يأكل التمر كله وهذه المسئلة لا تخلو من أحوال ثلاث

(احدها) ان يتحقق أكل التمرة المحلوف عليها اما ان يعرفها بعينها أو صفتها أو يأكل التمر كله أو الجانب الذي وقعت فيه كله فيحنث بلا خلاف بين أهل العلم لانه أكل التمرة المحلوف عليها

(النباني) ان يتحقق انه لم يأكلهاا ما بان لايأكل من العَمْر شيئا أو يأكل شيئاً يعلم انه غيرها فلا يحنث أيضا بلا خلاف ولايلزمه اجتناب زوجته

(الثالث) أكا, من النمر شيئاً واحدة أو أكثر الى ان لايبقى منه الا واحدة ولم يدر أكلها أولا فهذه مسئلة الحرقي ولا يتحقق حنثه لان الباقية محتمل أمها المحلوف عليها ويقين انكاح ثابت فلا يزول بالشك وهذا قول الشافعي وأصحاب الراي فعلى هذا يكون حكم الزوجية باقيا في لزوم تفقتها وكدوبها ومسكنها وسائر أحكامها الافي الوطه فان الحرقي قال يمنع من وطئها لانه شاك في حلها فحرمت عليه كما لو اشتبهت عليه امرأنه بأجنبية وذكر أبو الحطاب أنها باقية على الحل وهو مذهب الشافعي لان الاصل الحل فلا يزول بالشك كدائر أحكام اندكاح ولان الذكاح باق حكمه فاثبت الحل كائر أحكام اندكاح ولان الذكاح باق حكمه فاثبت الحل كما فو شده المرة فلا يتحقق بره حتى يعلم انه أكانها كان هذه النمرة فلا يتحقق بره حتى يعلم انه أكانها

﴿ مَمَّلَةً ﴾ (وان قال لامرأنيه أحداكما طمالق ينوي واحدة بَعَيْنها طلقت وحدها فان لم ينواخرجت المطلقة بالقرعة)

أما إذا نوى واحدة بعينها فانها تطاق وحدها لانه عينها بنيته فاشبه الوعينها بلفظه فان قال أنما أردت فلانة قبل منه لان ماقاله محتمل ولا يعرف الا من جهته وأما إن لم ينو واحدة بعينها فانها تخرج بالقرعة نص عليه في رواية جهاعة وبه قال الحسن وأبو ثور وفال قنادة ومالك يطلقن جميها وقال

الابن جزءًا منها ينفسخ به الذكاح فيكون كلك جميمها في فسخ النكاح ومنع وقوع الطلاق فان أجاز الورثة عتقها فذكر بمض أهل العلم أن هذا ينبني على الاجازة هل هي تنفيذ أو عطية مبتدأة فان قلنا هي عطية مبتدأة فقد انفسخ النكاح قبلها فلم يقع الطلاق وان فلما هي تنفيذ لما فعل السيد وتع الطلاق وهكذا ان أجاز الزوج وحده عتق أببه فان كان على الاب دين يستفرق تركته لم يعتق والصحيح

حماد بن أن سايان والثوري وأبو حنيفة والشافعي له ان يختار أيتهن شاء فيوقع عليها الطـــلاق لانه لاعكن إبقاء، ابتداء وتبيينه فاذا أوقعه ولم يعينه ملك تعينه لانه استيفاء ماملكه

ولنا أنماذكرناه مرويءنعلىوابن عباس رضى الله عنهم ولا مخالف لها من الصحابة ولانه إزالة ملك بني على النغليب والسراية فتدخله الفرعة كالعتق وقد ثبت الاصل بكون النبي مُتَنَالِيُّهِ أَفرع بين المبيد الستة ولان الحق لواحد غير معين فوجب تميينه بالقرعة كالحرية في العبيد إذا أعتقهم في مرضه ولم نخرج جميعهم من الثلث وكالسفر باحدى نسائه والبداية بأحداهن في انقسم وكالشربكين إذا انتسها ولانه طلق واحدة من لسائه لايعلم عينها فلم يملك تعيينها باختياره كالمنسية وأما الدليل على أنهن لايطلقن جميعاً انه أضاف الطلاق إلى واحدة فلم يطلق الجيع كما لو عينها، قولهم إنه كان بملك الايقاع والنميين قانا .لمكه للتميين بالايقاع لايلزم ان يملكه بعده كما لوطلق واحدة بمينها وأنسيها فان مات قبل الفرعة والتعبين أقرع الورثة بينهن فمن وقعت عليها قرعة الطلاق خحكها في الميراث حكمما لوعينها بالتطايق منهن وقال الشانعي يوقف الميراث المختص بهن حتى يصطاحن عليه لأنه لايعم المستحق منهن ووجه قول الخرقي قول على رضي الله عنه ولانهن قد تساوين ولا سبيل الى التعبين فوجب المصيرالي القرعة كمن اعتق عبيداً في مرضه لامال لاسواهم وقد ثبت الحكم فيهم بالنص لان في وريث الجميع توريث من لا يستحق يقينا والوقف لا إلى غاية حرمان للمستحق يقينا والقرعة تسلم من هذين المحذورين ولها نظير في الشرع

﴿ ، سئلة ﴾ (فان قال انسائه احداكن طالق غداً طلقت واحدة منهون إذا جاء الغد وأخرجت بالقرعة)

فانمات قبل الغدور ثنه كابن وإنءاتت إحداهن ورثها لانها ماتت فبلوقو عالطلاق فاذاجا عدأفرع بين المينة والاحياء فازوقمت القرعة على الميئة لم بطلق شيء من الاحياء وصارت كالمعينة بقوله أنت طالق غداً وقال الماضي قياس المذهب أن يتمين الطلاق في الاحيا. فلو كاننا اثنتين فما تت احدا هما طاهت كما لوقال لامر أته واجنبية إحداكما طالق وهوقول أبي حنيفة والفرق بينهماظاهر فان الاجنبية ايست محلالاطلاق وقت قوله نلاينصرف قوله اليها وهذه قدكانت محلالاطلاق فارادتها بالطلاق ممكنة وارادتها بالطلاق كارادة الاخرى وحدوث أ اوت بها لايقتضي في حق الآخري طلاقاً فترقى على ما كانت عليه والقول في تعليق العتق كالقول أن ذلك لا ينم نقل التركة الى الورثة فهو كما لو لم يكن عليه دين في فسخ النكاح، وأن كان الدين لا يستفرق التركة وكانت تخرج من الثلث بعد أدا. الدين عنقت رطلقت، وأن لم يخرج من الثلث لم تعتق كلما فيكون حكما في فديخ الكاح ومنم الطلاق كما لو استفرق الدين التركة، وأن أسقط الغريم الدين بعد الموت لم يقع العلاق لان النكاح انفسخ قبل اسقاطه

في تعليق الطلاق فاذا جاء غد وقد باع بمضالسيد أقرع بينه وبين العبد الآخر فان وقعت على المبيع لم يعتق منه شيء وعلى قول القاضي ينبغي ان يتمين العتق في الباقين وكذلك ينبغي ان يكون مذهب أبي حنيفة والشافعي لان له تعيين العتق عندهم بقوله فبيع أحدهم صرف للعتق عنه فيتعين في الباقين فان وقعت قرعة العتق عليه عتق نصفه وسرى إلى باقيه إن كان المعتق موسراً وإن كان معسراً لم بعتق الانصفه

(فصل) وإذا قال امرأي طالق وأمتي حرة وله نساه واماه ونوى معينة انصرف البها وإن نوى واحدة مبهمة فعي مبهمة فيهن وإن لم ينو شيئاً فقال أبو الخطاب يطلق نساؤه كلهن ويعتق اماؤه لان الواحد المضاف يراد به الكل كقوله تعالى (وإن تعدوا نعمة الله لاتحصوها ــو_أحل لكم ليلة الصيام) ولان ذلك يروى عن ابن عباس وقال الجماعة يقع على واحدة مبهمة وحكمه حكم مالو قال احداكن طالق وإحداكن حرة لان لنظ الواحد لا يستعمل في الجمع الا مجازاً والكلام يحمل على حقيقته مالم يصرفه عنها دليل ولو تاوي الاحمالان لوجب قصره على الراحدة لانها اليقين فلا يثبت الحكم فيما زادعايها بأمر مشكوك فيه وهذا أصع والله أعم

﴿ مسئلة ﴾ (وإنَّ طلق وأحدة وأنسبها فكذلك عند أصحابنا)

أكثر أصحابنا على أنه إذا طلق امرأة من ندائه وأنسبها أنها تخرج بالقرعة فيثبت حكم الطلاق فيها وتحل له الباقيات وقد روى إسهاعيل من سعيد عن أحمد ما يدل على أن القرعة لاتسته الطلاق فيها وتحل له الباقيات وقد روى إسهاعيل من سعيد عن الرجل يطبق المرأة من نسائه ولا يعل أيتهن طلق قال أكره ان أقول في الطلاق بالقرعة قات أرأت إن مات هذا الإقال أقول با تقرعة وذلك لان القرعة تصير على المال وجماعة من روى عنه القرعة في المطلقة المنسية إنما هو في النوريث فأما في الحل فلا ينبغي ان يثبت بالقرعة وهذا قول أكثر أهل العم فالمكلام إذا في المسئلة في شيئين (أحدها) في استمال القرعة في المنسية في التوريث (واثاني) في استمال القرعة في المنسية في التوريث (واثاني) في استمالها فيها للحل أما الاول فوجههما روى عبد الله بن حيد قال السالت أبا جعفر عن رجل قدم من خراسان واله أربع نسوة قدم البصرة فطبق إحداهن ونكح ثم مات لا يدري الشهود أيتهن طلق إفقال قال على ضي الله عند أقرع بين الاربع وأ ذر منهن واحدة واقسم بينهن الميراث ولان الحقوق إذا تساوت على وجه لا مكن الميرز الا بالقرعة صع استمالما لا مها المتبهت عليه واحدة وحجد بأخبية لم يكن له علمها عقد ولان الفرعة كن التحريم عن الطلقة غير من وقعت علم االفرعة كن وقع عليه ولاح بال كون المطلقة غير من وقعت علم االفرعة ولم ذا و

(فصل) في مسائل تنبئي على نية الحالف وتأويله اذا قال ان لم تخبر بني بعدد حب هذه الرمانة فأنت طالق أو أكل تمرآ ففال ان لم تخبر بني بعدد ما كات فأنت طالق ولم تعلم ذلك فانها تعدله عدداً يملم أنه قد أنى على عدد ذلك مثل أن بعلم عدد ذلك ما ببن مائة الى ألف فتعد ذلك كاه ولا يحنث اذا كانت نيته ذلك ، وان أوى الاخبار بكيته من غير نقص ولاز إدة لم بهرا الا بذلك ، وان أطلق فقياس

ذكران المطلقة غيرها حرمت عليه ولوارتفع النحريم أو زال الطلاق لماعاد بالذكر فيجب بقاء التحريم بمد القرعة كما كان قبلهاوقال الخرقي فيمن طلق امرأ ته فلم بدروا حدة طلق ام ثلاثا ، ومن حلف بالطلاق لا يأكل تمرة فوقمت في عمر فأ كل منه واحدة لا تحل له امر أنه حتى بعلم انها ليست التي وقعت العمين عليها فحر مهامع ان الاصل بقاء النكاح ولم يمارضه يقين التحريم فههنا أولى وكذلك الحكم فيمن أوقع الطلاق على المرأة بسينها ثم اشتبهت بغيرها مثل أن برى امرأة مولية فيقول أنت طالق ولا يعلم عينها من نسائه قان جيم أساثه يحرمن عليه حتى يعلم المطافة ويؤخذ بنعقة الجيم لأنهن محيوسات عليه وان أقرع بينهن لم تفد الفرعة شيئًا ولا يحل لمن وتعت عليها القرعة المزوبج لانها يجرز أن تكون غير المطلقة ،وقال أصحابنا إذا أقرع ببهن فخرجت القرعة على إحداهن ثبت حكم الطلاق فيها فحل لها النسكاح بعد قضا عدتها وأبيح الزوج من سواها كما لوطق واحدة غير معينة واحتجرا بما ذكرنا من حديث على رضي الله عنه ولانها مطقة لم تعلم بعينها فأشبه ما لو قال احداكن طلق ولم يرد واحدة بعينها ولانه إزالة أحد المسكين المبنيين على النفليب والسراية أشبه العتق، قال شيخنا والصحيح أن القرعة لامدخل لهما ههذا لما ذكرنا من الأدلة وتحرمان عليه كما لو اشتبهت امرأته باجنبية، وفارق ما قاسوا عليه فان الحق لم يثبت لواحد بمينه فجمل الشرع القرءة معينة فأنها نصلح للنعبين ، وفي مستأتنا الطلاق واقع على معينة لا محالة والقرعة لا تراهه عنها ولا توقعه على غيرها ولا يؤمن وقوع القرء: على غيرها واحمال وقوع القرعة على غيرها كاحتمال وقومها عليها بل هو أظهر من غيرها فأنهن إذاكنأر بعافاحتمال وقوعه في واحدة منهن بعيمًا اندر من احتمال وقوعه في واحدة من ثلاث ركذاك لو اشتبهت أخته بأجنبية أو ميتة عذكاة أو زوجته باجنبية أو حاف بالعالماق لا يأكل تمرة فوقعت في تمر واشباه ذلك مما يطول ذ كره لا تدخله قرءة فـكذا همنا وأما حديث على نهو في البراث لا في الحل رما نعلم بالقول بهما في الحل من الصحابة قائلا.

(مسئلة) (فعلى قول أصحابنا إن تين أن المطقة غير التي وقعت عليها القرعة بان يذكر ذلك تبين أنها كانت محرمة عليه ويكون وقوع العلاق من حين طلق لامن حين ذكر عوقوله في هذا مقبول لانه يقر على نفسه وترد اليه التي خرجت عليها القرعة لاننا ظهر لنا أنها غير مطلقة والقرعة ليست بطلاق صربح ولا كماية فإن لم تسكن تزوجت ردت اليه وقبل قوله في هذا لأنه أمر من جبته لا يعرف الا من قبله

المذهب إنه لا ببرأ الا بذلك أيضاً لان ظاعر حال الحالف ارادة. فتنصرف عينه اليه كالأمها. العرفية التي تنصر ف المين الي سياها عرفا دون مسهاها حقيقة ولو أكل عمراً نقال أن لم تسيزي نوى ما أكات من نوى ماأكات فأنت طالق فأفردت كل نواة وحدها فالقول فيها كالتي قبالها ، وأن وقدت في ما جار فحلف عليها ان خرجت منه أو قت فيه فأنت طائق قال الناضي قياس المذهب أنه يحنث الا أن ينوى عين الما. الذي هي فيه لان اطلاق بمينه يقتضى خروجها من النهر أو 'قامتهافيه

﴿ مسئلة ﴾ (إلا أن تمكون قد تزرجت أو يكون محكم حاكم لأنها إذا تزوجت فقد تملق مهــا حق الزوج الثاني فلا يقبل قوله في فسخ نكامه والقرعة من جهة الحاكم بالفرقة لا يمكن الزوج رنسها فتقم الفرقة بالزوجين)

قال أحد في رواية الميدوني إذا كان له أربع نسوة فطاق راحدة منهن ولم يدر أيته ن طاق تيترع ونهن زوقت القرعة على واحدة ثمذكر ففال هذه ترجعاليه والتي ذكر أنها الني طائق بقع الطلاق عليها فان تزوجت فهذا شيء قد مر فان كان الحاكم أقرع بينهن فلا أهب أن ترجم اليه لان الحاكم في ذلك أكثر منه ، وقال أبو بكر وابن حامد تطلق المرأتان ولا يرجع اليه واحدة منهما لان الثانية حرمت بتوله وترثه ازمات ولا يرثها ويجيءعلى قياس قولمها انتلزمه ندقتها ولا محل وطؤها والاولى بالقرعة

(فصل) إذا قال هذه الطلغة قبل منه لما ذكرنا وان قال هذه المملغة بل هذه طاقتالانه أقر يطلاق الأولى فقبل أتراره بطلاق الثانية ، ولم يتبل أضرابه عن أقراره بطلاق الأولى وكذلك لوكي ثلاثًا نقال هذه بل هذه بل هذه طلقن كابن ، وأن قل دنه أو هذه بل هذ طلفت الثا انة راحدى الا واتين وان قال طلقت هذه بل هذه أو هذه طاقت الاولى وإحدى الآخريين ، وان قال أنتطالق أو هذه أو هذه ، نقل القاضي هي كذلك وذكر أنه قول الـكمائي وقل محمد بن الح. ن تعالق الثانية وبقي الشك في الاولى والثالثة ، ووجه الاول أنه عمان الاولى على الثانية بغير شك ثم نصل بين الثانية والثالثة بحرف الشك فيكون الشك فيمها ولو قل طلقت هذه أو هذه طاقت الألثة وكان الشك في الاولتين ويحتمل في هاتين المستاتين أن يكون الشك في الجيام لانه في الاولى أتى يحرف الشك بعدهما فيعود اليهارفي المسالة الثانية عطف الثالثة على الشك فعلى مذا أذا قال طلقت هذه أوهده وهذه طواب بالبيان فان قال هي الثالثة طلقت وحدها وان قال لم أطلقها طلقت الاولتان وان لم يبين أفرع بين الاولتين والثانة ، قال القاضي في المجرد وهذا أصّح ، وأن قل ليست الأولى طلَّة ت الآخير تان كما لو قال طلقت هذ. أو هاتين و ليس له الوط. قبل النهيمن فان نعل لم يكن تعيينا وان ماتت إحداهما لم يتمين الطلاق في الاخرى وقال أبو حنيفة يتمين الطلاق في الاخرَى لانها ماتت قبل ثبوت طلاقها ولنا أن موت إحداها أو وطأها لا ينفي احتمال كومها مطلنة فلرُّيكن تعيينا لغيرها كمرضها وان قال طلقت هذه وهذه والظاهر أنه طاقي اثنتين لا يدري أيهما الاولتان أم الآخرةان إكما له وقال ابر الحطاب لايحنث لان الماء الهماوف عليه جرى عنها وصارت في غيره الم يحنث سواء أفامت أو خرجت لانها أنما نقف في غيره أو نخرج منه وكذلك قال القاضي في المجرد وهو مذهب الشافعي لان الايمان عندهم تنبني على اللفظ لاعلى التصد وكذلك قالوا لايحنث في هذه الايمان السابقة كلها ، ولو قال ان كانت امرأتي في السوق فعبدي حر ، وان كان عبدي في السوق فامرأتي

قال طلفت هاتين أو هانين فان قال هما الاوليان تعين الطلاق فيهماوان لم يطق الاولتين تعين الآخرتان وان قال طلفت ها أشك في الثلاث ومتى فدر كلامه بشى. محتمل قبل منه .

(فصل) قان مات بعضهن أو جيمهن أقرعنا بين الجيم فمن خرجت القرعة لها لم نورتها وان مات بعضهن قبله و بعضهن قبله و بعد و بعد و بعد و بها هذه التي طانتها أو قال في غير المينة بعده معرائه والباقيات ير ثهن و بر ثنه ، قال الزوج بعد و بها هذه التي طانتها أو قال في غير المينة هذه التي أردتها حرم ميراثها لانه يقر على نفسه ويرث الباقيات سوا صدقه ورثهن أو كذيره لان علم التي أردتها حرم ميراثها لانه يقر على نفسه ويرث الباقيات سوا صدقه ورثهن أو كذيره لان علم بستحلف في ذلك جنيه رواينان ، قان قلنا بستحلف في ذلك جنيه رواينان ، قان قلنا بستحلف فنكل حرمناه ميراثها لنكوله ولم برث الاخرى الاقراره بطلاقها قان مات قال ورثته لاحداهن هذه المطلة فأفرت أو أفر ورثتها بعد موتها حرمناها ميراثه وان أنكرت أو أنكر ورثتها القياس ما ذكرناه ان القول قولها لانها تدعى بقاء نكاحها وم شهادتهما أذ لم يكونا عمن يتوفر عليهما ميراثها ولا على من لا تقبل شهادتهما له كأمهما وجدتهما لان شهادتهما أذ لم يكونا عمن يتوفر عليهما ميراثها ولا على من لا تقبل شهادتهما له كأمهما وجدتهما لان ميراث إحدى الزوجات لا يرجع إلى ورثة الزوج وانماية فرعلى ضرائرها والا المنا دعى الموان ادعت احدى الزوجات أنه طلقها طلاقا تبين به أنكرها قاقول قوله وان مات لم ترثه لاقرارها بانها لا تستحق ميراثه المالاق قولما فيها عليها وهذا النفريع فيها إذا كان الطلاق قولما كان رحميا ومات في عدتها أو مانت ورث كل واحد منها صاحبه

(فصل) إذا كان له أربع نسوة فطاق إحداهن ثم نمكح أخرى بعد قضا، عدمها ثم مات ولم يعلم أينهن طلق? فلاثي تزوجها ربع ميراث النسوة ، نص عليه أحد ولا خلاف فيه بين أهل العلم يقرع بين الاربع فأينهن خرجت قرعتها حرات وورثت الباقيات ، نص عليه أحمد أيضا وذهب الشهي والنخي وعطا. الخراساني وأبو حنيفة الى أن الباقي بين الاربع وزعم أبو عبيد أنه قول أهل الحجاز وأهل العراق جميعا ، وقال الشافعي يوقف الباقي بينهن حتى يصطلحن ، ووجه الأول ماتقدم وقد وأهل العراق جميعا ، وقال الشافعي يوقف الباقي بينهن حتى يصطلحن ، ووجه الأول ماتقدم وقد قال أحمد في رواية ابن منصور في رجل له أربع نسوة فيالق واحدة منهن ثلاثا وواحدة اثنتين واحدة واحدة منهن وايتهن واحدة يقرع بينهن واحدة ومات على أثر ذهك دلا يدري أينهن طلق ثلاثا وأينهن طلق اثنتين وأيتهن واحدة يقرع بينهن

طالق فكانا جيما في السوق فقبل يعتق العبد ولا تطلق المرأة لانه لما حنث في اليمين الأولى عتق العبد فلم يدق له في السوق عبد ويعتمل أن يحنث بنا، على قولها فيمن حلف على معين تعلقت اليمين بعيشه دون صفته كن قال ان كا،ت عبدي سعداً فأنت طالق ثم أعنقه وكامته طلقت فكذلك دهنا لان يعينه تعلقت بعبد معين وان لم يرد عبداً بعينه لم تطلق المرأة لانه لم يبق له عبد في السرق ولو كان

قالتي أباتها تخرج ولا مبراث لها هذا اذا مات في عديهن وكان اللاذ، في صحته فأه لا يحرم الميراث الا المطلقة ثلاثا والباقيات رجميات برثنه في العدة وبرش ومن القضت عديها منهن لم ترثه ولم يرثها ولو كان طلاقه في مرضه الذي مات فيه لورثه الجميع في العدة وفيها بعدها قبل النزويج روايتان

(فصل) أذا طاق وأحدة لا بعينها أو بعينها فان نسبها فانقضت عدة الجيم فله نكاح خامسة قبل القرعة وخرج ابن حامد وجها في أنه لا يصح نكاح الحامسة لان المطلقة في حكم نسائه بالنسبة الى وجرب الانفاق عليها وحر، قالنكاح في حتم ولا يصح ماقاله لاننا علمنا أن منهن واحدة باثنامته ايست في نكاحه ولا في عدة من نكاحه فكيف تكون زوجته وانما الانفاق عليها لاجل حبسها ومنعها من المزوج بغيره لاجل اشتياهها ومتى علمناها بعينها إما بتعبينه أو بقرعة فعدتها من حين طلقهالامن حين عينها ء وذكر أبو حنيفة وبعض أصحاب الشافعي أن عدتها من حين التعيين وهذا فاسد فان الملاق وتم حين ايقاعه وثبت حكمه في تحريم الوط، وحرمان الميراث من الزوج وحرمانه منها قبل التعيين فكذلك العدة وأعا التعبين ببين لما كان و قما فان مات الزوج قبل التعيين فعلى الجيم عدة الوفاة في قول الشعبي والنخعي وعطا. الخراساني ، قال أبو عبيد وهو قبل أهل المجماز والعراق ، لان كل واحدة منهن محتمل أنها باقية على الذيخ والاصل عدة الوفاة وعدة الوفاة من حين موته لال كل واحدة منهن محتمل أنها باقية على ان تكون عليها عدة الوفاة وعدة الوفاة من حين موته لال كل واحدة منهن محتمل أنها المطلقة فعليها عدة الطلاق المائية على الأخومة فعليها عدة الوفاة وعدة الوفاة من حين موته لال كل واحدة منهن محتمل أن تكون عليها عدة الوفاة وعدة الوفاة من حين موته لال كل واحدة منهن محتمل أنها المطلقة فعليها عدة الوفاة من حين موته لال كل واحدة منهن عدة الوفاة أنها المطلقة فعليها عدة الوفاة بكل حال لانها زوجة

(فصل) إذا ادعت المرأة أن زوجها طلقها فأنكرها فالقول قوله لانه منكر ولان الاصل بقاء النكاح فان كان لها بما ادعته بينة قبلت ولا يقبل فيه إلا عدلان ، ونقل ابن منصور عن أحمد أنه سئل أنجوز شهادة رجل والمرأتين في الطلاق إقال : لا والله إنماكان كذلك لان الطلاق ليس بمال ولا المقصود منه المال ويطلع عليه الرجال في غالب الاحوال فلم يقبل فيه إلا عدلان كالحدود والقصاص فان عدمت البينة استحلف في أصح الروايتين نقلها أبو طالب عن أحمد لقول انبي والمتلاق في كالمهر ، ونقل على المدعى عليه وقوله _ المجين على من أنكر ، ولا نه يعم من الزوج بذله فيستحلف فيه كالمهر ، ونقل ان منصور عنه لا يستحلف في الطلاق لانه لا يقضى فيه بالنكول فلا يستحلف فيه كالمهر ، ونقل ان منصور عنه لا يستحلف فيه كالمنكاح إذا ادعى

في فيها تمرة فقال أنت طالق ان أكانها أو ألفيتها أو أمسكتها فأكات بعضها وأتمت بعضها لم مجنث إلا على قول من قال إنه يحنث بفعل بعض المحلوف عليه ، وإن نوى الجميع لم محنث بحل ولو كانت عنده وديمة لانسان فأحلنه ظالم أن ليس له لان عندك وديمة قاله بحلف عالفلان عندي وديمة وبنوي

زوجيتها فأنكرته فان اختلفا في عدد الطلاق فالقول قوله لما ذكرنا، فعلى هذا إذا طلق ثلاثاً وسممت ذلك فأنكر أو ثبت ذلك عندها بقول عدلين لم مجل لها تمكينه من انسها وعليها أن تفر منه ما ستطاعت وتمتنع منه إذا أرادها وتفتدي منه إن قدرت ولا تزين له ولا تقربه وتهرب إن قدرت ولا تقبم مه وهذا قول أكثر أهل العلم قال جابر بن زيد وحماد بن أبي سليمان وابن سيرين تفر منه ما استطاعت وتفتدي منه بكل ما يمكن وقال الثوري وأبو حنيفة وأبو يوسف نفر منه وقال مالك لا تنزين له ولا تبدى له شبئاً من شعرها ولا يصيبها إلا منزهة ، وروي عن الحسن والزهري والنخبي يستحلف م يكون الاثم لميه، والصحيح ما قاله الاولون لان هذه أنها أجنبية منه محرمة عليه فوجب عليها الامتناع والفرار منه كسائر الاجانب، وعكذا لو ادعى نكاح الرأة كذا رأقام بذلك شاهدي زور فحكم له الحالم المانوجية أو لو تزوجها ترويجا باطلا فسلمت اليه بذلك فالحكم في هذا كالحمكم في المطلقة ثلاثاً

(فصل) ولو طلقها ثلاثاً ثم جحد طلاقها لم ترثه نص عليه أحمد وبه قال ُقتَّادة وأبو حنيفة وأبو يوسف والشافعي وابن المنذر وقال الحسن ترثه لانها في حكم الزوجات ظاهراً

وانا أنها سلم انها أجنبية فلم ترثه كسائر الاجبيات وقال أحمد في رواية أبي طالب بهرب منه ولا تردج حتى يظهر طلاقها ويعلم ذلك بحيء فيدعيها فترد عليه وتعاقب، وإن مات ولم يقر بطلاقها لا ترثه لا تأخذ ما ليس لها نفر منه ولا تحرج من البلد ولمسكل شخفي في بلدها، قبل له فان بعضالناس قال تعتاد هي بحزلة من يدفع عن نفسه فلم يعجبه ذلك فمنها من الروج قبل ثبوت طلاقها لانها في ظاهر الحكم زوجة هذا المطلق فاذا ترو جت غيره وجب عليها في ظاهر الحكم المقوبة والرد إلى الاول ومجتمع عليها زوجان هذا بظاهر الامر وذلك بباطنه ولم يأذن لها في الخروج من البلد لان ذلك يقوي التهمة في نشوزها ولا في قتله قصداً لان الدافع عن نفسه لا يقتل قصداً، فأما إن قصدت الدفع عن نفسها فا ل إلى نفسه ولا أن قصدت الدفع عن نفسه في نشوزها ولا في قتله وحدت الدفع عن نفسه في أشد تحريا لانها محرمة وطأ ونكاحاً فان جحد صارت بالطلاق أجنبية فهي كسائر الاجنبيات بل هي أشد تحريا لانها محرمة وطأ ونكاحاً فان جحد طلاقها ووطئها ثم قامت البينة بطلاقه فلا حد عليه وبهذا قال الشعبي ومالك وأهل الحجاز والثوري والاوزاعي وربيعة والشافعي وأبو ثور وابن المنذر لان جحد، لطلاقه يوهمنا أنه نسيه وذلك شبهة والاوزاعي وربيعة والشافعي وأبو ثور وابن المنذر لان جحد، لطلاقه يوهمنا أنه نسيه وذلك شبهة

يما الذي ويبر في يمينه ، وكذلك لو سرقت امرأته منه شيئًا فحاف عليها بالطلاق لتصدقني أسرقت مني ام لا وخانت أن تصدق فانها تقول سرقت منك ماسرقت ، نك وتعني الذي سرقت منك، ولو استحلفه ظالم هل رأيت فلانا أو لا ? فانه يعني برأيت أي ضربت رئة، وذكرته أي قطعت ذكره وما طلبت منه حاجة أي الشجرة التي حبسها الحاج ولا أخذت منه فروجا يعني القباء ولاحصير أوهو الحبس وأشباه هذا فني لم يكن ظالما فحاف وعني به هذا تعلقت بمينه بما عناه ، ولو كانت له امرأه على

في درء الحد عنه ولا سبيل لما إلى علم معرفته بالطلاق حالة وطئه إلا بافرار. بذلك فان قالوطئنهاعالما بأنني كنت طلقتها ثلاثاً كان إفراراً منه بالزنا فيمتبر فيه ما يعتبر في الافرار بالزنا

ر مسئلة) (وإن طار طائر فقال إنكان هذاغرابا ففلانة طالق وإن لم يكن غرابا ففلانة طالق فهي كالمنسية والحكم فيها على ما ذكرنا فيها لانها في معناها والحلاف فيها على ما ذكرنا

(مسئلة) (وإن قال إن كان الطار غراباً ففلانة طالق وان كان هما الففلانة طالق لم يحكم بحثه في واحدة منها) لا نه متيقن النكاح شاك في الحنث فلا يزول عن يقين النكاح بالشك لانه محتمل أنه غيرهما (فصل) إذا رأى رجلان طائراً فحلف أحدها بالطلاق أنه غراب وحلف الآخر أنه حمام فطار ولم يعلما حاله لم محكم محنث واحد منهما لان يقين النكاح ثابت ووقوع الطلاق مشكوك فيه فان ادعت امرأة أحدها حثه فيها فالقول قوله لان الاصل واليقين في جانبه

(نصل) فان قال أحد الرجلين إن كان غراباً فامر أنه طالق الانارة له الآخر إن ام بكن غراباً فامرأنه طالق الاناق الاناق فلاناً فطار ولم يماما حاله فقد حنث أحدها لا بعينه ولا يحكم به في حق واحد منها بعينه بل يبقى في حقه أحكام النكاح من النفقة والكموة والسكن لان كل واحد منها يقين نكاحه اق ووقوع طلاقه مشكوك فيه ، فأما الوط ، فذكر القاضى أنه محرم عليهما لان أحدها حانث يقينا فامرأته محرمة عليه وقد أشكل فحرم عليها جميعاً كما لوحنث في إحدى امرأنيه لا بعينها وقال أصحاب الرأي والشافعي لا يحرم على واحد منها وط ، امرأته لانه محكوم ببقاء نكاحه عن إحدى زوجتيه قمنا أما تحقق حنته في واحدة غير معينة وبالنظر إلى كل واحدة مفردة فيقين نكاحها باق وطلانها مشكوك فيه لكن لما تحققنا أن إحداها حرام وام يمكن تحيزها حرمتا عليه جميعاً وكذلك ههنا قد علمنا أن أحد هذين الرجلين قد طلقت امرأنه وحرمت عليه و تعذر الحميز فيحرم الوطء عليها ويصير كما لو تتجى أحد الانائين لا بعينه فانه يحرم استمال كل واحد منها سواء كانا لرجل واحد أو لرجلين وقال مكحول يحمل الطلاق عليهما جميعا ومال اليه ابو عبيد فان ادعى كل واحد منهما أنه علم الحال وائه به يحث دين فيا بينه وبين الله تعالى ونحو هذا قال عطاء والشعبي والزهري والحارث العكلى واثمة فيا ادعاء وإن أفركل واحد منها أنه المحلي والثوري والثافعي لان كل واحد منها يمكن صدقه فيا ادعاء وإن أفركل واحد منها أنه الحائث والثوري والثافعي لان كل واحد منها يمكن صدقه فيا ادعاء وإن أفركل واحد منها أنه المائن

درجة فحاف عليها أن لا تنزل عنها ولا تصعد منها ولا نقف عابها فانها تنتقل عنها الى سلم آخر وتنزل إن شات أو تصعد أو تقف عليه لان نزولها الماحصل من غيرها ، رإن كان في بينه ولا انتفات عنها فانها تحمل مكرهة ، ولو كان في سلم وله امرأنان احداها في الغرفة والاخرى في البيت السفلاني فحاف لاصعدت الى هذه ولا زلت إلى الاخرى فان الدفلي تصعد وتنزل العليائم ينزل انشاه أو يصعد

طاقت زوج:اها باقرارها على أنفسها وإن أقر أحدها حنث وحده فان ادعت امرأة أحدها عليـــه الحنث فأنكر فالقول قوله وهل يحاف ? على روايتين

(مستنه) (فان قال أحدها إن كان غراباً نعبدي حر وقال الآخر ان لم يكن غراباً فعبدي حر فطار والم يعلما حاله لم يحكم بعتق واحدمن العبدين)

لان الاصل بفاء الرقافان اشترى أحدهما عبد الآخر بعدأن أنكر حنث نفسه عنق الذي اشتراء لان انكار محنث نفسه اعتراف منه بحنث صاحبه واقرار منه بعتق الذي اشراه ، وإن اشرى من أقر بحريته عتق عليه ، وإن لم يكن منه انكار ولا اعراف فقد صار العبدان في يده أحدهما حر لا يعلم عينه فيرجع في تميينه إلىالقرعة وهو قول أبي الخطاب وقال القاضي يمتق الذي اشتراء في الموضين لان تمسكه بمبدءاعتراف منه برقه وحربة صاحبه وهذا مذهبالشافسي

والما أنه لم يعرف اغظاً ولا فعل ما يلزم منه الاعتراف فان الشرع سوغ له المساك عبدهمم الجبل استنادا إلى الأصل فبكيف بكون معرفا مع تصريحه بأنني لا أعلم الحر منهما؟ وإعا اكتفينا في ابقاءرق عبده باحمال الحن في حتى صاحبه فاذا صار البدان له وأحدهما حر لا بمينه صاركاً شماكانا له فأعتق أحدهاوحده فيقرع بينهما حينتذ، فان كان الحالف واحداً فقال إن كانغراباً فسبدي حروإن لم يكن غرابا فامتي حرة ولم يعلم حاله فانه يقرع بينهمافيمنق أحدها،فانادعي أحدها أنه الذي أعتق أو أدعى كل واحد منهما ذاك فالفول قول السيد مع يمينه

(فصل) فان قال إن كان غراباً فنساؤه طوالق وإن لم بكنغرا إ فمبيد، أحرار ولم يعلم حاله منع من التصرف في الملكين حتى بيين وعليه نفقة الجميع فانكان غراباً طاق نساؤ.ورق عبيد، فان ادعى العبيد أنه لم بكن غراباً ليه: قوا فالقول قول السيد وهل يحلف ? يخرج على روايتين ، وإن لم يكن غرابا عتق عبيــده ولم تطلق النساء فانادعين أ له كان غراباً ليطلقن فالقول قوله وفي تحليفه وجهان وكل موضع قلنا يستحلف فنكل تضي عليمه بشكوله وإن قال لا أعلم ما الطائر فقياس المذهب أن يقرع بينهما فان وقعت الفرعة على النواب طلق النساء ورق العبيد وإن وقعت على العبيد عتقواً ولم تطلق النساء وهذا قول أبي ثور وقال أمحاب الشافعي إن وقعت الفرعة على العبيد عتقوا وإن وقعت على النساء لم يطلقن ولم يعتق العبيسدلان القرعة لها مدخل في العتق لكون التي صلى الله عايه وسلم أقرع بين المبيد السـتة ولا مدخل لها في الطلاق لانه لم ينة. ل مثل ذاك

(فصل) قال عبدالله بن احمد سألت أبي عن رحل قال لامر أنه أنت طالق أن لم أجامعك اليوم وأنت طالق ان اغتسلت منك اليوم قال بصلي العصر تم مجا، مها فاذا غابت الشمس اغتسل أن لم بكن أراد بقوله اغتسلت المجامعة ، وقال في رجل قال لامرأته أنت طاق إن لم أطأك في رمضان فسافر

فيه ولا يمكن قياسه على المتق لان الطلاق حل قيد النـكاح والفرعة لا تدخل في النـكاح والقرعة حل الملك ، والقرعة تدخل في تمييز الاملاك قالوا ولا يقرع بينهم إلا بعد موته .

قال شيخنا ويمكن أن يقال على هذا إن ما لا يصلح لتعبين في حق الموروث لا يصلح في حق الوارث كما لوكانت اليمين في زوجتين ولأن الاما. محرمات على الموروث تحريماً لا تربله القرعة فلم ببحن الوارث كما لو تمين العنق فيهن.

(مُسئلة) (إذا قال لامرأته وأجنبية إحداكما طالق ، أو قال لحماته ابنتك طالق ، أوقال سلمى طالق ، واسم امرأته سلمى ، طلقت امرأته)

لانه لا يُماك طلاق غيرها ولانه إزالة ملك أشبه مالو ماع ماله وما ل غيره صح في ماله دون غيره فان قال أردت الاجنبية لم يصدق .

قال أحمد في رجل نزوج امرأة فقال لحماته ابنتك طالق وقال أردت ابنتك الأخرى التي ليست بزوجتي فلا يقبل منه . وقال في رواية أبي داود في رجـل له امرأتان اسهاهما فاطمة ماتت إحداهما فقال فاطمة طالق ينوي الميتة فقال الميتة تطلق ? قال أبو داودكأنه أراد في الرواية الاولى أن لا نصدقه في الحكم ، وفي النانية يدين .

وقال القاضي فيما إذا نظر إلى امرأته وأجنبية فقال إحداكما طالق وقال أردت الأجنبية فهل يقبل ? على روايتين . وقال الشافعي يقبل ههنا ولا يقبل فيما إذا قال سلمى طالق وقال أردت أجنبية السمها سلمى لان سلمى لا يتنازل الاجنبية بصريحه بل من جهة الدليل وقد عارضه دليل آخر وهو أن لا تطلق غير زوجته فصار اللفظ في زوجته أظهر فلم يقبل خلافه . أما إذاقال إحداكما فأنه تناول الأجنبية بصريحه ، وقان أصحاب الرأي وأبو ثور يقبل في الجيم لانه فسر كلامه بما يحتمله .

وانا أنه لا يحتمل غير امرأته على وجه صحيح فلم يقبل تفسيره به كا لو فسر كلامه بما لا يحتمله وكما لو قال سلمى طالق عند الشافعي، ولا يصح ماذكروه من الفرق فان قوله إحداكا ايس بصريح في واحدة منها بعينها وسلمى يتناول واحدة لا بعينها ثم تعينت الزوجة الكونها محلا العلاق وخطاب غيرها به عبث كا لو قال إحداكا طالق ثم لو تناولها بصر بحه لكن صرفه عنها دابل فصاد ظاهراً في غيرها فان النبي وَلَيْكُونُهُ لما قال المتلاعنين و إحداكا كاذب به لم ينصر ف إلا الى الكذب منها وحده والما قال حسان بعني النبي ولَيُكُلِينَ وأبا سفيان *فشر كا لخير كا الفداء * لم ينصر ف شرهما الاالى أبي سفيان وخيرهما الى النبي وليكلين وحده وهذا في الحكم ، وأما فيما بينه وبين الله تعالى فيدين فيه فني علم من

مسيرة أربه أيام أو اللان ثم وظلها قال لايعجبني لأنها حيلة ولا تعجبني الحبلة في هذا ولا في غيره قال القاضي انها كره أحمد هذا لان السفر الذي يسيح الفطر أن يكون سفراً مقصوداً مباحاً ، وهذا لايقصد به غير حل المين ، والصحيح أن هسذا تنحل به المين ويباح له الفطر فيه لانه سفر بعيد

نفسه أنه أراد الاجنبية لم تطنق زوجت لان الفظ محتمل له وان كان غيرمقيد ، ولوكانت ثم قرينة دالة على إرادته الاجنبية مثل أن يدفع بيمينه ظاما أو يتخلص بها من مكروه قبل قرله في الحمكم لوجود الدايل الصارف اليها وإن لم ينو زوجته ولا الاجنبية طلقت زوجته لاتها محل الطلاق واللفظ بمتملها ويصلح لما ولم يصرفه عنها فوقع بها كما لو نواها

﴿ مسئلة ﴾ (قان نادى امراً ته فأجابته امرأة له أخرى نقال أنت طانق بظنها المناداة طلقت في إحدى الروايتين)

وهو قول النخمي وقتادة والاوزاعي وأصحاب الرأي واختاره ابن حامد لانه خاطبها بالطلاق وهي محل له فطانقت كا لو قصدها

(والثانية) نطلق التي ناداها وحدها وهو قول الحسن والزهري وابي عبيد، قال أحمد في رواية مهنا في رجل له امر تان نقال فلاء أنت طالق فالتفت فاذا هي غبر التي حلف عليها قال: قال ابراهيم يطافان والحسن يقول تطلق التي نوى ، قيل له ما قول أنت ? قال تطافى التي نوى وذلك لا بهم بقصدها بالطلاق فلم تطلق كا لو أراد أن يقول أنت طاهر فسبق لسانه فقال أنت طلق ، وقال أبو بكر لا يختلف كلام احمد أنها لانطاق ، وقال الشافى تطاق الحيبة وحدها لانها مخاطبة بالطلاق فطاقت كا لولم بنو غيرها ولا تطنق المنوية لانه لم يخاطبها بالطلاق ولم يقترف بطلاقها، وهذا يبطل بما لوعل أن الحبية غيرها فان المنوية تطلق بارادتها بالطلاق ولولا ذلك لم تطلق بالاعتراف به لان الاعتراف بما لا يوجب فان التي لم نجب مقصودة بافظ الطلاق فطافت كا لو علم الحال، قان قال علمت أنها غيرها وأردت طلاق الثانية وحدها طاقت وحدها لقمده ها وخطاء،

﴿ مسئلة ﴾ (وإن لني أجنبية ظنها زوجته فقال فلانة أنت طاق قاذا هي أجنبية طلقت زوجته) نص عليه احمد وقال الشافعي لانطاق لانه خاطب بالطلاق غيرها فلم يقع كما لو علم أنها أجنبية فقال أنت ط لق

ولنا أنه قصد زوجته بانظ العالاق واحتمل أنلانطلقلانه لم بخاطبها بالطلاق ولا ذكر اسمها معه وإن علمها أجنبية وأراد بالطلاق زوجته طلقت وإن لم بردها بالطلاق لم نطلق

(فصل) وإن هي امرأته فظنها أجنبية فقال أنت طالق أو تنحي بإمطانة أو لفي أمته فظنهـــا أجنبيـــة فقال أنت حرة أو تنحي بإحرة القال ابو بكر فيمن لتي امرأة فقال تنحي بإمطالقة أو بإحرة

مباح لفصد صحيح وإرادة حل يمينه من المقاصد الصحيحة، وقد أيحنا لمن له طريقان قصيرة لانقصر فيها الصلاة وبعيدة أن يسلك البعيدة ليقصر فيها الصلاة ويفطرمم أنه لافصدله سوى التر عصفهمنا أدلى

كتاب الرجعة

وهي ثابتة بالكتابوالسنة والاجماع ، أمالكتاب فقول الله سبحانه (والمعالمات يتربصن بأنفسهن للا ، قروه _ إلى قوله _ و بعولتهن أحق بردهن في ذلك ان أرادوا إصلاحاً) والمرادبه الرجعة عند جماعة العلما. وأهل التفسير ، وقال تعالى (واذا طلقتم النساء فبالمن أجلهن فامسكوهن بمعروف) أي بالرجة ومعناه إذا قاربن بلوغ أجلهن أي انقضا عدمهن ، وأما السنة فما روى ابن عمر قال طاقت امرأتي وهي حائض فسأل عرالنبي ويتالك فقال ، مره غليراجم اله متفق عليه وروى ابرداود عن عرقال ان النبي وهي حائض فسأل عراجما وأجم أهل العلم أن الحرإذ اطاق حون اشلات أو العبد إذا طق دون الثلاث أو العبد إذا طق دون الاثنين أن لمها الرجمة في العدة ذكره ابن المنذر

والاثنتان من العبد)

أجمع أهل العلم على أن غير المدخول بها تبين بعالمة واحدة ولا يستمحتى مطانها وجمتها وذلك

وهو لا يعرفها فاذا هي زوجته أو أمته لا يقم بهما طلاق ولا حرية لانه لم يردهما بذلك فلم يتم مهما شيء كسبق اللسان الى مالم برده ومحتمل أن لا تعتق الانة لان عادة الناس مخاطبة من لا يعرفها بقوا. باحرة وتعانق الزوجة لعدم العادة في الخاطبة بقوله بإمطالقة

﴿ كتاب الرجمة ﴾

وهي ثابتة بالكناب والسنةوالاجماع

أما الكتاب فقرله تعالى (والمطلقات يأربصن بأ نفه بن ثلاثة قرو. - الى قوله - و بعولة بن أحق بودهن في ذلك إن أراد واإصلاحا) والمراد به الرجمة عند جماعة العلماء وأهل التفسير ، وقال تعالى (اذاطاقه م النسا فبلغن أجلهن فامسكوهن بمعروف) أي بالرجمة ومعناه اذا قاربن بلوغ أجلهن أي انقضاء عدمهن وأما السنة فروى ابن عمر قال : طلقت امرأني وهي حائض فداً ل عمر النبي والمسائح فقال « مره فلمراجعها » متنق عليه . وروى أبر داود عن عمر قال : ان النبي والمسائح طاق حفصة ثم راجعها ، وأجم أهل العم على أن الحر اذا طاق الحرة دون الثلاث أو العبد اذا طاق واحدة أن لها الرجمة في المدة ذكره ابن المنذر

⁽ مسئلة) (اذا طلق الحر امرأته بعد دخوله بها أقل من ثلاثأر العبدواحدة بغير عرض والامر يقنضي بينونتها فله رجعتها مادامت في العدة رضيت أو كرهت لما ذكرما)

أجمع على ذلك أهل العلم وأجمعوا على انه لارجعة أنه عليها بعد قضاء عليها وقد ذكرنا ان الطلاق معتبر بالرجال فيكون له رجعتها مالم يطلقها ثلاثا كالحرة وفيا اذا طبق الامة اثدتين خلاف ذكرناه فيما مضى ع ولا يعتبر في الرجعة رضا المرأة في ذلك لقول الله تعالى (و بعولتهن أحق بردهن في ذلك)أي في العدة فجمل الحق لهم ع وقال سبحانه (فأمسكوهن معروف) فخاطب الازواج بالامرولم يجعل لهن اختياراً ع ولان الرجعة المساك للمرأة بحكم الزوجية فلم يعتبر رضاها في ذلك كالتي في صلب نكاحه وأجمع أهل العلم على هذا والعبد بعد الواحدة ماللحر قبل الثلاث، وقد أجمع العلماء على ان العبد رجعة امرأته بعد العالمة الواحدة اذا وجدت شروطها ع فاذا طافها ثانية فلا رجعة له سواء كانت امرأته حرة أمة لان طلاق العبد اثنتان وفي هذا خلاف ذكرناه فيمامضى

[﴿] مسئلة ﴾ (و الماظ الرجمة واجعت امراتي أو رجعتها أو ارتبعتها أو رددتها أوأمسكتها)

لان هذه الالفاظ ورد بها الكتابوالسة فالرد والامساكورد بهما الكتاب بقوله تعالى (وبعولنهن أحق بردهن في ذلك) وتال (فامسكوهن بمعروف) بعني الرجعة ، والرجمة وردت بها السنة لقول النهي على المرف كاشتهار أمم الطلاق فيه فانهم على المرف كاشتهار أمم الطلاق فيه فانهم المعلى المرف كاشتهار أمم الطلاق فيه فانهم المعلى المرف كاشتهار المم الطلاق فيه فانهم المعلى المرف كاشتهار المم المعلى المرف كاشتهار المم العلاق فيه فانهم المعلى المرف كاشتهار المم المعلى المرف كاشتهار المم المعلى المرف كاشتهار المم المعلى المرف كاشتها المرف كاشتهار كاشتهار كاشتهار كاشتهار كاشتهار كاشتهار كاشتهار كاشتهار كاشتها كاشتهار كاشتهار

تزويجا صحيحا لايريد به إحلالا الله بأس أن يتزوجها الاول قال ابن المنذر لا العلم أحداً من أهل العلم قال بقول سعيد بن المديب هذا إلا الحوارج أخذوا بظاهر قوله سبحانه (حتى تنكح زوجا غيره) وم تصريح النبي عَلَيْكِ ببيان المراد من كتاب الله تعالى وأنها لا يحدل اللاول حتى بذوق انثاني عسيلتها وتذوق عسيلته لا يعرج على شيء سواه ولا يسرخ لأحد المصير إلى غيره مع ما عليه جملة أهل العلم منهم على بن أبي طالب وابن عمر وابن عباس وجابر وعائشة رضي الله عنهم ويمن بعدهم مسروق ولزهري ومالك وأهل المدينة وانوري وأصحاب الرأي والاوزاعي وأهدل الشام والشافي وابو عبيدة وغيرهم

(فصل) ويشترط لحلها للاول ثلاثة شروط (أحدها) أن تنكح زوجا غيره فلو كانت أمة فوطئها سيدها لم مجلها لقول الله تعالى (حتى تنكح زوجا غيره) وهذا ليس زوج ، ولو وطئت بشبهة لم تبح لماذكرنا ، ولو كانت أمة فاستبرأها مطنقها لم محلله وطؤها في قول أكثر أهل العلم، وقال بعض أمساب الشانعي تحل له لان الطلاق مخنص الزوجية فأثر في النحريم بها وقول الله تعالى (فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره) صريح في تحريمها الله بعول على ماخالفه ، ولان الفرج لا يجوز أن يكون محرما مباحا فسقط هذا

(الشرط الثاني) أن يكون النكاح صحيحا فان كان فاسداً لم يحلمها الوط. فيه وبهذا قال الحسن

يسمونها رجعة والزوجة رجعية · قال شيخنا) و يتخرج أن يكون لفظها هو الصربح وحده لاشتهاره دون غيره كقولنا في صربح الطلاق

(فصل) والاحتياط آن يقول اشهدا علي أني قد راجعت زوجتي الى نكاحي أو زوحيتي أو راجعتها لما وقع عليها من طلاقي

(مسئلة) (فان قل نكحتها أو تزوجتها فليسه و بصر بعنها وهل تحصل الرجمة به فيه وحهان) (أحدهما) لأتحصل به لازهذا كناية والرجمة استباحة بضم قصر دلا بحصل بالكناية كالنكاح (والثاني) تحصل به الرجمة أوما اليه احمد واختاره ابن حامد لان الاجنبية تباح به فالرجمية أولى فعلى هذا بحتاج أن ينوي به الرجمة لان ماكان كناية تعتبر له النية ككنايات العلاق

(فصل) فان قبل راجعتك لدهية أو اللاهانة وقال أردت أنني راجعتك لحربتي إيك أو اهانة الله صحت الرجعة لانه أنى بالرجعة وبين سببها ، وإن قبل أردت أخيى كانت أهينك أو أحبك وقد رددتك بنر في الى ذلك اليس برجعة ، وإن أطلق والم ينو شيئًا صحت الرجعة ذكره القاضي الأنه أنى بصريح الرجعة وضم اليه ما يحتمل أن يكون سدبيها و يحتمل غيره فلا يزول القاظ عن عقنضاه بالشك ودندا مذهب الشانعي

﴿ مسئلة ﴾ (رهل منشرطها الاشهاد ? على روايتين)

والشعبي وحماد ومالك والثوري والاوزامي وإسحاق وأبو عبيدوأصحاب الرأي والشاني في الجديد وقال في القديم بحلها ذلك وهو قول الحسكم وخرج ابو الخطاب وجها في المذهب لانه زوج فيدخل في هوم النص ، ولان النبي وَلَيْنِيْلِيْنُو لَمَن الْحَالَ وَالْحَالَ لَهُ فَسَمَاهُ مُحَالًا مَعَ فَسَادَ نَكَاحَهُ

ولذا قول الله تعالى (حتى تنكح زوجا غيره) واطلاق النكاح ينتضي الصحيح والذلك لو حلف الا يتزوج فتر وج تزويجا فاسداً لم يحنث ، ولو حلف ليتزوجن لم يبر بالتزويج الماسد ولان أكر أحكام الزوج غير ثبتة فيه من الاحصان والهمان والغابار والايلا، والنفقة وأشباه ذلك ، وأما تسميته عجلا فلفصده انتحليل فيا لا يحل ولو أحل حقيقة لما لمن ولالمن المحال له واعاهذا كقول النبي عيالية هما آمن بالقرآن من استحل محارمه » وقال الله تعالى (محلونه عاما ويحرمونه عاما) ولانه وط. في غير نكاح صحيح أشبه وط الشبهة (الشرط الثالث) أن يطأهافي الفرج الموط أو في الدبر لم يحلها لان الذي عيالية على الحل على أواق العسيدة منها ولا يحصل الا بالوط، في الفرج وأدناه تغييب المشفة في الفرج لان أحكام الوط تتعاق به واو أو لج الحشفة من غير انتشار لم تحل له لان الحكم يتملق بذواق العديلة ولا تحصل من غير انتشار ، وان كان الذكر مقطرعا فان بتي منه قدر الحشفة في المراك والا لا المنه والم المن غير انتشار وهو غير معتبر في لا حلاء وهذ قول الش أي

وجملة ذلك أن الرجمة لا تفتقر إلى ولي ولا صداق ولا رضى المرأة ولا علمها باجماع أهل الملم لان حكم الرجمية حكم الزوجات لما نذكره والرجمية امساك لها واستبقاء لنكاحها ولهذا سمى الله تعالى الرجعة امساكا وركها فراقاً وسراحاً فقال (فاذا بانن أجابهن فامسكوهن معروف أوفارقوهن يمروف) وفي رواية أخرى (فامساك بمروف أو تسريح باحسان) وانما تشغث النكاح بالطلقة وانمقد لها سبب زواله فالرجمة تزيل شعثه وتقطع مضيه إلى البينونة فلم تحتج لذلك إلى ما يحتاج اليه ابتدا. النكاح . فأما الاشهاد ففيه روايتان (احداهما) بجب ، وهذا أحد قولي الشانعي لان الله تعالى قال (فالمسكوهن يمروف أو فارقوهن بمنروف واشهدوا ذوي عدل للسكر) فظاهر الامر الوجوب ولانه استباحة بضع مقصود فوجبت الشهادة فيه كالنكاح وعكسه البيع . (والزواية النانية) لانجب الشهادة وهي اختيار أبي بكر وقول مالك وأبى حنيفة لابها لا نفتقر الى قبول فلم نفتقر إلى شهادة كمائر حقوق الزوج ولان مالا يشترط فيه الولى لا يشترط فيه الاشهاد كالبيح وهذه أولى إن شاء الله تمالي ويحمل الامر على الاستحباب ويؤكد ذلك أن الامر بالشهادة عقيب قوله (أو فارقوهن) نهو يرجع إلى أفرب المذكورين يقيناً ولا تجب الشهادة فيه فكذلك ما قبله وهو قوله (فا سكوهن) بطريق الاولى ولا خلاف بين أهل العلم في استحباب الاشهاد فان قلنا هو شرط فانه يعتبر وجوده (الجزءالثامن) (7.)(المغنى والشرح السكير)

قال أبو بكر : وقد روي عن أحمد في الحصي انه لا يحام افان أباط الب سأله في المرأة تنزوج الحصي تستحل به قال لا خصي بدوق العسيلة ، قال أبو بكر والعمل على مارواه مهنا أنها تحل ، ووجه الاول ان الحمي لا يحصل منه الأنزال فلا ينال فذة الوط، فلا يدوق العدبية ، ويحتمل أن أحمد قال ذهك لان الحصي في الفالب لا يحصل منه الوط ، أو ليس بعظمة الانزال فلا يحصل الاحلال برعث كالوط ، من غير انقشاو (فصل) واشترط أصحابنا أن يكرن الوط ، حلالا فان وطنها في حيض أو نفاس أو إحرام من أحدهما أو منها أو وأحدهما صائم فرضا لم تحل وهذا قول ماقك لانه وط، حرام لحق المتحال في من أحدهما أو منها أو وأحدهما صائم فرضا لم تحل وهذا قول ماقك لانه وط، حرام لحق المتحال في معصل به الاحلان كرط ، المرتدة وظاهر النص حام اوهو قوله تعالى احتى تذكح زوجاغيره) وهذه قد نكحت زوجاغيره) وهذه ولانه وط، في نكاح صحبح في محل الوط ، على سبيل الأمام فأحلها كالرط ، الحلان وكا أو وطنها وقد ضاق وقت الصلاة أو وطنها مريمة تي يضرها الوط ، وهذا أصح ان شاء الله تعالى وهو مذهب أبي حنية والشائمي ، وأما رط ، المرتدة الا يحلم تبين أن الوط ، في غير نكاح وازعاد الى الاسلام في العدة العد الله أن المراح المن الوط في نكاح غير تام لان سبب البينونة حاصل فيه وهكذا او أسلم أحد الزوجين فوطنها الزوج كان الوط في نكاح غير تام لان سبب البينونة حاصل فيه وهكذا او أسلم أحد الزوجين فوطنها الزوج كان الوط في نكاح غير تام لان سبب البينونة حاصل فيه وهكذا او أسلم أحد الزوجين فوطنها الزوج كان الوط في نكاح غير تام لان سبب البينونة حاصل فيه وهكذا او أسلم أحد الروجين فوطنها الزوج كان الوط في نكاح غير تام لان سبب البينونة حاصل فيه وهكذا الواسلم الآخر لم يحام الذه ك

حال الرجمة نان ارتجع بنير اشهاد لم يصح لان الممتبر وجودها في الرجمة دون الاقرار بها إلا أن يقصد بذلك الافرار الارتجاع فيصح

(مسئلة) (والرجمية زوجة يلحقها الطلاق والظهار والايلاء ولمانه ويرثأحدهما صاحبه انمات بالاجماع وانخالمها صح خلمه)

وقال الشافعي في أحد قوليه لا يصح لانه يراد للتحريم وهي محرمة . ولما أنها زوجة يصع طلاقها فسح خلاقها فسح خلاها كا قبل الطلاق وليس مقصود الحلم التحريم بل الحلاص من الزوج و نسكاحه الذي هو سببه والنسكاح بانى ولا يأمن رجعته على أننا نمنع كونها محرمة .

(مسئلة) (ويباح لزوجها وطؤها والحلوة والسفر بها ولها أن تنزين له وتشرف له)

قال الفاضي هـذا ظاهر المذهب. قال أحمد في رواية أبي طالب لا تحتجب عنه ، وفي رواية أبي الحارث تتشرف له ما كانت في العدة فظاهر هذا أنها مباحة له له أن يسافر بها ويخلو بها ويطؤها وهذا مذهب أني حنيفة لانها في حكم الزوجات نا بيحت له كما قبل الطلاق .

وعن احمد رحمه الله أنها ليست مباحة ولا تحصل الرجعة بوطئها وان أكرهها عليه فلها المهرإن لم يرتجعها بعده وهو ظاهر كلام الخرقي ومذهب الشافعي وحكي ذلك عن عطاء ومالك لانها مطلقة فكانت عمرمة كما لو طلقها بعوض واحدة ولاحد عليه بالوطء وإن قلنا أنها محرمة لا ينبغي أن بلزمه مهرسواء

(فصل) فان تزوجها مملوك ووطائها أحلها وبذلك قال عطا. ومالك والشافي وأصحاب الرأي ولا نعلم لم مخالفا ولا نه دخل في عوم النص و، طؤه كوط، الحر هوان تزوجها مراهق فوطئها أحلها في قولم الا ما المكا وأباء يدفانها قالا لا يحلها وبروى ذلك عن الحسن لا به رط. من غير بالغ فأشبه وط، الصفير و اناظاهر النص وانه وط، من زوج في فكاح صحيح فأشبه البالغ ومخالف الصغير فانه لا يمكن الوط. منه ولا تذاق عسيلته ، قال القاهي وبشترط أن يكون له اثنا عشر سنة لان من دون ذلك لا يمكن لا يمكن المجامعة ولا معنى لهذا فان الحلاف في الحجام ومتى أمكنه الجاع فقد وجد منه المقصرد فلا معنى لا بتيار سن ماورد الشرع باعتبارها وتقدوم به جرد الرأي والتحكم وان كانت ذية فوطئها زوجها الذي أحلها اطانها المالم نصوب الملاءنة والقسم وبه قال الحسن والزهري والثرري والشاني وأبوء بد وأصحاب الرأي وابن المنذروقال ويعة والقسم وبه قال ولنا ظاهر الآية ولانه رط، من زوج في نكاح صحبح قام أشبه وط. المسلم، وان كانا مجنونين أو أحدها فوطئها أحاماء وتمال أبرعبدالله من حامد لا يحلها لانه لا بذوق العسيلة

و انا ظاهر الآية ولانه وط مباح ني نكاح صحيح أشبه العاقل ، وقوله لا يذوق المسيلة لا يصح فان الجنون انها هو تنطبة المقل ولا بى المقل شرط في الشهوة و حصول اللذة بدليل البهائم لكن ان كان المجنون ذا هب الحس كالصروع والمسمى عليه لم يحصل الحل بوطئه ولا بوط. مجنونة في هذه

راجع أو لم يراجع لانه وطيء زوجته التي يلحقها طلاقه فلم يكن عليه مهر كسائر الزوجات ويفارق ما إدا وطيءالزوج مداسلام أحدهما في العدة حيث بجب المهر إذا لم يسلم الآخر في العدة لا أدا لم يسلم الآخر في العدة لا أدا لم يسلم تبينا أن الفرقة رقات من حين اسلام الاول وهي فرقة فسخ تبين به من الحاحة فأشبهت التي أرضعت من ينفسخ الحاحها برضاعه وفي مسئلتنا لا تبين إلا بانقضاء العدة فافترقا وقال أبو الخطاب إذا أكرهها على الوطه وجب عليه المهر عند من حرمها وهو الذي ذكره شيخنا في الكتاب المشروح وهو المنه وص عن الشافعي لانه وطه حرمه الطلاق فوجب به المهر كوطه المختلعة في عدمها والاول أولى الظهور الفرق بينها فان البائن ليست زوجة له وهذه زوجة يلحقها طلاقه وقياس الزوجة على الاجنبية في الوطه وأحكامه بهيدة ،

(فصل) فاذا قلنا انها مباحة حصلت الرجرة وطنها سوا، نوى الرجرة أو لم ينو ، اختارها ابن حامد والقاضي وهو قول سعيد بن المسيب والحسن وابن سيرين وعطا، وطاوس و لزهري والثوري والازامي وابن أبي ليلي وأصحاب الرأي ، قال بعضهم ... ويشهد ، وقال ماقك واسحاق يكون رجمة إذا أراد به الرجم لان هذه مدة تنفي إلى بينونة فترتفع بالوط، كدة الابلاء ولان الطلاق سبب لزوال لنق ومعه خيار فنصرف المقك بالوط، ينع هم كوط، البائم الارة المبيعة في ددة الخيار وكا يقطم به النوكيل في طلانها

الحال لانه لايذرق العسيلة ولا تحصل له الذة ، ولمل ابن حامد انما أواد المجنون الذي هذه حاله فلا يكون ههنا اختلاف ، ولو وطي. مغمى عليها أو نائمة لانحس بوطء، فينبغي أن لا تحل بهذا لما ذكر ناه وحكاه ابن المنذر ، ويحتمل حصول الحل في ذلك كه أخذاً من هموم النص والله أعلم

(فصل) ولو وجد على فراشه امر أذ فظها أجنبية أو ظها جاريته فوطها فاذا هي امرأته أحلها لانه صادف نكاحاصحيحارلو وطنه افا فضاها أو وطنها ومن وطنها والمناحات في المراتب وطنها والمناحات في المرتب على المرتب على المرتب المرتب

(مسئلة) قال (وإذا طلق الحر زوجته أفل من ثلاث فله عليها الرجمة ما كانت في المدة) أجم أهل العلم على أن الحر إن طاق الحرة بعد دخوله مها أقل من ثلاث بغير عوض ولا أمر بقتضى

بينونها فله علبها الرجمة ما كانت في عدتها وعلي أنه لارجه أنه علبها بعد قضا. عدته الماذكر ناه في أول الباب وانطاق الحرمة الله المرابعة المرابعة فيم كالملاق الحرمة لا أن في خلافاذكر ناه فيما ضي وذكر نا أن طلاق معتبر الرجال فيكون له رجعتها مالم بطلفها ثلانا كالحرمة

(فصل) ولا يعتبر في الرجعة رضى المرأة انول الله تعالى (وهواتهن أحق بردهن في ذلك إن أرادوا اصلاحا) فجمل الحق لمم وقال سبحاً ؛ (فا، سكرهن بمعروف) فخاطب الارواج بالامر ولم

﴿ مسئلة ﴾ (ولا تحصل عباشر تهما والنظر إلى فرحها والحلوة بهماالشهرة)

نص عايه أحمد وخرجه ابن حامد على وجهين مبنين على الروايتين في تحريم المصاهرة به أحدها هو رجعة عبيه قال الثوري وأصحاب الرأي لانه استمتاع بباح بالزوجية فحصل به الرجعة به كالنظر فأما (والثاني) ليس برجعة لانه أمر لا يتعلق به إنجاب عدة ولا مهر فلا تحصل به الرجعة كالنظر فأما الحلوة بها فليست برجعة لانه ليس باستمتاع وهذا اختيار أبي الحطاب وحكي عن غيره من أصحابنا أن الرجعة تحصل به لانه معنى يحرم من الاجنبية ويحل من الزوجة فحصلت به الرجعة كالاستمتاع والصحيح أن الرجعة لاتحصل بها لابها لا ببالا لا ببال خيار المشتري للامة كالمس لفير شهوة فأما المس الشهوة والنظر كذلك ونحوه الميس برجعة لانه يجوز في غير الزوجة عندا لحاجة فأشبهت الحديث معها الرجعة برطنها ولا تحصل إلا بالقول عوهو ظاهر كلام الحرق لفوله والمراجعة أن يقول لرجلين من المسلمين اشهدا أني قد راجعت امرأي ع وهذا مذهب الحرق لفوله والمراجعة أن يقول لرجلين من المسلمين اشهدا أني قد راجعت امرأي ع وهذا مذهب الشافعي لانها استباحة بضع مقصود وأمر بالاشهاد فيه فلم يحصل من القادر بنير قول كالمنكاح رلان غير الشافعي لانها استباحة بضع تمليق الرجعة على شرط لانه استباحة فرج مقصود فأشبه الذكاح) القول قال راجتك ان شئت لم يصح قدك ولو قال كلما طلغتك فقد واجعتك لم يصح أيف لانه واجعها في قد واجعتك لم يصح أيف لانه واجعها في قال راجتك ان شئت لم يصح قدك ولو قال كلما طلغتك فقد واجعتك لم يصح أيف لانه واجعها فلو قال راجتك ان شئت لم يصح قدك ولو قال كلما طلغتك فقد واجعتك لم يصح أيف لانه واجعها

مِجُمِلُ لَمْنَ اخْتَيَارًا ، ولان الرجمة إمساك الهرأة بحكم الزوحيـة فلم يعتـبر رضاها في ذلك كاني في صلب نكاحه ، وأجمع أهل العلم علىهذا

(فصل) والرجمية زوجة يُلحقها طلاقه وظهاره وايلاؤه ولمانه وبرث أحدهما صاحبه بالاجماع وانخاله اصحخلعه، وقال الشافعي في أحد قوليه لا يصحلانه براد النحويم وهي محرمة

ولنا المهازوجة صحطلاقيا فصح خلعها كا قبل الطلاق وليس مقصود الخاطالة حربم بل الخلاص من مضرة الزوج و ذكاحه اللهي هو سببها والذكاح علق ولا نأمن رجعته وعلى اننا نمنع كرنها محرمة

(نصل) وظاهر كلام الحرق ان الرجعة محرمة القوله وإذا لم بدر أو احدة طلق أم الاناة أو سيقن النحريم شاك في التحليل ، وقد روي عن أحد ما بدل على هذا وهو ، نده ب انشاف ي وحكي ذلك عن عطا و مالك ، وقال الفاضي ظاهر المذهب أنها مباحة قال أحد في واية أي طالب لانحة حب عنه وفي رواية أبي الحارث تأسر ف الهما كانت في العدة فظاهر هذا أنها مباحة له أن يسافر با ويخلو بها ويطؤها وهذا مذهب أبي حنيفة لانها في حكم الزوجات فأ بحت له كا قبل العالاق ووجه الاولى أنها طائة وائعة فأثبت النحريم كالني بموض ولا خلاف في أنه لاحد عليه بالوط، ولا يذبغي أن يلزمه ، بهر سوا، راجع او لم يراجع لانه وطي، زوجته انتي ياحقها طلاقه فلم بكن عليه مهر كسائر الزوجات ، وينارق مالو وطي، الزوج بعد اسلام أحدها في العدة حيث يجب المهر إذا لم يسلم بنا المدة لانه إذا لم يسلم نبينا أن الفرقة وقعت من حين في العدة حيث يجب المهر إذا لم يسلم المدة لانه إذا لم يسلم نبينا أن الفرقة وقعت من حين

قبل أن يمك الرجعة فأشبه الطلاق قبل النكاح وان قال ان قدم أبه ك نقد راجعتك لم يصح لانه تعليق على شرط فان راجعها في الردة من أحدها لم يصح ، ذكره ابو الخطاب وهو صحبح مذهب الشافعي لانه استباحة بضع مقصود فلم يصح مع الرئة كالسكاح ولان الرجعة تنوير النسكاح والردة تنافي ذلك فلم يصح اجهاعها ، وقال القاضي ان قلما بتعجيل الفرقة بالردة لم تصح الرجعة لانها قد بانت مهاوان قلما لا نتجل الفرقة فالرجعة موقوقة ، فان أسلم المرتد منها في العدة صحت الرجعة لانالبيناأنه ارتجعها في نسكاحه ولامه نوع المساك فلم تمنح منه الردة كا لو لم يطاق وان لم يسلم في العدة تبينا أن الفرقة وقعت قبل الرجعة وهدذا قول المزني واختيار ابن حامد وهكذا ينبغي أن يكون فيا إذا راجعها بعد اسلام أحدها

(فصل) قد ذكرنا أن من طاق طلافا بغير عوض فله رجمة زوجته مادامت في العدة إذا كان طلاق الحر أقل من ثلات أو العبد واحدة فعلى هذا ان كانت حاملا باثنين فوضعت أحدهما فله مراجعتها مالم تضع الثاني ، هذا قول عامة العلما، إلا أنه حكي عن عكرمة أن العدة تنقضي برضم الاول وما عليه سائر أهل العلم أصح قان العدة لا تنقضي إلا بوضع الحل كله لقول الله تعالى (وأولات الاحمال أحلهن أن يضعن حملهن)واسم الحل متناول لكل مافي البطن فته على العدة مستمرة إلى حين وضع بقي الحل فتبقى الوجعة بقائما ولان العدة لو ا قضت بوضع بعض الحل لحل لها التزويج وهي

اسلام المسلم الاول منها وهي فرقة فسخ تبين به من نكاحه فأشهت الني أرضه من ينفسخ نكاحها برضاعه ، وفي مسئلتنا لا تبين إلا بانقضا، العدة فافترقا ، وقال ابر الخطاب إذا أكرهها على الوط، وجب عليه المهر عند من حرمها وهو المنسوص عن الشافعي لانه وطي، حرمه العالمان فوجب به المهر كوط، البائن والفرق ظاهر قان البائن ليست زرجة له وهدذه زوجته ، وقياس الزوجة على الاجنبية في الوط، وأحكامه بعيد

﴿ مسئلة ﴾ قال (وللمبد بعد الواحدة ما للحر قبل الثلاث)

أجم العلما. على أن للعبد رجعة امرأته بعد الطنقة الواحدة إذا وجدت شروطها فازطنقها ثانية فلا رجعة له سواء كانت امرأته حرة أو أ.ة لان طلاق العبد اثنتان وفي هذا خلاف ذكرناه فيا مضي

﴿مسئلة ﴾ قال (ولو كانت حاملابا ثنين فوضعت أحدهما فله مراجعتها مالم تضع الثاني)

هذا قول عامة العلما. إلا أنه حكى عن عكر، ق أن العدة تنقضي بوضع الاول وما عابه سائر أحل العلم أصح فان العدة لاتنقضي إلا بوضع الحل كله نقول الله تعالى (وأولات الاحمال أجلهن أن يضعن حملهن) واسم الحمل متناول لسكل ماني البطن فتبقى العدة مستمرة إلى حين وضع في الحمل فتبقى الرجعة ببقائها ولو انقضت العدة بوضع بعض الحمل لحمل لها النزويج وهي حامل من زوج آخر ولا

حامل من زوج آخر ولا قائل به ، قال شيخ ا وأظن أن قنادة ناظر عكرمة في هذا فقال عكرمة تـقضي عدتها برضع أحد الولدين ففال له قتادة أيحل لها أن تنزوج ? قال . لا فال خصم العبدولوخرج بعض الولد قارنجها قبل أن تضع باقيه صح لانها لم تضع جميع حملها فصارت كن ولدت أحد الولدين

﴿ مسئلة ﴾ (وأن طهرت من الحيضة النائة ولم تفتسل فهل له رجمتُها ؟ على روايتين)

وجملة ذلك أنه إذا انقطع حيض المرأة المعندة في المرة الثالثة ولما تنقسل فهل تنقضي عدتهــــا بطهرها فيه روايتان ذكرهما ابن حامد

[إحداهم] لا تنقفي حتى تفتسل ولزوجها رجابها في ذلك ، وهذا ظاهر كلام الحرق فانه قال في العدد فاذا اغتسلت من الحيضة الثانة أبيحت للازواج وب قال كثير من أصحابنا روي ذلك عن هروعلي وابن مسعود وسعيد بن السيب والثوري وأبي عبيد وروي نحوه عن أبي بكر الصدبتي وأبي وسى وعبادة وأبي الددا ورضي الله عنهم وروي عن شريك له الرجهة وان فرطت في الفسل عشر بن سنة لانه قول من سمينا من الصحابة ولم يعرف لهم مخالف في عصر هم كان إجاعا ولان أكثر أحكام الحيض لا تزول إلا بالفسل فكذاهذا عوالرواية الثانية أز العدة تنقفي عجر دالطهرة بل الفسل وهو قول طاوس وسعيد بن جبير والاوزاعي واختاره أبو الخطاب لقول الله تعالى (والمطلقات يتربصن بانفسهن ثلاثة قروء) والقرء الحيض وقد زالت فبزول التربص وفيا روي عن انبي عيناتي أنه قال « وقرء الامة الحيضان »

قائل برواظن أن قتادة ناظر عكرمة في هذا فقال عكرمة انقضي عدّمها بوضع أحد الوادين فقال اله تتادة أيمل له، أن تنزوج ? قال لا قال خصم العبد ولو خرج بعض لولدفار تمهم ا قبل أن تضم باقيه صحلامها لم تضم جميم حمارا فصارت كن ولدت أحد الولدين

(فصل) إذا انقطع حيض المرأة في المرة الثالثة ولما نفتسل فهل تقضي عدنها بظهرها أفيه وهذا روايتان ذكرهما ابن حامد (إحداهما) لا تنقضي عدنها حتى تفتسل ولزوجهار جعنها في ذلك ، وهذا ظاهر كلام الحرقي قانه قال في الهدة فاذا اعتمالت من الحيضة الثاثة أبيحت المزواج وهذا قول كثير من أصحابنا ، وروي ذلك عن عمر وعلي وابن مساود وسعيد بن المسيب والثوري وأبي عبيد ، وروي نحوه عن أبي بكر الصديق وأبي موسى وعبادة وأبي الدرداء ، وروي عن شريك له الرجعة وان فرطت في الفسل عشر من سفة ووجه هذ قبل من سمينا من الصحابة ولم يعرف لهم مخالف في عصرهم فيكون إجهاعا ، ولان أكثر أحكام الحيض المنزول إلا بالفيل وكذلك هذا

(والرواية يُدنية) أن الهدة تدقيضي بمجرد الطهر قبل الفال وهو قول طاوس وسعيد بن جبير والاوزاعي واختاره أبو الخطاب لقوله تعالى (والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروم) والقره الميض وقد زاات فبزول التربس ، ونها روي عن النبير والمسلق أنه قال و وقره الامة حيضتان سوقال _ دعي الصلاة أيام اقرائك » يدني أيام حيضك ولان انقضا العدة تعالى به بينونتها من الزوج

وقال « دعى الصلاة أيام اقرائك » أي أيام حيضك ولان انقضاء العدة تتعلق به بينوتها من الزوج وحلها من غيره فلم يتعلق بفعل اختياري من جهة المرأة بنير تعليق الزوج كالطلاق وسائرالعددولاتها لو تركت الفسل اختياراً أو لجنون أونحوه لم تحل فاما ان يفال بقول شريك إنها تبقى معتدة ولوبقيت عشرين سنة وذلك خلاف قول الله تعالى (ثلاثة قروه) فان عدتها تصير أكثر من مائتي قرء أو يقال تنقضي العدة قبل الغسل والله أعلم

(أولهم) أن له رجمتها لأنها لم تنقض عدته فحكم نكاحه باق بأن ياحقها طلاقه وظهاره، وإنما انقطعت عدته لعارض فهو كما لو وطثت في صلب نكاحه فأنها تحرم عليه ويبقى سائر أحكام الزوجية ولانه علك ارتباعها اذا عادت الى عدته فمله كم قبل ذلك كما لو ارتفع حيضها في أثناء عدتها

(والوجه الثاني) ليس له رجسها لأنها ليست في عدته فاذا وضت الحل انقضت عدة الثاني وبنت على ما مضى من عدة الأول وله ارتجاعها حينتذ وجهاً واحداً ولو كانت في نفاسها لانها بعد الوضع تسود إلى عدة الاول وإن لم تحتسب به فكان له الرجعة فيه كما لو طلق حائضاً فان له رجمتها في حيضها وإن كانت لا تعتد بها ، وإن حملت حملا يمكن أن يكون منها فعلى الوجه الذي لا يملك رجعتها في حملها

وحلها لغيره فلم يتعلق بغمل اختياري من جهة المرأة بغير تعليق الزوج كالعالاق وسائر العدد ولاتها في تركت الغدل اختياراً أو لجنون اونحوه لم محل إما أن يقال بقول شربك انها تبقى معتدة ولو بقيت عشرين سنة وذلك خلاف قول الله (ثلاثة قروه) فأنها تصير عدمها أكثر من ماثني قره أو يقلل تنقضي العددة قبل الغسل فيكون رجوعا عن قولهم ، وبحمل قول الصحابة في قولهم حتي تغتسل أي يلزمها الغسل

(فصل) إذا تزوجت الرجعية في عدمها وحملت من الزوج الثاني انقطعت عدمهامن الاول بوط. الثاني وهل يملك الزوج رجعتها في عدة الحل محتمل وجهين

(أولاهما) أنه له رجمتها لانها لم تنض عدمها فحكم ذكاحه باق باحتها طلاقه وظهاره، وإنما القطمت عدته لمارض فهو كما لو وطئت في صلب ذكاحه فانها تحرم عليه وتبقى سائر أحكام لزوجية ولانه على ارتجاءها إذا عادت إلى عدته فملكه قبل ذلك كما لوارتهم حيضها في أثناء عدتها

وبات على مامضى من عدة الاول وله ارتجاعها حينئذ وجها واحداً ولو كانت في الحل انفضت عدة الثاني وبات على مامضى من عدة الاول وله ارتجاعها حينئذ وجها واحداً ولو كانت في نفاسها لأجها بعدالوضع تعود إلى عدة الاول ، وان لم تحاسب به فكان له الرجعة فيه كا لو طاق حائضا قان له رجعتها في حيضتها ، وان كانت لا تعتد بها ، وان حملت حسلا ، عكن أن يكون منها أمل الوجه الذي لا يملك

من الثانى إذا رجمها في هذا الحمل ثم بان أنه من الثانى لم يصح فان بان من الاول احتمل أن لا يصح لانه راجعها مع الشك في إباحة الرجمة والاول أصح فان الرجمة ليست بعباءة ببطلها الشك في صحتها وعلى أن العبادة تصح مع الشك فيا إذا نسي صلاة من يوم لا يعلم عينها فصلى خمس صلوات فان كل صلاة يشك في أنها هل هي المنسية أو غيرها ? لوشك في الحدث فتطهر ينوي رفع الحدث صحت طهارته وارتفع حدثه فههنا أولى فان راجعها بعد الوضع وبان الحل من الثاني صحت رجعته وإن بان من الاول لم تصح لان العدة انقضت بوضعه

(مسئلة) (وإن انقضت عدمًا ولم يرتجعها بانت ولا تحل إلا بشكاح جديد) لقول الله سبحانه (وسولمَهن أحق بردهن) يريد الرجمة عند جماعة أهل النفسر في ذلك أي في المدة ، وأجم أهل العلم على أنالرأة إذا طلقها زوجها فلم يرتجعها حتى انقضت عدمًا أنها تبين مندفلا تحل له إلا بشكاح جديد

(مسئلة) (وتعود على ما بقي من طلاقها سواء رجعت بعد نكاح زوج غيره أو قبله وعنه أنها إن رجعت بعد فكاح زوج غيره رجعت بطلاق اللاث)

وجملة ذلك أن المطلقة لا تخلو من أحد ثلاثة أحوال(أحدها) أن يطلقها دون الثلاث ثم تعود الله برجمة أو نكاح جديد قبل زوج ثان فهذه تعود اليه على ما بقي من طلاقها بغير خلاف علمناه

وجعتها في حملها من الثاني إذا رجعها في هذا الحل ثم بان أنه من الثاني لم بصح ، وان بان من الاول احتمل أن بصح لانه راجعها في إباحة الرجمة واحتمل أن لا يصح لانه راجعها مع الشك في إباحة الرجمة والاول أصح فان الرجعة ليست بعبادة يبطلها الشك في صحنها ، وعلى أن العبادة تصح مع الشك فيها إذا ندي صلاة من يوم لا يعلم عينها فعلى خمس صلوات فان كل صلاة يشك في أنها الهي المنسية أوغيرها ولو شك في الحدث فتطهر بنوي رفع الحدث صحت طهارته وارتفع حدثه فههنا أولى ، فان راجعها بعد الوضع وبان أن الحل من الثاني صحت رجعته ، وان باز من الاول لم نصح الرجة الان العدة القضت بوضعه

(مسئلة) قال (والمراجمة أن يقول لرجلين من المسلمين اشمدا أبي قد راجمت امرأتي بلا ولي بحضره ولا صداق بزيده ، وقدروي عن أبي عبدالله رحم الله رواية أخرى أنه تجوز الرجمة بلا شهادة)

وجملته أن الرجعة لا فنتر الى ولي ولا صداق ولا رضى المرأة ولا علم ا باجاع أهل العلم الما ذكر فا من أن الرجعية في أحكام الزوجات والرجعة السائل لهما واسترتما. لذكاحها ولهمذا سمى الله صبحاً، وتعالى الرجعة المساكا وتركها فرافا وسراحا فقال (فاذا المن أجلهن فأسكوهن يمروف أو

(والناني) أن يطلقها ثلاثاً فتنكح زوجا غيره ويصيبها ثم يتزوجها الأول فهذه تمود طلاق ثلاث الجماع من أهل العلم حكاه ابن المنذر (اشاك) طقها دون الثلاث فقضت عدتها ثم نكحت غيره ثم تزوجها الأول ففيها رواينان (أظهرها) أنها تعود اليه على ما بقي من الثلاث وهو قول الاكثر من أصحاب رسول الله على الله على ما بني من الثلاث وهو قول الاكثر من أصحاب الن الماص رضي الله عنهم عمر وعلى وأبي ومعاذ وعمر ان بن حصين وأبوهر برة وزيد وعبدالله بن عمر و ابن الماص رضي الله عنهم وبه قال سعيد بن المسيب وعبيد: والحسن ومالك والنوري وابن أبي لهلى والشافعي واسحاق وأبو عبيد وأبو ثور وصحد بن الحسن وابن المنذر (والرواية الثانية) عن أحدانها ترجع اليه على طلاق ثلاث وهو قول ابن عمر وابن عباس وعطاه والنخمي وشر بحوا بي حنيفة وأبي يوسف لان وطه الثاني بهدم الطلقات الثلاث فأولى أن بهدم ما دونها

ولتا أن وط الثاني لا محتاج اليه في الاحلال لازوج الاول فلا يغير حكم الطلاق كوطء السيد ولانه نزو بج قبل استيفاء النلاث فأشبه ما لو رجبت اليه قبل وطء الثاني وقرطم ان وطء الثاني يثبت الحل لا يصح لوجهين (أحدهما) منع كونه مثبتاً للحل أصلا وانها هو في الطلاق الثلاث غاية النحريم بدليل قوله تعالى (فلا تحل له من بعد حتى تذكح زوجا غيره) وحتى الغاية وإنها سمى النبي عيسيلية الزوج الذي قصد الحيلة محالا تجوزا بدليل أنه لبنه ومن أثبت حلالا لم يستحق لعنا (والثاني) أن (المغنى والشرح الكبير) (المغنى والشرح الكبير) (الحزر الثامن)

فارقوهن بمعروف / وفي آية أخرى (فامساك بمعروف أو تسريخ احسان) وانما تشعث الذكاح بالطانة وانعقد بها سبب زوائه فالرجمة تزيل شعثه وتقطع مضيه الى البينونة فلم يحتج لذلك إلى مايحتاج البسه ابتداءالنكاح، فأماال مادة فنبها روايتان

(احداها) تجب وهذا أحد قرلي الشاني لان الله تعالى قال (فأمسكوهن بمعروف أوفارقوهن بمعروف أوفارقوهن بعدرف وأشهدوا ذري عدل مذكم) وظاهر الامر الوجوب ولائه اسـتباحة بضم مقصود فوجبت

الشهادة فيه كالذكاح وعكسه البيع

(والرواية الثانية) لانج ب الشهادة وهي اختيار أبي بكر وقول مالك وأبي حنينة لانها لاتفتقر إلى قبول نلم تنتقر إلى شهادة كسائر حقرق الزوج، ولان مالا يشترط فيه الولي لايشترط فيه الاشهاد كابيم وعند ذلك يحمل الامر على الاستحباب، ولاخلاف بن أهل العلم في أن السنة الاشهاد قان قلنا هي شرط فانه يعتبر وجودها حال الرجمة، فان ارتجم بغير شهادة لم يصح لان المعتبر وجودها في الرجمة دين الاقرار بها إلا أن يقصر بذلك الاقرار الارتجاع فبصح

الحل إُنمَا يثبت في محل فيه تحريم وهي المطلقة ثلاثاً وههنا هي جلال له فلا يثبت فيها حل وقولهم انه بهدم الطلاق قانا بل هو غابة لنحريمه وما دون الثلاث لا تحريم فيها فلا يكون غاية له

وسئلة ﴿ وإن ارتجها في عدم وأشهد على رجعتها من حيث لا تعلم فاعتدت ثم تروجة من أصابها ردت اليه ولا يطؤها حتى تنقضي عدم في احدى الروايين والاخرى هي زوجة الماني) وجملة ذلك أن زوج الرجهية إذا راجعها من حيث لا تعلم صحت المراجمة لانها لا تفنقر إلى رضاها فلم تفتقر إلى علمها كطلاقها فاذا راجعها ولم تعلم فانفضت عدم وتروجت ثم جاء وادعى أنه كان واجعها قبل المضاء عدم القاني فاسدلاه تروج مرأة عرب واجعها قبل المضاء عدم واقام البينة على ذلك ثبت أنها زوجته وأن نكاح الناني فاسدلاه تروج مرأة غيره وترد إلى الاول سواء دخل بها أو لم يدخل وهذا هو الصحيح وهوقول أكثر الفقهاء منهم الثوري والشانعي وأبو عبيد وأصحاب الرأي وروي ذلك عن عني رضي الله عنه وروي عن أبي عبد الله والشانعي وأبو عبيد وأصحاب الرأي وروي ذلك عن عني رضي الله عنه وعبد الرحمن بن الماسم رحمه الله واحد منهما عقد عليها وهي ممن يجوزالمقد عليها في الظاهر ومعان ني وزية الدخول نقدم بها ولما تن الرجمة قد صحت وتروجت وهي زوجة الاول فلم يصح نكاحها كما لولم يطلفها ، إذا ثبت ولما أن الرجمة قد صحت وتروجت وهي زوجة الاول ولا شيء على اثاني وانكان دخل بها فان كان الناني ما دخل بها فرق بينها وردث إلى الاول ولا شيء على اثاني وانكان دخل بها فلها عليه مهر المثل لان هذا وطء شبهة وتعتد ولا تحل للاول حق تقضى عدتها منه فانكان أقام البينة فلها عليه مهر المثل لان هذا وطء شبهة وتعتد ولا تحل للاول حق تقضى عدتها منه فانكان أقام البينة

ولان غير القول فعل من قادر على القول فلم تحصل به الرجاسة كالاشارة من الناطق وهدف إحدى الروايتين عن احمد

(والرواية الثانية) تموسل الرجعة بالوط، سوا، نوى بد الرجعة أو لم ينو اختارها أن حامد و تماهي وهو قول سعيد بن المسيب والحسن وابن سيربن وعطا وطاوس الزهري والثوري والاوزاعي وابن أبي ليلي وأصحاب الرأي قال بعضهم وبشهد ، وقال مالك واسحاق تكون رجعة اذا أداد به الرجعة لاز هذه مدة تغفى الى بينونة فترتنع بالوط، كدة الايلاء ولان الطلاق سبب لزوال الملك ومعه خيار فتصرف المالك بالوط، بنع عمله كوط، البائم الامة لمبيعة في مدة الخيار ، وذكر أبو الخطاب أننا اذا قلنا الوط، مباح حصلت الرجعة به كا ينقطع به التوكيل في طلافها ، وإن قلنا هو محرم لم تحصل الرجعة به لانه فعل محرم فلا بكون سببا الحل كوط، المحال

(فصل) فأما ان قبلها أو لمسها الشهوة أو كشف فرجها ونظر اليه فالمنصوص عن أحمد أنه ليس برجمة وقال ابن حامد فيه رجهان (أحدهما) هو رجمة وهذا قول الثرري وأصحاب الرأي لامه استمتاع يستباح ولزوج به فحصلت الرجمة به كالوطء

(والثاني) أنه ايس برجمة لاء أمر لا يتماق به إمجاب عدة ولا مهر نلا نحصل به الرجمة كالنظر

قبل دخول الثاني بها ردت الى الاول بغير خلاف في المذهب وهي احدى الروايتين عن مالك، وأما ان تروجها مع علمها بالرجمة أو علم أحدهما فالنكاح باطل بغير خلاف والوط، محرم على من علم وحكمه حكم الزاني في الحد وغيره لانه وطيء امرأة غيره مع علمه

افصل) وان لم يكن المدعي بينة بالرجمة فأنكره أحدها لم يقبل قوله فان أنكراه جميعاً فالسكاح صحيح في حقها وان اعترفا له بالرجمة ثبتت والحكم نيه كالحكم فيما اذا قامت به البينة سواء في ألما ترد اليه ، وان أفر له الزوج وحده فقد اعترف بفساد نكاحه فتبين منه وعليه المهر ان كان دخل بها أو نصفه ان كان لم يدخل بها لا به لا يصدق على المرأة في اسقاط حقها عنه ولا نسلم المرأة الى المدعي لانه لا يقبل قول الزوج الثاني عليها وأنما يقبل في حقه ويكون القول قولها ، وهل هو مع يمينها أولا ؟ على وجهين . قال شيخنا ولا تستحلف لا بها لو أقرت لم يقبل افرارها فاذا أنكرت لم بجب اليمين وفيه وجه آخر أما نجب عليها ، وان اعترفت المرأة وأنكر الزوج لم يقبل اعترافها على الزوج في فسخ فكاحه لان قولها انها يقبل على نفسها في حقها وهل يستحلف أ يحتمل وجهين

(أحدهما) لا يستحلف اختاره القاضي لانه دعوى في النكاح فلم يستحلف كما لو ادعى زوجية امرأة فأ ذكر ، (والثاني) يستحلف قال القاضي وهو قول الخرقي المموم قوله عليه السلام « ولكن الهين على المدعى عليه » ولانه دعوى في حق آدمي فيستحلف فيه كالمال فان حلف فيمينه على نني

فأما الحلوة بها فليس برجمة لانه ايس باستمناع وهذا اختيار أبي الحطاب وحكيمن غيره من أسحابنا أن الرجمة تحصل به لازه معنى بحرم من الاجنبية وبحل من الزوجة فحصلت به الرجعة كالاستمناع والصحيح أنه لا تحصل الرجعة بها لانها لا تبطل اختيار المشتري للأمة فلم تكن رجعة كالمس لغير شهوة ، فأما اللمس لغير شهوة والنظر الذلك ونحوه اليس برجعة لانه يجوز في غير الزوجة عند الحاجة فأشبه الحديث مهما .

(فصل) فأما القول فتحصل به الرجمة بغير خلاف وألهاظه راجعنك وارتجعتك ورددتك وأمسكنك لان هذه الالهاظ ورد بها الكتاب والسنة فالرد والامساك ورد بهما الكتاب بقوله سبحانه (وبعولتهن أحق بردهن في ذلك) وقل (فأمسكرهن عمروف) بعني الرجمة والرجمة وردت بهما السنة بقول النبي ويتياني و مره فليراجعها » وقد اشتهر جذا الاسم فيها بين أهل العرف كاشتهار أسم الطلاق فيه فأنهم يسمونها رجمة والمرأة رجعة، ويتخرج أن يكون لفظها هو الصريح وحده لاشتهاره دون غيره كقولنا في صريح الطلاق ، والاحتباط أن يقول راجعت امرأني الى نكاحي أو زوجتي أو راجعتها لمن طلاقي، فإن قال نكحتها أو تزوجتها فهذا ليس بصريح فيها لان الرجمة ليست بنكاح وهل محصل به الرجمة ثم فيه وجهان

(أحدهما) لاتحصل به الرجعة لان هذا كناية والرجعة استباحة بضم مقصود ولا تحصل بالكناية

العلم لابه على نفي فعل الغير فاذا زال نكاحه بطلاق أو فسخ أو موت ردت الى الاول من عير عقد لان المام لابه على نفي فعل الغير فاذا زال زال المنع وحكم بأنها زوجة الاول كما لو شهد بحرية عبد ثم اشتراه عنق عليه ولا يلزمها الاول مهر بحال ، وذكر القاضي أن له عليها مهرا وهو قول بعض أصحاب الشافعي لانها أقرت أنها حالت بينه وبين بضعها بغير حق فأشبه شهود الطلاق اذار جعوا

ولنا أن مذكها استقر على انهر فلم يرجع به عليها كما لو ارتدت أو أسلمت أو قتلت نفسها فان مات الاول وهي في نكاح الناني فيذني أن ترثه الاقراره بزوجيتها واقرارها بذلك وان مات لم يرثها الأمالانصدق في ابطال ميراث الزوج الناني كما لم تصدق في ابطال نكاحه وبر تهاالزوج الثاني الذلك وان مات الزوج الناني لم ترثه الأنها تنكر صحة نكاحه فتذكر ميراثه

(مسئلة) وإن ادعت المرأة !نقضاء عدتها قبل قولها إذا كان تمكناً إلا أن تدعيه بالحيض في شهر فلا يقل الا بدنة)

وجملة ذلك أن المرآة إدا ادعت انقضاء عدمها في رقت يمكن انفضاؤها فيها قبل تولما لقول الله تعالى (ولا محل لهن أن يكتمن ما خلق الله في أرحامهن) قبل في انتفسير هو الحيض والحمل ولولا أن قولهن مقبول لم محرجن بكمانه، ولانه أمر تختص عمرفته فكان القول قولها فيه كالنية من الانسان فيا تعبر فيه النية أوأمر لا يعرف إلا من جهتها قبل قولها فيه كما مجب على التاجمي قبول خبر الصحابي عن رسول الله

كالكاح (والثاني) تحصل به الرجمة أوماً اليه احمد واختاره ابن حامد لانه تباح به الاجنبية فالرجمية أولى وعلى هذا يحتاج أن ينوي به الرجمة لان ماكانكناية تدتبرلهالنية ككنايات الطلاق

(فصل) فان قال راجعتك للمحبسة أو قال اللاهانة وقال أردت أنتي راجعنك لهبتي إياك أو اهانة اك صحت الرجعة لانه أنى بالرجعة وبين سببها وان قال أردت أنني كنت أهنتك أو أحبك وقد رددتك فراقي الى ذلك فليس برجعة ، وأن أطلق ولم ينو شيئًا صحت الرجعة . ذكره القاضي لانه أنى بصريح الرجعة وضم اليه مايحتمل أن يكون بيانا لسببها ويحتمل غيره الا يزول الفظ عن مقتضاه بالشك وهذا مذهب الشافعي

(فصل) ولا يصح تعلبق الرجَّمة على شرط لانه استباحة فرج مقصود فأشبه النكاح ، ولو قال راجعتك ان شئت لم يصح كذلك ، ولو قال كلما طقتك فقد راجعتك لم يصح لذلك ولانه راجعها قبل أن يملك الرجمة فأشبه الطلاق قبل النكاح ، وإن قال ان قدم أبرك فقد راجعتك لم يصح لانه تعلبق على شرط

(فصل) فان راجعها في الردة من أحدها فذكر ابر الخطاب انه لايصخ وهو صحيح مذهب الشافعي لانه استباحة بضع مقصود فلم يصح مع الردة كالنكاح ولان الرجعة تقرير النكاح والردة تنافي ذلك فلم يصبح الجماعما ، وقال القاضي أن قلنا تتعجل الفرقة بالردة لم تصح الرجعة لانها قد بانت

عَلَيْكِ وَاللَّهُ فَأَمَا مَا تَنْفَضَى بِهِ العَدَّةِ فَهُو اللَّالَةِ أَفْسَامٍ:

(الاول) أن تدعي انقضاء عدما بالقرو وهو يبني على الحلاف في اقل الطهر بين الحيضتين وعلى الخلاف في أقل الحيض وهل الاقراء الحيض أوالطهر ، فان قلناهي الحيض و أقل الطهر ثلاثة عشر يوما فأقل ما منقضي به المدة تسعة و عشرون يوما و لحظة نودك أن يطلقها مم آخر الطهر ثم تحيض بعده يوما وليلة ثم تطهر ثلاثة عشر يوما ثم تحيض يوما ثم تحيض يوما وليلة ثم تطهر المنقط الحيض يوما ثم تحيض يوما وليلة ثم تطهر المعظة ليعرف بها انقطاع الحيض وان ثم تمنى هذه المعدة فن عدمها فلابد منها لمر فقا اقطاع حيضتها ولوصادفتها رجعته لم تصمع و من اعتبر الفسل في انقضاء المعدة فلا بد من وقت يمكن الفسل فيه بعد انقطاع الحيض، وإن قلنا القروء الحيض الفسل في انقضاء المعدة غلائمة وثلاثمة وثلاثمة وثلاثون يوما ولحظة تزيد أربعة أيام في الطهر بن، وإن قانا القروء الاطهار وأقل الصهر ثلاثة عشر يوما فان العدة تنقضي بأنية وعثمر بن يوما ولحظة بن يوما وغيثها في آخر لحظة من طهرها فتحتسب بها قزءاً ثم محتسب طهر بن آخرين ستة وعشر بن يوما وبينها حينتين يومين فاذا طنت في الحيضة الثالثة لحظة انقضت عدمًا وان قانا الطهر وعشر بن يوما وبينها حينتين يومين فاذا طنت في الطهر بن فيكون اثنين وثلاثين يوما ولحظتين وهذا قول الشافى ، فان كانت أمة انقضت عدمًا في الطهر بن فيكون اثنين وثلاثين يوما ولحظتين على الوجه الثانى وباربعة عشر يوما ولحظتين على الوجه الثانى وباربعة عشر يوما ولحظتين على الوجه الذانى واربعة عدم يوما ولحظتين على الوجه الذانى واربعة عدم يوما ولحظة بن الوجه الذانى واحد فها أعلام لا محتمل على الوجه الراج فني ادعت انقضاء عدم با بالقروه في أفل من هذا لم يقبل قولها عند أحد فها أعمل المحتمل المراج فني ادعت انقضاء عدم با بالقروه في أفل من هذا لم يقبل قولها عند أحد فها أعمل المحتما المسلم المراب المناطقة على الوجه المناس والمناطقة عدم المناطقة على الوجه المناس والمناس والمناطقة عدم المناطقة على الوجه المناس والمناطقة عدم المناطقة على الوجه المناس والمناطقة عدم المناطقة على الوجه المناطقة عدم المناطقة عدم المناطقة على الوجه المناس المناطقة عدم المناطقة ع

بها ، وان قلنا لانتمجل الفرقة فالرجمة موقوفة ان أسلم المرتد منهما في العدة صحت الرجمة لاننا تبينا أنه ارتجمها في العدة ولانه نوع المساك فلم تمنع منه الردة كا لو لم يطلق ، وان لم بسلم في العدة تبينا أن الفرقة وقعت قبل الرجمة وهـذا قول المزني واختيار ابي حامد وهكذا ينبغي أن يكون فيا ذا راجعها بعد اسلام أحدهما

﴿ مسئلة ﴾ قال (واذا قال قد ارتجمنك فقالت قد انقضت عدتى قبل رجمتك فالقول قولها ماادعت من ذلك ممكنا)

وجملة ذلك أن المرأة أذا أدعت أقضا، عديها في مدة يمكن انقضاؤها فيها قبل قولها لغول الله المال (ولا يحل لهن أن يكتمن ماخلق الله في أرحابهن) قبل في التنسير هر الحيض والحل فلولا أن قولهن مقبول لم يحرجن بكبهانه ولانه أمر تختص بمعرفته فكان القرل قولها فيه كالنية من الانسان فيما تعتبر فيه النية أو أمر لا يعرف إلا من جهتها نقبل قولها فيه كا يجب على التابعي قبول خبر الصحابي عن رسول الله مَعْلِينَةٌ فأما ما تنقضي به العدة فلا يخلو من ثلاثة أقسام

(القسم الاول) أن تدعي انقضاء عدتها بالقروء وأفل ذلك بنبني على الحلاف في أفل العاهر بين الحيضتين وعلى الحلاف في القروء هل هي الحيض أو الاطهار ؟ قان قلنا هي الحيض وأقل العاهر ثلاثة

(مسئلة) (فان ادعت ا قضا عدمًا بالقرو. في أقل من شهر لم يقبل الا ببينة)

لان شريحاً قال إذا ادعت أنها حاضت ثلاث حيض في شهر وجاءت بهينة من النساء المدول من بطانة أهلها عن يرضى صدة، وعدله أنها رأت مايجرم عليها الصلاة من الطمث وتغتسل عندكل قرء وصلي فقد انقضت عدما والا فهي كاذبة فقال له علي بن أبي طالب رضي الله عنه قالون ومعناه الرومية أصبت أواً حسنت فأخذا محد بقرل على في الشهر قان ادعت ذلك في أكثر من شهر صدقها لانها الونمنت على ذلك واغا لم يصدقها في الشهر لان حيضها ثلاث مرات فيه ينذر جداً فرجح ببينة ولا يندر فيما زاد على الشهر كندر ته فيه وقال الشافعي لا يقبل قولها في أقل من اثنين وثلاثين يوما ولحظنين لا نه لا يتصور عنده في أقل من ذلك وقال أبو حنيفة لا يقبل في أقل من ستين يوما وقال صاحباه لا يقبل في أقل من تسعة وثلاثين يوما ولحظنين لان أقل الحيض عندهم ثلاثة ايام فلاث حيض تسعة أيام طهران ثلاثون ، والحلاف في هذا مبني على أقل لان أقل الحيض عندهم ثلاثة ايام فلاث حيض تسعة أيام طهران ثلاثون ، والحلاف في هذا مبني على أقل الحيض وأفل الطهر وفي القرء ماهو ، وم العدم فيه دعوى، ولا يتصور الا بما قلنا ، وأما اذا ادعت القضاء عدمها في أقل من ذلك لم تسمع دعواها ولا يصغى الى بيئتها لاننا نعل كذبها قال بقيت على القضاء عدمها في أقل من ذلك لم تسمع دعواها ولا يصغى الى بيئتها لاننا نعل كذبها قال بقيت على القضاء عدمها في أقل من ذلك لم تسمع دعواها ولا يصغى الى بيئتها لاننا نعل كذبها قال بقيت على

عشر يوما فأقل ما تنقضي به العدة تدهة وعشرون بوما ولحظة وذلك أن يطلقها مع آخر الطهر تم تعيض بعده يوما ولهلة تم تطهر ثلاثة عشر يرما تم تعيض يوما ولهلة تم تطهر ثلاثة عشر يوما تم تعيض يوما ولهلة تم تطهر لحظة ليعرف بها انقطاع الحيض، وان لم تكن هذه العحظة من عدتها فلابد منها لمعرفة انقطاع حيضها ولو صادفتها رجعته لم تصح ، ومن اعتبر الفسل في قضاء العدة فلا بد من وقت يمكن الفسل فيسه بعد اقطاع الحيض ، وان قلنا القرء الحيض والطهر خسة عشر بوما ، فأقل ما تنقضي به العدة ثلاثة وثلاثون يوما ولحظة تزيد أربعة أيام في الطهرين ، وان قلما القروء الاطهار وأقل الطهر ثلاثة عشر بوما قان عدتها تنتضي بهانية وعشرين بوما ولحظتين وهو أن يطلقها في آخر لحظة من طهرها فتحتسب بها قرءاً ثم تعتسب طه بن آخرين سنة وعشرين بوما وبينها حيضة بين يومين فأذا طيفت في الطهرين فيكون اثنين وثلاثين بوما ولحظايين وهذا قول الشافعي ، قان كانت أمة انقضت عدتها ، وأن والما الطهر خسة عشر بوما ولحظة على الوجه النائي وبأر بعد عشر يوما ولحظة على الوجه النائي وبأر بعد عشر يوما ولحظة على الوجه النائي وبأر بعد عشر يرما ولحظة بن قل من هذا لم يقبل قرمنا على الحجه الأول وتسعة عشر يوما ولحظة على الوجه النائي وبأر بعد عشر يرما ولحظة بن قل من هذا لم يقبل قرمنا على الحجه الأول وتسعة عشر يوما ولحظة على الوجه النائي وبأر بعد عشر يرما ولحظة بن قل من هذا لم يقبل قرما عند أحد فيا أعلم لانه لا يحتمل صدقها

وان ادعت انقضا. عدمها في أقل من شهر لم يتبدل قرلما إلا ببينة لان شريحا قال أذا أدعت

دعواهاحتى أن عليهاما يمكن صدقها فيه نظر نافان بقيت على دعواها المردودة لم يسمع قوله الانها تدعي محالا، وإن ادعت أنها انقضت عدتها في هـذه المدة كلها أو فيما يمكن منها قبل قولها لانه أمكن صدقها، ولا فرق في ذلك بين الفاسة قالمرضية والمسلمة والكافرة لان ما يقبل فيه قول الانسان على نفسه لا يختلف باختلاف حاله كاخباره عن نيته فيما تعتبر فيه نيته .

⁽فصل) فان ادعت انقضاء عدمًا بوضع الحمل فان ادعته لتام لم يقبل قولها في أقل من ستة أشهر من حين الكان الوطء بعد المعقد (١) لان أقل سقط تنقضي به العدة ما أنى عليه ثما نون يوما لا نه يكون نطفة أربيين يوما وعلقة مثل ذلك ثم يصير مضغة بعد الثمانين ولا نقضي به العدة قبل ان يصير مضغة بحال، وهذا ظاهر قول الشافعي، فأما ان ادعت انقضاء عدم ابالشهور فلا يقبل قولما فيه لان الحلاق ولذلك ينبني على الاختلاف في الطلاق والقول قول الزوج فيه فيكون القول قوله فيما ينبني عليه إلا أن يدعي انقضاء عدم اليسقط عن نفسه نفقتها مثل أن يقول طلقتك في شوال فتقول هي بل في ذي القعدة فالقول قولها لانه يدعي ما يسقط النفقة والاصل وجوم افلا يقبل الا ببينة ، فان ادعت ذلك ولم يكن لها نفقة قبل قولها لانها تقر على نفسها عاهو أغلظ وإن انسكس الحال فقال طلقتك في ذي القعدة فلي رجعتك قالت بل طلقتني في شوال

⁽١) قوله بعد العقد لانه لا يَكُل في أقل من ذلك وان ادعتانها أمقطته لم يقبل قولها في أقل من ثمانين يوما من حين امكان الوطء بعد عقد النكاح!ه من المغني

انها حاضت ثلاث حيض في شهر وجاءت ببينة من النساء العدول من بطأنة أهلها بمن يرضى صدقه وعدله انها رأت مايحوم عليها الصلاة من الطمث وتفتسل عند كل قرء وتصلى فقد انقضت عدتها والا فهي كاذبة ، وقال له على من أبي ط·لب : قالون، ومعناه بالرومية أصبت أو أحسنت فأخذ أحمد بقول على في الشهر ، قان ادعت ذهك في أكثر من شهر صدقها على حديث ﴿ أَنْ إِلَمْ أَوْ آمَ نَتْ عَلَى فرجها ﴾ ولان حيضها في الشهر ثلاث حيض يندر جدا فرجح ببينة ولا يندر فيا زاد على الشهر كندرته فيسه فقبل قولما من غير بينة، وقال الشافعي لايقبل قولما في أقل من اثنين و ثلاثين يوما و لحظتين ولا يقبل فيأقل من ذلك محال لأنه لا يتصور عنده أقل من ذلك

وقال النمان لانصدق في أفل من ستين يوما ، وقال صاحباه لانصدق في أقلمن تسعة وثلاثين يومالان أقل الحيض عندهم ثلاثة أيام فثلاث حيض تسعة أيام وطهران ثلاثون يوما والخلاف في هذا ينبني على الحلاف في أقل الحيض وأقل الطهر وفي القروء ما هي وقد سبق

ويما يدل عليه في الجلة قبول على وشريح بينتها على انقضاء عدتها في شهر ولولا تصوره لمسا قبات عليه بينة ولا سمعت فيه دعوى ولا يتصور إلا بما قلناه علما ان ادعت انقضا. العدة في أفل من ذاك لم أسمع دعواها ولا يصغى الى بينتها لاننا نعلم كذبها ، فان بقيت على دعواها حتى أتى عليها مايكن صدقها فيه نظرنا فان بقيت على دعواها المردودة لم يسمم قولها لانها تدعى محالا وأن ادعت

فلا رجعة لك فالغول قوله لان الاصل بقاء نكاحه ولان الفول قوله في أثبات الطلاق ونفيه فكذلك في وقته ، إذا ثبت ذلك فكل موضع قلنا القول قولما فأنكرها الزوج فقال الحرقي عليها الىمين ، وهو قول الشافعي وأني يوسف ومحمد وقد أوماً اليه أحمد في رواية أبي طالب، وقال القاضي قياس المذهب ان لايجب عليه يمين وقد أوماً اليه أحد أيضاً فنال لايمين في نكاح و لاطلاق وهو قول أبي حنيفة لان الرجمة لا يصح بذلها فلا تستحلف فيها كالحدود والاول أدلى لفول رسول الله عَلَيْكُ اللَّهِ « المين على المدعى عليه » ولا نه حق آدمي يمكن صدق مدعيه فتجب الميين فيه كالأموال فان نكلت من المين فقال القاضي لا يقضي بالنكول لانه لا يصح بذله . قال شيخنا ومحتمل أن يستحاف الزوج وله رجمتها على القول برد اليمين على المدعى لأنه لما وجد النكول منها ظهر صدق الزوج وقوي جانبه والبين تشرع فيحق من قوي جانبه ولذلك شرعت فيحق المدعى عايه لقوة جانبه باليدفي العين وبالاصل في براءة الذمة في الدن وهو مذهب الشانعي

(نصل) إذا ادعى الزوج في عدتها أنه كان راجها أمس أو ننذ شهر قبل قوله لا به لما ملك الرجمة ملك الاقرار بهاكالطلاق وبهذا قال الشافعي وأصحابالرأي وغرهم فان قال بعد أننضاء عدتها كنت واجبتك في ددتك فأنكرت فالقول قولها باجماتهم لانه ادعاها في زمن لا يملكها والاصل عدمها وحصول البنونة. انها انتضت عدنها في هذه المدة كام أوفي ما يكن منها قبل قولها لأنه أمكن صدقها ، ولا فرق في ذلك بين الفاسقة والمرضية والمسلمة والكافرة لان ما يقبل فيه قول الانسان على نفسه لا يختلف باختلاف حاله كاخباره عن بينة فيما تعتبر فيه بينة

(القسم الذي) أن تدعي انقضاء عدنها بوضع الحل فلا يخلو إما أن تدعي وضع الحل الدام أو المهم المها أسقطته قبل كاله فان ادعت وضع لتمام فلا يقبل قولها في أقل من حين إمكان الوط، بعد المقد لا به لا يكل في أقل من ذلك ، وان ادعت آنها اسقطنه لم يقبل قولها في أفل من ثمانين يوما من حين إمكان الوط، بعد عقد النكاح لان قل سقط تنقضي به العدة ما أنى عليه تمانوز يوما لا به يكون نطفة أر بعين يوما ثم يصبر مضفة بعد التمانين ولا تنقضي به العدة قبل أن يمير مضفة بعد التمانين ولا تنقضي به العدة قبل أن يمير مضفة بحال ، وهذا ظاهر قول الشافعي

(القسم انثاث) أن تدعي القضاء عدتها بالشهور فلا يقبل قولها فيه لان الخلاف في ذلك ينبني على الاختلاف في وقت الطلاق والقول قول لزوج فيه فيكون القرل قوله فيها ينبني عليه الا أن يدعي الزوج انفضا عدتها ليسقط عن نفسه نفنتها مثل أن يقول طلقتك في شوال فتقول هي بل في وقي المجة فا قول تولما لا بديمي الربية ولو ادعت ذلك في المجة فا قول تولما لا بديمي الربية ولا ادعت ذلك ولم يكل لها نفقة قبل قولما لا المها نقر على نفسها بما هو أغلظ

﴿ مسائة ﴾ (إذا قالت انقضت عدتي فغال قد كنت راجمتك فالقول قولها)

وحملة ذلك أنه إداكار اخلافهما في زمن عكن فيه ا قضاء عدمًا وبقاؤها فبدأت فقالت انقضت عديً فقال قد كنت راجعتك فأ كرته فالقول قولهالان خبرها بانقضاء عدمًا مقبول لامكانه فصارت دعواه للرجمة بعد الحكم بأنقضاء عدمًا فلم نقبل.

ومسئلة وان سبق فقال ارتجمتك ففالت قد انقضت عدني قبل رجمتك فانكرها فالقول قوله) ذكره الفاضي لما ذكر اوهو أحد الوجوه لاصحاب الشافعي وظاهر كلام الحرقي أن قولها مقبول سواء سبقها بالدعوى أو سبقته وهو وجه نمان لاصحاب الشافعي لان الظاهر البينونة والاصل عدم الرجمة فكان الظاهر معها ولان من قبل قوله سابقاً كان كذلك مسبوقا كسائر من يقبل قوله ولمم وجه نماك أن القرل قول الزوج بكل حال لان المرأة تدعي ما يرفع النكاح وهو ينكره فكان القول قول من أنكره في المناس عليه .

﴿ مسئلة ﴾ (وان تداعيا مماً قدم قولها)

لان خبرها بانقضاء عدتها يكون بعد انقضائها فيكون قوله بعد العدة فلايقبل وقيل يقدم من تقع (الجنوء النامن) (الجنوء النامن)

ولو انعكست الدعرى فقال طلفتك في ذي الحجة فلي رجعتك فقالت بل طلفتني في شوال فلا رجعة الى فالقول قوله لان الاصل بقا. نكاحه ولان القول قوله في إثبات الطلاق ونفيه فكذاك في وقنه عافذا ثبت هذا فكل موضع قانا القول قولها فأنكرها الزوج فقال الحرقي عليها اليمين وهو قول الشانعي وأبي يوسف ومحد وقد أوماً اليه أحد في رواية أبي طالب

وقال الفاضي قياس المذهب اللامجب عليها يمين وقد أدما اليه أحمد مقال لا يمين في نكاح ولا طلاق وهو قول أبي حنيفة لان الرجمة لا يصح بذلها فلا يستحلف فيها كالحدود والاول أولى لفول رسول الله وتتقليلية و اليمين على المدعى عليه ؟ ولانه حق آدمي بمكن صدق مدعيه فيجب اليمين فيسه كلاموال ، قان ذكات عن اليمين فقال القاضي لا يقضى بالنكول لانه مما لا يصح بذله ، ومحتمل أن يستحلف لزوج وله رجمتها بنا، على الفول برد ليمين على المدعى وذاك لانه الما وجد الدكول منهاظهر صدق لزوج وقوى جانبه واليمين تشرع في حق من قوي جانبه والذلك شرعت في حق المدعى عليه لافوة جانبه باليد في الهيز وبالاصل في براءة الدمة في الدين، وهذهب الشانبي

(فصل و ذا ادعى لزوج في عدتها أه كان راجهما أمس أو منذشهر قبل قوله لا نه لما لك الرجمة ١٥٠٠ الاقرار بها كالطلاق وبهذا قال الشانبي وأصحاب الرأي وغيرهم ، وان قال بعد انقضاء عدتها : كنت راجعتك في عدتك قأنكرته فالقول قولما باجماعهم لأنه ادعاها في زمن لا يملكما والاصل عدمها وحصول

له القرعة ذكر. أبوالحطاب احتمالا والصحيح الاول

(فصل) فان اختلفاني الاصابة فقال قد أصبتك فلي رجمتك فأ نكرته أوقالت قد أصابني فلي المهركا الافلال القول قول المنكر المنه المالان الاصلمه فلا يرول الابيقين وليس له رجسها في الموضعين لا به إن أنكر الاصابة فهو يقر على نفسه ببينو ننها وأنه لارجمة له عليها وان أنكرها هي فالقول قولها ولا تستحق الانصف المهر وان انكرها فالقول قوله هذا إذا كان الهر غير القبوض فان كان اختلافها بعد قبضها له وادعى اصابتها فانكرته لم يرجع عليها بشيء لانه يقر لها به ولا يدعيه وإن كان هو المنكر رجع عليها بنصفه وبهذا فال الشافعي وأصحاب ارأي فان قبل فلم قبلم قول المولي والعنين في الاصابة ولم تقبلوه ههنا ? قلما المولي والعنين يدعيان مايبقي النكاح علي الصحة ويمنع فسخه والاصل صحة المقدوسلامته فكان قولما الوافقا للاصل فقبل وفي مسئلتنا قد وقع مايرفع النكاح وين يله وهو مار الى بينونته وقد اختلفا فيا يرفع حكم الطلاق ويثبت أنه الرجمة والاصل عدم ذلك فكان قوله مخالما للاصل فلم يقبل ولان المولي والمنين يدعيان الاصابة في موضع تحققت فيه الخلوة والتمكين من الوطره لانه لولم يوجد ولان المولي والمنين يدعيان الاصابة في موضع تحققت فيه الخلوة والتمكين من الوطره لا يقبل فيه قول ذلك لما استحقنا الفسخ بعدم الوطره فكان الاختلاف فيا يختص به وفي مسئلتنا لم تتحقق خلوة ولا عكين لانه لو تحقق ذلك لوجب الهركاملا فكان الاختلاف في امر ظاهر لا يختص به فلم يقبل فيه قول مدعيه الابهية وهل تشرع المهن في حق من القول قوله ؟ على وجهن

البينرنة قان كان اختلانهافي زمن بمكن فيه القضاء عدتها وبقاؤها فيدأت القاضات القضت عدني فقال قد كنت راجعتك الأنكر ته لم يقبل قوله لان خبرها بالقضاء عدتها مقبول لامكانه فصارت دعواه الرجعة بعدد الحسكم بانقضاء عدتها الم تقبل قان سيقها بالدوى اقال قد كنت راجعتك أمس فقالت قد انقضت عدني قبل دعواك فالنول قوله لان دعواه الرجعة قبل الحكم بانقضاء عدمها في زمن الظاهر قبول قوله أيه نلا يقبل قرلها بعد ذلك في المالة ولو سبق فقال قدر اجعتك فقالت قد انقضت عدني قبل رجعتك فأنكرها فقال التقاضي القرل قرله الما ذكرنا وهذا أحد الرجوه لاصحاب الشاني ، وظاهر كلام الحرقي أن قولها مقبول سواء سبقها بالدعوى أو سبقة وهووجه ثان لاصحاب الشاني لان الظاهر البينونة والاصل عدم الرجعة فكان الفول قول الزوج بكل حال لان المرأة تدعي ما يرفع النكاح رهو ينكره فكان الفول قوله كالو ادعى المولي والعنين اصابة المرأنه فأنكر تهوهذا لا يصح قانه قد انقد سبب ينكره فكان الفول قول من ينكره مخلاف البينونة وهو ، فص اليها ما لم يوجد ما يرفعه ويزيل حكه والاصل عدمه فكان القول قول من ينكره مخلاف ما قالسوا عليه وان وقع القول من ينكره بخلاف ما قالدة فلا يقبل قال ابر المناقول قول من ينكره بخلاف العدة فلا يقبل قال ابر الحمل المناقل ابر الخطاب وعد مل أن يقرع بينها فيكر زالقول قول من تقع له القرعة والصحيح الاول العدة فلا يقبل قال ابر الخطاب وعد مل أن يقرع بينها فيكر زالقول قول من تقع له القرعة والصحيح الاول العدة فلا يقبل قال ابر الخطاب وعد مل أن يقرع بينها فيكر زالقول قول من تقع له القرعة والصحيح الاول

(فصل) والحلوة كالاصابة في اثبات الرجمة لازوج على المرأة التي خلابها في ظاهر كلام الحرقي لقوله حكمها حرّم الدخول في جميع امورها وهذا قول الشافعي القديم وقال أبو بكر لارجمة له عليها الا ان يصيبها وبه فال أبو حنيفة وصاحباه والشافعي في الجديد لانها غير مصابة فلا يستحق رجمتها كالتي لم يخل بها ووجه الاول قوله تعالى (والمطلقات يتربصن بانفسهن ثلاثة فروه ولا يحل لهن ان يكنمن ماخلق الله في أوحامهن الى قوله وبعولتهن أحق بردهن في ذلك) ولانها معتدة من طلاق لاعوض فيه ولم يستوف عدده فثبت عليها الرجمة كالموطوءة ولانها معتدة ياحقها طلاقه فلك رجمتها كالتي أصابها وفارق التي لم يخل بها قانها بأن منه لاعدة لها ولا ياحقها طلاقه وأعا تكون الرجمة المعتدة التي يلحقها طلاقه والحلاف في هذا مبنى على وجوب المدة بالحلوة من غير إصابة ويذكر في موضعه ان شاه الله تعالى والحلاف في هذا مبنى على وجوب المدة بالحلوة من غير إصابة ويذكر في موضعه ان شاه الله تعالى في نان ادعى زوج الامة بعد عدتها فأذكرته وصدقه مولاها فالقول قولما ض عليه وبذلك قال أبو حنيفة ومالك وقال أبو يوسف و محمد القول قول الزوج وهو أحق بها لان إفرارمولاها مقبول

ولذاان قولها في انقضا عدمها مقبول فقبل انكارها للرجعة كالحرة ولانه اختلاف منها فيايشت به النكاح فيكون المنازع هي دون سيدها كما لواختلفه في الاصابة وإنما قبل قول السيد في النكاح لا نه بملك انشاءه فيكون المنازع هي دون سيدها كما لواختلفه في الاصابة وإن صدقة وكذبه مولاها لم يقبل إقرارها لان حق السيد تعلق بها

(فصل) وان اختلفا في الاصابة فقال قد أصبتك الي رجمتك فأنكرته أو قالت قد أصابني الي المهر كاملا فا قول قول المنكر منها لان الاصل عه فلا يزول الا بيقين وليس له وجعتها في المرضمين لا أنكر الاصابة فهو يقر على نفسه ببنونتها وأه لا وجعة له عليها ، وان أنكرتها هي فا قول قولها ولا تستحق الا نصف المهر في الموضعين لا نها ان أنكرتها فهي مقرة أنها لا نستحق إلا نصف المهر وان أنكرها فالقول قوله هذا أن كان غير مقبوض فإن كان أخلافها بعد قبضها له وادعى أصابتها فأنكرته لم يرجع عليها بيشي. لا نه يقر لها به ولا يدعيه ، وان كان هو المنكر وجع عليها بنصفه وبهذا قال الشافي وأصحاب الرأي فان قبل فلم قبل قول المولي والعنين في الاصابة ولم تنبلوه ههنا اقلنا لان قول المولي والعنين يدعيان ما يبقي النكاح كل الصحة وعنم فسخه ، والاصل صحة المقد وسلامته فكان قولها موافقا للاصل فقبل ، وقد اختلما فيها يرفع حكم الطلاق ويثبت له الرجمة ، والاصل عدم ذلك فكان قوله مخالفا اللاصل فلم يقبل ، فيما يرفع حكم الطلاق ويثبت له الرجمة ، والاصل عدم ذلك فكان قوله مخالفا اللاصل فلم يقبل ، فيما يرفع حكم الطلاق ويثبت له الرجمة ، والاصل عدم ذلك فكان قوله خالفا اللاصل فلم يقبل ، فيما المتحتمة الفيد يدعيان الاصابة في موضم تحتمة فيها عنص به وفي مسئلتنا أم تتحتم خلاق فيما المتحتمة المقد وجب المهر كاملا فكان الاختلاف في أمر ظاهر لا يختص به فلم بقبل فيه قول مدعيه لا به ينتوعل فيه قول مدعيه إلا ببينة وعلى يشرع البيين فيحق من القرل قوله ههنا المحتمية والم يشرع البيين فيحق من القرل قوله ههنا المحتمية والمهنبين

وحلت له بانقضاء عدمها فلم يقبل قولها في إبطال حقه كما لو تزوجت ثم أفرت ان مطلقها كان راجها ولا يلزم من قبول إنكارها أبول تصديقها كاني تزوجت فانه يقبل انكارها ولا يقبل تصديقها إذا ثبت هذا فان مولاها إذا علم صدق الزوج لم محل له وطؤها ولا تزويجها وإن عامت هي صدق الزوج في وجنتها فهي حرام على سيدها ولا يحل له أنمكينه من وطئها الا مكرهة كما قبل طلاقها

(فصل) ولو ناات القضت عدني ثمقالت ماانقضت بعد فله رجعتها لأنها أفرت بكذبها فيما يثبت لله حفا عليها فقبل إفرارها ولو قال أخبرتني بإنه ضاء عدنها ثم راجتها ثم أفرت بكذبها في انقضاء عدنها ثم أفرت بكذبها في انقضاء عدنها وأبكرت ماذ كرعنها وأقرت بان تدنها لم تنقض فالرجمة صحيحة لأنه لم بقر بانقضاء عدنها و أخبر بخبرها عن ذلك وقد رجعت عن خبرها فقبل رجوعها لما ذكر ناه

(فصل) قال الشيح رحمه الله وإن طلغها ثلاً الم تحل له حتى تنكِح زوجاً غيره ويطوُّها في القبل وأدنى ما يمكن من ذلك تغييب الحشفة في الفرج وإن لم ينزل)

وجملة ذلك أن المرأة إذا لم يدخل بها تبينها تطليفة وتحرمها الثلاث من الحر والاثنتان من العبد وقد أجم أهل العلم على ان غير المدخول بها تبين بطلقة واحدة ولا يستحق مطلقها رجعتها لان الرجعة أعا تكون في المدة ولا عدة قبل الدخول لقول الله تعالى (ياأبها الذين آمنوا إذا نكيحتم المؤمنات ثم طلقتموهن من قبل ان تمسوهن فما لكم عليهن من عدة تعندونها) فبين سبحانه أنه لاعدة

(فصل) والحداوة كالاصلبة في أثبات الرجعة النورج على المرأة التي خلا بها في ظاهر قول الحرقي لقوله حكمها حكم الدخول في جميع أمورها وهذا قول الشافعي في القديم، وقال ابو بكر لارجعة له عليها الا أن يصيبها وبه قال النمان وصاحباء والشافي في الجديد لأنها غير مصابة فلا تستحق رجتها كغير التي خلاجها

ولنا قوله تمالى (والمطلقات يتربصن بانفسهن ثلاثة قرو، ولا يحل لهنأن يكتمن ماخلق الله في أرحامهن ـ الى قوله ـ و بعولتهن أحتى بردهن في ذلك) ولانها معتدة من طلاق لاعوض فيه ولم تستوف عدده فثبت عليها الرجعة كالمصابة ولانها معتدة يلحقها طلاقه فحلك رجعتها كالني أصابها وفارق التي لم يخل بها فانها باثن منه لاعدة لها ، ولا يلحقها طلاقه وأنا نكون الرجعة المعتدة التي يلحقها طلاقه

(فَصَلَ) وان ادعى زوج الامة بعد عدتها أنه كان راجعها في عدتها فكذبته وصدقه مولاها فالقول قولما نص عليه احمد ويذلك قال ابرحنيفة ومالك ، وقال ابو بوسف ومحمدالقول قول الزوج وهو أحق بها لان اقرار مولاها مقبول في نكاحها فقبل قوله في رجعتها كالحرة اذا أقرت

ولنا أن قولها في انقضاء عدتها مقبول فقبل في انكارها الرجعة كالحرة ولانه اختلاف منها فيها يثبت به النكاح فيكون المنازع هي دون سيدها كما لو اختلفافي الاصابة رأنا قبل قول السيد في النكاح

عليها قتيين بمجرد طلاقها وتصير كالمدخول بها بعد انقضاء عديها لارجمة عليها ولا نفقة لهافان رغب فيها مطلقها فهو خاطب من الحطاب لاتحل له الاان يتزوجها برضاها جديداً وترجع اليه بطلقتين فان طلقها اثنين ثم تزوجها رجمت اليه بطلقة واحدة بفير خلاف ان لم تكن تزوجت غيره بغير خلاف فان طلقها ثلاثا بافظ واحد حرمت عليه حتى تفكح زوجا غيره) في قول عامة أهل العام وقد ذكر فا ذلك فيا مضى ولا خلاف يشهم في ان المطلقة الاثابد الدخول لاتحل حتى تفكح زوجا غيره القول الله سبحانه (فان طلقها فلا محل له من بعدحتى تفكح زوجاً غيره) وروت عائشة ان امر أور فاعة القرظي جاهت رسول الله ويسيلين فقالت انها كانت عند رفاعة فطلقها آخر ثلاث تطيقات فتروجت بعده بسدالر حمن الزبير وانه والله مسلمه الامثل هذه الهدبة واخذت بهدبة من جلبابها فتبهم رسول الله ويسلم وقال وقال «تريدين ان ترجعي إلى رفاعة لاحتى تذوقي عسيلته ويذوق عسيلتك» متفق عليه وفي إجماع أهل الملم على هذا غنية عن الاطالة فيه وجهور العلماء على أنها لاتحل لازوج الاول حتى يطأها الثاني وطئا يوجد فيه النقاء الحتانين إلا ان سعيد بن المسيب من ينهم قال إذا تروجها تزوجها ترويجا صحيحا لا يريد به احلالا فلا بأس ان يتزوجها قال ابن المنذر ولا نعم أحداً من أهل العلم قال بقول سعيدين المسيب هذا الا الحوارج أخذوا بظاهر قوله سبحانه (حتى تذكح زوجا غيره) ومع نصريح النبي وسيلية بينان المدرد من كتاب الله تعالى وأنها لاتحل للاول حتى يذوق الثاني عسيلتها وتذوق عسيلته لا يعرج المدرد من كتاب الله تعالى وأنها لاتحل للاول حتى يذوق الثاني عسيلتها وتذوق عسيلته لا يعرج

لانه يهك انشاء فهك الاقرار به بخلاف الرجعة ، وان صدقته هي وكذبه ، ولاها لم يقبل اقرارها لان حق السيد يتعاق برا وحات له بانقضا، عدتها الم يقبل قولها في ابطال حقه كا لوتزوجت م أقرت ان مطلقها كان راجعها ولا يزم من قبول انكارها قبول تصديقها كانتي تزوجت فانه يقبل انكارها ولا يقبل تصديقها . اذا ثبت هذا فان مولاها اذا علم صدق الزوج في رجعتها لم محل له وطؤها ولا تزويجها ، وان علمت هي صدق الزوج في رجعتها فهي حرام على سيدها ولا يحل لها تمكينه من وطئها الا مكرهة كا قبل طلاقها

فصل) ولو قالت انفضت عدني ثم قالت ما انقضت بعد فله رجعتها لانها أقرت بكذبها في ما يأبت به حق عليها فقطاء ما يأبت به حق عليها فقل اقرارها ولو قال أخبر نبي انقضاء عدتها م راجعتها أم قرت بكذبها في انقضاء عدتها وأنكرت ماذكر عنها وأقرت أن عدتها لم تنقض فالرجمة صحيحة لا ، لم يقر بانقضاء عدتها وأنما أخبر بخبرها عن ذلك وقد رجعت عن خبرها فتبل رجوعها لما ذكرناه

(مسئلة) قال (واذا طلقها واحدة فلم تنقض عدتها حتى طلقها ثانية بنت على مامضي من العدة)

و بهذا قال ابو حنيفة وهو قول الشانعي وله قول تن انها تستأنف العدة لانها طافة واقمة في حق مدخول بها فاقتضت عدة كاملة كالاولى

على شيء سواه ولا يسوغ لاحد المصير الى غيرممع ماعليه جملة أهل العلم منهم على بن أبي طالب وابن عمر وابن عمر وابن عاس وجابر وعائشة رخي الله عنهم وبمن بمدهم مسروق والزهري ومالك وأهل المدينة والثوري وأصحاب الرأي والاوزاعي وأهل الشام والشانعي وأبو عبيد وغيرهم

(فصل) ويشترط لحامًا الاول ثلاثة شروط

(أحدها)ان تنكح زوجا غيره فلوكانت امة فوطئها سيدها لم نحل لفول الله تعالى (~تى تنكح زوجاً غيره)وهذا ليس بزوج

(الشرط الثاني) ان يكون نكاحا صحيحاً فلوكان فاسدا لم يحلها الوطء فيه وبهذا قال الحسن والشعبي وحماد ومالك والثوري والاوزاعي واسحاق وأبو عبيد وأصحاب الرأي والشافعي في الجديد وقال في القدم مجلها وهو قول الحكم وخرجه أبو الخطاب وجها في المذهب لانه زوج فيدخل في عموم النص ولان النبي عَلَيْتِيالَةُ لمن المحلل والمحلل له فساه محالا مع فساد نكاحه

وأنا قوله تعالى (فلا تحلله من بعد حتى تنكح زوجا غيره) واطلاق النكاح يقتضي الصحيح ولذبك لو حلف لا يُمزوج فتزوج تزويجافاسداً لم يحنث ولو حلف ليتزرجن لم يبر بالتزوج الداسد ولان أكثر أحكام التزويج غير ثابتة فيه من الاحصان واللمان والظهار والايلاء والنفقة واشباء ذلك وأما تسميته محللا فلقصد التحليل فيا لابحل ولو أحل حقيقة لما لدن ولا لعن المحال له وإناهذا كفول النبي ولذا أنها طلاقان لم يتخلمها اصابة ولا خلوة الم يجب بها أكثر من عدة كا لو والى بينها أو كا لو القضت عدتها ثم نكحها وطلقها قرل دخرا الها، ومكذا الحدكم لوطاقها ثم فحم نكاحها لميب في أحدهما أو لمنقها تحت عبد أو غيره أو الفسخ نكامها لرضاع أو اختلاف دين أو غير ذاك لان الفسخ في معنى العالماق

(فصل) وأن طلقها ثم واجعها ثم طاقها قبل دخوله بها تفيه روايتان (أحدهما) أبني على ماسفى من العدة نقلها الميمرني وهي اختيار أبي بكر وقول عطا. وأحد قولي الشاخي لانهم اطلاقان لم يتخلهما دخول بها فكانت العدة من الاول منهما كما لو لم يرشجهها ولان الرجعة لم يتصل بها دخول فلم يجب بالطلاق منها عدة كما لو نكحها ثم طقها قبل الدخول

(والثانية) تستأنف المدة قالها ابن منصور وهي أصح وهذا قول طاوس وأبي المابة وعمرو بن دينار وجاير وسعيد بن عبد العزيز رأسح ق وأبي ثور وأبي عبيد وأصحاب الرأي وابن المنذر وقال الثوري أجم الفنها. على هذا

وحكى أبو الخطاب عن مالك ان قصد الاضرار بها بنت و لا استأننت لان الله تمالى الما بها الرجمة لمن أراد الاصلاح بقوله تمالى (وبعولتهن أحق بردهن في ذلك إن أرادوا اصلاحا، والذي قصد الاضرار لم يقصد الاصلاح

وَيُعْلِينَهُ ﴿ مَاآمَنَ بِالْقَرَآنَ مِن اسْتِحَلَ مُحَارِمِهُ وَقَالَ اللهُ تَمَالَى (مِحَلُونُهُ عَاماً وَمِحْرَمُونُهُ عَاماً) ولا نه وطـ في غير نـكاح صحيح اشبه وطـ الشبهة رعلى هذا لو وطنها بشبهة لم تبح لانه في غير نكاح

﴿ مسئلة ﴾ (ولوكانت امة فاشــتراها مطلةهــا لم يحل له وطؤهــا في قول أكثر اهل الم ويحتمل ان تحل)

وقال بمض أصحاب الشافعي تحل له لان الطلاق بختص الزوجية فأثر في النحريم بها وقول الله عز وجل (فلا تم ل له من بعد حتى تذكح زوجا غيره)صربح في تحريمها فلا نعول على ماخالفه ولان الفر جلامجوز ان بكون محرما مباحاً فسقط هذا

(الشرط الثالث)ان يطأط في الفرج لما ذكرنا من حديث عائشة فعلى هذا ان وطئهادونالفرج أوفي الدبر لم يحلها لانه علق الحل على ذواق العسيلة ولا يحصل الا بالوط، في الفرج وادناء تغييب الحشفة في الفرج وان لم يبزللان أحكام الوط، تتعلق بذواق العسيلة ولا يحصل من غير انتشار

(مسئة) (فان كَانْجِبُوبا قد بقي من ذكره قدر الحشفة فاولجه أحلها وإلا فلا)

وان وطئهازوج مراحق أحلها في قولهم الا مالسكا وأبا عبيدفا نعماقالالا محلها ويروى ذلك عن الحسن لانه وطمه من غير بالنم فأشبه وطمه الصغير

ولما ظاهر النص وأنه وطه من زوج في نكاح محيح فأشبه البالغ وبخالف الصنير فانه لايمكن

الطاغة الاولى شعثت النكاح والرجمة أت شعثه وقطعت عمل الطلاق فصار الطلاق الثأبي في نكاح غير مشعث مدخول بها فيه فأرجب عدة كالاول وكما لو ارتدت ثم أسلمتثم طانها فانها تستأنف عدة كذا ههذا ويفارق الطلاق قبل الرجمة فأنه جاء بعد طلاق مفض الى بينونة فان راجعها ثم دخل بها ثم طلنها فانها تستأنف عدة بغير اختلاف ببن أهل العلم لانه بالوط. بعد الرجعة صار كالماكح ابتدا. أذا وطيء

(فصل) وان خالع زوجته أو فسخ النكاح ثم نكحها في عدتها ثم طلقها فان كان دخل بهافعليها العدة بلا خلاف لأنه طلاق في نكاح مدخول سها فيه لم يتقدمه طلاق سواه وان لم يكن دخل بها بنت على العدة الاولى في الصحيح من المذهب ، وعنه أنها تستأنف العدة وهو قول أبي حنيفة لان النكاح أقوى من الرجعة ، ولو طنقها بعد الرجعة استأنفت العدة فهمنا أولى

ونذا أنه طلاق من نكاح لم يصبها فيه فلرنجب به عدة كا لو نكحها بعدد انقضا. عدتها وفارق الرجمة لايها ردت المرأة الى انكاح الاول فكان الطلاق الثاني في نكاح أنصل به الدخول وهمدا النكاح جديد بعد البينونة من الاولى ولم يوجد فيه دخول فأشيه التزويج بعد قضاء العدة ، وأما بن وها على العدة الاولى فلانها أنها تطع حكمها النكاح وقد زال فيعود البها واو أسلمت زوجته ثم أسلم في عدتها أو أما هو ثم أسلمت في عدتها وطائها قبل وطائه أو بعده أو ارتدت ثم أسلمت ثم طاقها فعليها عدة مستأنفة بلا خلاف لأنه طلاق في اكماح رطى فيه أشبه الطلاق في النكاح الاواء

الوطء منه ولا تذاق عسيلته قال القاضي يشترط أن يكون له أثنتا عشرة سنة لأن من دون ذلك لا يمكنه المجامعة ولا معنى لهذا فان الحلاف في المجامعة ومتى أمكنه الجماع فقد وجد منه المقصود فلامعنى لاعتبار سن ماورد الثمر عباعتبارها وتقدير بمجرد الرأي والتحكم

﴿ مَسَئَلَةً ﴾ (فان كانت ذمية فوطئها زوجها لذي أحاما لمطلقها المسلم)

نصعليه أحمدونال هو زوج وبه تجب الملاعنة والفسموبه قال الحسن والزهري والثوري والشاضى وأبو عبيد وأصحاب الرأي وابن المنذر وقال ربيعة ومالك لايحلها

ولنا ظاهر الآية لانه وط. من زوج في نــكاح صحيح نام أشبه وط. المــلم

(فصل) فان كا المجنونين أو أحدهما فؤطنها أحابها ، برقال أبو عبدالله من حامد لايحلهها لانه لا يذوق العسيلة .

وانا ظهر الآية ولأنه وط، مباح في نكاح صحيح أشبه العاقل وقوله(لا يذرق العسيلة)لا يصح فان الجنون إنما هو تفطية المقل وليس المقل شرطا في الشهرة وحصول اللذة بزليل البهائم ، لـكن ان كان الجنرن ذاهب الحس كالمعروع والنفس عليه لم يحصل الحل بوطئه ولا بوط، عجو ة في هذه ألحال لانها لا تذرق العسيلة ولا تحصل لها اللذة ولهل أبن حامد إما أراد الجيزن الذي حذا حاله (فصل) وستى وطي. الرجعية والما إن الوط الانحصل به الرجعة فعليها أن تستأنف العدة من الوطء ويدخل فيها بقية عدة الطلاق الأبهما عدتان من رجل واحد فتداخاتا كما لوطافها واحدة فلم تنقض عدتها حتى طلقها وله ارتجاعها في بقية العدة الاولى لانها عدة من الطلاق فاذا مضت البقيسة لم يكن له ارتجاعها في بتية عدة الوطء النها عدة من وطء شبهة فان حبلت من الوط، صارت في عدة الوط، وتدخل فيها البقية الاولى والانها عدان لواحد فأشبه مالو كانا بالافراء، وتنقضي العدتان جيعا برضم الحل الأنه الايتبعض وله مراجعتها قبل وضعه النها في عدة من الطلاق ، ومحتمل أن الايتداخلا النها من جنسين ، فعلى هذا أصبر معتدة من الوط، خاصة ، وهل الرجعتها في مدة الحل أعلى وجهين مضى ترجيبهما فيا إذا حمات من رط، زوج ثان فاذا وضعت أنمت عدة الطلاق وله ارتجاعها في هذه البقية النها من عدة الطلاق ، ولوط قها حاملا ثم وطنها انقضت عدتها بوضع الحل منهما جميعا، ومحتمل أن تستأنف عدة الوط، بعد وضع الحل لما ذكرنا والا رجعة له بعد وضع الحل في هذه الصورة بكل حال ومذهب الشاني في هذا الفصل كامعلى مادكرنا والا رجعة له بعد وضع الحل في هذه الصورة بكل حال ومذهب الشاني في هذا الفصل كامعلى مادكرنا والا رجعة اله بعد وضع الحل في هذه الصورة بكل حال ومذهب الشاني في هذا الفصل كامعلى مادكرنا والا رجعة اله بعد وضع الحل في هذه العمورة بكل حال ومذهب الشاني في هذا الفصل كامعلى مادكرنا والا رجعة الهورة المحل في هذه العمورة بكل

فلا يكون ههنا اخلاف وكرط. بنمى عابها أو زئمة لا تحس برطة. فيديني ن لا تحل بهذا لما ذكرنا وحكما. ابن المنذر ومحتمل حصول الحل في ذلك كله لعموم النص ، قان وجد على فراشه ام أةفظانها أجنبية أو ظلمها جاريته فرمثها قاذا هي امرأته أحلها لانه صادف نكاحا صحيحا ، ولو وطئها فأفضاها أو وطئها وهي مريضة تتضرو بوطئه أحلها لان التحريم ههنا لحقها قان است خلت ذكره وهو نائم أو منهى عليه لم تحل لانه لم يذق عسبلتها ومحتمل أن تحل لعموم الآية

(فصل) فان كان خصيا أد مسلولا أو موجرءاً حات برطئه لانه يطأ كالفحل ولم ينقد إلا الازال وهو غير معتبر في الاحلال وهذا قول الشانعي ، قال أبو بكر وقد روي عن أحد في الحمي أنه لا يحلما فان أبا طالب سأله عن للرأة تنزوج الحصي تستمل به قال لا حتى تذرق العسيلة ، قال أبو بكر والعمل على مار واه بهنا أنها تحل ووجه الاول أن الحمي لا يحصل منه الوط ، أوليس مظنة فلا بذوق العميلة ، ويحتمل أن أحد قال ذلك لان الحمي في الغالب لا يحصل منه الوط ، أوليس مظنة الازال ولا يحصل المحلل به الازال ولا يحصل الاحلال به عليه المراهق الذي لا يحصل منه الازال والله عمل المراهق الذي لا يحصل الانتشار كفير البالغ عنه الباوغ كذلك هدف وعلى هذا يمنم أن لا نذوق العسيلة إذا حصل منه الانتشار كفير البالغ والدخولة في عموم الا ية .

(مـ ثة) (وان وطئها في الدبر أو وطئت بشبهة أو بمك عين لم عمل) لان الوط. في الدبر لا تذوق به الهـية والوط. بالشبهة وبمك العين وط. من غير ذوج فلا يدخل (المننى والشرح السكيد) (الجزء الثلمن) و مسئلة كه قال (وإذا طاءً ما أشهد على المراجعة من حيث لا تعلم فاعتدت ثم نكحت من أصابها ردت اليه ولا يصيبها حتى تنقضي عدتها في احدى الروايتين ، والاخرى هي زوجة الثاني)

وج. لله ذلك أن زوج الرج. به أذا راجعها وهي لا تعلم صحت المراجعة لانها لا تفنقر ألى رضاها فلم تفنقر ألى برضاها فلم تفنقر ألى علمها كالملاقها قاذا واجعها ولم تعلم فانقضت عدتها ثم نزوجت ثم جاء وأدعى أنه كان وأجعها قبل انقضاء عدتها وأنام البينة على ذلك ثبت أنها زوجته وأن فكاح الثاني فاسد لامه تزوج أصرأة غيره وثرد إلى الاول سوا. دخل بها الثاني أو لم يدخل بها . هذا هو الصحيح وهومذهب أكثر الفقهاء منهم أنثوري والشانعي وأبر عبيد وأصحاب الرأي رووي ذلك عن على رضي الله عنه

وعن أبي عبد الله وحمه الله رواية ثانية أن دخل بها ثناني فهي أمرأته ويطل نكاح الأول روي ذلك عن عمر بن الحطب رضي الله عنه وهو قول مالك و وي معناه عن سدهيد بن المسيب وعبد الرحمن بن القاسم وذانم لان كل واحد منهما عقد عليها وهي ممريجرز له العقد في الظلم ورمع الثناني مزية الدخول فقدم بها

في هموم قوله ثعالى (حتى تنكح زرجا غبره) فتبقى على المنم

(فصل) فاز وطنها في ردته أو ردتها لم محلها لانه أن عاد إلى الاسلام فقد وتم الوط، في فكاح غير نام لا نعقاد سبب البينونة أن لم تدلم في العدة فلم يضادف لوط، فكا عارهكذا لواسلم أحد الزوجين فودئها الزوج قبل اسلام الآخر لم محلها الذاك

﴿ مَدُّهُ ﴾ ﴿ وَأَنْ وَطُهُمْ أَزُوجُهُا فِي حَيْضَ أَوْ نَمَاسٍ أَوْ أَحْرِامُ أَحَلُهَا وَقَالَ أَصَحَابُنَا لَا يُحْلُهَا ﴾

اشتراط أصحابنا أن يكون الوط، حلالاً فعلى تولم ان وطنها في حيض أونفاس أواحرام أو صيام فرض من أحدها أو منهالم تحل ، وهو قول مالك لانه وط، حرام لحق الله تمالى فلم يحصل به الاحلال كوط، المرتدة ، وظاهر النص حلها وهو قوله تمالى احتى تنكح زوجا غيره وهذه قد نكحت زوجا غيره وأيضا قوله عليه الدلام دحتى اندرقي عديلته ويذوق اسيلنك ، وقد وجد ولانه وط، في ذكاح صحبح في محل الوط، على سيل لتمام فأحلها كالوط. المباح وكا لو وطنها وقد ضاق وقت الصلاة أو وطنها مريضة يضرها الوط وهذا أصح ان شا. الله تعالى وهو قول أبي حنيفة ومذهب الشافي ، فأما وط، المرتضة فقد ذكرناه وأشرنا الى الفرق

(فصل) قان نزوجها مملوك ورطنها أحلها وبذلك قال عطا. ومالك والشافعي وأصحاب الرأي ولا نهلٍ لهم همالما لإنه دخل في حموم النص ووماؤه كوط. الحم

ولما أن الرجمة قد صحت رزوجت رهي زوجة الاول الم يصح الحاجها كالولم بطاقها ، قاذا ثبت هذا تان كان الثاني مادخل بها فرق بينهما وردت الى الاول ولا شيء على الثاني وان كان دخل بها فلها عليه مهر المنال لان هذا وط. شبهة ، وتعتد ولا نحل للارلحتي تنقضي عدتها منه ، وان أقام البيئة قبل دخول الثاني بها ردت الى الاول بغير خلاف في المذهب وهو احدى الروايتين عن ماهك ، وأما ان تزوجها مع عليهما بالرجمة أو علم أحدها فالنكاح باطل بغير خلاف والوط، محرم على من علم منها أن تزوجها مع عليهما بالرجمة أو علم أحدها فالنكاح باطل بغير خلاف والوط، محرم على من علم منها فأذكره أحدها لم يقبل قوله ولكن ان أنكراه جميعا فالنكاح صحيح في حقهما وان اعترفا له بالرجمة منه وعليه مهرها إن بن هد الدخول أو نصنه ان كان قبله لا يصدق على المرأة في اسقاط حقها عنه ولا تدلم المرأة الى المدعي لامه لا يقبل قول أو الزوج الثاني عليها وأنما يلزمه في حقه ويكون النول قولما عنه ولا تدلم المرأة الى المدعي لامه لا يقبل قول الزوج الثاني عليها وأنما يلزمه في حقه ويكون النول قولما أذكرت لم نجب اليمين بانكارها، وإن اعترف المرأت وأنكر الزوج لم يقبل اعترافها على الزوج في نسخ أنكرت لم نجب اليمين بانكارها، وإن اعترفت المرأت وأنكر الزوج لم يقبل اعترافها على الزوج في نسخ أنكرت لم نجب اليمين بانكارها، وإن اعترفت المرأت وأنكر الزوج لم يقبل اعترافها على الزوج في نسخ الدكاح لان قولما ألما يقبل على شهها في حقها رهل يستحلف الانها عمد المورين

رَ أحدها ، لا يستحلف اختاره القاضي لأنه دعوى في النسكاح علم يستحلف كا لو ادعى زوجية اصرأة فأنكرته

(مسية) وان طبق العبدزوجة اثنتين لم تحل له حتى تنكح زوج غيره سوا عنقاً وبقيا على لوق) وجلة ذلك أن الطلاق مستبر بالرجال ذاذا كان الزوج حراً فطلاق ثلاث حرة كانت الزوجة أو أمة فاذا طاق اثنتين حرمت عليه حتى تنكح زوجا غيره روي ذلك عن هر وزيد وابن عباس ، وبه قال سعيد بن المسيب ومالك والشافي واستحاق وابن المنشذر ، وفيه رواية أخرى أن الطلاق بالنساء وقد ذكر نا ذلك في كتساب الطلاق وابن المنظرة ، وفيه رواية أخرى أن الطلاق بالنساء وقد ذكر نا ذلك في كتساب بالطلاق تحر عا لا ينحل إلا بزوج وإصابة ولم بوجد ذلك فلا بزول التحريم ، هذا ظاهر المذهب بالطلاق تحر عا لا ينحل إلا بزوج وإصابة ولم بوجد ذلك فلا بزول التحريم ، هذا ظاهر المذهب المملوكين إذا طالمها تطلبة بن عباس في المملوكين إذا طالنها تطلبقتين ثم عنقا فله أن يتزوجها وقال لاأرى شيئا يدفعه وغير واحد يقول به أبو سلمة وجار وسعيد بن المسيب رواه الامام أحد في المسند وأ كثر الروابات عن أحد على الاولوقال في حديث ابن عباس برويه عمر و بن مغيث ولا أعرفه وقال حديث عبان وزيد في نحر عها عليه جيد وحديث ابن عباس برويه عمر و بن مغيث ولا أعرفه وقال ابن المبارك من أبو حسن هذا الند حل صخرة عظيمة منكراً لهذا المديث ، قال أحد أما أبو حسن المبارك من أبو حسن هذا الند حل صخرة عظيمة منكراً لهذا المديث ، قال أحد أما أبو حسن المبارك من أبو حسن هذا الند حل صخرة عظيمة منكراً لهذا المديث ، قال أحد أما أبو حسن

(والثاني) يـ تحلف قال القاضي وهو قول الخرقي لعموم قوله عليه السلام ﴿ وَلَكُنَ الْهُينَ عَلَى المدعى عليه ، ولانه دعوى فيحق آدمي فيستحلف فيه كالمال قان حاف فيمينه على نني العلم لانه على نني فعل الغير قان زال نكامه باللاق أو فسنخ أو موت ردت الى الاول من غير عقد لان المنع من ردها أيما كان لحق الثاني قاذا زال زال المانم وحكم بانها زوجة الاول كا لو شهد بحرية عبدتم اشتراء عنق عليه ولا يلزمها للاول مهر بحال وذكر القاضي أن علبها له مهراً برهو قول بعض أصحاب الشافعي لانها أقرت أنها حالت بينه وبين بضعها بنهر حتى فأشبه شهود الطلاق اذا رجعوا

ولنا أن ملكها استفر على الهر فلم برجم به عليها كالوارتدت أو أسلمت أو قتلت نفسها فان مات الاول وهي في نكاح الثاني فينبغي أن ترثه لاقراره بزوجيتها أو اقرارها بذلك ، وإن مانت لم يرثها لانها لانصادق في ابطال معراث الزرج الثاني كما لم تصادق في ابطار نكاحه، ويرثها الزوج أثاني لذاك وإن مات الزوج الثاني لم ترئه لانها تنكر صحة نكاحه فتنكر ميرانه

﴿ مسئلة ﴾ قال (واذا طاقها ثلاثا وانقضت عدتهامنه ثم أتنه فذكرت أنها نكحت من أصابها ثم طلقها أو مات عنها وانقضت عدتها منه وكان ذلك ممكما فله أن ينكحها اذا كان يرف منها الصدق والصلاح وان لم تكن عنده في هذه الحال لم ينكحها حتى بصح عند دقولها) وجهلة ذلك أن المطلقة المبتوتة أذا مضى زمن بعد طلاقها يمكن فيه انقضا عدتين بينها نكاح

فهوعندي، مروف ولكن لاأعرف عروبي فيشه قال أبه بكر ازصح الحديث فالعمل عليه وان لم يصح فالصل على حديث عماز وزيد؛ به أفواد ، قال أحدول طلق عبد زو ، بنه الامة نطاليقتين ثم عنق واشتراها لم تحل لهولوتزرج وهو عيد فلم يطانها أو طلقها واجدة ثم عنق فله عليها ثلاث تطابقات أوطاقنان ازكان طائها واحدة لآنه في حال الطلاق حر فاعتبر حاله حينتُذ كا يستبر حال المرأة في المدة حين وجودها ولم تزوجها وهو حركار فسبي واسترق ثم أساما جميعا لم يملك الاطلاق العبيد اعتباراً محاله حين الطلاق ولو طالبها في كفره واحدة وراجعها ثم سبى واسترق لم يملك إلا طاقةواحدة ولوطاتها في كفره طلنتين ثم استرق فأراد النزوج بها جاز را، طاقة واحدة لان الطالة بين وقعنا غير محرمتين فلا يتغير حكمهما يما يطرأ بعدها كما أن البطافةين من العبد لما وقعتا محرمتين لم يتغير ذلك بالعنق بعدهما

﴿ مسئلة ﴾ (وإذا غاب عن مطلقنه أتنه لذ كرت أنها لكحت من أصامها والقضت عدتهـــا منه وكان دلك ممكنا فله نكاحها اذا دلب على ظنه صدقها وإلا اللا)

· جدلة ذقك أن المطلقة المبتونة إذا مضى بعد طلافها زمن عكن فيمه انقضا، عدتين ينها نكاح ووطء فأخبرته بذلك وغاب على ظه صدقها اما بأمانتها أر مخبر غيرها بمن يعرف حالها فله أن ووط. فأخبرته بذلك وغلب على ظن صدقها إما لمعرفته بأمانتها أو يخبر غبرها بمن بعرف حالها فلهأن يتزوجها في قول عامة أهل العلم منهم الحسن والاوزاعي والثوري والشافي وأبو عبيدواصحاب الرأي وذلك لان لمرأة مؤتمنة على نفسها وعلى ماأخيرت به عنها، ولا سبيل إلى معرنة هذه الحال على الحقيقة إلا من جهتها فيجب الرجوع الى قولها كالو أخبرت بانقضاء عدمها ، فأما إن لم يمرف ما يفاب على ظنه صدقها لم يحل له نكاحها ، وقال الشافعيلة نكاحها لما ذكرنا أولا والورع أن لاينكحها . ولما أن الاصل التحريم ولم يوجد غلبة ظن تنقل عنه فوجب البقاء عليه كالو أخبره فاسق عها

(فصل) واذا أخبرت أن الزوج أصابها فأنكر فالفول قولها في حلمًا للاول والقول قول الزوج في المهرِ ولا يلزمه إلا نصفه اذا لم يقرِ بالخلوة بها ، وَان قال لزوج الاول أنا أعلم أنه ماأصابها لم بحلّ له نكاحها لانه يقر على نفسه بتحريمها ، قان عاد فاكذب نفسه وقال قد عامت صدقها دين نيما ببنه وبين الله تعالى لان الحل والحرمة من حقوق الله تعالى فاذا علم حايا له لم تحرم بكذبه وهذا مذهب الشانسي ولانه قد يعلم مالم يكن علمه ، ولو قال ما أعلم أنه أصابها لم تحرم عليه بهذا لان المعتبر في حاماً له خبر يذاب على ظه صدقه لا- قيقة الولم

(فصل) واذا طاقها طلاقا رجميا وغاب وقضت عدتها و أرادت التزوج فقال وكيله توقني كيلا يكون راجعك لم يجب عليها التوقف لان الاصل عدم الرجعة و-ل النكاح فلا يجب الزوال عنمه بأمو

يتزرجها في قول عامة إهل العلم منهم النحسن والاوزاعي والثوري والشافعي وابوعبيدواصحاب لرأي وذلك لان المرأة مؤنمنة على نفسها وعلى ما أخبرت به عنها، ولا سبيل إلى معرفة هذه الحال على الحقيقة إلا من جهتما فبجب الرجوع إلى قولها كالو أخبرت بانقضا، عدتما فاما أن لم يعرف مايفلب على ظنه صدقها لم بحل له نكاحها ، وقار الشافعي له نكاحها لما ذكرنا أولا والورع أن لا ينكحها

وأبا أن الاصل التحريم ولم بوجُّ علية ظن تقل عنه فوجب البقياء عليه كما لوأخبره فاسقعنها ﴿ فَصَلَ ﴾ أَذَا أَخْبِرَتَ أَنَ الزُّوجِ أَصَابِهِا فَأَنكُرُهَا فَالفُولُ قُولُما فِي حَلَّهَا للاول والقول قول الزوج في المهر ولا يلزمه إلا نصفه إذا لم يتر بالخلوة بها فان قال لزوج الاول أنا أعلم أنه ما أصابها لم يحل له نكامها لانه يقر على نفسه بتحريها فان عاد فأكذب نفسه وقال قد علمت صدقها دين نها ينهوبين الله تمالى ، فنذا علم حلما لم تحرم بكذبه ، وهذا مذهب الشافعي ولانه قد يعلم مالم يكن علمه ولو قال ما أعلم أنه أصابها لم تحرم عليه بهذا لان المعتبر في حلمها له خبر فلمب علىظنا صدقه لاحقيقة العلم (نُصَلُ) إذا طلقها طلاقا رجمياً وغاب نقضت عدتها وأرادت النزوج نقال وكيله توتَّفي كيلا يكور واجمك لم يجب عليها التوقف لأن الاصل عدم لرحمة وحل النكاح، فلا بجب الزوال عنه بأس مشكوك فيه ولانه لو وجب عليها التوتف في هذه الحال لوجب عابها التوقف قبل قواه لان احتيال الرجمة موجود سواء قال أو لم يقل فيفضى إلى تحريمِالنكاح علىكلرجميةغابزوجها بدأً

مشكوك فيه ، ولانه أمر لو وجب عليها النوقف في هذه الحال لوجب عليها التوقف قبل قوله لان احمال الرجمة موجود سوا. قال أو لم يتل فينضي الى تحربم النكاح على كل رجمية غاب زوجها أبداً

(فصل) فاذا قالت قد تزوجت من أصابني ثم رجعت عن ذلك قبل أن يعقد عليها لم يجزالعقد لان الخبر المبيخ العقد قد زال فزالت الاباحة وان كان بعد ماعقد عليها لم يقبل لان ذلك ابطال العقد الذي لزمها بقرلها فلم يقبل كا لو ادعى زوجبة امرأة فأقرت له بذلك ثم رجعت عن الاقرار

كتابالايلاء

الايلاً. في اللهٰ الحاف يقال آلى يولي إيلاً، والية وجم الألية ألاياً. قال الشاعر: قليل الألايا حافظ ليمينه اذا صدرت ناالالية برت

ويقال نألى يتألى وفي الخبرد من بتأل على الله يكذبه ، فأما الايلا. في الشرع فهو الحلف على ترك وطء المرأة والاصل فيه قول الله تعالى (الذين بؤلون من نسائهم تربص أربعة أشهر) وكان أبي بن كعب وابن عباس يقرآن يقدمون

﴿ مسئلة ﴾ قال (والمولي الذي يحلف بالله عزوجل أن لا يطأ زوجته أكثر من أربعة أشهر) وجاته أن شروط الايلاء أربعة : أحدها أن يحلف بالله تعالى أو بصفة من صفانه ولا خلاف

(فصل) فاذا قالت قد تزوجت من أصابي ثم رجعت عن ذلك قبل أن يمقد عليها لم بجز المقدد لان ذلك لان ذلك لان ذلك الحبر المبيح المقد عايها لم يقبل لان ذلك لان ذلك الحبر المبيح المقد عايها لم يقبل لان ذلك المقد الذي لزمها بقرلها فلم يقبل كالو ادعى زوجية امرأة فأفرت له بذلك ثمرجعت عن الاقرار

(كتاب الايلام)

الابلاء في الله، الحلف ، يقال آلى بولى إيلا. وألية وجمع الألية ألايا . قال الشاعر قليل الالايا حافظ ليمينه إذا صدرت منه الألية برت ويقال تألى يتألى وفي الخبر « من يتأل على الله يكذبه »

﴿ مسئلة ﴾ ﴿ وهو الحلف على ترك الوطء في موضوعالشرع والاصلفيه قول الله تعالى ﴿ للذينَ يؤلون من نسائهم تر ص أربعة أشهر وكان أبي بن كعب وابن عباس يترآن يقسمون ﴾

(مسئلة) (ويشترط له أربعة شروط أحدهما) الحلف على نرك الوط في القبل لانه الذي يحصل الضرو به فان تركه بغير يمين لم يكن موليا) لان الايلاء الحلف

يين أهل العلم في أن الحلف بذلك إيلا، عقاما ان حلف على ترك الوط، بغير هذا مثل أن حلف بطلاق أو عتى أو صدقة المال أو الحج أو الغابار نفيه روايتان احداهما) لا يكون موليا وهو قول الشافعي القديم (والرواية الثانية) هو مول عوروي عن ابن عباس أنه قال كل يمبن منعت جاعها فهي إيلاه وبذلك قال الشعبي والخمي ومالك وأهل الحباذ را شوري وأبو حنيفة وأهل العراق والشافعي وأبو فور وأبو عبيد وغير مم لانها يمين منعت جاعها فكانت إيلاه كالحلف الله ولان تعليق الطلاق والمتاق على وطنها حلف بدليل أنه لو قال متى حلفت بطلاقك فأنت طالن ثم قال إن وطنتك فأنت طلق طلقت في الحال عوقال أبو بكر كل يمين من حرام أو غيرها يجب بها كفارة يكون الحالف بها موليا وأما الطلاق والمتاق فليس الحلف به إيلاه لأنه يتعانى به حتى آدمي وما أوجب كفارة نعلق بها حتى أما الطلاق والمتاق فليس الحلف به إيلاه لأبلاه المعانى أنا هو القدم ولهذا قرأ أبي وابن عباس في تنسير بولون قال محافون بالله هكذا ذكره الامام يقد عوالمعابيق بشرط ايس برحن أبيلاه والمام إلى المنه والمناب بجرابه ولا يذكره أهدل العربية في باب الفسم فلا يكون إيلاه وأنما يسمى حلفا مجرف قسم ولا يجاب بجرابه ولا يذكره أهدل العربية في باب الفسم فلا يكون إيلاه وأنما يسمى حلفا مجرف قسم ولا يجاب بها المقتمة ويدل على هذا القسم وهو الحت على الفعل أو المنام منه أو تركيد الخبر والكلام عند اطلانه لمقيقته ويدل على هذا

ومسئلة (فان تركه مضرا بهامن غير عذر فهل تضرب له مدة والا ففيه روايتان (احداها) أما اذا تركه لهذر من مرض أو غيبة أو نحوه الم تضرب له مدة والا ففيه روايتان (احداها) تضرب له مدة أربعة أشهر فان وطئها والا دعي بعدها الى الوطه فان امتح منه أمر بالطلاق كايفه لى الايلاء سواء لانه أضربها بترك الوطه في مدة الايلاء فيلزم حكمه كالوحلف ولان ما وجب أداؤه إذا لم يحلف كالنفقة وسائر الواجبات، محقه أن اليمين لا تجلى غير الواجب واجبا اذا حاف على تركه فوجوبه منها يدل على وجوبه قبلها ولان وجوبه في الايلاء انما الواجب واجبا اذا حاف على تركه فوجوبه منها يدل على وجوبه قبلها ولان وجوبه في الايلاء انما كان لدفع حاجة المرأة وازالة الفرر عنها وضررها لا يختف بالايلاء وعدمه فلا مختلف الوجوب، فان قبل فلا يبقى للايلاء أثر فلم أفر وتم له بابا? قلنا بل له أثر فانه يدل على قصد الاضرار فيتملق الحكم به وان لم يظهر منه قصد الاضرار اكتفينا بدلالته واذا لم يوجد الايلاء احتجنا الى دليل سواء يدل على المضارة فيمتبر الايلاء لدلالته على المقتفى لا له أثر فانه يدل على المضارة فيمتبر الايلاء لدلالته على المقتفى لا له أثر والنائية) لا تضرب له مدة كما لو لم يقصد الاضرار ولان تعليق الحكم بالايلاء يدل على انتفائه عند عدمه اذ لو ثبت هذا الحكم بدونه لم كن له أثر وليس امتناعه باليمين أنوى من امتناعه بقصد الضرر لانه ممتنع بقصد الضرر و بلزومه الكفارة فلا يصح الالحاق اذا لم محلف من امتناعه بقصد الفرر لانه ممتنع بقصد الضرر و بلزومه الكفارة فلا يصح الالحاق اذا لم محلف عا أذا حلف قوة المانع والله أعلى

قول الله تعالى (فان فاؤا فان الله غفور رحيم) وأما يدخل الففر ان في اليمين بالله، وأيضاً قول النبي عَيَّاتُنْ «من حلف بغير الله فقد أشرك » وقوله « ان الله بنها كم أن تحاذوا با آبائكم » من عليه ، وإن سلمنا أن غير القسم حلف لكن الحلف باظلانه أعا ينصرف الحالقسم وإمايصرف إلى غير النسم بدليل، ولا خلاف ي أن القسم بغير الله تعمالي وصفاته لا يكون إيلا. لأنه لا يوجب كفارة ولا شيئا عنم من الوط. فلا يكون إيلاء كالخبر بغير القسم، واذا قلنا بالرواية الثانية فلا يكون موليا إلا أن محلف عا يلزمه بالحنث فيــه حق كفوله إن وطنتك فعيدي حر أو فأنت طالق أو فأنت على كفام أمي أو فأنت على حرام أوفله علىصومسنةأوا نجبأو صدقة نهذا بكون إبلاء لأنه يلزمه بوطنها حق يمنعه من وطنها خوفه من وجربه وإن قال إن وطنتك فأنت زانية ليريكن موليا لأنه لايلزمه بالوط. حق ولا يصير قاذفا بالوط. لان القذف لا يتعلق بالشرط ولا يجوز أن تصير زانية بوطئه لها كما لا تصير زانية بطلوع الشمس ، وأن قال آن رطانتك ذله على صوم هذا آنشهر لديكن مرايا لانه لو وطنها بعد مضيه لم يلزمه حق قان صوم هذا الشهر لايتصور بعد مضيه فلا يلزم بالنذر كالو قال أن وطانك المه علىصوم أمس وازقال أدرطانك فلله على أن أصلى عشر من ركعة كان موليا

وقال أبرحنيفة لايكون موليا لان الصلاة لايتماق بها مال ولا تتماق بمال فلا يكون الحالف بها موايا كالو قال ازوط تك المه الي أن أمشي في الدوق

﴿مسئلة﴾ (وان حلف على ترك الوطء في الدبر أودون الفرج لم يكن موليا)

لأنه إذا حلف على ترك الوطء في الدبر لم يترك الوطء الواجب عليه ولانتضر والمرأة بتركه لانه وطء محرم وقد اكد منع نفسه بيمينه وكذلك أن حلف على ترك الوطء دون الفرج لانه لم محلف على الوطء الذي يطالب به فيالفيئة ولاضرر علىالمرأة في تركه

(مسئلة) (وان حلف لايجامعها الاجماع سواه يربدجماعاضميفالا يزبدعلى التقاء الحتانين لم يكن مولياً) لانه مكنه الوطء الواجب عليه من غير حنثوان قال أردت وطأ لا يبلغ النقاء الحتانين فهومول لانه لا يمكنه الوطء الواجب عليه فيالفيئة بنير حنث وكذلك ان أراد به الوطء في الدبر أودون الفرج فسكذلك وانالم يكن له نية قليس بموللانه محتمل فلا يتعين مايكون به موليا، وان قال والله لاجامعتك جماع سوء لم يكن موليا بحال لانه لم بحلف على ترك الوطء أنما حلف على ترك صفته المكروحة.

﴿ مسئلة ﴾ (واذاحلف على ترك الوط، بلفظ لامحةمل غيره كلفظه الصريح وقوله لاأدخات ذكري في فرجك وللبكرخاصة لاافتضضتك لم يدبن فيه)

وجملته أن الالفاظ التي يكون بها موليا تنقسم ثلاثة أقسام

(أحدها) ماهو صريح في الحكم والباطن جميها كقوله والله لا أنيكك ولا أدخل أو أغيب

ولما أن الصدادة تجب بالذر فكان الحالف بها موليا كالصوم والحج وما ذكره لا يصح فان الصلاة نحتاج الى المنا، والسترة وأما المشي في السوق فقياس المذهب على هذه الرواية أنه يكرن موليا لانه يلزمه مالحنث في هذا البذر أحد شيئين : إما الكفارة وإما المشي نقد صار الحنث موجبالحق عليه فعلى هذا يكون موليا بقر فعل المباحات والمعاصي أيضا فان نذر المعصية موجب الكفارة في ظاهر المذهب، وان سلمنا فالفرق بينهما أن المشي لايجب بالبذر بخلاف مسئلتها ، وإذا استشى في يمينه لميكن موليا في قول الجيعلانه لا يلزمه كفارة بالمنت الم يكن الحنث موجبا لحق عليه وهذا إذا كانت المين بالله تعالى أوكانت عينا مكفرة ، فأما الطلاق والعناق فن جمل الاستشا، فيهما غير مؤثر فوجوده كعدمه ويكون موليا بهما سوا، استثنى أو لم يستثن

(فصل) [الشرط الثاني] أن بحلف على ترك انوط أكثر من أد بمة أشهر وهذا قول ابن عباس وطاوس وسعيد من جبير ومالك والاوزاعي والشانعي وأبي ثور وأبي عبيد ، رقل عطا، واثوري وأصحاب الرأي ادا حلف على أربة أشهر فما زاد كان موليا بحكى ذلك القاضي أبو الحسين رواية عن أحد لانه ممتنع من الوط، باليمين أربعة أشهر فيكان مؤليا كا او حلف على ما زاد ، وقال النخي وقنادة وحاد وابن أبي ليلي وإحماق : من حلف على ترك الوط، في قليل من الاوقات أو كشير وتركما أربعة أشهر فهومرل لفول أفله تمالى (للذبن يؤلرن من نسائهم تربص أربعة أشهر) وهذا مؤل

أو أولج ذكري في فرجك ولا افتضضنك للبكر خاصة فهذه صريحة لا يدين فيها لانها لا تحتمل عمر الا ملاء.

(نقسم الناني) صريح في الحكم ويدين فيما ينه وبين الله تعالى وهي عشرة الفاظ لاوطئنك ولا اعتسات جامعتك ولا باضعتك ولا باغتلا ولا باشر تك ولا أصبتك ولا أسبتك ولا أسبتك ولا اعتسات منك فهذه صريحة في الحركم لاما تستعمل في العرف في الوطء وقد ورد القرآن ببعضها فقال سبتحانه (ولا قر بوهن حتى بطهرن فاذا تطهرن فاتوهن) وقال (ولا تباشر وهن وأنم عاكفون في المساجد) وقال (من قبل أن عسوهن) وأما الجماع والوطء فها أشهر الالفاظ في الاستعال فلو فال أردت بالوطء الوطء بالقدم وبالجماع الجسام وبالاصابة الاصابة باليد دين فيما بينه وبين الله تعالى ولم يقبل في الحكم لانه خلاف الظاهر والدرف وقد اختلف قول الشافمي فيما عدا الوطء والجماع من هذه الالفاظ فقال في موضع ليس بصريح في الحكم لانه حقيقة في غير الجماع وقال في لا باضعتك ليس بصريح لانه محتمل أن يكون انتقاء البضعتين البضعة من البدن بالبضعة منه فان النبي عيشينة قال بالمضعة من البدن بالبضعة منه فان النبي عيشينة قال

(المغنى والشرح الكبير) (الحزء الثامن)

ولما أنه لم يمنع نفسه من الرط ، باليمين أكثر من أربعة أشهر فلم يكن موليا كا لو حاف على ثرك قبانها ، والآية حجَّة لنا لأه جمل له تربص أربعة أشهر فاذا حلف على أربعة أشهر أو مادونها فلا معنى المربص لان مدة الايلاء تنقضي قبل ذلك وبع القضائه ، وتقدير المربص بأربعة أشهر يتتضي كونه في مدة تناولها الايلاء ، ولان الطالبة الما تكون بعد أربعة أشم فاذا انقضت المدة بأربعة فما دون لم تصح المط لبة من غير أيلاء. وأبر حنيفة ومن وافقه بنوا ذلك على تولهم في الفيئة المها تكون في مدة الأربعة أشَهر وظاهر الآ بتخلافه فان الله تعالى قال (الذين يؤلون من نسائهم تربص أربعــة أشهر فان فادوا) نعقب الذي عتبب البر بص بفاه الله قبب فيدل على تأخرها عنه

اذ أبت هذا فحكى عن ابن عباس أن المرلي من يحلف على ترك الوط. أبدا أو مطلقا لانه اذاحلف على مادون ذلك أمكنه التخاص غير حنث لم يكن موليا كالوحلف لاومثها في مدينة بعينها

ولنا أ، لا يكنه التخاص بعد التربص من عينه بقسير حنث فأشيه الطاءة مخدلاف ليمين على مدينة معينسة غاله يمكن التخلص بغير الحنث، ولان لأربعــة الأشهر مدة تنضرر الرأة بأخــير الوط، عنها فاذا حلف على أكثر منها كان مرايا كالأبد . ودايل الوصف ماروي أن عمر وضي الله منه كان بطرف أياة في المدينة غدم أمرأة تفول

ولنا أنه مستعمل في الوطء عرفا وقد ورد ببعضه القرآن والسنة فكان صرمحا كالفظالوط. والجماع وكونه حقيقة في غير الجماع لا يطل بلفظ الوطء والجماع وكذلك قوله فارتنك وسرحنك في الفاظ الطلاق فانهم قالوا هي صريحة في الفاظ الطلاق مع كونها حقيقة في غيره، وأما قوله باضتك فهو مشتق من البضع ولايستعمل هذا اللفظ في غيرالوط. فهو أولى أن يكون صريحًا منسائر الالفاظ لانها تستعمل في غيره و به قال أ بو حشفة

(القسم الثالث) مالا يكون موليا فيها الا بالنية وهو ماعدا هذه الالفاظ بما يحتمل الجماع كقوله والله لايجمع رأمي ورأسك شيء لاساةفرأسيرأسك لاسوءنك لاغيظك لنطوان غيبتي عنك لامس جلدي جلدك لاقربت فراشك لاآويت بعك لاندت عندك فهذه ان أراديها الجاع واعترف بذلككان موليا والا فلا لان هذه الالفاظ ليست ظاهرة في الجماع كظهور التي قبلها ولم يرد النص في استمالها فيه الا أن هــذه الالفاظ منقسمة الى ما يفتقر الى نية الجمــاع والمدة معــا وهي قوله لاســو. تك أولاغيظنك أو لنطولن غيبتي عنك فلا يكون موليا حتى بنوي ترك الجاع في مدة تزيد على أربعة أشهر لان غيظها يوجد بترك الجماع فيما دون ذلك وسائر الالفاظ يكون موليا بنية الجماع فقط فان قال والله لا أدخلت جميع ذكري في فرجك لم يكن موليا لان الوطء الذي تحصل به الفيئة يحصل بدون إيلاج جميع الذكر فان قال والله لا أولجت حشفتي في فرجك كان موليا لان الفيئة لا تحصل بدورن ذلك (النمرطالناني) أن يحلف بالله أو بصفة من صفاته ، ولا خلاف بين أحل العلم في ان الحلف بذلك إيلا. . تطاول هذا الليل وازور جانبه وليس الى جنبي خليل ألامبه فوالله لولا الله لاشيء غذيره لزعزع من هذا السرير جوانبه مخافة ربي والحيا. يكفنى وأكرم بعلى أن تنبال مراكبه

فسأل عمر نسام: كم تصبر المرأة عن الزوج ? نقلن شهرين وفي الثالث يقل الصبر وفي الرابع ينقد الصبر فكتب الى أمراء الاجناد اللاتحبسوا رجلا عن امرأنه أكثر من أربعة أشهر

(فصل) راذا على الايلاء بشرط مستحيسل كةوله : والله لا يطنتك حتى تصدي السهاء أو تقلي المجر ذهبا أو يؤيب الفراب فهو مول لان معنى ذلك ترك وطئها قان ما يراد احالة وجوده يعلق على المستحيلات قال الله تعالى في الكفار (ولا يدخلون الجنة حتى يلج الحل في مم الحياط.) ومعناء لا يدخلون الجنة أيدا ، وقال بعضهم

إذا شاب الغراب أنيت أهلي وصار القار كالمبن الحليب

وان قال والله لاوطنك حتى تحبيلي فهو مول لان حبلها بغير وطاء مستحيل عادة فهو كمعود السهاء ، وقال القاضي وأبو الخطاب وأصحاب الشافي ايس بمول الا أن تكون صغيرة يغلب على الظن أنها لا تحيل في أربعة أنهر أو آيسة فأما ان كانت من ذرات الاقراء فلا بكون موليا لانه يمكن حلها ، قال القاضى واذا كانت الصغيرة بفت تدع سنين لم بكن موليا لان حام الممكن

(الله الله عنه بنذر أو عتق أوطلاق لم يصر مولياً في الظاهر عنه وعنه يكون مولياً)

إذا حلف على ترك الوط، بنير اسم الله تعالى وصفة من صفاته مثل ان حلف بطلاق أو عتاق أوصدقة المال أو الحيج أوالظهار ففيه روايتان :

[احداهما] لا يكون مواباً وهو قول الشانعي القديم

ا والراية الثانية) هو مول ، وروي عن ابن عباس أنه قال كل بمين منعت جماعها فعي إيلا، وبذهك قال الشعبي والنخبي ومافك وأهل الحجاز والثوري وأبو حنيفة وأهل العراق والشاني وأبو ثور وأبو عبيد وغيرهم لانها عبين منعت جماعها فكانت إيلا. كالحاب بالله تمالى ولان تعلبق الطلاق والعناق عاف، برابل أنه لو قال متى حلفت بطلاقك فأنت طالق ، ثم قال أن وطنتك فأنت طالق طاقت في الحال ، وقال أبو بكر كل يمين من حرام أو غيرها تجب بها كفارة بكون الحالف بها موليا وأما الطلاق والعناق فايس الحلف به إيلا، لانه يتعاق به حق آدبي وما أوجب كفارة تعلق به حق الله تعالى .

(والرواية الأولى) هي المشهورة لان الايلاء المطاق ألما هو القسم ولهذا قرأ أي وابن عباس (يقسمون) بدل يؤلون وروي عن ابن عباس في تفسير (يؤلون)قال يحافون باللهذكر الامام أحد والتعليق بشرط. ليس بقسم ولهذا لا يؤتى فيه محرف القسم ولا يجاب بجوابه ولا ذكره أهل العربية في باب ولنا أن الحل بدون الوط، مستحيل عادة فكان تعليق اليمين عليه إيلاء كصعود السها. ودليل استحالته قول من م (أنى يكون لي غلام ولم يسسني بشر ولم أك بفيا ?) وقولهم (ياأخت هارون ما كان أبوك أمراً سو، وما كانت أمك بفيا) ولولااستحالته لما نسبوها إلى البغاء لوجودالولا وأيضا قول هم رضي الله عنه نالرج حق على من زا وقد أحصن إذا قامت به البينة أوكان الحبل أوالاعتراف ولان العادة أن الحبل لايوجد من غير وطء فان قالوا يمكن حبابا من وط، الغير أو باستدخال منيه قلنا أما الاول فلا يصح فانه لو صرح به فقال لارطنتك حتى تحبلي من غيري أو ما د.ت في أكاحي أو حتى تزني كان موليا ، ولم محمد كروه لم يكن موليا ، وأما الثاني فهو من المستحيلات عادة ان وجد كان من خوارق العادات بدليل ماذكر ناه وقد قال أهل الطب ان المني اذا رد لم مخاق منه ولا وصحح قولهم قيام الادلة التي ذكر نا بعضها وجريان العادة على وفق ماقالوه واذا كان تعليقه على موته أو موت زيد إبلاء فتعليقه على حبلها بفر رطه أولى ، وإن قال أردت بقولي حتى تحبلي أو موتها أو موت زيد إبلاء فتعليقه على حبلها بفر رطه أولى ، وإن قال أردت بقولي حتى تحبلي السببية ولم أرد الغاية ومعناه لاأطؤك لنحبلي قبل منه ولم يكن موليا لانه ليس بحالف على تزك الوطه واغا هو حالف على قصد ترك الحبل به فان حتى تستممل معنى السببية

(فصل) وان علمنه على غير مَستحيل فذلك على خمسة أضرب (أحدها) مايه مم أنه لا يرجد قبِل أربعة أشهر كقيام الساعة فان لها علامات تسبقها فلا يوجد ذلك في أربعة أشهر ، وكذلك ان قال حتى تأني الهندأونجوه فهذا مول لان يمينه على أكثر من أربعة أشهر

القسم فلا يكون إيلاه وانما يسمى حلفا تجرزاً لمشاركته القسم في المعنى المشهرر فيه وهو الحث على الفعل أو المنع منه أو توكيد الحبر والسكلام عند اطلاقه لحقيقته ويدل على هذا قول الله تعالى (قان قاموا قان الله غفور رحيم) وانما يدخل الهفران في اليمين بالله وأيضا قول الذي وَلَيْكِيْرُه ان الله ينها كم أن تحلفوا با بالسكم الحلف باطلاقه إنما ينصر ف أن تحلفوا با بالسكم وانما يصرف الى غيره بدليل ، ولا خلاف في أن القسم بغير الله وصفاته لا يكون إيلاء لا توجب كفارة ولا شيئا عنم من الوط، فلا يكون أيلاء كلة لا يوجب كفارة ولا شيئا عنم من الوط، فلا يكون أيلاء كالحبر بغير قسم واذا قالما بالرواية الثانية فلا يكون موليا الا أن محلف بما يلزمه بالحنث فيه حق كقوله ان وطنتك فعبدي حر أو فأنت طالق أو فأنت على موم سنة أو الحج أو صدقة فهذا يكون أيلاء طالق أو فأنت على عنه من وجو به

(مسئلة) (وان قال ان وظينك فأنت زانية أو فلاء علي صوم هذا الشهر لم يكن موليا لانه لو وطنها لم يلزمه حق ولا يصير قاذفا بالوط، لان القذف لا يتعلق بالشرط. ولا يجوز أن تصير زانية بوطئه لما كما لا تصير زانية بطلوع الشمس ، وأما قوله ان وطئتك فلله على صوم هذا الشهر لم يكن موليا لانه لو وطنها بعد مضيه لم يلزمه حتى فان صوم هذا الشهر لا يتصور بعد مضي بعضه فلا يلزم بالنذر

(الثاني) ماالغالب أنه لا يو مد في أربعة أشهر كخروج الدجال والدابة وغيرهما من أشراط الساعة أو يتول حتى يقدم زيد من مكة والعادة أنه الساعة أو يتول حتى يقدم زيد من مكة والعادة أنه لا يقدم في أربعة أشهر فأشبه ما او قال والله لا يقدم في أربعة أشهر فأشبه ما او قال والله لا يوط تك في نكاحي هذا وكذلك لو على الطلاق على مرضها أو مرض إنسان بعينه

(النالث) أن يعلقه على أمر يحتمل الوجود في أربعة أشهر ويحتمل أن لايوجد الحمالا متساويا كقدرم زيد من سفر قريب أو من سفر لايملم قدره فهــذا ليس بايلاء لانه لابملم حلفــه على أكثر من أربعة أشهر ولا يظن ذلك

(الرابع) أن بعلقه على ماييلم أنه يوجد في أقل من أربعه أشهر أو يظن ذلاك كذبال بقل وجناف ثرب ومجيء المطر في أوانه وقدرم الحاج في زمانه فهذا لا يكون موليا لما ذكرناه ولانه لم يقصد الاضرار بثرك وطنها أكثر من أربعة أشبر فأشبه مالو قال والله لاوطنتك شهراً

(الحامس) أن يعلقه على فعل منها هي قادرة عليه أو فعل من غيرها وذلك ينقسم أفساما ثلاثة (أحدها) أن يعلقه على فعل مباح لا مشفة فيه كفوله والله لا أطؤك حتى تدخلي الدار أو تلدسي هذا الثوب أو حتى أتنفل بصوم يبم أو حتى أكدوك فهذا ليس بايلاء لانه ممكن الوجود بغير ضرر عليها فيه فأشبه الذي قبسله (والثاني) أن يعلقه على محرم كقوله والله لاأطؤك حتى تشربي الحر أو نزني أو

كما لو قال أن وطئتك فلله على صوم أمس فلو قال أن وطئتك فلله على أن أصلى عشرين ركمة كان موليا وقال أبو حنيفة لا يكون موليا لان الصلاة لا يتعلق بها مال ولا تتعلق بمال فلا يكون الحالف بها موليا كما لو قال أن وطئنك فلله على أن أمشى في السوق

تسقطي والله أو تتركي صلاة الفرض أو حتى أقتل زيداً أو نموه نهذا ايلا. لانه علقه بمعتنع شرعا فأشبه المعتنع حدا (انذالت) أن يعاقه على ماعلى فاعه فيه مضرة مثل أن يقول والله لا أطؤك حتى تدقيطي صداقك عني أو دينك أو حتى تكفلي والدي أو تهبيني دارك أو حتى ببيعني أبوك داره أو نمو ذلك فهذا ايلاء لان أخذه لما لما أو مال غيرها عن غير رضا صاحبه محرم فجرى مجرى شرب الحتر ، وان قال والله لاأطؤك حتى أعطيك مالا أو أفعل في حقك جميلا لم يكن ايلاء لان فعله لذلك ليس بمحرم ولا ممتم فجرى مجرى قوله حتى أصوم بوما

ما زاد وقال النخمي وقنادة وحماد وابن أبي ليلي واسحاق من حانف على ترك الوط. في قايل من الاوقات أو كثير فتركما أربعة أشهر فهو مول لقول الله تمالى (لاذين بؤلون من اسائهم تربس أربعة أشهر) وهذا مول لان الايلاء الحلف وهذا حالف

ولنا أنه لم يمنع نفسه من الوطء باليمين أكثر من أربمة أشهر إذا حلف على أربمة فما دونها لا معنى للترص لأن مدة الايلاء تنقضي قبل ذلك أو مع انقضائه وتقدير التربس بأربعة أشهر يقتضي كونه في مدة تناولها الايلاء ولان المطالبة انما تكون بعد أربعة أشهر فاذا انقضت المدة بأربعة فما دون لم تصح المطالبة من غير ايلاء وأبو حنيفة ومن وافقه بنوا ذلك على قولهم في العنة إنها تكون في مدة أربعة أشهر وظاهر الآية خلافه فان الله تعالى قال (للذين يؤلون من نسائهم تربص أربعة أشهر فان فاءوا) فعقب الفيئة عقيب التربص بفاء التعقيب فيدل على تأخرها عنه اذا ثبت هذافقد حكي عن ابن عباس أن المؤلي من يحلف على ترك الوطء ابدأ أو مطلقا لإنه اذا حلف على مادون ذلك أمكنه انتخاص بغير الحنث فلم يكن موليا كما لو حلف لاوطئها في مدينة بعينها

ولنا أنه لا يمكنه التخلص بعد التربص من يمينه بغير حنت فأشبه المطلقة مخلاف البمين على مدينة معينة فانه يمكن التخلص بغير الحنث ولان الاربعة الاشهر مدة تتضرر المرأة بنأخير الوطء عنها فاذا حلف على أكثر منهاكان مولياكالابد ودليل الوصف ما ربي أن عمر رضي الله عنهكان يطوف ليلة في المدينة فسمع أمرأة تقول:

حائضا ولا نفساء ولامحرمة وُلا صائمة ونحو هذا لم يكن موليا لان ذلك محرم ممنوع منه شرعافقداً كد منع نفسه منه بيميته وأن قال وافخه لارطئتك طاهرا أولا وطئنك وطئا مبساحاً صار موليا لانه حالف على ترك الوطء الذي يط الب به في الفينة فكان موايا كما لوقال والله لاوطئنك في فبلك، وأن قال والله لارطائنك ليلا أو والله لا وطننك نهارا لم يكن موليًا لأن الوطء يمكن بدون الحنث، وأن قال والله لارطةنك في هذه البلدة أو في مذا البيت أو نحو ذلك من لامكنة المعينة لم يكن موليا، وهذا قول الثوري والارزاس والشافعي والنعان وصاحبيه ءوقال ابنأبي لبلي وإسحاق هومول لانه حالف على ترك وطهما وانا انه يمكن وطؤها بغير حنث فإيكن موايا كا او استثنى في يمينه

(فصل)ران حلف على ترك وطنها عاما ثم كفر عن يدينه أنحل الابلاء ، قال الاثر مقبل لا يرعبد الله المرلى يكفر عن يمينه قبل مضى الاربعة الاشهر ? قال يذهب عنه الابلا، ولا يوقف بعسد الاربعة وذهب الايلا. حين ذهبت الدين وذلك لانه لم يبق ممنرعا من الوط. بيمينه فأشبه مرحلف واستشى فانكان تكفير مقبل بعد مضي الاربعة لاشهر أنحل الايلا. حين التكفير وصار كالحراب على ترك الوط، أقل من أربعة أشهرٍ ، وأن كفر بعد الاربعة وقبل الوقوف صار كالحالب على أكثر منها إذا مضت عدة ا عينه قبل رقنه

> تطاول هذا الليل وازور جانبه وليس الى جني خليل ألاعبه فوالله لولا الله لا رب غيره لزعزع من هذا السرير جوانبه عنافة ربي والحياء بكفنى واكرام بهلي أن تنال مراكبه

فسأل عمر نساء كم تصبر المرأة عن الروج ? فقلن شهرين وفي النالث يقل الصبر وفي الرابع ينفد الصبر فكتب الى أمراء الاجناد أن لا يحبسوا رجلا عن امرأته أكثر من أربعة أشهر

(فصل) أذا علني الايلا. بشرط مستحيل كقوله والله لاوطئنك حتى تصعدي السهاء أوتقلي الحجر ذهبًا أو يشيب الغراب فهومؤل لان معنى ذلك نرك وطثهامان ما يراد أحالة وجوده يعلق على المستحيلات قال لله تمالي في الـمُفار (ولا يدخلون الجنــة حتى يلج الجل في سم الحياط) معناه لايد مُلُونُ الْجُنَّةُ أَبِداً . وقال بعضهم

> اذا شاب الغراب أنيت أهلى وصار القبار كالبن الحليب ﴿ مَسَمَّلَةً ﴾ ﴿ أُو يَدَافَهُ عَلَى شَرَطَ يَغَلُّ عَلَى الطَّنَّ أَنَّهُ لَا يُوجِدُ فِي أَقَلَ مِن أَرَبِعَةَ أَشْهِرٍ ﴾

كقوله والله لاوطئك حتى ينزل عيسى من مربم أو يخرح الدجال أو الدابة أرغير ذلك من اشراط الساعة أو ماعشت أو حتى أ.وت أو نموتي أو يموت ولدك أو زيد أوحتى يقدم زيد من مكة والعادة أنه لا يقدم في أربعة أشهر غانه يكون موليا فان الغالب أن ذلك لا يوجد في أربعة أشهر فأشبه مالوقال والله لارط نتك في نكاحى هذا وكذلك لوعلى الطلاق على مرضها ارمرض بعينه ،وان قال والله لاوطنتك

(فصل) فان قال والله لارطنتك أن شا. «لان لم يصر «وليا حتى بشا. فاذا شا. صار مولياً وبهذا قال الشافعي وأبو ثور وأصحاب الرأي لانه يصير ممتنعا من الوط، حتى بشا. فلا بكون «وليا حتى يشا، وإن قال والله لارطنتك أن شئت فكذلك ، وقال أصحاب الشافعي أن شا.ت على الفور جوابا لكلامه صار موليا ، وإن أخرت المشيئة انحات يمينه لان ذلك تخيير لها فكان على الفور كقوله اختاري في الطلاق

ولنا أنه على الدين على المشيئة بحرف إن فكان على النراخي كمشيئة غيرها فان قيل فهلاقلتم لا يكون موليا فانه على ذلك بارادتها فأشبه مالو قال لاوطئنك إلا برضاك المنا الفرق بينها أنها اذا شا.ت انمقدت يدينه ما هة من وطئها بحيث لا يمكنه بعد ذلك الوط. بغير حنث ، وإذا قال والله لأوطئنك إلا برضاك فما حلف إلا على ترك وطنها في بمض الاحوال وهو حال سخطها فيمكنه الوط. في الحال الاخرى بغير حنث و ذا طالبته بالفيئة فهو برضاها ، ولو قل والله لاوطئنك حتى تشائي فهو كقوله إلا برضاك ولا يكن موليا أن يشاء أبوك أو فلان لم يكن موليا

إلى قيام الساءة أو حتى آني الهند أرنحوه فهومؤل لانهمهم أنه لابوجد ذلك في أربعة أشهر لان قيام الساعة له علامات تسبقه فقد علم أنه لا يرجد في المدة المذكورة

(مسئلة) (وان قال والله لاوطئتك حتى تحبلي نهر مؤل)

لان حبلها من غير وط. مستحيل عادة أبو كصعودالسماء ، وقال القاضي وابو الحطاب وأصحاب الشافي لبس ؛ وَل إلاأن تكون صغيرة يفلب على الغان انها لانحمل في أربعة أشهر أو تكون آيسة فاما ان كانت من ذوات الاقراء لم يكن مؤليا لان حملها ممكن

ولما أن الحل بدرن الوط. مـ تحيل عادة فكان تعليق اليمين عليه إيلا. كمه، رد السها ، ودليل امتحالته تول مربم (أنى بكون لي ولد ولم بمسنى بشر ولم لله بغيا م) ولولاا ـ تحالته لما نسبت نفسها إلى البغاء لوجود الولد وأبضا قول عمر رضي الله عنه : الرجم حق على من زنى وقد أحصن إذا قاءت به البينة أو كان الحبل او الاعتراف ولان العادة أن الحبل لا يوجد من غير الوط. فان قالوا يمكن حبلها من وط غيره أو باستدخال منيه قلنا أما الاول فلا فأنه لو صرح به نقال لاوطنتك حتى تحبلي من غيري أو ماد، ت في ذكاحى أو حتى نزني كان . وليا ولو صهر ماذ كروه لم يكن مؤليا

وأما الثاني فهو من المستحيلات عادة ان وجد كان من خوارق العادات بدليل ماذكرناه ، وقد قال أهل الطب ان المني اذا برد لم يخلق منه ولد وصحيح قولهم قبام الادلة التي ذكرنا بعضها وجريان العادة على ونق القالوه واذا كار تعليقه على ونهاأ وموته ايلاه فتعليقه على حبابه امن غير وط أولى فان قال أر ت بقولي حتى تحلي السببية ولم أرد الغاية ومعناه لاأطؤك لتحلي قبل منه ولم يكن مؤليا لانه ليس بحرائف على ترك قصد الحبل به فان حتى تستعمل بمنى السببية

لانه عانه بزمل منه يمكن وجوده في الاربعة أشهر إمكانا غير بعيد وليس بمحرم ولا فيه مضرة فأشبه مالو قال والله لاوائة والا أن تشائي لم يكن موليا وإلا صار بمزلة قوله الا برضاك أو حتى تشائي ، وقال ابو الخطاب ان شارت في الحباس لم يصرموليا وإلا صار موليا لان مويا ، وقال أصحاب الشافعي ان شارت على الفور عقيب كلامه لم يصر موليا والا صار موليا لان المشيئة عنده على النور وقد فانت بتراخيها ، وقال القاضي تنعقد بينه فان شاءت انحلت وإلا نعي منعقدة ولذا أنه منع نفسه بيمينه من وطها لا عند إرادتها فأشبه مالو قال الا برضاك أو حتى تشائي ولانه علمة على وجود المشيئة أشبه مالو علقه على مشيئة غيرها ، فأما قول القاضي أن أراد وجود المشيئة على النراخي تنحل به ليمن لم يكرفك إيلا الان تراقي على النواخي تنحل به ليمن لم يكرفك إيلا الان تراقين على فعا يمكن وجوده في مدة الاربعة الاشهر امكانا غير بعيد ليس بايلا. والحه أعلم

﴿ مسئلة ﴾ (وان قال والله لارطنتك مدة أوليطوان تركي لجماعك لم بكن مولياحتى ينوي أ كثر من أربعة أشهر)

لان ذقك بقع على الفليل والكثير الا بصير مرايا به فان نوى أكثر من أربعة أشهرصار موليا ﴿ مسئلة ﴾ (والزحلف على ترك الوط، حتى يندم زبداً و تحوه ممالا يفلب على الظن عدمه في أربعة أشهر أو لا وطئنك في هذه البلدة لم يكل موليا)

لانه لايعلم قدره فهذا ايس بابلا، لكونه لايعلم طفه على كثر من أو مه أشهر ولانه يكنه وطؤها في غير البلدة المحاوف لميها وهذا قول الثوري والاوزاعي والشانعي وأبي حنبفة وصاحبيه وقال ابن أبي لبلى وإسحاق هو مول لانه حالف على ترك وطنها

ولنا أنه يمكن والرهما بغير حنث فلم يكن موليا كا أو استثنى في عينه ، فان علقه على ما يسلم أنه يوجد في أقل من أربعة أشهر أو ينفن ذلك كذبول بقل وجفاف ثوب ونزول المطرفي أوانه وقدوم الحاج في زمانه فهذا لا يكون موليا لما ذكرناه ، زلانه لم يتصد الاشرار بترك وطها أكثر من أربعة أشه مالي قال والله لاوط: كشر من أربعة أشه مالي قال والله لاوط: كم شه ا

(فصل) فان عالمه على فعل منها هي قادرة مليه أو فعل من غيرها فهو منقسم ثلاثة أفسام (الحفني والشرح السكبير) (الحجزء الثامن)

(أحدهما) ليس عول لانه حالف بكل عين على مدة القصة عن مدة الايلاء فلم يكن موليا كالو لم ينو الا مدتهما ولانه يكه الوطء بالنسبة الى كل يمين عقيب مديها من غير حنث فيها فأشبه مالو اقتصر عليها .

(والثاني) يصير موليا لائه منم نفسه من الوطء بيمينه أكثر من أدبة أشهر متوالية فكان موليا كا لو منعها بيمين واحدة ، ولانه لاتمكنه الوط. بعد المدة إلا بجنث في يمينه فأشبه ما لوحلف على ذلك ببمين واحدة ولو لم يكن هذا ايلاء أفضى الى أن يمنع من الوطء طول دهره باليمين فلا يكرِن مولياً وهكذا الحبكرفي كلمدتين متواليتين يزيد مجموعهاعلى أربعة كثلاثة أشهر وثلاثه أو ثلائة وشهرين لما ذكرنا من التعليلين والله أعلم

(فصل) فان والى إن وطه بك فوالله لاوطه بك لم يكن موايا في الحال لانه لا بلزمه بالوطء حق لكن أن وطنها صار موليا لانها تبقى بينا تمنع الوطء على النا ببد وهذا الصحيح عن الشافعي وحكى عنه قول قديم أنه يكون موليا من الاول لانه لايمكنه الوط . لا بان يصعر موليا فيلحقه بالوط. ضرر (١) في نسخة وكذلك على هذا الفول ان قال وطنيك فوالله لادخات لدار ليريكن(١١) موليامن الاول فاز وطنها أمحل الايلا. لانه لم بي ممتدًا من وطانها بيمين ولا غيرها وأمَّا بقي ممتنعا بالممن من دخول الدار ولنا أن يمينه معلقة بشرط ففيا قبله ايس بحالف فلا يكون موليا ولانه يمكنه الرطء من غمر

يكون موليا

(أحدها) أن يملقه على فعــل مباح لامشقة فيه كقوله والله لا أطؤك حتى تدخلي الدار أو تلبسي هذا الثوب أو حتى أتنفل بصوم يوم أو حتى أكسوك ، فهــذا ليس بايلا. لانه عمكن الوجود بفير ضرر عليهافيه

(الثاني ؛ أن يُعلقه على محرم كفوله والله لاأطؤك حتى تشر بي الحفر أو تزني أو تسقطى ولدك أو تتركي صلاة الفرض أو حتى أقتل زيداً ونحوه فهذا إيلاء لانه علقه على ممتنع شرعا فأشبه الممتنع حسا

(الدَّاتُ) أن يُعلَّمُه على ما على فاعله فيه مضرة كقوله والله لا أطؤل حتى تسقطي صداقك أوجنيناك أو عتى تـكفلي ولدي أو حتى تهبيني دارك أو حتى يبيعني أبوك داره أو تحو ذلك فهذا ایلاء لان أخذه لمالها أو مال غبرها عن غیر رضی صاحبه محرم فجری مجری شربالحرفان قال والله لا أطؤك حتى أعطيك مالااو أفعل فيحقك جميلا لم يكن ايلا. لانفعله ذلك ليس بمحرم ولاممتنع فجری مجری قوله حتی اصوم برما .

(فصل) قان قالوالله لاومندك الابرضاك لم يكن موليا لامكان وطنها بفير حنث ولانه محسن في كونه ألزم نفسه اجتناب سخطها، وعلى قياس ذلك كل حال يمكنه الوطء فيها بغير حنث كقوله والله لاوطنتك مكرهة أو محزونة ونحو ذلك فان قالوالله لاوطنتك مريضة لم يكن موليا لا أن يكون بها مرض لا يرجى برؤ. أولا يزول في أربعة أشهر فيذبغي أن يكوز موليالانه حالف على ترك وطيها أربعة أشهر

حنث فلم يكن مولياً كما لو لم يقل شيءًا وكونه يصير موليا لايلزمه به شيء وانما يلزمه بالحنث ولو قال والله لاوطنتك في السنة ألا مرة لم يصر موليا في الحال لانه يمكنه الوط، متى شا. بغير حنث الم يكن مهوعا من الوطء يحكم عينه فاذا وطيما وقد بتي من السنة اكثر من أربعة أشهر صار موليًا عياهـــذا قول أبي ثور وأصحاب الرأي، وظاهر مذهب الشاني في قوله القديم يكون موليا في الابتداء لما ذكراً في التي قبلها وقد أجينا عنه ، وان قال والله لا وطئنك سنة إلا يوما فكذلك وبهذا قال أبو حنيفة لان اليوم منكر فلم يختص بوما دون يوم وأذاك لو قال : صوت رمضان إلا يوما لم يختص اليوم الآخر ولو قال لاأكلمك في السنة إلا يوما لم يختص يوما منها

وفيه وجه آخر أنه يصير موليا في الحــال وهو ثول زفر لان اليوم المستثنى يكون من آخر المدة كالتأجيل ومدة الخيار مخلاف قوله لارطنتك في السنة إلا مرة فان المرة لا تختص وقتا بعينه ، ومن نصر الاول فرق ببن هذا وبين التأجيل ومدة الخيار من حيث أن التأجيل ومدة الخيارتجب الموالاة فيها ولا يجوز أن يتخلها يوم لا أجل فيه ولاخيار لانه لو جازت له الطالبة في أثنا. الاجل لزم قضا. الدين فيسقط التأجيل بالكلية ولو لزم المقد في أثنا. مدة الخيار لم يعد الى الجواز فتعين جعل البوم المسائني من آخر المدة مخلاف مأنحن فيه قانجواز الوطء في بوم من أول السنة أو أوسطها لا ينع ثبوت حكم الهين فيابق من المدة فصار ذاك كقوله لارطينك فيالسنة إلا مرة والله أعلم

فان قال ذاك لما وهي صحيحة فمرضت مرضا عكن برؤه قبل أربعة أشهر لم يصر موايا وان لم يرج يرؤه فيها صار موليا، وكذلك ان كان النالب أن لا بزول في أربعة أشهر لان ذلك بمزلة مالا يُرجى . زواله والا قال والله لا وطنتك حائضا أو نفساه أو محرمة أوصائمة فرضالم يكن موليا لان ذلك بمنوع منه شرعا فقدآ كدمنع نفسه بيمينه ، وانقال والمخالا وطيتك طاهر أأولا وطئنك وطأ مباحا صار مواليا لانه حالف على نرك الوط. الذي يطالب به في الفيئة فـكان موليا كما لو قال والله لاوطننك في قبلك وان قال والله لاوماتناك ايلا أو والله لاوطشك نهاراً لم يكن موايا لان الوط. ممكن بدون الحنث

﴿ مُسَنَّةٌ ﴾ ﴿ وَانْ قَالَ أَنْ وَطَنْتُكَ فُواقَتُهُ لَاوَطَيْتُكَ وَأَنْ دَخَاتُ الدَّارُ فُواقَتُهُ لاوطَتُنكُ لم يكن مواياً في الحال لأنه لا بازمه بالوط، حق لسكن أن وطثها أو دخلت الدارصارموليا)

لأنها تبقى يمينا تمنع الوط. على التأبيد وهذا الصحبح عن الشافعي ويحتمل أن يكون موليا، وحكى عنه قرل قديم أنه يكون موليا من الاول لانه لايمكنه الوطء ألا أن يصير موليا فياحته بالوطء ضرر ولانه علقه على شور. اذا وجدصار موايا فيصير موايا في الحال كذلك همنا

ولنا أن يمينه معلقة على شرط ففيما قبله ليس بحالف الا يكون موليا ولانه يمكنه الوطءمن غير حنث فلم يكن موليا كما لو لم يقل شيئا (فصل) فان قال والله لا وطنك عاما ثم قال والحه لا وطنك عاما فهو إيلا واحد حلف عليه بيمينين إلا أن ينوي عاما آخر سواه ، وان قال والله لا وطئتك عاما ثم قال والله لا رطئتك نصف عام ثم قال والله لا وطئتك نصف عام ثم قال والله لا رطئتك عاما دخلت المدة لقصيرة في الطويلة لانها بعضها ولم يجمل إحداهما بعد الاخرى فأشبه ما لو اقر بدرهم ثم أفر بنصف درهم أو أفر بنصف درهم ثم أقر بدرهم فيكون ايلاء واحدا لهما وقت زاحد وكفارة واحدة ، وان نوى باحدى المدتين غير الاخرى في هذه أو في الني قبلها أوقال والله لا وطئلت عاما ثم والله لا وطئلت عاما آخر أر نصف عام آخر أوقال والله لا وطئلت عاما قاذا مضى فوالله لا وطئلت عاما في ذمانين لا يدخل حكم أحدهما في الآخر أحدهما منجز والآخر مناخر فاذا مضى حكم أحدهما بقي حكم الآخر أحدهما منجز والآخر مناخر فاذا مضى حكم أحدهما بقي حكم الآخر لانه أفود كل واحد هما بزمن غير زمن صاحبه فيكون له حكم ينفرد به

فان قال في المحرم والله لا وطئنك هذا العام تم قال والله لارطئنك عامامن رجب الى تمام اثنى عشر شهراً أو قال في المحرم والله لاوطئنك عاما ثم قال في رجب والله لا وطئنك عاما فعما إبلاآن في مدتين بعض إحداهما داخل في الاخرى فان فاء في رجب أو فيا بعده من بقية العام الاول حنث في الممينين وتجزئه كفارة واحدة و ينقطع حكم الاولا ون وان فاء قبسل رجب أو بعد العام الاول حنث في إحدى المينين دون الاخرى وان فاء في الموضمين حنث في المينين وعليه كفارتان

﴿ مسئلة ﴾ (وأن قال والله لاوطئك في السنة الا مرة لم بصر موليا في الحال)

لانه يمكنه الوط بغير حنث فلم بكن ممنوعا من الوط بحكم بمينه فان وطئها وقد بقي من السنة أكثر من أدبعة أشهر صار موليا وهذا قول أبي تور وأصحاب الرأي وظاهر مذهب الشافعي وقال الشافعي في القديم يكون موليا في الحال لانه لا يمكنه الوط الا بأن يصبر موليا فيلحقه بالوط ضرر ولنا أن بمينه معلقة بالاصابة فقيلها لا يكون حالفا لانه لا يلزمه بالوط شي وكونه يصبر موليا لا يلزمه به شي و أما يلزمه بالحنث ، وقولة لا يمكنه الوط والا بأن يصبر و ليا ممنوع فيما إذا لم يطأ إلا وقد بقي من السنة أربعة أشهر فه ادون

﴿ مسئلة ﴾ ﴿ وَأَنْ قَالَ وَأَنَّهُ لَا وَطَنْتُكَ فِي السَّنَّةَ إِلَّا يُومًا فَكَذَلِكُ فِي أَحَدُ الوجهين ﴾

وهو قول أبي حنيفة لان اليوم منكر فلم مخنص يوما دون يوم و كذلك لو قال صمت رمضان إلا يوما لم مختص اليوم الآخر ، وكذلك لو قال لا أكامك في السنة إلا يوما لم مختص يوما منها ، وفيه وج، آخر أنه يصير موليا في الحال لان اليوم المستثنى يكون من آخر المدة كالتأجيل ، ومدة الحبار بخلاف قوله لاو منتك في السنة إلا مرة فان المرة لا مختص وقته بعينه ، ومن نصر الاول فرق بين هذا وبين التأجيل ومدة الخيار من حيث أن الناجيل ومدة الخيهار نجب الموالاة فيهما ولا يجوز أن يتخلها يوم لاأجل فيه ولا خيار لأنه لو جازت له المطالبة لزم قضاء الدين فيسقط التأجيل (فصل) فان قال لأوبم نسوة والله لا أقربكن انبني ذلك على أصل وهو الحنث بفعل بعض الحلوف عليه أولاً ، فإن قاماً يحنث فهو مول منهن كلهن في الحال لانه لاعكنه وطء واحدة بغير حنث فصار مانعا لنفسه من وطء كل واحدة منهن في الحال عفان وطيء واحدة منهن حنث وانحلت يمينـــه وزال الايلاء من البو في ، وأن طاق بعضهن أو مات لم ينحل الايلاء في البواقي

وان قانا لا يحنث بفعل البعض لم يكن موليا منهن في الحاللانه يمكنه وط. كل واحدة منهن من غير حنث فلم يمنع نفسه بيمينه من وطئها غلم يكن مولياً منها ءفان وعلىء ثلاثا صارمو ليامن الرابعة لانه لايمكنه وطؤها من غير حنث في يمينه ، وأن مات بعضهن أو طانها انحلت يمينه وزال الايلاء لانه لايحنث بولاتهن وأنما يحنث بوط. الاربع فان راجع المطلقة أو تزوجها بعد بينونتها عاد حكم يمينه، وذكر القاضي أنا اذا قالنا يحنث بغمل البعض فوطى. واحدة حنث ولم ينحل الايلاء في البواقي لان الإرلاء من أمرأة لاينحل بوطء غيرها

والنا أنها يمين واحدة حنث فيها فوجب أن تنحل كسائر الايمان ولانه إذا وطيء واحدةحنث ولزمته الكفارة فلا يلزمه بوط. الباقيات شيء فلم يـ ق ممتنعا من وطنهن بحكم بمينه فانحل الايلاء كا لو كفرها ، واختلف أصحاب الشانعي فقال بعضهم لا يكون موليا منهن حتى يُطأ ثلاثا فيصير موليا من

بالـكلية ولو لزم العقد في أثناء مدة الخيار لم يعد إلى الجواز فتمين جعل اليوم المستثنى من آخر المدة ا بخلاف مانحن فيه فان جواز الوط. في يوم من أول السنة أو أوسطها لايمنع حكم اليمين فيها بقي منها فصار كفوله لا وطنتك في السنة إلا معة

(فصل) فان قال برالله لاوطناك عاما ثم قال والله لاوطننك عاما فهو إيلاء واحد حلف عليه بيمينين الا أن ينوي عاما آخر سواه، فانقالُ والله لاومايتك عاما ثم قال والله لاوطنتك نصف عام أو قال والله لاوطنتك نصف عام ثم قال والله لاوطننك عاما دخلت المدة القصيرة في الطويلة لاُمها بمضها ولم يجمل إحداهما بعد الاخرى فأشبه مالو أقر بدرهم لرجل ثم أقرله بنصف درهم اوأقر بنصف درهم ثم بدرهم فيكون إبلا. واحداً لمها وقت واحد وكفارة واحدة ، وان نوى باحدى المدتين غير الاخرى في هذه او في التي قبلها او قالوالله لاوطئتك عامافاذا مضى فواللهلاوطئلك عاما فعما إيلاآن في زمانين لايدخل حكم أحدها في الآخر،أحدهما منجز والآخر متأخر فاذا مضى حكم أحدهما بقى حكم الآخر لانه أفرد كل واحد منها بزمن غيرزمن صاحبه فيكون له حكم ينفرد به عفان قال في الحرم والله لاوطة لمت هذا العام تم قال في رجبوالله لاوطهنك عاما فحا إيلاآن في مدتين بعض إحداهما داخل في الاخرى فانفا في جباوفيها بعده، ن متية لعام الاول حنث في البينين ويجزئه كفارة واحدة و نقطم حكم الايلا. بن وان فا. قبل رجب أو بعد العام الاول حنث في إحدى اليمبنين دون الاخرى ، وأن فا. في الموضمين حنث في اليمينين وعليه كفارتان

الرابعة ، وحكى المزني عن الشافعي أنه يكون موليا منهن كلهن يرقف لكل واحدة منهن فاذا أصاب بعضهن خرجت من حكم الايلاء و برقف لمن بقي حتى بني ، أو يطلق ولا يحنث حتى بطأ الاربع وقال أصحاب الرأي : يكون موليا منهن كلهن ذان تركهن أربعة أشهر بن منه جيعا بالايلاء ، وان وطي ، بعضهن سقط الايلاء في حقها ولا يحنث إلا بوطنهن جميعا، ولما ان من لا يحنث برطنها لا يكون موليا منها كالتي محلف عليها

(فصل) فان قال وافح لاوطئت واحدة منكن و نوي واحدة بع بها تعلقت بمينه بهاوحدهاوسار موليا منها دون غيرها وان نوى واحدة مبهمة منهن ام يصر موليا منهن في الحال قاذا وطي الاثاكان موليا من الرابعة ومحتمل أن نخرج المولى منهن بالقرعة كالطلاق اذا أوقعه في مبهمة من نسائه ، وإن اطاق صاد موليا منهن كلين في الحال لانه لايمكنه وط، واحدة منهن الا بالحنث قان طاق واحدة منهن أو ماتت كان موليا من البواقي ، وإن وطي واحدة منهن حنث وانحلت يدينه وصقط حكم الايلافي الباقيات لانها يدين واحدة ناذا حنث فيها مرة لم يحنث مرة الاية ولا يقى حكم المين بعد حنثه فيا فيكان الايلافي عنهن واحدة أو ماتت قاله الم يحنث تم فبقي حكم يدينه فيمن بقي منهن وهذا مذ سرالشافي وذكر القاضي أنه اذا أطلق كان الايلافي واحدة غير معينه وهو اختيار بعض أصحاب الشاني لان لفظه تناول واحدة منكرة فلا يقتفي العموم

⁽ فصل)فانحلف على وط امر أته عاما ثم كفر بمينه أنحل الايلا قال الاثرم قيل لا يبعيدا فله المولي يكفر بمينه قبل الدرية المدالا وذهب الايلا حين ذهبت الممين وذهب الايلا ويوقف بعد الاربعة وذهب الايلا حين ذهبت الممين وذهب لا المين و المنافئ المنافئ وصار كالحالف على ثرك الوطء أقل من أربعة أشهر وان كفر بعد الاربعة وقبل الوقف صار كالحالف على أكثر منه الذا مضت يمينه قبل وقفه

[﴿] مسئلة ﴾ (فان قال والله لارطئنك أربعة أشهر فاذا مضّت فوالله لاوطئنك أربعة أشهر أو فأذا مضت فلا وطئنك شهرين او لاوطئنك فاذا مضت فوالله لا رطنتك أربعة أشهر ففيه وجهان

⁽ أحدهما) ليس بمول لأنه حالف بكل يدين على مدة ناقصة عن مدة الا يلاه الم يكن موليا كا لو لم ينو الا مدهما ولانه يمكنه الوطء بالنسبة الى كل يدين عقيب مدهما من غير حنث فيها الشبه ما لو اقتصر عليها ، ومحتمل أن يصير موليا لانه منع نفسه من الوطه بيدينه أكثر من أربعة أشهر متوالية فكان موليا كما لومنهما بيدين واحدة ، ولانه لايمكن الوطه بعد المدة الا مجنث في يدينه فأشبه مالو حاف على ذاك بيدين واحدة، ولو لم يكن هذا إيلاء أنفى إلى أن يدننع من الوط، طول دهره بالمين وفلا يكون ، وليا وهكذا الحكم في كل مدتين متواليتين بز بدمجموعها على أربعة أشهر لما ذكر نامن التعليلين هذا هو الصحيح أن شاء الله تعالى

ولنا أن النكرة في سباق النبي تعم كفوله (ولم يتخذ صاحبة) وقوله (ولم يكن له كنوا أحد) وقوله (ومن لم بجعل الله له نوراً لها له من نور) ولو قال انسان والله لاشر بت ماه من ادارة حنث بالشرب من أي ادارة كات فيجب حل الهنظ عند الاخلاق على مقتضاه في العموم ، وان قال ويت واحدة معينة أو واحدة مبهمة قبل منه لان الهنظ بحتمله احمالا غير بعيد وهذا مذهب الشافعي إلاآله اذا أبهم الحداوف عليها فه أن يعينها بقوله وأصل هذا مذكور في الطلاق

(فصل) فان قال والله لاوطئت كل واحدة منكن صار موليا منهن كابن في الحال ولا يقبل قوله نوبت واحدة منهن معينة ولا مبهمة لان الفظة كل أزالت احبال الخصوص ومتى حنث في البعض انحل الايلاء في الجبع كالني قبلها ، وقال الفاضي وبعض أصحاب الشافعي لاتنحل في البانيات

ولها أنها يدين واحدة حنث فيها فسقط حكمها كما لوحاف على واحدة ، ولان اليمين الواحدة اذا حنث فيها مرة لم بمكن الحنث فيها مرة أخرى فلم بـق ممتنعا من وط. الباقيات بحكم البمين فلم بـقالايلام كسائر الايمان الني حنث فيها وفي هذه المواضع التي قلما بكو ، موليا منهن كابهن اذا طالبن كابهن بالفيئة وقف لهن كابهن وإن ط لبن في أوقات مختلفة ففيه ووايتان

(احداهما) يه قف فلجمح وقت طالبة أولاهن قال القاضي وهو ظاهر كلام احمد (والثانية) يوقف لكل واحدة منهن عند مطالبتها 'ختاره ابو بكر وهو مذهب الشافعي فاذا

﴿ مَدَيَّةٍ ﴾ وان قال والله لاوطيَّتك أن شأت فشاءت صار موليا ﴾

وبهذا قال الشافعي وابوترر وأصحاب الرأي لانه يصبر ممتنما من الوط. حيث نشا. الاأن أصحاب الشافعي قالوا إن شات على الفور جوابا لكلامه صار موليا وان أخرت المشيئة أنحلت يدينه لان ذلك تخيير لها فكان على الفور كقوله اختاري في الطلاق

ولنا أنه على المين على المشيئة محرف ان فكان على التراخي كشيئة غيرها ، فان قبل فبلا قلم لا يكون موليا فانه على خلك بارادتها فأشبه ما لوقال لا وطنتك الا برضاك ? قلما الفرق بينها أنها اذا شات انعقدت يمينه ما نعة من رطنها محيث لا يمكنه الوط. بعد ذلك بغير حنث ، وإذا قال واقحه لا وطئلك الا برضاك فحاحلف الاعلى ترك وطنها في بعض الاحوال وهو حال سخطها فيمكنه الوط، في حال رضاها بغير حنث وإذا طالبته بالفيئة فهو برضاها، وإن قال والله لا وطئنك الا أن يشاء أبوك اوفلان لم يكن موليا لا نه علم منه يمكن وجوده في الاربعة الاشهر امكانا غير بعيد وايس بمحرم ولا فيه مضرة أشبه ما لو قال والله لا وطئنك الا أن تدخلي الدار

(مسئلة) (وان قال الا أن تشائي أو الا باختيارك او الا أن تختاري لم يصر وليا وصاد كقوله الا برضاك او حتى تشائى)

وقال ابوالخطاب أن شاءت في الجلس لم يصر موليا والاصارموليا وقال أصحاب الشافعي انشاءت

وقف الاولى وطافها ووقف الثانية فان طافها وقف الشائلة فان طافها وقف الرابعة، وكذاك من سات منهن لم يمنع من وقف الاخرى لان يمينه لم تنحل وإيلاؤه فالدم حنث فيهن ، وأن وطيء احداهن حين وقف لها أو قبله أنحلت يمينه وسقط حكم الايلا. في البائيات على مافنناه وعلى قول القاضيء من وافقه يوقف لها أو قبله أو طلق التي وقف لها

(فصل) فان قال كما وطئت واحدة منكن فضر اثرها طواق فان فلنا ليس هذا بايلاه فلا كلام وان قلنا هو ايلاه فهم مول منهن جميعا لانه لايمكنه وعله واحدة منهن إلا بطلاق ضرائرها فيه قف لمن فان فاه الى واحدة طلق ضرائرها فان كان الطلاق بائنا انحل الايلاء لانه لم يبق ممنوعا من وطئها محكم يمينه، وان كان رجعيا فراجعهن بقي حكم الابلاء في حتهن لانه لايمكنه وط، را مدة إلا بطلاق ضرائرها، وكذلك إن راجع بعضهن لذلك إلاأن المدة نستاً نف من حين الرجعة، ولو كان الطلاق بائنا فهاد فمزوجهن أو تروج بعضهن عاد حكم الابلا، واستؤلفت المدة من حين الذكاح وسواء تزوجهن في العدة أو بعدها أو بعد زوج آخر واصابة لما سنذكره فيا بعد، وإن قال نويت واحدة بعينها قبل منه وتعلقت يمينه بها فاذا وطئها طلق ضرائرها وان وطيء غيرها لم يطنق منهن شي، ويكون موليا من المعينة دون غيرها لانها التي يلزمه بوطئها الطلاق دون غيرها

على الفورعقيب كالرمه لم بصرمو ليا والا صارموليالان المشيئة عندهم على الفور و تدفانت بتراخيها ، رة ل القاضى تنعتد يمينه فان شاءت انحات والا فعي منعقدة

ولنا أنه منع نفسه بيمينه من وطنها الاعند ارادتها فأشبه مالوقال الا برضاك ارحتى تشائي ولانه علم وجودالمشيئة أشبه ما لوعلقه على مشيئة غير هاء فأما قول القاضي فان أرادرج د المشيئة على الفور فهو كقولهم ، وان أراد وجودالمشيئة على النراخي تنحل به اليمين لم يكرذ لك ايلاء لان تعلم على فعل يمكن وجود ، في مدة أربة أشهر امكانا غير بعيد ايس بايلا.

(مسئلة) (وانقال انسائه والله لا وطئت واحدة منكن صارموليا منهن الا ن يريد واحدة بهينها وان أراد واحدة مبهرة فقال ابر بكر تخرج بالقرعة)

وجملة ذاك أن الرجل أذا قال لنسائه والله لاوطئت وأحدة منكن واطلق كان موايا من جيمهن في الحال لانه لايمكذه وطء وأحدة منهن إلا بالحنث ، فأن طلق وأحدة منهن أو مات كان موليا من البواقي فأن رطيء وأحدة منهن حنث وأنحلت يمينه ومقطحكم الايلاء في الباقيات لأنها يمين وأحدة فأذا حنث فيها مرة لم مجنث مرة ثانية ولا يبقى حكم الجمين بعد حنث فيها بخلاف ما أذا طبق وأحدة أو ماتت فأنه لم مجنث ثم فيبقى حكم يمينه في الباقيًّات منهن وهذا مذهب الشافعي ، وذكر القاضي أنه أذا أطلق كان الايلاء في وأحدة غير معينة وهو اختيار بعض أصحاب الشافعي لان لفظه تناول وأحدة منكرة فلا يقتضى العموم

(فصل) الشرط الثالث أن يحلف على ترك الوط. في الفرج، ولو قال والله لاوطانك في الدبر لم يكن مؤليا لأنه لم يترك الوطء الواجب عليه ولا تنضر ر الرأة بتركه وانها هو وط. محرم وقداً كد منع نفسه منه بيمينه ، وان قال والله لاو شنك دون الفرج لم يكن مؤليا لانه لم محلف على الوطء الذي يطالب به في الفيئة ولا ضرر على الرأة في تركه ، وإن قال والله لاجامعتك الاجماع سو، سئل عما أراد فان قال أردت الجماع في الدبر فهو مؤل لانه حلف على ترك الوط. في الفرج وكذلك ان قال أردت أن لا أطأها إلا دون الفرج ، وإن قال أردت جماعا ضعيفا لا يزيد على النقاء الحتانين لم يكن أردت أن لا أطأها إلا دون الفرج ، وإن قال أردت جماعا ضعيفا لا يزيد على النقاء الحتانين لم يكن مؤليا لانه يمكنه الوطء الواجب عليه في الفيئة بغير حنث وان لم تكن له نية فليس بمؤللانه محتمل فهو مول لانه لا يمكنه الوطء الواجب عليه في الفيئة بغير حنث وان لم تكن له نية فليس بمؤللانه محتمل فلا يتعين ما يكون به مؤليا وان قال والله لاجامعتك جماع سو، لم يكن مؤليا محال لانه لم يحاف على ترك صفته المكروهة

(فصل) الشرط الرابع أن يكون المحلوف عليها امرأة لفول الله تعالى (الذين يؤلون من نسائهم ثربص أربعة أشهر) ولان غير الزوجة لاحق لها في وطئه فلا يكون مؤليا منها كالاجنبية فازحلف على ترك وطء أمته لم يكن موليا لما ذكرنا

ولنا أن الذكرة في سياق النفي تعم كقوله (لم يتخذ صاحبة ولا ولدا) وقوله (ولم يكن له كفواً أحد) ولو قال انسان والله لاشر ت ماء من إداوة حنث بالشرب من أي إداوة كانت فيجب حل الهفظ عند الاطلاق على مقتضاه في العموم فان قال نويت واحدة بعينها تعاقمت بمينه بها وحدها وصاد موليا نها دون غيرها لان الفظ محتمله احمالا غير بعيد ، وان قال نويت واحدة مبهمة فبل منه لله وهذا مذهب الشافعي ولا يصير موليا منهن في الحال فاذا والي مثلاثا كان موليا من الرابعة ، وقال ابو بكر تخرج بالقرعة كما لو طلق واحدة من نسائه لا بعينها ومذهب الشافعي نيما إذا أبهم المحلوف عليها فه أن يعينها بقوله وأصل هذا مذكور فيما إذا طلق واحدة بعينها

(مسئلة) (وان قال والله لاوطنت كل واحدة منكن كان موليا من جيمهن في الحال ولا يقبل فوله نويت واحدة منهن معينة ولا مهمة لان لفظة كل أزالت احتمال الحصوص وتنحل يمينه بوطء واحدة كالمسئلة التي قبلها)

وقال القاضي و بعض أصحاب الشانعي لا تنحل في الباقيات لانه صرح عنم نفسه من كلرواحدة فأشبه مالو حلف على كلرواحدة عينا

و انها أمها يمين واحدة حنث فيها فسقط حكمها كما لو حلف على واحدة رلان اليمين الواحدة إذا حنث فيها مرة لم يمكن الحنث فيها مرة أخرى الم يبق ممتنعا منوط، الباقيات بحكم اليمين الم يبق الايلاء كسائر الايمان التي حنث فيها

(المغنى والشرح الكبير) (٦٦) (الجزءالتامن)

وان حلف على ترك وط. أجنبية ثم نكحها لم يكن مؤلبا لذاك وبه قال الشافعي واصحاق وابو ثور وابن المنذر وقال مالك يصبر مؤليا اذا بقي من مدة يمينه أكثر من أربعة أشهر لانه ممتنع من وط. امرأته بحكم يمينه مدة الايلاء فكان مؤليا كالوحلف في الزوجية ، وحكي عن أصحاب الرأي انهان مرت به امرأة فحلف ان لايقر بها ثم تزوجها لم يكن موليا ، وان قال إن تزوجت فلانة فوالله لافربتها صار موليا لانه أضاف الممين الى حال الزوجية فأشبه مالوحلف بعد تزويجها

ولنا قول الله تعالى (للذين يؤلون من نسائهم) وهذه ليست من نسائه ولان الايلا. حكم من أحكام النكاح فلم بتقدمه كالطلاق والقسم ولان المدة تفرب القسده الاضرار بها ببمينه وإذا كانت الممين قبل النكاح لم يكن قاصداً للاضر ارفأ شبه الممتنع بفير يمين، قال الشريف أبوج و فر قال أحديصه المغيار قبل النكاح لانه يمين فولى هذا التعابل يصح الايلا، قبل النكاح والمنصوص انه لا يصح لماذكر ناه

(فصل) فان آلى من الرجعية صح إيلاؤه : وهذا قول مالك والشافعي وأصحاب الرأي ، وذكر ابن حامد أن فيسه رواية أخرى أنه لايصح أيلاؤه لان الطلاق يقطم مدة الايلاء إذا طرأ فلأن يمنع صحة ابتداء أولى

و أنّا أنها زوجة ياحقها طلانه فصح ايلاؤه منها كفير المطلفة ، و إذا آلى منها احتسب بالمدة من حين آلى وان كانت في العدة ، ذكره ابن حامد وهو قول أبي حنيفة ويجي. على تول الخرقي أن لا يحتسب عليه بالمدة بالا من حين راجعها لان ظاهر كلامه ان الرجعية محرمة وهذا مذهب الشافعي لامها معتدة منه تأشبهت البائن ، ولان العلمات إذا طرأ قطع المدة ثم لا يحتسب عليه بشي، من المدة قبل رجعتها فأولى أن لا يستأنف المدة في العدة

ووجه الاول ان من صحا يلاؤه احدَّسب لميه بالمدة من حين ايلانه كالولم تكن طافة ولا مها سباحة فاحتسب عليه بالمدة فيها و لولم يطافها و فارق البائن فالمها ليست زوجة ولا يصح الايلاء منها محال فعي كما ثر الاجنبيات

﴿ مَسْئَلَةً ﴾ ﴿ وَانْقَالَ وَاللَّهُ لَا أَطَوْكُنَ فَهِي كَالِّنِي قَبْلُهَا فِي أَحْدُ الْوَجْبِينَ ﴾

وهذا ينبي على أصل وهو الحنث بفعل يعض المحلوف عليه اولا ? فان ثلنا يحنث فهو مؤلمنهن كابن في الحاللانه لا يمكن وط. واحدة بغير حنث فصارمانها لنفسه من وط. كل واحدة منهن في الحال الانه في الحاللانه لا يمكن وأنحلت عينه وزال الايلاء من البواقي وازطاق بعضهن أر ماتت لم ينحل الايلاء في البواقي وإن قلنا لا يحنث بفعل البعض لم يمكن مولياً منهن في الحال لانه يمكن، وط. واحدة منهن من غير حنث فلم يمنع نفسه بعينه من وطئها علم يمكن وليامنها فازوطي. ثلاثاصار وليامن الرابعة لان لا يمكنه وطؤها من غير حنث في يمينه وان سانت بعضهن أوطافها المحات عينه وزال الايلاء لانه لا يحنث بفعل الإبوط، الاربع فان راجع للطلقة أو تروجها بعد بينو فهاعاد حكم عينه وذكر القاضي أما اذاقلنا يحنث بفعل البعض فوطي. واحدة محنث ولم ينحل الايلاء في البواقي لان الايلاء من امراة لا ينحل بوط. غيرها البعض فوطي. واحدة محنث ولم ينحل الايلاء في البواقي لان الايلاء من امراة لا ينحل بوط. غيرها

(فصل) وبصح الايلاء من كل زوجة مسلمة كانت أو ذمية حرة كانت أو أمة لمموم قوله سبحانه (قائد بن يؤاون من نسائهم فربص أربعة أشهر) ولان كل واحدة منهن زوجة فصح الايلاء منها كالحرة المسلمة ويصح الايلاء قبل الدول وبعده وبهذا قال النخمي وماقك والاوزاعي والشافي وقال عطاء والزهري والثوري أنها يصح الايلاء بعد الدخول

ولنا هموم الآية والمعنى لانه معتنع من جهاع زوجته بيمينه فأشبه ما بعد الدخول ، ويصح الايلاء من المجنونة والصغيرة الا أنه لايطالب بالنيئة في الصغر والجنون لانهما ليسا من أهل الطالبة فاما الرتقاء والقرناء فلا يصبح الايلاء مهما لان الوطء متعذر دائما فلم تنعقد الحين على تركه كا لوحان لا يصعد السهاء ، ويحتمل أن يصح وتضرب له المدة لان المنع بسبب من جهتها فعن كالمريضة ، فعلى هذا ينبغى أن بنيء فيئة المعذور لان الفيئة بالوطء في حقها متعذرة فلا تمكن المطالبة به فاشبه المحبوب

(فصل) ويصح الايلاء من كل زوج مكلف قادر على الوطء وأما الصبي والمجنون فلا يصح ايلاؤهما لان القلم مرفوع عنها ولانه قول نجب بمخالفته كفارة أو حق فلم ينعقد منها كالمذر ، وأما العاجز عن الوطء فان كان لعارض مرجو زواله كالمرض والحبس صحا يلاؤه لانه يتدر على الوط، فصح منه الامتناع منه وان كان غير مرحو الزوال كالجب والشلل لم يصح إبلاؤه لانها يمين على مركستحيل فلم تنعقد كالوحاف أن لا يقلب الحجارة ذهبا ولان الايلاء : اليمن المانعة من الوطء وهذا لا يمنعه يمينه قانه متعذر منه ولا تضر المرأة يمينه

قال أبر الخطاب ومحتمل أن يصح لايلا، منه قياسا على الهاجز بمرض أوحبس والشافعي في ذاك قولان والاول أولى لما ذكرنا ، فاما الخصي الذي سلت بيضتاه أر رضت فيمكن منه الوط، ويعزل ماء رقيقا فيصح الدي وكذلك المجبوب الذي بقى من ذكره ما يمكن الجاعبه

ولنا أنها يمين واحدة حنث فيها فوجب أن تنحل كسائر الايمان ولانه اذا وط. واحدة حنث ولزمته السكفارة فلا يلزمه برط. الباقيات شيء فلم يبق ممتنعا من وطائهن مجكم يمينه فانحل الايلاء كا لو كفرها ، واختلف أصحاب الشافي فقال بعضها لا يكون موليا منهن حتى بطأ ثلاثا فيصير موليا من الرابعة وحكى المزني عن الشافي أنه يكون موليا منهن كابن يوقف لـكل واحدة منهن فاذا أصاب بعضهن خرجت من حكم الايلاء ويوقف لمن بقي حتى بفي، أو يطاق ولا يحنث حتى يطأ الاربم ، وقال أصحاب الرأي يكون موليامنهن كابن قان تركهن أد بعة أشهر بن منه جميعا بالايلا، وان وطي، بعضهن سقط الايلاء في حقما ولا يحنث إلا بوطئين جميعا .

ولنا أن من لا يحنث بوطنها لا يكون موليا منها كالني لم يحلف عليها

 (فصل) ويصح ايلاء الذي وبلزمه مايلزم المسلم إذا تقاضوا اليناو بهذا قال ابو حنيفة والشافعي وأبو ثور وان أسلم لم ينقطع حكم ايلائه ، وقال مالك : إن أسلم سقط حكم يمينه ، وقال أبو يوسف ومحد انحلف بالله لمينه بطلاق أو عد انحلف ، وان كانت يمينه بطلاق أو عتاق فهومؤل لانه يصح عتقه وطلاقه

ولنا قول الله تعالى (قاذين يؤلون من نسائهم تربص أربعة أشهر) ولانه مأنم نفسه بالهين من جماعها فكان موليا كالمسلم ولان من صح طلاقه صح ايلاؤه كالمسلم ، ومن صحت بمينه عند الحاكم صح ايلاؤه كالمسلم

(فصل) ولا يشرط في الايلاء الفضب ولا قصد الاضرار روي ذلك عن ابن مسعود و به قال الثوري والشافعي وأهل العراق وابن المنذر وروي عن علي رضي الله عنه ليس في اصلاح إبلاء . وعن المن عباس قال : انا الايلاء في الفضب ونحو ذلك عن الحسن والنخعي وقنادة وقال مالك والاوزامي وابو عبيد من حاف لا يطأ زوجته حتى تفطه ولاه لا يكون إيلاء اذا أراد الاصلاح لولاه

ولنا عوم الآية ولانه مانع نفسه من جماعها ببدينه فكان مؤليا كحال الفضب يحقه ان حكم الايلاء بثبت لحق الزوجة فيجب أن يثبت سواء قصد الاضرار او لم يقصد كاستيفاه ديونها واللاف مالها ولان الطلاق والظهار وسائر الايمان سواء في الفضب والرض فكذلك الايلاء ولان حكم المين في الكفارة وغيرها سواء في الفضب والرضا فكذلك في الايلاء ، وأما اذا حاف الإيطاها حتى تفطم ولده فان أراد وقت الفطام وكانت مدته تريد على أربعة أشهر فهو ، ول ، وان أراد فعل الفطام لم يكن مؤليا لانه ممكن قبل الاربعة الاشهر وليس بمحرم ولا فيه تفويت حق لها فلم يكن مؤليا كا لو حلف لايطؤها حتى تدخل الدار

[إحداها] بوقف للجيم وقت مطالبة أولاهن ، قال القاضي وهو ظاهر كالام أحد (والثانية) يوقف لسكل واحدة منهن عند مطالبتها اختاره أبو بكر وهو سذهب الشافعي واذاوقف الاولى فطانها وقف للثانية فان طقها وقف للثانية فان طقها وقف للرابعة وكذلك من مات منهن لم يمنع من وقفه للاخرى لان يمينه لم تنحل وإيلاؤه باق اعدم حنثه فيهن فان وطيء إحداهن حين وقف لها أو قبلها انحلت يمينة وسقط حكم الايلاء في الباقيات على ما قلماه وعلى قول القاضي ومن وافقه يوقف للباقيات على ما قلماه وعلى قول القاضي ومن وافقه يوقف للباقيات كما لوطاق التي وقف لها .

(فصل) فان قال كلما وطئت وأحدة منكن فضر اثرها طوالق فان قلنا ليس هذا بايلا، فلاكلام وان قلنا هو إيلا، فلاكلام وان قلنا هو إيلا، فبو مول منهن كابن لانه لا يمكنه وطء واحدة منهن إلا بطلاق ضر اثرها فبوتف لهن فان فاه الى واحدة طلق ضر اثرها فان كان الطلاق باثنا أنحل الايلاء لائه لم يبقيمنوعا من وطئها يحكم يمينه فان كان رجميا فراجهن بقي حكم الايلاء في حقهن لانه لا يمكنه وطء واحدة إلا بطلاق

(فصل) في الالفاظ الي يكون بهامؤ لباوهي ثلاثة أقسام (أحدها) ماهو صربح في الحسكم والباطن جميعا وهو ثلاثة ألفاظ قوله والله لاآنيك ولا أدخل ولاأغيب او أولج ذكري في فرجك ولا انتضضتك المبكر خاصة فهذه صريحة ولا يدين فيها لانها لاتجتمل غير الايلا.

(القسم الثاني) صريح في الحكم وبدين فيا بينه وبين الله تعالى وهي عشرة الفاظلاوطنتك ولا جامعتك ولا أصبتك ولا أصبتك ولا أصبتك ولا أصبتك ولا أبيتك ولا أبيتك ولا أصبتك ولا أبيتك ولا أصبتك ولا باعلتك ولا أغتسلت منك فهذه صريح في الحكم لائها تستعمل في العرف في الوط، وقد ورد القرآن ببعضها فقال الحق مندحانه (ولا تقر بوهن حتى بطهرن فاذا تعلمون فاثتوهن) وقال (ولا تباشر وهن وأنتم عاكفون في المساجد) وقال تعالى (من قبل أن تمسوهن)

وأما الجماع والوط، فعما أشهر الالفاظ في الاستعال فلوقال أردت بالوط، الوط، بالقدم و بالجماع اجماع اللاجمام ، وبالاصابة الاصابة باليد دين فيما بينه وبين الله تعالى ولم يقبل في الحمكم لائه خلاف الظاهر والعرف وقد اختلف قول الشافعي فيما عدا الوط. والجماع من هذه الالفاظ فقال في موضع ليس بصريح في الحكم لانه حقيقة في غير الجماع ، وقال في لاباضعتك ليس بصريح لانه بحتمل أن يكون من التقاء البضعتين البضعة منى ،

ولنا أنه مستعمل في الرطم، عرفا وقد ورد به القرآن والسنة فكان صريحا كلفظ الوطم، والجماع وكونه حقيقة في غير الجماع يبطل بلفظة الوطم، والجماع ، وكذلك قوله فارقتك وسرحتك في ألفاظ الطلاق فانهم قالوا هي صريحة في الطلاق مع كونها حقيقة في غيره ، وأما قوله باضعتك فهو مشتق من البضع ولا يستعمل هذا المفظ في غير الوطم فهو أولى أن يكون صريحا من سائر الالفاظ لانها تستعمل في غيره ومهذا قال أبو حنيفة

ضرائرها وكذلك انراجع بعضهن كذلك إلا أن المدة تستأنف من حين الرجعة ولوكان الطلاق تاما فعاد فتزوجهن أو تزوج بعضهن عاد حكم الايلاء واستؤنفت المدة من حين النكاح وسواء تزوجها في المدة أو بعدها أو بعد زوج آخر واصابة لما سنذكره بعد ان شاء الله تعالى وان قال نويت واحدة بعينها قبل منه و تعلقت يمينه بها فاذا وطنها طاق ضرائرها وأن وطء غيرها لم يطاق منهن شي ويكون موليا من المعينة دون غيرها لانها التي بلزمه بوطئها الطلاق دون غيرها

(مسئلة) (وان آلى من واحدة وقال للاخرى شركتك معها لم بصر موليا من الثانية لان الهين بافى لا تصح الا بلفظ صريح من امم أو صفة والنشريك بينها كناية فلم تصح به الهين، وقال القاضي يكون موليا منعها كما لو طاق واحدة ، وقال للاخرى شركتك معها ينوي به الطلاق والفرق بينها أن الطلاق ينعقد بالكناية ولا كذك الهين وان قال ان وطئتك فأنت طالق ثم قال للاخرى شركتك معها ونوى فقد صار طلاق الثانية معلقاً على وطئها أيضاً لان الطلاق بصح بالكناية وان

(القسم الثالث) مالا يكون إيلا، إلا بالنية وهو ماعدا هذه الالفاظ ما يمتمل الجاع كقوله والله لا يجمع رأسي ورأسك شيء لاساقف رأسي رأسك لاسوء نك لا غيظنك لتطولن غيبتي عنك لامس جلدي جلاك لا قربت فراشك لا أويت معك لا يمت عندك فهذه إن أراد بها الجاع واعترف بذلك كان موليا وإلا فلا لان هذه الالفاظ ليست ظاهرة في الجاع كفاهور التي قبلها ولم برد النص باستعالها فيه ألا أن هذه الالفاظ منقسه إلى ما يفتقر فيه الى نيسة الجاع والمدة معا وهي قوله لاسوأنك ولا غيظنك ولتطولن غيبتي عنك فلا يكون مؤليا حتى ينوي ترك الجاع في مدة تزيد على أربعة أشهر لان غيظها يكون بترك الجاع في دون غلله وفي سائر هذه الالفاظ يكون وقيا بنية الجاع فقط عوإن قال والله لا بالفاظ يكون وقيا لم يكن وليا إلا أن ينوي جاعا في القاء الحتانين عوإن قال والله لا أحامة حديم ذكري في فرجك لم يكن وليا الان الوط الذي يحصل به الفيئة بحصل بدون إيلاج جميع الذكر عوإن قال والله لا أرابت حشفتي في فرجك كان موليا لان الفيئة المحصل بدون إيلاج جميع الذكر عوإن قال والله لا أرابت حشفتي في فرجك كان موليا لان الفيئة المحصل بدون إيلاج جميع الذكر عوإن قال والله لا أرابت حشفتي في فرجك كان موليا لان الفيئة المحصل به الفيئة المحصل بدون في الله بدون الملاح عبيع الذكر عوإن قال والله لا أرابت حشفتي في فرجك كان موليا لان الفيئة المحصل بدون في المنات بدون المنات الفيئة المحصل بدون المنات المنات المنات المنات المنات المنات المنات الفيئة المحصل بدون المنات ال

(نصل) وان قال لاحدى زوجتيه والله لاوطنتك ثم قال للاخرى أشركتك معهالم يصر موليا من الثانية لان اليمين بالله لايصح الا بلفظ صريح من اسم أوصفة والتشريك بينهما كناية فلم تصح به الميين وقال القاضي يكوزموليا منهماو انقال انرطنتك فأنت طائق ثم قال للاخرى أشركنك مهارنوى مقدصار طلاق الثانية معلنا على وطنها أيضا لان العالاق يصحبالكناية فان قلما ان ذلك إيلاء في الاولر صاد إيلاء في الثانية لأنهاصارت في معناها والافليس بايلاء في واحدة منها وكذلك لوآلى ر-ل من زوجته فقال آخر لامرأته أنت مثل فلاء لم يكن موليا ، وقال أصحاب الرأي هو مول

ولنا أنه ليس بصريح في القسم فلا يكون موليا به كا لو لميشبهها بها

قلتا إن ذاك ايلاء في الاولى صار ايلاء في الثانية لانها صارت في معناها والا فليس بايلاه في واحدة منها وكذلك لو آلى رجل من زوجته فقال آخر لامرأنه أنت مثل فلانة لم يكنموليا ، وقال أصحاب الرأي هو مول .

ولنا أنه ليس بصر يح في القسم فلا يكون ،وليا به كا لو لم يشبهها بها

و يصح الايلا، بكل لغة كالمجمية وغيرها بمن يحسن العربية وبمن لا يحسمها لان البمين تنه تمد بغير العربية ونجب بها السكفارة والولي هو الحالف بالله أو بصفته على مرك وط، زوجته المهتنع من ذلك بيمينه فان آلى بالمجمية من لا يحسنها وهو لا يدري معناها لم يكن موليا وان نوى موجبها عند أهلها وكذلك الحسكم اذا آلى بالعربية من لا يحسنها لانه لا يصح منه قصد الايلاء بلفظ لا يدري معناه فان اختلف الزوجان في معرفته بذلك فالقول قوله اذا كان متكلها بغير لسانه لان الاصل عدم

(فصل) ويصح الايلاء بكل لفة من العجمية وغيرها بمن بحسن العربية ربمن لا بحسنها لان اليمين من العربية وتجب بها الكفارة ، والمؤلى هو الحالف بالله على ترك وط. ووجته الممتنع من ذلك بيمينه قان آلى بالعجمية من لا بحسنها وهو لا يدري معناها لم يكن موليا ، وان نوى موجبها عند أهلها ، وكذلك الحسكم إذا آلى بالعربية من لا بحسنها لا له لا يصح منه قصد الايلاء بلفظ لا يدري معناه قان اختلف لزوجان في معرفته بذلك فالقول قوله إذا كان متكل بفير اسانه لان الاصل عدم معرفته بها قاما ان آلى العربية تم قال جرى على لساني من غير قصد او قال ذلك العجمي في إيلائه بالعجمية لم يقبل في الحدكم لا ه خلاف الظاهر

(فصل) ومدة الايلاء في حق الاحرار والعيد والمسلمين وأهل الذه سوا. ، ولا فرق ببن المرة والامة والمسلمية والشفيرة والسكبيرة في ظاهر المذهب وهو قول الشافعي وابن المنذر وعن احمد رواية أخرى أن مدة إبلاء العبيد شهران وهو اختيار أبي بكر ، وقول عطا، والزهري ومالك وإسحاق لانهم على النصف في الطلاق وعدد المنكوحات فيكذلك في مدة الايلاء ، وقال الحسن والشمي إيلاؤه من الامة أم انومن الحرفار بمة وقال الشعبي إيلا الامة نصف إيلاء الحرة وهذا قول أبي حنيفة لان ذلك تتعلق به ابين واله عنده واختلف الرق والحرية كالطلاق ولامها مدة يثبت ابتداؤها بقول الزوج فوجب أن يختلف برق المرأة وحريتها كدة العدة

ولذا عموم الآية ولانها مدة ضربت الوطر، فاستوى فيها الرق والحربة كدة العنة ولا نسلم أن البينونة تتعاق مها ثم يبطل ذلك بمدة العنة وبخالف مدة العدة لان العدة مبنية على السكال بدليل أن الاستبراء يحصل بقرء واحد ، وأما مدة الايلاء فان الاستمتاع بالحرة أكثر وكاز ينبغي أن تتقدم مطالبتها مط لبة الامة والحق على الحرفي الاستمتاع أكثر منه على العبد فلا تجوز الزيادة في مطالبة العبد عليه

معرفته بها فأما ان آلى العربي بالعربية ثم قال جرى على لساني من غير قصد أو قال ذلك العجسي في ايلائه بالعجية لم يتبل قوله في الحسكم لانه خلاف الظاهر

(فصل) ولا يصبح الايلا. الا من زوجته لقول الله تعالى (للذين يؤلون من نسائهم مربص أربعة أشهر) وانحلف على ثرك وط. أمته لم يكن موليا اذا بتي من مدة يمينه أكثر من أربعة أشهر لانه ممتنع من وط. امرأنه يحكم يمينه مدة الايلا. فكان موليا كا لوحلف في الزوجية وحكي عن أصحاب الرأي أنه من مرت به امرأة فحاف أن لا يقر بها ثم تزوجها لم يكن موليا وان قال تزوجها فلانة فواقة لا قربتها صار موليا لانه أضاف الهين الى حال الزوجية فأشبه مالوحلف بعد تزوجها واننا قول الله تعالى (للذين يؤلون من نسائهم) وليست هذه من نسائه ولان الايلا، حكم من أحكام النكاح فلم يتقدمه كالطلاق والقسم ولان المدة تضرب له لنصده الاضرار بها بيمينه فاذا كانت الهين

﴿ مسئلة ﴾ قال (فاذا مضت أربعة أشهر ورافعته أمر بالفيئة والفيئة الجماع)

وجملة ذلك أن المولى يتربص أربعة أشهر كما أمر الله تعالى ولا يطالب فيهن فاذا مضت أربعة أشهر ورافعته امرأته الى الحاكم وقفه وأمره مالفيئة فان أبي أمره بالطلاق ولا تطلق زوجته بنفس مضى المدة قال احمد في الايلاء يوقف عن الا كابر من أصحاب الذي وَيُتَلِينَةٌ عن عمر شيء يدل على ذلك ، وعن عثمان وعلى وجعل يثبت حديث على وبه قال ان عمر وعائشة، وروي ذلك عن ابي الدردا. وقال سلمان بن يسار كان تسعة عشر رجلا من أصحاب مجمد ﷺ يوقفون في الايلاء، وقالسهيل ابن أبي صالح سأات اثنى عشر من أصحاب النبي مَيْنَالِيَّةِ فَكَامِم يقول ايس عليه شيء حتى يمضى أربعة أشهر فيوقف فان فاء والا لحلق ، ومهذا قال سعيد بن المسيب وعروة ومجاهد وطاوس ومالك والشافعي واسحاق وابوعبيد وابو ثور وائن المنذر ، وقال ابن مسعود وابن عباس وعكرمة وجابر ابن زيد وعطاء والحدن ومسروق وقبيصة والنخبي والاوزاعي وابن ابي الجلي وأصحاب الرأي إذا مضت أربعة أشهر فهي طليقة باثنة ،وروي ذلك عن عثمان وعلى وزبد والن عمر وروي عن ابي بكرين عبدالرحن ومكحول ، لزهري تطليقة رجعية ويحكي عن ابن مسعوداً له كان يقرأ (فاز فاءوا قبين فان الله غفور رحم) ولان هذه مدة ضربت لاستدعاء الغط منه فكان ذلك في المدة كدة الهنة

ولناقول الله تعالى ﴿ للذين يؤلون من نسائهم تربص أربعة أشهر فان فاءوا فان الله غذر رحيم) وظاهر ذلك أن الفيئة بعدار بعة أشهر للذكر ، الفيئة بعدها بالما المقتضية للتعقيب ثم قال إو ان عزدو الطلاق فان الله سميع عليم ؛ ولووتم بضي المدة الم يحتج الى عزم عليه (وقوله سميع عليم) بفتضي إن الطلاق مسموع ولا يكون المسموع إلا كلاماولا مهامدة ضربت الأأجيلا فلم يستحق المطالبة فيها كاثر الآجال، ولان هذه لم

قبل النكاح لم يكن قاصداً للاضر از فأشبه الممتنع بغير يمين ، قال الشريف أبو جعذر وقد تمال أحد يصح الظهار قبل النكاح والمنصوص عدم الصعة أ ذكرنا

⁽ فصل) فان آلى من الرجعية صح إيلاؤه ، وهو قول ما لك وانشافهي وأصحاب الرأي وذَّرابن حامد فيه رواية أخرى أنه لا يصح ايلاؤه لاز الطلاق يقطع مدة الايلا. أذا طرأ اللان يمنع صحته ابتدا. أولى .

ولنا أنها زوجة يلحقها طلاقه نصح إيلاؤه منها كغير المطلقة واذا آني منها احتسب بالمدة بن حين آلي وان كانت في العدة ذكر وابن حامدوهو قول ابي حنيفة ريجي، على قول الحرقي أن لا يحتسب عليه بالمدة الامنحين راجعهالان الرجعة في ظاهر كلامه محرمة وهو مذهب الشافيي لأمهامعتدة أشبهت البائن ولان الطلاق اذاطرأ قطع المدة تم لا يحتسب عليه بشيء من المدة قبل رجعتها فأولى أن لا يستأنف المدة في العدة ووجه الاول أنه من صح إيلاؤه احتسب عليه بالمددة من حين إيلائه كا لو لم تكن مطافة ، ولانها

(١)فينسخة لإ

يتقدمها إيقاع فلا يتقدمها وقوع كمدة العنة ومدة العنة حجة لنا فازالطلاق.لايتم إلا بمضبها (١) ولازمدة-العنة ضربته ليختبر فبهاو يمرفعجزه عن الوطء بتركه في.دنها وهذه ضربت تأخيراً له وتأجيلاولا فيمع بعضيها يستحق المطالبة الابمد مضي الاجل كالدين

> (فصل) وأبتداء المدة من حين اليمين ولا ينتةر إلى ضرب مدة لانها ثبنت بالنص والاجهاع فلم تفتقر الى ضرب كدة العنة ولا يطالب بالوط. فبها لما ذكرنا فان وطنها فيها فقد عجلها حقها قبلُ محله وخرج من الايلاء كن عليه دين دفعه قبل الاجل وهكذا أن وطيء بعد المدة قبل المطالبة أو بعدها خرج مِن الايلاء وسواء وطنها وهي عاقلة أو مجنونة أو يقظانة أو نائمة لانه فعل ماحلف عليه قان وطها وهو مجنون لم محنث ذكره ابن حامد وهو أول الشعبي

> وقال أبو بكر يحنث وعليه الكفارة لانه فعل ما حلف عليه والاول أصح لانه غير مكلف والملم عنه مرفوع ويخرج بوطئه عن الايلاء لانه قدوفاهاحقها وحصل منه في حقها مايحصل من العاقل والما تسقط الكفارة عنه لرفع انتلم عنه ، ذكر هذا ابن حامد وهو أحد الوجهين لأصحاب الشانعي ، وذكر القاضي مايدل على أنه يبقى موليا فانه قال إذا رطيء بعد إفاقته تجب عليه الكفارة لان وعاأه الاول ماحنث به ، وإذا بقيت يمينه بقى الايلاء كما لو لم يطأ وهذا قول المرني

> وينبغي أن يستأنف له مدة الايلاء من حين وطيء لانه لاينبـغي أن يطالب بالغينة مع وجودها منه ولا يطلق عليه لانتهائها وهي موجودة والكن تضرب له مدة ابقاء حكم يمينه وقيل تضرب له المسدة إذا عقل لائه حياءًا. يمنع من الوطء بحكم يدينــه ، ومن قال بالاول قال قد وفاها حقهـًا فلم يـ ق الايلاء كما لو حـْث ولايمننع النفا. الايلا. معاليين كالوحاف لايطأ أجنبية ثم نزوجها

> مباحة واحتسب عليه بالمدة فيها كما لو لم يطلقها ، وفارق البائن فأنها ليست زوجة ، ولا يصح الايلاء منها بحال نهر ك أثر الاجتبيات

> (فصل) ويصح الايلا. من كل زوجة سلمة كانت ارذمية حرة ارأمة المعوم قوله سبحانه (للذين ا يؤاون من نسائهم تربص أربعة أشهر) ولانكلواحدة منهن زوجة فصح الايلاء منها كالحرة المسلمة ، و بصبح الايلاء قبل الدخول وبعده ، وبهذا قال النخمي ومالك والارزاعي والشافعي ، وقال عطا. و لزهري واشرري أعا الايلاء بعد الدخول

> ولنا عموم الآية والمعنى ولانه تمتنع من جماع زوجته بيمينه فأشبه ما بعد الدخول ويصح الايلاء من الصغيرة والحجنونة إلا أنه لا يطالب بالفيئة في حال الصغر والحِنون لانهما ليستامن أهل المطالبة . فأما الرتفاء والقرناء فلا يصح الايلاء منها لان الوطء متعذر دا مَّا فلم تنعقد اليمين على تركه كالوحلف (المغنيوالشرحالكبير) (الجزء النامن) (77)

(فصل) وان وطىء العاقل ناسيا ليمينه فهل يحنث ? على روايتين فان فلنا يحنث انحل ايلاؤه وذهبت بمينه وان قلنا لامحنث فهل ينحل ايلاؤه ؟على وجهين قباسا على الجنون وكذلك بخرج فبا اذا آلى من إحدى زوجتيه ثم وجدها على فراشه فغانها الاخرى فوطئها لانه جاهل بها والجاهل كالناسي في الحنث وكذلك ان ظنها أجنبية فبانت زوجته

وان استدخات ذكره وهو نائم لم بحنث لانه لم يفعل ما حاف عليه ولان القلم مرفوع عنه وهل يخرج من حكم الايلا. يحتمل وجهين (أحدهما) يخرج لان المرأة وصات الى حقها فأشبه ما لو وطي. (والثاني) لا يخرج من حكم الايلا. لانه ما وفاها حقها وهو باق على الامتناع من الوط. بحكم الهين فكان موليا كا لو لم يفعل به ذاك والحكم فيا إذا وطيء وهو نائم كذاك لانه لايجنث به

(فصل) وان وطنها وطأ محرماً مثل أن وطنها حائضاً أو نفسا. أو محرمة أو صائمة صوم فرض أو كان محرماً أو صائباً أو مظاهراً حنث وخرج من الايلا. وهذا مذهب الشاني ، وقال أبو بكر قياس المذهب أن لايخرج من الايلاء لابه رط ، لا يؤمر به في الفيئة فلم مخرج به من الايلاء كالوط ، في الديم ، ولا يصح هذا لان يمينه أنحات ولم يرق ممتنها من الوط ، بحكم الممين فلم يرق الايلاء كا لو كفر مهينه أو كا لو رطنها مريضة

وقد نص أحمد فيمن حلف ثم كفر يبينه انه لا يبقى موليا لعدم حكم اليمين مع انه مارفاها مقها فلأن يزول بزوال اليمين بحنث فيها أولى، وقد ذكر القاضي في المحرم والمظاهر الهما إذا وعامًا فقد وقياها حقها وفارق الوط. في الدبرفانه لا يحنث به وليس بمحل الوطء مخلاف سيامنا

(فصل) وإذا آلى منها وثم عذر بمنع الوطء من جهـة الزوج كمرضه أو حبسه أو إحرامه أو صيامه حسبت عليه المدة من حين ايلائه لان المانع من جهته وقد وجد النمكين الذي عليها ولذلك لو

لا يصعد الساء ويحتمل أن يصح وتضرب له المدة لان المنع بسبب من جهما فهي كالمريضة، فعلى هذا يقء فيئة المعذور لان الفيئة بالوطء في حقها متعذرة فلا عكن المطالبة بهفأشبه المجبوب

(فصل) (الشرط الرابع أن يكون من زوج يمكنه الوطه وتلزمه الـكفارة بالحنث مسلماً كان أو كافراً حراً أو عبداً سليما أوخصياً أومر بضاً برجي برؤه)

وجملة ذلك أنه يشترط أن يكون الايلاء من زوج لقول الله سبحانه (للذين يؤلون. من نسائهم) وبشترط أن يكون مكلفاً فأما الصبي والمجنون فلا يصح إيلاؤهما لان القلم مرفوع عنهما ﴿ مسئلة ﴾ (ويصح إيلاء الذي ويلزمه ما يلزم المسلم إذا تقاضوا الينا)

وبَهذا قال أَبُو حَنيفة والشافعي وأَبُو تُور وان أَسَلَم لم يَنقَطَع حَكُم إِيلائه ، وقال مالك ان أسلم سقط حكم يمينه وقال أبو يوسف ومحمد إن حلف بالله لم يكن موايالا نه لا يحنث اذا جامع لـكونه غير مكلف وان كانت يمينه بطلاق أو عتاق فهو مول لانه يصع عتقه وطلاقه

ولنا قول الله تعالى (للذين يؤلون من أسائهم تربص أربعة أشهر) ولأنه مانع نفسه باليمين من

170

أمكنته من نفسها وكان ممتنما لعذر وجبت لها النفقة، وأن طرأ شي. من هذه الاعذار بعد الايلا. أو جن لم تنقطم المدة المعنى الذي ذكرناه ، وان كان المانم من جهتها نظرنا فان كان حيضا لم يمنم ضرب المدة لانه لو منم لم يمكن ضرب المدة لان الحيض فيالفالب لابخلو منه شهر فيؤدي ذلك الى إسفاط. حكم الايلا. وأن طرأ الحيضلم يقطم المدة لما ذكرنا وفي النفاس وجهان (أحدهما) هو كالحيض لان أحكامه أحكام الحيض (والثاني) هو كسائر الاعذار التي من جهتها لانه نادر غير معتاد فاشبه سائر الاعذار ، وأما سائر الاعذار التي من جبتها كصفرها ومرضها وحبسها وإحرامها وصيامها واعتكافها المفروضين ونشوزها وغيبتهـا فمني وجد منها شيء حال الايلاء لم تضرب له المدة حتى يزول لان المدة تضرب لامتناء، من وطئها والمنع ههنا من قبلها، وأن وجد شيء من هذه الاسباب استؤنفت المدة ولم ببن على ما مضى لان قوله سبحانه (ثربص أربعة أشهر) يقتضي متوالية فاذا قطعتها وجب استثنافها كمدة الشهرين في صوم الكفارة ، وأن حنث وهربت من يده ا قطعت المدة وان بقيت في يده وأمكنه وطؤها احتسب عليه بها ، فان قبل فهذه الاسباب منها ما لاصنع لها فيه فلا ينبغي أن تقطع المدة كالحيض، قلنا اذا كان المنع لممنى فيها فلا فرق ببن كونه بفعلها أو غير فعلها كما ان البائم اذا تعذر عليه تسليم المعقود عليه لم يتوجه له المطالبة بعرضه سوأ. كان لعذر أو غير عدر وإن آلي في الردة لم تضرب له المدة الا من حين رجوع المرتد. منها إلى الاسلام ، وأن طرأت الردة فيأثناء المدة انقطعت لان الكاح قد نشعث وحرم الوطء قاذا عادإلى الاسلام استؤنفت المدة سواء كانت الردة منها او من أحدها وكذاك ان أسل أحد الزوجين الكافرين اد خالما مم تزوجها وافه أعل

جماعها فكان مولياً كالمسلم ولان من صع طلاقه صع إبلاؤه ومن صحت يمينه عند الحاكم صع إبلاؤه كالمسلم فأما العاجز عن الوطء فان كان لعارض مرجو الزوال كالرض والحبس صع إبلاؤه لأنه يقدر على الوطء فصع منه للامتناع منه وإن كان غير مرجو الزوال كالحب والشلل لم يصع إبلاؤه لأنها يمين على ترك مستحيل فلم تتمقد كما لو حلف لا يقلب الحجارة ذهباً ولان الابلاء اليمين المالحة من الوطء وهذا لا يشعه بيمينه فأنه متعذر منه ولا يضر المرأة بيمينه

قال أبو الخطاب ويحتمل أن يصح الايلاء منه قياساً على الماجز بمرض أوحبس، وفيئته لو قدرت لجاستك لأه ممذور فبنيء باساله كالماجز بمذر بزول، والشافعي في ذلك أولان والاول أولى لما ذكرنا فأما الحمي الذي سات بيضناء أو رضت فيمكنه الوطء ويبزل ماه رقيقاً فيصح إيلاؤه وكذلك الجبوب الذي بني من ذكره ما يمكن الجاع به

[﴿] مسئة ﴾ (ولا يصح إبلاء الصبي والجنون)

لان القلم مرفوع منها ولانه قول يجب بمخالفته كفارة أو حق فلم ينعقد منها كالنذر

(فصل) واذا انقضت المدة فلها المطالبة بالفيئة إن لم يكن عذر فان طالبته فطالب الاههال فان لم يكن له عذر لم يهل لانه حق توجه عليه لاعذر له فيه فل يه كالدين الحال ولان الله تعالى جعل المدة أربعة أشهر فلا تجوز الزبادة عليها بفير عذر وانما يؤخر قدر ما يتمكن من الجماع في حكم العادة قافه لا يلزمه الوطء في مجلسه وليس ذلك بامهال، فان قال أمهلوني حتى آكل فأني جائع أو ينهضم الطعام فأني كظيظ او أصلي الفرض أو أفطر من صومي أمهل بقدر ذلك فأنه يعتبر أن يصير الى حال بجامع في مثابا في العادة وكذلك يهل حتى برجع الى ببته لان اله دة فعل ذلك في بيته، وإن كان لها عذر يمنع من وطئها لم يكن لها المطالبة بالفيئة لان الوطء ممتنع من جهتها فلم يكن لها مطالبته بما ينمه منه ولان المطالبة مع الاستحقاق وهي لانستحق الوط، في هذه الاحوال وليس لها المطالبة بالطلاق لانه انما يستحق عند امتناع من الفيئة الواجبة زلم يجب عليه شيء ولكن تتأخر المطالبة الى حال زوال العذر ان لم يكن العذر قاطعا المدة كالحيض أو كان العدر حدث بعد انقضاء المدة

(فصل) فان عفت عن المطالبة بعد وجوبها فقال بعض أصحابنا يسقط حقها وايس لها المطالبة بعده وقال القاضي هذا قياس المذهب لامها رضبت باسقاط حقها من الفسخ لعدم الوط، فسقط حقها منه كامر أة العنين اذا رضيت بعنت ويحتمل أن لا يسقط حقها ولها المائلية متى شاءت وهذا مذهب الشافعي لانها تثبت لرفع الفعرو بترك ما يتجدد مع الاحوال فكان لها الرجوع كالواعسر بالنفقة فعفت عن المطالبة بالفسخ عم طالبت عوفارق الفسخ العنة فائه فسخ العبه فمنى رضيت بالعبب سقط حقها كو عفا المشتري عن عيب المبيع ، وان سكنت عن المطالبة تم طالبت بعد فلها ذاك لان حقها يثبت على المراخي الم بسقط بتأخير المطالبة كاستحقاق النفقة

(فصل) والامة كالحرة في استحقاق الطألبة سواء عنما السيد عن ذلك أو لم يعف لان الحق

^{· ﴿} مسئلة ﴾ (وفي إيلاء السكران وجهان) بناء على طلاقه

⁽ فصل) ولا يشترط في صحة الايلاء الغضب ولا قصد الاضرار روي ذلك عن ابن مسعود ، وبه قال الثوري والشافعي وأهل العراق وابن المنذر

وروي عن على رضي الله عنه ليس في إصلاح إبلاء ، وعن ابن عباس قال: أنما الايلا، في الغضب ونحوه عن الحسن والنخمي وقتادة ، وقال مالك والاوزاعي وأبوعبيد من حلف لا يطأ زوجته حتى نفطم ولد، لا يكون إيلاء إذا أراد الصلاح لولد.

ولنا عموم الآية ولانه مانع لنفسه من جماعها بيمينه فسكان مولياً كحال الغضب، يحققه أن حكم الايلاء ثبت لحق الزوجة فيجب أن يثبت سواء قصد الاضرار أو لم يقصد كاستيفاء دونها وانلاف مالها ولان الطلاق والظهار وسائر الاعان سواء في الغضب والرضاء فكذلك في الايلاء ، وأما إذا معلف أن لا يطأها حتى تفطم ولده فاذا أراد وقت الفطام وكانت مدته نزيد على أربعة أشهر فهومول

لما حيث كان الاستمتاع يحصل لما فان تركت المطالبة لم يكن لمولاها الطلب لانه لاحق له ، فان قيل حقه في الولد ولهذا لم بجز العزل عنها الا باذنه ، قلما لايستحق على الزوج استبلاد المرأة والسلك لوحلف لِمرَ لن عنها أو لا يستولدها لم يكن موليا ، ولوأن المولي وطي. بحيث بوجد النقاء الحتانين حصلت الفيئة وزالت عنه الطالبة وأن لم ينزل وأما استؤذن السيد في العزل لأنه بضر بالامة فرما نقص قبمتها

(فصل) فان كانت المرأة صفيرة او مجنونة فليس لها الطالبة لان قولما غير معتبر وليس لوليها الطالبة لم الان هذا طريقه الشهوة فلا يقوم غيرهما مقامهافيه ، فان كأننا بمن لا مكن وطؤها لم محة .ب عليه بالمدة لان المنع من جهمها ، وأن كانوطؤم المكنا فانأفانت الجنونة أو بالمت الصغيرة قبل انقضاه المدة تموت المدة ثم لها المطالبة ، وأن كان ذلك بعد انقضاء المدة فلها المطالبة بوميَّذ لأن الحق لما ثابت وانها تأخر لعدم امكان المطالبة ، وقال الشافعي لانضرب المدة في الصغيرة حتى تبلغ، وقال ابو حنينة تضرب المدة سواء أمكن الوط. أو لم يمكن الوط فان لم يمكن فا بلسانه والا بانت بانقضاه المدة وكذلك الحكم عنده في الناشر والرتقاء والقرناء والتي غابت في المدة لأن هذا أيلاء صحيح فوجب أن تتعقب المدة كالتي يمكنه جماعها

ولنا ان حقها من الوطء يسقط بتعذر جماعها فوجب أن تسقط المدة المضروبة له كما يسقط أجل الدين بسةوطه ، وأما التي أمكنه جاءها فتضرب له المدة في حقها لانه ايلاء صحيح تمن يمكنه جماعها فتضرب له المدة كالبالغة ، ومتى قصد الاضرار بها بترك الوطء أثم ويستحب أن يَمَالُ له اتق الله فاما أن تنيء واما أن تطاق فان الله تعالى قال (وعاشروهن بالمعروف) وقال تعالى (فامساك معروف أو تسريح باحسان) وليس الاضرار من المعاشرة بالمعروف

وإن أراد فعل الفطام لم يكن مولياً لانه تمكن قبل اربعة أشهر وليس بمحرم ولا فيه تغويت حق لهـا فلم يكن مولياً كما لو حلف أن لا يطأها حتى تدخل الدار

[﴿] مسئلة ﴾ (ومدة الايلاء في الاحرار والرقيق سواه ، وعنه أنها في السبد على النصف)

يصح إبلاء العبدكما يصح من الحر قياساً عليه ولدخوله في عموم الآية ولانختلف مدته فلا فرق بين الحرة والمسنمة والذمية والامة والصغيرة والكبيرة في ظاهر المذهب وهو قول الشافعي وأبن المنذر . وعن أحمد رواية أخرى أن مدة الايلاء للعبد شهران وهواختياراً بيبكروقول عطاء والزهري ومالك واشحاق لأنهم على النصف في الطلاق وعدد المنكوحات فكذلك في الايلاء. وقال الحسن والشعبي إيلاؤه من الامة شهران ومن الحرة أربعة وقال أبو حنيفة إيلاء الامة نصف إيلاء الحرة لان ذلك تعلق به البينونة فاختاف بالرق والحرية كالطلاق ولانها مدة ثبت ابتداؤها بقول الزوج فوجب أن تختلف برق الامة وحريتها كمدة العنة

ولنا عموم الآتية ولانهامدة ضربتلوط، فاستوىفيها الرقوالحرية ، ولانسم أن البينونة تتعلق بها

﴿ مسئلة ﴾ قال (والفيثة الجماع)

ليس في هذا اختلاف بحمد الله قال ابن المنذر أجم كل من نحفظ عنه من أهل الم على أن الني الجاع كذلك قال ابن عباس ، وروي ذلك عن على وابن مسعود و به قال مسروق وعطا، والشعبي والنخي وصعيد بن جبير والثوري والارزاعي والشافي وابوعبيدة رأصحاب الرأي اذا لم يكن عذر وأصل الني الرجوع والذلك يسمى الفل بعد الزوال فينا لانه رجع من المفرب الى المشرق فسي الجاع من المولي فيئة لانه رجع الى فعل ما ركه ، وأدى الوط ، الذي تعصل به الفيئة أن تغيب الحشفة في الفرج فان أحكام الوط ، تتملق به ، ولو وط ، دون الفرج او في الدر لم يكن فيئة لانه ليس بمحلوف على تركه ولا يزول الضرر بفعه

(فصل) واذا قاء لزمته السكفارة في قول أكثر أهل الهم روي ذلك عن زيد وابن عباس وبه قال ابن سيرين والنخي والثوري وقتادة ومالك وأهل المدينة وابوعبيد وأصحاب الرأي وابن المنذر وهو ظاهر مذهب الشافعي وله قول آخر لا كفارة عليه وهو قول الحسن ، وقال النخمي كانوا يقولون ذلك لان الله تعالى قال (فان فاء وا فان الله غنور رحيم)قال قتادة هذا خالف الناس ومني قول الحسن ولنا قول الله تعالى (ولكن بؤاخذكم بما عقدتم الايمان فكفارته اطمام عشرة مساكين سولاً قول الله قول الحد خلالة الى قوله حدثك كفارة أيمانكم إذا حلفتم) وقال سبحانه (قد فرض الله له لم تحلة أيمانكم) وقال النبي موجود وكفر عن بمنك ، منفى عليه ولايه حالب حانث في بمينه فلزمته الكفارة كالوحلف على ترك فريضة ثم فعلها والمفرة متفى عليه ولايه حالب حانث في بمينه فلزمته الكفارة كالوحلف على ترك فريضة ثم فعلها والمفرة لا ننافي الكفارة فان الله تمالى قدغفر لرسوله علي الله أنبت الذي هو خبر وتحلانها ، منفق عليه

ثم يبطل ذلك بمدة المنة ويخالف مدة المدة لان المدة مبنية على الكمال بدليل أن الاستبراء يحصل بقره واحد، وأما مدة الايلاء فان الاستمتاع بالحرة أكثر وكان ينبني أن تتقدم مطالبتها مطالبة الامة والحق على الحرة عليه في مطالبة المبدعليه

﴿ مسئلة ﴾ (ولا حق لسيد الامة في طلب الفيئة والعفو عنها وأعا ذلك البها)

وجمة ذلك أن الحرة والامة سواء في استحقاق المطالبة سواء عنا السيد عن ذلك أو لم يعف لان الحق له الن الاستمتاع يحصل لها فان ركت المطالبة لم يكن لمولاها الطلب، ولأنه لا حق له، فان قبل حقه في الولد ولهذا لم يجز العزل عنها إلا باذنه ،قلنا لا يستحق على الزوج استيلاد المرأة ولذلك لو حاف ليعزلن عنها أو لا يستولدها لم يكن مولياً ولو أن المولى وطيء بحيث يوجب التقاء الحتانين وجبت الفيئة وزالت عنه المطالبة وإن لم ينزل وأعا استؤذن السيد في العزل لانه يضر بالامة فربا مقص قيمتها ولنا في وجوب استئذانه منع

(فصل) وان كان الايلاء بتعليق عنق او طلاق وقع بنفس الوط، لانه معلق بصفة وقدوجدت وان كان على نفر او عنق او صوم اوصلاة اوصدقة او حج او غير ذلك من الطاعات او المباحات فهو مخير بين الوفا، به وبين كفارة بمين لانه نفر لجاج وغضب فهذا حكه ، وان علق طلاقها الثلاث بوطنها لم يؤمر بالفيئة وأمر بالطلاق لان الوط، غير ممكن لسكومها تبين منه بايلاج الحشفة فيصير مستمتما بأجنبية وهذا قول بعض أصحاب الشافعي واكرم قالوا تجرز الفيئة لان النزع ترك الوط، وترك الوط، لموس بوط، وقد ذكر القاضي ان كلام احد يقتضي روايتين كذبن الوجبين و واللائق بمذهب احد تحريمه لوجوه ثلائة (أحدها) ان آخر الوط، حصل في أجنبية كا ذكرنا فان النزع بلتذ به كا يلذذ بالايلاج فيكون في حكم الوط، ولقاك الما غيم الفجر وهو مجامع فنزع انه يقطر والتحريم ههنا أولى لان الفطر بالوط، ويمكن منع كون النزع وطنا ، والمحرم ههنا الاستمتاع والنزع استمتاع والنزع قبل فهذا أعلى لان الفطر بالوط، ويمكن منع كون النزع وطنا ، والمحرم ههنا الاستمتاع والنزع قبل فهذا أعلى عرم عرورة ترك الوط، المحرم قلنا فاذا لم يمكن الوط، الا بفعل عرم حرم ضرورة قبل المحرم الخرام كا لو اخلط لحم الحزير بلحم ، باح لايمكنه أكاء الا بأكل لحم الحنزير حرم ولواشتيت ميتة بمذكاة او امرأته بأجنبية حرم الكل

(الوجه انتاني) انه بالوط. محصل الطلاق بعد الاصابة هو طلاق بدعة ، وكامحرم إيفاعه بلسانه محرم تحقيق سببه (الثالث) أن يتم به طلاق البدعة من وجه آخر وهو جم الثلاث فان وطي. فعليه أن ينزع حين يولج الحشفة ولا يزبد على ذلك ولا يلبث ولا يتحرك عند النزع لأنها أجبية فاذا فعل ذلك الاحد ولا مهر لانه تارك الوط. ، وإن أبث أو تمم الايلاج فلا حد عليه لنمسكن الشبهة منه لسكونه وطا بعضه في زوجته ، وفي المهر وجهان (أحدهما) بلزمه لأنه حصال منه وطاء محرم في

⁽ فصل) قال الشيخ رحمه الله (وإذا صح الايلاء ضربت له مدة أربعة أشهر)

وجملة ذلك أن المولي يتربص أربعة أشهر كما أمر الله تعالى ولا يطالب بالوطء فيهن فاذا مضت أربعة أشهر ورافعته امرأته الى الحاكم أمره بالفيئة فان أبى أمره بالطلاق ولا تطلق زوجته بمضي ألمدة قال أحمد في الايلاء يوقف عن الا كابر من أصحاب رسول الله ويتطلق عن عمر ما يدل على ذلك وعن عنمان وعلى وجعل يثبت حديث على وبه قال ابن عمر وعائشة وروي ذلك عن أبي الدرداء وقال سليان ابن يساركان تسعة عشر رجلامن أصحاب محمد ويتطلق بوقفون في الايلاء وقال سهيل بن أبي صالح سألت اثنى عشر من أصحاب النبي ويتطلق فكام يقول ليس عليه شيء حتى يمضي أربعة أشهر فيوقف فان فاء وإلا طلق وبه قال سعيد بن المسيب وعروة ومجاهد وطاوس ومالك والشافعي واستحاق وأبو عبيد وأبو ثور وابن المنذر.

وقال ابن مسنود وابن عباس وعكرمة وجابر بن زيد وعطاء ومسروق والحسن وقبيصة والنخي

عمل غير مملوك فأوجب المهركا لو اولج بعد النزع (والثاني) لابجب لانه تابع الايلاج في محل مملوك فكان تابعا له في سقوط المهر ، وأن نزع ثم اولج وكانا جاهلين بالتحريم فلا حد عليهما وعليه المهر لها ويلحقه النسب ، وأن كانا عالين بالتحريم فعلبهما الحدد لانه إيلاج في أجنبية بغير شبهة فأشبه مالو طانها ثلاثا ثم وطثها ولا مهر لها لانها مطارعة على الزنا ولا يلحقه النسب لانهمن زنا لاشبهة فيه .

وذكر انقاضي وجهآ انه لاحد عليها لإن هذا بما يخنى على كثير من الناس وهو وجه لا صحاب الشافي بوالصحيح الاول لان الكلام في العالمين وليس هو في مظنة الحفاء فان أكثر المسلمين يعلمون ان الطلاق الثلاث محرم للمرأة، وان كان أحدها عالما والآخر جاهلا نظرت فان كان هو المالم فعليه الحد ولما المهر ولا يلحقه النسب لانه زان محدود، وان كانت هي العالمة دونه فعليها الحد وحدهاولا مهر لها والنسب لاحق بالزوج لان وطأه وطء شبهة

(فصل) وان قال ان وطئنك فأنت علي كظهر أي فقال احمد لا يقربها حتى يكفر وهذا نص يحريمها قبل التكفير وهو دليل على تحريم الرط ، في المدئلة التي قبلها بطريق التنبية لان المطلقة ثلاثا أعظم تحريمها من المظاهر منها واذا رطي ، همنا فقد صار مظاهراً من زوجته وزال حكم الايلا ، ومحتمل أن أحمد انها أراد اذا وطئها مرة فلا يطؤها حتى يكفر لكونه صار بالوط ، مظاهراً اذ لا يصح تقديم المكفارة على الظهار لانه سببها ولا يجوز تقديم الحسكم على سببه ، ولو كفر قبل الظهار لم يجزئه ، وقد روى المساق قال قات لاحمد فيمن قال لزوجته أنت على كظهر أي ان قربنك الميسنة قال ان جاءت تطلب فليس له أن يمضلها بعد مضي الاربعة الاشهر يقال له اما ان نمي واما أن تطاق نان وطئها فقد وجب عليه كفارة وان أبى وأرادت مفارقته طانها الحاكم عليه ، فينبني أن تحمل الرواية الاولى على والاوزاعي وان أبى ليلى وأصحاب الرأي : إذا مضت أربعة أشهر فهي تطليقة بائنة . وروي ذلك المنت أربعة أشهر فهي تطليقة بائنة . وروي ذلك رجعية ، ويحكى عن ابن مسعود أنه كان يقرأ (فان قاء وا فيهن قان الله غفور رحم) ولان هذه مدة محبب لاستدهاء الفهلمة فكان ذلك في المدة كدة العنة

ولناقول الله تعالى (للذين يؤلون من نسائهم تربص أربعة أشهر)لذ كر والفيئة بعدها بالفاء المقتضية للتعقيب ثم قال (وان عزموا الطلاق فان الله سميع) ولو وقع بمضى المدة لم يحتج الى عزم عليه وقوله سميع عليم يقتضى ان الطلاق مسموع ولا يكون المسموع الاكلاما ولأنها مدة ضرسته تأجيلا فلم يستحق المطالبة فيها كسائر الآجال ولان هذه مدة لم يتقدمها أيفاع فلم يتقدمها وقوع كمدة المنة ومدة المنة حجة لنا فان الطلاق لا يقع بمضيها ولان مدة المنة ضربت له ليه نتبر فيها ويعرف عجزه عن الوطء بحركه في مدتها وهذه ضربت تأخيراً لها وتأجيلا فلا تستحق المطالبة الا بمضى الاجل كالدين

(مسئلة) قال (أو يكون له عذر من مرض أو احرام أو شيء لا يمكن معه الجماع فيقول متى قدرت جامعتها فيكون ذلك من قوله فيئة للمذر)

وجلة ذلك أنه إذا مضت المدة وبالمولي عذر يمنع الوط، من مراض أر حبس بغير حق أو غيره لتمه أن يني السانه فيقول متى قدرت جامع بها و نحو هذا وبمن قال بني السانه اذا كان ذا عذر ابن مسعود وجابرين زيد والنخي والحسن والزهري والثوري والاوزاعي وعكرمة وأبو عبيد وأصحاب الرأي ، وقال سعيد بن جبير لا يكون الني الا الجداع في حال العذر وغيره وقال أبو ثور إذا لم يقدر لم يوقف حتى يصبح أو يصل أن كان غائبا ولا تاز اله الفياة باسانه لان الضرر بترك الوط، لا يزول بالقول وقال بعض الشافعية بحناج أن يتول قد ندمت على ما فعلت وان قدرت وطائت

ولنا أن النصد بالفيئة ترك ما قصده من الاضر ار وقد ترك قصد الاضرار عا أنى بهمن الاعتذار والنول مع العذر يقوم مقام فعل القادر بدليل أن اشهاد الشفيع على الطاب بالشفية عند العجز عرف طلبها يقوم مقام طلبها في الحضرر في اثباتها ولا محتاج أن يقول ندمت لان الفرض أن يظهر رجوعه

(فصل) وابتداء المدة من حين اليمين ولاتفتقر الى ضرب مدة لانها ثبتت بالنص والاجماع فلا تفتقر الى ضرب كمدة المدة ولا يطالب بالوطء فيها لما ذكرنا

مسئلة ﴾ (فان كان بالرجل عذر يمنع الوطء احتسبت عليه بمدة وان كان ذلك بهاية لم عسب عليه وإن طرأبها استؤنفت المدة عند زواله)

يمنى إذا أنقضت المدة وكان بالرجل عذر يمنع الوطء كحبسه واحرامه حسبت عليه المدة من حين إيلائه لان المانع من جهته وقد وجد المحكين الذي عليها ولذلك لو امكنته من نفسها وكان ممتنعا لمغذر وجبت لها النفقة وان طرأشي من هذه الا عذار بعد الايلاء أوجن لم تنقطع المدة المعنى الذي ذكر ناه وان كان المانع من جهتها كصفرها ومرضها وحبسها وصيامها واعتكافها المفروضين واحرامها وغيبتها قان وجد منها حال الايلاء لم تضرب له المدة حتى يزول لان المدة تضرب لامتناعه من وطئها والمنع ههنا من قبلها وان طرأبها شيء من هذه الاسباب استؤنفت المدة ولم تبن على ما مضي لان قوله سبحانه (تربص أربعة أشهر) يقتضي متوالية فاذا قطمتها وجب استشافها كمدة الشهرين في صوم الكفارة (مسئلة) (الا الحيض فانه محتسب عليه بمدته وفي النفاس وجهان)

قد ذكر نا أن المانع إذا كان من جهتها لا يحتسب عليه الا الحيض فانه محتسب عليه ولا يمنع ضرب المدة إذا كان موجود اوقت الايلاء لانه لو منع لم يمكن ضرب المدة لان الحيض في الفالب لا يخلو ،نه شهر فيؤدي ذلك الى اسقاط حكم الايلاء وان طرأ الحيض لم تقع المدة لما ذكر ناوالنفاس مثل الحيض (المني والشر حالكير) (الحزء النامن)

عن المقام على اليمين وقد حصل بظهور عزمه عليه وحكى أبر الخطاب عنالقاضي أن فيئة للمذور أن يقول فئت اليك وهو قول الثوري وأبي عبيد وأصحاب الرأي والذي ذكر القاضي في المجرد مثل ماذكر الخرقي وهو أحسن لان وعده بالفعل عند القدرة عليه دليل على ترك قصد الاضرار وقيه نوع من الاعتذار واخبار بازالته للضرر عند امكانه ولا يحصل بتولِه فئت اليك شيء من هذا فأما الما يجز لجب أو شلل فنبئته أن يقول لو قدرت لجامعها لان ذاك نزيل ماحصل بايلائه

(فصل) والاحرام كالمرض في ظاهر قول الحرقي وكذلك على قياسه الاعتكاف المنذوروالظهار وذ كر أصحابنا أن المظاهر لا يهل ويؤمر بالطلاق فيخرج من هذا أن كل عدرمن فعله يمنعه الوطء لا يمهل من أجله وهو مذعب الشافعي لان الائتناع بسبب منه فلا يسقط حكما واجبا عليه فعلى هذا لا يؤمر بالوط. لانه محرم عليه والكنّ يؤمر بالطلاق ، ورجه القول الادل أنه عاجز عن الوط. بأمي لايمكنه الخرو جمنه فأشبه المريض فأما المظاهر فيقال له إماأن تكفر وتفيء واماأن تطاق فان قال امهاوني حتى أطلب رقبة أو أطم فان علم أنه قادر على التكفير في الحال وانها بتصد المدافعة والتأخير لم يمهل لان الحق حال عليه وإنمايمهل الحاجة ولاحاجة رانا به لم ذلك أميل ثلاثة أيام لانهاقرية ولايزاد على ذلك وان كان فرضه الصيام

في أحد الوجهين لان أحكامه أحكام الحيض (والثاني) هوكسائر الاعذارالتي من جهتهالانه نادر غير معتاد فاشبه سائر الاعذار فأما ان جنت وهر بت من يده انقطت للدةوان بقيت في يدهو أمكنه وطؤها احتسب عليه ما فان قيل فهذه الاسباب منها مالاصنع لهافيه فلا ينبغي أن يقطع المدة كالحيش قلنا إذا كان المنع لمعنى فيها فلا فرق بين كونه بفعلها أو بغير فعلها كما ان البائع إذا تعذر عليه تسليم المقود عليه لم تتوجه له المطالبة بموضه سواء كان لمذرأو لنيرعذر وان آلي في الردة لم تضرب له المدة الامن حين رجوح المرتد منها الى الاسلام فان طرأت الردة في أثناء المدة ا فقطعت لان النكاح قد تشعث وحرم الوطء فان عاد الى الاسلام استؤنفت الماة سواء كانت الردة منهما أو من أحدها وكذلك ان اسلم احد الزوجين الـكمافرين أوخالمها ثم تزوجها

(مسئلة) (وانطلقها في أثناء المدة انقطعت)

لانها صارت ممنوعة بنير الميين قانقطمت المدةكما لوكان الطلاق باثنا سواء بانت بفسيخ أوطلاق ثلاث أو بخلع أو بانقضاء عدمًا من الطلاق الرجمي لأنها صارت أجنبية منه ولم يبق شيءمن أحكام نكاحها قان عاد فتزوجها عاد حكم الايلاء من حين تزوجها وكذلك انكان الطلاق رجعيا فراجعها استؤنفت المدة كما لوكان الطلاق باثنا فروجها فانكان الباقي من مدة يمينه أربعة أشــهر فما دون لم يثبت حــكم الايلاء لان مدة التربص أربعة أشهر وان كان أكثر من أربعة أشهر تربص أربعة أشهر ثم وقف لها فاما أن بفيء أو يطلق فان لم يطلق طلق عليه الحاكم وهذا قول مالك وقال أبوحتيفة انكان الطلاق أقل من ثلاث ثم تركها حتى انقضت عدتها ثم نكحها عاد الايلاء واناستوفي عدد الطلاق لم يعدالا يلاء فطلب الامهال ليصوم شهر من منتسا جين لم بهلانه كثير، و يتخرج أن بني، باسانه فيئة المعدور و بمهل حنى المصوم كقو ل يصوم كقولنا في الحرم، فأن رط ثها فقد عصى و انحل إبلاؤه و لها منعه منه لان حذا الوط. عرم عليهما

وقال القاضي: يلزمها النمكين وان امتنعت مقط حقها لان حقها في الوط. وقد بذَلَه لها ، ومتى وطنها وقد وقاها حقها والنحريم عليه دونها

ولنا أنه وط، حرام فلا يلزم التمكين منه كالوط، في الحيض والنفاس وهذا ينقض دليام مولا نسلم كون التحريم عليه در مها قان الوط، متى حرم على أحدهما حرم على الآخر لكونه فعلا واحدا ، ولوجاز اختصاص احدهما بالنحر بم لاختصت المرأة بتحريم الوط، في الحيض والنفاس وإحرام اوصبامها لاختصاصها بسببه (فصل) وأن انقضت المدة وهو عبوس بحق يمكن أداؤه طواب بالفيئة لانه قادر علبها بأدرا، ما عليه قان لم ينعل أمر بالطلاق ، وأن كان عاجزاً عن أدائه أو حبس ظاما أمر بفيئة المعذور ، وأن انقضت وهو غائب والطربق آمن فلها أن توكل من يطالبه بالمسير اليها أو حلها اليه قان لم بفعل أخذ

(فصل) فان كان مفلوباً على عقدله بجنون أو إغماء لم يطالب لانه لا يصلح الخطاب ولا يصح

بالطلاق وأن كان الطريق مخوفا أو له عذر يمنمه فا. فيئة الممذور

لان حكم النكاح الاول زال بالمكلية ولهذا ترجم اليه في طلاق ثلاث فصار ايلاؤه في النكاح الاول كايلائه من أجبية وقال أصحاب انشانهي بحصل من أقواله ثلاثة أفاويل قولان كالمذهبين وقول ثالث لا يعود حكم الايلاء بحال وهو قول ابن المنذر لانها صارت بحال لو آلى منها لم يصح ايلاؤه فبطل حكم الايلاء منها كالمطلقة ثلاثا

و لذا انه ممتنع من وطء امرأته بيمين في حال نكاحها فثبت له حكم الايلاء كما لو لم يطلق وفارق الايلاء من الاجنبية فانه لايقصد باليمين عليها الاضراريها يخلاف مستلتنا

(فصل) فان آلى من امرأته الامة ثم اشتراها ثم اعتقها وتزوجهاعاد الابلاء ولو كان المولى عبداً فاشترته امرأته ثم اعتقته وتزوجته عاد الايلاء ولو بانت الزوجة بردة أواسلام من أحدهما أوغيره ثم تزوجها تزويجا جديداً عاد الايلاء وتستأقف المدة في جميع ذلك سواءعادت اليه بعد زوج ثان أو قبله لان اليمين كانت نه في حال الزوجية فبقي حكمها ماوجدت الزوجية وهكذا لو قال لزوجته ان دخلت الدار والله لاجامعتك ثم طلقها ثم نكحت غيره ثم تزوجها عادحكم الايلاء لان الصفة الممقودة في حال الزوجية لا تنحل بزوال الزوجية فان دخلت الدار في حال البينونة ثم عاد فروجها لم يثبت حكم الايلاء في حقه لان الصفة وجدت في حال كونها اجنبية ولا ينعقد الايلاء بالحلف على الاجنبية كلاف ما إذا دخلت وهي امرأته

﴿ مسئلة ﴾ (وان أنقضت المدة وبها عذر يمنع الوطء المعلك طلبالفيئة) لان الوطء ممتنع منجهتها فلم يكن لها مطالبته بما يمنعه منه ولان المطالبة مع الاستحقاق وهي

منه الجواب وتتأخر المطالبة إلى حالالقدرة وزوال العذر ثم بطالب حينةذ ،وان كان مجبوبا وقلنايصح إيلاؤه فاه فيئة المعذور فيقهل لوقدرت جاسمتها

(فصل) وإذا انقضت المدة فادى انه عاجز عن الوط، فاذا كان قد وطنها مرة لم تسمع دعواه العنة كالانسمم دعواها عايه وبؤخذ بالنبية أو بالطلاق كفيره وان لم يكن وطانها ولم تكن حالهمعروفة فقـال القاضي تُسمم دعواه ويقبل قرله لان النعنين من العيوب التي لايتف علمها غيره، وهذا ظاهر نص الشافعي، ولمَّا أن تسأل الحامَ فيضرب له مدة العبة بعد أن بَغي فيئة أهل الاعذار

وفيه وجه آخر أنه لايتبل قرله لانه متهم في دعوى مايسقط عنه حقاً توجه عليه الطلب بهوالاصل سلامته منه، وإن ادعت أنه قدأصابها مرة وأنكر ذلك لم يكن لها المطالبة بغير ب مدة العنة لاعترافها بمدم عنته والقول قوله في عدم الاصابة

﴿ مسئلة ﴾ قال (فمتى قدر فلم يفعل أمر بالطلاق)

وجملة الامر أن المولي إذا وقف وطولب بالنيئة وهو قادر عليها نلم يفعل أمر بالطلاق ، وهذا

لاتستحقالوط، في هذه الاحوال وايس لها المطالبة بالطلاق لانه أنما يستحق عند امتناعه ولم مجب عليه شيء ولكن تتأخر المطالبة الى حال زوال العذر وان لم يكن العذرقاط. المدة كالحيض أو كان المذر خدث بعد انقضاء المدة

﴿ مسئلة ﴾ (وان كان العذر به وهبر مما يعجز به عن الوطء من مرض أو حبس بغير حق أو غیر دلزمهان یفی، بلسانه)

فيقول متى قدرت جامعتك أو نحوهذا وبمن قال يفي. بلسانه إذا كان ذاعذر ابن مسعود وجابر بن زبد والنخمي والحسن والزهري والاوزاعي وعكرمة وأبو عبيد وأصحابالرأي وقال سعيد بن جبير لايكون الفييء الا الجماع في حال العذر وغيره وقال أبو ثور إذا لم يقدر لم يوقف حتى يصح أو يصل ان كان غائباولا تلزمه الفيئة بلسانه لان الضرر ترك الوطء ولايزول بالقول وقال ببض الشافعية محتاح أن يقول قد ندمت على مافعلت وأن قدرت وطئت

ولنا أن القصد بالفئية ترك ماقصد بنفس الاضرار وقد تركةصد الاضرار بما أتي بعمن الاعتذار والقول مع العذر يقوممقام فعل القادر بدليل ان اشهاد الشفيع على الطلب بالشفعة عندالمجزعن طابها يقوم مقام طلبها عند الحضور في اثباتها ولايحتاج أن يقول ندمت لان الغرض أن يظهر رجوعه عن المقام على اليمين وقد حصل بظهور عزمه عليه وحكى أبو الخطاب عن القاضي ان فيئة المعذور ان يقول فئت اليك وهوقول الثوري وأبي عبيدوأصحاب الرأي والذي ذكرالفاضي فيالمجرد مثل ماذكر الخسرقي وهو أحسن لان وعده بالفعل عندالفدرة عليه دليل على ترك قصد الاضرار. وفيه نوع من الاحتذار و إخبار

قول كل من يقول يوقف المولي لان الله تعالى قال (فامساك عمروف أو تسريح باحسان) فاذا امتنع من أدا. الواجب لها عليه فقد امتنع من الامساك بالمعروف فيؤمر بالتسريح الاحسان وان كان معذوراً ففاء بلسانه مم قدر على الوط، أمر به فان فعل والاأمر بالطلاق وبهذا قال الشافي، وقال أبو بكر إذا فا. بلسانه لم يطالب بالفيئة مرة أخرى وخرج من الابلا، وهو قول الحسن وعكرمة والاوزاعي لانه قا. مرة فخرج من الابلا، ولم تلزمه فيئة ثانية كما لوفا، بالوط، عوقال أبو حنيفة نستاً ف محمدة الابلا، لانه وفاها حقها عا أمكنه من الفيئة فلا يطالب إلا بعد استئناف مدة الابلا، كما لو طلقها

ولنا انه أخر حقها لمجزءعنه فاذا قدرعليه لزمه أن يوفيها إياه كالدين على المعسر إذا قدرعليه وما ذكروه فايس بحقها ولا يزول الضرر عنها بهوانما وعدها بالوفا. ولزمها الصبرعليه وإنكاره كالغريم المعسر (فصل) وليس علىمن فاء بلسانه كفارة ولاحنث لانه لم يفعل المحلوف عليه وأنما وعد بفعه فهو كن عليه دن حلف أن لايوفيه ثم أعسر به فقال متى قدرت وفيته

(مسئلة) قال (فان لم يطلق طلق الحاكم عليه)

وجملة الامر ان المولي إذا امتنع من الفيئة بعد التربص أو امتنع المعذور من الفيئة بلسانه أو امتنع من الوط، بعد زوال عذره أمر بالطلاق فان طلق وقع طلاقه الذي أوقعه واحدة كانت أو

بازالته الضرر عند امكانه ولا يحصل بقوله فئت اليك شيء من هذا فأماالها جزلجب أو شلل ففيئته ان يقول لو قدرت لجامعتها لان ذلك يزيل ماحصل بايلائه والاحرام كالمرض فى ظاهر قول الحرقي وكذلك على قياسه الاعتكاف المنذور والظهارومتي قدرعلى الفيئة وهي الجاع طولب به لا نه تأخر للمذر فاذا زال المذرطولب به كالدين الحال فان لم يفعل أور بالطلاق وهذا قول كلمن يقول يوقف المولي لان الله تعالى قال (فامساك بمعروف أو تسريح باحسان) فاذا امتنع من أداء الواجب عليه فقد امتنع من الامساك بالمعروف فيؤمر بالتسريح بالاحسان فان كان قدفا وبلسانه في حال الهذر ثم قدر على الوطء أمر به فان فعل والاأمر بالطلاق وهذا قول الشافعي وقال أبو بكر اذا فاء بلسانه لم يطالب بالفيئة مرة أخرى وخرج من الايلاه وهو قول الحسن وعكرمة والاوزاعي لانه فاء مرة نخرج من الإيلاه ولم تلزم فيئة ثانية كالو فاه بالوطء وقال أبو حنيفة تستأنف له مدة الايلاء لانه وفاها حقها بما أمكنه من الفيئة فلا بطالب الابعد استثناف مدة الابلاء كالوطاقات المنتاف مدة الابلاء كالوطاقيا

وثنا أنه أخر حقها لعجزه عنه فاذا قدر عليه لزمه أن يوفيها إياء كالدين على المسر إذا قدر عليه وما ذكره فليس بحقها ولا يزال الضرر عنها وأنما وعدها بالوفاء فلزمها الصبر عليه وانظاره كالنهريم المسمر.

أكثر، وليس الحاكم إجباره على أكثر من طانة لانه محصل الوفاء محقها بها فانه يفضي إلى البينونة والتخلص من ضرره، وإن امتنع من الطلاق طاق الحاكم عليه و بهذا قال مالك، وعن أحمد رواية أخرى ليس الحاكم الطلاق عليه لانماخير الزوج فيه بين أمرين لم يتم الحاكم مقامه فيه كالاختيار لبعض الزوجات في حق من أسلم و تحته أكثر من أربع نسوة أو أختان . فعلى هذا محبسه ويضيق عليه حتى بغيء أو يطلق والشافي قولان كالروايتين

ولنا أن ما دخلته النيابة وتمين مستحقه وامتنع من هو عليه قام الحاكم مقامه فيسه كقضاء الدين وفارق الاختيار فانهماتمين مستحقه وهذا أصحفي المذهب . وايسالحاكم أن يأمر بالطلاق ولا يطلق إلا أن تطلب المرأة ذلك لانه حق لها واعا الحاكم يستوفي لها الحق فلايكون إلا عند طلبها

(فصل) والطلاق الواجب على المولي رجبي سوا. أوقعه بنفسه أو طاق الحاكم عليه وبهذا قال الشأني قال الشاني قال الاثرم قات لابي عبدالله في المولي قان طلقها قال تكون واحدة وهو أحق بها . وعن أحمد رواية أخرى اذفرقة الحاكم تكون باثنا ، ذكر أبو بكر الروايتين جيعاً

(فصل) وليس على من فاء باسانه كفارة ولاحثث لانه لم يفعل المحلوف عليه وإنما وعدبفعله فهو كن عليه دين حلف أن لايوفيه ثم أعسر به فقال متى قدرت وفيته

ومسئلة ﴾ (وإن كان مظاهراً فقال أمهلوني حتى أطلب رقبة أعتقها عن ظهاري أمهل ثلاثة أيام ذكر شيخنا أن الظهار كالمرض في قياس قول الحرقي وكذلك الاعتكاف المتذور، وقد ذكر أصحابنا أن المظاهر لايمل ويؤمم بالطلاق فيخرج من هذا أن كل عذر من فعله عنم الوطء لا يمهل من أجله وهو مذهب الشافعي لان الامتناع بسبب منه فلا يسقط حكما واجبا فعلى هذا لايؤمر بالوطء لانه محرم عليه ولكن يؤمر بالطلاق

ووجه القول الاول أنه عاجز من الوطه بامر لا يمكنه الخروج منه فاشبه المريش. فأما المظاهر فيمال له إما أن تكفر وتفيه واما أن تطلق فان قال أمهاوني حتى أطاب رقبة أو أطم فان علم أنه قادر على النكفير في الحال واعا يقصد المدافعة والتأخير لم يمهل لان الحق حال عليه واعا يمهل للحاجة وان لم يعلم أمهل ثلاثة أيام فانها قريبة ولا يزاد على ذلك وان كان فرضه الصيام فطاب الامهال ليصوم شهر بن متنابه بين لم يمهل لانه كثير ويتخرج أن يني وبلسانه فيئة المعذور ويمهل حتى يصوم كقولنا في الحرم فان وطئها فقد عصى وانحل إبلاؤه ولها منعه لانه وطء محرم عليها ، وقال القاضي : بالزمها التمكين ، وان امتنعت سقط حقها في الوطه وقد بذله لها ومتى وطئها فقد وفاها حقها والتحريم عليه دومها .

ولنا أنه ولح، حرام فلا بازم التمكين منه كالوط، في الحيض والنفاس وهذا ينقض دليله ولا نسلم أن التحريم عليه و حرام على الآخر لكونه ضلا واحداً

وقال الفاضي المنصروس عن احمد في فرئة الحاكم أنها تكون بائنا فان في رواية الاثرم وقد مسئل اذا طلق عليه السلطان أتكون واحدة ? فغال اذا طلق فعي واحدة وهو أحق بها فأما تغربق السلطان فليس فيه رجعة ، وقال ابو ثور طلاق المولي بائن سواء طلق هو او طلق عليه الحاكم لانها فرقة لرفع الضرر فكان بائنا كفرقة العنة ، ولانها لو كانت رجعية لم يندفع الضرر لانه برتجهما فيبقي الضرر وقال ابو حنيفة يقع الطلاق بانقضاء العدة بائنا ووجه الاول انه طلاق صادف مدخولا بها من غير عوض ولا استيفاء عدد فكان رجعيا كالطلاق في غير الايلاء ويفارق فرقة العنة لانها فسخ لعيب وهذه طلقة ، ولانه لو أبيح له ارتجاعها لم يندفع عنها الضرر وهذه يندفع عنها الضرر قانه اذا ارتجعها ضربت له مدة أخرى ولان العنين قد يئس من وطئه فلا قائدة في رجعته وهذا غير عاجز ورجعته دليل على رغبته فيها واقلاعه عن الاضرار بها فافترقا واقه أعلم

﴿ مسئلة ﴾ قال (فان طلق عليه ثلاثا فهي ثلاث)

وجملة الامر أن المرلي اذا امتنام من الفرئة والطلاق معا وقام الحاكم مقامه قانه ﴿ لَاكُ مَنَ الطَّلَاق

ولوجاز اختصاص أجدها بالتحريم لاختصت المرأة بتحريم الوط، في الحيض والنفاس واحرامها وصيامها لاختصاصها بسببه

(فصل) وأن انقضت المدة رهومحبوس بحق بمكنه أداؤه طواب بالفيئة لانه قادر عليها باداء ماعليه فأن لم يفعل أمر بالطلاق وأن كان عاجزاً عن أدائه أوحبس ظلما أمر بفيئة المعذور وأن انقضت وهو غائب والطربق آمن فلها أن توكل من يطالبه بالمسيراليها أوحملها اليه فان لم يفعل أخذ بالطلاق وأنكان الطريق مخوفا أوله عذر يهنمه فاء فيئة المعذور

(فصل) فان كان منهلو با على عقله بجنون اواغاء لم يطالب لانهلا يصلح للخطاب ولا يصحمنه الحبواب وتتأخر المطالبة الى حال القدرة وزوال العذر ثم يطالب حينئذ

و أنه المعلم أو أنام المعلم أو أنه أو أنه المعلم أو أنه أو أنه أو أنه أو أنام الطعام أو أنام المعلم المعلم المعلم أو أنام المعلم ا

لانه عذر ولايمهل أكثر من قدر الحاجة كالدين الحال وكذلك ان قال أمهلوني حتى أفطر من صومي أمهل لذلك وان قال أمهلوني حتى أرجع الى بيتي أمهل لان العادة فعلذلك في بيته

(فصل) فان كانت المرأة صغيرة أو بجنونة فليس لها المطالبة لان قولها غير معتبر وليس لوليها المطالبة لان هذ اطريقه الشهوة فلا يقوم غيرهما مقامهما فيه فان كانتا بمن لا يمكن وطؤهما لم يحتسب عليه بالمدة لان المنع من جهتهما وإن كان وطؤهما بمكناً فأفاقت المجنونة أو بلنت الصغيرة قبل انقضاء المدة تممت المدة ثم لهما المطالبة وان كان ذلك بعد انقضاء المدة فلهما المطالبة يومئذ لان الحق لهما

مايملكه للولي واليه الخيرة فيه إن شا. طلق واحدة وإن شا. اثنتين وان شا. ثلاثا وإن شا. فسخقال القاضي هذا ظاهر كلام أحد وقال الشافي ليساله إلا واحدة لان إيفا. الحقيم على أخد وقال الشافي ليساله إلا واحدة لان إيفا. الحقيم على وقاء الدين في حق الممتنع

ولنا أن الحاكم قائم مقامه فملك من الطلاق مايملكه كما لو ركاه في ذلك وليس ذلك زبادة على حتما قان حقما الفرقة غير أنها تننوع وقد يرى الحاكم المصلحة في تحريمها عليه ومنعه رجعتها لعلمه بسوء قصده وحصول المصلحة ببعده . قال ابو عبد الله اذا قال فرقت بينكما فأنما هوفسخ ، واذا قال طائقت واحدة فعى واحدة واذا قال ثلاثا فعى ثلاث

(مسئلة) قال (وان طلق واحدة وراجع وقد بقي من مدة الايلاء أكثر من أربعة اشهر كان الحكم كما في الاول)

وجملة الامر أنه اذا طاق المولي أو طاق الحاكم عليه أقل من ثلاث فله رجعتها ، وعن أبي عبدالله وحمد الله دواية أخري أن تفريق الحاكم ليس فيه رجعة فانه قال وأما تفريق السلطان فليس فيه رجعة

ثابت وانما تأخر لمدم امكان المطالبة ، وقال الشافعي لاتضرب المدة في الصغيرة حتى تبلغ وقال أبو حنيفة تضرب المدة سواء أمكن الوطء أو لم يمكن فان لم يمكن الوطء فاء بلسانه والا بانت بانقضاء المعة وكذلك الحكم عنده في الناشز والرتقاء والقرناء والتي غابت في المدة لان هذا إيلاء صحيح فوجب أن تنقبه المدة كالتي يمكنه جماعها

ولنا أن حقها من الوطه يسقط بتعذر جماعها فوجب أن تسقط المدة المضروبة له كما يسقط أجل الدين بسقوطه ، وأما التي أمكنه جماعها فنضرب له المدة في حقها لانه إيلاء صحيح بمن يمكنه جماعها فتضرب له المدة كالبالغة ومتى قصد الاضرار بهما بترك الوطء اثم ويستحب ان يقال له انتقالله فاماأن تفىء وأما أن تطلق فان الله تعالى قال (وعاشروهن بالمعروف)

﴿ مسئلة ﴾ فان لم يبق له عذر طلبت الفيئة وهي الجماع

وليس في هذا اختلاف قال ابن المنذر أجم كل من نحفظ عنه من اهل العلم على أن النيء الجاع كذلك قال ابن عباس، وروي ذلك عن على وابن مسعود، وبه قال علاء والشعبي والنخمي وسعيد بن جبير والثوري والاوزاعي والشافعي وأبوعبيد وأصحاب الرأي اذا لم يكن عذر وأصل النيء الرجوع الى فعل ما تركه

﴿مسئلة﴾ (فاذا جامع أنحلت يمينه وعليه كفارتها)في قول أكثر أحل العلم منهم زيد وابن عباس ويه قال أبن سيرين والثوري والنخمي وتنادة ومالك وأحل المدينة وأبو عبيد وأصحاب الرأي وابن

في المدة ولا بندها، فعلى هذه الرواية يكون طلاق الحاكم بائنا ايس فيه رجمة، وقال ابو بكر فيكل فرقة فرقوا الحاكم روايتان لمانًا كانت أو غيره

(احداهما) تحرم على التأبيد واختارها (والثانية) له المراجبة فيها بمقد جديد رهذا الصحيح وليس في كلام أحمد مايقتضي تحريمها عليه ، وقوله ليس فيه رجعة في العدة ولا بعدها عكن حمله على أنه ليس له رجعتها بفير نكاح جديد لانه قد صرح في سائر الروايات به ، ولانه لم يوجد سبب يقتضي تحريمها عليه وتفريق الحاكم لايقنضي سوى التفريق بينها في هذا النكاح والذلك لو فرق بينها لاجل العنة لم تحرم عليه

وأما فرقة اللمان فانها نحصل بدرن تغربق الحاكم ولو حصات بتغريق الحاكم غير أن المفتضى للتغريق والتحريم اللمان بدليل أنه لايجرز افرارها على النكاح وإن تراضوا به مخلاف مستنهنا ، وأما على قول الخرقي ؛ أن الطلاق إذا كان دون الثلاث فهو رجمي سواء أ كان من المولي أو الحاكموهــذا مذهب الشانعي لان الحاكم نائبه فلا يقع طلاقه مفيداً كالم يفده طلاق المرلي كالوكيل، فان لم يراجع حتى انقضت عدتها بانت ولم يلحقها طلاق ثان وهذا مذهب الشانعي ، وروي عن على اذا سبق حد

المنذر وهوظاهر مذهبالشاسي وله قولآخر لاكفارةعليهوهوقول الحسنوقال النخمي كانوا يقولون ذلك لان الله تمالى قال (فار فاءوا فان الله غفوررحيم / قال قتارة هذا خالف الناس ينني قول الحسن ولنا قول الله تعالى(و اكن بؤاخذكم بما عقدتم الايمان فكفارته اطعام عشرة مساكين ــالى قولهــ ذلك كفارة أيما كم اذا حلفتم) وقال سبحانه (قد فرضالة لكم تحلةً يماكم) وقال النبي مَيَّالَتِهُ « إذا حلفت على عبن فرأيت غيرها خيراً منها فائت الذي هو خير وكفر عن بمينك » متفق عليه ولا نه حالف حانث في سمنه فقمات منه الكفارة كما لوحان على ترك فريضة ثم فعاماً ، والمنفرة لاتنافي الكفارة فان الله تمالى قدغفر لرسوله ماتندم من ذنبه وماتأخر وقدكان يقول «أني والله لاأحلف على بمين فأرى غرها خراً منها الا أتنت الذي هو خرو محلانها » متفق عليه

﴿مسُّلة ﴾ اوادني مايكـفي من ذلك تغييد الحشفة في الفرج) لان احكام الوطء تتعلق به فان وطبيء في الدبر اودون الفرح لم تحصل انفيئة به لانه ليس بمحلوف عليه ولا يزول الضرر بفعله

(فصل) فان وطئها ناسياً ليمينه فهل يحنث ? على روايتين فان قلنا يحنث انحل إيلاؤه وان قلنا لا يحنث فهل ينحل إبلاؤه ? على وجبين قباساً على المجنون، وكذلك يخرج فيما إذا آلى من زوجته ثم وجدها في فراشه فظنها الاخرى فوطئها لانه جاهل بها والجاهلكالناسي في الحنث وكذلك ان ظنها أجنبية فيانت زوجته وان استدخلت ذكره وهو نائم لم بحنث لانه لم يفعل ماحلف عليه،ولانالقلممرفوع عنه وهل نخرج من حكم الا يلاء (محتمل وجهين (احدها) يخرج لان المرأة وصلت الى حقها فأشبه مالو وطيء (والثاني) (الجزء النامن) (المغنى والشرحال كمير)

الايلاء حد العللاق فعما تطليقتان ، وإن صبق حد الطلاق حد الايلاء فعي واحدة ويقتضيه مدهب الزهري وهذا مبني على أن الطلاق يقم بانقضاء مدة الايلاء من غير إيقاع وقد سبق ذكر ذلك . فأما إن فسخ الحاكم النكاح فليس للمولي الرجوع عليها إلا بنكاح جديد سواء كان في العدة أو بعدها ولا ينقص به عدد طلاته لانه ليس بطلاق فأشبه فسخ النكاح لعيبه أو عنه ، وإن طاق المولي أو الحاكم ثلاثا لم تحل له إلا بعد زوج ثان واصابة ونكاح جديد . اذا ثبت هذا قانه اذا طاق دون الثلاث فراجعها في عدمها قان مدة الايلاء تنقطم بالطلاق ولا يحتسب عليه بما قبل الرجعة من المدة لانهاصارت ممنوعة منه يغير الهمين فانقطعت المدة كا لو كان الطلاق باثنا فان راجع استؤنفت المدة من حين رجعته فان كان الباقي منها قول من أربعة أشهر سقط الايلاء وإن كان أكثر منها تربصنا به أربعة أشهر ثم وقد بني من ما ليلاء أكثر من أو بعة أشهر المعنوب أو يطاق الحاكم عليه واحدة ثم واجع وقد بني من مدة لايلاء أكثر من أو به شهر انتظر ناه أو بعد الله بن حامد أنه اذا طاق استؤنفت الثلاث وحر ستعليه وهذا مذهب الشافعي و بمن ضي مذهب أبي عبد الله بن حامد أنه اذا طاق استؤنفت

لايخرج من حكم الايلاء لا نه ماو فاها حقها وهو باق على الامتناع من الوط • بحكم اليمين فكان موليا كالولم تفعل به ذلك والحكم في اذا وطي وهو نائم كذلك لا نه لا يحنث به

﴿ مسئاتُ ﴾ (وان وطئها في الفرج وطأ محرما مثل أن يطأ في الحيض أوالنفاس أوالاحرام أوصيام فرض من أحدهما أومظاهراً فقد فاء اليها)

لان يمينه انحات فزال حكمها وزال عنها الضرر وهذا مذهب الشافعي وقال أبو كر قياس المذهب أن لا يخرج من الايلاء لانه وطء لا يؤمر به في الفيئة فلم يخرج به من الفيئة كالوطء في الدبر، والذي ذكره لا يصح لان يمينه أنحات ولم يبق ممتنعاً من الوطء بحكم الميمين فلم يبق الايلاء كما لوكفر يمينه أو كما لو وطئها مريضة، وقد لص أحمد فيمن حلف ثم كفر يمينه أنه لا يبقى موليا لمدم حكم اليمين مع أنه ما وفاها حقها فلاً ن يزول محنثه فيها أولى، وقد ذكر القاضي في المحرم والمظاهر أنها إذا وطئا فقدونياها حقها، وفارق الوطء في الدبر فانه لا محنث به وليس بمحل للوطء محلاف مسئلنا

(فصل) فان كان الايلاء بتعليق عتق أوطلاق وقع بنفس الوطء لانه معلق بصفة وقد وجدت وان كان على نذر عتق أوصوم أوصلاة أوحج أوغير ذلك من الطاعات أوالمباحات فهو مخير بين الوقاء به وبين التكفير لانه نذر لجاج أوغضب وهذا حكمه ، فان علق طلاقها الثلاث بوطئها لم يؤمر بالفيئة وأمر بالطلاق لان الوطء غير ممكن لكونها تبين منه بايلاج الحشفة فيصير مستمتعاً بأجنبية وهذا قول بنض أصحاب الشافعي وأكثرهم قال تجوز الفيئة لان النزع ترك للوطء وترك الوطء ليس بوطء وقد ذكر القاضي أن كلام احمد يقتضي روايتين كهذين الوجهين، قال شيخنا واللائق عنده بأحمد تحريمه لوجود ثلاثة: ان كلام احمد يقتضي روايتين كهذين الوجهين، قال شيخنا واللائق عندذ به كما يلتذ بالايلاج فيكون في (أحدها) ان آخر الوطء محصل في أجنبية كما ذكر ناه فان النزع يتلذذ به كما يلتذ بالايلاج فيكون في

المدة الاخرى من حين طلق فلو "مت أربعة أشهر قبل انقضاء عدة الطلاق وقف ثانيا فانفاء والاأم بالمطلاق ونحو هذا مذهب مالك وأبي عبيد، وإن انقضت العدة قبل مدة الايلاء بانت وانقطم الايلاء فان راجع في العدة قبل مدة الايلاء تربص به عام أربعة أشهر من حين طلق، وعن ابن مسعود وعطاء والحسن والنخي وقنادة والاوزاعي إن الطلاق بهدم الايلاء وهذا محتمل أن يكون معناه أنه يقطع مدته فلا محتسب بمدته قبل الرجعة فيكون قول الحرقي منه ومحتمل انه يزبل حكمه بالكلية لانه قد وقاها متم الماللاق فد قط حكم الايلاء كالوط المارة بالمحكمة بالكلية لانه من الوط فيقى الايلاء كالوط أبعان الفيئة فأنها ترنع الهين لحصول الحنث فيها

(مسئلة) قال (ولو وقفناه بعد الاربعة أشهر فقال قدأصبتها فان كانت ثيبا كان القول قوله مع يمينه)

وهذا قول الشافعي لان الاصل بقاء النكاح، والمرأة تدعي مايلزمه به رفعه وهو يدعي مايوافق الاصل ويبقيه فكان القول قوله كما لو ادعى الوط. في العنة ولان هذا أمر خني ولا يعلم إلا من جمته

حكم الوط، ولذلك قانا فيمن طلع عليه الفجروهو مجامع فنزع أنه يفطر، والتحريم ههذا اولى لان الفطر ويمكن منبع كون النزع وطأ والمحرم ههذا الاستمتاع والنزع استمتاع فكان محرما ولان لمسها على وجه الناذذ محرم فمس الفرج بالفرج اولى بالتحريم ، فان قبل فهذا أنما يحصل ضرورة ترك الوط، المحرم قلما فاذا لم يمكن الوط، إلا بفعل محرم حرم ضرورة ترك الحرام كالو اختلط لحم الحنزبر بلحم مباح لا يمكنه أكله إلا بأكل لحم الحنزبر حرم ، ولو اشتبهت ميتة بمذكاة أو امرأته باجنبية حرم الكل مباح لا والوجه الناب) أنه بالوط، يحصل العلاق بعد الاصابة وهو طلاق بدعة فسكما محرم إيفاعه

باسانه يحرم بتحقيق سببه

(الثالث) أنه يقع به طلاق البدعة من وجه آخر وهو جمم النلاث فان وطيء فعليه النزع حين يولج الحشفة ولا يزيد على ذلك ولا يلبث ولا يتحرك عند النزع لأنها أجنبية فان فعل ذلك فلا حد ولا مهر لانه تارك للوط، وان أبث أو يم الايلاج فلاحد عليه لتمكن الشبهة منه لكو نه وطأ في زوجته ، وفي المهر وجهان (أحدها) يلزمه لانه حصل منه وط، محرم في محل غير مملوك فاوجب المهركا لوأولج بعد النزع (والثاني) لا بحب لانه تابع الايلاج في محل مملوك فكان تابعاً له في سقوط المهر، وان نزع ثم أولج وكانا جاهلين بالتحريم فلا حد عليها وعليه المهر لها ويلحقه النسب، وان كانا عالمين بالتحريم فعليها الحد لانه ايلاج في أجنبية بغير شبهة فأشبه مالو طلقها ثلاثا ثم وطثها ولامهر لها لانها مطاوعة على الزناولا يلحقه النسب لانه من زنا لاشبهة فيه ، وذكر الفاضي وجها أنه لاحد عليها لانهذا بخفي على كثير من الناس وهو وجه لاصحاب الشافعي، والصحيح الاوللان الكلام في العالمين وليس هو في مظنه الحفاء لان أكثر

فقبل قوله فيه كقول المرأة في حيضها وتلزعه اليمين لان ماتدعيه المرأة محتمل فوجب نفيه باليمين ونص أحد في رواية الاثرم على أنه لا يلزمه يمين لانه لا يقضى فيه بالنكول وهذا اختيار أبي بكر، فاما ان كانت بكراً واختلفا في الاصابة أريت النساء الثفات فان شهدن بثير بتها فا قول قوله، وأن شهدن ببكارتها فالقول قولها لان أو وطنها زالت بكارتها، وظاهر قول الحرق أنه لا يمين همنا لفوله في باب العنين فان شهدن بما قالت أجل سنة ولم يذكر عينه وهذا قول أبي بكر لان البينة تشهد لما فلا تجب اليمين معها

(فصل) ولو كانت هذه المرأة غير مدخول بها فادعى أنه أصابها وكذبته ثم طلقها وأراد رجمتها كان القول قولها فنقبل قوله في الاصابة في الايلا. ولا نقبله في اثبات الرجمة له ، وقد سبق تعليل ذلك في كتاب الرجمة

و مسئلة كه قال (ولو آلى منها فلم يصبها حتى طلقها وانقضت عدتها منه ثم نكحها وقد بقي من مدة الايلاء اكثر من أربعة أشهر وقف لها كها وصفت)

وجملة الامرأن الولي إذا أبان زوجته انقطعت مدة الايلا. بغير خلافء لمناه سواءبانت بنسخ

المسلمين يسلمون أن الطلاق الثلاث محرم للمرأة، وانكان أحدهما عالماًوالآخر جاهلا نظرت فانكان هو العالم فلها المهر وعليه الحد ولا يلحقه النسب لانه زان محدود وانكات هي العالمة دونه فعليها الحد وحدها ولامهر لها ويلحقه النسب لان وطأه وطء شبهة

(فصل) فان قال ان وطنتك فانت على كظهر أي فقال أحمد لا يقربها حتى يكفر وهذا نص في محر يما فبل التكفير وهو دليل على تحريم الوطء في المسئلة الذي قبلها بطريق التنبيه لان المطلقة ثلاثاً أعظم تحريماً من المظاهر منها فاذا وطيء همنا فقد صارمظاهراً من زوجته وزال حكم الايلاء ويحتمل ان أحمد أراد إذا وطئها مرة فلا يطؤها اخرى حتى يكفر الكونه صار بالوط، مظاهرا اذلا يصح تقديم الكفارة على الظهار لانه سببها ولا يجوز تقديم الحبكم على سببه، ولو كفر قبل الظهار لم يجزئه وقدروى اسحاق قال قال لا وجته أنت على كظهر أي ان قربتك الى سنة فقال ان جاءت تطلب فليس له ان يمضلها بعد مضي الاربعة الاشهر فيقال له إما ان تفي، وإما ان تطلق فان وطئها فقد وجب عليه كفارة وان أبي وأرادت مفارقته طلقها الحاكم عليه نيذبني ان تحمل الرواية الاولى على الوطء بعد الوطء الذي صار به مظاهراً لما ذكر ناه فتكون الروايتان متفقين والله أعلم

(فصل) وان انقضت المدة وادعى أنه عاجز عن الوطء فان كان قد وطأمها مرة لم تسمع دعواه الفيئة كما لا تسمع دعواها عليه ويؤخذ بالفيئة أو بالطلاق كغيره وان لم يكن وطمها ولم تكن حاله معروفة فقال القاضى تسمع دعواه ويقبل قوله لان العنة من العبوب الني لا يقف عليها غيره وهذا ظاهر نس

او طلاق ثلاث او مخلع او بانقضاء عدم امن حين الطلاق الرجمي لانها صارت أجنبية منه ولم يبق هي من أحكام نكاحها فان عاد فتزرجها عاد حكم الايلاء من حين تزوجها واستؤنفت المدة حينئذ فان كان الباقي من مدة عينه أربعة أشهر فمادون لم يثبت حكم الايلاء لان مدة التربص أربعة أشهر وان كان أكثر من أربعة أشهر تربص أربعة أشهر ثم وقف لها فاما أن بني او يطاق وان لم يطاق طلق الما كم عليه وهذا قول مالك ، وقال ابو حنيفة إن كان العالاق أقل من ثلاث ثم تركها حتى المقضت عدتها ثم نكحها عاد الايلاء ، وأن استوفى عدد العالاق لم يمد الايلاء لان حكم النكاح الاول المنقبة وقال بالسلام المنافعي يتحصل من أقواله ثلاث فصار إيلاؤه في النكاح الاول كايلائه من أجنبية وقال أصحاب الشافعي يتحصل من أقواله ثلاثة أقاديل : قولان كالمذهبين ، وقول ثالث لا يعود حكم الايلاء منها لم يصبح إيلاؤه في الله حكم الايلاء منها كم يصبح إيلاؤه في الله منها كم يصبح إيلاؤه في الايلاء منها كالمطلقة ثلاثا

ولنا أنه ممتنع من وط. امرأته بيمين في حال نكامها فثبت له حكم الايلاء كالولم يطلق، وفارق الايلاء من الاجنبية فانه لايقصد باليمين عابها الاضرار بها بخلاف مسائدًا

الشافعي ولها ان تسأل الحاكم فيضرب لهمدة المنة بعد ان يفيء فيئة المدفور، وفيه وجه آخر أنه لايقبل قوله لانه متهم في دعوى ما يسقط عنه حقا توجه عليه الطلب به والاصل سلامته منه ، وان اعترفت أنه قدأصابها مرة وأنكر ذلك لم يكن لها المطالبة بضرب مدة المنة لاعترافها بعدم عنته والقول قوله في عدم الاصابة

(مسئلة) (وان لم بنيء واعفته المرأة سقط حنها وتجتمل ان لابسقط ولها المطالبة بعد)

إذا خفت المرأة عن المطالبة بالفيئة بعدوجوبها فقال بعض أصحابنا يسقط حقها وليس لها المطالبة قال القاضي هذا قياس المذهب لأمها رضيت باسقاط حقها من الفسخ فسقط حقها منه كامر أة العنين إذا رضيت بعنته و محتمل ان لا يسقط حقها ولها المطالبة متى شاءت وهذا مذهب الشافعي لانها ثبت لدفع الفرد بترك ما يتجدد مع الاحوال فكان لها الرجوع كالو أعسر بالنفقة فعفت عن المطالبة بالفسخ ثم طالبت ، وقارق الفسخ للمنة فانه فسخ لعيبه فتى رضيت بالعيب سقط حقها كما لوعفا المشتري عن عيب المبيع ، فاما ان سكت عن المطالبة ثم طالبت بعد فلها ذلك وجها و احداً لانها حقها يثبت على التراخي فلم يسقط بأخر المطالبة كاستحقاق النفقة

(مسئلة) (وان لم تنفه أمر بالطلاق ان طلبت ذلك)

لقول التسبحانه (الذين يؤلون من نسائهم تربص أربعة أشهر قان قاءوا قان الله غفور رحم وإن عزموا الطلاق قان الله سميم هلم) وقال تعالى (قامساك بمعروف أو تسريح باحسان) قاذا امتنم من اداه الواحب فقد امتنع من الامساك بالمعروف فيؤمر بالتسريح باحسان

(فصل) ولو آلى من امرأته الامة ثم اشتراها ثم أعتقها وتزولجها عاد الايلا. ، ولو كان المولي عبدا فاشترته امرأته ثم أعتقه وتزوجته عاد الايلا. ، ولو بانت الأوجة بردة او اسلام من أحدها أو غيره ثم تزوجها تزويجا جديدا عاد الايلا، وتستأنف المدة في جيم ذلك ، وسوا، عادت اليه بعد زوج ثان او قبله لان اليمين كانت منه في حال الزوجية فيبقى حبكها ماوجدت الزوجية وهكذالو قال لزوجته ان دخلت الدار فوافئ لاجامعتك ثم طاقها ثم نكحت غيره ثم تزوجها الاول عاد حكم الايلا، لان الصفة المعقودة في حال الزوجية، لا تنحل بزوال الزوجية فان دخلت الدار في حال البينونة ثم عاد فتروجها لم يثبت حكم الايلا، في حقه لان الصفة وجدت في حال كونها أجنبية ولا ينعقد الايلا، بالملف على الاجنبية بخلاف ما إذا دخلت وهي امرأته

(مسئلة) قال (ولو آ لى منها واختلفا في مضي الاربىة أشهر كان القول قوله في أنها لم تمض مع يمينه)

إنها كان كذلك لان الاختلاف في مضى المدة ينبني على الحلاف في وتت يدينه قانحها لو اتفقاعلى

(مسئلة) (فان طلق واحدة فله رجعها وعنه أنها تكون بائنة)

وجهة ذلك ان الطلاق الواجب على المولي رجمي سواء أوقعه بنفسه أو طنق الحالم عليه وبهدذا قال الشافعي قال الاثرم قات لابي عبدالله في الولي نان طلقها قال تكون واحدة وهو أجق بها رعن أحمد رواية أخرى ان فرقة الحاكم تكون بائنا ذكر أبو بكر الروايتين جيماً وقال القاضي المنصوص عن أحمد في فرقة الحاكم أنها تكون بائنا فان في رواية الاثرم وقد سئل اذا طلق عليه السلطان أتكون واحدة وقو أحق بها، قأما تفريق السلطان فايس فيه رجعة، وقال أو ثور طلاق المولى بائن سواه طاق هو أوطاق عليه الحاكم لانها فرقة لدفع الضرر فكانت بائنا كفرقة الفة ولانها فرقة لدفع الفرر فكانت بائنا كفرقة الفة طلاق صادف مدخولا بها من غير عوض ولا استيفاه عدد فكان رجعيا كالطلاق في غير الايلاه، ويفارق فرقة الفقر فهذه منح عنها الفرر فهذه أذا ارتجها ضربت له مدة أخرى ولان المنين قد يئس من يحطئه فلا فائدة في رجعته الضرر فهذه أذا ارتجها ضربت له مدة أخرى ولان المنين قد يئس من يحطئه فلا فائدة في رجعته الضرر فهذه أذا ارتجها ضربت له مدة أخرى ولان المنين قد يئس من يحطئه فلا فائدة في رجعته وهذا غير عاجز ورجعته دليل على رغبته فيها وإقلاعه عن الاضرار بها فافترقا

﴿ مسئلة ﴾ (فان لم بطلق حبس وضيق عليه حتى بطلق في إحدى الروايتين والاخرى يظلق الحاكم عليه)

اذا امتنع المولي من الفيئة بدد التربص أو امتنع المدور من الفيئة باسانه أو امتنم من الوطء بمد زوال عدره أمر بالطلاق فان طلق وقع طلاقه الذي أوضه واحدة كانت أو أكثر وليس هما كم إجياره

وقت اليمين حسب من ذلك الوقت فعلم هل انقضت المدة أولا وزال الحلاف ، اما إذا اختلفا في وقت اليمين فقال حلفت في غرة شعبان فالقول قوله لانه صدر من جبته وهو أعلم به فكان القول قوله فيه كما أو اختلفا في أصل الايلاء ولان الاصل عدم الحلف في غرة شعبان فكان قوله في نفيه موافقا للاصل ، قال الحرقي ويكون ذلك مع يمينه وهو مذهب الشافعي وذهب أبو بكر الى أنه لا يمين عليه ، قال القالني وهو أصح لانه اختلاف في أحكام النكاح فلم تشرع فيه يمين كما أو ادعى ذوجية أمرأة فأ نكرته ، ووجه قول الحرقي قول النبي ويتياني والمين على المدعى عليه ، ولانه حق لا دمي مجرز بذله فيستحلف فيه كالديون

(فصل) فان ترك الوطء بغير يمين لم يكن موليا لان الايلاء الحلف ولكن إن ترك ذلك لعذر من مرض أو غيبة وتحوه لم تضرب له مدة وان تركه مضراً بها فهل تضرب له مدة ? على روايتين

على أكثر من طلقة لانه يجسل الوفاء لحقها بها فأنها تفضي الى البينونة والتخلص من ضرره ، وان امتنع من الطلاق طلق الحاكم عليه وبه قال مالك ، وعلى أحمد رواية أخرى ليس للحاكم الطلاق عليه لان ماخير الزوج فيه بين أمرين لم يقم الحاكم مقامه فيه كالاختيار لبعض الزوجات في حق من أسلم وتحته أكثر من أربع نسوة أو أختان ، فعلى هذا يحبسه أو يضيق عليه حتى بني ، أو يطلق والشافسي قولان كالروايتين ووجه الرواية الاخرى ان ما دخلته النيابة و تمين مستحقه وامتنع من هو عليه قام الحاكم مقامه فيه كفضاء الدين وفارق الاختيار فانه ما تعين مستحقه و هذا أصح في المذهب وهو اختيار الحرقي و ليس للحاكم ان بأمره بالطلاق ولا يطابق عليه إلاان تطلب المرأة ذلك لانه حق لما و إنما الحاكم يستوفي لها الحق فلا يكون إلا عند طلبها وهمسئلة كه (فان طابق واحدة فهو كطلاق المولي)

يعني إذا طلق الحاكم واحدة فهل هي رجمية أو باثنة ?على روايتين لا نه قام مقامه و ناب عنه فكان حكم حكم المولي وان طلق الحاكم ثلاثاً أو فسخ جاز لان المولي إذا امتنع من الفيئة والطلاق قام الحاكم مقامه فلك من الطلاق ما يملك المولي واليه الحيرة فيه وإن شاء طلق واحدة وأن شاء اثنتين وأن شاء ثلاثاً وأن شاء فد قال القاضي هذا ظاهر كلام أحمد وقال الشافعي ليس له إلا واحدة لان أيفاء الحق يحصل بها فلم يملك زيادة عليها كما لم يملك الزيادة على وفاء الدين في حق الممتنع

ولنا أن الحاكم قائم مقامه فملك من الطلاق ما علكه كما لو وكله في ذلك وليس ذلك زيادة على حقها فأن حقها فان حقها الفرقة غير أنها نتنوع وقد يرى الحاكم المصلحة في تحريمها عليه ومنعه رجمتها لعلمه بسوء قصده وحصول المصلحة ببعد مقال أبو عبد الله إذا قال فرقت بينكما فأنما هو فسخ وإذا قال طلقت ثلاثا فهي ثلاث

﴿ مَسَّلَةً ﴾ (وان ادعى ان المدة ما انقضت وادعت مضيها فالقول قوله في أنها لم عَض مع يمينه) واعا كان كذلك لان الاختلاف في مضي المدة ينبني على الحلاف في وقت يمينه فامها لو انفغا

(احداهما) تضرب له مدة أربعة أشهر فان وطنها وإلا دعي بعدها الى الوطء فاناه تنم منه أمر بالطلاق كا يفعل في الايلاء سواء ، لانه أضربها بترك الوطء في مدة الايلاء فيازم حكمه كا لوحلف ولان ماوجب اداؤه اذا حلف على تركه وجب أداؤه ذا لم يحلف كالنفقة وسائر الواجبات، يحققه أن اليمين لا تجعل غير الوجب واجبا اذا أقسم على تركه فوجو به معها يدل على وجوبه قبلها ، ولان وجوبه في الايلاء إنا كان فدفع حاجة المرأة وازالة المقرر عنها وضرها لا مختلف بالايلاء وعدمه فلا مختلف الوجرب، فان قبل فلا يبتى الايلاء أثر فلم أفردتم له بابا ؟ قلنا بل له أثر فانه يدل على قصد الاضرار فيتعلق الحكم به وان لم يظهر منه قصد الاضرار اكتفي بدلالته واذا لم توجد اليمين احتجناالى دالى سواه يدل على المضارة فيعتبر الايلاء فدلالنه على المقتضي لا لعينه (والثانية) لا تضرب له مدة وهو مذهب أبي حنيفة والشافعي لانه ايس بمول فلم تضرب له مدة كا لو لم يقصد الاضرار ، ولان تعليق الحسم بالايلاء بدل على انتفائه عند عدمه اذ لو ثبت هذا الحكم بلونه لم يكن له أثر والله أ، الم

على وقت اليمين حسب من ذلك الوقت فعلم هل انقضت المدة أولا وزال الحلاف، أما إذا اختلفا في وقت اليمين فقال حلفت في غرة رمضان وقالت بل حلفت في غرة شعبان فالقول قوله لانه يصدر من جهته وهو أعلم به فكان انقول قوله فيه كما لو اختلفا في أصل الايلاء ،ولان الاصل عدم الحلف في غرة شعبان فكان قوله في نفيه موافقا اللاصل ويكون ذلك مع يمينه في قول الخرقي وهو مذهب الشافعي وقال أبو بكر لا يمين عليه قال القاضي وهو أصح لانه اختلاف في أحكام النكاح فلم تشرع فيه اليمين كما لوادعى زوجية امرأة فانكرته، والاول أولى لقول الذبي مستحلف فيه كالمدعى عليه ولانه حق لا دمي مجوز بذله فيستحلف فيه كالمديون

﴿ مسئلة ﴾ (فان ادعى انه وطئها فأنكرته وكانت ثيبا فالقول قوله مع يمينه)

اختاره الحرقي وهو مذهب الشافعي لان الاصل بقاء النكاح والمرأة تدعي رفعه وهو يدعي مايوافق الاصل فكان القول فوله كما لوادعي الوط، في العنة ولان هذا أمر خفي ولا يعم الامن جهته فقبل قوله فيه كقول المرأة في حيضها وتلزمه اليمين لان ماتدعيه المرأة محتمل فوجب نفيه باليمين ونص أحمد في رواية الاثرم على انه لايلزمه يمين لانه لايقضى فيه بالنكول وهذا اختيار أبي بكر فأما ان كانت بكرا و اختلفا في الاصابة وادعت الهاعذراء أريت النساء النقات فان شهدن بثيو بها فالقول قوله وان شهدن ببكارتها فافلول منه وطئها زالت بكارتها موظاهر كلام الحرقي انه لايمين ههنا لانه قال في باب العنين فان شهدن بما قالت أجل سنة ولم يذكر يمينه وهذا قول أبي بكر لان البينة تشهد لها قلا تجب اليمين معها وقيل تجب عليها النمين لاحمال ان تكون العذرة عادت بعد زوالها البينة تشهد لها قلا تجب اليمين معها وقيل تجب عليها النمين لاحمال ان تكون العذرة عادت بعد زوالها وان لم يشهد بها احد فالقول قوله كما لوكانت ثبيا وهل يحلف على وجهين مضي توجيهها

كتاب الظهار

الظهار مشتق من الظهر وانماخصوا الظهر بذلك و بين سائر الاعضاء الانكل مي كوب يسمى ظهرا المصول الركوب على ظهره في الاغلب فشبهوا الزوجة بذلك و هو محرم قول الله تعالى (وانهم ليقولون منكراً من القول و زوراً) ومعناء أز الزوجة ليست كالام في النحريم ، قال الله تعالى (ماهن أمهاتهم) وقال تعالى و ما جعل أز واجكم اللائي تظاهرون منهن أمهاتكم) والاصل في الظهار المكتاب والسنة أما المكتاب فقوله تعالى (الذين يظاهرون منكم من نسائهم ماهن أمهاتهم) والآية الذي بعدها وأما السنة فورى أبو داود باسناده عن خريلة بنت مالك بن ثهلة . قالت تظاهر مني أوس بن الصامت فجئت رسول الله مسيلة أشكوا ورسول الله مسيلة عبادات في و يقول و انتي الله فانه ابن علك في المحت حتى نزل القرآن (قد سمع الله قول التي تجادات في زوجها) فقال و بعنق رقبة ، فقلت الابجد على فال و فيصوم شهر بن متنابعين القلت بارسول الله الله شيخ كبير ما بدمن صيام قال و فله ماني أعينه بعرق من تعرفقات بارسول الله فانه المحمي المرق فات عاده في أعينه بعرق المن من شيء بتصدق به قال وفاني سأعينه بعرق من تعرفقات بارسول الله فانه الاصممي العرق الخرق الهن و وي أدا با المناد عن سابه بن يسام بن عاله بن و وي أدا با المناد عن سابه بن يسام بن عاله بن و راه و با سف من خوص كالزنبل المنار و وي أدا با بالمناد عن سابه بن يسام بن عاله بن و راه و با سف من خوص كالزنبل المنار و وي أدا با بالمن عمل عالم بن يا المن عمل الهاب بن دارا و بالمناد و بالمن

(كتاب الظهار)

النظرار مشتق من المظهر وا با خصوا الغلهر بذلك من بين سائر الاعضاء لان كل مركوب يسمى، ظهرا لحصول الركوب على ظهره في الاغلب فشبهوا الزوجة بذلك وهو محرم لقول الله تعالى وأجم ليقولون منكراً من القول وزوراً ومناه ان الزوجة ايست كلام في انتحريم قال الله تعالى (ماهن الهاجم وقال منحاله وما حجل أزواجكم اللاثي تفاهر وزمنهن أمها نكم) والاصل في الظهار الكذاب والسنة والاجهاع أما الكتاب فقوله تعالى (الذين يظاهروز منكم من نسائهم ماهن المهاجم) والآية التي بعدها وأما السنة فروى أبو داود باسنان عن خويلة بنت مالك بن ثعلبة قالت تظاهر مني اوس بن الصامت فحشت رسول الله عَلَيْتِيلِيَّة بحادلني فيه و بقول (انق الله فانه با عمله على المرحت حتى نزل الغرآن (قد مع الله قول التي تجادلك في زوجها) بقال يعتقرق بقد و فقلت لا يجدفقال وموم شهر بن متنا بعين و فقلت لا يجدفقال وموم شهر بن متنا بعين و فقلت لا يجدفقال ومني و يتصدق قال (فاني سأعينه بعرق من ثمر فقلت يارسول الله فاني سأعينه بعرق آخر قال قد احسنت أذهبي فاطمعي عنه ستين سكينا وارجمي إلى ابن عمك قال الاصمي العرق بفتح الدين والراء هو ماسف من خوص كالزنبيل ستين سكينا وارجمي إلى ابن عمك قال الاصمي العرق بفتح الدين والراء هو ماسف من خوص كالزنبيل الكيروروي أيضا باسناده عن سلميان بن يسار عن سامة بن صخر البياضي قال كنت أصيب من النساء (المنني والدم و النمر ح الكير) (المنوروي) في النمر ح الكير) (المنوروي)

عن سلمة بن صخرالبيافي قال كنت أصيب من النسا. مالا يصيب غيري فلمادخل شهر رمضان خفت أن أصيب من امساقي شيئا يتنايع عدمي ذات ابلة اذ تكذف لي منها شيء فلم ألبت أن تروت المبافلة اصبحت خرجت إلى قومي فأخبرته الحبر وقلت امشوا معي إلى وسول الله ويتنايق قاتوا لا والله فانطلقت إلى النبي ويتنايق فأخبرته الخبر فقال (أنت بذك ياسلمة ؟ وسول الله والله والله فانطلقت إلى النبي ويتنايق فأخبرته الخبر فقال (حرر رقبة » ذات فقلت أنا بذك بالمتى ماأمك رقبة غيرها وضر بت صفحة رقبتي قال (صم شهر بن متنابه بن » ذات والذي بعثك بالمتى ماأمك رقبة غيرها وضر بت صفحة رقبتي قال (صم شهر بن متنابه بن » ذات والذي وهل أصبت الذي أصبت لا من الصيام قال (فاطم وسفا من غر ببن ستين مسكينا » قات والذي بعثك بالمتى الذي أصبت لا من الصيام قال (فاطلق إلى صاحب صدقة بي زريق فايدفها اليك عندكم الفيق و وحدت عندرسول الله ويتنائل المائل سواء كان مسلما أو كافرا حرا عندكم الفيق و وحدت عندرسول الله ويتنائل المائل سواء كان مسلما أو كافرا حرا و عبداً قال ابو كم وظهار السكران مبني على طرقه . قال القاضي و كذلك غلمار الصبي مبني على طرقه ، قال القاضي و كذلك غلمار الصبي مبني على طلاقه ، والصحبح أن غلمار الصبي مبني على طلاقه ، والصحبح أن غلمار السمي نه يم مسلم المائل المنازة الم تنقد من الصبي مبني على طلاقه ، والصحبح أن غلمار العدى قول المنكر والزور وذلك مرفوع عن الصبي لكوز الفرم فوعا عنه تعالى ولان الكفارة وجبت كانه المنه ولان الكفارة وجبت كانه المنه قال (فتحر بر رقبة) والعبد لايدك الرقاب

ولنا عموم الآية ولانه يصح طلاقه نصح ظهاره كالمر أأما إيجاب الرقبة فانها هو على من يجدها

مالا يصب غيري فلما دخل شهر رمضان خفت ان أصيب من امر أني شيئا بتنايع حتى أصبح فظاهرت منها حتى ينسلخ شهر رمضان فبينا هي تخدمني ذات ليلة اذ تكشف لي منها شيء فلم البث ان نزوت عليها فلما أصبحت خرجت الى قومي فاخبرته الخبر وفات المسوا معي الى رسول الله عليها الله والله والله والله والنه والنه والنه والنه والنه والنه والنه والنه النبي عليها فلم النبي عليها فلم خرر رقبة قلت والذي بعنك بالحق ما ألك رقبة غيري وضربت صفحة رقبتي قال « فصم شهر بن متنابين » قات وهل أصبت الامن الصيام ? قال « فاطم وسقا من تمر ونج بين ستين مسكينا » قات وهل أصبت الامن الصيام ? قال الله والما عبد بين ستين مسكينا والذي بعنه بالحق الله وحسن الرأي بني زرق فليدفها اليك قال والمنق وسوء الرأي ووجدت عند رسول عليها الله وحسن الرأي ومهي فقات وجدت عندكم الضيق وسوء الرأي ووجدت عند رسول عليها السعة وحسن الرأي وقد أمر لي بصدقت كم

(مسئلة) (والظهاران يشبه امرأته أوعضوا منها بظهر من محرم عليه على التأبيد أو بها او بمضومنها قيقول انت على كظهر امي أوكيد اختى أو كوجه حماني أو يقول ظهرك أو يدك على كظهر

ولا يقى الظهار في حق من لا يجدها كالهسر فرضه الصيام و يصح ظهار الذمي وبه قال الشافعي ، وقال ما الله و الموحنية لا يصح منه لان الكفارة لا تصحمنه وهي الرافعة التحريم فلا يصح منه التحريم ودليل أن الكفارة لا تصح منه كسائر العبادات

ولنا أن من صح طلاقه صح ظهاره كالمسلم فاما ماذ كروه فيبطل بكفارة الصيد اذا قتله في الحرم وكذلك الحديثام عليه ولا نسلم أن التكفير لا يصح منه فانه يصح منه العتق والاطعام، وأنا لا يصح منه الصوم فلا تمتنع صحة الظهار بامتناع بعض أفراع السكفارة كا في حق العبد، والنية أنا تعتبر لتعيين الفعل الدكفارة فلا يمتنع ذلك في حق السكافر كالمية في كنايات الطلاق ومن يخنق في الاحيان يصح علهاره في أفاقة كما يصح طلاقه فيه

(فصل) ومن لايصح طلاله لايصح ظهاره كالطال والزائل المقل بجنون أو اغماء او نوم أو غيره لا يمل في هذا خلافا ، وبه قال الشافعي وابو ثور وأصحاب الرأي ، ولا يصح ظهار المسكره وبه قال الشافعي وابر ثور وابن المنذر ، وقال ابر بوسف يصح ظهاره والحلاف في ذلك مبني على الحلاف في صحة طلائه وقد مضى ذلك

(فصل) , يسح الظهار من كل زوجة كبيرة كانت أو صغيرة مسلمة كانت او ذمية ممكناوطؤما

أمي أو كيد اختي أو خالتي من نسب أو رضاع فنى شبه امرأته بظهر من تحرم عليه على التأبيد فيقول انت على كظهر أمى فهذا ظهار اجماعا)

قالُ ابن المنذر اجمع أهل العلم على ان تصربح الظهار ان يقول انت علي كظهر امي وفي حديث خويلة امرأة اوس بن الصامت انه قال لها انت على كظهر أمي فذكر ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فأمره بالكفارة

(الضرب الناني)أن يشبهها بظهر من تحرم عليه من ذوي رحمه كجدته وعمته واخته فهذا ظهار في قول أكثر أهل العلم منهم الحسن وعطاء وجابر بن زيد والشمي والنخمي والزهري والثوري والاوزاعي ومالك واسحاق وأبوعبيد وأبو ثور وأصحاب الرأي وهو جديد قولي الشافعي وقال في القديم لا يكون الظهار الإبام وجدة لانهاأم أيضاً لان اللفظ الذي وردبه القرآن مختص بالام فاذا عدل عنه لم يتعلق به ما أوجبه الله تمالى فيه

وانا أنهن تحرمات بالقرابة فأشبهن الام واما الآية فقد قال فبها (وانهم ليقولون منكراً من القول وزوراً)وهذا موجود في مسئلتنا فجرى بجراه وتعليق الحسكم بالام لا يمنع الحسكم في غيرها إذا كانت مثلها .

(الثالث) أن يشبهها بظهر من تحرم عليه علىالتأبيد سوى الافارب كالامهات المرضعات والاخوات

أو غير ممكن ، وبه قال مالك والشاني ، وقال ابو ثور لايصح الفايار من التي لاي.كن وطؤها لانه لايمكنوطؤها والظهار لتحرم وطثها

ولناعموم الآية ولأنها زوجة بصح طلاقها فصح الظهار منها كفيرها

(مسئلة) قال (وإذا قال لزوجته أنت علي كظهر امي او كظهر امرأة أجنبية أو أنت على حرام او حرم عضوا من أعضائها فلا يطؤها حتى يأتي بالـكفارة)

في هذه المستنة فصول خمسة (أحدها) أنه متى شبه امرأته بمن تحرم عليه على انتأبيد فقال أنت على حظهر أي أو أختى او غبرهما فهو مظاهر وهذا على ثلاثة أضرب(أحدها) أن يقول أنت على كظهر أي فهذا ظهار إجماعا قال ابن المنذر أجم أهل العلم على أن تصريح الظهار أن يقول أنت على كظهر أي وفي حديث خويلة امرأة أرس بن الساءت أنه قال لها أنت على كظهر أي فذكر ذاك لرسول الله مَكَالِيَّةُ فأمره بالكفارة

(الضرب انثاني) أن يشبهها بظهر من تحرم عليه من ذوي رحمه كجدته وعمته وخالنه وأخنه فذ! ظهار في قول أكثر أهل العلم مهم الحسن وعطا. وجابر بن زيد والشمبي والنخعي والزهري والثوري والاوزاعي وما لك وإسحاق وأبو عميد وابر ثور وأصحاب الرأي وهوجديد قرلي الشاةي

من الرضاعة وحلائل الآباء والآبناء وأمهات النساء والربائب اللاتي دخل بأمهن فهوظهار أيضا والحلاف فيهاكالتي قبلها ووجه المذهبين ماتقدم ويزيد في الامهات الرضمات في دخولها في عموم الامهات وسائرهن في معناها فيثبت فيهن حكها

(فصل) وإن قال أنت عندي أو مني أو معي كظير أمي كان ظهاراً بمنزلة على لان هذه الالفاظ في معناه وإن قال جملتك أوبدنك أوجسمك أوذاتك أوذلك على كظهر أمي كان ظهاراً لانه أداراليها فهو كقوله أنت وإن قال أنت كظهر أمي كان ظهاراً لانه أنى بعا يقتضي تحريبها عليه فالمصرف الحكم اليه كا لو قال أنت طالق وقال بعض الشافعية ليس بظهار لانه ليس فيه مايدل على إن ذلك في حقه وليس بصحيح فانها إذا كانت كظهر أمه فظهر أمه محرم عليه ،واما إذا شبه عضواً من امر أته بظهر أمه اليعضوامن اعضائها فهو مظاهر فلو قال فرجك أوظهرك او رأسك او جلدك كظهر امي أو بدنها أورأسها اويدها فهو مظاهر ، وبهذا قال مالك وهو قص الشافعي وعن احمد رواية اخرى أنه ليس بنظاهر حتى بشبه جملة امرأته لانه لوحاف الله لايمس عضواً منها لا يسري الى غيره فكذلك المظاهرة ولان هذا ليس بمنصوص عليه ولا هو في مدى المنصوص لان تشبيهه مجملتها تشبيه بمحل الاستمتاع ولان هذا ليس بمنصوص عليه ولا هو في مدى المنصوص لان تشبيهه مجملتها تشبيه بمحل الاستمتاع بعا يتأكد تحربه وفيه تحرم جملتها فيكون آ.كد

وقال أبو حنيفة ان شبهها بما يحرم النظر اليه من الام كالفرج والفخذ ونحوهما فهو مظاهر وإن

وقال في القديم لايكون الظهار إلا بام اوجدة لانها^مم أبضالان الفظ لذي ورد به القرآن مختص بالام فاذا عدل عنه لم يتعلق به ما ارجبه الله تعالى فيه

ولنا أنهن محرمات بالغرابة فأشهن الام فأما الآية فقـد قال فيها, وإنهم ليقراون منكراً من القول وزورا) وهذا مرجود في مسئلتنا فجرى مجراه وتعليق الحـكم بالام لايمنع ثبوت الحـكم في غيرها اذا كانت شلها

(الضرب الثالث) أن يشبهها بظهر من تحرم عليه على التأبيد سوى الافارب كالامهات المرضعات والاخوات من الرضاعة وحلائل الآبا. والأبا. وأمهات النسا. والربائب اللآثي دخل بأمهن فهو ظهار أيضا ، والحلاف فيها كالتي قبلها ووجه المذهبين ما تقدم ويزيد في الامهات المرضعات دخولها في عوم الابهات فنكون داخلة في النص وسائرهن في معناها فثبت فيهن حكها (الفصل اثاني) اذا شبهها بظهر من تحرم عليه تحريها وقتا كاخت امرأته وعمها أو الاجنبية فعن احمد فيه دوايتان

(إحداهما) انه ظهار وهو اختيار الحرقي وقول أصحاب مالك (والثانية) ايس بظهار وهومذهب الشاني لانها غير محرمة على التأبيد الا ينكون النشبيه بها ظهارا كالحائض والمحرمة من نسسائه ، ووجه الاول انه شبهها بدحرمة فأشبه ما أو شبهها بالام ، ولان محرد قوله أنت على حرام ظهار إذا نوى به

للجور ما انظر اليه كالرأس والوجه لم كن مظاهراً لانه شبهها بعضو من أمه فكان مظاهراً كما لو شبهها بظهرها وقارق الزوجة قانه لو شبهها بظهرها لم يكن مظاهراً والنظر ان الم يحرم قال الذذ يحرم وهو المستفاد بعقد النسكات (فصل) فان قال كشعر أمي أو سنها أو ظفرها أو شبه شيئاً من ذلك من امرأته بأمه أو بعضو من أعضائها لم يكن مظاهراً لانها ليست من أعضاء الام انابة ولا يقع الطلاق باضافته البها فكذلك من أعضائها لم يكن مظاهراً لانها ليست من أعضاء الام انابة ولا يقع الطلاق باضافته البها فكذلك الظهار وكذلك ان قال بروح أمي فان الروح لا توصف بالتحريم ولا هي محل للاستمتاع وكذلك الربق والدم فان قال وجهي من وجهاك حرام فليس بظهار نص عليه أحمد وقال هذا شيء يقوله الماس ليس شيئا وذلك لان هذا يستعمل كثيراً في غير الظهار ولا يؤدي معني الظهار فلم يكن ظهاراً كما لو قال لا أكلك .

(فصل) فان قال أنا مظاهر أو على الظهار أو على الحرام أو الحرام لي لازم ولا نية له لم يلزمه شي و لا نه ليس بصريح في الظهار وإن نوى به الظهار أو اقترنت به قرينة تدل على إرادة الظهار مثل أن يعلقه على شرط مثل أن يقول على الحرام إن كلتك احتمل أن يكون ظهاراً لانه أحد نوعي التحريم للزوجة فصح بالكناية مع البينة كالطلاق ويحتمل أن لا يثبت الظهار بهلان الشرع أنا ورد به بصريح لفظه ، وهذا ليس بصريح فيه ولانه يمين ، وجبة للكفارة فلم يثبت حكمه بغير الصريح كالممين بالله تمالى .

الظهار والنشبيه بالحرمة تحريم فكان ظهاراً، فأما الحائض فيماح الاستمتاع بها في غير الفرج والحرمة يحل له النظر اليها ولمسها من غير شهوة، وليس فيوط، واحدة منها حد مخلاف مسئلتنا، واختسار أبو بكر أن الظهار لا يكون إلا من ذرات الحارم من النساء قال فهذا اقول

(فصل) وان شبها بظهر أيه أو بظهر غيره من الرجال أوقال أنت علي كظهر البهيمة أو أنت علي كظهر البهيمة أو أنت علي كالمينة والدم ففي ذلك كاه روايتان (احداهما) إذ، ظهار، قال الميموني قات لاحد إن ظاهر من ظهر الرجل قال فظهر الرجل حرام يكون ظهاراً وبهذا قال ابنالقامم صاحب مالك فيا إذا قال أنت على كظهر أبي وروي ذلك عن جابر من زمد

(والرواية الثانية) ليس بظهار وهوقول أكثر اللها، لانه تشبيه بها ليس بمحل للاستمتاع أشبه مالو قال أنت علي كال ذيد، وهل فيه كفارة ? على روايتين (إحداها) فيه كفارة لانه نوع تحريم فأشبه ما لو حرم ماله (والثانية) ليس فيه شيء ، نقل ابن القاميم عن أحمد فيهن شبه امرأته بظهر الرجل لايكون ظهاراً ولمأره بلزمه فيه شيء وذلك لابه تشبيه لامرأته بها ليس بمحل الاستمتاع أشبه انتسبيه بمال غيره ، وقال أبر الحطاب في قرله أنت على كالميتة و لدم إن توى به الطلاق كان طلاقا وان نوى الفهاراً وان نوى المين كان يدينا ران لم ينوشيها ففيه روايتان (إحداها) هو ظهار والاخرى) هو يمين ولم يتمهق عندي مهشي ارادته الظهار واليمين والله أبها

(فصل) فان قال أنت عندي أو ، في أو ، حي كفاء أمي كان ظهاراً بديزلة على لان هذه الالفاظ

⁽ فصل) يكره أن بسمي الرجل امرأته عن تحرم عليه كأمه وأخته وبنته الم روى أبو داود باسناده عن أبي عم الهجيمي أن رجلا قال لامرأته يا أخته فقال رسول الله عليه المخيمي أن رجلا قال لامرأته يا أخته فقال رسول الله عليه الظهار لان التي فكره ذلك ونهى عنه ولانه لفظ بشبه لفظ الظهار ولا تحرم بهذا ولا يثبث حركم الظهار لان التي عليه له حرمت عليك ولان هذا اللفظ ليس بصر ع في الظهار ولا نواه به فلا يثبت التحريم وفي الحديث عن النبي عليه الله حبار فسأله عليه ولم هاراً

[﴿] مسئلة ﴾ (وإن قال أنت على كأمي كان مظاهراً فان قال أردت كأمي في الكرامة أو نحوه دين وهل يقبل في الحسكم ? يخرج على روايتين)

إذا قال أنت على كأي أو مثل أي ونوى الظهار فهو ظهار في قول عامة العلماء منهم أبو حنيفة وصاحباء والشافعي واستحاق وان أطلق فقال أبو بسكر هو صريح في الظهار وهو قول مالك ومحمد ابن الحسن . وقال ابن أبي موسى فيه روايتان أظهرها أنه ليس بظهار حتى يتويه وهذا قول أبي حنيفة والشافعي لان هذا يستحمل في الكرامة أكثر نما يستعمل في النجريم فلم ينصرف اليه بغير فية

في معناه ، وان قال جملتك أو بدنك أو جسمك أو ذانك أو كاك على كظهر أي كان ظهارا لانه أشار البها فهر كقوله أنت ، وان قال أنت كظهر أي كان ظهاراً لانه أنى بما يقتضي تحريمها عليه فانصرف الحكم اليه كالو قال أنت طالق ،وقال بعض الشافعية ليس بظهار لانه ليس فيه ما يدل على أن ذلك في حقه وليس بصحيح فأنها إذا كانت كظهر أمه فظهر أمه محرم عليه

(فصل) وان قال أنت على كأمي أو مثل أمي و نوى به الظهار فهو ظهار في قول عامة المهاه منهم أبو حنيفة وصاحباه والشافعي وإسحق ، وأن نوى به الكرامة والتوقير أو أنها مثلها في الكبر أو الصفة فليس بظهار والقول قوله في نيته ، وأن أطلق فقال أبوبكر هو صريح في الظهار وهو قول ما الصفة فليس بظهار حتى ينهيه وهذا قول وحمد بن الحسن ، وقال أبن أبي موسى فيه روايتان أظهرهما أنه ليس بظهار حتى ينهيه وهذا قول أبي حنيفة والشافعي لان هذا الفظ يستعمل في الكرامة أكثر مما يستعمل في النحريم فلم ينصر ف اليه بغير نية ككنابات الطلاق

ورجه الاول انه شبه امرأته بجملة أمة فكان مشها لهما بظهرها فيدُت الظهار كا لو شببها به منفرداً ، والذي يصح عندي في قياس المذهب أنه إن وجدت قريبة تدل على الظهار مثل أن يخرج الحلف فيقول إن فبلت كذا فأنت على مثل أمي أو قال ذلك حال الحصومة والفضب فهو ظهار لانه إذا خرج مخرج الحلف قالحلف قالحلف براد للامتناع من شيء أو الحث عليه والما محصل ذلك بتحريمها عليسه ، ولان كونها مشل أمه في صفتها أو كرامتها لا يتعلق على شرط فيدل على انه أما أراد الظهار ووقوع ذلك في حال الخصومة والفضب دليل على انه أراد به ما يتعلق بأذاها ويوجب اجتنابها وهو

ككنايات الطلاق . (والثانية) هو ظهار لانه شبه امرأته بجملة أمه فكان مشبهاً لها بظهرها فيثبت الظهار كما لو شبهها به منفرداً

قال شيخنا والذي يسح عندي في فياس المذهب أنه ان وجدت فرينة ندل على انظهار مثل أن يخرجه مخرج الحلف فيقول إن فعات كذا فأنت على مثل أي أو قال ذلك حال الحصومة والنضب فهو ظهار لانه إذا أخرجه مخرج الحاف فالحلف براد الامتناع ، ن شيء أو الحن عليه وانما محصل ذلك بتحريبها عليه ولان كونها مثل أمه في صفتها وكرامتها لا يتعلق بشرط فيدل على أنه إنه أراد الظهار ووقوع ذلك في حال الحصومة والنضب دليل على أنه أراد به ما يتعلق بأدائها وبوجب اجتنابها وهو الظهار وإن عدم ذلك فليس بظهار لانه محتمل لفيره احمالا كثيراً فلا يتعين الظهار فيه بقير دليل ونحوه قول أبي ثور فأما إن قال أردت كأمي في الكرامة ونحو ذلك فانه بدين لان مافاله محتمل ويقبل في الحرادة ، (والثانية) لا يقبل لانه لما قال أنت على كأمي اقتضي أن يكون عليه فيها الظهار بدءوى الارادة ، (والثانية) لا يقبل لانه لما قال أنت على كأمي اقتضي أن يكون عليه فيها تحرم فأشبه مالو قال أنت على كظهر أمي

الغابار وان عدم هذا فليس بظهار لانه محتمل لغيرالظهار احبالا كثيراً فلا يتعين الظهار فيه بغير دليل ونحو هذا قول أبي ثور وهكذا لو قال أنت علي كأمي أو مثل أمي أو قال أنت أمي أو امرأتي أمي مم الدايل الصارف له الى الغابار كان غاباراً إما بنية أو ما يتوم مقامها ، وان قال أمي اصرأتي أومثل امو آبي لم يكن غاباراً لانه تشبيه لامه ورصف لما وليس بوصف لامرأنه

(الفصل الثالث) أنه إذا قال أنت على حرام أن نوى به الظهار فهو ظهار في قول عامتهم وبه يقول أبوحنيفة والشافعي ، وان نوى به الطلاق فقد ذكر ناه في باب الطلاق وان أطأق ففيه روايتان (احداهما) هو ظهار ذكره الحرقي في موضم آخر و نص عليه أحمد في رواية جاعة من أصحابه وذكره ابراهيم الحربي عن عبان وابن عباس وأبي قلابة وسهيد بن جبير وميمون بن مهران والبتي أنهم قالوا ، الحرام ظهار ، وروي عن أحد مايدل على أن التحريم يمين، وروي عن أبن عباس أنه قال أن انتحريم يمين في كتاب الله عز وجل قال الله عز وجل (ياأيها النبي لم تحرم ماأحل الله لك مم قال قد فرض الله للك عملة أعانكم) وأكثر الفقها، على أن التحريم اذا نم ينو به الظهار ليس بظهار وهو قول ما لك وابي حنيفة والشافعي ، ووجه ذاك الآية المذكورة وان التحريم يتنوع منه ما هو بظهار و بطلاق وعيض واحرام وصيام الا يكون التحريم صريحاً في واحد منها ولا ينصر ف اليه بغير نية كا لا ينصر ف وقولم أن التحريم الطلاق، ووجه الايل أنه تحريم أوقعه في أمرأته فكان بطلاقه ظهاراً كتشبيها بغاير أمه ، وقولم أن التحريم يتنوع قلنا الا ان تلك الانواع منتمية ولا يحصل بقوله منها الا الطلاق وهذا أدلى وقولم أن التحريم يتنوع قلنا الا العالاق وهذا أدلى

﴿ مسئلة ﴾ (وإن قال أنت كأي أو مثل أمي ولم يقل علي ولا عندي فان نوى بهالظهار كان ظهاراً لانه محتمله)

قال شيخنا وحكمه كما إذا قال أنت على كأمي أو قال أنت أي أو امر أي أي إن نوا. أو كان مع الدليل الصارف له الى الظهار نهو ظهار وإلا فملا. وذكر أبو الخطاب فيهما روايتين مثل قوله : أنت على كأمي والأولى أن هذا ليس بظهار إذا أطلق لانه ليس صربح في الظهار لكونه غير الفظ المستعمل فيه فلا يكون ظهاراً بغير نية كما لو قال أت كبيرة مثل أمي ولانه بحنمل النشبيه في التحريم وغيره فلا يجوز أن يتين النحريم بغير نية فأما إن قال أمي امر أبي أو مثل امر أبي أو مثل امر أبي مبكن طهاراً لانه تشبيه لامه ووصف لما وليس بوصف لامر أته

(مسئلة) (رَإِن قال أنت على كَفَاهِر أَبِي فَغَيْهُ رُوايَتَانَ)

(احدامما) هو ظهار لانه شبهها بظهر من يحرم عليه على النا بيد أشبه الام وكذلك إن شبهها بظهر غيره من الرجال أوقال أنت على كظهر البهيمة أو أنت على كالميته والدم قال الميموني قات لاحمد إن ظاهر من ظهر الرجل قال فظهر الرجل حرام يكون ظهاراً وبهذا فال ابن القاسم صاحب مالك فيما إذا قال أست على كظهر أبي وروي ذلك عن جابر بن زيد

منهلان الطلاق تبين به المرأة وهذا يحرمها مع بقا. لزوجية فكان أدنى التحر يمين فكان أولى، فأماان قال ذلك لحرمة عليه بحيض أونحوه وقصد الظهار قبو ظهار وازقصد انها محرمة عليه بذلك السبب فلاشي فيهقان أطاق هليس بظهارلانه يحتمل الخبرعن حالها ءويحتمل انشا التحريم فيهابا لظهار الابتعين أحدهما بغير تعيين (فصل) فان قال الحل على حرام أو ماأحل الله على حرام أوما أنقلب اليه حرام وله امرأة فهو مظاهر نص عليه أحمد في الصور الثلاث وذلك لان افظه يقتضي العموم فيتناول المرأة بعمومه وإن صرح بتحريم المرأة أو نواها فهو آكد ، قال أحمد فيمن قال مأحّل الله على حرام من أهل ومال عليه كفارة الظهار هو يمين وتجزأة كفارة واحدة في ظاهر كلام احمد هذا ، واختار أبن عقيل أنه يلزمه كفارتان الظهار ولتحرم الممال لارت انتحرم تمارلها وكل واحمد منعها لو أنفرد أوجب كفارة فكذلك أذا احتمعا

ولنا أنها ءين واحدة فلا توجب كفارتين كالو نظاهر من امرأتين أو حرم من ماله شيئين وما ذكره ينتقض مهذا ، وفي قول أحمد هو بمين اشارة إلى التعليل بما ذكرناه لان اليمين الواحدة لا توجب أكثر من كفارة ، وإن نوى بتوله ما حل الله على حرام وغيره من لفظات العدوم المال لم يلزمه إلا

والرواية الثانية ليس بظهار وهو قول أكثر اللهاء لأنه تشبيه بما ليس بمحل للاستمناع أشبه ما لو قال أنت على كمال زبد وهل فيه كفارة ? على روايتين (إحداهما) فيه كفارة لأنه نوع تحريم أشبه مالوحرم ماله (والنابية) ليس فيه شيء نقل ابن الفاسم عن أحمد فيمن شبه امرأته بظهر الرجل لايكون ظهاراً ولم ار بلزمه فيه شيء وذلك لانه تشبيه لامرأنه بما ليس بمحل للاستمناع أشبه التشبيه عال غير. وان قال انا عليك كظهر أي أوحرام ونوى به الظهار فهل هوظهار ? على وجهين ذكره في المحرر

﴿ مسئلة ﴾ (وان قال أنت على كظهر أجنبية أوأخت زوجتي أوعمتها أوخالتها فعلى روايتين) إذا شه امرأته بظهر من تحرم عليه تحريما مؤفتاً كاخت امرأته أوعمتها أو الاجنبية فمن أحمدفيه رو انان (إحداها)أنه ظهار اخباره الخرقي وهو قول أصحاب مالك (والثانية) ايس بظهار وهو مذهب الشافعي لأنها غير محرمة على النأبيد فلا يكون النشبيه بها ظهاراً كالحبض والمحرمة من نسائه ، ووجه الرواية الاولى أنه شبهها بمحرمة فأشبه مالوشهها بالائم ولان مجرد قوله أنت على حرام إدانوى به الظهار ظهار، والتشبيه بالمحرمة تحرى فكان ظهاراً، فأما الحائض فيباح الاستمتاع مها في غيرالفرج والمحرمة بحل النظر اليها ولمسها لغير شهوةوليس فيوطءواحدة منها حدىخلاف مسئلننا،واختار أبو بكر ان الظهار لابكون إلا من ذوات الحارم من النساء قال فبهذا أقول

﴿ مسئلة ﴾ (وان قال أنت على كظهر البهيمة لم يكن مظاهراً)

لانه ليس عجل الاستمتاع وفيه وجه آخرأنه يكون مظاهراً كما لوشبهها بظهر أبيه

كفارة بين لان الله غل العام بجوز استعاله في الحاص وعلى الرواية الاخرى التي تقول إن الجرام باطلاقه اليس بغاءار لا يكون همنا مظاهراً إلا أن ينوي الظهار

(فصل) وإن قال أنت علي كظهر أمي حرام فه، صريح في الظهار لاينصرف الى غيره سواه نوى الطلاق أو لم ينوه وليس فيه اختلاف بحد الله لاه صرح بالظهار وبينه بقوله حرام ، وإن قال أنت علي حرام كظهر أمي أد كأ مي فكذك وبه قال أبو حنيفة وهو أحد قولي الشافعي والقول الثاني) اذا نوى الطلاق فهو طلاق وهو قول أبي بوسف ومحد إلا أن أبا بوسف قال لاأفبل قوله في نني الظهار ووجه قولهم أن قوله أنت علي حرام اذا نوى به الطلاق فه و طلاق وزبادة قوله كظهر أمي بعد ذلك لاينني الطلاق كالو قال أنت طالق كظهر أمي

ولنا أنه أنى بصربح الظهار فلم بكن طلاقا كالني قبلها وقولهم إن النحريم مع نيـة الطلاق طلاق لانسلمه وإن سلمناه لكنه فسر لفظه ههنـا بصريح الظهار بتوله فكان العمل بصريح الفول أولى من العمل بالنية.

(فصل) وإن قال أنت لحائق كفام أمي طقت وسقط كفامر أميلاه أنى بصريح الطلاق أولا وجعل قوله كفامر أمي صفة له قان لوى بتوله كفامر أمي تأكيد العلاق لم يكن ظهاراً كما لو أطلق وإن

﴿ مسئلة ﴾ (وان قال أنت على حرام فهو ظهار إلا ان ينوي طلاقاً أو يميناً فهل يكون ظهاراً أو مانواه ?على روابتين)

إذا نوى به الظاهار فهو ظهار في قول عامتهم وبه يقول أبو حنيفة والشافعي وإن نوى به الطلاق فقد ذكر ناه في باب صريح الطلاق وكنايته، وان أطلق فقيه روايتان (إحداهم) أ نه ظهار ذكر ما لحرقي فقد ذكر ناه في باب صريح الطلاق وكنايته، وان أطلق فقيه روايتان (إحداهم) أ نه ظهار وابي عباس وأبي قلابة وسعيد بن جبير وسيمون بن مهران والتي أنهم قلوا الحرام ظهاره ووي عن أحمد ما يدل على ان التحريم عين وره ي عن ابن عباس أنه قال التحريم عين في كناب الله عز وجل قال الله عز وجل (يا أبها النبي لم تحرم ما أحل الله الله الله النبويم عن ان عباس أنه قال التحريم عين في كناب الله يقوبه ما أحل الله الله وهو قول مانك وأبي حنيفة والشافعي للآية المذكورة ولان التحريم يتنوع منه ماهو الظهار وبطلاق وبحيض وإحرام وصام فلا يكون التحريم صريحاً في واحد منها ولا ينصرف اليه بغير بظهار وبطلاق وبحيض وإحرام وصام فلا يكون التحريم صريحاً في واحد منها ولا ينصرف اليه بغير نفح كن ينوم كنشه بيها بظهر أمه، قولهم أن التحريم يتنوع قلنا إلال تلك الا نواع منتفية ولا محصل بقوله منها إلا الطلاق وهذا أولى منه لان الطلاق ثبين به المرأة وهذا مجونها مع بقاء الزوجية فيكان أدنى التحريمين فكان أولى، فأما ان قال ذلك لحرمة عليه مجيض أو نحوه و نوى الظهار فهو ظهار وان قصد أبها عرمة عليه بذلك أولى، فأما ان قال ذلك لحرمة عليه مجيض أو نحوه و نوى الظهار فهو ظهار وان قصد أبها عرمة عليه بذلك أبيس بظهار لانه محتمل الخبر عن حالها ومحتمل إلهاء التحريم فيها بالظهار فلا يتعين أحدها بغير تعيين ألميس بظهار لانه محتمل الخبر عن حالها ومحتمل إلهاء التحريم فيها بالظهار فلا يتعين أحدها بغير تعيين فكان المياس بظهار لانه محتمل الخبر عن حالها ومحتمل إلهاء التحريم فيها بالظهار فلا يتعين أحدها بغير تعيين

نوى به الظهار وكان الطلاق بائنا فهو كالطهار من الاجنبية لانه أنى به بعد بدونتها بالطلاق وإن كان رجعيا كان ظهاراً صحيحاً ذكره الفاضي وهو مذهب الشانعي لانه أنى بلفظ الظهار فيمن هي زوجة وإن نوى بقوله أنت طالق الظهار لم يكن ظهاراً لامه نوى الظهار بصريح الطلاق، وإن قال أنت على كظهر أمي طالق وقر الظهار سبق الطلاق معا سوا. كان الطلاق بائنا أو رجعيا لان الظهار سبق العالاق

(فصل) فان قال أنت على حرام ونوى العالاق والفاهار معا كان ظهاراً ولم يكن طلاقا لات الهنظ الواحد لا يكون ظهاراً وطلاقا والفاهار أولى بهذا الانظ فينصرف اليه . وقال بعض أصحاب الشانعي يقال له اختر أيرما شئت ، وقال بعضهم إن قل أردت الطلاق والفاهار كان طلاقا لانه بدأ به وإن قال أردت الفاهار والطلاق كان ظهاراً لانه بدأ به فيكون ذلك اختياراً له ويلزمه ما بدأ به

وانما أنه أنى بلفظة الحرام ينوي بها الظهار فكات ظهاراً كما لو انفرد الظهار بنيته ولايكون طلاقا لانه زاجت نيته نية الفاهار وتعذر الجميع والظهار أولى بهذه الفظة لان معناهما واحد وهو التحريم فيجب أن يفاب ماهو لاولى ، أما الطلاق فان معناه الاطلاق وهو حل قيدالنكاح وأنما النحريم حكم له في بعض أحواله وقد ينفث عنه فان الرجعية مطاقة مباحة وأما التخيير فلا يصح لان هذه الهنظة قد

(فصل) فان قال الحل على حرام أو ما أحل الله على حرام أو ما أنقاب اليه حرام وله امرأة نهو مظاهر المس عليه أحمد في الصور الثلاث وذلك لان الفظه يفتضي العموم فيتناول المرأة بعنومه وان صرح بتحريم المرأة أرنواها نهو آكد قال أحمد فيمن قال ما أحل الله على حرام من أهل ومال: عليه كفارة الظهار هو يمين ويجزئه كفارة واحدة في ظاهر كلام أحمد هذا، واختار ابن عقيل أنه يلزمه كفارتان للظهار ولتحريم المال لان التحريم يتاولها وكل واحد منها لو انفرد أوجب كفارة فكذلك إدا اجتما.

ولما أنها يمين واحدة فلا توجب كمارتين كما لو تظاهر من امرأتين أو حرم من ماله شيئين وما ذكره منتقض بهدا وفي قول أحمد هو يمين اشارة الى التعليل بما ذكراه لان اليمين الواحدة لا توجب أكثر من كمفارة واحدة، فان نوى بقوله ماأحل الله على حرام وغيره من لفظات العموم المال لم يازمه الاكفارة اليمين لان النفظ العام بجوز استعاله في الخاص، وعلى الرواية الاخرى التي تقول إن الحرام باطلاقه ليس بظهار لا يكون همنا مفاهراً إلا أن ينوي الظهار

(فصل) وان قال أنت علي كظهر أي حرام فهو صريح في الظهار لاينصرف الى غيره سواه نوى الطلاق أو لم ينوه وليس فيه اختلاف محمد الله لانه صرح بالظهار وبينه بقوله حرام وان قال أنت على حرام كظهر أي أركأي فكذلك وبه قال أبو حنيفة وهو احد قولي الشافي ، والقول الثاني إذا نوى الطلاق فهو طلاق وهو قول أبي بوسف ومحمد الاان أبا يوسف قال لاأ قبل قوله في نفي الظهار ، ووجه قولهم ان قوله انت على حرام إذا نوى به الطلاق فهو طلاق ، وزيادة قوله كظهر أي بعد ذلك لا تنفى الطلاق كا لو قال قال أنت طالق كظهر أي

ثبت حكما حين لفظ بها لكونه أهلا والحمال قابلا ولهذا او حكمنا بانه طلاق لكانت عدتها من حين أوقع الطلاق وليس اليه رفع حكم ثبت في الحل باختياره وابدائه بارادته، والقول الآخر مبني على أن 4 الاختيار وهو قاسد على ماذكرنا ثم ان الاعتبار بجميع لفظه لابما بدأ برواداك لو قال طلقت هذه أو هذه لم ينزمه طلاق الاولى

(الغصل الرابع) أنه اذا شبه عضواً من امرأنه بظهر أمه أو عضو من أعضائها في ومظاهر فلوقال فرجك أو ظهرك أو وأسك أو جلدك على كظهر أي أو بدنها او رأسها اوبدهافهو خاهرو مهذا قال مالك وهو نص الشافعي، وعن أحدر واية أخرى أنه ليس بمظاهر حتى بشبه جملة أمر أنه لانه لوحلف بالله لايمس مضر أمنهالم يسر إلى غيره فكذلك المظاهرة ولان هذا ايس به نصوص عليه ولاهر في مدى المنصر ص لان تشبيه جملتها تشاير لحل الاستمتاع بمايناً كدتم ريمه وفيه تحريم لجالتها فيكون آكد ، رقال ابوحنيفة إن شبهها بما يحرمالنظر اليهمن الام كألفرج والمخذونحوهما فهو مظاهره إزلم بحرمالنظر اليه كالرأس والوجء لم يكن مظاهراً لانه شبهما بعضو لابح مالنظر اليه فلم يكن مظاهراً كما لو شبهما بعضو زوجة له أخرى

ولذا أنه أنى بصريع الظهار فلم يكن طلاقا كالتي قبلها ، وقولهم أن النحريم مع نية الطلاق طلاق لانسلمه وان سلمناه لكنه فسر لفظه ههنا بصربح الظهار بقوله فكان العمل بصربح القول أولى من العمل بالنية

(فصل وان قل انت طالق كظهر أمي طلقت وسقط قوله كظهر أمي لانه أني بصريح الطلاق أولا وجبل قوله كظهر أمي صفة له فان نوى قوله كظهر أمي تأكيدا للطلاق لم يكن ظهاراً كالوأطلق وإن نوى به الظهار وكان الطلاق باثناً فهو كالظهار مر الاجنبية لانه أنى به بعد بينونتها بالطلاق وان كان رحميًا كان ظهارًا صحيحًا ذكره الفاضي وهو مذهب الشافعي لانه أنَّى بلفظ الظهار في زمن هي زوجة ، وأن نوى بقوله أت طالق الظهار لم يكن ظهاراً لانه نوى الظهار بصريح الطلاق وان قال أنت على كظهر أمي طالق وقع الظهار والطلاق معا سواءكان الطلاق باثناً أو رجمياً لان الظهار سبق الطلاق.

(فصل) وانقال أنت على حرام و نوى الطلاق والظهار مماً كان ظهاراً ولم يكن طلاقاً لان اللفظ الواحد لا يكون ظهاراً وطلاقا ، والظهار أولى بهذا اللفظ فينصرف اليه ، وقال بمض أصحابالشافمي يقال له اخرر أبهما شئت وقال بعضهم إن قال أردت الطلاق والظهاركان طلاقا لانه بدأ به وان قال أُردت الظهار والطلاق كان ظهاراً لانه بدأ به فيكون ذلك اختياراً له ويلزمه ما بدأ به

ولذا أنه أنى بلفظ الحرام ينوي به الظهار فكانت ظهاراكما لو آ نفر د الظهار بنية، ولايكون طلاقا لانه زاحت نيته نية الظهار وتمذر الجمم والظهار أولى بهذه اللفظة لان مشاهما واحد وهو التحريم فيجب أن يغلب ماهو الاولى . أما الطلاق فان معناه الاطلاق وهو حل قيد النكاح وانما النحريم حكم ولنا أنه شبهها بعضو من أمه فكان مظاهراً كما لو شبهها بظهرِ ها، وفارق الزوجة فأنه لوشبهها بظهرها لم يكن مظاهراً والنظر أن لم يحرم فان التلذذ يحرم وهو المستفاد بعقد النكاح

(فصل) وإن قال كشهر أمي أو سنها أو ظفرها أو شبه شيئا من ذلك من امرأته بأمه أو بعضو من أعضائها الثلاثة لم يكن مظاهراً لانها ليست من أعضا. الام الثابنة ولا يقم الطلاق باضافته البها فكذلك الظهار وكذلك لو قال كزوج أمي فان الزوج لا يوصف بالتحريم ولا هو محل للاستمتاع وكذلك الريق والمرق والدمع ، و إن قال وجهي من وجهك حرام فايس بظهار . نص عليه أحمدوقال هذا شي. يقوله الناس ليس بشي. وذلك لان هذا يستعمل كثيراً في غير الظهار ولا يؤدي معنى الظهار فلم يكنظهاراً كما لو قاللا أكامك

(فصل) فان قال أنا مظاهر أوعلي الظهار أد علي الحرام أو الحرام لي لازم ولا نية له لم يلزمه شيء لامه ايس بصريح في الظهار ولا نوى به الظهار وإن نوى به الظهار أو اقترنت به قرينة تدل على ارادته الظهار مثل أن يعلمه على شرط فيقول على الحرام ان كامتك احتمل أن يكون ظهاراً لانه

له في بمض أحواله وقد ينفك عنه فان الرجبية مطلقة مباحة ، وأما التخبير فلايصح لان هذه اللفظة قد ثبت حكمها حين لفظ بها لـكونه أهلا والمحل قابلا ولهذا لو حكمنا بأنه طلاق لـكانت عدُّمها من حين أوقع الطلاق وليس إليه رفع حكم ثبت في المحل باختيارهوا بداله بارادته ، والفول الآخر مبني على أن له الاختيار وهو فاسد علىماذكرنا ثم انالاعتبار بجميع لفظه لابما بدأ به ولذلك لوقال طلقت هذه أوهذه لم يازمه طلاق الاولى

وفصل﴾ قال الشيخ رضي الله عنه (ويصح من كلزوج يصحطلاقه مسلما كان أو ذميا)

كل زوج صح طلاقه صح ظهاره وهو البالغ الداقل مسلماكان أوكافراً حراً أو عبداً قال أبو بكر وظهار السكران مبني على طلاقه قال الفاضي وكذلك ظهار الصبي مبني على طلاقه ، قال شيخنا والأقوى عندي أنه لا يصح من الصبي ظهار ولا إيلاء لانها يمين موجبة للـكفارة فلم تنعقد يمينه كاليمين بالله تعالى ولان الكفارة وحبَّت لما فيه من قول المنكر والزور وذلك مرفوع عن الصبي لكون القلم مرفوعا عنه فأما ظهار العبد فهو صحيح ، وقيل لا يصح ظهاره لان الله تعالى قال (فتحرير رقبة) والعيد لاعلك الرقاب.

ولنا عموم الآية ولانه مكلف يصح طلاقه فصح ظهاره كالحر وأما إبجاب الرقبة فأنما هو علىمن يجدها ولاينني الظهار في حق من لم يجدها كالمسر فرضه الصيام، ويصح ظهار الذمي وبه قال الشافعي وقال مالك وأبو حنيفة لايصح لان الكفارة لانصح نهوهي الرافية للتحريم فلا يصحمنه النحريم ودليل أنالكفارة لانصح منه أنها تفتقر إلىالنية فلا تصح منه كسائر العبادات

ولنا أن من صع طلافه صع ظهاره كالسلم فاما ماذكروه فيبطل بكفارة الصيد إذا قتله في الحرم

أحد نوعي تخريم الزوجة فصح بالكناية مع النية كالطلاق، يحتمل أن لا يُمبت به الظهار لان الشرع أنما ورد به بصريح لفظه وهذا ايس بصريح فيه ولانه يمين موجبة الكفارة فلم يُمبت حكمه بغير الصريح كالممين بالله تعالى

(فصل) بكره أن بسمي الرجل امرأنه بمن تحرم عليه كأمه أو أخته أو بنته لما روى أبو داود باسناده عن أبي تميمة المجيمي أن رجلا قاللامرأنه باأخية القال رسول الله عِيناتِين وأخنك في ؟ ، فكره ذاك ونهي عنه ولانه الفظ بشبه لفظ الفام ارولا تحرم بهذا ولا يثبت حكم الفامار قان النبي وَيَناتِينُوا مِهْلُ لهُ حرمت عليك، ولان هذا المفظ ايس بصر بح في الفامار ولا نواه به فلا يثبت التحريم . وفي الحديث عن النبي وَيَناتِينُوا أن ابراهم عليه السلام أرسل اليه جبار فسأنه عنها يعني عن سارة فقال : انها أختي ولم يعد ذك ظهاراً

(الفصل الحامس) أن المظاهر يحرم عليه وطه امرأته قبل أن يكفر وليس في ذلك اختلاف اذا كانت الكفارة عنة ا أو صوما لفول الله تعالى (فتحرير رقبة من قبل أن يهاسا) وقوله سبحانه (فن لمجد فسيام شهرين متناوس مرقبل أن يهاسا) وأكثر أحل العلم على أن النكفير بالاطعام مش ذلك وأنه

وكذلك الحديقام عليه ولا نسلم أن انتكفير لا يصح منه فاه يصح منه العتق و إنما لا يصح منه الصيام فلا تمتنع صحة انظهار بامتناع بعض أنواع الكفارة كما في حق العبد، والنية إنا تعتبر لتعبين الفهل للكفارة فلا يمتنع ذلك في حق الكافر كالنية في كنايات الطلاق ومن بخنق في الاحيان يصح ظهاره في إفاقته كما يصح طلاقه فيه

افصل) ومن لابصح طلاقه لابصح ظهاره كالطهل والزائل العقل بجنون أو اغماء أو نوم أوغيره وبه قال الشانعي وأبو ثور واصحاب الرأي ولا نعلم فيه خلافا ولا بصح ظهار المكره، وبه قال الشافعي وأبو ثور وابن المنذر وقال أبو يوسف يصح ظهاره، والخلاف في ذلك مبني على الخلاف في صحة طلاقه وقد مضى ذكره.

(مسئلة) (ويصح من كل زوجة كبيرة كانت أو صغيرة مسلمة أوذمية ممكن وطؤها أوغير بمكن) وبه قال مالك والشافعيوقال أبو ثور لايصح الظهار نمن لا يمكن وطؤها لان الظهار لتحريم وطئها وهو نمتنع منه بغير اليمين. ولنا عموم الاية ولانها زوجة يصح طلاقها فصحالظهار منها كفيرها

ومسئلة فان ظاهر من أمنه أو أم ولده لم يصح وعليه كفارة يمين ويجتمل أن تلزمه كفارة الظهار ومن روي عنه انه لا يصح الظهار منهما ابن عمر وعبد الله بن عمر و وسعيد بن المسيب ومجاهد والشمي وربيعة والشافعي وأبو حنيفة وأصحابه وروي عن الحسن وعكرمة والنخمي وعمر و بن ديئار وسليان بن يسار والزهري وقتادة والحكم واشوري ومالك في الظهار من الامة كفارة تامة لانها مباحة

عرم وطؤها قبل التكفير ، منهم عطاء والزهري والشاني وأصحاب الرأي وذعب أبو أور الى إباحة الجاع قبل التكفير بالاطعام وعن احدما يقتضي ذك لانافة تعالى لم عنع المسيس قبله كافي العتق والصيام ولنا ماروى عكرمة عن ابن عباس أن رجلا أنى النبي ولي النبي والمسالية وقال يارسول الله اني تظاهرت من امن أن أكفر ? فقال « ما حملك على ذلك برحك الله ؟ قال وأيت خاخالما في ضوء القمر ، قال « فلا تقربها حنى تفعل ماأمرك الله ، وواه أبو داود والنرمذي وقال حديث حسن ولا به مظاهر لم يكفر فحرم عليه جامها كا لو كانت كفارة والعتق أو الصيام وترك النص عليها لا يمنع قياسها على المنصوص الذي في معناها

(فصل) فأما التلذذ بما دون الجاع من القبلة والمس والمباشرة فيا دون الفرج ففيه روايتان (احداهما) يحرم وهو اختيار أبي بكر وهو قول الزهري ومالك والاوزاعي وأبي عبيد وأصحاب الرأي ، وروي ذلك عن النخمي وهو أحدد قولي الشافي لان ماحرم الوطء من القول حرم دواعيه كالطلاق والاحرام

(والثانية) لاتحرم قال أ هد أرجو أن لايكون به بأس وهو قول الثوري واسحاق وأبي حنيفة

له فصح الظهار منها كالزوجة وعن الحسن والاوزاعي انكان يطؤها فهو ظهار وإلا فلا لانه إذا لم يطأها فهو كتحريم ماله ، وقال عطاء عليه نصف كفارة حرة لان الامة على النصف من الحرة في كثير من احكامها وهذا من احكامها فيكون على النصف

ولذا قوله تمالى (والذين يظاهرون من السائهم) في الجاهلية فنقل حكمه وبقي محله قال أحمد قال تحرم به الامة كالطلاق، ولان الظهار كان طلاقاً في الجاهلية فنقل حكمه وبقي محله قال أحمد قال أو قلابة وقتادة أن الظهاركان طلاقا في الجاهلية وبلزمه كفارة يمين لانه تحريم لمباح من ماله فكانت فيه كفارة يمين كتحريم سائر ماله ، قال نافع حرم رسول الشيكيلية جاريته فأمره الله أن يكفريمينه وعن أحمد عليه كفارة ظهار لا به أن بالمنكر من الفول والزور وكما لو قالت المرأة لزوجها أنت علي كظهر أبي قال أو بكر لا يتوجه هذا على مذهبه لا نه لوكات عليه كفارة ظهاركان ظهارا ويحتمل أن لا يلزمه شيء قاله أبو الخطاب بناء على قوله في المرأة إذا قالت لزوجها أنت على كظهر ابي لا يلزمها شيء فان قال لا مته أنت على حرام فعليه كفارة يمين لقول الله تعالى (ياأبها النبي لم تحرم ما أحل الله شيء فان قال لا مته أنت على حرام فعليه كفارة يمين لقول الله تعالى (ياأبها النبي لم تحرم ما أحل الله ويخرج على الرواية الاخرى أن يازمه كفارة ظهار لان النحريم ظهار والاول هو الصحيح ومخرج على الرواية الاخرى أن يازمه كفارة ظهار لان النحريم ظهار والاول هو الصحيح ان شاء الله تعالى .

(مسئة) (وان قالت المرأة لزوجها أنت على كظهر أبي لم تـكن مظاهرة) وجمة ذلك ان المرأة اذا قالت لزوجها انت على كظهر أبي أو قالت إن تزوجت فلاناً فهو على وحكي عن مالك وهوانقول الثاني الشافي لانه وط. يتعلق بحريمه مال فلم يتجاوز التحريم كوط الحائض (فصل) ولا يصح الظهار من أمته ولا أم واده . روي ذاك عن ابن هم وعبد الله بن همرو وسعيد بن المسيب ومجاهد والشعبي وربيعة والاوزاعي والشافعي وأبي حنيفة وأصحابه ، وروي عن الحسن وعكرمة والنخمي وهمرو بن دبنار وسليان بن يسار والزهري وقتانة والحسكم والثوري ومالك الحسن وعكرمة والنخمي وهرو بن دبنار وسليان بن يسار والزهري وقتانة والحسكم والاوزاعي إن في الظهار من الامة كفارة نامة لانها مباحة له فصح الظهار منها كالزوجة ، وعن الحسن والاوزاعي إن كان بطؤها فهو ظهار والا فلا لانه اذا لم بطأها فهو كتحربم ماله وقال علما. عليه نصف كفارة حرة لان كان بطؤها فهو ظهار والا فلا لانه اذا لم بطأها وهذا من أحكامها فتكون على النصف

ولنا قول الله تعالى (والذين بظاهرون من نسائهم) فخصهن به ، ولانه لفظيتملى به تحريم الزوجة فلا تحرم به الامة كالطلاق ولان الظهار كان طلاقا في الجاهلية فنقل حكمه وبقي محله ، قال أحمد قال أبر قلابة وقنادة ان الظهار كان طلاقا في الجاهلية ، وروي عن أحمد أن على المظاهر من أمتسه كفارة ظهار ، وقال أبو بكر لايتوجه هذا على مذهبه لانه لو كانت عليه كفارة ظهار كان ظهاراً ولكن عليه كفارة يمين لانه تحريم لمباح من ماله فكانت فيه كفارة يمين كتحريم سائر ماله . قال مانع حرم وسول

كظهر أبي فليس ذلك بظهار قال الفاضي لا تـكون مظاهرة رواية واحدة وهو قول أكثر أهل اللم منهم مالك والشانعي واستحاق وأبو ثور واصحاب الرأي وقال الزهري والاوزاعي هوظهار روي ذلك عن الحسن والنخعي الا أن النخمي قال اذا قالت ذلك بعد ما نزوجت فليس بشيء ، ولعلهم محتجون بأنها أحد الزوجين ظاهر من الآخر فكان مظاهرا كالرجل

ولنا قول الله تعالى (والذين يظاهرون من نسائهم) خصهم بذلك ولانه قول يوجب تحريماً في الزوجة يملك الزوج رفعه فاختص به الرحل كالطلاق، ولان الحل في الرأة حق الرجل فلم تعللك المرأة وإذا ثبت ذلك فاختلف عن احمد في الكفارة فنقل عنه جماعة عليها كفارة الظهار لما روى الاثرم باسناده عن ابراهيم أن عائمة بنت طلحة قالت إن تزوجت مصعب بن الزبير فهو على كظهر ابى فسألت أهل المدينة فرأوا ان عليها اللفارة وروى على بن مسهر عن الشيباني قال كنت جالساً في المسجد أنا وعبد الله بن المففل المري فجاء رجل حتى جاس الينا فسألته من امت فقال أنا مولى لما ثمة بنت طاحة اعتقنى عن ظهارها خطبها مصعب بن الزبير فقالت هو علي كظهر أبي أن تزوجته ثم رغبت فيه بعد فاستفتى عن ظهارها خطبها مصعب بن الزبير فقالت هو علي كظهر أبي أن تزوجته ثم رغبت فيه بعد فاستفتت اصحاب رسول الله ويتناقش وهم يومئذ كثير فأمروها ان تعتق الزوجة وتنزوجه فنزوجته واعتقني ، وروى سعيد هذبن الخبرين مختصرين ولانها زوج انى بالمنكر من القول والزور فلزمه كفارة الظهار كالا خر ولان الواجب كفارة يمين فاستوى فيها الزوجان كاليمين بالله تعالى والرواية النانية عليها كفارة يمين

قال احمد قد ذهب عطاء مذهبا حسناً جمله بمنزلة من حرم على نفسه شيئاً كالطمام وما اشبهه

رسول الله وَيَتَطِلِنَهُ جاريته فأمره الله أن يكفر عينه وبحتمل أن لايلزمه شي. بناء على قوله في المرأة اذا قالت لزوجها أنت علي كظهر أبي لا بلزمها شي. ، وإن قال لأمنه أنت علي حرام فعليه كفارة عين لقول الله تعالى (ياأبها النبي لم تحرم ماأحل الله الله قوله تعالى - قد فرض الله لكم تحدلة أيما ذكم) فرلت في تحريم النبي مَيَّتِ اللهُ المايته في قول بعضهم ويخرج على الرواية الاخرى أن تلزمه كذارة ظهار لان التحريم ظهار والاول هو الصحيح إن شاه الله تعالى

(فصل) ويصح الظهار، وقتامثل أن بقول أنت على كفاهر أمي شهر آأو حتى يذ لمخ شهر رمضان قاذا مضى الوقت زال الظهار وحلت المرأة بلا كفارة ولا يكون عائداً بلوط، في المدة وهذا قول ابن عباس وعطاء وقتادة والثوري واسحاق وأبي ثور وأحد قولي الشافي وقوله الآخر لا يكون ظهاراً وبه قال ابن أبي ليلي والدت لان الشرع ورد بامظ الظهار ، طبقا وهذا لم يطاق فأشبه مالو شبهها بمن تحرم عليه في وقت دون وقت وقال طارس إذا ظاهر في وقت فعليه السكفارة وان بر وقال ملك يستمط التأفيت ويكون ظهاراً مطلق الان هذا له ظلي وجب تحريم الزوجة ذذا رقة لم يتوقت كالطلاق

وهذا أفيس على مذهب احمد واشبه باصوله لانه ليس بظهار وبجرد القول من المنكر والزور لا يوجب كفارة الظهار بدايل سائر الحكذب والظهار قبل العود والظهار من امنه وام ولده ولانه تحريم لا يثبت التحريم في الحل فلم يوجب كفارة الظهار كنحريم سائر الحلان ولانه ظهار من غيرامر أنه أشبه الظهار من امنه وماروي عن عائشة بنت طاحة في عنق الرقبة بيجوز ان يكون اساقها تدكفيراً ليمينها فان عنق الرقبة أحد خصال كفارة اليدين ويتمين حمله على هذا الكون الموجود منها ليس بظهار وكلام احمد في رواية الاثرم لا يقتضي وجوب كفارة الظهار وانها قال الاحوط أن يكفر وكذا قال ابن المنذر ولا شك أن الاحوط التكفير باغلظ الكفارات ليخرج من الخلاف وعن أحمد رواية ثالثة لا شيء عليها وهو قول مالك والشافعي واسحاق وأبي ثور لانه قول منكر وزور وليس بظهار فلم يوجب كفارة كالسب والفذف واذا قلنا بوجوب الكفارة عليها فلا تجب عليها حتى يطأها وهي مطاوعة فان طلقها اومات أحدها قبل وطئها او أكرهها على الوطء فلا كفارة عليها لانها يمين فرتجب كفارتهاقبل الحنث فيها الومات أحدها قبل وكبوز تقديمها لذلك

﴿ مَمَّالَةً ﴾ (وعايها تمكين زوجها من وطنها قبل التكفير)

لانه حق له عليها فلا يسقط بيمينها ولانه ليس بظهار وأنها هو تحريم للحلال فلا يثبت تحريمها كالو حرم طعامه وتيل ظاهر كلام أبي بكر آنها لاتمكنه قبل التكفير الحاقابالرجل وليس بجيد لان الرجل ظهاره صحيح وظهار المرأة غير صحيح ولان حل الوطء حق للرجل فلك رفعه وهو حق عليها فلا مملك أزالته

ولنا حديث سلمة بن صخر وقوله تظاهرت من امراني حتى ينسلخ شهر رمضان وأخبر النبي وكنا عليه أنه أصابها في الشهر فأمره بالكفارة ولم يعتبر عليه تقييده ولانه منم نفسه منها ببه بين لها كفارة فصح موقنا كالايلا. وفارق الطلاق فانه بزيل اذلك وهر يوقع تحريها برفعه النكفير فجاز تأفيته ولا يصبح قول من أوجب الكفارة وان بر لان الله تعالى إنا أوجب الكفارة على الذين يعودون لما قالوا ومن بر وترك العود في الوقت الذي ظاهر فلم يعد لما قال فلا تجب عليه كفارة وفارق التشبيه بمن لا تحرم عليه على التأبيد لان تحريمها غير كامل وهذه حرمها في هذه المدة تحريما مشبها بتحريم ظهر أمه على أننا غنم الحكم فيها اذا ثبت عذا قانه لا يكون، ثداً إلا بالوط، في المدة وهذا هو المنصوص عن انشاذي ، وقال بعض أصحابه أن لم يطلقها عقيب الظهار فهر عائد عليه الكفارة ؛ وقال ا بوعبيد اذا أجم على غشبانها في الوقت لزمته الكفارة وإلا فلا لان العود العزم على الوط.

ولانها بمين المة بن صخر وأنه لم يوجب عليه الكفارة الا بالوط، ولانها بمين لم بجنث فيها للا يلزمه كفارتها كاليمين بالله تمالى ولان المظاهر في رقت عازم على المساك زوج: في ذلك الوقت فن أوجب عليه الكفارة بذلك كان قوله كقرل طارس فلا معنى لنوله بصح الظهار موقنا لعدم تأثير الوقت

(مسئلة) وان قال لاجنبية أنت على كـظهر أمي لم بطأها ان نزوجها حتى يكفر)

الظهار من الاجنبية صحيح سواء قال ذلك لامرأة بعينها او قال كل النساء علي كظهر اي وسواء اوقعه مطلقا أوعلقه على التزويج فقال كل امرأة تزوجها فهي على كظهر امي ومتى تزوج التي ظاهر منها لم يطأها حتى يكفر يروى نحو ذلك عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه وبهقال سعيد بن المسيب وعروة وعطاء والحسن ومالك واسحاق، ويحتمل ان لا يثبت حكم الظهار قبل التزويج وهو قول الثوري وأبي حنيفة والشافعي، وروي ذلك عن ابن عباس لقول الله تعالى (والذين يظاهرون من الثانهم) والاجنبية ليست من نسائه ولان الظهار يعين ورد انترع محكمها مقيدا بنسائه فلم يثبت حكمها في الاجنبية كالايلاء فان الله تعالى قال (والذين يظاهرون من نسائهم حكمها فلم يثبت حكمها في الاجنبية كالايلاء فان الله تعالى قال (والذين يظاهرون من نسائهم حكمها فلم ينتولون من فسائهم) ولانه تزوجة فلم يصح الظهار منها كأمته ولانه حرم محرمة فلم يلزمه شيء كما لوقال أنت حرام ولانه فوع تحريم فلم يتقدم النكاح كالطلاق

ولنا ماروى الامام احمد باسناده عن عمر بن الخطاب رضي الله انه قال في رجل قال ان تزوجت فلانة فهي على كظهر امي فتزوجها قال عليه كفارة الظهار ولانها يمين مكفرة فصح انتقادها قبل النكاح كالجين بالله تعالى وأما الآية فان التخصيص خرج بخرج النالب فان الفالب أن الانسان انها يظاهر من نسائه فلا يوجب تخصيص الحكم بهن كما أن تخصيص الربيبة التي في حجر مااذ كرام يوجب اختصاصها بالتحريم وأما الايلاء فانها اختص حكمه بنسائه لكونه يقصد الاضر و بهن دون فيرهن وجبين والسكفارة ههنا وجبت لقول المذكر والزور فلا يختص ذلك بنسائه ويفارق الظهار الطلاق من وجبين والسكفارة ههنا وجبت لقول المشكر والزور فلا يختص ذلك بنسائه ويفارق الظهار الطلاق من وجبين

(فصل) وبصح تعليق الغابار بالشروط نحو أن يقول ان دخات الدار فأنت علي كفابر أي وان شاء زيد فأنت علي كفابر أمي فني شاء زيداً و دخلت الدار صار مظاهراً والا فلا وبهذا قال الشافعي وأصحاب الرأي لانه يمين فج ز تعليقه على شرط كالايلاء ولان أصل الظهار أنه كان طلاقا والطلاق يصبح تعليقه بالشرط فكذلك الظهار ولانه قول تحرم به الزوجة فصبح تعليقه على شرط كالطلاق ولو قال لامرأته ان تظهرت من المرأني الاخرى فأنت لي كظهراً ميثم تظاهر من الاخرى صار مظاهراً منها جيعا، وان قال ان تظاهرت من فلانة الا بنبية فأنت على كظهر أمي ثم قال للاجنبية أنت على كظهر أمي مم قال الاجنبية أنت على كظهر أمي صار مظاهراً من المرأته عند من برى الظهار من الاجنبية ، ومن لافلا وسنذكر ذهك إن شاء الله تعالى

(فصل) فان قال أنت على كظهر أمي إن شاء الله لم ينعقد ظهاره نص عايه احمد فقال اذا قال لامر ته عليه كظهر أمه إن شاء فليس عليه شي. هي يمين ، واذا قال ما أحل الله علي حرام إن شاء الله ولا أحل هي يمين ليس عليه شيء ويهذا قال الشافي وا و ثور وأصحاب الرأي ولا نعلم عن غيرهم خلافهم وذق لانها يمين مكفرة فصح الاستثناء فيها كاليمين بالله تسالى أو كتحريم ماله ، وقد قال

⁽أحدهما)انالطلاق حل قيد اننكاح ولايمكن حله قبل عقده والظهار تحريم للوطء فيجوز تقديمه على المقد كالحيض

⁽الناني) ان الطلاق يرفع العقد فلم يجز ان يسبقه وهذا لايرفه وانما تعلق الاباحة على شرط فجاز تقديمه وأما الظهار من الامة نقد انعقد يمينا وجبت به الكفارة ولم تجب كفارة الظهار لانها أيست أمرأة له حال التكفير مخلاف مسئلتنا

⁽ فصل) إذا قال كل أمر أة أنزوجها فهي علي كظهر أمي وقلنا بصحة الظهار من الاجنبية ثم تروج نساء وأراد العود فعليه كفارة واحدة سواء تروجهن في عقد أوفي عقود متفرقة نص عليه أحمد وهوقول عروة وإسحاق لابها بمين واحدة فكفارتها واحدة كما لو ظاهر من أربع نسائه بكلمة واحدة وعنه ان لكل عقد كفارة فلو تروج اثنتين في عقدو أراد الدود فعليه كفارة واحدة ثم إذا تروج أخرى وأراد الدود فعليه كفارة الثانة وجد العقد عليها الذي يثبت وأراد الدود فعليه كفارة كلا بعدالتفكير عن الاولتين فكانت لها عليه كفارة كما لو ظاهر منها ابتداء فان به الظهار وأراد الدود اليها بعدالتفكير عن الاولتين فكانت لها عليه كفارة كما لو ظاهر منها ابتداء فان على كظهر أمي وقال أردت أنها مثلها في التحريم في الحالدين في ذلك وهل يقبل في الحكم ? محتمل وجهين (أحدها) لا يقبل لا نه صريح للظهار فلا يقبل صرفه الى غيره (والثاني) يقبل لانها حرام عليه كما ان أمه عليه حرام

[﴿] مسئلة ﴾ (وان قال لاجنبية أنت على حرام وأراد في تلك الحال لم يك عليه شيء لانه صادق وان أداد في كل حال لم يطأها إن تروجها حتى يكفر)

النبي والله على عبن فقال إن شا، إلله فلا حنث عليه عرواه الترمذي وقال حديث حسن غريب، وفي لفظ ﴿ مِن حَلَفٌ فَا. تَنْنَى فَانَ شَاءَ فَعَلَ ﴿ وَانْ شَاءَ رَجِمَ غَيْرَ حَنْثُ ﴾ رواه الامام أحد وأبر دارد والنسائي، وأن قال أنت على حرام ووالله لا أكلمك إن شا. الله عاد الاستثنا. اليما في أحد الوجهين لأن الاستثناء أذا تعقب جلا عاد إلى جيعها إلا أن ينوي الاستثناء في بعضها فيعود اليه وحده ، وإن قال أنت على حرام إذا شاء الله أوالا ماشا. الله أو إلى أن بشا. الله أو ماشا. الله فكله استثناء يرنم حكم الظهار ، وإن قال إن شاء الله فانت حرام فهو المثناء برنم حكم الظهار لان الشرط إذا تقدم بجاب بالفاء ، وإن قال إن شاه الله أنت حرام فهو استثنا. لان الفاء مقدرة ، وان قال إن شاء الله فأنت حرام صح أيضا والفاء زائدة ، وان قال أنت حرام إن شا. الله وشا. زبد فشا. زمد لم يصر مظاهراً لأنه عامة على مشيئتين فلابحصل باحدمهما

(مسئلة) قال (فان مات أو مانت او طلقها لم تلزمه السكمارة فان عاد فتزرجها لم يطأها حتى يكفر لان الحنث بالمهود وهو الوطء لان الله عز وجل أوجب الكفارة على المظاهر قبل الحنث)

المكلام في هذه الممثلة في ثلاثة فصول (أحدها) أن المكلام في هذه الممثلة في ثلاثة فصول (أحدها) أن المكلام

أما إذا أراد تحريمها في الحال أو أطلق فلا شيء عليه لذلك وان أراد تحريمها في ثل حال فهو ظهار لان لفظة الحرام إذا أريد بها اظهار ظهار في الزوجة فكذلك في الاجنبية وصار كقوله أت على كظهر أمي

﴿مُسُنَّةً ﴾ (ويصح الظهار معجلا ومعلقاً بشرط ومطلفاً وموقنا نحو ان يقول أنت على كظهر أمي في شهر رمضان وأندخات الدار فمتى انقضى الوقت زال الظهار وان أصابها فيه وحبت الكفارة عليه) أما الظهار المطلق فهو ان يقول أنت على كظهر أمي وقد سبق ذكره ويصح موقتا مثل ان يقول أنت علي كظهر أمي شهرا أوحتي ينسلخ شهرومضان فاذا مضي الوقت زال الظهار وحلت بهر كفارة ولا يكون عائداً إلا بالوطء في المدة وهذا قول ان عباس وعطاء وقتادة والثوري وإسحاق وابي ثور واحد قولي الشائعي وقال في الآخر لا يكون ظهاراً وبهقال ابن أبي ليلي والليث لان الشرع وردبلفظ الظهار مطلقاً وهذا البطلق فأشبهمالو شبهها بمن تحرم عليه فيوقت دونوقت وقال طاوس إذا ظاهر في وقت فعليه الكفارة وان ر وقال مالك يسقط التأقيت ويكون مظاهراً مطلفاً لان هــذا لفظ يوجب تحربمالزوجة فاذا وقندلم يتوقت

ولنا حديث سلمة بن صخر وقوله تظاهرت من امر أني حتى ينسلخ شهر رمضان وأخبرالني مَيُطَالِقُهُ أنه أصابها في الشهر فأمره بالكفارة ولم يغير عايه تقييده ولانه منع نفسه منها بيمين لها كفارة فصح أحدهما أوفارتها قبل العود فلا كفارة عليه وهذا قول عطاء والنخمي والاوزاعي والحسن والثوري ومالك وأبو عبيد وأصحاب الرأي ، وقال طاوس ومجاهد والشعى والزهري وقتادة عليه الـكفارة عجرد الظهار لا به سبب المحكمارة ، وقد وجد ولان المحكمارة وجبت لقول المنكر والزور وهدا محصل عجرد الظهار ، وقال الشافعي متى أمسكها بعد ظهاره زمنا عكنه طلاقها فيه فلم يطاقها فعليه الكفارة لأن ذلك هم العرد عندم

ولنا قول الله تعالى (والذين يظاهرون من نسائهم ثم يمودون لما قالوا فتحرير رقبة) فأوجب الـكفارة بأمرين ظهار وعود فلا تثبت با عدهما ولان الـكفارة في الظهار كفارة يمين فلا يحنث بغير الحنث كسائر الايمان ، والحنث فيها هوالعود وذلك فعل ما حلف على تركه وهو الجماعو ترك طلاقهاليس بحنث فيها ولا معل لماحلف على تركه فلاتجببه المكفارة ولانه لوكان الامساك عوداً لوجبت المكفارة على المظاهر الموقت وأن بر ، وقد نص الشانعي على أنها لانجب مليه

إذا ثبت هذا فأنه لاكفارة عايه إذا مات أحدهما قبل وطنها وكذلك انفارقها سوا. كان ذلك

مؤننا كالايلاء وفارق الطلاق فانه يزيل الملك وهـذا يقع تحريما يرفعه التكفير فجاز تأفيته ولايصح قول من أوجب الكفارة وان بر لان الله تعالى إما أوجب الكفارة على الذين يعودون لما قالوا ومن بر وترك المود في الوقت الذي ظاهر فيه فلم يعد لما قال فلا تجب عليه كفارة وفارق التشبيه بمن لاتحرم عليه على النا يد لان تحر يماغير كامل وهذه حرمها في هذه المدة تحريماً مشبها بتحريم ظهر أمه على أناغنع الحكم فيها إذا ثبت هذا فانه لايكون عائدا إلا بالوطء في المدة وهذا المنصوص عن الشافعي وقال بمض أصحابه ان لم بطلقها عقيب الظهار فهو عائد عليه الـكفارة وقال أبوعبيد إذا أجمعلى غشيانها في الوقت لزمته الكفارة وإلا فلا لانالعود العزم على الوطء

ولنا حديث سلمة ين صخرواً نهلم يوجب عليه الكفارة إلا بالوطء ولانها يمين لم يحنث فيهافلا يلزمه كفارتها كاليمين بالله تعالى ولان المظاهر فيوقت عازم على إمساك زوجته في ذلك الوقت فمن أوجب عليه الكفارة كان قوله كقول طاوس فلا معنى لفوله يصح الظهار مؤقتا لعدم تأثير التأقيت

(فصل) ويصح تعايق الظهار بالشروط نحو أن يقول الرجل اندخات الدار فانت على كظهر أمي أو انشا. زيد قانت على كظهر أمى فنى شا. زيد أو دخلت الدار صار مظاهراً وإلا فلا وبهذا قال الشافعي وأصحاب الرأي لانه يمين فجاز تعليقه على شرط كالايلاء ولان أصل الغامار أنه كان طلاقاً والطلاق يصح تعليقه بالشرط فكذلك الظهار ولانهقول تحرم به الزوجة فصح تعليقه على شرط كالطلاق ولوقال لامرأته ان تظاهرت من امرأني الإخرى فانت على كظهر أي ثم تظاهر من الاخرى صار مظاهراً منها جميماً وان قال ان تظاهرت من فلانة الاجنبية فانت على كظهر أمى ثم قال اللاجنبية متراخيا عن يمينه أو عقيبه وأيعا مات ورثه صاحبه في قول الجهور وقال قنادة إن ماتت لم يرشما حتى يكفر ولنا أن ن ورشها إذا كفر ورثها واز لم بكفر كالمولي منها

الفصل الثاني انه اذا طاق من ظاهر مها ثم تزوجها لم يحل له وطؤها حتى يكفر سوا. كان الطلاق ثلاثا أو أقل منه وسوا. رجعت اليه بعد زوج آخر أو قبله أمس عليه أحمد وهو قول عطا والحسن و لزهري والنخي ومالك وأي عبيد ، وقال قنادة أذا بانت سقط الظهار قاذا عاد فنه كحمها فلا كفارة عليه والشافي تولان كالمذهبين وقول ثالث أن كانت البينونة بالثلاث لم يعد الظهار والا عاد و بناه على الافاويل في عود صفة الطلاق في الذكاح الثاني

ولنا عموم قول الله تعالى (والقين يظاهرون من نسائهم ثم يمودون لما قالوا فتحرير رقبة من قبل أزيناسا) وهذا قد ظاهر من امرأته فلا يحلأن يتاسا حتى يكفر ، ولانه ظاهر من امرأته فلا يحلأن يتاسا حتى يكفر ، ولانه ظاهر من امرأته فلا يحل أن يتاسا حتى يكفر ، ولانه ظاهر من امرأته فلا يحل أمسها قبل التكفير كانتي لم يطلقها ولان الظهار يمين مكفرة فلإبطل حكها بالطلاق كالايلا.

(الفصل الثالث) أن العود هو الوط، فني وطي. لزمته الكفارة ولا تجب قبـل ذلك الا أنها شرط لحل الوط، فيؤمر بها من أراده ليستحله بها كا يؤمر بعقد الذكاح من أراد حل المرأة . وحكي

أنت على كظهر أمي صار مظاهراً من امرأته عندمن يرى الظهارهن الاجبية ومن لافلاو قدد كرنادلك (فصل) وان قال أنت على كظهر أمي ان شاء الله لم ينعقد ظهاره فس عليه أحد فقال إذا قال لامرأته عليه كظهر أمه ان شاء الله فليس عليه في معين وقال ان عقيل هو مظاهر ذكره في الحر روإذا قال مأحل الله علي حرام إرشاء الله وله أهل هي بمين ليس عليه في وبهذا قال الشافعر وأبو ور وأصحاب الرأي ولا نعلم عن غيرهم خلافهم وذلك لامها يمين مكفرة فصح الاستثناء فيها كالمين بالله تعالى أو كتحريم ماله وقد قال الذي ويسيلي «من حلف على يمين فقال ان شاء الله فلا حنث عليه » رواه الذمذي وقال حديث حسن غريب وفي لفظ « من حلف فاستثنى فان شاء فعل وان شاء رجع غير حنث » رواه أبو داود والنسائي وان قال أنت على حرام والله لاا كمك ان شاء الله عاد الاستثناء اليهما في أحد الوجهين لان حرام إذا شاء الله أو إلا ماشاء الله أو الى ان يماء الله أو ماشاء الله وحده وان قال انت على حرام إذا شاء الله أو إلا ماشاء الله أو الى ان يماء الله أو ماشاء الله وساء يرفع حكم الظهار ولان الشرط إذا نقدم يجاب بالفاء وان قال ازشاء الله أنت حرام فهو استثناء لان الفاء مقدرة وان قال ان شاء الله فات حرام الله فات حرام صح أيضا والفاء زائدة وان قال أنت حرام اله والله وشاء زيد فشاء زيد فات زيد مناه الله عنه مشيئين فلا يحصل باحدهما قال رضى الله عنه

(فصل) في حكم الظهار، يم وموط، المظاهر منها قبل النكفير إذا كان التكفير بالعتق أو بالصيام وليس في ذلك اختلاف لقول الله تعالى (فتحرير رقبة من قبل ان يماسا) قوله سبحانه (فمن لم يجد فصيام شهرين متناسين من قبل ان يماسا)وأكثر اهل العلم على ان التكفير بالاطعام مثل ذلك منهم

نحوذهك غن الحسن والزهري وهو قول أيحنيفة الا أنه لايرجب الكفارة على من وطي. وهي عنده في حق من وطيء كمن لم يطأ

وقال القاضي وأصحابه: العود العزم على الوطء الا انهم لم بوجبوا الكفارة على العازم على الوطء اذا مات أحدهما أو طاق قبل الوطء الا أبا الحطاب فانه قال اذا مات بعد العزم أو طلق فعليه الكفارة وهذا قول مالك وأبي عبيد، وقد أنكر أحمد هذا فقال مالك يقول اذا أجم لزمته الكفارة فكيف يكون هذا لو طلقها بعد ما يجمع كان عليه كفارة? الا أن يكون يذهب الى قول طاوس اذا تمكلم بالظهار لزمه مثل الطلاق ولم يعجب أحمد قول طاوس

وقال أحمد في قوله تعالى (ثم يمودون لما قالوا)قال العود النشيان اذا أراد أن بغشي كفره واحتج من ذهب الى هذا بقوله تعالى (ثم يمودون لما قالوا فتحرير رقبة من قبل أن يتماسا) فأوجب الكفارة بعد العود قبل التماس وماحرم قبل الكفارة لا يجرز كرنه متقدما عليها ولأنه قصد بالظهار تحريها فالعزم على وطنها عود فيها قصد. ولان الظهار تحريم فاذا أراد استباحتها فقد رجي في ذلك التحريم فكان عائدا،

عطاء والزهري والثافمي واصحاب الرأي وعن أحمد اباحة الوطء قبل التكفير الاطعام لان الله تعالى لم يمنع المسيس قبله كما في المعتق والصيام اختاره أبو بكر وهو قول أبي تورلماذكرنا

ولنا ماروى عكرمة عن ابنءاس ان رجلا أنى النبي عَلَيْكِيْ فقال يارسول الله إني تظاهرت من امرأتي فوقعت عليها قبل ان أكفر « فقال ما هملك علىذلك يرحمك الله؟ » قال رأ بتخلخالها في ضوء القمر فقال « لا تقربها حتى تفعل ما أمرك الله » رواه ابو داود والترمذي وقال حديث حسن فحرم عليه جماعها كالوكانت كفارته العتق والصيام وترك النص عليها لا يمنع قياسها على المنصوص الذي في معناها هؤ مسئلة » (وهل محرم الاستمتاع منها بهادون الفرج ؟ على روايتين)

(إحداهما) يحرم وهو قول أبي كر وبه فال الزهري ومالك والاوزاعي وابو عبيد واصحاب الرأي وهو أحدقولي الشافعي لانماحرم الوطء منالقول حرم دواعيه كالطلاق والاحرام والثانية) لايحرم قال أحمد ارجر ألا يكون به بأس وهو قول النوري وإسحاق وابيحنيفة وحكي عنمالك أيضا وهو القول الثاني للشافعي لانه وطء يتماق بتحريمه مال فلم يتجاوزه التحرم كوطء الحائض

(مسئلة) (وتجب الكفارة بالمود وهوالوط انس عليه أحدواً نكر قول مالك أنه المزم على الوطه) المهود هو الوطء عند أحمد رحمه الله وهو اختيار الخرقي فمني وطيء لزمته الكفارة ولا تجب قبل ذلك إلا أنها شرط لحل الوطء فيأمر بها من اراده ليستحله بها كما يأمر بهقد المنكاح من أراد حلى المرأة . وحكي نحو ذلك عن الحسن والزهري ، وهو قول أبي حنيفة إلا أنه لا يوجب الكفارة على من وطيء وهي عنده في حق من وطيء كمن لم يطأ

وقال الفاضي وأصحابه المود المزم على الوطء إلا أنهم لم يوجبوا الكفارة على العازم إذا مات

وقال الشافعي العود امساكها بعد ظهاره زمنا يمكنه طلاقها فيه لان ظهارهمنها يقتضي ابانتها قامساكها عود فيها قال ، وقال داود العود تبكر ار الظهار من ثانية لان العود في الشيء أعادته

ولنا أن العود فعل ضد قوله ومنه ﴿ العائد في هبته ﴾ هو الراجع في الموهوب والعائد في عدته التارك الوفاء بما وعد والعائد فيها نهى عنه فاعل المنهي عنه قال الله تعالى (ثم يمودون لما نهوا عنه) فالمظاهر محرم للوط. على نفسه ومانع لهـا منه فالعود نعله ، وقولهم أن العود يتقدم التكفير والوط. يتأخر عنه قلنًا المراد بقوله (ثم يمودون) أي يريدون العود كةولَ الله تعالى (اذاً قمْم الى المصلاة) أي أردتهذلك وقوله تعالى (فأذا قرأت الفرآن فاستعذ) فان قبل فهذا تأويل ثهمو رجوعالي ايجاب الكفارة بالعزم الحيرد قلنا دليل التأويل ماذكرنا

وأما الامر بالكفارة عند العزم فانما أمر بها شرطا فلحل كالامر بالطهارة ابن أراد صلاة النافلة والامر بالنية لمن أراد الصيام ، فأما الامساك فليس بعرد لانه ليس بعود في الظهار المؤقت فكذلك في المطاق ولان العود فعل ضد ماقاله والامساك ليس بضد له، وقولم أن الظهار يقتضي أبانتها لايصح وانما يتنفي تحريمها واجتنابها والدلك صح ترقيت ولانه قال (ثم يمردرن لما قالوا) وثم النراخي

أحدهما أو طلق قبل الوطء إلا أبا الخطاب فانه قال : إذا مات بعــد العزم أو طلق فعليه الـكفارة ، وهــذا قول مالك وأبي عبيد، وقد أنـكر أحمد هــذا وقال مالك يقول إذا أجــع لزمته الـكفارة، فكيف يكون هذا لو طلقها بعد ما يجمع كان عليه كفارة ? إلا أن يكون يذهب إلى قول طاوس إذا تسكلم لزمه مثل الطلاق ولم يعجب أحمد قول طاوس .

وقال أحمد في قو تمالى (ثم يمودون لما قالوا) قال المودالفشيان إذا أرادأن يفشي كفر واحتج من ذهب إلى هذا بقوله تعالى(ثم يعودون لما فالوا فتحرير رقبة من قبل أن يُهاسا) فأوجبالكفارة بعد العود قبل النَّاس وما يحرم قبل الـكفارة لا يجوزكونه متقدماً عليها ولانه قصد بالظهار تحريمها فالعزم على، وطئها عود فيما قصده ولان الظهار تحريم فاذا أراد استباحها فقد رجع في ذلك التحريم فكان عائداً . وقال الشافعي العود إمساكها بعد ظهاره زنناً يمكنه طلاقها فيه لان ظهاره منها يغتضي إبانتها فامسا كها عود فيما قال . وقال داود : العود تـكرار الظهار مرة ثانية لان العود

ولنا أن العود فعل ضد قوله ومنه العائد في هبته هو الراجع في الموهوب والعائد في عدته التارك الوفا. بما وعد والعائد فيا نهى عنه فاعل المنهي عنه قال الله تعالى (ثم يعودون لما نهوا عنه) فالمظاهر محرم للوطء على نفسه ومانح لها منه فالعود فعله ، وقولهم إن العود يتقدم التكيفير والوطء يتأخر عنه ، قلنا المراد بقوله (ثم يسودون) أي يريدون السودكقوله تعالى (إذا قَمْ إلى الصلاة) أي أردتم ذلك وقوله (فاذا قرأت القرآن فاستعذ بالله) فان قيل هذا تأويل وهو رجوع إلى وجوب الكفارة والامساك غير متراخ ، وأما قول داود فلايصح لان النبي عَيَّكَيْ أمر أوسا وسلمة بن صخر بالكفارة من غير اعادة الفظ ، ولان العود انما هو في مقوله دون قوله كالمود في الحبة والعدة والعود لما نعى عنه ويدل على ابطال هذه الاقوال كاما أن الظهار بدين مكفرة فلا تجب الكفارة الا بالحنث فبها وهو فعل ماحلف على تركه كسائر الايمان ، ولانها بدين تقتضي ترك الوطه فلا تجب كفارتها ألا به كلايلاء

(مسئلة) قال (وإذا قال لامرأة أجنبية أنت علي كظهر أمي لم يطأها ان تزوجها حتى يأتي بالكمارة)

وجملته أن الظهار من الاجنبية يصحصوا، قلذلك لامرأة بعينها أوقال كل النساء علي كظهر أمي وصواء أوقعه مطانا أدعلته على التزويج نقال كل امرأة "تزرجها فهي علي كظهر أمي ،ومتى تزوج الي ظاهر منها لم بطأهاحتى يكفر بروى نحو هذا عن حمر بن الخطاب رضي الله عنه وبه قال سعيد بن المحال، وعروة وعطا. والحدن ومالك واسحاق، ويحتدل أن لا يُثبت حكم الظهار قبل التزويج وهو

والمزم المجرد قلنا دليل الناويل ماذكرنا ، وأما الامر بالكفارة عند العزم غانا أمر بها شرطاً للحمل كالامر بالطهارة لمن أراد النافلة والامر بالنية لمن أراد الصيام، فأما الامساك فليس بعود لانه ليس بعود في الظهار المؤقت فكذب في المعللق ولان العود قمل ضد ماقاله والامساك ليس بضدله ، وقولهم إن المظهار يقتضي إبانها ممنوع وإنها يقتضي تحريمها واجتنابها ولذلك صح توقيته ولانه قال أم يعودون) وثم للتراخي والامداك غير متراخ وأما قول داود فلا يصح لان النبي عَلَيْكَ أمر أرسا وسلمة بن صخر بالمكفارة من غير إعادة للفظ ولان العود انها هو في مقوله دون قوله كالعود في العدة والهبة والعود فيا بالمكفارة من غير إعادة للفظ ولان العود انها هو في مقوله دون قوله كالعود في العدة والهبة والعود فيا وهو فعل ما حلف على تركد كسائر الايهان ولانها عين تقتضي ترك وهو فعل ما حلف على تركد كسائر الايهان ولانها عين تقتضي ترك الوطء فلا تجب كفارتها إلا به كالايلاء

(مسئلة) (فأن مأت أحدها أو طلفها قبل الوط و فلا كفارة عليه فان عاد فتروجها لم يطأها حتى بكفر) وجهة ذلك أن السكفارة لا نجب بمجرد الظهار فلو مات أحدهما أو فارقها قبل المود فلا كفارة عليه وهو قول عطاه والنحمي والحسن والاوزاعي والثوري ومالك و أبي عبيد وأصحاب الرأي وقال طاوس ومجاهد والشمي والزهري وقتادة : عليه السكفارة بمجرد الظهار لانه سبب السكفارة وقد وجد ، ولان السكفارة وجبت لفول المنكر والزور ، وهذا يحصل بمجرد الظهار . وقال الشافعي متى أمسكها بمد ظهار و زمناً يمكنه طلاقها فيه فلم يطلقها فعليه السكفارة لان ذلك هو المود عنده (المغنى والشرح السكير) (الجزء الثامن)

قول الثوري وأبي حنيفة والشافعي وبروى ذلك عن ابن عباس لقول الله تعالى (والذين يظاهرون من نسائهم) والاجنبية ليست من نسائه ولان الظهار يدين ورد الشرع بحكها مقيداً بنسائه فإيثبت حكها في الاجنبية كالايلاء فإن الله تعالى قال (والذين يظاهرون من نسائهم) كا قال (فلذين يؤلون من نسائهم) ولانها ليست بزوجة الم يصح الظهار منها كأمته ولانه حرم محر، ة الم يلزمه شيء كالو قال أنت حرام ولانه أوع تحرم فإينقدم النكاح كالطلاق

وانا ما روى الامام أحد باسناده عن هر بن الخطاب أنه قال في رجل قال ان تزوجت فلاة فعي على كظهر أمي فنزوجها ، قال عليه كمارة الظهار ولانها بمين مكفرة فصح انعقادها قبل النكاح كاليمين بالله تمالى، أما الآية فان التخصيص خرج مخرج الفالب قان الفالب أن الانسان إنما يظاهر من نسائه فلا يوجب تخصيص الحسيم بهن كما أن مخصيص الربية التي في حجره بالذكر لم يوجب اختصاصها بالتحريم، وأما الايلا، قائما اختص حكمه بنسائه له كونه يقصد الاضرار بهن دون غيرهن والسكفارة وجبت همنا لقول المنكر و لزور ولا مخص ذلك بنسائه ، ويفارق الظهار العالماق من وجهين أحدها] أن الطلاق مل قيد الذكاح ولا يكن حله قبل عقده والظهار تحريم للوط، فيجوز أحدها] أن الطلاق مل قيد الذكاح ولا يكن حله قبل عقده والظهار تحريم للوط، فيجوز

ولنا قول الله تعالى (والذين يظاهرون من نسائهم ثم يعودون لما قالوا فتحرير رقبة) فأوجب الكفارة بأمرين ظهار وعود فلا يثبت بأحدهما ولان الكفارة في الظهار كفارة يمين فلا تجب بغير الحنث كسائر الابيان والحنث فيها هو العود وذلك فعل ما حاف على تركه وهو الجماع وقدذكر ناذلك في المسئلة التي قبلها. إذا ثبت هذا فانه لا كفارة عليه إذا مات قبل وطئها وكذلك إن فارقها سواء كان ذلك متراخياً عن يمينه أو عقيبه وأيهما مات ورثه صاحبه في قول الجمهور وقال قنادة إن ما تم برثها حتى بكفر ولنا أن من ورثها إذا كفر ورثها وان لم يكفر كالمولى منها ومتى طاق من ظاهر منها ثم تزوجها لم يحل له وطؤها حتى يكفر سواء كان الطلاق ثلاثاً أو أقل منه وسواء رجعت اليه بعد زوج آخر أوقبله نص عليه أحمد وهو قول الحسن وعطاء والزهري والنجمي ومالك وأبي عبيد . وقال قنادة إذا بانت نسقط الظهار فاذا عاد فنكحها فلا كفارة عليه . وللشافعي قولان كالمذهبين وقول ثالث ان كات البينونة بالثلاث لم يعد الظهار وإلا عادو بناه على الافاويل في عود صفة الطلاق في الذكاح الناني .

ولنا عموم قوله تمالي (والذين يظاهرون من نسائهم ثم يعودون لما قالوا فتحرير رقبة من قبل أن يتماسا) وهذا قد ظاهر من امرأته فلا يحل أن يتماسا حتى يكفر ولانه ظاهر من امرأته فلا يحل له مسها قبل التكفير كالتي لم يطلقها ولان الظهار يمين مكفرة فلم يبطل حكمها بالطلاق كالايلا.

(مسئلة) (وأن وطيء قبل التكفير أثم واستقرت عليه السكفارة)

(الثاني) أن الطلاق برفع العقد فلم بجز أن يسبقه وهذا لا يرفعه وإنما تتماق الاباحة على شرط في أن الطلاق برفع العقد على شرط في أن تفدمه وأما الظهار من الأمة تقد انعقد يميناً وجبت به السكفارة ولم بجب كفارة الظهار لانها ليست امرأة له حال التكفير بخلاف مسئلتنا

(فصل) وإذا قال كل امرأة أتزوجها فهي على كظهر أمي ثم تزوج نسا. وأراد العود فعايه كفارة واحدة سوا، تزوجهن في عقد أو في عقود متفرقة ، فس عليه أحمد وهو قول عروة واسحاق لانها بمين واحدة فكفارتها واحدة كما لو ظاهر من أربع نساء بكلمة واحدة ،وعنه أن لسكل عقد كفارة فلو تزوج اثنتين في عقد وأراد العود نعليه كفارة واحدة ثم إذا تزوج أخرى وأراد العود فعليه كفارة أخرى ، وروي ذلك عن إسحاق لان المرأة اثنالة وجد العقد عليها الذي يثبت به الظهار وأراد العود العود اليا بعد التكفير عن الاولتين في خلك أن أما وقال لأجنبية أنت علي كظهر أمي وقال أردت أنها مثلها في التحريم في الحال دين في ذلك وهل يقبل في الحسم عمل وجهين [أحدم] لا يقبل لانه صريخ الظهار فلا يقبل صرفه إلى غيره (والناني) يقبل لأمها حرام عليه كما أن أمه حرام عليه

قد ذكرنا أن المظاهر بحرم عليه وطء زوجته قبل التكفير لقول الله تعالى في العتق والصيام (من قبل أن يُماساً) فان وطيء عصى ربه و تستقر الكفارة في ذمته فلا تسقط بعد ذلك بموت ولاطلاق ولا غيره وتحريم زوجته عليه باق حتى يكفر هذا قول أكثر أهل الملم.

روي ذلك عن سعيد بن المسيب رعطا وطاوس وجار بن زيد ومورق العجلي والنخبي وعبدالله ابن أذينة رمالك والثوري والارزاعي والشافي وإسحاق وأبي ثور، وتلزمه الـكفارة إذا وطاهما وهو مجنون نص عليه في الحجرد

(مسئلة) (وتجزئه كفارة واحدة)

وهو قول الحسن وابن سيرين وبكر المزني ومورق وعطا. وطاوس ومجاهد وعكر، ترفنادة وحكي عن عرو بن العاص أن عليه كمارتين، وروي ذلك عن قبيصة وسعيد بن جبير والزهري وقتادة لان الوط، يرجب كفارة والظهار يوجب أخرى، وقال أبوحنيفة لانثبت المكفارة في ذمته وأعاهي شرط للاباحة بعد الوط، كما كانت قبله، وحكي عن بعض العلما. أن المكفارة نسقط لأنه قد فات وقمها لمسكونها وجبت قبل المسيس

ولنا حديث سلمة بن صخر حين ظاهر ثم ولي. قبل التكفير فأم، النبي وَلَيْكُمْ بكفارة واحدة ولانه وجد الظهار والعود فيدخل في عموم قوله (ثم يعودرن لما قالوا فنحرير رقبة) قاما قولهم فات رقبها في جال عا ذكرناه وبالصلاة وسائر العبادات يجب قضاؤها بعد فوات وقنها

(مسئلة) قال (ولو قال أنت علي حرام وأراد في تلك الحال لم يكن عليه شي وان تزوجها لانه صادق وان اراد في كل حال لم يطأها ان تزوجها حتى يأني بكفارة الظهار)

أما إذا أراد بقوله لها أنت على حرام الاخبار عن حرمها في الحال فلا شيء عليه لانه صادق لدكونه وصفها بصفتها ولم يكن له نية فلا شي عليه لدكونه وصفها بصفتها ولم يكن له نية فلا شي عليه للك وان أراد تمريمها في كل حال فهو ظهار لان لفظة ألحرام إذ أريد بها الظهار ظهار في الزوجة فكذلك في الاجنبية فصار كقوله أنت على كظهر أمى

(مسئلة) قال (ولو ظاهر من زوجته وهي أمة فلم يسكفر حتى ملكها انفسخ النسكاح ولم يطأها حتى يكفر)

وجملته أن الظهار يصح من كل زوجاً امة كانت أو حرة فاذا ظاهر من زوجته الامة ثم ملكها الفسخ النسكتاح، والخلف أصحابنا في بقاء حكم الظهار فذ كر الحزقي همهنا أنه باق ولا محل له الوط. حتى يكفر وبه يقرل سائك وأبو ثور وأصحاب الرأي ونص عليه انشافعي، وقال القاضي المذهب

(مسئلة) (وإن ظاهر من امرأته الاءة ثم أشتراها لم تحلله حتى يكفر ، وقال أبو بكر يبطل الظهار وتحل له قان وطئها ذلميه كفارة بمين)

وجولة ذلك أن الطهار يصح من كل زوجة أمة كانت أو حرة لعدوم الآية فاذا ظاهر مر زوجته الامة ثم ملكها انف خ الدكاح ، واختلف أصحابا في بقاء حكم الظهار فذكر الخرقي أنه باق ولا محل له لوطء حتى يكفر وبه يقول مالك وابر ثور وأصحاب الرأي و نص عليه الشافعي، قال القاضي المذهب ماذكر الحرقي وهو قول أبي عبدالله بن حامد لقول الله تعالى [والذين يظاهرون من نسائهم ثم بهودون لما قالوا فتحرير رقبة من قبل أن بهاساً وهذا قد ظاهر من امراته فلم محل له سهاحتي يكفر، ولان الظهار قد صح فيها وحكه لا يسقط بالطلاق المزبل للملك والحل فبملك الهين أولى ولانها بين انهقدت موجبة السكفارة فوجبت دون غيرها كسائر الايمان ، وقال أبو بكر عبدالدزيز وابو الخطاب بسقط الظهار علم كله منها وهي أمته ويقتضي قول أبي بكر وأبي الخطاب هبنا أن تباح قبل التكفير لأنه اسقط الظهار وجعله عينا كتحريم أمته ويقتضي قول أبي بكر وأبي الخطاب هبنا أن تباح قبل التكفير لأنه اسقط الظهار وجعله عينا كتحريم أمته ، ن أعتقها عن أمارة ما عن السكفارة التي وجبت بسبها كالوقال إن المسكت أمة فالله على عنق رقبة في الم قائمة وإن أعتقها عن غير السكفارة التي وجبت بسبها كالوقال إن المسكت أمة فاله على عنق رقبة في الم قائمة وإن أعتقها عن غير السكفارة التي وجبت بسبها كالوقال إن المسكت أمة فالله على عنق رقبة في الم قائمة وان أعتقها عن غير السكفارة ثم تزوجها لم تحل له حتى يكفر

(مسئلة) [وإن كرر العلهار قبل التكفير فكفارة واحدة]

ما ذكر الخرقي وهو قول أبي عبدالله بن حامد لقرل الله تعالى (والخين يظاهرون من نسائهم ثم يعودون لما قالوا فتحرير وقبة من قبل أن يُهاسا) وهذا قد ظاهر من امرأته الم يحل له مسهاحتي يكفره ولان الظهار قد صح فيها وحكمه لابسقط بالطلاق المزبل لدنك والحل فبملك اليمين أولى ولأمها يمين انعقدت موجبة لمكفارة فوجبت دون غبرها كسائر الايمان، وقال أبوبكر عبدالعزيز يسقط اظهلا بماسكه لها وان وطئها حنث وعليه كفارة مين كا لو نظاهر منها وهي أمنه لأنها خرجت عن الزوجات وصار وطؤه لها بملك اليمين فلم بكن موجبا لمكفارة الظهار كالو تظاهر منها وهي أمته، ويتتضيقول أبي بكر هذا أن تباح قبل النكمير لانه اسقط الظهار وجعله يمينا كتحريم امته فان أعنقها عن كفارته صح على القولين فان تزوحها بعد ذلك حات له بغير كفارة لانه كفر عن ظهاره باعنافها ولا يعتمه أجزاؤها عن السكفارة التي وجبت بسببها كالوقال أن ملسكت أمة فله على عنق رقبة فملك أمة فأءتتها وان أعتقها عن غير السكفارة ثم تزوجها عاد حكم الظهار ولم نحل له حتى يكفر

﴿ مسئلة ﴾ قال (ولو تظاهر من أربع نسائه بكامة واحدة لم يكن عليه أكثر من كفارة) وجملته أنه اذا ظاهر من أنسائه الاربع بافظ واحد نقال أنتن علي كظهر أمي فليس عليه أكثر

هذا ظاهر المذهب سوا. كان في مجلس أو مجالس ينوي به النَّا كيد أوالاستثناف أو أَمَالَ نقله عن أحد جماعة اختاره ابو بكر وابن حامد والقاضي وبه قال مالك وإحجاق وأبو عبيد والشافعي في القديم ونقل عن أحمد من حلف أيمانا كثيرة فأراد التأ كيد فكفارة واحدة فمفهومه أنه إن نوى الاستئناف فكفارتان وهوقول اثوري والشافي في الجديد، وقال أسحاب الرأي إن كان في مجلس فكفارة واحدة ، وإن كان في عبالس فكفار إت وعن أحدمثل ذلك ، وروي ذلك عن على وهرو بن دينارلانه قول يوجب تحريم الزوجة فاذا نوى الاستثناف نعلق بكل مرة حكم كالعالاق

ولنا أنه قول لميؤثر تحريما في الزوجة فلم تحب به كفارة الظهار كالمين بالله تماني ولا يخني أنه لم يؤثر تحريماً فانهما حرءت بالنول الاول ولانه لفظ يتعلق به كفارة فاذا تكرركفاه كفارة واحدة كاليمين بالله تعالى عواماً الطلاق قان مازاد منه على الثلاث لايثبت له حكم بالاجماع ربيدًا ينتقض ماذ كروه عواماً اشالثة فأنها نثبت تحريما وأثدأ وهو التحريم قبل زوج واصابة بخلاف الغايار الثاني فالهلا يثبت به تحريم فنظير الظهار الطاقة الثالثة لايثيت بما زاد علبها تجربم ولابثبت له حكم كذلك الغابار ، فاما أن كفرعن الاول مُم ظاهر لزمه الثاني كفارة بلا خلاف لان الظهار الثاني مثل الاول فأنه حرم الزوجة الحللة فأوجب الكفارة كالاول مخلاف ماقبل التكفير

﴿مستة﴾ (وانظاهر من نسائه بكلمة واحدة فكفارة واحدة، وانكان بكلمات فلكل واحدة كفارة) إذا ظاهر من نسائه بلفظ واحد فقيال أنتن على كظهر أمي فليس عليه أكثر من كفارة بغير خلاف في المذهب وهو قول عمر وعلى وعروة رطاوس وعطا. وربيعة ومالك والاوزاعي وإسحاق من كفارة بفير خلاف في المذهب وهو قول علي وهر وعروة وطاوس وعطا وربيعة ومالك والاوزاعي واسحاق أي ثور والشافعي في المذيم، وقال الحسر والدخمي والزهري ويحيى الانصاري والحكم والثوري وأصحاب الرأي والشافعي في الجديد عليه لسكل امرأة كفارة لانه وجدالغا بالرواله ودفي حق كل امرأة منهن فوجب عليه عن كل واحدة كمارة كا لو أفردها به

ولنا هموم أول هر وعلى رضي الله عنها رواه عنها الاثرمولا نعرف لها في الصحابة مخالفا فكان إجماعا، ولان الغامار كامة نجب بمخالفها الكفارة فاذا وجدت في جماعة أوجبت كفارة واحدة كاليمين بالله تعالى ، وفارق ما إذا ظاهر منها بكابات فان كل كامة تقتضي كفارة ترفعها وتكفر أنها وههنا المكامة واحدة فالكفارة الواحدة ترفع حكها وتمحو اثمها فلا يقى لها حكم

(نصل) ومفهوم كلام الحرقي أنه إذا ظاهر منهن بكليات نقال لـكل واحدة أنت علي كظهر أمي فان لـكل يمبن كفارة وهـذا قول عروة وعطا. قال ابو عبد الله بن حامد المذهب رواية واحدة في هذا ،قال القاضي المذهب عندي ما ذكر الشيخ ابرعبدالله ،وقال ابو بكر فيه رواية أخرى أنه يجزئه كفارة واحدة ، واختار ذلك وقال هذا الذي قاناه أنباعا العمر بن الخطاب والحسن

وأبي ثور والشافعي في القديم ، وقال الحسن والنخعي والزهري ويحبى الانصاري والحسكم والثوري وأصحاب الرأي والشافعي في الجديد عليه لسكل امرأة كفارة ، وعن أحد مثل ذلاك من الحرولانه وجد الظهار والعود في حق كل امرأة منهن فوجب عليه لسكل واحدة كفارة كما لو أفر دها

ولنا قول عمر وعلي رضي الله عنها رواه عنها الاثرم ولا نعرف لها في الصحابة مخالفاً فكان إجاعاً ولان الظهار كلمة تجب بمخالفها السكفارة فاذا وجنت في جياء أرجبت كفارة واحدة كاليمين بالله تعالى، وفارق ما إذا ظاهر بكلمات فان كل كلمة تفتضي كفارة ترفعها وتكفر اثمها وهمنا السكلمة واحدة فالسكفارة الواحدة ترفع حكمها وتمحوا إثمها فلا يبقى لها حكم. فاما أن كوره بكلمات فقال لسكل واحدة أنت على كفاهر أمي فان لسكل يدين كفارة وهذا قول عروة وعطا، قال ابوعبدالله بن حامد المذهب رواية واحدة في هذا قال الفاضي المذهب عاد كره الشيخ ابوعبدالله وقال ابوبكر فيه رواية أخرى أنه يجزئه كفارة واحدة ، واختار ذلك وقال هذا الذي قاناه انباعا لعمر بن الحطاب والحسن وعطاء وابراهيم وربيعة وقبيصة وإسحاق لان كفارة الغلهار حق فله تعالى فلم تتكرر بتكرر سببها كالحدود وعليه يخرج الطلاق

ولنا أنها ايمان متكررة على أعيان متفرقة فكان لبكل واحدة كفارة كالوكفر ثم ظاهر ولأنها ايمان لامحنث في إحداها بالحنث في الاخرى فلا يكفرها كفارة واحدة كالاصل ولان الظهار مسنى يوجب الكفارة فتتعدد السكفارة بتعدده في الحجال المختلفة كالقتل، ويفارق الحدفانه عقوبة تدرأ بالشهات (فصل) قان قال كل امرأة الزوجها فهي على كظهر أمي ثم نزوج نساه في عقد واحد فكفارة

وعطاء را براهبم ودبيعة وقبيصة واسحاق لان كفارة الظهار حق فله تعالى فلم تتكرر بتكرر سببها كالحد وعليه يخرج الطلاق

ولنا أنها ايمان ، تكررة على آعيان متفرقة فكان لـتخل واحدة كفارة كما لو كفر ثم ظاهر ، ولانها ايمان لايحنث في إحداها بالحنث في الاخرى فلا تكفرها كفارة واحدة كالاصل، ولانااخهار معنى يوجب الـكفارة فتتعدد الـكفارة بتعدده في الحال الحتافة كالقتل ، ويفارق الحد فانه عقوبة تعدراً بالشبهات فاما أن ظاهر من زوجته مراراً ولم يكفر فكفارة واحدة لان الحنث واحدفوجبت كفارة واحدة كما لو كانت اليمين واحدة

(فصل) اذا ظاهر من امرأة ثم قال لاخرى أشركتك معها أو أنت شريكها او كهي ونوى المظاهرة من الثانية صار مظاهراً مهما بغير خلاف علمناه وبه يقول مالك والشافي وان أطلق صار مظاهراً أيضا اذا كان عقيب عظاهراً ولي ذكره ابوبكر وبه قال مالك قال أبو لخطاب ومحتمل أن لا يكون عظاهراً وبه قال الظهار أو يه قال الشافي لانه ايس بصريح في الظهار ولا نوى به الظهار الم يكنظ اداً كاوقال ذلك قبل أن يظاهر من الاولى، ولانه محتمل أنها شريكها في دينها أوفي الخصر مة أو في النكاح او سوه الحاق فلم تخصص الظهار لا بالنية كسائر السكنايات

واحدة وان نُزوجهن فى عقود فكذلك في إحدى الروايتين لأنها يمين واحدة، والاخرى لكل عقــد كفارة فعل هذا لوتزوج امرأتين في عقد وأخرى في عقدلزمته كفارتان لان لكل عقد حكم نفسه فتعلق بالثاني كفارة كالاول

﴿ فصل في كنارة الظهار وما في ممناها ﴾

﴿ مسئلة ﴾ (كفارة الظهار على النرتيب فيجب عليه تحرير رقبة فان لم يجد فصيام شهرين متنابسين فان لم يستطع فاطمام ستين مسكيناً)

والاصل في ذلك قول الله تعالى (والذين يظاهر ون من نسائم ثم مودون لماقالوا فتحر بروقبة من قبل ان يتماسا) الآيين . وقول النبي عِلَيْكِيْ لخولة حين ظاهر منها زوجها «يعتق رقبة »قات لا بجد قال «فيصوم شهر بن متنا بعين » قات يارسول الله انه شيخ كبير ما به صيام قال «فيطعم ستين مسكيناً » وهذا التربيب لاخلاف فيه إذا كان المظاهر حرا فأما العبد فنذكر حكمه ان شاء الله ، تعالى وكفارة الوط في مهار رمضان منها في ظاهر المذهب لما روى أبوهر برة ان رجلا قال يارسول الله وقعت على امرأني وأنا صائم فقال رسول الله عِلَيْكِيْنَةُ «هل تجدر قبة تعتقها أن قال لا قال «فهل تستطيع ان تصوم شهر بن متنا بعين ؟ » قال لا قال «فهل تستطيع اطمام ستين مسكيناً ؟ وذكر الحديث وهو صحيح متفق عليه وفي كفارة الوط في رمضان رواية أنها على التخيير وقد ذكر نا ذلك في الصوم

﴿مسئلة﴾ (وكفارة الفتل مثلها)

ولنا أن الشركة والتشبيه لا بد أن يكون في شي، فوجب تعليقه بالمذكور معه كجواب السؤال فيا اذا قيل له أفك امرأة فقال قد طلقها وكالعطف مع المعطوف عليه والصفة مع الموصوف ، وقولم انه كناية المينوم الظهار قلناقد وجد دليل النية فيكتني مهارة ولهم انه محتمل قلناماذكر ما من القرينة بزيل الاحمال وأن بقى احمال ما كان مرجوحا فلا ياتفت اليه كالاحمال في الفظ الصريح

(مسئلة) قال (والكفارة عتق رقبة مؤمنة سالمة من العيوب المفرة بالعمل)

في هذا المديرة ثلاث مسائل: الاولى أن كفارة المظاهر القادر على الاعتاق عتى رقبة لا يجزئه غير ذلك بغير خلاف علمناه بين أهل الهم والاصل في ذلك قول الله تعالى (والدين يظاهرون من نسائهم ثم يمودون الما قالوا فتحرير رقبة من قبل أن يباسا إلى قوله فن لم يجد فصيام شهرين متتابعين من قبل أن يباسا وقول النبي في المناه المناه وسين الصامت حين ظاهر من امرأته «بعتى رقبة» قات لا يجد قال «فيصوم» وقوله اسلمة بن صخر مثل ذلك فن وجد رقبة يستغنى عنها أو وجد ثمنها فاضلاعن حاجته

لان التحرير والصيام منصوص عليها. في كتاب الله تعالى إلا الاطعام ففي وجوبه روايتان (إحداها) لايجب لان الله تعالى لم يذكره في الـكفارة (والثانية) يجبقياما على كفارة الظهار والجماع في نهار شهر رمضان

(مسئلة) (والاعتبار في الـكفارة بحال الوحوب في إحدى الروايتين)

وهي ظاهر كلام الخرقي لانه قال إذا حنث وهو عبد فلم يكفر حتى عتق فعليه الصوم لا يجزئه غيرة وكذلك قال الاثرم سمعت أبا عبد الله بسئل عن عبد حلف على عين فحنث فيها وهو عبد فلم يكفر حتى عتق أيكفر كفارة حر أوكفارة عبد ? قال يكفر كفارة عبد لا نه إنما يكفر ما وجبعايه يوم حنث لا يوم حلف قات له حلف وهو عبد وحنث وهو حر قال يوم حنث واحتج فقال افترى وهوعبد أى ثم أعنق فا عالج بعد العبد وهذا أحد أقوال الشافعي، فعلى هذه الرواية بغتبر يساره واعساره حال وجوبها عليه فان كان موسراً حال الوجوب استنر وجوب الرقبة عليه فلم تسقط باعساره بد ذلك وان كان معسراً ففرضه الصوم فاذا أبسر بعد ذلك لم يلزمه الانتقال إلى الرقبة (والرواية الثانية) الاعتبار باغلظ الاحوال من حين الوجوب إلى حبن التكفير لم يجزئه إلا الاعتقاق وهو قول ثان للشافعي لا به حق بجب في الذمة بوجود مال فاعتبر فيه اغلظ الاحوال كالحج، وله قول ثان الاعتبار بحالة الاداء وهوقول أبي حنيفة ومالك لانه حق له بدل من غير جنسه ف كان عبار فيه خالة الاداء كالوضوء

ولنا أن الكفارة تجب على وجه الطهرة فكان الاعتبار فيها بحالة الوجوبكالحد أو نقول من وجب عليه الصيام في الكفارة لم يلزمه غيره كالعبد إذا عتق، ويفارق الوضوء فانه لو تيمم موجدالماء لما بطل تيمه وههنا لوصام ثم قدر على الرقبة لم يبطل مومه وايس الاعتبار في الوضوء مجالة الاداء

ورجدها بهلم بجزئه الا الاعتاق لان رجود المبدل آذا منع الانتقال الى البدل كانت القدرة على ثمنه تمنع الانتقال كالماء وثمنه يمنع الانتقال الى انتهم

(المسئلة الثمانية) أنه لايجزئه الاعتق رقبة مؤمنة في كفارة الظهار وسائر المكفارات هذا ظاهر الملشئلة الثمانية المسئلة الملفو قول الحسن ومالك والشافعي واسحاق وأبي عبيد، وعن أحمد رواية ثانية أنه يجزي. فيها عدا كفارة القتل من الظهار وغيره عتق رقبة ذمية وهو قول عطاء والنخي والثوري وأبي ثور وأصحاب الرأي وابن المنذر لان الله تعالى أطاق الرقبة في هذه المكفارة فوجب أن مجزى، ماتناوله الاطلاق

ولذا ما روى معاوية بن الحكم قال كانت لي جارية قاتيت الذي وَتَتَلِيْنَةِ قالت على رقبة أفاعتقها؟ نقال له من أنان فقالت أنت رسول الله فقال الله فقال و من أنان فقالت أنت رسول الله فقال هم الله فقال عن الرقبة التي عليه بأنها موانة الله الله الله فقال عن الرقبة التي عليه بأنها

إنما الاعتبار باداء الصلاة فأما الحبج فهو عبادة العمر وجميعه وقت لها فمنى قدر عليه في جزء من وقته وجب بخلاف مسئلتنا ثم ببطل ما ذكروه فان قيل العبدكان ممن لاتجب عليه الرقبة ولا تجزئه في حال رقه فلما لم تجزئه لم تلزمه بمفيرالحال بخلاف مسألتنا قلما هذا ممالا أثر له

(فصل) وإذا قلنا أن الاعتبار بحالة الوجوب وكان مصراً ثم أيسر فله الانتقال إلى المتق أن شاء وهو قول الشافعي على الفول الذي يوافقنا فيه بان الاعتبار بحالة الوجوب لان الدق هوالاصل فوجب أن يجزئه كسائر الاصول وعن أحمد في العبد إذا اعتق لايجزئه غير الصوم وهذا على قولنا ان الإعتبار بحالة الوجوب وهي حين حن اختاره الحرقي لانه حنث وهو عبد فلم يكن مجزئه إلا الصوم فكذلك بعد وقد نص أحمد على أنه يكفر كفارة عبد قال الفاضي وفي ذلك نظر ومعاه أنه لا يلزمه النكفير بالمال فان كفر به اجزأه وهذا منصوص الشافعي ومن أصحابه من قال كقول الحرقي ووجه ذلك أنه حكم تعلق بالمبد في رقه فلم تغير بحريته كالحد وهذا على القول الذي لا يجوز للعبد التكفير بالمال بأذن سيده فأما على القول الآخر فله إلى إذنه فلم حال رقه ففي حال حريته قد زال ذلك فلا حاجة إلى إذنه فأما ان قلما الاعتبار في التكفير باغلظ الاحوال لم يكن له ان يكفر إلا بالمال ان كان له مال فأماان حلف وهو عبدوحنث وهو حرفحكه حكم الاحرار لان الكفارة يكفر إلا بالمال ان كان له مال فأماان حلف وهو حروفكه حكم الاحرار لان الكفارة به تبل الحنث وأعا وجبت وهو حر والله أعلم

(مسئلة) (فان شرع في الصوم ثم قدر على العتق لم يلزمه الا نتقال اليه)

وبه قال الشعبي وقتادة ومالك والاوزاعي والبيث والشافعي وأبو ثور وابن المنذر وهو أحدةولي الحسن ويحتمل ان يلزمه واليه ذهب ابن سيرين وعطاء والنخسي والحسكم وحماد والثوري وأبو عبيد (المغنى والشرح السكبير) (علا)

مؤمنة فدل على انه لابجزي عن الرقبة التي عليه الا مؤمنة عرلانه تبكفير بعتق فلم بجز الا مؤمنة ككفارة الفئل والمطاق بحمل على المنتفى فيه ولابد من تقييده فانا أجمعنا على اله لا يجزي الا رقبة سليمة من العيوب المضرة بالمدل ضرراً بينافا لتقييد بالسلامة من الكفر أولى

(المسئلة الثانية) أنه لابجزئه إلا رقبة سالة من العبوب المضرة بالعمل ضرراً بينا لان المقصود عليك العبد منافعه وعكنه من التصرف لنفسه ولا يحسل هذا معمايضر بالعمل ضرراً بينا فلا بجزيء الاعمى لانه لا يمكنه العمل في أكثر الصنائع ولا المتعد ولا المقطوع اليدين أو الرجلين لان اليدين آلة المشي فلا يتهبأ له كثير من العمل مع تانهما والشلل المعلش فلا يتهبأ له كثير من العمل مع تانهما والشلل كالقطم في هذا ولا يجزي المجنون جنونا مطبقاً لانه وجد فيه المعنيان ذهاب منفعة الجنس وحصول الضرر بالعمل . وبهذا كله قال مالك والشاني وأبر ثور وأصحاب الرأي ، وحكي عن داود أنا جوز كل رقبة يقع عليها الاسم أخذاً باطلاق المنظ

ولنا أن هذا نوع كفارة فلم يجزي. مايقع عليه الاسم كالاطعام فانه لامجزي، أن يطعم مــوساً ولا عفنا وإن كان يسمى طـاما رالا نه مقيدة بـا ذكر ناه

وأصحاب الرأي لانه قدر على الاصل قبل أداء فرضه بالبدل فلزمه المود اليه كالمتيمم يجـد الماء قبل الصلاة أو في أثالُها

ولنا أنه لم يقدر على العنق قبل تلبسه بالصيام فأشبه ما لو استمر العجز إلى ما بعد الفراغ ولانه وجد المبدل يعد الشروع في صوم البدل فلم يلزمه الانتقال اليه كالمستمتع مجد الهدى بعد الشروع في الايم السبعة ويفارق ما إذا وجد الماء في الصلاة فان الصلاة تضاؤها يسير والمشقة في هذا أكبر

(فصل) وإذا قلنا الاعتبار بحال الوجوب فوقته في الظهار من حين المود لا وقت المظاهرة لان السكفارة لاتجب حتى يعود ووقنه في اليمين من الحنث لا وقت اليمين وفي الفتل زمن الزهوق لا زمن الجرح وتقديم السكفارة قبل الوجوب تعجيل لها قبل وجوبها لوجود سلبها كتعجيل الزكاة قبل الحول بعد كمال النصاب

(فصل) إذا كان المظاهر ذمياً فتكفيره بالهتق أو بالاطعام لانه يصح منه في غير الكفارة فصح منه فيها وليس له الصيام لانها عبادة محضة والكافر ليس من أهلها ولا له لا يصح منه في غير الكفارة فلا يصح منه فيها ولا يجزئه في العتق إلا عتق رقبة مؤمنة فان كانت في ملكه أو ورثها أجزأت عنه وان لم يكن كذلك فلا سبيل له إلى شراء رقبة مؤمنة لان الكافر لا يصح منه شراء المسلم و يتعين تكفيره بالاطعام إلا أن يقول لمسلم أعتق عن كفارتي وعلى تمنه في احدى الروايتين وان أسلم الذمي قبل التكفير بالاطعام إلا أن يقول لمسلم أعتق عن كفارتي وعلى تمنه في العيام على مامضى لانه في معناه وان ظاهر وهو مسلم ثم ارتد وصام في ردته عن كفارته لم يصح وان كفر بعتق أو اطعام فقد اطلق أحمد القول

6 **XV**

(فصل) ولا يجرى، مقطوع اليد أو الرجل ولا أشابها ولامقطوع أبهام اليداوسبابتها أوالوسطى لان نفم اليد يذهب بذهاب حؤلاء ولا يجزى مقطوع الحنصر والبنصر من يد واحدة لان نفع اليدين يزول أكثره بذلك وإن قطعت كل واحدة من يد جاز لان نفع الكفين باق.وقطم أنملةالابهام كقطع جيمًا قان نفعها يذهب بذلك لكونها أنملتين ، وإن كان من غير الايهام لم يمنم لأن منعتها لانذهب فانها نصير كالاصابع انقصار حتى لو كانت أصابعه كلها غير الابهام قد قطعت من كل واحدة منها أنعلة لم يمنع وإن قطع من لاصبع أنملتان فهو كفطعها لابه يذهب بمنفقتها وهذا جميعه مذهب الشانعي، وقال أبو حنيفة بجزيء مقطوع احدى اليدين أد إحدى الرجلين ولو قطعت يده ورجله جميما من خلاف أجزأت لان منفعة الجنس باقية فأحزأت في الكفارة كالاعور فاما ان قطعتا من و أق أي من جانب واحدلم يجزى لان منفعة المشى تذهب

ولنا أن هــذا يؤثر في العـمل ويضر ضرراً بيناً فوجب أن يمنع أجزاءها كالو قطعتا منوفاق ومخالف العور فائه لايضر ضرراً بينا والاعتبار بالضرر أدلى من الاعتبار بمنفعة الجنس فانه لو ذهب

أنه لا يجزئه وقال القاضي المذهب الذلك موقوف فان أحم تبينا أنه أجزأه وان مات أو قنل تبيناأنه لم يصح منه كسائر تصرفانه

(نصل) قال الشبخ رحمه الله فن ملك رقبة أو أمكنه تحصيلها فاضلا عن كفايته وكفاية من عونه على الدوام ونميرها منحوائجه الاصلية بثمن مثلها لزمه العتق أجمع أهل العلم على ذلك وأنه ليس له الانتقال إلى الصيام إذا كان مسلماً حراً

(مسئلة) (فان كانت له رقبة محتاج الى خدمتها لكبر أو مرض أو زمن أو عظم خلق ويحوه ما يسجز عن خدمة ننسه أو يكون بمن لا يخدم نفسه في العادة ولا يجد رقبة فاضلة عن خدمته فليس عله الاعتاق)

وبهذا قال الشافعي وقال أبو حنيفة ومالك والاوزاعي متى وجــد رقبة لزمه اعتاقها ولم يجزله الانتقال الى الصيام سواء كان محتاجاً اليه او لم يكن لان الله تعالى شرط في الانتقال الى الصيام ان لايجد رقبة بقوله (فن لم يجد) وحذا واجد واز وجد ثمنها وهو محتاج اليه لم يلزمه شراؤها وبهقالـأبو حنيفة وقال مالك يلزمه لان وجدان ثمنها كوجدانها

ولنا ان مااستغرقته حاجة الانسان فهو كالمعدوم في جواز الانتقال الى البدل كمن وجد ماء بحتاج اليه للمطش مجوز له الانتقال الى التيم قان كان له خادم وهو نمن يخدم نفسه عادة لزمه اعتاقها لانه فاضل عن حاجته بخلاف مزلم تجر عادته بخدمة نفسه فان عليه مشقة في اعناق خادمه وتضبيعاً لكثير من حوائعِه وان كان له خادم مخدم امرأنه وهو بمن عليه خدمها اوكان له رقيق يتقوت بخراجهم لم يلزمه العتق لما ذكرنا

شمه أو قطعت أذناه مما أجزأ مع ذهاب منفعة الجنس ولا يجزي،الاعرج اذا كانءرجا كثيراً فاحشاً لانه يضر بالممل فهو كقطع الرجل، وإن كان عرجا كثيراً لايمنع الاخرى لانه قليل الضرر

(فصل) ويجزى، الأعور في تولمم جميعا ، وقال أبو بكر فيه قول آخر لايجزى لانه نقص يمنع التضحية والاجزاء في الجدي فأشبه الممى والصحيح ماذكر ناه فان انقصرد تكيل الاحكام وتعليك العبد المنافع والعور لايمنع ذلك ولأنه لايضر بالعمل فأشبه قطم إحدى الاذبين ويفارق قطع إحدى اليدين يضر بالعمل ضرراً بينا ويمنع كثيراً من الصنائع ويذهب بمنفعة الجنس ويفارق قطع إحدى اليدين والرجاين فأنه لايمدمل باحداهما مايهمل بهما والاعور يدرك باحدى العينين مايدرك بهما . وأما الاضحية والهدي فأنه لايمنع منها مجرد العور وانها يمنع انخساف العين وذهاب العضو المستطاب ولان الاضحية يمنع فيها قطع الاذن والقرن والعنق لايمنع فيه إلا ما بضر بالعمل و يجزى المقطوع الاذنين وبذلك قال أبؤ حنيفة والشافي وقال مالك وزفر لايجزى الانهما عضوان فيهما الدين ما الدين مه منه مه عنه ما

ولنا أن قطعهما لايضر بالعمل الضرر البين فلم يمنع كنقص السمع بخلاف قطع اليدين ويجزى. مقطوع الانف الـ الله ويجزى الاصم ذا فهم بالاشارة ويجزى الاخرس اذا فهمت اشارة وفهم بالاشارة

(مسئلة) (فان كان له دار بسكنها او عقار بحتاج الى غلته لمؤنته أو عرض للتجارة لا يستغني عن رمحه في مؤننه لم بلزمه العتق)

وان استغنى عن شيء من ذلك مما يمكنه ان يشتري به رقبة نزمه لانه واجد للرقبة وان كانت له رقبة تخدمه يمكنه بيمها وشراء رقبنين بشمنها يستغني بخدمة احداها ويعتق الاخرى لزمه لانه لاضروفي ذلك وهكذا لوكانت له ثياب فاخرة نزيد على ملابس مثله يمكنه بيمها وشراء ما يكفيه في لباسه ورقبة يستقها لزمه ذلك وكذلك ان كانت له داريمكنه بيمها وشراء ما يكفيه لسكني مثله ورقبة اوضيعة يفضل منها عن كفايته ما يمكنه به شراء رقبة وبراعي في ذلك الكفاية التي يحرم ممها أخذ الزكاة قاذا فضل عن ذلك شيء يمكنه شراء رقبة به لزمته الكفارة وان كان له دابة يحتاج الى ركوبها اوكتب بحاج اليها لم يازمة الهنتيق ومذهب الشافعي في هذا الفصل عني نحو ما ذكرنا وان كانت له سرية لم يازمه اعتاقها لانه محتاج اليها وان امكنه بيمها وشراء معربة اخرى ورقبة يعتقها لم يازمه ذلك لان الغرض قد يتعلق بينها فلا يقوم غيرها مفامها سيا اذا كان بدون مثلها

(مسئلة وأن وجد رقبة بثمن مثلها لزمه شراؤها وأن كانت بزيادة تتجحف بما له أم بلزمه شراؤها لان عليه ضررا في ذلك وأن كانت الزيادة لاتجحف عالله ففيه وجهان

(احدهما) يلزمه لانه قدر على الرقبة بثمن يقدر عليه لانجحف به فاشبه مالو بيعت بثمن مثلها (والثاني) لا يلزمه لانه لم مجدرقبة بثمن مثلهافاشبه العادم واصل الوجهين العادم للماء اذاو جدم يزيادة على عن مثله فان وجد رقبة بثمن مثلها إلااتها رقبة رفيعة يمكن ان يشتري بثمنها رقابامن غير جنسها لزمه

وهذا مذهب الشافعي وأبي ثور ، وقال أصحاب الرأي لا بجزى، لانمنفعة الجنس ذاهبة فأشبه ذائل العقل وهذا المنصوص عليه عن أحمد لان الخرس نقص كثير بمنع كثيراً من الاحكام مثل الفضاء والشهادة وأكثر الناس لايفهم اشارته فيتضرر في ترك التماله ، وأن اجتمع الحرس والصمم فقال الفاضي لا يجزى، وهو قول بعض الشافعية لاجتاع النقصين فيه وذهاب منفعني الجنس ووجه الاجزاء أن الاشارة تنوم مقام الكلام في الافهام ويثبت في حقه أكثر الاحكام في جزى، في المتق كالذي ذهب شمه فيجزى لانه لا يضر بالممل ولا بغيره

فأما المريض فان كان مرجو البرء كالحمى وما أشبهها أجزأ في الكفارة وإن كان غير مرجو الزوال كالسل ونحوه لم بجزى ولانزواله يندر ولا يتمكن من العمل مع بقائه ، وأما نضو الحلق فان كان يتمكن معه من العمل أجرأ وإلا فلا ويجرى والاحق وهو الذي يخطيء على بصير ويصنع الاشياء لغير فائدة وري الحما موا با ومن يخذق في الاحيان والحصي والمجبوب والرتقاء والكبير الذي يقدر على العمل لان

شراؤها لانها بثمن مثلها ولايمد شراؤها بذلك ضررا وانما الضرر فياعتاقها وذلك لايسع الوجوب كالوكان مااكا لها

(مسئلة) (وأن وهب له رقبة لم بلزمه قبولها)

لان عليه منة في قبولها وذلك ضرر في حقه

(مسئلة) (وان كان ماله غائبا وامكنه شراؤها بنسيثة فقد ذكرشيخنا فيها اذا عدم الماء فبذل له بثمن في الذمة يقدر على ادائه في بلد. وجهن

احدهما يلزمه شراؤه قاله الفاضي لأنه قادر على اخذه بما لامضرة فيه وقال أبوالحسن انتميمي لايازمه لان عايه ضرراً في بقاء الدين في ذمته وربما نلف ماله قبل ادائه فيخرج ههنا على وجهين والاولى ان شاء الله انه لايلزمه لذلك وان كان ماله غائبا ولم بمكنه شراؤها نسيئة فان كان مرجو الحضور قريبا لم يجز الانتقال الى الصيام لان ذك بمئزلة الانتظار لشراء الرقبة وان كان بعيداً الم بجز الانتفال الى الصيام في غير كنارة الظهار لانه لاضرر في الانتظار وهل يجوز في كافارة الظهارة على وجهين

(احدهما) لا يجوزلو جود الاصل في ماله لوجودالكفارات (والتاني) يجوز لانه يحرم عليه المسيس. فإز له الانتقال للحاجة فان قيل فلوعدم الماء وثمنه جاز له الانتقال الى التيمم وان كان قادراً عليها في بلده قلنا الطهارة تجب لاجل الصلاة وايس له تأخيرها عن وقتها فدعت الحاجة الى الانتقال بخلاف مسئلتنا ولاننا لو مثمناه من التيمم لوجود العذر للقدرة على الماء في بلده بطلت رخصة التيمم فان طل احد يقدر على ذلك

(مسئلة) (ولا يجزى، في كفارة القال الارقبة،ؤمنة)

لقول ألله تمالى(ومن قتل مؤمنا خطأ فتحربر رقبة مؤمنة) وكذلك في سائر الكفارات في ظاهر

مالا يضر بالعمل لايدنع تمليك العبد منافعه وتكيل أحكامه فيحصل الاجزاء به كالسالم من العيوب (فصل) ويجزى، عتق الجاني والمرهون وعتق المملس عبدء اذا قلنا بصحة عتقهم وعتق المدير والخصي وولد الزنا لكال العتق فيهم

(فصل) ولا يجزى، عتق الفصوب لانه لايقدر على تمكينه من منافهه ولا غائب غيبة منقطة لا يعلم خبره لانه لا يعلم حياته فلا يعلم صحة عتقه وإن لم ينقطع خبره أجزأ عتقه لانه عتق صحيع ولا يجزى، عتق الحل لانه لم تثبت له أحكام الدنيا وقدك لم يجب فطرته ولا يتيقن أيضا و وه وحياته ولا عتق الحل لانه لم تثبت له أحكام الدنيا وقدك لم يجب فطرته ولا يتيقن أيضا و وه وحياته ولا عتق الم الولد لان عتقها مستحق بسبب غير الكفارة والملك فيها غير كامل وله فل المجوز ببها ، وقال طاوس والبتي يجزى و عتقها لانه عتق صحيح ولا يجزى وعتى مكاتب أدى من كتابته شيئا وسنذكر هذا في الكفارات ان شا. الله تعالى

﴿ مسألة ﴾ قال (فمن لم يجد فصيام شهرين متتابعين)

أجمع أهل العلم على أن المظاهر اذا لم يجد رقية أن فرضه صيام شهر ين متنابه ين وذلك لقول الله تعالى أخمن لم يجد قصيام شهر بن متناب بين من قبل أن يتماسا) وحديث أوس بن الصاحت وسلمة بن صخر

المذهب وهو قول الحسن وبه قال مالك والشافعي واستحاق وأبو عيد و من أحدر وابة تا ية انه يجزى و فيا عدا كفارة الفتل من الظهار وغيره عتق رقبة ذمية وهو قول عطاء والثوري وانتخمي وأبي ثور وأصحاب الرأي وابن المنذر لان الله تعلى أطلق الرقبة في كفارة الظهار فوجب ان يجزى ما تناوله الاطلاق ولنا ماروى معاوية بن الحكم قال كانت في جارية فاتيت النبي ويتياني فقلت على رقبة اعاعتها إفغال المارسول الله ويتياني وابن الله قبال الله والسام قال من انا قالت انترسول الله ففال رسول ويتياني والمناب الما مؤمنة على مسلم فعلل جواز اعتاقها عن الرقبة التي عليه باما وأو منة فعل المناب والمناب المناب المناب والمناب المناب الم

(مسئلة) (ولايجزيء الا رقبة سليمة من العيوب المضرة بالعمل ضرراً بينا) لان المقصود تعليك العبد منافعه وتعكينه من التصرف لنفسه ولا يحصل هذا مع ما يضربا لعمل ضرراً وأجموا على أن من وجدرقبة قاضلة عن حاجته اليس له الانتقال إلى الصيام وان كانت له رقبة محتاج إلى خدرتها لزمن أو كبر أو مرض أو عظم خاق ونحوه مما يوجزه عن خدمة نفسه أو يكون بمن لا يخدم في العادة ولا مجد رقبة فاضلة عن خدرته مليس عليه الاعتاق وبهذا قال الشافي رقال أبو حنيفة ومالك والاوزاعي متى وجد رقبة تزمه اعتاقها ولم مجز له الانتقال إلى الصيام موا. كان محتاجا اليها أو لم يكن علان الله تعالى شرط في الانتقال إلى الصيام ان لا مجدرقبة بتوله فرز لم بجد) وهذا واجد وان وجد محنها وهو محتاج اليه لم يلزمه شراؤها وبه قال أبو حنيفة وقال مالك يلزمه لان وجدان تمنها كوجدانها .

ولنا أن ما استفرقته حاجة الانسان فهو كالمعدوم في جواز الانتقال إلى البدل كن وجدما. محتاج اليه المعطش مجوز له الانتقال إلى التيم وان كان له خادم وهو بمن يخدم نفسه عادة لزمه اعتاقها لانه فاضل عن حاجته مخلاف من لم تجو عادته بخدمة نفسه قان عليه مشقة في إعتاق خادمه تضييعا لسكشير من حوائجه وان كان له خادم مخدم امرأته وهي بمن عليه اخدا بها أو كان له رقيق يتنوت بخراجهم

مينا فلا يعجزى، الاعمى لانه لا يمكنه العمل فى أكثر الصنائع ولا المقعدوكذلك مقطوع اليدين والرجلين أو اشلها لان اليدين آلة البطش والرجلين آلة المشي فلا يتهيأ له كثير من العمل مع تلفها ولا بهجزى، المجنون جنونا مطبقا لانه وجد فيه المنيان ذهاب منفعة الجنس وحصول الفرر بالعمل وبهذا قال مالك والشافعي وأبو ثور وأصحاب الرأي وحكمي عن داودانه جوز كل رقبة يقع عليها الاسم اخذا باطلاق اللفظ ولنا أن هذا نوع كفارة فلم يعجزى، مطلق ما يقع عليه الاسم كالاطعام فانه لا يعجزى، أن يطعم مسوسا ولا عفنا وإن كان سمى طاما والآية مقيدة بما ذكرناه

(مسئلة) (لا يجزى عقطوع اليداوالرجل ولااشلها ولا مقطوع الجام اليداوسابتها أوالوسطى) لان نفع اليد يذهب بذهاب هؤلاء ولا يجزى عقطوع الحنصر والبنصر من يد واحدة لان نفم اليد يزول اكثره بذلك وان قطمت كل واحدة منها من يد جاز لان نفع الكفين باق وقطم انعلة الاجام كقط بها لان نفعها يذهب بذلك لنكونها انعلنين وانكان من غير الابهام لم يدنع لان منفعتها لا تذهب فانها تصير كالاصابع القصارحتي لو كانت اصابعه كلها غير الابهام قدقطمت من كل واحدة منها انعلة لم يدنع وان قطع من الاصبع انعلتان فهو كقطما لانه يذهب بمنفعها وهذا كله مذهب الشافعي وقال أبو حنيفة يجزى عقطوع احدى اليدين واحدى الرجاين ولوقطت يده ورجله جميعا من خلاف اجز أ لان منفعة الجنس باقية فاجز أ في الكفارة كالاعور وأما ان قطمتا من وفاقاي من جانب واحدلم يجزى لان منفعة الشيء تذهب

ولنا ان هذا يؤُثر في العمل ويضرضرراً بينا فيمنع كما لوقطمتا من وفاق ويخالف العور فانه لايضر ضرراً بينا

أو دار يسكنها أو عقار بمتاج إلى غلته لمؤنته أو عرض التجارة لا يستفي عن رجمه في مؤنته لم يلرمه العتق وان استغنى عن شيء من ذلك مما يمكنه ان يشتري به رقبة لزمه لانه واجد للرقبة وان كانت له رقبة تخدمه يمكنه بيمها وشراء رقبتين بثه بها بستذي بخدمة إحداهما ويمتنى الاخرى لزمه لأنه لا ضرر في ذلك وهكذا لو كانت له ثباب فاخرة تزيد على الابس ماله يمكنه بيمها وشراء ما يكفيه في لباسه ورقبة لزمه فانكانت له دار يمكنه بيمها وشراء ما يكفيه اسكنى مثله ورقبة أوضيعة على في فلت السكنى المنافقة التي بحرم المها أخذ الزكاة فاذا يفضل من ذلك شيء وجبت فيه السكفارة ومذهب الشافعي في ذلك النصل جيمه على نحو مما قائسا وان فضل عن ذلك شيء وجبت فيه السكفارة ومذهب الشافعي في هذا الفصل جيمه على نحو مما قائسا وان كانت له سرية لم يلزمه اعتاقها لانه محتاج البها وان أمكنه بيمها وشراء مرية أخرى ورقبة بعتقها لم يلزمه ذلك لان الفرض قد بتعلق بعينها فلا يقوم غيرهامقامها سيا اذا كان بدون ثمنها

(فصل) فان كان موسراً حين وجوب الـكفارة إلا أن ماله غائب فان كان موجو الحضور قريبا لم يجز الانتقال إلى الصيام لاز ذلك بمنزلة الانتظار لشراء الرقبة وان كان بعيداً لم يجز الانتقال إلى الصيام في غير كفارة الظهار لانه لاضرر في الانتظار وهل يجوز ذلك في كذرة الظهار لانه لاضرر في الانتظار وهل يجوز ذلك في كذرة الظهار لانه لاضرر في الانتظار وهل يجوز ذلك في كذرة الظهار لانه لاضر

ولنا فيه منح وان سلم فالاعتبار بالضرر اولى بالاعتبار بمنفعة الجنس فانه لو ذهب شمه او قطمت أذناء معا اجزأ مع ذهاب منفعة الجنس

(مسئلة) اولايجزى المريض المأيوس من برئه كرض السل)

لان برأه يندر ولا يتمكن من العمل مع بنائه وإن كان المرض يرجى زواله كالحي ونحوها لم عنج الاجزاء في الكفارة ولا بجزى النحيف العاجز عن العمل لانه كالمريض الأيوس من برئه وان كان يتمكن من العمل أجزأ

(مدين (ولايجزي عالب)

لا بلم خبره لانه مشكوك في حياته والاصل بقاء شغل الذمة اللا تبرأ بالسك وهو مشكوك في وجوده فيشك في اعتائه قان قبل الاصل حياته الما إن المرت قد علم أنه لا بد منه وقد وجدت دلالة عليه ودو انقطاع اخباره قان تبين بدهذا كونه حيا صح اعتاقه وتبينا براهة ذمته من الكفارة وإلا فلا وان لم ينقطم خبره أحزأ عتقه لانه عتق صحيح :

(مسئلة) زولا مجزى مجنون مطبق لانه لا يقدر على العمل)

(مسئلة) (ولانجزي. الاخرس)

وهو قول القامي وبعض الشاقمية قال شيخنا رالاولى أنه منى فهمت اشارته وفهم اشارة غيره الله يجزى. لانالاشارة تقوم مقامالكلام فيالافهام رأحكابه كلها تثبت إشارته فكذلك عنقه وكذلك الاخرس الذي تنهم إشارته ، وهذا مذهب الشاقمي وأبي ثور وعن أحد أنه لا يجزى. وبه قال

[أحدهم] لا يجوز لوجود الاصل في ماله فأشبه سائر الـكفارات (والثاني) يجوز لانه محرم عليه المسيس فجاز له الانتقال اوضع الحاجة ، فان قيل فلو عدم المنا. وثمنه جاز له الانتقال الىالتيم وان كان قادراً عليهما في بلده ثلما الطهارة تجب لاجل الصلاة وليس له تأخيرها عن وقتها فدعت الحاجة الى الانتقال بخلاف مسئلة ا ولاننا لومنعناه من النيم لوجود القدرة في باره بطلت رخصة التيم فان مكل أحد بقدر على ذلك

(فصل) وأن وجد ثمن الرقبة ولم مجد رقبة يشتريها فله الانتقال الى الصيام كما لو وجد ثمن الما. ولم يجد ما يشتريه، وأن وجدرقبة تباع بزيادة على عُن أنش تجمف عاله لم يلزمه شراؤها لأن فيه ضرراً وان كانت لا تجحف بماله احتمل وجهبن

[أحدها] يلزمه لانه قادر على الرقبة بثمن يتدر عليه لا يجحف به فأشبه مالو بيعت بثمن مثلها (والناني) لا يلزمه لانه لم يجد رقبة بمن مثلها أشبه العادم، وأصل الوجبين العادم للماء إذاوجده بزيادة على ثمن مثه فان وجد رقة بثمن مثلها الا أنها رقبة رفيعة يمكن أن بشتري بثمنها رقابا من

أصحاب الرأي لان منفة الجنس ذاهبة فأشبه زائل المقل ولان الخرص نقص كبير عنم كثيراً من الاحكام مثل القصا والشهادة وكثير من الناس لاتفهم أشارته فيتضرر بترك استعاله ، والاول أولى ان شاء الله لما ذكرنا، وذهاب منفعة الجنس لايمنع الاجزا. كذهاب الشم وذهاب الشم لا يمنع الاجزاء لأنه لا يضر بالعمل رلا بغيره ويجزى. مقطوع الاذنين وبذلك قال أبر حنينة والشافعي، وقال مالای وزفر لابحزی.

ولنا أن تطعما لا يضر بالعمل ضرراً بينا فلم بمنع كنتص السيم بخلاف قطع البدين ويجزى. مقطوع الانف ألباك.

(مسئلة) (ولأنجزي، عنق من علق عنقه بصفة عند وجودها)

فأما ان على عتقه الكفارة وأعنقه عند وجود الصفة أجزأه لانه أعتن عبده الذي علك عن كفارته ولايجزيء عتق المدبر لان عتقه مستحق في غير الكفارة فلريجزئه كالذي استحق عليه الاطعام في النفقة فدفعه في الكفارة

(مسئلة) (برلا يجزي، من يعنق عليه بالقرابة)

وجملة ذلك أنه اذا اشترى من يعنق عليه إذا ملكه ينوي بشرائه عنقه عن الكفارة عنق ولم يجزئه وبهذا قال مالك والشانمي وأبي ترر وقال أصحاب الرأي يجزئه استحسانا لانه يجزيءعن كفارة البائم فأجزأ عن كارة المشتري كغيره

ولنا قوله تعالى (فتحرير رقبة) والتحرير فعل العنق ولم يحصل العنق هينا بتحرير منه ولا (المغنى والشرح الكبير) (الجزءالثامن) $(\ \ \ \ \)$

غير جنسها ازمه شراؤها لانها بثمن مثلها ولا يعد شراؤها بذلك المن ضرراً وانما الضرر في اعتاقها وذلك لا يمنع الوجوب كما لو كان مالـكما لما

﴿ مسئلة ﴾ قال (فان أفطر فيها من عذر بني وان أفطر من غير عذر ابتدأ)

أجمع أهل العلم على وجوب النتاج في الصيام في كفارة الظهار ، وأجموا على أن من صام بعض الشهر ثم قطعه لغير عذر وأفطر أن عليه استثناف الشهرين وأنما كان كذاك لورود لدظاا كتاب والسنةبه ومعنى التتابع الموالاة ببن صيام أيامها الايفطر فيها ولا يصوم عن غير الكفارة، ولايفتقر التتابع إلى نية ويكني فعله لانه شرط وشرائط العبادات لا تمتاج إلى نية وإنما تجب النية لافعالها وهــذاً أحد الوجوه لأصحاب الشافعي،والوجه الآخر أنها واجبة لـكل ليلة لأن ضم العبادة إلىالعبادة إذا كان شرطاً وجبت النية فيه كالجم بين الصلاتين والثالث تكفي نية النتابع في الدلة الاولى

ولنا أنه نتاج واجب في العبـادة الم يفتقر إلى اية كالمتابعة ببن الركمات، ويفارق الجمع أببن الصلانين قان ذلك رخصة فافتقر إلى نية البرخص وما ذ كروه ينتقض بالمتابعة بين الركمات ، وأجم

اعتاق فلم يكن ممتثلا للامر ولان عنقه مستحق بسبب آخر فلم يجزئه كما لو ورثه ينوي به ألعنق عن كفارته أو كام الولد ويخالف المشتري البائع من وجهين (أحدهما) أن البائع يعتقه والمشتري لم يعنقه وإنما يعنق باعدَق الشرع عن غير آختيار منه (الثاني) أن البائع لا يستحق عليه اعتاقه والمشتري مخلاف ذلك

(نصل) إذا اشترى عبداً ينوي اعتاقه عن كفارة، فوجد به عيبا لايمنع من الاجزاء في الكفارة وأخذ ارشه ثم امتق العبد عن كفارته أجزأه وكان الارش له لان العنق آنماً وقع على العبد المعيب دون الارش فان اعتقه قبل العلم بالعيب ثم ظهر على العبب فاخذ أرشه فهو له كا لو اخذ. قبل اعتاقه وعنه أنه يصرف الارش في الرقاب لأنه أعنقه مدة تداً أنه سلم فكان بمزلة العوض عن حق الله تعالى فكان الارش مصر وفا في حق الله تعانى كما لوبامه كان الارش المشتري قان علم العبب ولم بأخذ أرشه حتى اعتقه كان الارش لذهنق لانه اعتقه معياً عالمًا بعيبه فلم يلزمه أرش كما لو باعه

(معنة) (ولايحزى من اشتراه بشرط العتق)

في ظاهر المذهب وهو ظاهر مذهب الشافعي ، وقد روي عن معقل بن يسار مايدل عليه وذلك لانه أذا المتراه بشرط. العتق فالظاهر أن البائع نقصه من التمن لاجل هذا الشرط. فكانه أخذ عن العتق عرضا فلم يجزئه عن الكفارة . قال أحمد إن كانت رقبة واجبة لم تجزئه لانها ليست رقبة سايمة ولان عقها مستحق بسبب آخر وهو الشرط. فلم يجزئه كما لو اشترى قريبه فنرى بشرائه أهل العلم على أن الصائمة متنابها إذا حاضت قبل المامه نقضي إذا طهرت وتبني وذلك لان الحيض لا يمكن التحرز منه في الشهرين إلا بتأخيره إلى الاياس وفيه تغربر بالصوم لا بهار بامات قبله والنفاس كالحيض في أنه لا يقطم النتابم في أحد الوجهين لانه بمنزلنه في أحكامه ولان الفطر لا محصل فيها بفعلها وألما ذلك الزمان كرمان الليل في حقها (والوجه الناني) أن النفاس يقطم النتابع لا به أندرمنه ويمكن منه لا يتكرر كل عام مقطع النتابع كالفطر الهير عذر ولا يصح قياسه على الحيض ، لانه أندرمنه ويمكن التحرز عنه وان أفطر لمرض مخوف لم ينقطم التنابع أيضا ، روي ذلك عن ابن عباس وبه قال ابن المتحرز عنه وان أفطر لمرض مخوف لم ينقطم التنابع أيضا ، روي ذلك عن ابن عباس وبه قال ابن المسيب والحسن و عطاء والشعبي وطاوس ومجاهد ومالك واسحاق وأبو عبيد وأبو ثور وابن المنذر والشافعي في القديم، وقال في الجديد ينقطم التنابم وهذا قول سعيد بن جبير والنخمي والحكم والثوري وأصحاب الرأي ، لانه أفطر بنعله نازمه الاستثناف كالو أفطر لسفر

ولنا أنه أفطر لسبب لاصنع له فيه فلم يقطع التنابع كافطار المرأة الحيض، وماذكروه من الاصل يمنوع وان كان المرض غير مخوف لكنه يبيح الفطر فقال أبوالخطاب فيه وحهان (أحدهما)لايتطع

العتى صالكفارة أوقال أن دخلت الدار فانت حرثم نوى عند دخوله أنه عن كذارته

(فصل ولو قال رجل له أعنى عبدك عن كفارتك ولك عشرة دنانير ففعل لم يجزئه عن الكفارة لان الرقبة لم تقم خالصة عن الكفارة ، وذكر القاضي ان العنق كله يقم عن باذل العوض وله ولاؤه وهذا فيه نظر قان المعتق لم يعنقه عن باذل العوض لم يطلب ذلك ، والصحيح أن اعتاقه عن المعنى والولاء له قان رد العشرة على باذلها ليكون العنق عن الكفارة لم يجز عنها لان العنى إذا وقع على صفة لم ينتقل عنها وان قصد العنى عن الكفارة وحدها وعزم على ود العشرة أورد العشرة قبل العنق وأعنقه عن كفارته أجزأه

(مسئان) (ولا أم والده في الصحبح عنه)

هذا ظاهر المذهب و به قال الاوزآعي ومالك والشافعي وأبو عبيد وأصحاب الرأي وعن احمد رواية أخرى أنها نجزيء يروى ذلك عن الحسن وطاوس والنخعي وء ان البتي المول الله تعالى (فتحربر رقبة) ومعتقها قد حررها

ولنا أن عنقها مستحق بسبب آخر فلم تجز عنه كما لواشترى قريبه أو عبداً بشرط العنق قاعنقه وكما لو قال لعبده أنت حر ان دخلت الدار ونوى عنقه عن كفارته عند دخرله والآية مخصوصة بماذكرنا فنقيس عليه ما اختلفنا فيه وولد أم الولد الذي ولدته بعد كونها أم ولد حكمه حكمها فيا ذكرناه لان حكمه حكمها في العنق بدوت سيدها

(مسئلة) (ولا يجزىء مكانب قد أدى من كتابته شيئا في اختيار شيوخنا وعنه يجزي. وعنه لا يجزى. مكانب محال) التتابع لانه مرض أباح الفطر أشبه المحوف (والثاني) يقطع النتابع لانه أفطر اختياراً فا قطع النتابع كما لو أفطر لغير عذر ، فأما الحامل والمرضع فان أفطرتا خوفا على أنفسهما فهما كالمريض ، وان أنطرتا خوفا على والسيم المنابع الحقاب لانه فطر أبيع لهما بحوفا على والسيم المفتيم المنابع المقتيار المنابع المنتابع كما لو أفطرتا خوفا على أنفسهما (والثاني) ينقطم التتابع الحرف على غيرهما والدلك يلزمهما الفدية مع القضاء ، وان أفطر لجنون أو إغماء لم ينقطع التتابع المنابع عذر المصنع لدفيه فهو كالحيض

(فصل) وان أفطر لسفر مبيح للفطر فكلام أحمد بحتمل الامرين داظهرهما أنه لايقطم التقابع فانه قال في رواية الاثرم: كان السفر غير المرض وما ينبغي أن يكون أو كد من ومضان، وظاهر هذا أنه لايقطع التقابع وهذا قول الحسن، ومحتمل أن ينقطع به التقابع وهو قول مالك وأصحاب الرأي، واختلف أصحاب الشانعي فمهممر قال فيه قولان كالرض ومنهم من يقول ينقطع التقابع وجها واحداً لان السفر محصل باختياره ففطع النقابع كالو أفطر لنهر عذر

ووجه الاول انه فطر لعذر مبيسَح للنظر فلم ينقطع به التنابع كانطار المرأة بالحيض،وفارق الفطر لغير عذر فانه لا يباح ، وان أكل بغان أن الفجر لم يطلع وقد كان طلع او أفطر ينان أن الشمس قد

روي عن أحمد رحمه الله في المكانب اللاث روايات :

(إحداهن) يجزئي. مطلقا اختار. أبو بكر وهو مذهب أبي ثور لان المكاتب عبد يجوز بيعه فأجزأ عنقه كالمدر ولانه رقبة فيدخل في عموم مطلق قواء سبحانه (فتحرير رقبة)

(والثانية) لايجزى. مطلقاً وهو قول مالك والشافعي وأبو عبيد لان عثقه مستحق بسبب آخر ولهذا لايملك أبطال كتابته فأشبه أم الولد

(والثالثة) ان كان أدى شيئا من كتابته لم يجزئه ولا أجزأه وبه قال الليث والاوزاعي واسحاق وأصحاب الرأي قال القاضي هو الصحيح لانه اذا أدى شيئا فقد حصل العوض عن بعضه فلم يجز كما لو اعتق بعض رقبة واذا لم يؤد فقد اعتق رقبة كاملة ،ؤمنة سالة الحلق تامة الماك لم يحصل عن شيء منها عوض فأجزأ عتمها كالمدبر ولوأعتق عبداً عن مال يأخذه من العبد لم يجز عن كفارته في تولهم جميعا

(فصل) ولا يجزى. اعتاق الجبين في قول أكثر أهل العلم، وبه يقرل أبوحنيفة والشافعي وقال أبو ثور يجزى. لانه آدمى مملوك يصح اعتاقه فصح عن الرقبة كالولود

ولنا أنه لم يثبتله أحكام الدنيا بعد قانه لايملك الابالارث والرصية؛ ولايشترط لها كونه آدميا لكونه يثبت له ذلك وهو نطفة أوعلقة وليس بآدمي في تلك الحال

(فصل) فانأعتى غيره عنه عبدا بغير اذنه لم يقع عن المعتق عنه اذا كان حيا وولاؤه للمعتق ولا

غابت ولم تغب أفطره ويتخرج في اقطاع التنابع وجهان (أحدهما) لاينقطع لانه فطر لهذر (والثاني) يقطع التنابع لانه بفعل أخطأ فيه فأشبه مالو ظن انه قد أتم الشهرين فبان خلافه ، وأن أفطر ناسيا لوجوبالنتابع أو جاهلا به أو ظناً منه أنه قد أتم الشهرين انقطع التنابع لانه أنظر لجهاء فقطع التنابع كا لو ظن أن الواجب شهر واحد ، وأن أكره على الاكل أو الشرب بأن أوجر الطعام أو الشراب لم ينظر وأن أكل خوفا فقال القاضي لا يفطر ولم يذكر غير ذلكوفيه وجه آخر انه يفطره نعلى ذلك هل يقطع التنابع ? فيه وجهان (أحدهما) لا يقطعه لانه عذر مبيح للفطر فأشبه المرض (والثاني) ينقطع التنابع وهو مذهب الشافعي لانه أفطر بنعله لعذر نادر

(فصل) وان أنطر في أثناء الشهرين لغير عذر أو قطع التنابع بصوم نذر أو قضاء أو تطرع أو كفارة أخرى لامه إستثناف الشهرين لانه أخل بالتنابع المشروط ويقع صومه هما نواه لان هذا الزمان ليس بمستحق متعين المكفارة ولهذا يجوز صومها في غيره بخلاف شهر رمضان فانه متعين لايصلح الهيره، وإذا كان عليه صوم نذر غير معين أخره الى فراغه من الكفارة وان كان متعينا في وقت بعينه أخر الكفارة عنه أو قدمها عليه ان أمكن ، واز كان أياما من كل شهر كوم الخيس أو أيام البيض قدم الكفارة

یجزی. من کفارته وان نوی ذلك و بهذا قال أبو حذبهٔ والشافسی و حكی عن مالك أنه یجزی، اذا أعتق عن واجب علی غبره بغیر اذنه لانه قضی عنه واجبا نصح كما لوقضی عنه دینا

ولنا انه عبادة من شرطها النية فلم يصح أداؤها عن وجبعليه بغير أمره مع كونه من أهل الامر كالمج ولانه أحد خصال الكفارة فلم يصح عن المكفر بغير أمره كالصيام، وهكذا الحلاف فيمن كفر عنه بالاطعام، فاما الصيام فلا يجوز أن ينوب عنه لذنه ولا بغير أذنه لانه عبادة بدنية فلاندخلها النيابة فأما إن أعتق عنه بأمره نظرت فان جعل له عوضاً صح المتق عن المعتق عنه وله ولاؤه وأجزأ عن كفارته بغير خلاف علمناه وبه يقول أبو جنيفة والشافعي وغيرهما لانه حصل المتق عنه بماله فأشبه مالو اشتراه ووكل البائع في إعتاقه عنه وإن لم يشترط عوضاً ففيه روايتان .

(احداهما) يقع المتق عن المعتق عنه وبجزيء عن كفارته وهو قول مالك والشافعي لانه أعتق عنه بأمره قصح كما لو شرط عوضاً.

(والاخرى) لا يجزي، والولا، للمتق وهو قول أبي حنيفة لان المتق بعوض كالبيع وبغير عوض كالحبة ومن شرط الهبة القبض ولم يحصل فلم يقع عن الموهوبله، ويفارق البيع لأنه لا يشترط فيه القبض، فان كان المتق عنه ميتاً وكان قد وصى بالمتق عنه صح لانه أمر، وان لم يوص فأعتق عنه أجنبي لم يصح لانه ليس بنائب عنه، وإن أعتق عنه وارثه فان لم يكن عليه واجب لم يصح العتق عنه ووقع عن المعتق، وإن كان عليه عتق واجب صح العتق عنه لانه نائب عنه في ماله وأداء واجبانه فأن كانت عليه كفارة يمين فأطعم عنه جاز، وإن اعتق عنه ففيه وجهان

عليه وقضاه بعدها لانه لو وفى بنذره لانقطع التنابع ولزمه الاعتناف فيفضي إلى أن لا يتمكن من التكذير والنذر عكن قضاؤه فيكونهذا عذراً في تأخيره كالمرض

(مسئلة) قال (وان أصابها في ليالي الصوم أفسد مامضي من صيامه وابتدأ الشهرين)

وبهذا قال مالك والثوري وأبوعبيد وأصحاب الرأي لان الله تعالى قال (فصيام شهر بن متتابعين من قبل ان بماسا) فأمر بهما خالبين عن وطء ولم يأت بهما على ما أمر فلم بجزئه كا لو وطيء نهارا ولانه تحريم للوط، لا يختص النهار فاستوى فيه الليل والنهار كالاعتكاف ، وروى الاثرم عن احمد ان التتابع لا ينقطم بهذا ويبتى وهو مذهب الشافي وأبي ثور وابن المنذر لانه وط، لا يبطل الصوم فلا يوجب الاستشاف كوط، غيرها ، ولان النتابع في الصيام عبارة عن اتباع صوم يوم الذي قبله من غير فارق رهذا متحقوان وطيء ليلا ، وارتكاب النهي في الوط، قبل المامه إذا لم يخل بالتنابع المشترط فارق رهذا متحقوان وطيء قبل الشهرين أو وطيء ليلة أول الشهرين وأصبح صائما والاتيان بالصيام قبل الممام قبل المام في حق هذا لاسبيل اليه سواء بني أو استأنف

وان وطنها أو وطي. غبرها في نهار الشهربن عامداً أنطر وانتطاع التتابع أجماعا إذا كال غير

(أحدهما) ايس له ذلك لانه غير متدين فجرى بجرىالنطوع (وانثاني) يجزى، لأن العتق يقع واجباً لان الوجوب يتدين فيه بالفعل فأشبه المدين ولانه أحد خصال كفارة اليمين فجاز أن يفعله عنه كالاطمام والكسوة، ولو قال من عليه الكفارة أطم عن كفارتى أواكس صح إذا فعل رواية واجدة سواء ضمن له عوضاً أو لا

﴿ مسئلة ﴾ (ويجزي • الاعرج يسيراً)

لانه قلبل الضرر بالعمل قان كان قاحشاً كثيراً لم يجز لانه يضر بالعمل فهوكقطم الرجلومجزي. المجدع الاذن ، وفي مجدع الاذنين خلاف ذكرناه ، ومجزي، المحبوب والحصي ومن يختق في الاحيان والاصم لان هذا لا يضر بالعمل، وتجزيء الرنقاء والسكيرة التي تقدر على العمل لان ما لا يضر بالعمل لا ينع عليك العبد منافعه وتسكيل أحكامه فحصل الاجزاء به كالسالم من العبوب .

(فصل) ويجزي، عتق الجاني وان قتل قصاصاً والمرهون وعتق المفلسعد، إذا قلما بصحة عنقه (فصل) ويجزي الاعور في قولهم جميهاً ، وقال أبو بكرفيه قول آخر لا يجزي، لأنه نقص يمنع النضحية والاجزاء في الهدي فأشبه العمى، والصحيح ما ذكرناه فان القصود بمايك المبد المنافع وتكميل الاحكام والمور لا يمنع ذلك ، ولانه لا يضر بالعمل أشبه قطع إحدى الاذبين، ويفارق العمى فانه يضر بالعمل ضرراً بيناً ويمنع كثيراً من الصنائع ويذجب بمنفعة الجنس ، ويفارق قطع احدى اليدين أو الرجلين فانه لا يعمل باحداهما ما يعمل بها والاعور يدرك باحدى العينين ما يدرك بهاواما الاضحية

معذور ، وان وطنها أو وطيء غيرها نهارا ناسيا أفطر وانقطع التتابع في إحدى الروايت بن لان الوط. لا يعذر فيه بالنسيان ، وعن أحمد رواية أخرى أنه لا يفطر ولا ينقطع التتابع وهو قول الشافي وأبي ور وابن المنذر لاته فعل المفطر ناسيا أشبه ما لو أكل ناسباً وأن أبيح لهالفطر لعذر فوطي، غيرها مهاراً لم ينقطع النتابع لان الوطء لا أثر له في قطع التنابع وأن رطانها كان كوطئها ليلا هل ينقطع التنابع ? على وجهين ، وأن وطيء غيرها ليلا لم ينقطع التنابع لان ذلك ليس بمحرم عليه ولا هو مخل باتباع الصوم الصوم فلم ينقطع النتابع كالاكل ليلا ، وليس في هذا اختلاف نعلمه ، وأن لمس المظاهر منها أو باشرها دون الفرج على وجه يفطر به قطع التنابع لاخلاله بموالاة الصيام والا فلا ينقطع والحه أعلم

﴿ مسئلة ﴾ قال (فان لم يستطع فاطمام ستين مسكينا)

أجم أهل العلم على أن المظاهر إذا لم يجد الرقبة ولم يستطم الصديام أن فرضه إطعام ستين مسكينا على ما امر الله تعالى في كتابه وجاء في سسنة نبيه ويتالي سواء عجز عن الصبام لكبر أو مرض يخاف بالصوم تباطؤه أد الزبادة فيه أو الشتى فلا يصبر فيه عن الجماع فان أوس بن الصامت

والهدي فانه لا يمنع منهما مجرد العور وأنما يمنع انخساف العين لأنها عضو مستطاب ولان الاضحية بمنع فيها قطع الاذن والقرن والعتق لايمنع فيه إلا ما يضر بالعمل

﴿ مسئلة ﴾ (ويجزي. عنق المدبر)

وَهُذَا قُولُ طَاوِسٌ والشَّافِعِي وأَبِي ثَوْرُ وَابْنِ المُنْدُرُ ، وقال مالك والاوزاعي وأَبُو عبيدوأصحاب الرأي: لا يجزي، لان عتقه مستحق بسببآخرِ فأشبه أم الولد ولان بيعه عندهم غير جائز فهوكاً مالولد

ولنا قوله تعالى (فتحرير رقبة) وقد حرر رقبة ولانه عبدكا، للنفعة لم يحصل عن شيء منه عوض فجاز عتقه كالقن ولانه بجوز بيعه لان النبي عَلَيْكِيْدُ باع مديراً ، وقد ذكر نا ذلك ، ولان الندبير اما أن يكون وصية أو عتقاً بصفة وأيهما كان فلا يمنع التكفير باعتاقه قبل وجود الصفة والصفة ههنا الموت ولم توجد ، وبجزي و المعلق عتقه بصفة قبل وجودها لان ملكه فيه نام و يجوز بيعه

﴿ مسئلة﴾ (ويجوز عتق ولد الزنا)

وهذا قول أكثر أهل العم روي ذلك عن فضالة بن عبيد وأبي هريرة وبه قال ابن المسيب والحسن وطاوس والشافعي واسحاق وأبو عبيد وابن المنذر وروي عن عطاء والشعبي والنخمي والاوزاعي وحماد انه لا يجزيء لان أبا هريرة رضي الله عنه روى عن النبي عَلَيْكِيْدُ أنه قال «ولدالزنا شر الثلاثة » قال أبو هريرة ولا أن امتم بسوط في سبيل الله أحب إلي منه رواه أبو داود

ولنا دخوله في مطلق قوله (فتحرير رقبة) ولانه مملوك مسلم كامل العمل لم يُستق عن شيء ولا استحق عتقه بسبب آخر فاجزأ عتقه كولد الرشدة ، فأما الاحاديث الواردة في ذمه فاختلف لما أمره وسول الله ويحيي بالصيام قالت امرأه ياوسول الله انه شيخ كبير مابه من صيام، قال وفليطم ستين مسكبنا » ولما أمر ضلمة بن صخر بالصيام قال و وهل أصبت الذي أصبت إلا من الصيام وقسنا على قال و قاطم » فنقله إلى الاطعام لما أخبره أن به من الشبق والشهوة ما يمنعه من الصيام وقسنا على هذين ما يشبههما في معناهما ، وبجوز أن ينتقل الى الاطعام إذا عجز عن الصيام المرض وان كان موجو الزوال الدخوله في قوله سبحانه وتعالى (فمن لم يستطع فاطعام ستين مسكينا) ولانه لا يعلم أن له شهاية فأشبه الشبق ولا بجوز أن ينتقل لاجل السفر لان السفر لا يعجزه عن الصيام ، وله نهاية ينتهي البها وهو من أفعاله الاختيارية ، والواجب في الاطعام اطعام ستين مسكينا لا يجرئه أقل من ذلك وبهذا قال الشافعي وقال أبو حنيفة لو أطم مسكينا واحداً في ستين يوما أجزاه ، وحكاه القاضي أبو الحسين رواية عن أحمد ، لان هذا المسكين لم يستوف قوت يومه من هذه الكفارة ، فجاز أن يعطى منها كالموم الاول .

ولنا قول افئه تعالى (فاطعام ستين مسكيناً) وهذا لم يطعم إلا واحداً الم بمثثل الأمر ولائه لم يطعم ستين مسكينا، الم بحزئه كا لو دامها اليه في يوم واحد ولانه او جازالدفعاليه في أيام لجازفي يوم

أهل المم في تفسيرها فقال الطحاوي ولد الزنا هو الملازم للزناكما يقال ابن السبيل الملازم لها وولد الليل الذي لايهاب السير فيه . وقال الخطابي عن بعض أهل المم قال هو الثلاثة أصلا وعنصراً ونسباً لانه خلق من ماء الزا وهو خبيث وأنكر قوم هذا التفسير وقالوا ليس عليه من وزر والديه شيء . قال الله تعالى (ولا تزر وازرة وزر أخرى) وقد جاء في بعض الاحاديث «هو شر انثلاثة اذا عمل علهم» فان صح ذلك اندفع الاشكال . وفي الجملة هذا يرجع إلى أحكام الآخرة أما أحكام الدنيا فهو كفيره في صحة المامته وعنه وعنه وقبول شهادته فكذلك في احزاء عتقه عن الكفارة لانه من أحكام الدنيا فلا هسئلة ، (ويجزى والصغير)

وقال الحرقي لا يجزي، حتى يصلي ويصوم. قال القاضي لا يجوز اعتاق من له دون سبع سنين لا نه لا تصح منه العبادات في ظاهر كلام أحمد ، ظاهر كلام الحرقي أن المعتبر العقل دون السن فمن صلى وصام ممن له عقل يعرف الصلاة والصيام ويتحقق من الانيان به بنيته واركانه فانه يجزي، في الكفارة وان كان كبيراً وقال أبو بكر المكفارة وان كان كبيراً وقال أبو بكر وغير، من أصحابنا يجوز اعتاق الطفل في الكفارة وهو قول الحسن وعطاء والزهري والشافعي وابن المنذر لان المراد بالاعان همنا الاسلام بدليل اعناق الفاسق قال الثوري المسلمون مؤمنون كامم عندنا في الاحكام وماندري ماهم عندالله وبهذا تعلق حكم الفتل بكل مسلم بقوله تعالى (ومن قتل مؤمنا خطأ) والصبي محكوم باسلامه يرثه المسلمون ويرثهم ويدفن في مقابر المسلمين ويفسل ويصلى عليه وانسبي

واحد كالزكاة وصدفة الفطر محقق هذا ، ان الله تعالى أمر بعدد المساكين لا بعدد الايام ، وقائل هذا يعتبر عدد الايام دون عدد المساكين والمدنى في اليوم الاول أنه لم يستوف حقه من هذه السكفارة وفي اليوم الثاني قد استوفى حقه منها وأخذ منها قوت يوم فلم يجز أن يدنع اليه في اليوم اثناني كولو أوصى انسان بشى، لستين مسكينا .

﴿ مسئلة ﴾ قال (لـكل مسكين مد من بر أو نصف صاع من تمرأو شمير)

وجاة الامر أن قدر الطمام في السكفارات كابها مد من بر لسكل مدكمين أو نصف صاع من بمر أو شمير ، وجمن قال مدبر زيد بن ثابت وابن عباس وابن هر ، حكاه عنهم الامام أحد ورواه عنهم الاثرم وعن عطا. وسلمان بن موسى وقال سلمان بن يسار أدركت الناس اذا أعطوا في كفارة اليمين مدا من حنطة بالمد الاصغر مد النبي وَلَيُطَالِقُوا ، وقال أبو هربرة يطم مداً من أي الانواع كان وبهذا قال عطا. والاوزاعي والشافعي لما روى أبو داود باسناده عن عطاء عن أوس بن أخي عبادة بن الصاحت

منفرداً عن أبوبه اجزأ عنه عنقه لانه محكوم باسلامه وكذلك ان سبي مع أحد أبوبه ولوكان إحد أبوي الطفل كافراً والآخر مسلما اجزأ اعتاقه لانه محكوم باسلامه قال القاضي في موضع مجزى اعتاق الصغير في جميع الكفارات إلا كفارة القتل فاتها على روايتين وقال ابراهيم النخمي ماكان في القرآن من رقبة مؤمنة فلا يجزى والا من صام وصلى وماكان في القرآن رقبة ليست بمؤمنة فالصبي يجزى وضحو هذا قول الحسن ووجه قول الخرقي ان الواجب رقبة مؤمنة والايمان قول وعمل فا لم محصل الصلاة والصيام لا محصل العمل قال مجاهد وعطاء في قوله (فتحر بر رقبة مؤمنة) قد صلت ونحو هذا قول الحسن وابراهيم وقال مكحول إذا ولد المولود فهو نسمة فاذا انقلب ظهراً لبطن فهو رقبة فاذاصلى فهو مؤمنة ولان الطفل لا يصح منه عبادة لانه لا يقب المجز في الكفارة كالمجنون ولان الصبى نقس مؤمنة ولان الطفل لا يصح منه عبادة لانه لا يق حق الصبي الصغير ويدل على هذا ان معاوية من الحكم شاء الله لان الايمان الاسلام وهو حاصل في حق الصبي الصغير ويدل على هذا ان معاوية من الحكم السلمي أنى النبي علي على النباء قال « من انا ؟ كافارات الى رسول الله وإلى الساء أي أنترسول الله النباء فالم النباء قال « من انا ؟ كافارات الى رسول الله وإلى الساء أي أنترسول الله قال قال « من انا ؟ كافارات الى رسول الله وإلى الساء أي أنترسول الله قال « من انا ؟ كافارات الى رسول الله وإلى الساء أي أنترسول الله النباء أنها فالم المؤمنة ، فكم لها بالا بمان بهذا القول

(مسئلة) (ولو ملك نصف عبد فاعتقه عن كفارته ثم اشترى باقيه فاعتقه اجزآه)

لانه اعتق رقبة كاملة في وقتين فاجزأ كما لو أطم المساكين في وقتين الاعلى رواية وجوب الاستسماء والصحيح في المذهب خلافها

(المغنى والشرح الكبير) (٢٦) (الجزء الثامن)

أن النبي وتيالي اعطاه يعني المظاهر خسة عشر صاعا من شعير اطعام ستين مسكينا ، وروى الأثرم باسناده عن أبي هريرة في حديث المجامع في رمضان أن النبي وتيالي أبي بعرق فيه خسة عشر صاعا فقال خذه و حدق به واذا ثبت في المجامع بالخبر ثبت في المظاهر بالقياس عليه ولانه اطعام واجب فلم يختلف باختلاف أنواع الحرج كالفطرة وفدية الاذى ، وقال ماقت لكل مسكين مدان من جمع الانواع وممن قال مدان من قمع مجاهد وعمره والشعبي والنخمي لأنها كفارة نشتمل على صيام واطعام فكان لكل مسكين نصف صاع كفدية الاذى ، وقال الثوري وأصحاب الرأي من القميع مدان ومن التمر والشعبر صاع لكل مسكين افول النبي وتيالي في حديث سلمة بن صخر ﴿ قاطهم وسقا من تمر » رواه الامام أحد في المسند وأبو داود وغيرها وروى الحلال باسناده عن يوسف بن عبدالله بن سلام عن خويلة فقال في رسول الله وتيالي ﴿ فالمعلم حتين مسكينا وحقا من تمر » وفي عداقة بن سلام عن خويلة فقال في رسول الله وتيالي ﴿ فالمعلم حتين مسكينا وحقا من تمر » وفي وفي المعام من تمر وأمر الماس ﴿ فمن لم بجد فنصف صاع من بم ولانه اطعام المساكين فكان صاعا عن الم والشعبر أو نصف صاع من بم ولانه اطعام المساكين فكان صاعا عن المتر والشعبر أو نصف صاع من بم ولانه اطعام المساكين فكان صاعا عن المتر أو نصف صاع من بم ولانه اطعام المساكين فكان صاعا عن المتر والشعبر أو نصف ماع من بم ولانه اطعام المساكين فكان صاعا عن المتر والشعبر أو نصف ماع من بم ولانه اطعام المساكين فكان صاعا عن المتر والشعبر أو نصف ماع من بم ولانه اطعام المساكين فكان صاعا عن المتر والشعبر أو نصف ماع من بم ولانه اطعام المساكين فكان صاعا عن المتر والشعبر أو نصف ماع من بم كمدة القطر

(مسئلة) (فان أعتقه عن كفارته وهو موسر فسرى إلى نصيب شربكه عنق)

ولم يجزئه عن كفارته في قول أبي بكر الخلال وصاحبه وحكاه عن أحمد وهو قول أبي حنيفة لان عتق نصيب شربكه لم يحصل باعتانه إنها حصل بالسراية وهو غير فعله وإنها هي من آثار فعله فأشبه مألوا شنرى من يعتق عليه ينوي به السكفارة مجفق هذا أنه لم يباشر بالاعتاق المانسيب فأشبه مألوا شنرى ولوخص نصيب غيره بالاعتاق لم بعنق منه شي، والأنه إنها يعلك اعتاق حميمه الانصيب غيره ، وقال القافي قل غيرها من أصحابنا يجرئه إذا نوى إعتاق جميمه عن كمارته وهو مذهب غيره ، وقال القافي قل غيرها من أصحابنا يجرئه إذا نوى إعتاق جميمه عن كمارته وهو مذهب الشافعي الأنه أعنق عبداً كامل الرق سايم الحلق غير مستحق العنق ناويا به السكفارة فأجزأه كا لوكان الجميع ملسكه والاول أصح أن شناء الله تعمل والانسلم أنه أعنق العبد كله وإنها أعنق نصفه وعنق الباقي عليه فأشبه شراء قريبه والان إعناق باقيه مستحق بالسراية فهو كالفريب فهل هذاهل يجزئه عن نصيب شريكه عنه فاما إن نوى عنق نصيبه عن السكفارة ولم ينو ذلك في نصيب شريكه لم يجزئه في نصيب شريكه ، فاما إن نوى عنق نصيبه عن السكفارة ولم ينو ذلك في نصيب شريكه لم يجزئه في نصيب شريكه ، فلما إن نصه ماسندكره إن شاء الحله تعالى

⁽ فصل) فان كان العبدكله له فأعنق جزءاً منه معينا أومشاعاء تق جميعه فان نوى به الـكفارة أجزاً عنه لان اعتاقه بعض العبداعتاق لجميعه وان نوي اعتاق الجزء الذي باشره بالاعتاق عن الـكفارة دون غيره وهل يحتسب له بما نوى به الـكفارة ? على وجهين

ولنا ماروى الامام أحدثنا امياعيل ثنا أيوب عن أبي بزيد المدني قال جا.ت امرأة من بني بياضة بنصف وسق شعير ، فقال النبي والمنتخ المظاهر و أطم هذا فان مدي شعير مكان مدبر ، وهذا الله ويدل على أنه مدبر أنه قرل زيد وابن عباس وابن عر وأبي هربرة ولم نعرف لم في الصحابة مخالما فكان اجماعا وعلى أنه نصف صاع من التمر والشعبر ما روى عطاء بن يسار أن رسول الله ويناله قال لحوله امرأة أوس بن الصاحت و اذهبي الى المان الانصاري فان عنده شطر وسق من تمر أخبر في أنه يريد أن يتصدق به فانتأخذيه الميتصدق به على ستين مسكبنا ، وفي حديث أرس بن الصاحت أن النبي ويتناله والمعمن بها عنه ستين مسكبنا وارجمي المي ابن عمك وروي أبو داود باسناده عن أبي سلمة بن عبد الرحن أنه قال العرق زنبيل يأخذ خسة عشر صاعا فعر قان يكونان ثلاثين صاعا عن أبي سلمة بن عبد الرحن أنه قال العرق زنبيل يأخذ خسة عشر صاعا فعر قان يكونان ثلاثين صاعا لحكل مسكبن نصف صاع ولانها كفارة ششهل على صيام واطعام فكان الكل مسكبن نصف صاع ولانها كفارة ششهل على صيام واطعام فكان الكل مسكبن نصف صاع ولانها كفارة ششهل على صيام واطعام فكان الكل مسكبن نصف صاع ولانها كفارة ششهل على صيام واطعام فكان الكل مسكبن نصف صاع ولانها كفارة شهه على ستون صاعا فقد ضعفها وقال غيرها أصح منها المرق المورة بنا العرق ستون صاعا فقد ضعفها وقال غيرها أصح منها وفي الحديث ما يدل على الضعف لان ذاك في سياء ولا أنه المرق ستون صاعا فقد ضعفها وقال غيرها أصح منها وفي الحديث ما يدل على الضعف لان ذاك في سياء به بعرق فنا التامر أنه إني ساعينه بعرق قالت امر أنه إن المرق آخر

(مسئلة) ولو أعنق نصني عبدين أو نصني أمتين أو نصف عبد ونصف أمة أجزأعنه) ذكره الحرقي قال الشريف أبو جعفر هذا فول أكثرهم ، وقال أبو بكر بن جعفر لايجزى لان المتصود من العنق تكيل الاحكام ولامحصل من اعناق نصفين ، واختلف أصحاب الشافعي على ثلاثة أوجه (أحدها) كقول الخرقي، (والثاني) كقول أبي بكر ، (والثالث) ان كان نصف الرقيق -را أجزأ لانه بحصل تكيل لاحكام ، وانكان رقيقًا لم يجزلانه لا يحمل ، ووجه الاول أن الاشقاص كالاشخاص فيا لايمنع منه العيب اليسير وبدايل الزكاة فاذاكان له نصف ثبانين شاة مشاعا وجبت الزكاة كمالو ولل أربعين منفردة وكالمدايا والضمايا اذا اشتركوا فيها قال شيخنا والاولى أنه لا يجزي. اعتاق نصفين اذا لم يكن الباتي منها حراً لان اطلاق الرقبة انما ينصرف الى اعتاق الكاملة ولا يحصل من الشخصين مأيحصل من الرقبة الـ كاملة في تكبل الاحكام وتخايص الآدمي من ضرر الرق ونقصه فلا يُثبت به من الاحكام ما يُثبت باعد قرقبة كاملا ، ويمتنع قياس الشخصين على الرقبة السكاملة ولهذا لو أمر انسانًا بشراء رقبة أو بيعها أو باهدا. حيوان أو بالصَّدقة به لم يكن له أن يُشقصه كذا ههنا (فصل) في لم بجد فعليه صيام شهرين متنابعين اذا قدر على الصيام وهذا اجهاع من أهل العلم لقول الله تمالى (فمن لم مجد فصيام شهرين متنابعين من قبل أن يماساً) و لحديث أوس بن الصامت وسلمة بن صخر حرا كان أرعبداً ويستوي في ذلك الحر والعبد عند أمل العـلم لانعلم فيه خلافا، وأجمعوا على وجوب التنابع لانه شرط في الصيام وقد تناوله نص الفرآن والسنة ومعنى التنابع الموالاة بين صيام أيا. بها فلا يفطر فبها ولا يصوم عن غير السكمارة ولا تجب نية النتابع ويكفى فعلانه شرط قال « فاطعمي بها عنه ستين مسكينا ، فلو كان العرق ستين صاعا لكانت الكفارة ما تةوعشر بن صاعاً ولا قائل به .

وأما حديث المجامع الذي أعطاد خدسة عشر صاعا نقال تصدق به فيحتمل أنه اقتصر عليه اذا لم يجد سواه واذاك لما أخبره بحاجته اليه أمره بأكله . وفي الحديث المتفق عليسه قريب من عشرين صاعا وليس ذلك مذهبا لاحمد فيدل على أنه افتصر على البعض الذي لم يجد سراه وحديث أوس بن أخي عبادة مرسل برويه عنه عطاه ولم يدركه على أن حجة لنا لان النبي وسيالية أعطاه عرقا وأعانته امراته باخر فصارا جميعا ثلاثين صاعا وسائر الاخبار نجمع بينها وبين أخبارنا بحملها على الجواز وأخبارنا على الجواز وأخبارنا على الجواز وأخبارنا عمل الاجزاء وقد عضد هذا أن ابن عباس راوي بعضها ومذهبه أن المدمن البر بجزى وكذلك أبو هريرة وسائر ماذكرنا من الاخبار مم الاجماع الذي نقله سلمان بن يسار والله أعلم

(فصل) وبقي الكلام في الأطمام في أمور ثلاث : كيفيته ، وجنس الطعام ، ومستحقه . فأما كيفيته فظاهر المذهب أن الواجب تمليك كل انسان من المساكين انقدر الواجب له من الكفارة ولو غدى للساكين أقل أو أكثر ولو غدى كلواحد

وشرائط العبادات لاتحناج إلى نية ، وإنما تجب النية لافعالها وهذا أحد الوجوه لاصحاب الشافعي ، والوجه الآخر أنها واجبة لكل ليلة لان ضم العبسادة إلى العبادة إذا كان شرطا وجبت النية فيه كالحجم بين الصلانين ، وانثالث تكنى نية النتابع في الليلة الاولى

ولنا أنه تنابع واجب في العبادة فلم ينتقر إلى نية كالتنابع بين الركعات ، ويفارق الجميع ببن الصلاتين قانه رخصة فافتقر إلى نية الترخص وماذ كروم يننقض بالمتابعة بين الركعات

(مسئلة) (فان تخلل صومها صوم شهر رمضان أو فطر واجب كفطر العيد أو الفطر لحيض أو الفاس لم ينقطع النتابع و بني على مامضي من صيامه)

وجملة ذلك أنه اذا تخلل صوم الظهار زمان لا يصح صومه فيه عن السكمارة مشل أن يبندى، الصوم من أول شعبان فيتخلله رمضان و يرم الفطر أو يبتدى، من ذي الحجة فيتخلله يوم النحر وأيام التشريق فان التنابع لا ينقطع جهدا وينبني على مامضى من صيامه، وقال الشافعي ينقطع التنابع ويلزمه الاستشاف لامه أفطر في أثناء الشهرين بما كان يمكنه التحرز منه فأشبه إذا أفطر لغير ذلك أو صام عن نذر أو كفارة أخرى

ولنا أنه زمن منعه الشرع عن صومه في السكفارة فلم يقطع النتابع كالحيض والناس فان قالوا الحيض والناس فان قالوا الحيض والفاس غير ممكن التحوز منه قانسا قد يمكن التحرز من انفاس بأن لا يبتدى. الصوء في حال الحل ، ومن الحيض اذا كان طهرها يزيد على الشهرين بأن تبتدي الصوم عقيب طهرها من الحيضة ومع الحل ، ومن الحيض اذا كان طهرها يزيد على الشهرين بأن تبتدي الصوم عقيب طهرها من الحيضة ومع هذا لا ينقطع النتابع به ، ولا يجوز لفا موم مفارقة إمامه لغير عذر ويجوز أن يدخل معه المسبوق مع

يمد لم يجزئه إلا أن علكه إياه وهذا مذهب الشاني ، وعن أحمد رواية أخرى أنه يجزئه اذا أطعمهم القدر الواجب لهم وهو قول النخمي وأبي حنيفة وأطعم أنس في فدية الصيام ، قال أحمد أطعم شيئًا كثيراً وصنع الجفان ، وذكر حديث حماد بن سلمة عن ثابت عن أنس وذلك لقول الله تعالى(فاطعام ستين مسكينًا) وهذا قد أطعمهم فينبغي أن بجزئه ولانه أطعم المساكين فاجزأه كما لو ملكهم

ولنا أن المنقول عن الصحابة اعطاؤهم فتي قول زيد وابن عباس وابن عمر وأبي هريرة مد لكل فقير ، وقال النبي عَيَظِينَةُ لكمب في فدية الاذي و أطعم الاثة آصع من عر بين سنة مداكين اولانه مال وجب الفقراء شرعا فوجب تمليكهم إياه كالزكاة فان قلمًا يجزى. شنرط أن يغديهم بستين مدًا فصاعدًا ليكون قد أطعمهم قدر الواجب، وإن قلنا لايجزئه أن يغديهم فقدم اليهم ستين مداً وقال هذا ببنكم بالسوية فقبلوه أجزأ لأنه ملكهم التصرف فيه والانتفاع قبل القسمة وهذا ظاهر مذهب الشافعي

وقال أبر عبد الله بن حامد بجزئه وإن لم يقل بالسوية لانقوله خذوها عن كفارتي يقتضي التسوية لان ذلك حكمًا ، وقال القاضي ان علم أنه وصل الى كل واحد قدر حقه أجزأ وان لم يعلم لَّم مجزئه

علمه بازوم مفارَّة، قبل إنمامها ، ويتخرج في أيام التشريق رواية أخرى أنه يصومها عن الـكفارة. ولا يفطر إلا يوم النحر وحده فعلى هذا إن أفطرها استأنف لانها أيام أمكنه صيامها في الـكفارة ففطرها يقطع التنابع كغيرها إذا تبت هذا قانه إن ابتدأ الصوم من أول شعبان أجزأه صوم شعبان عن شهر ، وإن كان ناقصاً ، وأما شوال فلا يجوز أن يبتدأ من أوله لان أوله يوم الفطر وصومه حرام فيشرع فيه من اليوم الثاني ويتم شهراً بالعدد ثلاثين ، وأن بدأ من أول ذي الحجة الى آخر الحرم قضى أربعة أيام وأجزأه لانه بدأ من اولها ولو ابتدى. صومالشهرين من يوم الفطر لم يصح صوم يوم الفطر ويصح صوم بتمية الشهر وصوم ذي القعدة ريحتسب له بدي القعدة ، وأن كان ناقصاً لانه بدأ. من اوله ، وأما شوال فان كان تاما صام يوما من ذي الحجة وان كان ناقصاصام يومين لامهم يبدأ من أوله وان بدأ بالصيام من أول ايام التشريق وقلما يصح صومها عن الفرض فانه محتسب له بالمحرم ويكمل صوم ذي الحجة بمام ثلاثين يوما من صفر ، وان قلنا لايصح عن الفرض صام مكانها من صفر

(فصل) وإن أفطر لحيض او نفاس فقد أجم أهل العلم على أن الصائمة متنابعا إذا حاضت قبل اتبامه تقضى إذا طهرت وتبنى وذلك لان الحيض لايمكن التحرز منه في الشهرين إلا بتأخيره إلى الاياس وفيه تغرير بالصوم لانها ربماماتت قبله ، والنفاس كالحيض فيأمه لاينقطم التتابع فيأحد الوجهين لأنه بمنزلته في أحكامه ولان الفطر لا يحصل فبهما بفعلها وانباذاك الزمان كزمان اليل في حقها (والثاني) أن النفاس يقطع التنابع لانه فطر أمكن التحرز منه لايتكرر في العام فقطع التنابع كالفطر لفير عذر ولا يصح قياسه على الحيضَ لانه اندر منه ويمكن التحرز منه

(مسالة) (فان أفطر لمرض مخوف او جنون لم ينقطع التنابع)

كالوطء في كفارة الهين ومهذا فارق الصيام

لان الاصل شفل ذمته مالم يملم وصول الحق إلى مستحقه ووجه الاول أنه دفع الحقالى مستحقه مشاعا فتبلوه فبرى، منه كديون غرمائه

(فصل) ولا يجب التتابع في الاطعام نص عليه أحمد في رواية الاثرم، وقبل له تكون عليه كفارة عين فيطعم البوم واحداً وآخر بعد أيام وآخر بعد حتى يستكل عشرة ? فلم بر بذلك بأسا وذلك لان الله تعالى لم يشترط النتابع فيه ، ولو رطي. في أثناء الاطعام لم نلزمه اعادة مامضى منه ، وبه قال ابو حنيفة والشانعي وقال مائك يستأنف لانه وطي. في أثناء كفارة الظهار فوجب الاستشاف كالصيام ولما أنه وطي. في أثناء كفارة الظهار فوجب الاستشاف كالمعيام ولما أنه وطي. في أثناء مالا يشترط النتاح فيه فلم بوجب الاستين كوط، غير المظاهر منها أو

« مـ ثلة » قال (ولو أعطى مـ كينا مدين من كارتين في يوم وا - ـ د أجزأ في إحدى الروايتين)

وهذا مذهب الشافعي لانه دفع القدر الواجب الى العدد الواجب فاجزأ كا لو دفع اليه المدين في

روي ذلك عن ابن عباس، وبه قال سعيد بن المسيب والحسن وعطا. والشعبي وطارس ومجاهد ومالك وإسحاق وابو عبيد وابو ثور وابن المنسذر والشاني في القدم، وقال في الجديد ينقطع النتابع وهو قول سعيد بن جبير والحسكم وانثرري وأصحاب الرأي لانه أنطر بفعسله فلزمه الاستثناف كالو أفطر لسفر

ولنا أنه أفطر بسبب لاصنعه فيه فلم يقطع التنابع كافطارالمرأة الحيضوماذ كروممن الاصل ممنوع وان أفطر لجنون او اغما. لم ينقطع التنابع لأنه لاصنع له فيه فهو كالحيض

(مسئلة) (وكذلك فطر الحامل والمرضع لحوفها على أنفسها) لأنهما كالمريش

﴿ مَسْئَلَةً ﴾ ﴿ فَانْ خَافَتًا عَلَى وَلَدْيَهِمَا فَأَفْطُرُ تَا فَفَيْهِ وَجَهَانَ ﴾

(أحدهما) لاينة علم النة ابع اختاره أبو الخطاب لانه نطر أبيح لهما بسبب لايتعلق باختيارهما فلم ينقطع التنابع كالو أنطرنا خوفا على أنفسهما (واشأي) ينقطع التنابع كالو أنطرنا خوفا على أنفسهما (واشأي) ينقطع لأنه لأجل الحرف على غيرهما، وقداك يلزمهما الفدية مع القضاء

﴿ مسئلة ﴾ (وان أفطر لغير عذر أوصام تطوعا أوقضاء أو نذراً أوعن كفارة أخرى لزمه الاسائناف)
لانه أخل بالتتابع المشروط ويقع صومه عما نواه لان هذا الزمان ليس بمستحق معين للكفارة
ولهذا مجوز صومها في غيره بخلاف شهر رمضان فانه متمين لا يصلح الهيره وإذا كان عليه نذر صوم غير
معين أخره إلى فراغه من الكفارة وان كان متمينا أخر الكفارة عنه أو قدمها عليه ان امكن وان
كان أياما من كل شهر كيوم الخيس وأيام البيض قدم الكفارة عليه وقضاه بعدها لانه لو وفي بنذره

يومين (والاخرى) لا مجرئه رهو قول أبي حنيفة لانه استرفى قوت يوم من كفارة فلم مجزئه الدفع اليه ثانيا في يومه كا لو دفعهما اليه من كفارة واحدة فعلى هذه الرواية مجزئه عن إحدى الكفارتين وهل له الرجوع في الاخرى اينظر فاذا كان أعله أنهاعن كفارة فله الرجوع والا فلا ويتخرج أن لا يرجع بشيء على ماذكر ناه في الزكاة والرواية الاولى أقيس وأصح قان اعتبار عدد المساكين أولى من اعتبار عدد الايام ولو دفع اليه ذلك في يومين أجزأ ، ولانه لو كان الدافع اثنين أجزأ عنما فكذلك اذا كان الدافع واحداً ولو دفع سين مداً الى ثرثين نقيراً من كفارة واحدة أجزأه من ذلك ثلاثون وبطمم ثلاثين آخرين ، وإن دفع السين من كفارتين أجزأه ذلك على إحدى الروايتين ولا يجزى ، في الاخرى الا عن ثلاثين

(الامر الثاني) أن المجزى. في الاطمام مابجزى. في الفطرة وهوالبر والشعير والتمر والزبيب سوا. كانت قوته أو لم تكن وما عداها فقال القاضي لابجري. اخراجه سواء كان قوت بلده أو لم يكن لان الحبر ورد باخراج هذه الاصناف على ماجا. في الاحاديث الثي رويناها ، ولانه الجنس المحرج في الفطرة

انقطع النتابع ولزمه الاستشاف فيفضى إلا ان لا يتمكن من التكفير والنذر يمكن قضاؤه فيكون هــذا عذراً في تأخيره كالمرض

﴿مسئلة﴾ (وان افطر لعذر يبيح الفطر كالسفر والمرض غير المخوف فعلى وجهين)

إذا اقطر لمرض غير مخوف ببيح الفطر ففيه وجهان ذكرهما أبوالحطاب (أحدهما) لا يقطم النتابيم لانه مرض أباح الفطر أشبه المخوف (والثاني) يقطع النتابع لانه افطر احتياراً فانقطع النتابع كا لوافطر لمنيد عذر فان السفر مبيح للفطر فبكلام أحمد محتمل الامرين واظهرها أنه لا ينقطع النتابع فانه قال في رواية الارم كان السفر غير الرض ولا ينبني ان يكون أوكد من رمضان فظاهر هذا أنه لا ينقطع انتتابع وهذا قول الحسن ويحتمل ان ينقطع النتابع وهو قول مالك وأصحاب الرأي واختاف أصحاب الشافعي فنهم من قال فيه قولان كالمرض ومهم من يقول يقطع انتتابع وجها واحداً لان السفر يحصل باختياره فقطع النتابع كافطار المرأة للحيض وفارق الفطر افهير عذر فانه لا يباح فان أكل يظن ان الفجر لم ينقطع انتتابع كافطار المرأة للحيض وفارق الفطر افهير عذر فانه لا يباح فان أكل يظن ان الفجر لم يطام وقدكان طاع أو افطر يظن ان الشمس قد غابت ولم تضافطر ويتخرج في انقطاع النتابع وجهان أنم الشهرين انقطع انتتابع لانه أفطر المذر (والثاني) ينقطع انتابع كان أوظن ان الواجب شهر واحدوان أكر وجهان كل والشرب بان اوجر الطعام والشراب لم يفطر وان أكل خوناً فقال القاضي لا يفطر وفيه وجهان (أحدها) لا يقطمه لا نه عذر مبيح للفطر وفيه أخر أنه يفطر فعلى ذلك هل يقطم النتابع أفيه وجهان (أحدها) لا يقطمه لا نه عذر مبيح للفطر وفيه أشه المرض (والثاني) يقطمه وهو مذهب الشافعي لا نه أفيل والول أولى

فلم بجزى، غيره كما أو لم يكن قوت بلده ، وقال أبو الخطاب عندي أن بجزئه الاخراج من جميع الحبرب التي هي قوت بلده كالذرة والدخن والارز لان الله تعالى قال (من أوسط ما تطمعون أهليكم) وهذا مما يطعمه أهله نوجب أن بجزئه بظاهر النص وهذا مذهب الشاني قان أخرج غير قوت بلده أجود منه فقد زاد خيرا ، وإن كان أنقص لم يجزئه وهذا أجود

(تصل) والافضل عند أبي عبد الله إخراج الحب لانه يخرج به من الحلاف وهي حالة كاله لانه يدخر فيها وبتهبأ لمنافعه كام المخلاف غيره قان أخرج دقيقا جاز لكن يزيد على قدر المد قدراً يبلغ المد حباً أو بخرجه بالوزن لان الحب ريماً فيكون في مكيال الحب أكثر مما في مكيال الدقيق

قال الأثرم قيل لابي عبدالله فيعطي البر والدقيق ? فقال أما لذي جاء غالبر ولكن ان أعطاهم الدنيق بالوزن جاز ، وقال الشافعي : لا يجزى ، لانه ليس بحال الكمال لاجل ما يفوت به من وجود الانتفاع فلم يجز كالمربسة

وَلنا قول الله أَهالَى (فكفارته إطعام عشرة مساكين من أوسط ما تطعمون أهليكم) والدقبق من أوسط ما يطعمه أهله رلان الدقيق أجزاء الحطة وقد كفاهم مؤنته رطحته وهيأه رقربه من الاكل

(فصل) ويجوز أن يبتدى، صوم الشهرين من أول شهر ومن اثنائه بغير خلاف تعلمه لان الشهر اسم لما بين الحملالين والثلاثين يوما فايعما صام فقد أدى الواجب فان بدأ من أول شهر فصام شهرين بالاهلة اجزأه ذلك وأن كانا ناقصين إجماعا وبه قال الزوري وأهل العراق ومالك في أهل الحجاز والشافعي وأبو ثور وأبو عبيد وغيرهم لان الله تعالى قال (فصيام شهرين متنابدين) وهذان شهران متنابعان وأن بداء من أثناء شهر فصام ستين يوما اجزأه بغير خلاف أيضا . قال ابن المنذر : أجمع كل من نحفظ عنه من أهل العلم على هذا فأما أن صام شهراً بالحملال وشهراً بالعاد فصام خمة عشر يوما من الحرم وصفر جميعه وخمسة عشر من ربيع فانه يجزئه سواء كان صفر تاما أو ناقصاً لان الاصل من الحرم وصفر جميعه وخمسة عشر من ربيع فانه يجزئه سواء كان صفر تاما أو ناقصاً لان الاصل اعتباد الشهور بالاهلة لكن تركناه في الشهر الذي بدأ من وسطه لتعذره فني الشهر الذي أمكن اعتباره وجب أن يعتبر وهذا مذهب الشافعي وأصحاب الرأي وبتوجه أن لابيجزئه الا شهران بالعدد لاما لما وجب أن يعتبر وهذا مذهب الشافعي وأصحاب الرأي وبتوجه أن لابيجزئه الا شهران بالعدد لاما لما ضمنا إلى الحسة عشر من المحرم خمسة عشر من صفر فصار ذلك شهراً صار ابتداء صوم الشهر انثاني من أثناء شهر أيضا وهذا قول الزهري

(فصل) فان نوى شهر رمضان عن الكفارة لم يجزئه عن رمضان ولا عن الكفارة وانقطع النتابع حاضرا كان أو مسافراً لانه تخال صوم الكفارة فطر غير مشروع وقال مجاهد وطاوس يجزئه عنها وقال أبو حنيفة ان كان حاضرا اجزأه عن رمضان دون الكفارة لان تعيين النية غير مشترط لرمضان وان كان في سنر اجزأه عن الكفارة دون رمضان وقال صاحباء تعجزى عن الكفارة دون رمضان حضرا أوسفرا

وغارق المريسة فأنها تنلف على قرب ولا يمكن الانتفاع بها في غير الاكل في تلك الحال محلاف مسئلنا وعن أحمد في إخراج الخبز روايتان (إحداهما) يجزيء اختارها الحرقي ونص عليه أحمد في رواية الأرم فأنه قال قات لايي عبدالله رجل أخذ ثلاثة عشر رطلا وثلثاً دقيقاً وهو كفارة البمين فخبزه للمساكين وقسم الخبز على عشرة مساكين أيجزئه ذلك! قال ذلك أعجب المي وهر الذي جانفيه الحديث أن يطعمهم مد بر وهذا أن فهل فأرجو أن يجزئه قات انما قال الله (فاطعام عشرة مساكين) فهذا قد اطم عشرة مساكين وأوفاهم المد ، قال ارجو أن يجزئه وهذا قول بعض اصحاب الشافعي ، ونقل الاثرم في موضع آخر أن احمد سأله رجل عن الكفارة قال أطعمهم خبزاً وتمراً قال ليس فيه تمر قال فخبز فقال لا واكن براً او دقيقا بالوزن رطل وثاث لكل مسكين، فظاهر هذا الهلا يجزئه وهومذهب الشافعي لانه خرج عن حالة الكال والادغار فأشبه المريسة ، والاول احسن لان الله تعالى قال (فاطعام عشرة مساكين من اوسط ما نطعمون أهايكم) وهذا من اوسط ما يطعم اهم، وليس الادخار فاطعام عشرة مساكين من اوسط ما نطعمون أهايكم) وهذا من اوسط ما يطعم اهم وليس الادخار وهذا قد هأه اللاكل المعتاد للاقتيات وكماهم مؤنته في يومه فيدل ذلك على أن المفصود كمايته في يومه مقسوداً في الكفارة فاتها وغسلها

وأما الهريسة والكبولا وتحوهما ذلا بجزى، لأنهما خرجاً عن الافتيات المعتاد الى حبر الادام، وأما الدويق و لصحيح أنه لا مجزي، لذلك، وبحدل أن بجزي، لانه يقنات في بعض البلدان ولا مجزئه من الحرز والسويق اقل من شيء بعمل من مد فان اخذ مد حنطه أو رطلا دلماً من الدقيق وصنعه خبراً اجزأه، وقال الحرق بجزئه رطلان

و انا ان رمضان متمين لصومه محرم صومه عن غيره فلم يجزئه عن غيره كبومي العيدين ولا يجزيه عن مرمضان لان النبي عَلَيْكِيْدُ قال ﴿ الاعمال بالنبات وأنما لامريء ما نوى ﴿ وهذا ما نوى رمضان فلا يجرئه، ولا فرق بين الحضر والسفر لان الزمان متعين واعا جاز فطره في السفر رخصة فاذا تكلف وصام رجع إلى الاصل فان سافر في رمضان المنخلل لصوم الكفارة وافطر لم ينقطع التنابع لانهزمن لا يستحق صومه عن الكفارة فلم ينقطع التنابع بفطره كاليل

﴿ مسئلة ﴾ (وان أصاب المظاهر منها ليلا أو نهارا انقطع التنابع)

ومُذا قال مالك والثورى وأبو عبيد وأضحاب الرأى لأن الله تعالى قال (فصيام شهر بن متنابعين من قبل ان بهاسا) فاور بهما خالبين عن وطء ولم يأت بهما على ما أمر فلم يجزئه كالووطيء مهارا ذاكرا ولانه تحريم لوطء لا يختص النهار فاستوى فيه الليل والنهار كالاعتكاف وروي عن أحمد ان التنابع لا ينقطع بالوط ولم لا يختص النها في وأبي ثوروا بن المنذر لا نه وطء لا يفسدالصوم فلا يوجب الاستشاف كوط غبرها، ولان النابع في الصيام عبارة عن انباع صوم يوم للذى قبله من غير فارق وهذا متحقق وان وطي وله ولم نظر وارتكاب المنهي في الوط قبل اعامه إذا لم بخل بالنتابع المشترط لا يمنع صحته واجزاه مكا لو وطي قبل اشهرين وأصبح صاعًا والانيان بالصيام قبل النمانين لا سبيل اليه سواء بنى أو الو وطي ولان وطي غيرها في نهار الشهرين وأصبح صاعًا والانيان بالصيام قبل النمانين لا المنه والنبر والتمر وانقطع الثنابع (المنه والنبر والتمر والكبير) والنبر والنبر والنبر والكبير)

قال القاضي: المد يجيء منه رطلان وذلك لان الغالب ان رطلين من الحبر لانكون الا من مد وذلك بالرطل الدمشقي خمساواق وأقل من خمس اوقية وهذا فيالبر ، فأما ان كان المخرج من الشعير فلا يجزئه الاضعف ذلك على ما قررناه

(فصل) ولا نجزيء القيمة في الكفارة نقلها الميموي والاثرم وهومذهب الشافعي وخرج بعض اصحابنا من كلام احمد رواية اخرى انه بجزئه وهو ما روى الاكرم أن رجلا سأل احمد قال أعطيت في كفارة خمسة دوانيق فقال : لو استشرتني قبل ان تعطي لم اشر عليك ولكن اعط على ما يقي من الاثمان على ما قلت الك وسكت عن الذي اعطى ، وهذا ليس برواية وانما سكت عن الذي اعطى لانه مختلف فيه فلم ير التضييق عليه فيه

(الامر الثانث) ان مستحقى الكفارة هم المساكين الذبن يعطون من الزكاة لقول الله تعالى الحام ستين مسكينا) والفقراء يدخلون فيهم لان فيهم المسكنة وزيادة ولا خلاف في هذا، فأما الاغنياء فلا حق لهم في الكمارة سواء كانوا من اسناف الزكاة كالفزاة والمؤلفة او لم يكونوا لان الله تعنى خص بها المساكين، واختلف اصحابنا في المكاتب فقال القاضي في الحجرد وأبو الخطاب في المداية :لا يجوز دفعها اليه وهومذهب الشافعي، وقال الشريف ابو جعفر وأبو الخطاب في مسائلهما يجوز الدفع اليه وهومذهب الي تور لانه يأخذ من الزكاة لحاجته فأشبه المسكين

اجماعا إذا كان غير ممذور وان وطئها أو وطي ، غيرها نهارا ناسيا افطروا نقطع النتابع في إحدى الروايتين لان الوط ، لا يمذر فيه النسيان وعن أحمد رواية أخرى لا يفطرولا ينقطع النتابع وهو قول الشافعي وأبي ثور وابن المنذر لانه فعل الفطر ناسيا أشبه ما لو أكل ناسياولو ابيح له الفطر لمذر فوطى ، غيرها نهارا لم ينقطع انتابع لان الوط ، لا أثر له في قطع النتابع وان كان وطئها كان كوطئها ليلاهل يقطع النتابع على وجهين مسئلة ﴾ (وإن وطى ، غيرها ليلالم ينقطع النتابع)

لانذلك غير عرم عليه ولاهو يخل با تباع الصوم فلم يقطع التنابع كالاكروليس في هذا اختلاف تعلمه فان لمس المظاهر مها أو باشرها دون الفرج على وجه يفطر به قطع التنابع لاخلاله بموالاة الصيام و لا لم ينقطع والله أعلا (فصل) قال الشيخ رحمه الله (فان لم يستطع لزمه اطعام ستين مسكيناً مسلما حرا صغيرا كان أوكيرا إذا أكل الطعام) أجمع أهل الملم على ان المظاهر إذا لم يجد الرقبة ولم يستطع الصيام ان فرضه اطعام ستين مسكيناً على ما أمر الله تعالى في كتابه وجاء في سنة نبيه عين الجماع عن الوس بن المصامت لما مرض نجاف بالصوم تباطؤه والزيادة فيه أو الشبق فلا يصبر فيه عن الجماع قان اوس بن المصامت لما أمره رسول الله علين المسامة بن صخر بالصيام قال و الشبق فلا يصبر فيه عن الجماع من صيام قال و فليطم ستين مسكيناً و باأمر سلمة بن صخر بالصيام قال و هل اصبت الامن الصيام عن المناه و يجوز الى الاطعام لما أخبره ان به من الميام المرض وان كان مرجو الزوال لدخوله في قوله تعالى (فن ان ينتقل الى الاطعام ستين مسكيناً) ولا نه لا يمل ان له مهاية فأشبه الفيق، ولا يجوزان ينتقل لاجل السفر

ووجه الاول أن الله تعالى خص بها المساكين، والمكاتبون صنف آخر فلم بجز الدفع البهم كالغزاة والمؤلفة ولان الكفارة قد رت بقوت يوم لكل مسكين و صرفت إلى من بحتاج البها اللاقتيات ، والمكاتب لا يأخذ لذاك فلا يكوز في معنى المسكين، ويفارق لزكاء فان الاعنيا. يأخذون منها رم الغراة والعالمون عليها والمؤلمة والفارمون، ولانه غنى بكسبه أو بسيده فأشبه العامل، ولاخلاف ببنهم في اله لا يجوز دفعها إلى عبد لان نفقته واجبة على سيده وليس هو من أصناف الزكاة ، وفي دفعها الى لزوج وجهان بناء على سيدها وكسبها له ، ولا إلى من تلزمه نفته وقدذ كرناذ الكفية الزكاة ، وفي دفعها الى لزوج وجهان بناء على دفع الزكاة اليه

ولا يجوزدفه بالى كافرو ببذا فال الشافي وخرج أبوالخطاب و بافي إعطائهم بنا على الرواية ي إعتاقه م وهرقول ابني ثور و أصحاب الرأي لان الله تعالى قال (فاطعام عشرة مساكين) وأطاق فيدخلون في الاطلاق ولنا أنه كافر فلم يجز الدفع البه كساكين أهل الحرب وقد سلمه أصحاب الرأي وألا يه مخصوصة بأهل الحرب فقيس عليهم سائر الكمار، ويجوز مرفها ألى الصغير والكبير إن كاذ بمن يأكل الطعام واذا أراد صرفه إلى الصغير قانه يدفعه إلى وليه يتبض له قان الصغير لا يصح منه القبض عاماً من لا يأكل الطعام نظاهر كلام الحرق أنه لا يجرز الدفع اليه لانه لا يأكله فيكرن عنزلة دفع القيمة . وقال أبوالحطاب الطعام نظاهر كلام الحرق اليه من الزكان فأشبه الكبور، واذا قلنا يجوز الدفع إلى المكانب جاز قسيد يجزي. لا يه مسكين بدفع اليه من الزكان فأشبه الكبور، واذا قلنا يجوز الدفع إلى المكانب جاز قسيد الدنع من كمارته إلى مكانبه لانه يجوز أن يدفع اليه من ذكانه

(نصل) وبجوز دفع الكفارة إلى من ظاهره الفقر فان بان غنيافهل نجزئه ? فيه وجهان بناء على الروايتين في الزكاة ، وإن بان كافراً أو عبداً الم يجزئه وجها واحداً

لان السفر لا يسجز وعن الصيام وله بهاية ينهي اليهاوهوون أفعاله الاختيارية والواجب إطعام ستين مسكيناً ولا السفر لا يسجز و المنافرة المن و المنافرة ا

ولما نهم كدار الم مجر اعطاؤهم كماكين اهل الحرب والآية مختصوصة بهذا فنتيس عليه .

(الثاني) أن يكرنوا أحرارا فلا بجوز دفعها الى عبد ولا مكاتب ولا أم ولد ولا خلاف في أنه لا يجرز دفها الى عبد لان المقته واجبة على سيده ، ولا الى أم ولد الذلك وبهذا قال مالك والشافعي واختار الشريف أوجعفر جواز دفعها الى مكاتبة وغيره وقال أبو الخطاب يتخرج دفعها اليه بناء على جواز اعتاقه لانه بأخذ من الزكاة حاجته فاشبه المسكين

﴿ مسئلة ﴾ فل (ومن ابتدأ صوم الظهار من أول شعبان أفطر يوم الفطر و بني وكداك ان ابتدأ من أول ذي الحجة أفطر يوم النحر وأيام التشريق وبني على مامضي من صيامه)

وجملة ذاك أنه اذا تخلل صوم الظهار زمان لا يصبح صرمه عن الكفارة مثل أن يبتدي الصوم من أول شعبان فيتخله رمضاز و وم الفطر أو يبتدي من ذي الحجة فيتخله يوم النحر وأجم التشريق فان التنابع لاينقطع مهذا وينتي على مامضي من صيامه ، وقال الشافي بنقطم التناجع يازمه الاستنداف لابه أفطر في أثناه الشهرين عما كان مكنه التحرز منسه فأشبه اذا أفطر بغير ذلك أو صام عن نذرأو كفارة أخرى. ولناأ وزمن منعه الشرع عن صومه في الكفارة فلم بقطع التتابع كالحيض والنماس عفان قال والحيض والنفاس

غيرهمكن التحرز منه قلنا قديمكن المتحرز من المفاس بأن لا نبتدي الصوم في حال الحل ومن الحيض ادا كان طهرها زيد على الشهرين بأن تبتدي، الصوم عقيب طهر هامن الحيضة ومع هذا فانه لا يقطع التنابع به ولا يجوز المأموم مفارقة امامه لغير عذر ويجرز أن يدخل معه المسبوق في أثنا. الصلاة مع علمه بلزوم مفارقته قبل أعامها ، ويتخرج في أيام التشريق (واية أخرى أنه بصومها عن الكفارة ولا يفطر الا يوم النحر وحده ، فعلى هذا از أفطرها استأنف لابها أبام أمكنه صيامها في الكفارة ففطرها يقطع انتتابع كفيرها أذا ثبت هـ ذا فأنه إن ابتدأ الصوم من أول شعبان أجزأه صوم شعبان عن شهر ناقصا كان أو تاما . وأما شوال فلا مجرز أن يبدأ به من أوله لان أوله يوم الفطر وصومه حرام فيشرع في صومه من اليوم الثاني ويتمم شهراً بالعدد ثلاثين بوما، وإن بدأ من أول ذي الحجة الى آخر المحرِم قضى أربعة أيام وأجزأه لانه بدأ والثهر بن من أولها ، ولو ابتدأ صوم الشهرين من بوم الفطر لم يصحصوم بوم الفطر

ولنا أن الله تعالى عده صنعا في الزكاة غير صنف المساكين ولاهر في معنى المساكين لان حاجته من غير جنس حاجتهم فيدل على أنه ليس بمسكين والكمارة إنما هي الهساكين بدليل الآية ولان المسكين يدفع اليه لتم كفايته والمكاتب ايما يأخذ لفكاك رقبته ءرأمآ كفايته فانها حاصلة بكسبه رماله قان لميكن له كسب ولامال عجزه سيده ورجم اليه فاستغنى بأنفاقه عليه ، ويفارق الزكاة فانها نصرف الي الذي والكفارة مخلافها

(الله لث) أن يكونوا أكلوا الطمام فان كاز طفلا لم يأكل الطعام لم يدفع اليه في ظامر كلام الحرق وهو قول الفاضي وهو ظاهر قول مائك فانه قال يجوز الدخع الى الفطيم وعذا أحدى الروايتين عن احمد والثانية يجرز دفعها الىالصغير الذي لم يطم وبقبض لهوليه وهذا ألذى ذكرهأب الخطاب المذهب وهو مذهب الشافعي وأصحاب الرأي قال أبو الحطاب وهو قول أكثر الفتها. لابه حر مسلم محتاج فأشبه الكبير ولان أكاه الكفارة ايس شرطوهذا يصرف الكفارة الىما يحتاج اليهما تم به كفايته وأشبه الكبير ولنا قوله تعالى (فاطعام عشرة مساكين) وهذا يقتضي أكابِم له فاذا لم يعتبر حقيقة أكابهموجب اعتبار امكانه ومظانته ولانتحق مظنته فيمن لايأكل ولانه لوكان المقصود دفع حاجته لجاز دفع النيمة وصح صوم بقية الشهر وصوم ذي القعدة ومحتسب له بذي الفعدة ناقصا كان أو تاما لأنه بدأه من أوله وأما شوال فان كان تاما صام يوما من ذي الحجة مكان يوم الفطر وأجزأه ، وان كان ناقصا صاممن ذي الحجة يومين لانه لم يبدأه من أوله ، وان بدأ بالصيام من أول أبام التشريق وقلنا يصح صومها عن الفرض فأنه محتسب له بالحرم ويكل صوم ذي الحجة بهام ثلاثين يوما من صفر ، وان قلنا لا يصح صومها عن الفرض صام مكانها من صفر

(فصل) ويجرز أن يبتدي، صوم الشهرين من أول شهر ومن اثنائه لانام في هدا خلافا لان الشهر اسم لما ببن الهلالين ولنلائين يوما فأيهما صام فقد أدى الواجب عفان بدأ من أول شهر فصام شهرين بالاهلة اجزاه ذلك تامين كانا او ناقصبن اجاعا وجذا قال الثوري وأهل العراق ومالك في أهل الحجاز والشافمي وابو ثور وابو عبيد وغيرهم لان الله تعالى قال (فصيام شهرين متنابعين) وهذان ولم يتمين الاطعام وهذا يفسد ماذكروه فاذا اجتمعت هذه الارصاف في واحد جاز الدفم اليه كبراً كان أو صغيرا محجورا عليه أدغير محجورا عليه الا ان من لا حجر عليه يقبض لنفسه أو يقبض له وكيله والحجور عليه كالصفير والحجور ، يقبض له وليه .

﴿ مسئلة ﴾ ﴿ ولا يجرز دفعها الى الكافر ﴾ وقد ذكرناه ، ولا إلى من تلزمه مؤنته وقدذكرنا ذلك في الزكاة وفي دفعها الى الزوج وجهان بنا. على دفع الزكاة اليه

(مسئلة) (وبجوز دفع الكفارة الى منظاهره العقر فان باذغنيا فهل يجزئه ?فيه وحهان) بناء على الروابتين في الزكاة وان بان كافرا أوعبدا لم يجزئه وجها واحدا

(مسئلة) (وان رددهاعلى مسكين وأحدستين بومالم يجزئه الاأن لا يجد غيره فيجزئه في ظاهر المذهب وعنه لا يجزئه وعنه يجزئه وان وجدغيره)

وجملة ذلك أن الواجب في كفارة الظار اطعام ستين مسكينا للآية لا يجزئه أقل من ذلك وبهذا قال الشافعي وقال أبو حنيفة يجرئه أن بطعم مسكينا واحدا في ستين يوما، وروي ذلك عن أحمد حكاد القاضي أبو الحسين لان هذا المسكين لم يستوف الاقرت يومه من هذه الكفارة فجز أن يعطي منها كاليوم الاول، وعن احمد دواية ثالثة ان وجدهم لم يجزئه لانه أمكنه امتثال الامر يصورته ومعناه وان لم يجد غيره أجزأه لتهذر المساكين

ووجه الأولى قول الله تعالى (فاطءام ستين مسكينا) وهذا لم يطعم الا واحدا فلم بمثل الاصرالانه لم يطعم ستين مسكينا فلم يجزئه كا لودفعها اليه في يوم واحد ولانه لو جاز الدفع اليه في أيام لجاز الدفع اليه في أيام لجاز الدفع اليه في بوم واحد كالزكاة وصدفة الفطر ، يحقق هذا أن الله تعالى أمر عدد المساكين لا بعدد الايام وقائل هذا يعتبر عدد الايام دون عدد المساكين ، والمعنى في اليوم الاول أنه لم يستوف حقه من هذه المكقارة وفي اليوم الناني بحد استوف حقه وأخذ منها قوت يوم فلم يجز أن يدفع اليه في اليوم الثاني كالوقومي انسان بشيء لستين مسكينا

شهران متنابعان، وإن بدأ من اثنا. شهر فصام حتين يوما اجزاه بغير خلاف أيضا. قال ابن المنذر أجمع على هذا من تحفظ عنه من أهل العلم ، فأما ان صامشهراً بالهلال وشهراً بالعدد فصام خمسة عشر يوما من الهرم صفر جميعه وخمسة عتمر يوما من وانه بجزئه سواء كان صفرتاما او ناقصا لان الاصل اعتبار الشهور بالاهلة لكن تركناه في الشهر الذي بدأ من وحطه لتعذره فني الشهر الذي أمكن اعتباره يجب أن يعتبر وهذا مذهب الشافعي وأصحاب الرأي وبتوجه أن يقال لا يجزئه الاشهر ان بالعدد لاننا

(مسئلة) (وان دفع الى مسكين واحد في بوم من كفارتين أجزاه)

وهذا مذهب الشافعي وهو اختيار الخرق لانه دفع القدر الواجب الى الهدد الواجب فأجزاكا لو دفع اليه المدين في يومين وفيه رواية أخرى أنه لايجزئه وهو قبل أبي حنيفة لانه استوفى قوت يوم من كفارة فلم يجز ألدفع اليه ثانيا كما لو دفعها اليه من كفارة واحدة ، فعلى هذه الرواية ببجزئه عن احدى الكفارتين وله الرجوع في الاخرى الينظر فأن كان اعلمه أمها عن كفارتين فله الرجوع والا فلا و شخرج أزلا يرجع بشيء على ماذكرنا في الزكاة ، والرواية الاولى فيس وأصح فان اعتبار عدد المساكين أولى من اعتبار عدد الايام ولو دفع اليه ذلك في يوم أجزاه ولانه لو كان الدافع اثنين أجزأه عنها فكذلك أذا كان الدافع واحدا ولودفع ستين مدا الى ثلاثين مسكينا من كفارة واحدة أجزأه من ذلك ثلاثون ويطعم ثلاثين آخرين فان دفع الستين من كفارتين خرج على الروايتين في المسئلة قبلها وهي اذا أطعم مسكينا واحدا مدين من كفارتين في وم واحد .

(مسئلة) (والمحرج في الكفارة ما يجزى، في الفطرة وهو البر والشعير والممر و لزبب سوا. كان قوت بلده أولم يكن لان قوت بلده أولم يكن المن الحبر ورد بلخراج هذه الارصاف على ما جا. في الاحاديث التي نذكرها رلانه الجنس المحرج في الفطرة فلم يجز غيره كما لو لم يكن قوت بلده

﴿ مَــُنَا ﴾ (فان كان قوت بلده غير ذلك كافحزة واللدخن والارز لم يجزا خراجه على قول القاضي وقال أبو الحطاب عندي أنه يجزئه الاخراج من جميع الحبوب الني هي قوت بلده لان الله تعالى قال (من أوسط ما تطعمون أهليكم) وهذا بما يطعمه أهله فوجب أن بجرئه بظاه والنص وهذا . ذهب الشافعي فان أخرج عن قوت بلده أجود منه نقد زاد خيرا

(مسئلة) (واخراج الحب أنضل عند أبي عبدالله)

لانه يخرج به من الحلاف وهي حالة كم اله لانه يدخر فبها ويتهيأ لمنافعه كابها بحلاف غيره فان أخرج دقيفا جاز لكن بزيد على المد قدرا يبلغ المد حبا أو بخرجه بلوزن لان الحاب يموع فيكون في مكيال الحب أكثر مما يكون في مكيال الدقيق قال الاثرم قبل لابي عبد الله فيعملي البر والدقيق قال أما الاي جاء فالبر والكن ان أعطاهم الدقيق الوزن جاز وقال الشافعي لا يجزى. لانه ليس محال الكال لاجل مايقوت به من وجوه الانتفاع فأشبه المريسة

لما ضممنا الى الحدية عشر من المحرم خمسة عشر من صفر فصار ذلك شهراً صار ابتداء صوم الشهر الثاني من أثناء شهر أيضا وهذا قول الزهري

(فصل) فان نبى سرم شهر رمضان عن السكفارة لم مجزئه عن مضان ولا عن الكفارة والقطع النتابع حاضراً كان او مسافراً لانه تخلل صوم السكفارة فطر غبر مشروع عوقال محاهد وطاوس بجزئه مهارة له الوحنيفة ان كان حاضراً اجزأه عن رمضان دون الكفارة لان تعبين النباغير مشرط لرمضان وان كان عن أجزأه عن الكمارة دون وسفان عوقال صاحباه مجزى عز رمضان دون الكفارة مقراً وحضرا وانها أن رمضان متعبن اصومه محرم صومه عن غيره فلم بجزئه عن غيره كيرمي العيدين ولا مجزى عن رمضان لان النبي عين العيدين العمدين والما بالنيات والما لامرى مانوى هرمذا مأنوى رمضان فلا مجزئه ولا فرق ببن الحضر والسفر علان الزمان متعبن والما جاز فطره في السفر وخصة فاذا نكلف وصام رجع الى الاصل فان سافر في رمضان التمال الصوم السكنارة واعطر لم ينقط التمام لالم فرمه عن الكفارة فلم ينقطم التنابع فطره كاللهل

﴿مسئلة ﴾ قال (واذا كان المظاهر عبد الم يكفر الا بالصيام واذاصام فلا يجزئه الاشهر المتتابعان) قد ذكرنا ان ظهار العبد صحيح و كفارته بالصيام لان الله تعالى قال و فهن لم بجد فسيام شهرين

ولذا قول الله تعالى فكفارته اطعام عشرة مساكين من أوسط ما تطعدون أهليكم والدقبق من أوسط ما يطعمه أهاه ولان الدقبق أجزاء الحنطة وقد كفاهم وثنته وطحنه وهيأه وقربه من الاكل وفاوق الهريسة فأنها تفدد عنقرب ولايمكن الانتفاع بها في غيرالاكل في تلك الحال بخلاف مسئلتنا (مدئانه) اوفى الخيز روايتان)

(أحداهما) يجزى، اختارها لخرفي ونص عليه أحمد في رواية الأثرم فانه قال قات لابي عبد الله رحل أخذ ثلاثة عشر رطلا وثلثا دقيقا وهو كفارة اليمين فحبره المساكين وقسم الحبز على عشرة مساكين أيجزته ذاك ? قال ذاك أعجب الي والذي جاء فيه الحديث أن يطعمهم مد بر وهذا أن فعل فارجو أن يجزئه قات أعا قال الله (فاطعام عشرة مساكين) فهذا قد أطعمهم وأوفاهم المد قال أرجو أن يجزئه وهذا قول بعض أصحاب الشافعي عرنقل الاثرم في موضع آخر أن أحمد سأ الارجل عن الكفارة قال أطعمهم خزا وغراً قال ليس فيه غرقا، فخبز قال لا ولكن برا أو دقيقا بالوزن رطل وثلث لكل مسكين فظاهر هذا أنه لا يجزئه وهو مذهب الشافعي لانه خرج عن حالة الكال والادخار فأشبه الحريسة ، قال شيخنا والارل أحسن لان الله تعالى قال (فاطعام عشرة مساكين من أوسط ما تطعمون أهليكم وهذا من أوسط ما يطعم أحماء وليس الادخار مقصودا في الكفارة فانها مقدرة بما يقوت المسكين في يومه في يومه في أن القصود كفابة في يومه وهذا قد هيأه للاكل المعتاد الانتيات وكفاهم مؤنه فأشبه مالد نقى المناد الله يجزى، لانه أحرى، لانهاخرجائ الانتيات وكفاهم المعتاد الى حيز الادام عواما السويق فيحتمل الا يجزى، لذاك ويعتمل أن يجزى، لانه يقتات المعتاد الى حيز الادام عواما السويق فيحتمل الا يجزى، لذاك ويعتمل أن يجزى، لانه يقتات

متنابعين) والعبد لا يستطيع الاعتاق فهو كالحر المعسير وأسوأ منه حالا وظاهر.كلام الحرقيانه لا يجزئه غير الصيام سواء أذن له سيده في التكفير بالعتق أو لم يأذن وحكي هذا عن الحسن وأي حنيفة والشافعي وعن احمد رواية اخرى إن أذن له سيده في التكفير بالمال جاز وهو مذهب الاوزاعى وأبي ثور لانه باذن سيده يصير قادراً على التكفير بالمال فجاز له ذلك كالحر وعلى هذه الرواية بجوزله التكفير بالاطعام عند العجز عن الصيام وهل له العتق على روايتين (إحداهما) لا يجوز وحكي هذا عن ما بك وقال ارجو أن بجزئه الاطعام وأنكر ذلك ابن القاسم صاحبه وقال لا يجزئه الاالصيام وذلك لان العتق يقتضي الولاء والولاية والارث وليس ذلك قعبد

(والرواية الثانية) له العنق وهو قول الاوزاعي واختارها ايو بكر لان من صح تكفيره الاطعام صح بالعنق ولا يمتنع صحة العنق مع انتفاء الارث كما لو اء ق من مخالفه في دينه ولان المقصود بالعنق اسقاط الملكية عن العبد وتمليكه نفع نفسه وخلوصه من ضرر الرق وما محصل من توابع ذلك ليس هو المقصود ملا ينم من صحته ما محصل منه المقصود لامتناع بعض تواجه

ووجه الاولى أن العبد مال لا يماك المال فيقم تمكنه برء بالمال بمال غيره فلم بجر أنه كل لو اعتق عبد غيره عن كفارته ، وعلى كانتا الروايتين لا يلزمه التكنير بالم ل وأن أذن له سيده فيه لان فرضه الصيام فلم يلزمه غيره كما لو أذن موسر لحر معسر في التكفير من ماله وأن كان عاجزاً عن الصيام فأذن في بعض البلدان ولان السويق يحزىء في الفطرة فكذك همنا

(مسئلة) (ولا يحزى، من البر أقل من مد ولا من غيره أقل من مدين)

وجملة ذلك أن قدر الاطعام في الكفارات مد من بر لكل مسكين أو نصف صاع تمر او شعير ويمن قال مد بر زيد بن ثابت وابن عباس وابن عر حكاه عنهم الامام احمد ورواه عنهم الاثرم وعن عطاء وسليان بن موسى وقالسليان بن بيسار أدر كتائناس إذا أعطوا في كفارة اليمين أعطوا مدا من حنطة بلك الاصفر مد النبي صلى الله عليه وسلم وقال أبو هريرة يطعم مدا من أي الانواع كان ، وبه قال عطاء والاوزاعي والشافعي لما روى أبو داود باسناده عن أوس بن أخي عبادة بن الصامت أن النبي صلى الله عليه وسلم أي بعرق أي الاثرم باسناده عن أبي هربرة في حديث المجامع أن النبي صلى الله عليه وسلم أتي بعرق فيه الاثرم باسناده عن أبي هربرة في حديث المجامع أن النبي صلى الله عليه وسلم أتي بعرق فيه ولانه اطعام واجب فلم مختلف باختلاف أنواع المخرج كالفطرة ، وقال مالك لكل مسكين مدان من جميع الانواع ، وممن قال مدان من قمح مجاهد وعكرمة والشعبي والنخعي لانها كفارة تشتمل على صيام واطعام فكان لكل مسكين نصف صاع كفدية الاذي ، وقال الثوري وأصحاب الرأي من القمح مدان ومن التمر والشعبر صاع لكل مسكين نقول النبي عليلية في حديث سلمة بن صخر « قاطعم وسقا من عن خويلة فقال لي رسول الله ميكين قول وادي الخلال باسناده عن بوسف بن عبد الله بن سلام عن خويلة فقال لي رسول الله ميكين ه وليطهم ستين مسكيناً وسقاً المن عر » وفي رواية أبي داود وغيرة فقال لي رسول الله ميكيني « فليطم ستين مسكيناً وسقاً () من عر » وفي رواية أبي داود عن خويلة فقال لي رسول الله ميكيناً وروى الخلال باسناده عن بوسف بن عبد الله بن عبد الله بن عبد الله ين حدويلة فقال لي رسول الله ميكيناً وروى الخلال باساده عن بوسف بن عبد الله بن عبد الله ين حدويلة فقال لي رسول الله عليه علية وروى الخلال باساده عن بوسف بن عبد الله ي دورون المورون الخلال باساده عن بوسف بن عبد الله ين حدويلة فقال لي رسول الله علي المورون المورون

له سيده في التكفير بما شاء من العتق والاطعام فان له التسكفير بالاطعام لأن من لايازمه الاعتاق مع قدرته على الصيام لايلزمهمم عجزه عنه كالحر المصسر ،ولان عليه ضرراً فيالتزام المنة الكبيرة في قبولً الرقبة ولايلزم مثل ذلك في الطعام لقلة المنة فيه ، وهذا فيما إذا أذن له سيده في التكفير قبل العود فان عاد وجبت الكفارة في ذمته ثم أذن له سيده فيالتكفير انبني معذلك على أصل آخر وهو أن التكفير هل هو معتبر بحالة الوجوبأو بأغلظ الاحوال?وسنذكر ذلك انشاءالله تعالى،وعلى كل حال فاذا صام لا يجزئه إلا شهران متنابعان لدخوله في عموم قوله تعمالي (فصيام شهرين متنابعين) ولانه صوم في كفارة فاستوى فيه الحر والعبد ككفارة البمين ، ومهذا قالالحسن والشعبي والنخبيءالزهري والشافعي وإسحاق ولانعلم لهم مخالفا إلاماروي عن عطاء الالوصام شهراً أجزأه وقاله النخي ثم رجع عنه إلى قول الجماعة (فصل) والاعتبار في الكفارة بحالة الوجوب فيأظهر الروايتين وهوظاهر كلام الحرقي لانه قال إذا حنثوهوعبد فلم يكفر حتى عتق فعليه الصوم لايجزئه غيره وكذلك قال الأثرم سمعت أباعبدالله يسئل عنءبد حلف على يمين فحنث فيها وهوءبد فلم يكفر حتى عنق أيكفر كفارة حر أوكف ارة عبد ? قال يكفر كفارة عبد لانه إنما يكفر ماوجب ليه يوم حنث لا يوم حلف ، قات له حلف وهو عبد وحنث وهو حر قال يوم حنث واحتج فقال افترى وهو عبد أي ثم أ نتق فانما مجلا جلا العبد وهو أحد اقوال الشافعي، فعلى هذه الرواية يعتبر يساره وإعساره جال وجربها عليه فان كأن موسراً حال الوجوب استقر وجوب الرقبة لميه فلم ي قط باعساره بمد ذاك ،وان كان.مسر أ ففرضه الصوم فاذا أيسر بعد ذاك لم يازمه الانتقال الى الرقبة

والمرق ستون صاعا ، وروى ابن ماجه بإسناده عن ابن عباس قال :كفر رسول الله عَيْنَا فَيْمُ بِصَاعِمَن مر وأمر الناس « فمن لم يجد فنصف صاع من بر » وروى الاثرم بإسناده عن عمر رضي الله عنه قال : أطعم عني صاعا من عمر أو شعير أو نصف صاع من برولانه اطعام للمساكين فكان صاعامن العمر والشعير أو نصف صاع من بز كصدقة الفطر

ولمًا ما روى الأمام أحمد ثنا اسهاعيل ثنا أيوب عن أبي بزيد المدني قال : جاءت امرأة من بني بياضة بنصف وسق شعير فقال النبي عَلَيْهِ اللَّهِ الطاهر n أطعم هذا فان مدي شعير مكان مد بر » وهذا تم ولانه قول زيد وابن عباس وابن عمر وأبي هربرة ولم نسرف لهم في الصحابة مخالفاً فكان اجماعا وعلى أنه نصف صاع من التمر والشعير ما روى عطاء بن يسار أن النبي عُلَيْكِيْرٌ قال لخويلة امرأة أوس ابن السامت « اذهبي الى فلان الانصاري فان عنده شطر وسق من أمر أخبرني أنه يريد أن يتصدق به فاتأخذيه فليتصدق به على ستين مسكينا » وفي حديث أوس بن الصامت أن النبي عَلَيْكَالِيَّةُ قال اني سأعين بعرق من تمر ـ قلت يا رسول الله فاني سأعينه بعرق آخر ـ قال أحسنت اذهبي فأطعمي (المغنى والشرح الكبير) (الحِزِء الثامن) (YA)

(والرواية الثانية) الاعتبار بأغلظ الاحوال منحين الوجوب الى حين التكفير فمنى وجد رقبة فيما والرواية الثانية) الاعتبار بأغلظ الاحوال منحين الوجوب الى حين التكفير لم يجزئه الا الاعتباق وهذا قول ثان الشافعي لانه حق بجب في الذمة بوجود مال فاعتبر فيسه أغلظ الحالين كالحج، وله قول ثالث ان الاعتبار محالة الادا، وهو قول أي حنيفة وما لك لانه حق لا بدل من غير جنسه فكال الاعتبار فيه بحالة الادا، كالوضوء

" وانا أن الكفارة تجب على وجه الطهرة فكان الاعتبار فيها بحالة الوجوب كالحد أو نقول من وجب عليه الصيام في الكفارة لم بارمه غيره كالعبد إذا أعتق وينارق الوضو، فأنه لو تيمم ثم وجد الماء بطل تيمه وههنا لو صام ثم قدر على الرقبة لم بطل صومه رايس الاعتبار في الوضو، بحالة الاداء فأن أداء فعله وليس الاعتبار به وأنا الاعتبار بأدا، الصلاة وهي غير الوضوء ، وأما الحج فه وعبادة العمر وجيعه رقت لها فني قدر عليه في جزء من وقنه وجب بخلاف مسئلتنا ثم يبطل ما ذكر وم بالعبد إذا أعنق فانه لا بازمه الا تقال الى الهنق مع ماذكروه ، فأن قبل العبد لم يكن ممن تجب عليه الرقبة ولا أعن فاما لم تجرئه الزباة لم تازمه بنفير الحال بخلاف مسئلتنا قننا هذا لا اثر اله

اذا ثبت هذا فانه أذا أيسر فأحب أن ينتقل الى الاحتاق جاز له في ظاهر كلام الحرقي فانه قال ومن دخل في الصوم ثم قدر على الهدي لم يكن عليه الحروج الا أن يشا. . وهذا يدل على انه اذا شاء فله الانتقال اليه و يحزثه الا أن يكون الحائث عبدا عليس له الاالصوم وان عتق ، وهو قول الشافعي على القول الذي توافقنا فيه وذلك لان العتق هو الاصل فوجب أن يجزئه كماثر الاصول ، فأما ان استمر به العجز حتى شرع في الصهام لم يازمه الانتقال الى العتق بذير خلاف في المذهب وهو مذهب

بها عنه ستين مسكناً وارجمي إلى ابن عمك » وروى أبو داود باسناده عن أبي سلمة بن عبد الرحمن أنه قال العرق زنبيل بأخذ خمسة عشر صاعا فالعرقان ثلاثون صاعا لمكل مسكين نصف صاع يلانها كفارة تشتمل على صبام واطعام فكان لمكل مسكين نصف صاع من التمر والشعير كفدية الاذى ، وأما رواية أبي داود أن العرق ستون صاعا فقد ضعفها وقال غيرها أصح منها وفي الحديث ما يدل على الضعف لان ذلك في سياق قوله « اني سأعينه بعرق _ ففالت امرأتهاني سأعينه بعرق آخر قال ولا قائل به ، وأما حديث الحجامع الذي أعطاه خمسة عشر صاعا لمكانت المكفارة مائة وعشرين صاعا ولا قائل به ، وأما حديث الحجامع الذي أعطاه خمسة عشر صاعا فقال تصدق به فيحتمل أنه اقتصر على العن الذي لم يجد سواه ولدلك لما أخبره بحاجته اليه أمره بأكله وفي الحديث المتفق عليه قرب من عشرين صاعا وليس ذلك مذهبالاحد فيدل على أنه اقتصر على البعض الذي لم يجد سواه وحديث أوس أخي عبادة مرسل برويه عنه عداء ولم يدركه على أنه حجة لما لان النبي عشياتي أعطاه عرقا وأمانته امرأته بعرق آخر فصارا جيماً ثلاثين صاعا كما فسر أبو سلمة بن عبد الرحمن وسائر وأمانته امرأته بعرق آخر فصارا جيماً ثلاثين صاعا كما فسر أبو سلمة بن عبد الرحمن وسائر وأعانته امرأته بعرق آخر فصارا جيماً على الجواز واخبارنا على الاجزاء ، وقد عضد هذان ابن الاحديث يجمع بينها وبين اخبارنا محملها على الجواز واخبارنا على الاجزاء ، وقد عضد هذان ابن

الشعبي وقتادة ومائك والاوزاعي والميث والشافعي وأبي ثور وابن المنذر وهو أحد قولي الحسن ، وذهب ابن سيربن وعطاء والنخمي والحمكم وحاد والثرري وأبرعبيد وأصحاب الرأي الى انه يلزمه العتق لانه قدر على الاصل قبل أداء فرضه بالبدل فلزمه العرد اليه كالمتيم يجد الما. قبل الصلاة أوفي أثنائها ولنا أنه لم يقدر على العتق قبل تلبسه بالصيام فلم يسقط عنه كا أو استمر العجز الى بعد الفراغ ولا يشبه الوضوء فانه لو وجد الماء بعد المدي بعد الشروع في صيام السبعة

(فصل) اذا قلنا الاعتبار محالة الوجوب فوقته في الظهار زمن العود لاوقت المظاهرة لان الكفارة لا تجب حتى يمود وقته في المين زمن الحنث لاوقت المين وفي الفتل زمن الزهوق لازمن الحرج وتقدم الكفارة قبل الوجوب تعجيل لها قبل وجوبها لوجود ويبها كنعجبل الزكاة قبل الحول وبعد وجود النصاب ودرو من مدن الماد المدرو النصاب المدرو من مدن الماد المدرو النصاب المدرو المدرو المدرو النصاب المدرو ال

(فصل) فاذا كان المظاهر ذمياً فتكفيره بالعنق أو الاطعام لانه يصح منه في غير الكفارة فصح منه فيه أو الإله لا يصح منه في غير الكفارة منه فيها رلا يجوز بالصيام لانه عبادة محضة والكفر ليس من أهلها ولانه لا يصح منه في غير الكفارة فلا يصح منه فيها عرلا يجوز له في العنق الا عنق رقبة مؤمنة فان كانت في الكه أوورثها اجزأت عنه وان لم يكن كذلك فلا سبيل له الى شراء رقبة مؤمنة لان الكافر لا يصح منه شراء المسلم ويتعبن تكفيره بالاطهام الان يقول لمدلم اعتق عبدك عن كنارتي وعلي ثمنه فيصح في احدى الروايتين ، وان أسلم الذمي والمام فكه حكم العبد يعتق قبل التكفير بالصيام على ما مضى لانه في معناه ، وان ظاءر وهو مسلم ثم ارتد فصام في ددته عن كفارته لم يصح وان كفر بعتق أو اطمام فند أطلق أحد

عباس راوي بعضها ومذهبه أن المدمن البر يجزى، وكذلك أبو هرية وسائر ما ذكرنا من الاخبار مع الاجماع الذي نقله سليمان بن يسار

﴿مسئلة﴾ (ولا يجزى، من الخبز أنل من رطلين بالمراقي الا أن يعلم أنه مد)

وجلة ذلك أنه اذا أعطى المسكن رطلي خبر بالمراقي أجزأه ذكره الخبرقي وذلك بالرطل الدمشتي الذي هو سيانة درهم خس أواقي وسبع أوقية لان ذلك لا يكون أقل من مد وقال الفاضي المد يجيء منه رطلان لان الغالب أن رطلبن من الخير لا يكون أقل من مد فأما ان علم أنه مد بحيث يأخيذ مدا من حنطة فيطحنه وبخبرد أو رطلا وثلثاً من دقيق الحنطة فيصنعه خيراً فيجزئه وهذا في البرفاما ان كان من الشدير فلا يجزيه الا سعف ما قدرنا أو يخبز نصف صاع شعيركا قلنا في البرونجرجه فيجزئه وسئاة في (فان أخرج القيمة أو عدى المساكين أو عشاهم لم يجزئه و يحتمل أن يجزئه لا يجزى الخراج القيمة في الكفارة)

نقابها الميموني والاثرم وهو مذهب مالك والشافعي وابن المنذر وهو الظاهرمن قول عمر بن الخطاب وابن عباس وأجازه الاوزاعي وأصحاب الرأي لان المقصود دنع حاجة المسكين وهو مجصل بذلك

القول أنه لامجزئه ، وقال القاضي المذهب أن ذلك موقوف فأن أسلم تبينا أنه أجزأه وأن مات أو قتل تبينا أنه لم يصبح منه كسائر تصرفاته

(مسئلة) قال (ومن وطيء قبل أن يأتي بالكفارة كانعاصياً وعليه الكفارة المذكورة)

قد ذكرنا أن المظاهر بحرم عليه رطء زوجته قبل التكفير لفول الله أهالي في العتق والصيام (من قبل أن يهاسا) ، قان وطيء عمي ربه لمحالية أمره وتستقر الكفارة في ذمته فلا تسقط بعد ذلك بموت ولا طلاق ولا غيره وتحريم زوجته عليه باق محاله حتى يكفر ، هذا قول أكثر أهل العلم ووي ذلك عن سميد بن المسيب وعطاء وطاوس وعام بن زبد ومورق العجلي وأبي مجلز والنخعي وعبدالله بن أذبنة ومالك والثوري والاوزاعي والشافعي واسحاق وأبي ثور ، وروى الحلال عن الصلت بن دينار قال : سألت عشرة من العقهاء عن المفاهر بجامع قبل أن يكفر ، قالوا : ايس عليه إلا كفارة واحدة الحدن وابن حيرين وبكر المزني ومودق العجلي وعطاء وطاوس ومجاهد وعكرمة وقال وكم وأغلن الهاشر نافعاً ، وحكي عن عمر و بن العاص أن عليه كفارتين وروي ذلك عن قبيصة وسعيد بن جبير والزهري وتتادة لان الوط، يوجب كفارة والفلهار موجب للاخرى ، وقال أبو حنية لا تأبت الكفارة في ذمته وإنها هي شرط للاباحة بعد الوطه كا كانت قبله وحكي عن بعض الناس أن الكفارة تسقط لانه فات ونتها لكونها وجبت قبل المسيس

و لناحد بث سلمة برصخر حين ظاهر تم وطيء قبل التكفير، فأمره النبي وَتَنْظِيْرُ بِكَفَارةُواحدةُ ولانه

وخرج بمن أصحابنا من كلام أحمد رواية أخرى أنه يجزئه وهو ما روى الاثرم أن رجلا سأل أحمد قال أعطيت في كفارة خمس دوانيق فقال لو استشرتني قبل أن تعطي لم اشر عليك واكن أعط ما بتي من الاثمان على ١٠ قات لك وسكت عن الذي أعطى وهذا ليس برواية وانا سكت عن الذي أعطى لانه مختلف فيه فلم ير التضييق عليه فيه والمذهب الاول لظاهر قوله سبحانه (قاطعام ستين مسكيناً) ومن أخرج القيمة لم يطعم وقد ذكرناه في الزكاة

﴿ سَتُلَّهُ ﴾ (وان غدى المساكين او عشاهم لم يجزئه وغنه يجزئه)

ظاهر الذهب في كيفية إطعام المساكين أن الواجب أن يمك كل انسان من المساكين القدر الواجب أو أقل الواجب من السكفارة المو غدى المساكين أو عشاه لم يحزئه سواء كان ذلك بقدر الواجب أو أقل أو أكثر ، ولو غدى كل واحد غدا. لم يجزئه إلا أن يعلكه إياه وهذا مذهب الشامي ، وعن أحد رواية أخرى أنه يجرئه إذا أطمعهم القدر الواجب لهم وهو قول النخمي وأبي حنيفة وأطهم أنس في قدية الصيام قال احد اطمع شيئا كثيرا وضع الجفان ، وذكر حديث حادين سلمة عن ثابت عن أنس وذلك لقول الله تعالى (قاطعام سنين مسكينا) وهذا قد أطمعهم فينبغي أن يجزئه ولائه المعم

وجد الظهار والعود فيدخل في هموم قوله أم يعودون لما قالوا فتحرير رقبة) فأ ما قولهم فات رقته افيبطل بما ذكرناه وبالصلاة وسائر العبادات يجب قصاؤها بعد فوات عنتها

﴿ مسئلة ﴾ قال (واذا قالت المرأة ازوجها أنت على كظهر أمي لم تكن مظاهرة ولرمتها كفارة الظهار لانها قد أنت بالمنكر من القول والزور)

وجملة ذاك أن المرأة إذا قالت لزوجها أنت على كظهر أبي أو قالت أن تزوجت فلانا نهو على تنظهر أبي فليس ذلك بظهار ، قال القانمي لا تكون مظاهرة واحدة ، ومذا قول أكثر أهل العلم منهم مالك والشافعي وأسحاق وأبو ثور وأصحاب الرأي وقال الزهري والاوزاعي هو ظهار ودوي ذلك عن الحسن والنخعي إلا أن النخمي قال إذا قالت ذلك بعد ما تزوج البس بثي ولعلهم مجتجرن بأنها أحد الزوجين ظأهر من الا خر فكان مظاهراً كالرجل

ولنا قول الله تمالى (والذين يظاهرون من نسائهم فخصهم بذلك ولانه قول يوجب تحريما في الزوجة يملك الزوجة يملك الزوجة المنازعة فاختص به الرجل كالطلاق ولان الحل في المرأة حق للرجل فلم المكالمرأة إذا التعرفة اذا ثبت مذا فاختلف عن أحمد في الكفارة فنقل عنه جماعة عليها كفارة الظهار لما روى الاثرم باسناده عن ابراهيم أن عائشة بنت طلحة قالت ان تزوجت مصعب بن الزبير فهو على كظهر أبي فسألت أهل المدينة فراوا أن عابها السكفارة وروى على بن مسهر عن الشيباني قال كنت جالسا في المسجد أما وعبدالله بن مففل المرفي فجاء رجل حتى جاس البنا فسألته من أنت فقال أمامولى لعائشة بنت طلحة النبي أعتقبني عن ظهارها خطبها مصعب بن الزبير فقالت هو على كظهر أبي ان تزوجته بنت طلحة النبي أعتقبني عن ظهارها خطبها مصعب بن الزبير فقالت هو على كظهر أبي ان تزوجته بنت طلحة النبي أعتقبني عن ظهارها خطبها مصعب بن الزبير فقالت هو على كظهر أبي ان تزوجته

المساكبين فأجزأه كالو ملكم ووجه الاولى أن المنقول عن الصحابة اعطاؤم فني قول زيد وأبن عباس وابن عمر وابي هربرة مدلكل ففير ، وقال النبي عَيَّقْتِلْقُ لكهب في فدية الاذى و أطعم ثلائة آصع من تمر بين سنة مساكين ، ولابه مال وجب المقرا، شرعا فرجب تمليكهم إباء كالزكاة فان قالنا يجزى اشترط أن يفديهم ستين مدا فصاعدا ليكون قد أطعمهم قدر الواجب ، وان قالنا لا يجزى أن ينديهم فقدم اليهم ستين مدا وقال هذا بينكم بالسوية فقبلوه أجزأ لانه ملكهم التصرف فيه والامتناع قبل القسمة وهذا ظاهر مذهب الشافعي وقال أبو عبد الله بن حامد يجزئه وان لم يقل بالسوية لان قوله خذوها عن كفارتي يقتضي التسوية لان ذلك حكما وقال القاضي ان علم أنه وصل الحقالى الى كل واحد قدر حقه أجزأ وان لم يعلم لم يجزئه لان الاصل شغل ذمته ما ام يعلم وصول الحقالى مستحقه ، ووجه الاول أنه دفع الحق الى مستحقه مشاعا فقبلوه فبرى و منه كدبون غرمائه

(فصل) ولا يجب التنابع في الاطعام نس عليه أحمد في رواية الاثرم وقبل له يكون عليه كفارة يمين فيطم اليوم واحداً والاخر بعد أيام وآخر بعد حتى يستكمل عشرة فلم ير بذلك بأساً وذلك لان

مُ رغبت فيه فاستفتت أصحاب رسول الله ﷺ وهم يرمئذ كثير فأمروها أن تعنق رقبة وتزوجه قاعتةتني وتزوجته، وروى سميد هذين الخبربن مختصم بن ولانها زوج أنى بالمنكر منااةول والزور فلزمه كفارة الظهار كالآخر ولان الواجب كمارة بين فاستوى فيها الزوجان كاليمين باقه تعالى (والرءاية الثانية) ليس عليها كمارة وهو قول مالك والشافسي وأسحاق وأبي ثور لانه قرل منكر وزور وليس بظهار فلم يوجب كمارة كالسب والقذف ولانه قول ليس بظهار فلم يوجب كفارة الظهار كسائر الاقوال أو تحريم مما لايصح منه الغايار فأشيه الغايار من أمنه ا والرواية الناائة) عليها كفارة الميين ، قال أحمد قد ذهب عطاء مذهبا حسنا جعله نمزلة من حرم على نفسه شيئا مثل الطعام وما أشبهه وهذا أنيس على مذهب أحمد وأشبه باصوله لآنه ليس بظهار ومجرد القول من المنكر والزور لا يوجب كفارة الغايار بدليل سائر الـكذب والظهاز قبل الدود والظهار من أمنا وأم يلده ولانه تحرم لا يُثبت التحريم في الحل فلم بوجب كفارة الغامار تتحريم سائر الحلال ولانه ظهار من غير امرأنه فأشبه الظهار من امته وما روي عن عائشة بنت طلحة في عنق الرقبة فيجوز أن يكون اعتاقهانكفيراً " لمينها فان عنق الرقبة احد خصال كفارة اليمين ويتعين حمله على هذا لكون الموجود منها ليس غلهار وكلام أحمد في رواية الاثرم لا يقتضى وجرب كفارة الظهار انما قال الاحوط أن تكفر وكذا حكاه أبن المنذر ولا شك في أن الاحوط التكفير باغلظ الكفارات ليخرج من الحلاف ولكن ليس ذلك بواجب عليه لانه ليس بمنصوص عليه ولا هو في معنى المنصوص وإنما هو تحريم الحلال من غير ظهارُ فأشبه ما لو حرم امته او طعامه وهذا قول عطا. والله اعلم

(فصل) واذا فلنا بوجوب الكفارة عليها فلا نجب عليها حتى طأها وهي طارعة فانطقها أو مات احدها قبل وطنها أو اكراهها على الوطء فلا كفارة عليها لانها عين فلا نجب كفارتها قبل الحنث فيها كسائر الايمان ولا يجب تقديمها قبل المسيس ككفارات سائر الايمان ويجوز تنديمها لذلك وعليها تمكن زوجها من وطنها قبل التكذير لانه حق له عليها فلا يسقط بيمينها ولانه ليس بظهار وانها هو تحريم

الله تمالى لم يشترط النتابع فيه ولو وطىء في أثناء الاطمام لم يلزمه اعادة مامضى منه وبهقال أبوحنيفة والشافعي وقال مالك يستأنف لانه وطىء في أثناء الكفارة فوجب الاستثناف كالصيام

ولنــا أنه وط. في أثناء ما لا يشترط فيه التتابع فلم يوجبالاستشاف كوط. غير المظاهر.نها أوكما لو وطى. في كفارة البين وبهذا فارق الصيام

⁽فصل) ولا يجزىء الاخراج الا بنية وكذلك الاعتاق والصيام لقول النبي وَلَيْكُو «انما الاعمال بالنيات » ولان المنق يقع متبرعا به وعن كفارة أخرى أو نذر فلم يصرف الى هذه الكفارة الا بنيته وصفها ان ينوي العتق أو الاطعام أو الصيام عن الكفارة فان زاد الواحبة فهو تأكيد والا أجزأت نهة الكفارة وان نوى وجوبها ولم ينو الكفارة لم تجزئه لان الوجوب يتنوع عن كفارة ونذر

المحلال فلا يُثبت تحريماً كما لو حرم طعامه ، وحكى ان ظاهر كلام أبي بكر انها لا تمكنه قبل التكفيرَ الحاقا بالرجل وليس ذفك بجيد لان الرجل الظهار منه صحيح ولا يصح ظهار المرأة ولان الحل حق الرجل فملك رفعه رالحل حق عليها فلا تملك ازالته والله أعلم

﴿ مسئلة ﴾ (قال واذا ظاهر من زوجته مراراً فلم يكفر فكفارة واحدة)

هذا ظاهر المذهب سواء كان في مجلس أو مجالس ينوي بذلك التأكيد أو الامتناف أو اطلق نقله عن احمد جماعة واختاره آبر بكر وابن حامد والقاضي وروى ذلك عن على رضي الله عنه ، وبه قال عطاء وجابر بن زيد وطارس والشعبى والزهري ومالك واسحاق وابر عبيد وأبو أور وهو قول الشافعي القديم ونقل عن أحمد فيمن حلف ايمانا كثيرة فان أراد تأكيد البمين فكفارة واحدة فنهيمه أنه أن نوى الاحتشف فكمارنان وبه قال الثوري والشافعي في الجديد وقال اصحاب الرأي ان كان في مجلس واحد فكفارة واحدة وانكان في مجالس فكفارات وروي ذاك عن على وعموو ابن دينار رقتادة لانه قول يوجب تحريم الزوجة ناذا نومي الالمثناف تعلق كلمرة حكم حالها كألطالاق وليا أنه قول لم يؤثر تحريا في الزوجة فلم تجب به كذارة الغلمار كالممين بالله تعالى ولا يخفي أنه لم يؤثر تحريما فانها قد حرمت بالقول الاول ولم يزد نحريها ، ولأنه لفظ يتعلق بهكفارة فاذا كررهكفاه واحدة كالمين بالله تعالى، وأما الطلاق فما زاد على ثلاثلا يثبتلاحكم بالاجماع وبهذا ينتنض اذكروه وأما الثالثة فانها تثبت تحريما زائداً وهو التحريم قبل زوج واصابة بخلاف الظهار الثاني فانه لايُبت. به تحريم فنظيره مازاد على الطاقة النائة لايثبت له حكم فكذلك الظهار الثاني، فأما ان كفرعن الاول ثم ظاهر لزمته فمناني كفارة بلا خلاف لان الظهار اثناني مثل الاول فانه حرم الزوجة المحلمة فأوجب الكفارة كالأول مخلاف ماقبل النكفير

(فصل) والنية شرط في صحة الكفارة لقول النبي مُتِّطَالِيُّهُ ؛ أَمَا الاعمال بالنيات ، ولان العتق

فوجب عميزه وموضوع النية مع التكفير أو قبله بيسير وهذا الذي نص عليه الشافعي وقال به بعض أصحابه وقال بعضهم لا يجزىء حتى يستصحب النية وان كانت الكفارة صياماً اشترطت نية الصيام عن الكفارة في كل ليلة لقوله عليه السلام « لا صيام لمن لم يبيت الصيام من الليل 4

⁽ مُسئلة) (فان كانت عليه كفارة واحدة فنوى عن كفارني أجزراً و لان انية تعينت لها وإن كان عليه كفارات من جنس واحد لم يجب تعيين سببها)

وبهذا قال الشافعي وأبو ثور وأصحاب الرأي ولا نعلم فيه مخالفًا . فعلى هذا لو كان مظاهرًا من أربع نسائه فأعتق عبداً عن ظهاره أجزأه عن احداهن وحلت له احداهن غير معينة لانه واجب من جنس واحد فأجزأته نية مطلقة كما لوكان عليه صوم يومين من رمضان، وقباس المذهب أنه يقرع

يقع متبرعا به وعن كفارة أخرى أو نذر فلم ينصرف الى هذه الكفارة الا بنية وصفتها أن ينوي المتق أو الصيام أو الاطعام عن الكفارة فان زاد الواجبة كان نأكيداً وإلا أجزأت نيته الكفارة ، وان توى وجوبها ولم ينو الكفارة لم يجزئه لان الوجوب يتنوع عن كفارة و نذر فرجب يميزه وموضع النية مع التكفير أو قبله بيسير وهذا الذي نص عليه الشافي ، وقال به بعض أصحابه ، وقال بهضهم لا يجزي، حتى يستصحب النية وان كانت الكفارة صياما أشترط نية الصيام عن الكاراة في كل ليلة القوله عليه السلام و لاصيام أن لم يثبت الصيام من الهيل ، وإن اجتمعت عليه كفارات من جنس واحدلم يجب تعيين سببها وجذا قال الشافعي وأبو ثور وأصحاب ارأي ولا نعلم فيه مخالفا في كان مظاهراً من أربع نسا فاعتى عبداً عن ظهاره اجزأه عن إحداهن وحات له واحدة غير معينة لانه واجب من أبعض واحد فاجزأته نية مطلفة كا لو كان عليه صوم يومين من رمضان رقياس المذهب أز يقرع بينين فتخرج بالفرعة الحالة منهن وهذا قول أبي ثور ، وقال الشافعي له أن يصرفها الحاية بن من شهرات نسوة فأعتى عبداً عن احداهن م صام شهر بن متنامين و بدين من مرض فأطم سنين مسكينا عن أخرى أجزاه عبداً عن احداهن وعام الرأي وقال أبر ثور يقرع بينهن وجداً عن اخرى ثم مرض فأطم سنين مسكينا عن أخرى أجزاه فين تقع لما القرعة فالعتل أبر ثورة عدا الباتيتين فحر نقم لما القرعة فالصيام فار الاطمام عن الثارة لان فين تقع لما القرعة فالعتام فار الأمام عن الثارة لان كل واحدة من هذه الحقال لو انفردت احتاجت الى قرعة فكذلك اذا اجتمعت

ولدا أن انتكفير قد حصرل عن الثلاث وزالت حرمة الظهار فلم يحتج الى قرعة كم لو أعتق ثلاثة أعبد عن ظهارهن دفعة واحدة ، فأما أن كانت الكفارة من أمناس كظهار رقتل وجماع في رمضان

بينهن فتخرج المحللة منهن بالفرعة، وهذا قول أبي ثور وقال الشافعي له أن يصرفها الى أيتهن شاء فتحل، وهذا يفضي الى أنه يتحيّر بين كون هذه المرأة محللة له أو محرمة عليه وان كان الظهار من ثلاث نسوة فأعتق عبداً عن احداهن ثم صام شهربن عن أخرى ثم مرض فأطعم ستين مسكيناً عن أخرى احزأه وله الجميع من غير قرعة ولا تعبين، وبهذا قال الشافعي واصحاب الرأي وقال أبو ثور يقرع بينهن فمن تقع لها القرعة فالمتق لها ثم يقرع بين الباقيتين فمن تقع لها القرعة فالمتق لها ثم يقرع بين الباقيتين فمن تقع لها القرعة فالحيام لما واخدة من هذه الحصال لو انفردت احتاجت الى قرعة فكذلك اذا اجتمعت

ولنا أن التكفير قد حصل عن الثلاث وزالت حرمة الظهار فلم يحتج الى قرعة كما لو أعتق ثلاثة عن ظهارهن دفعة واحدة

و مسئلة ﴾ (وانكانت من اجناس كظهار وقتل وجماع في رمضان ويمين فقال أبو الخطاب لا تفتقر الى تميين سببها كمالو تفتقر الحبة أدامًا الى تعبين سببها كمال من جذس واحد)

ويمين فقال ابو الحطاب لايفتقر الى تعيين السبب وهذا مذهب الشافي لانها عبادة واجبة فلم تفتقر صحة ادائها إلى تعيين سببها كما لو كانت من جنس واحد ، وقال القاضي بحتمل أن يشترط تعيين سببها ولا تجزي و نية مطلقة ، وحكاه أصحاب الشاني عن احمد وهو مذهب أبي حنيفة لانهما عبادتان من جنسين قوجب تعيين النية لها كما لو وجب عليه صوم من قضا، ونذر، فعلى هذا لو كانت عليه كفارة واحدة لايعلم سببها فكفر كمارة واحدة أجزأ وعلى الوجه الاول قاله ابو بكر ، وعلى الوجه الثاني ينبغي واحدة لايعلم سببها فكفر كمارة واحدة أجزأ وعلى الوجه عن سبب كن نسى صلاة من بوم لايعلم عينها أن يلزمه التكفير بعدد أسباب الكفارات كل واحدة عن سبب كن نسى صلاة من بوم لايعلم عينها قان عليه صوم يومين قان كان عليه صوم ثلاثة أيام لايدري أهي من كفارة بمبن او قضا، او نذر لزمه صوم تسعة أيام كل ثلاثة عن واحدة من الحمات الثلاث

(فصل) واذا كانت على رجل كفارتان فأعتق عنها عبدين لم يخل من أربعة أحوال (أحدها) أن يقول أعتقت هذا عن هذه الكفارة وهذا عن هذا فيجرثه أجاعا

(الثاني) أن يقول أعتقت هذا عن احدى الكفارتين وهذا عن الاخرى من غير تعبين فينظر قان كانا من جنس واحد ككفار أي ظهار أو كفار أي قتل أجزأه ، وإن كاننا من جنس واحد ككفار أي ظهار أو كفار أي قتل أجزأه ، وإن كاننا من جنس واحد ككفار أي ظهار أو كفار أي قتل أجزأه ، وإن كاننا من جنس واحد ككفار أي ظهار أو كفار أي قتل أجزأه ، وإن كاننا من جنس واحد ككفار أي ظهار أي قتل أجزأه ، وإن كاننا من جنس واحد ككفار أي ظهار أي قتل أجزأه ، وإن كاننا من جنس واحد ككفار أي ظهار أي قتل أجزأه ، وإن كاننا من جنس واحد ككفار أي ظهار أي كفار أي قتل أجزأه ، وإن كاننا من جنس واحد ككفار أي قتل أجزأه ، وإن كاننا من جنس واحد ككفار أي ظهار أي كفار أي قتل أجزأه ، وإن كاننا من جنس واحد ككفار أي كفار أي كفار أي كفار أي كاننا من جنس واحد ككفار أي ظهار أي كفار أي كفار

وقال القاضي يحتمل أن يشترط تميين سببها ولا يجزى، بنية مطلقة و حكاه بمض أصحاب انشافىي عن أحدوه ومذهب أبي حنيفة لا نهاء بادنان من جنسين فوجب تميين النية لها كانو وجب عليه صوم من قضاء و نذر فعلى هذا لو كانت عليه كفارة واحدة لا يعلم سببها اجزأته كفارة واحدة على الوجه الاول قاله أبو بكر وعلى الوجه الثانى ينبغي ان يلزمه كفارات بعدد الاسباب كل واحد عن سبب كمن نسي صلاة من يوم لا يعلم عينها فانه يازمه خس صلوات، ولو علم ان عليه يوما لا يعلم هله و من قضاء او من نذر لزمه صوم بومين فان كان عليه صيام اللائة أيام لا يدري اهي من كفارة او نذر او قضاء لزمه صوم تسعة أيام كل اللائة عن واحدة من الجهات الثلاث

(فصل) اذا كان على رجل كفارتان فاعتق عنها عبدين لم يخلمن اربعة أحوال (احدها) ان يقوس اعتقت هذا عن هذه الكفارة وهذا عن هذه فيجزئه اجماعا

(الثاني) ان يقول اعتقت هذا عن احدى الكفارتين وهذا عن الاخرى من غير تعيبن فان كانا من جنسواحد ككفارة وكفارة قتل خرج من جنسواحد ككفارة وكفارة قتل خرج على وجهبن في اشتراط تعيين السبب فان قلنا يشترط لم يجرئه واحد منها وان قلنا لا يشترط اجزأه عنها (الثالث)ان بقول اعتقتها عن الكفارة بين فان كانتا من جنس اجزأ عنها و يقم كل واحد عن كفارة لان عرف الشرع والاستمال اعتاق الرقبة عن الكفارة فاذا اطاق ذلك وجب حمله عليه وان

وكفارة تتل خرج على الوجهين في اشتراط تعبين السبب ان فلما يشترط لم بجزته واحد منها ، وان قلنا لايشترط أحزأه عنيها

(اشاك) أن يقول أعتقتهما عن الكفارتين فان كانتا من جنس واحد أجزأ عنهما ويقم كل واحد عن كفارة ولان عرف الشرع والاستمال اعتاق الرقبة عن الكفارة فاذا أطاني ذلك وجب حله عليه وإن كاننا من جنسين خرج على الوجهين

(الرابع) أن يعتق كل واحد عنهما جميعا فيكون معتقا عن كل واحسدة من الكفارتين نصف العبدين فينبني ذلك على أصل آخر وهو اذا أعنق نصف رقبتين عن كفارة هل مجز ته أولا ? فعل قول الحرقي يجزئه لان الاشقاص منزلة الاشخاص فيما لاينع منه العيب اليسير بدليل الزكاة فان من الى نصف تمانين شاة كان يمنزلة من ١٤٠ أربعين ولا تلزم الاضحية فانه ينع منه العيباليسمو

وقال ابو بكر وابن حامد لا يجزئه وهو قول مائك وأي حنينة لان ماأمر بصرفه الى شخص في الكفارة لم يجز تفريقه على اثنين كالمد في الاطمام ولأصحاب الشافعي كهذين الوجهين ولهموجه ثالث وهو أنه أن كان بقيهما حرا أجزأ وإلا الالانه متى كان بانيها حرا حصل تكيل الاحكام والنصرف، وخرجه القاضي وجها لنا أيضا الا أن الممترض عليه أن يقول ان تكيل الاحكام ماحصل بمتتي هذا وأَمَا حصل بانضامه الى عتق النصف الآخر الم يجزئه فاذا للايجزيء عتق النصفين لم يجزي. في

كانتا من جنسين خرج على الوجهين (الرابع) ان يعتق كل و احدمنهما عنهما جميعا فيكون معتقا عن كل واحدة من الكفارتين نصف العبدين فينبني على أعل آخر وهو اذا اعتق نصف رقبتين عن كفارة هل يجزئه اولا ? فعلى قول الخرقي يجزئه لان الاشقاص بمزلة الاشخاص فيما لا يمنع منهاالميب اليسير بدليل الزكاة فان من ملك نصف تمانبن شاة كان كمن ملك أربين ولاتازم الاضحية فانه يمنع منها العيب البسير . وفال أبو بكر وابن حامد لا يجزئه وهو قول مالك وأبي حنيفة لان ماأمر بصرَفهالى شخص في الكفارة لم يجز نفريقه على اثنين كالمد في الاء مام ولاصحاب الشافعي كهذين الوجهين، ولهم وجه ثالث وهوانه ان كان باقيها حرا اجزأ والافلا لانه متى كان باقيها حراً حصل تكيل الاحكام والنصرف وخرجه الفاضي وجهالناأيضا الاان للمعترض عليهان يقول ان تكميل الاحكام ماحصل بعتق هذاوا نماحصل بإنضهامه الى عنق النصف الآخر فلم يجزئه فاذا قلنا لا يجزي عنق النصفين لم يجز في هذه المسئلة عن شيء من الكفارتين وان قلنا يجزي. وكانتالكفارتان منجنس اجزأ العتق عنها وان كانتامن جنسين فقدقيل يخرجعلي الوجهين والصحبح أنه يجزى وجهاواحدالان عتق النصفين عنهما كعتق عبدين عنهما (فصل) ولا يجوز تقدم كفارة النامار قبله لان الحـكم لا يجوز تقديمه على سببه فلو قال لعبده

انث حر الساعة ان تظاهرت عتق ولم يجزئه عن ظها ان تظاهر لانه قدم ال كمفارة على سببها المختص لم يجزكا لو قدم كـ فارة الفتل على الجرح، ولوة ال لامرأنه ان دخلت الدار فانت على كظهرامي

هذه المسئلة عن شيء من الكفار نبن ، وان قانا مجزى، وكانت الكفارتان من جنس أجزأ العنق عنها وان كانتا من جندين نقد قبل يخرج على الوجهين ، والصحبح أنه يجزى وجها واحدا لان عنق النصفين عنها كمنق عبدين عنها

(فصل) ولا مجوز تقديم كفارة الظهار قبل لان الحيم لا بجرز تقديمه على سببه فلو قال لعبده أنت حر الساعة عن ظهاري ان تظهرت عنق ولم بجرزت عن ظهاره ان تظاهر لا نه قدم الكفارة على سببها المختص فلم بجز كا لو قدم كفارة العبن عليها أو كفارة القنل على الجرح ، ولو قال لامر أنه إن دخلت الدار فأنت علي كظهر أمي لم بجز التكمير قبل دخول الدار لانه تقديم الكمارة قبل الظهار فان أعنى عبدا عن ظهاره ثم دخلت الدار عنق العبد وصار مظاهرا ولم بجزئه لان الفاهار معلق على شرط فلا يوجد قبل وجود شرطه ، وإن قال لعبده إن نظاهرت فأنت حر عن ظهاري ثم قار لامرأ هأنت على كظهر أمي عن العبد لوجود الشرط وهل بجزئه عن الظهارة فيه وجهان

(أحدهما) بجزئه لانه عنى بهد الغالهار وقد نوى اعتاقه عن الكفارة

(والثاني لايجرئ لان عنقه مستحق بسبب آخر وهو الشرط، ولان النية لم توجد عند العنق والنية عند العنق والنية عند الته تقديم لها على سببها، وإن قال لعبده إن تظاهرت فأنت حرعن ظهاري فالحسكم فيه كذلك لانه تعلميق العنقه على الظاهرة

لم يجز التكفير قبل دخول الدار لانه تقديم للكفارة قبل الظهار فان اعتق عبداً عن ظهاره ثم دخات الدار عتق العبد وصارمظاهراً ولم يجزئه لان الظهار معلق على شرط ولوقال لعبدهان تظاهرت فانت حر عن ظهارى ثم قال لامرأته انت على كظهر أمي عتق العبد لوجود الشرط وهل بجزئه عن الكفارة فيه وجهان

(احدهما) يعجثه لانه عنق بعد الظها وقد نوى اعتاقه عن الكفارة (والثاني) لايجزئه لان عثقه مستحق بسبب آخر وهوالشرط ولان النية لم توجد عند عنق عبد والنية عند التعليق لا تجزى لانه تقديم لها على سببها والله سبحانه وتعالى اعلم

آخر الباب ويتلوه باب اللمان انشاء الله تمالى، تم تسويد كتابة ذلك الكتاب في اليوم السادس من العثمر النائية من النائة انثالثة من الالف النائي من الهجرة النبوية على مهاجرها افضل الصلاة والسلام بقام الفقير الى الله محمد بن تصر الله بن ضر الله بن ضر الله بن ضر الله بن ضمر الله بن محمد بن عيسي بن صقر بن مشعاب

ان تجد عيبا فسد الحللا جلمن لاعيب فيه وعلا

حَجَّدُ ثَمَ مِحَمَدُ اللهُ وعونه الجزء الثامن من كنابي المعني والشرح الكبير ﷺ و يليه بمشيئة الله وتوفيقه الجزء الناسع وأوله (كتاب الدان) ﴾

﴿ فهرس الجزء الثامن من كتابي المغني والشرح الكبير ﴾

	سنحة	,	صفحة
أحوال النالف في يِد الزوج	44	إستحباب تسمية الصداق فيالنكاح	
حكم مالو طلق المرأة قبل الدخول وقد تصرفت	47		
في الصداق		استحياب عدم المعالاة في السداق	٦
التصرف النير اللازم لاينقل ألملك	٣٨	ſ	Y
الاختلاف في الصداق بعد العقد	44	جمل الصداق تمليم سورة من الفرآن أوثنيء منه	4
الاختلاف في الصداق	٤٠	فروع في جمل الصَّداق تعليم شيء من القرآن	11
حكم مااذا ادعى مهر آلمثل وادعت أقل منه		كون الصداق بحسب ماانفقوا عايه ورضوا به	14
حكم انكار الصداقةبل الدخول وبعده	٤٢		14
حكم مالو دفع اليها ألفائم اختلفا	٤٣	اشتراط صفة مقصودة في الصداق	1 &
حكم مالو مات الزجان واحتلف ألورثة	٤ ٤	جمل الصداقءبداً ثم ظهوره حراً أو مستحقاً	١0
حكم انكار الزوج تسمية الصداق		تزوج الرحبلالمرأة علىأن بشتري لهاعبدأ بعينه	14
حكم مالو نزوجها بغير صداق		اختراط كون الصداق معلوما يصح بمثله ألبيع	۱۸
معنى التفويض وأنسامه	٤٧	فروع في كون الصداق،معلوما	19
حكم مالو فرض لها بعد العقد ثم طلقها	٤٨	فروع في ابطل الصداق المجهول	۲.
فروع في أحكام المنعة الواجبة للمطلقة	٤٩	جواز كون ال <i>ص</i> داق معجلا و.ؤجلا	41
أحكام المفوضة في المهر وبيان انها لامتمه لها	٥١	حكم حملالصداق شيئا محرماكا لحر والحنزبر	44
كون المنمة أبما تمتبر بحال الزوج في الاعسار		وجوبمهر المثل فيمااذا جملالصداق شيئأ محرما	74
والبسار	}	وجوب مهر المثل في التسمية الفاحدة	4 1
مطالبة المفوضة بفرض المهرقبلالدخول	oil	اذا تزوج المرأة على ألف لها وألف لا بيم	YP
فرض الاجنبي مهر ألمثل للمفوضة	٥٥	فهو حِائز	
وحجوب أامهر للمفوضة بالمقد	67	لو شرط الاب لنفسه جميع الصداق صح	77
السنة أن لايدخل بها حتى يعطيها شيئا	0 Y	حكم مااذا شرط لنفسه جميع الصداقالح	YY
حكم مالو مات أحد الزوجين قبل الاصابةً	٥٨	حكم مااذا أصدقها عبداً صغيراً فكبرالخ	۲A
وقبل الفرض		الصداق يتنصف بالطلاق قبل الدخول	44
محديد مهر المثل	٥٩	حكم ما'ذا خالع امرأته بعدالدخول الخ	٣٠
لابجب مهر المثل إلا حالا	1.	حكم مأاذا زاد الصداق بعد العقد الخ	۲۱
حكم مالو زوجالسيد عبده أمنه	**	حكم مااذا كانت العين تالفة الخ	۲۲
أجماع الصحابة على أنهمن أغلق بابا أو أرخى	77	حكم مالو أصدقها نخلا حائلا	27
سنرأ فقد وجب المهر		حكم مالو أصدقها خشبافشفقته	48
الافضاء الحلوة دخل بها أو لم يدخل	74	حكمالصداق حكم البيع ان كان مكيلا أو موزو ا	۳0

	صفحة	j	مفحا
حكم نماء الصداق إذا طلقها قبلالدخول	44	تسم فيالحلوة	7.8
وطُّ الزوج الحِارية المجمولة صداقاً	40	-	
ضان أبي المرأة نفقها عثمر سنين	47	حكم الاستمناع بالمرأة ومباشرتها في وجوب	
بجبالمهر للمنكوحة نكاحأ محبحا إلخ			
لا فرق بين كون الموطوءة أجنبية أو من		اذهاب عذرة امرأته قبلالدخول بوجب عليه	٦٧
ذوات محارمه		ندف الصداق	
لايحب المهر بالوط في الدبرولا في اللواط		1 .	٦٨
حَكُمُ ،الوطلق امر أنه قبل الدخول طلقة وظن	\	كون الذي بيده عفدة النكاح هوالزوج	74
أنها لاتين		عفو أحد الزوحين للا خر عن بـضحقوقه	٧٠
حكم الصداق إذاكان فيالذمة	1.1	عفو المرأة عن صداقها أو عن بعضه أو هبته	٧١
كلُّ فرقة قبل الدخول من قبل المرأة يسقط	1.4	له قبل قبضه	
بهامهرها		فروع في تنصيف المهر بالطلاق قبل الدخول	77
فروع في أحكام الفرقة قبلالدخول	1.4	حكم مالو أعدق امرأته عينا فوهبتها لهائخ	77
كتاب الوليمة	۱۰٤	حكم مالوأصدقهاعبدأفوهبته نصفه ثم طلقها الخ	Y٤
استحباب الولىمة عند النزوبج	1.0	اذا أرأت المفوضة من المهر صحقبلالدخول	Y0
إجابة الدعوة إلى الوليمةووجوبها	1.7		
جواز صنع الو ^{لي} مة أكثر من يوم	۱.۸	فروع في الابراء	Y5
استحباب الدعاء والانصراف لمن لمبجب أن يطعم	۱٠٨	اذا كان مثالها لا يوطأ فليس عليه دفع لفقتها	٧Y
حكم الدعوة إلىولتمة فيها معصية	1.4	امكان الوطء في الصنيرة معتبر بحالما	٧٨
وجوب الانكار على ما يصنع في الولام	11.	لو مرضت بعد تسليمها لم تسقط نفقتها	Y 4
وتحوما من المنكرات		لامرأة أن تمنع نفسها حتى تتسلمالصداق الحال	٧٠
حرمة صفة النصاوبرودخول مزل فيه صورة	117	أحكام النزوبج على صداقين سر وعلانية	٨١
حِكُمُ سَرَ الحيطان بِستور غير مصورة	114	بزوج اربع نسوة في عقد واحد بمهر واحد	74
حكم الستور فيها القرآن والدف وأتحاذ آنسة	110	روج امرانين بصداق واحد وإحداها	Λŧ
الذهب والفضة حكم الدعوة إلى الختان والاجابة اليها	ĺ	محرمة عليه	
حكم الدعوة إلى الختان والاجابة اليها	117	أحكام الجميم بين النسكاحوالبيع	۸ø
حكم النثار والنقاطه فيالمرس	114	نزوج المراة على طلاق امراة اخرى	7.
تقسيم الحبوز واللوز ونحوهما على الحاضرين			ΥĄ
•		احكام الزيادة فيالصداق بمدالعةد	٧٨
• • • • • • • • • • • • • • • • • • •		مسائل فيحكم عاءالمهر إذا طاقت قبل الدخول	٨1
فصل في استحباب التسمية قبل الاكل	141	نقص الصداق في يد الزوج قبل تسليمه	٨.

مفحة

١٢٢ يستحب الاكل بالاصابع النلاث ١٥٠ لاقسم على الرجل في ملك عينه ١٢٣ استحباب الحمد عند الفراغ من الاكل ١٥١ حكم ما لوقسم لاحديها ثم طاق الاخرى ١٥٧ مجوز المرأة أن تهب حقها من النسم لزوجها ١٧٤ لابأس بالجمع بين طما بين ١٢٥ حكم غسل اليد في أناء الاكل ا ١٥٣ فروع في قسم الرجل بين زوجانه ١٥٤ سفر المرأة بأذن زوجها وحكم نفقتها وكسوسا ١٢٦ كتاب عشرة النساء والحلم ١٢٧ حكم مالوتروج امرأة بوط مثالها فطلب تسليمها ١٥٥ حكم سفر الرجل وتحته أكثر من واحدة ١١٨ ليس لازوج إحبار زوجته على النسل من ١٥٦ القرعة بين النساء عند السفر الحيض والنفاس ١٥٧ السفر للنقلةوأحكامه ١٢٩ للزوج منها من الحروج من منزله إلى ما لهامنه بدام ١٥٨ حكم مالوكانت له امر أة فروج أخرى وأراد ١٣٠ ايس على المرأة خدمة زوجهافي العجن والخبز السفر بعما ١٣١ لايحل وطء الزوجة فيالدبر ١٥٩ تزوج صاحب النسوة امرأة جديدة ١٦٠ كراهة زفاف امرأنين في ليلة واحدة ۱۳۷ ان وطی، زوجته فیدیرهافلا حد علیه ١٦١ فروع في أحكام القسم بين الزوجات ١٣٣ جواز العزل عن الامة بغير إذَّهما ١٦٢ ظهرر أمارات النشوز من المرأة وأحكامه ١٣٤ حكم مالو عزل عن زوجته ثمأتت بولد ١٣٥ فصلَ في آداب الجاع ١٦٤١ تأديب الرجل امر أنه على ترك فرائض الله ١٣٦ استحباب التأبي في الجماع لتدرك المرأة حاجبها ١٦٥ خوف المرأة نشوز زوجها وإعراضه عنها ١٣٧ ليس للرجل أن بجمع بين امرأتيه في مسكن ١٦٦أحكام الشفاق بين الزوجين ووقوع المداوة بينهما ١٦٧ القول في الحكين المبعوثين للاصلاح بين الزوحين واحد بنير رضاهما ١٣٨ التسوية في القسم واحبة ١٦٩ شروط الحسكمين ١٣٩ فصل في القسم للمريضة والرنفاء والحائض إلح ١٧٠ الحرية من شروط المدالة ١٤٠ حكم كعب بن سور في القسم أمر عمر بن الخطاب ١٧١ حكم مالوغاب الزوجان أوأ - دهما بعد بعث الحسكين ١٤١ الوط. وأجب على الرجل مالم يكن له عذر ١٧٢ حكم مالو شرط الحكمان شرطا ١٤٢ أن ـ افر عن أمرأته لعذرسقطحقهامن القسم ١٧٣ كتأب الحلم ١٤٣ توقيت الغيبة عن الزوجة ا ١٧٤ لايفتقر الخام إلى حاكم ١٤٤ عماد القسم الليل ١٧٥ لايستحب له أن بأخذ أكثر مما أعطاء ١٤٥ النهار يدخل في القسم تبعالليل ا ۱۷۶ لو خانعته على غير ماذكركره لها ١٤٦ حكم الدخول على ضربها فيزمنها ١٧٧ الحال التي يصلح الخام فيها ١٤٧ فروع في القسم بين الزوجات ۱۶۷ فروع في القسم بين الزوجات الم١٧٨ حكم مالو عضل زوجته وضاربها المدين المروجته الأمة ليلة والحرة ليلتين وان ٧٩١ حكم مالو أنت بفاحشة فعضلها كات كتابية ا ١٨٠ الحام فسخ في إحدىالروايتين ١٤٩ المسلمة والكتابية فيالقسم سواء ١٨١ انقسام ألفاظ الحلم الى صريح وكناية

١٨٢ لايحصل الخام بمجرد بذل المال

١٨٣ لايقع بالمتدة من الخلع طلاق

١٨٤ لايثبت في الحلم رجمة

١٨٥ اشتراط الرجمة في الخلع

١٨٦ اشتراط جمل أمر المرأة بيدها

١٨٧ صحة الحلم على المجهول

١٨٨ أقسام الحَلْم على المحهول وأحكامه

١٩١ الحلم على رضاع ولده سنتين

١٩٧ الخلع على كفالة ولده عثمر سنين

١٩٣ كون الدوض في الحلم كالدوض في الصداق والبيم العرب صحة التوكيل في الحلم من كل و احدمن الزوجين

١٩٤ الحلم على غير عوض وحكمه والخلاف فيه ٢٢٦ أحكام التوكيل في الخام والتوكل فيه

١٩٥ جبلُ الالف الواحدة عوضا في بيـم وخلم الإكلاف الزوجية في الحلم

١٩٦ جواز رد عوض الخلع بظهور عيب فيه

١٩٧ فروع في الخلع على عوض معيب

١٩٨ فروع في جعلَّ عوص الحلم أكثر أو أقل من ا المتفق عليه

١٩٩ تخلف الصفة في عوض الخلع وتعليقه على صفة ٢٣١ الصلاق على خمسة أضرب

٢٠٠ تعايق الطلاق على شرط ولزرَّمه من جهة الزوج | ٢٣٥ تعريف الطلاق السني

٢٠١ حكم مالو قال لامرأنه أنت طالق بألف

۲۰۲ حکم مالو خالعها علی عبد فخر ج حر اً

٢٠٣ حكم مالو خالمها على محرم يعلمان تحريمه

٢٠٤ حكم مالو قالتله طلقني ثلاثا بألف الح

٢٠٦ حكم مالو قالت طلفني ثلاثًا ولم يبق من طلاقها ٢٤١ فروع في أحكام الطلاق السني والبدعي

٢٠٧ حكم مالو قالت طلقني واحدة بألف

٢٠٨ حكم مالو قالت طلقني بألف أوعلى أن لك الفاً ٢٤٥ دخول زمان السنة بالقطاع دم الحيض

٢١٣ مخالعةالامةزوجها بغير إذن سيدهاعلى شيءمعلوم

. ٢٥ عالمة الامة المكاتبة والمحجور عليها لفلس ٢٤٨ تعليق الطلاق بصفة وجدت وهي حائض او سفه ونحوه

٢١٦ طلب الابطلاق ابنته على البراءة من صداقها

٢١٧ حكم مالو قال لامر أنيه أنما طالقتان الح

٢١٨ يصح الحام مع الاجنبي بغير إذن المرأة

٢١٩ حكم اإذا قالت طلفتي بأأنف على أن تطابق ضرتي

٣٢٠ ماخالع المبدبه زوجته من شيء جاز وهو لسيده

٢٢١ توقف أحمد في طلاق الاب زوجة ابنه الصغير ٢٢٢ حكم مالو خالعت المرأة في مرض موتها

٢٢٣ حكم مالو خالمافي مرض الموت وأوصى لها

۲۲۶ حکم مالو خالمته بمحرم وهما کافران

٢٣٠ أحكام اخلاف الزوحين في الحلع

٢٣١ تعليق الطلاق بصنة ثم إبانتها ثم وجودالصفة

في نكاح آخر

٢٣٤ كتاب الطلاق

٧٣٧ حَكُم مالو طلق للبدعة

٢٣٨ فصل في استحباب المراجعة

م ٢٣٩ إن راجعها وجب إمساكها حتى تطهر

٢٤٠ حكم مالو طلقها ثلاثا في طهر لم يصبها فيه

٢٤٣ تطليق الثلاث بكامة واحدة

٢٤٤ قول الرجل لامرأته أنت طالق.للسنة وحكمه

٢٠٩ فروع في طاب المرأة من زوجها الطلاق على عوض ٢٤٦ قول الرجل لامرأته أنت طالق للبدعة وحكمه

٢١١ تطليق الرجل امرأته على عوض لم تبذله ٢٤٧ تطليق الرجل امرأته ثلاثاً بعضها للسنة

وبمضها للمدعة

٢٤٩ حكم ما لو قال أنت طالق إذا قدم زيد

صفحة

٢٥٠ حكم مالوقال لصنيرة أنت طالق لابدعة ٧٥١ حكم مالو قال أنت طالق في كل قرء طلقه ٢٥٢ حكم مالوقال أنت طالق أحسن الطلاق ٢٥٣ حكم ما لو قال أنت طالق أقبح الطلاق

٢٥٤ طلاق الزائل المقل بلا سكر لايقم

٢٥٥ روايات عن أي عبدالله في طلاق السكران ٢٨٦ حكم الطلاق غير الصريح

٢٥٧ لزوم الطلاق من الصي الذي يعقل الطلاق ٢٨٧ حكم مالو باع امرأته لغيره

٢٥٨ جواز توكيل الصي في الطلاق وتوكله فيه ٢٨٨ لايقع الطلاق بمجرد قوله لها أمرك بيدك

٢٥٩ الاكراه على الطلاق وأحكامه

٢٦٠ بيان ما محصل به الاكراه كالضرب والحنق

٢٦١ بيان الشروط التي يتحقق بها الاكراء

٢٦٢ حكم من أكره على طلاق أمرأة فطلق غيرها

٢٦٣ الطلاق الصريح وغيره

٢٦٤ الالفاظ الصريحة في الطلاق

٢٦٦ ليست لفظة الاطلاق صريحة في الطلاق

٢٦٧ حكم مالو قال لها في النضب أنت حرة

٢٦٨ حكم مالو أنَّ بالكناية في حال الغضب

٢٦٩ فروع فيما يقع به الطلاق

٧٧٠ حكم مالو أني بالكناية في حال سؤال الطلاق ٢٩٨ حكم ما لوخيرها فاختارت زوجها

٢٧١ حكم مالو قال لها أنت خلية

۲۷۲ البينونةالصغرى والكيرى

٣٠٣ أحكام الالفاظ التي يقع بها الطلاق الثلاث ٣٠١ حكم مالو وكل أجنبياً في طلاق زوجته

٢٧٤ أقسام الكناية والفاظها وأحكامها

٧٧٧ حكم الالفاظ التي لا تشبه الطلاق ولا تدل ٣٠٣ حكم ما لو قال لزوجته أنت على حرام على الفراق

٢٧٨ جبل الرجل أمر امرأته بيده وقوله أنا ٣٠٥ قول الرجل لامرأته انت على حرام منك طالق

٧٧٩ كون صربح الطلاق يلزم ولايحتاج إلى نية ٣٠٧ التطليق باللسان مع الاستثناء بالقلب

٢٨٠ قول الاعجمى لامرأته أنت طالق بدون أن يفهم معناه

۲۸۱ حکم مالوکان له امرأتان حفصة وعمرة

٧٨٣ حكم ما لو أشار إلى عمرة فقال يا حقصه أنت طالق

٢٥٦ الحكم في عنق السكران ونذره كالحكم في ٧٨٥ حكم مالو قبل له أطلقت آمرأتك ؟

۲۸۲ حکم مالو وهب زوجته لاهلها

٢٨٩ وقوع طلقة واحدة رجمية باختيار المرأة

الخيرة نفسها

۲۹۰ من كنايات الطلاق قول الزوج أمرك بيدك

أو اختاري نفسك

٢٩١ تطليق المخيرة نفسها ثلاثا وقول الزوج لمأجعل البها إلا وأحدة

٧٦٥ حكم من سبق لسانه بالعلاق وهو لابريده ٢٩٢ أحكام جمل الرجل أمر امرأته بيد غيرها

٢٩٣ تعليق اختيار المرأة نفسها بالشروط

٢٩٤ كون تخير المرأة أنما هو على الفور

٢٩٦ جمل الحيَّار المرأة متى شاء أو في مدة معيلة

۲۹۷ ليس لها ان تختار أكثر من واحدة

٢٩٩ حكم ما او قال أمرك ببدك قالت قبلت

٣٠٠ حكم مالوكرر لفظة الخيار

٣٠٢ حكم مالو قال طاتى نفسك طلاق السنة

٣٠٤ حكم ما لوقال أنت على حرام ونوى المين

٣٠٦ بمض الالفاظ التي محصل بها الطلاق مع نيهته

سفحة ٣٠٨ أحكام ما يتصل بلفظ الطلاق من القرائن ٢٣٥ حكم ما إذا قال لامر أتيه كلما حلفت بطلاقكما فأنها طالقتان والاستثناء ٣١٠ فروع في اعتبارالنية في الطلاق وعدم اعتبارها ٣٣٦ حكم مالوكان له أمر أنان حفصة وعمرة ٣١٣ بطلان استناء الاكثر من الافل في الطلاق ٣٣٧ فروع في تعليق الطلاق ٣١٣ حكم ما لو قال أنت طالق اثنين وواحدة ٣٣٩ استعال الطلاق والمتاق استعال القسم ٣٤٠ تعلمة طلاق امرأة على طلاق أخرى ٣١٤ حكم ما لو قال أنت طالق ثلاثا إلا طلقة ٣٤٤ تعليق الطلاق علىصفات يجتمعن في شيءواحد ٣٤٥ حكم ما لوقال أن دخل الدار رجل وطلقة وطلقة ٣٤٦ فروع في الطلاق المعلق ٣١٥ يصح الاستثناء من الاستثناء ٢١٦ حكم مالوقال لما أنت طالق في شهركذا الم ٣٤٧ حكم مَا اوقال ان لم أطلقك فأنت طالق ٣١٧ متى جعل زمنا ظرفا للطلاق وقع فى أول ٣٤٨ لايمنع من وط.ه زوجته قبل فعل ماحلف عليه ٣٤٩ إذا كان الملق طلاقاً باثنا فمانت لم يرتها ٣١٨ حكم ما لوأوقع الطلاق في زمن أوعلقه بصفة |٣٥٠ حكم ما لو حلف ليفعل شيئاً ولم يعينُ له وقتاً ٣١٩ حكم ما إذا قال أنتطالق في آخر أول الشهر ٣٥١ حكم مالو قال لعبده إن لم أبعك اليوم فأمرق ٣٢٠ حكم مالوً قال إذا مضت سنة فأنت طالق طالق ٣٥٢ حكم مالو قال كلما لم أطلقك فأنت طالق ٣٢٧ قولَ الرجل أنت طالق فيكل سنة طلقة ٣٥٣ بيان الحروفالمستعملة للشرط وتعليق الطلاق ٣٢٣ تعليق الطلاق برؤيته هلال رمضان بها وأحكامها ٣٢٣ تعليق الطلاق على شرطه مستقبل ٣٥٩ تمليق الطلاق بشرطين ٣٢٤ تعليق الطلاق بقدوم غائب ٣٢٥ قول الرجل أنت طالق الوم وغداً أو نحوه ٣٦١ فصول في تعليق الطلاق ٣٢٦ فروع في قوله أنت طالق أمس ٣٦٢ حكم مالو قال لاربع إن حضتن فأنتن طوالق ٣٢٧ قول الرجل أنت طالق قبل قدوم زيد بشهر ٣٦٣ حكم ما لو فال لمن كلا حافت إحداكن فضراتها طوالق ٣٢٨ تعليق الطلاق بالطلاق ٣٢٩ حكم مالو قال إن طلقتك فأنت طالق ٣٦٤ حكم مالوقال لهاإذا حست حيضة فأنتطالي ٣٦٦ حكم مالوكان له أربع نسوة فقال أينكن فم ٣٣٠ حكم ما إذا قال لها كلماطلنك فأنت طالق ٣٣٠ حكم ما لوقال لهاكليا طلقتك طلافاً أملك فيه أطأهافضرا ثرها طوالق رجعتك فأنت طالق ٣٦٧ حكم مالو قال أن لم تكوني حاملاقانتطالق ٣٣٧ حكم مالو قال لزوجته إذاطلقتك فأنت طالق ٢٦٨ حكم ماإذا قال إذاكنت حاملا بغلام فأنت ٣٣٣ حكم ما لو قال أت طالق اليوم ثلاثاً قبل طالق ٣٦٩ فروع في تعليق العلاق على ولادة المرأة وقوع طلاقي ٣٣٤ الاختلاف في الحلف بالطلاق ٣٧٠ فروع في تمليق الطلاق

٣٧٣ قول الرجل لامرأته ان كلمتك فأنت طالق ٤٠٨ وقوع الطلاق بلفظ الواحدة واحداً وان نوى الاثا ٣٧٣ الحلف بالطلاق على عدم تيكليم إنسان بعينه ٣٧٥ تعليق الطلاق على بدئه المرأة بالكلام ٤١٠ حكم مالو قال الطلاق يلزمني ٣٧٦ تعليق الطلاق على كلامه زيداً ٤١١ حكم مالو قال أنت طالق للسنة ٣٧٧ حكم مالو قال ان كلمتيني حتى بقدم زيد ٤١٢ ذكر الخلاف في وقوع الطلاق بالكناية ٣٧٨ فروع في تعليق الطلاق بالمشيئة إ ٣١٤ حكم مالوكت الطلاق بشيء لايمن ٤٧٩ حكم ما او قيد المديئة بوقت ٤١٤ حكم ما اذا كتب لزوجته أنت طالق الخ ٣٨٠ حكم مالو قال أنت طالق إلا ان نشائي (٤١٥ لايثبت الكتاب بالطلاق الا بشاهدين ٣٨١ حكم ما لو قال أنت طالق لشيئة فلان ٣٨٢ حكم مالو قال أنتطالق انشاءالله تعالى ٤١٦ ماب الطلاق الحساب ٣٨٣ حكم ما لو قال أنت طالق ان دخلت الدار ان ٤١٧ بيض أحكام الطلاق بالحساب

> ٣٨٤ حكم مالو علق الطلاق على مستحيل ٣٨٠ فروع مختلفة فىالحلف بالطلاق

٣٨٩ الحلف بلفظ عام وإردة شيء خاص

٣٩٠ حلف اليمين العامة السبب خاص

٣٩١ تعايق الطلاق على الوطء

٣٩٢ تعليق الطلاق على مخالفة الأمر

٣٩٣ حكم مالوحلف ليرحلن من هذه الدار

الا مائة

٣٩٠ حكم مالوقال لامرأته ياطالق

٣٩٦ حكم ما لو قال أنت طالق اذا قدم فلان

٣٩٧ ان قدم مختارا حنث الحالف

۳۹۸ حکم مالو قال ان ترکث هذا الصبی نخرج فأنت طالق

٣٩٩ حكم مالوقال إن رأيت أباك فأنت طالق

٤٠٠ حكم مالوقالت أنت طالق ثم مضىزمن

٤٠١ فروع في تكرار الطلاق المترتب في الوقوع ا ٤٣٦ اقر اعور ثة الزوج بين نسائه المفكوك في طلاقهن

٤٠٤ تكرار الطلاق لفير المدخول بها

إ ٤٠٩ حكم مالو قال أنت طالق طلاقا ونوى ثلاثا ٤٢١ حكم إيقاع الطلاق على سن اارأة او ظفرها ٤٢٢ أحكام الشك في الطلاق إ٢٣ الشك في عدد الطلاق ٤٢٤ الحلف بالطلاق على المجهول ٤٢٥ حكم مالو قال أحد الرجلين إن كان غرابا فامرأنه طالق ٤٢٦ حكم ما لوقال أحدهم إن كان هذاغر ابانعبدي حر ٤٢٧ حكم ما او قال إن كان غرابا فهذه طالق ٣٩٤ حكم مالوقال امر أني طالق ان كنت لاأملك ٤٢٨ حكم مالو قال لزوجاته إحداكن طالق ولم ينو واحدة ٤٢٩ حكم مالو قال لنسائه إحداكن طالق غداً ٤٣٠ حكم ما لو قال إمر أني طالق وأمتي حرة

٣٦٤ إذا طلق واحدة من نسائه وأنسهاأخرجت

٤٣٢ حكم من خلف بالطلاق أن لا يأكل تمرثه فوقت نی بر

877 أحكم الفرعة بين الزوجات المفكولة في طلاقين

٤٣٧ فروع مختلفة في ميراث النساه الشكولة في طلاقهن

٧٠٠ لزوم الطلاق الثلاث ثلاثا ولو نوى واجدة ٤٣٨ طلاقواحدةمن نسائهلا بمينها أوبعينها ونسيها

صفحة

٤٣٩ ادعاء المرأة طلاق زوجها لها وانكاره ذلك، ٤٧٥ فان تزوجها مملوك ووطئها أحلها

٤٤٠ تطليق الرجل امراته ثلاثا ثم جحده

٤٤١ حكم ما لو طلقها ثلاثا فشهد أربعة أنه وطثها

٤٤٢ حكمُما لوطلق زوجته أقل من ثلاث فقضت العدة ٧٧٪ الرجسة زوجة يلحقها طلاقه وظهاره

٤٤٣ حكم ما لوكان المطلق عبداً وكان طلاقه انتين ا ٤٧٨ للمبد بعد الواحدة ما للحر قبل الثلاث

٤٤٤ المكاتب عبد ما بقي عليه درهم

٤٤٥ حكم ما لو طلق العبد زوجته اثنتين ثم عتق الحكم على لو تروجت الرجعية في عديُّها

٤٤٦ حَكُم مالو قال لزوجته أنت طالق ثلاثة (٤٨١ مأمحصل به الرجعة واشتراط الاشهاد فيها أنصاف طلقة

٤٤٧ حكم ما لو فال أنت طالق . ل، الدنيا

٤٤٨ حكم ما او قال انت طالق أكثر الطلاق

٤٤٩ قول الرجل أنت طالق من واحدة الى ثلاثة (٨٥ بطلان تعليق الرجمة على شرط

• • ٤ فول الرجل أنت طالق طلقة في اثنتين

٤٥١ باب التأويل في الحلف وممناه

١٠٢ الاضراب ببل في الطلاق وأحكام التأويل ٤٨٩ أقسام في ادعاء انقضاء المدة في الحلف

••٤ الاثبات والنفي في الطلاق

٤٥٦ باب الشك في الطلاق

٤٠٧ حكم ما لو قال أنت طالق بعد موتي

٤٦١ فصل في مسائل تنبني على نية الحالف

٤٦٣ مسائل ننبني على نية الحالف

٣٦٥ أحكام وطء المرأة بد طلاقها ثلاثاً

٤٦٦ الحلف على المجهول ومالا مكن المربه

٤٦٩ الحلف على اجنبية يظنها زوجته

٤٧٠ كتاب الرجمة ومبولها بالكتاب والسنة ٥٠١ ادعاء المرأة أن الزوجالتاني أصالها والاجياع

٤٧١ أحكام طلاق غير المدخول بها وأنه لارجمة لها ٥٠٣ الحلف بنير أسماء الله تعالى وصفانه على ترك

٤٧٢ المطلقة ثلاثأ وشروط حلها للزوج الاول

٤٧٤ يشترط أن يكون الوطء في النحليل حلالا!

٤٧١ إذا طلق الحر زوجته أقل من ثلاث فله عليها الرجعة

٤٧٩ حكم مالو انقطع حيض المرأة في المرةااالله

٤٨٢ كون الرجمة لآتحصل إلا بالقول والروايات

٤٨٤ الالفاظ الصريحة في الرجعةوغيرالصريحة فيها

٤٨٦ دعوي الرجل الرجمة ودعوى المرأةا قضاء المدة

٤٩٠ حكم مالو ادعى الزوج فى عدتها أنه كازراجها

٤٩٢ حكم مالو اختلفا في الاصابة

٤٩٢ الحُلُوة كالاصابة في اثبات الرجعة للزوج

٤٩٤ اذا قالت انقضت عدتى ثمقالت ماانقضت بعد فله رجيتها

٤٩٥ حكم مالوطلقها ثمراجعهاثم طلقها قبل دخولهبها

٤٩٦ حكم مالو خالم زوجته أو فسخ النكاح

٤٩٧ حكم الرجمية وما يترتب عليه

٢٦٨ قول الرجل لامرأته وأجنبية إحداكاطالق (٩٨ مراجعة الزوج امرأته الرجعية من غير علمها

٥٠٠ أحكام المطلقة المبتوتة التي انقضت عدتها

٥٠٢ كتاب الاللاء

الوطء

٤٧٢ لوحلف لا يَنزوج نَزوج بَزويج افاسداً لم بحنث ٥٠٥ حكم مالو حالف على ترك الوطء أكثر من أربعة أشهر

صفحة ٥٠٦ المولي في قول أن عباس من يُحلف على ترك ٣٦٥ تعليق الظهار على الوطء الوطء أبدأ ٥٣٧ أذا كان له عذر فقال متى قدرت راجتهما ٥٠٧ فصل في تعليق الايلاء على شرط مستحمل كانت فرثمة ٥٠٨ فصل في تعليق الايلا، علىغير.ستحيل ٥٣٨ الاحرام كالرض في ظاهر قول الخرقي ٥٠٩ أضرب الايلاءالمعلق ٥٣٩ حكم مالو أننضت المـدة وهو، يحبوس بحكم • ١٠ حكم مالو قال والله لاوط!نك إلا برضاك بمكن قضاؤه ٥١١ حكم مالو حلف على ترك و لئها عاما ثم كفر ٥٤٠ حكم ما لو انقضت المدة فادعى أنه عاجزعن عن عينه الوطء ٥١٧ حكم ما'و قال والله لاوطننك إنشاء فلان ٥٤١ إن أمر بالطلاق فإ يفمل طلق عليه الحاكم ٥١٣ حصول الايلا. بكل قول يقتضى النا بيد ٥٤٢ الطلاق الواجب على المولي رجمي ١٤٥ فروع فيما يحصل به الايلاء على النراخي ٥٤٣ اذا طلق الحاكم عليه ثلاثا فهي ثلاث ١٦٥ حصول الايلام الواحد بسمنين ٤٤٥ حكم ما لو طلق واحدة وراجع وقد بق أكثر ١٧٥ حكم الايلاء من نسائه الاربع من أربعة أشهر حكم تفريق الحاكم بين الزوجين بلمان أوغيره ١٨٥ الايلاء من واحدة من نسائه بسنها ٥١٩ الحلف على ترك وطه كل واحدة من نسائه ٥٤٧ دعوى المولى إصابة امرأته ودعواها عدمها • ٧٠ تعليق طلاق لسائه على وط. واحدة منهن ٨٬٥ انقضاء مدة الايلاء بابانة المولي زوجته ٥٥٠ اختلاف الزوجين في مضي مدةالايلاه ٥٢١ بعض الشرط المعتبرة في حلف الايلاء ٥٢٧ أذا آلى من الرجعية صع إبلاؤه ٥٥١ ترك الوطء بغير عين لا يكون أيلاء ٥٢٣ يصح الايلاء من كل زوجة ٥٥٧ أحكام ترك الوطء يغير يمن ٥٢٤ يصح إيلاء الذمي ويلزمه مايلزم المسلم (كتاب الظهار) 700 ٥٥٤ كل زو جصح طلانه صع ظهاره ٥٢٥ ألفاظ الايلاء ثلاثة أفسام ٥٢٦ حكم مالو قال لاحدى زرجتيهوالله لاوطنتك ٥٥٥ من لا يصع طلاقه لا يصع غلهار. وأشرك الاخرى مها ٥٥٦ .ى ظاهر منها لايحلله وطؤها حتى يكفر ٥٢٧ يصح الأيلاء بكل لغة ٥٥٧ التشبيه بظهر من تحرم عليه غير الاقارب ٥٢٨ اذا مضى أربعة أشهر ورافعته أمر بالجاع ا٥٥٨ حكم التشبيه بظهر الاب ٥٢٩ بيان ابتداء المدة للمولي ٥٥٩ حكم النشيه بالام ٥٣٠ أحكام وطء المولي ا.رأته ٥٦٠ حكم ما لو قال أنت على حرام ٥٣٧ عفو ألمرأة عن مطالبة المولي بالوط. ا٥٦١ فروع في الالفاظ التي يحصل بها الظهار ٥٢٣ كون الصفيرة والحِنونة ليس لهما المطالبة بالوطه مع الأنيان بَلفظ النحريم مع نية الظهار ٩٣٤ بيان أن المراد من الفيئة هو الجاع ٥٦٤ تشبيه عضو من امرأته بظهر أمهأو عضومن ٥٣٥ حكم الابلاء بتعليق العنق أو الطلاق أعشائها

• ١٥ الابان بلفظ الظهار ونحوه من غير نية ﴿ ٤٩٤ وجوب النتاج في الصيام عن كفارة الظهار ٥٩٨ إصابة الرجل امرأ به في ليالي الصيام فسدمامضي ٥٩٩ أنقال المظاهر من الصيام إلى الاطعام ۲۰۱ لکل مسکین مد من بر أو نصف صاع من تمر أر شمر

٧٧٠ ان مات أوماتت أوطلقها لم تلزمه الـكفارة ٢٠٢ تحديدما عزي. فيالكفارة من الثمروالبروالتمر ٦٠٤ الـكلام في الاطام فيأ ور ثلاث

٦٠٧ ما مجزي. في الفطرة يجزى. في الاطمام ٧٦٠ تمريف المودني مذهب الشافعي وداود وغيرهم ٢٠٠ الانضل عند أبي عبد الله اخراج الحب [٦٠٩ حكم إخراج الحنز عن كفارة الظهار

٦١٠ عدم اجزاء القيمة في الكفارة

٦١١ بيان أن مستحق الكفارة هم المساكين الذين مطون من الزكاة

ا ١١٧ حكم ما إذا تخلل صوم الظهار زمان لا يصعصومه ٦١٢ جواز ابتداء الصيام في أول الشهر وفي أثناثه ٥ ٦ كفارة انبيد عن ظهاره ا اتكون بالصبام فقط ٦١٦ جواز تكفير العبد عن ظهاره بالمتق

٧ ٦ الاعتبار في الكفارة بحالة الوجوب

ا ۹۲۰ حکم من وطی، قبل أن يکفر

١٣١ قول المرأة لزوجها أن على كظهر أمي

٩٢٣ حكم مالو ظهر من زوجته موارآ

ا ٩٧٧ أمتناع تقدم كفارة الظهار قبله

١٦٥ كراهة اسمية امرأته بمن تحرم عليه كامه أوأخته ١٩٥ كون السفر المبيح لايقطع التنابع **٥٦٧ يبان ما محرم وما يباح من المرأة المظاهر ٥٩١ لافطار في أتناء الشهر بن لنبر عذر**

امتناع الظهار مِن الأمة وأمالو لد

منها قبل التكفير

٥٦٩ يصم الظهار ،ؤنتاً

٠٧٠ لَا يَكُونَ المَظَاهِرِ عَائِداً الآ بِالوطُّهُ فِي المَدَّةُ

٥٧٣ تجب الكفارة بالظهار والمود ما

٧٤ه ادا طاق من ظاهر منها ثم تروجها لم يحل ٦٠٥ كيفية تقديم الـكفارة على المساكين

٧٧٥ صحة الظهار من الاجنبية

٧٧٥ أحكام الظهار من الاجنبية

٤٧٩ أحكامُ الظها ِمن كل امرأة يتزوجها

٨٠ المظاهرة من زوجته الامة

٥٨١ النظاهر من أربع نسوة بكلمة واحدة

٥٨٧ النظاهر من أربع ندوة باربع كلمات

٥٨٣ التظاهر من أمرأة واشراك غرها ممها

٨٤٥ بيان الـكفارة الواحية في الظهار وصفتها

٨٠٠ لايجزئه في كفارة الظهار الارقبة مؤمنه

٥٨٦ لايجزئه الارقبة سليمة من الديوب

٩٩٠ وجوب الصيام على من لم يجد الرقبة

٩٩٠ الاجاع عل أن منوجد رقبة فاضلة فليس له ٦٣٧ حكم .الو قلنا بوجوب الـكمفارة عليها الانقال الى الصيام

٥٩٧ حكم مالوكان مسلماً حين وجوب الـكمارة (٩٣٤ فروع في الـكمارة والنية

٥٩٣ أتقال المظاهر إلى السيام في كفارته عند ١٢٥ أحكام عنق عبدين عن تُلفارتين

مدم الرقبة





